

أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي

على مغني اللبيب

(من مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نهاية المخطوط)

لأحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤ هـ)

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الفلسفة في الدراسات اللغوية

الجزء الأول

إعداد الطالب

عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محسن المحسن

الرقم الجامعي

(٣٧٢١٢٠٣٤٦)

إشراف الأستاذ الدكتور

سليمان بن علي الضحيان

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها

العام الجامعي

١٤٤١-١٤٤٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إجارة الرسالة



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم

جامعة القصيم

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قسم اللغة العربية وآدابها

أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب

(من مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نهاية المخطوط) لأحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)، دراسة وتحقيقاً

A Study and Editing of Parts from al-Abadi 's Footnotes on Kitāb
Mughnī al-labīb by Ahmad bin Gasim al-Abadi (d. . 994 AH): from the
justifications of starting with indefinite nouns till the manuscript end
Editing and study

إعداد الطالب: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محسن المحسن

الرقم الجامعي: (٣٧٢١٢٠٣٤٦)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات

درجة دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ. د. سليمان بن علي الضحيان	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الخارجي	أ. د. محمد بن ناصر الشهري	أستاذ	النحو والصرف	
المناقش الداخلي	د. عبد الله بن عبد العزيز الوقت	أستاذ مشارك	النحو والصرف	

في يوم الأربعاء: ٠٥ / ٧ / ١٤٤٢هـ. الموافق ٢٠٢١/٠٢/١٧م

مستخلص الرسالة

عنوان البحث: أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب (من مبحث مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نهاية المخطوط)، لأحمد بن قاسم العبادي (ت: ٩٩٤هـ) تحقيق ودراسة.

موضوع البحث: تحقيق علمي لحواش كتبها أحمد بن قاسم العبادي على كتاب المغني لابن هشام الأنصاري لتحرير نصه، وتوثيق أقواله، ودراسة مسائله، وبيان مكانة العبادي العلمية من خلال هذه الحاشية.

أقسام البحث:

- المقدمة.
- التمهيد، وفيه: ترجمة موجزة لابن هشام، وبيان أهمية كتابه المغني، وترجمة العبادي، وبيان حياته وآثاره.
- القسم الأول: الدراسة التحليلية للحاشية في خمسة فصول، وهي:
 - ١- منهجه في الحاشية. ٢- مصادره في الحاشية. ٣- الأصول النحوية في الحاشية.
 - ٤- موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه. ٥- التقويم.
- القسم الثاني: تحقيق الحاشية، وفيه فصلان:
 - الفصل الأول: وفيه ثلاثة مباحث: ١- تحقيق نسبة الحاشية إلى مؤلفها. ٢- وصف النسخة المعتمدة في التحقيق. ٣- وصف عمل المحقق في التحقيق.
 - الفصل الثاني: النص المحقق.
- خاتمة الرسالة.
- الفهارس الفنية.

نتائج البحث: الكشف عن جهود العلامة أحمد بن قاسم العبادي، ومكانته العلمية التي عُرف بها من خلال تحقيق حاشيته على كتاب المغني لابن هشام، وإبراز قيمتها حيث وجَّهت اعتراضات الدماميني على ابن هشام، وناقشت كثيراً من آراء الشمني، مع تضمينها لآراء علماء عصره مثل: ناصر الدين اللقاني، وعيسى الإيجي.

المقدمة

أهمية البحث وأسباب اختياره.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

خطة البحث.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد، فإنّ للعلماء منزلة عظيمة، ودرجة رفيعة؛ إذ هم ورثة الأنبياء الذين ورثوا العلم، وأبانوا سبيله، وأوضحوا معالمه، ومن هؤلاء العلماء الإمام العلامة ابن هشام -رحمه الله- صاحب التصانيف البديعة، الذي ختم مسيرته العلمية بكتابه (مغني اللبيب)، وقد جعل الله فيه بركة وقبولاً، فأصبح محط عناية العلماء وتقديرهم، منذ عصره إلى يومنا هذا، فكثرت شروحه، وحواشيه، وتناوله بالدراسة والتحليل عددٌ من البحوث في العصر الحاضر.

وما زال هناك شروح وحواشٍ مخطوطة أو مفقودة لهذا الكتاب المبارك، وقد يسر الله لي الوقوف على حاشية على المغني لعلم من أعلام القرن العاشر ومحققيه المبرزين، وهي بعنوان: (أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب)، فرغبت في تحقيق قسمٍ منها ودراسته خدمة لتراثنا المجيد، ووفاء ونشراً لجهود علمائنا السابقين، وجعلته موضوع رسالتي للدكتوراه، وتقدمت به إلى قسم اللغة العربية وآدابها في كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية في جامعة القصيم، فنال موافقة القسم بحمد الله ومنّته.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

- ١- أن هذا الكتاب حاشية لكتاب له شهرته من بين المؤلفات النحوية، وهو كتاب مغني اللبيب.
- ٢- التعريف بجهود المؤلف وإبراز قيمتها العلمية، وذلك من خلال تحقيق هذا الكتاب.
- ٣- الكشف عن القيمة العلمية للقسم المحقق من الكتاب، فإنّهُ كتاب حافل بمسائل النحو تقريراً، وتقعيداً، وشواهد.
- ٤- دراسة القسم المحقق دراسة تبين عن منهج مؤلفه من حيث مصادره، والأصول النحوية فيه، ومصطلحاته، وحدوده.
- ٥- إبراز آراء مؤلفه وقيمتها في الدرس النحوي.
- ٦- إظهار هذا القسم من الكتاب الحافل المهم في الدرس النحوي، وإخراجه من عالم المخطوطات؛ لإثراء المكتبة العربية به.

أهداف البحث:

- ١- تحقيق قسم من كتاب (أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب)، وإخراجه لينتفع به دارسو العربية.
- ٢- تبيان منهج ابن قاسم العبادي النحوي في تناوله لمث (مغني اللبيب) من حيث: أسلوبه في الشرح، وموقفه من العلل والحدود.
- ٣- الكشف عن المصادر التي اعتمد عليها ابن قاسم العبادي في حاشيته.
- ٤- بيان الأصول التي اعتمد عليها ابن قاسم العبادي في تقييده في حاشيته.
- ٥- تبيان موقف ابن قاسم العبادي من ابن هشام، والنحويين الآخرين، والاجتهادات التي تفرد بها.
- ٦- إبراز المحاسن التي تميز بها هذا القسم من حاشية ابن قاسم العبادي، والمآخذ التي وقع فيها مؤلفها.

الدراسات السابقة:

هذا القسم من الحاشية لم يحققه باحثٌ من قبل -حسب ما توصلت إليه- ولم أقف على دراسة لهذا الكتاب الموسوم بـ (أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب)، ولكنَّ هناك موضوعاً مسجلاً للدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة القصيم، وهو في القسم الأول من هذه الحاشية من أول المخطوط إلى نهاية إعراب أسماء الشرط والاستفهام للطالب بدر بن صالح الفرج، وهناك دراسات تناولت المؤلف في بعض كتبه المحققة الأخرى منها:

- (١) ابن قاسم العبادي وآراؤه النحوية مع تحقيق حاشيته على شرح الأشموني على الألفية: حققه: أحمد محمد بدوي.
- (٢) حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني من أول المخطوط إلى نهاية باب التوابع: حققه: أحمد إبراهيم أحمد أبو الوفاء.
- (٣) حواشٍ على در التاج في إعراب مشكل المنهاج للسيوطي: حققها: د. أحمد رجب أبو سالم.
- (٤) رسالة في اسم الفاعل: حققها: د. محمد حسن عواد.

وللمؤلف كتب ورسائل أخرى محققة في غير النحو منها:

(١) حاشية على شرح البهجة الكبير: لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري طبعت بهامش الغرر البهية لزكريا الأنصاري.

(٢) الحواشي والنكات والفوائد المحررات: حققه إبراهيم بن علي الجعيد.

(٣) الشرح الكبير على الورقات: حققه سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع.

يضاف إليها تحقيق عدد من الحواشي والشروح في فنون متعددة، وسيأتي الحديث عنها في ترجمة المؤلف إن شاء الله.

خطة البحث:

المقدمة.

شكر وعرفان.

التمهيد:

أولاً: ابن هشام، وكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).

ثانياً: التعريف بابن قاسم العبادي، وكتابه (أجزاء من حواشي العبادي على مغني اللبيب).

القسم الأول: الدراسة التحليلية للحاشية:

وفيه خمسة فصول، وهي:

الفصل الأول: منهجه في الحاشية:

وفيه ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: طريقته في تناول المتن.

المبحث الثاني: منهجه في المصطلحات والحدود.

المبحث الثالث: منهجه في العلل.

الفصل الثاني: مصادره في الحاشية:

وفيه مبحثان، وهما:

المبحث الأول: مصادره التي صرح بها، وهي في مطلبين:

المطلب الأول: العلماء.

المطلب الثاني: الكتب.

المبحث الثاني: مصادره التي لم يصرح بها.

الفصل الثالث: الأصول النحوية في الحاشية:

وفيه أربعة مباحث، وهي:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: الاستصحاب.

الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه:

وفيه خمسة مباحث، وهي:

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من أفراد العلماء الآخرين.

المبحث الرابع: موقفه من ابن هشام.

المبحث الخامس: اجتهاداته ومذهبه النحوي.

الفصل الخامس: التقويم:

وفيه مبحثان، وهما:

المبحث الأول: محاسن الحاشية.

المبحث الثاني: المآخذ على الحاشية.

القسم الثاني: تحقيق الحاشية:

وفيه فصلان، وهما:

الفصل الأول: مقدمات التحقيق:

وفيه ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: توثيق نسبة الحاشية إلى مؤلفها.

المبحث الثاني: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

المبحث الثالث: وصف عمل المحقق في التحقيق.

الفصل الثاني: النص المحقق:

خاتمة الرسالة.

الفهارس الفنية:

وهي عشرة فهارس:

- ١ - فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ - فهرس القراءات القرآنية.
- ٣ - فهرس الأحاديث الشريفة، والآثار.
- ٤ - فهرس الأمثال وأقوال العرب.
- ٥ - فهرس الأبيات الشعرية.
- ٦ - فهرس الجماعات والمذاهب والقبائل.
- ٧ - فهرس الأعلام.
- ٨ - فهرس الكتب الواردة في النص المحقق.
- ٩ - فهرس المصادر والمراجع.
- ١٠ - فهرس الموضوعات.

هذا وقد واجهني في عملي هذا بعض الصعوبات، أهمها:

- ١ - أن المخطوط عبارة عن نسخة واحدة، ولا يخفى أن تحقيق مثل هذا في غاية الصعوبة، ومحفوف بالمتاعب.
- ٢ - استعمال العبادي رموزاً اختصاراً لأسماء بعض علمائه عند نقل أقوالهم، وبعض هذه الرموز غير متداولة عند مؤلفي عصره، مما زاد في صعوبة الوصول إليها، وقد يرمز - أيضاً - للعالم الواحد بأكثر من رمز، وقد يسر الله لي معرفة بعضها بعد الرجوع لحواشٍ متعددة للعبادي وشيوخه وتلاميذه، وفي فنون مختلفة، سواء أكانت مخطوطة أم مطبوعة، ومع هذا فقد تعسر عليَّ الاهتداء إلى بعضها بعد بحث طويل.
- ٣ - نقل العبادي عن حواشٍ ما زالت في عداد المخطوط مما جعل الوصول إليها صعباً، ويأخذ وقتاً طويلاً.

٤- الغموض في بعض أساليب العبادي، حيث يحتاج القارئ إلى عناء عند فكِّ عباراته، والاهتداء إلى مقصوده.

وبعد توفيق الله تعالى، ثم توجيه ومراجعة مشرفي -حفظه الله- والاستنارة برأيه

استطعت تذليل هذه الصعوبات وتجاوزها

والحمد لله أولاً وآخراً.

شكر وعرفان

أحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقه، وأشكره على إحسانه، فقد يسّر الأسباب، وأسبغ النعمة، وأتمّ المنّة.

ثم أقدم جزيل الشكر والعرفان إلى المربي الفاضل، والأستاذ القدير، والشيخ المفضل سعادة الأستاذ الدكتور: سليمان بن علي الضحيان، فقد تشرفتُ بالدراسة على يديه في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، ثم زاد شرفي أن أكرمني وتفضلَ بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وقد وجدتُ منه خالص النصح والإرشاد، وتعلمت من مدرسته سبل التحصيل والتدقيق.

لقد بذل وقته وجهده، يقرأ ويدقق، ويصوّب ويُرشّد، ويقترح دون إلزام، مع سماحة خلق، وسعة بال، وتحمل التّرداد. فجزاه الله خيراً، ورفع قدره ومزنته دنيا وأخرى.

كما أشكر الأستاذين الفاضلين اللذين تفضلاً بقبول قراءة الرسالة وتقويمها، والشكر موصول -أيضاً- لجامعة القصيم التي منحتني فرصة هذه الدراسة، ولكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، وقسم اللغة العربية وآدابها ممثلين بعميد الكلية، ورئيس القسم، وأساتذتي الكرام، ولكل من قدّم يد العون، أو أبدى نصيحة، أو أسدى توجيهاً، أو يسّر لي سبيلاً إلى إتمام هذه الرسالة.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يرزقني العلم النافع، ويجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات.

التمهيد

أولاً: ابن هشام، وكتابه (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب).
ثانياً: التعريف بابن قاسم العبادي، وكتابه (أجزاء من حواشي
العبادي على مغني اللبيب).

أولاً: ابن هشام وكتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب):**(١) التعريف بابن هشام^(١):**

اسمه ونسبه:

هو أبو محمد، جمال الدين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الحنبلي، المعروف بابن هشام الأنصاري.

نشأته:

ولد ابنُ هشام بالقاهرة^(٢)، في شهر ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة^(٣)، وتلمذ على يد عددٍ من علماء القاهرة، وحضر الدروس، ولازم المشايخ حتى تفوق على الأقران، وبان نبوغه ومقدرته العلمية التي ساعدته في استخراج المباحث الدقيقة، والتفرد بالاستدراكات العجيبة، والتحقيقات البديعة التي صرفت إليه الأبصار، فاشتهر وسار ذكره في الآفاق، وأصبحت له اليد الطولى في البيان والعروض، وانتهت إليه مشيخة النحو في مصر، قال عنه ابن خلدون: «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه»^(٤).

وُصف ابنُ هشام بدمائة الخلق، ورقة القلب، والديانة والعبادة، والتفقه على مذهب الشافعية، وقبل موته بخمس سنين اختار مذهب الحنابلة، وحفظ مختصر (الحرقى) في الفقه

(١) تنظر ترجمته في: أعيان العصر وأعوان النصر: ٣/ ٥-٦، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ٣/ ٩٣-٩٥، والمنهل الصافي والمستقصى بعد الوافي: ٧/ ١٣١-١٣٢، والنجوم الزاهرة: ١٠/ ٣٣٦، والمقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: ٢/ ٦٦-٦٧، والجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد: ١/ ١٦٠-١٦١، وبغية الوعاة: ٦٨-٧٠، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/ ٥٣٦، وشذرات الذهب: ٨/ ٣٢٩-٣٣١، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ١/ ٤٠٠-٤٠٢.

(٢) ذكر مكان الميلاد الشيخ خالد الأزهرى، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ولم تصرح به المصنفات التي ترجمت له حسب اطلاعي. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١/ ٥، وأوضح المسالك: ٣/ ١.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٩٣، وبغية الوعاة: ٢/ ٦٩-٧٠.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: ٣/ ٩٤، وأعيان العصر: ٣/ ٥، والمنهل الصافي: ٧/ ١٣١.

الحنبلي في أقل من أربعة أشهر^(١).

واشتغل بالتصنيف والتدريس، وأقرأ كتاب سيبويه مرات، وأقبل الناس عليه، فتخرج به جماعة من أهل مصر، ومن أهل مكة لَمَّا جاور بها^(٢).

شيوخه:

تتلمذ ابن هشام لعدد من العلماء منهم:

١- تاج الدين، عمر بن علي بن سالم، الإسكندري المعروف بالفاكهاني (ت: ٧٣١)، وله كتاب (الإشارة في النحو)^(٣)، وقد قرأ ابن هشام (شرح الإشارة) عليه إلَّا الورقة الأخيرة^(٤).

٢- بدر الدين، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت: ٧٣٦)^(٥).

٣- شهاب الدين، عبد اللطيف بن عبد العزيز، المعروف بابن المرحل الحراني (ت: ٧٤٤هـ)^(٦)، وقد لازمه ابن هشام، وقرأ عليه العربية^(٧).

٤- أثير الدين، محمد بن يوسف بن علي، الغرناطي، المعروف بأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)^(٨)، حيث سمع منه ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه^(٩).

٥- تاج الدين، علي بن عبد الله بن أبي الحسن، أبو الحسن التبريزي (ت: ٧٤٦هـ)^(١٠).

(١) ينظر: أعيان العصر: ٦/٣، والدرر الكامنة: ٩٤/٣، والمقصد الأرشد: ٦٦-٦٧.

(٢) ينظر: أعيان العصر: ٦/٣.

(٣) تنظر ترجمته في: أعيان العصر: ٦٤٤/٣، والدرر الكامنة: ٢٠٩/٤، وبغية الوعاة: ٢٢١/٢.

(٤) ينظر: الدرر الكامنة: ٩٣/٣، وبغية الوعاة: ٦٨/٢.

(٥) ينظر: المنهل الصافي: ١٣٢/٧، وبغية الوعاة: ٦٨/٢، وتنظر ترجمة ابن جماعة في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٣٩-١٤٦، والدرر الكامنة: ٧-٤، والضوء اللامع: ١٧١-١٧٤.

(٦) تنظر ترجمته في: أعيان العصر: ١٦٤-١٦٦، والوافي بالوفيات: ٨١/١٩، والدرر الكامنة: ٢٠٩-٢١١.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة: ٩٣/٣، والمقصد الأرشد: ٦٦/٢.

(٨) تنظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار: ص ٣٨٧، وفوات الوفيات: ٧٩-٧١/٤، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٧٦-٢٧٩.

(٩) ينظر: الدرر الكامنة: ٩٣/٣، وبغية الوعاة: ٦٨/٢.

(١٠) ينظر: الدرر الكامنة: ٩٣/٣، وبغية الوعاة: ٦٨/٢، وتنظر ترجمة التبريزي في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٣٧-١٣٨، والدرر الكامنة: ٨٥-٨٨، والوافي بالوفيات: ١٤٤-١٤٥.

٦- شمس الدين، الشيخ المقرئ محمد بن محمد بن نمير، المعروف بابن السراج (ت: ٧٤٧هـ)^(١)، وقرأ عليه القراءات السبع^(٢).

تلاميذه:

تصدى ابن هشام الأنصاري لتدريس العربية، وتخرج على يديه جمعٌ من التلاميذ، من أشهرهم:

- ١- نور الدين، علي بن أبي بكر بن أحمد البالسي المصري (ت: ٧٦٧هـ)^(٣).
- ٢- جمال الدين، محمد بن أحمد بن عبد العزيز، أبو الفضل التويري، (ت: ٧٨٦هـ)^(٤).
- ٣- جمال الدين، إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم اللخمي، (ت: ٧٩٠هـ)^(٥).
- ٤- جلال الدين، رسولا بن أحمد بن يوسف، المعروف بالتباني، (ت: ٧٩٢هـ)^(٦).
- ٥- بدر الدين، محمد بن نصر الله بن بصاقة الدمشقي، (ت: ٧٩٤هـ)، وقد لازم ابن هشام^(٧).
- ٦- عبد الخالق بن علي بن الحسين بن الفرات المالكي، (ت: ٧٩٤هـ)^(٨).
- ٧- محب الدين، محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام، ابن جمال الدين ابن هشام، (ت: ٧٩٩هـ)^(٩).
- ٨- برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن عثمان بن إسحاق الدجوي المصري، (ت: ٨٠٢هـ)^(١٠).
- ٩- سراج الدين، عمر بن علي بن أحمد، أبو حفص، المعروف بابن الملغن، (ت: ٨٠٤هـ)^(١١).

(١) تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢ / ٢٥٦، والدرر الكامنة: ٥ / ٥٠٢، وبغية الوعاة: ١ / ٢٣٥.

(٢) ينظر: المنهل الصافي: ٧ / ١٣٢.

(٣) ينظر: الدرر الكامنة: ٤ / ٣٩، وبغية الوعاة: ٢ / ١٥١، وفي المرجعين ترجمة البالسي.

(٤) إنباء الغمر: ١ / ٢٩٦، وشذرات الذهب: ٨ / ٥٠٢، وتنظر ترجمته في: المقفى الكبير: ٥ / ١٠١-١٠٢، والدرر الكامنة: ٥ / ٥٤-٥٥.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة: ١ / ٦٨، وبغية الوعاة: ١ / ٤٢٧. وفي المرجعين ترجمة اللخمي.

(٦) ينظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ٥ / ٣١٥-٣١٦، والدرر الكامنة: ٢ / ٩٧-٩٩. وفي المرجعين ترجمة التباني.

(٧) ينظر: إنباء الغمر: ١ / ٤٤٨، وبغية الوعاة: ١ / ٢٥٥، وفي المرجعين ترجمة الدمشقي.

(٨) ينظر: شذرات الذهب: ٨ / ٥٧٠، تنظر ترجمته في المرجع السابق، ونيل الابتهاج: ص ٢٨٥.

(٩) تنظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١ / ٥٤٠، والنجوم الزاهرة: ١٢ / ١٥٧.

(١٠) ينظر: الضوء اللامع: ١ / ١٥٣، وبغية الوعاة: ١ / ٤٢٧. وفي المرجعين ترجمة الدجوي.

(١١) ينظر: الضوء اللامع: ٦ / ١٠٠، وتنظر ترجمته في: طبقات الشافعية لابن قاضي شُهبة: ٤ / ٤٣-٤٧.

مؤلفاته^(١):

صنّف ابن هشام مصنفات عديدة، تميّزت بالتحرير وجودة السبك وحسن الترتيب، وهي متنوعة منها التأليف والشرح والحاشية، طوّل في بعضها، واختصر في أخرى، وقد سارت بها الركبان، وتسابق إليها العلماء والطلاب، وهي شاهدة له بالسبق والإمامة، وأهمها ما يلي^(٢): الإعراب عن قواعد الإعراب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وشذور الذهب في معرفة كلام العرب، وشرحه، وشرح قصيدة (بانت سعاد)، وقطر الندى وبل الصدى، وشرحه، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، الذي اشتهر في حياته، وأقبل الناس عليه^(٣).

وما زال نتاج ابن هشام العلمي حيّاً، فقد طُبِعَ له مؤخراً عدد من الكتب والحواشي والرسائل مما لم يذكره بعض من تكلم عن مصنفات ابن هشام، أمثال: د. علي فودة^(٤)، ود. يوسف الضبع^(٥)، ود. عمران عبد السلام^(٦)، أو أشاروا إلى أنها في عداد المخطوط أو المفقود قبل أن تطبع، ومن ذلك:

١ - اعتراض الشرط على الشرط^(٧).

(١) ينظر الكتب التي ذكرت مصنفات ابن هشام في: أعيان العصر: ٦ / ٣، والدرر الكامنة: ٩٣ - ٩٤، والنجوم الزاهرة: ١٠ / ٣٣٦، والمنهل الصافي: ٧ / ١٣٢، وبغية الوعاة: ٢ / ٦٩، وشذرات الذهب: ٨ / ٣٣٠، والبدر الطالع للشوكاني ١ / ٤٠١.

(٢) مصنفات ابن هشام كثيرة، وما زال جزء منها في عداد المخطوط وقسم في عداد المفقود، ولم أذكر جميعها؛ لأنّ هناك عدداً من الباحثين فصلوا الحديث فيها، بذكر المطبوع منها، والمخطوط، ومكانه في المكتبات، والمفقود منها، ومنهم: د. علي فودة في كتابه (ابن هشام الأنصاري (آثاره ومذهبه النحوي): ص ١٥ - ٣٦٨، ود. يوسف الضبع في كتابه (ابن هشام وأثره في النحو العربي): ص ٦٣ - ٨٦، ود. عمران عبد السلام في كتابه (منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني): ص ٢٨ - ٤١.

(٣) ينظر: أعيان العصر: ٦ / ٣، والدرر الكامنة: ٩٤ / ٣.

(٤) أي: في كتابه ابن هشام (آثاره ومذهبه النحوي).

(٥) أي: في كتابه ابن هشام وأثره في النحو العربي.

(٦) أي: في كتابه منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني.

(٧) طبع بتحقيق د. عبد الفتاح الحموز.

- ٢- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد^(١).
- ٣- حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفية ابن مالك^(٢).
- ٤- حواشي على التسهيل لابن مالك^(٣).
- ٥- نزهة الطرف في علم الصرف^(٤).
- وهناك كتب ما زالت مفقودة، ومن أهمها:
- ١- التحصيل والتفصيل لكتاب التذيل والتكميل^(٥).
- ٢- التذكرة^(٦).
- ٣- شرح التسهيل، وقد ذكر ابن حجر أنه مُسَوِّدَة^(٧).

وفاته:

توفي ابن هشام رحمه الله ليلة الجمعة خامس ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة النبوية، ودفن بعد صلاة الجمعة بمقبرة الصوفية في مدينة القاهرة^(٨).

(١) طبع بتحقيق د. عباس الصالحي.

(٢) وهي رسالة دكتوراه لجابر السريغ نوقشت في الجامعة الإسلامية سنة ١٤٣٩ - ١٤٤٠ هـ.

(٣) ذكر د. جابر السريغ نقلاً عن د. أحمد محمد علّام أنّ هذه الحواشي تحقق على نسختين. ينظر: رسالة السريغ: حاشيتان لابن هشام على ألفية ابن مالك: ١ / ١٩.

(٤) طبع بتحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي.

(٥) ذكره ابن حجر، والسيوطي. ينظر: الدرر الكامنة: ٣ / ٩٤، وبغية الوعاة: ٢ / ٦٩.

(٦) ذكره ابن حجر. ينظر: الدرر الكامنة: ٣ / ٩٤. وحقق الدكتور جابر السريغ مختصر تذكرة ابن هشام لمحمد بن جلال التّبّاني، وطبعته مؤسسة الريان سنة ٢٠١٣ م.

(٧) ينظر: الدرر الكامنة: ٣ / ٩٤، وبغية الوعاة: ٢ / ٦٩.

(٨) ينظر: أعيان العصر: ٣ / ٦، والدرر الكامنة: ٣ / ٩٤. والنجوم الزاهرة: ١٠ / ٣٣٦.

(٢) التعريف بكتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب):

نصَّ المترجمون لابن هشام على أنَّ (مغني اللبيب) له^(١)، بل عدُّوه من أهمِّ كتبه وأشهرها، وأثنى العلماء عليه ثناءً عاطراً، وبيَّنوا مكانته، يقول ابن خلدون: «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصور ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها، استوفى فيه أحكام الإعراب مجملة ومفصلة، وتكلَّم على الحروف والمفردات والجمل، وحذف ما في الصناعة من المتكرَّر في أكثر أبوابها وسمَّاه بـ(المغني في الإعراب)، وأشار إلى نكت إعراب القرآن كلّها، وضبطها بأبواب وفصول وقواعد، انتظم سائرهما، فوقفنا منه على علم جمٍّ، يشهد بعلو قدره في هذه الصَّناعة، ووفور بضاعته منها، وكأنَّه ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جني، وأتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب دالٌّ على قوة ملكته وإطلاعه، والله يزيد في الخلق ما يشاء»^(٢).

ولا عجب، فقد اعتزَّ به ابن هشام وذكر أنَّه عزم على تأليفٍ تقف عنده فحول الرجال ولا يعدُّونه؛ إذ لم ينسج ناسجٌ على منواله^(٣)، والتعريف به من خلال الآتي:

أولاً: سبب تأليفه:

أبان ابنُ هشام عن سبب تأليفه (مغني اللبيب)، وهو ما رآه من إقبال الطلاب، وعظُم استفادتهم من مقدمته الصغرى التي سمَّاهَا بـ(الإعراب عن قواعد الإعراب)، وهي قطرة من بحر - كما وصفه هو - فأراد - رحمه الله - أن يتتبع مقفلات مسائل الإعراب، ليقرِّرها ويحرِّرها ويضع قوانينها الكلية؛ كي ينالها الطلاب بأدنى إلمام، ولينبَّه على أغلاطٍ وقعت من المعربين ويصلحها^(٤).

ثانياً: موضوعات الكتاب:

جعل ابن هشام كتابه (مغني اللبيب) في مقدمة، بيَّن فيها الأسباب التي دعت لهذا

(١) تنظر المراجع السابقة المذكورة في مصنفات ابن هشام.

(٢) تاريخ ابن خلدون: ١ / ٧٥٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٥٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ١ / ٥٥.

التأليف، ثم أعقبها بثمانية أبواب، وهي:

الباب الأول: في تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل، وهو الظرف والجار والمجرور وذكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذكر أحكام يكثر دورها ويقبَحُ بالمعرب جهلها.

الباب الخامس: في ذكر الأوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها.

الباب السابع: في كيفية الإعراب.

الباب الثامن: في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية.

ثالثاً: منهجه فيه:

ذكر ابن هشام في مقدمة كتابه أنه تأمل سبب طول كتب الإعراب فوجدها تنحصر في ثلاثة أمور:

١- كثرة التكرار، وسببه إغفال وضع القوانين الكلية؛ ولذا حرص عليها وحررها في الباب الرابع من الكتاب، وقال: «فإنك تجد به كنزاً واسعاً تنفق منه، ومنهلاً سائغاً ترده وتصدر عنه»^(١).

٢- إيراد ما لا يتعلق بالإعراب.

٣- إعراب الواضحات.

ثم قصد تجنب هذه الأمور الثلاثة، واستبدالها بالنظائر القرآنية، والشواهد الشعرية، والقواعد الكلية التي ترجع إليها كثيراً من الصور والجزئيات.

وقد نهج ابن هشام في هذا التأليف إلى طريقة الترتيب والتنظيم الجديد، المبني على ثلاث ركائز: الأولى: تقعيد المسائل وضبطها، مع وفرة الشواهد، ولا سيما القرآنية.

والثانية: الإحاطة والشمول لِمَا لم تعن كتب النحو في تبيانها، وذلك في الحديث عن

(١) مغني اللبيب: ٦١/١-٦٢.

حروف المعاني، والجمل وشبه الجمل.

وأما الركيزة الثالثة فهي في النقد لِمَا يراه مخالفاً للقواعد في الشواهد عامة، وفي إعراب القرآن خاصة.

واستعمل ابن هشام الأصول النحوية التي اعتدَّ بها النحويون من السماع والإجماع والقياس، واعتبر الاطراد دليلاً عند الترجيح.

والكتاب مبنيٌّ على كثرة الاستشهاد بالقرآن، وقد نصَّ عليه فقال: «وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعاً»^(١)، كما اعتنى بالقراءات متواترها وشاذها، واستشهد -أيضاً- بالحديث النبوي، والشعر الفصيح، وأقوال العرب، وأمثالهم.

واحتفى بالقياس واستعمله كثيراً، وردَّ به أحياناً على المخالف، وكانت عنايته بالتحقيق، ونقل أقوال المحققين ظاهرة، فيقول مثلاً: والتحقيق كذا^(٢)، و«هذا قول المحققين»^(٣).

ويلجأ إلى أسلوب التعليل كثيراً، فيُعلِّل به الأحكام، وما يُصوبه من الأقوال، والكثير في التعليل أنَّه يورده بعد قوله: «وفيه نظر»^(٤) ثم يعلل، وربما صوّب دون تعليل، كقوله: «والصواب أنَّه ليس في جميع القرآن وقف واجب»^(٥).

ويُسوق ابن هشام الخلاف النحوي بأقصر عبارة، وأدقَّ تعبير، والغالب عندما يذكر قول البصريين أو الكوفيين أن يتبعه بقول الآخرين، ولم يلتزم تقديم ذكر مدرسة بعينها. ومباحث الكتاب غزيرة بأسماء النحويين، ولم يقتصر على المتقدمين، بل نقل من المتأخرين والمعاصرين له، كابن مالك وأبي حيان، وإذا انفرد أحد العلماء بقول في مسألة ما فإنه يورده منسوباً له، ويتبعه أحياناً بذكر الكتاب الذي ورد فيه النصُّ، وجائز أن يورد ذكر الكتاب فقط، كأن يقول: «وفي الكشف كذا»^(٦).

(١) مغني اللبيب: ٦ / ٥٣٦.

(٢) مغني اللبيب: ١ / ١٢٣.

(٣) مغني اللبيب: ١ / ٨٧.

(٤) مغني اللبيب: ١ / ٢١٢.

(٥) مغني اللبيب: ٥ / ٤٦.

(٦) مغني اللبيب: ٦ / ٥٨٦.

وكثرت وتعددت مصادره التي نقل منها، وهي على سبيل المثال: الكتاب، والمقتضب، وأمالي ثعلب وأصول ابن السَّرَّاج، والتذكرة للفارسي، والمحتسب، والكشاف، وأمالي ابن الشجري، والغرة لابن الدهان، وأمالي ابن الحاجب، وإعراب القرآن للعكبري، والمقرب، والتسهيل لابن مالك، وغيرها كثير.

ومع غزارة أمثلته، واستطراداته الكثيرة إلّا أنّه يصرّح بأنّه لولا خشية الإسهاب لأورد مزيداً من الأمثلة، التي توقّفك على العجب العجائب^(١)، وما ذلك إلّا لنبوغه العلمي، وحضوره الذهني، وموهبته التي مكنته لهذا التأليف.

رابعاً: تحقيقاته:

طبع الكتاب قديماً في طهران، طبعة حجر، عام ١٢٧٤هـ، ثم طبع في دار إحياء الكتب العربية في مصر، وبهامشه حاشية الأمير على المغني^(٢)، وبعد ذلك حقق الكتاب عدة تحقيقات، ومن أشهرها، ما يلي:

- تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، وطبع في جزأين في المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

- تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، وطبع في جزأين عدة طبعات أولها سنة ١٩٦٤، ثم توالى طبعاته حتى طبع في جزء واحد، ط٦، في دار الفكر بدمشق، عام ١٩٨٥م.

- تحقيق د. عبد اللطيف الخطيب، وكانت طبعته الأولى عام ١٤٢١هـ، في ستة أجزاء، والجزء السابع عبارة عن فهرس لها، ثم صدرت له طبعة أخرى عام ١٤٤١هـ، في مؤسسة دار البلاغة، وذكر فيها المحقق أنّها مصححة ومزيدة.

- تحقيق د. فخر الدين قباوة، في جزء واحد، وذلك في دار اللباب بتركيا، عام ٢٠١٧م.

خامساً: الكتب التي ألفت فيه:

منذ ظهور الكتاب في حياة ابن هشام والعلماء مقبولون عليه بالشروح والحواشي، وما

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦ / ٧٩.

(٢) ينظر: فهرس الكتب النحوية المطبوعة: ص ١٩٣.

من عالمٍ بارع في العربية إلّا وفي ترجمته تدريس للمغني أو شرح أو حاشية أو نظم، وما ذاك إلّا مصداق قول ابن هشام عن كتابه تقف عنده الفحول!

وما زالت حركة الكتاب العلمية حاضرة إلى يومنا هذا، إذ تفاجئنا المكتبات بتحقيقات ودراسات لهذا السفر العظيم^(١)، ومن أهم المؤلفات المطبوعة أو المحققة التي تناولته ما يأتي:

أ- الشروح:

١- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، لبدر الدين، محمد بن أبي بكر الدماميني، (ت: ٨٢٧هـ)^(٢):

وهو أحدُ كُتُبِ ثلاثة كتبها الدماميني على (مغني اللبيب)، وهو مطبوع في أربعة أجزاء من إصدار عالم الكتب الحديث في الأردن عام ٢٠١١م، بتحقيق: د. محمد بن مختار اللوحي، د. محمد عبد الله غنصور.

وللكتاب تحقيقات أخرى منها تحقيق د: حيدر كريم كاظم، حيث جعل رسالته للدكتوراه في تحقيق الباب الأول، ثم أنشأ يحقق كل بابٍ وحده^(٣).

(١) ينظر رسالة دكتوراه بعنوان (شروح مغني اللبيب حتى آخر القرن الحادي عشر الهجري) للدكتور: محمد خليل الزروق، وقد أوصل ما كُتِبَ على مغني اللبيب من شرح وغيره إلى ثلاثة وخمسين، وصرّح بأنه ترك كثيراً مما في الفهارس والمكتبات مما جهل مؤلفه. تنظر رسالة الدكتور: ص ٥٢.

(٢) للدماميني حاشية على المغني مختصرة ألفها في مصر، قيل: إنه تراجع عنها، ثم ألف هذا الشرح في الهند وسمّاه بـ(تحفة الغريب)، وله شرح آخر كبير مزج فيه الشرح بالمتن، وهو المسمى بالمزج، وصل فيه إلى حرف (الفاء). ينظر: الضوء اللامع: ٧/ ١٥٨، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ١/ ٣٤٦.

(٣) ينظر: تحقيق الباب السادس من كتاب تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، ضمن مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد (٤).

٢- (المرج) وهو شرح كبير لبدر الدين الدماميني:

وهو التأليف الثالث والأخير له على مغني اللبيب، وامتناز عن التأليفين الآخرين - سيأتي ذكر تأليفه لحاشية على المغني - بأنه مزج كلامه بكلام ابن هشام حتى صار كلامهما كأنه مؤلف واحد كصنيع خالد الأزهرى بشرحه لأوضح المسالك في كتابه (التصريح)، وكتب المتن بالمداد الأحمر، وقد وصل فيه إلى حرف (الفاء)، وتوفي قبل أن يكمله^(١): وهذا الشرح طبع عدة طبعات، ضمنت بعض الطبعات معه حاشية الشمني، كما في طبعة المطبعة البهية في مصر عام ١٣٥٤هـ.

وطبع -أيضاً- مرة أخرى بتحقيق د. محمد السيد عثمان، في دار الكتب العلمية في بيروت.

وطبع الشرح وحده، كما في طبعة مؤسسة التاريخ العربي في بيروت، بتعليق: أحمد عزو عناية، عام ١٤٢٨هـ.

٣- شرح مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن طولون الدمشقي، (٩٥٣هـ)^(٢):

حُقِّق في ثلاث رسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه في جامعة القصيم، الرسالة الأولى من أول الكتاب إلى نهاية حرف السين، للباحثة وضحاء بنت هزاع الحربي، عام ٢٠١٨م. والرسالة الثانية من بداية حرف النون إلى نهاية شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً، للباحثة صفية بنت إبراهيم الثنيان عام ٢٠١٨م. والرسالة الثالثة من بداية روابط الجملة بما هي خبر عنه إلى نهاية الكتاب، للباحثة عائشة بنت ناصر البطاح، عام ٢٠١٨م.

٤- منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، للشيخ أحمد بن محمد بن علي الشهير بابن المُلَّا الحَصَكْفِي، (ت: ١٠٠٣هـ)^(٣):

حَقَّقَه مجموعة من الطلاب في رسائل علمية في جامعة الأزهر، منها رسالة ماجستير لعبد الجليل محمد عبد الجليل، عام ١٩٨٦هـ.

(١) ينظر: كشف الظنون: ١٧٤٧/٢.

(٢) ترجم لنفسه في كتابه: الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون، وتنظر ترجمته أيضاً في: الأعلام: ٢٩١/٦.

(٣) تنظر ترجمته في: الكواكب السائرة: ٩٩/٣، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٢٧٧/١.

- ٥- مغني الحبيب لمغني مغني اللبيب، للمُلا علي بن سلطان القاري، (ت: ١٠١٤هـ)^(١):
 حَقَّقَه مجموعة من الطلاب في رسائل علمية في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية
 بالمدينة المنورة، منها: رسالة دكتوراه من حرف (أل) إلى نهاية (أيمن) دراسة وتحقيقاً،
 للباحث نافع أحمد السعيد، عام ١٤٣٣هـ.
 ورسالة دكتوراه من أول حرف (الباء) إلى نهاية مبحث (قط)، للباحث طلال بن عمر
 بادحدح، عام ١٤٣٦هـ.
 ورسالة دكتوراه من أول حرف (الكاف المفردة) إلى نهاية حرف (لو)، دراسة وتحقيقاً،
 للباحث عارف بن شجعان العصيمي، عام ١٤٣٣هـ.
 ورسالة دكتوراه من مبحث (لولا) إلى نهاية الكتاب، دراسة وتحقيقاً، للباحث سعد بن
 سعود السعدان، عام ١٤٣٤هـ.
 ٦- مواهب الأديب في شرح مغني اللبيب، للشيخ محمد بن أحمد الأزيقي، المعروف
 بوحى زاده (ت: ١٠١٨هـ)^(٢):
 حَقَّقَه مجموعة من الطلاب في رسائل علمية في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية
 بالمدينة المنورة، منها: رسالة ماجستير من أول مبحث (إي) إلى نهاية مبحث (بجل)، دراسة
 وتحقيقاً، عام ١٤٣١هـ للباحث محمد بن نافع العوفي.
 ورسالة ماجستير من أول مبحث (حذف الفعل) إلى نهاية الكتاب دراسة وتحقيقاً، عام
 ١٤٣١هـ، للباحث عبد الرحمن بن عثمان اليتيمي.
 ورسالة ماجستير من أول مبحث (لا) إلى نهاية مبحث (لوما) دراسة وتحقيقاً، عام
 ١٤٣٠هـ، للباحث لخالد بن عبد الرحمن الحربي.
 ٧- غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب، للقاضي مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي،
 (ت: ١١٠٠هـ)^(٣):
 وهو مطبوع بأربعة أجزاء من إصدار عالم الكتب الحديث بالأردن، عام ٢٠١١م،

(١) تنظر ترجمته في: إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري: ٢ / ٢٤٨، والأعلام: ١٢ / ٥.

(٢) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٣ / ٣٥٣، وهدية العارفين: ٢ / ٢٦٨.

(٣) تنظر ترجمته في: الأعلام: ٧ / ٢٣٣.

بتحقيق: أ. حسين الدبوس، وآخرين معه.

٨- غناء الأريب في فهم مغني اللبيب، لمحمد مهدي بن علي أصغر القزويني، (ت: ١١٥٠)^(١):

وقد حقق في رسالتين علميتين في كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام ١٤٢٣-١٤٢٤هـ.

ب- الحواشي والتعليقات:

١- الحاشية المصرية للدمايني، وهي أول ما كُتِبَ على المغني، وتسمى بالحاشية المصرية أو (التعليق)^(٢):

حُقِّقَت هذه الحاشية في رسالتين علميتين باسم (الحاشية المصرية) في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، منها رسالة ماجستير من بداية الباب الثاني (الجمال) إلى نهاية المخطوط، عام ١٤٣٤هـ، للباحثة فاطمة بنت عائض السالمي.

وحُقِّقَت -أيضاً- باسم (التعليق) في رسالتين علميتين في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية، الأولى: رسالة دكتوراه من بداية المخطوط إلى نهاية حرف اللام، لمحمد بن عبد الله القحطاني، عام ١٤٣٠-١٣٣١هـ.

والثانية: رسالة دكتوراه من بداية من حرف الميم إلى نهاية الكتاب، لخلف بن محمد الجهني، عام ١٤٣١-١٣٣٢هـ.

(١) تنظر ترجمته في: الأعلام: ٧/ ١١٣.

(٢) ينظر: رسالة ماجستير في جامعة أم القرى للطالبة فاطمة السالمي، وقد أثبتت الباحثة أن هذه الحاشية هي الموسومة بالمصرية، لأدلة منها: تصريح الدمايني نفسه بأنها قرئت عليه بالقاهرة في الجامع الأزهر، ولما كتب على صفحة عنوان المخطوط اسم الكتاب (المصرية)، إلى غير ذلك من الأدلة، وعليه فقد توصلت إلى توهم ما ذكر في التراجم من أن هذه الحاشية تسمى بـ(اليمنية)، أو أنه أُلِفَ جزءاً منها في اليمن. ينظر: رسالة الحاشية المصرية للدمايني على مغني اللبيب: ص ٢٣-٢٥.

٢- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، لتقي الدين، أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ (ت: ٨٧٢هـ)^(١):

طبعت هذه الحاشية في المطبعة البهية في مصر عام ١٣٥٤هـ وبهامشها شرح الدماميني (المرج)، كما سبق بيانه آنفاً، وحققها د. إبراهيم حسن برسالة دكتوراه في كلية دار العلوم في مصر.

٣- نُكْتُ على مغني اللبيب، للشهاب الخفاجي، (ت: ١٠٦٩هـ)^(٢):
حُقِّقَتْ في رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية عام ١٤٢٨هـ، للباحث: عبد الواحد بن محمد الحربي.

٤- حاشية محمد عرفة الدسوقي، (ت: ١٢٣٠هـ)^(٣):
طبعت هذه الحاشية في بولاق عام ١٢٨٦هـ، وطبع -أيضاً- في دار الطباعة العامرة، بتصحيح: إبراهيم بن عبد الغفار الدسوقي، عام ١٣٠١هـ.
وطبع أيضاً مع نظم السبك العجيب -كما سيأتي قريباً- في دار السلام بمصر، عام ١٤٣٥هـ.

٥- حاشية الشيخ محمد بن محمد بن أحمد السبّاوي، المشهور بالأُمير، (ت: ١٢٣٢هـ)^(٤):

طبعت في المطبعة الشرقية في مصر، عام ١٢٩٩هـ بهامش مغني اللبيب، وطبع -أيضاً- في دار إحياء الكتب العربية بهامش مغني اللبيب.

ج- شرح الأبيات:

١- شرح شواهد المغني، لجلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت: ٩١١هـ)^(٥):

(١) تنظر ترجمته في: الضوء اللامع: ١٧٤-١٧٨، وبغية الوعاة: ٣٧٩-٣٨١.

(٢) تنظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٣٣٣-٣٤٢، والأعلام: ٢٣٨/١.

(٣) تنظر ترجمته في: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: ص ١٢٦٢-١٢٦٤.

(٤) تنظر ترجمته في: الأعلام: ٧/ ٧١، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية: ٥٢٠-٥٢٢.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٦، وتنظر ترجمته في: الكواكب السائرة: ١/ ٢٢٧-٢٣٢، والنور السافر عن أخبار القرن

طبع بتعليق: محمد محمود ابن التلاميذ التركي الشنقيطي، ونشر في لجنة التراث العربي، عام ١٣٨٦هـ.

وحققه الباحث: أحمد إبراهيم محمد برسالة علمية في جامعة أم درمان، سنة ١٤١٧هـ.

٢- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، (ت: ١٠٣٠)^(١):

طبع بتحقيق د. عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، في دار المأمون للتراث في بيروت، عام ١٤٠٧هـ.

٣- تحفة الحبيب على شواهد مغني اللبيب، عبد القادر بن خالد بن زيد العيسى الجبالي، (ت: ١١٢٢هـ)^(٢):

حَقَّقَ الباحثُ مجيد محمد حبريشة قسمَ الحروف برسالة دكتوراه في جامعة محمد بن عبد الله بظهر المهرار في فاس، سنة ١٤٣٨-١٤٣٩هـ.

د- المنظومات:

١- السبك العجيب في نظم مغني اللبيب، لسلطان المغرب الأقصى، عبد الحفيظ بن الحسن العلوي، (ت: ١٣٥٦)^(٣):

طبع بمطبعة مجلة المنار الإسلامي بمصر، عام ١٣٣٧هـ، وطبع أيضا مع المغني وحاشية الدسوقي في دار السلام بمصر عام ١٤٣٥هـ.

٢- مُدْنِي الحبيب من يوالي مغني اللبيب، نظم عبد الباسط البُورني (ت: ١٤١٣هـ):

طبع بمؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٢٤هـ، وشرحه محمد بن علي بن آدم الإتيوبي الولوي بكتاب سماه (فتح القريب المحيب في شرح كتاب مدني الحبيب) وطبع بدار الفرقان.

د- مختصراته:

١- مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعراب، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، (ت:

العاشر: ص ٥١.

(١) تنظر ترجمته في: الأعلام: ٤ / ٤١.

(٢) تنظر ترجمته الجبالي في: الأعلام: ٤ / ٣٨.

(٣) تنظر ترجمته في: الأعلام: ٣ / ٢٧٧، وإتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: ٢ / ٤٧٧.

١٤٢١هـ^(١):

طبع بإشراف مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ونشرته دار الرشد سنة ١٤٢٧هـ.

٢- مقني الأريب في تلخيص مغني اللبيب، لأبي بكر أسامة بن محمد العربي السُّنِّي:
طبع في دار ركائز في الكويت، سنة ١٤٤٠هـ.

(١) تنظر ترجمته في: الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين: وليد بن أحمد الحسين، الناشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، ط١، ١٤٢٢هـ.

ثانياً: التعريف بابن قاسم العبادي، وكتابه (أجزاء من حواشي العبادي على مغني اللبيب):

أولاً: التعريف بابن قاسم العبادي:

اسمه ونسبه^(١):

هو شهاب الدين، أحمد بن قاسم الصَّبَّاح العَبَّادِيُّ، القاهريُّ، الشافعيُّ، الأزهرِيُّ. والعبادي قيل إنَّه منسوب إلى جزيرة عَبَّادان في البصرة^(٢)، وهي جزيرة محمودة الأرض، قليلة الآلام، وصفها بعض العلماء بأنَّها منبر العراق؛ لكثرة العلماء والأولياء فيها^(٣)، وقد برز فيهم علماء عربوا كتب الحكمة من اليونانية، ولهم كتب مفيدة في الطب^(٤). وجزيرة عَبَّادان كانت في القديم على ساحل البحر، حيث إنَّ نهر دجلة إذا قارب البحر انفرق فرقتين، فتكون بينهما جزيرة عَبَّادان، وليس وراء هذه الجزيرة قرية، ولذا قيل: (ليس وراء عَبَّادان قرية)، وأمَّا اليوم فأصبح وراء عَبَّادان قرى كثيرة^(٥). وهي من مدن إيران الآن، وتسمى اليوم (آبادان)، وتقع في محافظة خوزستان جنوب غرب إيران على ضفاف نهر شط العرب. وربما —إنَّ صحت هذه النسبة— أنَّ أسرته أصلها من تلك المدينة.

(١) تنظر ترجمته في: تراجم الأعيان: ١/ ٦٢-٦٤، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ٣/ ١١١، وشذرات الذهب: ١٠/ ٦٣٦-٦٣٧، والسناء الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر: ص ٦١٠-٦١٢، والفتح المبين في طبقات الأصوليين: ٣/ ٨٥.

(٢) ينظر: عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد: ص ١٨٠-١٨١. وفي اصطلاح أهل البصرة إذا نسب النهر أو القرية إلى رجل زادوا في آخرة ألف ونون، كقولهم: أسلمان نسبة لأسلم بن زرعة، وعَبَّادان نسبة إلى عَبَّاد بن حصين. ينظر: معجم البلدان: ١/ ١٨٩، ٤/ ٧٤، ومجلة لغة العرب العراقية: ١/ ١٢٨-١٢٩، وفيها توسع عن وصف جزيرة عَبَّادان وأهلها.

(٣) ينظر: عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد: ص ١٨٠-١٨١، ومعجم البلدان: ٤/ ٧٤.

(٤) ينظر: النسبة إلى المواضع والبلدان: ص ٤٦٦.

(٥) ينظر: معجم البلدان: ٤/ ٧٤، والتكملة للصاغاني، مادة (عبد): ٢/ ٢٧٩.

نشأته وثناء العلماء عليه:

ولد شهاب الدين العبادي في مصر، ولم تذكر المصادر التي وقفت عليها المدينة أو القرية التي ولد فيها، ويظهر أن مرادهم بأنه ولد في مصر، أي: في القاهرة كما اعتاد أهل مصر على تسميتها بذلك^(١)، كما لم أجد في المصادر تاريخ ولادته، شأنه في ذلك شأن كثير من العلماء السابقين، ويمكن تقدير سنة ولادته بالنظر إلى تاريخ وفاة أقدم شيوخه، وهو زكريا الأنصاري، قال البوريني: «أظنّ -ولست متيقناً- أنّه قرأ وهو صغير على شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري»^(٢)، فإذا كان الشيخ زكريا الأنصاري توفي سنة ٩٢٦هـ^(٣)، وعلى افتراض أنه قرأ عليه وله ١٥ سنة، يزيد عن هذا العمر أو ينقص قليلاً، وكانت وفاة العبادي توفي سنة ٩٩٤هـ، فتكون ولادته سنة ٩١١هـ، تزيد بوضع سنوات أو تنقص، فيكون توفي وعمره بضع وثمانون سنة، ويؤيد هذا أنه جاء في ترجمته أنه عُمرَ عمرًا طويلاً^(٤).

وقد اشتغل بالعلم منذ صباه، وكان حريصاً على وقته لا يصرفه إلّا في مدارس أو مؤانسة^(٥)، وساعده بعد توفيق الله له قوة حافظته، وحسن خطّه، فأكب على حلق العلم، وحفظ القرآن والشواهد والمطولات والمختصرات مبكراً، ونشأ في بيئة علمية متدينة على مذهب الإمام الشافعي رحمه الله^(٦)، وكان يكثر الحج وزيارة الحرمين الشريفين^(٧). ووُصف بأنه كان عالماً عابداً، وقوراً ومتسربلاً بالعفاف والورع، يقدر أهل العلم ولا يتقدم بين يديهم احتراماً وإجلالاً لهم، فقد سُئل أن يعقد مجلساً للفقّه فقال: «مع وجود الشيخ شمس الدين الرملي لا يليق»^(٨).

(١) سيأتي قريباً مثال على ذلك عند الحديث عن شيخ العبادي، وهو محمد التونسي.

(٢) تراجم الأعيان: ١ / ٦٤.

(٣) ينظر: البدر الطالع: ١ / ٢٥٣، وتنظر ترجمة الشيخ زكريا الأنصاري في: الضوء اللامع: ٣ / ٢٣٤-٢٣٩، ونظم

العقيان في أعيان الأعيان: ص ١١٣.

(٤) ينظر: تراجم الأعيان: ١ / ٦٣.

(٥) ينظر: تراجم الأعيان: ١ / ٦٤.

(٦) ينظر: السناء الباهر: ص ٦١٠.

(٧) ينظر: تراجم الأعيان: ١ / ٦٤، والسناء الباهر: ص ٦١٢.

(٨) ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ٣٤٣.

ومن صور ورعه تحرُّزه من الكتابة على الفتيا مع كثرة سؤال الناس له من مصر والشام، وكان مهيباً ناصحاً للعلم وأهله يتفقد حلق العلم ولا يحايي أحداً، فإذا رأى طالباً جلس للتدريس مع عدم أهليته، أقامه، وأرشده إلى الجدِّ وطلب العلم؛ ليحظى بتلك المنزلة، وقد فعل مثل هذا غير مرة^(١).

وكان يجلس في مقصورة الجامع الأزهر بين المغرب والعشاء لتدريس العربية والأصول، ويظهر من حديث تلاميذه أنَّه كان من سيرته أنَّه يفتح دروساً عامة، ودروساً لخاصة طلابه، ورُبَّما قُرئ عليه الكتاب أكثر من مرة، فقد ذكر تلميذه الشهاب الغنيمي أنه قرأ على شيخه العبادي ألفية ابن مالك مرتين، وقرأ جمع الجوامع في الدرس العام^(٢).

ومما يبين منزلته العلمية ويشهد له بالسبق والريادة كثرة كتبه وحواشيه على أمهات الكتب التي يعتني بها العلماء، وربما كتب أكثر من حاشية على كتاب واحد كما سيأتي بيانه في مؤلفاته.

ويزيد على هذا ثناء العلماء عليه، ووصفه بأنه من أهل التحقيق والتدقيق^(٣)، ومن ذلك: قول ابن العماد فيه: «الإمام العلامة الفهامة... برع وساد وفاق الأقران، وسارت بتحريراته الركبان»^(٤).

وقال السيد اليمني عنه: «كان إماماً في القراءات وضبطها»^(٥). وقال عنه أيضاً: «المقدِّم على أقرانه الأئمة الفحول في الفروع والأصول...، صاحب الفهم الذي فتح به ما انغلق على غيره من الأبواب». ومما أثنى به عليه -أيضاً- قوله: «كان في علم العربية ثابت الأركان، وكذا في المعاني والبيان»^(٦).

وتحدث الشهاب الغنيمي عن شيخه العبادي فقال: «الشيخ العلامة الفهامة فريد عصره

(١) ينظر: السناء الباهر: ص ٦١٢.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ٣١٣ / ١.

(٣) ينظر: تراجم الأعيان: ٦٢ / ١.

(٤) ينظر: شذرات الذهب: ٦٣٧ / ١٠.

(٥) السناء الباهر: ص ٦١٣.

(٦) السناء الباهر: ص ٦١٠.

ووحيد دهره»^(١).

ومن ثناء العلماء عليه ما ذكره تلميذه الملازم له وهو منصور الطبلاوي، فقد قال عن شيخه في تقديمه لحواشي العبادي على (تحفة المحتاج في شرح المنهاج): «هذه حواش رقيقة، ونكات دقيقة، وتحريرات شريفة، وتنبيهات مهمة، وفروع مُسلّمة، لم يسبق لغالبيتها رسم في الدفاتر، ولم تسمح بها قبل ذلك الخواطر، جمعتها من خطّ محررها، ورسم محبرها مولانا وشيخنا خاتمة من حقّق، وجَهَبَ من دَقّق، إمام التحقيق والتحرير، الجمع على أنّه عالمُ العصر الأخير، فخرُ الأئمة، شيخُ الإسلام أحمدُ بن قاسمِ العباديُّ الأزهرِيُّ أحلّه الله دار الإكرام»^(٢).

شيوخه:

لازم العبادي العلماء الكبار، واستفاد منهم حتى فاق كثيراً منهم، ولم يكتفِ بعلماء بلده، بل حمّله شغفه بالعلم على تلقي الشيوخ قبل وصولهم إلى القاهرة - كما سيأتي بيانه قريباً - ومن أشهر العلماء الذين تتلمذ العبادي عليهم ما يأتي:

١ - محمد بن أحمد، الشهير بالمغوشي التونسي:

عالم وماهر في العلوم النقليّة والعقليّة، وفقهه بالمذهب المالكي، وحافظ لكثير من الكتب منها كتاب الجوهرى، والكشاف وغيرهما، ووصف بأنه آية في التدقيق والتحقيق، ولمّا قدم مصر لم يدخلها، بل أقام في بولاق، فذهب إليه العلماء للطلب والقراءة عليه، وكان العبادي أحد العلماء الذين ذهبوا إليه لطلب العلم^(٣)، ومن مؤلفاته^(٤):

- آمال في شرح الشاطبية للجعبري.

- رسالة في الكيمياء.

(١) خلاصة الأثر: ٣١٣ / ١.

(٢) تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي: ١ / ٣ - ٤.

(٣) ينظر: سلم الوصول: ٢٩٦ / ٣.

(٤) ينظر: تراجم المؤلفين التونسيين: ٣٥٠ / ٤.

توفي في مصر سنة ٩٤٧هـ^(١).

٢- عيسى بن محمد بن عبيد الله، قطب الدين أبو الخير، المعروف بعيسى الإيجي الصفوي:

عالم ومحقق، جاور في مكة، وزار الشام وبلاد الروم ثم استوطن مصر، وله مصنفات عديدة، منها:

- شرح الكافية في النحو^(٢).

- شرح الغرة، وهو متن في المنطق^(٣).

- تفسير جزء عم^(٤).

وقد وصفه العبادي في حاشيته على المغني بـ(أستاذنا)^(٥)، ويظهر من حواشي العبادي التي يعلقها على الكتب أنه لازم عيسى الصفوي كثيراً، ولذا نقل عنه العبادي كثيراً، وفي مقدمة (الحواشي والنكات) للعبادي قال المجرى: «ورموزه: (ع. س) لأستاذه السيد عيسى الصفوي»^(٦).

وكانت وفاة الشيخ عيسى الصفوي سنة ٩٥٣هـ.

٣- شهاب الدين، أحمد البرُّلُسي، الملقب بـ(عميرة):

كان عالماً زاهداً، وفقهياً مفتياً، وصاحب تحقيق، وانتهت إليه الرئاسة في تحقيق مذهب الشافعية، توفي سنة ٩٥٧هـ^(٧).

ومن مؤلفاته:

- حاشية على شرح منهاج الطالبين للمحلي^(٨).

(١) للتوسع في ترجمته ينظر: الكواكب السائرة: ٢/ ١٥-١٩، وشذرات الذهب: ١٠/ ٣٨٦-٣٨٨.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٧٠.

(٣) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١١٩٨.

(٤) ينظر: ديوان الإسلام: ٣/ ٢٦٢.

(٥) ينظر: الملحق بالخطوطة: ص ٥، وهو ضمن تحقيق زميلي بدر الفرج.

(٦) ينظر: الحواشي والنكات والفوائد المحررات: ص ٩١.

(٧) للتوسع في ترجمته ينظر: الكواكب السائرة: ٢/ ١٢٠، وديوان الإسلام: ٣/ ٢٩٢.

(٨) ينظر: الأعلام: ١/ ١٠٣.

- شرح البسمة والحمدلة^(١).

٤- شهاب الدين، أحمد بن حمزة، أبو العباس الرملي، الأنصاري:

شيخ الإفتاء والتدريس، وعلامة عصره، ومن أكابر تلاميذ شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري، وقد أوكل إليه إصلاح مؤلفاته في حياته وبعد مماته، ولم يأذن لأحد غيره^(٢). انتهت إليه رئاسة العلوم الشرعية في مصر في زمنه، وأصبح جُلَّ علماء الشافعية من تلاميذه.

وله مؤلفاته مختصرة، ومنها:

- شرح الورقات في الأصول.

- رسالة في شروط الإمامة.

توفي يوم الجمعة سنة ٩٥٧هـ، وكانت جنازته مشهودة صلى عليه وشيعه جميع كبير جداً^(٣).

٥- ناصر الدين اللقاني، أبو عبد الله، محمد بن حسن اللقاني:

هو العالم الفهامة المحقق، بارع ومتبحر في الأصول والعربية، ودرّس نحواً من ستين سنة حتى انحصر الأزهر في تلامذته وتلامذة تلاميذه، وانتهت إليه رئاسة العلم في مصر^(٤). وقد أشغل وقته بالتدريس وإقراء معظم العلوم كتفسير البضاوي، وتلخيص المفتاح، ومغني اللبيب، والألفية وغيرها، ولهذا لم يكن يصنّف إلّا كتباً قليلة منها:

- شرح على مقدمة مختصر خليل.

- حاشية على تصنيف الغزي للسعد التفتازاني^(٥)، وعلى هذه الحاشية حاشية للعبادي كما سيأتي بيانها.

- ما كتب على الطرر على نسخة التوضيح، وجمعت بعد موته، فجاءت في مجلدين.

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٠٣٥.

(٢) ينظر: السناء الباهر: ص ٤١٢.

(٣) للتوسع في ترجمته ينظر: الكواكب السائرة: ٢/ ١٢٠-١٢١، والسناء الباهر: ص ٤١١-٤١٣.

(٤) ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج: ص ٥٩١.

(٥) طبعت في دار الفتوح بتحقيق د: محمد ذنون الفتحي ود. أحمد صالح المولى.

توفي ناصر الدين اللقاني في مصر سنة ٩٥٨هـ^(١).

٦- ناصر الدين، محمد بن سالم بن علي الطبلاوي، الشافعي:

أحد العلماء الكبار بمصر، ومن المتبحرين في التفسير، والقراءات، والفقه، وسائر الفنون العربية، وانتهت إليه الرئاسة بعد موت أقرانه، وكان معروفاً بالديانة والعبادة، ومن مصنفاته: شرح البهجة لشيخه زكريا الأنصاري، وهو شرح حافل جمع فيه بين شرح البهجة وشرح الروض.

ولم تذكر المصادر -التي وقفتُ عليها- أنَّ الطبلاوي من شيوخه، لكنَّ في مقدمة حاشية العبادي على تلخيص المفتاح نصَّ المجرَّد في المقدمة على تسميته بشيخه، وذكر أنَّه ينقل منه^(٢).

توفي ناصر الدين الطبلاوي سنة ٩٦٦هـ^(٣).

٧- شهاب الدين، أحمد بن محمد، المعروف بابن حجر الهيتمي^(٤):

وهو أحد العلماء البارزين، ومن تلاميذ شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وبارع في العلوم الشرعية والعربية والأصول والمعاني وغيرها، وكان مفتياً في مكة، وألَّفَ عدداً من المصنفات تبلغ الثمانين، منها:

- الإمداد في شرح الإرشاد لابن المقرئ.

- تحفة المنهاج لشرح المنهاج للنووي، وعلى هذا الكتاب حاشية للعبادي كما سيأتي بيانه.

- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة.

- مبلغ الأرب في فضل العرب.

ولم تذكر المصادر التي ترجمت للعبادي -فيما وقفت عليه- أنَّ ابن حجر الهيتمي من شيوخه

(١) للتوسع في سيرته ينظر: كفاية المحتاج: ٢/ ٢٣٠-٢٣٢، وشجرة النور الزكية: ١/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: مخطوطة حاشية العبادي على تلخيص المفتاح، ص ٢.

(٣) للاستزادة من ترجمته ينظر: الكواكب السائرة: ٢/ ٣٢-٣٣.

(٤) قيل الهيتمي نسبة للهياتم قرية بمصر، وقيل: هي محلة ابن الهيثم بالمتلة فغيرتها العامة. ينظر: فهرس الفهارس:

١/ ٣٣٧، وللتوسع في ترجمته ينظر: الكواكب السائرة: ٣/ ١٠١-١٠٣، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٣٧-٣٤٠،

والأعلام: ١/ ٢٣٤.

غير أنه جاء في سلسلة مشايخ نور الدين علي المرحومي (توفي بعد سنة ١١٤٠هـ)^(١) أنه أخذ عن محمد البهوتي الآخذ عن الشهاب الغنيمي الآخذ عن أحمد بن قاسم العبادي الآخذ عن ابن حجر الآخذ عن زكريا الآخذ عن ابن حجر أي: (العسقلاني)^(٢). وقد توفي ابن حجر الهيثمي رحمه الله في مكة سنة ٩٧٣هـ^(٣).

تلاميذه:

جلس العبادي للتدريس كثيراً في فنون مختلفة، وتخرج به عدد من التلاميذ، من أشهرهم:

١- شهادة بن إبراهيم الحلبي الشافعي^(٤):

شيخ الجامع الأزهر في زمانه، ومن علماء الأصول والفروع، واشتغل كثيراً بالعلم حتى بلغ الغاية القصوى في العلم، وأخذ عنه كثير من الطلاب. توفي سنة ١٠١٠هـ^(٥).

٢- منصور الطبلاوي، سبط ناصر الدين الطبلاوي^(٦):

عالم محقق، وبارع في علوم الشريعة والنحو والبلاغة، ولازم العبادي وأخذ عنه العلوم النظرية، وبه تخرج وانتفع، وهو الذي تولى تحرير حاشية شيخه العبادي على تحفة ابن حجر، وحاشيته على المغني مع عدد من العلماء. وللطبلاوي مؤلفات نافعة، وحواشٍ عدة، منها:
- السر القدسي في تفسير آية الكرسي^(٧).
- العقود الجوهريّة في حل ألفاظ شرح الأزهرية^(٨).

(١) ينظر: الأعلام: ٤/ ٣١٤.

(٢) ينظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٥٥٣-٥٥٤.

(٣) للتوسع في ترجمته ينظر: الكواكب السائرة: ٣/ ١٠١-١٠٣، وفهرس الفهارس: ١/ ٣٣٧-٣٤٠، والأعلام: ١/ ٢٣٤.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ٢/ ٢٢١.

(٥) للاستزادة في ترجمته ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر: ٤/ ٤٢٨.

(٧) حقق في رسالة ماجستير في جامعة الأزهر سنة ٢٠٠٦م.

(٨) حقق في رسالتي ماجستير في جامعة الأزهر سنة ٢٠٠٢م.

توفي منصور الطبلاوي سنة ١٠١٤هـ^(١).

٣- أبو الوفا بن معروف الحموي الشافعي:

قرأ على علماء حماة، ثم هاجر إلى مصر، وقرأ على عددٍ من شيوخها، وأخذ العربية عن أحمد بن قاسم العبادي^(٢).

توفي في حماة سنة ١٠١٦هـ^(٣).

٤- شهاب الدين، أبو بكر بن إسماعيل الشَّنَوَانِي^(٤):

كان أستاذًا في جميع الفنون، وإمام النحاة في عصره، وحافظ لأقوالهم ومذاهبهم، وصاحب عناية بالشواهد وضبطها، وله اطلاع واسع على اللغة.

كان ملازمًا للشهاب العبادي وبه تخرج، وبعد وفاة العبادي لازمه طلاب العبادي كالغيمي وغيره، وله مؤلفات منها:

- هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك^(٥).

- شرح على الآجرومية مطول^(٦).

- حاشية على شرح الأزهري^(٧).

توفي أبو بكر الشَّنَوَانِي سنة ١٠١٩هـ^(٨).

٥- شمس الدين، محمد بن عيسى الميموني^(٩):

أحد علماء مصر الكبار، ومتفقه على المذهب الشافعي، وأخذ عنه جماعة من العلماء، ومن مؤلفاته: مختصر الآيات البيّنات، وهو من تأليف شيخه أحمد بن قاسم العبادي.

(١) للاستزادة في ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ٤ / ٤٢٨.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ١٥٦.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ١٥٤-١٥٦.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ٧٩-٨٠.

(٥) حقق في رسائل علمية، منها رسالتي دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، عام ١٤٣٧هـ.

(٦) حقق في رسالتي دكتوراه باسم المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية لأبي بكر الشَّنَوَانِي، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، سنة ١٤١٦هـ.

(٧) حققت في رسائل دكتوراه في جامعة الأزهر، سنة ٢٠٠٥م.

(٨) للتوسع في سيرته ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ٧٩-٨٠، وريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: ص ٣٠١-٣٠٤.

(٩) ينظر: خلاصة الأثر: ٤ / ١٠٥.

توفي سنة ١٠٢٣هـ^(١).

٦- عبد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشري الشافعي^(٢):

أحد الفضلاء الأعلام الذين بلغوا الغاية في التحقيق والتحرير، وكان لغويًا باهرًا، أخذ عن كبار شيوخ عصره، وتصدّر للتدريس في جامع الأزهر، وكان ينظم شعرًا في مسائل نحوية، وألف عدة حواشٍ، منها:

- حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد.

- هدية الأحباب في تفسير أعظم آيات الكتاب أعني آية الكرسي^(٣).

توفي الدنوشري سنة ١٠٢٥هـ^(٤).

٧- عبد الله بن محمد بن عبد الله الحسيني المغربي الأصل ثم القاهري الشافعي، المعروف بالطبلاوي^(٥):

عالم بالقراءات وله السيادة فيها في زمانه، وبارع بالعروض، واختصر الكتب ووضع كثيرًا من الحواشي المفيدة، منها حاشية على حاشية الدماميني على مغني اللبيب، وعُرف بحسن خطه، وكان يضرب به المثل.

توفي عبد الله الطبلاوي سنة ١٠٢٧هـ^(٦).

٨- برهان الدين، إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني^(٧):

أحد الأعلام المشار إليهم بسعة الإطلاع في علم الحديث والدراية، والتبحر في الكلام، وإليه يرجع أهل زمانه في الفتاوى والمشكلات، وكان يصرف وقته للتدريس والإفادة. وله نسب إلى الشرف، ولكنه لا يظهره تواضعًا، وقد اشتغل الناس في تأليفه، ومن

(١) للاستزادة في ترجمته ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٢) ينظر: خلاصة الأثر: ٥٣-٥٦.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ١ / ٤٧٤.

(٤) للاستزادة في ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ٥٣-٥٦، وسلم الوصول: ٢ / ٢٣٨.

(٥) ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ٦٦.

(٦) للاستزادة في ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ٦٦، والأعلام: ٧ / ٣٠٠.

(٧) ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ٧.

أهمها:

- جوهرة التوحيد، وهي منظومة في علم العقائد^(١).
- توضيح الألفاظ الآجرومية^(٢).
- منار أصول الفتوى وقواعد الإفتاء بالأقوى^(٣).
- وله جزء ذكر فيه مشايخه من أهل القرن العاشر، وذكر من أجلهم العلامة أحمد بن قاسم العبادي^(٤).

توفي وهو راجع من الحج سنة ١٠٤١هـ^(٥).

٩- شهاب الدين، أحمد بن محمد بن علي الغنيمي الأنصاري^(٦):

علامة عصره، وصاحب النظر الدقيق، والتحرير اللطيف، ومن أجلّ الشيوخ الذين انفردوا في علم المنقول والمعقول، وكان شافعي المذهب ثم درّس الحنفية وتحول إلى المذهب الحنفي.

طلب منه أن يكتب سيرته، فكان مما كتب: «وأما مشايخي فهم شيخ الإسلام محمد الرملي...، ومنهم الشيخ العلامة الفهامة، فريد عصره، ووحيد دهره، أحمد بن قاسم العبادي، أخذتُ عنه العربية بقراءته (ألفية ابن مالك) مرتين في داخل مقصورة الجامع الأزهر بين المغرب والعشاء، وأصول الفقه (جمع الجوامع) غالبه في الدرس العام»^(٧).

وذكر عن نفسه أن من أجلّ مؤلفاته عنده هي:

- بجهة الناظرين في محاسن أم البراهين.
- شرح مقدمة الشيخ عبد الوهاب الشعراوي في علم العربية، قال عنها: «وقد تعبت في

(١) طبع عدة طبعات، منها طبعة دار السلام في سنة ١٤٣٤هـ، بتحقيق: رامي بن محمد جبرين.

(٢) وهو رسالة دكتوراه لسعود بن عبد العزيز الحنين، وقد طبعته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤٣٨هـ.

(٣) حققه د. عبد الله الهلالي، ونشرته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة ١٤٢٣هـ.

(٤) ينظر: خلاصة الأثر: ١/ ٧.

(٥) للتوسع في ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ١/ ٦-٩، والأعلام: ١/ ٢٨.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر: ١/ ٣١٢.

(٧) خلاصة الأثر: ١/ ٣١٢-٣١٣.

شرحها لعدم ألفها، وغريب صنعها»^(١).

توفي شهاب الدين الغنيمي سنة ١٠٤٤ هـ^(٢).

١٠- نور الدين الحلبي، علي بن إبراهيم بن أحمد الشافعي^(٣):

كان من أجل شيوخ زمانه، وصاحب جد واجتهاد، جمع بين العلم والعمل، وأصبحت دروسه مجمع الفضلاء، ومحط النبلاء، وله مؤلفات بديعة نافعة كثيرة، ومن أشهرها:
- إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، (السيرة الحلبية)^(٤).

توفي سنة ١٠٤٤ هـ^(٥).

١١- محمد بن أحمد بن سلامة الأحدي الشافعي، المشهور بسيبويه^(٦):

كان عالماً بشتى الفنون، ولكنه اشتهر بالعربية لغلبتها عليه، وكثرة تدريسه لها، ورُزق حسن تقرير المسائل؛ إذ تظهر لطلابه بأدنى إشارة، وكان ملازماً للجامع الأزهر لا يخرج إلاَّ لحاجته.

كانت وفاته في نيف وخمسين بعد الألف^(٧).

١٢- محمد بن داود المقدسي^(٨):

فقيه محدث، أخذ عن علماء مصر والشام، وبرع في كثير من الفنون، ومعروف بقوة الاستحضار للشواهد، والأمثال، وكان يجلس للتدريس بالجامع الأموي^(٩).

(١) ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ٣١٣.

(٢) للتوسع في سيرته ينظر: خلاصة الأثر: ١ / ٣١٢-٣١٥، وسلم الوصول: ١ / ٢٤١.

(٣) ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ١٢٢.

(٤) طبع عدة طبعا آخرها في ثلاث مجلدات في دار النوادر بدمشق سنة ١٤٣٤ هـ.

(٥) للاستزادة في ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ١٢٢-١٢٤.

(٦) ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ٣٧٥.

(٧) للاستزادة في ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ٣ / ٣٧٥-٣٧٦.

(٨) ينظر: الكواكب السائرة: ٣ / ١١١، وشذرات الذهب: ١٠ / ٦٣٧.

(٩) للاستزادة من ترجمته ينظر: خلاصة الأثر: ٤ / ١٤٥-١٥٢.

وفاته:

اختلف في سنة وفاة العبادي، فقليل في سنة ٩٩٢هـ^(١)، وقيل: توفي سنة ٩٩٤هـ^(٢)، وهو الصحيح؛ إذ نصَّ على هذا تلميذه ابن داود رحمهما الله^(٣).
واختلف في مكان وفاته، فقليل: توفي في مكة حيث كان مجاوراً بها، وصُلِّي عليه في الملتزم، ودُفِن في مقبرة المعلاة^(٤).
وقيل: إنه توفي في المدينة وهو عائد من الحج سنة ٩٩٤هـ، وهذا هو الثابت بخط تلميذه ابن داود رحمهما الله^(٥).

مؤلفاته:

عاش العبادي في القرن العاشر وهو القرن الذي فرضت فيه اللغة التركية على البلاد، وركدت فيه ريح العلم، وقلَّ نتاج العلماء، وأصبحت جهودهم في أغلب مؤلفاتهم عبارة عن تلخيص مطولات، أو حواشٍ على الشروح، ولم يكن ثمة إبداع أو تجديد، إذ كانت عنايتهم متَّجهة في فهم عبارات السابقين، وتقريبه للطلاب، وبسط الموحز منها، وهم بذلك قد قدموا عملاً يحسب لهم^(٦).
ومع هذا فإنَّ العبادي وإنْ غلبت على مؤلفاته الحواشي، إلَّا أنَّها تميزت في أغلبها بالتحريير والتدقيق، بدليل أنَّها أصبحت بذاتها بمنزلة مؤلفات خاصة، بل فاقت سمعة بعض حواشيه الكتاب الذي وضعت عليه الحاشية، وأصبح إلى يومنا مرجعاً للطلاب، كما سيتبين قريباً.

وقد تنوعت الحواشي والفنون التي ألَّف فيها؛ وذلك لجمعه كثيراً من العلوم الشرعية والعربية كالقراءات والفقه والأصول والنحو والبلاغة، وتضلعه بالعلوم العقلية حتى قيل عنه:

(١) ينظر: تراجم الأعيان: ١ / ٦٤.

(٢) ينظر: الكواكب السائرة: ٣ / ١١١، وشذرات الذهب: ١٠ / ٦٣٧، والسناء الباهر: ص ٦١٢.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة: ٣ / ١١١، وشذرات الذهب: ١٠ / ٦٣٧.

(٤) ينظر: السناء الباهر: ص ٦١٢، وتراجم الأعيان: ١ / ٦٤.

(٥) ينظر: الكواكب السائرة: ٣ / ١١١، وشذرات الذهب: ١٠ / ٦٣٧.

(٦) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ص ٢٣٣-٢٣٤.

«هو أعرف بكل فنٍّ من أهله»^(١).

ولقد جهدتُ بحثاً في جمع مؤلفاته التي وصلت إلينا، أو ذكرها العلماء في كتبهم، أو ذكرت في فهارس المكتبات، وهي كالاتي:

أولاً: مصنفاته في العقائد:

١ - تعليقات العبادي على شرح السعد على العقائد:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم (٥٩) مجاميع^(٢).

٢ - حاشية على شرح العقائد النسفية:

لها نسخة مخطوطة في مكتبة سليم آغا تحت رقم (٦٠٦)^(٣).

٣ - رسالة في حقيقة الإيمان والإسلام:

لها نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية، تحت رقم (١٨٣ / ١)^(٤)، ولها نسخة أخرى في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، تحت رقم (١٠٣)^(٥).

٤ - سؤال في (هل أبو بكر الصديق أفضل من سيدنا إبراهيم وفاطمة ولدي الرسول ﷺ؟ وجوابه):

وهي رسالة صغيرة نقلها الطهطاوي في كتابه (نهاية الإيجاز في سيرة ساكن الجزيرة)^(٦). والنسخة المخطوطة تقع في المكتبة المركزية في المملكة العربية السعودية، الرياض، تحت رقم (٨٠٦ / ٢٥)^(٧).

ثانياً: مصنفاته في أصول الفقه:

١ - الآيات البيّنات على اندفاع أو فساد ما وقفتُ عليه مما أورد على جمع الجوامع:

وهي حاشية على شرح جلال الدين المحلي على جمع الجوامع، وقد طبع الكتاب في

(١) ينظر السناء الباهر: ص ٦١٢.

(٢) ينظر: خزانة التراث: ١٠٥ / ٤١٤.

(٣) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ٢ / ١٣٨٢.

(٤) ينظر خزانة التراث: ٥٠ / ٩٤١.

(٥) ينظر: خزانة التراث: ٩٤ / ٢٨٤.

(٦) ينظر: ١ / ٤٥٧.

(٧) ينظر: خزانة التراث: ٥٩ / ٢٥٣.

مجلدين في مطبعة بولاق، سنة ١٢٨٩هـ.

وطبع مرة أخرى في أربعة مجلدات، بتحقيق: زكريا عميرات، في دار الكتب العلمية، في بيروت، سنة ١٩٩٧م.

وحقق الكتاب في رسائل علمية في الجامعة الإسلامية سنة ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

٢- الشرح الصغير على الورقات:

وهو شرح على شرح جلال الدين المحلي للورقات، وقد طبع بهامش إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة ١٣٥٦هـ.

وطبع -أيضاً- في دار المعرفة في بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.

وطبع -أيضاً- بهامش شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول للقراقي، في المطبعة الخيرية بمصر، سنة ١٣٠٦هـ.

٣- الشرح الكبير على الورقات:

وهو شرح على شرح جلال الدين المحلي للورقات لإمام الحرمين، وقد طبع هذا الشرح بتحقيق الأستاذين: سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، في مؤسسة قرطبة، سنة ١٤١٦هـ.

ثانياً: مصنفاته الفقهية:

١- الإيعاب شرح العباب:

له نسخة مخطوطة في أوقاف السلیمانية تحت رقم (١١)، وأخرى في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٢٢٧٧)^(١).

٢- حاشية على بلغة المحتاج في شرح خطبة المنهاج لابن جماعة:

حَقَّق الحاشية الأستاذان: محمد محمود عبد العزيز، وعلي السيد، في دار السمان، عام ٢٠٢٠م.

٣- حاشية على تحفة المنهاج بشرح المنهاج:

وهي حاشية على تحفة المنهاج لابن حجر الهيتمي على منهاج الطالبين للنووي، وقد

(١) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١٣٥٦ / ٢.

طبعت مع حاشية عبد الحميد الشَّنَوَانِي بهامش الكتاب (تحفة المنهاج)، في المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٥هـ.

وطبع مرة أخرى في عشرة مجلدات، في المطبعة التجارية الكبرى بمصر، سنة ١٣٥٧هـ.

٤- حاشية على شرح البهجة الكبير للشيخ زكريا الأنصاري:

طبعت بهامش الغرر البهية للشيخ زكريا في المطبعة الميمنية، ثم طبع مرة أخرى في تسعة أجزاء في دار الكتب العلمية، في بيروت، سنة ١٤١٨هـ.

٥- حاشية على فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب:

وهي حاشية على كتاب فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب للشيخ زكريا، وقد اختصره من كتاب منهاج الطالبين للنووي.

ولها نسخة في المكتبة الأزهرية تحت رقم (٦٠١٧)، ونسخة في المكتبة المركزية في المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة، تحت رقم (٩٥٨)^(١).

٦- فتح الغفار بكشف مخبآت غاية الاختصار^(٢):

وهو عبارة عن شرح غاية الاختصار المنسوبة لأبي شجاع، ولـ(فتح الغفار) نسخة مخطوطة في مكتبة الأزهر تحت رقم (٢٥٦٨)^(٣)، وله نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت رقم (٧٦٩)^(٤).

وقد حقق الشرح في رسائل علمية منها رسالة أحمد محمد غالب، في جامعة الكويت،

سنة ٢٠١٦م.

٧- رفع سؤال في معنى الفتيا:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الملكية في برلين تحت رقم (٤٨٣٧)^(٥).

(١) ينظر: خزانة التراث: ٦١ / ٥٥٦، وينظر أيضاً: شذرات الذهب: ١٠ / ٦٣٧.

(٢) ينظر: هدية العارفين: ١ / ١٤٩.

(٣) ينظر: إيضاح المكنون: ٤ / ١٣٦، والدليل إلى المتون العلمية: ١ / ٤١٠.

(٤) ينظر: خزانة التراث: ١ / ٩٢٩.

(٥) ينظر: خزانة التراث: ٥٠ / ٩٣٩.

٨- كتاب في المناسك:

له نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية بجامعة الملك فيصل، مكتبة الشيخ محمد آل عبد القادر في الأحساء، تحت رقم (١٠٤)^(١).

٩- الكفاية في شرح الغاية:

له نسخة مخطوطة في مكتبة الظاهرية بدمشق، تحت رقم (٦٢٧٩)^(٢).

رابعاً: المصنفات اللغوية:

(أ) مؤلفاته في النحو:

١- أسئلة وأجوبة:

له نسخة مخطوطة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تحت رقم (١١١٤٤ / ١)^(٣).

٢- حاشية على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:

حققت هذه الحاشية في رسائل علمية منها رسالة ماجستير لأحمد محمد بدوي، في جامعة القاهرة، سنة ١٤٣٣هـ، ورسالة دكتوراه لخالد أبو جندية، في جامعة الأزهر، سنة ٢٠٠٩م.

٣- حاشية على شرح الألفية لابن الناظم:

وقد نقل منها العبادي في حاشيته على مغني اللبيب^(٤)، ولها نسخة مخطوطة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية، في جامعة أم القرى، تحت رقم (٢٠٥٤٨)، وقد جرد هذه الحاشية الشيخ محمد الشوبري^(٥).

وتوجد نسختان من الحاشية في دار الكتب المصرية إحداهما تحت رقم (٢٥)، والأخرى تحت رقم (١٢٨٨)^(٦).

(١) ينظر: خزانة التراث: ١٠٤ / ٣٥٨.

(٢) ينظر: إيضاح المكنون: ٤ / ١٣٦، وخزانة التراث: ٩٩ / ٩٥١.

(٣) ينظر: خزانة التراث: ٢٨ / ٨٢.

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢١].

(٥) ينظر: كشف الظنون: ١ / ١٥٢.

(٦) ينظر: الدليل إلى المتون العلمية: ١ / ٥١٤.

٤- حاشية على حاشية العصام على كافية ابن الحاجب:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الملكية في برلين، تحت رقم (٦٥٨٦)^(١)، وقد جرد هذه الحاشية الشيخ إبراهيم بن محمد الميموني^(٢).

٥- حاشية على شرح الجامي على كافية ابن الحاجب:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الملكية في برلين تحت رقم (٦٥٧٧)، ونسخة أخرى في مكتبة سليم آغا تحت رقم (١١٠٢)^(٣).

٦- حاشية على شرح قطر الندي:

لها نسخة مخطوطة في مركز الملك فيصل بالرياض تحت رقم (١٠٧٨٧)^(٤)، ونسخة في مكتبة الأزهر تحت رقم (١٥٧٧)^(٥). ونسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم (١٣١ / ٢).

٧- حاشية على مجيب الندا للفاكهي:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الأحمدية بجامع الزيتونة، تحت رقم (٤١٥٩)^(٦).

٨- حاشية على نكت السيوطي:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة المركزية بالرياض تحت رقم (٢٢٨٦)^(٧)، ونسخة في مكتبة الأصفية في حيدرآباد، تحت رقم (١٧٢٦ / ٢)^(٨).

٩- حواشٍ على در التاج في إعراب مشكل المنهاج للسيوطي:

وقد حقق هذه الحواشي د. أحمد رجب أبو سالم، وطبعت في دار الأصاله في مصر،

سنة ١٤٤٠ هـ.

(١) ينظر: جامع الشروح والحواشي للحبشي: ٢ / ١٦٧٣.

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٢ / ١٣٧٠، وهديّة العارفين: ١ / ١٤٩.

(٣) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ٢ / ١٦٦٤.

(٤) ينظر: خزانة التراث: ٢٦ / ٩٧٢.

(٥) ينظر: الدليل إلى المتون العلمية: ١ / ٥٠٩.

(٦) ينظر: خزانة التراث: ١٠١ / ٩٥.

(٧) ينظر: خزانة التراث: ٧٤ / ٨٥٣.

(٨) ينظر: خزانة التراث: ٣٨ / ٢٦٢.

١٠- حواشٍ على مغني اللبيب:

وهي الحواشي التي أحققها في هذه الرسالة، وسيأتي تفصيل الكلام عنها لاحقاً.

١١- رسالة في اسم الفاعل:

حققتها: د. محمد حسن عواد، في دار الفرقان، عمان، سنة ١٤٠٣ هـ.

١٢- هوامش على التسهيل لابن مالك:

وقد أشار إليها في حاشية مغني اللبيب^(١).

(ب) مؤلفاته في الصرف:

- حاشية على شرح اللقاني على الغزي في التصريف:

وقد جمع الحاشية أحمد بن محمد الخفاجي الخطيب، ولها نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، تحت رقم (١٣٠١)^(٢).

(ج) مؤلفاته في البلاغة:

١- حاشية على حاشية الأسفراييني^(٣):

لها نسخة مخطوطة في مكتبة برنستون بأمريكا، تحت رقم (٣١٦٤)^(٤).

٢- حاشية على مختصر شرح تلخيص المفتاح:

وقد نقل منها الخلوتي في حاشيته على منتهى الإرادات^(٥)، ولها نسخة في المكتبة الملكية في برلين تحت رقم (٣٧٩ / ٦)^(٦).

وتوجد -أيضاً- منها نسخة في مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز الجامعية في جامعة أم القرى، تحت رقم (٤٧٧٠).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٢) ينظر: كشف الظنون: ١١٣٩ / ٢، وخزانة التراث: ١٣٣ / ٥٦.

(٣) هو عصام الدين، إبراهيم بن محمد بن عربشاه، (ت: ٩٤٤)، وكتابه الأطول شرح المطول. تنظر ترجمته في: سلم الوصول: ٥٦-٥٧.

(٤) ينظر: خزانة التراث: ١١٠ / ١٥٢.

(٥) ينظر: حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات: ١٠١ / ٣، وينظر: شذرات الذهب: ١٠ / ٦٣٧.

(٦) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١ / ٧٢٩.

٣- حاشية على المطول:

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم (١٤٧)، ولها نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس، تحت رقم (٥٢٤٤)^(١).

٤- حواشٍ على حاشية الحفيد على المختصر شرح التلخيص:

لها نسخة مخطوطة في نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث، تحت رقم (١٣٩٦)^(٢). ولها نسخة في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٥٢٥٧)^(٣).

٥- الحواشي والنكات والفوائد المحررات.

وهي حاشية جمعها بعض طلاب العبادي من خطه في هوامش مختصر السعد على كتاب تلخيص المفتاح للقزويني^(٤).

وقد حققت هذه الحواشي في رسالة ماجستير لإبراهيم بن علي الجعيد، في جامعة أم القرى، سنة ١٤١٢هـ.

خامساً: مصنفاته في المنطق:

- حاشية على تحرير القواعد المنطقية شرح القطب على الرسالة الشمسية.

لها نسخة مخطوطة في المكتبة الأزهرية، تحت رقم (٥٣٤٥)^(٥).

(١) ينظر: خزانة التراث: ٩٩ / ٢٢٧.

(٢) ينظر: خزانة التراث: ٥٦ / ٢٤٥.

(٣) ينظر: جامع الشروح والحواشي: ١ / ٧٢٨.

(٤) ينظر: كشف الظنون: ١ / ٤٧٣، وهدية العارفين: ١ / ١٤٩.

(٥) ينظر: خزانة التراث: ١٠٥ / ٨٨٩.

ثانياً: التعريف بكتابه (أجزاء من حواشي العبادي على مغني اللبيب):

في القرن التاسع الهجري نشأ فنٌّ من فنون التأليف، وهو جَمْعُ تعليقات العالم المتمكن على الكتب ثم وضعها بكتاب مستقل ضناً بها عن الضياع، والمتصفح في تراجم كتاب (الضوء اللامع لأهل القرن التاسع) يقف على هذه الظاهرة، جاء في ترجمة ابن هشام الحفيد (ت: ٨٣٥هـ): «كتب على نسخته من توضيح الألفية لجدّه حواشي كثيرة جرّدها في تصنيف مستقل الشمس البلاطيسي (ت: ٨٦٣هـ) في مجلد»^(١)، وجاء في ترجمة أبي بكر بن إبراهيم البعلي الحنبلي (ت: ٨٦١هـ): «و لم يُشغِل نفسه بتصنيف، بل له حواشٍ وتقييداتٌ على بعض الكتب كفروع ابن مفلح، بحيث جُرّدت في مجلد»^(٢)، والأصل أن العالم نفسه يجمع تعليقاته ثم يبيضاها في كتاب، جاء في ترجمة إبراهيم بن زين الدين الأماصي (ت: ٩٣٧هـ): «وقد علّق على أكثر الكتب المتداولة حواشي إلّا أنه لم يتيسر له جمعها وتبييضها»^(٣)، لكن قد يعوق ذلك انشغالُ العالم بالتدريس، أو وفاته قبل جمعها، فيتصدى لذلك تلاميذه أو أحد العلماء، ويجمعها في كتاب.

وغالب مصنفات العبادي حواشٍ مجردةٌ من تعليقاته على الكتب^(٤)، ومنها حاشيته على مغني اللبيب، فهي ليست كتاباً مستقلاً ألفه العبادي، بل هي تعليقات كتبها العبادي على نسختين -فيما يظهر- من (مغني اللبيب)، ثم جرّدها ثلاثة علماء، وجعلوها في نسختين مستقلتين، وهؤلاء الثلاثة هم الشيخ منصور الطبلاوي^(٥)، وهو من تلاميذ العبادي الملازمين

(١) الضوء اللامع: ٣٣٠/١.

(٢) المرجع السابق: ١١٧/٩.

(٣) شذارت الذهب: ٥٤٨/١٠.

(٤) من ذلك: حاشيته على الغرر البهية في شرح البهجة الوردية. ينظر الحاشية: ٥/١، وحاشيته على شرح ابن الناضم. ينظر: كشف الظنون: ١٥٢/١، وحاشيته على تلخيص المفتاح. ينظر: كشف الظنون: ٤٧٣/١، وحاشيته على حاشية اللقاني على التصريف العزي. ينظر: كشف الظنون: ١١٢٩/٢، وحاشيته على حاشية العصام على شرح الكافية للرضي. ينظر: كشف الظنون: ١٣٧٣/٢، وحاشيته على تحفة ابن حجر. ينظر: خلاصة الأثر: ٤٢٨/٤، وحاشيته على مختصر المعاني للتفتازاني التي طبعت باسم (الحواشي والنكات والفوائد المحررات). ينظر مقدمة محقق الكتاب: ص ٤٩.

(٥) سبقت ترجمته في الحديث عن تلاميذ العبادي في الصفحة رقم [٣٧].

له، والآخران هما تلميذان للشيخ الطبلاوي، وهما الشيخ محمد الشوبري^(١)، والشيخ محمد بن أحمد البهوتي^(٢)، ثم تولى البهوتي جمع ما في النسختين في كتاب مستقل انتهى من تحريره في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٧٤هـ.

والشيخ منصور الطبلاوي وتلميذه الشوبري لهما سابقة في تجريد حواشي العبادي، ونص على ذلك من ترجم لهما، وهو مبين عند الحديث عن توثيق نسبة الحاشية للعبادي^(٣). وكلام كاتب نسخة الحواشي محمد البهوتي يدل على أنها جردت من نسختين من نسخ المغني علق عليهما العبادي، نسخة جرد منها البهوتي، ونسخة أخرى جرد منها الطبلاوي والشوبري، حيث قال البهوتي في نهاية المخطوط: «تَمَّ التَّجْرِيدُ لِمَا وَجَدَ بِخَطِّ عَلَامَةِ زَمَانِهِ، وَفَرِيدِ عَصَرِهِ وَأَوَانِهِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ بِهَامِشِ نُسخَتِهِ مِنْ (مُغْنِي ابْنِ هِشَامٍ) فِي النَّحْوِ».

تَجْرِيدُ كَاتِبِهِ مضافاً ذلك إلى ما جردَهُ الشَّيْخَانِ هُمَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الطَّبْلَاوِيِّ وَتَلْمِيزُهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الشُّوْبَرِيِّ مِنْ خَطِّهِ بِهَامِشِ نُسخَةٍ أُخْرَى»، ولكن حين قراءة الحاشية نجد أن للعبادي أحياناً ثلاثة تعليقات على نص واحد، فحين الانتهاء من تعليق يردفه الكاتب البهوتي بقوله: «وكتب -أيضاً- ما نصه».

مثال ذلك عند قول ابن هشام: (مَكَانَ الْأَزْوَاجِ)، جاء في تعليق العبادي عليها كما في الحاشية: «أي: المضاف إلى (هم)، فاجتمع (النون) مع (هم) الذي كان أضيف إليه الأزواج».

وكتب -أيضاً- ما نصه: قضية أنه جيء بالضمير مكان الأزواج وأنه إنما امتنع ذكر

(١) هو محمد بن أحمد، الملقب بشمس الدين الخطيب، الشوبري، لازم شيخه منصور الطبلاوي، وكان يلقب بشافعي الزمان، ويرجع إليه معاصروه في المسائل المشككة، وكان يقرأ الكتب القديمة المطولة، وله فتاوى مفيدة وكتب نافعة، منها: حاشية على شرح المنهج، وحاشية على شرح التحرير، توفي سنة ١٠٦٩هـ. ينظر: خلاصة الأثر: ٣/ ٣٨٥-٣٨٦.

(٢) هو محمد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي، الشهير بالخلوتي المصري، إمام في المعقول والمنقول، ولازم منصور الطبلاوي، وكان غاية في العلم والفهم، وكتب كثيراً من التحريات، منها: تحرياته على الإقناع، وعلى المنتهى، وهو الذي تولى كتابة حاشية العبادي على المغني، وقد توفي سنة ١٠٨٨هـ. ينظر: خلاصة الأثر: ٣/ ٣٩٠.

(٣) ينظر: قسم الدراسة الصفحة رقم [١٣٧]، توثيق نسبة الحاشية.

الضمير؛ لأنَّ النون لا تضاف لكونها ضميراً؛ أنَّ النون إنما قامت مقام الظاهر المضاف لا مقام المضاف والمضاف إليه معاً، وحينئذ لم تقم مقام رابط فكيف يحصل بها الربط؟ (صر). وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَامْتَنَعَ ذِكْرُ الضَّمِيرِ) وهو (هُم)؛ لكونه حذف منه ما كان أضيف إليه، وهو (الأزواج)، ولم تصح إضافة النون لتقوم مقام الأزواج، فامتنع ذكره»^(١).

فهل الطَّبْلَاوي والشَّوَبْرِي جمعاً تعليقات العبادي من نسختين من نسخ المغني ثم جعلها في نسخة واحدة، وهي النسخة التي صارت إلى البهوتي، فظن أنَّهما جمعاً التعليقات من نسخة واحدة من نسخ المغني، أو أنَّ العبادي نفسه أحياناً يعلِّق على الموضع الواحد من (مغني اللبيب) بتعليقين في وقتين متفاوتتين خلال قراءته أو تدريسه؟ لا نستطيع الجزم إلا أننا نأخذ بنص البهوتي أنَّهما جُمعاً من نسختين علَّق عليهما العبادي؛ إذ لا سبيل إلى القطع بغيره.

والذي يظهر أنَّ العبادي علَّق على كل كتاب (مغني اللبيب)، وكانت نسختا المغني اللتان علَّق عليهما العبادي كلُّ منهما في أجزاء، لكن لم تصل الأجزاء كاملة للمجردين الثلاثة، فالحاشية التي لدينا ليست تعليقاً على كامل المغني -كما سنبين في وصف المخطوط لاحقاً^(٢)- ولهذا وضع البهوتي لها عنواناً مناسباً، وهو (أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب)، فكلمة (أجزاء) تدل على أنَّ ما وجدته الثلاثة أجزاء من الحواشي، وليس كل ما كتب العبادي على المغني.

رموز الحاشية:

استخدم العبادي في الحاشية رموزاً لبعض العلماء، وهي كالتالي:

- ١ - رمز لشيخه ناصر الدين اللقاني بـ(صر)، والدليل على أنَّ الرمز له، ما يأتي:
- التصريح بأنَّ (صر) شيخ له، وقد تكرر هذا خمس مرات في المخطوط^(٣).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٤]، والصفحة رقم [٣٠٣]، والصفحة رقم [٣١٠].

(٢) ينظر: الصفحة رقم [١٣٩].

(٣) وردت في الجزء الأول من التحقيق الذي هو من نصيب زميلي، ومواقعها في المخطوط: ص ١٥٤، وص ١٧١، وص ١٧٣، وفي ص ١٦٣، وردت مرتان.

١ - ما جاء مصرّحاً به في شرح الزرقاني على مختصر خليل، حيث ذكر في المقدمة رموز العلماء، وفيه: «وللناصر اللقاني (صر)»^(١).

٢ - رمز العبادي لنفسه بـ(سم)، وهذا من منهجه في حواشيه أن يرمز لنفسه بهذا الرمز، كما نص على هذا الشيخ محمد الشوبري في تجريده لحاشية العبادي على (الغرر البهية في شرح البهجة الوردية)^(٢)، واستعمله العلماء من بعده للدلالة عليه، كما في حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك^(٣).

٣ - الرمز بـ(ع. س)، والمراد به أستاذه وشيخه عيسى الصفوي الإيجي، وجاء هذا مصرّحاً به في (الحواشي والنكات والفوائد المحررات) للعبادي^(٤).

٤ - الرمز بـ(ق. م)، وقد ذكر هذا الرمز في الحاشية عدة مرات، وفي نصيبي من التحقيق ذكره مرتين.

وفي حاشية العبادي على تلخيص المفتاح قال الجرد في المقدمة: «وبما صورته (قم)، ولا أدري لمن تلك الإشارة من المشايخ»^(٥).

وقد ظهر لي احتمال أن المراد به العبادي نفسه، أخذاً له من اسم أبيه (قاسم)، كما أن رمزه الثاني (سم) منه أيضاً، ولا يستبعد أن يرمز لنفسه برمزين، فقد جرت عادته أن يضع للعلماء أكثر من رمز^(٦).

ومما يُستدل به على أن المراد به العبادي نفسه ما جاء في غلاف المخطوط، وهو: «فائدة بخط (ق. م): النيف: ما بين العقدین، والبضع الغالب أنه من ثلاثة. انتهى. وفي (القاموس): البضع بالكسر ويفتح، ما بين الثلاث إلى التسع»^(٧).

(١) شرح الزرقاني على مختصر خليل: ٦ / ١.

(٢) ينظر الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، مع حواشي العبادي والشريبي: ٢ / ١.

(٣) ينظر مثلاً: حاشية الصبان على الأشموني: ١ / ١١، ٢٥، ٢٦.

(٤) ينظر رسالة دكتوراه بعنوان الحواشي والنكات والفوائد المحررات للعبادي: ص ٩١.

(٥) ينظر: مخطوط حاشية العبادي على تلخيص المفتاح: ص ٢.

(٦) ومن أمثلة ذلك أنه رمز لابن حجر الميتمي بـ(حجر)، و(حج)، و(حر) وسيأتي بيان ذلك في مبحث المآخذ على

الحاشية في الصفحة رقم [١٣١].

(٧) ينظر: غلاف مخطوط أجزاء من حواشي العبادي على مغني اللبيب.

وهذا النص بألفاظه ذكره العبادي في المخطوط ص ٥٤، مما يدلُّ على أنَّه صاحب النص الأول.

٥- الرمز بـ(زين)، ولم أهتمد إليه بعد البحث الطويل، ويغلب على الظن أنَّ المراد به زين الدين الشيخ زكريا الأنصاري، لكنه احتمال، ولم أجد ما يؤيد هذا الاحتمال بعد النظر في حواشيه، والبحث عن وجود النص المنقول في حواشيه.

٦- الرمز بـ(مغ)، وهو -أيضاً- رمزٌ لم أهتمد إليه، ولم أجد هذا الرمز في حواشي شيوخ العبادي أو حواشي طلابه التي وقفت عليها، ويغلب على الظن احتمال أنَّ المراد به شيخه محمد بن أحمد، الشهير بالمغوشي التونسي.

القسم الأول: الدراسة التحليلية للحاشية

الفصل الأول: منهجه في الحاشية.

الفصل الثاني: مصادره في الحاشية.

الفصل الثالث: الأصول النحوية في الحاشية.

الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه.

الفصل الخامس: التقويم.

الفصل الأول: منهجه في الحاشية.

المبحث الأول: طريقته في تناول المتن.

المبحث الثاني: منهجه في المصطلحات والحدود.

المبحث الثالث: منهجه في العلل.

المبحث الأول: طريقته في تناول المتن:

تناول العبادي في القسم الذي أحققه التعليق على جميع الأبواب؛ إذ إنه لم يترك باباً من دون تعليق، غير أنه ترك الحديث عن بعض المباحث والمسائل الصغيرة داخل الباب الخامس، وهي كالاتي:

- ١- في الجهة الخامسة ترك الحديث عن مبحث: ما يحتمل المصدرية والمفعولية.
- ٢- في الجهة العاشرة ترك الحديث عن مسائل تحت عنوان: (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها الطلاب)، وهذه المسائل هي: حذف الحال، وحذف التمييز، وحذف الاستثناء، وحذف فاء الجواب، وحذف واو الحال، وحذف (لا) التبرئة، وحذف لا النافية وغيرها، وحذف ما المصدرية، وحذف كي المصدرية، وحذف لام التوطئة، وحذف الجار، وحذف لام الطلب، وحذف همزة الاستفهام، وحذف نون التوكيد، وحذف نوني التثنية والجمع، وحذف لام الجواب، وحذف جملة القسم، وحذف الكلام بجملته، وحذف أكثر من جملة.

ويمكن إجمال منهج العبادي في حاشيته في النقاط الآتية:

- سار العبادي على منهج موحد في حاشيته، فقد كان يبدأ بكلام ابن هشام مقدماً له بكلمة: (قوله) أي: قول ابن هشام -هنا- ثم يورد جزءاً من المتن يتراوح غالباً من كلمتين إلى نحو نصف سطر، وأحياناً بكلمة أو كلمتين ثم يتبعها بكلمة (إلخ) ثم يعلق عليه بما يتطلبه الشرح، ومن أمثلة ذلك:

تعليق العبادي على قول ابن هشام: (وَشَرَطُ هَذِهِ)، بقوله: «شرط كونها مبتدأ لعملها الجر»^(١).

وتعليقه على قول ابن هشام: (فلا يجوز في نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ))، بقوله: «يقال: إذا لم يجر هذا لعدم اعتبار الاعتماد مسوغاً، فلم لا يجوز لكون النكرة في معنى الفعل؟! فإنه من المسوغات كما تقدم، إلا أن يقال: الوصف إذا وقع مبتدأ لا يكون له خبر، بل فاعل أغنى عنه، ولا يغني فاعله عن الخبر، إلا إذا اعتمد؛ لأنه إذا اعتمد قوي جانب الفعلية لكون الأمور

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٣]، والصفحة رقم [١٥٨]، والصفحة رقم [١٦١].

المعتمد عليها أغلب دخولاً على الفعل، وفيه نظر. فليتأمل»^(١).

- الإشارة إلى اختلاف نسخ مغني اللبيب في الجزء المراد التعليق عليه، ومن أمثلة ذلك: عندما أورد العبادي قول ابن هشام: «لَمْ يُشْكَلْ»، قال: «وفي نسخة بَدَل (أَنجَه): (لَمْ يُشْكَلْ)»^(٢)، وهذا هو الغالب عنده.

وأورد مرة اللفظ من ثلاث نسخ، وذلك عندما أورد قول ابن هشام: (لَمْ يَجُزْ) قال العبادي: «في نسخة: (لَمْ يَجُزِ التَّقْدِيمُ) أي: تقديم (زيد) على (غير ضارب)، وفي نسخة: (لَمْ يَجُزِ التَّقْدِيرُ)»^(٣).

- في الأعم الأغلب يقتصر على شرح ما أورده من المتن زيادة، وقد يزيد أحياناً، وهذه الزيادة منحصرة في الآتي:

١- إيراد كلام أصحاب الحواشي والشروح السابقة ولا سيما الدماميني والشُّمْنِيّ، على كلام ابن هشام في هذا الجزء، والغالب أنه يورد جزءاً من كلامهما ثم يعقبه بقوله: «إلى آخر ما بينه»، ومن أمثلة ذلك:

أورد العبادي قول ابن هشام: (إِمَّا رَافِعًا نَحْو: قَائِمُ الزَّيْدَانِ) إلخ، ثم علّق عليه بقوله: «قال الدماميني: (والصواب أن يمثل لهذه المسألة بنحو: (ضَرَبُ الزَّيْدَانِ حَسَنٌ)) إلى آخر ما بينه»^(٤).

٢- إيراد اعتراضات الشُّمْنِيّ على الدماميني في هذا الجزء من المتن، ثم يعقب عليه العبادي برّد الاعتراض والإجابة عنه، مع تفصيل في الرّد وهذا هو الغالب في الحاشية، ومن ذلك:

ذكر العبادي كلاماً للدماميني ثم قال: «قال الشُّمْنِيّ: (ليس الوقوع في سياق النفي مسوغاً في نحو هذا المثال، وإنما هو) إلى آخر ما ذكره. وفيه نظر؛ أمّا قوله: (كما سيقوله المصنّف)؛ فلا نّ ما سيقوله لا ينافي ما قاله الدماميني،

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٣]، والصفحة رقم [١٦٥]، والصفحة رقم [٣١١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٥]، والصفحة رقم [١٦١]، والصفحة رقم [٣٥٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٢٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥١]، والصفحة رقم [١٦١]، والصفحة رقم [٣٥٢].

ولا يدلُّ على عدم تسويغ النَّفي. وأما قوله: (وقد أسلفنا) إلخ؛ فلأنَّ عمدته فيما أسلفه الأخذ بما ذكر هنا، والدماميُّ بصدد اعتراضه أيضاً^(١).

وقد يوافق العبادي الشُّمْنِيَّ في اعتراضه وهذا قليل، ومن أمثلة ذلك:

قول العبادي: «ينتقض على ما قاله الدماميُّ بنحو: (رُبَّ امرأةٍ صالحةٍ لَقِيَتْ) إلخ ما بينه. قال الشُّمْنِيَّ: (لا نسلم أنه لا يقال: امرأةٌ صالحةٌ)، إلى آخر ما ذكر»^(٢).

— الاستدراك على ابن هشام في بعض عباراته، بما يراه العبادي أوضح أو أنسب، إمَّا بزيادة لفظة، ومن ذلك:

عندما أورد قول ابن هشام: «ومُرَادُهُ بِـ(مَا)»، قال العبادي: «الأوضح: بمثل (ما)»^(٣).

أو يكون الاستدراك باستبدال لفظة بأخرى، ومن أمثلة ذلك:

عند قول ابن هشام: «أو طاعتكم طاعة معروفة أي: عُرف أنها بالقول دون الفعل»، قال العبادي: «قوله: (دُونِ الْفَعْلِ) ولو قال: دون القلب، كان أوضح»^(٤).

— أحياناً يفسر الألفاظ اللغوية التي ترد في نص ابن هشام، أو في بعض الشواهد، ومن أمثلة ذلك:

عندما أورد ابن هشام قوله تعالى: ﴿غُثَّاءٌ أَحْوَى﴾، قال العبادي: «(الغُثَاء) مخفَّف (الثاء) ومشددَّها: ما يَقْذِف به السَّيْل على جانب الوادي من الحشيش والنبات»^(٥).

وقوله أيضاً عندما أورد ابن هشام بيت ابن دريد:

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتُ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَا لَعَا

«(لَا لَعَا) كلمة تقال للعائر إذا عثر، أي: نَجاةً لك وانتعاشاً^(٦)، فمعنى (لا لَعَا) لا نَجاة

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٢]، والصفحة رقم [٢٠٧]، والصفحة رقم [٢٩٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٤]، والصفحة رقم [٢٢٣]، والصفحة رقم [٢٤٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥١٠]، والصفحة رقم [٥٣٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٨]، والصفحة رقم [٣٦٤]، والصفحة رقم [٤٩٣].

(٦) أي: عندما يدعى له بالسلامة يقال له: (لَعَا)، أما عندما يُدعى عليه فيقال له: لا لعا.

ولا انتعاش»^(١).

– كثرة أسلوب الافتراض والأسئلة الجدلية في المناقشة تقريراً للمسائل، وسدّاً لأي جانب يمكن الدخول منه لنقضها، ومن أمثلة ذلك:

قول العبادي عند قول ابن هشام: (وَكَذَا لَا يَجُوزُ (زَيْدًا جَدْعًا لَهُ)): «ظاهره أنّه يجوز رفع (زيد) على الابتداء، لا يقال: فأين الرابط؟ لأنّا نقول: موجود في الخبر المحذوف أي: (زيدٌ جَدَعَهُ اللهُ جَدْعًا)، لا يقال: فَلِمَ اعتُبر المحذوف هنا، واكتُفي بالربط به في الرفع دون النصب على الاشتغال؟ لأنّا نقول: لأنّ المحذوف هو الخبر، فاكتفي بحصول الربط بخلاف النصب على الاشتغال، فإنّ الرابط هو المذكور، ولا رابط فيه»^(٢).

– تلخيص بعض المسائل التي يتحدث عنها، فيقول في نهايتها: (والحاصل)، ومن ذلك:

قوله: «والحاصل أنّها من جملة صور الإتيان، وفي قولهم: (عَلَى الْجَوَارِ)، ما يُشير إليه، وأنّ بذلك يندفع استشكالُ العامل فيها بأنّه لا جائز أن يكون عاملَ المتبوع؛ لأنّه لا يقتضي الجرّ، ولا عامل ما جاوره المجرور؛ لأنّ مَبْنَى الإشكال على أنّها إعراب»^(٣).

وربما لخص تقريراً سابقاً، ومن ذلك:

عند قول ابن هشام: «وَفِي الْمَسْأَلَةِ تَحْقِيقٌ تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعِهِ» قال العبادي: «أي: في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الإعراب. وحاصل ذلك التحقيق: أنّ الفاء نَزَلَتِ الجملتين منزلة الجملة الواحدة، فاكتُفِيَ منهما بضمير واحد، والخبر مجموعهما، كما في جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والحل للمجموع، وأمّا كُلُّ منهما فجزء الخبر، فلا محل له، والفاء لمجرد السببية دون العطف»^(٤).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٩٣]، والصفحة رقم [٤٧٧]. والصفحة رقم [٥٩٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١١]، والصفحة رقم [٢٣٧]، والصفحة رقم [٤٥١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٠].

– إعراب كلام ابن هشام إعراباً موجزاً، وقد اهتمَّ بهذا كثيراً، ومن أمثلة ذلك: إعرابه لقول ابن هشام: (لَفْظًا)، قال العبادي: « نُصِبَ عَلَى الظرف، أي: في اللفظ »^(١).

– تطبيق الأحكام النحوية على المتن، ومن أمثلة ذلك:

عند قول ابن هشام: «والحذفُ من الصَّلَّةِ أقوى منه من الصَّفَّةِ، ومن الصَّفَّةِ أقوى منه من الجر»، قال العبادي: «هذا الجار يتبادر أنَّه متعلق بـ(هاء) المصدر في (منه)، ففيه عمل المصدر مضمرًا»^(٢).

ومن الأمثلة أيضاً: أورد قول ابن هشام: «ليس من التنازع في شيء»، ثم علّق بقوله: «لهم في مثل هذا العبارة احتمالان: كون خبر ليس (من التنازع)، وكون الخبر (في شيء)»^(٣).

وقد يخرج ما يظهر إشكاله من ناحية الصناعة النحوية في عبارة ابن هشام، ومن ذلك:

في قول ابن هشام: «قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ فِي معناه»، قال العبادي: «فاعل (أَشْبَهَهُ) ضميرُ الشَّيْءِ، ومفعولُه ضمير (ما)، فقد جرت الصلة على غير ما هي له، ولم يبرز الضمير، فيُخَرَّج على مذهب الكوفيين لعدم اللبس لظهور أنَّ المعبر في الحَمَلِ مشابهة المحمول عليه دون العكس»^(٤).

– العناية بالشواهد التي يذكرها عناية واضحة، سواء الشواهد القرآنية أو الشواهد الشعرية.

فأمَّا الشواهد القرآنية فهو يبين فيها موضع الشاهد، ويعربها، ومن أمثلة ذلك: عند قوله تعالى: ﴿وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾، قال العبادي: «عَطْفٌ عَلَى المبتدأ، والمعطوف على

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٨]، والصفحة رقم [١٤٩]، والصفحة رقم [٢٧٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٣].

المبتدأ مبتدأ في المعنى، وإن كان يُعرب في اللفظ عطفاً لا مبتدأ^(١).

وقد ينسب القراءة لصاحبها، ومن أمثلة ذلك:

أورد ابن هشام قوله تعالى: ﴿مَا تَشْتَهِيهِ﴾، فعلق العبادي بقوله: «بإثبات الهاء في بعض القراءات السبعية، وهي قراءة نافع، وابن عامر، وحفص، والحذف قراءة الباقيين»^(٢).
وأما الشواهد الشعرية فتتمثل عنايته بها من أوجه متعددة تتمثل في النقاط التالية:
أ- بيان موضع الشاهد:

ومن أمثلة ذلك، تعليقه على بيت:

هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةٍ
سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ
بقوله: «(بالسور) فيه الشاهد»^(٣).

ب- ذكر المعنى الإجمالي للبيت أحياناً:

ومن ذلك تعليقه على قول الشاعر:

وَمَنْ تَكُنْ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ
فَأَيَّ رَجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانَا
بقوله: «والمعنى إن أعجبتك الحضارة، فلسنا على اعتقادك، وأنت ترانا رجالاً باديةً كاملين في الرجولية»^(٤).

ج- إعراب البيت الشعري:

ومن ذلك إعرابه قول الشاعر:

وإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ
وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَلٍ
«الواو عاطفة، و(عِنْدَ رَسْمٍ)، خبرٌ لقوله: (مُعَوَلٍ)، و(مِنْ) زائدة، و(مُعَوَلٍ) اسمٌ مصدرٍ بمعنى: تعويل، والجملة إنشائية، وجملة (وإِنَّ شِفَائِي) إلخ. خبرية»^(٥).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٤]، والصفحة رقم [١٥٦]، والصفحة رقم [٢٣٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٣]، والصفحة رقم [٢٥١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٦]، والصفحة رقم [١٦٤]، والصفحة رقم [١٦٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٤]، والصفحة رقم [١٦٩]، والصفحة رقم [٤٢٤].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٠]، والصفحة رقم [٢٤٠]، والصفحة رقم [٤٨١].

المبحث الثاني: منهجه في المصطلحات والحدود:

اعتنى العبادي بالمصطلحات والحدود التي استعملها في حاشيته، وهي وإن لم تكن كثيرة إلا أنها متنوعة، منها ما يختص بالنحو، ومنها ما يختص بغيره كالشعر، والبلاغة، والمنطق، إلّا أن الملاحظ فيها أثر المنطق، ونجمل منهجه في تناول المصطلحات والحدود في النقاط الآتية:

- يحرص على ضبط المصطلح، ومن ذلك: عندما تكلم ابن هشام عن شروط ضمير الفصل في نفسه، وأنه يشترط أن يطابق ما قبله، قال العبادي: «أي: في التّكلم وغيره، وفيه تسمّح؛ لأنّ المطابقة في الاصطلاح إنّما تُقال على الموافقة في التذكير والإفراد ومقابلهما»^(١).

- يذكر ما يجوز في وضع المصطلح، من ذلك عندما تحدّث ابن هشام عن (كان)، وقال: «إنّ تسمية المتقدمين الاسم فاعلاً، والخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز»، علّق عليه العبادي بقوله: «ظاهره أنّه مجاز في الاصطلاح، فيستفاد من ذلك أنّ الاصطلاح لا يلزم أن يكون حقيقة»^(٢).

- مراعاة تسمية المصطلح عند العلماء، وهذا واضحٌ عنده في مصطلح الإسناد الحقيقي والمجازي، والفرق بين أهل المعاني والأصول، وقد أبان العبادي فيهما بياناً جلياً حيث عبّ على قول ابن هشام: (لاستحالة الحقيقي) بقوله: «أي: الإسناد الحقيقي، أي: فالإسناد مجازي لاستحالة إلخ. هذا مقتضى كلامه، وفيه نظر؛ لأنّه إذا كان الإسناد مجازياً، فلا حذف ولا تقدير أصلاً؛ لأنّ الإسنادَ المجازي إسنادُ الفعل أو معناه إلى غير من هو له للملابسة بينه وبين من هو له، وذلك الغير كـ(الجيء) هنا، فإنّه يلبس فاعله الحقيقي بالصدور عنه، ويلبس الرّبّ بخلقه وإيجاده، فلا حذف في الكلام البتة. نعم، تقدير المحذوف يسمى عند أهل الأصول بـ(الإضمار)، وعليه فلا يجوز في الإسناد بل هو حقيقي؛ لأنّ المسند إليه الأمر المحذوف، وحاصله: أنّه إنّ جعل من الإسناد المجازي كما يقوله أهل المعاني، فلا حذف البتة، وإنّ جعل من الإضمار الذي يقوله أهل الأصول، فلا

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨٦].

تجوز في الإسناد»^(١).

- يناقش المصطلح أحياناً، ومن ذلك لمّا ذكر ابن هشام أنّ العلماء اصطَلَحُوا على أنّ (المفعول) إذا أطلق كان المراد به المفعول به، قال العبادي: «فصار المفعول من غير قيد بـ(به) أو غيره بحسب الاستعمال، كأنّه حقيقةٌ عُرفيّةٌ في المفعول به»^(٢).

- أحياناً يستدرك على ابن هشام بعض مصطلحاته التي يوردها، وهذا الاستدراك مبني على النظر والدقة في اللفظ، ومن أمثلة ذلك: قوله عن مصطلح (التعريف): «أي: كونه معرفة، والأوضح التعرّف»^(٣)، وقوله عن مصطلح (التخصيص): «الأوضح: التخصّص»^(٤).

- ذكر الاختلاف في التسمية بين البصريين والكوفيين في بعض المصطلحات، من ذلك إيراد أقوال العلماء في سبب تسمية ضمير الفصل بهذا الاسم، حيث قال: «قال الرضي: والكوفيون يسمونه عماداً؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. قال ابن الحاجب في (شرح المفصل): وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح؛ لأنّ الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولمّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماداً نظراً إلى أنّ المتكلم أو السامع أو هما جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر»^(٥).

- يمزج الشرح بمصطلحات أهل الأصول، ومن ذلك حينما بيّن ابن هشام أنّ نصب (كُلّ) في قول الشاعر: (كُلّه لم أصنع) يفسد المعنى، علّق العبادي بقوله: «إذ معناه حينئذٍ سلب العموم لا عموم السلب، والغرض: عموم السلب، بدليل المقام»^(٦).

ومن أمثلة ذلك -أيضاً- قوله: «الحكم الشرعي إما طلب للفعل أو الترك جازماً،

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٧].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٧].

- أو لا، أو تخير، وكلُّ من المطلوب والمخير فيه لا يكون إلا فعلاً»^(١).
- يعلّل بالمصطلح الأصولي، ومن ذلك قوله: «لأنّ الاعتقاد غير حقيقة العلم؛ لأنّ الاعتقاد الجازم أعمُّ من أن يكون مطابقاً أو لا بخلاف العلم»^(٢).
- يستعمل مصطلحات أهل البلاغة، ويخرّج بها، ومن ذلك: أن العبادي أورد إشكالاً على كلام لابن هشام ثم ذكر العبادي أجوبة بعض العلماء، وعقّبها بقوله: «فيتمشى على كل الأقوال، ويُشكّل عليه قوله: (أو صفة لها)؛ إذ لا يصح هذا التأويل؛ لأنّ الضمير لا يوصف إلا أن يقال: هذا على ظاهره، فهو من الاستخدام»^(٣).
- يستعمل مصطلحات أهل المنطق أحياناً، ومن أمثلة ذلك حينما ردّ العبادي على الشُّمْنِيّ بقوله: «ذكره على وجه السندية كما صرح به في كلامه في الموضع الأول كما نقله عنه الشُّمْنِيّ، وإبطال السند الغير المساوي لا يفيد»^(٤).
- يشرح المتن بمصطلح أهل المنطق، ومن ذلك قوله: «لأنّ الأول تقرير بالعلم بالقدرة، والثاني تقرير بالقدرة، والتقرير بالعلم بالقدرة مستلزمٌ للتقرير بالقدرة، والمقصود من التقرير بالعلم بالقدرة التقرير بالقدرة في التقرير بالعلم بالقدرة لذات العلم، فالتقرير بالعلم بالقدرة والتقرير بالقدرة متشابهان في المعنى أي: في الغرض المقصود»^(٥).
- قد يستدرك العبادي على ابن هشام بحقيقة الحدّ، ومن ذلك:
- حينما مثل ابن هشام على التغليب قوله تعالى: ﴿مَنْ يَمُثِ عَلَى بَطْنِهِ﴾ [النور: ٤٥]، قال العبادي: «في كونه من التغليب شيء؛ لأنّ التغليب إطلاق اللفظ على من يستحقه ومن لا يستحقه بتغليب من يستحقه على من لا يستحقه، وهنا ليس كذلك»^(٦).
- ذكر الخلاف في الحد بين العلماء، وقد تمثل هذا في حد الضرورة في قوله: «ولا حاجة إلى ادّعاء الضرورة؛ لأنّ نفس الشعر ضرورة، نَعَمْ، يتّجه الاعتراض بناءً على قول ابن

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٦٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٣٢].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٧].

مالك: إنَّ ضرورة الشعر ما لا مندوحة عنه، وهو خلاف قول الجمهور»^(١).

- يورد الحد عند عالمين لبيان الفرق الدقيق بينهما، وما يحتمله الحد عندهما ومن أمثلة ذلك:

عندما أورد ابن هشام تعريفاً للتضمنين، أشار العبادي إلى تعريف التضمنين عند التفتازاني، ثم قال: «ويُعلم منه أنَّ الفعل مستعمل في معناه مقدَّرٌ معه لفظٌ دالٌّ على المعنى الآخر، وظاهر كلام المُصنِّف أنَّ اللفظ مستعملٌ في المعنيين، ولا تقدير هناك»^(٢).

- يذكر الحد وشرحه أحياناً، ومن ذلك تعريفه لـ(الفاء الفصيحة) حيث قال: «تُسَمَّى مثل هذه (الفاء) فصيحة على تَقْدِيرِي: كون المحذوف معطوفاً عليه، وكونه شرطاً، ووجه فصاحتها إنبأؤها عن ذلك المحذوف، هذا قول الأكثرين. وقال صاحب (المفتاح): إنها فصيحة على التقدير الأول فقط»^(٣).

- يزيد على الحد أحياناً، ومن ذلك:

أنَّ ابن هشام حدَّ التخصيص بقوله: الذي لم يبلغ درجة التعريف، فقال العبادي: «أي: وارتقى عن مطلق التنكير»^(٤).

- يفصّل في الحد دفعاً للإبهام، ومن ذلك:

عندما أورد ابن هشام (الإلباس)، قال العبادي: «إنَّ أراد بالإلباس تبادل خلاف المراد فهو ممنوع؛ لأنَّ المشترك لا يتبادر منه أحد معنَيَّه أو معانيه، وإنَّ أراد به معنى الإجمال، فلا محذور لوجوده في كلام الله، وكلام رسوله»^(٥).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٥٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٦٠].

المبحث الثالث: منهجه في العلل:

عُني النحويون بموضوع العلة، وأولوه جانباً كبيراً من اهتمامهم، وألفوا فيه المؤلفات، ولعل من أقدمها، كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، وعلل النحو لابن الوراق (ت: ٣٨١هـ)، وغيرهما.

وقد عرفت العلل النحوية بتعريفات منها: أنها «مجموعة من الضوابط يستنبطها النحوي أو يفترضها قصد تفهم ما يمكن أن نسميه اليوم نظام اللغة العربية، وتناسق عناصرها»^(١). وقد أشار إليها ابن السرج وجعلها على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، وهو العلة، والآخر يسمى علة العلة^(٢)، ثم جاء بعده الزجاجي وقسم العلل إلى ثلاث: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية^(٣)، وما زالت هذه العلل في كتب وشروح النحويين إلى يومنا هذا.

والعبادي أخذ بالعلة النحوية، بقسميها التعليمية، والقياسية، وهي أكثر من الأولى، وكانت سمة بارزة في حاشيته، يعتمد عليها في شرحه وتعليقه كما فعل النحويون من قبله، وأمّا العلل الجدلية فقد تكاد تخلو منها الحاشية، ولعل السبب هو أن هذه حاشية على الكتاب، وليست شرحاً يناقش فيها الأدلة ويبسطها، ومن أمثلة العلل عنده ما يأتي:

١- العلل التعليمية: وتسمى العلل الأوائل، ومن الأمثلة عليها:

المثال الأول: الاسم المركب مع (لا) مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبلها^(٤).

المثال الثاني: الابتداء عامل في المبتدأ والخبر^(٥).

المثال الثالث: العامل في البيان هو العامل في المبين^(٦).

المثال الرابع: المستثنى بـ (ليس) و(لا يكون) خبر^(٧).

(١) نظرات في التراث اللغوي العربي: ص ١١٨.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج: ٣٥ / ١.

(٣) الإيضاح في علل النحو: ص ٦٤.

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٥].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٧].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٣].

المثال الخامس: إذا اتصلت نون الوقاية بـ (حاشا) تعينت الفعلية فيتعين النصب، وإذا لم تتصل تتعين الحرفية فيتعين الجر^(٢).

٢- العلل القياسية: وتسمّى العلل الثواني، ومن الأمثلة عليها:

المثال الأول: علة منع عمل (من) الزائدة في المعارف هي أنها تفيد استغراق الجنس، والمعرفة لا استغراق ولا عموم فيها^(٣).

المثال الثاني: علة عدم اختصاص (لكن) المخففة بالأسماء هي عدم شبهها للفعل، أي: أن عدم المشابهة علة لعدم الاختصاص^(٤).

المثال الثالث: إذا دل التنوين على الإعراب، دلّ على الاسمية؛ لأنّه من خواصها^(٥).

المثال الرابع: العلة في أن الظاهر أقوى من المضمّر هي أن الظاهر لا يحتاج إلى مفسر بل يفسر غيره، بخلاف المضمّر^(٦).

المثال الخامس: العلة في منع ربط الجملة بما هي خبر عنه بالعطف بالواو، وجواز ذلك بالفاء هي أن السببية في الفاء تجعل مدلول الجملتين كالواحدة المشتملة على شرط وجزاء، بخلاف الواو^(٧).

ويلحظ من هذه العلل المتقدمة أن العبادي متابع فيها للنحويين السابقين؛ إذ لم ينفرد عن غيره بعله، وهذا أيضاً راجع في نظر الباحث إلى اقتصار العبادي على التحشية على الكتاب لا التوسع في شرحه.

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٥٥].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٥].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٢].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩١].

الفصل الثاني: مصادره في الشرح.

المبحث الأول: مصادره التي صرَّح بها.

المبحث الثاني: مصادره التي لم يصرَّح بها.

المبحث الأول: مصادره التي صرح بها:

المطلب الأول: العلماء:

نظراً لكون الحاشية على مغني اللبيب، وهو الكتاب الحافل بأقوال العلماء والخلافات النحوية، فقد كان لهذا أثرٌ فيها من جانب كثرة أقوال أئمة النحو البصريين والكوفيين، وهم: الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفراء، وهشام بن معاوية، والأخفش، والمبرد، وثعلب، وابن كيسان، والفارسي، وابن جني، والزمخشري، والسهيلي، وابن الحاجب، وابن الخباز، وابن مالك، والرضي، وابن عمرو، وابن الناظم، وأبو حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، حيث نقل من كتبه الأخرى غير المغني.

وأضاف العبادي إليهم أقوال النحاة الذين جاءوا بعد ابن هشام، كالشيخ خالد الأزهرى، أو ممن لهم شروح أو حواشٍ على المغني، مثل: الدماميني، والشُّمْنِيّ، وشيخه عيسى الإيحيى الصنفوي، وغيرهم ممن كان يرمز لهم ولم يصرح بهم.

كما حَوّت الحاشية -أيضاً- أقوال علماء البيان، وهم: السكاكي، وجلال الدين القزويني، وسراج الدين القزويني، والسعد التفتازاني، والسيد الشريف الجرجاني.

ونقل عن الجوهري الأقوال اللغوية، وعليه اعتماده في هذه الحاشية.

وممن استفاد منه ونقل عنه من الفلاسفة ابن سينا.

وأكثر علماء النحو الذين استفاد منهم إما بنقل أقوالهم، أو شرحها، أو الاعتراض بها على ابن هشام، هو: الدماميني فقد ذكره مائة وثلاثاً وعشرين مرة، والغالب أنه يؤيد آراءه، ويجب عما اعترض به الشُّمْنِيّ عليه، وقد يخصه بالدعاء عند ذكر اسمه، كقوله: «إلى آخر ما بينه رحمه الله تعالى»^(١).

ومن العلماء -أيضاً- الشُّمْنِيّ حيث ذكره سبعة وثمانين مرة، وغالبها في الاعتراض عليه، والإجابة عما أورده على الدماميني.

وأما المنهج الذي سار عليه في نقل أقوال الدماميني والشُّمْنِيّ فهو عدم إتمام النقل، حيث يذكر أوله ثم يشير إلى آخره، ومن الأمثلة على ذلك، قول العبادي: «قال الدماميني:

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٧].

(كذا قال غيره أيضاً، ولي فيه نظر). إلى آخر ما بينه. قال الشُّمْنِي: (يندفع هذا التنظير بأنَّ معنى قولهم) إلى آخر ما ذكر^(١).

وخص العباديُّ الزمخشريَّ بكثرة الذكر، فقد ذكره سبعا وأربعين مرة، وبعده سيبويه حيث أورد ذَكَرَهُ اثنتين وأربعين مرة، وذكر ابن مالك أربعين مرة، وأقلهم ذكراً ابن كيسان، وثعلب، وابن الطراوة، وابن عمرون، وابن الناظم، وعيسى الإيحيى الصفوي فقد ذكرهم مرة واحدة.

ولم يلتزم العبادي منهجاً واحداً عند ذكر العلماء، فأحياناً يكتفي عن العالم بذكر كتابه، فقد كتني الزمخشري بـ(صاحب الكشف)، وقد فعل ذلك أربع مرات^(٢)، وكتني السكاكي بـ(صاحب المفتاح) مرتين^(٣)، كما كتني -أيضاً- جلال الدين القزويني بـ(صاحب التلخيص)، وذلك في موضع واحد فقط^(٤).

وتنوعت نقول العبادي لآراء العلماء بتنوع القضية التي يتناولها، فتارة يورد قول العالم لبيان الحكم في مسألة من المسائل كما فعل ذلك عند نحو: ضرب موسى عيسى، قال العبادي: «قال الدماميني: وسيأتي في الجهة الثامنة أن ابن الحاج ذكر في نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) أَنَّ كلاً من الاسمين يَحْتَمِلُ الفاعلية والمفعولية، وأنَّ الذي التزمَ فاعلية الأولِ إِنَّمَا هو بعضُ المتأخرين، والإلباسُ واقعٌ في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشاركات، وسيأتي فيه كلام»^(٥).

وتارة يورد قول العالم للاعتراض به على قول عالمٍ آخر، ومن أمثلة ذلك قوله: «قال التفتازاني عند الكلام على قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، فإن قيل: قد ذكر -أي: الزمخشري- في قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، أَنَّهُ إذا قصد باسم الفاعل زمان مستمر، كانت الإضافة لفظية، قلنا: الاستمرار يحتوي على الأزمنة الماضية، والآتية، والحال، فتارة يُعتبر جانب الماضي، فتجعل الإضافة حقيقية، وتارة جانب الآتي والحال،

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٠٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٥٤]، والصفحة رقم [٤٨٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٥].

فتجعل لفظية، والتعويل على القرائن والمقامات»^(١).

ويفعل هذا كثيراً مع أقوال الشُّمْنِيِّ التي يعترض بها على أقوال الدماميني، ومن ذلك عند مثال ابن هشام: (هَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ؟)، قال العبادي: «نظر الدماميني في عموم النكرة في هذا المثال بأنها في سياق الإثبات. إلخ. قال الشُّمْنِيُّ: قد تكون النكرة في سياق الإثبات للعموم نحو: تمر، إلى آخر ما ذكر»^(٢).

ويشير -أحياناً- إلى قول العالم؛ وذلك للتعليل في حُكْم مسألة من المسائل، من ذلك أن ابن هشام ذكر من الأمور المشتهرة عند المعربين قولهم: «يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا»، فأورد العبادي اعتراضاً على الشُّمْنِيِّ، وقال: «وأقول: في جوابه نظر...، لأنَّ سببويه لا يشترط الاتحادَ مطلقاً لا حقيقةً ولا حكماً»^(٣).

وربما أورد قول عالمٍ للتخريج به في مسألة ما، ومن ذلك أن ابن هشام خطأ ابن السِّيد في مسألة، فقال العبادي: «الإنصافُ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَطَأٍ، إِذَا أَرَادَ أَنَّ ذَلِكَ يُحْتَمَلُ؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ عَنِ الْإِشْكَالِ يَكْفِي فِيهِ الْإِحْتِمَالُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ هَذَا مِنَ الْمَسْمُوعِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى ادِّعَاءِ الضَّرُورَةِ؛ لِأَنَّ نَفْسَ الشَّعْرِ ضَرُورَةٌ، نَعَمْ، يَتَّجِهُ الِاعْتِرَاضُ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ ضَرُورَةَ الشَّعْرِ مَا لَا مَنَدُوحَةَ عَنْهُ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الْجُمْهُورِ»^(٤).

وتارة يسرد أقوال العلماء الواردة في المسألة، ومن ذلك عند قول ابن هشام: (وهذا مُمْتَنِعٌ إِذَا قُدِّرَتْ (أَلْ) مَوْصُولَةٌ) قال العبادي: «خلافًا لما أفاده ابنُ الحاجب في (أماليه)، وإنَّ ارتضاه الدماميني»^(٥).

وقد كانت أقوال العلماء في معظمها نقولاً مختصرة، يورد فيها رأي العالم باختصار، أو يكتفي بالإشارة إلى قوله.

وأما الأقوال اللغوية فقد اكتفى بنقلها عن الجوهري، كما في قوله: «عبارة الجوهري:

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٧٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٤].

ولم يقل قريبة؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان؛ لأنَّ ما لا يكون تأنيثه حقيقةً جاز تذكيره^(١).
وقد نقل العبادي عن الدماميني قولاً فقهياً لإبراهيم النخعي، حيث قال العبادي: «قال
الدماميني: بل خروج عن الظاهر لداع صحيح، وذلك أنَّ الأذان لم يسمع إلاً موقوفاً، قال
النَّخعي: الأذانُ جزمٌ»^(٢).

كما أنه نقل -أيضاً- قولاً لأحد الفلاسفة، وهو ابن سينا مجيباً به لاعتراض أُورِدَ على
الفلاسفة، كما في قول العبادي: «الحُكماء قاطبة على أنَّ الكواكب الثابتة في السماء
الثامنة، وأُورِدَ عليهم هذه الآية، وأجاب ابن سينا عن هذه الآية بأنَّها تظهر فيها للناظر؛ لأنَّ
ما فوقها لا يحجبُ الكواكب عنها؛ لأنَّه جسم لطيف، فنُسبت الزينة إليها»^(٣).

وهناك علماء كان العبادي يذكر أقوالهم ويرمز لهم، وأهمُّ هؤلاء العلماء هو شيخه
ناصر الدين اللقاني الذي يرمز له بـ (صر)، وقد أُورِدَ له مائة وأربعة عشر قولاً، وقد تابعه
في أقواله، ولم يخالفه في شيء منها، ويحتمل في نظر الباحث أنَّ سبب عدم مخالفته لشيخه
اللقاني هو كون هذه الأقوال في الأغلب الأعم شرحاً وتوضيحاً على كلام ابن هشام في
المغني، وليست آراء نحوية، ومن أمثلة ذلك: قول العبادي: «قد يجاب بأنه لا مانع من أن
يكون الوصف مبتدأ بالنيابة، ولا يضرُّ كونه نكرة؛ لأنَّه إذا خَصَّصَ غيره، فليُخَصَّصَ نفسه؛
لأنَّه إنَّما خَصَّصَ غيره بمعناه المخصوص، والمعنى موجودٌ فيه، فليُخَصَّصْهُ. (صر)»^(٤).

كما نقل -أيضاً- أقوالاً ورمز لأصحابها، ولم أهتد إليهم بعد بحث طويل^(٥)، وهي
كالتالي:

- الرمز بـ (زين)، وقد جاء هذا مرة واحدة، وهي في قول العبادي عند ذكر اعتراض ابن
هشام على الزمخشري: «وقد يقال: لا يلزم من ذكر الزمخشري الخبرية أنَّه قائل: إنها

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٩].

(٥) والسبب في استخدام العبادي للرموز وإن لم يأت لها ذكر سابق في الحاشية هو كون العبادي يعلِّق على نسخ
متعددة من المغني -كما سيأتي بيان ذلك في الحديث عن الحاشية- ويتطلب هذا الاختصار، وهذا الأمر -أيضاً-
سمة بارزة عند علماء وكتاب ذلك العصر، أعني كثرة استخدام الرموز والاكتفاء بها.

تُعَلَّقْ؛ لجواز أن تكون (كم) من جملة أخرى مستأنفة. (زين)»^(١).

- الرمز ب — (ق. م)، وقد جاء هذا مرتين، الأولى: عند ذكر مسألة أن فعل الحال لا يقسم به، قال العبادي: «وقد يجاب بأن (اللام) إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، وإن قُدِّرَ مبتدأ، امتنع تخليصه للاستقبال، فصار محتملاً للاستقبال، فينصرف إليه بقرينة القسم. (ق. م)»^(٢).

والثانية: عند ذكر مسألة في الحذف، قال العبادي: «لكن في الحاشية أن (لا) عوض عن منفيها، وكان وجهه أنه لما حُذِفَ المنفي، قصد تعويض النافي عنه. (ق. م)»^(٣).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٥٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٧١].

المطلب الثاني: الكتب:

اعتنى العبادي بكتب العلماء وحواشيهم واستفاد منها؛ وظهرت براعته في حسن النقل والاستفادة منها، والتنوع في علومها، فقد نقل عن العلماء المتقدمين، ونقل من حواشي علمائه وتقريراتهم، وقد بلغت الكتب التي ذكرها ثلاثين كتاباً، ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

القسم الأول: كتب ذكرها ابن هشام قبله، وذلك مثل كتاب سيبويه، والكشاف، وأمالي ابن الحاجب، وشرحه على المفصل والكافية، وكذلك التسهيل وشرحه لابن مالك، والبحر المحيط لأبي حيان.

والقسم الثاني: كتب أخرى لابن هشام، كأوضح المسالك، وشرح شذور الذهب. والقسم الثالث: كتب لم يذكرها ابن هشام، وإنما نقل منها العبادي، وأضافها في حاشيته على المغني، وهي على قسمين: قسم يتعلق بحواشٍ على مغني اللبيب، مثل حاشية الدماميني، وحاشية الشمي، والقسم الآخر في كتب وحواشٍ أخرى، وذلك مثل: الانتصاف من صاحب الكشاف، وتفسير البيضاوي، وحاشية الكشاف للتفتازاني، وحاشية الكشف على الكشاف، وشرح العباب لنقره كار، وشرح التسهيل للدماميني، وشرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، وشرح الكافية لشيخه عيسى الإيجي. كما أنه نقل -أيضاً- من كتب في فنون أخرى كأصول الفقه، والبلاغة، وعلم المنطق، وهي قليلة جداً، دعت الحاجة إلى الاستفادة منها في موضع أو موضعين. ويمكن إجمال الحديث عن هذه الكتب عموماً، ومدى استفادته منها على النحو الآتي:

(أ) كتب التفسير وحواشيه:

١ - الكشاف:

وهو من المصادر التي اعتمد عليها العبادي، ونقل منه ستّ مراتٍ مصرحاً به، وكان نقله منه مباشرة، ومن الأمثلة على ذلك، قول العبادي: «قال صاحب (الكشاف): إنَّ (قريبٌ) صفةٌ لشيءٍ. والشيء ينطلق على المذكر والمؤنث»^(١).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥١].

وأحياناً يكتفي بالإشارة إلى قوله، ومن ذلك ما جاء في سياق الدفاع عن الزمخشري وتوضيح مراده، حيث يقول العبادي: «﴿جَاعِلٌ﴾ [الأنعام: ٩٦] من صفات الأفعال، فيليق به التجدد، وكون الإضافة غير محضة، والملك صفة لله تعالى الأنسب بها الدوام والاستمرار وكلام (الكشاف) إنما اختلف في الموضوعين لاقتضاء كل موضع ما ذكر فيه، فلا اعتراض عليه»^(١).

كما نقل العبادي -أيضاً- عن الكشاف بواسطة، ومن أمثلة ذلك: قوله: «وفي (المطول)...، ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص، أي: قصر المسند على المسند إليه، نحو: (زيدٌ هو أفضلُ من عمرو)، و(زيدٌ هو يقاومُ الأسد)، ذكر صاحب (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ [التوبة: ١٠٤]، (هو): للتخصيص أي: والتأكيد»^(٢).

٢- حاشية الكشاف للتفتازاني:

وقد نقل العبادي منها مباشرة مرتين، ومن أمثلة ذلك قوله: «قال التفتازاني في حاشية (الكشاف): الثانية: تأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط، وما قيل: إِنَّهُ لتأكيد المسند إليه لَأَنَّهُ بمنزلة (زيد زيد العاقل) ليس بشيء»^(٣).
ونقل منه بواسطة الدماميني وذلك في موضع واحد، كما في قوله: «نقل الدماميني عن حاشية (الكشاف) حقيقة التضمن، وبينه»^(٤).

٣- الانتصاف من صاحب الكشاف:

ذكره العبادي مرة واحدة بواسطة الشُّمْنِيِّ، حيث يقول العبادي: «وقال الشُّمْنِيُّ: يرجع حينئذٍ كلام صاحب (الانتصاف)، والمصنف مع الزمخشري إلى كون: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ﴾ [الأنعام: ٩٥] في موقع البيان لـ﴿فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥]، حتى يترجح عطف: (يخرج) على: (فالق)»^(٥).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٨]، والصفحة رقم [٢٦٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٢].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣١].

٤- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل):

نقل منه العبادي منه ثلاث مرات، ومن أمثلة ذلك قول العبادي: «وفي تفسير القاضي البيضاوي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: ١٢]، أن (يُورَث) من (ورث) صفة (رجل)، و(كلالة) خبر (كان)، أو (يورث) خبر، و(كلالة) حال من الضمير فيه - وهو مَنْ لم يخلف ولداً ولا والدًا - أو مفعول له، والمراد بها قرابة ليست من جهة الوالد والولد، وأنه يجوز أن تكون الرجل الوارث، و(يُورَث) من (أورث)، و(كلالة): من ليس بوالد ولا ولد، ثم ذكر أنه قرئ: ﴿يُورِثُ﴾، على البناء للفاعل، وأطال في الكلام عليه»^(١).

٥- حاشية الكشف على الكشاف لسراج الدين القزويني:

ونقل منه العبادي بالنص في موضع واحد، بواسطة السيد الشريف الجرجاني، وذلك في قول العبادي: «قال السيد في حاشية (المطول): ...، قال صاحب (الكشاف): (أي: ليس من باب عَطَفَ جملة على جملة؛ لتطلب مناسبة الثانية مع الأولى، بل من باب ضَمَّ جُمْلٍ مسوَّقة لغرض إلى آخر مسوَّقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع، وشرطه المناسبة بين الغرضين، فكلما كانت أشدَّ، كان العطف أحسن، ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف)»^(٢).

٦- البحر المحيط في التفسير:

نقل منه العبادي مرتين مباشرة دون واسطة، وذلك في قوله: «قال في (البحر): وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، و﴿فَلَا يَحْسِبُنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالياء فيهما، ورفع (باء) يَحْسِبُنَّهُمْ»^(٣).

٧- حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف:

نقل منه مباشرة كلاماً طويلاً بالمعنى عند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، [الفاتحة: ٤]^(٤).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥١]، والصفحة رقم [٤٠٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٤].

(ب) كتب النحو:

١- الكتاب لسيبويه:

أشار العبادي إلى الكتاب مصرحاً به في موضع واحد، وذلك في قول العبادي: «وأقول: ينبغي أن يجاب بذلك في بيت (الكتاب) الآتي؛ لأنَّ الظاهر أنَّ اسم (كان) كالفاعل»^(١).

٢- أمالي ابن الحاجب:

نقل منه العبادي قولاً واحداً مباشرة، ولم يكن النقل بالنص، بل فيه اختلاف يسير، وذلك في قول العبادي: «قال ابن الحاجب في (أماليه): وذلك لأنَّ الصلة مع الموصول جزء واحد، فاستغني بالربط اللفظي عن الالتزام بذلك الضمير، وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقلٌّ في الجزئية، والصفة ليست كالصلة في الجزئية، ولا كالخبر في الاستقلال، فلما كانت بينهما، جعل لها حكم بينهما، فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والإثبات»^(٢). وفي موضع آخر أشار إلى قوله دون ذكره، وذلك في قوله: «خلافاً لما أفاده ابن الحاجب في (أماليه)»^(٣).

٣- شرح المفصل لابن الحاجب:

نقل عنه العبادي قولاً واحداً مباشرة، وكان هذا النقل مع اختصار يسير في نص ابن الحاجب، حيث قال العبادي: «قال ابن الحاجب في (شرح المفصل): وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح؛ لأنَّ الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولمَّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماداً نظراً إلى أنَّ المتكلم أو السامع أو هما جميعاً يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر»^(٤).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٧].

٤- ألفية ابن مالك:

نقل منه العبادي شطر بيت؛ لبيان رأيه في مسألة، وذلك في قول العبادي: «لأنَّ اسم الفاعل مضاف لمفعوله، والمضاف لا يطلب نصب المضاف إليه بل جرَّه، ومشى في (الألفية) على خلافه، فقال:

واجرُّرْ أو انصبَّ تابعَ الَّذِي انخَفَضُ»^(١).

٥- التسهيل لابن مالك:

نقل العبادي منه ثلاث مرات، واحدة منها بدون واسطة، كما في مسألة: (صَوْم) و(صِيَم)، حيث نقل العبادي قول ابن مالك، ثم ختمه بقول: «هذا ما في التسهيل»^(٢). كما نقل منه مرتين بواسطة الدماميني، ومن أمثلة ذلك قول العبادي: «قال الدماميني: «هذا كله كلام جمال الدين ابن مالك، قال في (التسهيل)، إلى أن قال: «لأنَّ الجملة حينئذٍ صفة»^(٣).

٦- شرح التسهيل لابن مالك:

نقل منه العبادي بواسطة كتاب (أوضح المسالك)، وكان النقل بالمعنى، وذلك في قول العبادي: «قال المصنف في (توضيحه) على (الألفية): واشترط ابن مالك في (أن) و(أن) أَمَنَ اللبس، فمَنع الحذف في نحو: (رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ) أو (عَنْ أَنْ تَفْعَلَ) لإشكال المراد بعد الحذف»^(٤).

وفي موضع آخر نقل منه بواسطة الدماميني، كما في قول العبادي: «قال الدماميني: ... فأجاب ابن مالك في (شرح التسهيل) بأن قال: «لا تُسَلِّم كون (الذي) في الآية صفةً، بل هو بدلٌ أو مقطوعٌ»^(٥).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٠]، والصفحة رقم [٤٢٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٢].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٥].

٧- شرح الرضي على الكافية:

أشار العبادي مرة إلى مسألة في شرح الرضي على الكافية، ولم ينقلها، كما في قوله: «ذكر الرضي خلاف ذلك في (لا حول ولا قوة إلا بالله)»^(١).

٨- أوضح المسالك لابن هشام:

نقل منه مرتين مباشرة، مرة كان النقل بالنص كما في قوله: «قال في (التوضيح) في رفع نحو: (عمرو) من نحو: (إن زيدا قائم وعمرو) ما نصه: «والحققون على أن رفع ذلك ونحوه على أنه مبتدأ حذف خبره أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل»^(٢).

والمرة الأخرى كان النقل بالمعنى، كما في قول العبادي: «وجهه في (التوضيح) بأن هذا التركيب منقول عن قوم من العرب بخصوصهم، والتقديم والتأخير لا يختص بقوم من العرب»^(٣).

وأحياناً يشير إليه، وقد فعل هذا ثلاث مرات، ومن أمثلة ذلك قوله: «تكلّم المصنّف في (التوضيح) على (ليك) وأخواته»^(٤).

٩- شرح شذور الذهب لابن هشام:

نقل العبادي منه بالمعنى في موضعين، ومن ذلك لمّا ذكر العبادي كلاماً طويلاً في مسألة (ما تأتينا فتحدّثنا)، قال: «وبهذا سقط اعتراض المصنّف في (شرح الشذور) على القوم في تجويزهم الاستئناف، على أنه قد ينتفي الإتيان رأساً ويوجد التحديث بأن يأتي المتكلم إلى المخاطب»^(٥).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٧]، والصفحة رقم [٣٧٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٤٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤١٧]، والصفحة رقم [٣٤١]، والصفحة رقم [٣٦٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٨].

١٠- شرح التسهيل للدمامي:

نقل منه مباشرة بالنص في موضع واحد، وذلك في قوله: «قال الدمامي في (شرح التسهيل): (والأصل فيهما (إِقْوَام) و(اسْتَقْوَام)، نقلت حركة العين -وهي (الواو)- إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم قلبت (الواو) ألفاً لتحركها في الأصل هاء التانيث)»^(١).

وفي موضع آخر أشار إليه العبادي ولم ينقل منه^(٢).

١١- شرح العباب لثِقَرَه كار:

نقل منه العبادي مباشرة في موضع واحد، وذلك في قوله: «وضع الظاهر مَوْضِع المضمَر في موضع التهويل والتفخيم جائز قياساً، وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش يجوز في الشعر وغيره، وإن لم يكن بلفظ الأول نحو: (زَيْدٌ قَامَ أَبُو طَاهِرٍ) إذا كان (أَبُو طَاهِرٍ) كنيةً زَيْدٍ. كذا في (عباب اللباب)»^(٣).

١٢- تحفة الغريب على مغني اللبيب:

نقل العبادي منها كثيراً، ويصرح بها أحياناً ويطلق عليها اسم (الشرح)، فيقول: «وفي (الشرح كذا)، ثم ينقل منه، وقد ورد هذا مرتين بالنقل بالمعنى مباشرة، ومن أمثلة ذلك: قول العبادي: «وأجاب عنه في الشرح: (وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ فِي حَذْفِهِ ضَرَرٌ)، معناه: إذا كان ضررٌ يُشْتَرَطُ فِي حَذْفِهِ وجودُ الدليل، وقد تقدم ما فيه»^(٤). وصرح به مرة بواسطة النقل عن الشُّمْنِيِّ، كما في قوله: «قال الشُّمْنِيُّ: وفي (الشرح): والكلام»^(٥).

وأما الكثير الغالب فإنه ينقل منه دون التصريح به، مكتفياً بقوله: (قال الدمامي) وقد فعل هذا اثنتين وستين مرة، وله في هذا النقل صورتان: الأولى: النقل مباشرة، وهذه الصورة

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٨].

هي الكثير الغالب عنده، ومنهجه في هذا النقل أن يذكر بعض القول ثم يحيل إلى آخره بقوله: (إلخ)، أو إلى آخر ما ذكر، أو إلخ ما بينه، ومن الأمثلة عليه، قول العبادي: «قال الدماميني: والصواب أن يُمثل لهذه المسألة بنحو: (ضَرَبُ الزيدان حَسَنٌ)، إلى آخر ما بينه»^(١).

والصورة الأخرى النقل بالمعنى، ومن الأمثلة عليها، قول العبادي: «سأل الدماميني: لماذا كان العَطْفُ على ما لا مُسَوِّغ فيه أو بالعكس مسوغاً؟»^(٢).

١٣ - حاشية الشُّمْنِيّ (المصنف في الكلام على مغني اللبيب):

وهي تلي (تحفة الغريب) في كثرة النقل منها، ولا يكاد ينقل نصاً عن الدماميني إلّا نقل نصاً آخر عن الشُّمْنِيّ منها، وبلغ عدد النقل منها ثمانين مرة، غير أنّه لم يصرح بها إلّا في موضع واحد، حيث قال العبادي في (ابن الخطّفي): «بإثبات ألف (ابن) وفيه كلام في حاشية الشُّمْنِيّ فانظره»^(٣)، وأمّا في بقية النقل منها فإنه يكتفي بذكر مؤلفها.

وطريقته في النقل الاكتفاء بأوّل النص ثم قول: (إلخ)، أو (إلى آخر ما ذكر)، أو (إلى آخر ما بينه)، وله في هذا النقل صورتان: الأولى: النقل بالنص مباشرة، وهذا هو الغالب الكثير عند العبادي، ومن أمثلة ذلك قول العبادي: «قال الشُّمْنِيّ: (ليس كلام المصنف في أَحَدٍ قِسْمِي المبتدأ)»^(٤).

والصورة الأخرى النقل بالمعنى، ومن الأمثلة عليها قول العبادي: «فأجاب الشُّمْنِيّ: بأنّ العاطف يُصَيِّرُهما كالشيء الواحد، فيصير المجموع من حيث هو مجموع فيه مسوِّغ»^(٥).

١٤ - شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهري:

أشار العبادي إلى قول الشيخ خالد الأزهري في كتابه (شرح التوضيح)، وذلك في

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥١]، والصفحة رقم [١٥٣]، والصفحة رقم [١٦١]، والصفحة رقم [١٦٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٣]، والصفحة رقم [١٥٥]، والصفحة رقم [١٥٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٢]، والصفحة رقم [١٥٤]، والصفحة رقم [١٥٩].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٣]، والصفحة رقم [٢٢٣]، والصفحة رقم [٢٦٣].

موضع واحد^(١).

١٥ - شرح الكافية لشيخه عيسى الإيجي الصفوي:

نقل منه العبادي بالنص مباشرة في موضع واحد، وذلك في قوله: «ورأيت في بعض الهوامش: يجوز أن يكون قد نفى السعي للمعيشة الدنية نفياً غير مُعتدٍّ به، فلذا ساغ له إثباته بقوله: (و لم أَطْلُبْ)، فكان بمنزلة قول سيوييه: «كُلَّمَا تَكَلَّمْتُ فَلَمْ تَتَكَلَّمْ». يريد أنه أثبت كلاماً إلا أنه لم يعتد به، فنفاه، ومثله قول الأعشى:

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمٍ أَخُ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيْذْهَبًا

إلى آخر ما كتبه بهامش شرح (الكافية) لـ (ع. س.)^(٢).

(ج) كتب البلاغة:

١ - المفتاح للقزويني:

نقل العبادي منه مرة واحدة بالمعنى بواسطة السيد الشريف الجرجاني^(٣).

٢ - التلخيص للقزويني:

نقل منه العبادي مرتين، واحدة بالمعنى، كما في قوله: «وأقول: صاحب التلخيص اعتبر العطف على المحل، بناء على أنه لا يشترط فيه وجود المحرز»^(٤)، والأخرى بواسطة الشُّمْنِي^(٥).

٣ - المطول للتفتازاني:

نقل منه العبادي مرة واحدة بالنص مباشرة دون واسطة^(٦).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٢].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٠].

٤- حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول:

وبلغ النقل منه مرتين، وكان نقله منه مباشرة، مرة بالنص^(١)، ومرة بالمعنى^(٢).

(د) كتب اللغة:

مصدر العبادي في اللغة هو (الصَّحاح) للجوهري، وقد نقل منه ثماني مرات، أربع منها بالنص^(٣)، كما في قول العبادي: «وفي (الصَّحاح): القَوْنَسُ: أعلى البَيْضَةِ»^(٤)، وأربع مرات بالمعنى^(٥).

(هـ) كتب أخرى:

وهناك كتب أخرى نقل منها العبادي، مثل: كتاب التلويح شرح التوضيح للتفتازاني، وهو في أصول الفقه، نقل منه مرة واحدة بواسطة الشُّمْنِيّ، كما في قول العبادي في شرح مسألة: «لا إشكال إذا كانت القاعدة مقيدةً بحالة الإطلاق والخلو عن القرائن، كما نقله الشُّمْنِيّ عن (التلويح)»^(٦).

وكتاب (شرح المطالع)، وهو في علم الكلام، وكان هذا النقل بالمعنى مرة واحدة^(٧)، كما نقل -أيضاً- من شرح البردة للجلال المحلي في موضع واحد، وكان هذا بالنص مباشرة^(٨).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٠٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٠٦]، والصفحة رقم [٢١١]، والصفحة رقم [٤٦٨].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٠٦]، والصفحة رقم [٢١١]، والصفحة رقم [٤٦٨].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٥]، والصفحة رقم [٣٥٥]، والصفحة رقم [٣٦٤]، والصفحة رقم [٣٦٧].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٦٩].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٧٩].

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٢].

المبحث الثاني: مصادره التي لم يصرح بها:

هناك بعض المصادر التي نقل منها العبادي أقوالاً بنصّها، أو بتصرفٍ دون الإشارة لاسم الكتاب أو إلى مؤلفه، ودونكها مرتبةً حسب كثرة النقل:

١ - حاشية الشُّمْنِيّ (المنصف في الكلام على مغني اللبيب):

نقل العبادي من الشُّمْنِيّ كثيراً واستفاد منه، وكان ينص على اسمه، أو على حاشيته كما سبق بيانه، إلّا أننا نجد أنّه أحياناً يستفيد منه دون النسبة إليه، إمّا بنقل نصٍّ من الحاشية، وقد وقع هذا ست عشرة مرة، ومن أمثلة ذلك: عند قول ابن هشام: «وإنما منعوا الأولى لما منع آخر، وهو توارد عاملين»، علّق العبادي بقوله: «ولم يوجد ذلك في الصورة الثانية؛ لأن المعطوف فيها له خبر مقدر معطوفٌ على الخبر المذكور»^(١)، وهذا النص للشمني في حاشيته، كما بيّنتُ ذلك في موضعه.

وإمّا بالنقل بالمعنى من الحاشية، وقد فعل هذا ثلاثة عشر مرة، ومن ذلك: عند قول ابن هشام: «رأيت رجلاً أبيض»، علّق العبادي بقوله: «إذ لو حذف الموصوف هنا، لم يدر أنه من أنواع الحيوان أو من غيرها»^(٢).

٢ - تحفة الغريب على مغني اللبيب للدمامي:

نقل العبادي أقوال الدمامي من (تحفة الغريب) كثيراً، ولم يصرّح باسم الكتاب، وإنما يكتفي بذكر اسمه، وسبق بيان ذلك في الحديث عن مصادره من العلماء، ومع هذا فقد وُجِدَتْ نصوصٌ ونقولٌ ذكرها دون نسبة، وعند التتبع وُجِدَ أنّها منقولة نصّاً من تحفة الغريب، وقد بلغت سبعة نقول.

ومن أمثلة ذلك عند قول ابن هشام: «فالظرفُ خبرٌ للجميع عند سيبويه»، علّق العبادي بقوله: «لأنّه يرى أنّ (لا) المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر، وإنّما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع»^(٣).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٦]، والصفحة رقم [٦٤٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩١].

كما وُجِدَتْ نقول -أيضاً- من تحفة الغريب غير منسوبة، أوردها العبادي بالمعنى، وقد بلغت سبعا وعشرين، ومن ذلك عند قول ابن هشام: «فعطف على الحال لا حال»، علّق العبادي بقوله: «أي: بطريق الاستقلال والأصالة، والكلام إنّما هو في الحال بطريق الأصالة، لا بطريق التبعية»^(١).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٨].

الفصل الثالث: الأصول النحوية في الحاشية.

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: الاستصحاب.

المبحث الأول: السماع:

السماع هو الأصل الأوّل من أدلة الاحتجاج عند العلماء، وقد عرّفه السيوطي بأنّه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وكلام النبي ﷺ، وكلام العرب إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً^(١).

وقد احتفى العبادي بالسماع، واحتج به، كما في قوله: «وهذا بناء على أنّه لا يجتمع مؤكّدان، ولا يردّ (زيدٌ نفسه عينه)، ونحو ذلك؛ لأنّه سَمِعَ»^(٢). وفي موضع آخر نجده يُعلّل به، كما في قوله عند مسألة حذف حرف الجر: «حذف المضاف أرجح من حذف (إلى)؛ لتوقف حذف حرف الجرّ على السماع، بخلاف حذف المضاف»^(٣).

واستدل بالسماع في مواضع عديدة، بجميع أنواعه من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب، وأقوالهم، وأمثالهم، ومن أمثلة استدلاله بالسماع ما يلي:

أ- القرآن وقراءاته:

أولى العبادي الاستشهاد بالقرآن عنايته، فقد وقف مع الشواهد القرآنية التي أوردها ابن هشام يوجّه، ويعرب، ويتناول بعضها بذكر الأحكام النحوية^(٤)، وربّما أورد سؤالاً على آية^(٥)، وقد بلغت عدد الآيات المستشهد بها ثلاثمائة وخمس وثلاثين آية، وكان يرى صون القرآن الكريم عن تنزيل الشاذ قياساً واستعمالاً عليه، حيث قال: «حذف الجار وبقاء المحرور على حاله شاذٌّ قياساً واستعمالاً، فلا ينزل عليه القرآن»^(٦).

كما نقل قول أبي حيان بأن القلب في الكلام ضرورة، فلا يحمل القرآن عليه، والظاهر

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ص ٦٧.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٧].

(٤) ينظر أمثلة في النص المحقق: الصفحة رقم [١٥٦]، والصفحة رقم [١٦١]، والصفحة رقم [١٨٣]، والصفحة رقم [١٨٨].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٥].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٢].

- من صنيع العبادي أنه يقرر هذا القول ويرجّحه؛ إذ لم يعترض عليه^(١).
- كما اعتنى -أيضاً- ببعض القراءات في الآيات، وذلك في سبع عشرة آية، وكان منهجه في القراءات كالاتي:
- توجيه بعض القراءات، كما في حديثه عند التكرار الوارد في سورة الشرح، قال العبادي: «فيه بحث؛ لأن ابن مسعود -وإن كانت الآية في قراءته ومصحفه مرة واحدة- يجوز جوازاً قريباً أنه راعى القراءة الأخرى، وأنه إنما يستفاد التكرار من تكرر فيها»^(٢).
 - التفصيل في ذكر قراءة أجملها ابن هشام حيث قال: (وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ)، فقال العبادي: «وهي: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ﴾ [المائدة:]، بالخطاب، والبناء للفاعل، وَنَصَبَ (ربك)»^(٣).
 - إيراد إشكال على القراءة، والإجابة عنه، ومن ذلك: قول ابن هشام: «وَأَمَّا المنصوب فعلاً فكقراءة بعضهم: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩]»، فقال العبادي: «فيه إشكال من جهة أن النصب بعد الفاء بـ(أن) إنما يكون بعد نفي أو طلب^(٤)، وليس هنا ذلك، وحاصل الجواب: أنه عطف على المعنى؛ لأن (لو تُدْهِنُ) بمعنى: (أن تُدْهِنُ)»^(٥).
 - الاستدراك على ابن هشام في نسبة القراءة لأصحابها، فقد أشار ابن هشام للقراءة في قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْسَبْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨]، ونسبها لأبي عمرو، فقال العبادي: «أي: وابن كثير، قال في (البحر): وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، و﴿فَلَا يَحْسَبْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالياء فيهما، ورفع (باء) يَحْسَبْنَهُمْ»^(٦).
 - توجيه كلام ابن هشام على القراءة في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]، حيث قال العبادي: «أقول: ينبغي أن كلام المصنف على كلتا القراءتين، لكن قوله: (أي: ذَلِكَ تَبَشِيرُ اللَّهِ) إنما يناسب قراءة التشديد»^(٧).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٧].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١١٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٦]، والصفحة رقم [٣٠٣].

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨/٤.

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٧].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥١].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٢].

ب- الحديث النبوي والآثار:

قضية الاحتجاج بالحديث النبوي على المسائل النحوية محل خلاف كبير بين العلماء، وقد ألفت في هذا العصر مؤلفات تناولت هذه القضية بالبحث والاستقصاء^(١).

والأحاديث النبوية عند العبادي قليلة حيث بلغت ثمانية أحاديث، منها حديثان لم يذكرهما ابن هشام، وهما قوله ﷺ: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))، وقوله ﷺ: ((حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثُ: النِّسَاءُ، وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ)).

والسبب في قلة الأحاديث عند العبادي أنه يكتب حاشية ويعلق، والغالب على الحواشي الاختصار، وإلا فإنَّ العبادي قد أبان عن مذهبه، وصرَّح برأيه، بالنسبة لهذه القضية، فضعَّف القول بعدم الاحتجاج بالحديث، ورأى أنَّ فيه تكلفاً، قال: «والمسلك الثاني المذكور في كلامه^(٢) هو ما كان ظَهَرَ لَنَا وَكُنَّا نُقَرِّره، وَإِنَّمَا تَرَكْنَا الْإِشَارَةَ لِلْمَسْلُوكِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ وَالضَّعْفِ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الدَّمَامِينِي»^(٣).

وإيراد الأحاديث النبوية عند العبادي إمَّا لذكر خلاف عند العلماء، كما في مسألة: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو)، حيث أورد العبادي قوله: «هذا مذهب الجمهور، وقال الفراء: لا يختص ذلك بالشعر، بل يقع في النثر، واختاره ابنُ مالك مستدلاً عليه بحديث: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ))»^(٤).

وإمَّا لذكر استشكال على كلام ابن هشام، وذلك عند قول ابن هشام: «لَأَنَّ الْعَاطِفَ يَمْنَعُ مِنَ التَّجَاوُرِ»، فقال العبادي: «هل يُشْكَلُ بِأَنَّهُ قَرَّرَ فِيهَا سِيَاطِي تَأْثِيرِ التَّجَاوُرِ مَعَ

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، والحديث النبوي في النحو العربي، والسير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي، والكتابان للدكتور محمود فجال.

(٢) أي: في كلام ابن خلدون كما نقله عنه الدماميني، وهو أنَّ غلبة الظن في ثبوت ألفاظ الحديث النبوي كافية للاستشهاد به، يضاف إليه ما عرف عن المحدثين من دقة التحري والضبط. ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٥٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٥٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦١].

الفصل، كما في: ((ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ؟))^(١).

وإمّا لإعراب أو تقرير مسألة كما في قول الصحابي: ((قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُ وَآمَنَهُ))، فقال العبادي في (وآمنه): «أَفْعُلُ تَفْضِيلِ عَطْفُ عَلَى (أَكْثَرَ)، وأصله: وَآمَنَهُ، أُبدلت الهمزة الثانية ألفاً، وضمير (آمنه) عائد إلى (ما كُنَّا)، أي: وَآمَنَ مَا كُنَّا، أي: قَصَرْنَاهَا مَعَهُ فِي حَالِ زِيَادَةِ كَثَرَتْنَا وَزِيَادَةِ أَمْنِنَا»^(٢).

وربّما أشار بلفظ الحديث إلى خلافٍ عند العلماء في مسألةٍ ما، كما فعل هذا عند قول: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)^(٣).

ج- كلام العرب:

١- الشعر:

استشهد العبادي بمائة وخمسة وعشرين بيتاً شعرياً، منها أربعة عشر من الرجز، وقد تابع ابن هشام بإيراد شعر المولدين، وقد ورد هذا عنده في موضعين:

الأول: في قول المتنبي: (فَأَرْتَنِي الْقَمَرَيْنِ... البيت)، قال العبادي: «فيه الشاهد»^(٤).
والثاني: في قول أبي نواس: (غَيْرُ مَأْسُوفٍ... البيت)، قال العبادي: «أي: ما مأسوف إلخ. و(غَيْرُ) مبتدأ، و(مَأْسُوفٍ) سادٌّ مسدّد الخبر، و(عَلَى زَمَنِ) جارٌّ ومجرور نائب الفاعل بـ(مَأْسُوفٍ) سادٌّ مسدّد الخبر»^(٥).

وتتلخص عنايته واستشهاده بالشعر في أمور، وهي:

- ذكر روايات البيت التي في نسخ أخرى من المغني، وذلك عند قول الشاعر: (كَأَنَّ أَبَانَا... البيت) قال العبادي: «في نسخة: (ثبيراً)»^(٦).

- توجيه بعض الأبيات، ومن أمثلة ذلك، عند قول الشاعر: (وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ... البيت)، قال

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٥]، والصفحة رقم [٢٧٤]، والصفحة رقم [٣١٧]، والصفحة رقم [٦١٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٥].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٠٢].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٦٤]، والصفحة رقم [٦٢٢]، والصفحة رقم [٢٨٧].

العبادي: (ويومًا) «معمول لـ(شَهْدْنَا) يفسره (شَهْدْنَا) المذكور، فهو من الاشتغال، وليس جملة (شَهْدْنَاهُ) صفةً (يومًا) وإنَّما المقصود التنظير لما فيه حُذِفَ الجار فاتصل الضمير بالفعل»، ثم أورد تعليقًا آخر فقال: «قوله: (شَهْدْنَاهُ) هذه الجملة صفةً (يومًا)، والهاء في موضع نصب على الظرفية، فهو مفعول فيه لا مفعول به، وليست (في) مقدرة، بل لما حُذِفَتْ ضُمِّنَ معناها، فصار ظرفًا، ولم تكن (في) مقدرة»^(١).

- إعراب ألفاظ من البيت، ومن أمثلة ذلك، عند قول الشاعر: (وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ... البيت)، قال العبادي: «(ما) نافية، و(شيء) اسمها، وجملة (حَمَيْتَ) صفة (شيء)، وتاء (حَمَيْتَ) تحتل التَّكلم والخطاب، والرابط مقدر»^(٢).

- تفسير الألفاظ الغريبة في البيت، ومن أمثلة ذلك، عند قول الشاعر: (تُنَاغِي غَزَالًا... البيت)، قال العبادي: «(في) (الصباح): تُنَاغِي المرأة الصَّبِيَّ: تُكَلِّمُهُ بما يُعْجِبُهُ»، وقال أيضًا: «و(الْمَاقِي): جمع مُؤَقَّ، وهو طَرَفُ العين مما يلي الأنف. و(اللَّحَاط): طرفها مما يلي الأذن. (صباح)»^(٣).

- ضبط لفظ البيت بواسطة الحروف، وهو أعلى درجات الضبط، ومن أمثلة ذلك، عند قول الشاعر: (حَوْشَ الْفُؤَادِ... البيت) قال العبادي: «بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة، أي: حديد الفؤاد ذكيَّة»^(٤).

- العناية ببيان موضع الشاهد من البيت، ومن ذلك عند قول الشاعر: (ذا الحِلْمِ... البيت)، قال العبادي: «مفعول به، وفيه الشاهد»^(٥).

- ذكر المعنى الإجمالي للبيت، ومن الأمثلة على ذلك لَمَّا ورد قول الشاعر: (كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلَه... البيت) قال العبادي: «يعني: أن هذا الجبل إذا وقع عليه الرِّش الخفيف الذي هو أول المطر صار عليه خطوط من الماء، وبينها جفاف فيشبه كبير القوم الذي

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٠]، والصفحة رقم [٢٣١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٩]، والصفحة رقم [٣٠٤]، والصفحة رقم [٢٤٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١١]، والصفحة رقم [١٩٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٥]، والصفحة رقم [٣٦٧]، والصفحة رقم [٢٦٤].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٠]، والصفحة رقم [٦٢٤].

لفوه بكساء فيه خطوط»^(١).

٢- النشر:

- استشهد العبادي بثلاثة أمثال، وخمسة وعشرين قولاً من أقوال العرب، كما تناول - أيضاً- بعض لغات العرب في بعض المسائل، وهي:
- حذف نون الفعل المضارع المرفوع، كما في الأثر: (كَمَا تَكُونُوا يُؤَلَّى عَلَيْكُمْ)^(٢).
- بناء (حذام) على الكسر في لغة الحجاز^(٣).
- لغة (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ) وهي لغة طَيِّئ، وأزد شنوءة، وقد حكم عليها العبادي بالضعف، وأنه لا يحمل عليها الكلام^(٤).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٦٤]، والصفحة رقم [٦٤٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٥].

المبحث الثاني: القياس:

عرّف العلماء القياس بتعريفات متقاربة، منها: «حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(١)، وقيل: «الحاق فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»^(٢). وهو معظم أدلة النحو، وعليه المعول في غالب مسائله؛ لأنّ النحو قياس يتبع^(٣). وقد اعتبر العبادي القياس أصلاً من أصول النحو، واحتفى به في الشرح والتعليق، ومن أمثلة ذلك عند مسألة تعدي (رضي) بـ(على)، قال العبادي: «القياس تعدّيته بـ(عن)؛ لأنّ الرضا بمعنى التجاوز، والتّجاوز يتعدّى بـ(عن)»^(٤). وقال أيضاً: «وضع الظاهر موضع المضمّر في موضع التهويل والتفخيم جائزٌ قياساً»^(٥). وأحياناً يعلّل بالقياس، ومن أمثلة ذلك منْع القياس في مسألة (أنتَ الذي قامَ زيدٌ)، وعلّل العبادي ذلك بقوله: «لأنّ القياس إنّما هو الربط بالضمير»^(٦). ويمكن إجمال ضوابط القياس عنده فيما يلي:

١- لا قياس من دون سماع:

يرى العبادي أنّ القياس مبناه على السماع، ولذا نجده يعترض على مسألة، ويردّ القياس؛ لعدم ورود السماع، كما في مسألة (جاءَ الَّذِي كزَيْدٌ)، حيث ذكر ابن هشام أنّه تتعين هنا حرفية (الكاف)؛ لأنّ الوصل بالمتضايين ممتنع. فذكر العبادي عن بعضهم أنّها لا تتعين الحرفية، بل ترجح، ثم قال: «ويجاب بأنّ المراد: التعيّن في القياس، فلا يجوز إنشاء النطق بخلافه لعدم قياسيّته، فإنّ ورد، أتبع فيه فقط»^(٧).

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ص ٤٥.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو: ص ٩٣.

(٣) ينظر: الاقتراح: ص ١٧٥.

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٠٥].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٦]، والصفحة رقم [٦٠٨]، والصفحة رقم [٤١٦].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٦].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٧]، والصفحة رقم [٣٠٨].

٢- لا يقاس على الشاذ النادر:

استشكل العبادي قول ابن هشام في مسألة تصغير (أفعل) في التعجب، وأنه لم يسمع إلّا في (أحسن)، و(أملح)، ومع هذا فإنّ النحويين قاسوه، قال العبادي: «قد يُشكل القياس مع نُدرّة ما وَرَدَ منه»^(١).

٣- لا يقاس على القليل:

وقد مرّ قريباً أنّ العبادي علّل في مسألة (أنت الذي قام زيد)، بأنّ القياس هو الربط بالضمير، ونجده -أيضاً- يكتب عليها تعليقاً آخر، يرى فيه أنّ هذا قليل، فلا يقاس عليه، حيث يقول: «الربط بالظاهر قليل غير مقيس»^(٢).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٣٢]، والصفحة رقم [٣٠٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٦].

المبحث الثالث: الإجماع:

عرف السيوطي الإجماع بأنه إجماع نخاة البلدين: البصرة، والكوفة^(١).
وقد نص العبادي على هذا عند نقل الإجماع، فإذا ذكر ابن هشام الإجماع في مسألة، علّق عليه بأن هذا الإجماع من البصريين والكوفيين^(٢).
واختلفت عبارته التي عبّر فيها عن الإجماع فتارة يعبر عنه بـ(أجمعوا)، كما في مسألة منع (ليت زيدا قائم وعمرؤ)^(٣)، وأحياناً يعبر عنه بكلمة (الإجماع)، كما في مسألة إثبات خبر (لا) التبرئة، وذلك لما قال ابن هشام: إن بني تميم لا يثبتون خبر (لا) التبرئة عند وجود الدليل، علّق العبادي بقوله: «وأما عند عدم الدليل فيجب الإثبات بالإجماع»^(٤).
وأحياناً يقول: «ولا نزاع في هذا»^(٥).
وربما نقل الإجماع بعبارة (الاتفاق)، كقوله في مسألة (زيد ضربت رجلاً يحبّه): «وقد سكت الدماميني عن ذلك مع منازعته في الاتفاق السابق»^(٦).
وقد تميز العبادي بتحرير النقل، فهو لا ينقل الإجماع مقلداً، بل يناقش في هذا الإجماع، وقد برز هذا جلياً في مسألة نقل ابن هشام الإجماع على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو (إن زيدا ذاهب وعمرًا جالس)، فقال العبادي: «قوله: (أجمعوا) هذا بالنظر لأهل البصرة واضح، وأما الكوفي الذي يجعل (إن) عاملة في الاسم فقط، وأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبلها فلا يساعد على ذلك»^(٧).

وتظهر براعة العبادي في بيان الفرق في المسائل المتشابهة بالإجماع وعدمه، كما في مبحث إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً، وفيه مسألة اجتماع نون الوقاية والنون

(١) ينظر الاقتراح: ص ١٥٩.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٥٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٨].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٣].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٥].

في الأفعال الخمسة، ومسألة نون الوقاية ونون النسوة، قال العبادي: «فيه فرقٌ على هذا بين الثانية والأولى، حيث أُجمع هنا -أي: مع نون النسوة- واختلف هناك»^(١).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٥].

المبحث الرابع: الاستصحاب:

استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في علم النحو، وقد عرفه أبو البركات الأنباري بقوله: «إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل»^(١). واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل كما يقول أبو البركات الأنباري^(٢).

وقد استدل العبادي بهذا الدليل في مواضع متعددة، لكنه لم يذكره بهذه التسمية، بل كان يشير إليه بلفظ (الأصل)، ومن تلك الأصول التي ذكرها:

- الأصل ألا يخالف التابع المتبوع^(٣).
- الأصل في رابط الجملة أن يكون ضميراً^(٤).
- الأصل في الإضافة أن تكون لخصه معهودة^(٥).
- الأصل في (ذا) أن يكون اسم إشارة، لا موصولاً^(٦).
- الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً^(٧).
- الأصل في الكون أن يكون عاماً^(٨).
- الأصل أن يقدّر المفسر مقدماً^(٩).
- خبر (إن) لا يتقدم على اسمها بطريق الأصالة^(١٠).
- الأصل عدم خلو (كان) من الاسم وتقدير ضمير الشأن^(١١).

(١) الإغراب في جدل الإعراب: ص ٤٦.

(٢) ينظر: لمع الأدلة: ص ١٤٣.

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٢].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٣].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠١].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٥].

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٩].

(٩) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٤].

(١٠) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٨].

– الأصل في: (إقامة) و(استقامة) هو إقوام واستقوام^(٢).

– الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة^(٣).

– الأصل عدم التقدير^(٤).

– الأصل في اعتبار الكلام أن يكون وقت التكلم^(٥).

– صحَّ تقدير الكون؛ لأنَّه أصل كل حدث^(٦).

– المصدر الذي ليس بمزيد أصل للمصدر المزيد^(٧).

ومن الأحكام التي استدل العبادي بالاستصحاب عليها ما يلي:

١ – استدل العبادي على أن الأكثر في نحو (مَنْ ذَا لَقِيَتْ) أن تكون (ذا) للإشارة خبراً، بأنَّ

الأصل في (ذا) أن تكون اسم إشارة لا موصولاً^(٨).

٢ – مما استدل به ابن هشام على اسمية (حاشي) في قوله: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]،

عدم مجيء اسم منصوب بعدها، فخرَجَ احتمال كونها فعلاً، لكن أورد عليه هذا

احتمال أن يكون هناك مفعول مقدر، فأجاب العبادي: بأنَّ الأصل عدم التقدير^(٩).

٣ – استدل العبادي على أنَّ العطف على اللفظ هو الأصل؛ لأنَّ الأصل ألا يخالف التابعُ

المتبوع^(١٠).

ونظراً لضعف أدلة استصحاب الحال فقد يترك العبادي الأصل ويرجح بدليل آخر مثل

الحمل على الكثير، كما في مسألة تقدير (الواو) في قول الشاعر: (نَصَفَ النهارُ الماءُ

غامره... البيت)، مع أنَّ الأصل الربط بالضمير، فقال العبادي: «أُورِدَ أَنَّهُ لَمْ قَدِرْ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٥].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٧٢].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٩].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٠٠].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٠٨].

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠١].

(٩) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٦].

(١٠) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٢].

خصوص (الواو) مع إمكان تقدير الضمير، أي: غامر فيه؟! بل هو أولى؛ لأنَّه الأصل في الربط، وأُجيب بأنه للحمل على الكثير، وهو ربط الاسمِية^(١).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٠].

الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه.

المبحث الأول: موقفه من البصريين.

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين.

المبحث الثالث: موقفه من أفراد العلماء الآخرين.

المبحث الرابع: موقفه من ابن هشام.

المبحث الخامس: اجتهاداته، ومذهبه النحوي.

المبحث الأول: موقفه من البصريين:

يمكن تبينه من خلال موقفه من المدرسة البصرية عمومًا، ومن خلال عدد من أئمة البصريين الذين ذكر آراءهم، وعلّق عليها، أو على بعض منها، ومن أئمتهم من ذكر رأيه، ولم يذكر تعليقًا عليه تسليمًا له، أو قبولاً به، وفيما يلي ذكر موقفه من المدرسة البصرية أولاً:

- الاحتجاج بنصوص البصريين، مما يدلُّ على عنايته بهم، فمن ذلك اعتراضه على الشُّمْنِيّ في تقريره العموم في نحو: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟)، فقال العبادي: «فيه نظر؛ لأنّه إنَّ أراد العموم الاستغراقي -والظاهر أنّه المراد هنا- فنصوص البصريين مُصرّحة بخلافه في مثل هذا المثال، أو العموم البدلي فلا حاجة في إثباته في مثل هذا المثال»^(١).
- التفرد بذكر رأيهم في المسألة، وإغفال غيرهم، ومن أمثلة ذلك: لَمَّا وَهَمَ ابْنُ هِشَامِ الزَّمَخْشَرِيُّ بسبب تقديره (كافة) في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، نعتًا لمصدر محذوف، فقال العبادي: «أي: فرارًا من تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ فإنَّ سيبويه وأكثر البصريين يمنعون»^(٢).
- استحسان مصطلحاتهم النحوية، كما في مصطلح ضمير الفصل، فقد نقل كلام ابن الحاجب، وفيه: «وتُسَمَّى أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح؛ لأنَّ الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، وَلَمَّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان تسميتها فصلًا أخرى من تسمية الكوفيين لها عمادًا نظرًا إلى أنَّ المتكلم أو السامع أو هما جميعًا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلازمها ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر»^(٣).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٥٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٦].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٧].

وأما موقفه من خلال آراء أئمة البصريين فمن ذلك:

١ - الخليل بن أحمد:

ذكر رأيه ومذهبه واحتج به، كما في المسألة التي خطأ فيها ابن هشام جماعة من النحويين مستدلاً بسؤال سيبويه الخليل عن النطق بالتوكيد في نحو: (مَرَرْتُ بَزيدَ، وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنفُسَهُمَا)، وفيها، قال العبادي: «هذا لا يصلح للرد؛ لأنَّ المؤكَّد هنا مذكور، وهو (زيد) و(الأخ)، فالمؤكَّد والمؤكَّد مذكوران، وإثما دَعَا إلى التقدير أمرٌ صناعي، وهو جرُّ (زيد)، ورفع (الأخ) فصار المؤكَّد بحسب ذلك هو المحذوف، وفي الحقيقة المذكور بخلاف ما تقدَّم، وعلى هذا فليس مذهب الخليل وسيبويه جواز حذف المؤكَّد؛ لأنَّ ما ذكرناه ليس منه»^(١).

وفي موضع آخر استشكل رأيه، وذلك في قوله: إن ضمير الفصل اسم، علق عليه العبادي بقوله: «فيشكل كونه اسماً لا محلاً له»^(٢).

٢ - سيبويه:

اعتنى العبادي بآراء سيبويه، وأبرزها^(٣)، وتعقب ببعضها كلام ابن هشام، فمن ذلك ما أورده ابن هشام عند قول الشاعر: (وَقَلَّمَا...وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ)، قال العبادي: «تقدَّم إنشاده غير مرة، ومَرَّ أَنَّهُ لَا وَهْمَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، فَإِنَّهُ يَرَى تَقْدِيمَ الْفَاعِلِ لِمُضَرَّةِ الشَّعْرِ»^(٤).

٣ - المبرد:

ذكر رأيه مرتين، مرة تابع فيه ابن هشام ولم يتعقبه بشيء^(٥)، ومرة خالف ابن هشام وظاهر صنيعه أنه يوافق المبرد، وذلك في مبحث طويل حول نوع (إِلَّا) في آية: ﴿لَوْ كَانَ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٦٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٠٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥١٧].

فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴿ [الأنبياء: ٢٦] ﴾^(١).

٤ - الأخفش:

علق على بعض آرائه التي أوردها ابن هشام، وأحياناً يُعلّل رأيه، فمن ذلك قوله في تقدير الأخفش في (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا): ضَرْبُهُ قَائِمًا، قال العبادي: «وقد قَدَّرَهُ الأخفشُ (ضَرْبُهُ)، وهو موافق في اللفظ للمبتدأ»^(٢).

وذكر مرة رأيه في مسألة وضع الظاهر موضع المضمَر في موضع التهويل والتفخيم، حيث جوزه في الشعر وغيره، وإن لم يكن بلفظ الأول، ولم يتعقبه العبادي بشيء^(٣).

٥ - الزجاجي:

ذكره مرة واحدة، وقد وَجَّه رأيه الذي تعقبه ابن هشام، كما في مسألة تغليب المؤنث على المذكر، فقال: «أقول: قد يكون الزجاجي عَدَّ اعتبار أحد الأمرين دون الآخر كما هنا نوعاً آخر من التغليب؛ لأنَّ في التغليب تقدّم أحد الأمرين في الاعتبار على الآخر، وهنا كذلك، فلا حاجة إلى الحكم بالسَّهْو»^(٤).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٩٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٧٢].

المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين:

- يتضح موقف العبادي من الكوفيين من خلال المظاهر الآتية:
- الدفاع عن بعض أقوالهم، وتصحيحها، ومن ذلك أن ابن هشام أبطل قولهم: إنَّ من التنازع قول الشاعر: (كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ السَّامِلِ)، فقال العبادي: «لا يخفى أنَّ قولهم: لا يبطل لأجل ذلك إلَّا على تقدير استئناف»^(١).
 - وقال أيضا: «فيه أنَّه إنَّما يتوجَّه لو سلَّموا باشتراط الرابط، وهم لا يشترطونه»^(٢).
 - وقال أيضا: «لا مانع من صحة قول الكوفيين»^(٣).
 - التنصيص على ضعف قول البصريين في بعض المسائل، وذلك في قوله: «فالضعف إنَّما هو عند البصريين»^(٤).
 - العناية بذكر مذهبهم واختيار العلماء المحققين له، كقوله: «استعمال (هَبْ) بمعنى (ظَنَّ) مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك»^(٥).
 - تخريج كلام ابن هشام على رأي الكوفيين، كما في قول ابن هشام: «قد يُعطى الشيء حُكْمَ ما أَشَبَّهه في المعنى»، علق عليه العبادي بقوله: «فاعل (أَشَبَّهه) ضميرُ الشَّيْءِ، ومفعولُه ضمير (ما)، فقد جرت الصَّلَّة على غير ما هي له، ولم يبرز الضمير، فُيُخَرَّج على مذهب الكوفيين لعدم اللبس؛ لظهور أنَّ المعتبر في الحَمَلِ مشابهة المحمول عليه دون العكس»^(٦).
 - الاعتراض على الإجماع الذي ذكره ابن هشام بذكر قول الكوفيين، مما يدل على عدم اعتبار الإجماع إذا لم يوافق قولهم، كما في قول ابن هشام: (أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد)، فقال العبادي: «وأما الكوفي الذي يجعل (إن) عاملة في الاسم

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٨].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٢].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٣].

فقط، وأن الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به قبلها فلا يساعد على ذلك»^(١).

- استعمال المصطلح الكوفي، وهو (لا) التبرئة، وهو مصطلح كوفي يقابله ما استقر عند البصريين بـ(لا) النافية للجنس^(٢)، وذلك في قوله: «أي: عدم إثبات خبر (لا) التبرئة»^(٣).

وأما موقفه من الكوفيين من خلال آراء أئمتهم، فمن ذلك:

١- الكسائي:

أثنى العبادي عليه، ووصفه بالإمامة، كما في قوله عند ذكر الكسائي: «إمام الكوفيين»^(٤).

ونقل قوله وأبرزه، كما في قوله: «الكسائي والفراء فائتئهما يجوزان الرفع قبل الخبر، وإن كان يُشترط خفاء الإعراب عند الفراء دون الكسائي»^(٥).

٢- الفراء:

اعتنى بذكر بعض آرائه، ووافقه في قول ورجحه، وجعله موازياً لقول الجمهور، كما في مسألة: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو)، قال العبادي: «هذا مذهب الجمهور، وقال الفراء: لا يختص ذلك بالشعر، بل يقع في النثر، واختاره ابن مالك»^(٦). وربما تعقب قوله، واستشكله رأيه في بعض المسائل^(٧).

٣- هشام بن معاوية:

أورد رأيه في مسألة، وعلّل له، كما في مسألة العطف بالواو في روابط الجملة بما هي خبر عنه، حيث أجازته هشام وحده، وعلّل ذلك العبادي بقوله: «ومنعه غيره فارقاً بين الواو

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٥].

(٢) ينظر: المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري): ص ١٧٢.

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٧].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٠٣].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٧٨].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦١].

(٧) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٧].

والفاء بأن السببية في الفاء تجعل مدلول الجملتين كالواحدة المشتملة على شرط وجزاء، بخلاف الواو، وأما هشام فنظر للجمع في الواو»^(١).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩١].

المبحث الثالث: موقفه من أفراد العلماء الآخرين:

نقل العبادي عن جماعة من العلماء كما تقدم في بيان مصادره من العلماء، وسأبين هنا موقفه منهم، حيث كانت له مع بعضهم وقفات قبولاً ورداً، ومناقشة واعتراضاً، ويمكن تصنيف ذلك إلى ثلاثة مواقف: علماء وافقهم أو وافق أغلب آرائهم، وعلماء خالفهم أو خالف أغلب آرائهم، وعلماء أورد آراءهم دون ترجيح، أو مخالفة، وفيما يلي بيان ذلك^(١):

أولاً: العلماء الذي وافقهم أو وافق أغلب آرائهم، وهم:

١- الدماميني:

وهو في مقدمة العلماء الذين أكثر النقل منهم، واستفاد من آرائهم، إذ بلغت أقواله التي ذكرها العبادي مائة وثلاثة وعشرين قولاً، وكان موقفه منه على النحو التالي:

أ- الموافقة في أكثر الاعتراضات التي اعترض بها الدماميني على ابن هشام، كما في قوله: «واعترض الدماميني باعتباره، فلا يردُّ عليه ما أورده الشُّمْنِيَّ»^(٢).

ب- الثناء على قوله، والإعجاب به، فقد نقل عن الدماميني قوله، ثم قال: «وعندي أنَّه كلامٌ جليلٌ»^(٣).

ج- الدفاع عنه، ورد أجوبة الشُّمْنِيَّ التي اعترض بها على الدماميني، ومن ذلك: «وإذا تأملتَ ذلك، اتَّضح أنَّ اعتراض الدماميني في محله، وأن ما بالغ فيه الشُّمْنِيَّ في غاية البعد»^(٤).

د- الاعتراض عليه، ووصف قوله بأن فيه نظر، وهذا قليل، ومن أمثلة ذلك: «وما أجاب به الدماميني فيه نظر؛ لأنَّ هذا المحذور من ترك (الفاء) في الاسمية كما يمنع الجزم بهذا الوجه يمنع تجويزه»^(٥).

(١) سأرتب العلماء حسب إكثار العبادي النقل عنهم.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٠٦].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥١٥].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨١].

٢- ناصر الدين اللقاني:

وهو -أيضا- ممن أكثر العبادي النقل عنه، وقد رمز له بـ(صر) كما سبق بيانه، وقد اعتنى بتقريراته على المغني التي بلغت مائة وأربعة عشر قولاً، وهذا بلا شك جعل لحاشية العبادي أثراً وقيمة؛ إذ حفظت أقوال وتقريرات هذا العالم، وكان العبادي متابعاً لشيخه ومستفيداً من تقريراته، ولم أجده خالفه في شيء منها.

وكانت صور الإفادة منه على النحو الآتي:

أ- إيراد قوله للاعتراض به على ابن هشام، ومن أمثلة ذلك: أن ابن هشام صوّب قولاً في مسألة، فقال العبادي: «قد يُجابُ بأنّه لا مانع من أن يكون الوصفُ مبتدأً بالنيابة، ولا يضرُّ كونه نكرة؛ لأنّه إذا خَصَّصَ غيره، فَلْيُخَصَّصْ نفسه؛ لأنّه إنّما خَصَّصَ غيره بمعناه المخصوص، والمعنى موجودٌ فيه، فليُخَصَّصْهُ. (صر)»^(١).

ب- إيراد قوله لتوضيح مراد ابن هشام، ومن ذلك قول العبادي: «ظاهره أنَّ الحُكْمَ المُعْطَى غيرُ الإدغام، وإلّا لزم أن يكون الإدغامُ عِلَّةً لِنَفْسِهِ أو غاية لها، فعلى هذا يفسّر (الحكم) بالمائلة، وأنّه مثله لفظاً. (صر)»^(٢).

ج- إيراد قوله لتقرير المسائل، ومن أمثلة ذلك قول العبادي: «لا يقال: هذا شرط العمل؛ لأنّا نقول: ذاك أعمُّ، فإنّه لا يتقيّد بالنفي والاستفهام؛ وذلك أنَّ الوصفَ لَمَّا عَمِلَ احتاج إلى الاعتماد، ولكونه عَمِلَ الفاعلية احتاج إلى عملٍ مخصوصٍ. كذا قرره (صر)»^(٣).

٣- الزمخشري:

نقل عدداً من آرائه، وذكره سبعة وأربعين مرة، ويتلخص موقفه منه في الآتي:

أ- تأييد رأيه وموافقته غالباً، فمن ذلك قوله: «يؤيدُ ما قاله الزمخشريُّ المعنى، فإنّه إذا كان للشأن، كان الإخبار عن الشيطان وعن قَبِيلِهِ بالرؤية، كلّ منهما مقصودٌ بالأصالة، بخلاف ما إذا كان الضمير للشيطان، فإن المقصودَ حينئذٍ بالإخبار عنه بالرؤية الشيطان،

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٤٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٢].

وَأَمَّا الإخبار عن القَبِيلِ فبالتَّبعية»^(١).

ب- توضيح مراده ومقصده، ومن أمثلة ذلك قوله: «ليس هذا مراد الزمخشري، وإنما مراده أن هذا عَطْفُ قصةٍ على قصةٍ، وعَطْفُ القصة على القصة لا يُشترط فيه مشاكلةٌ في الألفاظ، بل النظر فيه إلى المعنى، ولا يحتاج لتأويله بالخبر»^(٢).

ج- توجيه كلام الزمخشري وتخرجه، ومن ذلك قوله: «وقد يقال: لا يلزم من ذكر الزمخشري الخبرية أنه قائل: إنها تُعَلَّقُ؛ لجواز أن تكون (كم) من جملة أخرى مستأنفة»^(٣).

د- مخالفته ورد قوله، وفعل هذا في مرات قليلة، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن أبي حيان مؤيدا له في رده على الزمخشري في قوله بالقلب في بعض الآيات، وفيه: «لا ينبغي حَمْلُ القرآن على القلب؛ إذ الصحيح أنه ضرورة، وإذا كان المعنى صحيحاً دونه، فما الحامل عليه؟!»^(٤).

٤- ابن مالك:

ذكره العبادي أربعين مرة، وكان محتفيا به، مُبجلاً له، ذاكرا فضله وإمامته في العلم، فمن ذلك قوله: «وإِلَّا فَمَنْ حَصَلَتْ لَهُ الإِمَامَةُ فِي الْفَنِّ كَابِنُ مَالِكٍ لَا يُخَاطَبُ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ»^(٥).

ويتمثل موقفه منه على النحو التالي:

أ- الموافقة في أغلب أقواله، والاستدلال بها، ومن أمثلة ذلك قوله: «أقول: حاصلُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّ وقوعَ الفعلِ بعدَ ما له الصدر لا يمنعُ الاشتغالَ بل النَّصب، ويُرجَّحُ الرفعُ»^(٦).

ب- الدفاع عنه، واحترامه، ومن أمثلة ذلك قوله: «الحكم على ابن مالك ذلك الإمام

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٤٣].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١٤].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٧٦].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٨].

العلامة بالوهم لا ينبغي»^(١).

ج- توجيه أقواله، وتخرجها، ومن أمثلة ذلك قوله ردا على ابن هشام: «كون ابن مالك ذكراً وجهاً وترك آخر لا يقتضي الاعتراض عليه بذلك والتضعيف»^(٢).

د- مخالفته ورده قوله، وهذا قليل، ومن ذلك قوله: «ما ذكره ابن مالك لا يليق؛ لأنّ الزمخشري إنما ذكره للتنظير والتمثيل»^(٣).

٥- الرّضي:

اعتنى به العبادي، وذكره ثلاث عشرة مرة، وأبرز أقواله واختياراته، وتمثل موقفه منه في الآتي:

أ- العناية بتحقيقات الرّضي وموافقتها، مما يبين أهمية قوله ورأيه عنده، ومن أمثلة ذلك قوله: «وقد ذكر الرّضي خلاف ذلك في: ((لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ))، كما نقلنا كلامه بطوله بهامش (التسهيل)، وقد صرّح فيه بأنّه يجوز أنْ تقدّر خبراً واحداً عند غير سيبويه»^(٤).

ب- ذكر اختياره، وموافقه في ذلك، كما في مسألة تقدم صلة المصدر، حيث قال العبادي: «اختار الرضي الجواز إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه»، ثم ذكر استشهاده ببعض الآيات^(٥).

ج- الإحالة إلى كلامه، كما في مسألة قول الفارسي: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ)، علّق عليه العبادي بقوله: «يَتَجَهَّ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْفَارِسِيُّ أَنَّ يَكُونُ الْمَعْنَى الْإِخْبَارُ عَنْ أَوَّلِ قَوْلِهِ: (إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) بِأَنَّهُ ثَابِتٌ دُونَ تَمْيِيزِ أَوَّلِهِ مِنْ وَسْطِهِ وَآخِرِهِ، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَلْيَرَأِجِعِ الرّضِي فِي ذَلِكَ»^(٦).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨٥].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٨].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤١].

٦- أبو حيان:

ذكره ثماني مرات، وتلخص موقفه منه في الآتي:

أ- توجيه قوله، ودفع اعتراض ابن هشام عليه، كما في قوله: «يجاب عن أبي حيان بأنه احترز عمّا له لفظٌ لا موضعٌ نحو: (ضاربُ زيدٍ وعمراً)؛ فإنَّ (زيداً) لا موضع له، ويكون هذا الشرط كنايةً عن اشتراط المَحْرُزِ»^(١).

ب- إيراد قوله لرد رأي للزمخشري، ومن أمثلة ذلك: «قال: أي: أبو حيان في الآية: لا ينبغي حَمْلُ القرآن على القلب؛ إذ الصحيح أنّه ضرورة»^(٢).

٨- السمين الحلبي:

أورد له العبادي قولين، أحدهما يرجّح به في مسألة، كما في قول ابن هشام: إنّ الموصول في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-٣]، يجوز أن يكون تابعاً، وعلى التبعية فهو نعتٌ لا بدل.

ثم أورد العبادي كلاماً للدماميني وللشمي، وأعقبهما برأيه، مؤيِّداً ذلك بما نقله الشمني عن السمين الحلبي^(٣).

والقول الآخر أورده وظاهره أنه يوافقه، وذلك في مسألة جواز الجمع بين قسمين على مقسمٍ واحد مع الكراهة^(٤).

٩- النفثازاني:

أورد له العبادي قولين، أحدهما لدفع استشكال أورده ابن هشام على الزمخشري، كما في حديثه^(٥) عند قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

كما نقل له قولاً آخر في تجويزه أن يُكنى باسم الإشارة الموضوع للواحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل: (ما ذكر)، وأن مثل هذا يقع في الضمير إلاّ أنّه في الإشارة

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٥].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٧]، والصفحة رقم [٣٠١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٦].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٧].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٣].

أكثر وأشهر^(١).

١٠- السيد الشريف الجرجاني:

أورد العبادي له قولاً للاستدراك على ابن هشام فيما أورده على الزمخشري في تقدير آية، حيث قال ابن هشام: «وَمَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ قَدَّرَ: يَسْقُونَ إِبْلَهُمْ»، فقال العبادي: «بل هو الذي تأمل»، ثم أورد كلاماً طويلاً للسيد الشريف^(٢).

١١- ابن الناظم:

أورد له العبادي قولاً واحداً، ولم يعقبه بشيء، وذلك في تقدير قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ ۖ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، حيث قال ابن الناظم: «التقدير: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح وريحان وجنة نعيم، ثم قدم الشرط على (الفاء)-أي: ليفصل بين (أما) و(الفاء)- فالتقى فاءان، فحذفت الثانية منهما حملاً على أكثر الحذفين نظائر»^(٣).

١٢- الشيخ خالد الأزهري:

ذكر له قولين، أحدهما في مسألة توارد عاملين على معمول واحد، ونقل تجويزه لذلك، وظاهر صنيعه أنه يتابعه في هذا القول^(٤).
والقول الآخر في التعقيب على ابن هشام، كما في مسألة السبب في عدم جواز نحو (لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو)^(٥).

١٣- عيسى الصفوي الإيجي:

أورد له رأياً واحداً في توجيه معنى بيت، وفيه نقلٌ عن سيبويه^(٦).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦١١].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٧٩]، والصفحة رقم [٤٧٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٢٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٢].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٧].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٣٤].

ثانيا: العلماء الذي خالفهم، أو خالف أغلب أقوالهم:

١- الشُّمْنِيّ:

ذكره العبادي سبعا وثمانين مرة، وأبرز أقواله وآراءه التي عارض بها الدماميني، وقد تمثل موقف العبادي منه على النحو التالي:

أ- رد اعتراضاته، والإجابة عنها، وهذا هو الكثير الغالب، ومن أمثلة ذلك قوله: «قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب؛ فإنَّ المصنّف لم يقيّد القول فيما سبق بالخبر، ولا يتّجه التقييد به»^(١).

ب- وصف مناقشاته بالضعيفة، كما في قوله: «وأما مناقشة الشُّمْنِيّ فلا يخفى ضعفها كما اعترف هو آخر كلامه بما يقتضي ضعفها»^(٢).

وأحيانا يصفها بالفاسدة والساقطة، كما في قوله عن اعتراض للشمني على الدماميني، فردّه العبادي، وقال: «وأقول: جوابه ساقط أو فاسد»^(٣).

ج- موافقة قوله، واختيار رأيه، وهو قليل جدا، ولا يُظهر ذلك، بل يكتفي بنقل قوله دون اعتراض مما يدل على موافقته، ومن ذلك قول العبادي: «ثم رأيت الشُّمْنِيّ وجّه المنع هنا بأنَّ فاعل (أكثر): مالٌ زيد، لا مطلق المال»^(٤).

٢- ابن الحاجب:

ذكره العبادي اثني عشرة مرة، ونقل بعض أقواله وتعليلاته، وتمثل موقفه منه في الآتي:

أ- ذكر رأيه وموافقته، وهو قليل، كما في مسألة ضمير الفصل وتسميته بذلك^(٥).

ب- نقل تعليله والإعجاب به، ومن أمثلة ذلك كون الحذف من الصلة أقوى منه من الصفة^(٦).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٥٥].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٨٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٦٧].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٤].

ج- مخالفة آرائه والاعتراض عليها، ومن ذلك ما جاء في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين، حيث قال العبادي: «لكن يرد أن الآية التي اعترض بها ابن الحاجب ليست من هذا النحو»^(١).

٣- ابن عطية:

أورد آراء له أربع مرات، وقد خالفه فيها، كما في مسألة حول قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾ [٨٤-٨٥]، حيث ذكر ابن عطية أن (لَأَمْلَأَنَّ) خبر (الحق) الأول فيمن قرأه بالرفع، فذكر ابن هشام كلاماً في المسألة، ثم قال العبادي: «لكن هذا يصحح المسألة في نفسها، ولا يساعد ابن عطية لأنه لم يرد هذا المعنى بدليل ما قرّره»^(٢).

٤- ابن الحاج:

ذكر العبادي له قولاً واحداً، وردّه ولم يوافقّه، كما في قوله: إنّ الإلباس واقعٌ في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشاركات، وقد ردّ العبادي ذلك بقوله: «يُرَدُّ عليه أنّ الأسماء المذكورة من قبيل الإجمال دون الإلباس، بخلاف ما نحن فيه، فلا يصح هذا الاستدلال»^(٣).

ثالثاً: العلماء الذين أورد آرائهم دون ترجيح، أو مخالفة:

٢- ابن خروف:

تردد ذكره أربع مرات، وكان يراد العبادي له تبعا لابن هشام، واكتفى بالتعليق عليه، وبيان مذهبه^(٤).

٢- ابن الطراوة:

ذكره العبادي مرة واحدة، وذلك لتوجيه قوله في مسألة (لَوْلا زيدٌ لأَكْرَمْتُكَ): إنّ (لَأَكْرَمْتُكَ) هو الخبر، حيث قال: «يحتمل أن ابن الطراوة يرى أنّ هذه اللام لام الابتداء، وأنّه يرى جواز دخولها على خبر المبتدأ غير المنسوخ بـ(إنّ)، وإن كان جملة فعلها ماض متصرف غير مقرون»^(٥).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٤]، والصفحة رقم [٣٨٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٥].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٠٤].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٦].

المبحث الرابع: موقفه من ابن هشام:

يتلخص موقف العبادي من ابن هشام على النحو التالي:

١- توجيه بعض أقواله التي قد يُعترض عليها، ومن أمثلة ذلك:

أ- ذكر ابن هشام مما يكتسبه الاسم بالإضافة الظرفية، واستشهد بقوله تعالى: ﴿تُؤْتَى أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، فعلق العبادي بقوله: «قد يتوهم من كلامه حيث قال: (السابع: الظرفية) أَنَّ (كلاً) اكتسب الظرفية من (حين)، وليس كذلك؛ لأنَّ (حيناً) ليس ظرفاً، بل اسم زمان، وإنما اكتسب منه الزمان، فصار اسم زمان بالاكْتِسَاب، ويتنصب على الظرفية»^(١).

ب- قال في موضع آخر لرد اعتراض الدماميني: «ولا ينافي الأولوية أَنَّ الكلام في الجهات التي يدخل على المعرب الخلُّ من جهتها؛ لأنَّ مُرَادَهُ بالخلل ليس الخطأ، بل ما يَشْمَلُ خلاف الأولى، وكذا الصواب، فاندفع اعتراض الدماميني»^(٢).

٢- نقل بعض آرائه من كتبه الأخرى، فمن ذلك:

أ- ذكر ابن هشام عدم جواز نحو (ليتَ زيداً قائمٌ وعمرو)، فعلق العبادي بكلام طويل، وفيه: «والوجه: أَنَّ السبب كونه من قبيل عطف الخبر على الإنشاء...، قال في (التوضيح) في رفع نحو: (عمرو) من نحو: (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرو) ما نصه: «والحققون على أَنَّ رفع ذلك ونحوه على أَنَّهُ مبتدأ حُذِفَ خبره أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل»^(٣).

ب- قال ابن هشام في مسألة: (قاما أخواك)، و(قاموا إخوئك) إنَّها: على التقديم والتأخير، وقيل: إنَّها أحرف كالتاء في (قامت هند) وهو المختار، فعلق العبادي بقوله: «وَجَهَّهُ في (التوضيح) بأنَّ هذا التركيب منقول عن قوم من العرب بخصوصهم، والتقديم والتأخير

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٥٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٣٢].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٧].

لا يختص بقوم من العرب»^(١).

٣- الاستدراك عليه، وهذا الاستدراك إمّا على عبارة في المتن، ومن أمثلة ذلك:

أ- قال ابن هشام: (الثامنة: بناء (حاشي))، فعلق العبادي بقوله: «حقُّ العبارة أن يُقال: (الثامنة: حاشي)؛ لأنّها الصُّورة لا بناؤها، بل هو الحكم المُعطى لها لشبهها بغيرها»^(٢).

ب- قال ابن هشام: (ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها)، فاستدرك العبادي عليه بقوله: «مقلوب»، والموافق أن يُقال: ولا تقدّر هذه المرفوعات أخباراً حذفت مبتدأهما»^(٣).

وإمّا على بعض آرائه، ومن ذلك:

أ- ذكر ابن هشام أن مما يكتسبه الاسم بالإضافة التخفيف نحو: (ضاربٌ زيد) و(ضارباً عمرو)، و(ضاربو عمرو) إذا أردت الحال أو الاستقبال، بدليل قولك: (الضارباً زيد) و(الضاربو زيد) وعلل ذلك بأنّه لا يجتمع على الاسم تعريفان، وقد استدرك عليه العبادي بقوله: «هذا مبني على أن (أل) في: (الضارباً زيد)، ونحوه حرفٌ مُعرّفٌ، وفيه نظر؛ لأنّ الصحيح أن (أل) المذكورة موصولة، فهي مُعرّفة لا مُعرّفة، فإنما يتأتى ذلك على قول ضعيف أن (أل) المذكورة مُعرّفة، وليست اسم موصول»^(٤).

ب- ذكر ابن هشام عند قوله تعالى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ﴾ [هود: ٧٨]. أن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق، فاستدرك عليه العبادي بقوله: «فيه نظر؛ بل هو مؤول بـ: هن أحب الناس إلى نفسه، ونحو ذلك»^(٥).

ج- استدل ابن هشام على أن الجملة الثانية في سورة الشرح إنّما هي للتكرار بدليل أنّها في قراءة ابن مسعود رضي الله عنه واحدة، فاستدرك عليه العبادي بقوله: «فيه بحث؛ لأنّ ابن مسعود

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٤٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥١٤].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٤٤].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٥٩].

- وإن كانت الآية في قراءته ومصحفه مرة واحدة - يجوز جوازاً قريباً أنه راعى القراءة الأخرى، وأنه إنما يُستفاد التكرار من تكررهِ فيها^(١).

د- أورد ابن هشام شاهداً على حذف المبتدأ - وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ [النساء: ١٧١] - فاستدرك عليه العبادي، ونقل عن الدماميني أن هذا سهو من ابن هشام، وقال رداً على جواب الشُّمْنِيِّ: «فإنَّ المصنّف لم يقيّد القول فيما سبق بالخبر، ولا يتّجه التقييد به»^(٢).

٣- تخرج ما أشكل من كلامه من ناحية الصناعة النحوية، مثال ذلك:

- قال ابن هشام: «قد يُعطى الشَّيْءُ حُكْمَ ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما». فعلّق عليه العبادي بقوله: «فاعل (أشَبَّهُهُ) ضميرُ الشَّيْءِ، ومفعولُهُ ضمير (ما)، فقد جرت الصّلة على غير ما هي له، ولم يبرز الضمير، فيُخرَج على مذهب الكوفيين لعدم اللبس؛ لظهور أنَّ المعبر في الحَمَلِ مشابهة المحمول عليه دون العكس»^(٣).

٤- تفصيل ما أجمله من مسائل، ومن أمثلة ذلك:

- ذكر ابن هشام بيتاً للفرزدق وقال: إن له أجوبة مشهورة، فقال العبادي: «قيل: هو شاذ، وهو قول سيبويه، وقيل: غلط؛ لأنّه لم يعرف شرط إعمال (ما) الحجازية؛ لأنّه تميمي، وقيل: (مثلهم) حال والخبر محذوف، أي: في الوجود»^(٤).

٥- التعقيب على ابن هشام في أقوال خطأها، أو أطلقها، ومن أمثلة ذلك:

أ- خطأ ابن هشام ابن أسد في قوله: إن (كان) زائدة في قول الشاعر: (يَكُونُ مِرَاجَها عَسَلٌ وَمَاءٌ)، فقال العبادي: «الإنصافُ أنّه ليس بِخَطَأٍ، إذا أراد أن ذلك يُحتمل؛ لأنَّ الجواب عن الإشكال يكفي فيه الاحتمال، وحينئذٍ يكون هذا من المسموع، ولا حاجة إلى ادّعاء الضّرورة؛ لأنَّ نفس الشعر ضرورة، نَعَمْ، يتّجه الاعتراض بناءً على قول ابن مالك: إنَّ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٦٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٥٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٦٧].

ضرورة الشعر ما لا مندوحة عنه، وهو خلاف قول الجمهور»^(١).

ب- قال ابن هشام: وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم (أن) هذه ضمير شأن، فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، فعلق عليه العبادي بقوله: «لا يقال: لا يصح إطلاق هذا النفي؛ لأن عدم الالتزام لا يمنع جواز وقوعه ضمير شأن، وحينئذ يستثنى؛ لأننا نقول: المعنى أننا إذا لم نلتزم الوجوب، أمكن في كل موضع وقع الخبر إنشاء تقدير الاسم غير ضمير شأن، فلا يلزم الاستثناء مطلقاً، فتأمل»^(٢).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٦٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٢].

المبحث الخامس: اجتهاداته، ومذهبه النحوي:

المطلب الأول: اجتهاداته:

يُعدُّ العبادي من العلماء المتأخرين؛ إذ عاش في القرن العاشر، والغالب على المتأخرين أنَّهم لا ينفردون بآراء خاصة بهم إلَّا نادرًا، ولا سيما أنَّ هذه حاشية، ولكنه ذَكَرَ توجيهات وتعليلات نحوية انفرد بها -حسب ما وقفت عليه- عن أصحاب الحواشي على المغني، ومنها:

١- يرى العبادي جواز اجتماع مؤثرين على أثرٍ واحدٍ؛ لأنَّ الذي لا يجوز إنَّما هو في المؤثر الحقيقي، وهو المعطى للوجود، وأما عوامل النحو فليست كذلك، بل هي أمارات على معانٍ، ويجوز اجتماع أمارات على شيء واحدٍ؛ لأنَّه إنَّما امتنع في المؤثر الحقيقي؛ لأنَّه يلزم تحصيل الحاصل؛ لأنَّ الأول إذا أثر، كان تأثير الثاني تحصيلًا للحاصل، وقال -أيضًا- يلزم نقض العلل؛ لأنَّه حينئذ لم يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول لحصوله بالعلة الأخرى^(١).

وهذا الرأي مخالف لإجماع النحويين قاطبة، فهم مجمعون على منع تسلط عاملين على معمول واحد، يقول الشاطبي: «اتفقوا على منع عمل عاملين في معمول واحد»^(٢). وقد انفرد الفراء من المتقدمين بتجوز عمل عاملين في معمول واحد إذا كان عملهما متفقًا في المعمول رفعًا أو نصبًا أو جرًّا؛ واشترط ألا يكون العاملان معطوفًا أحدهما على الآخر بحرف لا يقتضي التشريك كـ (أو)، ومن أمثلة ما يُعمل فيه الفراء العاملين في المعمول الواحد: (قام وذهب زيد)^(٣).

وقد انتقد ابنُ النحاس الفراء، ورأى أنَّ عدم تسليط عاملين على معمول واحد مطَّرد في لسان العرب، قال: «ومذهبه في هذه المسألة يؤدي إلى كسر قاعدة مطَّردة معروفة في

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٧].

(٢) المقاصد الشافية: ٦٥٨/٤، وينظر أيضًا: نتائج الفكر: ص ٢٦٦-٢٧٦، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٢/١.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٨٦/٢، والتعليقة على المقرب لابن النحاس: ص ٣٨٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٦/٢.

كلام العرب، وهي أن كلَّ عامل فلا بد أن يحدث إعراباً، ولذلك سُمي عاملاً، وعلى قوله: إنَّ العاملين عَمِلًا معاً في هذا، يلزم أن يكون كلُّ واحدٍ منهما حينئذٍ لم يحدث إعراباً؛ إذ الإعراب إنَّما أحدثه العاملان معاً، فيلزم خرق قاعدة قد استُقرئ اطرادها في كلام العرب»^(١).

والعبادي هنا يجوز تسليط عاملين على معمول واحد بلا تقييد، وهذا رأي لم يسبق إليه - فيما وقفت عليه - فهو اجتهادٌ منه خالف فيه إجماع النحويين.

٢- نقل العبادي عن الدماميني أن سيويه يجوز تقدم الفاعل في ضرورة الشعر، فخرَّج العبادي على الرأي قول الشاعر:

فإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَيْ كَانُ أُمِّكَ أَمْ حِمَارُ

وقال: «ينبغي أن يجاب بذلك في بيت (الكتاب) الآتي؛ لأنَّ الظاهر أن اسم (كان) كالفاعل»^(٢).

٣- رجع العبادي تجويز ابن جني في نحو (جَلَسْتُ زيداً) على تقدير: مضاف، أي: جلوس زيد، ورد على ابن هشام منعه ذلك لاحتمال أن المقدر كلمة (إلى)، وعلل العبادي اختياره هذا بأن حذف المضاف أرجح من حذف (إلى)؛ لتوقف حذف حرف الجر على السماع، بخلاف حذف المضاف^(٣).

٤- وهَم ابن هشام كثيراً من النحويين في تجويزهم الاشتغال في نحو: (خَرَجْتُ فإذا زيدٌ يَضْرِبُهُ عمرو)، وللعبادي اجتهاد في هذه المسألة، وهو أنه: «لا منافاة بين الاشتغال وإيجاب الرِّفْع؛ لأنَّ مدار الاشتغال أن يكون العامل المذكور في حدِّ نفسه مما يصحُّ عمله فيما قبله، وإن امتنع عمله فيه لمانع كما هنا، وأوضحناه في (باب الاشتغال) من (حواشينا على ابن النازم)»^(٤).

وهذا التوضيح الذي ذكره العبادي نقلته في هامش النص المحقق^(٥).

(١) التعليقة على المقرب: ص ٣٨٩.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٧].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٤٧].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٠].

(٥) ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

٥- يرى ابن هشام أنَّ القواعد لا تثبت بالاحتمالات، وخالف العبادي في هذا، ورأى أنَّه قد يصح إثبات القواعد إذا كانت ظنية، وعلل ذلك بقوله: «لأنَّ الظنَّيات تثبت بما يفيد الظن، وأحكام النحو ظنيات أو منها ظنيات»^(١).

٦- قال ابن هشام إنه يمتنع الرفع على العطف، -أي: ويجوز الرفع على الاستئناف- في نحو: (ليتَ لي مالاً، فَأُنْفِقُ مِنْهُ)، فذكر العبادي أنه يجوز فيه النصب على الجواب، ثم أورد اجتهداً، وقال: «وهل يجوز على عطف المصدر المؤول على قوله: (مالاً) بناءً على أنَّه لا يشترط في عطف المؤول كون المعطوف عليه مصدرًا؟ فيه نظر، وينبغي الجواز ما لم يَصُدَّ عنه نقل»^(٢).

٧- حاول العبادي الجمع بين قول النحويين: إنَّ الجملة الواقعة خبرًا إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى، لا تحتاج إلى رابط، وإنَّ كانت غير ذلك، فلا بد منه، وقول أرباب المعقول فيما شاع بينهم إنَّ الموضوع والمحمول متحدان بالذات مختلفان بالمفهوم، فقال: «فإنَّ أراد النحويون بقولهم: نفسُ المبتدأ في المعنى نفسه في المفهوم، فلا يصحُّ لما تقرر في محله، وإنَّ أرادوا نفسه في الذات، فيقال: الاتحاد في الذات لأبَدَّ منه في كل مبتدأ وخبر، فالتفصيل لا يصحُّ، فكأنَّ مراد النحويين بقولهم: نفسُ المبتدأ في المعنى أنَّ لفظ الجملة هو معنى المبتدأ، أي: المعنى، والمقصود بالمبتدأ لفظ الجملة الواقعة خبرًا عنه، كـ(نُطْقِي اللهُ حَسْبِي) أي: منطوقي الله حسي؛ لأنَّ المبتدأ الذي هو منطوقي هو لفظ: (الله حسي)، فالله حسي نفس المبتدأ حينئذٍ»^(٣).

٨- ذكر ابن هشام أنَّ (أَنْ) حرف مصدري، فعَلَّق العبادي بقوله: قد يتبادر أنه بيان للمعنى، وفيه: المصدرية ليست معنى لـ(أَنْ)؛ لأنَّ معنى كونه حرف مصدري أنَّه مع صلته نائب مناب المصدر وبمعناه^(٤).

٩- أشار ابن هشام إلى طريقة النظر عند الحكم على نحو (المصطفين)، وأنه ينظر إلى حركة

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٧٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩٩].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨٤].

النون، وذكر دليلين آخرين في آية: ﴿وَاتَّهَمُ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]، هما: وصفه بالجمع، ودخول (من) التبعية عليه. وقد خالف في هذا العبادي، ورأى عدم تحقق ذلك لجواز أن يكون مثنى موصوفه (الفريقين) مثلاً، أي: الفريقين المصطفين، فيكون جمعا في المعنى، فيصح وصفه بالجمع نظراً للمعنى، كما في: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ [الحج: ١٩]، ولا إشكال - أيضاً - في دخول (من) التبعية عليه^(١).

المطلب الثاني: مذهبه:

سار العبادي في هذه الحاشية على نهج التحقيق، ولم يلتزم مذهباً معيناً، ولم يصف نفسه بالانتماء إلى مدرسة بعينها، ولذا نجد أنه رجح مسائل نحوية متبعا فيها مذهب البصريين، كما اختار - أيضاً - أقوالاً منسوبة للكوفيين. كما أنه - أيضاً - لم يكن مقلداً لابن هشام في اختياراته، وأقواله، بل فحص أقواله، واستظهر التزاماتها، وجمع بينها وبين ما كتبه أصحاب الحواشي على المغني، فوافقه في مسائل، وعارضه وناقشه في أخرى. وهو في هذا كله يستند إلى ما يظهر له من الدليل وفق الأصول النحوية المعتمدة، وإذا تبين له أمرٌ ولم يُنقل فيه شيء توقف^(٢)، أو جعله احتمالاً، وطلب التحرير والتأمل فيه^(٣).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٨٦].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٠٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٦].

الفصل الخامس : التقويم.

المبحث الأول : محاسن الحاشية.

المبحث الثاني : المآخذ على الحاشية.

المبحث الأول: محاسن الحاشية:

وصف العلماء وأهل التراجم العبادي بأنه من المجتهدين المحققين^(١)، ومما يدلُّ على ذلك كثرة حواشيه على كتب العلماء الكبار، وهذه الحواشي منها ما يُسهب فيها فتكون عمدة في بابها، كما في حاشيته (الآيات البينات) التي بلغت أربعة مجلدات، وبعض الحواشي يختصر فيها كما في هذه الحاشية، لكنه يجمع فيها محاسن عدة، وتقارير نافعة، يكون لها أثر كبير على الحاشية، ويمكن تلخيص محاسن الحاشية في الآتي:

أولاً: المقارنة بين نسخ متعددة من كتاب (مغني اللبيب) بلغت ثلاث نسخ، فيما يُشكل لتحرير نصِّ ابن هشام، مما يدلُّ على عنايته وحرصه على ضبط المتن المراد تحشيته، وهذه الفروق التي ذكرها بين النسخ تفرّد بذكر بعض منها لم يسبقه أحدٌ من أصحاب الحواشي الذين اعتمد عليهم كثيراً كالدمايني، والشُّمْنِيّ، مما يدلُّ على أنّه يجتهد ويجرّر، وليس ناقلاً فقط، وأنّه ربما اعتمد على نسخ ليست عندهما، ومن أمثلة ذلك:

- عند قول ابن هشام: «جواز (أنا زيداََ غيرُ ضاربٍ) لَمَّا كان في معنى: (أنا زيداََ لا أضربُ)، ولولا ذلك لم يجز».

علّق على هذا العبادي تبعاً لاختلاف النسخ بقوله: «في نسخة: (لم يَجْزِ التَّقْدِيمُ) أي: تقديم (زيد) على (غيرُ ضاربٍ)، وفي نسخة: (لم يَجْزِ التَّقْدِيرُ) أي: تقدير: غيرُ ضاربٍ زيداََ بـ(لا أضربُ زيداََ)»^(٢).

- وعند قول ابن هشام في موضع آخر: فإذا حمل (خلقنا) و(صورنا) على إرادة الخلق والتصوير لم يُشكَل.

أشار العبادي إلى الاختلاف بقوله: «وفي نسخة بدل (أتجه): (لم يُشكَل)»^(٣).

ثانياً: أنّها حققت كثيراً من مناقشات وإيرادات أشهر حواشي المغني السابقة، وهي حاشيتا الدمايني والشُّمْنِيّ، فلئن كان الشُّمْنِيّ عارض كثيراً من توجيهات وآراء الدمايني

(١) سبق بيان شيء من أقوالهم في التمهيد عند الحديث على ثناء العلماء عليه.

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٨].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٥٤].

-الواردة في هذه الحاشية- فإنَّ العبادي نظر فيهما بتأمل، ووازن أقوالهما، ورجح بينهما فيما يراه صواباً، ومع أنَّ ترجيحاته في الغالب موافقة لآراء الدماميني، إلَّا أنَّنا نجد في مواضع اختار قول الشُّمْنِيِّ -كما سبق بيانه- واحتجَّ به، وخالف الدماميني، وهذا بلا شك أكسب الحاشية قيمة علمية.

ثالثاً: أبانت الحاشية أقوالاً وآراءً لبعض علماء عصر العبادي ممن لم تصلنا كتبهم وحواشيهم، إذ حفظت كثيراً من أقوال وتقريرات شيخه ناصر اللقاني على المغني، وقد بلغت نقولاته عنه مائة وأربعة عشر نقلاً، وهي تقريرات للقاني على (مغني اللبيب) لم تصلنا، وكذا نقل بعض أقوال مشايخه الآخرين الذين رمز لهم، مثل عيسى الإيجي وغيره، كما أبانت أيضاً عن نقول من حواشٍ أخرى في زمانه ولم يصرح بها. وكل هذا كان له أثرٌ كبيرٌ في خدمة كتاب (المغني)، والإشارة إلى الحركة العلمية في زمانهم، واجتهاداتهم التي ربما لا توجد في مؤلف آخر.

رابعاً: افتراض الاعتراض والانفصال عنه، وهو أسلوب استقصائي لدفع كل ما قد يرد في ذهن القارئ من قدح على ما يقرره من أحكام، والأمثلة على هذا كثيرة، ومنها:

- ذكر ابن هشام علة بناء (أوان) في قول الشاعر: (طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانَ) هي: قَطْعُهُ عن الإضافة.

فعلَّق العبادي بتعليق دقيق محرر، قال فيه: «أي: لفظاً وتقديراً، لكن نوي معنى المضاف إليه...، فإن قيل: أي: لفظاً وتقديراً، لكن نوي معنى المضاف إليه، وكان حقُّه أن يضم كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ).

وكتب -أيضاً- ما نصه: فإن قيل: لا حاجة إلى اعتبار الإضافة في هذا الحكم؛ لأنَّه يمكن إلحاقه بـ(نزال) من غير اعتبار إضافته؛ لأنَّ الإلحاق بها لا يتوقف على اعتبارها كما في (حَرَام)، و(كَفَافٍ) وغير ذلك.

قلنا: اعتبار الإضافة ليس لأجل ثبوت هذا الحكم، بل لصحة المعنى؛ لأنَّه ليس المراد نفي الأوان مطلقاً حتى يكون المعنى: ليس الأوان أواناً؛ لأنَّه فاسد؛ لأنَّ (الأَوَانَ) أوانٌ بالضرورة، بل المراد: ليس الأوان أوانٌ صلح.

فإن قيل: صحة المعنى لا تتوقف على خصوص الإضافة لتحققها مع نحو الوصف بأنَّ

يكون المعنى: ليس الأوَّانُ أوَّاناً صالحاً للصُّلح مثلاً.

قلنا: الإضافة أقرب وأسبق للذهن»^(١).

- بين ابن هشام أنَّ في نحو: (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنَةِ الْوَجْهِ) ضعفاً، ولم يبين هذا الضعف، فبين العبادي وجَّه الضَّعف، وقال: «وجه الضعف أنَّ (أل) عند البصريين لا تربط، وتقدير الرابط فيه ضعف. لا يقال: هذا التوجيه جارٍ على تقدير البدلية، فإنَّه يقدَّر - أيضاً - الرابط؛ لأنَّنا نقول: إذا قدرت البدلية، دخل في ضمير البدل، والبدل لا بدَّ له من رابط، والتقدير فيه ضعف، وإذا قدَّر أنَّه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، كان ملحَقاً بالصفة المشبهة، وباعتبار وصفه ليس صفة مشبهة، فهو بالنظر إلى وضعه لا يحتاج إلى ضمير، وإنَّ احتاج إليه باعتبار الإلحاق، فليس ضعفُ تقدير الضمير فيه على الأول كضعفه على الثاني؛ لأنَّه على الأول إنما احتيج إليه نظراً للإلحاق، ولو نظر إلى وضعه، لم يحتج إليه بخلاف الصفة المشبهة وضعاً؛ فإنَّها تحتاج كالبدل، فكان التقدير فيها ضعيفاً على التقديرين»^(٢).

خامساً: تلخيص كلام ابن هشام، وإيراده بعبارة مختصرة، ومن ذلك:

- ذكر ابن هشام مسألة ثم أشار إلى تحقيق تقدم له، فلخصَّه العبادي بقوله: «وحاصلُ ذلك التحقيق: أنَّ الفاء نزلت الجملتين منزلةً الجملة الواحدة، فاكْتَفِيَ منهما بضمير واحد، والخبر مجموعهما، كما في جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل للمجموع، وأمَّا كُلُّ منهما فجزء الخبر، فلا محل له، والفاء لجرد السببية دون العطف»^(٣).

- أورد ابن هشام كلاماً طويلاً مفاده حصول التناقض في كلام للزمخشري، فقال العبادي: «يريد أنَّه يلزمه تناقضٌ حاصله: أنَّ قضية كونه للاستمرار أنَّ تكون إضافته محضة، وقضية كونه عاملاً أنَّ تكون لفظية»^(٤).

سادساً: إثارة التساؤلات والإجابة عنها لضبط تقرير المسألة المتحدث عنها، ومن أمثلة

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٢٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٢١].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٠].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٨٤].

ذلك:

- ذكر ابن هشام مسألة (زيدًا جَدْعًا لَهُ)، وأنها لا تجوز؛ لأنَّ اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر، إلخ كلامه.

فقال العبادي: «ظاهره أنَّه يجوز رفع (زيد) على الابتداء، لا يقال: فأين الرابط؟ لأنَّا نقول: موجودٌ في الخبر المحذوف أي: (زيدٌ جَدَعَهُ اللهُ جَدْعًا).

لا يقال: فلمَ اعتُبر المحذوف هنا، واكتُفي بالربط به في الرفع دون النصب على الاشتغال؟ لأنَّا نقول: لأنَّ المحذوف هو الخبر، فاكُتفي بحصول الربط بخلاف النصب على الاشتغال، فإن الرابط هو المذكور، ولا رابط فيه»^(١).

- أوضح ابن هشام إعراب كلمة (مُدِّيَّة) لمن رواها بالنصب في قول الشاعر: (وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِّيَّةً بِيَدِي)، وأَنَّها مفعولٌ لحالٍ محذوف، أي: حاملًا، ثم بيَّن أنَّها لا يحسن أن تكون بدلًا من الياء.

فقال العبادي: «كَأَنَّ التعبير بـ(لا يَحْسُنُ) إشارة إلى إمكان الاشتغال، ولو بتكلف. فإن قيل: يجوز كونه بدلَ غلطٍ؟ فالجواب: أنَّ بدل الغلط لا يقع في كلام الفصحاء»^(٢).

سابعًا: تفسير بعض الألفاظ اللغوية الواردة في شواهد (المغني)، وهذا كثير في الحاشية، ومن أمثلة ذلك:

- قوله: «(الْمَاقِي): جمع مُؤَق، وهو طَرَفُ العين مما يلي الأنف، و(اللَّحَاط): طرفها مما يلي الأذن»^(٣).

- قوله: «(ثَوَاءٍ) هو الإقامة، و(لُبَّانَات): جمع (لُبَّانَة) بضم اللام وهي الحاجة»^(٤).
ثامناً: العناية الظاهرة بإعراب الشواهد القرآنية، والشعرية، وإبراز الظواهر الصرفية فيهما، ومن أمثلة ذلك:

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٦٥].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢١١].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣١٦].

- في قوله تعالى: ﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾ [الشورى: ٤٣]، قال العبادي: «(اللام) لام الابتداء، و(مَنْ) اسم موصول مبتدأ، و(صَبَرَ) صلته، و(غَفَرَ) عطف عليها، وجملة (إِنَّ ذَلِكَ) خبر (مَنْ)، و(اسم الإشارة) راجع للصبر والغفر المفهومين من: (صبر)، و(غفر)»^(١).
- في قول الشاعر: (وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... البيت)، قال العبادي: «(شَهِدْنَاهُ) هذه الجملة صفة (يَوْمًا)، والهاء في موضع نصب على الظرفية، فهو مفعول فيه لا مفعول به، وليست (في) مقدرة، بل لما حُذِفَ ضَمْنُ معناها، فصار ظرفًا، ولم تكن (في) مقدرة»^(٢).
- في قول الشاعر: (وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ ... البيت)، قال العبادي: «(ما) نافية، و(شيء) اسمها، وجملة (حَمِيَتْ) صفة (شيء)، وتاء (حَمِيَتْ) تحتل التَّكَلُّمَ، والخطاب، والرابط مقدَّرٌ، وقوله: (بِمُسْتَبَاحٍ) خبر (ما)»^(٣).
- في قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، قال العبادي: «أَصْلُ (سَاءَ) سَوْءٌ، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها»^(٤).
- تاسعًا: الاستفادة في تعليقاته من علماء الفنون الأخرى، كعلماء الشرع، والبيان، والأصول، والمنطق، والفلك، في تقرير ومناقشة بعض القضايا التي أوردها ابن هشام، ومن أمثلة ذلك:
- قول العبادي: «وأقول: الظاهر أَنَّ ما بَنَى عليه ساقطٌ بما نقله الفقهاء وقرَّروه من أَنَّ السُّنَّةَ جمعٌ كلُّ تكبيرتين وَأَنَّهُ لا يُسْنُ الوقف على واحدةٍ لا حقيقةً ولا تقديرًا، وما ذكره النَّحْوي لا يصحُّ الاحتجاج به، على أَنَّا لا نسلِّمُ أَنَّ معنى الجزم ما فهمه»^(٥).
- قول العبادي: «الحُكَمَاءُ قاطبة على أَنَّ الكواكب الثوابت في السماء الثامنة، وأُورِدَ عليهم هذه الآية، وأجابَ ابنُ سينا عن هذه الآية بأنَّها تظهر فيها للناظر؛ لَأَنَّ ما فوقها لا

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٩].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٠٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٩٩].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٣٦].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٨٨].

يُحجَبُ الكواكب عنها؛ لأنَّه جسم لطيف، فُنُسِبَت الزينة إليها»^(١).
وأكثر من استفاد منهم هم علماء البيان كالتفتازاني، والسَّيد الشريف، ونقل
كلامهم، كما هو مبين في النص المحقق.

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [١٩٦].

المبحث الثاني: المآخذ على الحاشية:

مما لا شك فيه أن العمل البشري يرد عليه النقص؛ إذ الكمال لله سبحانه، وقد تكون هذه المآخذ مما يعذر فيه العبادي، ويمكن إجمال هذه المآخذ في الآتي:

أولاً: نسبة القول إلى غير المراد به:

— فسّر قول الشاعر جرير: (أَحَبُّ الْمُؤَقَّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى) بأن المراد به النبي موسى ﷺ^(١)، وهو خطأ جلي، فالمراد به موسى ابن الشاعر جرير، بدليل ذكر ابنته أيضاً (جعدة)، وقد بينت ذلك في موضعه^(٢).

— ذكر العبادي مسألة، ونسب القول فيها للأخفش، وقال: «المجيب أبو الحسن»، وهو سهو؛ إذ إنَّ أبا الحسن مجابٌ عنه في المسألة، وليس مجيباً^(٣).

ثانياً: المآخذ على المنهج:

— استعمال الرموز في نقل بعض الأقوال، وهو إنَّ كان شائعاً بكثرة في عصره، إلَّا أنَّ من يأتي بعد عصره لا يستبين له المراد بها، وقد رمز العبادي في هذه الحاشية لعلماء برموز لم يُبيِّن المقصود بها، وهذه الرموز هي: (ق. م)، و(صر)، و(زين)، و(مغ).
ومما يُشكل لدى العبادي خاصة أنَّه قد يرمز للعالم بأكثر من رمز، مما يزيد في صعوبة الاهتداء إلى مقصوده، فابن حجر الهيتمي مثلاً رمز له في غير هذه الحاشية بـ(حج)، و(حر)، و(ح)^(٤)، وفي هذه الحاشية، كما أنَّ المشهور عنده أنَّ يرمز لشيخه ناصر الدين اللقاني بـ(ص)، كما في الشرح الكبير^(٥)، وحاشيته على تلخيص المفتاح^(٦)، وأمَّا في هذه الحاشية فقد رمز له بـ(صر).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٠].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٠].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٨].

(٤) ينظر: مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه الرموز: ص ٢٢٨.

(٥) ينظر: الشرح الكبير: ص ٩١.

(٦) ينظر: مخطوط حاشية العبادي على تلخيص المفتاح: ص ١.

- إخفاء مصادر النقل - أحيانا - وتعميتها باسم (الهوامش)، قائلا: «ورأيتُ بعض الهوامش»^(١).

- التعليق على أمور واضحة لا تحتاج إلى بيان، وقد تكرر ذلك عنده، ومن أمثلة ذلك: لَمَّا قال ابن هشام «نقله أبو الفتح في سر الصناعة»، علّق العبادي بقوله: «اسم كتاب له»^(٢)، ولَمَّا أورد ابن هشام ذكر الأخفش، قال العبادي: «من البصريين»^(٣)، وعلّق عند ذكر الكسائي بقوله: «من الكوفيين»^(٤)، وعند ذكر الفارسي، علّق بقوله: «أبو علي»^(٥).

ثالثا: المآخذ على اللغة:

- مجيء فعل الشرط مضارعًا، وجوابه ماضيا^(٦)، وهو عند جمهور النحويين لا يجوز إلّا في الضرورة، وأجازه ابن مالك^(٧).

- إدخال حرف العطف على حرف العطف، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْوَئِهِ﴾ [النساء: ١١]، حيث قال: «فهو الأب والأم لا والجد»^(٨).

رابعا: المآخذ على الأسلوب:

- تأثر أسلوبه بالمنطق مما جعل في بعض عباراته غموضًا، كما في قوله: «لأنّ الأول تقريرٌ بالعلم بالقدرة، والثاني تقريرٌ بالقدرة، والتّقرير بالعلم بالقدرة مستلزمٌ للتّقرير بالقدرة، والمقصود من التّقرير بالعلم بالقدرة التّقرير بالقدرة في التّقرير بالعلم بالقدرة لذات العلم، فالتّقرير بالعلم بالقدرة والتّقرير بالقدرة متشابهان في المعنى أي: في الغرض المقصود»^(٩).

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٣٩١]، والصفحة رقم [٣٣٤].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٣].

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٠٢].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧١].

(٥) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٢٦].

(٦) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢٢].

(٧) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٥٧٩-١٥٨٦.

(٨) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٤٣].

(٩) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٩٤].

- يُلاحظ في أسلوبه الركاقة أحيانا مثل قوله: «ظاهره أَنَّ هذا هو المانع من التأكيد دون كونه ضمير رفع مع نصب الظاهر المذكور، وكأنَّه لَأَنَّ هذا لا يمنع التأكيد؛ لأنَّ اسم (إنَّ) قد قيل: محله الرفع»^(١).

وقوله في موضع آخر: «الجملة -وهي: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾- لأنَّ الكلام فيها، وبدليل قوله: (وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى)، وجواب الشرط ليس إلَّا الجملة المذكورة، وحينئذٍ فقد يُستشكل التعليل بقوله: (فَلَأَنَّهَا جَوَابُ الْقَسَمِ فِي اللَّفْظِ)؛ لأنَّ جواب القسم لا يحتاج لرابط، وقوله: (أَنَّهَا جَوَابُ الْقَسَمِ)؛ إذ المتبادر من المعنى أَنَّ الجواب: مجموع (مَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ) إلخ. إلَّا أَنَّ يُجاب عن الأول بأنَّ المقصود بالتعليل قوله: (وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى)، وكأنَّه قال: فَلَأَنَّهَا وَإِنْ كانت جواب القسم في اللفظ هي جواب الشرط في المعنى، فتحتاج بهذا الاعتبار للتقدير، وعن الثاني بأنَّه لاحظ المعتمد والمقصود من الجواب»^(٢).

- تعريف لفظة (غير)^(٣)، وهي من الألفاظ الموعلة في التنكير، فلا يجوز إدخال الألف واللام عليها لعدم الفائدة، كما نصَّ على ذلك سيبويه، فقال: «و(غَيْرٌ) أيضًا ليس باسم متمكن، ألَّا ترى أنَّها لا تكون إلَّا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام»^(٤). وقد أحاز بعضهم تعريفها^(٥).

- استعمال عبارة (لا غير)، فحذف العبادي المضاف إلى (غير)، قياساً على (ليس غير)، كما استعمله سيبويه^(٦)، وهو مما اختلف في صحته، وقد ذكر ابن هشام أنَّ هذا لا يجوز إلَّا بعد (ليس)، وقال: «ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غير) إلَّا بعد (ليس)....، وأمَّا ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غير)، فلم تتكلَّم به العرب. فإمَّا أنهم قاسوا

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٧٢].

(٢) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٢٨٠].

(٣) ينظر علي سبيل المثال: النص المحقق: الصفحة رقم [٢٤٨]، والصفحة رقم [٣٠٦].

(٤) الكتاب: ٤٧٩ / ٣.

(٥) ينظر: درة الغواص: ص ٥١، وتفسير الرازي: ٢٨ / ٢١٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٤٧ / ٤.

(لا) على (ليس)، أو قالوا ذلك سهوًا عن شرط المسألة»^(١). ونصّ ابن هشام في المغني على أنها لحن^(٢).

- السهو بَعَوْدِ الضمير على غير مطابقه، ومن ذلك: قوله: «وَالسَّاعَةُ الْآخِرَةُ هُوَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ»^(٣)، وقوله: «(أَل) هُنَا مَعْرِفَةٌ؛ لِأَنَّهُ مُوصُولٌ لَا مَعْرِفَةَ، فَلَا يَمْتَنِعُ دُخُولُهَا عَلَى الْمَعْرِفَةِ»^(٤).

(١) شرح شذور الذهب: ص ١٣٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٤٥٣.

(٣) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٥٤٣].

(٤) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٦٠٢].

القسم الثاني: تحقيق الحاشية.

الفصل الأول: وصف النسخة المعتمدة وعمل المحقق.

الفصل الثاني: النص المحقق.

الفصل الأول: مقدمات التحقيق.

المبحث الأول: توثيق نسبة الحاشية إلى مؤلفها.

المبحث الثاني: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق.

المبحث الثالث: وصف عمل المحقق في التحقيق.

المبحث الأول: توثيق نسبة الحاشية إلى مؤلفها:

الحاشية ثابتة لمؤلفها أحمد بن قاسم العبادي ثبوتاً قطعياً لا شك فيه، ومن أدلة نسبتها إليه ما يلي:

١- العبارة الموضحة التي كتبت على غلاف المخطوط، وهي: «أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب».

٢- ما ذكره مجرد الحاشية محمد بن أحمد البهوتي في خاتمتها، حيث قال: «تَمَّ التَّجْرِيدُ لِمَا وَجَدَ بِحِطِّ عِلَامَةِ زَمَانِهِ، وَفَرِيدِ عَصَرِهِ، الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ الْعَبَادِيِّ بِهَامِشِ نَسْخَتِهِ مِنْ مَغْنِيِّ ابْنِ هِشَامٍ...، تَجْرِيدُ كَاتِبِهِ مِضَافاً ذَلِكَ إِلَى مَا جَرَّدَهُ الشَّيْخَانُ الْعِلَامَةُ مَنْصُورُ الطَّبْلَاوِيِّ وَتَلْمِيزُهُ الْعِلَامَةُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الشَّوَّيْرِيِّ مِنْ خَطِّهِ بِهَامِشِ نَسْخَةٍ أُخْرَى».

٣- وجود نصوص في الحاشية تُثبت أنَّ الحاشية له، فقد تكلم في مسألة، ثم أشار إلى بقيتها في حواشيه على شرح ابن النازم، ووُجِدَ الكلام بنصه في شرحه المذكور^(١)، مما يقطع بثبوت ذلك الكلام له.

٤- نصَّ ابن العماد الحنبلي في كتابه (شذرات الذهب) على أنَّ للعبادي حاشية على (مغني اللبيب)، حيث جاء فيه، وهو يتحدث عن ابن قاسم العبادي: «وكان إماماً علامة له حاشية حافلة على مغني ابن هشام»^(٢).

٥- نُقِلَ بعض العلماء من حاشيته والتصريح باسمه، ومن هؤلاء البغدادي في خزانته، حيث قال: «قال الشهاب ابن قاسم العبادي فيما كتبه على هامش المغني»^(٣)، ونقل منه - أيضاً - في شرحه على أبيات المغني^(٤).

٦- أنَّ اثنين ممن جرَّدوا الحاشية من نسخ (مغني اللبيب) التي كتب عليه ابن قاسم العبادي حاشيته - وهما تلميذه ناصر الدين الطبلاوي، والشيخ محمد الشَّوَّيْرِي - قد ثبت تجريدهما لكتب أخرى لابن قاسم العبادي، قال المحي عن ناصر الدين الطبلاوي تلميذ

(١) ينظر: النص المحقق الصفحة رقم [٤٢١].

(٢) شذرات الذهب: ٦٣٧/١٠.

(٣) خزانة الأدب للبغدادي: ٤١٣/٧.

(٤) ينظر: شرح أبيات المغني: ٣٣١/١.

العبادي: «وجرد حاشية شيخه ابن قاسم المذكور على التحفة لابن حجر»^(١).
وجاء في كشف الظنون، وهو يتحدث عن شرح الألفية لابن النازم والحواشي التي
ألّف عليها: «وحاشية للشيخ العلامة شهاب الدين: أحمد بن قاسم العبادي، جردها الشيخ:
محمد الشوّبري في مجلد»^(٢).

وهذا يدل على مزيد اهتمام هذين الشيخين بحواشي ابن قاسم العبادي.
٧- التصريح في الحاشية بأسماء مشايخه، مثل عيسى الصفوي الإيجي، والشريف ناصر الدين
اللقاني.

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: ٤ / ٤٢٨.

(٢) كشف الظنون: ١ / ١٥٢.

المبحث الثاني: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

هي صورة من نسخة محفوظة في مركز الملك فيصل بالرياض تحت رقم (١١٣١١) (ب/٤٢/٢/٣٦)، ولم أقف على نسخة أخرى منها بعد البحث الطويل في فهارس المكتبات، وسؤال أهل الفن، وهي نسخة كُتِبَ مفهرسها -في ما يظهر- بخط أزرق في الصفحة الأولى التي فيها العنوان: «نسخة نفيسة جداً وقيمة».

في الصفحة الأولى منها كُتِبَ عنوان الحاشية (أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب تجريد كاتبه الفقير محمد بن أحمد البهوتي عفي عنه. أمين)، وعلى الصفحة كتابات كثيرة عُثِنَ لبعضها بـ (فائدة)، ويبدأ متن الحاشية بالصفحة الثانية بالبسملة.

وهي نسخة مكتوبة بخط واضح جداً في غالبها، بلون أسود، وكتبت عبارة (قوله) قبل عبارة ابن هشام بالمداد الأحمر، ولهذا لم تتضح جيداً في صورة المخطوطة الملونة، وكذا كتب بالمداد الأحمر بعض الأبواب والعنوانات.

وعدد ألواحها مائتان واثنان وعشرون لوحاً، واللوح فيه صفحتان، ومسطرة كل صفحة تسعة وعشرون سطراً، وتتفاوت الكلمات في الأسطر ما بين (١٠، ١١، ١٢) كلمة، وفي هامشها كتبت أغلب عناوانات المباحث بخط الناسخ، وفي الهوامش -أيضاً- يلحق الناسخ ما فاتته من متن الحواشي، ويضع بعدها كلمة (صح)، أي: هي تابعة لمتن الحاشية، وهي كثيرة، وفيها -أيضاً- تعليقات بخط الناسخ (البهوتي)، وهي تعليقات إذا كانت منه ختمها بكلمة (مجرد).

وفي الصفحة اليمني من كل لوح كتبت في أسفلها تحت آخر سطر الكلمة الأولى من الصفحة المقابلة.

وهي نسخة كاملة، ليس فيها طمس، أو خرم، ووجد بعض الصفحات لم يكتب عليها شيء، وقد نص الجرد في هامشها على السبب فقال: «ليس خرمًا، بل لرقعة الورق»، وهذه الصفحات هي: ٣٨٢، ٣٨٤، ٣٩٠، كما وجد أيضاً صفحتان مكتوب عليهما وليس عليهما ترقيم.

وناسخها هو: محمد بن أحمد البهوتي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، وقد كتبها في عام

(١٠٧٤هـ)، جاء في الصفحة الأخيرة منها من المخطوطة: «تَمَّ التَّجْرِيدُ لِمَا وُجِدَ بِخَطِّ عَلَامَةِ زَمَانِهِ، وَفَرِيدِ عَصْرِهِ وَأَوَانِهِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمِ الْعَبَّادِيِّ بِهَامِشِ نُسخَتِهِ مِنْ (مُغْنِي ابْنِ هِشَامٍ) فِي النَّحْوِ.

تَجْرِيدُ كَاتِبِهِ مضافاً ذلك إلى ما جَرَدَهُ الشَّيْخَانِ هُمَا الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مَنْصُورُ الطَّبْلَاوِي^(١)، وَتَلْمِيزُهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الشَّوَبَرِيُّ مِنْ خَطِّهِ بِهَامِشِ نُسخَةٍ أُخْرَى.

تَمَّ تَحْرِيرُهُ فِي أَثْنَاءِ شَهْرِ ربيعِ الثَّانِي مِنْ شَهْرِ سَنَةِ ١٠٧٤ مِنْ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى يَدِ كَاتِبِهِ وَمُجَرِّدِهِ أَفْقَرِ الْوَرَى إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْعَلِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ الْبَهْوتِيِّ الْحَنْبَلِيِّ عَفِيَ عَنْهُ.

وَالْبَهْوتِيُّ هَذَا سَبَقَ أَنْ ذَكَرْتُ تَرْجُمَةً مَوْجُزَةً لَهُ^(٢).

وَقَدْ رَقَّمُ الْمَفْهَرَسُونَ النُّسخَةَ بِالصَّفَحَاتِ، وَلَيْسَ بِالْأَلْوَاَحِ، وَهَذَا مَا اعْتَمَدْتُهُ فِي تَبْيَانِ أَرْقَامِ صَفَحَاتِ الْمَخْطُوطَةِ حِينَ التَّحْقِيقِ؛ لِيُوَافِقَ تَرْقِيمِي تَرْقِيمِ الْمَفْهَرَسِينَ لِمَنْ يَرِيدُ مَرَاجَعَةَ النُّسخَةِ الْمَخْطُوطَةِ، فَنَصِيحِي مِنَ التَّحْقِيقِ مِنْ صَفْحَةِ ٢٠٣ إِلَى صَفْحَةِ ٤١٣، وَهُوَ مِنْ: (مَسَوِّغَاتِ الْإِبْتِدَاءِ بِالنُّكْرَةِ) مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ: (فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ يَكْثُرُ دَوْرُهَا وَيَقْبَحُ بِالْمَعْرَبِ جَهْلُهَا) إِلَى نَهَايَةِ الْمَخْطُوطِ، وَيَقَعُ فِي مَائَتَيْنِ وَعَشْرَ صَفَحَاتٍ حَسَبَ تَرْقِيمِ الْمَفْهَرَسِينَ.

وَهَذَا الْقِسْمُ الَّذِي أَقُومُ بِتَحْقِيقِهِ كَامِلٌ لَمْ يَتْرَكْ بَاباً مِنْ دُونِ تَعْلِيقٍ عَلَيْهِ.

وَالْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْمَخْطُوطِ سَجَلُهُ زَمِيلِي بَدْرُ بْنُ صَالِحِ الْفَرَجِ فِي الْقِسْمِ لَنِيلِ دَرَجَةِ الدُّكْتُورَاهِ.

(١) سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي قِسْمِ الدِّرَاسَةِ: فِي الصَّفْحَةِ رَقْمَ [٣٧].

(٢) يَنْظُرُ: الصَّفْحَةُ رَقْمَ [٥١].

صور المخطوط:

نموذج رقم (١): صورة الصفحة الأولى، وفيها عنوان المخطوطة:



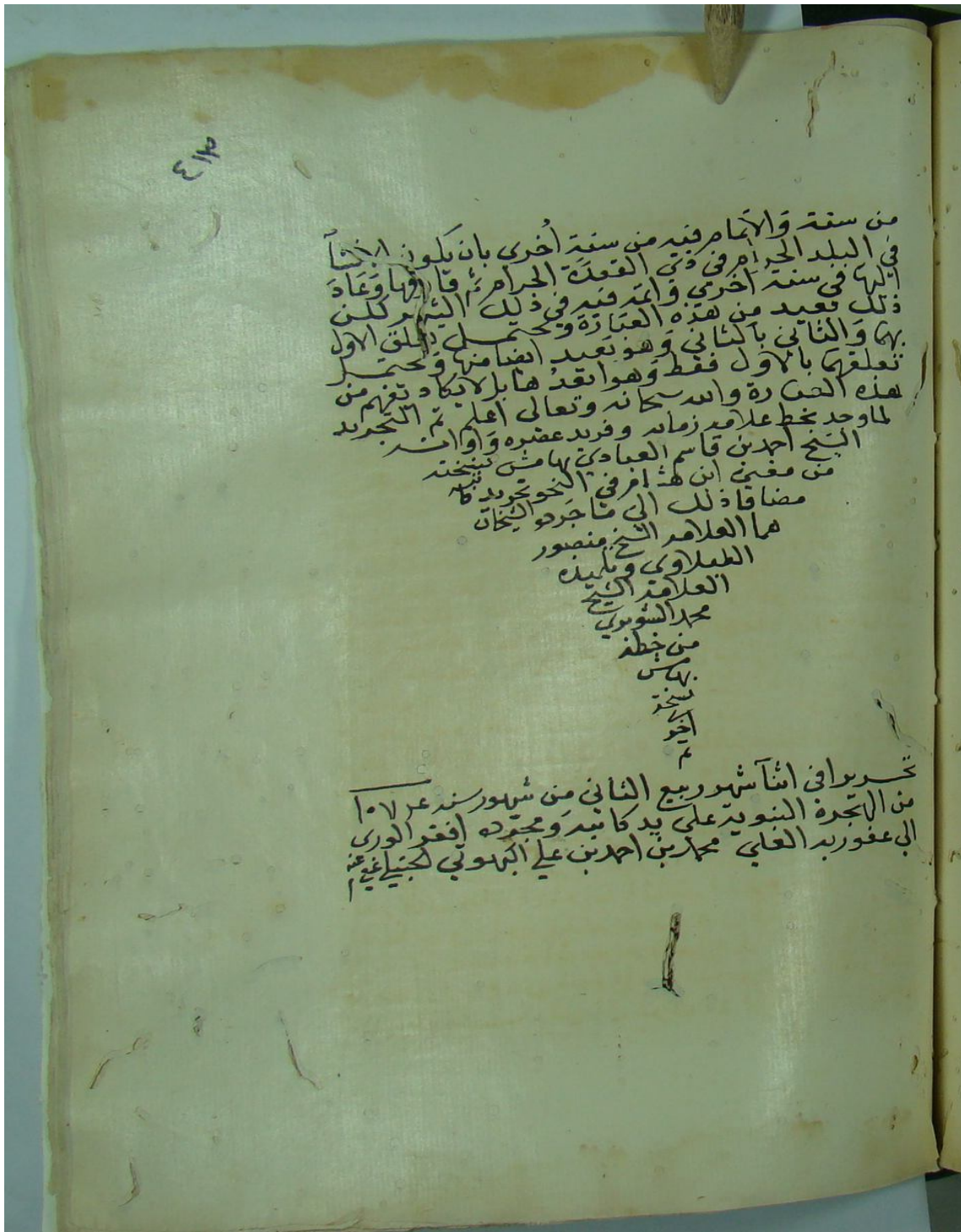
نموذج رقم (٢): صورة الصفحة الثانية، وهي بداية الحواشي:



نموذج رقم (٣): صورة الصفحة الأولى من القسم الذي أحققه من الحواشي:

مسو غامه
الاستد
بالثقة
٢

نموذج رقم (٤): صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة:



المبحث الثالث: وصف عمل الحق في التحقيق:

- سار التحقيق وفق قواعد التحقيق المتعارف عليها عند أهل الفن، ويتلخص في الآتي:
- تحرير النص وفق القواعد الإملائية في العصر الحديث، دون الإشارة إلى الاختلاف، مع وضع علامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
 - تمييز متن المغني عن الحاشية بوضعه بين قوسين، مع تسويد خط المتن، وضبطه بالشكل، ومقابلته بنسختين للمغني:
 - الأولى: مخطوطة ضمن مخطوطات جامع يني، بتركيا، وقد رمز لها برقم (٥-٤٩٢٧)، ورقم (١١٠٩)، ولم يُسجَل اسمُ الناسخ عليها، وكان نَسْخُها في شوال سنة ٩٠٨هـ، وعليها تملك لعلّي بن الحاج حيدر بن قاسم العكاري.
 - والثانية: مطبوعة بتحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، ط١، في عام ١٤٢٣هـ، وهو من منشور المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت. وبينتُ فروق نص المغني في هاتين النسختين ونصوص المغني التي يوردها العبادي في حاشيته، مبتدئا بالمخطوطة، والتزمت في التحقيق وصفها بـ(مغني اللبيب (خ))، ثم أتبعته بما في النسخة المطبوعة التي ميزتها بـ(مغني اللبيب).
 - وضع أو إكمال عنوانات المغني، اعتمادا على نسختي (مغني اللبيب) المخطوطة والمطبوعة، ووضعها بين معقوفتين.
 - الإشارة إلى موضع السقط، أو الزيادة التي يقتضيها السياق، وذلك بوضعه بين معقوفتين.
 - تصحيح اللحن، أو التصحيف، أو التحريف، والإشارة إلى ذلك في الحاشية.
 - وضع أرقام صفحات المخطوطة وليس الألواح؛ ليوافق ترقيمي ترقيم المفهرسين لمن يريد مراجعة النسخة المخطوطة، ومقارنتها بالتحقيق.
 - نقل نص (مغني اللبيب) الذي أورد الحشي العبادي شيئا منه؛ لِيُعْلَقَ عليه، ووضع هذا النص في الحاشية بين علامتي تنصيص مع حذف ما لا يتعلق به كلام العبادي؛ ليكون القارئ مدركا موطن التعليق.
 - إكمال النصوص التي ينقل العبادي بعضها من حاشيتي الدماميني والشُّمْنِيّ، ثم يعقب بقوله: (إلخ)، ووضعها بين علامتي تنصيص في الحاشية.

- توضيح معاني الكلمات الغريبة من كتب اللغة، وتوثيق ما يشرحه المحشي منها، مع بيان المصطلحات العلمية التي يستعملها.
- توثيق الآراء، والأقوال الواردة في كلام المحشي منسوبة إلى أصحابها، وذلك بالرجوع إلى كتبهم إن وجدت، أو كتب أخرى سابقة لعصر المؤلف، مع التوثيق من كتب النحو عموماً إذا دعت الحاجة إلى ذلك.
- توثيق المذاهب الواردة في كلام المحشي من المصادر المعتمدة.
- عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع بيان رقمها، وكتابتها بالرسم العثماني، وضبط الآية وفق القراءة المستشهد بها.
- تخرج القراءات القرآنية الواردة في كلام المحشي من كتب القراءات، مع ذكر أصحابها، والإحالة إلى مواضع توجيه القراءة من الكتب التي وجهت القراءة.
- تخرج الأحاديث الشريفة، والآثار الواردة في كلام المحشي من كتب السنة المعتمدة.
- تخرج أقوال العرب، وأمثالهم الواردة في كلام المحشي من الكتب المعتمدة.
- تخرج الشواهد الشعرية الواردة في كلام المحشي، مع نسبتها إلى قائلها، والإشارة إلى بحورها، ورواياتها المختلفة إذا كان الخلاف في موطن الشاهد، مع الضبط بالشكل، وإكمال الشاهد إذا كان ناقصاً، اعتماداً على نسخة المغني المحققة، وشرح ما تدعو الحاجة إلى شرحه من مفرداتها، وإرجاعها إلى أهم مصادرها وفي مقدمتها الدواوين، وكتب النحو واللغة، والمجموعات الشعرية.
- التعليق على بعض المسائل النحوية الواردة في كلام المحشي إذا احتاج الأمر إلى ذلك.
- الترجمة المختصرة للأعلام الوارد ذكرهم في كلام المحشي في أول موضع.
- عمل فهرس مفصلة في آخر البحث وفق ما ذكر في الخطة.

الفصل الثاني: النص المحقق

من مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نهاية المخطوطة

مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ

[ص/٢٠٣] قوله: (الْمُتَقَدِّمُونَ)^(١)، أي: من النحاة.

قوله: (فِي ضَابِطٍ) أي: قاعدة.

قوله: (ذَلِكَ) أي: مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنِّكَرَةِ.

قوله: (أَنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (مَوَاطِنَ) أي: مواضع.

قوله: (فَتَتَّبِعُوهَا) عَطْفٌ عَلَى (رَأَى)، والضميرُ عائِدٌ عَلَى (مَوَاطِنَ الْفَائِدَةِ).

قوله: (فَمِنْ مُقْلٍ) إلخ. قال بعضهم^(٢): إِنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أي: هم. و(مُقْلٍ) صفة

محذوف أي: فَهْمٌ بَعْضُ فَرِيقٍ مُقْلٍ إلخ.

ولا يضرُّ اقتضاء هذا التقدير أَنَّ المتأخرين بعضُ الفريق المُخِلِّ، مع أَنَّ الفريق المقل

بعض المتأخرين؛ لِأَنَّ الْبَعْضَ الْمَقْلَ أَعْمُ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ بِاعْتِبَارِ أَفْرَادِهِ الْخَارِجَةِ وَالذَّهْنِيَّةِ.

قوله: (أَنَّهَُا)^(٣) أي: المسوِّغات أو مواطن الفائدة.

قوله: (أَنْ تَكُونَ)^(٤) أي: النكرة.

قوله: (لَفْظًا) نُصِبَ عَلَى الظرف، أي: في اللفظ.

(١) مغني اللبيب: ٤٣٩/٥. ونصه: «لَمْ يُعَوَّلِ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي ضَابِطِ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى حُصُولِ الْفَائِدَةِ، وَرَأَى الْمَتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْتَدِي إِلَى مَوَاطِنِ الْفَائِدَةِ، فَتَتَّبِعُوهَا فَمِنْ مَقْلٍ مُخِلٍّ، وَمِنْ مَكْثَرٍ مُورَدٍ مَا لَا يَصْلَحُ، أَوْ مَعْدَدٌ لِأُمُورٍ مُتَدَاخِلَةٍ».

(٢) المراد به الدماميني، وتام قوله: «وَبَعْضُ فَرِيقٍ اتَّصَفَ بِالْإِكْثَارِ وَإِيرَادِ مَا لَا يَصِحُّ، أَوْ تَعْدِيدِ أُمُورٍ مُتَدَاخِلَةٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (مِنْ) بِمَعْنَى (فِي) نَحْوِ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، أَوْ بِمَعْنَى (إِلَى) نَحْوِ: (شَمِتُ الرِّيحَانَ مِنْ دَارِي مِنَ الطَّرِيقِ)، أَوْ بِمَعْنَى (عَنْ) نَحْوِ: ﴿قَوِيلٌ لِلْقَلَسِيَّةِ قُلُوبُهُمْ مِّنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وَالتَّعْلُقُ فِي الْكُلِّ بِمَحْذُوفٍ، وَالمَعْنَى عَلَى الْأَوَّلِ: فَانْحَصَرُوا فِي فَرِيقٍ مُقْلٍ مُخِلٍّ وَفَرِيقٍ مَكْثَرٍ إِلَى آخَرٍ، وَعَلَى الثَّانِي: فَانْقَسَمُوا إِلَى فَرِيقٍ صَفْتُهُ كَذَا، وَعَلَى الثَّالِثِ: فَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ فَرِيقٍ مُوصُوفٍ بِكَذَا، وَفَرِيقٍ مُوصُوفٍ بِكَذَا». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٠٤/١.

(٣) مغني اللبيب: ٤٣٩/٥. ونصه: «وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُا مُنْحَصَرَةٌ فِي عَشْرَةِ أُمُورٍ».

(٤) مغني اللبيب: ٤٣٩/٥. ونصه: «أَنْ تَكُونَ مُوصُوفَةً لَفْظًا، أَوْ تَقْدِيرًا، أَوْ مَعْنَى».

قوله: (أَوْ تَقْدِيرًا) أي: في التقدير.

قوله: (أَوْ مَعْنَى) أي: في المعنى.

قوله: (فَالأَوَّلُ)^(١) أي: الموصوفة لفظًا.

قوله: (وَقَوْلُكَ) عَطْفٌ عَلَى: ﴿وَأَجَلٌ﴾ [الأنعام: ٢].

قوله: (جَاءَنِي) خبرٌ (رَجُلٍ).

قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ)^(٢) أي: الأول.

قوله: (عَاذٌ) بالذال المعجمة.

قوله: (بِقَرْمَلَةٍ)^(٣) أي: بشجرة قصيرة.

قوله: (إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً)^(٤) نحو: رجلٌ صالحٌ جاءني.

قوله: (أَوْ خَلْفًا) نحو: صالحٌ جاءني.

قوله: (وَالصَّوَابُ مَا بَيَّنْتُ) قد يُجابُ بأنه لا مانع من أن يكون الوصفُ مبتدأً بالنياية، ولا

يضرُّ كونه نكرة؛ لأنه إذا خَصَّصَ غيره، فَلْيُخَصَّصْ نفسه؛ لأنه إنما خَصَّصَ غيره بمعناه

المختص، والمعنى موجودٌ فيه، فَلْيُخَصَّصْهُ. (صر)^(٥).

(١) مغني اللبيب: ٤٣٩/٥. ونصه: «فالأول نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]. وقولك: رجلٌ صالحٌ جاءني».

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٠/٥. ونصه: «ومن ذلك قولهم: ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ». وقد يقال: إنَّ سَبَبَ الابتداء بالنكرة هنا إرادةُ التَّعَجُّبِ كما سيذكر المؤلف نحوه في المسوِّغ السابع، يقول السيرافي: «ولو تأوَّل متأوَّل هذا أنَّ ذلك إنما جاز لأنَّ فيه تعجُّبًا، وقد يجوز أن يقال: عجبٌ لذلك، وقد مضى ذكر جوازه، و(عبدٌ صريحه أَمَةٌ)، و(ذليلٌ استعان بقرملة) من العجب يحسن ذلك حملاً على العجب. وقد رأيت بعض النحويين يذكر أنَّ كلَّ نكرة مبتدأ بها من هذا النحو، ففيه معنى عجب أو دعاء». شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٠/٢-٢٢١.

(٣) هذا جزءٌ من مَثَلٍ، تمامه: (ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ). قال أبو زيد: «يضرب هذا لمن عاذَ بأدَلِّ منه أو مثله». البارع في اللغة: ص ٥٤١. (والقَرْمَلَةُ): شجرة ضعيفة لا شوك لها ولا ورق لها. ينظر: الصحاح، مادة (قرملة) ١٨٠١/٥. وجمع الأمثال: ٢٧٩/١. ولفظه عند ابن هشام: (ضَعِيفٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ)، وقد ورد بهذا اللفظ عند عدد من النحويين. ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٠/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢١٧/١، وتعليق الفرائد: ٤٨/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٤٤٠/٥. ونصه: «والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خلفاً من موصوف، والصواب ما بينت».

(٥) (صر): اختصار لشيوخ المحشي، ويقصد به ناصر الدين اللقاني، وقد سبقت ترجمته في الصفحة رقم [٣٥].

قوله: (لَمْ يَجْزُ)^(١) إِذْ وَصَفَ الرَّجُلَ بِكَوْنِهِ مِنَ النَّاسِ لَمْ يُفِدْ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَرَجُلٍ مِنَ النَّاسِ فِي الْإِبْهَامِ لِلْقَطْعِ بِالْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ مِنَ النَّاسِ.

قوله: (وَالثَّانِي)^(٢) أَي: الموصوفة تقديرًا.

قوله: (السَّمْنُ) مبتدأ.

قوله: (مَنَوَانٍ) مبتدأ ثان.

قوله: (بَدْرُهُمْ) خبر المبتدأ الثاني.

قوله: (شَرُّ)^(٣) مبتدأ.

قوله: (أَهْرٌ) فعل وفاعل.

قوله: (ذَا نَابٍ)^(٤) مفعول (أَهْرٌ) بمعنى: صاحب نابٍ.

قوله: (و)

قَدَرٌ..... (.....)

الواو من كلام المصنف^(٥)، يعني: فهي من الحكاية لا من المحكي.

وقوله: (قَدَرٌ) مبتدأ.

(١) مغني اللبيب: ٤٤٠/٥. ونصه: «وليس كلُّ صفةٍ تُحصَلُ الفائدة، فلو قلت: (رجلٌ من الناس جاءني)، لم يجز».

(٢) مغني اللبيب: ٤٤١/٥. ونصه: «والثاني: نحو قولهم: السمن منوان بدرهم».

(٣) مغني اللبيب: ٤٤١/٥. ونصه: «وقولهم: شرُّ أهرِّ ذا ناب، و:

قَدَرٌ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى وَأَبَى مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارٍ»

(٤) (شرُّ أهرِّ ذا ناب): هذا مثلٌ يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر. ومعنى (أهرِّ) حَمَلَهُ عَلَى الْهَرِيرِ. (ذا ناب) السَّبْع. ينظر: الخصائص ٣٢٠/١. ومجمع الأمثال: ٣٧٠/١.

وقد ذهب جماعة من النحويين إلى أنَّ الابتداء بالنكرة هنا محمولٌ على معنى الفاعل، يقول سيبويه: «وأما قوله: شيءٌ ما جاء بك، فإنه يحسن وإن لم يكن على فعلٍ مضمَّرٍ؛ لأنَّ فيه معنى: ما جاء بك إلا شيء. ومثله مثلٌ للعرب: (شرُّ أهرِّ ذا ناب)». الكتاب: ٣٢٩/١، وفسر السيرافي ذلك بقوله: «الابتداء في هذا محمول على معنى الفاعل، وقد جرى هذا مثلاً، فاحتمل». شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٠/٢، وينظر: الأصول لابن السراج: ٩٩/١. وفسره ابن مالك على معنى النفي المسوغ للابتداء بالنكرة. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٥/١، وذهب ابن الطراوة إلى أنه «جاز؛ لأنه مفاجأة، فلا يحتاج إلى التعريف». التذييل والتكميل: ٣٣١/٣.

(٥) مستفاد من حاشية الشُّمَّيْ: ١٦٨/٢.

قوله: (ذَا الْمَجَازُ)^(١) مفعول فيه، و(ذو المجاز)^(٢): اسمٌ موضعٍ بمعنى^(٣)، وكان سوقاً في الجاهلية^(٤).

قوله: (إِذِ الْمَعْنَى)^(٥) أي: التقدير.

قوله: (وَالثَّالِثُ)^(٦) [ص/٢٠٤] أي: الموصوف في المعنى.

قوله: (رَجُلٌ صَغِيرٌ) فرجلٌ صغيرٌ هو معنى (رُجَيْلٌ)^(٧)، فالوصف في معنى النكرة.

قوله: (النَّوْعَيْنِ)^(٨) أي: رُجَيْلٌ جائعٍ، وما أحسن زياداً.

قوله: (فَيَكُونَا) منصوبٌ بـ(أَنْ) في جواب النفي.

قوله: (أَنْ تَكُونَ)^(٩) أي: النكرة.

قوله: (إِمَّا رَفَعًا)^(١٠) نحو: قَائِمُ الزَّيْدَانِ^(١١) إلخ. قال الدماميني^(١٢): «والصواب أن يمثل لهذه

المسألة بنحو: (ضَرَبُ الزَّيْدَانِ حَسَنٌ)»^(١) إلى آخر ما بينه.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من عجز بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو منسوب إلى المُرَّجِّ السُّلَمِي في: معجم ما استعجم: ٦٣٥/٢.

وهو بلا نسبة في: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ص ١١٦، والمفصل: ص ١٤١، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٦/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٦٣/٢، وحزاة الأدب للبغدادي: ٤٦٧/٤.

قوله: (أَحَلَّكَ) أنزلَكَ، والهمزة للتصيير، أي: صَبَّرَكَ حالاً بذِي المجاز. (وَأَيَّ) الواو للقسمة. وجملة: (ما لك ذو المجاز بدار) منفية. ينظر: شرح أبيات المغني: ٣٠/٧.

(٣) ذكر الأصمعي أنه خلف عرفة. ينظر: معجم البلدان: ٥٥/٥، وذكر البكري أنه عن يمين الموقف بعرفة. ينظر: معجم ما استعجم: ١١٨٥/٤.

(٤) ينظر: معجم البلدان: ٥٥/٥.

(٥) مغني اللبيب: ٤٤٢/٥، ونصه: «إِذِ الْمَعْنَى: شَرُّ أَيُّ شَرٍّ، وَقَدَرٌ لَا يُعَالَبُ».

(٦) مغني اللبيب: ٤٤٢/٥، ونصه: «وَالثَّالِثُ: نَحْوُ: (رُجَيْلٌ جَائِعٍ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: رَجُلٌ صَغِيرٌ».

(٧) ينظر: المنصف لابن جني: ص ٣٢١.

(٨) مغني اللبيب: ٤٤٢/٥، ونصه: «وَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ صِفَةٌ مُقَدَّرَةٌ فَيَكُونَا مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي».

(٩) مغني اللبيب: ٤٤٣/٥. ذكر ابن هشام المسوغ الثاني فقال: «وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً، إِمَّا رَفَعًا نَحْوُ: قَائِمُ الزَّيْدَانِ».

(١٠) (رَفَعًا) هكذا في الأصل، وهو خطأ من الناسخ، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل/١٢٤/أ، ومغني اللبيب: ٤٤٣/٥.

(١١) (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ) هكذا في الأصل وهو خطأ من الناسخ، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل/١٢٤/أ، ومغني اللبيب ٤٤٣/٥. ولقوله بعده: عند مَنْ أَحَازَهُ. أي: أجاز عمل اسم الفاعل فيما بعده إذا لم يعتمد على استفهام أو نفي.

(١٢) الدماميني: هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر، المعروف بالدماميني، من أئمة النحو في عصره، وتصدر بالجامع الأزهر للتدريس، ومن مصنفاته: تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب، ومصاييح الجامع شرح صحيح البخاري وشرح التسهيل، توفي

قال الشُّمْنِيّ^(٢): «ليس كلام المصنف في أَحَدٍ قِسْمِي المبتدأ»^(٣) إلخ.
وأقول: ليس نزاع الدماميني في أَنَّ كلام المصنف في أحد القسمين حتى يَرُدَّ عليه بأنَّ
كلامه في القسمين بدليل ما سيأتي له في المسوِّغ السابع، بل حاصلُ كلامه أَنَّهُ ينبغي إسقاط
القسم الثاني؛ ولهذا اعترض عليه فيما سيذكره في السابع أيضاً.
قوله: (وَأَفْضَلُ مِنْكَ جَاءَنِي)^(٤) أُورِدَ على هذا المثال^(٥) أَنَّ قضية ما تقدّم من اختيار
المصنف أَنَّ المبتدأ فيه هو الموصوف المحذوف، وأنَّ المسوِّغ الوصف، فإنَّ ثبتَ أَنَّ
(أَفْعَلَ) من الصفات التي غلبت عليها الاسمية، اندفع الإيراد.
قوله: (بِالمَصْدَرِ)^(٦) وهو (أَمْرٌ)^(٧).

سنة ٨٢٧هـ. ينظر: الدرر الكامنة: ١٤٦/٥، والضوء اللامع: ١٨٥/٧-١٨٧، وبغية الوعاة: ٦٦/١-٦٧.

(١) وتام كلام الدماميني: «وأما (قائم الزيدان) فليس مما نحن فيه؛ لأنَّ الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ، وهو المحكوم عليه؛
لأنَّ هذا القسم هو الذي احتاج النحاة إلى الاعتذار عن وقوعه نكرة؛ إذ المحكوم عليه ينبغي أن يكون معيَّناً، فتعريفه هو
المناسب، لا تنكيره، فشرطوا تخصيص النكرة لتقرب من المعرفة، فيسوِّغ الحكم عليها، وأما القسم الآخر من قسمي المبتدأ،
وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور، فيشترط أن يكون نكرة، ولا يجوز تعريفه، كما نصوا عليه، فلا حاجة في وقوعه
مبتدأ مع تنكيره إلَّا أنْ يقال: تخصص بالعمل، كما ذكر المصنف». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٠/١-٣١١.

(٢) الشُّمْنِيّ: هو تقي الدين، أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمْنِيّ، إمام علامة، من كبار نحوي مصر في القرن التاسع، ومن
مصنفاته: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، وشرح النقاية مختصر الوقاية في الفقه، توفي
سنة ٨٧٢هـ. ينظر: المنهل الصافي: ١٠٠/٢-١٠٥، والضوء اللامع: ١٧٤/٢-١٧٨، وبغية الوعاة: ٣٧٥/١-٣٧٩.

(٣) وتام كلام الشُّمْنِيّ «وهو المحكوم عليه، وإلَّا كلامه في كلا قسميه، بدليل ما سيقوله في المسوِّغ السابع».
الحاشية: ١٦٨/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٤٤٣/٥. ونصه: «أو نصباً نحو: (أَمْرٌ بمَعْرُوفٍ صدقة) و: (أَفْضَلُ مِنْكَ جَاءَنِي)».

(٥) الذي أورد هذا الدماميني حيث قال: «لا ينبغي إيراد المثال الثاني في هذا المقام، فإنَّه قد عاب على النحويين قولهم:
يبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلفاً عن موصوف، وأدَّعى أنَّ الصوابَ الحكم على الموصوف المحذوف في
مثل: (ضعيفٌ عاذٌ بقرملة) بأنَّه المبتدأ، ولا شك أنَّ اسم التفضيل في نحو: (أَفْضَلُ مِنْكَ جَاءَنِي) صفة لمحذوف،
فيكون الصواب على رأيه أنْ يحكم على الموصوف المحذوف فيه بأنَّه المبتدأ لا على اسم التفضيل الذي هو خلف
عن الموصوف، فكأنَّه نسي ما قدَّمه قريباً». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١١/١.

وأجاب الشُّمْنِيّ عن هذا الإيراد بقوله: «وأقول: لم ينس ما قدَّمه، وإلَّا بني كلامه هنا على قول النحويين لا

ما استصوبه هو». الحاشية: ١٦٨/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٤٤٣/٥. ونصه: «إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر، والوصف».

(٧) جزء من حديث رواه أبو ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَتَصَدَّقُونَ بِهِ، كُلُّ تَسْبِيحَةٍ

قوله: (وَالْوَصْفُ) وهو (أفضل).

قوله: (وَشَرَطُ هَذِهِ) ^(١) أي: النكرة العاملة للجر، وأورد أنه جعل صورة المسألة شرطاً لها؛ إذ صورتها أن المبتدأ نكرة ^(٢).

وقوله: (وَشَرَطُ هَذِهِ) أي: شرط كونها مبتدأ لعملها الجر.

قوله: (وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ) أي: أن يكون المضاف إليه نكرة إلخ.

قوله: (وَالثَّالِثُ الْعَطْفُ) ^(٣) إلخ، سأل الدماميني: لماذا كان العطف على ما لا مسوغ فيه أو بالعكس مسوغاً؟ ^(٤).

فأجاب الشُّمْنِي: بأنَّ العاطف يُصَيِّرُهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فيصير المجموع من حيث هو مجموع فيه مسوغ ^(٥).

قال الشيخ ^(٦): وفيه نظر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَالثَّالِثُ الْعَطْفُ) إلخ. قال الدماميني: «إذا امتنع نحو: (رجل قائم)، فأثّر لعطفه» ^(٧) إلى آخر ما بينه.

صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِمَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ. رواه ابن حبان في صحيحه: ١١٩/٣، وأصله في صحيح مسلم: ٤٩٨/١، بلفظ: ((وَأَمْرٌ بِالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ)).

(١) مغني اللبيب: ٤٤٤/٥، ونصه: «وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثلنا، أو معرفةً، والمضاف مما لا يتعرّف بالإضافة نحو: مثلك لا يئخل، وغيرك لا يجود، وأمّا ما عدا ذلك فإنّ المضاف إليه معرفةً لا نكرة».

(٢) الذي أورد هذا الدماميني، ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١١/١، وينظر إجابة الشُّمْنِي على هذا الإيراد في: حاشية الشُّمْنِي: ١٦٨/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤٤٤/٥. ذكر ابن هشام مسوغات الابتداء بالنكرة، ومنها: «والثالث: العطف، بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به، ... ونحو: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]».

(٤) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٢/١.

(٥) ينظر: حاشية الشُّمْنِي: ١٦٩/٢. وسيأتي نصُّ كلامه قريباً.

(٦) لعل المراد به شيخه ناصر الدين اللقاني.

(٧) وتام كلام الدماميني: «لعطفه على ما يجوز الابتداء به، أو عطف ذلك عليه في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانع، وأمّا الآية فغير متعينة لذلك، إذ يجوز أن يكون: (طاعة وقول معروف) خبر مبتدأ محذوف، كما صرح به المصنف في أماكن الحذف من الباب الخامس، أي: المطلوب منكم، على أنّه لو سلّم كون ذلك مبتدأ، فلا نسلم أنّ المسوغ

قال الشُّمْنِيّ: «لَمَّا كَانَ حَرْفُ الْعَطْفِ مُشْتَرَكًا»^(١) إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ.
وَأَقُولُ: أَمَّا مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا فَيُرَدُّ عَلَيْهِ: أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ إِنَّمَا يُشْرِكُ فِي الْحُكْمِ^(٢)،
[ص/٢٠٥] لَا فِيمَا يَتَمَيَّزُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَعَاظِفِينَ.
وَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣): (وَلَا تُسَلِّم) إِيَّاهُ، فَيُرَدُّ عَلَيْهِ: وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ فِي نَفْسِهِ لَا يُقَيَّدُ بِانْضِمَامِهِ
مَعَ غَيْرِهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ^(٤).
قَوْلُهُ: (﴿وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [مُحَمَّد: ٢١]) عَطْفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ مُبْتَدَأٌ فِي
الْمَعْنَى، وَإِنْ كَانَ يُعْرَبُ فِي اللفظ عطفًا لَا مُبْتَدَأً.
قَوْلُهُ: (وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ)^(٥) أَي: مِنَ النَّحَاةِ^(٦).
قَوْلُهُ: (مِنْهُمْ) أَي: مِنَ الْكَثِيرِ.
قَوْلُهُ: (الْمَسْأَلَةُ) وَهِيَ الْعَطْفُ.

العطف، بل قصد التعميم، كما في: (ثَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ) عِنْدَ جَمَاعَةٍ، أَي: كُلُّ طَاعَةٍ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ، وَهُوَ
ظَاهِرٌ. تَحْفَةُ الْغَرِيبِ (قِسْمُ التَّرْكِيبِ): ٣١٢/١.

(١) وَتَمَامُ كَلَامِ الشُّمْنِيّ: «بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، وَجَعَلَ الْمَعْطُوفُ مَعَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ
كَانَ الْمَسْوُوعُ لِلْإِبْتِدَاءِ فِي أَحَدِهِمَا مَسْوُوعًا لَهُ فِي الْآخَرِ، وَلَا تُسَلِّمُ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ نَحْوُ: (رَجُلٌ قَائِمٌ) ثُمَّ بَعَطْفُهُ عَلَى مَا يَجُوزُ
الْإِبْتِدَاءُ بِهِ أَوْ بَعَطْفُ ذَلِكَ عَلَيْهِ يَجُوزُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ جَائِزٌ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ كَشَيْءٍ وَاحِدٍ». الْحَاشِيَّةُ:
١٦٩/٢.

(٢) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ لَابْنِ يَعِيشَ: ١٩٩/٢.

(٣) أَي: الشُّمْنِيّ، كَمَا فِي نَصِّهِ الَّذِي فِي الْحَاشِيَّةِ السَّابِقَةِ.

(٤) هَذَا مُصْطَلَحٌ عِنْدَ فَهْهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ، وَيُرَادُ بِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَابِ الْأَضْعَفِ، وَأَحْيَاً يَقُولُ: (قَتَأْمَلُ)، وَيُرَادُ بِهِ
الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَابِ الضَّعِيفِ، وَأَيْضًا يَقُولُ: (تَأْمَلُ) وَيُرَادُ بِهِ الْإِشَارَةُ إِلَى الْجَوَابِ الْقَوِيِّ. يَنْظُرُ: الْكَلِيَّاتُ:
ص ٢٨٧.

(٥) مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٤٤٥-٤٤٦. وَنَصُّهُ: «وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ أَطْلَقَ الْعَطْفَ وَأَهْمَلَ الشَّرْطَ، مِنْهُمْ: ابْنُ مَالِكٍ، وَلَيْسَ مِنْ
أَمْثَلِ الْمَسْأَلَةِ مَا أُنْشِدَهُ مِنْ قَوْلِهِ:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشُكُوعٌ عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا»

(٦) مِنْ هَؤُلَاءِ النَّحَاةِ: ابْنُ الْأَثِيرِ، وَابْنُ مَالِكٍ، وَأَبُو حِيَّانٍ، وَابْنُ عَقِيلٍ، وَالسَّيُوطِيُّ. يَنْظُرُ: الْبَدِيعُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ:
٥٧/١. وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ: ٢٩٢/١. وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ الشَّافِعِيَّةِ: ٣٦٤/١، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٣٢٦/٣، وَالْمُسَاعَدُ
عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ: ٢١٨/١، وَالْمَجْمَعُ: ٣٨٢/١.

قوله: (مَا أَشَدُّهُ) أي: دليلاً عليها.

قوله: (إِذْ) ^(١) عِلَّةٌ (ليس).

قوله: (أَنَّ الْوَائِ) أي: في (وَشَكْوَى) ^(٢).

قوله: (أَنَّ ذَلِكَ) أي: وقوع النكرة بعد واو الحال.

قوله: (فَتَمَّ) أي: هناك.

قوله: (لَا نَحْتَاجُ) أي: في التسويغ للابتداء بالنكرة.

قوله: (مِنْ هَذَا) أي: كَوْنِ الْوَائِ لِلْحَالِ، وَكَوْنِ الصِّفَةِ مَقْدَرَةً.

قوله: (فَإِنَّ الْخَبَرَ هُنَا) وهو (عِنْدَ قَاتِلَتِي).

قوله: (مُخْتَصِّصٌ) لإضافته إلى معرفة؛ لِأَنَّ (قَاتِلَتِي) للثبوت.

قوله: (وَهَذَا) أي: وقوع الخبر ظرفاً مختصاً.

قوله: (بِمُجَرَّدِهِ) أي: لا مع ضَمِيمَةٍ تَقْدُمُهُ ^(٣).

قوله: (وَقَدْ أَسْلَفْنَا) قال الدماميني: إِنَّ هَذَا سَهْوٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُسَلِّفْ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا سَيَّأَتْ لَهُ قَرِيباً ^(٤).

قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ) ^(٥) أي: التقديم على المبتدأ.

قوله: (لِحُصُولِ الْاِخْتِصَاصِ بِدُونِهِ) أي: فيندفع توهم الصفة، وفيه نظر ^(٦).

(١) مغني اللبيب: ٤٤٦/٥. ونصه: «إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَائِ هُنَا لِلْحَالِ، وَسَيَّأَتْ أَنَّ ذَلِكَ مُسَوِّغٌ، وَإِنْ سُلِّمَ الْعَطْفُ فَتَمَّ صِفَةً مَقْدَرَةً يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ، أَيْ: وَشَكْوَى عَظِيمَةً، عَلَى أَنَّا لَا نَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا كُلِّهِ؛ فَإِنَّ الْخَبَرَ هُنَا ظَرْفٌ مُخْتَصِّصٌ، وَهَذَا مُجَرَّدُهُ مُسَوِّغٌ كَمَا قَدَّمْنَا».

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل: ٢٩٢/١، والتذييل والتكميل: ٣٢٨/٣، والمقاصد الشافية: ٤٨/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٦٣/٢، وشرح أبيات المغني: ٣٢/٧.

(٣) أي: أَنَّ الْخَبَرَ هُنَا ظَرْفٌ مُخْتَصِّصٌ وَهُوَ مُسَوِّغٌ كَافٍ لِلْاِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ، فَلَا يَحْتَاجُ لِلصِّفَةِ أَوْ الْعَطْفِ.

(٤) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٤/١.

(٥) مغني اللبيب: ٤٤٧/٥. ونصه: «وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ هُنَا -أي: تقديم الظرف الذي في البيت- لِحُصُولِ الْاِخْتِصَاصِ بِدُونِهِ، وَهُوَ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ الصِّفَةِ الْمَقْدَرَةِ، أَوْ الْوُقُوعِ بَعْدَ الْوَائِ لِلْحَالِ؛ فَلِذَلِكَ جَازَ تَأَخُّرُ الظَّرْفِ».

(٦) قال الدماميني: «ابن مالك نصَّ على جواز الابتداء بالنكرة المخبر عنها بظرف مؤخر، نحو: (رجلٌ عندي) إذا كان جواباً لسؤال، كأنَّ يُقَالُ لَكَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ فَتَقُولُ: رَجُلٌ، أَيْ: رَجُلٌ عِنْدِي. قَالَ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: عِنْدِي رَجُلٌ؛ لِأَنَّ مَخَالَفَةَ الْجَوَابِ لِلسُّؤَالِ ضَعِيفَةٌ، وَالسُّؤَالُ تَقَدَّمَ فِيهِ الْمُبْتَدَأُ، وَكَأَنَّهُ رَأَى أَنَّ تَوْهُمَ الصِّفَةِ مَنْدَفَعٌ بِقَرِينَةِ السُّؤَالِ، فَلَمْ يَوْجِبْ

قوله: (فَلَذَلِكَ) أي: فلأجل ما قدّرنا من الصفة والوقوع بعد (واو) الحال.

قوله: (لَعَلَّ الْوَائِلَ لِلْعَطْفِ) ^(١) لا للحال.

قوله: (وَلَا صِفَةً مُقَدَّرَةً) يعني: وليس اختصاص الظرف مُسَوِّغاً، فلا بُدَّ من ملاحظة ذلك

–أيضاً– في السؤال. (صر).

قوله: (عَطَفْتَ اسْمًا) ^(٢) وهو (شَكْوَى).

قوله: (وَوَظَرَفًا) وهو (عِنْدَ قَاتِلَتِي).

قوله: (عَلَى مِثْلِهِمَا) أي: اسم وظرف، [...] ^(٣)، وهما (عِنْدِي)، و(اصْطَبَارُ).

قوله: (فَيَكُونُ) أي: العطف.

قوله: (إِذَا الاصْطَبَارُ) أي: المعطوف عليه أولاً.

قوله: (وَالظَّرْفُ) أي: (عِنْدِي).

قوله: (اسْتَقْرَارًا) ^(٤) فالتقدير: عندي اصطبارٌ مستقرٌّ، وعند قاتلي شكوى مستقرة.

قوله: (خَبَرُهَا) ^(٥) أي: النكرة الواقعة مبتدأ.

قوله: (ظَرَفًا) أي: زمانياً أو مكانياً.

قوله: (أَوْ مَجْرُورًا) أي: جاراً ومجروراً.

قوله: (أَوْ جَمَلَةً) أي: فعلية أو اسمية.

قوله: (وَلَدَيْنَا) [ق: ٣٥]. ظرف خبر.

قوله: (مَزِيدٌ)، اسم مفعول، أو مصدر بمعنى زيادة. مبتدأ.

التقدم». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٥/١.

(١) مغني اللبيب: ٤٤٧/٥. ونصه: «فإن قلت: وفي لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدرة، فيكون العطف هو المُسَوِّغ».

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٧/٥. ونصه: «فإن قيل: يُحْتَمَلُ أَنَّ الْوَائِلَ عَطَفْتَ اسْمًا وَظَرَفًا عَلَى مِثْلِهِمَا، فَيَكُونُ مِنْ عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ، قُلْنَا:

يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ الاصطبار معمولٌ للابتداء، والظرف معمولٌ للاستقرار».

(٣) في الأصل بياض بمقدار كلمة. والكلام متسق بدونها.

(٤) مغني اللبيب: ٤٤٨/٥. ونصه: «فإن قيل: قَدَّرَ لِكُلِّ مِنَ الظَّرْفَيْنِ اسْتِقْرَارًا».

(٥) مغني اللبيب: ٤٤٨/٥. ذكر ابن هشام مسوغات الابتداء بالنكرة، ومنها: «أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا ظَرَفًا أَوْ مَجْرُورًا، قَالَ

ابن مالك: أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] و﴿صَدَّكَ غُلَامُهُ

رَجُلٌ﴾.

قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾ [الرعد: ٣٨]، جارٌّ ومجرورٌ خبرٌ.

[ص/٢٠٦] قوله: ﴿كِتَابٌ﴾، مبتدأ.

قوله: ﴿قَصْدَكَ غَلَامُهُ﴾ جملةٌ خبرٌ.

قوله: ﴿رَجُلٌ﴾ مبتدأ.

قوله: ﴿وَشَرَطُ الْخَبَرِ﴾^(١) أي: وشرطُ صحّةِ الإخبارِ بمن عن النكرة الاختصاصُ.

قوله: ﴿الِاخْتِصَاصُ﴾ أي: الذي يُحصَلُ الفائدة، بالألفِ يكون معلوماً بالبدئية، بخلاف نحو: في دارٍ رجلٌ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: كما تخصص ﴿قَصْدَكَ غَلَامُهُ﴾ بكون كلِّ من فاعلها ومفعولها مُعَيَّنًا، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾ بالعموم^(٢).

قوله: ﴿لَمْ يَجْزُ﴾ أي: لغة.

قوله: ﴿لَأَنَّ الْوَقْتَ﴾ أي: الزمن.

قوله: ﴿لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ﴾ إلخ، وذلك معلومٌ بالضرورة.

قوله: ﴿قَالُوا﴾^(٣) عبّر به إشارةً إلى تَبَرُّئِهِ منه.

قوله: ﴿وَالْتَقْدِيمُ﴾ عَطْفٌ على ﴿الِاخْتِصَاصُ﴾ أي: قال النحاة شَرَطُهُ الاختصاص والتقديم^(٤).

قوله: ﴿هُنَا﴾ أي: في الظرف المختص.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: في كون خبر النكرة ظرفاً أو مجروراً أو جملة.

(١) مغني اللبيب: ٤٤٩/٥. ونصه: «وشرط الإخبار بمن الاختصاص، فلو قيل: (في دارٍ رجلٌ) لم يجز؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما».

(٢) قال الدماميني: «العموم ضد الخصوص، فكيف يصحُّ أن يقال: حصل بالتعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء؟ قلتُ: هذا إنما يردُّ على من قال: إنَّ النكرة لا يتدأ بها إلّا إذا تخصصت بوجه، والمصنف لم يقله، وإنما عدَّ هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة، فليس وجه التسويغ تخصيص النكرات حتى يرد ما قلت، وإنما الوجه فيه أن الاسم النكرة بسبب عمومته ماثل المعرفة من حيث إنّه يصلح لمتعددٍ على البذل فساغ الابتداء به». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٦/١.

(٣) مغني اللبيب: ٤٤٩/٥. ونصه: «قالوا: والتقديم، فلا يجوز (رجلٌ في الدار). وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع تَوَهُّمِ الصفة، واشترطه هنا يوهّم أن له مدخلاً في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها».

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٤/١-٢٩٥، ٣٠١، وتوضيح المقاصد: ٤٨١/١.

قوله: (تَوْهَّمِ الصِّفَةَ) حال النطق به قبل الاختصار عليه، وإن كان بعد الاختصار عليه يرجع السامع ويقول: لعله الخير؛ إذ لم يذكر خبراً.

قوله: (فَاشْتَرَا طُهُ^(١) هُنَا) أي: في المسوغات.

قوله: (وَقَدْ ذَكَرُوا) أي: النحاة. وهذا استدلال على أن هذا التقديم ليس للتسوية^(٢).

قوله: (الْمَسْأَلَةُ) وهي تقديم المختصّ الواقع خبراً عن النكرة.

قوله: (تَقْدِيمُ الْخَبَرِ) أي: على المبتدأ.

قوله: (وَذَاكَ^(٣)) أي: ما يجب فيه تقديم الخبر.

قوله: (أَنْ تَكُونَ^(٤)) أي: النكرة.

قوله: (إِمَّا بِذَاتِهَا) أي: بسبب ذاتها لا بسبب أمر خارج عنها، بل لأمرٍ داخلٍ فيه^(٥) يتضمنه معنى الشرط والاستفهام في اسم الشرط واسم الاستفهام.

قوله: (أَوْ بغيرِهَا) أي: بسبب لفظ آخر مغاير لها.

قوله: (وَهَلْ رَجُلٌ فِي الدَّارِ) استفهام حقيقي.

وكتب -أيضاً- ما نصه: نظر الدماميني في عموم النكرة في هذا المثال بأنها في سياق الإثبات^(٦). إلخ.

(١) (فاشترطه) كذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٤/ب، ومغني اللبيب: ٤٤٩/٥، فهي بلفظ: (واشترطه).

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠١/١، وتوضيح المقاصد: ٤٨١/١.

(٣) (وذاك) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب: ٤٤٩/٥، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٤/ب، فهي بلفظ: (وذلك).

(٤) مغني اللبيب: ٤٥٠/٥. ذكر ابن هشام مسوغات الابتداء بالنكرة، ومنها: «أن تكون عامّةً: إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: (ما رجلٌ في الدار)، و(هل رجلٌ في الدار؟)، و﴿أَءَلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠].»

(٥) عود الضمير بالتذكير وما سبقه بالتأنيث ثم ذكر تضمين الشرط والاستفهام قبل ذكر اسم الشرط واسم الاستفهام أحدث ركاكة في الأسلوب.

(٦) نص كلام الدماميني: «وأما كون النكرة في قولنا: (هل رجلٌ في الدار؟) عامةً فم منظور فيه، إذ هي نكرة واقعة في سياق الإثبات، وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالذي يوجب كونها عامةً». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٦/١.

قال الشُّمْنِي: «قد تكون النكرة في سياق الإثبات للعموم نحو: ثمرة»^(١)، إلى آخر ما ذكر.

وأقول: فيه نظر؛ لأنَّه إنَّ أراد العموم الاستغراقي -والظاهر أنَّه المراد هنا- فنصوص البصريين مُصرَّحة بخلافه في مثل هذا المثال^(٢)، أو العموم البدلي^(٣) فلا حاجة في إثباته [ص/٢٠٧] في مثل هذا المثال إلى ما ذكره مع أنَّه لا يكفي في التسويغ، وإلاَّ لكفى في (رجلٌ قائمٌ). فليتأمل.

قوله: (﴿أَعْلَةٌ﴾ [النمل: ٦٠]). استفهام إنكاري.

قوله: (المُعَادَلَةُ)^(٤) بفتح الدال، أي: المقابلة.

قوله: (كَمَا مَثَلَ بِهِ) أي: بهذا المثال.

قوله: (وَلَيْسَ) أي: الاستفهام المسوَّغ.

قوله: (كَمَا قَالَ) أي: على ما قال^(٥) من أنَّه هو الهمزة المعادلة بـ(أم).

قوله: (أَنْ تَكُونَ)^(٦) أي: النكرة.

(١) وتام كلام الشُّمْنِي: «ثمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ» كما ذكره ابن الحاجب والمصنف في حواشي التسهيل، على أنَّه يمكن أن يقرر العموم في نحو: (هل من رجلٍ في الدار؟) بنحو ما قرره المصنف في حواشي التسهيل في نحو: (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ) بأن يقال: لَمَّا استفهم عن الحكم على واحد من الجنس من غير خصوصية لفردٍ على فردٍ حصل الشيعاء». الحاشية: ١٦٩/٢. وينظر كلام ابن الحاجب في أماليه: ٥٨٢/٢-٥٨٣، وينظر أيضًا: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٣/١.

(٢) لأنَّه لا يتحقق العموم إلا بدخول (من)؛ لأنها لا تدخل إلَّا على واحدٍ منكورٍ في معنى الجنس، وإذا قلت: هل رجلٌ في الدار؟ فإنه يجوز أن يكون السؤال عن رجل واحد، بخلاف قولك: هل من رجلٍ في الدار؟ ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٤/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ص ٢٢٨.

(٣) (العموم الاستغراقي الشمولي) هو ما كانت دلالته كليَّةً، فيحكم فيه على كل فرد، و(العموم البدلي) كلي من حيث أنَّه لا يمنع تصور مفهومه من وقوع الشراكة فيه، ولكن لا يحكم فيه على كل فردٍ فردٍ، بل على فردٍ شائع في أفرادهِ يتناولها على سبيل البدل، ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة. ينظر: إرشاد الفحول: ٢٩١/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٥٠/٥. ونصه: «وفي شرح منظومة ابن الحاجب له أن الاستفهام المسوَّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بـ(أم) نحو: (أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ) كما مثَّل به في (الكافية)، وليس كما قال».

(٥) أي: ابن الحاجب. ينظر رأيه في: الكافية: ص ١٦، والأمالي: ٥٧٣/٢-٥٧٤.

(٦) مغني اللبيب: ٤٥١/٥. ذكر ابن هشام مسوغات الابتداء بالنكرة، ومنها: «أن تكون مرادًا بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو: (رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ)».

قوله: (مُرَادًا بِهَا صَاحِبُ الْحَقِيقَةِ) هذا بناءً على أنه أراد بالنكرة ما ليس بمعرفة، فيُعْمُ اسم الجنس المسمى بالمطلق^(١) لهذا المثال، أي: (رَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ امْرَأَةٍ)، وتطلق النكرة على ما يقابل اسم الجنس^(٢).

قوله: (مِنْ حَيْثُ هِيَ)؛ لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ مِنَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ لَا تَحْتَمِلُ الْوَحْدَةَ وَلَا الْكَثْرَةَ، فَهِيَ مَعْنَى مَعِينٍ^(٣).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (مِنْ حَيْثُ هِيَ) أي: لا باعتبار حصولها في بعض أفرادها. وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (هِيَ) مبتدأ خبره محذوف، أي: هي هي، أي: من حيث الحقيقة حقيقة أي: لا باعتبار الشخصات.

قوله: (فِي مَعْنَى الْفِعْلِ)^(٤)؛ وذلك لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ لَيْسَ الْمُرَادُ مَطْلُقُ الْحَدَثِ، بَلْ حَدَثٌ مَنْسُوبٌ، فَهُوَ حَدَثٌ مَخْصُوصٌ، وَذَلِكَ نَوْعٌ مِنْ إِضَافَةِ مَعْنَوِيَّةٍ، فَبِذَلِكَ حَصَلَ لَهُ نَوْعٌ عِلْمٌ بِهِ، فَصَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: بَأَنَّ تَوَوَّلَ بِالْفِعْلِ؛ فَإِنَّ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْفِعْلِ.

قوله: (عَجَبٌ لَزِيدٍ) كَأَنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى (مِنْ). (صر).

قوله: (وَضَبْطُوهُ)^(٥) أي: هذا النحو.

قوله: (بَأَنَّ يُرَادَ بِهَا) أي: النكرة.

قوله: (التَّعَجُّبُ) أي: سواء أكان بلفظ التعجب أم لا.

(١) أي: في اصطلاح الأصوليين. ينظر: الإحكام للآمدي: ٣/٣، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٢٩١/١.

(٢) يرى بعض العلماء أن النكرة مساوية لاسم الجنس، وقيل: بينهما فرق اعتباري، فـ(رَجُلٌ) إن اعتُبر للماهية كان اسم جنس، وإن اعتُبر للفرد المنتشر كان نكرة. ينظر: رسالتان في النحو للأمير الكبير: ص ١٧٧-١٧٨.

(٣) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ١١٧/٤، وتنشيف المسامع بجمع الجوامع: ٧٩/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٤٥١/٥. ذكر ابن هشام مسوغات الابتداء بالنكرة، ومنها: «أَنْ تَكُونَ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهَذَا شَامِلٌ لِنَحْوِ: (عَجَبٌ لَزِيدٍ)».

(٥) مغني اللبيب: ٤٥٢/٥. ونصه: «وَضَبْطُوهُ بَأَنَّ يُرَادُ بِهِ التَّعَجُّبُ، وَلِنَحْوِ: ﴿سَلِّمْ عَلَى إِلَ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، و﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١]، وَضَبْطُوهُ بَأَنَّ يُرَادُ بِهَا الدِّعَاءُ، وَلِنَحْوِ: (قَائِمُ الزَّيْدَانِ) عِنْدَ مَنْ

جَوَّزَهَا. وَعَلَى هَذَا فِي نَحْوِ: (مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ) مَسْوُغَانِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]

[٤] مسوغان».

قوله: ﴿سَلَّمَ عَلَىٰ إِيَّاسِينَ﴾ [الصفات: ١٣٠] أي: تحية أو سلامة من الآفات فهو في معنى: أُحْيِي، أو أُسَلِّم.

قوله: ﴿وَيُلِّمُ الْمُطَفِّينَ﴾ [المطففين: ١] بمعنى: أدعو بالعذاب.

قوله: (وَضَبَطُوهُ) أي: هذا النحو.

قوله: (بَأْنُ يُرَادَ بِهَا) أي: النكرة.

قوله: (قَائِمُ الزَّيْدَانِ) بمعنى يقوم [ص/٢٠٨] الزيدان.

قوله: (عِنْدَ مَنْ جَوَّزَهَا) أي: التراكيب التي هي نحو: (قَائِمُ الزَّيْدَانِ)^(١)، فأعاد الضمير على نحو: (قَائِمُ الزَّيْدَانِ) مؤنثاً؛ لأنَّه بمعنى جماعة التراكيب. (صر).

قوله: (وَعَلَىٰ هَذَا) أي: الذي قلناه من أنَّ (قَائِمُ) ساغ الابتداء به؛ لكونه في معنى الفعل.

قوله: (فَفِي نَحْوِ: (أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟) ^(٢) مُسَوِّغَانِ) بل وثالث، وهو العمل^(٣).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الدماميني: «يعني بهما ما قدمه أولاً من كون النكرة عاملة»^(٤)، إلى آخر ما بينه.

قال الشُّمْنِي: «ليس الوقوع في سياق النفي مسوغاً في نحو هذا المثال، وإنما هو»^(٥) إلى آخر ما ذكره.

(١) نُسِبَ هذا للأخفش وابن السراج. ينظر: نتائج الفكر: ص ٣٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٧/٢.

(٢) (أقائم الزيدان؟) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٢٤/ب، وأما في مغني اللبيب: ٤٥٢/٥. فإن المثال بلفظ النفي: (ما قائم الزيدان).

(٣) قول المحشي: (وثالث، وهو العمل): هذا بناء على أن ابن هشام أراد بالمسوغ الثاني: كون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي، ولم يذكر العمل.

وقد ذكر الدماميني المسوغين اللذين أرادهما ابن هشام، وهما: كون النكرة عاملة، وكونها في معنى الفعل، ثم تعقبه بذكر الثالث، وهو: كون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٧/١. ونصُّ كلامه في الهامش الآتي.

(٤) وتام كلام الدماميني: «يعني بهما ما ذكره أولاً من أنَّ كون النكرة عاملة، وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى الفعل. قلت: بل فيه على رأيه ثلاثة أمور: هذان، وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي، وقد أسلفنا أنَّه لا ينبغي عدُّ ذلك في هذا الباب». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٧/١.

(٥) وتام كلام الشُّمْنِي: «شرط للعمل أو شرط للاكتفاء بالفاعل على أظهر القولين كما سيقوله المصنّف، وفيه نظر؛

وفيه نظر؛ أمّا قوله: (كما سيقوله المصنّف)؛ فلأنّ ما سيقوله لا ينافي ما قاله الدماميني، ولا يدلُّ على عدم تسويغ النَّفي.

وأما قوله: (وقد أسلفنا) إلخ؛ فلأنّ عمدته فيما أسلفه الأخذ بما ذكر هنا، والدماميني بصدد اعتراضه أيضاً^(١). فليتأمل.

قوله: (﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤]). أي: فإنّ فيه مسوغين، وهما: وصْفُه، والإخبارُ عنه بوصف مختص.

قوله: (وَأَمَّا مَنَعُ الْجُمْهُورِ لِنَحْوِ: (قَائِمُ الزَّيْدَانِ))^(٢)، أي: وإن كان فيه مسوغٌ وهو معنى الفعل.

قوله: (فَلَيْسَ) أي: المنع.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: (قائمٌ).

قوله: (بَلْ إِمَّا) إلخ. أي: بل المنع إمّا إلخ.

قوله: (أَوْ لِفَوَاتِ شَرْطِ الْاِكْتِفَاءِ)^(٣) لا يقال: هذا شرط العمل؛ لأنّا [ص/٢٠٩] نقول: ذاك أعمُّ، فإنه لا يتقيّد بالنفي والاستفهام؛ وذلك أنّ الوصفَ لَمَّا عَمِلَ احتاج إلى الاعتماد، ولكونه عَمِلَ الفاعلية احتاج إلى عملٍ مخصوص. كذا قرره (صر). فليتأمل.

قوله: (وَهُوَ) أي: شرط الاكتفاء.

قوله: (وَهَذَا) أي: الوجه الثاني، وهو أنّ المنع لفوات شرط الاكتفاء.

لجواز كونه مسوّغاً أو شرطاً لمسوغ أو لأمرٍ آخر، وقد أسلفنا نحن أن الكلام في مطلق المبتدأ لا في المبتدأ الذي هو محكوم عليه، وأحد المسوغين في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾ [ق: ٤] الصفة، والآخر كون الخير ظرفاً مختصاً». ينظر: الحاشية: ١٧٠/٢.

(١) يقول الدماميني: «لأنّ الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه لا محكوم به، والوصف المذكور من الثاني لا من الأول». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٧/١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٥٣/٥. ونصه: «وَأَمَّا مَنَعُ الْجُمْهُورِ لِنَحْوِ: (قَائِمُ الزَّيْدَانِ) فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد».

(٣) مغني اللبيب: ٤٥٣/٥. ونصه: «أَوْ لِفَوَاتِ شَرْطِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْفَاعِلِ عَنِ الْخَيْرِ -وهو تقدم النفي أو الاستفهام- وهذا أظهر لوجهين: أحدهما: أنه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: (زيد قائم أبوه) كون (قائم) مبتدأ، وإن وجد الاعتماد على المخبر به».

قوله: (أَنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (لَا يَكْفِي) أي: في الابتدائية.

قوله: (فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوَاهُ^(١))) إلخ. يقال: إذا لم يَحْزُ هذا لعدم اعتبار الاعتماد مسوِّغاً، فَلَمْ لَا يَجُوزُ لكون النكرة في معنى الفعل؟! فَإِنَّهُ من المسوغات كما تقدم، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الوصف إذا وقع مبتدأً [لا]^(٢) يكون له خبرٌ، بل فاعلٌ أغنى عنه، ولا يغني فاعله عن الخبر، إِلَّا إذا اعتمد؛ لأنَّه إذا اعتمد قوي جانب الفعلية لكون الأمور المعتمد عليها أغلب دخولاً على الفعل، وفيه نظر. فليتأمل.

قوله: (وَإِنْ وُجِدَ الْاعْتِمَادُ) إلخ. يقال عليه: لا يلزم من وجوده وجودُ المشروط؛ لأنَّه شرطه، وهكذا شأن الشرط^(٣)؛ لجواز أَنْ يتوقف على شيء آخر، فلا يلزم من عدم الوجود عند وجوده ما ادَّعاه.

قوله: (عَلَى الْمَخْبَرِ عَنْهُ) وهو (زيدٌ).

قوله: (أَنَّ اشْتِرَاطَ الْاعْتِمَادِ)^(٤)، أي: على واحد مما سبق، لا على النفي أو الاستفهام فقط.

قوله: (إِنَّمَا هُوَ) أي: هذا الاشتراط.

قوله: (فَفِي الْإِخْبَارِ بِهِ)^(٥) أي: بوقوع ذلك.

قوله: (أَنْ تَقَعَ) أي: النكرة.

قوله: (أَنْ لَا يَخْلُوَ الْحَالُ) أي: الزمان.

(١) (أبواه) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٢٤/ب، وأما في مغني اللبيب: ٤٥٣/٥ فهي بلفظ: (أبوه).

(٢) ساقطة من الأصل، والمعنى يقتضيها.

(٣) هذه قاعدة أصولية. ينظر: روضة الناظر: ٨٤/١، والأشباه والنظائر للسبكي: ٢٤٦/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٥٣/٥. ونصه: «والثاني: أَنْ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل».

(٥) مغني اللبيب: ٤٥٤/٥. ذكر ابن هشام مسوغات النكرة، ومنها: «أَنْ يكون ثبوت الخبر للنكرة من خوارق العادة...، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: (رجل مات)، ونحوه».

(٦) مغني اللبيب: ٤٥٤/٥. ذكر ابن هشام مسوغات النكرة، ومنها: «أَنْ تقع النكرة بعد (إذا) الفجائية نحو: (خرجت فإذا أسدٌ) أو (رجلٌ بالباب)؛ إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أَنْ يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ».

قوله: (أَنْ تَقَعَ)^(١) أي: النكرة.

قوله: (مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلَهَا) مِنْ أَنَّ الْعَادَةَ لَا تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مُوجُودًا فِي حَالِ إِضَاءَةِ نَجْمٍ مِثْلًا، «وتقريره هنا: إذ لا توجب العادة أَنْ لا يخلو السُّرَى من إضاءة نجمٍ ما، أي: [لا] يخلو السُّرَى من ذلك»^(٢).

قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ)^(٣) أي: جواز وقوع النكرة مبتدأ إذا وقعت صدر جملة حالية.

قوله:

.....
... مُدِيَّةٌ بِيَدِي

فيه الشاهد.

وكتب أيضًا: هذه الجملة حال، أي: تراني في كل يوم في هذه الحالة.

قوله: (وَبِهَذَا)^(٤) أي: البيت^(٥).

قوله: (أَنْ اشْتَرِطَ النَّحْوِيُّنَ)، أي: في كون النكرة مبتدأ.

قوله: (لَيْسَ بِإِلْزَامٍ)، الأحسن: ليس بصحيح.

وكتب -أيضًا- [ص/٢١٠] ما نصه: قوله: (لَيْسَ بِإِلْزَامٍ)، أي: لَأَنَّ النكرة هنا -وهي (مدية)^(٦) - وقعت أول جملة حالية غير مبدوءة بواو.

(١) مغني اللبيب: ٤٥٥/٥. ذكر ابن هشام مسوغات النكرة، ومنها: «أَنْ تَقَعَ فِي أَوَّلِ جُمْلَةٍ حَالِيَةٍ، كَقَوْلِهِ:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها».

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (أي: يخلو السُّرَى). وهو خطأ، والتصحيح من حاشية الشُّمَّيْ: ١٧٠/٢.

(٣) حاشية الشُّمَّيْ: ١٧٠/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٤٥٥/٥. ونصه: «ومن ذلك قوله:

الذَّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةٌ بِيَدِي».

(٥) مغني اللبيب: ٤٥٥/٥. ونصه: «وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بإلزام».

(٦) سيأتي تحريجه قريبًا.

(٧) جزء من عجز بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح ديوان

الحماسة للمرزوقي: ص ١٠٩٩، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ٥٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:

٣٦٥/٢، والتذييل والتكميل: ١٧٧/٩، وتخليص الشواهد: ص ١٩٦، وشرح شواهد المغني: ٨٦٤/٢.

قوله: (فِي أَوَّلِ جُمْلَةٍ حَالِيَةٍ) ^(١) أي: وإن لم تقترن بالواو.

قوله: (مِنَ الْمُرْسَلِينَ) [الفرقان: ٢٠]. قال (صر): يجوز كونه صفةً محذوفٍ، أي: رجالاً من المرسلين ^(٢). انتهى.

وانظر، هل يجوز كون (مِن) زائدة لوجود النفي قبلها؟ ^(٣).

قوله: (فَمَفْعُولٌ لِحَالٍ مَحْذُوفَةٍ) ^(٤) إلخ. و(يَدِي) صفة لـ(مُدِيَّة).

قوله: (وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْبَاءِ) كأنَّ التعبير بـ(لَا يَحْسُنُ) إشارة إلى إمكان الاشتمال، ولو بتكلف.

فإن قيل: يجوز كونه بدل غلطٍ فالجواب: أن بدل الغلط لا يقع في كلام الفصحاء ^(٥).

قوله: (يطرقها) الطروق: الإتيان ليلاً. (المديّة) بالضم: السكين. ينظر: شرح أبيات المغني: ٣٣/٧.

(١) مغني اللبيب: ٤٥٦/٥. ونصه: «وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ [الفرقان: ٢٠].»

(٢) ذهب إلى هذا جماعة من العلماء، وقدّره الزجاج والزمخشري: وما أرسلنا قبلك أحداً من المرسلين، وقدّره ابن عطية وابن جزي: رجالاً أو رسلاً، ويكون الضمير في (إنهم) وما بعده راجع إلى الموصوف المحذوف. وذهب الفراء إلى أن الجملة لا محل لها من الإعراب، وهي صلة لموصول محذوف يكون مفعولاً لـ(أرسلنا)، والتقدير: إلّا مَنْ إنهم، والضمير في (إنهم) وما بعده راجع إلى معنى (مَنْ) المقدّرة. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٤٢/١، ومعاني القرآن للزجاج: ٦٢/٤، والكشاف: ٢٧١/٣، وتفسير ابن عطية: ٢٠٥/٤، وتفسير ابن جزي: ٨٠/٢، والدر المصون: ٤٦٨-٤٦٩.

(٣) يشترط البصريون لزيادة (مِن) أن يكون المحرور بها نكرة، وأن يسبقها نفي أو شبهه. واكتفى الكوفيون بالشرط الأول فقط. وعلى هذا فلا يجوز جعل (مِن) هنا زائدة؛ لأنَّ محرورها (المرسلين) معرفة.

وذهب بعض العلماء كالأخفش، والكسائي، وهشام بن معاوية إلى أن (مِن) تزداد بلا شرط، فيجوز زيادتها قبل المعرفة كما في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]، وتزداد بعد الإيجاب كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبَائِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]. ينظر: الجني الداني: ص ٣١٨، ورجحه ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٣/٣، وينظر أيضاً: المقاصد الشافية: ٥٩٨/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٤٥٦/٥. ونصه: «ومن روى (مُدِيَّة) بالنصب مفعولٌ لحالٍ محذوف، أي: حاملاً أو مُمَسِّكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الباء.»

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٨/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١/٢.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ) إلخ. قال الدماميني: «بل يحسن أن يكون بدل اشتمال»^(١). إلى آخر ما بينه.

قال الشُّمْنِي: «بل هنا مانع من بدل الاشتمال»^(٢). إلى آخر ما ذكر.

وقد يقال: بل هي بهذه الصفة؛ لأن النفس تستبعد في هذا المقام الخاص أن المقصود رؤيته نفسه؛ لأنها لا ارتباط لها معتدًا به بهذا المقام، فهي تنتظر شيئاً آخر، فليتأمل.

وكتب -أيضاً- ما نصه: إذ ما عدا بدل الاشتمال غير مُتَأَتٍّ، ويلزم من كونه بدل اشتمال انتفاء شرطه، وهو كون الأول متقاضياً للثاني بوجه ما، بحيث يطلق ويراد به ولو مجازاً، وليس المانع عدم الرابط حتى يُقال: بل يحسن لوجوده وهو الياء في (بيدي).

قوله:

(.....) ... وَتَبْرِيحٌ.....^(٣)

فيه الشاهد.

وقوله: (مِنَ الْوَجْدِ)^(٤) نعت (تَبْرِيحِ)^(٥)، و(خَانِقَهُ)^(١) خبر المبتدأ.

(١) وتام كلام الدماميني: «من ضمير المتكلم في قوله: (تراني) ولا مانع منه؛ إذ الظاهر بيدل من ضمير الحاضر عند الجمهور إذا كان بدل بعض كـ(أعجبني وجهك)، أو بدل اشتمال كـ(أعجبني كلامك)، أو بدل كل مفيداً للإحاطة نحو: ﴿لَنَا عِيدًا لِأَوْلَانَا وَعَآخِرِنَا﴾. [المائدة: ١١٤]. والرباط موجود في البيت». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣١٩/١.

(٢) وتام كلام الشُّمْنِي: «وهو ما ذكرناه غير مرة أن بدل الاشتمال: هو أن يشتمل المبدل منه على البديل لا كاشتمال الطرف على المطروف، بل من حيث يكون مُشْعِرًا به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوفةً إلى ذكره، منتظرة له، وليست (المدية) مع ضمير المتكلم بهذه الصفة». ينظر: الحاشية: ١٧٠/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤٥٧/٥. ونصه: «ومثل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وقول الشاعر:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارَهَا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ

ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت».

(٤) جزء من البيت السابق. ولفظ الديوان (من الغيط)، كما سيأتي تحريجه.

(٥) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقد البيت بتمامه آنفاً، وهو لعبد الله بن الدُمَيْتَةِ، كما في: ديوانه ص ٥٣، والشعر والشعراء: ٧٢١/٢، والفاضل للمبرد: ص ٢٣، والحماسة لأبي تمام: ٢٧/٢، وأمالي القاضي: ١٥٦/١، وشرح أبيات المغني: ٣٥/٧.

قوله: (وَلَا دَلِيلَ فِيهِمَا) ابنُ مالك^(١) لم يستدل، بل مثل بمقتضى قوله هو: (وَمَثَلُ ابْنِ مَالِكٍ)، والمثال يكفيه الاحتمال^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَا دَلِيلَ فِيهِمَا) قال الدماميني: «هذا عجيب؛ فإن ابن مالك لم يذكر الآية والبيت»^(٣)، إلى آخر ما بينه.

قال الشُّمْنِي: «بل له وجه؛ لأنَّ الظاهر من ذكر مثال»^(٤) إلى آخر ما ذكر. أقول: لو سُلِّمَ الظهور المذكور، لم يتجه الاعتراض؛ إذ من المقرر أنَّه لا يتوجه الاعتراض بالاحتمال. فإن قلت: يُشكل على [ص/٢١١] تمثيل ابن مالك بالبيت أن النكرة فيه موصوفة بقوله: (مَنْ الْوَجْدِ)، قلت: لا، لاحتمال أنَّه تمييز للنكرة، فليتأمل.

قوله: (لأنَّ التَّكْرَةَ) أي: في الآية والبيت.

قوله: (مَحْصُورَةٌ)^(٥) أي: محصوراً فيها.

قوله: (إِنَّمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ) (رَجُلٌ) محصور فيه.

قوله: (تبريح): أي: التشديد والوجد. (خانقه) أي: امتلاً صدره من الغيظ فارتقى إلى ما فوقه حتى خنقه. ومعنى البيت: سلَّمنا عليه وهو كاره لقربه ممَّا ولقربنا منه، إذ كان يغار على نسائه. ينظر: شرح شواهد المغني: ٨٦٥/٢.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) ابن مالك: جمال الدين، محمد بن عبد الله، المعروف بابن مالك، من كبار علماء النحو وأئمة، ومن مصنفاته: الألفية، وتسهيل الفوائد، والكافية الشافية، توفي سنة ٦٧٢هـ. ينظر: فوات الوفيات: ٤٠٧/٣، وطبقات الشافعيين ٩٠٨/١، وبغية الوعاة: ١/١٣٠-١٣٤.

(٣) الذي يظهر في كلام ابن مالك التفصيل، فإنه لم يذكر الآية والبيت في موضع واحد من كتبه، بل اكتفى في (شرح التسهيل) بالبيت، وظاهر كلامه التمثيل، وأما في (شواهد التوضيح) فإنه ذكر الآية وظاهر صنيعة الاستدلال. ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٤/١، وشواهد التوضيح والتصحيح: ص ٩٩.

(٤) وتام كلام الدماميني: «على وجه الاستدلال بهما، بل على جهة التمثيل، وقول المصنف: (ومثل ابن مالك) صريح فيه، فإذا لا وجه لقوله: (ولا دليل فيهما)، وكلام ابن مالك مستقيم. نعم لو ادَّعى أنَّهما متعيَّنان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى التعيين بقيام الاحتمال». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٢٠/١.

(٥) وتام كلام الشُّمْنِي: «من كلام مَنْ يستدل بكلامه أنه للاستدلال لا لمجرد التمثيل». الحاشية: ١٧٠/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٤٥٨/٥. ونصه: «ومما ذكروا من المسوغات: أنَّ تكون النكرة محصورة، نحو: (إِنَّمَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ)، أو للتفصيل: نحو: الناس رجلان: رجلٌ أكرمته، ورجلٌ أهنته».

قوله: (أَوْ لِلتَّفْصِيلِ) أي: التقسيم. وهو عَطَفٌ على (مَحْصُورَةٌ)، كما يؤخذ من تضييبه^(١).

قوله:

(فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا... .. (٢)

مصدرٌ في موضع الحال أي: زاحفًا^(٣) أو ذا زحفٍ.

قوله: (فَثُوبٌ لَبِسْتُ)^(٤) إلخ. هذا تفصيلٌ، فأين الجمل المفصل؟ فلعل^(٥) المعنى فَأَقْبَلْتُ (زَحْفًا)^(٦) على الركبتين، وعليّ ثوبان: فثوبٌ إلخ^(٧).

(١) التضييب في اللغة: إلباس الخشب وغيره بالحديد أو غيره من المعادن؛ لإحكام صنعه أو لإصلاح كسره، ومنه تضييب الأواني بالذهب أو الفضة لإصلاح كسرها، ومنه -أيضًا- الضبة: وهي حديدة توضع في الباب، ينظر: الصحاح، مادة (ضيب): ١/١٦٨، وعمدة السالك وعدة الناسك: ص ١٠، وتاج العروس، مادة (ضيب): ٣/٢٣٣، وعند النساخ: التضييب والتمريض بمعنى احد، ويراد به كتابة صورة (ص) فوق الحرف الذي يشار إلى تمريره علامة لكون الرواية هكذا، ولم يتجه وجهها؛ لئلا يظن أنها من غلط. ينظر: شرح التبصرة والتذكرة للعراقي: ١/٤٨٦-٤٧٨، وقد أكثر الحشي استعمال هذه العبارة، وبتتبع استعماله لها في هذه الحاشية وفي حاشيته على تحفة المحتاج يُستخلص أنه يقصد (تقييده). ينظر حاشية العبادي على تحفة المحتاج: ٣/٣٩٣، ٤٠٨، وقد استعمل العبارة بالمعنى نفسه غيره كالشرواني في حاشيته على تحفة المحتاج. ينظر: ٨٥/٩.

(٢) مغني اللبيب: ٥/٤٥٨. ونصه: «وقوله:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرِّكْبَتَيْنِ فَثُوبٌ نَسِيتُ وَثُوبٌ أَجُرُّ»

(٣) ذكر نحوه ابن جني. ينظر: المحتسب: ٢/١٢٤.

(٤) (لبست) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٤/ب، ومغني اللبيب: ٥/٤٥٨، فهي بلفظ: (نسيْتُ)، وهي المثبتة في الديوان كما سيأتي تخريجه.

(٥) كتب مجرد الحاشية البهوتي حياها في الهامش: (هذا الذي ترجاه في كلام المصنف الآتي إشارة إليه).

(٦) جزء من صدر بيت من المتقارب، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لامرئ القيس، كما في ديوانه: ص ١٥٩، والكتاب: ١/٨٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/٣٨٠، وأمالي ابن الشجري: ١/١٤٠، وشرح الكافية الشافية: ١/٣٤٦، وشرح شواهد المغني: ٢/٦٣٨، وخزانة الأدب للبغداد: ١/٣٧٣. ولفظ الديوان بالنصب في الموضعين (فثوبًا) وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه، ويكون (ثوبًا) في الموضعين مفعولاً مقدمًا.

(٧) وبهذا قال الأمير في حاشيته. ينظر: ٢/٩٤.

وذكر الدسوقي أن الأصل هنا: على الركبتين في ثوبين، ثم فصل: فثوب إلخ. ينظر: حاشية الدسوقي على

المغني: ٢/٩٨٧.

ويمكن أن يفهم من كلام العلماء أن ذكر الجمل المفصل لا يلزم بدليل أنهم ذكروا أن المراد بالمسوَّغ هنا هو:

وكتب -أيضاً- ما نصه: هذا على طريقة السَّارق، ومن عادة العرب أن مَنْ سَرَقَ يزحف على الركبتين وَيَجْرُ ثوباً خلفه حتى لا يظهر أثره، فيعرف بِأَثَرِ أَقدامه^(١).
 قوله: (شَهْرٌ تَرَى)^(٢) إلخ. (تَرَى) الأول بالثاء المثلثة: التُّراب النَّدي، وحذف تنوينه لمناسبة (تَرَى) بعده، والسَّجع يجوز فيه ما يجوز في النظم^(٣). و(تَرَى) الثاني بالثاء المثناة فوق: فَعْلٌ مضارعٌ. و(مَرَعَى) بلا تنوين للمناسبة أيضاً، أي: شهرٌ تكون الأرضُ فيه نَدِيَّةً من المطر، وشهر ترى الزرع، وشهر مرعى.
 قوله: (أَوْ بَعْدَ)^(٤) إلخ. عَطْفٌ -أيضاً- على (مَحْصُورَةٌ) أي: أو تكون واقعة بعد إلخ.
 قوله: (فَاءِ الْجَزَاءِ) أي: للشرط؛ لأنَّ التَّرتب على الشرط يوجب الفاء بعده^(٥)؛ لأنَّ العادة لا توجب ترتب كون عَيْرٍ في الرباط على مَضَى عَيْرٍ.
 قوله: (فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ)^(٦) مبتدأ وخبر.
 قوله: (وَفِيهِنَّ)^(٧) أي: المذكورات.

- أن يكون الموضع موضع تفصيل دون تقييده بأن يُسَبَقَ بمحمل، وعبر بعضهم بقوله: أن يقصد به التنويع. ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٢٤/١، والتذيل والتكميل: ٣٣٢/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢١٩/١.
- (١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في الهامش: (هذا -أيضاً- في كلام المصنف إشارةً إليه، فتدبره).
- (٢) مغني اللبيب: ٤٥٩/٥. ونصه: «وقولهم: (شَهْرٌ تَرَى، وشهر تَرَى، وشهر مَرَعَى، وشهر استوى)». وهذا القول مثلٌ يعنون به شهور الربيع، حيث يُمطر أولاً، فتبتل الأرض، وتمكث شهراً (تَرَى)، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول، فتراه النَّعم. ينظر: جمع الأمثال: ٣٧٠/١، والمقصود والمدد لأبي علي القالي: ص ١٠٩.
- (٣) ينظر: ضرائر الشعر: ص ١٣. وفيه: «وألقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لما كانت ضرورة في النشر -أيضاً- هي ضرورة النظم، دليل ذلك قولهم: (شَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ تَرَى، وشَهْرٌ مَرَعَى) فحذفوا التنوين من (تَرَى) و(مرعى) اتباعاً لقولهم: (تَرَى)؛ لأنه فعلٌ فلم ينوَّن لذلك». وذكر الدماميني نحو هذا عن ابن بري. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٢١/١.
- (٤) مغني اللبيب: ٤٥٩/٥. ونصه: «أو بعد فاء الجزاء، نحو: (إِنْ مَضَى عَيْرٌ، فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ)».
- (٥) لأن (الفاء) تفيد الإتيان، وتؤذن بأنَّ ما بعدها مسبَّب عما قبلها، وليس في حروف العطف ما يؤدي هذا المعنى غيرها؛ ولذا خصت بهذا من بينهن. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١١/٥.
- (٦) هذا مثلٌ يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب، ولفظه: (إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ، فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ). (الرباط) الحبل الذي تربط به الدابة. ينظر: الأمثال لابن سلام: ص ٣٢٥، وجمهرة الأمثال: ١٠٩/١. وقوله: (عَيْرٌ) المراد به: الحمار أياً كان، وقد غلب على الوحشي. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٢٣٣/٢.
- (٧) مغني اللبيب: ٤٦٠/٥. ذكر ابن هشام المسوغات التي ذكرها بعض العلماء، ثم قال: «وفيهن نظراً؛ أمَّا الأولى:

قوله: (أَمَّا الْأَوَّلَى) أي: النكرة المحصورة.

قوله: (قَبْلَ مَجِيءِ إِنَّمَا) لتقدم الظرف المختص.

قوله: (وَأَمَّا الثَّانِيَةُ) أي: النكرة المأتي بها للتفصيل.

قوله: (لِلْبَدَلِيَّةِ) أي: وما بعده صفته^(١).

وكتب -أيضاً- ما نصه: لا يجيء هذا الجواب في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ اللَّتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ﴾ [آل عمران: ١٣]، لرفع (فئة)، لكن يجاب بأنها خبرٌ محذوف، أي: إحداهن^(٢). إلخ^(٣).

قوله: (بَدَلَ التَّفْصِيلِ)، فهو بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ.

قوله: (شَهْرٌ ذُو ثَرَى)^(٤) فيه إشارة إلى أن في (شهرٌ ثرى) حذفاً؛ لأنَّ الثرى: التراب، فلا يُحملُ على شهرٍ إلاً مبالغة.

قوله: (نَدٍ) أصله: (نَدِيٌّ) كـ(شَجٍ) أعلل إعلال (قاضٍ)، وفعله: (نَدِي يَنْدِي)، كـ(فَرِحَ يَفْرَحُ).

[ص/٢١٢] قوله: (وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَما)^(٥) أي: (نسيتُ)^(١) و(أجرُ).

فلأنَّ الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء (إنما)، وأما الثانية: فلاحتمال (رجلُ) الأول للبدلية...، ويسمى بدل التفصيل.

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في الهامش: (وللدماميي والشُّمْنِي هنا كلام طويل فراجعهم). وينظر كلام الدماميني في: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٢٢/١، وكلام الشُّمْنِي في: ١٧١/٢.

(٢) (إحداهن)، هكذا في الأصل والمتحدث عنه مثني، وأما في كتب التفاسير وإعراب القرآن فهي بلفظ: إحدهما. ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢١٠/١، وتفسير الطبري: ٢٣١/٦، والدر المصون ٤٤/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢١٠/١. وقول الحشي: لا يجيء هذا الجواب في الآية، هذا بناءً على قراءة الرفع في (فئة)، وهي قراءة السبعة، وقد قرأ مجاهد والزهري بالجر فيهما. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص٢٦، وشواذ القراءات للكرمان: ص١٠٨، وعلى هذه القراءة تعرب بدلاً، وقد صرح أبو حيان بأنها على البدل التفصيلي، وهو بدل كلٍّ من كلٍّ. ينظر: البحر الحيط: ٤٥/٣، وينظر أيضاً: معاني القرآن للزجاج: ٣٨١/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٦١/٥. ونصه: «ولاحتمال (شهر) الأول الخبرية، والتقدير: أشهر الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى، أي: ذو ترابٍ نَدٍ».

(٥) مغني اللبيب: ٤٦١/٥. ونصه: «ويحتمل أنهما خبران، وثَمَّ صفتان مقدرتان، أي: فتوبٌ لي نسيتَه، وثوبٌ لي أجرُه، وإنما نسي ثوبه لشغل قلبه بهما، كما قال:

[وَمِثْلِكَ يَبْضَاءُ الْعَوَارِضِ طَفْلَةً] لَعُوبٍ تُنْسِيَنِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي

قوله: (وَتَمَّ) أي: في المبتدأ.

قوله: (وَأِنَّمَا نَسِيَ ثَوْبَهُ) أي: الأول.

قوله: (بِهَا) أي: بمحبوبته.

قوله: (كَمَا قَالَ) أي: الآخر.

قوله:

(... .. سِرْبَالِي)

هو القميص^(٢).

قوله: (عَلَى الْقَافَةِ) جمع (قَائِف)، وهو القصَّاص المتبع للآثار^(٣). (صر).

قوله: (وَلِهَذَا) أي: إعفاء الأثر.

قوله: (عَلَى رُكْبَتَيْهِ) أي: حتى لا يظهر أثر قدميه، فيُعرف.

قوله: (قَالَ رُؤْبَةً)^(٤) أي: ابن العجاج^(٥).

قوله: (وَهَذَا) أي: المقول.

قوله: (عَلَى أَنَّهُ) أي: شهر ثرى.

قوله: (مُضَاف) كزمان.

قوله: (قَبْلَ الْمُبْتَدَأِ) وهو المطر.

وإنما جرَّ الآخر ليعني الأثر عن القافة؛ ولهذا زحف على ركبتيه».

(١) هذا اللفظ بناء على رواية ديوان امرئ القيس: ص ١٥٩.

(٢) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١٣٣/٢.

(٣) ينظر: الصحاح، مادة (قوف): ١٤١٩/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٥٦٣/٥. ونصه: «قال يونس: قال رؤبة: المطرُ شهرٌ ثرى إلخ. وهذا دليل على أنه خبر، ولا بُدَّ من

تقدير مضاف قبل المبتدأ؛ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان».

(٥) هو رؤبة بن العجاج - واسم العجاج عبد الله - بن رؤبة بن صخر التميمي، يكنى أبا العجاج، وأبا الجحاف، من

أعراب البصرة الفصحاء، عُرف بالرجز هو وأبوه، وكان رأساً في اللغة، وقد سمع من أبي هريرة رضي الله عنه. وروى عنه

النضر بن شميل، وأبو عبيدة، وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم. توفي سنة ١٤٥ هـ. ينظر: تاريخ دمشق: ٢١٢/١٨ -

٢٢٨، وبغية الطلب في تاريخ حلب: ٣٦٩٦/٨، وفيات الأعيان: ٣٠٣/٢.

أقسامُ العطفِ

قوله: (وَهُوَ الْأَصْلُ)^(١) الظَّاهِرُ أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا بِالْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ، أَي: مَا بُنِيَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ^(٢)، فَإِنَّ الْعُطْفَ عَلَى التَّوَهُّمِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَهُوَ الْأَصْلُ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَلَّا يَخَالَفَ التَّابِعُ الْمَتَّبِعَ^(٣).
قوله: (إِمَّا تَوَجُّهُ الْعَامِلِ) إلخ. إِنَّ أَرَادَ الْإِمَّاكَانَ صِنَاعَةً، فَكَيْفَ صَحَّ: (رُبَّ شَاةٍ وَسَخَّلَتْهَا)^(٤)؟ فَإِنَّ (رُبَّ) لَا تَدْخُلُ عَلَى مَعْرِفَةِ صِنَاعَةٍ^(٥)، وَلِهَذَا قَالُوا: إِنَّ (وَسَخَّلَتْهَا) جَازٍ تَبَعًا، وَإِنْ لَمْ يَجْزُ اسْتِقْلَالًا^(٦).

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (رُبَّهُ رَجُلًا)^(٧) فَهُوَ إِمَّا مُسْتَشْنَى^(٨) أَوْ لِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ نَكْرَةً^(٩) لَكُونَهُ رَاجِعًا إِلَى مَبْهَمٍ فِي الذَّهْنِ؛ وَلِهَذَا احْتَاجَ إِلَى التَّمْيِيزِ، فَرَاجَعَ (رُبَّ شَاةٍ وَسَخَّلَتْهَا)^(١٠).

(١) مغني اللبيب: ٤٦٤/٥. ونصه: «العطف على اللفظ: وهو الأصل...، وشرطه: إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: (ما جاءني من امرأة ولا زيد) إلا الرفع عطفًا على الموضع؛ لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف».

(٢) ينظر: تاج العروس، مادة (أصل): ٤٤٧/٢٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٩٢/٣.

(٤) هذا من شواهد سيبويه عن العرب، وهو بلفظ: (كُلُّ شَاةٍ وَسَخَّلَتْهَا). ينظر: الكتاب: ٥٥/٢. وورد عند عدد من النحويين بلفظ (رب شاة). ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٨٥/٢، وشرح الكافية للرضي: ٣٦٠/١، وتمهيد القواعد: ٤٤١٤/٩.

(٥) قال سيبويه: «(رُبَّ) لا يقع بعدها إلا نكرة». ينظر: الكتاب: ٤٢٧/١، ١٠٨/٢.

(٦) هذه هي القاعدة الثامنة من القواعد التي ذكرها ابن هشام في الباب الثامن. ينظر: مغني اللبيب: ٦٩٩/٦.

(٧) هذا من شواهد سيبويه عن العرب، ومعنى قولهم: (رُبَّهُ رَجُلًا) أي: أَنَّهُ قَلِيلٌ غَرِيبٌ فِي الرِّجَالِ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: مَا أَقْلَهُ فِي الرِّجَالِ، وَمَا أَشَدَّهُ فِيهِمْ. ينظر: الكتاب: ١٧٦/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٩١/١.

(٨) حكم بعض النحويين عليها بالشدوذ، قال العكبري: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (رُبَّهُ رَجُلًا) فَشَاذٌ». ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٧/١.

(٩) يرى ابن الحاجب أَنَّ الضَّمِيرَ هُنَا لَيْسَ نَكْرَةً، وَإِنَّمَا حُكِمَ حُكْمَ النِّكَرَاتِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَبْهَمًا أَطْلُقَ عَلَيْهِ النِّكَرَةَ لِذَلِكَ. ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٠٢/١.

(١٠) قال السيرافي: «(رُبُّهُ رَجُلًا) وَلَيْسَتْ أَلْهَاءُ بِضَمِيرِ شَيْءٍ جَرَى ذِكْرُهُ، لَوْ كَانَتْ ضَمِيرَ شَيْءٍ قَدْ جَرَى ذِكْرُهُ،

لِصَارَتِ مَعْرِفَةً، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَلِيَ (رَبَّ)؛ لِأَنَّهَا لَا يَلِيهَا إِلَّا نَكْرَةً، وَلَكِنَّهَا ضَمِيرٌ مَبْهَمٌ أَشْبَهَتْ بِإِهْمَامِهَا النِّكَرَاتِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (رُبَّهُ رَجُلًا)، احْتَاجَ إِلَى أَنْ تَفْسِرَهُ بِغَيْرِهِ، فَضَارَعَ النِّكَرَاتُ إِذَا كَانَتْ لَا تَخْصُ كَمَا أَنَّ النِّكَرَاتِ لَا

وإن أراد الإمكان عقلاً، لم يصح؛ لأنّه ما من شيءٍ إلّا ويمكن فيه ذلك.
قوله: (عطفًا) علة الرفع.

قوله: (على الموضع) أي: المحل. وفيه تسمّح، والمراد: عطفًا على (امرأة) باعتبار المحل.
قوله: (لا تعمل في المعارف) فلا تدخل عليها؛ لأنّها تفيد استغراق الجنس، والمعرفة لا استغراق ولا عموم فيها^(١).

قوله: (نحو: ما زيد قائمًا لكن أو بل)^(٢) إلخ. وعلى هذا فكل من (لكن)، و(بل) ليست بعاطفة، وإنّما هي حرف ابتداء. إلخ ما بينه الدماميني^(٣).
وأقول: صاحب التلخيص^(٤) اعتبر العطف على المحل، بناءً على أنّه لا يشترط فيه وجود المُحرز^(٥).

قوله: (في الموجب) أي: المثبت.
قوله: (والصواب) أي: في الواقع بعد (لكن)، أو (بل).
قوله: (وله)^(٦) أي: العطف على المحل، كما يؤخذ من توضيحه.

تخص، ومعنى: ربّه رجلاً: ربّ رجلٍ». شرح الكتاب للسيرافي: ٣/١٠-١١، وينظر أيضًا: التعليقة للفارسي:
٣١٩/١، والخصائص: ٢/٢٢، والتذيل والتكميل: ١١/٣٠٤.

(١) ينظر: الجني الداني: ص ٣١٦.

(٢) مغني اللبيب: ٥/٤٦٤-٤٦٥. ونصه: «وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعاً نحو: (ما زيد قائمًا لكن أو بل قاعدًا)؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال (ما) في الموجب...، والصواب: الرفع على إضمار مبتدأ».

(٣) قال الدماميني: «وعلى هذا فكل من (لكن) و(بل) ليست بعاطفة، وإنّما هي حرف ابتداء، وحيث يّتجه الاعتراض على (صاحب التلخيص)، ومن قبل كلامه من الشارحين، حيث جعل نحو: (ما زيد شاعرًا بل كاتبًا) و(ما زيد قاعدًا بل قائمًا) من قبيل القصر بالعطف إذ لا عطف في هذا التركيب، لا على اللفظ، ولا على المحل، كما علمت، وهو ظاهر». تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٣٢٤.

(٤) ينظر: تلخيص المفتاح: ص ٤٧، والإيضاح في علوم البلاغة: ٣/٢٢.

وصاحب التلخيص هو: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، من كبار علماء البلاغة، ومن مصنفاته:
تلخيص المفتاح، والإيضاح في علوم البلاغة، والصور المرجاني من شعر الأرجاني، توفي سنة ٧٣٩هـ. ينظر: أعيان العصر: ٩/١٥٨-١٦١، ورفع الإصر عن قضاة مصر: ص ٣٦٦-٣٦٩، وبغية الوعاة ١/١٥٦-١٥٧.

(٥) المراد بالمُحرز أي: العامل الذي يطلب المحل. ينظر: مغني اللبيب: ٥/٤٦٨.

(٦) مغني اللبيب: ٥/٤٦٥. ونصه: «وله عند المحققين ثلاثة شروط».

قوله: (إِمْكَانٌ^(١)) ظُهُورُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ^(٢) ينتقض على ما قاله الدماميني بنحو: (رُبَّ امْرَأَةٍ صَالِحَةٍ لَقِيتُ) إلخ ما بينه^(٣).

قال الشُّمْنِيُّ: «لَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ صَالِحَةٌ»^(٤)، إلى آخر ما ذكر. فليتأمل.

قوله: (إِنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (بِقَائِمٍ) محله نصب.

قوله: (مِنْ امْرَأَةٍ) محله رفع.

قوله: (فَتَنْصَبُ) أي: بـ (ليس).

قوله: (وَمِنْ) أي: وأن تسقط (مِنْ) من قوله: (مِنْ امْرَأَةٍ).

قوله: (لَأَنَّهُ لَا يُجَوِّزُ)^(٥) مَرَرْتُ زَيْدًا^(٦)؛ لَأَنَّهُمْ وَضَعُوا (مَرَّ) [ص/٢١٣] قاصراً، فلا يجوز تعديته بنفسه.

(١) (إمكان) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٢٥/أ، وهو الصحيح، وأما في مغني اللبيب: ٤٦٥/٥. فهي بلفظ: (إمكان) وقال صاحب التحقيق: كذا في المخطوطات، ومتن حاشية الشُّمْنِيِّ. قلت: وهي تصحيف لا معنى له، وما ذكره المحقق عن الشُّمْنِيِّ فيه نظر، فإن اللفظ عند الشُّمْنِيِّ بلفظ: (إمكان). ينظر: حاشية الشُّمْنِيِّ ١٧١/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٦٥/٥. ذكر ابن هشام شروط العطف على المحل، ومنها: «[إمكان] ظهور ذلك المحل في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في: (ليس زيدٌ بقائمٍ)، و(ما جاءني من امرأة) أن تسقط الباء فت نصب، و(من) ترفع».

(٣) ونص كلام الدماميني: «ينتقض بنحو: (رُبَّ امْرَأَةٍ صَالِحَةٍ لَقِيتُ وَرَجُلًا صَالِحًا) فإن هذا يجوز كثيراً مع أنه عطف على المحل لا يمكن ظهوره في الفصيح؛ إذ لا يقال: (امرأةٌ صالحةٌ لقيت) بالنصب على أن الأصل: (رُبَّ امْرَأَةٍ) ثم حذف الجار، وقد صرح المصنف في حرف الراء حيث تكلم على (رُبَّ) بأنها انفردت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيراً، وإن لم يجز نحو: (مررت بزيد وعمراً) إلا قليلاً» تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٢٤/١.

(٤) وتام كلام الشُّمْنِيِّ: «لقيتُ بالنصب على أن يكون الأصل: (رُبَّ امْرَأَةٍ صَالِحَةٍ لَقِيتُ)، ثم حذف الجار وأوقع الفعل على المجرور إذا قامت قرينة تدل على ذلك». الحاشية: ١٧١/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٤٦٥-٤٦٦. ونصه: «وعلى هذا لا يجوز (مررتُ بزيد وعمراً) ...؛ لأنَّه لا يجوز (مررتُ زَيْدًا)، وأما قوله:

تَمُرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ]

(٦) ذكره العكبري مثلاً على ما لم تستعمله العرب إلّا بحرف جر، وأن حرف الجر (الباء) لا يسقط إلّا في الشعر ضرورة. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٢٦٧/١.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُهُ) أي: الشاعر^(١).

قوله: (كَمَا مَثَلْنَا)^(٢) أي: بالزائد.

قوله: (بَدَلِيلٍ) متعلقٌ بـ (لا يختص).

قوله:

(... .. وَدُونَ مَعْدٍ)

فيه الشاهد؛ إذ عَطَفَهُ بالنصب على محل (دُونِ)^(٣) في: (مِنْ دُونِ عَدْنَانَ)، و(مِنْ) في (مِنْ دُونِ) ليست زائدة، بل لابتداء الغاية كما قال ابن هشام^(٤).

قوله: (فَلْتَرَعَكَ)^(٥) قال في الحواشي نقلًا عن ضبط المصنف بالزاي لا بالراء^(٦).

قوله: (عَلَى مَحَلِّ (هَذِهِ))^(٧)، ففيه الدلالة على أَنَّهُ لا يُشْتَرَطُ في ذي المحل كونُ الحرف العامل فيه زائدًا؛ لَأَنَّ (في) هنا غير زائدة^(٨).

(١) أي: جرير، وهو: جرير بن عطية بن الخطفي، أبو حذرة التميمي، شاعر مشهور، ومن الطبقة الأولى من طبقات فحول شعراء الإسلام، توفي سنة ١١٠هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢٩٧/٢ - وفيات الأعيان: ٣٢١/١ - ٣٢٦، والوفاي بالوفيات: ٦٢/١١ - ٦٣.

(٢) مغني اللبيب: ٤٦٦/٥. ونصه: «ولا تختصُّ مراعاةُ الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدًا كما مثلنا بدليل قوله: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعْدٍ فَلْتَرَعَكَ الْعَوَاذِلُ».

(٣) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو للبيد بن ربيعة، كما في: ديوانه: ص ٨٥، والكتاب: ٦٨/١، والمقتضب: ١٥٢/٤، وسر صناعة الإعراب: ١٤١/١، والمقاصد النحوية ٢٩٠/١، وشرح شواهد المعنى: ١٥١/١. وقوله: (ترعك) تكفك. (العواذل) حوادث الدهر وزواجره. ومعنى البيت: إذا لم يبق لك أبٌ إلى عدنان، فاعلم أنَّك صائرٌ إلى مصيرهم، فلترع عما أنت عليه. ينظر: شرح أبيات المعنى: ٤٢/٧.

(٤) لم يذكر ابن هشام معنى (من)، بل اكتفى بالنص على أنها غير زائدة، ويظهر أن الحاشي أراد بقوله: (كما قال ابن هشام) أي: أنها غير زائدة، وفسرها هو بأن معناها ابتداء الزمان. ينظر تفسير البيت عند ابن هشام في: تخلص الشواهد: ص ٤٦. (٥) جزء من البيت السابق. وهي هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب: ٤٦٦/٥. وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٥/ب، فهي بلفظ: (فلترعك).

(٦) ينظر: حاشية الشُّمْنِي: ١٧١/٢، وتخلص الشواهد: ص ٤٦، وهي لفظة الديوان. ينظر: ص ٨٥.

(٧) مغني اللبيب: ٤٦٧/٥. ونصه: «وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [هود: ٦٠]. أن يكون ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ عطفًا على محل (هذه)».

(٨) أي: (في) الواردة في قوله: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾. وجوزَه أيضًا مكي القيسي. ينظر: مشكل =

- قوله: (وَقَدْ مَرَّ جَوَابُهُ)^(١)، أي: في آخر ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة^(٢).
- قوله: (الطَّالِبُ لِذَلِكَ الْمَحَلِّ)^(٣) أي: النصب أو غيره.
- قوله: (وَذَلِكَ) أي: الامتناع لعدم الْمُحْرَزِ.
- قوله: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو)^(٤) العطف هنا بعد استيفاء الخبر، والمسألة السابقة قبله^(٥).
- قوله: (لَا مُبْتَدَأٌ) فَإِنْ قَدَّرْتَهُ مُبْتَدَأً، لم يَأْتِ التمثيل به.
- قوله: (لَأَنَّهُمْ) أي: بعض البصريين^(٦)، كما يؤخذ من تضييحه.
- قوله: (لَمْ يَشْتَرِطُوا الْمُحْرَزَ)، والحل باقٍ، وإن كان عامله زائلاً.
- قوله: (وَهُوَ تَوَارُدُ عَامِلَيْنِ) إلخ. أي: «و لم يوجد ذلك في الصورة الثانية؛ لأنَّ المعطوفَ فيها له خبرٌ مقدَّرٌ معطوفٌ على الخبر المذكور»^(٧).

إعراب القرآن لمكي: ٥٤٦/٢.

(١) مغني اللبيب: ٤٦٨/٥. ذكر ابن هشام إضافة الوصف المستوفي لشروط العمل، فقال: «وأجازه البغداديون تسمكاً بقوله:

[فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضَجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

وقد مرَّ جوابه».

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٤٠٦/٥-٤٠٧. والجواب هو: أن الأصل: (أو طابخ قدِير) ثم حُذِفَ المضاف وأُبقِيَ جر المضاف إليه، أو أنه عطف على (صفيف)، ولكن حُفِضَ على الجوار، أو أنه على توهم أن (صفيف) مجرور بالإضافة.

(٣) مغني اللبيب: ٤٦٨/٥. ذكر ابن هشام شروط العطف على المحل، ومنها: «وجود المُحْرَزِ، أي: الطالب لذلك المحل...، (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ)، وذلك لأن الطالب لرفع (زيد) هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول (إِنَّ)».

(٤) مغني اللبيب: ٤٦٩/٥. ذكر ابن هشام امتناع مسائل على اشتراط وجود المحرز، ومنها: «(إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو) إذا قَدَّرْتَ (عمرًا) معطوفاً على المحل، لا مبتدأ، وأجازه بعض البصريين؛ لأنهم لم يشترطوا المُحْرَزَ، وإنما منعوا الأوَّلَ لمانع آخر، وهو توارُد عاملين: (إِنَّ)، والابتداء على معمول واحد وهو الخبر».

(٥) أي: العطف في قوله: (إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو قَائِمَانِ) قبل استيفاء الخبر.

(٦) اختار هذا القول الأخفش، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، على خلاف هل هو على موضع اسم (إِنَّ)، أو على موضع (إِنَّ) واسمها؟ ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٨٩/٣، وبه قال الزجاجي، وابن يعيش، وابن الحاجب، ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٦١/١، وأخبار أبي القاسم الزجاجي: ص ٢٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨٦/٤، ٥٣٩، والإيضاح في شرح المفصل: ١٧٢/٢. وذكر الشاطبي أنه اختار ابن أبي الربيع، والشَّلَوِيُّ في

أحد قوليه. ينظر: المقاصد الشافية: ٣٦٦-٣٦٧.

(٧) منقول من حاشية الشُّمَيْتِي: ١٧١/٢.

قوله: ((إِنَّ) وَالْإِبْتِدَاءَ) «هذا على رأي بعض البصريين أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ عاملٌ في المبتدأ والخبر^(١)»^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: هذا بناءً على أَنَّ العامل في الخبر أيضاً الابتداء، وكأنَّ الابتداءَ موجودٌ تقديرًا حتى صحَّ دعوى العطف على محله، وإنَّ كان بدون المَحْرَزِ، ومنع لما يلزم من التوارد المذكور.

قوله: (قَبْلَ دُخُولِهَا)^(٣) فَلَمْ يَتَوَجَّهْ عاملان، بل معمولٌ واحدٌ.

قوله: (الفراء)^(٤) هو من الكوفيين^(٥).

قوله: (لِتَلَّا يَتَنَافَرَ اللَّفْظُ)؛ لَأَنَّهُ يصير مرفوعًا على منصوبٍ، بخلاف ما إذا خَفِيَ لعدم ظهور المنافرة.

قوله: (وَحَجَّتُهُمَا) الأولى: وحجتهم^(٦).

(١) هذا قول ابن السراج. وذكر ابن يعيش أنه ظاهر قول الزمخشري. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١-٤٣، والتبيين عن مذاهب النحويين (المسألة السادسة والعشرون، والسابعة والعشرون): ص ٢٢٤-٢٣٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٣/١.

(٢) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ١٧١/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤٦٩/٥. ونصه: «وأجازهما الكوفيون...، لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها».

(٤) مغني اللبيب: ٤٦٩/٥. ونصه: «ولكن شَرَطَ الفراءُ لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم؛ لتلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهم قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾ [المائدة: ٦٩]».

(٥) الفراء: هو يحيى بن زياد بن عبد الله، المعروف بالفراء، من أئمة الكوفة في النحو واللغة، ومن مصنفاته: معاني القرآن، والحدود، والمذكر والمؤنث، توفي سنة ٢٠٧هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ١٣١-١٣٣، ونزهة الألباء: ص ٨١-٨٤، وإنباه الرواة: ٢٢-٧/٤.

(٦) لأن هذا القول منسوب للكوفيين. وأما الكسائي والفراء فكل واحد منهما شرطه الذي سيذكره المؤلف لاحقًا. ينظر رأي الكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥١/١، والتبيين عن مذاهب النحويين (المسألة الثانية والخمسون): ص ٣٤١.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: الكسائي^(١) والفراء فإنهما يجوزان الرفع قبل الخبر، وإن كان يُشترط خفاء الإعراب عند الفراء^(٢) [ص/٢١٤] دون الكسائي^(٣).

قوله: (وَقَوْلُهُمْ)^(٤) أي: العرب.

قوله: (أَيُّ مَأْجُورُونَ)^(٥) أخذه من قوله^(٦): ﴿ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [المائدة: ٦٩].

قوله: (أَوْ آمِنُونَ) أخذه من قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾.

قوله: (أَوْ فَرِحُونَ) أخذه من قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

قوله: (وَيَشْهَدُ لَهُ)^(٧) أي: لهذا الأمر الذي وقع الجواب به.

قوله:

(خَلِيلِي... ..) إلخ.

ففيه حذف خبر (إن).

(١) الكسائي: هو علي بن حمزة الأسدي، المعروف بالكسائي، من أئمة الكوفيين، وأحد القراء السبعة، ومن مصنفاته: معاني القرآن، ومشتبهات القرآن، وما يلحن فيه العوام، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص١٢٧-١٣٠، ونزهة الألباء: ص٥٨-٦٤، وإنباه الرواة: ٢/٢٥٦-٢٧٤.

(٢) قال أبو حيان: «وأجازه الفراء بشرط بناء الاسم، هذا النص عن الفراء، وابن مالك يقول عنه: بشرط خفاء إعراب الاسم، فيندرج فيه المقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم، ويحتاج إلى نقل مذهب الفراء في ذلك». ارتشاف الضرب: ٣/١٢٨٨.

وقد صرح الفراء بشرطه-أعني: خفاء إعراب الاسم- حيث يقول: «ولا أستحبُّ أن أقول: (إنَّ عبدَ اللهَ وزيدٌ قائمان) لتبيِّن الإعراب في (عبد الله)». معاني القرآن للفراء: ١/٣١١. وعدم التبيين يشمل المبني، والمقصور، والمضاف إلى ياء المتكلم.

(٣) النص مستفاد من حاشية الشُّمَّي: ١٧١/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٥/٤٧٠. ونصه: «وقولهم: (إنك وزيدٌ ذاهبان)».

(٥) مغني اللبيب: ٥/٤٧٠-٤٧١. ونصه: «وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أنَّ خبر (إنَّ) محذوف، أي: مأجورون، أو آمنون، أو فرحون، والصائبون: مبتدأ، وما بعده الخبر».

(٦) كُتِبَت الآية في الأصل بلفظ: (آمَنُوا وعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ). وهو خطأ.

(٧) مغني اللبيب ٥/٥٧١. ونصه: «ويشهد له قوله:

خَلِيلِي هَلْ طِبُّ فِلَائِي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهُوَى دَنْفَانِ».

قوله: (دَنَفَانِ)^(١) بتثنية الخبر، فهو خبر (أنتما)^(٢)، ولا يصح كونه خبر (إني)^(٣)؛ لأنه مفرد.

قوله: (العَكْسُ)^(٤) أي: استعمال العكس، وذلك لأنَّ الحذف حينئذٍ بعد مجيء القرينة، والحذف من الأول قبل مجيء القرينة.

قوله: (وَحَبَرَ الصَّبِثُونَ)^(٥) [المائدة: ٦٩ مَحذُوفٌ]^(٦) أي: فهو مبتدأ^(٧).

قوله: (حَتَّى يُقَدَّمَ)^(٨) أي: الخبر.

قوله: (لَقَائِمٌ) خبر.

قوله: (زَيْدٌ) مبتدأ.

قوله: (عَلَى بَعْضِ الْجُمْلَةِ) أي: جملة (والصابئون كذلك).

وكتب -أيضاً- ما نصه: هذا إذا قُدِّرَ خبر المعطوف مقدماً على خبر المعطوف عليه، فَإِنْ أُخِّرَ عنه كان التقديم لبعض أجزاء الجملة على خبر المعطوف عليه^(٩).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٥٠/٢، والتذيل والتكميل: ١٨٩/٥، وشرح ابن الناظم على الألفية: ص ١٢٧، وأوضح المسالك: ٣٤٩/١، والمقاصد النحوية: ٧٥٠/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٦٦/٢.

قوله: (تَبَوَّحَا) يقال: باح بسرّه، ييوح بوحاً، إذا أظهره. و(دَنَف) المريض الدائم المرض. ينظر: شرح أبيات المغني: ٤٢/٧.

(٣) في الأصل: (إني)، وهو خطأ من الناسخ؛ فالمؤلف يتحدث عن البيت السابق، وفيه (إني).

(٤) مغني اللبيب: ٤٧١/٥. ونصه: «ويُضَعِّفُه أنه حَذَفُ من الأول لدلالة الثاني عليه، وإنما الكثيرُ العكس».

(٥) وتام الآية قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالصَّارِئُونَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: ٦٩].

(٦) مغني اللبيب: ٤٧١/٥. ونصه: «والثاني: أن الخبر المذكور لـ(إن)، وخبر (الصابئون) محذوف، أي: كذلك».

(٧) هذا قول جمهور البصريين. ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١٩٣/٢، والدر المصون: ٣٥٣/٤، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٥١/١.

(٨) مغني اللبيب: ٤٧٢/٥. ونصه: «إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتى يُقَدَّمَ نحو: (لقائمٌ زيدٌ)، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها».

(٩) مستفاد من حاشية الشُّمَّيْ: ١٧٢/٢.

وعلى هذا الثاني ففيه -أيضاً- فصلٌ بعض أجزاء المعطوف ببعض أجزاء المعطوف عليه، ويدفع هذا كله أن خبر المعطوف عليه في نية التقديم على المعطوف.

وكتب على قوله في هذه الحاشية: (ففيه أيضاً)^(١) إلخ. ففيه محذوران: الفصل بين أجزاء المعطوف عليه ببعض أجزاء المعطوف وبالعكس.

قوله: (وَعَنِ الْمَثَلِ)^(٢) أي: إِنَّكَ وَزَيْدٌ.

قوله: (أَنَّهُ) أي: (زيدٌ) في المثال المذكور.

قوله: (أَنَّهُ) أي: (زيدٌ).

قوله: (تَابِعٌ) أي: بالعطف.

قوله: (لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ) أي: بعد (إِنَّكَ).

قوله: (أَنْتَ) مبتدأ لا تأكيد للضمير.

قوله: (وَعَلَيْهِمَا) أي: الجوابين في المثال.

قوله: (إِنَّهُمْ)^(٣) أَجْمَعُونَ إلخ. فهو عَطْفٌ^(٤) على توهم عدم ذكر (إِنَّ)، أو على أَنَّهُ تابع

لمحذوف أي: إِنَّهُمْ هم^(٥) أَجْمَعُونَ^(٦).

قوله: (هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا بِالنَّصْبِ)^(٧) امتنع ذلك لعدم المَحْزَرِ؛ لأنَّ اسم الفاعل

مضاف لمفعوله، والمضاف لا يطلب نصب المضاف إليه بل جَرَّه، ومشى في الألفية على

خلافه، فقال:

(١) أي: كَتَبَ المحشي نفسه على كلامه السابق.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٣/٥. ونصه: «وعن المثال بأمرين: أحدهما: أَنَّهُ عَطْفٌ على توهم عدم ذكر (إِنَّ). والثاني: أَنَّهُ

تابع لمبتدأ محذوف، أي: إِنَّكَ أَنْتَ وزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وعليهما خُرُجٌ قولهم: (إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ)».

(٣) كتبت في الأصل بلفظ: (إنكم)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٢٦/أ، ومغني اللبيب: ٤٧٣/٥.

(٤) المثال ليس فيه عطف، بل فيه توهم عدم ذكر (إِنَّ) فقط، وذكر المؤلف للعطف بناء على استقرار المصطلح على

أَنَّهُ (عطف على التوهم)؛ لأنَّ الغالب على ما ورد عن العرب من باب العطف على التوهم.

(٥) كتبت في الأصل: (إنكم إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ)، وهو خطأ من الناسخ، والتصحيح من شرح التسهيل لابن مالك: ٥١/٢،

وشرح الكافية الشافية: ٨٢/١.

(٦) ينظر: شرح الفصل لابن يعيش: ٥٤٣/٤، وشرح الكافية الشافية: ٥١٥/١.

(٧) مغني اللبيب: ٤٧٣/٥. ذكر ابن هشام امتناع مسائل على اشتراط وجود المحرز، ومنها: «المسألة الثالثة:

(هذا ضاربٌ زيدٌ وعمراً) بالنصب».

(١)

وأجرُرُ أو أنصبَّ تابع الذي انخفضُ

قوله: (منعهما) ^(٢) أي: المسألتين.

قوله: (لأنَّ الاسمَ المشبَّهَ للفعل) ومنه: اسم الفاعل والمصدر.

قوله: (لا يعملُ) أي: لا رفعاً ولا نصباً.

[ص/٢١٥] قوله: (حتَّى يَكُونَ بِـ(أَلْ)) نحو: (ضَرَبُ زَيْدًا)، و(ضَارِبُ زَيْدًا).

قوله: (أَوْ مُنَوَّنًا) نحو: (ضَارِبُ زَيْدًا)، و(ضَرَبُ زَيْدًا).

قوله: (أَوْ مُضَافًا) نحو: ﴿دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ﴾ [الحج: ٤٠]، و(مُعْطِي زَيْدٍ دَرَهَمًا).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَوْ مُضَافًا) يعني: أَنَّ المضافَ يَصِحُّ أَنْ يعملَ الرفعُ أو

النصب في غير المضاف إليه، وما نحن فيه في نفس المضاف إليه. هل له محل من رفع أو

نصب على الخلاف؛ لأنَّ المضاف يطلب المضاف إليه للجر لا للرفع ولا للنصب، فلا

يصدق على (ضرب) في قولك: (ضَرَبُ زَيْدٍ) بالنسبة إلى زيد أنَّه عاملٌ مضافٌ؛ لأنه لم

يضاف إلى غيره بل إليه.

قوله: (﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ﴾) [الأنعام: ٩٦] بِجَرِّ اللَّيْلِ ^(٣).

قوله: (﴿وَالشَّمْسِ﴾) بالنصب ^(٤).

قوله: (وَقَوْلِ) ^(٥) أي: وتمسكاً بظاهر قول إلخ.

(١) صدر من بيت الرجز، ينظر: ألفية ابن مالك: ص ٣٩. والنظم بتمامه:

وَأَجْرُرُ أَوْ أَنْصَبُ تَابِعَ الَّذِي انْخَفَضَ كـ(مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ)

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٤/٥. ذكر ابن هشام مسألة: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) و(أعجبي ضَرَبُ زَيْدٍ وعمرو) أو

(وعمراً)، ثم قال: «منعهما الحُذَاق؛ لأنَّ الاسمَ المَشْبَّهَ للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بِـ(أَلْ)، أو

منوناً، أو مضافاً، وأجازهما قومٌ تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ﴾ [الأنعام: ٩٦].»

(٣) قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو وابن عامر بالألف وكسر الليل: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ﴾. ينظر: السبعة في القراءات:

ص ٢٦٣، والمبسوط في القراءات العشر: ص ١٩٩. وينظر توجيهها في: الحجة للقراء السبعة: ٣/٣٦١، وحجة

القراءات: ص ٢٦٢.

(٤) هي قراءة العشرة. ينظر: حجة القراءات: ص ٢٦٢، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها:

ص ٥٤٤. وينظر: توجيهها في: معاني القراءات: ١/٣٧٣، والحجة للقراء السبعة: ٣/٣٦٣.

(٥) مغني اللبيب ٤٧٤/٥. ونصه: «وقول الشاعر:

قوله:

(... .. مَجْدٌ)

بالجر.

قوله: (وَسُودَدًا)^(١) بالنصب.

قوله: (وَأُجِيبَ)^(٢) أي: من جهة المانع.

قوله: (بَأَنَّ ذَلِكَ) أي: النصب في: ﴿وَالشَّمْسُ﴾، و(سُودَدًا)^(٣).

قوله: (أَوْ يَكُونُ) عَطْفٌ عَلَى (إِضْمَارٍ)، أي: على أَنْ يُضْمَرَ أَوْ يَكُونَ.

قوله: (وَيَشْهَدُ لِلتَّقْدِيرِ) أي: لعاملٍ يدلُّ عليه المذكور.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَيَشْهَدُ) إلخ. المخالف يمنع^(٤).

قوله: (وَالْمَاضِي الْمَجْرَدُ مِنْ (أَلْ) لَا يَعْمَلُ النَّصْبَ) يجاب بما يأتي عن الزمخشري^(٥).

[هُوَيْتَ نَاءً مُسْتَطَابًا مُؤَبِّدًا] فَلَمْ تَحُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مَجْدٍ وَسُودَدًا

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٥/٥. ونصه: «وأجيب بأن ذلك على إضمار عاملٍ يدلُّ عليه المذكور، أي: وجعلَ الشمسَ، ومَهَّدَتْ سُودَدًا، أَوْ يَكُونُ (سُودَدًا) مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أَنَّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من (أَلْ) لا يعمل النصب».

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ١٢٠/٣، والتذيل والتكميل: ٩٥/١١، وتمهيد القواعد: ٢٨٥٢/٦، وشرح أبيات المغني: ٤٦/٧.

(٤) للمخالف في هذه المسألة أن يمنع تقدير ابن هشام، ويحتج بما ذكر أبو سعيد السيرافي، من أنه يجوز عمل اسم الفاعل المتعدي إلى اثنين في الثاني وإن كان ماضياً، وارتضى ابن يعيش هذا، وارتضاه -أيضاً- ابن مالك، وعلل له بأن إضافة اسم الفاعل للأول يكتسب فيها شبهاً بمصحوب (أَلْ)، وبالنون، وذكر السيرافي أيضاً أنه يجوز كون (جعل) في معنى الفعل الماضي، والتقدير: (جعل)، ويجوز أن يكون في معنى فعل مستقبل، والتقدير: (يجعل)، ويكون الشمس والقمر عطفاً على المعنى. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠١/٤، وشرح الكافية الشافية: ١٠٤٥/٢، ونسب أبو حيان إعماله إلى السيرافي، والأعلم، وابن أبي العافية، والشَّلوَيْنِ، وابن مضاء، ينظر: التذيل والتكميل: ٣٢٩/١٠.

(٥) الزمخشري: هو أبو القاسم جاز الله محمود بن عمر الزمخشري، من كبار علماء النحو والتفسير والأدب، ومن مصنفاته: الكشف، والفائق في غريب الحديث، والمفصل في النحو، توفي سنة ٥٣٨هـ. ينظر: معجم الأدباء: ٢٦٨٧/٦-٢٦٩١، وإنباه الرواة: ٢٦٥/٣، وبغية الوعاة: ٢٧٩-٢٨٠.

قوله: (وَجَوَّزَ الزَّمْخَشَرِيُّ)^(١) إلخ. لأنه يرى أن (جاعل) صفة مُشَبَّهة^(٢).

قوله: (مَعَ ذَلِكَ) أي: كون (الشمس) معطوفاً على محل (الليل).

قوله: (أَنَّ الْجَعَلَ) الذي هو مفعول (جاعل).

قوله: (مُرَادٌ بِهِ فِعْلٌ مُسْتَمِرٌّ) إلخ. قال التفتازاني^(٣) عند الكلام على قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ

الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، «فإن قيل: قد ذكر في قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام:

٩٦]. أنه إذا قصد باسم الفاعل زماناً مستمراً، كانت الإضافة لفظية، قلنا: الاستمرار

يحتوي على الأزمنة الماضية، والآتية، والحال، فتارة يُعتبر جانب الماضي، فتجعل الإضافة

حقيقية، وتارة جانب الآتي والحال، فتجعل لفظية، والتعويل على القرائن

والمقامات»^(٤).

وقال -أيضاً- عند الكلام على قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾ [الأنعام: ٩٦]، ونفي

كونه في معنى الماضي لا يستلزم كون الإضافة غير حقيقية؛ «لجواز أن يكون معنى الاستمرار

-أيضاً- مانعاً [ص/٢١٦] من كونها غير حقيقية على ما صرح به^(٥) في: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

﴿[الفاتحة: ٤]». ولهذا كان بين كلاميه تدافع.

وذكر^(٦) في وجه التوفيق أن الاستمرار لما تناول الماضي والحال والاستقبال، فبالنظر إلى

حال الماضي تُجعل الإضافة حقيقية كما في: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾. وإلى الأخيرين غير

حقيقية كما في

(١) مغني اللبيب: ٤٧٥/٥-٤٧٦. ونصه: «وَجَوَّزَ الزَّمْخَشَرِيُّ كون (الشمس) معطوفاً على محل (الليل)، وزعم مع

ذلك أن الْجَعَلَ مرادٌ به: فِعْلٌ مُسْتَمِرٌّ في الأزمنة لا الزمن الماضي بخصوصيته، مع نصّه في: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾

﴿[الفاتحة: ٤]». على أنه إذا حُمِلَ على الزمن المستمر كان بمنزلة إذا حُمِلَ على الماضي في أن إضافته محضة».

(٢) ينظر: الكشف: ٥٠/٢.

(٣) التفتازاني: هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، من علماء الشريعة والنحو والبلاغة، ومن كتبه: المطول

شرح تلخيص مفتاح العلوم، وشرح تصريف الغزي، وشرح التلويح على التوضيح، توفي سنة ٧٩١هـ. ينظر: بغية

الوعاء: ٢٨٥/٢، والبدر الطالع. محاسن من بعد القرن السابع: ٣٠٣/٢-٣٠٥، والأعلام: ٢١٩/٧.

(٤) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشف. (الجزء الأول المحقق): ص ٦٨.

(٥) ينظر: الكشف: ١٢/١.

(٦) ضبطتها بالبناء على ما لم يسم فاعله اعتماداً على كلام الشُّمْنِيِّ حيث يقول: «وذكر في وجه التوفيق بصيغة

المجهول يقتضي أن غيره قاله». ينظر: الحاشية: ١٧٣/٢.

﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾؛ لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾. عن الوصفية إلى البدلية، ويجعل (سكنًا) منصوبًا بفعل محذوف. فليتأمل، فإن هذا هو المنشأ^(١). انتهى.

وقال السيد^(٢) عند قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾: وأجيب -أيضًا- بأنه لا منافاة بين أن يكون المستمر عاملاً أو مضافاً إضافة حقيقية؛ لأنَّ المستمر لما احتوى على الماضي ومقابلتيه، روعي الجهتان معاً، فجعلت الإضافة حقيقية نظراً إلى الجهة الأولى واسم الفاعل عاملاً نظراً إلى الثانية، وليس بشيء؛ لأنَّ مدار كون إضافته حقيقية أو غيرها على كونه عاملاً أو غير عامل^(٣).

ويمكن أن يقال: الاستمرار في: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾. ثبوتي، وفي: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ﴾. تجدد يتعاقب أفرادها، فكان الثاني عاملاً وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول^(٤). انتهى.

وكتب -أيضًا- ما نصه: ﴿جَاعِلُ﴾ من صفات الأفعال، فيليق به التجدد، وكون الإضافة غير محضة، والملك صفة لله تعالى الأنسب بها الدوام والاستمرار وكلام (الكشاف) إنما اختلف في الموضوعين لاقتضاء كل موضع ما ذكر فيه، فلا اعتراض عليه.

قوله: (مَعَ نَصِّهِ) إلخ. يريد أنه يلزمه تناقض حاصله: أن قضية كونه للاستمرار أن تكون إضافته محضة، وقضية كونه عاملاً أن تكون لفظية.

والجواب: أن الوصف هنا للدوام والاستمرار، فهو متضمن للحال والاستقبال كما هو متضمن للمضي، فهو باعتبار تضمُّنه للحال والاستقبال عامل، وباعتبار تضمُّنه الماضي، كانت الإضافة محضة^(٥).

(١) ينظر: مخطوط حاشية التفتازاني: ل ٥٤٧/ب، ل ٤٥٨/أ.

(٢) الشريف الجرجاني: هو علي بن محمد المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، عالم متفنن في الشريعة واللغة، من مصنفاته: حاشية على المطول، وحاشية على العوامل الجرجانية، والتعريفات، توفي سنة ٨١٤هـ. ينظر: البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ٤٨٨/١-٤٩٠، وبغية الوعاة: ١٩٦/٢-١٩٧، والأعلام: ٧/٥.

(٣) عبارة الشريف الجرجاني في التعليل هنا أوضح من تصرف المحشي في العبارة، حيث قال الشريف: «لأنَّ مدار الإضافة في كونها معنوية ولفظية على كون الصفة عاملة وغير عاملة».

(٤) ينظر: الحاشية على الكشاف للشريف الجرجاني: ص ٥٨-٥٩.

(٥) للمحشي رسالة خاصة في هذه المسألة بعنوان: (اسم الفاعل). تحدث فيها عمّا أُورد على كلام الزمخشري في

وكتب -أيضاً- ما [ص/٢١٧] نصه: أجيب عن هذا الاعتراض في الحواشي^(١).

قوله: (إِذَا حُمِلَ عَلَى الْمَاضِي) أي: لوجوده في الماضي.

قوله: (فِي أَنْ إِضَافَتُهُ مُحَضَّةٌ) وليس عاملاً، مع أنه في آية: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ﴾ [الأنعام: ٩٦]،

جعل الإضافة غير محضة مع أنه حكّم بأنّه عامل.

قوله:

(... .. وَاللَّيَّانُ)^(٢)

في (الصباح): وَلَوْأَهُ بَدَيْنَهُ لَيَّانًا: مَطَّلَهُ^(٣).

قوله: (لَمْ يَصِحَّ)^(٤) أي: عَطَفَهُ عَلَى (مَخَافَةٍ)^(٥).

قوله: (فِعْلٌ لِّغَيْرِ الْمُتَكَلِّمِ) أي: والمخافة فعل المتكلم.

قوله: (مِنْ مُوَافَقَتِهِ لِعَامِلِهِ) أي: والعامل هو (داين).

قوله: (فَجَعَلَ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ شَرْطًا لَهَا)^(٦) يجاب عن أبي حيان^(١) بأنّه احترز عمّا له لفظ لا

موضع نحو: (ضاربٌ زيدٌ وعمرًا)؛ فإنّ (زيدًا) لا موضع له، ويكون هذا الشرط كنايةً

هاتين الآتين.

(١) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٣١/٢-٣٣٤، وحاشية الشُّمَّيْ: ١٧٣/٢

(٢) مغني اللبيب: ٤٧٦-٤٧٧. ونصه: «وأما قوله:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَنًا

مَخَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا»

(٣) ينظر: الصباح، مادة (لوى): ٢٤٨٦/٦.

(٤) مغني اللبيب: ٤٧٧/٥. ونصه: «ولو لم يقدر المضاف لم يصح؛ لأنّ (الليان) فعل لغير المتكلم، إذ المراد أنه داين حسن حشية

من إفلاس غيره ومطله، ولا بدّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل».

(٥) جزء من عجز بيت الرجز، وتقدم بتمامه آنفًا، وهو لرؤية، كما في ملحقات ديوانه: ص ١٨٧، والكتاب: ١٩١/١. وبلا

نسبة في: الإيضاح العضدي: ص ١٥٩، والمرتل في شرح الجمل لابن الخشاب: ص ٢٤٧، وأمالى ابن الشجري: ٣٤٧/١،

وخزانة الأدب للبغدادى: ١٠٢/٥.

وقيل: الرجز لرؤية أو لزياد العنبري في: شرح شواهد المغني: ٨٦٩/٢، وشرح أبيات المغني: ٤٨/٧.

قوله: (داينت) أي: بعث بدّين. (مخافة الإفلاس) أي: مخافة إفلاس من أدائنه من الناس من غير حسن؛ لأنه ثقة عنده

وموسر. (الليانا) يفتح اللام وكسرهما، والكسر أقيس؛ لأنّه ليس في المصادر (فَعْلَان) إلا (الليان) و(الشَّئَان). ينظر: شرح

أبيات المغني: ٤٨/٧-٤٩.

(٦) مغني اللبيب: ٤٧٨/٥. ونصه: «ومن الغريب قول أبي حيان: (إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه

عن اشتراط المُحَرِّز، لكن هذا لا يخرجُه عن كونه جعل صورة المسألة شرطاً لها، وهذا كله بناءً على أنَّه عند انتفاء المُحَرِّز لا موضع فيه موجود، أمّا إذا قلنا: له موضع، فلا يأتي^(٢).

وأفاد (صر) أنَّه مع انتفاء المُحَرِّز يكون الموضع ثابتاً، وكم من أثرٍ يبقى مع انتفاء مؤثره، ثم قال: ويحتمل أن مراده الاحتراز عن نحو: (أَعْجَبَنِي ضَرْبُ هَذَا وَعَمْرًا)، فيكون مراده باللفظ أن يكون له إعراب لفظي احترازاً عن المبني، إلّا أن الكلام في أن مثل هذا لا يعطف على محله.

قوله: (الْعَطْفُ عَلَى التَّوْهْمِ)^(٣) ليس المرادُ حُصُولُ التَّوْهْمِ حقيقة، بل يجوز للعالم المختار ارتكابه، وإنما سُمي بـ(التَّوْهْمِ) لإمكان التَّوْهْمِ فيه. (صر).

قوله: (بِالْخَفْضِ) أي: خفض (قاعدي).

قوله: (فِي الْخَيْرِ) أي: (قائماً).

قوله: (صِحَّةُ دُخُولِ ذَلِكَ الْعَامِلِ) إلخ. أي: على ما توهم دخوله عليه، وهو المعطوف عليه.

قوله: (كَثْرَةُ دُخُولِهِ) أي: العامل.

قوله: (فِيهِ) أي: في المعطوف عليه.

قوله: (وَلِهَذَا)^(٤) أي: الاشتراط في الحسن.

لفظٌ وموضعٌ، فجعل صورة المسألة شرطاً لها.

(١) ينظر إلى شروط العطف على الموضع التي ذكرها أبو حيان في ارتشاف الضرب: ١٢٨٩/٣.

وأبو حيان: محمد بن يوسف، المعروف بأبي حيان الأندلسي، من كبار علماء التفسير والقراءات، والعريضة والأدب، ومن مصنفاته: البحر المحيط في التفسير، والتذليل والتكميل، وإتحاف الغريب بما في القرآن من الغريب، توفي سنة ٥٧٤٥هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار: ص ٣٨٧، وفوات الوفيات: ٧١/٤-٧٢. وبغية الوعاة: ١/ ٢٨٠-٢٨٣.

(٢) يقول أبو حيان: «الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التَّوْهْمِ: أن العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثره، والعامل في العطف على التَّوْهْمِ مفقود وأثره موجود». ينظر: البحر المحيط: ١٨٥/١٠.

(٣) مغني اللبيب: ٤٧٨/٥-٤٧٨. ونصه: «والثالث: العطف على التَّوْهْمِ نحو: (ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ) بالخفض، على توهم دخول الباء في الخير، وشرطُ جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتَّوْهَّمِ، وشرطُ حُسْنِهِ كثرةُ دخوله هناك».

(٤) مغني اللبيب ٤٧٩/٥. ونصه: «ولهذا حسن قول زهير:

قوله:

(... .. وَلَا سَابِقٍ... ..)

عَطْفٌ عَلَى (مُدْرِكٍ)^(١) عَلَى التَّوْهِمِ.

قوله:

(... .. وَلَا بَطَلٍ... ..)^(٢)

بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى (مُقْدَامٍ)^(٣) عَلَى التَّوْهِمِ.

قوله:

(... .. نَيْرَبٍ... ..)^(٤)

أي: نِيْمَة، كما يأتي في كلام المصنف.

قوله: (وَلَا مُنْمَشٍ)^(٥) أي: مَفْسُدٌ، وهو عَطْفٌ عَلَى (ذَا)^(١) عَلَى التَّوْهِمِ.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا.

(١) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لزهير، كما في ديوانه: ص ١٦٩، والكتاب: ١/ ٣٦٥، والأصول لابن السراج: ١/ ٢٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٨١، وشرح الشافية للرضي: ٤/ ٢٢٥، وشرح شواهد المغني: ١/ ٢٨٥. وقيل: البيت لصرمة الأنصاري، كما في: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٠١، وشرح أبيات سيويه: ١/ ٥٣. وذكر البغدادي عن الزمخشري وابن خلف أن نسبة البيت لصرمة هو الصحيح. ينظر: شرح أبيات المغني: ٢/ ٢٤٤.

وقد روي البيت أيضًا بلفظ: (ولا سابقًا) عطفاً على اللفظ، وهي رواية الديوان، وحينئذ لا شاهد فيه. ينظر: الكتاب: ١/ ١٦٥، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٢٨٠.

(٢) مغني اللبيب ٥/ ٤٧٩. ونصه: «وقول الآخر:

مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مُقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَابًا».

(٣) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٨٦، والتذيل والتكميل: ٤/ ٣١٦، وتمهيد القواعد: ٣/ ١٢٤٥، والمقاصد الشافية: ٣/ ٧٠٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٩، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٤٩.

(٤) مغني اللبيب ٥/ ٤٧٩. ونصه: «و لم يحسن قول الآخر:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيهِمْ
وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ».

(٥) جزء من البيت السابق.

قوله: (مُنْمِلٌ)^(٢) أي: كثير النميمة كما يأتي^(٣)، لكن فيه تكرار؛ لأنَّه نفى مطلق النميمة [ص/٢١٨]، فيلزم نفى المقيدة بالكثرة، إلَّا أنَّ يجاب بأنَّ المراد في هذا الثاني نفى الكثرة

فيهم وفي غيرهم، بخلاف الأول.

قوله: (هَذَا الْعَطْفُ)^(٤) أي: على التَّوهم.

قوله: (وَقَعَ فِي أَخِيهِ الْمَجْزُومِ) الأخوة باعتبار أنَّ كلاً مختصَّ بنوع، فالأخوة في الاختصاص.

قوله: (فَقَالَ بِهِ)^(٥) أي: بالعطف على التَّوهم.

قوله: (وَأَكُنْ) [المنافقون: ١٠]. فيه الشاهد.

قوله: (وَاحِدٌ)^(٦)، فكأنَّ العاطف لاحظ أنَّه أتى بشرطٍ وجزاء.

قوله: (هُوَ) أي: أَكُنْ.

قوله: (عَلَى مَحَلٍّ) (فَأَصْدَقَ). فإنَّ محله جزمٌ باعتبار عدم (أَنْ)، والفاء في جواب

التحضيض، فلفظ: (أَصْدَقَ) له اعتباران: اعتباراً مع (أَنْ)، والفاء، وهو النصب لفظاً،

واعتباراً مع عدمهما، وهو الجزم في جواب التحضيض، وبهذا يغاير القول الذي قبله،

(١) جزء من صدر بيت من المتقارب، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم: ٨٢/٨، ولسان العرب: ٣٦٠/٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٦/١، والتذيل والتكميل: ٣١٧/٤، وشرح شواهد المغني: ٨٦٩/٢.

قوله: (ذَا تَبَرَّبَ) يقال: رَجُلٌ تَبَرَّبَ، وذو تَبَرَّبَ، أي: ذو نعمة. (فيهم) الهاء راجعة إلى العشيرة. (مُنْمِلٌ) اسم فاعِلٍ من (أَنْمَشَ). (مُنْمِلٌ) اسم فاعِلٍ من (أَنْمَلَ)، أي: نَمَّ. ينظر: شرح أبيات المغني: ٥١-٥٠/٧. وقد روي البيت بلفظ: ولا مُنْمِسًا. وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه. يقال: أُنْمَسَ بينهم أي: أُرِشَ بينهم. ينظر: تهذيب اللغة: ١٧/١٣، والتكملة للصغاني: ٤٤١/٣، ولسان العرب: ٢٤٤/٦.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) أي: في كلام ابن هشام الآتي وهو: «والمنمل: الكثير النميمة». ينظر: مغني اللبيب: ٤٨٠/٥.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٠/٥. ونصه: «وكما وقع هذا العطف في الجورور وقع في أخيه المجزوم».

(٥) مغني اللبيب: ٤٨٠/٥. ونصه: «فأما المجزوم: فقال به: الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَا أَخَرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فإن معنى: (لولا أخرتني فأصدق) ومعنى: (إن أخرتني أصدق) واحد».

(٦) مغني اللبيب: ٤٨٠/٥. ونصه: «وقال السيرافي والفارسي: هو عطفٌ على محل (فأصدق)، كقول الجميع في قراءة الأخوين: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٦]، بالجزم».

وهو أنه عطف على التّوهم؛ لأنّ حقيقة ذلك أن يُعَدَم العامل، ويُتَوهم وجوده، والعامل هنا موجودٌ، وليس هناك عامل معدومٌ تُوهم وجوده.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (على محلّ: ﴿فَأَصَدَّقْ﴾). أي: محل (أَصَدَّق) من (فَأَصَدَّق). قوله: (في قراءة الأخوين) أي: حمزة^(١) والكسائي^(٢).

قوله: (وَيَرُدُّهُ أَنَّهُمَا يُسَلِّمَانِ [أَنَّ] الْجَزْمَ فِي نَحْوِ: (ائِنِّي، أَكْرِمُكَ))^(٤) إلخ. كأن وجه التنظير بذلك مشابهة الآية له باعتبار دلالة التحضيض على الطلب، فهي في معنى: أَخَرْنِي، أَصَدَّق.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَيَرُدُّهُ) جوابه أن هذا مبني على أن مرادهما أن المحل لمجموع: ﴿فَأَصَدَّقْ﴾. وليس كذلك، بل مرادهما أن المحل لـ(أَصَدَّق) من: ﴿فَأَصَدَّقْ﴾، باعتبار عدم الفاء و(أَنَّ)، وهو باعتبار ذلك يصح تقدير الشرط؛ لأنه وُجِدَ بجُملة. (صر). قوله: (عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهِّمٍ) ولا يقال: مُتَوَهِّمٌ، بل يقال: مستنبط مما تقدم. قوله: (وَلَيْسَ بَيْنَ الْمَفْرَدَيْنِ الْمُتَعَاطِفَيْنِ) إلخ؛ لأن الشرط لا يكون بين مفردَيْنِ، بل بين جملتين.

قوله:

(فَأَبْلُونِي... .. فَأَبْلُونِي... ..)

(١) هو حمزة بن حبيب الزيات، أبو عمارة الكوفي، أحد القراء السبعة، وحافظ للحديث، قال عنه الثوري: ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلّا بأثر، وقد قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به، توفي سنة ١٥٦ هـ. ينظر: معجم الأدباء: ٢٨٥٥/٦، ومعرفة القراء الكبار: ص ٦٦-٧١، والوافي بالوفيات: ١٠٦/١٣.

(٢) قرأ حمزة والكسائي ﴿وَيَذَرُهُمْ﴾ بالياء والجزم. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٢٩٨. والتيسير في القراءات السبع: ص ١١٥. وينظر توجيهها في: الحجة للقراء السبعة: ١٠٩/٤-١١٠، وحجة القراءات: ص ٣٠٣-٣٠٤.

(٣) (أن) ساقطة من الأصل، وهي موجودة في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٦/ب، ومغني اللبيب: ٤٨٢/٥. (٤) مغني اللبيب: ٤٨٢/٥. ونصه: «وَيَرُدُّهُ أَنَّهُمَا يُسَلِّمَانِ أَنَّ الْجَزْمَ فِي نَحْوِ: (ائِنِّي أَكْرِمُكَ) بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم... وأن الفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ متوهمٍ مما تقدم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع جزم وليس بين المفردَيْنِ المتعاطفين شرطٌ مقدّر».

(٥) مغني اللبيب ٤٨٢/٥. ونصه: «ولا يأتي القولان في قول الهذلي:

فَأَبْلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيَّا».

أي: أعطوني.

قوله: (بَلَيْتَكُمْ)^(١) أي: ناقتكم.

قوله: (وَأَسْتَدْرِجُ)^(٢) عطفٌ على: (أَصَالِحَكُمْ)^(٣) على توهم جزمه؛ نظراً لأنَّ قوله: (فَأَبْلُونِي) إلخ. في معنى: إنَّ تبلوني، [ب/٢١٩] بَلَيْتَكُمْ أَصَالِحَكُمْ.

قوله: (أَيُّ نَوَايَ) أي: جهتي التي أقصدها.

قوله: (وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ)^(٤) إلخ. أي: هل هو عطف على التوهم أو على المحل؟ وهذا استطراد؛ لأنَّ كلامه في المجزوم، ويدل عليه قوله: (رَجَعَ الْقَوْلُ) الآتي.

قوله: (أَنَّهُ) أي: نصب (عمرًا).

قوله: (عَلَى التَّوْهْمِ) أي: على توهم (إِلَّا).

وكتب أيضاً: أي: لا على المحل.

قوله: (وَأَنَّهُ) أي: النصب على التوهم في هذا المثال.

قوله: (لِقَوْلِهِ) إلخ. استدلالٌ بقوله: (شَبَّهْهُ)؛ لَأَنَّهُ يقتضي أَنَّهُ ليس منه، فيكون من التوهم، فالمصنف استدلالٌ بقوله: (شَبَّهْهُ)، والمستنبط المذكور استدلالٌ بإنشاد سيبويه^(٥) لهذا البيت في مبحث العطف على المحل^(١). (صر).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) جزء من عجز بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لأبي دؤاد الإيادي، كما في ديوانه: ص ١٨٣، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٢٨/١، والحجة للقراء السبعة: ١١٠/٤، وسر صناعة الإعراب: ٣٣٧/٢، والخصائص: ٧٧/١، وشرح شواهد المغني: ٨٣٩/٢. وبلا نسبة في: أمالي ابن الشجري: ٤٢٨/١.

قوله: (الْبَلِيَّةُ) الناقة التي تعقل عند قبر صاحبها، فلا تغلف حتى تموت. وجمعها (البلايا). (فأبْلُونِي بليتكم)، أي: اصنعوا لي صنعةً جميلاً. (أستدرج) قيل: المراد التقريب، وقيل: أرجع أدراجي حيث كنت. (نَوَايَا) الألف للإطلاق، وأصله: نَوَايَ، فقلبت الألف ياءً وأدغمت في ياء المتكلم، وهي لغة هذيل. والمراد بها الجهة التي ينويها المسافر. ينظر: شرح أبيات المغني: ٢٩٧/٦-٢٩٨.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٢/٥. ونصه: «وكذلك اختلف في نحو: (قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعُمَرَاً) بالنصب، والصواب أَنَّهُ: على التوهم، وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله: (لأنَّ غَيْرَ زَيْدٍ) في موضع (إِلَّا زَيْدًا) ومعناه».

(٥) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب بِسَيْبَوَيْهِ، إمام البصريين، وأول من بسط النحو، وقد أخذ عن الخليل ويونس وغيرهما، وألَّفَ مصنفه الشهير المسمى بكتاب سَيْبَوَيْهِ، توفي سنة ١٨٠هـ. ينظر: طبقات النحويين

قوله: (فَشَبَّهْهُ) ^(٢) أي: النصب.

قوله:

(... .. وَلَا الْحَدِيدَا)

من العطف على المحل؛ لَأَنَّ محَلَّ (بالجبال) ^(٣) مع اعتبار عدم الباء النصب.

قوله: (مِنْ إِنْشَادِهِ) ^(٤) أي: سيبويه.

قوله: (هُنَا) أي: في العطف على المحل.

قوله: (وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ) أي: أَنَّهُ عطفٌ على المحل.

قوله: (لَمْ يَقُلْ: إِنَّهُمْ شَبَّهْهُ)؛ لِأَنَّهُ فَرَّدَ مِنْ أَفْرَادِهِ، فَكَيْفَ يُشَبَّهُ بِهِ؟ ^(٦).

واللغويين: ص ٦٦-٧٢، ونزهة الألباء: ص ٥٤-٥٨، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠.

(١) ينظر كلام سيبويه في الكتاب: ٢/ ٣٤٤. وليس فيه لفظ (شبهوه)، ولعل ابن هشام نقل كلام سيبويه عن أبي حيان في التذييل والتكميل: ٨/ ٣٤٤. وفيه تصرف يسير، ولذا حصل اللبس عند ابن هشام، وألَّهم ضعف فَهْمٍ من قال: إِنَّ العطف على الموضع هنا هو مذهب سيبويه.

والحقيقة أَنَّ كلام سيبويه ظاهر في أَنَّ العطف في هذه المسألة على الموضع، فقد أورد هذا البيت (بالجبال ولا الحديد) في كتابه أربع مرات، وصرَّح فيها كلها بأنه حمل على الموضع حيث قال: «وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الشَّعْرِ فِي الإِجْرَاءِ عَلَى الْمَوْضِعِ قَوْلُ عَقِيَّةِ الْأَسَدِيِّ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

وفي موضع آخر: «كما أَنَّ الشاعر حين قال: (فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا) أحرَّاه على الموضع». الكتاب: ١/ ٦٧. ٢/ ٢٩٢. وينظر أيضًا: الكتاب: ٢/ ٣٤٤، ٣/ ٩١، وإلى هذا ذهب الرماني في (شرح كتاب سيبويه): ص ٥٤٩، والسيرافي في شرح الكتاب: ١/ ٣٤٦.

(٢) مغني اللبيب ٥/ ٤٨٣. ونصه: «فَشَبَّهْهُ بِقَوْلِهِمْ:

مُعَاوِيَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجَحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا»

(٣) جزء من عجز بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لعقبة بن هيرة الأسدي، كما في: الكتاب: ١/ ٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/ ٣٤٥، وشرح أبيات سيبويه: ١/ ١٩٩، وسر صناعة الإعراب: ١/ ١٤١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/ ١٠٦، وتوجيه اللمع: ص ١٤٤.

قوله: (مُعَاوِيَ) منادى مرخم معاوية. (أَسْجَحُ) أمر بالسجاجة، وهي السهولة والرفق. ينظر: شرح أبيات المغني: ٧/ ٥٣-٥٥.

(٤) (إِنْشَادُهُ) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٦/ب، ومغني اللبيب: ٥/ ٤٨٤. فهي بلفظ: (إِنْشَاد).

(٥) مغني اللبيب: ٥/ ٤٨٤. ونصه: «وقد استببط من ضَعُفَ فهمه من إنشاد هذا البيت هنا أنه يراه عطفًا على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل: إِنَّهُمْ شَبَّهْهُ بِهِ».

(٦) هذا مبني على أَنَّ سيبويه ذكر التشبيه، ولم أجد ذكرًا للتشبيه في كلام سيبويه فيما وقفت عليه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لم يقل: [إنهم])^(١) (شبهوه) قد يقال: التشبيه لفردٍ خاصٍّ بفردٍ خاصٍّ، وإنَّ جَمَعَهُمَا العطف على المحل.

قوله: (إلى المَجْزُومِ)^(٢) أي: عطفاً على التَّوْهم.

قوله: (قُبِّلَ) الظاهر أنَّه مصروف.

قوله: (﴿إِنَّهُ﴾ [يوسف: ٩٠]). مفعول (قراءة).

قوله: (بِإِثْبَاتِ) أي: ملتبساً ذلك المقروء بإثبات^(٣) إلخ.

قوله: (فَزَعَمَ) أي: الفارسي^(٤).

قوله: (فَلِهَذَا) أي: لأجل أنَّها موصولة لا شرطية.

قوله: (وَأَنَّهَا) أي: (مَنْ).

قوله: (وَلِذَلِكَ) أي: أنها ضُمِّنت إلخ.

قوله: (عَلَى مَعْنَى (مَنْ))^(٥) وهو الشرط.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (عَلَى مَعْنَى (مَنْ)) فيقال: هذا حينئذٍ من العطف على المعنى لا على التوهم. (صر). وفي الحواشي خلافه^(٦).

قوله: (بَلْ سَكُنَ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ)^(١) فهو سُكُونٌ تخفيف.

(١) زيادة من المحقق، مأخوذة من النص السابق.

(٢) مغني اللبيب: ٤٨٤/٥. ونصه: «رجع القول إلى المجزوم، وقال به الفارسي في قراءة قُبِّلَ: ﴿إِنَّهُ مَنِ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [يوسف: ٩٠]. بإثبات الياء في (يتقي)، وحزم (يصير)، فزعم أنَّ (مَنْ) موصولة، فلهذا ثبتت ياء (يتقي)، وأنها ضمنت معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنما جزم (يصير) على توهم معنى (مَنْ)».

(٣) أي: الياء في (يتق)، وهي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة في القراءات: ٣٥١، وجامع البيان في القراءات السبع: ١٢٤١/٣. وينظر توجيهها في: حجة القراءات: ص ٣٦٤، والحجة في القراءات السبع: ص ١٩٨.

(٤) الفارسي: هو أبو علي، الحسن بن أحمد الفارسي، من كبار علماء العربية، ومن مصنفاته: الإيضاح العضدي، والتعليقة للفارسي، والحجة للقراء السبعة، توفي سنة ٣٧٧هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيوله: ٢٨٥/٧، ومعجم الأدباء: ٨١١/٢، وبغية الوعاة: ٤٩٧/١.

(٥) (على معنى (مَنْ)) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٢٧/ب، وأما في مغني اللبيب: ٤٨٥/٥. ففيه زيادة لفظة: (توهم) بين كلمتي (على)، و(معنى).

(٦) في حاشية الشُّمْنِي ١٧٤/٢: «على توهم أنَّ (مَنْ) شرطية، و(يتق) مجزوم بها». وينظر أيضاً: الحاشية المصرية: ص ٢٥٤-٢٥٥.

قوله: (وَقِيلَ: (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ) ^(١) أي: لفظاً ومعنى.

قوله: (وَهَذِهِ الْيَاءُ) أي: من (يتقي).

قوله: (وَاكْتَفَى) أي: في الجازم.

قوله: (الْمُقَدَّرَةُ) أي: على الياء.

قوله: (وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ) ^(٢) أي: اسماً.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: الغلط.

قوله: (أَنَّ) أي: بسبب أن إلخ.

قوله: (مَعْنَاهُ) أي: معنى (إِنَّهُمْ)، و(إِنَّكَ).

قوله: (فَيُرَى) ^(٣) أي: يعتقد.

قوله: (هُمْ)، أي: في: (إِنَّهُمْ).

[ص/٢٢٠] قوله: (كَمَا قَالَ) أي: الشاعر.

قوله: (وَمُرَادُهُ) ^(٤) أي: سيبويه.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: أن مراده ذلك.

قوله: (وَيُوضِّحُهُ إِنْشَادُهُ) إلخ. أي: وقوله: (فَيُرَى) إلخ.

قوله: (أَنَّهُ) ^(٥) أي: سيبويه، كما يؤخذ من تضييحه.

(١) مغني اللبيب: ٤٨٥/٥. ونصه: «وقيل: بل سَكُنْ لتوالي الحركات في كلمتين».

(٢) مغني اللبيب: ٤٨٥/٥-٤٨٦. ونصه: «وقيل: (مَنْ) شرطية. وهذه الياء إشباع، ولام الفعل حُذفت للجازم، أو هذه الياء لأم الفعل، واكتفي بحذف الحركة المقدرة».

(٣) مغني اللبيب: ٤٨٦/٥. ونصه: «وأما المرفوع: فقال سيبويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إِنْهُمْ أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذلك على أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال: [بَدَا لِي أَنِّي] لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى ولا سابقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً»

(٤) (فَيُرَى) هكذا ضُبِطت في كتاب سيبويه. ينظر: الكتاب: ١٥٥/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٤٨٧/٥. ونصه: «ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهّم، وذلك ظاهر كلامه، ويوضحه إنشاده البيت».

(٦) مغني اللبيب: ٤٨٧/٥. ونصه: «وتوهّم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنّا متى جَوَزْنَا ذَلِكَ عليهم زالت الثقة بكلامهم».

قوله: (الْخَطَأَ) وسبق اللسان.

قوله: (ذَلِكَ) أي: الخطأ.

قوله: (عَلَيْهِمْ) أي: العرب.

قوله: (فِي مَنْ فَتَحَ الْبَاءَ)^(١) كابن عامر^(٢) وحفص^(٣) «وإنما جعله الزمخشري من العطف على التَّوْهِمِ^(٤)؛ لأجل ما ورد على جَرِّه بالعطف على لفظ (إسحاق)، ونصبه بالعطف على محله»^(٥)، ولم يَذْكُرْ من البيت إلّا نصفه الأول ومحل الشاهد^(٦).

قوله: (كَأَنَّهُ قِيلَ: وَوَهَبْنَا لَهُ) المناسب: (لها)؛ لقوله: (فبَشَّرْنَاهَا)^(٧).

قوله:

(... .. لِيَسُوءَا... ..)

(١) مغني اللبيب: ٤٨٧/٥. ونصه: «وأما المنصوب اسمًا فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿يَاسْحَقُ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ

يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١]. فيمن فتح الباء، كأنه قيل: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا.

(٢) ابن عامر: هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، أحد القراء السبعة، وإمام أهل الشام في القراءة، من التابعين حيث قرأ على عدد من الصحابة، وقرأ عليه خلق كثير، توفي سنة ١١٨ هـ. ينظر: تهذيب الكمال: ١٥/٤٣-١٤٩، ومعرفة القراء الكبار: ص ٤٩، وغاية النهاية في طبقات القراء: ١/٤٢٣-٤٢٥.

(٣) حفص: هو حفص بن سليمان الأسدي، الكوفي، قرأ على الإمام عاصم حتى أصبح من أعلم الناس بقراءته؛ لأنه كان مصاحبًا له في داره حيث كان زوجًا لأمه، وقد وصفه الأولون بضبط الحروف، توفي سنة ١٨٠ هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيوله: ٨/١٨٢، وتاريخ الإسلام: ٤/٦٠٢، ومعرفة القراء الكبار: ص ٨٤-٨٥.

والقراءة بنصب (يعقوب) هي قراءة ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٣٣٨، وجامع

البيان في القراءات السبع: ٣/١٢٠٦. وينظر توجيهها في: الحجة في القراءات السبع: ص ١٨٩، وحجة القراءات: ص ٣٤٧.

(٤) ينظر: الكشف: ٢/٤١١.

(٥) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ١٧٤/٢. أي: أنه في كلا الأمرين يَرِدُ عليه الضعف، وذلك أن نَصَبَ (يعقوب) إن جُعِلَ في موضع جرٍّ على العطف على (إسحاق) أي: فبشرناها بإسحاق ويعقوب، فهو ضعيف عند سيبويه والأخفش إلا بإعادة الجار؛ لأنَّ فيه الفصل بين الجار والمجرور بالظرف. وإن جُعِلَ نَصَبُ (يعقوب) حملاً على موضع (إسحاق) ففيه -أيضاً- ضعفٌ بسبب الفصل بين حرف العطف والمعطوف. ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/٣٦٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٣٧٠/١.

(٦) مستفاد من حاشية الشُّمْنِيِّ: ١٧٤/٢.

(٧) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٣٣٩.

أي: ليسوا^(١) بمصلحين. (صر).

قوله: (وَلَا نَاعِبُ)^(٢) من التَّعِيبِ، وهو صياح الغراب^(٣).

قوله: (وَقِيلَ: هُوَ)^(٤) أي: نصب (يعقوب).

قوله: (عَلَى إِضْمَارٍ وَهَبْنَا) أي: فليس معطوفاً على (إسحاق) على معنى: فبشرناها بإسحاق.

قوله: (وَقِيلَ: هُوَ مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى (إِسْحَاقِ))^(٥) أي: على لفظه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: الظاهر أن يقول: عطفًا على (إسحاق)^(٦)، و(أو) في كلامه لتنويع الأقوال^(٧).

قوله: (لَأَنَّ الْبَشَارَةَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِالشَّيْءِ) إلخ. لأنَّ البشارة منه تعالى واجب^(٨) الوقوع؛ لأنَّ وعده صادق واقع.

قوله: (وَيَرُدُّ الْأَوَّلَ)^(٩) وهو أَنَّه عَطْفٌ عَلَى لَفْظِ (إِسْحَاقِ). وَيَرُدُّ الثَّانِي أَنَّهُ شَرَطَ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْحُلِّ أَنْ يَظْهَرَ ذَلِكَ الْحُلُّ فِي الْفَصِيحِ كَمَا سَبَقَ^(١٠)، وتركه لعلمه مما سبق^(١١).

(١) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم بتمامه آنفاً، واختلف في قائله، ف قيل: الأخوص الرباحي، كما في: الكتاب: ١٦٥/١، ٣٦٠، والبيان والبيان: ١٧٩/٢، وشرح الكتاب للسرياني: ٢٠١/٢، وشرح أبيات سيويه: ٥٥/١، وشرح الفصل لابن يعيش: ٤٤٧/١، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٥٩/٤.

وقيل: البيت للفرزدق، كما في: الكتاب: ٢٩/٣، والتعليقة على كتاب سيويه: ١٥١/٢، وشرح الكتاب للرماني: ص ٨٥٤. ولم أحده في ديوانه. قوله: (مشائيم) جمع مَشْؤُومٍ، من (الشُّؤْم). (الناعب) المُنْصَوْتُ، والمراد أن غراهم لا ينعب إلا بالتشتت والفراق. ينظر: شرح مغني اللبيب: ٥٧/٧-٥٨. وقد ورد البيت بلفظ: (ولا ناعباً) وحيث لا شاهد فيه. ينظر: الكتاب: ١٦٥/١، وشرح أبيات سيويه: ١٤٦/٢، والتذييل والتكميل: ٣٠٨/٨.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) مستفاد من حاشية الشُّمْنِي: ١٧٤/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٨/٥. ونصه: «وقيل: هو على إضمار (وهبنا)، أي: ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوبَ بدليل: (فبشرناها)؛ لأنَّ البشارة من الله تعالى بالشَّيْءِ في معنى الهبة. وقيل: هو مجرور عطفًا على (إسحاق)، أو منصوب عطفًا على محله».

(٥) هكذا في الأصل تقدم هذه الجملة على التي بعدها، مخالفاً في هذا ما جاء في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٦/ب، ومغني اللبيب: ٤٨٨/٥.

(٦) لعل ابن هشام أتى بالباء إشارة إلى أن المراد لفظ (إسحاق) الأول. ينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٩٩٩/٢.

(٧) مستفاد من حاشية الشُّمْنِي: ١٧٤/٢. وينحوه في الحاشية المصرية: ص ٢٥٥.

(٨) قال: (البشارة.. واجب)؛ لأنَّ البشارة مصدر. بمعنى التبشير.

قوله: (الْمَجْرُورُ) وهو (إِسْحَاقُ)، والفصل: (من وراء إسحاق).

قوله: (وَقَالَ بَعْضُهُمْ)^(٤) أي: المعريين^(٥).

قوله: (وَهُوَ) أي: معنى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]. كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (إِنَّا خَلَقْنَا الْكَوَاكِبَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا) إلخ. الحكماء قاطبة على أن الكواكب الثوابت في السماء الثامنة، وأورد عليهم هذه الآية، وأجاب ابن سينا^(٦) عن هذه الآية بأنّها تظهر فيها للناظر؛ لأنّ ما فوقها لا يحجب الكواكب عنها؛ لأنّه جسم لطيف، فنُسبت الزينة إليها^{(٧)(٨)}.

قوله: (كَمَا قَالَ تَعَالَى) تنظير في المعنى لا في التقدير.

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ)^(٩) أي: ﴿حَفَظًا﴾ [الصفات: ٧].

قوله: (مَفْعُولًا لِأَجَلِهِ) ظاهره أنّه على الأول ليس مفعولاً لأجله، فيكون حالاً، ولعل وجهه: أنّه نظر إلى أن (زينة) واقعة على (الكواكب)، أي: مُزَيَّنًا به، فلا يكون مصدرًا.

(١) مغني اللبيب: ٤٨٨/٥. ونصه: «ويُردُّ الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور».

(٢) أي: لا يجوز في الفصح أن يقال: فبشرناها إسحاق. ينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ٩٩٩/٢.

(٣) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٤٠/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٩/٥. ونصه: «وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾ [الصفات: ٧]. إنه عطْفٌ على معنى: ﴿إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾ [الصفات: ٦]. وهو إنّنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾ [الملك: ٥].»

(٥) منهم: الزمخشري، والبيضاوي، وأبي حيان، والسمين الحلي. ينظر: الكشاف: ١٩١/٤، وتفسير البيضاوي: ٦٨/٥، والبحر المحیط: ٩١/٩، والدر المصون: ٢٩٢/٩.

(٦) ابن سينا: هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن علي المعروف بابن سينا، من كبار الفلاسفة والأطباء في التاريخ الإسلامي، من مصنفاته: الحاصل والمحصل، والشفاء، والبر والإثم، توفي سنة ٤٢٨ هـ. ينظر: معجم الأدباء: ١٠٧٠/٣-١٠٧٨، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء: ص ٤٣٧-٤٥٩، ووفيات الأعيان: ١٥٧/٢-١٦١.

(٧) ينظر: تفسير الرازي ٣١٧/٢٦، دون نسبة القول لابن سينا، ولابن سينا كلام قريب من هذا في كتابه الشفا (الطبيعيّات): ٣٧/٤.

(٨) كتب مجرّد الحاشية البهوتي على هذا الموضع في هامش الأصل: (يعني وعلى هذا فيشكل قول من قال: إن المعنى: إنّنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا) مجرد.

(٩) مغني اللبيب: ٤٨٩/٥. ونصه: «ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً مطلقاً، وعليهما فالعامل محذوف، أي: وحفظاً من كل شيطانٍ زَيْنَاها بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً».

قوله: (أَيُّ: وَحَفْظًا) إلخ. فيكون عَطَفَ علة على علة.

وكتب -أيضاً- ما نصه: وكأنَّه قُدِّم للاختصاص لكن^(١).

قوله: (أو حفظناها^(٢) حفظًا) قَدَّمَ العاملَ هُنا^(٣)؛ لَأَنَّ (حفظًا) هُنا تأكيدٌ، والتَّأكيدُ مؤخَّرٌ.

قوله: (وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَعَلًا فَكَقَرَاءَةِ [ص/٢٢١] بَعْضِهِمْ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩]

[٩] (٤). إلخ. فيه إشكالٌ من جهة أَنَّ النصب بعد الفاء بـ(أَنَّ) إِنَّمَا يكون بعد نفي أو

طلب^(٥)، وليس هنا ذلك، وحاصل الجواب: أَنَّهُ عَطَفَ على المعنى؛ لَأَنَّ (لو تدهن)

بمعنى: (أَنْ تدهن).

قوله: (وَقِيلَ فِي قِرَاءَةِ حَفْصٍ) هذا واردٌ على مَنْ يمنع النصب في جواب الترجي^(٦).

قوله: (فَإِنْ خَبَرَ لَعَلَّ يَقْتَرِنُ بـ(أَنَّ) كَثِيرًا نَحْوُ^(٧): (فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ)) إلخ. تمثيلٌ لمجرد اقتران

خبرٍ (لَعَلَّ) بـ(أَنَّ).

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ)^(٨) أَي: ﴿فَأُطْلِعَ﴾ [غافر: ٣٧].

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي على هذا الموضع في هامش الأصل: (كذا). أي: أن العبارة وجدها هكذا ناقصة بخط المحشي.

(٢) (أو حفظناها) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل١٣٧/أ، وأما في مغني اللبيب: ٤٩٠/٥، فهي بلفظ: (أو وحفظناها).

(٣) هذا رأي البصريين. ينظر: تفسير الطبري: ١١/٢١، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٩٠/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٩/٥. ونصه: «وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ فَعَلًا فَكَقَرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾ [القلم: ٩]،

حملاً على معنى: ودوا أَنْ تُدْهِنَ، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾^(٣٦) أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأُطْلِعَ

[غافر: ٣٦-٣٧] بالنصب: إنه عطف على معنى: لعلِّي أبلغ، وهو لعلِّي أَنْ أبلغ، فإن خبر (لعل) يقترب بـ(أَنَّ)

كثيراً نحو: (فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض).

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨/٤.

(٦) المانعون هم البصريون. ينظر: درة الغواص: ص٢٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٤/٤، والجنى الداني: ٧٤.

(٧) (نحو) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٢٧/أ، وأما في مغني اللبيب: ٤٩١/٥. ففيه زيادة لفظة:

(الحديث).

(٨) مغني اللبيب: ٤٩١/٥. ونصه: «ويحتمل أنه عطف على الأسباب».

قوله: (عَطَفٌ عَلَى الْأَسْبَابِ) إلخ. هذا إنمَّا يأتي لو كان (الأسبابُ) جمعَ (سَبَبٍ)، وكان السَّبَبُ مصدرًا، ولو كان مصدرًا كان بمعنى (التَّسَبُّبِ). والظاهر أنَّ المعنى يأتي أنَّ تكون الأسباب بمعنى التَّسَبُّبَاتِ، والظاهر أنَّ المرادَ بها الطُّرُق الموصلة. (صر).

قوله: (وَعَلَى^(١) هَذَيْنِ الْإِحْتِمَالَيْنِ)^(٢) وهما: أنَّ يكون عطفاً على معنى: (لَعَلِّي أَنْ أُبْلَغَ)^(٣)، وأنَّ يكون عطفاً على الأسباب.

قوله: (حَمَلًا) عِلَّةً (النَّصَبِ).

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنَّ التَّقْدِيرَ)^(٤) إلخ. وعليه فقد عَطَفَ جملة: ﴿وَلِيُذَيِّقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٦]. على جملة: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦].

قوله: (وَلِيَكُونَ كَذَا وَكَذَا أَرْسَلَهَا) إشارة إلى بقية الآية.

وكتب -أيضاً- ما نصه: ليكون من عَطَفَ عِلَّةً على عِلَّةٍ، بخلاف ما إذا عَطَفَ على: ﴿مُبَشِّرَاتٍ﴾ [الروم: ٤٦]، فَإِنَّهُ يكون من عَطَفَ عِلَّةً على حالٍ، وهو لا يناسب البلاغة. قوله: (إِنَّهُ عَلَى مَعْنَى)^(٥) أي معطوف على معنى إلخ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِنَّهُ عَلَى مَعْنَى) الأظهر أنَّ يقول: إنه معطوف على معنى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. وهو أرايت كالذي حاجَّ^(١)، فالإضافة في كلامه بيانية، لكن قوله: ﴿أَوُكَّالِذِي مَرَّ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، يُوهم أنَّه من جملة المعنى، وليس كذلك.

(١) (على) هكذا في الأصل، وأمَّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٧/أ، ومغني اللبيب: ٤٩١/٥. فإنها بلفظ: (مع). والمعنى صحيح مع الكلمتين.

(٢) مغني اللبيب: ٤٩١/٥. ونصه: «ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفي: إنَّ في هذه القراءة حجةً على جواز النصب في جواب الترحي حملاً له على التمني».

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٢٥٩/٩، والدر المصون: ٤٨٢/٩.

(٤) مغني اللبيب: ٤٩٢/٥. ونصه: «وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذَيِّقَكُمْ﴾ [الروم: ٤٦]: إنه على تقدير: لِيُبَشِّرَكُمْ وَلِيُذَيِّقَكُمْ، ويحتمل أن التقدير: وليذيقكم وليكون كذا وكذا أَرْسَلَهَا».

(٥) مغني اللبيب: ٤٩٢/٥. ونصه: «وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوُكَّالِذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إنه على معنى: أرايت كالذي حاجَّ أو كالذي مرَّ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي: أورايت مثل الذي، فحذف لدلالة ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. عليه؛ لأن كليهما تعجيب».

قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى) أي: مَبْنِيًّا عَلَى، أو منصوبًا على.

قوله: (عَلَى^(٢) إِضْمَارِ فِعْلٍ) لحصول التشاكل حينئذٍ أيضًا.

قوله: (أَوْ^(٣) بِسُكُونِ (الواو) حرف عطف.

قوله: (مِثْلَ الَّذِي) ظاهره أَنَّ (الكاف) بمعنى (مِثْل) مفعول، ويخالفه أَنَّهُ حكاة وجهًا ضعيفًا فيما يأتي^(٤).

قوله: (فَحُذِفَ) أي: الفعل أي: رأيت.

قوله: (لِلدَّلَالَةِ: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. فيتشاكل المعطوف والمعطوف عليه [أ/٢٢٢] وإن لم يكن من عطف المعنى.

قوله: (لَأَنَّ كِلَيْهِمَا تَعَجِيبٌ) وإن كان: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]، تقرير الرؤية، و(أرأيت) تقريراً لنفيها.

قوله: (وَهَذَا التَّأْوِيلُ)^(٥) وهو أَنَّهُ نَصَبُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ.

قوله: (وَفِيمَا تَقْدَمُ) من: ﴿وَحِفْظًا﴾ [الصفات: ٧]. وقوله: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ﴾ [الروم: ٤٦] إلخ.

قوله: (أَوَّلَى) أي: مما سبق.

قوله: (وَقِيلَ: الْكَافُ)^(٦) أي: في: ﴿أَوَّكَالَ الَّذِي﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قوله: (أَيُّ: أَلَمْ تَنْظُرْ) فَسَّرَ الرؤية بالنظر، والظاهر أَنَّ المراد بها إِنَّمَا هو الْعِلْمُ. وكتب -أيضًا- ما نصه: والكل قصدًا إلى التشاكل.

(١) ينظر: الكشف: ٣٠٦/١.

(٢) أعادها المحشي مرة أخرى، وقد ذكرها في قوله السابق؛ لبيان أمر آخر.

(٣) جاءت هذه اللفظة في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٧/أ بلفظ: (أو أرأيت)، وأمَّا في مغني اللبيب: ٤٩٣/٥. فقد حرك الواو وأسقط الألف، بلفظ: (أَوْرَأَيْت).

(٤) وذكر هذا -أيضًا- أبو حيان. ينظر: البحر المحيط: ٦٣١/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٤٩٣/٥. ونصه: «وهذا التأويل هنا وفيما تقدم أولى؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى».

(٦) مغني اللبيب: ٤٩٣/٥. ونصه: «وقيل: الكاف زائدة، أي: ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم، أو الذي مرَّ، وقيل: الكاف اسمٌ بمعنى (مِثْل) معطوفٌ على (الذي)، أي: ألم تنظر إلى الذي حاج أو إلى مِثْل الذي مرَّ».

[تنبيه^(١)]

- قوله: (العَطْفُ عَلَى الْمَعْنَى)^(٢) أي: الذي قد يُعَبَّرُ عنه بالعطف على التَّوْهَمِ.
- قوله: (مَعْطُوفٌ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ) لا يناسب قوله: (عَلَى الْمَعْنَى)؛ لِأَنَّ التَّوْهَمَ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ موجود وليس بموجود، بخلاف العطف على المعنى؛ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ عَدَمَ وجوده، لَكِنَّهُ مُتَضَمِّنٌ لِمَا تَقَدَّمَ^(٣). (صر).
- قوله: (أَيُّ: لَيَكُونَنَّ) إلخ. إِنَّمَا صَحَّ تَقْدِيرُ (الكون)؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ كُلِّ حَدَثٍ.
- قوله: (وَمِنْهُ) أي: العطف على المعنى.
- قوله: (تَقْلَبُوا أَوْ يُسَلِّمُوا) [الفتح: ١٦]. أي: لَيَكُونَنَّ قِتَالٌ مِنْكُمْ أَوْ إِسْلَامٌ مِنْهُمْ^(٤).
- قوله: (أَوْ عَلَى الْقَطْعِ) أي: عن العطف والتَّبَعِيَّةِ.
- قوله: (وَمِثْلُهُ)^(٥) أي: مثل: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، أي: في كونه من العطف على المعنى على قول البصريين^(٦).
- قوله: (وَمَعْنَى هَذَا) الإشارة إلى التفسير، أي: معنى ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ؛ لِتَحَدِّثْنَا.

- (١) زيادة من المحقق، وهي موجودة في مغني اللبيب (خ) ل ١٢٧/أ، ومغني اللبيب: ٤٩٤/٥.
- (٢) مغني اللبيب: ٤٩٤/٥. ونصه: «من العطف على المعنى على قول البصريين نحو: (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي)، إذ النصب عندهم بإضمار (أَنْ)، و(أَنْ) والفعل في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدرٍ متوَهَّمٍ، أي: لَيَكُونَنَّ لُزُومٌ مِنِّي أَوْ قِضَاءٌ مِنْكَ لِحَقِّي، ومنه: ﴿تَقْلَبُوا أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ [الفتح: ١٦]. في قراءة أُبَيٍّ بحذف النون. وأما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ: (تقاتلونهم)، أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون».
- (٣) وبنحو هذا التفريق ذكره الصبان —أيضاً— عن المحشي العبادي، ثم ذكر عن بعض العلماء: أَنَّ العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحل والعطف على التوهم، وقيل: إِنَّهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ إِلَّا إِذَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَعْبُرُ عَنْهُ بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى لَا التَّوْهَمِ تَأْدَبًا. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٣٤/٢.
- (٤) ينظر: تفسير ابن جرير: ٢٢١/٢٢، والكشاف: ٣٣٨/٤.
- (٥) مغني اللبيب: ٤٩٥/٥. ونصه: «ومثله: (ما تأتينا فتحدِّثنا) بالنصب، أي: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ، ومعنى هذا نفى الإتيان فينتفي الحديث، أي: ما تأتينا فكيف تحدِّثنا، أو نفى الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا مُحدِّثًا، أي: بل غَيْرَ مُحدِّثٍ، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]. أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني؛ إذ يمتنع أن يُقْضَىٰ عليهم ولا يموتون».
- (٦) ينظر: الكتاب: ٤٦/٣-٤٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٤/٤.

قوله: (نَفْيُ الْإِثْنَيْنِ) إلخ. لَأَنَّ النَّفْيَ إِذَا تَوَجَّهَ إِلَى مَقِيدٍ بَقِيدٍ، تَارَةً يَنْصَبُ عَلَيْهِمَا كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَتَارَةً يَنْصَبُ عَلَى الْقَيْدِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي.

قوله: (وَعَلَى^(١) الْأَوَّلِ) وهو نفْيُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا.

قوله: (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ) [فاطر: ٣٦]، الْقَضَاءُ هُوَ الْحُكْمُ، أَي: لَا يَحْكُمُ عَلَيْهِمْ بِالْمَوْتِ^(٢).

قوله: (وَيَمْتَنِعُ) أَي: يَسْتَحِيلُ.

قوله: (أَنْ يَكُونَ) أَي: الْعَطْفُ لـ(يَمُوتُوا).

قوله: (وَلَا يَمُوتُونَ) الْوَائِلُ لِلْحَالِ، وَلَوْ كَانَتْ لِلْعَطْفِ، لَمْ تَثْبِتِ النُّونُ فِي (يَمُوتُونَ).

قوله: (وَيَجُوزُ رَفْعُهُ)^(٣) مُقَابِلَ بِالنَّصْبِ.

قوله: (رَفْعُهُ) أَي: رَفَعُ (تُحَدِّثُنَا).

قوله: (دَاخِلًا عَلَيْهِ حَرْفُ النَّفْيِ) أَي: لَفْظًا فِي الْأَوَّلِ، وَتَقْدِيرًا فِي الثَّانِي.

قوله: (لَأَنَّهُ)^(٤) أَي: نُرْجِي^(٥).

قوله: (عَلَى حَدِّتِهِ) أَي: انْفِرَادِهِ.

قوله: (كَالْأَوَّلِ) أَي: تَأْتِنَا.

قوله: (إِذَا جُزِمَ) فَالتَّقْدِيرُ: لَمْ تَأْتِنَا، فَلَمْ نُرْجَ.

قوله: (إِثْبَاتُهُ) أَي: الرَّجَاءُ.

قوله: (إِجَازَتُهُمْ)^(١) أَي: النِّحَاةُ^(٢).

(١) (على) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّبِيبِ (خ): ل ١٢٧/أ، وَمَغْنِي اللَّبِيبِ: ٤٩٥/٥، فَفِيهِ زِيَادَةُ كَلِمَةِ (الْمَعْنَى)

قَبْلَ (الْأَوَّلِ)، وَالْكَلَامُ مُتَّجِهٌ مِنْ دُونِهَا.

(٢) يَنْظُرُ: تَفْسِيرُ الْبَيْضَاوِيِّ: ٢٦٠/٤.

(٣) مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٥٩٥/٥. وَنَصَهُ: «وَيَجُوزُ رَفْعُهُ فَيَكُونُ إِمَّا عَطْفًا عَلَى (تَأْتِنَا)، فَيَكُونُ كُلُّ مَنَّهُمَا دَاخِلًا عَلَيْهِ حَرْفُ النَّفْيِ».

(٤) مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٥٩٧/٥. وَنَصَهُ: «لَأَنَّهُ يَصِيرُ مَنْفِيًّا عَلَى حَدِّتِهِ كَالْأَوَّلِ إِذَا جُزِمَ، وَمَنْفِيًّا عَلَى الْجَمِيعِ إِذَا نَصَبَ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ

إِثْبَاتُهُ».

(٥) جُزْءٌ مِنْ عَجْزِ بَيْتٍ مِنَ الْخَفِيفِ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ:

غَيْرَ أَنَّنَا لَمْ تَأْتِنَا يَبْقَيْنِ فَرَجَّحِي وَنُكْرِتُ التَّأْمِيلَ

وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِبَعْضِ الْخَارِثِيِّينَ، كَمَا فِي: الْكِتَابِ: ٣١/٣، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِي: ٢٢٣/٣، وَشَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِيِّ:

٥٩/٧. وَمَنْسُوبٌ لِلْعَبْرِيِّ، كَمَا فِي: الْمَفْصَلِ: ص ٣٢٩. وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ: ٣١/٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ

الْمَغْنِيِّ: ٨٧٢/٢. قَوْلُهُ: (التَّأْمِيلُ) مُصَدَّرُ أَمَلْتُهُ إِذَا رَجَوْتُهُ. يَنْظُرُ: خَزَانَةُ الْأَدَبِ لِلْبَغْدَادِيِّ: ٥٣٨/٨.

قوله: (ذَلِكْ) أي: القطع.

قوله: (قَوْلُهُمْ) بجواز القطع في هذا المثال^(٣).

قوله: (عَلَى وَجْهِ^(٤) السَّبَبِيَّةِ)^(٥) أي: حالة الإثبات.

قوله: (وَأَنْتَفَاءُ [ص/٢٢٣] الثَّانِي لِأَنْتَفَاءِ الْأَوَّلِ) حين دخول النفي.

قوله: (وَهُوَ) أي: هذا المعنى للسَّبَبِيَّةِ.

قوله: (وَأَجَازُ ابْنِ خُرُوفِ)^(٦) إلخ. هذا محل الشاهد، وإلّا فقد تقدّم الأول.

قوله: (كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْبَيْتِ) يعني:

(لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ)^(٧)

.....

(١) مغني اللبيب: ٤٩٧/٥. ونصه: «وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكّلة؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل، فأنت تحدّثنا الآن عوضاً عن ذلك».

(٢) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٤٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٢/٤، وتوضيح المقاصد: ١٢٥٣/٣،

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٨/٤، والباب في علل البناء والإعراب: ٤٣/٢.

(٤) (وجه) هكذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل١٢٧/ب، ومغني اللبيب: ٤٩٧/٥. فهي بلفظ: (معنى)، والمعنى صحيح بالكلمتين.

(٥) مغني اللبيب: ٤٩٧/٥. ونصه: «وللاستئناف وجه آخر وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتهاء الأول، وهو أحد وجهي النصب».

(٦) مغني اللبيب: ٤٩٨/٥. ونصه: «وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت. وقد قرأ السبعة: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [الرسالت: ٣٦]. وقد كان النصب ممكناً مثله في: ﴿فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]. ولكن عُدِلَ عنه لتناسب الفواصل».

(٧) مغني اللبيب: ٥٩٨/٥. ونصه: «وعليه قوله:

فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَغِيرَةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ».

والبيت من الكامل، ومنسوب إلى مويك المزموم، كما في: الحماسة لأبي تمام: ٤٣٩/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص ٦٣٨، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٣٧٤/١، وشرح أبيات المغني: ٥٩/٧، وخزانة الأدب للبغدادي: ٥٣٥/٨. وبلا نسبة في: المحتسب: ١٩٣/١، وشرح شواهد المغني: ٨٧٢/٢.

ويرى ابن جني أن الرفع هنا سبباً آخر، وهو أن (فتجزع) صفة لـ (مرحومة أو صغيرة)، ويكون معطوفاً على جملة (لم تدر ما جزع عليك)، فكأنه قال: لقد تركت صغيرة جاهلة بالجزع، فجازعة مع ذلك، ولما وقع (تجزع) موقع الاسم ارتفع، فجرى مجرى قولك: مررتُ برجلٍ من أهل العلم وبقارئ الناس، فعطفت (يقري) على (من أهل العلم) فكأنك قلت: عالم ومقري. ويجوز أن تكون الفاء زائدة، كأنك قلت: لم تدر ما جزع عليك جازعة، أي: تركت صبيّة جازعة وإن لم تعرف الجزع. ويجوز أن تكون الفاء مستأنفة، أي: فهي تجزع، أي: مع أنها لا

- قوله: (وَقَدْ كَانَ النَّصْبُ مُمَكِّنًا)؛ لَأَنَّهُ بعد الفاء في جواب النفي، والمعنى صحيح^(١).
- قوله: (مِثْلُهُ) خبر ثانٍ لـ (كان)، والمثلية بجامع أَنَّ ما بعد الفاء مُسَبَّب عما قبلها.
- قوله: (الْفَوَاصِلُ) أي: رؤوس الآي، يقال: في القرآن فواصل، ولا يقال: سَجْع^(٢). (صر).
- قوله: (فِي تَوْجِيهِهِ)^(٣) أي: الرفع.
- قوله: (مَعْنَى السَّبَبِيَّةِ) الإضافة بيانية.
- قوله: (السَّبَبِيَّةِ) أي: بين الإذن والاعتذار.
- قوله: (وَادْخَالِهِ) أي: الفعل المعطوف، وهو الاعتذار.
- قوله: (مَعَهُ) أي: الفعل المعطوف عليه، وهو الإذن.
- قوله: (لَأَنَّ الْمُرَادَ) إلخ. جواب: أي مناسبة بين الإذن والاعتذار حتى يُعْطَف أحدهما على الآخر في النفي؟
- قوله: (نَفْيُ الْإِذْنِ فِي الْاِعْتِذَارِ) لا نفي الإذن مطلقاً، وبين الإذن في الاعتذار والاعتذار مناسبة، فَسَاغَ عَطَفُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ في النفي.
- قوله: (أَنَّهُ)^(٤) أي: (يعتذرون).
- قوله: (وَهُوَ) أي: الاستئناف.
- قوله: (عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ) أي: في الاستئناف؛ لَأَنَّ مَذْهَبَهُمْ^(١) في الاستئناف أَنَّ الجملة المستأنفة موجبة^(٢). (صر).

تعرف الجزع جازعة، فحالها حال الجازعة. ينظر: التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: ص ٢٤٦-٢٤٧، والمحتسب: ١٩٣/١.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٦٦/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٥٤/٣.

(٢) ينظر: إعجاز القرآن للباقلاني: ص ٦١. وأما تسميتها بالسجع ففيه خلاف، والجمهور على منعه. ينظر: الإتيان في علوم القرآن: ٣٣٤/٣.

(٣) مغني اللبيب: ٤٩٩/٥. ونصه: «والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأن المراد بـ: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ﴾ [الرسائل: ٣٦]، نفي الإذن في الاعتذار».

(٤) مغني اللبيب: ٥٠٠/٥. تحدث ابن هشام عن قول الله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ ونصه: «وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مُسْتَأْنَفٌ بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: (ما تُؤْذِنَا، فنحبك) بالرفع».

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (عَلَى مَذْهَبِ الْجَمَاعَةِ) يعني: لا على مذهب ابن خروف^(٣) القائل بأن الاستئناف عقد السببية بين شيئين، وإدخال النفي على الأول الذي هو السبب، فينتفي الثاني^(٤).

قوله: (لَا قِصَاصَ لَهُ) أي: الاستئناف على مذهب الجماعة.

قوله: (ثُبُوتُ الْاِعْتِذَارِ) إلخ. يعني: وهو لا يمكن.

قوله: (فَنَحْبُكُ) فَإِنْ (نَحْبُكُ) مُسْتَأْنَفٌ مُوجِبٌ مَعَ انْتِفَاءِ الْإِيذَاءِ.

قوله: (وَلِصِحَّةِ)^(٥) إلخ. أي: ولأجل صحة الاستئناف إلخ. أي: يحمل نفي الإذن ونفي الاعتذار على موقف، وثبوت الاعتذار على موقف آخر؛ ليصح الاستئناف، ولا يكون باطلاً^(٦).

قوله: (ثُبُوتُ الْاِعْتِذَارِ) أي: الذي اقتضاه الاستئناف.

(١) المراد بهم: جماعة المفسرين. ينظر: حاشية الأمير على المغني: ٩٩/٢، وحاشية الدسوقي على المغني: ١٠٠٤/٢، وينظر أيضاً: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٦٥/٢، والدر المصون: ٦٤٤/١٠.

(٢) تفسير المحشي لكلام ابن هشام يقتضي أنه يرى أن المقصود بـ(الجماعة) أي: النحاة، وسيؤكد هذا في النص التالي. وينظر في هذا: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٣/٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٤٩/٢.

(٣) هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن علي، المعروف بابن خروف، وكان إماماً في العربية ومحققاً، وماهراً في الأصول، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٠٩ هـ. ينظر: معجم الأدباء: ١٩٦٩-١٩٧٠، ووفيات الأعيان: ٣٣٥/٣.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن خروف: ٨١١/٢، وذكر ابن هشام رأي ابن خروف ورد ابن عصفور في: مغني اللبيب: ٥٠٢/٥.

(٥) مغني اللبيب: ٥٠٠/٥. ونصه: «وَلِصِحَّةِ الْاِسْتِنْفَانِ يُحْمَلُ ثُبُوتُ الْاِعْتِذَارِ مَعَ مَحْيٍ: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾ [التحریم: ٧]. على اختلاف المواقف».

(٦) يقول أبو علي الفارسي: «وقد يُسأل عن هذه الآية، فيقال: كيف جاز (لا ينطقون) مع (يعتذرون) وقد نُفي عذرهم، والاعتذار نُطِقُ؟ فهذا على أحد تأويلي سيبويه لا يلزم هذا السؤال، لأن الاعتذار منفي، كما أن النطق منفي، فالفعل الثاني قد شرك، وهذا السؤال إنما يلزم إذا كان لم يشرك الفعل الثاني الأول، وجعل الثاني منقطعاً من الأول، وخبر المبتدأ محذوف، كأنه في التقدير: ولا ينطقون، ولا يؤذن لهم فهم يعتذرون، فالتأويل الأول أسوغل لأن الكلام فيه على وجه لا إضمار فيه.

ولو حملت الآية على الوجه الثاني، لكان اعتذارهم ليس بعذر على الحقيقة كلاً نُطِقَ، وصار هذا كقولك: تَكَلَّمْتُ ولم تتكلم إذا لم يأت بكلام جيد» ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٥٣/٢.

قوله: (عَلَى اخْتِلَافِ الْمَوَاقِفِ) أي: مواقف القيامة، فَنفَى الإِذْنَ ونفي الاعتذار بحسب موقف من مواقفها، وثبت الاعتذار في موقف آخر من مواقفها.

قوله: (وَالِيهِ)^(١) أي: إلى صحة الاستئناف لأجل اختلاف المواقف.

قوله: (فَتَجْهَلُ أُمُورَنَا) فالجهل مُثَبَّتٌ مع أَنَّ قبله نفياً.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فالجهل المثبت مُسَبَّبٌ عن نفي الإتيان، فالسبب تارةً يكون مع إثبات المُسَبَّب كما هنا، وتارةً مع نفيه كَأَحَدٍ [ص/٢٢٤] أوجه: ما تأتينا، فَتُحَدَّثُنَا.

قوله: (وِيرُدُّهُ) أي: هذا المذهب الذي ذهب إليه ابن الحاجب^(٢).

قوله: (لِلسَّبَبِيَّةِ) أي: لا تكون إلَّا للسَّبَبِيَّةِ.

قوله: (وَقَدْ صُحِّحَ الاستئنافُ)^(٣) أي: في الآية المذكورة^(٤).

قوله: (مَعَهُ) أي: مع ذلك الوجه الآخر.

قوله: (وَهُوَ) أي: الوجه الآخر.

قوله: (مَا قَدَّمَناهُ) حيث قال سابقاً: (وللاستئناف وجه آخر) إلخ.

قوله: (وَقَدْ صَرَّحَ بِهِ) أي: بالاستئناف على هذا الوجه الآخر.

(١) مغني اللبيب: ٥٠١/٥. ونصه: «وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة: (ما تأتينا، فتجهل أمورنا)، ويردُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر».

(٢) ينظر رأي ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٨/٢-٢٩، وقد جَوَّزَ حمل الآية هنا على الاستئناف ثم ضعفه، وقال: إنَّ الأولى حملها على التشريك في هذا الموضوع، وينظر أيضاً: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٤٧/١.

وابن الحاجب هو: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، بارع في الأصول والعربية، ومن مصنفاته: الكافية في علم النحو، والشافية في علم الصرف، والأمال، توفي سنة ٦٤٦هـ. ينظر: وفيات الأعيان: ٢٤٨/٣-٢٥٠، وسير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٦٤-٢٦٥، وبغية الوعاة: ٢/١٣٤-١٣٥.

(٣) مغني اللبيب: ٥٠١/٥. ونصه: «وقد صُحِّحَ الاستئنافُ بوجه آخر يكون الاعتذارُ معه منفيًا، وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف... وقد صرَّحَ به هنا الأعلَمُ، وأنه في المعنى مثل: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، ورَدَّه ابن عصفور بأنَّ الإِذْنَ في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار...، ورَدَّ عليه ابن الضائع بأنَّ النصب على معنى السببية في: (ما تأتينا فتحدَّثنا) جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث. والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً».

(٤) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦].

قوله: (هنا) أي: في الآية.

قوله: (وأنه) عطف على الضمير من (به).

قوله: (في المعنى) إلخ. من حيث إن نفي السبب يقتضي نفي المسبب.

قوله: (ورده) أي: هذا الوجه الآخر هنا.

قوله: (ورد عليه ابن الضائع) إلخ. مبني هذا الرد على أن المراد بالسبب هنا: ما يناسب الشيء في الجملة لا ما يقتضيه اقتضاء عقلياً.

قوله: (جائز) خبر (إن).

قوله: (مع أنه) أي: الشأن.

قوله: (ولا يحصل التحديث)، ابن عصفور^(١) قد اعتبر السببية العقلية التي لا تتخلف، واللغة لا تُعول عليه^(٢).

قوله: (بهذا المعنى) أي: للاستئناف.

[تنبيه]^(٣):

قوله: (إن جرمت) أي: تأكل وتشرب.

قوله: (فالعطف) أي: لـ (تشرب).

قوله: (على اللفظ) أي: لـ (تأكل).

قوله: (والنهي) أي: بـ (لا).

(١) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الإشبيلي، من كبار نحوي الأندلس، ومن مصنفاته: الممتع في التصريف، والمقرب، وشرح جمل الزجاجي، توفي سنة ٦٦٣هـ، وقيل: ٦٦٩هـ. ينظر: فوات الوفيات: ١٠٩/٣-١١٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص ٢١٨-٢١٩، وبغية الوعاة: ٢/ ٢١٠.

(٢) ذكر صاحب رسالة (اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور) ص ٢٠٤. أن اعتراض ابن عصفور على الأعلام لم نجد له نصاً، وابن عصفور متابع للنحاة في هذه المسألة حيث ذكر في المسألة توجيهين للنصب، وتوجيهين للرفع، ولم يمنع النصب في الحالة التي ذكرها ابن الضائع عنه. كما أن الأعلام ذكر المثال ولم يتعرض لتوجيه الآية، بل ولم يستشهد بها في كتابه.

(٣) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٧/ب، وفي مغني اللبيب: ٥/ ٥٠٣.

(٤) مغني اللبيب: ٥/ ٥٠٣. ونصه: «(لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً). إن جرمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كلٍ منهما. وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع للجميع، أي: لا يكن منك أكلٌ سمكٍ مع شربٍ لبنٍ».

قوله: (عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا) فيتعلق بهما النهي مجتمعين ومنفردين.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الدماميني: «كذا قال غيره أيضاً، ولي فيه نظر»^(١)، إلى آخر ما بينه.

قال الشُّمْنِيّ: «يندفع»^(٢) هذا التنظير بأن معنى قولهم»^(٣)، إلى آخر ما ذكر.

وفيه نظر؛ لأن ظاهر كلام الدماميني منع الظهور -أيضاً- فلا يدفع نظره ما ذكر، فليتأمل.

قوله: (وَإِنْ نَصَبْتَ) أي: (تَشْرَبْ) بأن مضمرة.

قوله: (عَلَى الْمَعْنَى) أي: على مصدر مأخوذ من معنى الفعل المتقدم.

قوله: (وَالنَّهْيُ) أي: مع النصب.

قوله: (عِنْدَ الْجَمْعِ) أي: جميع النحاة»^(٤).

قوله: (عَنِ الْجَمْعِ) بينهما، لا عن كُلِّ واحد.

قوله: (وَإِنْ رَفَعْتَ)»^(٥) أي: (تَشْرَبُ).

قوله: (فَالْمَشْهُورُ) أي: بين النحاة.

قوله: (أَنَّهُ) أي: النهي حينئذٍ.

قوله: (وَأَنَّ) عَطْفٌ عَلَى (أَنَّهُ)، كما يؤخذ من تضبيبه.

(١) وتام كلام الدماميني: «إذ لا موجب لتعين أن يكون النهي عن كُلِّ واحدٍ منهما على كل حال، ولا مانع من أن يكون المراد النهي عن الجمع بينهما، كذا قالوا إذا قلت: (ما جاءني زيدٌ وعمرو) احتمل أن المراد نفي كل منهما على كل حال، وأن يراد نفي اجتماعهما في وقت الحياء، فإذا جيء بـ(لا) صار الكلام نصاً في المعنى الأول. ولا ترتاب في أنك إذا قلت: (لا تضربُ زيداً وعمراً)، احتمل تعلُّقُ النهي بكلِّ منهما مطلقاً، وتعلُّقه بهما على معنى الاجتماع، ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل. نعم لو قيل: لا تأكلُ سمكاً، ولا تشربُ لبناً تعيَّن الأول، كما قالوه، فتأمل». تحفة الغريب (قسم التركيب): ١ / ٣٤٨.

(٢) (يندفع) كذا في الأصل، وفي حاشية الشُّمْنِيّ: ١٧٥/٢، بلفظ: (يرتفع).

(٣) وتام كلام الشُّمْنِيّ: «والنهي عن كل واحد منهما أي: ظاهراً، فلا ينافي ذلك الاحتمال النهي عن الجمع بينهما». حاشية الشُّمْنِيّ: ١٧٥/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٢/٣، والمقتضب: ٢٥/٢، وعلل النحو لابن الوراق: ص ٤٣٣.

(٥) مغني اللبيب: ٥٠٣/٥. ونصه: «وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول، وإباحة للثاني، وأن المعنى: ولك شُرْبُ اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي».

- قوله: (وَتَوَجَّهْهُ) أي: الرفع، أو أَنَّ المعنى إلخ.
- قوله: (إِلَيْهِ) أي: (تشرب).
- قوله: (وَجْهَ النَّصْبِ)^(١) إضافته بيانية.
- قوله: (لَكِنَّهُ) أي: هذا التركيب [ص/٢٢٥]، أو الرفع.
- قوله: (وَأَنْتَ تَشْرَبُ) إلخ. بخلاف النَّصْبِ، فَإِنَّهُ على تقدير: وَأَنْ تَشْرَبَ.
- قوله: (وَكَاثَهُ) أي: بدر الدين^(٢).
- قوله: (وَفِيهِ) أي: هذا التوجيه.
- قوله: (لَدْخُولِهَا) إلخ. لا مانع من ذلك^(٣).
- قوله: (ثُمَّ هُوَ) أي: قوله المذكور.
- قوله: (لِقَوْلِهِمْ) أي: النحاة.
- قوله: (إِذْ) أي: حين.
- قوله: (مَعْنَى) أي: ليس لغيره. ويلزم على قوله اتِّحَادَ وَجْهِ النَّصْبِ والرفع.

(١) مغني اللبيب: ٥٠٣/٥. ونصه: «وقال بدر الدين: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن...، وكأنه قدّر الواو للحال، وفيه بُعد؛ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى».

(٢) ابن النازم: هو بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، المعروف بابن النازم، كان عالماً في النحو والمعاني، ومن مصنفاته: شرح ألفية والده، وشرح لامية الأفعال لوالده، وتكملة شرح التسهيل، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٩٨/٨، والوافي بالوفيات: ١٦٥/١-١٦٦، وبغية الوعاة: ٢٢٥/١.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (هو لم يقل بمنعه، بل جعله علّة للبعد فقط، وكان مقتضى ظاهر الرد أن يقول: لا يُعَدُّ في ذلك).

وقد ذكر ابن مالك أنَّ دخول (واو) الحال على المضارع المثبت غير جائز عند الأكثرين. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٦/٢، وتهديد القواعد: ٢٣٣٩/٥.

عَطْفُ الْخَبَرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَالْعَكْسِ^(١)

قوله: (عَطْفُ الْخَبَرِ) إلخ. هذه ترجمة.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ) الظاهرُ أَنَّ هذه الباء زائدة.

قوله: (مَنْعُهُ)^(٢) أي: ما ذكر، والأوضح مَنَعُهُمَا.

وكتب -أيضاً- ما نصه: المنع خاص بالجملة التي لا محل لها من الإعراب كما بينه السيد في حاشية (المطول)^(٣)، وكذا بيّنه الدماميني^(٤).

قوله: (الْبَيَانِيُّونَ) قد يطلق البيانيون على أهل المعاني والبيان، وإن كان هذا المبحث من فن المعاني.

قوله: (وَنَقَلَهُ) أي: المنع.

قوله: (عَنِ الْأَكْثَرِينَ) ظاهره من النحويين.

قوله: (﴿وَكَبِيرَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ٢٥])^(٥)، عَطْفٌ عَلَى الجملة الشرطية وهي: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] إلخ. والشرطية خبرية.

(١) (والعكس) هكذا كتبها مجرد الحاشية البهوتي، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٢٨/أ، ومغني اللبيب: ٥٠٥/٥، فهي بلفظ: (وبالعكس)، والكلمتان صحيحتان.

(٢) مغني اللبيب: ٥٠٥/٥. ونصه: «منع البيانيون، وابن مالك في شرح باب (المفعول معه) من كتاب التسهيل، وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين».

(٣) ينظر: الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني: ص ٢٧٩.

(٤) نص كلام الدماميني: «أقول: هذا وإن جرى على ألسنة كثيرين، إلا أنه ليس على إطلاقه؛ بل المنع إنما يكون في الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وأما الجمل التي لها محل فليس ذلك بمنوع فيها على الوجه الذي قرّره، ويدلُّ على ذلك أنهم قالوا: الجملة الأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب، أو لا، وعلى الأول إن قصد تشريك الثانية للأولى في حكم ذلك الإعراب عَطِفَتْ عليها كالمفرد. وذكرنا أن شرط كون هذا العطف بالواو مقبولاً أن يكون بين الجملتين جهة جامعة على قياس العطف بين المفردين، فقد جعلوا الجمل التي لا محل لها من الإعراب في حكم المفردات، واكتفوا بالجهة الجامعة، ولم يلتفتوا في هذا القسم إلى الاختلاف خبراً وإنشاءً بناءً على ظهور فائدة العطف بالواو، أعني التشريك المذكور، وإنما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني، وهو ألا يكون للجملة الأولى محلٌّ من الإعراب، فلو كانت تلك الأحوال، أعني ما يوجب كمال الانقطاع ونظائره، جارية في القسمين لكان ذكر التقسيم وتخصيص اعتبار تلك الأحوال بالقسم الثاني ضائعاً». تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٥) مغني اللبيب: ٥٠٥/٥-٥٠٦ ونصه: «وأجازه الصفار...، وجماعة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَكَبِيرَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا

قوله: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، عَطَفُ عَلَى قوله: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾: أو على: ﴿نَصْرٌ مِّنَ اللَّهِ وَفَتْحٌ قَرِيبٌ﴾.

قوله: (وَأَجَازَ سِيَّوِيهِ)^(١) إلخ. وهو يستلزم جواز عَطَفِ الإنشاء على الخبر^(٢).

قوله: (ويؤيده) أي: الجواز.

قوله:

(... .. وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِّنْ مُّعَوَّلٍ) إلخ.

الواو عاطفة، و(عِنْدَ رَسْمٍ)^(٣) خبرٌ لقوله: (مُعَوَّلٍ)، و(مِنْ) زائدة، و(مُعَوَّلٍ) اسمٌ مصدرٍ بمعنى: تعويل^(٤)، والجملة إنشائية، وجملة (وإن شِفاءِي) إلخ. خبرية.

قوله:

(تُنَاسِغِي... ..) (٥)

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾، في سورة البقرة [البقرة: ٢٥]، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، في سورة الصف [الصف: ١٣].
(١) مغني اللبيب: ٥٠٦/٥. ونصه: «وأجاز سيبويه: (جاءني زيدٌ ومَنْ عمرو العاقلان)، على أن يكون (العاقلان) خبراً محذوف، ويؤيده قوله:

وإن شِفاءِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِّنْ مُّعَوَّلٍ

(٢) قال أبو حيان: لا يشترط التناسب في عطف الجمل، فيصح عطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس، وأن هذا مذهب سيبويه وجماعة. ينظر: البحر المحيط: ٢٩١/١، ٢٨٧/١٠.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو من معلقة امرئ القيس، وفي: ديوانه: ص ٢٤، وجمهرة أشعار العرب: ص ١٦٦، وشرح القصائد السبع الطوال: ص ٢٥، وسر صناعة الإعراب: ٢٦٨/١، وشرح شواهد المغني: ٧٧٢/٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٢٧٧/٩.

والاستشهاد به متوقف على معنى (هل)، وهل هي للاستفهام؟ يرى ابن جني أنها على بائها، وقال: «هذا ظاهره استفهام لنفسه، ومعناه التحضيض لَهَا على البكاء، كما تقول: أحسنتَ إليَّ فهل أشكرُك؟ أي فلأشكرُكَ». ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٨/١. وأما ابن هشام فيرى أن (هل) للنفي؛ لئلا يعطف الإنشاء على الخبر. ينظر: المغني: ٣٣١/٤-٣٣٣. قوله: (مُهْرَاقَةٌ) الهاء زائدة، والأصل: مراقبة، أي: مصبوبة. قوله:

(وهل) كذا في أكثر النسخ بالواو، وجاء في بعضها بالفاء، فهل. ينظر: شرح أبيات المغني: ٦٦/٦-٦٧. ٦٢/٧.

(٤) ذكر ابن جني: أن في (مُعَوَّلٍ) مذهبين: أحدهما أنه مصدر (عَوَّلْتُ) بمعنى: (أَعَوَّلْتُ). والآخر: أنه مصدر (عَوَّلْتُ على كذا)، أي: اعتمدتُ عليه، كقولهم: إنَّما عليك مُعَوَّلِي، أي: اتكالي. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٦٨/١.

وينظر أيضاً: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٥٩/٢.

(٥) مغني اللبيب ٥٠٧/٥. ونصه: «وقوله:

في (الصباح): «تُناغي المرأة الصَّبيَّ: تُكَلِّمُهُ بما يُعْجِبُهُ»^(١). انتهى.
 وجملة (تُناغي)^(٢) إلخ. خبرية، وجملة (وَكَحَلُّ مَاقِيكَ) إلخ. إنشائية.
 و(الـمَاقِي): جمع مُؤَقِّ، وهو طَرَفُ العين مما يلي الأنف، و(اللَّحَاط): طرفها مما يلي
 الأذن. (صباح)^(٣).
 قوله: (بِإِثْمِدِ)^(٤) «حَجَرٌ يُكْتَحَلُّ بِهِ»^(٥).
 قوله: (وَاسْتَدَلَّ الصَّفَّارُ)^(٦) أي: على جواز عَطْفِ الإنشاء على الخبر.
 قوله:

(... .. خَوْلَانُ... ..)

علمٌ على قبيلة^(٧)، أي: هذه^(٨) (خَوْلَانُ)^(٩)، فهي جملة خبرية.

تُناغي غَزَالاً عِنْدَ بابِ ابْنِ عامِرٍ وَكَحَلُّ مَاقِيكَ الحِسانَ بِإِثْمِدِ

(١) مادة (نغى): ٢٥١٣/٦.

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لحسان بن ثابت، كما في: ديوانه: ٢٦/١،
 وشرح شواهد المغني: ٨٧٢/٢. وشرح أبيات المغني: ٦٢/٧-٦٥. وبلا نسبة في: التذييل والتكميل: ٢٠٦/٥،
 وشرح الأشموني على الألفية: ٤٠٧/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١٨١/٣.

(٣) مادة (مأق): ١٥٥٣/٤.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) (الصباح، مادة (ثمذ): ٤٥١/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٥٠٧/٥. ونصه: «واستدل الصفار بهذا، وقوله:

وَقَائِلَةُ خَوْلَانُ فَإِنَّكِحِ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْا كَمَا هِيَا»

(٧) اسم قبيلة يمانية، وهم بنو خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث، منهم عدد من الأعلام ينظر: جمهرة أنساب
 العرب لابن حزم: ص ٤١٨.

(٨) ينظر هذا التقدير في: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٩٣/١.

(٩) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الكتاب:
 ١٣٩/١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٧٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك:
 ٣٣١/١، وشرح شواهد المغني: ٤٦٨/١، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٩/٨.

قوله: (أُكْرُومَةُ الْحَيَّيْنِ) الأكرومة: فعل الكرم، مصدر بمعنى اسم المفعول، أي: ومُكْرَمَةُ الْحَيَّيْنِ، وأراد بالحيَّين:
 حيَّ أبيها وحيَّ أمها. (خَلَوْا) الخالية من الزوج. ينظر: شرح أبيات المغني: ٣٧/٤-٣٨.

قوله: (فقال الزمخشري:)^(١) الظاهر أن المصنف ذكر كلام الزمخشري^(٢) للجواب عن احتجاج الخصم^(٣). وبيّنه بما قال السيد في حاشية المطول: «لفظ الجملة في عبارة (الكشاف) لم يُردّ به ما هو المقصود في هذه المباحث، بل أُريد به معنى المجموع، أي: المعتمد بالعطف هو مجموع قصة يُن فيها (ثواب المؤمنين) [ص/٢٢٦] على مجموع قصة يُن فيها (عقاب الكافرين)، قال صاحب (الكشف)^(٤): (أي: ليس من باب عطف جملة على جملة؛ لتطلب مناسبة الثانية مع الأولى، بل من باب ضمّ جمل مسوقة لغرض إلى أخرى مسوقة لآخر، والمقصود بالعطف المجموع، وشرطه المناسبة بين الغرضين، فكلما كانت أشدّ، كان العطف أحسن، ولم يذكر السكاكي^(٥) هذا القسم من العطف)^(٦)». انتهى^(٧).

ثم قال السيد: «فإن قلت: ليس في قوله: (زيد يُعاقب بالقيّد والإرهاق، وبشّر عمرًا بالعفو والإطلاق)^(٨)، عطفٌ جملٍ مسوقة لغرض على جملٍ أخرى مسوقة لغرض آخر، بل هناك جملتان مختلفتان خبرًا وإنشاءً، عطفٌ إحداها على الأخرى.

(١) مغني اللبيب: ٥٠٨/٥. تحدث ابن هشام عن آية ﴿وَيَشِيرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥] ونصه: «فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتى يطلب له مشاكل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: زيد يُعاقب بالقيّد وبشّر فلانًا بالإطلاق».

(٢) ينظر كلام الزمخشري في: الكشاف: ١٠٤/١.

(٣) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٥١/١.

(٤) هو: سراج الدين عمر بن عبد الرحمن القزويني، من علماء التفسير والعربية، ومن مصنفاته: الكشف على الكشاف، توفي وهو شاب سنة ٦٩٩هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي: ٣١٠/٨، والوافي بالوفيات: ٣١٠/٢٢، وطبقات المفسرين للداودي: ٧/٢.

(٥) هو: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين الخوارزمي، كان علامة بارعًا في شتى الفنون خصوصًا المعاني والبيان، ومن مصنفاته: مفتاح العلوم، توفي سنة ٦٢٦هـ. ينظر: معجم الأدباء: ٢٨٤٦/٦، والجواهر المضية في طبقات الحنفية: ٢٢٥/٢، وبغية الوعاة: ٣٦٤/٢.

(٦) ينظر: مخطوط الكشف على الكشاف للقزويني: ١/٤١ ل.أ.

(٧) الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني: ص ٢٩٢.

(٨) ينظر: الكشاف: ١٠٤/١.

قلت: أراد بذلك المثال عَطَفَ (قصة عمرو) الدالة على حُسْنِ حاله على (قصة زيد) الدالة على سوء حاله؛ ليوافق ما مثَّل به من الآية، لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما، ويفهم منه الباقي منهما، فكأنه قال: زيدٌ يُعاقبُ بالقيد والإرهاق، فما أسوأ حاله! وما أخسره، إلى غير ذلك، وبَشَّرَ عمرًا بالعمو والإطلاق، فما أحسن حاله! وما أربحه!«^(١). انتهى.

فَعَلِمَ أَنَّ هذا القسم من العَطَفِ غيرُ عَطَفِ الإنشاء على الخبر والعكس؛ فإنه لا أثر في جوازه للاختلاف خبرًا وإنشاءً.

قوله: (لَيْسَ الْمُعْتَمِدُ) أي: المقصود.

قوله: (الْأَمْرُ) وهو (بَشَّرَ).

قوله: (لَهُ) أي: للآمر.

قوله: (مُشَاكِلٌ) أي: مماثلٌ في كونه أمرًا وإنشاءً.

وكتب -أيضًا- ما نصه: أي: في المعطوف عليه.

وكتب -أيضًا- ما نصه: الذي لانتفائه في الخبرية والإنشائية امتنع تعاطفهما.

قوله: (بَلِ الْمَرَادُ) أي: من العطف.

قوله: (عَلَى جُمْلَةٍ) إلخ. التي نَصِفُهَا بالجملة الشرطية.

قوله: (وَأَتَمُّ مِنْ كَلَامِهِ)^(٢) إلخ. تأملُ تجده لم يزد شيئاً^(٣). (مغ)^(٤).

(١) ينظر: الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني: ص ٢٩٣.

(٢) مغني اللبيب: ٥٠٨/٥. ونصه: «وَأَتَمُّ مِنْ كَلَامِهِ فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقَالَ: الْمُعْتَمِدُ بِالْعَطْفِ جُمْلَةُ الثَّوَابِ - كَمَا ذَكَرَ - وَيَزَادُ عَلَيْهِ فَيَقَالَ: وَالْكَلَامُ مَنْظُورٌ فِيهِ إِلَى الْمَعْنَى الْحَاصِلِ مِنْهُ، وَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ، فَبَشَّرَهُمْ بِذَلِكَ».

(٣) سينقل بعد سطرين عن شيخه اللقاني أن ابن هشام زاد على كلام الزمخشري، ولا يقال: إن مراده هنا أن ابن هشام لم يزد في قوله: «وَأَتَمُّ مِنْهُ أَنْ يَقَالَ» إلخ قبل قوله: «ويزاد»؛ لأن ابن هشام نفسه نصَّ على عدم الزيادة فيه بقوله: «كما ذكر»، والسبب في هذا التناقض أن النصين -فيما يظهر- كتبنا في وقتين مختلفين، وقد نُقِلَا مِنْ نَسَخَتَيْنِ لِلْمَغْنِيِّ عُلِقَ عَلَيْهِمَا الْحَشْيُ، فَهُوَ مَهْدٌ لِرَأْيِ شَيْخِهِ الْآتِي بِقَوْلِهِ: «وَكُتِبَ -أَيْضًا- مَا نَصَّهُ»، وَهَذِهِ طَرِيقَتُهُ لِإِيرَادِ مَا جُرِّدَ مِنْ نَسْخَةٍ أُخْرَى. ينظر قسم الدراسة الصفحة رقم [١٥٣].

(٤) (مغ) كذا في الأصل، وهو رمز لم أهتدِ للعالم الذي رُمِزَ له به، وربما يكون اختصاراً للمغني، أي: أن صاحب المغني هنا لم يزد فيه شيئاً على كلام الزمخشري.

قوله: (فِي الْجَوَابِ الْأَوَّلِ) وهو أنه عَطَفُ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ.

قوله: (وَيُزَادُ عَلَيْهِ) أي: على هذا المقول.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَيُزَادُ) إلخ. ليس هذا مراد الزمخشري، وإنما مراده أن هذا عَطَفُ قِصَّةٍ عَلَى قِصَّةٍ، وعَطَفُ القِصَّةِ عَلَى القِصَّةِ [ص/٢٢٧] لا يُشْتَرَطُ فِيهِ مُشَاكَلَةٌ فِي الْأَلْفَاظِ، بل النظر فيه إلى المعنى، ولا يحتاج لتأويله بالخبر. (صر).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَيُزَادُ عَلَيْهِ) أي: على هذا المقول^(١).

قوله: (لَهُمْ جَنَّتٌ، فَبَشَّرَهُمْ بِذَلِكَ)، لكن في هذا عطف الإنشاء على الخبر أي: (لَهُمْ جَنَّتٌ).

وكتب -أيضاً- ما نصه: فرجع إلى عَطَفِ خبرٍ عَلَى خبرٍ^(٢).

قوله: (فِيهِ نَظَرٌ)^(٣) وجهه أن (وَبَشَّرَ) لا يصلح جواباً؛ إذ لا رابط فيه للشرط، فلا يُعْطَفُ عليه جواب الشرط، وحاصل الجواب: أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (فَبَشَّرَ غَيْرَهُمْ)، ففيه رابط، كذا قرر (صر).

فانظر ما وَجَّهَ به المصنف النظر^(٤)، هل يفيد ذلك؟

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: وَبَشَّرَ.

قوله: (وَيُجَابُ) أي: عن هذا النظر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أجاب السَّعْدُ فقال: «وَوَجَّهَ رَئِطَهُ بِالْشَّرْطِ الْمَذْكُورِ أَنَّ تَبَشِيرَ الْمُؤْمِنِينَ -أيضاً- مُرْتَبٍ عَلَى عَدَمِ مَعَارِضَةِ الْكُفْرَةِ الْقُرْآنِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ مُعْجِزًا، فَلَا يَثْبِتُ صَدَقَ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَا يَكُونُ تَصْدِيقُهُ وَسِيلَةً لِنَيْلِ الثَّوَابِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ

(١) سبق أن ذكر هذا النص قبل ثلاثة أسطر، ويظهر أنه سهوٌ من المجرد حين تجريد نصوص المحشي.

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في الهامش: (وفق بين الكتاتين). مجرد.

(٣) مغني اللبيب: ٥٠٩/٥. ونصه: «وأما الجواب الثاني ففيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يكون جواباً للشرط؛ إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل:

فإن لم يفعلوا، فبشّر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا: فبشّر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم في الجنة».

(٤) وهو قول ابن هشام في الجواب عمّا أورده من نظر، وهو ما أردته في التعليق السابق.

مثله، فقد ثبت تصديقه، فتركوا العناد، واتقوا النار أيها الكافرون، وبشّر المؤمنين بالجنات أيها النبي، أو أيها المبشّر^(١). ثم اعترف بالتكلف في هذا التوجيه^(٢).

قوله: (بأنه) أي: الشأن.

قوله: (أنهم) الكافرين العاجزين.

قوله: (ومعنى هذا) أي: فبشّر غيرهم بالجنات.

قوله: (وقال)^(٣) أي: الزمخشري.

قوله: (في آية الصف) وهي: ﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾ [الصف: ١٣].

قوله: (إن العطف) أي: عطف (بشّر).

قوله: (لأنه) أي: تؤمنون.

قوله: (بمعنى آمنوا) فيرجع إلى العطف على المعنى.

قوله: (ولا يقدح في ذلك) أي: العطف على (تؤمنون). بمعنى: آمنوا، وهو جواب عما أُورِدَ

على صاحب (الكشاف)^(٤)، وهو أحد الأمرين، وهما: أن (تؤمنون) تفسيرٌ للتجارة،

و(بشّر) لا يصح كونه تفسيراً لها، وأنّ فاعل (تؤمنون) غير فاعل (بشّر).

قوله: (ولا أن) عطفٌ على (أن) كما يؤخذ من تضييحه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (ولا أن يقال في (تؤمنون): إنه تفسيرٌ للتجارة) فلا

يكون أمراً؛ لأنّه تفسيرٌ للتجارة -وهي خبر- ولا يكون تفسيرٌ الخبرِ أمراً. [ص/٢٢٨]

وسأتي الجواب^(٥).

(١) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف. (الجزء الأول المحقق): ص ٢٧٢.

(٢) لما ذكر هذا الوجه قال بعده: «ولما في الوجهين من البعد سيما الثاني، فإنّ ربطه بالشرط تكلف». المرجع السابق.

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥١٠-٥١١. ونصه: «وقال في آية الصف: «إن العطف على: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنى (آمنوا)،

ولا يقدح في ذلك أن المخاطب بـ(تؤمنون) المؤمنون، وبـ(بشّر) النبي عليه الصلاة والسلام، ولا أن يقال في

(تؤمنون) إنه تفسيرٌ للتجارة، لا طلب، وإنّ: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾ جواب الاستفهام، تزيلاً لسبب السبب منزلة

السبب...؛ لأنّ تحالف الفاعلين لا يقدح، تقول: (قوموا واقعد يا زيد)».

(٤) ينظر كلام الزمخشري في: الكشاف: ٤/٥٢٧-٥٢٨.

(٥) في الصفحة رقم [٢١٦].

قوله: (وَأَنَّ يَغْفِرَ) [الصف: ١٢] عَطْفٌ عَلَى (أَنَّ) الواقعة في خبر (وَلَا يَقْدَحُ) إلخ. كما يؤخذ من تضييحه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: هذا من جملة المقول.

قوله: (تنزيلاً) جواب: كيف جَزَمَ (يَغْفِرُ) وهو لا يَتَسَبَّبُ عن (أدُلِّكُمْ)، فلا يكون جواباً له؟

وكتب -أيضاً- ما نصه: كأنه جوابٌ عما يتوجَّه على قوله: (لَا طَلَبُ)، بأن يُقال: لا يصحُّ نفي الطلب عنه؛ لأنَّ (يَغْفِرُ) جوابٌ له مجزومٌ، ولا يُجزم إلَّا جوابُ الطلب، فلا بد أن يكون طلباً حتى صحَّ^(١) جزم جوابه، وليس هنا ما يصح أن يُجزم (يَغْفِرُ) في جوابه غيره؛ لأنَّ الدَّلالة ليست سبباً للغفران حتى يصح أن يكون الجواب لها. فأجاب: بأنَّه يصحُّ نفي الطلب عنه؛ لأنَّه لا يتعين أن يكون الجواب له، بل يصحُّ كونه جوابَ الاستفهام؛ لأنَّ الدَّلالة وإن لم تكن سبباً للغفران إلَّا أنها سببٌ لسببه، وسببُ السبب يُنزل منزلة السبب^(٢)، فليتأمل.

قوله: (لِسَبَبِ السَّبَبِ) السبب المضاف هو الدَّلالة^(٣)، والمضاف إليه هو الإيمان.

قوله: (مَنْزِلَةُ السَّبَبِ) أي: الإيمان.

قوله: (لَأَنَّ تَخَالَفَ) جوابٌ عن الاعتراض الأول، وهو اختلاف المخاطب.

قوله: (لَا يَقْدَحُ) أي: في العطف.

قوله: (وَلَأَنَّ تَوْمُونًا)^(٤) جواب الاعتراض الثاني، وهو أنَّه تفسيرٌ للتجارة إلخ.

قوله: (لَا يَتَعَيَّنُ) إلخ. ويجاب -أيضاً- بمنع الجملة التفسيرية كما منعها جماعة^(٥).

(١) (صحَّ) كذا في الأصل، وأشار إليها مجرد الحاشية البهوتي بعلامة (صح)، للدلالة على أنها هكذا في نص المحشي، وحققها أن يقول: (يصحَّ).

(٢) مستفاد من حاشية الشُّمْنِي: ١٧٧/٢.

(٣) أي: من قوله في الآية: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ﴾.

(٤) مغني اللبيب: ٥١١/٥. ونصه: «ولأن (تؤمون) لا يتعين للتفسير، سلَّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسيرٌ مع كونه أمراً،

وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق: أئجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم كما كان: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾

[المائدة: ٩١]، في معنَى: (انتهوا)، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصناعة».

(٥) ينظر: الكشف: ٥٢٦/٤، وتفسير البيضاوي: ٢٠٩/٥.

قوله: (وَذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ) إلخ. «إِنَّمَا احتاج إلى هذا؛ لأنَّ الجملة المفسَّرة تكون طلبية إذا كان المفسِّر جملةً طلبية»^(١).

قوله: (كَمَا كَانَ: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]. في مَعْنَى: انْتَهَوْا؛ ولهذا عَطَفَ عليه الإنشاء وهو: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾^(٢) [المائدة: ٩٢]، وإِنَّمَا احتيج إلى تأويله بالأمر مع كون الاستفهام إنشائيًّا؛ لأنَّه هنا في معنى النفي، فهو خبر، أي: ما أنتم منتهون. (صر).

قوله: (مِنَ الْمَفْسَّرَةِ)^(٣) أي: من الجملة المفسَّرة، وقوله: (المفسَّرة)، أي: وضعًا واصطلاحًا. قوله: (آمَنَ بِاللَّهِ) جملةٌ مفسَّرة لجملة: (هَلْ أَذْكَ؟)، وهذا تفسيرٌ معنويٌّ. قوله: (هُوَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ) وهذا تفسيرٌ اصطلاحًا.

قوله: (وَحِينئذٍ) أي: حين إذ يكون (تؤمنون) أمرًا ومفسَّرًا. وكتب -أيضًا- ما نصه: أي: وحين جعله بهذا الاعتبار تفسيرًا. وكتب -أيضًا- ما نصه: قد يُستشكل هذا الكلام؛ لأنَّ حاصل قوله: (وَلَا يَقْدَحُ) إلخ. توجيهٌ لصحة العطف. وحاصل قوله: (وَحِينئذٍ) إلخ. تفريعٌ امتناعه على هذا التوجيه، فكيف يوجَّه الصحة بما ينتج الامتناع؟ ويجاب بأنَّ المراد: أنَّ هذه المذكورات، وإن لم تقدح لكن يجيء القدح من جهة أخرى. فليتأمل.

قوله: (فَيَمْتَنِعُ الْعَطْفُ) أي: عَطْفُ (بَشَرٍ). قوله: (لَعَدَمِ دُخُولِ) إلخ. يعني: والمعطوفُ على التفسيرِ تفسيرٌ. (صر). قوله: (الْأَمْرَانِ)^(٤) أي: (بَشَرٍ) في سورة البقرة، و(بَشَرٍ) في سورة الصف.

(١) منقول من حاشية الشُّمْنِي: ١٧٧/٢.

(٢) كتبت الآية في الأصل بلفظ: وأطيعوا الله ورسوله. وهو خطأ.

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥١٢. ونصه: «لأنَّ الأمر قد يساق لإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، تقول: (هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمَنَ بِاللَّهِ)، كما تقول: (هو أن تؤمن بالله)، وحينئذٍ فيمتنع العطفُ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير».

(٤) مغني اللبيب: ٥/٥١٢. ونصه: «وقال السكاكي: الأمران معطوفان على (قُلْ) مقدرة قبل: ﴿يَتَأْتِيهَا﴾، وحذف القول كثير».

قوله: ﴿قَبْلَ: ﴿يَتَأْتِيهَا﴾﴾، أي: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]. في سورة البقرة، و﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْلَكُكُمْ﴾ [الصف: ١٠]. في الصف.

قوله: ﴿وَحَذَفُ الْقَوْلِ﴾ أي: وبقاء المقول.

قوله: ﴿كَثِيرٌ﴾ أي: فلا مانع من حمل القرآن عليه.

قوله: ﴿فِي الْأُولَى﴾^(١) وهي آية سورة البقرة.

قوله: ﴿فَأَبْشِرْ﴾ أي: أَنْتَ فِي نَفْسِكَ.

قوله: ﴿فَاحْذَرْنِي﴾ الفاء للسببية دون العطف.

قوله: ﴿لِلدَّلَالَةِ﴾ إلخ. عِلَّةٌ أَنَّ التقدير ذلك.

قوله: ﴿عَلَى التَّهْدِيدِ﴾ والتهديد يدلُّ على التخويف.

قوله: ﴿فَهَلْ: فِيهِ نَافِيَةٌ﴾^(٢) أي: فالكلامُ خبرٌ لا إنشاء.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فالعطفُ لخبرٍ على خبرٍ.

قوله: ﴿مِثْلُهَا﴾ أي: مثل: (هل).

قوله: ﴿فِي: ﴿هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾﴾ [الأنعام: ٤٧]. هذه الآية في سورة الأنعام.

قوله: ﴿تَنْبَهُ﴾^(٣) أخذه مِنْ (هاء) في (هذه).

قوله: ﴿أَوْ الْفَاءُ﴾ إلخ. أي: أو تلغي معنى التَّنْبَهُ، وتقول: [ص/٢٢٩] الفاء إلخ.

قوله: ﴿لِمَجَرَّدِ السَّبَبِيَّةِ﴾ أي: لا للسببية والعطف.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥١٢-٥١٣. ونصه: «وقيل: معطوفان على أمر محذوف، تقديره في الأولى: فأُنذر، وفي الثانية:

فأبشر. كما قال الزمخشري: في: ﴿وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ [مريم: ٤٦]. إن التقدير: فاحذري واهجري؛ لدلالة (لأرجمنك) على التهديد».

(٢) مغني اللبيب: ٥/٥١٣. ونصه: «وأما:

فهل عند رسم دارس... ..

فـ(هل): فيه نافية، مثلها في: ﴿هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].».

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥١٤. ونصه: «وأما (هذه حولان) فمعناه: تَنْبَهُ لِحَوْلان، أو الفاء لمجرد السببية مثلها في جواب

الشرط؛ إذ قد استدلاً بذلك فهلاً استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ ۖ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ ۖ﴾ [الكوثر: ١-٢].».

قوله: (و^(١) إِذْ قَدْ اسْتَدْلَا بِذَلِكَ) «الظاهر أن الإشارة إلى قول الشاعر: (وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ)^(٢) البيت. ويرد عليه أن المُسْتَدْلَ إنما هو الصَّفَار^(٣) وحده^(٤)، فكيف قال: استدلا؟ فالصواب: أن الإشارة إلى هذا البيت، وإلى الذي مطلعته: (تُناغي)^(٥)، وأن الضمير في (استدلا) للصَّفَار وللمُشَارِك له في الاستدلال بالذي مطلعته: (تُناغي)». كذا في الشُّمْنِي^(٦).

فلينظر ما المانع من رجوع الإشارة لآيتي البقرة والصف أيضاً؟ فإن المصنف قدح في الاستدلال بهما أيضاً، فليتأمل^(٧).

(١) (وإذ) كذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٢٨/ب، وأما في مغني اللبيب ٥١٤/٥. فهي بلفظ: (إذ) بدون واو.

(٢) جزء من قول الشاعر:

وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ فَنَكَحَ فَتَاتَهُمْ
وَأَكْرُمَةُ الْحَيِّينَ حِلْوٌ كَمَا هِيََا

وقد مرّ تخريج البيت في الصفحة رقم [٢١١].

(٣) الصَّفَار: هو القاسم بن علي بن محمد البطليوسي، المعروف بالصفار، من نخاة الأندلس، صحب ابن عصفور والشَّكُورَيْن، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، توفي بعد سنة ٦٣٠ هـ. ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص ٢٣٥، وبغية الوعاة: ٢٥٦/٢، والأعلام: ١٧٨/٥.

(٤) اختلف في قوله: (قد استدلا)، فقليل: المراد الصفار والجماعة، وهذا قول الأمير والدسوقي. وقيل: المراد سيبويه والصفار، وهذا قول الأنطاكي. ينظر: حاشية الأمير على المغني ١٠٠/٢، وحاشية الدسوقي على المغني: ١٠١٠/٢، وغنية الأريب: ٦٣٨/٣.

(٥) جزء من قول الشاعر:

تُناغي غَزَاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ
وَكحل مَاقِيكَ الحِسانَ بِإِثْمِدٍ

وقد مرّ البيت في الصفحة رقم [٢١١].

(٦) الحاشية: ١٧٧/٢.

(٧) أظهر أن قوله: (وإذ استدلا بذلك) أي: الصفار وأبو حيان، ولو أراد الجماعة لقال: استدلوا. وأمّا الإشارة فهي راجعة إلى البيتين (وَقَائِلَةٌ حَوْلَانُ)، (وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ) كما يقول الأنطاكي في غنية الأريب: ٦٣٢/١، ويقوي هذا أن في البيتين عطف الإنشاء على الخبر -مع ما فيه من مقال واعتراض- وهو مع هذا شعر، فكأنه يقول: فهلاً استدلا بما هو أظهر منه، وهو قوله تعالى ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ فهو مثله عطف إنشاء على خبر، والاستشهاد به أقوى؛ لأنه قرآن، وآية البقرة والصف قرآن، وليستا بشعر، فلا تفضيل بينهما وبين ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾، وأيضا ليس فيهما عطف إنشاء على خبر مثل ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾، وأما بيت (تُناغي) فلم يطله ابن هشام بعد حيث أبطله بعد ذلك، فلا معنى للإشارة إليه.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ)^(١) أي: قوله: (وَكَحْل).

قوله: (كَمَا قِيلَ) قائله الرمحشري^(٢).

قوله: (وَأَمَّا مَا نَقَلَهُ أَبُو حَيَّان)^(٣) أي: من جواز: (جاءني زيدٌ ومَنْ عمروُ العاقلان) كما تقدم.

قوله: (وَأَمَّا قَالَ) أي: سيبويه^(٤).

قوله: (الرَّجُلَيْنِ) مقطوعٌ بتقدير: (أَمْدَحُ) إِنْ نَصَبْتُ، أو (الممدوح) إِنْ رَفَعْتُ.

قوله: (رَفَعْتُ) أي: على أَنَّهُ خَبْرٌ مَحذُوفٌ، أي: الممدوح، وأما امتناعه على أَنَّهُ تَابِعٌ فَلَا إشْكَالَ فِيهِ لِاخْتِلَافِ تَرْكِيبِ الْمُتْبَوِّعِ.

قوله: (أَوْ نَصَبْتُ) أي: بتقدير (أَمْدَح).

قوله: (لَأَنَّكَ لَا تُثْنِي إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ) وعبد الله لم تثبته، ولم تَعْلَمْهُ.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَخْلُطَ) أي: في البناء.

قوله: (مَنْ تَعْلَمُ) وهو هذا زيدٌ.

قوله: (وَمَنْ لَا تَعْلَمُ) وهو (مَنْ عبد الله؟).

قوله: (بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ)^(٥) أي: شيء واحد معلوم.

قوله: (لَمَّا مَنَعَهَا)^(٦) أي: المسألة حيث قال: لَأَنَّكَ لَا تُثْنِي إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ.

(١) مغني اللبيب: ٥١٥/٥. ونصه: «وقد يكون معطوفاً على أمرٍ مقدَّرٍ يدل عليه المعنى، أي: فافعل كذا وكَحْل، كما قيل في: ﴿وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾».

(٢) ينظر: الكشف: ٢١/٣.

(٣) مغني اللبيب: ٥١٥/٥. ونصه: «وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلطٌ عليه، وإنما قال: واعلم أَنَّهُ لَا يَجُوزُ (مَنْ عبد الله وهذا زيدُ الرجلين الصالحين) رفعت أو نصبت، لأنك لَا تُثْنِي إِلَّا عَلَى مَنْ أَثْبَتَهُ وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة».

(٤) ينظر: الكتاب: ٦٠/٢.

(٥) (واحد) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٢٨/ب، وأما في مغني اللبيب: ٥١٦/٥، فهي بلفظ: (واحدة)، وهي الموافقة لما في كتاب سيبويه. ينظر: الكتاب: ٦٠/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٥١٦/٥. ونصه: «وقال الصفار: لَمَّا مَنَعَهَا سيبويه من جهة النعت، عُلِمَ أن زوال النعت يُصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار؛ إذ قد يكون للشيء مانعان، ويقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه المقام».

قوله: (أَنَّ زَوَالَ النَّعْتِ) بَأَنَّ يترك قوله: (الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنِ).

قوله: (فَتَصَرَّفَ أَبُو حَيَّانَ) حيث نسب إلى سيبويه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَتَصَرَّفَ أَبُو حَيَّانَ) ظاهره أَنَّ تَصَرَّفَهُ من حيث إِنَّهُ أجاز هذا التركيب مع إسقاط النعت، وفيه نظر؛ لأنَّ الذي نقله أبو حيان كما تقدم إِنَّمَا هو مع النعت، وهو (جاءني زيدٌ ومَنْ عمرو العاقلان)، وهذا لم يقله سيبويه ولا الصفار. (صر).

قوله: (فِي كَلَامِ الصَّفَّارِ) وهو قوله: (لَمَّا مَنَعَهَا).

قوله: (وَلَا حُجَّةَ) أي: على الجواز.

قوله: (فِيمَا ذَكَرَ الصَّفَّارُ) أي: مِنْ أَنَّهُ يجوز إذا أسقط النعت.

قوله: (إِذْ قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ مَانِعَانِ) إلخ. قد يقال: إنما يأتي هذا لو كان المانع الذي [ص/٢٣٠] نص عليه يتعلق بالعطف، وظاهر تعليل سيبويه المذكور خلافه، وهو أَنَّ المنع لكونه ثناءً على مجهول، ولا ارتباط لذلك بالعطف أصلاً^(١).

(١) يقول السيرافي: «لأنَّ عبد الله لست تعرفه، وإنَّما تسأل عنه لتعرفه، فإذا نعته فسؤالك عنه عن نعته، و(زيد) تعرفه وتعرف نعته، فإذا ثَبَّتَ الصفتين بلفظ واحد، فأنت لا تعرفه من حيث كان نعتاً لعبد الله، وتعرفه من حيث كان نعتاً لزيد، فيصير لفظ واحد معروفاً مجهولاً». شرح الكتاب للسيرافي: ٣٩٣/٢.

قوله: (عَطْفُ الْأَسْمِيَّةِ) أي: الجملة الاسمية أي: المنسوبة للاسم لكونه صدرها.

قوله: (عَلَى الْفَعْلِيَّةِ) أي: الجملة الفعلية.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ) الباء زائدة.

قوله: (فِيهِ) ^(١) أي: ما ذكر، والأوضح: فيهما.

قوله: (الْجَوَازُ مُطْلَقًا) أي: سواء كان حرف العطف الواو أو غيرها.

قوله: (فِي بَابٍ) متعلق بـ(قول)، كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (فِي) ^(٢) (مِثْلُ) بدلُ بعضٍ مِنْ (فِي بَابٍ).

قوله: (فِي قَوْلِهِ) ^(٣) أي: الشاعر.

قوله:

(... .. عَاضَهَا)

أي: عوضها.

قوله: (غُلَامًا) ^(٤) أي: تزوجته.

قوله: (بَعْدَ مَا) (مَا)^(٥) مصدرية.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥١٨. ونصه: «فيه ثلاثة أقوال: أحدها: الجواز مطلقاً، وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل: (قام زيدٌ وعمرٌ أكرمه)».

(٢) (في مثل) كذا في الأصل، ومعني اللبيب (خ): ل١٢٨/ب، وأما في معني اللبيب: ٥١٨/٥. فهي بلفظ: (مِنْ
مثال)، والعبارتان صحيحتان.

(٣) مغني اللبيب: ٥١٨/٥. ونصه: «حكى عن ابن جني أنه قال في قوله:

عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدٌ

إنَّ (الضرس) فاعلٌ محذوفٌ يفسره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة إلا إن قال أقدر الواو للاستئناف».

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من صدر بيت من الرمل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو منسوب إلى الهذلي في: المحكم والمحيط الأعظم:

٣١٦/٦، وتاج العروس: ٢٣٢/٩، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق: ص ٤٤، والخصائص: ٧٣/٢، وكتاب الأفعال للسرقسطي: ٢١٦/٣، وشرح شواهد المعنى: ٨٧٣/٢.

قوله: (نَقْد) اسم فاعل كـ(فَرِح).

وكتب أيضاً: «النَّقد بكسر القاف المتأكل»^(١).

قوله: (بِمَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ)، هذا يدل على أنَّ المذكورَ فِعْلٌ لا اسم فاعل،

كـ(فَرِح) كما في الشُّمْنِي^(٢)، فلينظر^(٣).

قوله: (وَيَلْزَمُهُ) أي: ابن جني^(٤)، حيثُ مَنَعَ عَطْفَ الاسم على الفعل وبالعكس.

قوله: (لِلْإِسْتِنَافِ)، أو يقدرها للحال إنَّ أمكن.

قوله: (لِأَبِي عَلِيٍّ)^(٥) أي: الفارسي.

قوله: (نَقْلُهُ) أي: الجواز في الواو فقط^(٦).

قوله: (أَبُو الْفَتْحِ) تلميذ أبي علي.

قوله: (فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ) اسم كتاب له.

قوله: (وَبَنَى) أي: أبو الفتح.

قوله: (عاضها) عاض وعوض لغتان بمعنى واحد. (الأصداغ) جمع صُدغ، وهو ما بين لحظ العين إلى أصل الأذن، ويطلق مجازاً على الشَّعر الذي يتدلَّى على هذا الموضع، وهو المراد هنا. ينظر: شرح أبيات المغني: ٦٦/٧-٦٧.

(١) منقول من حاشية الشُّمْنِي: ١٧٨/٢. وينظر أيضاً: الصحاح، مادة (نقد): ٥٤٤/٢-٥٤٥.

(٢) نص كلام الشُّمْنِي: «الظاهر من قول ابن جني: إنه فاعل بمحذوف وليس مبتدأ أنَّ ذلك على سبيل الوجوب لا على سبيل الأولوية، والنقد: بكسر القاف، المتأكل، اسم فاعل، من نَقَدْتُ السِّنَّ بالكسر، إذا تآكلت وتكسرت». الحاشية: ١٧٨/٢.

(٣) ما في الخصائص لابن جني عكس ما ذكره ابن هشام عنه، فهو يرى أنَّ (الضرسُ نقد) جملة اسمية من مبتدأ وخبر. ينظر: الخصائص: ٧٣/٢. وسر صناعة الإعراب: ٢٧٣/١-٢٧٤. و(نقد) بالبيت يروى بفتح القاف وبكسرها. ينظر: لسان العرب، مادة (نقد): ٤٢٦/٣، فيكون بالفتح اسماً، وأما بالكسر فيحتمل الاسمية والفعلية.

(٤) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، من كبار علماء النحو والصرف، لزم أبا علي الفارسي مدة أربعين سنة، ومن مصنفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، والمنصف، توفي سنة ٣٩٢هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيوله: ٣١٠/١١، وتاريخ العلماء النحويين: ص ٢٤-٢٥، وبغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٥١٩/٥-٥٢٠. ونصه: «والثالث: لأبي علي أنه يجوز في الواو فقط، نقله أبو الفتح في (سر الصناعة) وبني عليه منع كون الفاء في: (خرجت فإذا الأسدُ حاضرٌ) عاطفة».

(٦) لَمَّا ذكر ابن جني رأي الفارسي، قال: «وهو الصواب». سر صناعة الإعراب: ٢٧٤/١.

قوله: (وَقَدْ لَهَجَ) ^(١) أي: أولع به، أي: أكثر من ذكره ^(٢).

قوله: (وَأَنَّهُمْ) أي: الجماعة.

قوله: (مَرْدُودٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى): وجه الدلالة أن: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] عطفٌ على جملة (لا تأكلوا)، فتكون (فِسْقًا)، ولا يجوز.

قوله: (لَأَنَّ الْوَاوَ) أي: في: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾.

قوله: (لَأَنَّ أَصْلَ الْوَاوِ أَنْ تَرْبِطَ) أي: والربط إما بالعطف أو بالحالية.

قوله: (مُقَيَّدَةٌ لِلنَّهْيِ) فينصرف النهي إلى القيد.

قوله: (وَالْمَعْنَى) أي: المنطوق.

قوله: (وَالْفِسْقُ) قد فسرهُ الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥]. هذا بناءً على أن جملة: ﴿أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ تفسير: ﴿فِسْقًا﴾، وقد يُمنع. وما المانع أن تكون صفةً كاشفةً، فيكون الفسق أعمّ مما أهلٌ لغير الله به ^(٣). (صر). وانظر، قد يقال: إذا كان أعم ^(٤).

(١) مغني اللبيب: ٥٢٠/٥. ذكر ابن هشام الأقوال الثلاثة في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مطلقاً، ثم قال: «وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرازي في تفسيره، وذكر في كتابه... أن مجلساً جمعه وجماعة من الحنفية وأنهم زعموا أن قول الشافعي: (يَجِلُّ أَكْلُ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ) مردود بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٤٥]... بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف... ولا للاستئناف؛ لأن أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدة للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حال كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسرهُ الله تعالى بقوله: ﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلٌ لِّغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾.

(٢) ينظر: الصحاح، مادة (لهج): ٣٣٩/١.

(٣) ينظر: تفسير البيضاوي: ١٨٧/٢، والدر المصون: ١٣١/٥، وتفسير ابن كثير: ٣٢٥/٣. تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٥٧/١.

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (كذا). ويظهر أن الحشوي شرع بذكر اعتراضٍ على القول بأن (الفسق) أعمّ من (ما أهلٌ به لغير الله) ثم ترك ذلك.

[العطفُ على معمولي عاملين^(١)]

[ص/٢٣١] قوله: (وَقَوْلُهُمْ: عَلَى عَامِلِينَ)^(٢) أي: بإسقاط: معمولي.

قوله: (أَجْمَعُوا) إلخ. تحرير محل النزاع.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَجْمَعُوا) هذا بالنظر لأهل البصرة واضح، وأمّا الكوفي

الذي يجعل (إنَّ) عاملةً في الاسم فقط، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بما كان مرفوعاً به قبلها فلا

يساعد على ذلك^(٣).

قوله: (نَحْوُ: أَعْلَمَ زَيْدٌ) إلخ. هذه أربع معمولات.

قوله: (وَأَبُو بَكْرٍ عَطْفٌ عَلَى (زيد)).

قوله: (خَالِدًا) عَطْفٌ عَلَى المفعول الأول، وهكذا.

قوله: (عَلَى مَعْمُولٍ)^(٤) الأوضح معمولات؛ لأنَّ العامل أكثر، فكذا المعمول، لكنه أراد

الجنس.

قوله: (زَيْدًا) معمول لـ(إنَّ).

قوله: (أَبُوهُ) معمول (ضارب).

قوله: (لَعَمْرُو) معمول اللام.

قوله: (وَأَخَاكَ) عَطْفٌ عَلَى (زيدًا).

(١) الترجمة زيادة من الحقق، وهي من العناوين التي وضعها ابن هشام كما في مغني اللبيب (خ): ل١٢٩/أ، ومغني

اللبيب ٥٢٢/٥.

(٢) مغني اللبيب: ٥٢٢/٥. ونصه: «وقولهم: (على عاملين) فيه تجوُّزٌ، أجمعوا على جواز العطف على معمولي عاملٍ

واحد نحو: (إنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وَعَمْرًا جَالِسٌ)، وعلى معمولات عامل نحو: (أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا بَكْرًا جَالِسًا، وَأَبُو بَكْرٍ

خَالِدًا سَعِيدًا مَنْطَلَقًا)، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين نحو: (إنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ أَبُوهُ لَعَمْرُو، وَأَخَاكَ

غَلَامُهُ بَكْرٍ)».

(٣) ينظر: مذهب البصريين والكوفيين في العامل في خبر (إنَّ) في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/١٤٤، والتبيين عن

مذاهب النحويين: ص ٣٣٣.

(٤) (معمول) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٢٩/أ، وأما في مغني اللبيب ٥٢٢/٥. فهي بلفظ: (معمولي)،

وكلتا اللفظتين صحيحة؛ إذ لفظ (معمول) يراد به الجنس كما ذكر المحشي هنا.

قوله: (عَلَامُهُ) معطوف على (أبوه).

قوله: (بَكْرٍ) عطف على (عمرو).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَأَخَاكَ) إلخ. عَطَفُ على اسم (إن)، وعلى فاعل اسم الفاعل، وعلى مجرور اللام.

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا)^(١) أي: العاملين.

قوله: (هُوَ) أي: العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جاراً.

قوله: (نَحْوُ: كَانَ) إلخ. العاملان هما: (كان)، و(أكلا).

قوله: (آكلاً) خبر (كان).

قوله: (طَعَامَكَ) مفعول (آكلاً).

قوله: (عَمْرُو) اسم (كان).

قوله: (وَتَمَرَكُ) عطف على (طعامك).

قوله: (بَكْرٍ) عطف على (عمرو).

قوله: (وَلَيْسَ) أي: هذا العطف.

قوله: (كَذَلِكَ) أي: ممتنعاً بإجماع، بل هو مختلف فيه^(٢)، وكان سبب الامتناع على القول به

أن حرف العطف العاجز لا يقوى أن يقوم مقام عاملين؛ ولذا لو قيل: (كان زيدٌ

وعمرُو آكلين طعامك وتمرك)، جاز لتعدد العاطف.

قوله: (الْفَارِسِيُّ) أبو علي.

قوله: (الْجَوَازَ مُطْلَقاً) أي: سواء كان العاملان ليس أحدهما جاراً أو لا^(٣).

قوله: (إِنَّ مِنْهُمْ) أي: تلك الجماعة.

(١) مغني اللبيب: ٥٢٣/٥. ونصه: «وَأَمَّا معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو: (كان آكلاً طعامك عمرو وتمرك بكرٌ)، وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إنَّ منهم الأخفش».

(٢) ذكر الفارسي جوازه عن جماعة من النحويين. وهذا القول منسوبٌ أيضاً للأخفش. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠١٤، وتمهيد القواعد: ٣٥٠٤/٧. والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٧١/٢. وينظر أيضاً: المقتضب: ١٩٥/٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠١٤/٤.

قوله: (وَالْحُجْرَةَ) ^(١) عَطَفُ عَلَى (الدار) المعمول لـ(في).

قوله: (وَعَمْرُو) عَطَفُ عَلَى (زيد) المعمول للابتداء.

قوله: (وَلَيْسَ) أي: العطف.

قوله: (كَذَلِكَ) أي: ممتنعاً إجماعاً، بل فيه خلاف ^(٢).

قوله: (وَعَنِ الْأَخْفَشِ) ^(٣) بل هو المشهور عنه ^(٤).

قوله: (وَبِهِ) أي: الإجازة لتأولها بالجواز.

قوله: (إِنْ وَلِيَ الْمَخْفُوضُ) ^(٥) أي: كـ(الحجرة) في المثال.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: التركيب.

قوله: (وَلَأَنَّ فِيهِ) أي: فيما إذا وَلِيَ المَخْفُوضُ العاطف.

[ص/٢٣٢] قوله: (تَعَادَلِ الْمُتَعَاظِفَاتِ) لَأَنَّهُ قُدِّمَ فِي المَعْطُوفِ عَلَيْهِ المَجْرُورُ، وكذا في المعطوف.

وكتب -أيضاً- ما نصه: لَأَنَّهُ تَقَدَّمَ (الدار) و(زيد)، وهما المعطوف عليهما، فتعادلا في التَّقدُّم، وتأخر المعطوفان فتعادلا في التَّأخُّر.

قوله: (﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾ [الجائية: ٣]) ^(٦). خبر (إِنْ).

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٢٣. ونصه: «وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو: (زيد في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة)، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك».

(٢) ذكر أبو حيان أن من يميز مطلقاً يميز هذه الصورة. ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/٢٠١٥.

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥٢٤. ونصه: «وإن كان الجار مقدماً نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو) فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفراء والزجاج».

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٧٨، وذكر أبو حيان أنه إذا كان أحدهما جاراً وتقدم المجرور المعطوف فالمشهور عند الأخفش جوازه، وهو مذهب الكسائي والفراء والزجاج. ولالأخفش قول آخر بالمنع. ينظر:

ارتشاف الضرب: ٤/٢٠١٥، وينظر أيضاً: المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٤٧١.

(٥) مغني اللبيب: ٥/٥٢٤. ونصه: «وفصل قوم منهم الأعلّم فقالوا: إن وَلِيَ المَخْفُوضُ العاطفَ كالمثال جاز؛ لأنه كذا سُمِعَ، ولأن فيه تعادل المتعاطفات».

(٦) مغني اللبيب: ٥/٥٢٥. ونصه: «وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنْ

فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفُ

قوله: ﴿لَا يَتَّخِذُ﴾ اسم (إنَّ).

قوله: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [الجاثية: ٤]. مصدر مضاف للمفعول.

قوله: ﴿وَمَا﴾ [الجاثية: ٥]. عَطَفُ عَلَى الكاف المحرور بـ(خَلَقَ)، ففيه حجة على العطف على الضمير المحرور بدون إعادة الجار، ويحتمل أَنَّهُ عَطَفُ عَلَى (خَلَقَ) بتقدير مضاف، أي: خَلَقَ مَا يَبْدُو. ^(١)

قوله: ﴿وَأَخْتَلَفَ﴾ على: ﴿السَّمَوَاتِ﴾ ^(٢)، والمراد باختلاف الليل والنهار تعاقبهما.

قوله: ﴿مِنْ رِزْقٍ﴾ بيان لـ(مَا).

قوله: ﴿فَأَحْيَا﴾ عَطَفُ عَلَى: ﴿أَنْزَلَ﴾

قوله: ﴿وَتَصْرِيفَ﴾ تصريفُ الرياح تقلبها، وصَرَفُهَا من جهةٍ إلى أخرى ^(٣). والشاهد في: ﴿أَخْتَلَفَ﴾ و﴿ءَايَاتُ﴾ الثالثة.

وكتب -أيضاً- ما نصه: عَطَفَ: ﴿أَخْتَلَفَ﴾ على: ﴿السَّمَوَاتِ﴾، وهو معمول لـ(في)، وعَطَفَ: (آيات) الذي بعده على: (آيات) الأولى، وهي معمولة لـ(إنَّ)، ففيه عَطَفُ عَلَى معمولي عاملين، ووُجِدَ شرطه السابق، وهو إيلاء المخفوض ^(٤). إلخ.

قوله: (آيات الأولى) أي: الذي في قوله: ﴿لَا يَتَّخِذُ﴾

قوله: (بِالنَّصْبِ) عَطَفًا عَلَى: (آيات) الأولى.

الرَّيْحَ ءَايَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ [الجاثية: ٣-٥]. (آيات) الأولى: منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم (إنَّ). والثانية والثالثة: قرأهما الأخوان بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استدلَّ بالقراءتين في (آيات) الثالثة على المسألة. أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب: الابتداء، و(في). وأما النصب فعلى نيابتها مناب: (إنَّ) و(في).

(١) ذكر أبو حيان أنَّ من أحاز العطف على الضمير المحرور من غير إعادة الجار أحازه هنا، وهو مذهب الكوفيين ويونس والأخفش، واختاره الشلوبيين، ورجحه أبو حيان. ينظر: البحر المحيط: ٤١٣/٩. وذكر الزمخشري أنَّ العطف هنا على (خلق)، وهذا الوجه هو الأظهر عند السمين الحلبي. ينظر: الكشف: ٢٨٤/٤، والدر المصون: ٦٣٣/٩.

(٢) أي: عطف (اختلاف) على (السموات).

(٣) ذكر ابن جرير الطبري أنَّ تصريف الرياح هو أن يرسلها الله مرة لواقع، ومرة عقيماً، ثم قال: وزعم بعض أهل العربية أنَّ معنى (تصريف الرياح) أنَّ تأتي مرة جنوباً وشمالاً، وقبلاً ودبوراً. قال ابن جرير: وهذه صفة تصرفها لا تصرفها؛ لأنَّ (تصرفها) تصريف الله لها، و(تصرفها) اختلاف هبوبها. ينظر: تفسير الطبري: ٢٧٥-٢٧٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣٣٩/١، والأصول لابن السراج: ٧٣/٢.

قوله: (بِالْقِرَاءَتَيْنِ) أي: النصب والرفع^(١).

قوله: (عَلَى الْمَسْأَلَةِ) لَأَنَّهُ عَطَفَ (آيات) على (آيات) الأولى المعمولة لـ(إِنَّ)، و(اختلاف) على: (السموات) المعمولة لـ(في)، هذا في النصب، وأمّا في الرفع فيقال: عَطَفَ (آيات) على: (آيات) الثانية المعمولة للابتداء، و(اختلاف) عطف على مجرور (في) من: (وفي خلقكم).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (عَلَى الْمَسْأَلَةِ) أي: الذي هو خلاف قول سيويه.

قوله: (نِيَابَةِ الْوَاوِ) أي: في قوله: ﴿وَأُخْتَلِفَ﴾.

قوله: (مَنَابَ الْإِبْتِدَاءِ)، أي: في (آيات) الثانية.

قوله: (وَفِي) أي: ومناب (في) حيث عطفت مجروراً على مجرور بـ(في).

قوله: (فَعَلَى نِيَابَتِهَا) أي: الواو.

قوله: (مَنَابَ (إِنَّ)) أي: في الآية الأولى، أي: في النصب.

قوله: (وَفِي) أي: في الجر.

قوله: (وَأُجِيبَ بِثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ)^(٢) أطل الشهاب السمين^(٣) في إعرابه الكلام على إعراب هذه الآيات^(٤).

[ص/٢٣٣] قوله: (أَنَّ (فِي)) أي: كلمة (في).

قوله: (مُقَدَّرَةٌ) أي: في: ﴿وَأُخْتَلِفَ﴾.

قوله: (فَالْعَمَلُ) أي: الجر.

(١) قرأ حمزة والكسائي: ﴿عَايِلَتْ﴾ الثانية والثالثة بالنصب، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم بالرفع. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٥٩٤، والتيسير في القراءات السبع. وينظر توجيه القراءتين في: الحجة للقراء السبعة: ١٦٩/٦-١٧٠، وحجة القراءات: ص ٦٥٨.

(٢) مغني اللبيب: ٥٢٦/٥. ونصه: «وأجيب بثلاثة أوجه: أحدها: أَنَّ (في) مقدرة، فالعمل لها، ويؤيده أَنَّ في حرف عبد الله التصريح بـ(في)، وعلى هذا: الواو نائبة مناب عامل واحد وهو: الابتداء أو (إِنَّ)».

(٣) الشهاب السمين: هو أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلي، من نخبة مصر، ومن تلاميذ أبي حيان الأندلسي، ومن مصنفاته: الدر المصون، وشرح التسهيل، وشرح الشاطبية، توفي سنة ٧٥٦هـ. ينظر: طبقات الشافعية للإسنوي: ٢٨٨/٢، وغاية النهاية في طبقات القراء: ١٥٢/١، وبغية الوعاة: ١/٤٠٢.

(٤) ينظر: الدر المصون: ٦٣٣/٩-٦٤٠.

قوله: (حَرْفِ) أي: قراءة.

قوله: (وَعَلَى هَذَا) أي: الجواب.

قوله: (الْوَاوُ نَائِبَةٌ مَتَابَ عَامِلٍ وَاحِدٍ)، هذا لا يُخَلِّصُ من يمنع وَيُعْمَلُ المبتدأ في الخبر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: بناء على أَنَّ الابتداء عامل في المبتدأ والخبر.

وقوله: (وَهُوَ الْإِبْتِدَاءُ أَوْ (إِنَّ)) أي: الابتداء إِنَّ عُطِفَتْ هذه الجملة على جملة: ﴿وَفِي

خَلَقَكُمْ﴾، و(إِنَّ) إِنَّ عُطِفَتْ على جملة: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ﴾. راجعه^(١).

قوله: (أَنَّ انْتِصَابَ آيَاتِ)^(٢) أي: الثانية والثالثة، وعلى هذا فالخبر في السموات والأرض

وما عُطِفَ عليه من: ﴿وَفِي خَلَقَكُمْ﴾، ﴿وَأُخْتَلَفَ﴾. (صر).

لكن قوله: (فَلَيْسَتْ (فِي) مُقَدَّرَةً) يدلُّ على أَنَّ المراد (آيات) الثالثة فقط دون الثانية؛ لأنَّ

آيتها فيها (فِي) مذكورة، فتأمل.

وأيضاً الكلام إنما هو في الثالثة؛ لأنَّ الكلام في الجواب عن الاستدلال، والاستدلال إنما

هو بها.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: والجارَّان والمجروران معطوفان على خبر (إِنَّ).

قوله: (يَخُصُّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ)^(٣) أي: في الثالثة دون الثانية لقوله: (عَلَى إِضْمَارِ (إِنَّ) وَ(فِي))

و(فِي) مذكورة فيها.

قوله: (وَهُوَ أَنَّهُ) أي: النَّصْب.

قوله: (بَعِيدٌ)؛ لَأَنَّهُ لم يُعْهَد حذف الحرف المؤكِّد، وقد يُسَهَّل ذلك تقدم مثلها^(٤).

قوله: (عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ)^(٥) وهو المنع.

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٤٣١/٤-٤٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ٩٣/٤، والدر المصون: ٦٣٦/٩-٦٣٧.

(٢) مغني اللبيب: ٥٢٧/٥. ونصه: «والثاني: أَنَّ انتصابَ (آيات) على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ، أي:

هي آيات، وعليهما فليست (فِي) مقدرة».

(٣) مغني اللبيب: ٥٢٧/٥-٥٢٨. ونصه: «والثالث: يَخُصُّ قراءةَ النصْبِ وهو: أَنَّهُ على إضمارِ (إِنَّ) و(فِي) ذكره

الشاطبي وغيره، وإضمارُ (إِنَّ) بعيدٌ».

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قد يُجْعَل ذلك حِكْمَةُ الْحُكْمِ بُعْدَهُ دون امتناعه).

(٥) مغني اللبيب: ٥٢٨/٥. ونصه: «ومما يُشْكَل على مذهب سيبويه قوله:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

قوله:

(هَوْنٌ عَلَيْكَ... ..)

فيه عمل الفعل في ضميرين لشيء واحد، وإن كان عمله في الثاني -وهو الكاف- بواسطة الحرف مع أنَّهم يقولون: عمل الفعل الواحد في ضميرين لشيء واحد مخصوص بأفعال القلوب^(١)، وظاهره وإن كان العمل في أحدهما بواسطة، فيقدَّر هنا (على نفسك)، أو يُؤَوَّل (هَوْنٌ)^(٢) بمعنى العلم، فيتخلص من ذلك^(٣).

قوله: (مَقَادِيرُهَا)^(٤) جمعٌ (مِقْدَار). بمعنى التقدير.

قوله: (مَنْهِيَّهَا)^(٥) اسمٌ (ليس)، وخبرها (بآتيك).

قوله:

(... .. وَلَا قَاصِرٌ... ..) إلخ.

فَعَطَفَ (قَاصِر) على (آتيك)، و(مأمورها) على (منهيا).

قوله: (مَجْرُورُ الْبَاءِ)^(٦) أي: في (بآتيك).

قوله: (مَرْفُوعٌ لَيْسَ) وهو (مَنْهِيَّهَا).

فَلَيْسَ بِآتِيكَ مَنْهِيَّهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا.

(١) في أفعال القلوب وألحق بها الفعلان (عَدِمَ)، و(فَقَدَ)، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٢٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٢/٢، والتذيل والتكميل: ١٠٩/٦.

(٢) جزء من صدر بيت من المتقارب، وتقدم البيتان بتمامهما آنفاً، وهما للأعور الشنّي، كما في: الكتاب: ٦٤/١، وشرح أبيات سيويه: ١٦٢/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٤٢٥/١، وشرح أبيات المغني: ٦٧/٧. وبلا نسبة في: المقتضب: ١٩٦/٤، وشرح شواهد المغني: ٤٢٧/١.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (لكن يشكل المعنى عليه هنا).

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) (مَجْرُورُ الْبَاءِ) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٢٩/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٥٢٨/٥. فهي بلفظ: (مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ)، والعبارتان صحيحتان.

(٧) مغني اللبيب: ٥٢٨/٥. ونصه: «لأنَّ (قَاصِرٍ) عَطِفَ على مجرور بالباء، فإن كان (مأمورها) عطفاً على مرفوع (ليس) لَزِمَ العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بـ(قَاصِر) لَزِمَ عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينئذٍ: فليس منهياً بقاصر عنك مأمورها».

قوله: (بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ) وهو (مَنْهِيهَا).

قوله: (إِذَا التَّقْدِيرُ) إلخ. وليس الضمير لـ (مَنْهِيهَا) بل للمأمور.

قوله: (بِالْثَّانِي وَأَنَّهُ) ^(١) في نسخة: (عن الثاني بأنه) ^(٢)، والمراد بالثاني: [ص/٢٣٤] أَنَّ (مَأْمُورَهَا) فاعل بـ (قاصر).

قوله: (الْعُطْفَ الْمَذْكُورَ) ^(٣) أي: عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين.

قوله: (وَلِهَذَا) أي: كونه ممن منع ^(٤).

قوله: (فِي قَوْلِهِ) أي: في تفسير قوله.

قوله: ((وَالشَّمْسُ وَضَحَّتْهَا [الشمس: ١])). والشاهد فيه: ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَلَتْهَا [الشمس: ٣]].

فـ (النهار) عُطِفَ على (الشمس) المجرور بواو القسم، و (إِذَا) عُطِفَ على (إِذَا) في:

﴿وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَلَهَا [الشمس: ٢]]. المعمولة لفعل القسم المقدَّر.

قوله: (نَصَبُ (إِذَا)) أي: الثانية، وهي: ﴿إِذَا جَلَلَتْهَا﴾.

وقوله: (مُعْضَلٌ) بكسر الضاد، أي: مُشْكَل.

قوله: (الْوَاوَاتِ) أي: التي قبل (إِذَا) غير الأولى.

قوله: (عَلَى عَامِلَيْنِ) يعني: واللازم باطل.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٢٩. ونصه: «وقد أجب بالثاني وأنه لما كان الضمير في (مأْمُورَهَا) عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور».

(٢) هكذا هي في النسخة التي حققها مازن المبارك: ص ٦٣٤، وأيضاً في تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد: ٢/٤٨٨، وأمّا في المخطوطات التي اعتمدها د. عبد اللطيف الخطيب في تحقيقه وردت بالعبارة الأولى: (بالثاني وأنه). ينظر: مغني اللبيب: ٥/٥٢٩.

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥٢٩-٥٣٠. ونصه: «واعلم أَنَّ الزمخشريَّ ممن منع العطفَ المذكورَ، ولهذا اتَّجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَّتْهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَلَهَا﴾ [الشمس: ١-٢]. الآيات. فقال: فإن قلت: نَصَبُ (إِذَا) مُعْضَلٌ لأنك إن جعلت الواوَاتِ عاطفة وقعت في العطف على عاملين، يعني أَنَّ (إِذَا) عطف على (إِذَا) المنصوبة بـ (أقسم)، والمخفوقات عطف على (الشمس) المخفوفة بواو القسم. قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه. يعني أنهما استكراها ذلك يحتاج كُلُّ قَسَمٍ إلى جواب يُخَصُّهُ».

(٤) أي: الزمخشري. ينظر: الكشف: ٤/٧٥٨.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (عَلَى عَامِلَيْنِ) تقدّم أنّ هذه عبارة النحاة، وأنّ فيها مسامحة^(١).

قوله: (أَنَّ إِذَا) أي: الثانية وما بعدها.

قوله: (عَلَى إِذَا) أي: الأولى.

قوله: (الْمَنْصُوبَةُ بِـ (أُقْسِمُ))، وهو متعلق الواو في: ﴿وَالشَّمْسِ﴾.

قوله: (وَالْمَخْفُوضَاتِ) يعني: وإن^(٢) إلخ.

قوله: (وَأِنْ جَعَلْتَهُنَّ) أي: الواوات كلّها.

قوله: (لِلْقَسَمِ) يعني: حتى ينتفي هذا المحذور.

قوله: (فِيمَا) أي: أمر.

قوله: (اسْتِكْرَاهِهِ) أي: كراهته.

قوله: (ذَلِكَ) أي: كون كلّ واوٍ للقسم.

قوله: (ثُمَّ أَجَابَ)^(٣) أي: الزمخشري.

قوله: (بأنّ فِعْلَ الْقَسَمِ) وهو (أُقْسِمُ).

قوله: (بِخِلَافِ الْبَاءِ) أي: فإنّها تُذكر مع فعل القسم نحو: (أُقْسِمُ بِاللّهِ)، لكنّ الباء حينئذٍ مُعدّية لفعل القسم، وليس معناها القسم.

قوله: (كَأَنَّهَا) أي: الواو.

قوله: (النَّاصِبَةُ) أي: لـ (إِذَا).

قوله: (الْخَافِضَةُ) أي: للمخفوضات.

قوله: (وَكَاَنَّ)^(٤) بفتح الهمزة وتشديد النون.

(١) حيث حذفوا المضاف، وهو لفظ: معمولي، وقد تقدمت الإشارة إليه في أول الباب في الصفحة رقم [٢٢٥].

(٢) أي: وإن قدرت الواوات عاطفة والمخفوضات عطف على (الشمس).

(٣) مغني اللبيب: ٥٣١/٥. ونصه: «ثم أجاب: بأنّ فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل».

(٤) (وكاَنَّ) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٢٩/ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٥٣١/٥. فهي بلفظ: (فكان)، والصحيح ما في الأصل هنا؛ لأنّها ضبطت بالحروف، ولأنّ المعنى يقتضيه.

قوله: (عَلَى مَعْمُولِي عَامِلٍ) مُحَصَّلُهُ أَنَّ التَّصَبُّ إِثْمًا هُوَ بِالْمَحْذُوفِ، لَكِنْ لَمَّا كَانَتْ الْوَاقِعَاتُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ لِإِفَادَتِهَا مَعْنَاهُ، فَكَأَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدًا، فَسَاغَ الْعَطْفُ الْمَذْكُورَ.

قوله: (ثُمَّ اعْتَرَضَ) ^(١) أي: ابن الحاجب ^(٢).

قوله: (فَلَا أُقْسِمُ) [التكوير: ١٥]. (لا) زائدة أو نافية على خلاف فيه. فراجع ^(٣).

قوله: (بِالْحُنَّسِ) أي: النجوم ^(٤).

وكتب أيضاً: في محل نصب بـ(أقسم).

قوله: (أَلْجَوَارِ) [التكوير: ١٦]. جمع (جارية).

قوله: (وَاللَّيْلِ) [التكوير: ١٧]. عَطْفٌ عَلَى (الْحُنَّسِ).

قوله: (إِذَا) نصب بـ(أقسم).

قوله: (وَالصُّبْحِ) [التكوير: ١٨]. عَطْفٌ عَلَى (الْحُنَّسِ).

قوله: (هُنَا) أي: في هذه الآية.

قوله: (وَبَعْدُ) ^(٥) أي: وأما بعد ذلك كله.

قوله: (فِي نَحْوِ: فِي الدَّارِ زَيْدٌ) إلخ. أي: من كل ما تقدّم المجرور فيه، وفعل كذلك في المعطوف.

وكتب -أيضاً- ما نصه: مما تعادلت فيه المجرورات بأن يتقدّم الجار، ويليه المرفوع، وتتأخّر عنهما المعطوفات.

وكتب -أيضاً- ما نصه: يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين في النحو المذكور، لكن يَرِدُ أَنَّ الْآيَةَ الَّتِي اعْتَرَضَ بِهَا ابْنُ الْحَاجِبِ لَيْسَتْ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهَا الْجَارُ

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٣١. ونصه: «قال ابن الحاجب: وهذه قوة منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْحُنَّسِ ۖ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ۖ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ۖ وَالصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾ [التكوير: ١٥-١٨]. فإن الجار هنا (الباء)، وقد صرح معه بفعل القسم».

(٢) ينظر رأي ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل: ٢/١٤٧-١٤٨، وشرح الرضي على الكافية: ٤/٣٠٧.

(٣) ينظر: الخلاف في المسألة في: شرح الكافية الشافية: ٢/٨٥٣، ومغني اللبيب: ٣/٣٣٦.

(٤) هذا مروي عن علي رضي الله عنه، ومجاهد والحسن، وغيرهم. ينظر: تفسير ابن جرير: ٢٤/٢٥١.

(٥) مغني اللبيب: ٥/٥٣٢. ونصه: «وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو) ولا إشكال حينئذٍ في الآية».

على غيره حتى على العامل، كما تقدم الجار في نحو: (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو)، وعلى العامل أي: الابتداء لتقدم العامل وهو: (أقسم)، فلا يرتفع الإشكال إلّا بالتجويز مطلقاً. (صر).

قوله: (قَوْلًا مُسْتَقْلًا)^(١) أي: لا تقييداً.

قوله: (ولهَذَا) أي: أنّه إذا كان أحد المعمولين محذوفاً، فهو كالمعدوم.

قوله: (في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]). إلخ. الذي اختاره الشيخ^(٢) ورآه في كلام غيره ولعله السعد أو السيد أنّ (إذا) في الآيات ليست منصوبةً بـ(أقسم)، وإلّا لزم أنّ الأقسام^(٣) ليست في الحال، بل في وقت غشيانه، وهو مُستقبل، بل منصوبة بحالٍ مقدّر، أي: أقسم بحال الليل إذا يغشى، أي: بالهيئة الحاصلة له وقت غشيانه^(٤).

قوله: (وَقَفَ) أي: اطلع.

قوله: (فَيَنْبَغِي لَهُ) أي: حيث قصد حكاية ما قاله الزمخشري.

قوله: (بِالْوُجُوبِ) لأنّ الزمخشري لم يقل ذلك إلّا حيث يُجِبُ الحذف.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٣٢. ونصه: «وأخذ ابنُ الجباز جوابَ الزمخشريّ فجعله قولاً مستقلاً، فقال: في كتاب (النهاية)، وقيل: إذا كان أحدُ العاملين محذوفاً فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴿[الليل: ٢]، وما أظنّه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيّد الحذف بالوجوب».

(٢) لعل المراد به شيخه ناصر الدين اللقاني.

(٣) (الأقسام): جمع: قَسَمَ، يشير للقسم بالليل وما بعده.

(٤) ينظر: حاشية الدماميني (المزج): ١/٣٧٢-٣٧٣، وكلامه مثل كلام اللقاني، وقد اعتمد -أيضاً- على كلام السيد الشريف الجرجاني في حاشيته على المطول. ينظر: الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني: ص ١٨٧-١٨٩، وينظر أيضاً المطول للفتازاني: ص ٣٣٣. وينظر كلام قريب منه للرضي في: شرح الرضي على الكافية: ١٩٢/٣.

المَوَاضِعُ الَّتِي يَعُودُ فِيهَا الضَّمِيرُ إِلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتَبَةً

قوله: (لَفْظًا وَرُتَبَةً) تمييزان محولان عن الفاعل، أي: متأخر لفظه ورتبته.

قوله: (مَرْفُوعًا بِـ) (نَعَمْ) و(بُئْسَ) ^(١) أي: على الفاعلية بهما.

قوله: (وَلَا يُفْسَرُ إِلَّا بِالتَّمْيِيزِ) والتمييز: هو مرجع ذلك الضمير، و(المفسر) بالكسر رتبته بعد (المفسر) بالفتح، فهو متأخر لفظًا ورتبة.

قوله: (وَيَلْتَحِقُ بِهِمَا) ^(٢) أي: في رفع هذا الضمير المفسر بالتمييز المذكور.

قوله: (نَحْوُ: «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ» [الأعراف: ١٧٧]). أَصْلُ (سَاءَ) سَوَاءٌ ^(٣)، قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

قوله: (وَكَبُرَتْ) [الكهف: ٥]. للذم.

قوله: (أَنَّ الْمَخْصُوصَ) ^(٤) أي: في (نَعَمْ) و(بُئْسَ)، وما يلتحق بهما.

قوله: (وَيَرُدُّهُ) ^(٥) أي: كون المخصوص. إلخ.

قوله: (وَلَا يَدْخُلُ النَّاسِخُ عَلَى الْفَاعِلِ)، لقائل أن يقول: (كان) زائدة، لا ناسخة ^(٦)، فتدخل على الفاعل. (صر).

قوله: (وَأَنَّهُ) أي: المخصوص.

قوله: (قَدْ يُحْذَفُ) أي: لقرينة، والفاعل لا يحذف، لكن سيأتي أن الكسائي يحذفه هنا ^(٧).

(١) مغني اللبيب: ٥٣٣/٥. ذكر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة، ومنها: «أحدها: أن يكون الضمير مرفوعًا بنعم أو بئس، ولا يُفسر إلا بالتمييز، نحو: نعم رجلًا زيدًا، وبئس رجلًا عمروًا».

(٢) مغني اللبيب: ٥٣٣/٥. ونصه: «ويلتحق بهما (فعل) الذي يُراد به المدح والذم نحو: «سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ»، و«كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ»».

(٣) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٧٦/٥، وأوضح المسالك: ٢٤٩/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٥٣٤/٥. ونصه: «وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل».

(٥) مغني اللبيب: ٥٣٤/٥. ونصه: «ويُرَدُّهُ: (نعم رجلًا كان زيدًا)، ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف، نحو: «بُئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» [الكهف: ٥٠]».

(٦) ينظر: الحاشية المصرية: ص ٢٦٩.

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٥٣٥/٥.

قوله: (المُعْمَل)^(١) صفة المتنازعَيْن.

قوله: (يَمْنَعُونَ ذَلِكَ)^(٢) أي: أن يضمن في الأول الفاعل.

قوله: (وَقَالَ الْفَرَاءُ) إلخ. يَرِدُ عليه البيت^(٣) إذ كان على قوله يناسب: (جَفَانِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَحْلَاءَ هَم).

قوله: (فَإِنْ اسْتَوَى) بقية كلام [ص/٢٣٦] الفراء^(٤).

قوله: (فَهُوَ) أي: المذكور الظاهر.

قوله: (فَاعِلٌ بِهِمَا) لا يقال: لا يجوز اجتماع مؤثرين على أثرٍ واحدٍ؛ لأننا نقول: ذاك في المؤثر الحقيقي، وهو المعطى للوجود، وأما عوامل النحو فليست كذلك، بل هي أماراتٌ على معانٍ، ويجوز اجتماع أماراتٍ على شيءٍ واحدٍ؛ لأنه إنما امتنع في المؤثر

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٣٥. ذكر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخرٍ لفظاً ورتبةً، ومنها: «والثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعَيْن المُعْمَلِ ثانيهما».

(٢) مغني اللبيب: ٥/٥٣٥. ونصه: «والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يُحذفُ الفاعل، وقال الفراء: يُضْمَرُ ويُؤخَّرُ عن المفسِّر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو، نحو: (قام وقعد أخواك) فهو عنده فاعل بهما».

(٣) يقصد قول الشاعر:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَحْلَاءَ إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلُ

والبيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٣، والتذيل والتكميل: ٧/٨٩، وتوضيح المقاصد: ٢/٦٣٩، وأوضح المسالك: ٢/١٧٥. وشرح شواهد المغني: ٢/٨٧٤.

(٤) قال ابن مالك: «وأجاز الفراء أيضاً أن يقال: (يحسن ويسيء ابنك)، على أن يكون الفاعل مرتفعاً بالفعلين معاً». ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦٤٦-٦٤٧.

وقال المرادي: «والمشهور عن الفراء في هذه المسألة وجوب إعمال الأول، ومنع إعمال الثاني، ونقل عنه ابن مالك أنه يجيز إعمال الأول في هذه المسألة بشرط تأخير الضمير، فتقول: (ضربني وضربت قومك هم) فراراً من الإضمار قبل الذكر. قال ابن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير كلام ابن مالك وهو الثقة فيما ينقل، انتهى. وقد نقل ذلك -أيضاً- بعض متأخري المغاربة. ونقل عن الفراء -أيضاً- أنه يقصر مثل: (ضربني وضربت زيداً) على السماع. حكاه في البسيط، انتهى ما في شرح (التسهيل)». شرح التسهيل للمرادي: ص ٤٥٥. وقد نقل أيضاً أبو حيان كلام النحاس السابق. ينظر: التذيل والتكميل: ٧/١٠١، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٣٦٤.

الحقيقي؛ لأنه يلزم تحصيل الحاصل؛ لأنَّ الأول إذا أثر، كان تأثير الثاني تحصيلًا للحاصل^(١).

وأيضًا يلزم نقض العلل؛ لأنه حينئذٍ لم يلزم من انتفاء العلة انتفاء المعلول لحصوله بالعلة الأخرى.

قوله: (أَنْ يَكُونَ)^(٢) أي: الضمير.

قوله: (مُخْبِرًا عَنْهُ) عنه: أي: مبتدأ.

قوله: (نَحْوُ: ﴿إِنْ﴾ [الأنعام: ٢٩])^(٣) أي: ما.

قوله: (﴿هِيَ﴾). مبتدأ.

قوله: (﴿حَيَاتُنَا﴾). خبرٌ ومفسرٌ.

قوله: (هَذَا) أي: هي.

قوله: (لَا يُعْلَمُ) أي: لا يَعْلَمُ السامع.

قوله: (مَا) أي: المعنى الذي.

قوله: (يُعْنَى) أي: يُقْصَد.

قوله: (يَتَلَوُّهُ) أي: يقع بعده.

قوله: (وَأَصْلُهُ) أي: أصل الضمير.

قوله: (يَدُلُّ عَلَيْهَا) أي: الحياة.

قوله: (قَالَ)^(٤) أي: الزمخشري^(٥).

(١) ذكر الرضي أن النحاة يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة. وعلى هذا فاجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عندهم. وبنحوه قال الدماميني، والشيخ خالد الأزهرى. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٠٦/١، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ١/ ٣٦٤، وتعليق الفرائد: ١١٨/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٨٥/١.

(٢) مغني اللبيب: ٥٣٦/٥. ذكر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخرٍ لفظًا ورتبة، ومنها: «والثالث: أن يكون مُخْبِرًا عنه، فيُسَرَّه نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩]، قال الزمخشري: هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُعْنَى به إلا بما يتلوه، وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وُضع (هي) موضع الحياة؛ لأن الخبر يدلُّ عليها ويُبينها».

(٣) جزء من قوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

(٤) مغني اللبيب: ٥٣٦/٥-٥٣٧. ونصه: «قال: ومنه: (هي النفسُ تحمل ما حُمِّلَتْ)، و(هي العرب تفعل ما شاءت)».

(٥) ينظر: الكشف: ١٨٧/٣.

- قوله: (وَمِنْهُ) أي: من هذا القبيل، وهو الإتيان بضمير موضع الظاهر للإخبار عنه بما بينه.
- قوله: (مَا شَاءَتْ) أي: من أنواع البلاغة.
- قوله: (قَالَ ابْنُ مَالِكٍ)^(١) أي: جمال الدين^(٢). (صر).
- قوله: (وَهَذَا) أي: الذي قاله الزمخشري.
- قوله: (وَلَكِنْ فِي تَمْثِيلِهِ) إلخ. ما ذكره ابن مالك لا يليق؛ لأنَّ الزمخشري إنَّما ذكره للتنظير والتمثيل، فلا يُتسامح فيه.
- قوله: (لِإِمْكَانٍ) إلخ. يعني: مع أنَّ ظاهر كلامه يُعيِّن ما ذكره، مع أنَّه يمكن وجه آخر تركه.
- قوله: (وَفِي كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ)^(٣) إلخ. كون ابن مالك ذَكَرَ وجهًا وترك آخر لا يقتضي الاعتراض عليه بذلك والتضعيف.
- قوله: (فِي الْمَثَالَيْنِ) أي: (هِيَ النَّفْسُ)^(٤)، و(هِيَ الْعَرَبُ)^(٥).
- قوله: (ضَمِيرُ الْقِصَّةِ) فيكون من الموضع الرابع.
- قوله: (عَلَى ذَلِكَ) أي: الذي ذكره.
- قوله: (الرَّابِعُ: ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ)^(٦) الفرق بين هذا وبين ما تقدَّم أن مفسِّر الضمير هنا مفسِّر للمراد بالشَّأْنِ في ذلك الكلام، لا للشَّأْنِ الكلِّي، بخلافه فيما تقدم، فإنه مفسِّر لمفهوم ذلك الضمير. (صر).

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٣٧. ونصه: «قال ابن مالك: وهذا من جيِّد كلامه، ولكنَّ في تمثيله بـ(هي النفس)، و(هي العرب) ضَعْفٌ؛ لإمكان جعل النفس والعرب بـ(كَيْنَ)، و(تحمل)، و(تقول) خبرين».

(٢) ينظر كلام ابن مالك في: شرح التسهيل: ١/١٦٣.

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥٣٧. ونصه: «وفي كلام ابن مالك أيضًا ضَعْفٌ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون (هي) ضمير القصة. فإن أراد الزمخشري أنَّ المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنَّه متعيِّن فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وَحْدَهُ».

(٤) جزء من المثال: (هِيَ النَّفْسُ تَتَحَمَّلُ مَا حُمِّلَتْ). ينظر: الكشف: ٣/١٨٧، والتذييل والتكميل: ٢/٢٦٩. وورد في شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦٣. بلفظ: (هِيَ النَّفْسُ تَحْمَلُ مَا حُمِّلَتْ).

(٥) جزء من مثال ورد عن ابن الأعرابي، وتماه: (هِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ). ينظر: تهذيب اللغة: ١٤/١٥١، ولسان العرب، مادة (أدم): ١٢/١٢.

(٦) مغني اللبيب: ٥/٥٣٨. ذكر ابن هشام الموضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة، ومنها: «الرابع: ضمير الشَّأْنِ والقصة نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]... والكوفي يُسمِّيهِ ضمير الجھول».

قوله: (نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝﴾ [الإخلاص: ١]). إلخ. ظاهر العبارة أنَّ ضمير الشأن مخصوص بالذكر فلا يطلق على المؤنث، بل يُخصَّصُ باسم القصة.

قوله: (يُسَمِّيهِ) أي: ضمير الشأن والقصة.

قوله: (عَلَى مَا [ب/٢٣٧] بَعْدَهُ)^(١) أي: على كلامٍ يقع بعده وقوعاً لازماً.

قوله: (إِذْ) أي: حين.

قوله:

(أَسَاكِرَانُ... .. (٢)

مبتدأ.

قوله: (كَانَ)^(٣) شَأْنِيَّة.

قوله: (ابْنُ الْمَرَاغَةِ)^(٤) خبر.

قوله: (أَمُّ مُتْسَاكِرٍ)^(٥) عَطْفٌ عَلَى (سَكْرَان).

قوله: (وَالْجُمْلَةُ خَيْرٌ كَانَ) فجوزَ تقدّم بعض الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن عليه.

قوله: (نَصَبُ سَكْرَانٍ)^(٦) أي: خبراً لـ (كان).

المجهول».

(١) مغني اللبيب: ٥٣٨/٥ - ٥٣٩. ذكر ابن هشام أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس، ومنها: «أحدها: عَوْدُهُ عَلَى مَا بعده لزوماً...، وقد غلط يوسف بن السرياني إذ قال في قوله:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا يَجُوفُ الشَّامِ أَمُّ مُتْسَاكِرٍ

في مَنْ رَفَعَ (سَكْرَان)...، والجملة خبر (كان)».

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه: ٤٨١، والكتاب: ٤٩/١، والمقتضب: ٩٣/٤، وشرح الكتاب للسرياني: ٣٠٥/١، والخصائص: ٣٧٧/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٧٤/٢، وخزانة الأدب: ٢٨٨/٩.

قوله: (ابن المراهقة) أراد به جريراً، والمراهقة: الأتان التي لا تمتنع من الفحول. (تميمًا) أراد بهم بني دارم بن مالك بن حنظلة، وهم رهط الفرزدق. (جوف الشام) داخلها. ينظر: شرح أبيات المغني: ٦٩/٧ - ٧١.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) مغني اللبيب: ٥٣٩/٥. ونصه: «والأشهر في إنشاده نصبُ (سَكْرَان)، ورفع (ابن المراهقة)، فارْتِفَاع (متساكر)

قوله: (عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ) إلخ. أي: لا معطوف؛ إذ لا يعطف مرفوعٌ على منصوبٍ.

قوله: (بِالْعَكْسِ) أي: رفع (سكران) ونصب (ابن).

قوله: (فَاسْمُ (كَانَ) مُسْتَتِرٌ) وعلى هذا فـ(مُتَسَاكِرٍ) عطْفٌ على المبتدأ الذي هو (سَكْرَانٍ).

قوله: (وَالثَّانِي) ^(١) أي: الوجه الثاني.

قوله: (أَنَّ مَفْسَّرَهُ) أي: ضمير الشأن والقصة.

قوله: (وَلَا يُشَارِكُهُ) أي: ضمير الشأن والقصة.

قوله: (فِي هَذَا) أي: الوجه.

قوله: (لَهُ مَرْفُوعٌ) مبتدأ وخبر.

قوله: (قَائِمًا) خبر (كان).

قوله: (زَيْدٌ) فاعل (قائمًا).

قوله: (وَهَذَا) أي: النحو.

قوله: (إِنْ سُمِعَ) إشارة إلى جواز منع سماعه.

قوله: (عَلَى أَنَّ الْمَرْفُوعَ) لـ(زيد)، و(عمرو).

قوله: (مُبْتَدَأٌ) كأنهم لم يلتفتوا إلى أَنَّهُ حينئذٍ يلتبس باسم (كان)، كما التفتوا إلى التباس المبتدأ بالفاعل في نحو: (زيدٌ قام)، فمنعوا تقديم الخبر.

قوله: (وَاسْمُ (كَانَ)) أي: وعلى أَنَّ اسم (كان).

قوله: (لَأَنَّهُ فِي نِيَّةِ التَّقْدِيمِ) أي: لكونه مبتدأ.

قوله: (وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ (إِنَّهُ)) ^(٢) أي: الشأن.

على أَنَّهُ خبرٌ لـ(هو) محذوفًا، ويُروى بالعكس، فاسم (كان) مستترٌ فيها.

(١) مغني اللبيب: ٥٤٠/٥. ذكر ابن هشام أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس، ومنها: «والثاني: أَنَّ مَفْسَّرَهُ لا يكون إلَّا جملة، ولا يُشَارِكُهُ في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفردٍ له مرفوعٌ نحو: (كان قائمًا زيدٌ)...، وهذا إن سُمِعَ خُرُجٌ على أَنَّ المرفوعَ مبتدأ، واسمُ (كان)... راجعان إليه؛ لأنه في نية التقديم».

(٢) مغني اللبيب: ٥٤١/٥. ونصه: «وأجاز الكوفيون (إِنَّهُ قام)، و(إِنَّهُ ضُرِبَ) على حذف المرفوع، والتفسيرُ بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول. وفيه فسادان: التفسيرُ بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل».

قوله: (وإنَّه) أي: الشأن.

قوله: (على حذف المرفوع) فليس في الفعل ضمير مستتر.

قوله: (وفيَّه) أي: هذا المَجْزُز.

قوله: (وحذف مرفوع الفعل) أي: ولم يُسمع في كلام العرب شيء من ذلك.

قوله: (أنَّه)^(١) أي: ضمير الشأن.

قوله: (لا يُتبع بتابع) إلخ. لم يتعرض لمنع نعته لظهوره^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: «قال الدماميني: أمّا كونه لا يُؤكّد فلائنه أشد إبهاماً»^(٣) إلخ.

قال الشُّمْنِي: «إنَّ الجملة التي هي خبر ضمير الشأن»^(٤). إلى آخر ما ذكره.

وقد يقال: هذا لا يمنع عطف ما يتحد معنى بالجملة المخبر بها، بحيث لا يحتاج في

الإخبار بها عنه إلى رابط. فليتأمل.

قوله: (ولا يُعطف عليه) فلا يقال: (إنَّه وحال زيد أبوه قائم).

قوله: (ولا يُبدل منه) فلا يقال: (إنَّه الشأن زيد قائم).

قوله: (أو [أحد])^(٥) نواسخه^(٦) شامل لجميع أنواع النواسخ، من (كان) و(إن) و(ظن) وأخواتها.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٤١. ذكر ابن هشام أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس، ومنها: «والثالث: أنه لا يُتبع بتابع، فلا يُؤكّد، ولا يُعطف عليه، ولا يُبدل منه».

(٢) قال الشُّمْنِي: «لم يذكر النعت؛ لأنَّ عدم اتباعه بالنعت ظاهر؛ لأنَّ الضمائر لا تنعت». الحاشية: ٢/٢٢١. وينظر أيضاً: نتائج الفكر: ص ١٦٧، وتسهيل الفوائد: ص ١٧٠.

(٣) وتام كلام الدماميني: «وأمّا كونه لا يُبدل منه، ولا يُعطف عليه عطف بيان فلثلاً يزول الإبهام المقصود منه، وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق». ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٣٦٧.

(٤) وتام كلام الشُّمْنِي: «لا تحتاج إلى رابط؛ لكونها نفسها، فلو عطف عليه عطف نسق، لشاركه المعطوف عليه في الإخبار عنه بالجملة، ولزم خلو خبر المعطوف عليه من رابط وهو ممنوع. أقول: لا مانع من تقدير الرابط، فلا يلزم ذلك». ينظر: الحاشية: ٢/٢٢١.

(٥) زيادة ليست في الأصل، والسياق يقتضيها، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/أ، ومغني اللبيب: ٥/٥٤١.

(٦) مغني اللبيب: ٥/٥٤١. ذكر ابن هشام أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس، ومنها: «والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه».

[أ/٢٣٨] قوله: (فَلَا يُثَنَّى)^(١) إلخ. فلا يقال: (إنهما زيدٌ قائمٌ وعمرو جالسٌ) بل إنَّه بالإفراد.

قوله: (وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا)^(٢) وهو أنَّه على خلاف القياس من هذه الوجوه.

قوله: (عَلِمَ أَنَّهُ) أي: ضمير الشأن.

قوله: (لَا يَنْبَغِي الْحَمْلُ عَلَيْهِ) أي: أن يحمل عليه ضمير من الضمائر. أي: بل الأولى الحمل على غيره، بدليل قوله الآتي: (والأولى) إلخ^(٣).

قوله: (إِذَا أُمِكنَ)^(٤) قَيَّدَ (يَنْبَغِي).

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن أجل أنَّه لا ينبغي إلخ.

قوله: (ضَعُفَ) أي: لأنَّه أمكنَ غيره.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (ضَعُفَ) إلخ. يؤيد ما قاله الزمخشريُّ المعنى^(٥)، فإنَّه إذا كان للشَّأن، كان الإخبار عن الشيطان وعن قبيله بالرؤية، كلُّ منهما مقصودٌ بالأصالة، بخلاف ما إذا كان الضمير للشيطان، فإنَّ المقصودَ حينئذٍ بالإخبار عنه بالرؤية الشيطان، وأمَّا الإخبار عن القبيل فبالتبعية، فتأمله^(٦).

قوله: (فِي: ﴿إِنَّهُ﴾)^(٧) [الأعراف: ٢٧] أي: في إعراب: ﴿إِنَّهُ﴾. إلخ.

(١) مغني اللبيب: ٥٤١/٥. ذكر ابن هشام أوجه مخالفة ضمير الشأن للقياس، ومنها: «والخامس: أنه ملازمٌ للإفراد، فلا يُثَنَّى ولا يجمع، وإن فسّر بحديثين أو أحاديث».

(٢) مغني اللبيب: ٥٤٢/٥. ونصه: «وإذا تقررَ هذا علمُ أنه لا ينبغي الحملُ عليه إذ أمكنَ غيره، ومن ثَمَّ ضَعُفَ قولُ الزمخشري في: ﴿إِنَّهُ وَيَرَى كُفْرًا﴾: إنَّ اسمَ (لنَّ) ضميرُ الشأن، والأولى كونه ضميرَ الشيطان، ويؤيده أنه قرئ: ﴿وَقَبِيلُهُ﴾ بالنصب. وضميرُ الشأن لا يُعطَف عليه».

(٣) مستفاد من حاشية الشُّمْنِي: ١٨١/٢.

(٤) (إذا أمكن) هكذا الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/أ، وأما في مغني اللبيب: ٥٤٢/٥. فهي بلفظ: (إذ أمكن)، والصحيح ما في الأصل ومخطوط المغني؛ لأنَّ المعنى يقتضيه.

(٥) ينظر: الكشف: ٩٨/٢.

(٦) ينظر: حاشية الطيبي على الكشف: ٣٦٤/٦، والبحر المحيط في التفسير: ٣٣/٥، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٦٨/١، ٥٨٣/٢.

(٧) جزء من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ وَيَرَى كُفْرًا﴾. [الأعراف: ٢٧].

قوله: (إِنَّ اسْمَ) (إِنَّ) مقول قول.

قوله: (بِالنَّصْبِ) أي: عطفاً على الهاء من: ﴿إِنَّهُ﴾.

قوله: (وَضَمِيرُ الشَّانِ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ) ^(١) لم يتعين تخريجُ النصب على ذلك، بل يجوز كونه

مفعولاً معه، أي: وإن كان العطف أرجح ^(٢).

قال الشُّمْنِي: «لم يذكر المصنف هذا الوجه لمرجوحيته بالعطف» ^(٣). انتهى.

وأقول: هذا لا يمنع الورود على تأييد المصنف.

قوله: (وَقَوْلُ كَثِيرٍ) ^(٤) عطفٌ على (قول الزمخشري).

قوله: (وَالأَوَّلَى) أي: من قولهم.

قوله: (أَنْ يُعَادَ) أي: اسمها.

قوله: (إِذَا أَمَكْنَ) أي: خبره، ولا يطلق أنه ضمير شأن كما أطلق هذا الكثير ^(٥).

قوله: (وَيُؤَيِّدُهُ) أي: هذا الأولى.

قوله: (إِنَّ تَقْدِيرَهُ) مقول قول.

قوله: (وَفِي: كَتَبْتُ إِلَيْهِ) إلخ. انظر، كيف خُفِّفَتْ (أَنْ) هنا وليست بعد (عِلْمٍ) أو (ظَنٍّ)؟

وقال الشيخ ^(٦): الكتابة بمعنى الإعلام، ففيه معنى العلم.

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل مشيراً إلى ما بعد هذه الجملة: (لعله: قال الدماميني).

(٢) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٦٨/١.

(٣) الحاشية: ١٨١/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٥٤٣/٥. ونصه: «وقول كثير من النحويين: إنَّ اسم (أَنْ) المفتوحة المخففة ضميرُ شأن. والأولى أن

يُعاد على غيره إذا أمكن، ويُؤيده قولُ سيبويه في: ﴿أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ﴾ ^(١٢) قَدْ صَدَقَتْ الرَّءْيَا [الصفات: ١٠٤ -

١٠٥]. إنَّ تقديره: إنَّك، وفي: (كتبتُ إليه أَنْ لا تفعل): إنَّه يُجزمُ على النهي، ويُنصبُ على معنى (لئلا)، ويُرفع

على معنى: على أنك».

(٥) من هؤلاء الكثير الذين يرون أن اسم (أَنْ) المخففة ضمير شأن محذوف: ابن الحاجب، وابن عقيل، والأشْمُونِي:

ينظر: الكافية: ص ٥٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١٨٨/٢، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٣٨٣/١، وشرح

الأشْمُونِي على الألفية: ٣١٩/١، ونسبه أبو حيان لبعض البصريين، حيث قال: «ولا يلزم أن يكون ذلك الضمير

المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا، بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم كان أولى».

التذليل والتكميل: ١٦١ / ٥، وينظر أيضاً: الجنى الداني: ص ٢١٨، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٣٠/١.

(٦) لعله يقصد شيخه ناصر الدين اللقاني.

قوله: (إِنَّهُ) أي: تفعل.

قوله: (يُجْزَمُ عَلَى التَّهْيِ) وعلى هذا فـ(أَنْ) تفسيرية.

قوله: (وَيُنْصَبُ عَلَى مَعْنَى: (لِئَلَّا)) هذا لا يناسب ضمير الغيبة في (إليه)، فينبغي أَنْ يكون المكتوب إليه غير المخاطب، أي: كتبتُ إلى زيدٍ لأجل أَلَّا تفعل يا عمرو. كذا قرر. (صر)^(١).

وكتب -أيضاً- ما نصه: و(أَنْ) تفسيرية.

قوله: (وَيُرْفَعُ عَلَى [ص/٢٣٩] (أَنَّكَ)^(٢) أي: بِأَنَّكَ، فـ(أَنْ) المخففة مجرورة بالباء.

وكتب -أيضاً- ما نصه: وقوله: (وَيُرْفَعُ عَلَى أَنَّكَ) هو محل الشاهد، فقد جعل اسم (أَنْ) ضمير المخاطب لا ضمير الشأن.

قوله: (أَنْ يُجَرَّ)^(٣) أي: الضمير.

قوله: (وَحُكْمُهُ) أي: الضمير المجرور بِـ(رُبَّ).

قوله: (وَكُونُهُ هُوَ) أي: الضمير.

قوله:

(... فَنِيَّةٌ ...)

جمع (فَتَى).

قوله: (الْمَجْدُ)^(٤) أي: الشَّرَف.

قوله: (دَائِبًا)^(٥) أي: دائماً، وَمِنْهُ الدَّأْبُ أي: العادة المستمرة^(٦).

(١) مثل سيبويه بقوله: (كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَقُولَ ذَاكَ). ينظر: الكتاب: ١٦٦/٣.

(٢) (على أَنَّكَ) كذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/أ، وأما في مغني اللبيب: ٥٤٤/٥. فهي بلفظ: (على معنى: على أَنَّكَ)، والتعبيران صحيحان.

(٣) مغني اللبيب: ٥٤٤/٥. ذكر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة، ومنها: «أَنْ يُجَرَّ بِـ(رُبَّ) مفسراً بتمييز، وَحُكْمُهُ حُكْمُ ضَمِيرٍ (نَعَمْ) وَ(بَيْسَ)، فِي وَجوبِ كَوْنِ مفسره تمييزاً، وَكُونُهُ هُوَ مُفْرَداً، وَقَالَ: رُبَّهُ فَنِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا»

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) ينظر: الصحاح، مادة (دأب): ١٢٣/١.

- قوله: (وَلَكِنَّهُ)^(١) أي: الضمير المحرور بـ(رُبَّ) ^(٢).
- قوله: (يَلْزَمُ أَيْضًا التَّذْكِيرُ) بخلاف المرفوع بـ(نَعَمْ)، أو (بِئْسَ).
- قوله: (مُطَابَقَتُهُ) أي: الضمير المحرور بـ(رُبَّ).
- قوله: (وَلَيْسَ) أي: ما أجازوه.
- قوله: (وَعِنْدِي)^(٣) إلخ. في نسخة: (وَعَدَى)^(٤) الزمخشري تفسير الضمير بالتمييز إلى غير بابي: (نعم) و(رُبَّ) يوافق هذه النسخة.
- قوله: (وَتُؤَوَّلُ)^(٥) إلخ. وفي نسخة: (وقد أوّل)، وهو يوافق الأخرى.
- وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وعندي) إلخ. استدراك على ما فهم مما تقرر من (أن) تفسير الضمير بالتمييز ليس إلا في بابي (نعم) و(رُبَّ).
- قوله: (وَذَلِكَ) أي: كون الزمخشري يفسره بالتمييز في غير^(٦)، إلخ.
- قوله: (في: ﴿فَسَوَّلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩]) أي: في إعرابه. ومعنى سَوَّلَهُنَّ: عَدَّلَهُنَّ^(١).

- (١) مغني اللبيب: ٥٤٤/٥. ونصه: «ولكنه يلزم أيضاً التذكير، فيقال: (رَبَّهُ امْرَأَةً) لا رَبَّهَا، ويقال: (نَعِمْتُ امْرَأَةً هُنْدَ)، وأجاز الكوفيون مطابقتها للتمييز في التأنيث والثنائية والجمع، وليس بمسموع».
- (٢) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٨٤، وارتشاف الضرب: ٤/١٧٤٧، وأوضح المسالك: ٣/١٦، وتمهيد القواعد: ٦/٣٠٢٨، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٧٤. قوله: (يُورَثُ): يُكْسَبُ. وجملة (دَعَوْتُ) صفة لفتية، والرباط محذوف، أي: دعوتهم. ينظر: شرح أبيات المغني: ٧/٧١.
- (٣) مغني اللبيب: ٥٤٥/٥. ونصه: «وعندي أن الزمخشري يُفسر الضمير بالتمييز في غير بابي (نعم وُرُبَّ)، وذلك أنه قال في تفسير: ﴿فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]. الضمير في: (فسواهن) ضمير مبهم، و(سبع سموات) تفسيره، كقولهم: (رَبَّهُ رجلاً)، وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماء، والوجه العربي هو الأول».
- (٤) كذا في الأصل، ومقصده أن الزمخشري لم يقتصر على تفسير الضمير في بابي (نعم)، و(رُبَّ) مثل: (رَبَّهُ رجلاً)، بل عدّى هذا الصنيع إلى غير هذين البابين، حيث يفسر الضمير في غير هذين البابين كما في النص الذي نقلته في الهامش السابق. والنص في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، وفي مغني اللبيب: ٥٤٥/٥ يخالف ما في تلك النسخة التي أشار إليها المؤلف في ألفاظه، وإن كان النصان يؤيدان إلى معنى واحد.
- (٥) (وَتُؤَوَّلُ) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب: ٥٤٦/٥. وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، فهي بلفظ: (ويؤول).
- (٦) ينظر: الكشف: ١/١٢٣.

قوله: (الضَمِيرُ) أي: المنصوب وهذا مقول (قَالَ).

قوله: (ضَمِيرٌ مُبْهَمٌ) أي: لا يفهم منه شيء في نفسه.

قوله: (كَقَوْلِهِمْ) أي: العرب.

قوله: (وَقِيلَ) هو من كلام الزمخشري.

قوله: (وَالسَّمَاءُ فِي مَعْنَى الْجِنْسِ) والجنس في معنى الجمع.

قوله: (وَقِيلَ: جَمْعُ سَمَاءَةٍ^(٢)) أي: السماء جمع: سَمَاءَةٌ^(٣)، فتكون اسم جنس جمعي، يفرق

بينه وبين واحده بالتاء. (صر)^(٣).

قوله: (وَالْوَجْهَ الْعَرَبِيَّ) أي: الوارد عن العرب البليغ الفصيح.

قوله: (وَتُؤَوَّلُ)^(٤) أي: قول الزمخشري: «وسبع سموات تفسيره».

قوله: (بَدَلٌ) أي: لا تميز.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بَدَلٌ)، ومن الأبواب التي يعود الضمير فيها على متأخر

لفظاً ورتبة البدل، كما سيأتي عقبه.

قوله: (يَأْبَاهُ) إنما قال: يَأْبَاهُ؛ لأنه لا ينافيه؛ لجواز كون التشبيه في مجرد التفسير.

قوله: (أَنْ يَكُونَ)^(٥) أي: الضمير.

قوله: (أَجَازُهُ) أي: أجاز (ضَرَبْتُهُ زَيْدًا).

قوله: (وَمَنْعُهُ سَيِّئِيهِ) وَوَجْهُهُ عَوْدُهُ على متأخر لفظاً ورتبةً.

(١) ينظر: الكشف: ١٢٣/١.

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (سماء)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، ومغني اللبيب: ٤٥٤/٥، وينظر: لسان العرب، مادة (سما): ٣٩٨/١٤.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي بجوارها في هامش الأصل: (في هذا التفسير نظر؛ لأنه قد صرح رضي بأنه ليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعاً لذي التاء، قال: كما حُقِّق في (باب: الجمع)، بل هو جنسٌ حقه أن يقع على القليل والكثير كالماء والغسل. انتهى). وينظر: كلام رضي في شرحه على الكافية: ١٩/١، ٣٦٥/٣-٣٦٧.

(٤) مغني اللبيب: ٥٤٦/٥. ونصه: «وَتُؤَوَّلُ على أن مراده أن (سبع سماوات) بَدَلٌ، وظاهر تشبيهه بـ(رَبِّه رجلاً يَأْبَاهُ)».

(٥) مغني اللبيب: ٥٤٦/٥. ذكر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبةً، ومنها: «أن يكون مُبدلاً منه الظاهر المُفسَّرُ له، كـ(ضَرَبْتُهُ زَيْدًا)، قال ابن عصفور: أجازهُ الأخفشُ، ومنعه سَيِّئِيهِ. وقال ابن كيسان: هو جائزٌ بإجماع. نقله عنه ابن مالك».

قوله: (نَقَلَهُ) أي: الإجماع^(١).

قوله: (عَنْهُ) أي: ابن كيسان^(٢)، كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (عَلَى ذَلِكَ) أي: السادس.

قوله: (وَمِمَّا خَرَجُوا)^(٣) إلخ. في هذا التخريج ضعف؛ لأنَّ إبدال المشتق ضعيف؛ لأنَّ البدل

هو المقصود، والمشتقات وُضِعَتْ لأنَّ تُنسَبَ إلى الغير^(٤)، وتجري عليه، ولم توضع لأنَّ

تُنسَبَ إلى العوامل بالفاعلية وغيرها^(٥). [ص/٢٤٠]

قوله: (وَقَالَ الْكِسَائِيُّ) أي: في: (الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ).

قوله: (هُوَ نَعْتُ) أي: للضمير^(٦).

قوله: (وَالْجَمَاعَةُ) أي: الجمهور سواء^(٧).

قوله:

(١) ينظر حكاية الإجماع في: شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦١، وتعليق الفرائد: ٢/١١٨. وقد أنكر أبو حيان الإجماع، وقال:

إنه لا إجماع في المسألة، وأنَّ الأخفش يرى جوازها، وغيره ذهب إلى عدم الجواز، ثم رجع هو الجواز. ينظر: التذييل والتكميل: ٢/٢٦٦-٢٦٨.

(٢) ابن كيسان: هو أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان، قيل: إنه يحفظ المذهبين في النحو، ومن مصنفاته: غلط أدب الكاتب، والمهذب في النحو، والمختار في علل النحو، توفي سنة ٢٩٩هـ. وقيل: ٣٢٠هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ١٥٣، وإنباه الرواة: ٣/٥٧-٥٩، وبغية الوعاة: ١/١٨-١٩.

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥٤٧. ونصه: «ومما خرَّجوا على ذلك قولهم: (اللهم صلِّ عليه الرؤوف الرحيم). وقال الكسائي: هو نعت. والجماعة يَأْبُونُ نعت الضمير. وقوله:

فَأَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا

وقال سيبويه: هو بإضمار: أَدُمُ».

(٤) (غير) من الألفاظ الموغلة في التنكير، فلا يجوز إدخال الألف واللام عليها لعدم الفائدة، كما نصَّ على ذلك سيبويه، حيث فقال: «و(غير) -أيضاً- ليس باسم متمكِّن، ألا ترى أنَّها لا تكون إلَّا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام». الكتاب: ٣/٤٧٩. وقد أجاز بعضهم تعريفها. ينظر: درة الغواص: ص ٥١، وتفسير الرازي: ٢٨/٢١٥.

(٥) وقد نصَّ العلماء على ضعفه. ينظر: التذييل والتكميل: ٩/٧٩، وتمهيد القواعد: ٢/٨٣٥.

(٦) ينظر رأي الكسائي في: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٢١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٤٢٠، وتعليق الفرائد: ٢/١١٨.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد: ص ١٧٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٣١٠، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٣١.

(... .. أن يَنَامَ... ..)

على إسقاط الخافض أي: على أن ينام.

قوله: (البائسا)^(١) بدل من هاء (تَلَمَّهُ)^(٢) مُفسَّر له^(٣).

قوله: (هُوَ) أي: البائسا.

قوله: (بِاضْمَارٍ) أي: منصوبٌ بإضمار.

قوله: (وَقَوْلُهُمْ)^(٤) أي: العرب، وهو عَطْفٌ على (قَوْلُهُ)، كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (أَخَوَاكَ) بدل من (ألف) (قاما).

قوله: (وَقِيلَ) أي: في (قاما أخواك)، وما بعده.

قوله: (عَلَى) أي: محمولٌ على.

قوله: (وَقِيلَ) قولٌ ثالثٌ.

قوله: (أَحْرَفٌ) أي: لا ضمائر^(٥).

قوله: (وَهُوَ) أي: هذا الثالث.

قوله: (المُخْتَارُ) وَجَّهَهُ في (التوضيح)^(٦) بأن هذا التركيب منقول عن قوم من العرب

بخصوصهم، والتقديم والتأخير لا يختص بقوم من العرب^(٧).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من عجز بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الكتاب: ٧٥/٢، وشرح الكتاب للسيراfi: ٤٠٢/٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٢٧/٢، والتذييل والتكميل: ٢٦٨/٢، وتمهيد القواعد: ٤٦٤٠/٩، وشرح أبيات المغني: ٧١/٧.

قوله: (فرقرى) موضع مخصب باليمامة. (كوانسا) الموضع الذي يكون فيه الطي وقد كنس، فاستعاره للإبل، فوصف إبلاً بركت بعد الشبع فنام راعيها؛ لأنَّه غير محتاج إلى رعيها. ينظر: شرح أبيات المغني: ٣٥١/٦-٣٥٣. (٣) ينظر: الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب: ص ٤٦.

(٤) مغني اللبيب: ٥٤٨/٥. ونصه: «وقولهم: (قاما أخواك) و(قاموا إخوانك) و(قُمن نسوتك)، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرفٌ كالتاء في (قامت هند) وهو المختار».

(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣٨/١، وعلل النحو لابن الوراق: ص ٢٧٤.

(٦) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (الذي يظهر من كلام التوضيح أنَّه تضعيف للثاني لا توجيه للثالث، فتدبر).

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٩٢/٢-٩٣.

قوله: (أَنْ يَكُونَ)^(١) أي: الضمير.

قوله: (مُقَدَّم) أي: على مفعوله.

قوله: (وَمِنْ شَوَاهِدِهِ) أي: السابغ.

قوله: (حَسَّان) بالصرف وتركه^(٢).

قوله:

(... .. مَجْدًا)

أي: شرفاً.

قوله: (مُطْعِمًا)^(٣) مفعول به؛ لأنه مؤخر عن الفاعل، مُفسَّر للضمير في (مَجْدُهُ)^(٤).

قوله:

(... .. ذَا الْحِلْمِ)^(٥)

مفعول به، وفيه الشاهد كالذي قبله.

قوله: (ذَا النَّدَى)^(٦) مفعول بـ(رَقَى)^(٧)، وفيه الشاهد أيضاً.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٤٨. ذكر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة، ومنها: «أن يكون مُتَّصلاً بفاعلٍ مُقَدَّم ومُفسَّره مفعول مُؤَخَّر...» ومن شواهد قول حسن:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

(٢) قال الرضي عن (حسن) فإنه: «يرجع إلى الحسن أو إلى الحسن، وهما اشتقاقان واضحان لجواز صرفه ومنع صرفه». شرح الشافعية: ٢/٣٤٤.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لحسان بن ثابت، كما في: ديوانه: ١/١٩٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/١٦١، وشرح الكافية الشافعية: ٢/٥٨٦، والتذيل والتكميل: ٢/٢٦٠، والمقاصد الشافعية: ٢/٦١١، وشرح أبيات المغني: ٧/٧٢.

قوله: (مطعمًا) هو مُطْعِم بن عدي، والد الصحابي جبير بن مطعم رضي الله عنه. ينظر: شرح شواهد المغني: ٢/٨٧٥.

(٥) مغني اللبيب: ٥/٥٤٩: «وقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل

قوله: (فِي ذَلِكَ)^(١) أي: المذكور من الأمثلة والشواهد.

قوله: (فِي النَّشْرِ) لا في النظم؛ لأنه محل ضرورة.

قوله: (بِغَيْرِ الْفَاعِلِ)^(٢) وهو المبتدأ هنا.

قوله: (بِغَيْرِ الْمَفْعُولِ) وهو المضاف إليه هنا.

قوله: (فِيهِمَا) أي: التَّحْوِينَ.

قوله: (تَقْدِيمُ الْخَبَرِ) في الأول.

قوله: (وَالْمَفْعُولِ) في الثاني.

قوله: (نَحْوُ: ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدٌ)^(٣) أي: بتقديم المفعول وتأخير الفاعل.

قوله: (فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو)^(٤) أي: وابن كثير^(٥) قال في (البحر): «وقرأ ابن كثير وأبو

عمرو^(٦) ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٧٨]، و﴿فَلَا يَحْسِبَنَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨] بالياء فيهما،

ورفع (باء) يَحْسِبَنَّهُمْ^(١).

لابن مالك: ١/١٦١، والتذييل والتكميل: ٢/٢٦٠، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢/١٠٧، وتمهيد القواعد: ١/٥٤٩، وشرح شواهد المغني: ٢/٨٧٥.

قوله: (رَقَّى) من الرَّقَى، وهو الصعود. (النَّدَى) الإحسان. (ذُرَى) جمع ذِرْوَةٍ، وذِرْوَةٌ كل شيء أعلاه. ينظر: شرح أبيات المغني: ٧/٧٥.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٤٩. ونصه: «والجمهور يوجبون في ذلك في النشر تقديم المفعول».

(٢) مغني اللبيب: ٥/٥٥٠. ونصه: «ويمتنع بالإجماع نحو: (صاحبها في الدار)؛ لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو: (ضرب غلامها عبد هند)؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول».

(٣) مغني اللبيب: ٥/٥٥٠. ونصه: «ولا خلاف في جواز نحو: (ضرب غلامه زيد)».

(٤) مغني اللبيب: ٥/٥٥١. ونصه: «في قراءة أبي عمرو: ﴿فَلَا يَحْسِبَنَّهُمْ﴾ بالغيبة، وضَمَّ آخر الفعل: إن الفعل مُسْنَدٌ للذين يفرحون، واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل: لا يحسبَنَّهُم الذين يفرحون بمفاضة، أي: لا يَحْسِبَنَّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و﴿فَلَا يَحْسِبَنَّهُمْ﴾ توكيد».

(٥) ابن كثير: هو عبد الله بن كثير بن المطلب، أحد القراء السبعة المشهورين، وإمام أهل مكة وقارئهم، وروايه: قبل، واليزي، توفي سنة ١٢٠هـ. ينظر: معجم الأدباء: ٤/١٥٤٤-١٥٤٥، ووفيات الأعيان: ٣/٤١-٤٢، وغاية النهاية في طبقات القراء: ١/٤٤٥.

(٦) أبو عمرو: هو زبان بن العلاء بن عمار البصري، أحد القراء السبعة المشهورين، وكان عالماً بكلام العرب ولغاتها وغيرها، وروايه: الدوري، والسوسي، توفي سنة ١٥٤هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ٣٥-٤٠، ومعجم الأدباء: ٣/١٣١٦-١٣٢١، وغاية النهاية في طبقات القراء: ١/٢٨٨-٢٩٢.

قوله: (بِالْغِيَةِ) أي: بياء الغيبة من: ﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

قوله: (إِنَّ الْفَعْلَ) مقول، والفعل هو: (يَحْسِبْنَ) في: (لا يحسبن الذين).

قوله: (مُسْنَدٌ^(٢) للذين) فـ(الذين) فاعله.

قوله: (وَأَقْعًا) حال من ضمير (مسند^(٣)).

قوله: (عَلَى ضَمِيرِهِمْ) أي: ضمير (الذين يفرحون)، وهو المفعول الثاني، والمفعول الثاني

لأفعال القلوب يجوز حذفه اختصاراً [ص/٢٤١] لا اقتصاراً كما تقرر في محله^(٤)،

فراجع^(٥).

قوله: (وَالْأَصْلُ) أي: قبل الحذف.

قوله: (لَا يَحْسِبْنَهُمْ) (لا) ناهية، ويجوز كونها نافية.

قوله: (بِمَفَازَةٍ) هو المفعول الثاني، والأول الضمير المحذوف^(٦) المذكور^(٧)، و(مفازة) مصدر

ميمي، أي: فوز^(٨).

قوله: (أَنْفُسَهُمْ) توضيح لمعنى الضمير.

(١) ينظر: البحر المحيط: ٤٦٦/٣. وتنظر القراءة في: السبعة في القراءات: ص ٢١٩، وفيه نص ابن مجاهد على كسر

السين فيهما. وجامع البيان في القراءات السبع: ٩٩٥/٣، وينظر توجيهها في: الحجة للقراء السبعة: ١٠١/٣ -

١٠٢، وحجة القراءات: ص ١٨٦-١٨٧.

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (مسنداً). والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، ومغني اللبيب: ٥٥١/٥.

(٣) كتبت في الأصل: (مسنداً)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، ومغني اللبيب: ٥٥١/٥.

(٤) للاستزادة في المسألة ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١/١٧٤، وشرح الفصل لابن يعيش: ٤/٣٢٧.

(٥) كتب بمجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قال المرادي في شرح الألفية ما ملخصه: إن الحذف ضربان:

اختصار وهو حذف لدليل، واقتصار وهو لغير دليل، وعلى كل فالحذف إما لكل من المفعولين، أو لواحد، فأما

حذف مفعولي هذا الباب، أو أحدهما اختصاراً فجائز خلافاً لابن ملكون، وأما حذف أحدهما اقتصاراً فلا يجوز؛

لأن أصلهما المبتدأ والخبر، وفي حذفهما معاً اقتصاراً مذهب: المنع مطلقاً، والجواز مطلقاً، وبهذا الثاني قال الأكثر،

والجواز في (ظننت) وما في معناها والمنع في (علمت) وما في معناه، وهو مذهب الأعلام، والجواز إن وجدت

فائدة، كقولهم: (من يَسْمَعُ يَخْلُ)، فلو لم يقارن الحذف قرينة تحصل بسببها فائدة، لم يجوز، كاقصارك على

(أظن)؛ إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، ولا من علمٍ ما. ا.هـ). ينظر: توضيح المقاصد: ١/٥٦٦-٥٦٨.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٣١٩/١.

(٧) كتب بمجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أي: في الحكم والتقدير، وبيان الأصل، فتدبر). بمجرد.

(٨) ينظر: الدر المصون: ٣/٥٣٠.

قوله: (فَاتْرِيزِنَ) تفسير معنى، وليس المراد أن مفازة بمعنى: فائزين^(١).

قوله: (وَكَذَا)^(٢) أي: مثل هذا القول.

قوله: (إِنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَا يَحْسَبْنَهُمْ) فالضمير مفعول أول، و(أموأتا) ثان^(٣).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَا يَحْسَبْنَهُمْ) فأعاد الضمير -وهو (هم) الذي أبرزه في التقدير- على المؤخر لفظاً -وهو (الذي)- وإن كان متقدماً رتبة.

قوله: (بِاسْتِزَامِهِ)^(٤) متعلقٌ بِـ(رَدَّه).

قوله: (عَوَدَ الضَّمِيرِ) وهو (هم).

قوله: (عَلَى الْمُؤَخَّرِ) وهو (الذين).

قوله: (مُقَدَّمُ الرُّتْبَةِ)^(٥) على المفعول؛ لأنَّه فاعل.

قوله: (هَذَا) أي: القول الغريب.

قوله: (فَرَسُهُ) فاعل (ذاهبة)^(٦).

قوله: (مَكْسُورًا) حالٌ من (فَرَسَهُ).

قوله: (سَرَجُهَا) نائب فاعل (مَكْسُورًا).

قوله: (تَقْدِيمُ الْحَالِ هُنَا) أي: في هذا المثال بأنَّ يقال: (مَكْسُورًا سَرَجُهَا) (ذَاهِبَةً فَرَسُهُ).

قوله: (تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ) أي: في (سَرَجُهَا).

(١) قال العكيري: المصدر في موضع اسم الفاعل، وعلى هذا يكون التقدير: فلا تحسبنهم فائزين. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٥٣١/٣.

(٢) مغني اللبيب: ٥٥١/٥. ونصه: «وكذا قال في قراءة هشام: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾ بالغيبة: إن التقدير: ولا يحسبنهم، و(الذين) فاعل».

(٣) ينظر: الدر المصون: ٤٨٠/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٥٥٢/٥. ونصه: «وردَّه أبو حيان باستلزامه عَوَدَ الضمير على المؤخر. وهذا غريبٌ جدًّا، فإن هذا المؤخر مقدَّمٌ في الرتبة. ووقع له نظير هذا في قول القائل: (مررتُ برجلٍ ذاهبةٍ فرسه مكسورًا سَرَجُهَا) فقال: تقديم الحال هنا على عاملها وهو (ذاهبة) ممتنع؛ لأنَّ فيه تقديم الضمير على مفسره، ولا شك أنه لو قُدِّمَ لكان كقولك: غلامه ضربَ زيدٌ».

(٥) (مقدم الرتبة) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، وأمَّا في مغني اللبيب: ٥٥٢/٥. فهي بلفظ: (مقدمٌ في الرتبة)، والعبارتان صحيحتان.

(٦) جزء من مثال ذكره سيبويه، ونصه: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَجُهَا). ينظر: الكتاب: ٩٢/٢.

قوله: (عَلَى مُفَسَّرِهِ) أي: مرجعه وهو (فَرَسُهُ).

قوله: (أَنَّهُ) أي: الحال.

قوله: (لَكَانَ) أي: المقدم مع بقية الكلام.

قوله: (كَفَوَّلِكَ: غَلَامَهُ) إلخ. فلا فرق بين تقديم المفعول على الفعل والفاعل، وتقديم الحال على العامل ونائب الفاعل.

قوله: (وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ) ^(١) إلخ. إنما الممتنع أن يتقدم معمول الصفة عليها وعلى الموصوف جميعاً. ويؤخذ من هذا جواز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي.

قوله: (أَمَّا الْأَوَّلُ) ^(٢) أي: منع عود الضمير على متأخر لفظاً.

قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ تكون (ما) شرطية.

قوله: (لِكَوْنِهِ) أي: ﴿تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠].

قوله: (فَيَكُونُ) أي: (تَوَدُّ) مع ما تعلق به وهو: (لو أن بينها وبينه) إلخ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فيكون) أي: بسبب كونه دليل الجواب لا جواباً.

قوله: (فِي رُتْبَةٍ ^(٣) التَّقْدِيمِ) لأن حرف العطف إنما دخل في الحقيقة عليه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فِي رُتْبَةٍ التَّقْدِيمِ) أي: مع حرف العطف، فحرف العطف في الحقيقة [ص/٢٤٢] داخل على (تَوَدُّ).

قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين تقديمه.

قوله: (عَلَى مَا تَأَخَّرَ)، وهو (مَا عَمِلْتَ).

قوله: (وَهَذَا) أي: القول.

قوله: (الآن) أي: قبل التقديم.

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٥٣. ونصه: «ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف».

(٢) مغني اللبيب: ٥/٥٥٣. ونصه: «أما الأول: فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾ [آل عمران: ٣٠]. كون (ما) شرطية؛ لأن (تَوَدُّ) حينئذ يكون دليل الجواب...، لكونه مرفوعاً، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في (بينه) عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبةً، وهذا عجيب؛ فإن الضمير الآن عائداً على متقدم لفظاً، ولو قُدِّم (تَوَدُّ) لغير التركيب».

(٣) (رتبة) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٣١/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٥/٥٥٤ فهي بلفظ: (نية) واللفظان صحيحان من جهة المعنى.

قوله: (لَغَيْرِ التَّرَكِيبِ) فلا يمتنع تركيبٌ لوجود مانعٍ في تركيبٍ آخر.
وكتب -أيضاً- ما نصه أي: بحيث لا يلزم عَوْدُ الضمير على متأخرٍ، كأن يقال: وتَوَدُّ
فيما عَمِلْتُ من سُوءٍ لو أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إلخ. (صر).
قوله: (وَرَدَّ ذَلِكَ^(١))^(٢) أي: لزوم منع: (ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامُهُ).
قوله: (بِمَا لَا مُعَوَّلَ عَلَيْهِ) وهو أَنَّ الفاعل والمفعول كالشيء الواحد^(٣).
قوله: (وَأَمَّا الثَّانِي)^(٤) إجازة عَوْدِهِ إلى متأخرٍ لفظاً ورتبة.
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَأَمَّا الثَّانِي) إلخ. لا يَرِدُ على مَنعِ المصنف لذلك ما قدَّمه
من أَنَّ الضمير المخبر عنه يجوز تأخُّرَ مرجعه؛ لأنَّ ذاك في المبتدأ المخبر عنه بخبره كما
يُعلم مما تقدم، فانظره^(٥).

قوله: (لَيْسَ جُنَّةً) [يوسف: ٣٥] أفعال القلوب تجاب بما يجاب به القسم؛ فلذا أجاب
بقوله: (لَيْسَ جُنَّةً)^(٦) وكذا قال:
وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي
..... (٧)

(١) (ورد ذلك) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣١/أ، وأما في مغني اللبيب: ٥٥٤/٥. فهي بلفظ: (وفرق بينهما)، وما في مغني اللبيب المحقق أرجح؛ لأنَّ قبله (واستشعر ذلك)، أي: اختلاف الصورة التي يتحدث عنها عن الصورة الأخرى، فهذا يناسبه القول (وفرق بينهما)، ويؤيده تعليق الدماميني بهذا اللفظ. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٢/١.

(٢) مغني اللبيب: ٥٥٤/٥. ونصه: «ويلزمه أن يمتنع: (ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامُهُ)...» وقد استشعر ذلك وفرق بينهما بما لا معوّل عليه.

(٣) ينظر كلام أبي حيان في: البحر المحيط: ١٠١/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٥٥٥/٥. ونصه: «وأما الثاني: فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّةً وَحَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]. إن فاعل (بدأ) عائدٌ على السَّجْنِ المفهوم من (ليس جُنَّةً)».

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ٥٣٦/٥، والصفحة رقم [٢٣٨] من هذا التحقيق.

(٦) بسبب إفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم. ينظر: مغني اللبيب: ١١٥/٥، والتذييل والتكميل: ٥٧/١.

(٧) صدر بيت من الكامل، والبيت بتمامه:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ مَنِيتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْيشُ سِهَامُهَا

وهو منسوب للبيد بن ربيعة العامري، كما في: الكتاب: ١١٠/٣، وشرح الكتاب للسيراقي: ٣١٥/٣. والمثبت في الديوان: ص ١٧١. هو عجز البيت فقط. وورد البيت بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٨/٢، والتذييل والتكميل: ٨٢/٦، وشرح شواهد المغني: ٨٢٨/٢، وخزانة الأدب: ١٥٩-١٦٢. وفيه: قال

قوله: (عَائِدٌ عَلَى السَّجْنِ) فهو متأخر؛ لأنَّ المفهوم هو منه، وهو (لَيْسَ جُنَّةً) متأخر.

البغدادى: «البيت نسبه سيوييه في كتابه للبيد، والموجود في معلقته إنما هو المصراع الثاني وصدّره: (صَادَفَنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصْبَنَهَا)، ولم يوجد للبيد في ديوانه شعر على هذا الوزن والروي غير المعلقة». ومعنى (لا تطيش) أي: لا تخطئ.

شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

- قوله: (شَرَحُ) أي: إيضاح.
- قوله: (حَالِ الضَّمِيرِ) أي: أحكام الضمير.
- قوله: (المُسَمَّى فَصْلاً) أي: تارة.
- قوله: (وَعِمَاداً) أي: تارة أخرى.
- قوله: (وَالكَلَامُ فِيهِ)^(١) أي: في حال الضمير.
- قوله: (فِي أَرْبَعِ) أي: مُنَحْصَرٌ، إلخ.
- قوله: (فِي شُرُوطِهِ) لو أسقط لفظه (في) كان أوضح.
- قوله: (وَذَلِكَ) أي: انحصار الشروط في ستة.
- قوله: (يُشْتَرَطُ فِيمَا قَبْلَهُ) جعل الشروط أولاً للضمير ثم جعلها فيما قبله وهو صحيح؛ لأنَّ شروط ما قبله شروط له في الجملة.
- قوله: (فِي الْحَالِ)^(٢) أي: في زمان التكلم.
- وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: في العبارة الآن.
- قوله: (أَوْ فِي الْأَصْلِ) أي: قبل زمان التكلم.
- قوله: (﴿أُولَئِكَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]) مبتدأ في الحال.
- قوله: (﴿وَإِنَّا﴾ [الصفات: ١٦٥]) مبتدأ في الأصل.
- قوله: (﴿لَنَحْنُ﴾) ضمير فصل.
- قوله: (الآية) إشارة إلى أَنَّ في بقية مثلاً آخر.

(١) مغني اللبيب: ٥٥٦/٥. ونصه: «والكلام فيه في أربع مسائل: الأولى: في شروطه، وهي ستة: وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران».

(٢) مغني اللبيب: ٥٥٦/٥. ذكر ابن هشام شرطين فيما قبل ضمير الفصل، ونصه: «أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل، نحو: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]. ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥]. الآية. ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]. ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].»

- قوله: ﴿كُنْتُ﴾ [المائدة: ١١٧] التاء مبتدأ في الأصل.
- قوله: ﴿تَجِدُوهُ﴾ [الزمل: ٢٠] الهاء مبتدأ في الأصل.
- قوله: ﴿هُوَ﴾ فصل.
- قوله: ﴿إِنْ تَرَنْ﴾ [الكهف: ٣٩] الياء مبتدأ في الأصل.
- قوله: ﴿أَنَا﴾ ضمير فصل.
- قوله: ﴿وُقُوعَهُ﴾^(١) أي: ضمير الفصل.
- قوله: ﴿وَصَاحِبَهَا﴾ أي: الذي هو غير مبتدأ.
- [ص/٢٤٣] وكتب -أيضاً- ما نصه: فلم يشترط أن يكون ما قبله مبتدأ.
- قوله: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُ﴾ أي: من وقوعه بين الحال وصاحبها.
- قوله: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [هود: ٧٨] مبتدأ.
- قوله: ﴿بَنَاتِي﴾ خبر.
- قوله: ﴿هُنَّ﴾ ضمير فصل.
- قوله: ﴿أَظْهَرَ لَكُمْ﴾ حال.
- قوله: ﴿فِي مَنْ﴾ أي: في قراءة مَنْ.
- قوله: ﴿نَصَبَ﴾ [هود: ٧٨] أي: على الحال^(٢) من: ﴿بَنَاتِي﴾.
- قوله: ﴿وَهُنَّ إِمَّا تَوْكِيدٌ﴾^(٣) إلخ. هذا موضع التخريج.
- قوله: ﴿فِي الْخَبَرِ﴾ وهو: ﴿بَنَاتِي﴾ على أَنَّهُ بمعنى: مولوداتي.
- قوله: ﴿وَعَلَيْهِمَا﴾ أي: التوكيد والمبتدأ.

(١) مغني اللبيب: ٥٥٧/٥. ونصه: «وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها...، وجعل منه: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾

﴿هُنَّ أَظْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨]. في من نَصَبَ (أظهر)».

(٢) قرأ بالنصب سعيد بن جبير، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٢٣٧، وشواذ القراءات للكرمان: ص ٦٥، وينظر توجيهها في: المحتسب: ٣٢٦/١، والكشاف: ٤١٤/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٥٥٨/٥. ونصه: «وقد خُرِّجَتْ على أن: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ جملة، و﴿هُنَّ﴾ إما توكيد لضمير

مستتر في الخبر، أو مبتدأ، و﴿لَكُمْ﴾ الخبر، وعليهما فـ(أظهر) حال».

قوله: (فَلَأَنَّ بَنَاتِي) جَامِدٌ غَيْرُ مُؤَوَّلٍ بِالْمُشْتَقِّ^(١) فيه نظر؛ بل هو مُؤَوَّلٌ بـ: هُنَّ أَحَبُّ الناس إلى نفسه، ونحو ذلك^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: (غَيْرُ مُؤَوَّلٍ) لعل المراد غير محتاج إلى التأويل، وإلا فهو يمكن تأويله، أي: مولوداتي.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (الأول: فَلَأَنَّ بَنَاتِي) جَامِدٌ إلخ. قال الدماميني: «لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ جامد محض؛ إذ هو في معنى مولوداتي»^(٣). إلخ.

قال الشُّمْنِيّ: «لا ضرورة تدعو إلى تأويله»^(٤) إلى آخر ما ذكر. ولا يخفى ما فيه، فَإِنَّهُ ليس المدَّعَى أَنَّ الضرورة تدعو إليه بل يكفي أَنَّ ذلك صحيح رافع للنظر.

قوله: (وَأَمَّا الثَّانِي)^(٥) إلخ. لا يَرِدُ على منع المصنف لذلك ما قدَّمه من أَنَّ الضمير المخبر عنه يجوز تأخير مرجعه؛ لَأَنَّ ذاك في المخبر عنه بخبره كما يُعلم مما تقدم. فانظره^(٦).

قوله: (لا تَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِيِّ) أي: لضعفه^(٧).

قوله: (وَالثَّانِي)^(٨) أي: من الأمرين.

قوله: (كَوْنُهُ) أي: ما قبله.

قوله: (كَوْنُهُ) أي: ما قبله.

(١) مغني اللبيب: ٥٥٨/٥. ونصه: «وفيهما نظر: أما الأول: فَلَأَنَّ بَنَاتِي) جامدٌ غيرُ مؤولٍ بالمشق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين».

(٢) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٢/١. وينظر أيضاً: تعليق الفرائد: ١٣١/٢.

(٣) وتمام كلام الدماميني: «فيكون في معنى المشتق فيتحمل ضميراً». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٢/١.

(٤) وتمام كلام الشُّمْنِيّ: «بالمشتق فلا يؤول به فلا يتحمل ضميراً». الحاشية: ٢٢٣/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٥٥٩/٥. ونصه: «وَأَمَّا الثَّانِي: فَلَأَنَّ الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم».

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٥٣٦/٥، والصفحة رقم [٢٣٨] من هذا التحقيق.

(٧) هذا رأي الجمهور، وذهب الفراء والأخفش وابن مالك في (التسهيل) إلى جواز تقدم الحال على عاملها الظرفي. ينظر: شرح التسهيل: ٣٤٣/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٠٠/١.

(٨) مغني اللبيب: ٥٥٩/٥. ذكر ابن هشام شرطين فيما قبل ضمير الفصل، ونصه: «والثاني: كَوْنُهُ معرفةً كما مثَّلْنَا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كَوْنُهُ نكرةً، نحو: (ما ظنْتُ أحداً هو القائم)، و(كان رجلٌ هو القائم)، وحملوا عليه: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]».

قوله: (أَحَدًا) مفعول أول.

قوله: (هُوَ) فصل.

قوله: (الْقَائِمَ) مفعول ثانٍ.

قوله: (وَحَمَلُوا) أي: الفراء، وهشام^(١)، ومن تابعهما.

قوله: (عَلَيْهِ) أي: على كونه نكرة.

قوله: (﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ﴾ [النحل: ٩٢]) أي: كراهة أن تكون أمة^(٢).

قوله: (﴿هِيَ﴾) فصل^(٣).

قوله: (﴿أَرْبَى﴾) خبر: ﴿تَكُونَ﴾.

قوله: (كَوْنُهُ)^(٤) أي: ما بعده.

قوله: (فِي الْحَالِ) أي: حال التكلم.

قوله: (فِي أَنَّهُ) إلخ. وجه الشبه في (كَالْمَعْرِفَةِ).

قوله: (لَا يَقْبَلُ (أَلْ)) أي: المعرفة.

قوله: (كَمَا مَثَّلْنَا)^(٥) أي: في: (خيرًا)^(٦) و(أقل)^(٧).

قوله: (فِي ذَلِكَ) أي: اشتراط كونه اسمًا.

(١) هو: أبو عبد الله، هشام بن معاوية الضير، أحد أعيان أصحاب الكسائي، وأخذ النحو عنه، ومن مصنفاته:

مختصر النحو، والحدود، والقياس، توفي سنة ٢٠٩ هـ. ينظر: نزهة الألباء: ص ١٢٩-١٣٠، وإنباه الرواة:

٣٦٣/٣، وبغية الوعاة: ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٠٥/٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١١٣/٢، والدر المصون: ٢٨٢/٧.

(٤) مغني اللبيب: ٥٦٠/٥. ذكر ابن هشام شرطين فيما بعد ضمير الفصل، ونصه: «كُونُهُ خبرًا لمبتدأ في الحال أو في

الأصل، وكُونُهُ معرفة أو كالمعرفة في أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ (أَلْ)».

(٥) مغني اللبيب: ٥٥٩/٥. ونصه: «وشرط الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا، كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني،

فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾ [البروج: ١٣]. وهو عنده غير توكيد،

أو مبتدأ».

(٦) في قوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [الزمل: ٢٠].

(٧) في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ [الكهف: ٣٩].

قوله: (لَتَشَابُهُمَا) أي: في الجملة؛ لأنه يشبه اسم الفاعل في الحروف والحركات والسكنات، وتحدد معناه^(١).

قوله: (وَجَعَلَ مِنْهُ) أي: من المضارع الملحق.

قوله: (﴿إِنَّهُ﴾ [البروج: ١٣]) أي: الله عز وجل.

[أ/٤٤/٢٤] قوله: (وَهُوَ) أي: هو في: ﴿هُوَ يُبْدِي﴾.

قوله: (تَوَكَّدَ) أي: للضمير في: ﴿إِنَّهُ﴾.

قوله: (أَوْ مُبْتَدَأٌ) أي: مخبر عنه: ﴿يُبْدِي وَيُعِيدُ﴾.

قوله: (وَتَبَعَ الْجُرْجَانِيَّ)^(٢) في إلحاق المضارع بالاسم.

قوله: (﴿وَمَكَرُ أُولَئِكَ﴾ [فاطر: ١٠]) مبتدأ خبره: ﴿يَبُورُ﴾.

قوله: (امْتِنَاعَ (أَلِ)) أي: المشروط فيما هو كالمعرفة.

قوله: (لِعَارِضٍ (كَأَفْعَلٍ مِنْ)) إلخ. العارض هنا هو وقوع (مِنْ) بعد (أَفْعَلٍ)، والإضافة في الجامد^(٣).

قوله: (وَهُوَ)^(٤) أي: هذا الذي قاله ابن الخباز^(٥) من أنه لا فرق.

قوله: (قَالَ) أي: السهيلي^(٦).

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ١٢٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٣٧/١.

(٢) مغني اللبيب: ٥٦١/٥. ونصه: «وتبع الجرجاني أبو البقاء فأجاز الفصل في: ﴿وَمَكَرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ [فاطر: ١٠]. وابن الخباز، فقال... لا فرق بين كون امتناع (أَلِ) لعارضٍ كـ (أَفْعَلٍ مِنْ)، والمضاف كـ (مِثْلِكَ)، و(غلام زيد)، أو لذاته كالفعل المضارع. انتهى».

(٣) النص مستفاد من حاشية الشُّمِّي: ١٨٤/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٥٦٢/٥. ونصه: «وتمثله بغلام زيد) مردود؛ لأنه معرفة، قد يقال: إنه يلزمه ذلك مع الماضي، وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى ۖ وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ۖ وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم: ٤٣-٤٥]؛ إنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث لأن بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله... وأما الثالث: فلم يدعه أحدٌ من الناس».

(٥) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي، المعروف بابن الخباز الموصلية من كبار نخاة العراق في وقته، ومن مصنفاته: النهاية في النحو، وشرح ألفية ابن معط، توفي سنة ٦٣٧هـ. ينظر: الوافي بالوفيات: ٢٢٣/٦، وبغية الوعاة: ٣٠٤/١.

(٦) السهيلي: هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، المعروف بالسهيلي، من كبار نخاة الأندلس، وكان

قوله: (إِنَّمَا أَتَى بِضَمِيرِ الْفَصْلِ) إلخ. وهذا يدل على أَنَّ الماضي كالمضارع في أَنَّهُ لا يقبل (أل).

قوله: (الْجُهَّال) أي: الكفار.

قوله: (وَأَمَّا الثَّالِثُ) أي: خلق الزوجين.

قوله: (وَقَدْ يُسْتَدَلُّ) ^(١) إلخ. كَأَنَّهُ من كلام ابن الخباز بدليل: (انتهى) الآتي ^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: إِنَّمَا قال: (وَقَدْ يُسْتَدَلُّ)؛ لأنه ليس بقاطع؛ لإمكان كونه معمولاً لمحذوف أي: ويروونه يهدي، فهو من عَطَفَ الجمل، ولو سُلِّم، فيغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، فلا يلزم من جواز الفصل معه معطوفاً جوازه معه خبراً ^(٣).

قوله: (وَيَرَى) [سبأ: ٦] يَعْلَم.

قوله: (الَّذِينَ) فاعل.

قوله: (الَّذِي) مفعول أول لـ(يرى).

عالمًا باللغة والقراءات والتفسير والحديث، من مصنفاته: الروض الأنف، وشرح الجمل، والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، توفي سنة ٥٨١هـ. ينظر: إنباه الرواة: ١٦٢/٢-١٦٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص ١٨١-١٨٣، وبغية الوعاة: ٨١/٢.

(١) مغني اللبيب: ٥٦٣/٥. ونصه: «وقد يُستدلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي

أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي﴾. [سبأ: ٦]. فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبراً بعد الفصل».

(٢) منشأ الشك هنا الاختلاف في نسخ المغني، ففي هذا النص حصل تقديم وتأخير في نسخ مغني اللبيب وشروحه،

وما في الأصل هنا موافق لمغني اللبيب (خ): ل ١٣٠/ب، والنص فيه جاء بلفظ: «وتبع الجرجاني أبو البقاء،

فأجاز الفصل في ﴿وَمَكَرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ وابنُ الخباز، فقال في شرح (الإيضاح)، انتهى. وقد

يستدلُّ لقول الجرجاني انتهى، وتمثيله بغلام زيدٍ مردود... وهو قول السهيلي قال.... انتهى». فيكون نقل

نصين لابن الخباز، ووضع (انتهى) عند نهاية كل نصٍّ، ثم علقَ بقوله: «وتمثيله بغلام زيدٍ مردود.. إلخ» ثم ختم

بنقل كلام السهيلي. وأما في مغني اللبيب: ٥٦٢/٥. فقد أحرَّ النص الثاني المنقول من ابن الخباز المختوم بكلمة

(انتهى)، إلى ما بعد كلام السهيلي، فجاء كأنه تعليق من ابن هشام نفسه، ولهذا استشكل محقق مغني اللبيب

ورود لفظة (انتهى) في آخره، وذكر أنها لا معنى لها؛ لأنه من كلام ابن هشام، والصحيح أنها من كلام ابن الخباز

كما ذكرت آنفاً؛ فعلى حاشية العبادي هنا ومخطوط المغني يتسق الكلام، وتظهر أهميتهما.

وكلام ابن الخباز المنقول هنا من كتابه (شرح الإيضاح)، وهو مفقود، وقد بحثت عنه فيما وصلنا من كتبه،

فلم أجده.

(٣) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٤/١.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: ﴿الَّذِي﴾ أي: القرآن الذي^(١).

قوله: ﴿الْحَقُّ﴾ مفعول ثانٍ.

قوله: (خَبَرًا) أي: في الأصل.

قوله: (إِنَّهُ يَلْزُمُهُ) لَأَنَّهُ شَرَطَ امْتِنَاعَ (أَل)، والماضي يمتنع دخول (أَل) عليه.

قوله: (ذَلِكَ) أي: وقوع الفصل.

قوله: (فِي نَفْسِهِ)^(٢) أي: لا فيما قبله ولا فيما بعده، فَإِنَّهُ قد تقدم.

قوله: (عَلَى الْبَدَل) أي: من الكاف.

قوله: (وَالثَّانِي أَنْ يُطَابِقَ مَا قَبْلَهُ)^(٣) أي: في التكلم وغيره، وفيه تسمُّح؛ لَأَنَّ المطابقة في

الاصطلاح إنما تقال على الموافقة في التذكير والإفراد ومقابلتهما. تأمل.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَنْ يُطَابِقَ) أي: «في الغيبة والخطاب والتكلم»، كذا في

الشُّمْنِيِّ^(٤). وكأنَّ اقتصاره على ذلك لظهور اعتبار المطابقة في الإفراد وغيره؛ لَأَنَّهُ

ضمير ولو في الأصل، فليراجع^(٥).

قوله: (ابن الخطفي) بإثبات ألف (ابن) وفيه كلام في حاشية الشُّمْنِيِّ فانظره^(٦).

(١) ينظر: تفسير الطبري: ٣٥٢/٢٠.

(٢) مغني اللبيب: ٥٦٣/٥. ونصه «ويُشترطُ له في نفسه أمران: أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع...، وأما (إِنَّكَ إِيَّاكَ) الفاضل فجائز على البدل عند البصريين».

(٣) مغني اللبيب: ٥٦٤/٥. ونصه: «والثاني: أَنْ يُطَابِقَ ما قبله...، وأما قول جرير بن الخطفي:

وَكَاثِنٌ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ
يَرَانِي لَوْ أُصِبتُ هُوَ الْمُصَابَا

وكان قياسه: (يراني أنا)».

(٤) ينظر الحاشية: ١٨٤/٢.

(٥) أي: أن الشُّمْنِيَّ ترك ذكر المطابقة في الإفراد وفروعه والتذكير والتأنيث لظهورها، فلم يرَ حاجةً للتنبيه عليها، وقد ذكر ابن الحاجب أن شرط ضمير الفصل أن يأتي على طبق الخبر إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً. ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٦٦١/٢.

(٦) الذي في حاشية الشُّمْنِيِّ هو نص كلام الدماميني، ونصه: «الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب إثبات ألف (ابن)، وينبغي أن يكون (جرير) منوناً، ولعل هذا من المصنف مبني على القول بأن الألف إنما تحذف من (ابن) إذا وقع صفة بين علمين، ولم يكن الابن مضافاً إلى الجد، بل إلى الأب الأقرب، وكذا التنوين لا يحذف من العلم الأول في هذه الصورة على هذا القول، وسيأتي الكلام فيه فيما بعد هذا إن شاء الله تعالى». ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٤-٣٧٥، وينظر حاشية الشُّمْنِيِّ: ١٨٤/٢.

والخَطَفَى^(١) كـ (جَمَزَى)^(٢) لقب بالغلبة. (صر).

وكتب أيضاً: لقبٌ لَجَدَّ جرير.

قوله:

(وَكَنَّائِنٌ... .. (... ..)

بهمزة مكسورة بعد الألف، ثم نون ساكنة، بمعنى (كأَيُّ)^(٣)

قوله: (وَكَانَ قِيَّاسُهُ) ليطابق ما قبله.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَكَانَ قِيَّاسُهُ) لو ارتكب هذا القياس، لم يكن فيه مدحٌ

للصديق، إلا أن يقال: المعنى هو الذي يعلم مصيبي دون غيره لتفقده أحوالي دون غيره.

قوله: (وَأَيْمًا هُوَ تَوَكَّيْدٌ لِلْفَاعِلِ)^(٤) أي: (في يراني)^(٥).

قوله: (لَمَّا كَانَ) أي: الشاعر.

قوله: (نَفْسِهِ) أي: الصديق.

قوله: (جَعَلَ^(٦) ضَمِيرَ الصَّدِيقِ) وهو: (هو).

قوله: (بِمَنْزِلَةِ ضَمِيرِهِ) وهو (أنا)، فأوقعه في [ص/٢٤٥] المحل الذي يستحقه ضميره.

(١) في نزهة الألباب في الألقاب: ٢٤٣/١. الخطفي: بفتحيتين مقصور، وهو جدُّ جرير.

(٢) ينظر: القاموس المحيط، مادة (خطف): ص ٨٠٦، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٥/١.

(٣) ينظر: حاشية الشُّمْنِي: ١٨٤/٢، فالنص فيها بتمامه سوى (كأَيُّ)، فهي فيه (كأَيِّن). وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٨١/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٥٦٥/٥. ونصه: «فَقِيلَ: ليس (هو) فَصْلًا، وإنما هو توكيد للفاعل، وقيل: بل هو فصلٌ، فقيل: لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأنه صديقه هو قد أصيب، فجعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى».

(٥) جزء من عجز بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لجرير، كما في ديوانه: ص ١٧، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي: ص ٢١٣، وأما ابن الشجري: ١٦٠/١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٢٦٢/١، وشرح شواهد المغني: ٨٧٦/٢، وخزانة الأدب: ٣٩٧/٥.

قوله: (كائِن) لغة في (كأَيِّن) بمعنى (كم) الخيرية لإنشاء التكثر. (الأباطح) جمع أبطح، وهو كل مسيل فيه دقاق الحصى، وقيل: هو الرمل المنبسط على وجه الأرض. ينظر: شرح أبيات المغني: ٧٥/٧-٧٦.

(٦) (جعل) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣١/ب، وأما في مغني اللبيب: ٥٦٥/٥. فهي بلفظ: (فجعل).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بِمَنْزِلَةِ ضَمِيرِهِ) قد يُفهم أنَّ التجوُّزَ في الضمير فقط، وأنَّ المراد بالمضاف المتكلم مع أنَّ الأقوى في المعنى على هذا أنَّه الصديق.

قوله: (وَقِيلَ هُوَ)^(١) أي: ضمير الفصل هنا.

قوله: (عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ) أي: يعود هو إليه.

قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين هذا التقدير.

قوله: (أَيُّ مُصِيبَتِكَ) المتبادر من المصيبة الشيء الحاصل لا المعنى المصدرى، فإمَّا أنَّه أراد بها المعنى المصدرى، أو أراد: أي: إصابة مصيبتك، أو لاحظ المعنى؛ فإنَّ في جبر المصاب جبر المصيبة.

قوله: (وَمِثْلُهُ فِي حَذْفِ الصِّفَةِ)^(٢) إلخ. والدليل عليها هناك -أي: في البيت- الحصر في قوله: (هُوَ الْمَصَابَا).

قوله: (وَالَا لَكْفَرُوا بِمَفْهُومِ الظَّرْفِ) وهو (الآن)؛ لأنَّه يُفهم أنَّه قبل الآن لم يحجى بالحق. قوله: (﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]) في الحواشي: أنَّه يجوز أن يكون الوزن هنا بمعنى الاعتبار، أي: نزدريهم ولا نعتبرهم^(٣).

قوله: (وَأَجَازُوا)^(٤) أي: المُقَرُّونَ^(٥).

قوله: (أَنَّ الْإِنْشَادَ (لَوْ أُصِيبَ))^(٦) إلخ. أي: أن الإنشاد الصحيح المطابق للواقع، فالمنشد: (أُصِيبْتُ) مخطئ فيه، وكلام الشاعر إنما هو (أُصِيبَ)^(٧).

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٦٥. ونصه: «وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي: يرى مُصَابِي. والمصاب حينئذٍ مصدرٌ كقولهم: (جبر الله مُصَابِكَ) أي: مصيبتك».

(٢) مغني اللبيب: ٥/٥٦٥. ونصه: «ومثله في حذف الصفة: ﴿الَّذِينَ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]. أي: الواضح، وإلا لكَفَرُوا بمفهوم الظرف: ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]. أي: نافعا».

(٣) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٥/١، وحاشية الشُّمْنِي: ١٨٤/٢، وينظر أيضاً: الكشف: ٧٤٩/٢،

(٤) مغني اللبيب: ٥/٥٦٥. ونصه: «وأجازوا: (سَيَرَّ بَزِيدٌ سَيَرٌ) بتقدير الصفة، أي: واحد، وإلا لم يُفد».

(٥) كتبت في الأصل بلفظ: (المقربون)، وهو تصحيف، فهو يتحدث عن الذي أجازوا حذف الصفة.

(٦) مغني اللبيب: ٥/٥٦٦-٥٦٧. ونصه: «وزعم ابن الحاجب أن الإنشادَ (لو أُصِيبَ) بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأنَّ (هو) توكيدٌ له، أو لضمير (يرى)، قال: إذ لا يقولُ عاقلٌ: يراي مُصَابًا إذا أصابني مصيبة».

(٧) ورد بالرواية التي ذكرها ابن الحاجب في: التفسير البسيط للواحيدي: ٤٩/٦، وذكر محققه أنه جاء بهذا اللفظ في

وكتب -أيضاً- ما نصه: وحاصل المعنى حينئذٍ أنَّ الصديق إذا أصيب، يرى أيُّ أنا المصاب.

قوله: (بِاسْتِنَادِ الْفَعْلِ) إلخ. أي: والمصاب هو المتكلم.

قوله: (إِذْ لَا يَقُولُ عَاقِلٌ) فضلاً عن البليغ.

قوله: (يَرَانِي مُصَابًا إِذَا أَصَابَنِي مُصِيبَةٌ) يعني: أنَّ ذلك لا يفيد، وجوابه أنَّه تحصل الفائدة بالحصر، أي: لا يرى مصاباً إلَّا نفسه.

قوله: (وَعَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ تَقْدِيرِ الصِّفَةِ)^(١) إلخ. اعترض عليه^(٢) بأنَّ الذي قدمه تقدير الصفة مع كون (مصاب) مصدرًا، وكلام ابن الحاجب على كونه (اسم مفعول)^(٣). وقد يجاب بأنَّ المراد مثل ما قدَّمنا؛ لأنَّ ما قدمه يرشد إلى مثل هذا التقدير على أنَّه (اسم مفعول).

قوله: ((وَتَرَاهُ بِالْخَطَابِ)) أي: تراه أنتَ لو أُصِبتُ أنا هو المصاب.

قوله: (مَفْعُولٌ) أي: اسم مفعول^(٤).

قوله: (فِي فَائِدَتِهِ)^(٥) أي: في بيان فائدة ضمير الفصل.

قوله: (وَهِيَ) أي: فائدته.

قوله: (لَفْظِيٌّ) أي: عائد إلى اللفظ، فإنَّ كون ما بعده [ص/٢٤٦] خبراً لا صفة أمرٌ يعود إلى اللفظ.

جميع نسخ تفسير (البيسيط)، كما أنه جاء -أيضاً- بهذا اللفظ في جميع نسخ تفسير (الوسيط) للواحدى نفسه، ولكن محققه أبدلها بلفظ: (لو أُصِبتُ)، وتفسير الرازي: ٣٨٠/٩.

(١) مغني اللبيب: ٥٦٧/٥. ونصه: «وعلى ما قدَّمناه من تقدير الصفة لا يتَّجه الاعتراضُ، ويروى: (يراه)، أي: يرى نفسه، و(تراه) بالخطاب، ولا إشكال حينئذٍ، ولا تقدير، و(المصاب) حينئذٍ مفعول لا مصدر».

(٢) المعارض عليه هو الدماميني، ونص كلامه: «أقول: الصفة التي أشار إليها إنَّما قدَّرها على جَعَلِ (المصاب) مصدرًا، لا اسم مفعول، وكلام ابن الحاجب فيما إذا كان المصابُ اسمَ مفعولٍ لا مصدرًا، ولذلك جعله مفعولًا ثانيًا لـ(يرى) والمفعول الأول هو الياء، ولولا ذلك لَمَّا صحَّ بحسب الظاهر». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٦/١، وينظر: أيضًا: حاشية الشُّمَّي: ١٨٤/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٦٦٢/٢.

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أخذه من قوله: (لا مصدر). فتدبر).

(٥) مغني اللبيب: ٥٦٧/٥. ونصه: «في فائدته... أحدها: لفظي: وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبرٌ لا تابع، ولهذا سُمِّي فصلاً، لأنه فصل بين الخير والتابع، وعمادًا؛ لأنه يعتمدُ عليه معنى الكلام».

قوله: (وَهُوَ الْإِعْلَامُ) أي: إعلام المتكلم السامع.

قوله: (مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ) أي: من أول النطق بالخبر، فإنه بمجرد النطق به يُعلم كونه خبراً

بواسطة ضمير الفصل^(١)، بخلاف ما إذا لم يكن هناك ضمير الفصل، فإنه لا يُعلم أن ما

بعده خبر إلا إذا عُلم أنه اقتصر عليه.

قوله: (لَا تَابِعٌ) أي: لما بعد ضمير الفصل.

قوله: (وَلِهَذَا) أي: الأمر الذي هو الإعلام.

قوله: (سُمِّيَ فَصْلاً) أي: فاصلاً.

قوله: (لِأَنَّهُ فَصْلٌ) أي: فرق.

قوله: (لِأَنَّهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ مَعْنَى الْكَلَامِ)؛ لأنه بدونهُ يُحتمل أن ما بعد خبر أو تابع، ومعه

يتعين ما بعد للخبرية.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الرضي^(٢): «والكوفيون يسمونه عماداً؛ لكونه حافظاً لما

بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط»^(٣).

قال ابن الحاجب في (شرح المفصل): وتسمية أهل البصرة أقرب إلى الاصطلاح؛ لأنَّ

الشيء يسمى باسم معناه في أكثر الألفاظ، ولَمَّا كان المعنى في هذه الألفاظ الفصل كان

تسميتها فصلاً أخرى من تسمية الكوفيين لها عماداً نظراً إلى أن المتكلم أو السامع أو هما

جميعاً يعتمدان^(٤) بها على الفصل^(٥) بين الصفة والخبر، فسموها باسم ما يلزمها ويؤدي إلى

معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر^(٦).

(١) كرر الناسخ كلمة (الفصل) سهواً.

(٢) هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، من أئمة العربية المحققين، وله اختيارات تفرد بها، ومن مصنفاته: الوافية

شرح كافية ابن الحاجب، والشافية شرح مقدمة ابن الحاجب، توفي سنة ٦٨٦هـ. ينظر: بغية الوعاة: ٥٩٧/١،

والأعلام: ٨٦/٦.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٦/٢.

(٤) كتبت في الأصل: (يعتمدون)، والضمير يعود على مثنى، والتصحيح من الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب؛

فالنص منقول منه.

(٥) كتب بمجرد الحاشية البهوتي حياها في هامش الأصل: (أي: الفرق).

(٦) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٤٤٩/١.

قوله: (وَذَكَرُ التَّابِعِ)^(١) أي: في قوله: (خَبَرٌ لَا تَابِعٍ)، ولم يقل: لا صفة.
قوله: (كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ) [المائدة: ١١٧] لَمَّا كَانَ يَحْتَمِلُ كَوْنَهُ عَطْفَ بَيَانٍ عَلَى الضمير، ويحتمل كونه خبراً لـ (كَانَ) أتى بالفصل؛ ليعين الخبرية.
قوله: (وَالثَّانِي: مَعْنَوِيٌّ: وَهُوَ التَّوَكُّيدُ)^(٢) أي: رفع احتمال التَّجَوُّزِ أَوْ السَّهْوِ أَوْ الْغَلَطِ.
وكتب -أيضاً- ما نصه: كَأَنَّ الْمُرَادَ تَوْكِيدَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّهُ أَكَّدَهُ بِالنَّفْسِ أَوْ الْعَيْنِ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قَالَ التَّفْتَازَانِي فِي حَاشِيَةِ (الْكَشَافِ): الثَّانِيَةُ^(٣): تَأْكِيدُ الْحُكْمِ لَمَّا فِيهِ مِنْ زِيَادَةِ الرِّبْطِ، وَمَا قِيلَ: إِنَّهُ لَتَأْكِيدُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٌ زَيْدٌ الْعَاقِلُ)^(٤) لَيْسَ بِشَيْءٍ^(٥). انْتَهَى.
قوله: (ذَكَرَهُ) أي: التوكيد.
قوله: (عَلَيْهِ) أي: التوكيد.
قوله: (أَنَّهُ) أي: ضمير الفصل.
قوله: (لَا يُجَامَعُ التَّوَكُّيدُ) لِاتِّحَادِ مَعَهُ وَيَفِيدُ مَا يَفِيدُهُ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْتَمِعُ [ص/٢٤٧] مُؤَكِّدَانِ، وَلَا يَرِدُ (زَيْدٌ نَفْسُهُ عَيْنُهُ)، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ سُمِعَ^(٦).
وكتب -أيضاً- ما نصه: قَالَ الدَّمَامِينِي: «مَنْعُوا ذَلِكَ؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ تَأْكِيدَانِ»^(١) إلخ.

(١) مغني اللبيب: ٥٦٨/٥-٥٦٩. ونصه: «وَذَكَرُ التَّابِعِ أَوَّلَى مِنْ ذِكْرِ أَكْثَرِهِمُ الصِّفَةِ؛ لَوْ قُوعُ الْفَصْلِ فِي نَحْوِ: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]».

(٢) مغني اللبيب: ٥٦٩/٥-٥٧٠. ذكر ابن هشام فائدة الفصل، ومنها: «والثاني: معنوي، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أَنَّهُ لَا يُجَامَعُ التَّوَكُّيدُ، فَلَا يَقَالُ: (زَيْدٌ نَفْسُهُ هُوَ الْفَاضِلُ) وَعَلَى ذَلِكَ سَمَاءُ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ دَعَامَةً؛ لِأَنَّهُ يُدْعَمُ بِهِ الْكَلَامُ، أَيْ: يُقَوَّى وَيُؤَكَّدُ».

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حياها في هامش الأصل: (أي: من فوائد الفصل).

(٤) المثال في حاشية الشُّمْنِي بلفظ: (زَيْدٌ نَفْسُهُ الْعَادِلُ)، وَهُوَ الْمَوْفَقُ لَمَّا فِي حَاشِيَةِ التَّفْتَازَانِي.

(٥) ينظر: حاشية التفزازاني على الكشاف (الجزء الأول المحقق): ص ١٤٠-١٤١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩٠/٣. وفي شرح المفصل لابن عيش: ٢٢٢/٢: إِنَّمَا كَرِهُوا تَوَالِي الْمُؤَكِّدِينَ إِذَا كَانَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، فَأَمَّا نَحْوُ: (جَاعَتِ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ) فَالْصَّوَابُ أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الثَّانِي لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَاهُ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ فِي (أَجْمَعُ) فَائِدَةً لَيْسَ فِي (كُلِّ)، فَلَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ فَائِدَةٌ، لَمْ يَكُنْ تَأْكِيدًا؛ لِأَنَّ التَّأْكِيدَ تَمَكُّينٌ مَعْنَى الْمُؤَكَّدِ.

وأما مناقشة الشُّمْنِيِّ فيه بقوله: «ليس ما نحن فيه نظير (جاءَ زيدٌ نفسه عينه)»^(٢) إلى آخر ما قال. فلا يخفى ضعفها كما اعترف هو آخر كلامه بما يقتضي ضعفها. فليتأمل.

قوله: (وَعَلَى) كَأَنَّ (على) تعليلية.

قوله: (ذَلِكَ) أي: التوكيد.

قوله: (أَي: يُقَوِّي) ينبغي أن يكون التأكيد هنا غير التأكيد السابق، فهو هنا تأكيد الحكم والنسبة، فيكون مفيداً للتأكيد بالمعنيين، أي: تأكيد المسند إليه، وتأكيد الحكم.

قوله: (وَهُوَ الاختصاصُ)^(٣) قال التفتازاني في حاشية (الكشاف): الثالثة أي: من فوائد

الفصل: إفادة قَصْرِ المسند على المسند إليه بشهادة الاستعمال، مثل: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾

[الذاريات: ٥٨]، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]، ونحو ذلك. وهذا إنما يتم إذا

ثبت القصر في مثل: (كان زيدٌ هو أفضل من عمرو)، مما الخبر فيه نكرة، وإلا فتعريف

الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ^(٤)، وإن لم يكن هناك ضمير فصل، مثل: (زيدٌ

الأمير وعمرو الشجاع).

(١) وتام كلام الدماميني: «على شيء واحد، وهذا بناء منهم على أنه تأكيدٌ للمسند إليه، وقد تقدم أن التحقيق خلافه. سلمنا أنه

تأكيد للمسند إليه لكن ما المانع من اجتماعه مع مؤكد آخر؟ وأنت تقول: (جاء زيد نفسه عينه) و(جاء زيد نفسه) ولا حاجة بعد ثبوت كلمتين في استعمالين إلى سماعهما من العرب مجتمعين، ولهذا تقول: (جاء الزيدون كلهم أجمعون أكتعون

أبصعون أبتعون) من غير توقف وورد السماع بها مجتمعة». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٧٨/١.

(٢) وتام كلام الشُّمْنِيِّ: «ولا (جاء زيد نفسه) وإنما هو نظير: (زيد نفسه زيد الفاضل)؛ لأن التأكيد بضمير الفصل عند هؤلاء

من باب التأكيد اللفظي؛ لأنه عندهم تكرار معنى المؤكد بإعادة لفظه أو تقويته بمرادفه. ويمكن أن يكون مراد الشارح من

التنظير بـ (جاء زيد نفسه عينه)، و(جاء زيد نفسه) إنما هو في مجرد اجتماع تأكيدين». الحاشية: ١٨٥/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٥٧٠/٥. ونصه: «والثالث: معنوي أيضاً، وهو الاختصاص وكثير من البيانين يقتصر عليه».

(٤) كتب حياها في هامش الأصل: (نظم ذلك شيخنا العلامة نور الدين علي الأجهوري فقال:

مُبَيَّنٌ بِلَامٍ جِنْسٍ عُرْفَا مُنْحَصِرٌ فِي مُخْبَرٍ بِهِ وَقَا
وَأِنْ عَرَا عَنْهَا وَعُرِفَ الْخَبَرُ بِاللَّامِ مُطْلَقًا فَبِالْعَكْسِ اسْتَقَرَّ

غير أن السعد قيَّد اللام في المحلين بكونها للجنس، وشيخنا قيَّد بذلك جانب المبتدأ، وصرَّح بالإطلاق في جانب

الخبر، وقد يقال: إن كلام السعد لا ينافيه).

ينظر إلى نظم الأجهوري في: حاشية الجمل على شرح المنهج: ١٦/١، وحاشية الدسوقي على مختصر المعاني:

وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر، وإن كان مع ضمير الفصل نحو: (الكرم هو التقوى) أي: لا كرم إلا التقوى^(١). انتهى.

وفي (المطول): «ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص، أي: قصر المسند على المسند إليه، نحو: (زيد هو أفضل من عمرو)، و(زيد هو يقاوم الأسد)، ذكر صاحب (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾ [التوبة: ١٠٤] (هو): للتخصيص أي: والتأكيد^(٢). وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلًا بدونه، بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، نحو: أي: لا رزاق إلا هو، أي: قصر المسند إليه على المسند، نحو: (الكرم هو التقوى)، و(الحسب هو المال) أي: لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال»^(٣).

قوله: (يَقْتَصِرُ) في بيان الفائدة.

قوله: (عَلَيْهِ) أي: الاختصاص.

قوله: (﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥])^(٤) مبتدأ.

قوله: (﴿هُمْ﴾) فصل.

قوله: (﴿الْمُفْلِحُونَ﴾) خبر.

قوله: (الْوَارِدَ) وهو: [أ/٢٤٨] ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾.

قوله: (وَإِيجَابُ) أي: إثبات.

قوله: (أَنَّ فَائِدَةَ الْمُسْنَدِ) أي: مفهوم المسند.

قوله: (ثَابِتَةٌ) إلخ. وهذا هو الاختصاص.

وأما شيخه علي الأجهوري فهو: نور الدين علي بن محمد الأجهوري، فقيه مالكي، ومن أهل الحديث، ومن مصنفاته: شرح الدرر السنية في نظم السيرة النبوية، والأجوبة المحررة لأسئلة البررة، وشرح رسالة أبي زيد في الفقه، توفي سنة ١٠٦٦ هـ. ينظر: الأعلام ١٣/٥.

(١) ينظر: حاشية التفتازاني على الكشاف (الجزء الأول المحقق): ص ١٤١.

(٢) المثبت في المطول: ص ٢٥٢. بلفظ: (وهو للتخصيص والتأكيد)، وهو الموافق لما في الكشاف. ينظر: الكشاف ٣٠٨/٢.

(٣) ينظر: المطول: ص ٢٥٢.

(٤) مغني اللبيب ٥٧٠/٥. ونصه: «وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير: ﴿﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾﴾ [البقرة: ٥]. فقال: فائدته: الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره».

قوله: (أَنَّه)^(١) أي: ضمير الفصل.
 قوله: (لَا مَحَلَّ لَهُ) أي: لا إعراب له في المحل^(٢).
 قوله: (فَلَا إِشْكَالَ) أي: في كونه لا محل له.
 قوله: (وَقَالَ الْخَلِيلُ: اسْمٌ)، فيشكل كونه اسماً لا محل له^(٣).
 قوله: (وَنَظِيرُهُ) أي: في كونه اسماً لا محل له.
 قوله: (فِي مَنْ) أي: في رأي (مَنْ).
 قوله: (لِشَيْءٍ) أي: لعامل لفظي أو معنوي.
 قوله: (وَأَلَّ) الْمُوصُولَةُ أي: فهي اسم لا محل له من الإعراب، بدليل ظهور إعرابه في صلاته^(٤).

قوله: (ثُمَّ قَالَ الْكَسَائِيُّ)^(٥) أي: من الكوفيين^(٦).

قوله: (رَفَعُ) أي: على القولين.

قوله: (نَصَبُ) على القولين.

قوله: (رَفَعُ عِنْدَ الْفَرَاءِ) كالاسم.

قوله: (وَنَصَبُ عِنْدَ الْكَسَائِيِّ) كالخبر.

قوله: (فِيْمَا)^(٧) أي: في بيان ما.

(١) مغني اللبيب ٥/٥٧٠. ونصه: «زعم البصريون أنه لا مَحَلَّ لَهُ، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول: أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و(أَلَّ) الموصولة».

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج: ٢/٢٥٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٧٩.

(٣) ينظر تفصيل المسألة في: تمهيد القواعد ١/٥٧٠-٥٧١.

(٤) هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. والقول الثالث: أنها حرف موصول. ينظر: الجني

الداني: ص ٢٠٢، والتذيل والتكميل ٤/٩٧، وتمهيد القواعد ٢/١٠٤٢.

(٥) مغني اللبيب ٥/٥٧٠. ونصه: «ثم قال الكسائي: محلُّه بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين

المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظن) نصب، وبين معمولي (كان) رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي».

(٦) ينظر أقوال العلماء في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٧٩-٥٨٠، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٤٦٢،

والتذيل والتكميل: ٢/٢٩٩-٣٠٠، وارتشاف الضرب: ٢/٩٥٨.

(٧) مغني اللبيب ٥/٥٧١. ونصه: «المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه: يحتمل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ

عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]...، الفصلية والتوكيد».

قوله: (يَحْتَمِلُ) أي: ضمير الفصل.

قوله: (مَنْ) بيان لـ(ما).

قوله: (الْأَوْجُه) أي: أوجه الإعراب.

قوله: (يَحْتَمِلُ) ضمير الفصل.

قوله: (الْفَصْلِيَّة) بالصاد المهملة، وهو مفعول (يَحْتَمِلُ).

قوله: (وَالْإِبْتِدَاءُ)^(١) أي: في الأمثلة الثلاثة.

قوله: (لِدُخُولِ اللَّامِ) وهي لا تفصل بين المؤكّد والمؤكّد.

قوله: (وَلِكُونَ مَا قَبْلَهُ) إلخ. ظاهره أنّ هذا هو المانع من التأكيد دون كونه ضمير رفع مع

نصب الظاهر المذكور، وكأنّه لأنّ هذا لا يمنع التأكيد؛ لأنّ اسم (إنّ) قد قيل: محله

الرفع^(٢)، فيمكن أن يؤكّد باعتبار محله من الرفع بالابتداء.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: المضمّر.

قوله: (وَالظَّاهِرُ قَوِيٌّ) من حيث أنّه لا يحتاج^(٣) إلى مفسّر بل يُفسّر غيره، بخلاف المضمّر^(٤).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَالظَّاهِرُ قَوِيٌّ) يعني: ولا يؤكّد القويّ بالضعيف.

قوله: (وَوَهُمْ)^(٥) أي: وَهَمًا، كـ(فَرِحَ) فَرَحًا^(٦).

(١) مغني اللبيب ٥/٥٧٣. ونصه: «وفي نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥]. ونحو: (زيد هو الفاضل)

و(إن عمراً هو الفاضل) الفصلية والابتداء، دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكّد الظاهر بالمضمّر؛ لأنه ضعيف والظاهر قويّ».

(٢) محل اسم (إنّ) مرفوع في الأصل لأنه مبتدأ. ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية: ١/٣٧٦، وقال ناظر الجيش: إن عمل الابتداء بعد دخول (إنّ) وأخواتها منسوخ لفظاً ومحلاً. ينظر: تمهيد القواعد ٣/١٣٨٨-١٣٨٩.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (لعله غالباً).

(٤) ضمير المتكلم والمخاطب تفسيرهما المشاهدة، وأما ضمير الغائب فيحتاج إلى مفسر. ينظر: ارتشاف الضرب ٩٤١/٢.

(٥) مغني اللبيب ٥/٥٧٣. ونصه: «ووهم أبو البقاء، فأجاز في: ﴿إِنَّ شَانِيكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] التوكيد،

وقد يريد أنه توكيدٌ لضمير مستتر في (شانتك) لا لنفس (شانتك)».

(٦) وجاء فيه أيضاً: وَهَمَ وَهَمًا. القاموس المحيط، مادة (وهم): ١/١١٦٨.

قوله: (فَأَجَازَ فِي: ﴿إِنَّ شَانِيكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣] التَّوَكُّيدَ) فظاهره أَنَّهُ توكيد لشانئك^(١).

قوله: (وَقَدْ يُرِيدُ أَنَّهُ) أي: (هو).

وكتب أيضاً: وحينئذٍ فلا وهم.

وكتب أيضاً: فكيف مع إطلاق أبي البقاء^(٢)، واحتمال كلامه لهذا يحكم بوجهه؟!^(٣).

قوله: (وَيُحْتَمَلُ)^(٤) أي: يمكن.

قوله: (الثَّلَاثَةُ) الابتداء، والفصل، والتوكيد.

قوله: (الْبَدَلِيَّةُ) أي: من (زيداً).

قوله: (وَوَهْمَ أَبُو الْبَقَاءِ)^(٥) وَجْهُ الْوَهْمِ أَنَّ (هَاءَ) ﴿تَجِدُوهُ﴾ [المزمل: ٢٠] ليس له محل رفع حتى يُبدل منه (هو) الذي هو ضمير الرفع، بخلاف اسم (إنَّ)؛ فإنه قد قيل بأن محله الرفع. [ص/٢٤٩] (صر).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَوَهْمَ أَبُو الْبَقَاءِ) عبارة السمين: وهو غلط^(٦).

قوله: (الضَّمِيرَانِ)^(٧) أي: أَنْتَ أَنْتَ.

(١) مستفاد من حاشية الشُّمُتِي: ١٨٦/٢.

(٢) أبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيُّ، من كبار نخبة العراق في وقته، قرأ العربية على ابن الخشاب، ومن مصنفاته: التبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث، اللباب في علل البناء والإعراب، توفي سنة ٦١٦هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيله: ٢١٤/١٥، ومعجم الأدباء: ١٥١٥/٤، وبغية الوعاة ٣٩/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣٠٦/٢، وتخفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨١/١.

(٤) مغني اللبيب ٥٧٣/٥. ونصه: «ويحتمل الثلاثة في نحو: (أنت أنت الفاضل)، ونحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]».

(٥) مغني اللبيب ٥٧٤/٥. ونصه: «ووهم أبو البقاء؛ فأجاز في: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠]. كونه بدلاً من الضمير المنصوب».

(٦) ينظر: الدر المصون ٥٣١/١٠. ونص كلامه: «وجَوَزَ أبو البقاء أن يكون بدلاً، وهو غلط؛ لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب، فيقال: إياه».

(٧) مغني اللبيب: ٥٧٤/٥. ونصه: «ومن مسائل الكتاب: (قَدْ جَرَّبْتُكَ فَكُنْتَ أَنْتَ أَنْتَ) الضميران: مبتدأ وخبر، والجملة خبر (كان)، ولو قُدِّرَتِ الأولُ فصلاً أو توكيداً، لقلت: (أنت إياك)».

قوله: (لَقُلْتَ: أَنْتَ إِيَّاكَ)؛ لَأَنَّ هذا خبر (كان)، وخبرها منصوب، و(أنت) ليس ضمير نصب.

قوله: (وَالضَّمِيرُ)^(١)، وهو: (هي).

قوله: (لَأَنَّ ظُهُورَ مَا قَبْلَهُ) أي: ﴿أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢].

قوله: (يُولَدُ)^(٢)، هذه الجملة خبر (كُلُّ)^(٣)، ويجوز كون (يُولَدُ) صفة، والخبر (على الفطرة).

قوله: (حَتَّى) للغاية.

قوله: (لـ(كُلُّ)) أي: في (كُلُّ مَوْلُودٍ).

قوله: (وَهُمَا مُبْتَدَأُ)^(٤) أي: فـ(اللذان) خبره، والجملة خبر (يكون).

قوله: (أَوْ فَصْلٌ) فـ(اللذان) خبر (يكون)، فيؤتى به بالياء^(٥).

قوله: (أَوْ بَدَلٌ) أي: من الاسم فـ(اللذان) خبر، فيؤتى به بالياء.

قوله: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أن (هما) مبتدأ.

قوله: (وَعَلَى الْآخِرَيْنِ) أي: الفصل والبدل.

وكتب -أيضاً- ما نصه: ما معنى هذا؟! مع أَنَّ الحديث الذي رواه إنما هو بالألف^(٦).

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٧٥. ونصه: «والضمير في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢]. مبتدأ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل».

(٢) مغني اللبيب: ٥/٥٧٥. ونصه: «وفي الحديث: (كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه)، إن قُدِّرَ في (يكون) ضمير لـ(كلُّ) فأبواه: مبتدأ...، وإن قُدِّرَ (يكون) حالاً من الضمير فـ(أبواه) اسم (يكون)، و(هما) مبتدأ، أو فصل، أو بدل. وعلى الأول فـ(اللذان) بالألف، وعلى الأخيرين بالياء».

(٣) جزء من حديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: ((كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ يَنْصَرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَّانِهِ، كَمَثَلِ الْبَيْهَمَةِ تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةُ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ)). رواه البخاري ١٠٠/٢، ومسلم ٢٠٤٧/٤، وهذا لفظ البخاري.

(٤) أعرب ابن هشام لفظة: (هما) بناءً على ورودها في لفظ الحديث، وبعد تتبع ألفاظ الحديث وطرقه في كتب الحديث وشروحه لم أقف على هذا اللفظ الذي ساقه ابن هشام. وقد ذكر ابن حجر أَنَّ ابن هشام نقل هذا اللفظ عن ابن هشام الخضرواي وجعله شاهداً لورود (حتى) للغاية. ينظر: فتح الباري لابن حجر: ٣/٢٥٠.

(٥) أي: اللَّذَيْنِ.

(٦) يريد بالألف أي: (اللذان)، وليست بالياء (اللَّذَيْنِ). قال الرضي: «وَرُويَ: هما اللَّذَيْنِ». شرح الكافية للرضي:

رَوَابِطُ الْجُمْلَةِ بِمَا هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ

قوله: (رَوَابِطُ) جمع (رَابِطٌ)، و(فَاعِلٌ) يجمع على (فَوَاعِلٌ) إذا كان لِمَا لا يعقل^(١).

قوله: (بِمَا) أي: مبتدأ.

قوله: (وَلِهَذَا)^(٢) أي: لِأَجْلِ أَنَّهُ الْأَصْلُ.

قوله: (مَذْكُورًا) حال من هاء (به).

قوله: (مَرْفُوعًا) صفة (محدوفاً).

قوله: (إِنْ قُدِّرَ لَهُمَا) فيه الشاهد.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَهُمَا سَاحِرَانِ) هذه الجملة خبرٌ.

قوله: (﴿وَكُلٌّ﴾ [الحديد: ١٠]) مبتدأ^(٣).

قوله: (﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾) هو الخبر، أي: وعده الله.

قوله: (لَأَنَّ قَبْلَهُ)^(٤) أي: (كُلٌّ) كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (فَسَاوَى) أي: ابن عامر.

قوله: (بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ) وهما: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ [النساء: ٩٥]، ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾

[النساء: ٩٥].

قوله: (لَأَنَّ بَعْدَهُ) أي: بعد: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾^(١).

(١) ينظر: الكتاب ٦٣٣/٣.

(٢) مغني اللبيب ٥٧٧/٥. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «الضمير: وهو الأصل؛ ولهذا يُربط به مذكوراً

كـ (زيدٌ ضربته)، ومحدوفاً مرفوعاً نحو: ﴿هَذَانِ لَسَاحِرَيْنِ﴾ [طه: ٦٣]. إن قُدِّرَ: لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن

عامر في سورة الحديد: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].

(٣) بناء على قراءة ابن عامر بالرفع: ﴿وَكُلٌّ﴾. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٦٢٥، والمبسوط في القراءات العشر: ص ٤٢٩.

وينظر توجيه القراءتين في: الحجة في القراءات السبع: ص ٣٤١-٣٤٢، وحجة القراءات: ص ٦٩٨.

(٤) مغني اللبيب ٥٧٨/٥. ونصه: «و لم يقرأ بذلك في سورة النساء...، لأن ما قبله جملة فعلية...، فسأوى بين الجملتين في

الفعلية، بل بين الجمل؛ لأن بعده: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ وهذا مما أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يُعطَف على

الجملة...، في باب الاشتغال في نحو: (قام زيدٌ وعمراً أكرمته) للتناسب، ولم يذكروا ذلك في نحو: (زيدٌ ضربته وأكرمتُ

عمراً) ولا فرق بينهما».

قوله: (وَهَذَا) أي: المرجح للنصب، وهو التسوية بين الجمل في الفعلية.

قوله: (مِمَّا) أي: من المرجحات.

قوله: (أَغْفَلُوهُ) أي: تركوه غفلة.

قوله: (أَغْنِي) أي: بهذا.

قوله: (فِي بَابِ الاشتغال) أي: لا في باب العطف.

قوله: (لِلتَّاسُبِ) أي: بين الجملتين.

قوله: (ذَلِكَ) أي: الرجحان.

قوله: (وَقَوْلِ) ^(٢) بالجر، عطف على قراءة ابن عامر.

قوله: (كُلُّهُ) مبتدأ.

قوله:

(... ..) لم أَصْنَعِ

هذه الجملة خبر، أي: لم أَصْنَعُهُ.

قوله: (وَلَوْ نُصِبَ) أي: (كُلُّهُ) ^(٣).

قوله: (عَلَى التَّوَكُّيدِ) أي: لـ(ذَنْبًا).

قوله: (أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ) أي: لـ(أَصْنَع).

قوله: (كَانَ فَاسِدًا) إذ معناه حينئذٍ سلب العموم لا عموم السلب ^(٤)، والغرض: عموم السلب، بدليل المقام ^(١).

(١) كتبت الآية في الأصل بدون واو، وقد صححت الآية.

(٢) مغني اللبيب ٥/٥٧٩. ونصه: «وقول أبي النجم:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

ولو نُصِبَ (كُلُّ) على التوكيد لم يصح؛ لأن (ذَنْبًا) نكرة، أو على المفعولية كان فاسدًا معنى لما بيناه».

(٣) جزء من عجز بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لأبي النجم العجلي، كما في: ديوانه: ص ٢٥٦، والكتاب

٨٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٨٠/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٥/١. وتمهيد القواعد ٩٨٦/٢، وخزانة الأدب

٣٥٩/١.

قوله: (أُمُّ الْخِيَارِ) هي زوجة أبي النجم. ينظر: شرح شواهد المغني ٥٤٤/٢.

(٤) (سلب العموم): هو سلب الحكم عن المجموع، أي يحكم بالسلب على كل فرد، و(عموم السلب): هو سلب العموم في

حق كل أحد، ويبقى الحكم في حق بعضهم. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٩٠-٨٩/٤.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (كان فاسداً معني لما بينا^(٢)) أي: من أن نصب (كُلَّ)^(٣) يقتضي [ص/٢٥٠] دخولها في حيز النفي، فيتوجه النفي حينئذٍ للشمول خاصة، ويفيد ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فيكون أبو النجم^(٤) معترفاً ببعض الذنب الذي ادَّعته أم الخيار عليه، وهو خلاف الغرض^(٥).

قوله: (لأنَّ حقَّ (كُلَّ))^(٦) أي: كلمة (كُلَّ).

قوله: (بالرفع)^(٧) لـ (كُلَّ) فهو مبتدأ خبره (لله)، والجملة خبر (إنَّ).

قوله: (والتَّصْب) فهو توكيدٌ لاسم (إنَّ)، أي: الأمر.

قوله: (وقراءة)^(٨) بالجرِّ عطفاً على قراءة ابن عامر.

قوله: (﴿أَفْحُكُم﴾ [المائدة: ٥٠]) بالرفع مبتدأ خبره: ﴿يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠] أي: يبغونه.

(١) فساد النصب من جهة المعنى لا الصناعة النحوية. وقد نسب المبرد رواية النصب إلى سماع الجرمي. ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد: ص ٥٩، وقال العيني: «يروى بالرفع والنصب» المقاصد النحوية: ٤/١٧٠، وقال البغدادي: «يروى برفع (كُلَّ) ونصبه، وكذلك رواهما سيبويه... قال ابن ولاد: سيبويه -أيضاً- رواه بالنصب» خزنة الأدب: ٣٠٦/١، وليس في كتاب سيبويه التصريح بسماع النصب، ويظهر أن ابن ولاد استنبط ذلك من كلام سيبويه. وينظر الحديث عن الموازنة بين رفع (كُلَّ) ونصبه في: الكتاب: ٨٥/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٨٠/١، والانتصار لسيبويه على المبرد: ص ٥٩-٦٠.

(٢) (بيناً) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٢ ب، وأما في مغني اللبيب: ٥٨٠/٥. فهي بلفظ: (بيناه)، والتعبيران صحيحان.

(٣) أي: التي في البيت.

(٤) أبو النجم هو: الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله العجلي، أحد رجاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى، قيل: هو أبلغ من العجاج في النعت، توفي سنة ١٣٠ هـ. ينظر: الشعر والشعراء ٢/٥٨٨-٥٩٤، ومعجم الشعراء: ص ٣١٠، وتاريخ دمشق: ٤٨/٣٥٠.

(٥) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٣/١.

(٦) مغني اللبيب ٥٨٠/٥. ونصه: «لأنَّ حقَّ (كُلَّ) المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً، أو مبتدأ نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. قرئ بالنصب والرفع».

(٧) (بالرفع والنصب) هكذا في الأصل. وأما في مغني اللبيب ٥٨٠/٥. ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٢ ب. فهي بلفظ: (بالنصب والرفع).

(٨) مغني اللبيب ٥٨٠/٥-٥٨٢. ونصه: «وقراءة جماعة: ﴿أَفْحُكُمَ الْجَاهِلِيَّةَ يَبْغُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. بالرفع، ومجروراً نحو: (السمن منوان بدرهم) أي: منه، وقول امرأة: (زوجي المسُّ مسُّ أرنب والريح ريح زرنب)، إذا لم نقل: إن (أل) نائبة عن الضمير».

قوله: (السَّمْنُ) مبتدأ أول، و(مَنَوَانٌ)^(١) مبتدأ ثانٍ و(بَدِرْهُمْ) خبر المبتدأ الثاني.

قوله: (وَقَوْلِ امْرَأَةً) بالجر عطفاً على محل جملة: (السَّمْنُ مَنَوَانٌ بَدِرْهُمْ).

قوله: (زَوْجِي) مبتدأ أول.

وقوله: (الْمَسُّ) أي: منه مبتدأ ثانٍ.

وقوله: (مَسُّ أَرْثَبٍ) خبر المبتدأ الثاني.

قوله: (وَالرَّيْحُ) أي: منه.

قوله: (إِذَا لَمْ نَقُلْ إِنَّ (أَلْ) نَائِبَةٌ عَنِ الضَّمِيرِ)، وإِلا فلا حذف، بل الرابط هو الضمير

بنائبه المذكور.

(وَقَوْلِهِ:)^(٢)، أي: ونحو قوله تعالى.

وكتب -أيضاً- ما نصه: بالجر عطفاً على محل: (السَّمْنُ مَنَوَانٌ بَدِرْهُمْ).

قوله: ((وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ [الشورى: ٤٣]) (اللام) لام الابتداء، و(مَنْ) اسم موصول مبتدأ،

و(صَبَرَ) صلته، و(غَفَرَ) عطف عليها، وجملة (إِنَّ ذَلِكَ) خبر (مَنْ)، و(اسم الإشارة)

راجع للصبر والغفر المفهومين من: (صبر)، و(غفر)^(٣).

وقوله: ((لَمِنْ عَزَمَ الْأُمُورَ)) خبر (إِنَّ).

قوله: (اللَّامُ) أي: في: (لَمَنْ).

قوله: (أَوْ^(٤) مَنْ) أي: أو قدرنا (مَنْ) إلخ.

(١) مَنَوَانٌ مثني: (مَنَا) الذي يوزن به، وهو مقصور. ينظر: تهذيب اللغة ٣٨٠/١٥، مادة (مين)، والمقصور والمسدود

لابن ولاد: ص ١١٥.

(٢) مغني اللبيب ٥/٥٨٢. ونصه: «وقوله تعالى: ((وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ)) [الشورى:

٤٣]. أي: إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير: سواء أقدّرنا اللام للابتداء، و(مَنْ) موصولة أو شرطية، أم قدّرنا

اللام موطئة للقسم، و(مَنْ) شرطية...، أما على الأول فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني فلأنه لابد في جواب

اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر، أو إن الخبر فعل الشرط، وهو

الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى».

(٣) ينظر: الدر المصون: ٩/٥٦٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٢/١١٣٥.

(٤) (أَوْ مَنْ) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٢/ب، ومغني اللبيب: ٥/٥٨٢. فهي بلفظ:

(وَمَنْ) وهو الصحيح، ولم أصحح الأصل؛ لأن المؤلف شرحها على أنها (أو).

قوله: (اللام أي: في: (لَمَنْ).

قوله: (عَلَى الْأَوَّلِ) أي: أَنَّ اللام للابتداء، و(مَنْ) موصولة.

قوله: (عَلَى الثَّانِي) أي: أَنَّ اللام للابتداء، و(مَنْ) شرطية^(١).

قوله: (فَلَأَنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (اسم الشرط) كـ(مَنْ) هنا.

قوله: (المرتفع) صفة اسم الشرط.

قوله: (أَنْ يَشْتَمِلَ) أي: الجواب.

قوله: (إِنَّهُ) أي: الجواب.

قوله: (أَوْ إِنْ الْخَبَرِ فَعَلُ الشَّرْطِ) وبقي قول ثالث، وهو: أَنَّ الخبر المجموع^(٢).

قوله: (وَأَمَّا عَلَى الثَّالِثِ) أي: إِنْ اللام مُوطَّئَة، و(مَنْ) شرطية.

قوله: (فَلَأَنَّهُ) أي: الجملة - وهي: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ - لِأَنَّ الكلام فيها، وبدليل

قوله: (وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى)، وجواب الشرط ليس إلَّا الجملة المذكورة، وحينئذٍ

فقد يُستشكل التعليل بقوله: (فَلَأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ فِي اللَّفْظِ)؛ لِأَنَّ جواب القسم لا

يحتاج لرباط، وقوله: (أَنَّهَا^(٣) جَوَابُ الْقَسَمِ)؛ إذ المتبادر من المعنى أَنَّ الجواب: مجموع

(مَنْ [ص/٢٥١] صَبَرَ وَغَفَرَ) إلخ. إِلَّا أَنَّ يُجاب عن الأول بأنَّ المقصود بالتعليل قوله:

(وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى)، وكأنه قال: فَلَأَنَّهُ وَإِنْ كانت جواب القسم في اللفظ

هي جواب الشرط في المعنى، فتحتاج بهذا الاعتبار للتقدير، وعن الثاني بأنَّه لاحظ

المعتمد والمقصود من الجواب. فليتأمل.

قوله: (وَجَوَابُ الشَّرْطِ فِي الْمَعْنَى) فوجب فيها ما يجب فيها لو تمحضت للجواب.

قوله: (وَقَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ)^(٤) إلخ. انظر ماذا يقول المصنف بناءً على التقدير الثاني، فإن قال:

إِنَّهُ الجملة المذكورة. وَرَدَّ عَلَيْهِ ما اعترض به عليهما من كون الجملة اسمية، ولا (فاء)

(١) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٤/١.

(٢) ينظر: حاشية الشُّمَّيْ: ١٨٧/٢.

(٣) فتحت همزة (أَنْ)؛ لِأَنَّهَا في كلام ابن هشام دخل عليها حرف الجر، فهي عنده (لَأَنَّهَا).

(٤) مغني اللبيب ٥٨٣/٥-٥٨٤. ونصه: «وقول أبي البقاء والحوبي: (إن الجملة جواب الشرط) مردود؛ لِأَنَّهَا اسمية،

بها، وإن جعله محذوفاً فليُنظَر، وما أجاب به الدماميني فيه نظر^(١)؛ لأنَّ هذا المحذور من ترك (الفاء) في الاسمية كما يمنع الجزم بهذا الوجه يمنع تجويزه، فراجعه^(٢).

قوله: (إِنَّ الْجُمْلَةَ)، أي: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾.

قوله: (لِأَنَّهَا اسْمِيَّةٌ) يعني: والاسمية لا بد من اقترانها بالفاء^(٣).

قوله: (وَقَوْلُهُمَا) أي: جواباً عن الاعتراض بذلك.

قوله: (عَلَى إِضْمَارِ الْفَاءِ) أي: جواب الشرط على إضمار إلخ.

قوله: (ذَلِكَ) أي: إضمار الفاء.

قوله: (عَلَى قَوْلِهِمَا) من أنَّ الجملة جواب الشرط.

[تنبيه]^(٤)

قوله: (فِي اللَّفْظِ)^(٥) أي: لا في التقدير.

قوله: (وَلَا يَحْصُلُ الرِّبْطُ) أي: للجملة بما هي خبر عنه.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: الوجود.

قوله: (فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ) فالثلاث ممنوعة.

قوله: (أَنْ يَكُونَ) أي: الضمير.

وقولهما: (إنما على إضمار الفاء) مردود؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة.

(١) قال الدماميني: «وجوابه أنه لم يجزم بأن (من) شرطية كما جزم أبو البقاء والحوبي، وإنما قال: وإن قدر كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب، ثم أبطل الجوابية لعدم الاقتران بالفاء، ويلزم من ذلك إبطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٤/١.

(٢) ينظر: حاشية الشُّمَّيْ: ١٨٧/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٦/٤.

(٤) زيادة من المحقق، وهي موجودة في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٢/ب، ومغني اللبيب: ٥٨٥/٥.

(٥) مغني اللبيب ٥٨٥/٥. ونصه: «وقد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو، نحو: (زيدٌ قام عمروٌ فهو أو ثم هو)».

قوله: (بَغِيرِ الْوَائِ) يشمل غير (الفاء)، و(ثم)، كـ(لَا) نحو: (زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو لَا هُوَ) وهو صحيح؛ لأنَّ العلة في الجواز بالواو أنها تَجْمَعُ فَتُصَيِّرُ الشَّيْءَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ بِخِلَافِ غَيْرِهَا^(١). (صر).

قوله: (زَيْدٌ) مبتدأ.

قوله: (قَامَ عَمْرُو) هذه الجملة خبر.

قوله: ((فَهُوَ) أَوْ (تُمْ هُوَ)) معطوف بالفاء أَوْ (تُمْ) على (عمرو).

قوله: (وَقَامَ هُوَ)^(٢) لو عطف هنا بـ(الفاء) لجاز، بخلاف ما تقدم في الأولى؛ لأنَّه في عطف المفرد، وأما في عطف الجمل فيجوز.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: لأنَّ الواو ليست للجمع في الجمل، بل في المفردات^(٣).

قوله: (أَعْجَبْتَنِي)^(٤) أي: هي.

قوله: (هُوَ) أي: الحُسْن.

قوله: (كَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى) لو أسقط (كَأَنَّهُ) كان أحسن؛ لأنَّه في التقدير من جملة أخرى قطعاً [ص/٢٥٢] على هذا القول.

قوله: (نَفْسَ الْعَامِلِ) أي: لا مثله.

قوله: (أَنْ تَصِحَّ الْمَسْأَلَةُ) لأنَّ الجميع جملة واحدة.

قوله: (وَنَحْوُ ذَلِكَ)^(٥) أي: كون الضمير معطوفاً بغير الواو، ومُعَاذًا معه العامل، أو كان بدلاً من ضمير متقدم.

(١) قال الدماميني: «إنما احتضت مسألة النسق بالواو؛ لأنها لمطلق الجمع، فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير». تعليق الفرائد ٤/٣٠٠.

(٢) مغني اللبيب ٥/٥٨٥. ونصه: «والثانية: أن يعاد العامل نحو: (زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو وَقَامَ هُوَ)».

(٣) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٥/١، وتعليق الفرائد ٤/٣٠١.

(٤) مغني اللبيب ٥/٥٨٥-٥٨٦. ونصه: «والثالثة: أن يكون بدلاً نحو: (حُسْنُ الْجَارِيَةِ الْجَارِيَةُ أَعْجَبْتَنِي هُوَ) فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى. وقياس قول من جعل العامل في البديل نفس العامل في المبدل منه أن تَصِحَّ الْمَسْأَلَةُ».

(٥) مغني اللبيب ٥/٥٨٦-٥٨٧. ونصه: «ونحو ذلك مسألة الاشتغال... نحو: (زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا وَأَبَاهُ)، ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء و(ثم)، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت (أخاه) ونحوه من (عمرو) لم يَجُوزَ عَلَى مَا مَرَّ

قوله: (مَسْأَلَةُ الْإِشْتِغَالِ) أي: الآتية.

قوله: (مَعَ الْفَاءِ)، وَ(ثُمَّ)) أما امتناع الرفع فللعطف بـ(الفاء) وَ(ثُمَّ) كما تقدّم، وأما النصب فلعدم العُلُقَة.

قوله: (وَمَعَ التَّصْرِيحِ بِالْعَامِلِ) لعدم العُلُقَة حينئذٍ.

قوله: (لَمْ يَجُوزَا) أي: الرفع والنصب.

قوله: (عَلَى مَا مَرَّ) فيمتنعان على القول بأنّ العامل مثل العامل المذكور، ويجوزان على أنّه نفسه.

قوله: (فَإِنْ قَدَّرْتَهُ) أي: (أخاه) ونحوه.

قوله: (جَازَ) أي: الرفع والنصب؛ لأنّ الجملة واحدة؛ إذ العامل في البيان هو العامل في المبيّن.

قوله: (بِاتِّفَاقٍ) اعترض بأنّ الخلاف في أنّ عامل المتبوع عامل في التابع أو غيره ثابت في كل التوابع فانظره^(١).

قوله: (وَيَجُوزُ بِاتِّفَاقٍ: (زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ)) ظاهرة وإن قلنا: العامل في الصّفة غير العامل في الموصوف^(٢). وقد سكت الدماميني عن ذلك مع منازعته في الاتفاق السابق، فليحرّر^(٣).

من الاختلاف في عامل البدل، فإن قُدِّرَته بيّناً جاز باتفاق...، ويجوز بالاتفاق (زَيْدٌ ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ)، رفعت زَيْدًا أو نصبته؛ لأن الصّفة والموصوف كالشيء الواحد.

(١) صاحب الاعتراض هو الدماميني، ونص كلامه: «أقول: هذا الاتفاق إنّما يتم لو ثبت أنّ العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقاً، وأنّي ثبت هذا، وقد صرحوا بالخلاف في عامل التابع، هل هو العامل في المتبوع؟ أو غيره من غير تفصيل أو تفصيل بين البدل وغيره؟ إلى غير ذلك مما حكوه من الأقوال في هذه المسألة، فإذا كان من النّحاة من يقول بأنّ العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع، وإنّما هو عامل آخر مقدّر، سواء كان التابع عطف بيان أو غيره، لم يتأتّ بت القول بجواز هذه المسألة على تقدير كون التابع فيها بيّناً على سبيل الاتفاق». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٥/١-٣٨٦.

(٢) قال ذلك لأنّ الاتفاق على الجواز إذا كان العامل واحداً في الصّفة والموصوف لا إشكال فيه، وقد كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في الأصل: (قد يقال: إن طريقة المحققين أنّ الخلاف الواهي لا يمنع من حكاية الإجماع كما ذكره المحشي في مواضع. مجرد).

(٣) قال الدسوقي: «لعلّ المراد اتفاق طائفة، وإلّا فهناك من يقول: عامل التابع مطلقاً مقدّر، وحينئذٍ فقياس قوله

قوله: (رَفَعْتَ زَيْدًا) أي: على الابتداء.

قوله: (أَوْ نَصَبْتَهُ) أي: على الاشتغال.

قوله: (لَأَنَّ الصِّفَةَ) أي: يُحِبُّهُ.

قوله: (وَالْمَوْصُوفَ) أي: رجلاً.

قوله: (كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ)، مع كون الجملة واحدة بخلاف البدل فمن جملة أخرى^(١).

قوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [الأعراف: ٣٦] مبتدأ.

قوله: ﴿كَذَّبُوا﴾ صلته.

قوله: ﴿وَأَسْتَكْبَرُوا﴾ عطفٌ على الصلة.

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ ثانٍ.

قوله: ﴿أَصْحَابُ﴾ خبر (أولئك)، والجملة خبر (الذين).

قوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾ [الأعراف: ٤٢] مبتدأ.

قوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ صلته.

قوله: ﴿وَعَمِلُوا﴾ عطفٌ على الصلة.

قوله: ﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ اعتراض.

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ مبتدأ ثانٍ.

قوله: ﴿أَصْحَابُ﴾ خبر (أولئك).

قوله: ﴿كُلُّ﴾ [الإسراء: ٣٦] مبتدأ مضاف، و(أولئك) مضاف إليه.

المنع». حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٠٤٠/٢. وقد أطل الشُّمْنِي في نقل الأقوال في هذه المسألة. ينظر:

حاشية الشُّمْنِي: ١٨٧/٢.

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قوله: (فمن جملة أخرى) لعله بناء على القول بأن العامل في البدل نظير

العامل المذكور لا نفسه كما علم مما أسلفه. مجرد).

(٢) مغني اللبيب ٥٨٧/٥. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «الإشارة، نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا

وَأَسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ

نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ

مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قوله: ﴿أُولَئِكَ﴾ خبر (كُلُّ)، واسم (كان) ضمير مستتر يعود على الإنسان، و﴿مَسْئُولًا﴾ خبرها، ونائب فاعله مستتر فيه، فلا إشكال في تقدم (عنه)؛ لأنه ليس نائب فاعله بل صلته^(١).

قوله: (وَيَحْتَمِلُهُ)^(٢) أي: الربط باسم الإشارة.

قوله: (وَخَصَّ ابْنَ الْحَاجِّ الْمَسْأَلَةَ) أي: الربط باسم الإشارة^(٣).

قوله: [ص/٢٥٣] (والإشارة) أي: ويكون الإشارة، فهو عطف على المبتدأ.

قوله: (فَيَمْتَنِعُ) أي: عنده.

قوله: (لِمَانِعَيْنِ) هما: كون المبتدأ ليس موصولاً ولا موصوفاً، وكون اسم الإشارة ليس بعيداً.

قوله: (لِمَانِعٍ وَاحِدٍ) وهو عدم موصولية أو موصوفية المبتدأ.

قوله: (وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ) أي: باعتبار ما اشترطه في المبتدأ.

قوله: (فِي الْآيَةِ الثَّالِثَةِ) أي: ﴿إِنَّ السَّمْعَ﴾ الآية.

قوله: (وَلَا حُجَّةَ) أي: عليه^(٤).

قوله: (فِي الرَّابِعَةِ) ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾ [الأعراف: ٢٦] الآية.

قوله: (كَوْنِ ذَلِكَ) أي: كلمة ذلك.

قوله: (فِيهَا) أي: في الرابعة، كما يؤخذ من توضيحه.

قوله: (بَدَلًا) أي: من لباس.

(١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٨٢١/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٥٨٨/٥. ونصه: «ويحتمله: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ حَيٌّ﴾ [الأعراف: ٢٦]، وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً، والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو: (زيدٌ قام هذا) لمانعَيْنِ، و(زيدٌ قام ذلك) لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون (ذلك) فيها بدلاً أو بياناً».

(٣) ينظر قول ابن الحاج في: ارتشاف الضرب: ١١١٦/٣، والمقاصد الشافية: ٦٣٥/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٠٣/١.

(٤) (عليه) مثبتة في متن مغني اللبيب: ٥٨٩/٥. وقد أشار محققه عبد اللطيف الخطيب إلى أنها ثابتة في مخطوطة واحدة، وأما بقية المخطوطات -وهي ثلاث نسخ- فليست ثابتة فيها، وصنيع المحشي يوحى إلى أنها غير مثبتة في نسخته؛ بدليل قوله: (أي) قبلها. وهي كذلك غير مثبتة في مغني اللبيب (خ): ل/١٣٣ أ.

قوله: (أَوْ بَيَّانًا) أي: له.

قوله: (وَجَوَزَ الْفَارِسِيَّ)^(١) أي: مع كونه بَيَّانًا أو بدلًا^(٢).

قوله: (كَوْنُهُ صِفَةً) أي: نعتًا.

قوله: (وَتَبِعَهُ) أي: تَبَعَ الْفَارِسِيَّ في التجويز المذكور^(٣).

قوله: (وَرَدَّهُ) أي: التجويز.

قوله: (لَا تَكُونُ أَعْرَفَ مِنَ الْمُوصُوفِ) أي: واسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ما فيه الألف واللام^(٤).

قوله: (ذَلِكَ)^(٥) أي: إعادة المبتدأ بلفظه.

قوله: (فِي مَقَامِ التَّهْوِيلِ وَالتَّفْخِيمِ) إلخ. وضع الظاهر مَوْضِعَ المضمَر في موضع التهويل والتفخيم جائز قياسًا، وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش^(٦) يجوز في الشعر وغيره، وإن لم يكن بلفظ الأول نحو: (زَيْدٌ قَامَ أَبُو طَاهِرٍ) إذا كان (أبو طاهر) كنية زيد. كذا في (عباب اللباب)^(٧) «^(٨)».

(١) مغني اللبيب: ٥/٥٨٩. ونصه: «وَجَوَزَ الْفَارِسِيَّ كونه صفة، وتبعه جماعة منهم: أبو البقاء. وردّه الحوفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف».

(٢) قال أبو علي الفارسي: «وقوله ﴿ذَلِكَ﴾ صفة أو بدل أو عطף بيان». الحجة للقراء السبعة ٤/١٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١/٥٦٢. وينظر أيضًا: معاني القرآن للزجاج: ٢/٣٢٩.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٨١.

(٥) مغني اللبيب: ٥/٥٩٠. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «إعادة المبتدأ بلفظه: وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ ۝﴾ [الحاقة: ١-٢]».

(٦) الأخفش هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجاشعي، المعروف بالأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، كان عالماً باللغة والأدب، ومن مصنفاته: الأوسط في النحو، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، توفي سنة ٢١٠هـ، وقيل: سنة ٢١٥هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ٧٢-٧٤، وتاريخ العلماء النحويين: ص ٨٥-٩٠، وبغية الوعاة: ١/٥٩١.

(٧) ينظر: مخطوط العباب في شرح لباب الإعراب لمؤلفه عبد الله الحسيني المعروف بنقره كار المتوفى سنة: ٧٧٦هـ، ل ٢٤/أ، بتصرف يسير.

(٨) تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٣٨٧. وينظر رأي سيبويه في: الكتاب: ١/٦٢-٦٣. ورأي الأخفش في: الخصائص: ٣/٥٥، وشرح الرضي على الكافية: ١/٢٤١.

قوله:

قوله: (أَجَازُهُ) أي: إعادته بمعناه^(٨).

(٨) ينظر رأي الأخفش في: البحر المحيط: ٢١٢/٥، والدر المصون: ٥٠٧/٥، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٠٣/١.

قوله: (مُسْتَدَلًّا) على الإجازة.

قوله: (﴿وَالَّذِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠]) مبتدأ خبره جملة: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ الآية^(١). والرباط إعادته بمعناه، فإن: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ﴾ إلخ. بمعنى المصلحين.

قوله: (﴿يُمَسِّكُونَ﴾). بمعنى يتمسكون صلة (الذين).

قوله: (﴿وَأَقَامُوا﴾) عطف على الصلة.

قوله: (﴿إِنَّا﴾) إن واسمها، وجملة: ﴿لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ خبر (إن).

قوله: (وَأَجِيبَ)^(٢) المجيب^(٣) أبو الحسن.

قوله: (بَلْ هُوَ مَجْرُورٌ بِالْعَطْفِ) وعلى هذا [ص/٢٥٤] فجملة: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ استئناف للتعليل^(٤).

قوله: (عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ)^(٥)، أي: في قوله: ﴿وَلَلْدَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩].

قوله: (وَلَكِنْ سُلِّمَ) أي: أنه مبتدأ.

قوله: (فَالرَّابِطُ الْعُمُومُ) لا إعادة المبتدأ بمعناه.

قوله: (أَيُّ: مِنْهُمْ) أورد عليه أنه يلزم أن ينقسموا إلى مصلحين وغير مصلحين. وأجيب بأن (من) في: (منهم) للبيان^(٦).

قوله: (يَشْمَلُ الْمُبْتَدَأُ)^(١) أي: وغيره.

(١) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٨٨/٢-٢٨٩.

(٢) مغني اللبيب: ٥٩١/٥-٥٩٢. ونصه: «وأجيب. منع كون (الذين) مبتدأ، بل هو مجرور بالعطف على: ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. ولئن سُلِّمَ فالرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضميرٌ مخوفٌ أي: منهم».

(٣) (المجيب) كذا في الأصل، وهو سهوٌ من المحشي أو الناسخ؛ فإن أبا الحسن محابٌ عنه وليس هو المجيب، وعلق الدسوقي على الموضع بقوله: «(وأجيب) أي: من طرف المانعين للربط بإعادة المبتدأ بمعناه». حاشية الدسوقي على المغني: ١٠٤٢/٢.

(٤) ينظر: الكشف: ١٧٥/٢، والدر المصون: ٥٠٨/٥.

(٥) (عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٣٣/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٥٩٢/٥. فهي بلفظ: (على ﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾)، وما في الأصل أصح؛ لأن القول بأنه معطوف على (للذين) يُفهم منه أنه معطوف على موضع الجار والمجرور، ويؤيده أيضاً لفظ الزمخشري. ينظر: الكشف: ١٧٥/٢.

(٦) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٧/١.

قوله: (نَحْوُ: زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ) أي: بناء على أن (أل) فيه للجنس على سبيل الاستغراق، فيكون مدح جميع أفراد الجنس، ثم حصَّ زَيْدًا منهم^(٢).
قوله:

(... .. عَنْهَا)^(٣)

أي: الحبيبة.

قوله: (فَلَا صَبْرًا)^(٤) أي: لي، أي: لا (عنها)^(٥) ولا عن غيرها، ففيه عموم.
قوله: (كَذَا قَالُوا)^(٦) أي: الرابط العموم في المثال والبيت.
قوله: (زَيْدٌ مَاتَ النَّاسُ) على أن الرابط عموم الناس؛ لأنَّ الناس يشمل المبتدأ وغيره، وكذا الباقي، ولهم أن يلتزموا هذا اللازم. (صر).
قوله: (وَأَمَّا الْمَثَالُ) أي: (زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ).
قوله: (بِنَاءٍ) أي: لهذا القول.
قوله: (فِي صِحَّةِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ) وهي الرِّبْطُ بإعادته بمعناه.
قوله: (أَنَّ^(١) يُعْطَفُ)^(٢) إلخ. فالرابطُ العطفُ بـ(فاء) السببية.

(١) مغني اللبيب: ٥٩٢/٥. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «عموم يشمل المبتدأ: نحو: (زيدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ)».

(٢) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٧/١-٣٨٨، وحاشية الشُّمْنِي: ١٨٨/٢. وينظر أيضًا: التذييل والتكميل: ٨٦/١-٨٧.

(٣) مغني اللبيب ٥٩٢/٥. ونصه: «وقوله:

[أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ] فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا»

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لابن ميادة، كما في: ديوانه: ص ١٣٤، وشرح أبيات سيبويه ١٨٠/١، وأمالى ابن الشجري ١٣٣/٣، والتذييل والتكميل ٥٣/٩، والمقاصد النحوية ٤٩٣/١، وشرح شواهد المغني ٨٧٦/٢.

قوله: (أم جحدر) هذا لفظ الديوان، وفي بعض المصادر بلفظ: أم جعفر. وفي بعضها بلفظ: أم معمّر. وهي بنت حسان المُرِّيَّة. ينظر: شرح أبيات المغني ٧٨/٧-٧٩.

(٦) مغني اللبيب ٥٩٣/٥. ونصه: «كذا قالوا، ويلزمهم أن يميزوا (زيدٌ مات الناس) ...، أما المثال فقليل: الرابط إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة».

قوله: (نَحْو) إلخ. نشر على غير ترتيب اللف.

قوله:

(وإنسان عيني (٣)

مبتدأ.

قوله: (يَحْسِرُ) (٤) أي: يرتفع (٥). جملة مخبر بها.

قوله: (فَيَبْدُو) (٦) أي: هو، أي: الإنسان، وهو عَطْفٌ على جملة (يَحْسِرُ الماء) (٧).

قوله: (يَجْمُ) (٨) أي: الماء، أي: يكثر.

قوله: (فَيَغْرُقُ) (٩) أي: الإنسان.

قوله: (وَالْبَيْتُ مُحْتَمِلٌ لِأَن يَكُونَ أَصْلُهُ) إلخ. بل هذا هو الظاهر.

قوله: (وَفِي الْمَسْأَلَةِ تَحْقِيقٌ تَقَدَّمَ فِي مَوْضِعِهِ) (١٠) أي: في الجملة السادسة من الجمل التي لها

محل من الإعراب. وحاصل ذلك التحقيق: أَنَّ الفاء نَزَلَتْ الجملتين منزلة الجملة

(١) (أَن) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٣/أ، وأما في مغني اللبيب: ٥٩٤/٥. فهي بلفظ: (أَنَّهُ).

(٢) مغني اللبيب ٥٩٤/٥. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «أَنَّهُ يُعْطَفُ بِفَاءِ السَّبْبِ جُمْلَةً ذَاتَ ضَمِيرٍ عَلَى جُمْلَةٍ خَالِيَةٍ مِنْهُ، أَوْ بِالْعَكْسِ».

(٣) مغني اللبيب: ٥٩٤/٥-٥٩٥. ونصه: «وقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارةً فيبدو وتارات يجم فيغرق

كذا قالوا. والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه، أي: ينكشف عنه».

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (حسر): ١٦٧/٤.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لذي الرمة، كما في: ديوانه ٤٦٠/١، والمنجد في

اللغة: ص ٥٩، والزاهر في معاني كلمات الناس ٧٢/٢، والمخصص: ٩٦/١، والمقاصد النحوية ٥٦٢/١، وخزانة

الأدب ١٩٢/٢.

قوله (وإنسان عيني): إنسان العين أي: المثال الذي يرى في السواد. (يحسر) بكسر السين وضمها. (يجم) بكسر

الجيم وضمها. ينظر: شرح أبيات المغني ٧٩/٧-٨٠.

(٨) جزء من البيت السابق.

(٩) جزء من البيت السابق.

(١٠) مغني اللبيب ٥٩٥/٥. ونصه: «وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه».

الواحدة، فاكْتَفِيَ مِنْهُمَا بضمير واحد، والخبر مجموعهما، كما في جملي الشرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحل للمجموع، وأما كُلُّ مِنْهُمَا فجزء الخبر، فلا محل له، والفاء لمجرد السببية دون العطف^(١).

قوله: (أَجَازُهُ)^(٢) أي: الربط بالعطف بالواو.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَجَازُهُ هِشَامٌ)، أي: ومنعه غيره^(٣) فارقاً بين الواو والفاء بأنَّ السببية في الفاء تجعل مدلول الجملتين كالواحدة المشتملة على شرط وجزاء بخلاف الواو، وأما هشام فنظر للجمع في الواو.

قوله: (بَنَاهُ) أي: هشام، و(الهاء) عائدة على الربط بالعطف بالواو.

قوله: (وَإِنَّمَا الْوَأُو) إلخ. رد على هشام.

قوله: (هَذَانِ قَائِمٌ وَقَاعِدٌ) فأخبر عن: (هذان) بـ(قائم) و(قاعد) مع تفرقهما؛ لأنَّ الواو صيرتُهما شيئاً واحداً. (صر).

قوله: (الثَّامِنُ)^(٤) أي: من روابط الجملة بما هي خبر عنه.

قوله: [ص/٢٥٥] (مَدْلُولٌ) صفة شرط.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (شَرَطٌ يَشْمَلُ) إلخ. فجملة (إِنْ قَامَ) شرطٌ مشتملٌ على ضميرٍ يعودُ على (زيد) المبتدأ محذوف^(٥) الجواب مدلولٌ عليه بجملة: (يَقُومُ عَمْرُو) الذي هو خبر عن (زيد).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٢٩/٥، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٨٩/١.

(٢) مغني اللبيب ٥٩٥-٥٩٦. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «العطف بالواو، أجازته هشام وحده نحو: (زيد قامت هند وأكرمها) ونحو (زيد قام وقعدت هند)، بناءً على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل، بدليل جواز: (هذان قائم وقاعد) دون: (هذان يقوم وقعد)».

(٣) المانعون هم الجمهور. ينظر: التذييل والتكميل: ٣٥/٤. وتمهيد القواعد: ٩٨٠/٢. وشرح الأشتوني على الألفية: ١٨٦/١.

(٤) مغني اللبيب ٥٩٦/٥. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «الثامن: شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو: (زيدٌ يقوم عمرو إن قام)».

(٥) (محذوف) صفة أخرى لـ(شرط)، وفصل بينها وبينه بمعمول الصفة الأولى.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الدماميني: «الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه»^(١) إلى آخر ما بينه. وَرَدَّه الشُّمْنِي بِأَنَّ الْقِسْمَ الْأَوَّلَ يَكُونُ الضَّمِيرُ. إلى آخر ما ذكر^(٢).

وفيه نظر؛ لأنَّ الشرط إنَّ كَانَ خَارِجًا عَنِ الْخَبَرِ، فَكَيْفَ اكْتَفَى بِالضَّمِيرِ فِيهِ؟! فَإِنَّهُ لَيْسَ لَنَا رَابِطٌ لِلْخَبَرِ خَارِجٌ عَنْهُ بِالْكَلِيَّةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الشَّرْطَ مِنْ جُمْلَةِ الْخَبَرِ، وَأَنَّ ذَلِكَ حِينَئِذٍ مِنْ صُورِ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (نَحْوُ: زَيْدٌ يَقُومُ) إلخ. جملة: (يَقُومُ عَمَرُو) خبر عن (زيد).

قوله: (وَهُوَ)^(٣)، أي: الربط بـ(أل) النائية عن الضمير^(٤).

قوله: (وَطَائِفَةٌ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ) أي: لا كُلُّهُمْ.

قوله: (وَمِنْهُ) أي: الربط بـ(أل) المذكورة.

قوله: (﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾ [النازعات: ٤٠]) (مَنْ) فِي الْآيَةِ إِمَّا مَوْصُولَةٌ أَوْ شَرْطِيَّةٌ،

فهي مبتدأ على كل حال، وجملة (خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ) إما صلة أو شرط، و(مَنْ) وما

يرتبط بها مما بعدها جوابٌ (أَمَّا).

قوله: (الآية)^(٥) يعني: ﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ [النازعات: ٤٠-٤١].

(١) وتام كلام الدماميني: «الشرط بلا شك فهو من صورة القسم الأول فلا يعد قسمًا مستقلًا برأسه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٩٠/١.

(٢) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: القسم الأول يكون الضمير واقعًا في الخبر، وهذا ليس كذلك، بل الخبر لا ضمير فيه دل على الجواب الذي شرطه اشتمل على الضمير». ينظر: الحاشية ١٨٨/٢.

(٣) مغني اللبيب ٥٩٦/٥. ذكر ابن هشام روابط الجملة بما هي خبر عنه، ومنها: «(أل) النائية عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ [النازعات: ٤٠-٤١]. الأصل: مأواه. وقال المانعون: التقدير: هي المأوى له».

(٤) القول بأنَّ (أل) تنوب عن الضمير هو مذهب الكوفيين ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٥/١، والجنى السداني: ص ١٩٨-١٩٩. وقال ابن مالك: إنَّ بعض المتأخرين عدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولكنَّ ابن خروف ينكر هذا، ويقول: لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف، وذكر أنَّ سيبويه جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في باب البدل. والقول بمنعه نسبة ابن مالك إلى أكثر البصريين، وأنَّهم يرون الضمير في أمثلة الكوفيين محذوف. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٢/١. وينظر أيضًا: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٨/٤.

(٥) في الأصل كتبت لفظة (الآية)، وأمَّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٣/أ، ومغني اللبيب ٥٩٦/٥. فقد كتبت الآيتان كاملتان.

قوله: (وَقَالَ الْمَانِعُونَ) أي: القائلون بأن الرابط مقدر، وأن (أل) ليست نائبة عنه.
 قوله: (وَالْعَاشِرُ: كَوْنُ الْجُمْلَةِ)^(١) إلخ. اعلم أن الشائع عند أرباب المعقول أن الموضوع والمحمول مُتَّحِدَانِ بالذات مختلفان بالمفهوم^(٢)، فينظر بينه وبين قول النحويين: إن الجملة الواقعة خبراً إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى، لا تحتاج إلى رابط، وإن كانت غير ذلك، فلا بُدَّ منه، فإن أراد النحويون بقولهم: نفس المبتدأ في المعنى نفسه في المفهوم، فلا^(٣) يصحُّ لما تقرر في محله، وإن أرادوا نفسه في الذات، فيقال: الاتحاد في الذات لا بُدَّ منه في كل مبتدأ وخبر، فالتفصيل لا يصحُّ، فكأن مراد النحويين بقولهم: نفس المبتدأ في المعنى أن لفظ الجملة هو معنى المبتدأ، أي: المعنى، والمقصود بالمبتدأ لفظ الجملة الواقعة خبراً عنه، كـ (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي) أي: منطوقي الله حسبي؛ [ص/٢٥٦] لأنَّ المبتدأ الذي هو منطوقي هو لفظ (الله حسبي)، فالله حسبي نفس المبتدأ حينئذ^(٤). (صر).
 وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَالْعَاشِرُ: كَوْنُ الْجُمْلَةِ) إلخ. عدُّ كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى من الروابط لا ينافي ما يأتي في تنبيه يأتي قريباً من أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط؛ لأنَّ المنفي الاحتياج إلى رابط زائد على كونها نفس المبتدأ^(٥).

قوله: (هَجِيرَى أَبِي بَكْرٍ) أي: دأبه وعادته^(٦).
 قوله: (وَمِنْ هَذَا) أي: من هذا الربط، وهو كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى.

(١) مغني اللبيب ٥/٥٩٧. ونصه: «العاشر: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو: (هَجِيرَى أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)، ومن هذا أخبارُ ضمير الشأن والقصة».

(٢) ينظر: تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام: ١/٧٠.

(٣) الفاء ساقطة من الأصل، وهي واجبة في هذا الموضع.

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (إلى هذا يشير قول ابن مالك في الخلاصة:

وإنَّ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَـ (نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)

حيث عبّر بالاكْتَفَاءِ دون عدم الاحتياج، فإنَّه صريح فيما حققه الشيخ، فتدبره، مجرد). ينظر: الألفية: ص ١٧.

(٥) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٣٩٠.

(٦) ينظر: الصحاح، مادة (هجر) ٢/٨٥٢.

[تنبيه^(١)]:

قوله: (عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: وَأَزْوَاجُ الَّذِينَ)^(٢) بتقدير مضاف في المبتدأ حُذِفَ، وناب المضاف إليه -وهو (الذين)- منابَهُ، فصار مبتدأ بالنيابة.
قوله: (أَيُّ: أَزْوَاجُهُمْ) فحذف أزواج أولاً ثم (هُمْ).
قوله: (وَأَمَّا بَعْدَهُ) أي: بعد (يَتَرَبَّصْنَ).
قوله: (بَعْدَهُمْ) فحذف أيضاً (بعد) ثم (هم).
قوله: (وَهُوَ) أي: التقدير بعد (يَتَرَبَّصْنَ).
قوله: (ثُمَّ جِيءَ بِالضَّمِيرِ)^(٣) أي: النون.
قوله: (مَكَانَ الْأَزْوَاجِ) أي: المضاف إلى (هم)، فاجتمع (النون) مع (هم) الذي كان أضيف إليه الأزواج.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قضية أنه جيء بالضمير مكان الأزواج وأنه إنما امتنع ذكر الضمير؛ لأنَّ النون لا تضاف لكونها ضميراً؛ أنَّ النون إنما قامت مقام الظاهر المضاف لا مقام المضاف والمضاف إليه معاً، وحينئذٍ لم تقم مقام رابط فكيف يحصل بها الربط؟ (صر).
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَامْتَنَعَ ذِكْرُ الضَّمِيرِ) وهو (هُمْ)؛ لكونه حذف منه ما كان أضيف إليه، وهو (الأزواج) ولم تصح إضافة النون لتقوم مقام الأزواج، فامتنع ذكره.

قوله: (وَحَصَلَ الرِّبْطُ بِالضَّمِيرِ) أي: النون.
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَحَصَلَ الرِّبْطُ) إلخ. هذا لا ينتج الكلام السابق؛ لأنَّ حاصله أنَّ النون قائمة مقام الظاهر المضاف، فهي قائمة مقام المضاف، لا مقام المضاف

(١) زيادة من المحقق، وهي موجودة في مغني اللبيب (خ) ل ١٣٣/ب، ومغني اللبيب: ٥٩٩/٥.

(٢) مغني اللبيب ٥٩٩/٥. ونصه: «الرابط في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٤]. إما النون على أنَّ الأصل: وأزواج الذين، وإما كلمة (هم)...، وتقديرهما إما قبل: (يَتَرَبَّصْنَ) أي: أزواجهم يتربصن...، وإما بعده: أي: يتربصن بعدهم».

(٣) مغني اللبيب ٦٠٠/٥. ونصه: «وقال الكسائي وتبعه ابن مالك، الأصل: يتربصن أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير؛ لأنَّ النون لا تضاف، لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير».

والمضاف إليه معاً، وحينئذٍ لا ينبغي أن يحصل الربط؛ لأنّ الذي قام النون مقامه -وهو

المضاف- لا يحصل به الربط، بل الذي يحصل به المضاف إليه -وهو ضمير (هم)-

[ص/٢٥٧] ولم تقم النون مقامه. (صر).

قوله: (مَقَامُ الظَّاهِرِ الْمُضَافِ) وهو أزواج.

قوله: (لِلضَّمِيرِ) وهو (هم).

الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ

- قوله: (وَهِيَ)^(١) أي: الأشياء.
- قوله: (أَحَدُهَا) أي: الأحد عشر.
- قوله: (وَقَدْ مَضَتْ) أي: آنفاً.
- قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن هذا الحكم، وهو كون الجملة المخبر بها محتاجة إلى رابط.
- قوله: (مَرْدُودًا) خبر (كان) مقدماً لطول مقول (قَوْلُ)^(٢).
- قوله: (إِنَّ (لَأَكْرَمَتَكَ هُوَ الْخَيْرُ)) يحتمل أن ابن الطراوة^(٣) يرى أن هذه اللام لامُ الابتداء، وأنه يرى جواز دخولها على خبر المبتدأ غير المنسوخ بـ(إن)، وإن كان جملة فعلها ماضٍ متصرفٌ غير مقرون، فحرره^(٤).
- قوله: (وَقَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ)^(٥) إلخ. قد يجاب بأن (الحق) صفةٌ محذوفٌ أي: الكلام، وقوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [سورة ص: ٨٥]، جملة أريد بها لفظها أي: الكلام الحق هو هذا الكلام أي: (لَأَمْلَأَنَّ)، فالخبر نفس المبتدأ، فلا حاجة إلى رابط. (صر).

(١) مغني اللبيب ٦٠١/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، فقال: «وهي أحد عشر: أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة في: (لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ): إنَّ (لَأكرمْتُكَ) هو الخير».

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش في الأصل: (أي: الذي هو اسمها، فكأن فيه طولاً).

(٣) ابن الطراوة هو: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، المعروف بابن الطراوة، من نخبة الأندلس، له آراء في النحو تفرد بها وخالف فيها جمهور النحاة، ومن مصنفاته: الترشيح على النحو، والمقدمات في كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى، توفي سنة ٥٢٨ هـ. ينظر: إنباه الرواة: ١١٣/٤-١١٥، فوات الوفيات: ٧٩/٢، وبغية الوعاة ٦٠٢/١.

(٤) قال المرادي عن قول ابن الطراوة: إنَّه ضعيف. وذكر أقوال العلماء في المسألة. ينظر: الجني الداني: ص ٦٠٠-٦٠١.

وذكر ابن يعيش أنَّ المحققين على أنَّ اللام الواقعة في جواب (لولا) هي لام القسم، فقولك: (لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ) تقديره: والله لولا زيدٌ لأكرمْتُكَ، وذكر عن الفارسي أنَّ هذه اللام زائدة مؤكدة. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٥-١٤٤.

(٥) مغني اللبيب ٦٠١/٥. «وقول ابن عطية في: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ﴾^(٨٤) لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ» [ص: ٨٤-٨٥]: إنَّ (لَأَمْلَأَنَّ) خبر (الحق) الأول فيمن قرأه بالرفع. وقوله: إنَّ التقدير: (أنَّ أملاً مردود؛ لأنَّ (أنَّ) =

ثم كتب تحت هذا ما نصه: لكن هذا يصحح المسألة في نفسها، ولا يساعد ابن عطية^(١) لأنه لم يرد هذا المعنى بدليل ما قرّره.

قوله: ﴿فَالْحَقُّ﴾ مبتدأ.

قوله: ﴿وَالْحَقُّ﴾ مفعول (أقول) بعده، والجملة اعتراض.

قوله: (إِنَّ التَّقْدِيرَ) أي: تقدير: (لَأَمْلَأَنَّ).

قوله: (أَنْ أَمْلَأَ) فيكون مفرداً، والمفرد لا يحتاج إلى رابط. والمراد: أنّه في تأويل ذلك، فهو تقدير معنوي، وليس المراد أن (أَنْ) محذوفة مقدرة. (صر).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِنَّ التَّقْدِيرَ) إلخ. ظاهر هذا الكلام أن جملة (لَأَمْلَأَنَّ) على قول ابن عطية خبر المبتدأ وجواب القسم، وهو غير معهود، ولا يتأتى كون المراد أنها جواب القسم، والقسم وجوابه خبر المبتدأ بدليل ما قدره، إذ لو أراد أن جملة القسم وجوابه خبر لم يحتاج إلى تأويل (لَأَمْلَأَنَّ)؛ إذ ليس هو خبراً.

قوله: (وَجَوَابُ الْقَسَمِ) إلخ. أي: ولا يسع ابن عطية أن ينكر كونه جواب القسم.

وكتب -أيضاً- ما نصه: ويدل على القسم التأكيد في: (لَأَمْلَأَنَّ).

قوله: (فِيهِمَا) أي: في المثال والآية.

قوله: (وَالْحَقُّ قَسَمِي) لا شك أن (الحق) ليس قسمًا صريحًا، فالحذف للخبر بالنسبة إليه جائز لا واجب، فالتنظير المذكور في مطلق الحذف.

قوله: (مَذْكُورًا)^(٢) [ص/٢٥٨] حال من الضمير فهو معمول (يربطها)، ففيه: أن ما قبل (إِلَّا) لا يعمل فيما بعدها إلّا أن يكون مستثنى أو تابعاً^(١)، إلّا أن يقال: الحال في المعنى تابع.

تصير الجملة مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي: لولا زيد موجود، والحق قَسَمِي، كما في: (لَعَمْرُكَ لأفعلنَّ).

(١) ينظر كلام ابن عطية في: تفسيره (الحرر الوجيز): ٥١٦/٤.

وابن عطية هو: عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن، المعروف بابن عطية الأندلسي، أحد القضاة في بلاد الأندلس، وإمام بالتفسير، وعالم بالعلوم الشرعية واللغوية، ومن مصنفاته: الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، توفي سنة ٥٤٢هـ. ينظر: بغية الممتس في تاريخ رجال أهل الأندلس: ٣٨٩-٣٩١، وفوات الوفيات: ٢٠٦/٢، وبغية الوعاة: ٧٣/٢-٧٤.

(٢) مغني اللبيب ٦٠٢/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلّا الضمير إمّا مذكوراً...، أو مقدراً إمّا مرفوعاً كقوله:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبُّ قَتْلٍ عَارٌ

أي: هو عار.

قوله: (أَوْ مُقَدَّرًا) (أو) نائبُ منابٍ (وإمّا)^(٢).

قوله: (مَرْفُوعًا) صفةٌ (مُقَدَّرًا).

قوله:

(... قَتَلَكَ)

مضاف للمفعول.

قوله: (لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ)^(٣) لَأَنَّهُ لم يقتلوك لأجل جُنَيْكَ.

قوله: (أَيُّ: هُوَ عَارٌ) (هو) رابط الجملة، والجملة صفة (قَتَلَ)^(٤).

وكتب -أيضًا- ما نصه: إنما لم يُجْعَل (قَتَلَ) مبتدأً مجرورًا بـ(رُبَّ) المشبّه للزائد،
و(عار) خبره؛ كَأَنَّهُ لَأَنَّهُ لا بدَّ من وصف مجرورها قبل الإخبار عنه^(٥).

قوله:

(... ..) وما شَيْءٌ^(٦)

(١) ينظر: تعليق الفرائد ٢٧٢/٤.

(٢) ينظر خلاف النحويين في كون (إمّا) بمنزلة (أو) في العطف والمعنى، أو في المعنى فقط في: أوضح المسالك: ٣٤٤/٣.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من عجز بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو منسوب لثابت بن كعب، الملقب بثابت قطنية، كما في: الشعر والشعراء: ٦١٦/٢، والحماسة البصرية: ٢٧٦/١، وشرح شواهد المغني: ٨٩/١، وشرح أبيات المغني: ١٢٦/١. وبلا نسبة في: المقتضب: ٦٦/٣، وشرح كتاب سيويه: ٣٣٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٧٥/٣.

قوله: (إن يقتلوك فإن قتلَكَ)، أي: إن يفتخروا بسبب قتلِكَ، أو إن يتبين أنهم قتلوك. وقد روي البيت بلفظ: (وبعضُ قَتْلٍ عارٍ). فلا شاهد فيه حينئذ. ينظر: خزنة الأدب ٥٧٦/٩.

(٥) يقول ابن عصفور: «لو جعلت (عارًا) خبر (رُبَّ) لم يجوز إبقاء المخفوض بـ(رُبَّ) بغير صفة، وذلك لا يجوز لما يبين عند ذكر أحكام رُبَّ». شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٧٧/١، ٥٢١/١.

(٦) مغني اللبيب: ٦٠٢/٥. ونصه: «أو منصوبًا كقوله:

[أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَحْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ.

(ما) ^(١) نافية، و(شيء) اسمها، وجملة (حميت) صفة (شيء)، وتاء (حميت) تحتل التكلم ^(٢) والخطاب، والرابط مقدر، وقوله: (بمستباح) خبر (ما).

قوله: ((لَا تَجْزِي)) [البقرة: ٤٨] ^(٣) أي: لا تدفع، وهذه الجملة صفة: ((يَوْمًا))، والرابط مقدر، أي: فيه، كما يأتي. و((نَفْسٌ)) فاعل: ((تَجْزِي))، وقوله: ((عَنْ نَفْسٍ)) متعلق بـ((تَجْزِي))، و((شَيْئًا)) مفعول: ((تَجْزِي))، والهاء في: ((وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا))، ينبغي أن تعود على النفس الأولى، وفي: ((وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا)) على النفس الثانية، وقوله: ((عَدْلٌ)) أي: فداء.

قوله: ((فَإِنَّهُ)) أي: المذكور.

قوله: ((عَلَى تَقْدِيرٍ فِيهِ)) أي: هذا اللفظ.

قوله: ((أَرْبَعَ مَرَّاتٍ)) لأنه ذكر أربع صفات: جملة: ((لَا تَجْزِي))، وجملة: ((وَلَا يُقْبَلُ))، وجملة: ((وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا))، وجملة: ((وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ)).

((فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ)) ^(٧)

قوله: ((فَسُبْحَنَّ اللَّهَ)) [الروم: ١٧] ^(٤) مصدرٌ بمعنى الأمر، والمراد بالتسبيح هنا الصلاة.

قوله: ((تُمْسُونَ)) فيه المغرب والعشاء.

(١) جزء من عجز بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لجرير، كما في: ديوانه: ص ٩٩، والكتاب ٨٧/١، وشرح الكتاب للسريافي ٣٨٣/١، وأما ابن الشجري ٧١/٢، والمقاصد الشافية ٥٥٤/١، وشرح شواهد المغني ٤٤/١.

قوله: ((أَجَتْ حَمَى تَهَامَةَ)) قتلت أميرها ومن كان يمنع منها، يريد عبد الله بن الزبير. (بعد نجد) أي: بعد أن استبحت نجدًا بقتلك أميرها، يعني: مصعب بن الزبير. (وما شيء حميت بمستباح) أي: ما شيء تحميه أنت يمكن أحد أن يستبيحه، يخاطب بهذه القصيدة عبد الملك بن مروان. ينظر: شرح أبيات المغني ٨٢/٧-٨٤.

(٢) (التكلم) رسمها في الأصل يحتمل أن تكون (المتكلم)، أو (التكلم) وآثرت إثبات الاحتمال الثاني؛ حتى تتوافق مع المعطوف، وهو كلمة (الخطاب).

(٣) مغني اللبيب ٦٠٣/٥. ونصه: «أو مجرورًا نحو: ((وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنْصَرُونَ))» [سورة البقرة: ٤٨]. فإنه على تقدير (فيه) أربع مرات.

(٤) مغني اللبيب ٦٠٣/٥. ونصه: «وقراءة الأعمش: ((فَسُبْحَنَّ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ))» [سورة الروم: ١٧] على تقدير: (فيه) مرتين.

قوله: ﴿تُصْبِحُونَ﴾ فيه صلاة الصبح.

وقوله: ﴿وَعَشِيًّا﴾ [الروم: ١٨] ^(١) فيه صلاة العصر.

وقوله: ﴿وَحِينَ تَظْهَرُونَ﴾ فيه صلاة الظهر ^(٢).

قوله: ﴿مَرَّتَيْنِ﴾، مرة مع: ﴿تُمْسُونَ﴾ ومرة مع: ﴿تُصْبِحُونَ﴾.

قوله: ﴿وَهَلْ حُذِفَ﴾ ^(٣) أي: من الآيتين وما أشبههما.

قوله: ﴿وَاتَّصَلَ بِالْفِعْلِ﴾ فصارَ (لا تجزیه) وهكذا. إلخ.

قوله:

(ويومًا... .. (٤)

معمول لـ(شَهِدْنَا) يفسره (شَهِدْنَا) المذكور، فهو من الاشتغال، وليس جملة (شَهِدْنَاهُ) ^(٥) صفة (يَوْمًا) وإِنَّمَا المقصود التنظير لما فيه حُذِفَ الجارفاتصل الضمير بالفعل.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (شَهِدْنَاهُ) هذه الجملة صفة (يَوْمًا)، والهاء في موضع نصب

على الظرفية، فهو مفعول فيه لا مفعول به، وليست (في) مقدرة، بل لما حُذِفَتْ ضُمِّنَ

معناها، [ص/٢٥٩] فصار ظرفًا، ولم تكن (في) مقدرة.

(١) هكذا في الأصل بإكمال الآية، واقتصر على أول الآية في مغني اللبيب (خ): ل١٣٣/ب، ومغني اللبيب ٦٠٣/٥.

(٢) هذا تفسير ابن عباس ومجاهد وغيرهما لهذه الآية. ينظر: تفسير الطبري ٨٤/٢٠.

(٣) مغني اللبيب ٦٠٣/٥. ونصه: «وَهَلْ حُذِفَ الجار والجرور معًا؟ أو حذِفَ الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل».

(٤) مغني اللبيب: ٦٠٤/٥. ونصه: «كما قال:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا
[قَلِيلًا، سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ، نَوَافِلُهُ]

(٥) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لرجل من بني عامر، كما في: الكتاب: ١٧٨/١،

وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٣/١، وبلا نسبة في: المقتضب: ١٠٥/٣، والمفصل: ص٨٢، وشرح التسهيل لابن

مالك: ٢٤٥/٢. وارتشاف الضرب: ١٤٦٢/٣.

وقد روي البيت بلفظ: ويومٍ شهدناه سليمًا وعامرًا قليل... إلخ. وهذه رواية الكتاب، والمقتضب، والمفصل،

وأكثر المصادر المتقدمة التي وقفت عليها.

قوله: (سليمًا وعامرًا) قبيلتان من قيس عيلان. (الطَّعْنُ) جمع طعنة. (النهال) الروية بالدم، أي: أن الرمح قد

روى من الدم. وأصل النهل: أوّل الشرب. (نوافله) النوافل هنا: الغنائم. ينظر: شرح أبيات المغني: ٨٤/٧-٨٥.

قوله: (ابن الشَّجَرِيّ)^(١) بغدادى اجتمع بصاحب (الكشَّاف) وسأله مسائل، وكان يشهد له بالعلم^(٢).

قوله: (وَقَالَ آخَرُ): هذا بقية كلام ابن الشجري^(٣).

وقوله: (آخَر) أي: نحوي آخر غير سيبويه.

قوله: (فِيهِ) أي: هذا اللفظ، أي: جملة الجار والمجرور معاً.

قوله: (يَجُوزُ الْأَمْرَانِ) أي: حذفهما معاً، وحذفهما على التدرج^(٤).

قوله: (وَهُوَ) أي: هذا النقل.

قوله: (مُخَالَفٌ لِمَا نَقَلَ غَيْرُهُ) أي: عن سيبويه^(٥) والأخفش^(٦).

قوله: (وَزَعَمَ أَبُو حَيَّانَ)^(٧) إلخ. يعني: فتكون هذه الجملة في الآية مضافاً إليها، والمضاف إليه لا يحتاج إلى رابط^(٨).

(١) مغني اللبيب ٦٠٤/٥. ونصه: «وفي أمالي ابن الشجري...، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه. وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران...، وهو مخالف لما نقلَ غيره».

(٢) ذكر اللقاء وما دار بينهما من ثناء أبو البركات الأنباري. ينظر: نزهة الألباء: ص ٢٩١.

وابن الشجري: هو هبة الله بن علي بن محمد، أبو السعادات، المعروف بابن الشجري، من علماء العراق برز في علم العربية، ومن مصنفاته: الأمالي، وكتاب الحماسة، وشرح التصريف الملوكي، توفي سنة ٥٤٢هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيلوله: ١٨٩/٢١-١٩٠، ونزهة الألباء: ص ٢٩٩-٣٠٢، وبغية الوعاة ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر كلام ابن الشجري في أماليه: ٦/١-٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٩٣/١-٩٤، ومعاني القرآن للزجاج: ١٢٨/١، والبحر المحيط في التفسير: ٣٠٧/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٨٦/١.

(٦) فرق ابن جني بين قول سيبويه والأخفش. ينظر: المحتسب: ١٦٣/٢-١٦٤.

(٧) مغني اللبيب ٦٠٥/٥. ونصه: «وزعم أبو حيان أن الأولى ألاَّ يقدَّر في الآية الأولى ضميرٌ، بل يقدَّر أن الأصل: (يوماً يومَ لا تجزي) بإبدال (يوم) الثاني من الأول، ثم حذف المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذف».

(٨) قال أبو حيان: «وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثم رابط، ولا تكون الجملة صفة، بل مضاف إليها يوم محذوف لدلالة ما قبله عليه، التقدير: واتقوا يوماً يوم لا تجزي، فحذف يوم لدلالة (يوماً) عليه، فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥]، ونظير ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ﴾ [الانفطار: ١٩] لا تحتاج الجملة إلى ضمير، ويكون إعراب ذلك المحذوف بدلاً، وهو بدل كلٍّ من كلٍّ. ينظر: البحر المحيط: ٣٠٧/١.

قوله: (أَنَّ الْأَوَّلَى) أي: في الآية الأولى، وهي: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزَى﴾^(١) [البقرة: ٤٨]. إلخ.
قوله: (ضَمِيرٌ) أي: مجرور بـ(في) يعني: لا في المحل الأول منها، ولا في الثاني، ولا في الثالث، ولا في الرابع.

قوله: (فَأَبْدَلَ)^(٢) إلخ. أي: بدل كل من كل.

قوله: (ثُمَّ) أي: بعد أن كان الأصل (يومًا يوم). إلخ.

قوله: (وَلَا نَعْلَمُ) أي: معشر النحاة.

قوله: (إِلَى جُمْلَةٍ) وإنما نعلم ذلك في المضاف إلى المفرد.

قوله: (حُذِفَ) أي: وبقي المضاف إليه وهو الجملة.

قوله: (ثُمَّ)^(٣) أي: بعد ذلك، والتَّنْزِلُ إلى أنه يُحْذَفُ لنا معه اعتراض آخر.

قوله: (أَنَّ الْجُمْلَةَ) أي: المضاف إليها.

قوله: (فَشَاذٌ) لِأَنَّ حَذْفَ الْجَارِ وَبَقَاءَ الْمَجْرُورِ عَلَى حَالِهِ شَاذٌ قِيَاسًا وَاسْتِعْمَالًا، فَلَا يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ.

قوله: (أُنْبِيتَ عَنِ الْمُضَافِ) أي: في المفعولية، فيصير محلها نصبًا لا جرًّا.

قوله: (مَفْعُولًا)^(٤) أي: به.

قوله: (فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ)^(٥) أي: التي العوامل فيها غير النواسخ، وإِنَّمَا تَقَعُ مَفْعُولًا بِهِ فِي النَوَاسِخِ كـ(ظَنَنْتُ زَيْدًا يَقُومُ).

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (هذا التفسير غير محتاج إليه مع قول المصنف: أَلَّا يَقْدَرُ فِي الْآيَةِ الْأُولَى ضَمِيرٌ. مجرد).

(٢) (فَأَبْدَل) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٣/ب، وأما في مغني اللبيب ٦٠٥/٥. فهي بلفظ: (بإبدال)، والكلمتان صحيحتان.

(٣) مغني اللبيب ٦٠٥/٥. ونصه: «ثُمَّ إِنْ ادَّعَى أَنَّ الْجُمْلَةَ بَاقِيَةٌ عَلَى مَحَلِّهَا مِنَ الْجَرِّ فَشَاذٌ، أَوْ أَنَّهَا أُنْبِيتَ عَنِ الْمُضَافِ فَلَا تَكُونُ الْجُمْلَةُ مَفْعُولًا بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ».

(٤) (مفعولاً) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٣٣/ب، وأما في مغني اللبيب ٦٠٦/٥، فإنها بلفظ: (مفعولاً به).

(٥) (المواضع) هكذا في الأصل. وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٣/ب، ومغني اللبيب ٦٠٦/٥. فهي بلفظ: (الموضع)، والكلمتان صحيحتان.

قوله: (الْجُمْلَةُ الْمَوْصُولُ بِهَا الْأَسْمَاءُ)^(١) خرج الموصول بها الحروف، فلا تحتاج إلى رابط، بل لا رابط فيها.

قوله: (غَالِبًا) أي: في الغالب.

قوله: (﴿يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]) عائذٌ مرفوعٌ.

قوله: (﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]) عائذٌ منصوبٌ.

قوله: (﴿وَفِيهَا﴾ [الزخرف: ٧١]) أي: في الجنة.

قوله: (﴿مَا تَشْتَهِيهِ﴾) بإثبات الهاء في بعض القراءات السَّبْعِيَّة، وهي قراءة نافع^(٢)، وابن عامر، وحفص، والحذفُ قراءةُ الباقيين^(٣).

قوله: (﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾ [المؤمنون: ٣٣]) عائذٌ محروورٌ.

قوله: (نحو: ﴿أَيُّهُمْ﴾ [مريم: ٦٩]) أي: (هو) و(أشدُّ) خبر (هو).

قوله: (وَالْحَذْفُ)^(٤) أي: للرابط.

قوله: (أَقْوَى) أي: أقوى جوازًا.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (أَقْوَى)؛ لأنَّ الصلة أشدَّ ارتباطًا بالموصول من ارتباط الصفة بالموصوف؛ لأنَّ الموصول لا يتم ولا يوجد إلا بالصلة بخلاف الصفة، وكذا قياس الباقي^(٥).

(١) مغني اللبيب ٦/٥٠٦. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبًا إلا الضمير، إمَّا مذكورًا نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣]، ونحو: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥]، ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، ونحو: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، وإمَّا مقدَّرًا نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]».

(٢) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، أبو رويم المدني، أحد القراء السبعة، وإمام أهل المدينة، وحُدِّث عنه أنه قرأ على سبعين من التابعين، ورواياه: قالون وورش. توفي سنة ١٦٩هـ. ينظر: مشاهير علماء الأمصار: ص ٢٢٤، ووفيات الأعيان: ٣٦٨/٥، ومعرفة القراء الكبار: ٦٤-٦٦.

(٣) قرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم: ﴿تَشْتَهِيهِ﴾ بالهاء بعد الياء، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: ﴿تَشْتَهِي﴾ بغير هاء. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٥٨٨-٥٨٩، والمبسوط في القراءات العشر: ص ٣٩٩، وينظر في توجيه القراءتين: الحجة للقراء السبعة ٦/١٥٨. وحجة القراءات: ص ٦٥٤.

(٤) مغني اللبيب ٦/٥٠٧. ونصه: «والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الجر».

(٥) علَّل أبو علي الفارسي كون اتصال الصلة بالموصول أشدَّ من ارتباط المبتدأ بالخبر؛ بجريان الصلة والموصول مجرى

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال ابن الحاجب في (أمالیه): وذلك لأن الصلة مع الموصول جزء واحد، فاستغني بالربط اللفظي عن الالتزام بذلك^(١) الضمير، وخبر المبتدأ مع المبتدأ مستقل في الجزئية، والصفة ليست كالصلة في الجزئية، ولا كالخبر في الاستقلال، فلما كانت بينهما، جعل لها حكم بينهما، فلم تكن كالصلة في استواء جواز الحذف والإثبات^(٢).
قوله: (في الصفة) هذا الجار يتبادر أنه متعلق بـ(هاء) المصدر في (منه)، ففيه عمل المصدر مضمراً.

قوله: (وَقَدْ يَرْبِطُهَا)^(٣) إلخ. هذا مقابل قوله: (غالباً).

قوله: (ظَاهِرٌ) لا ضمير.

قوله:

(... .. أُنْتُ)

مبتدأ خبره: (في كُلِّ مَوْطِنٍ)^(٤) والمراد: علمه.

قوله: (وَهُوَ) أي: الربط بالظاهر.

قوله: (قَالُوا) [ص/٢٦٠] أي: النحاة^(٥).

الاسم الواحد. ينظر: المسائل الحلبيات: ص ١٤٥. وقال الشاطبي: الصلة من الموصول كالجزء لا يجوز السكوت عنها، بخلاف الصفة فإنك بالخيار في الإتيان بها وعدمه. ينظر: المقاصد الشافية: ٣٨٧/٥.

(١) في الأصل كتبت بلفظ (لذلك)، وهو سهو من الناسخ.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦٨٣/٢.

(٣) مغني اللبيب ٦٠٨/٥. ونصه: «وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله:

فَيَا رَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

وهو قليل، قالوا: تقديره: وأنت الذي في رحمته».

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لمجنون ليلي، -واسمه قيس بن الملوّح، على

خلاف في ذلك-، كما في: المقاصد النحوية: ٤٦٤/١، وشرح شواهد المغني: ٥٥٩/٢، وشرح أبيات المغني:

٢٧٦/٤. وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٦/١، والتذيل والتكميل: ٦/٣، وارتشاف الضرب:

٩٩٨/٢.

(٥) منهم: ابن عصفور، وابن مالك، وأبو حيان، والمرادي. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٨٢/١،

وشرح التسهيل: ١٨٧/١، والتذيل والتكميل: ٦/٣، وتوضيح المقاصد: ٤٤٣/١.

قوله: (وَتَقْدِيرُهُ) أي: الضمير الذي خَلَفَهُ الظاهر في (رحمته) بضمير الغيبة، فيطابق (الذي) ولا يطابق (أنت).

وكتب -أيضاً- ما نصه: كأن المراد بالتقدير ما هو الأصل وما حقُّ الكلام أن يجري عليه لو جرى على الأصل، ويدل على ذلك: ذِكْرُ البناء في قوله: (بِنَاءَ قَلِيلٍ عَلَى قَلِيلٍ).
قوله: (وَقَدْ كَانَ يُمَكِّنُهُمْ)^(١) اسم كان: ضمير الشأن، أو هي زائدة لمجرد الزمان ولا ضمير فيها.

قوله:

(... .. أَخْلَفْتَنِي)

الرابط هذه التاء.

قوله: (كَرِهُوا بِنَاءَ قَلِيلٍ) وهو خلف الظاهر عن الضمير.
قوله: (عَلَى قَلِيلٍ) وهو الربط بضمير المخاطب، فَإِنَّ الغالب الربط بضمير الغيبة.
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بِنَاءَ قَلِيلٍ)، أي: وهو ربط صلة الموصول الواقع خبراً عن ضمير المخاطب بالاسم الظاهر.

وقوله: (عَلَى قَلِيلٍ) وهو ربط ذلك بضمير المخاطب^(٢).

قوله: (أَنْتَ الَّذِي فَعَلَ) بالربط بضمير الغيبة.

قوله: (وَقَوْلُهُمْ: فَعَلْتَ) أي: الذي فَعَلْتَ.

قوله: (وَلَكِنَّهُ) أي: قولهم: فعلت.

قوله: (مَعَ هَذَا) أي: كونه قليلاً.

قوله: (فَقَلِيلٌ)^(٣) لكونه ربطاً بظاهر.

(١) مغني اللبيب ٦٠٨/٥-٦٠٩. ونصه: «وقد كان يمكنهم أن يقدروا: (في رحمتك)، كقوله:

وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي [وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يُلُومُ]

وكأنهم كرهوا بناء قليل على قليل؛ إذ الغالب (أنت الذي فعل)، وقولهم: (فعلت) قليل، ولكنه مع هذا مقيس».

(٢) مستفاد من حاشية الشُّمْنِي: ١٩٠/٢.

(٣) مغني اللبيب ٦٠٩/٥. ونصه: «وأما: (أنت الذي قام زيد)، فقليل غير مقيس».

- قوله: (غَيْرُ مَقِيسٍ)؛ لأنَّ القياسَ إنما هو الرِّبْط بالضمير.
- [ص/٢٦١] قوله: (وَعَلَى هَذَا)^(١) أي: أَنَّ الرِّبْط بالظاهر قليلٌ غير مقيس.
- قوله: (الْحَمْدُ [الأنعام: ١]) مبتدأ. و﴿لِلَّهِ﴾ خبره، و﴿الَّذِي﴾ صفة الله، وجملة: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ صلة الذي. ﴿وَجَعَلَ﴾ عطْفٌ على الصلة، فهو صلة.
- وقوله: (الآية)^(٢) أي: اقرأ بقية الآية، وهي: ﴿الظُّلُمَاتِ وَالنُّورِ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾^(٣).
- وقوله: (﴿بِرَبِّهِمْ﴾) يتعلق بـ﴿يَعْدِلُونَ﴾^(٤).
- قوله: (إِنَّهُ) أي: الشأن، وهو مقول قول الزمخشري^(٥).
- قوله: (عَلَى الْجُمْلَةِ) وهي: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾.
- قوله: (ضَعِيفٌ) خبر قول الزمخشري.
- قوله: (لَأَنَّهُ) أي: الزمخشري.
- قوله: (أَنْ يَكُونَ) أي: هذا الربط.
- قوله: (مِنْ هَذَا الْقَلِيلِ) أي: الغير المقيس.
- قوله: (لِأَنَّ) عِلَّةٌ يلزمه أَنْ يكونَ مِنْ هَذَا الْقَلِيلِ^(٦).

(١) مغني اللبيب: ٦٠٩/٥. ونصه: «وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]: إنه يجوز كون العطف بـ(ثم) على الجملة الفعلية ضعيفاً؛ لأنه يلزمه أَنْ يكونَ مِنْ هَذَا الْقَلِيلِ...، لأنَّ المعطوف على الصلة صلة فلا بدَّ من رابط، وأمَّا إذا قُدِّرَ العطف على (الحمد لله) وما بعده فلا إشكال».

(٢) (الآية) هكذا في الأصل، وأمَّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٤/أ، وفي مغني اللبيب: ٦٠٩/٥. فقد ذكرت الآية كاملة.

(٣) كتبت الآية في الأصل بلفظ: (تعدلون)، وهو خطأ.

(٤) كتبت الآية الأصل بلفظ: بـ(تعدلون)، وهو خطأ.

(٥) ينظر: الكشف: ٤/٢.

(٦) كتبت في الأصل بلفظ: (القبيل)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٣٤/أ، ومغني اللبيب: ٦١٠/٥. وأيضاً من كلامه الذي قبله.

قوله: (فَلَا بُدَّ مِنْ رَابِطٍ) في المعطوف على الصلة، وليس ها هنا إلّا الاسم الظاهر بدلاً عن الضمير.

قوله: (الْعَطْفُ) أي: بـ(ثُمَّ).

قوله: (وَمَا بَعْدَهُ) لا حاجة إليه؛ لأنَّ المعطوف عليه إنما هو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وأما الصفة فخارجة عن المعطوف عليه.

قوله: (الْوَاوُ وَالضَّمِيرُ) ^(١) أي: معاً.

قوله: (وَأَنْتُمْ سُكْرَى) [النساء: ٤٣] حال من (واو) ﴿تَقْرُبُوا﴾.

قوله: (أَوِ الْوَاوُ فَقَطْ) أي: دون الضمير.

قوله: (نَحْوُ: ﴿لَيْنٌ﴾ [يوسف: ١٤]) اللام موطئة.

قوله: (﴿وَنَحْنُ غَضَبَةٌ﴾) حال من (الهاء) في: ﴿أَكَلَهُ﴾.

قوله: (أَوِ الضَّمِيرُ فَقَطْ) أي: دون الواو.

قوله: (نَحْوُ: ﴿تَرَى﴾ [الزمر: ٦٠]) أي: تبصر، و﴿الَّذِينَ﴾ مفعول: ﴿تَرَى﴾، وقوله: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ حال من: ﴿الَّذِينَ﴾.

وكتب -أيضاً- ما نصه: الذي يظهر من إعراب المصنف أن (تري) بصرية، ولو جعلت (علمية)، لكان ما جعله حالاً من جملة: ﴿وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾، مفعولاً ثانياً، ولعلّ الداعي له إلى جعلها بصرية قوله: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾، فقيد الرؤية بيوم القيامة؛ لأنَّ العلم لا يختص بيوم القيامة، بل المختص به الإبصار. (صر).

(١) مغني اللبيب ٦١٠/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «الواقعة حالاً، ورابطها إمّا الواو والضمير نحو:

﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣]، أو الواو فقط نحو: ﴿لَيْنٌ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ غَضَبَةٌ﴾

[يوسف: ١٤]، أو الضمير فقط نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وَجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠].

قوله: (فِي الثَّالِثَةِ)^(١) أي: الصورة الثالثة، وهي: الربط بالضمير وحده^(٢).

قوله: (أَنَّهَا) أي: الصورة الثالثة.

قوله: (شَاذَةٌ) خارجة عن القياس.

قوله: (نَادِرَةٌ) أي: قليلة الاستعمال.

قوله: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) أي: شاذاً نادراً، بل قياساً كثيراً.

قوله: (لِوُرُودِهَا فِي مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ) [ص/٢٦٢] والوارد في التنزيل -ولو في موضع- لا يكون كذلك.

قوله: (بَعْضُكُمْ) [البقرة: ٣٦] مبتدأ، و(لِبَعْضٍ) يتعلق بـ(عَدُوٌّ)، و(عَدُوٌّ) خبر، والجملة حال من (واو) (أَهْبِطُوا)، والتلاوة: قلنا اهبطوا منها جميعاً بعضكم لبعض عدو^(٣)، والضمير في: (أَهْبِطُوا) يعود على آدم، وحواء، وإبليس.

قوله: (فَتَنَبَّذُوهُ) [آل عمران: ١٨٧] أي: الكتاب أو الحق.

قوله: (كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٠١] هذه الجملة التشبيهية حال من (واو): (فَتَنَبَّذُوهُ). والتلاوة: (نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) [البقرة: ١٠١]، والآية التي فيها: (فَتَنَبَّذُوهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ) [آل عمران: ١٨٧]، ليس فيها: (كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)، بل هي: (فَتَنَبَّذُوهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبُئْسَ مَا يَشْتَرُونَ).

قوله: (لَا مُعَقِّبَ) [الرعد: ٤١] حال من ضمير: (يَحْكُمُ)، و(مُعَقِّبَ) اسم: (لَا).

قوله: (لِحُكْمِهِ) ظهر هنا.

(١) مغني اللبيب ٦١١/٥. ونصه: «وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو: (أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) [البقرة: ٣٦]، (فَتَنَبَّذُوهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ) [آل عمران: ١٨٧]، (وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ) [الرعد: ٤١]، (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ) [الفرقان: ٢٠]».

(٢) ينظر رأي الزمخشري في الفصل ص ٩٢. وينظر أيضاً: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٦/٢.

(٣) هنا أدخل المحشي آية: (وَقُلْنَا أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) [البقرة: ٣٦] بآية أخرى، وهي قوله: (قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ) [طه: ١٢٣]، فحصل خطأ في إيرادها؛ لذلك لم أكتبها بالرسم العثماني.

قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾ [الفرقان: ٢٠] (ما) نافية، و﴿قَبْلَكَ﴾ متعلق بـ﴿أَرْسَلْنَا﴾، وقوله: ﴿مِنْ الْمُرْسَلِينَ﴾ صفة محذوف، أي: طائفة، أو أحدًا، وجمع ضمير: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ﴾؛ لأنَّ أحدًا عام؛ لكونه بعد النفي.

قوله: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ﴾ استثناء من أعمِّ عامٍّ في الحال، أي: في حال من الأحوال إلَّا في حال إنهم ليأكلون الطعام، وجملة: (إنهم ليأكلون) حال من المفعول المحذوف، أي: طائفة أو أحدًا؛ لأنَّه في قوة المذكور. (صر).

قوله: ﴿وَقَدْ تَخَلُّوْا^(١) مِنْهُمَا^(٢)﴾، أي: من الواو والضمير معًا.

قوله: ﴿فَيَقْدَرُ الضَّمِيرُ﴾، أي: تارة.

قوله: ﴿قَفِيزٌ﴾ مبتدأ، وسوَّغ الابتداء به وصَّفه المحذوف، أي: منه.

قوله: ﴿أَوِ الْوَأُ﴾ أي: تارة أخرى.

قوله: ﴿يَصِفُ غَائِصًا﴾ أي: في البحر.

قوله: ﴿تَنَصَّفُ^(٣) النَّهَارُ﴾ أي: مضى نصفه، والجملة حال من ضمير (غائصًا).

قوله: ﴿وَصَاحِبُهُ﴾ أي: رفيقه.

قوله:

(... .. الْمَاءُ غَامِرُهُ)

هذه الجملة حالٌ من النهار، قاله في الحاشية^(٤).

(١) (تخلو) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٣/أ، وأما في مغني اللبيب ٥/ ٦١٢. فهي بلفظ: (يخلو).

(٢) مغني اللبيب ٥/ ٦١٢. ونصه: «وقد يخلو منهما لفظًا فيقدر الضمير نحو: (مَرَرْتُ بِالْبَرِّ قَفِيزٌ بِدِرْهِمٍ)، أو الواو كقوله يصف غائصًا لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي».

(٣) (تنصف) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٤/أ، ومغني اللبيب ٥/ ٦١٢. فهي بلفظ:

(انتصف). وجاء في الصحاح، مادة (نصف): ٤/ ١٤٣٣. «وَنَصَفَ النَّهَارُ وَانْتَصَفَ بِمَعْنَى».

(٤) أي: الدماميني. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/ ٣٩٩.

وكتب -أيضاً- ما نصه: هذه الجملة حالٌ من المذكور قبل هذا البيت^(١) أو من النهار، وهو المناسب لكلام المصنف؛ إذ لو كان حالاً من الغائض مذكوراً قبل ذلك، كان الرابط ضمير (غامرُه)^(٢). (صر).

وكتب -أيضاً- ما نصه: أورد أنه لَمْ قَدَّرْ خصوص (الواو) مع إمكان تقدير الضمير، أي: غامر فيه؟! بل هو أولى؛ لأنَّه الأصل [ص: ٢٦٣] في الربط^(٣). وأجيب بأنَّه للحمل على الكثير، وهو ربط الاسمية، فليتأمل^(٤).

قوله: (بالغيب)^(٥) فيه تقدم الجار والمجرور على (ما)، أي: خبر (ما) النافية^(٦).

قوله: (نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)^(٧)، الربط بالضمير^(٨).

قوله: (أَوْ ضَرَبْتُ أَخَاهُ) الربط بالإضافة للضمير.

(١) ممن قال إن صاحب الحالين في البيت السابق ابنُ السيد البطليوسي حيث قال: «فأمَّا صاحب هاتين الحالين فليس بمذكور في البيت ولكنه مذكور في البيت الذي قبله:

كجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ جَاءَ بِهَا غَوَاصُهَا مِنْ لُجَّةِ الْبَحْرِ»

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢٢٠/٣.

(٢) جزء من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للمسيب بن علس خال الأعشى، كما في: ديوانه ٨١، وإصلاح المنطق: ص ١٧٦، وديوان الأدب: ١٢٢/٢، وتهذيب اللغة: ١٤٢/١٢، والصحاح: ١٤٣٣/٤، وأما ابن الشجري: ١٢/٣، وشرح شواهد المغني: ٨٧٨/٢.

وقيل البيت للأعشى كما في: جمهرة اللغة: ١٢٦٢/٣، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ص ٤٣٨، وخزانة الأدب: ٢٣٣/٣-٢٣٦، وشرح أبيات المغني: ٨٨/٧-٩٠، وقال ابن السيد: «البيت للمسيب بن علس الجماعي فيما ذكر الأصمعي، وكان أبو عبيدة يروى هذا الشعر لأعشى بـ«كر». الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٢٢٠/٣.

(٣) الذي أورد هذا الدماميني. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٣٩٩/١.

(٤) المجيب عن هذا الإيراد هو الشُّمْنِي. ينظر: الحاشية: ١٩١/٢.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) هذا بناء على رواية البيت بلفظ: (وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي) وهو لفظ ديوان المسيب بن علس: ص ٨١.

(٧) مغني اللبيب ٦١٣/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «المفسرةُ لعامل الاسم المشتغل عنه، نحو: (زيدًا ضربته أو ضربت أخاه، أو عمرًا وأخاه، أو عمرًا أخاه)... فإن قَدَّرْتَهُ بدلاً لم يصحَّ نصب الاسم على الاشتغال... وكذا لو عطفت بغير الواو».

(٨) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في الهامش: (مبحث الخامس من الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وهي الجملة المفسرة لعامل الاسم [المشتغل عنه]).

قوله: (أَوْ عَمْرًا وَأَخَاهُ) الربط في هذا وما بعده بكون الاسم المعمول قد عُطِفَ عليه عَطْفَ نسقٍ بالواو، أو عَطْفَ بيانٍ ملابس للضمير، فعُلِمَ من مجموع الأمثلة أنَّ الربط إما بالضمير، أو بالإضافة إلى الضمير، أو بالعطف على المعمول الأجنبي ملابسًا للضمير عَطْفَ نسقٍ، أو عَطْفَ بيان.

قوله: (نَصَبُ الْأَسْمِ) وهو (زيد)؛ لأنَّ الجملة المفسرة لا بدَّ لها من رابط، وإذا قُدِّرَ بدلاً كان من جملة أخرى^(١).

قوله: (وَكَذَا لَوْ عَطَفْتَ بِغَيْرِ الْوَائِ كـ) (الفاء)، و(ثمَّ)، لم يصحَّ نَصَبُ الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء لعدم الرابط.

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى)^(٢) أي: وكذا قوله تعالى.

قوله: (لِفَعْلٍ مَحذُوفٍ) أي: (تَعَسُّوا).

قوله: (وَلَا يَكُونُ (الَّذِينَ) مَنْصُوبًا بِمَحذُوفٍ) تقديره: أُنْعَسَ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (وَلَا يَكُونُ (الَّذِينَ) مَنْصُوبًا بِمَحذُوفٍ) إلخ. أي: لأنَّ المفسِّر شرطه اشتماله على رابط يربطه، ولا ضمير في (تَعَسُّا) الذي هو مُفسِّر على ذلك التقدير، ولا يقال: الرابط الهاء في (لهم)؛ لأنَّا نقول: هذه اللام للتبيين، فهي متعلقة بمحذوف، أي: أثبت التعمس لهم، فتكون (لهم) من جملة أخرى.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (وَلَا يَكُونُ (الَّذِينَ) مَنْصُوبًا) قال الدماميني: «أبطله بكون اللام متعلقة بمحذوف»^(٣)، إلى آخر ما بينه.

(١) مستفاد من حاشية الشُّمْنِيِّ: ١٩١/٢. وقد كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أي: بناءً على المشهور من أنَّ عامل البديل نظير المذكور لا نفسه كما تقدم. مجرد).

(٢) مغني اللبيب ٦١٤/٥. ونصه: «وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَّا لَهُمْ﴾ [محمد: ٨]. (الذين) مبتدأ، و(تَعَسَّا) مصدر لفعل محذوف هو الخير، ولا يكون (الذين) منصوبًا بمحذوف يفسره (تَعَسَّا) كما تقول: (زيدًا ضربًا إياه)».

(٣) وتام كلام الدماميني: «لا بالمصدر. ومقتضاه أنَّها لو تعلقت بالمصدر لحاز النصب على شريطة التفسير، وفيه نظر؛ لوجود المانع، وهو الفاء وما بعدها لا يعمل فيما قبلها، فلا يفسَّرُ في باب الاشتغال عاملاً». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٠/١

ومنه رجوع قول المصنف الآتي: (لأنَّ اللامَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ)^(١) لهذا أيضاً، لا كما يُتَوَهَّمُ مِنْ اختصاصه بما بعد: (كذا)^(٢).

قوله: (يُفَسِّرُهُ تَعْسًا) أي: نيابة عن أنفسهم، فيكون مصدرًا بمعنى: إتعاسًا. (صر).

قوله: (كَمَا تَقُولُ) إلخ. تنظير للمنفى لا للنفي.

وكتب -أيضًا- ما نصه: فَإِنَّهُ يَجُوزُ؛ لأنَّ المفسِّرَ مشتمل على ضمير، وهو (إياه).

قوله: (وَكَذَا)^(٣) أي: ومثل (الذين) في أنَّه لا يجوز نصبه بمحذوف إلخ.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (وَكَذَا لَا يَجُوزُ) إلخ. ظاهره أنه يجوز رفع (زيد) على الابتداء، لا يقال: فأين الرابط؟ لأنَّنا نقول: موجود في الخبر [ص/٢٦٤] المحذوف أي: (زيدٌ جَدَّعَهُ اللهُ جَدْعًا).

لا يقال: فَلَمْ اعْتَبِرِ المحذوف هنا، واكتفي بالربط به في الرفع دون النصب على الاشتغال؟ لأنَّنا نقول: لأنَّ المحذوف هو الخبر، فاكتفي بحصول الربط بخلاف النصب على الاشتغال، فإنَّ الرابط هو المذكور، ولا رابط فيه.

قوله: (لأنَّ اللامَ) إلخ. عِلَّةٌ (وَلَا يَكُونُ (الَّذِينَ) مَنْصُوبًا) إلخ. فقوله: (لأنَّ اللامَ) أي: فيما تقدم ذكره. وقوله: (يتعلق^(٤) بمحذوف) تقديره في الأول: (أثبت التعسَّ لهم)، فيكون الضمير من جملة أخرى.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (يَتَعَلَّقُ بِمَحذُوفٍ)، أي: فهي من جملة أخرى، والتقدير في الأول: (أثبت التعسَّ لهم)، فيكون (لهم) من جملة أخرى غير المفسِّرة، فقد حُلَّتْ عن الرابط.

قوله: (لأنَّه لَا يَتَعَدَّى بِالْحَرْفِ) بل بنفسه.

(١) مغني اللبيب: ٦١٥/٥.

(٢) أي: بعد قول ابن هشام: «وكذا لا يجوز: (زيدًا جدَّعًا له)» إلخ. وينظر أيضًا: حاشية الدسوقي على المغني: ١٠٥٢/٢.

(٣) مغني اللبيب ٦١٤/٥. ونصه: «وكذا لا يجوز: (زيدًا جدَّعًا له)...، لأنَّ اللامَ متعلقة بمحذوف لا بالمصدر؛ لأنَّه لا يتعدى بال حرف، وليست لام التقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة».

(٤) (يتعلق) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٣٤/أ. جاءت بلفظ: (يتعلق)، وأما في مغني اللبيب: ٦١٥/٥. فهي (متعلقة).

قوله: (وَلَيْسَتْ) أي: اللام فيما ذكر.

قوله: (لَأَنَّهَا) أي: اللام فيما ذكر.

قوله: (زَائِدَةٌ)^(١) أي: على قول^(٢).

قوله: (مُقَدَّرًا بَعْدَهُ) لوجود الربط وهو: ﴿عَايَةَ﴾ [البقرة: ٢١١]؛ لَأَنَّهَا بمعنى (كم).

قوله: (وَأِنْ قَدَّرْتَهَا) أي: مِنْ.

قوله: (كَمَا هِيَ) أي: مِنْ.

قوله: (بَيَانٌ لـ(مَا)) أي: لكلمة (ما)، وهي مفعولٌ مقدَّم لـ﴿نَنْسَخُ﴾ [البقرة: ١٠٦].

قوله: (لَمْ يَجْزُ وَاحِدٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ)، وهما كون (كم) مبتدأ، وكونها مفعولاً.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَمْ يَجْزُ وَاحِدٌ مِنَ الْوَجْهَيْنِ) أي: بدون تقدير عائد، وإلّا

فلو قُدِّرَ عائدٌ غير (آية)، لناسب حال الرفع على الابتداء.

قوله: (لِعَدَمِ الرَّاجِعِ) أي: الرابط.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لِعَدَمِ الرَّاجِعِ) إلخ. هَلَّا قَدَّرَ أي: آتيناهم إياها؟^(٣).

قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ تكون (مِنْ) بياناً للجنس.

قوله: (وَأِنَّمَا هِيَ) أي: (كم) على تقدير أن تكون (مِنْ) للبيان.

قوله: (مَفْعُولٌ ثَانٍ) والمفعول الأول: (هم) من (آتيناهم).

قوله: (عِشْرِينَ) مفعول ثانٍ لـ(أَعْطَيْتُكَ).

قوله: (دِرْهَمًا) تمييز لـ(عِشْرِينَ).

قوله: (فِي (كَمْ))^(١)، أي: في الآية. وقوله: (الْخَبَرِيَّةَ) مفعول (جَوَزَ) لا صفة (كم).

(١) مغني اللبيب ٦١٥/٥-٦١٦. ونصه: «وقوله تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَءِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾

[البقرة: ٢١١]. إن قُدِّرَت (مِنْ) زائدة فـ(كم) مبتدأ أو مفعول لـ(آياتنا) مقدَّراً بعده، وإن قُدِّرَتها بياناً

لـ(كم) كما هي بيان لـ(ما) في: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦]، لم يَجْزُ واحد من الوجهين؛ لعدم

الراجع حينئذٍ إلى (كم)، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدَّم مثل: (أعشرين درهما أعطيتك؟)».

(٢) ينظر: البحر المحیط: ٣٥٠/٢، والدر المصون: ٣٦٨/٢.

(٣) قال العكبري: «موضع (كم) فيه وجهان: أحدهما: نصب لأنها المفعول الثاني لآتيناهم؛ والتقدير: أعشرين آية

أعطيناهم. والثاني: هي في موضع رفع بالابتداء، وآتيناهم خبرها، والعائد محذوف، والتقدير: آتيناهموها، أو

آتيناهم إياها، وهو ضعيف عند سيبويه». ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٧٠/١.

قوله: (وَلَمْ يَذْكُرْ) إلخ. اعتراض من المصنف على الزمخشري^(٢).
وقد يقال: لا يلزم من ذكر الزمخشري الخبرية أنه قائل: إنها تُعَلَّقُ؛ لجواز أن تكون (كم) من جملة أخرى مستأنفة^(٣). (زين)^(٤).
قوله: (أَنَّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةُ تُعَلَّقُ)، ومقتضى تجويز الزمخشري المذكور أن [ص/٢٦٥] (كم) الخبرية علقت (سَلْ). لا يقال: التعليق إنما هو في أفعال القلوب؛ لأننا نقول: (سَلْ) بمعنى: استفهم، فيرجع إلى أفعال القلوب^(٥).
قوله: (كَمَا قَدَّمْنَا)^(٦) أي: في أول الكلام^(٧).
قوله: (وَإِنَّمَا تُزَادُ) أي: في حيز الاستفهام، فالتقدير ما تزداد في حيز الاستفهام إلا بعد الاستفهام بـ(هل)، وإلا فتقدير ظاهر العبارة ما تزداد إلا بعد الاستفهام بـ(هل)، فيقتضي أنها لا تزداد في غير الاستفهام، وهو لا يصح.
قوله: (مَنْ يَشْتَرِطُهُ) أي: كون الكلام غير موجب^(٨)، كما يؤخذ من توضيحه.

-
- (١) مغني اللبيب ٦١٦/٥. ونصه: «وجوز الزمخشري في (كم): الخبرية والاستفهامية. ولم يذكر النحويون أن (كم) الخبرية تُعَلَّقُ العامل عن العمل».
- (٢) ينظر رأي الزمخشري في: الكشف: ٢٥٤/١.
- (٣) قال الدمامي: جَعَلَ (كم) خبرية لا يلزم منه تعليق الفعل عن العمل فيها؛ لوجهين: أحدهما: أن المصنف في الباب الخامس حكى الخلاف في المسألة، وقال: «وكم الخبرية تعلق خلافاً لأكثرهم»، واختار هناك ما ذكر هنا أن النحويين لم يذكروه. والثاني: إن سَلَّمَ أنها لا تعلق، فإننا لا نسلم أن (سل) عامل في الجملة التي فيها (كم) باعتبار المحل حتى يلزم التعليق، بل عمله في محذوف، أي: سل بني إسرائيل عما آتيناهم من الآيات كثيراً من الآيات آتيناهم. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٢/١-٤٠٣.
- (٤) اختصار لعالم، ولم أستطع الاهتداء إليه.
- (٥) يقول السمين الحلبي: «وإنما عُلِّقَ السؤال وإن لم يكن من أفعال القلوب؛ لأنه سبب للعلم، والعلم يُعَلَّقُ فكذلك سببه، وإذا كانوا أجروا نقيضه مجراه...، فإجراؤهم سببه مجراه أولى». ينظر: الدر المصون: ٣٧٠/٢.
- (٦) مغني اللبيب ٦١٦/٥-٦١٧. ونصه: «وجوز بعضهم زيادة (من)...، وإنما تزداد بعد الاستفهام بـ(هل) خاصة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنها في: (رطلٌ من زيت)...، زائدة لا مبينة للجنس».
- (٧) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٤/٤-١٦٥.

(٨) ذكر المرادي الخلاف في شروط زيادة (من) ثم قال: «قال ابن أبي الربيع: ومن الناس من قال: إنها تزداد بهذه الشروط الثلاثة، في غير باب التمييز. وأمّا في التمييز فتزداد بغير هذه الشروط، نحو: (لله دُرٌّ من رجلٍ) وادّعى

قوله: (وَيَرَى) عَطْفٌ عَلَى (يَشْتَرِطُ).

قوله: (أَنَّهَا) أَي: مِنْ.

قوله: (وَلَا يَرْبِطُهُمَا) ^(١) أَي: بالمبدل منه.

قوله: (كَثِيرٌ مِنْهُمْ) [المائدة: ٧١] بدلُ بعضٍ من (الواو) فِي: ﴿عَمُوا وَصَمُوا﴾.

قوله: (يَسْأَلُونَكَ) [البقرة: ٢١٧] الخطاب له عليه السلام.

قوله: (قِتَالٍ فِيهِ) بدلٌ من: ﴿الشَّهْرِ﴾ بدل اشتمال.

قوله: (قُتِلَ أَصْحَبُ الْأُخْدُودِ) [البروج: ٥] دعاء. والأخدود: هو الشَّقُّ المستطيل الذي يشق في الأرض ^(٢).

قوله: (وَقِيلَ: إِنَّ (أَلَّ)) ^(٣) إلخ. والرباط على هذا القول مذكور.

قوله: (عَنِ الضَّمِيرِ) أَي: المحذوف.

قوله:

(... .. فِي حَوْلٍ)

أَي: سنة.

القائل بهذا أنه مذهب سيبويه». الجني الداني ص ٣١٩. وينظر أيضاً: ارتشاف الضرب: ١٦٣٢/٤، وتوضيح

المقاصد: ٧٣٤/٢، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٢٥/١.

(١) مغني اللبيب ٦١٧/٥-٦١٨. ذكر ابن هش الأشياء التي تحتاج إلى الرباط، ومنها: «بدلاً البعض والاشتغال، ولا يربطهما إلا

الضمير: ملفوظاً نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾

[البقرة: ٢١٧]، أو مقدراً...، ونحو: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ [التار: ٥-٤]. أَي: فيه.

(٢) ينظر: الصحاح، مادة (خدد): ٤٦٨/٢.

(٣) مغني اللبيب ٦١٨/٥-٦١٩ ونصه: «وقيل: إِنَّ (أَلَّ) خَلَفَ عن الضمير، أَي: ناره. وقال الأعشى:

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوَيْتِهِ ثَقَضَى لِبَائَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ

أَي: ثويته فيه، فالهاء من (ثويته) مفعولٌ مطلق، وهو ضمير التواء؛ لأن الجملة صفة، والهاء رابطُ الصفة، والضمير المقدر رابطٌ للمبدل.

قوله: (ثَوَاءً)^(١) هو الإقامة، و(لُبَانَات)^(٢): جمع (لُبَانَة) بضم اللام وهي الحاجة^(٣).

قوله: (ثَوَيْتَهُ)^(٤) هذه الجملة صفة (ثواء).

قوله: (وَيْسَامُ)^(٥) نصبٌ بـ(أَنْ)، مؤولان باسم معطوف على (تَقْضِي) الذي هو خبر (كَانَ).

قوله: (فِيهِ) أي: الحول.

قوله: (لَأَنَّ الْجُمْلَةَ) وهي (ثويته).

قوله: (وَالْهَاءُ) في: (ثويته).

قوله: (وَالضَّمِيرُ الْمُقَدَّرُ) وهو الهاء في (فيه).

قوله: (لِلْبَدَلِ) بدل اشتمال؛ لأنَّ الثواء يقع في الحول.

قوله: (وَلَيْسَ)^(٦) أي: هذا الذي زعمه.

قوله: (لِخُلُوِّ الصِّفَةِ) فيه: أَنَّهُ إِنِ ارَادَ أَنَّهُ خَالَ لَفْظًا، فَمُسَلَّمٌ وَلَا يُرَدُّ، وَإِنْ ارَادَ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا

فممنوع^(٧)؛ لجواز تقديره هنا نحو: (ثويته إياه)، فالهاء في (ثويته) للحول، وإياه

(لِلثَوَاءِ).

قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ يعود الضمير على (الحول).

قوله: (وَلَا شَرِطَ الرِّابِطِ)^(٨) عِلَّةٌ (وَجَبَ) مقدَّمة كَأَنَّهُ للاختصاص.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للأعشى، كما في: ديوانه: ص ٧٧، والكتاب: ٣٨/٣، والمقتضب: ٢٩٧/٤، وأمالى ابن الشجري: ١٣٠/٢، وشرح شواهد المغني: ٨٧٩/٢-٨٨٠.

قوله: (ثواء) بالجر على أَنَّهُ بدل من الحول، ويروى بالنصب على تقدير: ثويته ثواءً، والمراد به: الإقامة. (يسأم) بالرفع عطفاً على الفعل (تُقْضَى)، وهذا إنشاد سيوييه. ويروى (تَقْضَى لُبَانَات وَيَسَامُ سَائِم) بنصب (يسأم)؛ لأنَّ (تَقْضَى) اسمٌ فلم يجز العطف، فأضمر (أَنْ)، وعطف على (تَقْضَى). ينظر: المقتضب: ٢٦/٢، وشرح أبيات المغني: ٩١/٧-٩٤.

(٣) ينظر: الصحاح، مادة (لَبَن): ٢١٩٣/٦.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) مغني اللبيب ٦١٩/٥. ونصه: «وزعم ابن سيده أَنَّهُ يجوز كونُ الهاء من (ثويته) للحول...، وليس بشيء؛ لخلو الصفة حينئذٍ

من ضمير الموصوف».

(٧) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٤/١.

قوله: (وَجَبَ) إلخ. اعترض^(٢) بَأَنَّ القطعَ إِنَّمَا يجب إذا لم يُقدَّر محذوف مُوَفٍّ لتمام الثلاثة، والتقدير: زيد وعمرو وغيرهما. ويكون بدل كل، فمع الجر لا يجب القطع بل يجوز، ويجوز الإتيان على بدل الكل مع مراعاة تقدير التمام، كما قالوا في قوله [ص/٢٦٦] عليه السلام: ((حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: النِّسَاءُ، وَالطُّيْبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ))^(٣). فيجوز في النساء والطيب البدل من (ثلاثة) مع تقدير التمام، أي: وغيرهما.

قوله: (بِتَقْدِيرٍ: (مِنْهُمْ)) — (مِنْهُمْ) خبر (زيد وعمرو).
قوله: (لَأَنَّهُ) عَلَّةٌ (وَجَبَ) مع تعليله بالاشتراط المذكور.
وكتب — أيضاً — ما نصه: قوله: (لَأَنَّهُ) أي: زيد وعمرو.
قوله: (لَكَانَ بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ غَيْرِ ضَمِيرٍ) قد يقال: يمكن تقديره، فَلَمْ وَجَبَ القطع^(٤)؟!
[تنبيه]^(٥):

قوله: (إِنَّمَا لَمْ يَحْتَجْ بَدَلُ الْكُلِّ)^(٦) إلخ. وكأنَّ عدم الاحتياج فُهِمَ من قوله السابق:
(السادس والسابع بدلا البعض والاشتمال) أي: دون بدل الكل.
قوله: (فِي الْمَعْنَى) أي: وإن كان غيره في اللفظ.
قوله: (كَمَا أَنَّ الْجُمْلَةَ) أي: الواقعة خبراً.
قوله: (لِذَلِكَ) أي: لكونها نفس المبتدأ في المعنى.

(١) مغني اللبيب ٦١٩/٥. ونصه: «ولاشترط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك: (مررت بثلاثة زيد وعمرو) القطع بتقدير: منهم؛ لأنه لو أتبع لكان بدل بعض من غير ضمير».

(٢) المعارض هو الدماميني. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٤/١.

(٣) الحديث رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، وقد خرَّجه الإمام أحمد في مسنده: ٣٠٥/١٩، والنسائي في السنن الكبرى: ١٤٩/٨، ولا يوجد في شيء منهما لفظ (ثلاث)؛ ولذا قال الشيخ الألباني: «اشتهر على الألسنة زيادة لفظ: (ثلاث)، وقد نبه العلماء على أنها مفسدة للمعنى؛ لأنَّ الصلاة ليست من أمور الدنيا». سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١٠٢٦/١٤.

(٤) اعترض الدماميني على وجوب القطع، وساق أمثلة على جواز القطع والإتيان. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٤/١.

(٥) زيادة من المحقق، وهي موجودة في مغني اللبيب (خ) ل ١٣٤/ب، ومغني اللبيب: ٦٢١/٥.

(٦) مغني اللبيب: ٦٢١/٥. ونصه: «تنبيه: إنما لم يحتج بدل الكل إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك».

- قوله: (وَلَا يَرْبُطُهُ)^(١) أي: معمول الصفة المشبهة.
- وكتب -أيضاً- ما نصه قوله: (وَلَا يَرْبُطُهُ) أي: بالموصوف به في المعنى كـ(زيد) في المثال.
- قوله: (أَيْضًا)^(٢) أي: كما في بدل البعض والاشتمال.
- قوله: (وَجْهَهُ) فاعل (حَسَنَ).
- قوله: (وَجْهًا) تمييزٌ محوّل عن الفاعل، والأصل: حَسَنٌ وَجْهَهُ.
- قوله: (بِالرَّفْعِ) الذي يظهر أنّه احتراز عن التّصّب على التشبيه بالمفعول به، والمفعول به لا يحتاج إلى رابط، فلا حاجة للرابط هنا. (صر).
- وكتب تحته ما نصه: انظر: لِمَ اشترط في التمييز الرابط في نحو: (حَسَنٌ وَجْهًا)؟ فإن قيل: أصله فاعل. أُجيب بأنّ الفاعل لا حاجة فيه لرابط. على أنّ هذا يجري هنا؛ لأنّ أصله فاعل أيضًا.
- قوله: (فَقِيلَ: التَّقْدِيرُ) إلخ. أي: فيكون مقدراً.
- قوله: (وَقِيلَ: (أَلْ) خَلْفُ)^(٣) إلخ. فيكون ملفوظاً.
- قوله: (﴿مُفْتَحَةٌ﴾ [سورة ص: ٥٠])^(٤) اسم مفعول، وحكمه مع معموله حكم الصفة المشبهة مع معمولها، أو هو صفة مشبهة؛ لأنّه قصد به الدوام وال لزوم.
- قوله: (﴿جَنَّتِ﴾ بَدَلُ) أي: من: ﴿لَحَسَنٌ﴾ بَدَلُ كُلِّ مَنْ كُلٌّ.
- قوله: (أَوْ بَيَانٍ) أي: لـ(حُسْنِ).
- قوله: (وَالثَّانِي) أي: كونه بياناً.
- قوله: (لأنّه) أي: الشّأن.

(١) مغني اللبيب: ٦٢١/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه بها إلا الضمير: إمّا ملفوظاً به نحو: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ)، أو (وجهًا منه)، أو مقدراً نحو: (زيدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ) أي: منه».

(٢) (أيضاً) كذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٣٤/ب، وأما في مغني اللبيب: ٦٢١/٥. فلا توجد.

(٣) مغني اللبيب: ٦١٢/٥. ونصه: «واختلف في: (زيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ) بالرفع، فقيل: التقدير: منه. وقيل: (أَلْ) خلف عن الضمير».

(٤) مغني اللبيب: ٦٢١/٥. ونصه: «وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ ﴿١٩﴾ جَنَّتِ عَدْنٍ مُفْتَحَةٌ لَهُمْ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة ص: ٤٩-٥٠]. (جنات) بدلاً أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات».

قوله: (فِي النَّكَرَاتِ) فلا يكون عَطْفُ البَيَانِ نَكْرَةً^(١).

قوله: (إِنَّهُ)^(٢) أي: جنات.

قوله: (مَعْرِفَةً) لَأَنَّهُ مضاف لمعرفة، وهي: ﴿عَدْنٍ﴾.

قوله: (عَلَّمَ) أي: علم جنس.

قوله: (بِدَلِيلٍ) إلخ. هذا دليل لكون: ﴿عَدْنٍ﴾ معرفة لا لكونها علماً.

قوله: (﴿الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾ [مریم: ٦١]) فوصف (جنات) بالمعرفة، ولا يوصف بها إلا المعرفة،

فـ(جنات) معرفة، وإنَّما يكون لكون المضاف إليه معرفة، فيكون (عدن)^(٣) معرفة^(٤).

قوله: (لَوْ صَحَّ) أي: قول الزمخشري^(٥).

قوله: (بِالِاتِّفَاقِ) من البصريين والكوفيين.

قوله: (المَعْرِفَةُ) جناتُ عدن.

قوله: (النَّكَرَةُ) ﴿لِحُسْنِ مَقَابٍ﴾ [سورة ص: ٤٩].

قوله: (وَلَكِنْ قَوْلُهُ) أي: إنَّ: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ﴾ معرفة.

قوله: (مَصْدَرٌ)^(٦) أي: باقٍ على مصدريته، ولم ينقل إلى العَلَمِيَّة.

(١) هذا مذهب البصريين. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧٣/٢. وأمَّا الكوفيون فيحوز عندهم أن يكون عطف البيان نكرة تابعا لنكرة، وبه قال أبو علي الفارسي، وابن مالك. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٦/٣. ونسب المرادي هذا القول لابن جني وابن عصفور. ينظر: توضيح المقاصد: ٩٨٨/٢. وهناك قول ثالث وهو جواز تخالف عطف البيان وتابعه تعريفاً وتنكيراً، ذكره ابن مالك عن الزمخشري، وقال: إنه مخالف لإجماع البصريين والكوفيين. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٢٦/٣.

(٢) مغني اللبيب: ٦٢٢/٥. ونصه: «وقول الزمخشري: إنه معرفة؛ لأنَّ (عدناً) علم على الإقامة بدليل: ﴿جَنَّتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾ [مریم: ٦١]، لو صحَّ تعينت البدلية بالاتفاق؛ إذ لا تبين المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع».

(٣) في الأصل (عدناً)، ولا وجهة للنصب؛ إذ هو اسم كان.

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أشار به إلى قياسين من الشكل الأول: الأول: يُنتج أنَّ (جنات) معرفة، والثاني: ينتج أنَّ (عدناً) معرفة. مجرد). والشكل الأول في القياس المنطقي: هو ما كان الحد الأوسط فيه محمولا في إحدى المقدمتين موضوعا في الأخرى. ينظر: معيار العلم: ص ١٣٨.

(٥) ينظر: الكشف: ١٠٠/٤.

(٦) مغني اللبيب: ٦٢٢-٦٢٣. ونصه: «وإنما (عَدْنٌ) مصدرٌ (عَدَنَ) فهو نكرة، و(التي) في الآية بدلٌ لا نعت،

قوله: (وَالَّتِي) أي: هذه الكلمة.

قوله: (حَالٌ مِنْ جَنَاتٍ) سواء كان بدلاً أو بياناً.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (حَالٌ مِنْ جَنَاتٍ) لا يقال: [ص/٢٦٧] يُشكَلُ أَنَّ (جنات) ليس فاعلاً ولا مفعولاً؛ لأننا نقول: المصنف كائن مالك لا يشترط في صاحب الحال فاعلية ولا مفعولية^(١).

وأجاب الشيخ^(٢): بأن مراده أنه حال من ضمير (جنات) في: ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾؛ لأن فيه ضميراً يعود لـ(حُسْنِ) المبين بـ(جنات)، فكأنه ضميرها^(٣)، ويشكل عليه قوله: (لاختصاصها)، فأجاب بأن منهم من يقول: إن ضمير النكرة المحضة نكرة، فاعتبر التخصيص؛ ليكون معرفة، فيتمشى على كل الأقوال^(٤)، ويشكل عليه قوله^(٥): (أَوْ صِفَةٌ لَهَا)؛ إذ لا يصح هذا التأويل؛ لأن الضمير لا يوصف^(٦) إلا أن يقال: هذا على ظاهره، فهو من الاستخدام^(٧). تأمل.

و(مفتحة) حالٌ من (جنات) لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة (حُسْنِ)؛ لأنه مذكر، ولأن البذل لا يتقدم على النعت. و(الأبواب) مفعول لما لم يُسمَّ فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى؛ لضعف مثل: (مررتُ بامرأةٍ حسنة الوجه).

(١) ذكر ابن مالك أن الظاهر من كلام سيويه أن صاحب الحال في نحو: (فيها رجلٌ قائمٌ) هو المبتدأ، ورجَّح هذا القول. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٣/٢.

(٢) لعل المراد به شيخه: ناصر الدين اللقياني.

(٣) ينظر في هذا: البحر المحيط في التفسير: ١٦٦/٩.

(٤) اختلف النحاة في الضمير الراجع إلى نكرة على ثلاثة مذاهب: الأول: أنه نكرة. والثاني: أنه معرفة. والثالث: التفصيل في ذلك: فإن كانت النكرة التي يرجع إليها ذلك الضمير واجبة التنكير، فالضمير نكرة، وإن كانت جائزة التنكير فالضمير معرفة. ينظر: أمالي ابن الحاجب ٧٥١/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ص ١٧٣، والتذييل والتكميل ٣٠٤/١١.

(٥) كرّر مجرد الحاشية البهوتي كلمة (قوله) وذلك لسقوط (ويشكل) فكتبها في الهامش مع كلمة (قوله)، وكلمة (قوله) موجودة في متن الحاشية.

(٦) لأنها إذا أضمرت فقد عرفت. ينظر: اللمع: ص ٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣٠/٢.

(٧) (الاستخدام) هكذا في الأصل بالذال، وقد أشار الدسوقي إلى أنه بالذال وبالذال (الاستخدام والاستخدام)، وكلاهما بمعنى القطع. ينظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني: ٥٤/٤. وهو مصطلح بلاغي، وقد ذكره القزويني بالذال، وعرفه بقوله: «وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما، ثم يراد بضميره الآخر، أو يراد بأحد

قوله: (أَوْ صِفَةٌ لَهَا) أي: لـ (جنات عدن)؛ لأنها نكرة على ما تقرر.

قوله: (وَلَاَنَّ الْبَدَلَ لَا يَتَقَدَّمُ) ويلزم تقدمه عليه لو جعل: ﴿مُقْتَحَنَةً﴾ صفة لـ ﴿حُسْنٍ﴾.

قوله: (مَفْعُولٌ مَّا) أي: الوصف الذي إلخ.

قوله: (مُسْتَتِرٍ) أي: في الوصف.

قوله: (وَالأَوَّلُ) أي: كونه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله.

قوله: (أَوَّلِي) أي: من الثاني.

قوله: (لِضَعْفٍ) إلخ. راجع وجه الضعف من النحو^(١).

وكتب -أيضاً- ما نصه: وجه الضعف أَنَّ (أل) عند البصريين لا تربط^(٢)، وتقدير الرابط فيه ضعف. لا يقال: هذا التوجيه جارٍ على تقدير البدلية، فإنه يقدر -أيضاً- الرابط^(٣)؛ لأننا نقول: إذا قدرت البدلية، دخل في ضمير البدل، والبدل لا بد له من رابط، والتقدير فيه ضعف، وإذا قدر أنه مفعول ما لم يُسمَّ فاعله، كان ملحقاً بالصفة المشبهة، وباعتبار وصفه ليس صفة مشبهة، فهو بالنظر إلى وضعه لا يحتاج إلى ضمير، وإن احتاج إليه باعتبار الإلحاق، فليس ضعفٌ تقدير الضمير فيه على الأول كضعفه على الثاني؛ لأنه على الأول إنما احتيج إليه نظراً للإلحاق، ولو نظر إلى وضعه، لم يحتج إليه بخلاف الصفة المشبهة

ضميريه أحدهما، ثم يراد بالآخر الآخر». ينظر: التلخيص في علوم البلاغة: ص ٣٦٠. وقال الدسوقي عنه: «وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل». حاشية الدسوقي على مختصر المعاني ٣٩١/١.

ولجأ إليه المحشي هنا للإجابة عن الإشكال الذي حدث من تأويله أن صاحب الحال في كلام ابن هشام هو الضمير في (جنات)، فعلى هذا التأويل يرد إشكال آخر، وهو كون (صفة) في كلام ابن هشام: صفة لهذا الضمير، والضمير لا يوصف، فأراد الانفصال عن هذا الإشكال بالقول: إن قول ابن هشام (أو صفة) يُحمل على ظاهره: أي هو صفة لكلمة (جنات)، وعلى هذا يكون في كلام ابن هشام (استخدام) حيث وصف (مفتحة) بكلمتين (حال أو صفة) فتكون حالا من ضمير (جنات)، أو صفة لها نفسها.

(١) قال الدماميني: «ووجه الضعف أَنَّ (حسنه) رافع لضمير يعود إلى المرأة، ولولا ذلك لما أنث، و(الوجه) بدل من ذلك الضمير، وإبدال ذي اللام من الضمير مما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٦/١-٤٠٧. وينظر أيضاً: الإيضاح العضدي: ١٥٤، وأمالى ابن الحاجب: ٢٢٣/١-٢٢٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٨/٤، وأمالى ابن الحاجب: ٢٢٢/١.

(٣) كتب حيالها في هامش الأصل: (أي: إن اعتبر بدل بعض أو بدل اشتغال وإلا فقد سبق أنـ[ه] بدل [كل] لا يحتاج إلى رابط، وسبق توجيهه أيضاً. تدبر).

وضعا؛ فإنها تحتاج كالبديل، فكان التقدير فيها ضعيفا على التقديرين، فليراجع توجيه ما قاله المصنف غير هذا.

قوله: (الأَبْوَابُ مِنْهَا)^(١) وهذا يجري على المذهبين^(٢).

[ص/٢٦٨] قوله: (أَوْ أَبْوَابُهَا): أي: ثم حُذِفَ الضميرُ، وأُنيب (أل) مُنَابَه، وهذا يختص بالكوفيين^(٣).

قوله: (وَهَذَا الْبَدَلُ) وهو الوجه الثاني.

قوله: (خَلَاْفًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ) ما وجه به الأشموني^(٤) كلام الزمخشري يلزمه أن يكون (الجدار) -أيضا- بدل اشتمال، فراجع.

قوله: (الْمَرْفُوعُ)^(٥) صفة (اسْمِ الشَّرْطِ). وانظر، لِمَ اشترط كونه مرفوعا؟ فلو كان غير مرفوع^(٦).

(١) مغني اللبيب: ٦٢٣/٥. ونصه: «وعليهما فلا بُدَّ من تقدير أن الأصل: الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت (أل) عن الضمير، وهذا البديل بدل بعض لا اشتمال، خلافا للزمخشري».

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/٣١٥، ومشكل إعراب القرآن لمكي: ٢/٦٢٧، والتبيان في إعراب القرآن: ١١٠٣/٢.

(٣) ينظر: المراجع السابقة في الهامش السابق.

(٤) (الأشموني) هكذا في الأصل، ولعل المحشي أراد الشُّمْنِي، فإن له توجيها لكلام الزمخشري. ينظر: حاشية الشُّمْنِي ١٩٣/٢. وأما الأشموني فلم أجد له -فيما وقفت عليه- كلاما عن الآية، أو في المسألة، أو ردا على الزمخشري فيها في شرحه للألفية.

والأشموني هو: أبو الحسن، علي بن محمد بن عيسى، كان عالما بارعا في الفقه والأصول والعربية، وجلس للتدريس، ومن مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، ونظم وشرح جمع الجوامع في الأصول، ونظم المنهاج في الفقه. ينظر: الضوء اللامع: ٦/٥، والكواكب السائرة: ١/٢٨٥، والبدر الطالع بمحاسن ما بعد القرن السابع: ٤٩١/١.

(٥) مغني اللبيب: ٦٢٣/٥-٦٢٤. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء. ولا يربطه أيضا إلا الضمير إما مذكورا نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ﴾ [المائدة: ١١٥]، أو مقدرا، أو منوبا عنه نحو: ﴿فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، أي: منه، أو الأصل في حجه».

(٦) كذا في الأصل حيث حذف جواب الشرط للعلم به، فالتقدير: هل ينطبق عليه ما ذكره في المرفوع؟

وكتب -أيضاً- ما نصه: أخرج جواب اسم الشرط غير المرفوع، فإن كان وجوب الربط في جواب المرفوع بناءً على أنه خبره، فالتقييد بالمرفوع واضح، مع أنه قد يقال حينئذ: لا حاجة لعدّ هذا التاسع لدخوله في الأول^(١)؛ لأنّ الجملة المخبر بها تشمل جملة جواب الشرط على هذا التقدير، إلّا أن يجب بأنّ هذا الخبر الخاصّ لمّا لم يربطه إلّا الضمير، احتاج إلى ذكره. وإن كان الوجوب^(٢) غير مقيد بالبناء على أنّ الجواب هو الخبر كما هو ظاهر إطلاقه، فيحتاج للتوجيه، وبيان الفرق بينه وبين غير المرفوع. فليحرّر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (الرَّفُوعُ بِالْإِبْتِدَاءِ) سواء قلنا: إنّ الخبر الشرط أو الجواب أو المجموع، فوجوب الربط ليس لكون الجواب خبراً. (صر).
قوله: (إِلَّا الضَّمِيرُ) أي: وحده.

قوله: (﴿مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ١١٥]) حال من فاعل: ﴿يَكْفُرُ﴾.

قوله: (﴿فَإِنِّي﴾) جواب: ﴿مَنْ﴾.

قوله: (﴿أُعَذِّبُهُ﴾) هذه الهاء هي الرابط.

قوله: (أَوْ مُقَدَّرًا) فالربط بالأصالة، وبالعَرَض للنائب وهو (أَل).

قوله: (أَوْ مُنَوَّبًا) وهو (أَل) على القول بذلك.

قوله: (﴿فَمَنْ فَرَضَ﴾ [البقرة: ١٩٧]) (مَنْ) رفعٌ بالابتداء.

قوله: (﴿فِيهِنَّ﴾) أي: الأشهر.

قوله: (أَيُّ: مِنْهُ) أي: على القول بأنّه مقدّر. ويقدّر مع (رَفَثَ)، و(فُسُوقَ)، و(جِدَالَ). (صر).

وقوله: (أَوْ الْأَصْلُ فِي حَجِّهِ) أي: على القول بأن (أَل) تنوب.

قوله: (﴿فَلَا رَفَثَ﴾) إلخ. هذه الجملة كلها جواب (مَنْ). وقوله: ﴿فِي الْحُجَّةِ﴾ تنازعه (رَفَثَ) و(فسوق) و(جدال)، وعلى رفع: ﴿رَفَثَ﴾ - (لا) مهملة، أو عاملة عمل ليس^(٣).

(١) أي: الأول من الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، وهو: الجملة المخبر بها. ينظر: مغني اللبيب: ٦٠١/٥.

(٢) كتبت في الأصل (الوجود)، وهو تصحيف.

(٣) رفع (رفث) و(فسوق) مع التنوين هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو. ينظر: السبعة في القراءات: ص ١٨٠، والتيسير في القراءات السبع: ص ١٨٠، وينظر توجيه القراءة في: الحجة في القراءات السبع: ص ٩٤، والحجة للقراء السبعة:

قوله: ﴿مَنْ أَوْفَى﴾^(١) [آل عمران: ٧٦] (مَنْ) اسم شرط مبتدأ، و﴿بِعَهْدِهِ﴾ متعلق بـ﴿أَوْفَى﴾، وجملة: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ جواب (مَنْ)، وقوله: ﴿وَأَتَّقَى﴾ يظهر أنه من عَطَفِ الْأَعْمَ على الْأَخَصِّ؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ وَالْوَفَاءَ بِهِ مِنَ التَّقْوَى.

قوله: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ﴾ [المائدة: ٥٦] (مَنْ) اسم شرط مبتدأ، جوابه: ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ﴾.
قوله:

(... .. الحَضَارَةُ... ..)^(٢)

بفتح [ص/٢٦٩] الحاء وكسرها^(٣)، من الحَضَرِ مقابل البادية، والحضارة كونه حَضَرِيًّا.

قوله: (فَأَيَّ رِجَالٍ)^(٤) مفعول مقدم.

قوله: (تَرَانَا)^(٥) أي: تعلمنا فـ(نا) مفعول أول، ويظهر أن (أَيَّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ) صفة للمفعول الثاني مقدرًا أي: ترانا رجالاً باديةً، أي: رجال باديةٍ. والمعنى إن أعجبتك الحضارة، فلسنا على اعتقادك، وأنت ترانا رجالاً باديةً كاملين في الرجولية. (صر).
قوله: (إِنَّ الرَّابِطَ عُمُومُ الْمُتَّقِينَ)^(١) من جهة مفهوم (التقوى)، فهي أعمُّ من الوفاء بالعهد والتقوى، فَمَنْ جَمَعَ ذَلِكَ أَحْصُ مُطْلَقًا مِنَ الْمُتَّقِي.

٢٨٦/٢.

(١) مغني اللبيب ٦٢٤/٥. ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [المائدة: ٥٦].
وقول الشاعر:

وَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَعْجَبَتْهُ فَأَيَّ رِجَالٍ بَادِيَةٍ تَرَانَا.

(٢) جزء من صدر بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للقطامي، كما في: ديوانه: ص ٧٦، والحماسة لأبي تمام: ٢٠٣/١، وديوان الأدب ٤٧١/١. والصحاح ٦٣٣/٢، والمخصص ٤١٣/٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص ٢٥٢.

(٣) فتح الحاء قال به الأصمعي، وأما كسرها فهو قول أبي زيد. ينظر: إصلاح المنطق: ص ٨٨، وتهذيب اللغة ١٤٣/١٤.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

قوله: (وَالظَّاهِرُ) إلخ. كأنه يرى أن حقيقة التقوى اجتناب المعاصي، ولا يحصل إلا باجتماع الوفاء بالعهد والتقوى.

قوله: (أَنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (لَا عُمُومَ فِيهَا) أي: في الآية أو الكلمة.

قوله: (لِمَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) وهو: ﴿مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى﴾.

قوله: (مَحْذُوفٌ)^(١) والمذكور دليله.

وكتب -أيضاً-: قوله: (مَحْذُوفٌ) أي: ومع الرابط.

قوله: (فِي الْآيَةِ الْأُولَى) أي: ﴿بَلَى مَنْ أَوْفَى﴾ إلخ.

قوله: (يُحِبُّهُ اللَّهُ) الهاء هي الرابط.

قوله: (وَفِي الثَّانِيَةِ) أي: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ﴾ إلخ.

قوله: (يَغْلِبُ) أي: عدوه.

قوله: (فَلَسْنَا عَلَى صِفَتِهِ) أي: من الجبن والبخل، فإن ذلك صفة الحضارة.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فقوله: (فَأَيُّ رِجَالٍ) إلخ. تعليل، أي: لسنا على صفته؛ لأنك ترانا رجالاً، أي: رجال شأننا الشجاعة والكرم.

قوله: (الْعَاشِرُ: الْعَامِلَانِ)^(٢) إلخ. الربط هنا بين العاملين، أي: أحدهما بالآخر، وفيما تقدم كان الربط بالغير.

قوله: (كَمَا فِي) أي: كالارتباط أو كالعاطف الذي.

قوله: (أَوْ عَمَلٍ) مصدر مضاف، فالرابط هو العمل.

(١) مغني اللبيب ٦٢٥/٥. ونصه: «فقال الزمخشري في الآية الأولى: (إن الرابط عموم التقوى). والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن (المتقين) مساوون لمن تقدم ذكره. وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى: يحبه الله. وفي الثانية: يغلب. وفي البيت: فلسنا على صفته».

(٢) كُتِبَتْ فِي الْأَصْلِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بِلَفْظٍ: (محذوفاً) بالنصب، وهو لحن، فالكلمة مرفوعة كما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٥/أ، ومغني اللبيب ٦٢٥/٥.

(٣) مغني اللبيب ٦٢٥/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف كما في: (قام وقعد أخواك) أو عمل أولهما في ثانيهما نحو: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفْعَلُ سَفِيهًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ [الجن: ٤]. ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]».

قوله: (أَوَّلِهِمَا) أي: أول العاملين المتنازعين.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَوْ عَمَلٍ أَوَّلِهِمَا فِي تَانِيهِمَا) فيه تسامح؛ فَإِنَّ الأول - وهو: (كان) و(ظن) - ليس عاملاً في نفس الفعل الثاني، وإنما هو عاملٌ في محل الجملة التي منها الفعل الثاني، وكذا في بقية كلامه هنا مسامحة. كذا في الشُّمْنِي نقلًا عن الدماميني^(١).

لكن قوله^(٢): (وإنما هو عاملٌ في محل الجملة) غيرُ ظاهرٍ في قوله: (وظنَّ)؛ لأنَّ معمول (ظن) الجار والمجرور، وهو الموصول الذي هو (ما)، والصلة [ص/٢٧٠] خارجةٌ عنه، ولا محل لها^(٣)، إِلَّا أَنْ يُقال: يكفي العمل في الموصول الذي الصلة متممة له، فكأنَّه عامل في نفس الصلة.

قوله: (﴿وَأَنَّهُ﴾ [الجن: ٤]) أي: الشأن. وجملة: ﴿كَانَ يَقُولُ﴾ خبر (أَنَّ). قوله: (﴿يَقُولُ﴾) كأنَّه [بـ] معنى^(٤) (يفتري)، فعَدَّاه بـ(على)، وجملة (يقول) محلها نصب على أنها خبر (كان)، فالجملة معمولة لـ(كان)، فيكون: (يقول) الذي هو جزء الجملة معمولاً لـ(كان) في الجملة.

قوله: (﴿سَفِيهُنَا﴾) تنازعه (كان) و(يقول)، الأول: يطلبه اسمًا، والثاني: يطلبه فاعلاً. قوله: (﴿شَطَطًا﴾) أي: قولاً شططاً، أي: بعيداً مستحيلاً، تنزه تعالى عنه. قوله: (الآية)^(٥) أشار إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ [الجن: ٧]. فقوله: ﴿كَمَا﴾ الكاف مع المجرور مفعول مطلق لـ﴿ظَنُّوا﴾ بالنيابة، أي: ظنًا مثل ظنكم، و(ما) حينئذٍ مصدرية، فـ﴿كَمَا ظَنَنْتُمْ﴾ معمول: ﴿ظَنُّوا﴾، فقوله: ﴿ظَنَنْتُمْ﴾

(١) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٨/٢، وحاشية الشُّمْنِي: ١٩٣/٢.

(٢) أي: الدماميني.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (ويؤخذ من كلامه الآتي جواب آخر: وهو أَنَّ المراد أَنَّه عامل في محل الجملة في الجملة أي: في محل جزء الجملة. مجرد). وقوله: (في الجملة) أي: إجمالاً وليس تحديداً للجملة كلها، فيصدق على جزئها.

(٤) في الأصل (معنى)، والمعنى يقتضي ما أثبت.

(٥) هكذا في الأصل. وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٥/أ، ومغني اللبيب ٦٢٦/٥. فقد كتبت الآية في المتن.

معمول: ﴿ظَنُّوا﴾ في الجملة؛ لأنَّه جزء المعمول، والخطاب في: ﴿كَمَا ظَنَنْتُمْ﴾ لمشركي هذه الأمة.

قوله: ﴿أَنْ﴾ مخففة من الثقيلة على أحد الوجهين، والأصل: أَنَّهُ، أي: الشأن.

قوله: ﴿جَوَابًا لِلأَوَّلِ﴾^(١) فوقوع الثاني جواباً للأول هو الرابط بينهما.

قوله: ﴿جَوَابِيَّةُ الشَّرْطِ﴾ مفعول مطلق مبين لنوع العامل، وهو (جواباً).

قوله: ﴿نَحْوُ﴾: ﴿تَعَالَوْا﴾ [المنافقون: ٥] أي: أقبلوا.

قوله: ﴿يَسْتَغْفِرُ﴾ جواب: ﴿تَعَالَوْا﴾، مجزوم به، لكن هذا قول^(٢)، والصحيح أَنَّهُ جواب شرط مقدَّر مدلول عليه بـ(تعالوا)، ويحصل الربط عليه -أيضاً- لأنه جواب الشرط من معناه.

قوله: ﴿رَسُولُ اللَّهِ﴾ تنازعه: ﴿تَعَالَوْا﴾، و﴿يَسْتَغْفِرُ﴾، فالأول يطلبه مفعولاً بواسطة حرف الجر، أي: إلى رسول الله، والثاني: يطلبه فاعلاً^(٣).

قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾ [الكهف: ٩٦] متعلق بـ﴿أُفْرِغْ﴾.

قوله: ﴿فَطَرًا﴾ تنازعه: ﴿ءَاتُونِي﴾ على أَنَّهُ مفعول ثانٍ له، و﴿أُفْرِغْ﴾ على أَنَّهُ مفعول به له، وأُعمل الثاني^(٤).

قوله: (السُّؤَال) وهو الاستفهام.

قوله: ﴿نَحْوُ﴾: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، أي: يطلبون منك أن تفتيهم، و(الكاف) مفعول به.

قوله: ﴿قُلِ اللَّهُ﴾ جواب: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾.

(١) مغني اللبيب ٦٢٦/٥. ونصه: «أو كون ثانيهما جواباً للأول، إمَّا جوابية الشرط نحو: ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ﴾

رَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ٥]، ونحو: ﴿ءَاتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾ [الكهف: ٩٦]، أو جوابية السؤال نحو:

﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦].

(٢) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ١٨٢/١٠.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي: ٧٣٥/٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢٢٧/٧.

قوله: ﴿فِي الْكَلَلَةِ﴾ تنازعه: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾ على أنه مفعول ثانٍ له بواسطة حرف الجر، وكذا: ﴿يُفْتِيكُمْ﴾.

قوله: (ولا يجوز: (قَامَ قَعْدَ زَيْدٍ))^(١) يجوز كون (قعد) [ص/٢٧١] حالاً على إضمار (قد)، ويكون من التنازع على قول الكوفيين من أنه لا يشترط في التنازع الرابط^(٢)، ويكون (زيد) فاعل (قام).

قوله: (وَلَذَلِكَ) الإشارة إلى وجوب ارتباط العاملين في باب التنازع.
قوله: (بَطَلَ قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ) «لا يخفى أن قولهم: لا يبطل لأجل ذلك إلا على تقدير استئناف:

... ولم أطلب...»^(٣)»^(٤)

(١) مغني اللبيب ٦٢٧/٥. ونصه: «ولا يجوز: (قَامَ قَعْدَ زَيْدٍ)؛ ولذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ القيس:

كفاني ولم أطلب قليل من المال»

(٢) الذي وقفت عليه في المراجع -التي بين يدي- أن النحاة يشترطون الرابط في باب التنازع، وأول من صرح بهذا الشرط ابن عصفور في شرح (جمل الزجاجي)، وقال: إنه لا بد أن يشتركا وأدى ذلك بحرف العطف، أو يكون الفعل الثاني معمولاً للأول. وتعبه أبو حيان في جعله انحصار التشريك في جملة التنازع في هذين الأمرين، وقال: قد تبعت موارد التنازع فوجدته لا ينحصر فيما ذكر.

ولم أجد -فيما وقفت عليه- خلافاً للكوفيين في هذه المسألة، أو قولاً منسوباً لهم في هذه المسألة. وقد نقل الشُّمْنِي عن ابن أبي الربيع القول بجواز نحو: (قام قعد زيد) على أنه من باب الإعمال. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٩٥/٢، والتذيل والتكميل: ١٢٣/٧، وحاشية الشُّمْنِي: ١٩٣/٢.

ويظهر أن الحشي خرج هذا على قول الفراء -وهو أحد أئمة الكوفيين- بجواز عمل عاملين في معمول واحد إذا كان عملهما متفقاً في المعمول رفعاً أو نصباً أو جرّاً، لكن ثبت أن الفراء يشترط أن يكون العاملان معطوفاً أحدهما على الآخر بحرف يقتضي التشريك. ينظر رأي الفراء في: الإيضاح في شرح المفصل: ١٢٩/١-١٣٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٦١٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢١٤٤/٤.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس، والبيت بتمامه:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وهو في: ديوانه: ص ١٣٩، والكتاب ٧٩/١، والمفصل: ص ٤٠، والكافية لابن الحاجب: ص ١٥، وشرح أبيات المغني

٩٧/٧-٩٨، وخزانة الأدب للبغدادي: ٣٢٧/١-٣٢٨.

(٤) الحاشية ١٩٣/٢.

كذا في الشُّمْنِي.

أقول: مع أن قول المصنف الآتي وإن قَدَّر مستأنفاً لا يوجب بناء ما هنا من الحكم بالبطلان؛ لأجل ما ذكر على تقدير عدم الاستئناف مع عدم تأتي ذلك.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَدَلِكْ بَطْل) فيه أنه إنما يتوجه لو سلّموا [بـ] اشتراط^(١) الرابط، وهم لا يشترطونه. كذا ظهر، فليراجع^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: لا مانع من صحة قول الكوفيين.

قوله: (إِنَّ مِنَ التَّنَازُعِ) إلخ. مقول (قول).

قوله: (وَإِنَّهُ)^(٣) أي: قول امرئ القيس^(٤)، وهو عَطْفٌ على (إِنَّ مِنَ التَّنَازُعِ)، كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (مَعَ لُزُومٍ) أي: مع أنه لزمهم حذف مفعول الثاني حيث لا يجوز حذفه.

وكتب أيضاً: وهم لا يقولون بحذفه.

قوله: (مَفْعُولُ الثَّانِي) لأنه فضلة.

قوله: (مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْهُ) إذ ليس هناك إلّا تبديل الرفع بنصب؛ إذ لا يتغير المعنى ولا يختل الوزن.

قوله: (لَيْسَ مِنَ التَّنَازُعِ فِي شَيْءٍ)^(٥)، لهم في مثل هذه العبارة احتمالان: كون خبر ليس (من التنازع)، وكون الخبر (في شيء).

(١) في الأصل (اشتراط)، والمعنى يقتضي ما أثبت.

(٢) سبق آنفاً التعليق على نسبة المحشي عدم اشتراط الرابط إلى الكوفيين.

(٣) مغني اللبيب ٦٢٨/٥. ونصه: «وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك إعمال الثاني مع تمكّنه منه».

(٤) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، شاعر جاهلي ومن فحول شعراء الطبقة الأولى، وقد سبق الشعراء إلى أشياء ابتدعها واستحسنها العرب والشعراء من بعده، ويعد في طليعة أصحاب المعلقة. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٥١/١، وتاريخ دمشق: ٢٢٢/٩-٢٤٥، وبغية الطلب في تاريخ حلب: ١٩٩١/٤-٢٠٢١.

(٥) مغني اللبيب ٦٢٨/٥. ونصه: «والصواب أنه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن (كفاني) طالب للقليل، و(أطلب) طالب للملك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى؛ وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: (ولم أطلب) معطوفاً على (كفاني)، وحينئذ يلزم كونه مثبتاً؛ لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من (لو)، وإذ امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه».

وقوله: (فِي شَيْءٍ) أي: في وجه من الوجوه.

قوله: (لَاخْتِلَافٍ مَطْلُوبِي الْعَامِلِينَ) ولازم التنازع اتحادهما^(١)، لكن هذا بناء على أَنَّ (الواو) في (وَلَمْ أَطْلُبْ) للعطف، فيلزم الحكم باختلافهما؛ ليستقيم المعنى إذ لو حُكِمَ باتحادهما كان المعنى فاسداً.

قوله: (مَخْذُوفًا) حال من (الْمُلْكِ).

قوله: (لِلدَّلِيلِ) عِلَّةُ الحذف، والدليل هنا معنى الكلام وسياقه.

قوله: (لَنَلَّا يَلْزَمَ) أي: من طلبه للقليل.

قوله: (فَسَادُ الْمَعْنَى) هذا الفساد مبني على أَنَّ (واو) (وَلَمْ أَطْلُبْ) للعطف حتى يكون في خبر (لو)، وهو غير لازم؛ لجواز كونها للاستئناف^(٢) فلا فساد؛ لأنَّ المعنى: لو ثبت سَعْيِي لأَدْنَى معيشة، كفاي قليل من المال، [ص/٢٧٢] وهذا صحيح؛ لأنَّ كفاية القليل تترتب على السعي لأَدْنَى معيشة، ثم استأنف قوله: وَلَمْ أَطْلُبْ قليلاً من المال، كأنَّه قال: كفاي قُلٌّ من المال، لكني لم أَسْعَ لأَدْنَى معيشة، فلم يكفي القليل، وَلَمْ أَطْلُبْ، ويكون الفعلان متنازعين (قليلاً)، ولا يَرِدُ عدم الرابط؛ لأنَّهم لا يشترطونه.

ثم كتب تحته: كذا قرَّره (صر). فلتراجع المسألة، ولينظر هل الواقع أنهم لا يشترطون الربط^(٣)!

ثم كتب ما نصه: لا يقال: إذا قُدِّرَت (الواو) للاستئناف يصحُّ أَنْ تكون هذه الجملة المستأنفة جوابَ سؤالٍ مقدَّرٍ، أعني: يكون استئنافاً بيانياً، فيحلُّ الربط بجوابية السؤال، فهلاً جاز التنازع عند البصريين؟ لأنَّا نقول: قد يكون شرط السؤال أَنْ يكون ظاهراً؛ لأنَّه أبلغ، أو يكون ذَكَرَ حرف العطف مانعاً من الاستئناف البياني، وإن لم يكن مقصوداً به العطف، أو نقول: قد يجوز البصريون التنازع بهذا المعنى، ويكون مَنعهم إنما هو نظراً لكون الواو

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢١٢/١.

(٢) ذكر أبو حيان جواز كون الواو للاستئناف عن جماعة من العلماء منهم: أبو ذر الحشني، وأبو إسحاق بن ملكون، وأبو علي الشَّلوِّين فيما حكاه عنه أبو الفضل الصفار. ينظر: التذييل والتكميل: ١٢٣/٧، وارتشاف الضرب:

٢١٥٢/٤.

(٣) سبق التعليق على هذا. ينظر: الصفحة رقم [٣٢٨].

للعطف^(١). حرره.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لئلا يلزم فساد المعنى)، واللازم مُنتَفٍ فالملزوم وهو - (طلب القليل) - كذلك.

قوله: (وذلك) أي: اللزوم.

قوله: (لأن التنازع) أي: في (كفائي)، و(أطلب).

قوله: (معطوفاً) لما تقدم من وجوب الربط بينهما، ولا يحصل إلا بالرفع.

قوله: (وحيث) أي: حين إذ يكون معطوفاً.

قوله: (كونه) أي: لم أطلب.

قوله: (لأنه حيث) أي: حين إذ يكون معطوفاً.

قوله: (في حيز الامتناع) أي: الانتفاء.

قوله: (المفهوم من (لو)) لأنها لنفي الجواب لأجل انتفاء الشرط.

وكتب -أيضاً- ما نصه: جعله مفهوماً؛ لأنه ليس منطوقاً، بل المنطوق ترتب الجواب على الشرط. (صر).

قوله: (فيكون) أي: الشاعر.

قوله: (بعد ما نفاه) (ما) مصدرية، والهاء في (نفاه) لطلب القليل.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعدما نفاه بقوله: ولو أنما

أسعى لأدني معيشة)؛ لأن السعي في الطلب، فالعنى: ولو أن [ص/٢٧٣] طلي لأدني

معيشة، وقد انتفى سعيه لأدني معيشة لأجل (لو)، فثبت بهذا عدم طلبه للقليل، وقوله:

(لم أطلب) إلخ. نفى في حيز (لو)، فيكون إثباتاً، فثبت به طلب القليل، وهذا تناقض.

قوله: (وإنما لم يجر أن يقدر)^(٢) أي: كما زعمه الكوفيون. (صر). فليراجع.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أن يقدر) أي: (لم أطلب).

(١) ذكر أبو حيان أن الأعمال يكون جائزاً على وجه كون الواو للحال، ويكون التقدير: لو كان غاية سعي لأدني

معيشة كفائي قليل من المال غير طالب له لحصوله عندي. ينظر: التذيل والتكميل: ١٢٥/٧.

(٢) مغني اللبيب ٦٢٩/٥. ونصه: «وإنما لم يجر أن يقدر مستأنفاً؛ لأنه لا ارتباط حيث بينه وبين (كفائي)، فلا تنازع

بينهما».

- قوله: (مُسْتَأْنَفًا) فيكون (الواو) للاستئناف، لا للعطف.
- قوله: (لَأَنَّهُ) أي: الشأن.
- قوله: (بَيْنَهُ) أي: (لم أطلب).
- قوله: (إِنَّمَا يَجُوزُ التَّنَازُعُ)^(١) أي: عند مَنْ يدَّعي التنازع في هذا البيت^(٢).
- قوله: (لِلْحَالِ)، أي: لا للعطف الذي بسببه وُجِدَ الفساد.
- وكتب -أيضًا- ما نصه: أي: ولا يفسد المعنى؛ لَأَنَّهَا إذا جعلت حالاً كان محط نفي (لو) الشرط والجواب، وأمّا الحال فليس من محط نفيها، فلا يلزم انتفاؤه. (صر).
- ثم كتب تحته ما نصه: فليُنظر، فقد يقال: إِنَّ نَفْيَ الْمُقَيَّدِ الْغَرَضُ منه: نَفْيُ قِيده^(٤).
- قوله: (فَإِنَّكَ) إلخ. أي: ولا يفسد المعنى فَإِنَّكَ. إلخ.
- قوله: (انْتِفَاءُ الدُّعَاءِ) الذي هو الشرط.
- قوله: (وَالِإِجَابَةُ) الذي هو (الجواب).
- وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (أَفَادَتْ (لَوْ) انْتِفَاءُ الدُّعَاءِ وَالِإِجَابَةُ) لكونهما مثبتين.
- قوله: (حَتَّى يَلْزَمَ) عِلَّةٌ لانتفاء عدم التواني.
- قوله: (إِثْبَاتُ التَّوَانِي)؛ لِأَنَّ نَفْيَ النَفْيِ إِثْبَاتٌ.
- قوله: (أَجَازَ ذَلِكَ)^(٥) أي: التنازع على تقدير (الواو) للحال.

(١) (إنما يجوز) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب ٦٢٩/٥. وأما في مغني اللبيب (خ) ل ١٣٥/أ، فهي بلفظ: (لَمْ لَا يجوز).

(٢) مغني اللبيب ٦٢٩/٥. ونصه: «فإن قلت: إنما يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: (لو دعوته لأجابني غير متوانٍ) أفادت (لو) انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني».

(٣) كأبي علي الفارسي وبعض البصريين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٥/١-١٣٦، والتذييل والتكميل: ١٢٣/٧-١٢٥.

(٤) لعله يشير بهذا إلى قول عبد القاهر الجرجاني: «فها هنا أصل، وهو أن من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصاً». دلائل الإعجاز: ص ١٨٣. وقد نقل هذا الشُّمْنِي في حاشيته: ١٩٣/٢.

(٥) مغني اللبيب ٦٢٩/٥-٦٣٠. ونصه: «أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب...، ووجه به قول الفارسي والكوفيين: إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينئذٍ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أني غير طالبٍ له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيّدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء

قوله: (وَوَجَّهَ بِهِ) أي: بذلك.
 قوله: (إِنَّ الْبَيْتَ) مقول (قول).
 قوله: (وِإِعْمَالِ) أي: ومن إعمال الأول.
 قوله: (وَفِيهِ) أي: هذا التوجيه أو القول.
 قوله: (نَظَرٌ) حاصله: أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْبَيْتِ وَهَذَا الْمَثَالِ، فَإِنَّ فِي الْبَيْتِ مَا يَنَافِي انْتِفَاءَ الْقَيْدِ بِخِلَافِ الْمَثَالِ.

قوله: (لَأَنَّ الْمَعْنَى) أي: معنى البيت منطوقاً.
 قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ لم يكن من التنازع وإعمال الأول.
 قوله: (لَهُ) أي: للقليل.
 قوله: (مَوْقُوفًا) أي: أمراً موقوفاً.
 قوله: (فَيَتَوَقَّفُ عَدَمُ الشَّيْءِ) وهو عدم الطلب الواقع قيماً للجواب، وكأنَّ الدماميني فهم أنَّ المراد بالشيء في قوله: (فَيَتَوَقَّفُ عَدَمُ الشَّيْءِ) الكفاية فاعترض، فراجع كلامه^(١).

قوله: (عَلَى وَجُودِهِ) أي: على وجود الشيء [ص/٢٧٤] الذي هو الطلب.
 وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَيَتَوَقَّفُ عَدَمُ الشَّيْءِ عَلَى وَجُودِهِ)، قد يجاب عن ابن الحاجب^(٢) بأنَّ مبنى هذا الاعتراض على اتحاد السعي والطلب، وقد يمنع ذلك لجواز أن يراد بالسعي مزاولة الأعمال الظاهرة المحصَّلة للقليل، وبالطلب رغبة النفس في القليل، وإرادتها له، لكن هذا يقتضي صحة التنازع مع العطف أيضاً.

ثم رأيت شيخنا الشريف^(٣) بعد تقرير رد العطف ورد الحالية -أيضاً- قال: هذا كله على تقدير اتحاد السعي والطلب أو التلازم، وقد يمنع بأنَّ يُراد بالطلب الرضا وعدم

على وجوده».

(١) قال الدماميني: «هذا مشكل؛ وذلك لأنَّ كلامه يقتضي أَنَّهُ جعل المعلق امتناع الجزاء، والمعلق عليه نفس الشرط، وهو فاسد، فلو حذف الانتفاء، وقال: فتكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفة على طلبه، بناءً على أنَّ (لو) لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفاء، لاستقام، لكن يصيرُ قوله بعد ذلك (فَيَتَوَقَّفُ عَدَمُ الشَّيْءِ عَلَى وَجُودِهِ) غير مستقيم، فتأمل». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٨/١-٤٠٩.

(٢) ينظر كلام ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ١٣٥/١-١٣٦.

(٣) المقصود شيخه ناصر الدين اللقاني، وهو ينتسب إلى الأشراف، وقد سبقت ترجمته في ترجمة المؤلف: في الصفحة

الكرامية، إلا أن هذا بعيدٌ وخلاف الظاهر، والأقرب منه أن السَّعي بمعنى الكسب والعمل، والطلب أعم، فنفي الكسب حال كونه لا يطلبه أيضًا، أو أثبت طلبًا ما ولا محذور. انتهى.
ورأيت في بعض الهوامش: يجوز أن يكون قد نفى السعي للمعيشة الدنية نفياً غير مُعتدٍّ به، فلذا ساغ له إثباته بقوله: (ولم أطلب)، فكان بمنزلة قول سيبويه: كلما تكلمت فلم تتكلم^(١)، يريد أنه أثبت كلاماً إلا أنه لم يعتد به، فنفاه، ومثله قول الأعشى^(٢):
صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمٍ أَخُ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيْذْهَبًا^(٣)
إلى آخر ما كتبه بهامش شرح (الكافية) لـ ع. س^(٤).
قوله: (وَلِهَذِهِ الْقَاعِدَةُ)^(٥) وهي: أن كلَّ متنازعين لا بدَّ لهما من رابط.
قوله: (أَيْضًا) أي: كما بطلَ بها قول الكوفيين.
قوله: (بَعْضُهُمْ) أي: النحاة.
قوله: (فِي: ﴿فَلَمَّا﴾ [البقرة: ٢٥٩]) أي: في إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا﴾. إلخ.

رقم [٣٥].

- (١) ينظر: الكتاب: ١٧٣/٣، ولفظه عند سيبويه: «تكلمت ولم تكلم»، وهو بلفظ: «تكلمت ولم تتكلم»، ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٧٤/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٥٣/٢.
- (٢) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل، يكنى أبا بصير، ويلقب بصناحة العرب، وهو أحد فحول الشعراء، ولد بقرية اليمامة (منفوحة)، وفيها داره وبها قبره. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٥٢/١. والشعراء: ٢٥٨-٢٥٠/١.
- (٣) البيت من الطويل، للأعشى، كما في: ديوانه ١١٥، وجمهرة اللغة ٥٣/١، وسر صناعة الإعراب ١١٩/١، والصحاح ٨٦/١، وأساس البلاغة ١٧/١، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٢/٤.
- قوله: (كَشْحًا) الكَشْح: هو ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف، يقال: طوى فلان عني كَشْحَه إذا قَطَعَكَ. ينظر: الصحاح، مادة (كشح): ٣٩٩/١. (أَبَّ) تهيأ للذهاب. ينظر: الصحاح، مادة (أب): ٨٦/١.
- (٤) المراد به شيخه عيسى الصفوي، وقد نص إبراهيم اللقاني مجرد حاشية العبادي (الحواشي والنكات والفوائد) في المقدمة على أن رمز (ع. س) لأستاذه عيسى الصفوي. ينظر: الحواشي والنكات والفوائد، ص ٩١.
- (٥) مغني اللبيب ٦٣٠/٥-٦٣١. ونصه: «ولهذه القاعدة -أيضًا- بطل قول بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إنَّ فاعل (تبين) ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من (أن) وصلتها بناءً على أن (تبين) و(أعلم) قد تنازعا كما في: (ضربني وضربتُ زيداً)؛ إذ لا ارتباط بين (تبين) و(أعلم). على أنه لو صحَّ لم يحسن حمل التثنية عليه لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إنَّ الكوفيين لا يميزونه البتة».

تنبيه:

قوله في الآية الكريمة: ﴿رَبِّ أَرِنِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ليس للاستبعاد، بل لطلب بيان الكيفية؛ لأنه المناسب من الأنبياء^(١).

قوله: (إِنَّ فَاعِلَ (تَبَيَّنَ) ضَمِيرٌ) إلخ. لا يقال: الرابط هنا موجود، وهو الجوابية لأنَّ (قال) جواب؛ لأنَّنا نقول: ليس (قال) هو المنازع الآخر، بل المنازع الآخر: (أعلم) الذي هو مقول الجواب، وهو ليس جواباً، ولا جزءاً منه.

قوله: (المفهوم) الأوضح: المنسبك.

قوله: (مَنْ أَنْ وَصَلَتْهَا) أي: في: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قوله: (بناءً) أي: لهذا القول.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بناءً) دلَّ [ص/٢٧٥] على أنه لا يكون فاعل (تَبَيَّنَ) ما ذكر، إلّا إن كان ذلك من باب التنازع، وأمّا إذا لم يكن منه، فلا يجوز. وكان يجوز أن يقال: بل يجوز، وقوله: ﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، مفسر له، ولعل وجه المنع لزوم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، تأمل.

قوله: (قَدْ تَنَازَعَاهُ) أي: تنازعا أن وصلتها، أو المصدر المفهوم.

قوله: (إِذْ) تعليل (بَطَلْ).

قوله: (لَا ارْتِبَاطَ) أي: بواحد مما تقدم.

قوله: (عَلَى أَنَّهُ) أي: مع أنه -أي: التنازع- فهو تقوية للرد.

قوله: (لَوْ صَحَّ) نظراً إلى أنه لا يشترط الارتباط. (صر).

قوله: (حَمْلُ التَّنْزِيلِ) أي: القرآن.

قوله: (عَلَيْهِ) أي: على هذا التنازع.

قوله: (لِضَعْفِ الإِضْمَارِ) أي: لا لعدم جوازه^(٢).

وقوله: (قَبْلَ الذِّكْرِ) أي: لفظاً ورتبة.

(١) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/١٩٨.

(٢) ينظر: المسائل الحليّات: ص ٢٣٧-٢٣٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/٧١-٨٠، وشرح ابن الناظم على الألفية: ص ١٨٦.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لِضَعْفِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ) لا يرد على هذا أن المصنف ذكر فيما تقدم^(١) التنازع في: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾ [الحن: ٤] الآية. مع أن فيه الإضمار المذكور؛ لأنه جائز، وإنما منعه هنا؛ لأنه في مقام تقوية الرد به، ولم يجعله دليلاً مستقلاً، أو يقال: هذا فيه ضعف على تقدير الإعمال والإهمال، بخلاف ذاك، وفي هذا نظر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لِضَعْفِ الْإِضْمَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ) اعترضه الدماميني بأنه ممنوع، وأنه ذكر المصنف قريباً إلى آخر ما بينه^(٢)، وقد يقال: سكت عن تضعيفه للعلم به مما ذكره هنا.

قوله: (فِي بَابِ التَّنَازُعِ) وأمّا في باب ضمير الشأن ونحوه فليس بضعيف^(٣).
قوله: (حَتَّى) ابتدائية.

قوله: (إِنَّ الْكُوفِيِّينَ) إلخ. فالضعف إنما هو عند البصريين^(٤).

قوله: (حَذَفَ مَفْعُولَ الْعَامِلِ الثَّانِي)^(٥) أي: عند الكوفيين.

قوله: (إِذَا أَهْمِلَ) أي: العامل الثاني.

قوله: (لَا يُجِزُّوْنَهُ) أي: الحذف^(٦).

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٦٢٦/٥.

(٢) ونص قول الدماميني: «هذا ممنوع، وسيأتي للمصنف قريباً في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ﴾ [الأنعام: ٩٤] فيمن فتح (بين): إن بعضهم قال: إن (بين) ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي: لقد وقع التقطع بينكم، أو إلى الوصل لأن: ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ﴾ يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَرْعُمُونَ﴾ على أن الفعلين تنازعا. تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٠٩/١.

(٣) قال ابن يعيش: الإضمار قبل الذكر ورد عنهم في مواضع على شريطة التفسير، منها: إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٦/١. وينظر أيضاً: أمالي ابن الحاجب: ٤٩٧/٢.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١-٨٠، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٠٥/١-٢٠٧، وشرح ابن النازم: ص ١٨٦.

(٥) مغني اللبيب ٦٣١/٥. ونصه: «وضعف حذف معمول العامل الثاني إذا أهمل، كـ(ضربني وضربتُ زيدٌ) حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة».

قوله: (وَالصَّوَابُ)^(٢) لعلّه ذكره توطئة لقوله: (وَأَنَّ فاعِل (تَبَيَّنَ)). إلخ. وإلّا فقد عُلِمَ مما تقدم.

قوله: (وَأَنَّ فاعِل (تَبَيَّنَ)) أي: ابتداء لا بعد التنازع.

قوله: (إِمَّا لِلْمَصْدَرِ) أي: إمّا عائدٌ لمصدر هذا الفعل، وهو (التَّبَيُّن).

قوله: (فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ تَبَيُّنٌ) أي: تبَيَّنُ مخصوصٌ، وهو ما أشكل عليه^(٣). (صر).

قوله: (كَمَا قَالُوا) تنظيرٌ في عَوْدِ الضمير على مصدر الفعل.

قوله: (﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾ [يوسف: ٣٥]) أي: للعزير وذويه.

قوله: [ص/٢٧٦] (﴿الْأَيَّتِ﴾) أي: العلامات الدالة على براءة يوسف.

قوله: (﴿لَيْسَ جُنُنُهُ﴾): كأنّه تفسير للذي بدا لهم.

قوله: (الْأَمْرُ) أي: كيف.

قوله: (أَوْ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ)، الاختلاف في العبارة فقط^(٤).

قوله: (وَنَظِيرُهُ)، أي: هذا الضمير المستتر العائد على شيء دل عليه الكلام.

قوله: (أَيُّ: إِذَا كَانَ) إلخ. فعلى هذا يكون (غداً) ظرفاً، ومرفوع (كان) السلامة. وغير

المصنف يجعل مرفوع (كان) الزمان، و(غداً) اسم زمان ليس بظرف، وهو الخبر، أي:

إذا كان الزمان غداً^(٥).

(١) ينظر رأي البصريين في: أمالي ابن الحاجب ٢/٤٩٩-٥٠٠، وارتشاف الضرب ٤/٢١٤٥، وتوضيح المقاصد ٢/٦٣٧.

(٢) مغني اللبيب ٥/٦٣١-٦٣٢. ونصه: «والصوابُ أنَّ مفعول أطلب (الملك) محذوفاً، كما قدمنا، وأنَّ فاعل (تبين) ضمير مستتر إمّا للمصدر، أي: فلما تبَيَّنَ له تَبَيُّنٌ، كما قالوا في: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنُهُ﴾ [يوسف: ٣٥]. أو لشيء دلَّ عليه الكلام، أي: فلما تبَيَّنَ له الأمر أو ما أشكل عليه، ونظيره: (إذا كان غداً فأتيتني) أي: إذا كان هو، أي: ما نحن عليه من سلامة».

(٣) أي: عبارتي ابن هشام: (تبين له الأمر) و(تبين له ما أشكل عليه)، والعبارة الأخيرة للزمخشري. ينظر: الكشف ٣٠٨/١.

(٤) يقصد أن الاختلاف في التقديرين إنما هو اختلاف في العبارة فقط، وأن التقدير بـ(ما أشكل عليه) هو تقدير الزمخشري. ينظر: الكشف ٣٠٨/١.

(٥) لم أجد هذا التفسير الذي ذكره المحشي عند أحد من النحويين، وقد انفرد به ابن أبي الحديد. ينظر: شرح نهج البلاغة: ١٩/١٥٤. وأمّا النحويون فذكروا في معنى هذا القول تفسيران ذكرهما السيرافي، الأول: إذا كان غداً

قوله: (الأول)^(١) والمرادُ بها ما يؤكِّدُ بها أولاً، سواء ذكرت مع غيرها أو وحدها، فكل من (النفس) و(العين) من الأول؛ لأنَّه يؤكِّدُ بها بدون تبعية، وكذا (كل)، وأما (أجمع) فهو وإن جاز أن يؤكِّد به أولاً إذا كان وحده إلّا أنَّه قليل، والأكثر إلّا يؤكِّد به إلّا تابعا^(٢).

قوله: (الملفوظ به) أي: لا المقدر.

قوله: (تقول) أي: في اللغة، وهو مقول (قول).

قوله: (جميعاً)^(٣) أي: مجتمعين في الجيء لا في وقته أيضاً.

قوله: (على الحال) أي: بالنصب على الحال، ولا نزاع في هذا.

قوله: (وجميع) بالرفع، وهو محل النزاع.

قوله: (على التوكيد) أي: للقوم^(٤).

قوله: (وقول بعض من عاصرنا)^(٥) يجوز أن يحمل قول هذا القائل^(٦) إلى أن مراده أنها حال مؤكدة.

فأنتي، والمرفوع به تقديره: ما نحن عليه من السلامة، أو غيرها مما يدل على الحال التي هو والمخاطب عليها، وهذا هو الوجه الذي ذكره ابن هشام، والثاني: أن يكون الأمر مما تُحدث فيه بين المتكلم والمخاطب، فيضمره، كأنه ذكر أمرًا، إما خصومة وإما صلحًا، فقال: (إذا كان غداً، فأنتي)، أي: إذا كان ما ذكرت في غد، فأنتي. قال السيرافي عن الوجه الثاني والفرق بينه وبين الأول: «فهذا على غير الوجه الأول؛ لأنَّ الوجه الأول إنما يقوله القائل من غير أن يجري ذكر شيء اعتماداً على الحال التي هم فيها، واكتفاءً بها، وهذا على إضمار شيء يجري ذكره». شرح الكتاب للسيرافي: ١١٩/٢. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢١٢/١، والتذيل والتكميل: ٢٢٢/٦.

(١) مغني اللبيب ٦٣٢/٥. ذكر ابن هشام الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، ومنها: «ألفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو: (جاء زيد نفسه)».

(٢) القول بأنَّ التوكيد بـ(أجمع) وحده قليل هو المفهوم من قول ابن مالك في ألفيته:

ودون كل قد يجيء أجمع جمعاء أجمعون ثم جُمع

وقد تعقبه جماعة من العلماء؛ لأنه جاء في القرآن كثيراً دون (كل)، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [سورة ص: ٨٢]. ينظر: ألفية ابن مالك: ص ٤٦، وارتشاف الضرب: ١٩٥٢/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٧٣/٢، وشرح المكودي على الألفية: ص ٢١٨.

(٣) مغني اللبيب ٦٣٢/٥. ونصه: «ومن ثمَّ كان مردوداً قول الهروي في (الذخائر): (تقول: جاء القوم جميعاً) على الحال، و(جميع) على التوكيد».

(٤) نص ابن مالك على الإجماع على وجوب الضمير في (جميع). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩١/٣، ويرى النحاس أنَّ الرفع للتوكيد في: قام القوم جميعاً. ينظر: التفاحة في النحو: ص ٢٣.

(٥) (عاصرنا) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٣٥/ب، وأما في مغني اللبيب: ٦٣٢/٥. فهي بلفظ: (عاصرناه)،

قوله: (وَلَوْ كَانَ) أي: ﴿جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]. في الآية.

قوله: (كَذَا^(٣)) أي: توكيدًا.

قوله: (لَقِيلَ: جَمِيعُهُ) بالربط بالضمير الملفوظ، ولعل هذا الحكم وهو اشتراط كون الرابط ملفوظًا، ولا يكفي كونه مقدراً محل وفاق وإلا لم يتأت الرد به^(٤). (صر).

قوله: (ثُمَّ التَّوَكُّدُ بِجَمِيعِ) أي: بشرطه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: ولو تابعاً لـ(كل)، ومع الرابط المذكور. (صر).

قوله: (فِي قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ)^(٥) أي: بعض القراء^(٦).

قوله: (إِنَّ كُلًّا) أي: هذه الكلمة.

قوله: (وَالصَّوَابُ) أي: في (كُلًّا).

قوله: (أَنَّهُ^(٧) بَدَلٌ) أي: من الضمير في: ﴿إِنَّا﴾ [غافر: ٤٨].

قوله: (بَدَلُ كُلٍّ) مصدر مبين للنوع.

قوله: (إِذَا كَانَ) إلخ. جواب اعتراض.

قوله: (لَا يَحْتَاجُ إِلَى ضَمِيرٍ) لما سبق من أنه نفسُ المبدل منه.

والمعنى في التعبيرين واحد.

(١) مغني اللبيب ٦٣٢/٥-٦٣٣. ونصه: «وقول بعض من عاصرناه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ

جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]: إنَّ (جميعاً) توكيدٌ لـ(ما)، ولو كان هذا لقيلاً: (جميعه) ثم التوكيد بجميع قليل؛ فلا يحمل التزيل عليه، والصواب أنه حال».

(٢) القول بأنَّ (جميعاً) في الآية حالٌ منسوبٌ لابن عقيل. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ١٣٤/٢، وحاشية الشُّمْنِي: ١٩٤/٢.

(٣) (كذا) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل١٣٥/ب، وأما في مغني اللبيب: ٦٣٢/٥. فهي بلفظ: (هذا).

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٩١/٣-٢٩٢، وتوضيح المقاصد: ٩٦٩/٢.

(٥) مغني اللبيب ٦٣٣/٥. ونصه: «وقول القراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿إِنَّا كُلًّا فِيهَا﴾ [غافر: ٤٨]: إنَّ (كلاً) توكيد. والصواب أنها بدلٌ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة نحو: (قسمت ثلاثتكم)، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير».

(٦) هي قراءة ابن عمير، وابن السميع، وعيسى بن عمر. ينظر: تفسير القرطبي: ٣٢١/١٥، وشواذ القراءات للكرماني:

ص ٤١٩. وقد أجاز الكسائي والفراء فيها النصب على النعت والتأكيد للضمير (إنَّا). ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٧/٤،

(٧) (أنه) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل١٣٥/ب، ومغني اللبيب: ٦٣٣/٥. بلفظ: (أفها).

قوله: (وَيَجُوزُ)^(١) إلخ. جواب اعتراض آخر، حاصله: أَنَّ (كُلًّا) لا تباشر العامل، فلا تقع بدلاً^(٢).

قوله: (الْعَوَامِلُ) أي: اللفظية، فخرج المعنوية فلا يرد: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

[ص/٢٧٧] قوله: (فَيَجُوزُ) أي: فبسبب أَنه يجوز أَن تلي العوامل يجوز. إلخ.

قوله: (فَلَا يَجُوزُ) أي: أَن تلي العوامل اللفظية لأجل اتصالها بالضمير.

قوله: (فَهَذَا) أي: الذي جعلناه صواباً.

قوله: (وَخَرَجَهَا)^(٣) أي: هذه القراءة.

قوله: (عَلَى أَنَّ (كُلًّا) حَالٌ) أي: فالتقدير: إِنَّا فِي حَالٍ كَوْنًا مجتمعين فيها.

قوله: (وَفِيهِ) أي: في تخريج ابن مالك^(٤)، بخلاف ما لو أعربت بدلاً، فَإِنَّه لا يلزم قطعها عن الإضافة معنًى فلا يلزم هذا الضعف.

قوله: (تَنْكِيرٌ) أي: الأول: تنكير. إلخ.

قوله: (لَفْظًا وَمَعْنًى) ليصح كونها حالاً.

قوله: (وَهُوَ) أي: تنكير (كل)، فعلى هذا نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]. ملاحظٌ فيه معنى الضمير المضاف إليه^(٥)، ولما حُذِفَ لفظه، نُوِّنَ المضاف، ولا يقال: إذا

(١) مغني اللبيب ٦٣٤/٥. ونصه: «ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: (جاءني كل القوم) فيجوز مجئها بدلاً، بخلاف: (جاءني كلهم) فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في القراءة».

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥٥/٤.

(٣) مغني اللبيب ٦٣٤/٥. ونصه: «وخرجها ابن مالك على أَنَّ (كُلًّا) حال، وفيه ضعفان: تنكير (كل) بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر...، وتقديم الحال على عاملها الظرفي».

(٤) يقول ابن مالك: «والقول المرضي عندي أَنَّ (كُلًّا) في القراءة المذكورة -وهي قراءة من قرأ (إِنَّا كُلًّا فِيهَا)- منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، و(فيها) هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه، كما قدمت في قراءة: ﴿وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]». ينظر: شرح التسهيل: ٢٩٢/٣-٢٩٣.

(٥) قال أبو حيان: (كل) إذا قطعت عن الإضافة كانت مراعاة المعنى أكثر وأحسن. ينظر: البحر المحيط: ٥٨٢/١.

نوى معنى المضاف إليه، يُننى؛ لأنّ ذاك خاص بالظروف وما جرى مجراها، ولا يقاس عليها غيرها في ذلك كما نصّوا عليه^(١).

قوله: (وَتَقْدِيمُ الْحَالِ) إلخ. أي: والثاني تقديم الحال إلخ. وهو نادرٌ كما اعترف به ابن مالك أيضاً^(٢).

قوله: (عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِيِّ) هذا يدل على أنّه حال من الضمير المستتر في: ﴿فِيهَا﴾ مع أنّه يجوز أن يكون حالاً من الضمير في: ﴿إِنَّا﴾، فانظر (التوضيح) للمصنف^(٣).

قوله: (عَنْ (أَجْمَعَ) وَأَخَوَاتِهِ)^(٤) ولا يَرِدُ أَنْ (أَجْمَعَ) يؤكّد به وحده؛ لأنّه قليل، والأكثر فيها ألاّ يؤكّد بها إلاّ تابعا.

قوله: (إِنَّمَا يُوَكَّدُ بِهَا) إلخ. أي: غالباً.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِنَّمَا يُوَكَّدُ بِهَا بَعْدَ (كُلِّ)) قال الدماميني: «هذا سهوٌ ظاهر»^(٥). وأورد آيات كثيرة إلى آخر ما بينه.

وأجاب الشُّمْنِي: بأنّ المراد: أنّه إنّما يؤكّد بها إذا اجتمعت مع (كُلِّ) بعد (كُلِّ)^(٦). وأقول: فيه نظر؛ لأنّ ظاهر سياق المصنف أنّ وجه الاحتراز أنّ هذه لمّا لم يؤكّد بها إلاّ تبعاً لما فيه الرابط، لم يحتج فيها إلى رابط، وقضية هذا أنّه أراد ما فهمه الدماميني عنه، واعترض عليه فيه.

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ص ٢٨٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٧/٢.

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٢٩٥/٣.

(٤) مغني اللبيب ٦٣٥/٥. ونصه: «واحتزرتُ بذكر الأول عن (أَجْمَعَ) وأَخَوَاتِهِ، فإنّها إنّما تُوكَّدُ بعد (كُلِّ)، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَكُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠].»

(٥) ثم قال بعدما أورد عشر آيات: «فقد أكّد في هذه الآيات كلّها بـ (أَجْمَعِينَ) دون الإتيان بـ (كُلِّ) في حالات إعراب الاسم الثلاث». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤١٠/١-٤١١.

(٦) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: مراد المصنف أنّ (أَجْمَعَ) وأَخَوَاتِهِ لا يؤكّد بها مجتمعة مع ألفاظ التأكيد إلا بعد كل، وهذا كلام صحيح، ولا يريد أنّها لا يؤكّد بها مطلقاً إلا بعد كل حتى يرد عليه نحو: ﴿لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٤]. حاشية الشُّمْنِي ١٩٤/٢.

ثم يحتاج الفرق بين ألفاظ التوكيد الأول حيث احتاجت للربط وبين هذه إذا أكّد بها وحدها حيث لم تحتج إليه إلى التوجيه الوجهيه.

الْأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ

قوله: (أَحَدَ عَشَرَ)^(١) أمراً.

قوله: (أَحَدُهَا) أي: الأحد عشر.

قوله: (التَّعْرِيفُ) أي: كونه معرفة، والأوضح: [ص/٢٧٨] التعريف.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال السيد: إنَّ التحقيق: أنَّ الإضافة كـ(لام التعريف) تكون تارة لحصة معهودة بينهما، فيكون التعريف خارجياً، وتارة يكون للحقيقة من حيث هي، كقولهم: حَبَّةٌ كَذَا تنفع لكذا، فهي كـ(الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ)، وتارة تكون للاستغراق نحو: (كُلُّ سَقْمُونِيَا)^(٢) مُسَهِّلٌ، وتارة تكون لفرد منتشر من الحقيقة المعهودة المعلومة بين المخاطبين كـ(غلام زيد)، أي: فرد من مفهوم (غلام زيد)، كقولهم: (ادْخُلِ السُّوقَ)، وهذا في المعنى كالنكرة، قال: إِلَّا أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِضَافَةِ أَنَّ تكون لحصة معهودة^(٣). فقول المصنف: كـ(غُلَامٌ زَيْدٌ) قد يقتضي أنَّ هذه الإضافة تفيد التعريف مطلقاً، وليس كذلك إِلَّا أَنَّ مراده أنَّها تفيده في الجملة. (صر).

قوله: (التَّخْصِصُ)^(٤) الأوضح: التَّخْصِصُ.

قوله: (وَالْمُرَادُ) إلخ. بيِّن بذلك موضع تقابل التعريف والتخصيص.

قوله: (لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ التَّعْرِيفِ) أي: وارتقى عن مطلق التنكير.

قوله: (فَإِنَّ غُلَامَ رَجُلٍ) إلخ. بيان؛ لأنَّ المراد بالتخصيص ما لم يبلغ درجة التعريف.

(١) مغني اللبيب ٦٣٦/٥. ونصه: «وَهِيَ أَحَدُ عَشَرَ: أَحَدُهَا التَّعْرِيفُ، نَحْوُ غُلَامٍ زَيْدٍ».

(٢) السَّقْمُونِيَا: لبن شجرة يسيل منها، وهو دواء مسهل للبطن. ينظر: مفاتيح العلوم: ص ١٩٥، والتعريفات للسيد الجرجاني: ص ١٠٥، والمعجم الوسيط ٤٣٧/١.

(٣) لم أستطع الوصول لنص الشريف الجرجاني هذا، وله كلام قريب من هذا النص في: حاشيته على الكشف: ص ٥١، وينظر -أيضاً- حديثه عن اكتساب النكرة للتعريف بالإضافة في كتابه: المصباح في شرح المفتاح: ص ١٢٨، وحاشية الشريف الجرجاني على المطول: ص ١٠٩.

(٤) مغني اللبيب ٦٣٦/٥. ذكر ابن هشام الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، ومنها: «التخصيص نحو: (غُلَامٌ امْرَأَةٌ) والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فإن (غُلَامٌ رَجُلٌ) أخص من (غُلَامٌ)، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز (غُلَامٌ زَيْدٌ)».

قوله: (كَمَا تَمَيَّزُ^(١) غُلَامُ زَيْدٍ) أي: عن غيره.

قوله: (التَّخْفِيفُ)^(٢) المراد: الخفة.

قوله: (فَإِنْ الْأَصْلَ) انظر هل المراد بالأصل هنا الراجح؟^(٣).

قوله: (أَخَفُ مِنْهُ) أي: من النصب.

قوله: (إِذَا لَا تَنْوِينَ) إلخ. أي: ومع النصب لا بدّ من واحد منهما.

قوله: (هَذِهِ الْإِضَافَةُ)^(٤) أي: إضافة الوصف العامل إلى معموله.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ) إلخ. هذا مبني على أن (أل)

في: (الضَّارِبَا زَيْدٍ)، ونحوه حرفٌ مُعَرَّفٌ، وفيه نظر؛ لأنَّ الصحيح أن (أل) المذكورة

موصولة، فهي مُعَرِّفَةٌ لا مُعَرَّفَةٌ، فإنَّما يتأتى ذلك على قولٍ ضعيفٍ أن (أل) المذكورة

مُعَرِّفَةٌ، وليست اسم موصول^(٥).

قوله: (وَلَا يُجْمَعُ^(٦) عَلَى الْأِسْمِ تَعْرِيفَانِ) وأورد في الحاشية^(٧) (أَيَّا) الموصولة إذا أضيفت،

فإنَّ الموصول معرفة بصلته التي لا تفارقه، فلا يتطرَّق إليه تنكير، فإذا أضيف، اجتمع

تعريفان، ثم نقل عن الرضي أنه اختار جواز إضافة العَلَم مع بقاء تعريفه^(٨).

(١) (تَمَيَّزَ) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٣٥/ب، وأما في مغني اللبيب ٦٣٦/٥. فهي (يَتَمَيَّزُ)، واللفظان صحيحان.

(٢) مغني اللبيب ٦٣٦/٥. ذكر ابن هشام الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، ومنها: «التخفيف كـ(ضاربُ زيدٍ)... إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإنَّ الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون».

(٣) ظاهر كلام السيرافي أنه الراجح، حيث علل السيرافي الأصلية بقوله: «والأصل في (ضارب) التنوين؛ لأنه يجري مجرى الفعل، وإنما يضاف تخفيفاً». شرح كتاب سيبويه: ٥٣/٢، وجريانه مجرى الفعل يستلزم إعماله، وإضافته مجرد طلب التخفيف، وقال

ابن عقيل: «الأصل: (ضاربُ زيداً) بالنصب، وظاهر كلام سيبويه أنَّ النصب أولى من الجر، وقال الكسائي: هما سواء». المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٠٠/٢.

(٤) مغني اللبيب ٦٣٧/٥. ونصه: «ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: (الضارباً زيداً) و(الضاربو زيد)، ولا يجتمع على الاسم تعريفان».

(٥) القول بأنها حرف تعريف نُسِبَ إلى الأخفش، واختاره السَّلَوِيُّ، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٣/١، والتذيل والتكميل: ٦٤/٣، والجنى الداني: ص ٢٠٢.

(٦) (يُجْمَعُ) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل١٣٦/أ، بلفظ (تجمع)، وأما في مغني اللبيب ٦٣٧/٥، فهي بلفظ: (يُجْتَمَعُ).

(٧) أي: الدماميني. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤١١/١.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَا يُجْمَعُ عَلَى الْأِسْمِ تَعْرِيفَانِ)، ولو أفادت هذه الإضافة تعريفاً، [ص/٢٧٩] اجتمع تعريفاً؛ تعريف بالإضافة، وتعريف بـ(أل).

قوله: (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذِيَّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥])^(١) قد يقال: لا دليل، لجواز إعراب (بالغ) بدلاً.

قوله: (وَلَا تُوصَفُ) إلخ. تعليل؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً.

قوله: (النَّكَرَةُ) ﴿هَذِيَّا﴾.

قوله: (بِالْمَعْرِفَةِ) ﴿بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾، على تقدير أن هذه الإضافة مُعْرِفَةٌ.

قوله: (أَبِي كَبِيرٍ)^(٣) بالباء الموحدة هُذلي من شعراء الحماسة^(٤).

قوله:

(... حُوشَ الْفُؤَادِ... ..)

بالحاء المهملة المضمومة والشين المعجمة، أي: حديد الفؤاد ذكيه^(٦).

قوله: (مُبْطَّنًا)^(٧) أي: ضامر البطن^(٨).

قوله: (سُهْدًا)^(١) بضم السين المهملة: قليل النوم^(٢).

(١) ينظر كلام الرضي في شرحه على الكافية: ٢/٢٠٩، وفيه: «وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا مانع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا».

(٢) مغني اللبيب ٥/٦٣٧. ونصه: «وقوله تعالى: ﴿هَذِيَّا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ولا توصف النكرة بالمعرفة».

(٣) مغني اللبيب ٥/٦٣٧-٦٣٨. ونصه: «وقوله: ﴿ثَانِي عِطْفِهِ﴾ [الحج: ٩]، وقول أبي كبير الهذلي:

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبْطَّنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوَجَلِ».

(٤) أبو كَبِيرٍ هو عامر بن ثابت، وقيل: ابن الحليس الهذلي، شاعر اختلف في إسلامه، فذكر ابن قتيبة أنه جاهلي، وأثبت إسلامه ابن حجر. ينظر: الشعر والشعراء: ٢/٦٥٩-٦٦٠، والإصابة في تمييز الصحابة: ٧/٢٨٤.

(٥) جزء من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لأبي كبير الهذلي، كما في: الحماسة: ١/٧٤، وديوان الهذليين ٢/٩٢، وجمهرة اللغة ١/٣٦٠، والصحاح ٢/٤٩٢، وشرح شواهد المغني ١/٢٢٧، وشرح أبيات المغني: ٧/٩٨.

(٦) ينظر: الصحاح، مادة (حوش) ٣/١٠٠٣.

(٧) جزء من البيت السابق.

(٨) ينظر: مقاييس اللغة، مادة (بطن): ١/٢٥٩.

قوله: (المَوْجَل)^(٣): الأحمق^(٤).

قوله: (وَلَا تُنْصَبُ)^(٥)، تعليلٌ للقولين.

وكتب -أيضاً- ما نصه: راجع لـ ﴿ثَانِي عِظْفِهِ﴾ في الآية، و(حُوش الفؤاد) في البيت، فإنَّهما حالان^(٦).

قوله: (رَدَّ عَلَى ابْنِ الْحَاجِبِ فِي قَوْلِهِ: وَلَا تُفِيدُ إِلَّا تَخْفِيفًا)^(٧) إلخ. أصل كلام ابن الحاجب أنَّ (ضارب) في: (ضاربُ زيدٍ) لم يستفد تخصيصاً بالنسبة لحالته مع (زيد) بدون إضافة، بأنَّ يقال: (ضاربُ زيداً) بالنصب^(٨)، وحاصل رَدِّ ابن مالك أنَّه نظر إلى (ضارب) في: (ضاربُ زيدٍ) بالإضافة مع (ضارب) المطلق لا المصاحب للمعمول؛ لأنَّه حينئذٍ يستفيد بالإضافة التخصيص^(٩). (صر).

قوله: (وَهَذَا) أي: مجموع الرَّد والدليل.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) ينظر: الصحاح، مادة (سهد) ٤٩٢/٢.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (هجل) ٣٥/٦.

(٥) مغني اللبيب ٦٣٨/٥. ونصه: «ولا تنتصب المعرفة على الحال».

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٤/٢، وأوضح المسالك: ٧٦/٣.

(٧) مغني اللبيب ٦٣٩/٥. ونصه: «وفي التحفة: أنَّ ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله: ولا تفيد إلا تخفيفاً. فقال: بل تفيد -أيضاً- التخصيص فإنَّ: (ضاربُ زيدٍ) أخصُّ من (ضارب)، وهذا سهو».

(٨) ينظر: الكافية لابن الحاجب: ص ٢٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٨/٢.

(٩) نص كلام ابن مالك: «قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ) قد تفيد تخصيصاً؛ لأنَّ نحو: (مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه) أخص من: (برجلٍ حسنٍ)». التحفة (نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب): ص ٢١٠. ويظهر من كلام ابن مالك تقييده إفادة التخصيص بالصفة المشبهة، وذلك أنَّ الوصف بما مجردة يكون وصفا عاما للموصوف، فإذا قيدت تخصص الوصف لجهة في الموصوف كما في مثاله.

وذكر الشيخ خالد الأزهرى أنَّ ابن مالك تبع في هذه المسألة ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور. ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٦٨١/١، وكلام ابن الضائع نقله ابن الفخار وردَّ عليه. ينظر: شرح الجمل لابن الفخار: ص ٦٤٣-٦٤٤ ضمن رسالة الدكتوراه بعنوان: (أبو عبد الله الفخار، مع تحقيق كتابه شرح الجمل). ولابن مالك قول آخر، وهو أنَّها لم تفد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنَّها في نية الانفصال، بل أفادت التخفيف. ينظر: شرح الكافية الشافية: ٩١٠/٢.

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَصْفُ بِمَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ)^(١) أي: بل كان بمعنى الماضي فقط لا بمعنى الاستمرار، وأما إذا كان بمعنى الاستمرار فيجوز أن يُنظر إلى الماضي، فتكون الإضافة معنوية، ويجوز أن يُنظر إلى الحال والاستقبال، فيصح العمل، فلا تنافي بين إرادة الاستمرار حتى تكون الإضافة معنوية وبين صحة العمل؛ لأنَّ الأول حصل من النظر إلى الماضي، والثاني حصل من النظر إلى الحال أو الاستقبال، فلا تناقض في كلام الزمخشري خلافاً للمصنف كما يأتي، هذا هو مرادهم فيما يظهر، وإن لم يكن مراد المصنف؛ لأنَّه يخالف في ذلك. (صر).

قوله: (وَعَلَى هَذَا)^(٢) أي: الحكم، وهو أن إضافة الماضي إضافة محضة^(٣).

قوله: (وَصَفُّ اسْمِ اللَّهِ) أي: في: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢].

قوله: (أُرِيدَ) أي: أراد الله تعالى.

قوله: (بِاسْمِ الْفَاعِلِ) وهو: ﴿مَلِكٌ﴾ [الفاتحة: ٤].

قوله: [ص/٢٨٠] (إِمَّا الْمَاضِي) أي: فقط فتكون الإضافة محضة، ويكون الاسم معرفة.

وكتب أيضاً: أي: نظر إلى جانب الماضي فقط.

قوله: (هُوَ مَالِكٌ عَبْدُهُ أَمْسٍ) يعني: أن الملك مُستمر، لكنَّه نظر إلى جانب الماضي فقط، فلذا

جعل ظرفه (أمس)، وعلى طريقة هذا فقوله: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ أي: ملك يوم الدين

فيما مضى، فقد نظر فيه إلى جانب الماضي فقط، وإن كان الاستمرار حاصلًا.

قوله: (أَيُّ مَلِكٍ^(٤) الْأُمُورِ) إلخ. تفسير لإرادة الماضي.

قوله: (عَلَى حَدِّ) أي: على طريقة.

(١) مغني اللبيب: ٦٣٩/٥. ونصه: «فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص».

(٢) مغني اللبيب: ٦٣٩/٥-٦٤٠. ونصه: «وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بـ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إمَّا الماضي كقولك: (هو مالك عَبْدُهُ أَمْسٍ)، أي: مالكُ الأمور يوم الدين على حد: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤]».

(٣) ينظر: الكشف: ١٢/١. وينظر في تقرير محضية الإضافة في مثل هذا: ارتشاف الضرب: ٢١٨٤/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٦٨٠/١.

(٤) (مَلِكٌ) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ص ١٣٦/أ، ومغني اللبيب ٦٤٠/٥. فهي بلفظ: (مالك).

قوله: ﴿وَنَادَى﴾ [الأعراف: ٤٤] إلخ. فَإِنَّ المَنَادَةَ إِنَّمَا هِيَ حَقِيقَةٌ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، لَكِنَّهُ نَزَّهَا مِنْزَلَةَ الْوَاقِعِ فِيمَا مَضَى، فَقَدَّرَهَا مَاضِيَةً وَاعْتَبَرَهَا كَذَلِكَ، فَعَبَّرَ عَنْهَا بِالْفِعْلِ الْمَاضِي، وَحَاصِلُهُ: أَنَّهُ اعْتَبَرَ أَمْرًا فِي الْمَاضِي فَعَبَّرَ عَنْهُ بِفِعْلِ الْمَاضِي، وَكَذَلِكَ: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ هُوَ مُسْتَمَرٌّ لَكِنَّهُ اعْتَبَرَ الْمَضِي وَلاَحَظَهُ، فَأَفَادَتْ الْإِضَافَةُ التَّعْرِيفَ.

قوله: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾^(١) بصيغة الفعل الماضي.

قوله: (وَأَمَّا الزَّمَانُ الْمُسْتَمَرُّ) أي: المُشْتَمِلُ عَلَى الْمَاضِي وَغَيْرِهِ فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ مُحْضَةً^(٢) - أَيْضًا - بِاعْتِبَارِ الْمَاضِي، فَهِيَ مُحْضَةٌ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ. وَكُتِبَ - أَيْضًا - مَا نَصَّهُ: قوله: (وَأَمَّا الزَّمَانُ الْمُسْتَمَرُّ)، وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ لِلْحَالِ وَالْإِسْتِقْبَالِ الَّذِي يَقْتَضِي النَّظَرَ، وَإِلَيْهِ صَحَّةُ الْعَمَلِ.

قوله: (هُوَ مَالِكُ الْعَبِيدِ) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَيَّدَ بِأَمْسٍ أَوْ الْآنَ أَوْ الْمُسْتَقْبَلِ.

قوله: (فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: مَوْلَى الْعَبِيدِ) أي: وَقَوْلِكَ: (مَوْلَى الْعَبِيدِ) لَا إِشْعَارَ لَهُ بِزَمَنِ مَخْصُوصٍ، فَكَذَا قَوْلِكَ: هُوَ مَالِكُ الْعَبِيدِ.

قوله: (وَهُوَ)^(٤) أي: كَلَامُ الزَّمْخَشَرِيِّ.

قوله: (وَلَكِنَّهُ)^(٥) أي: الزَّمْخَشَرِيُّ.

(١) (مَلِكٌ يَوْمَ) هِيَ قِرَاءَةُ أَنْسَ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ وَعَبِيدِ بْنِ عَمِيرٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ. يَنْظُرُ: مُخْتَصِرٌ فِي شَوَازِ الْقُرْآنِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ: ص ٩، وَشَوَازِ الْقِرَاءَاتِ لِلْكَرْمَانِيِّ: ص ٤٢.

(٢) مَغْنِي اللَّبِيبِ ٦٤٠/٥ - ٦٤١. وَنَصَّهُ: «وَلِهَذَا قَرَأَ أَبُو حَنِيفَةَ ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ وَأَمَّا الزَّمَانُ الْمُسْتَمَرُّ كَقَوْلِكَ: (هُوَ مَالِكُ الْعَبِيدِ) فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (مَوْلَى الْعَبِيدِ)».

(٣) يَنْظُرُ: الْكَشَافُ ١٢/١.

(٤) مَغْنِي اللَّبِيبِ ٦٤١/٥ - ٦٤٢. وَنَصَّهُ: «وَهُوَ حَسَنٌ إِلَّا أَنَّهُ نَقَضَ هَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي عِنْدَمَا تَكَلَّمَ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ﴾ فَقَالَ: قَرِئَ بِحَرْفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ عَطْفًا عَلَى (الَّيْلِ)، وَبِنَصْبِهِمَا بِإِضْمَارٍ (جَعَلَ) أَوْ عَطْفًا عَلَى مَحَلِّ (الَّيْلِ)؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ هُنَا لَيْسَ فِي مَعْنَى الْمَضِيِّ فَتَكُونُ إِضَافَتُهُ حَقِيقَةً بَلْ هُوَ دَالٌّ عَلَى جَعْلٍ مُسْتَمَرٍّ...، كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ قَادِرٌ عَالَمٌ) وَلَا تَقْصِدُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ».

(٥) (لَكِنَّهُ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَمَغْنِي اللَّبِيبِ (خ): ل ١٣٦/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّبِيبِ ٦٤١/٥. فَهِيَ بِلَفْظٍ: (إِلَّا أَنَّهُ)، وَالتَّعْبِيرَانِ صَحِيحَانِ.

قوله: (نَقَضَ) أي: هدم بأن جعل الزمان المستمر موجباً لكون الإضافة لفظية^(١). وحاصله: أن الكلام السابق تَضَمَّنَ أن اعتبار استمرار الزمان يوجب كون الإضافة محضة، وأن هذا الآتي تَضَمَّنَ أن الاستمرار يوجب كونها لفظية.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَكِنَّهُ نَقَضَ) إلخ. وجه النقض أنه راعى في المستمر تارة الماضي المحض، فجعل الإضافة محضة، وتارة راعى فيه الحال أو الاستقبال [ص/٢٨١]، فجعل الإضافة غير محضة فيكون الوصف عاملاً، فَحَكَّمَ على المستمر بحكمين متضادين: كون الإضافة محضة، وكونها غير محضة.

وجوابه أنه راعى في المستمر أمرين: الماضي فجعل الإضافة محضة، والحال أو الاستقبال فجعل الوصف عاملاً، فالحكمان باعتبارين.

قوله: (عِنْدَمَا تَكَلَّمَ) ظرفٌ لـ(نَقَضَ).

قوله: (فَقَالَ) عطْفٌ على (نَقَضَ)، عَطْفٌ مُفَصَّلٌ على مُجْمَلٍ.

قوله: (عَطْفًا) أي: للعطف أو معطوفاً.

قوله: (عَلَى اللَّيْلِ) أي: على لفظ (الليل).

قوله: (وَبَنَصِبِهِمَا) أي: وقرئ -أيضاً- بنصبهما^(٢).

قوله: (بِإِضْمَارٍ (جَعَلَ)) أي: وجعل الشمس والقمر إلخ.

قوله: (أَوْ عَطْفًا) عطْفٌ على (بِإِضْمَارٍ) أي: بإضمار (جعل) أو بالعطف.

قوله: (عَلَى مَحَلِّ اللَّيْلِ) بناءً على أن (جاعل) قد عمل في محل (الليل) النصب^(٣).

قوله: (لَأَنَّ [اسْمَ]^(٤) الْفَاعِلِ) تعليلٌ لقوله: (عَلَى مَحَلِّ اللَّيْلِ).

قوله: (لَيْسَ فِي مَعْنَى الْمَضِيِّ) أي: المحض، وكتب -أيضاً- أي: المخصوص.

وكتب أيضاً: حتى يلزم ألا عمل له في المحل.

(١) ينظر كلام الزمخشري في الكشف: ٥٠/٢.

(٢) النصب هي قراءة السبعة. ينظر: حجة القراءات: ص ٢٦٢. وتحفة الأقران: ص ١٠٤. وقرئ في الشاذ بجر: (الشمس والقمر)، وهي قراءة أبي حيوة ويزيد بن قطيب السكوني. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٤٥، وشواذ القراءات للكرماي: ص ١٧٣.

(٣) ينظر التفصيل في الإعراب في: الدر المصون ٦١/٥-٦٢.

(٤) ساقطة من الأصل، والزيادة من مغني اللبيب (خ): ل ١٣٦/أ، ومغني اللبيب ٦٤١/٥.

قوله: (فَتَكُونُ) بالنصب في جواب النفي، فهو مُسَبَّبٌ عن كونه في معنى المضي لا عن نفي كونه في معنى المضي. تأمل.

قوله: (بَلْ هُوَ) أي: اسم الفاعل هنا.

قوله: (كَمَا تَقُولُ) تنظيرٌ في اعتبار المستمر.

قوله: (زَيْدٌ قَادِرٌ) أي: ذو قدرة مستمرة في الأزمنة المختلفة، وكذا (عالم).

قوله: (وَحَاصِلُهُ) ^(١) أي: هذا الكلام الثاني الناقض.

قوله: (وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ) يعني: بل إذا كان بمعنى الاستمرار، فهو كما لو كان بمعنى المضي المحض، وأن الإضافة محضة. وتقدم جواب ذلك، وهو أنه راعى في المستمر اعتبار الحال أو الاستقبال، فجعل الوصف عاملاً.

قوله: (إِزَالَةُ الْقُبْحِ) ^(٢) الأوضح: زوال.

قوله: (أَوْ التَّجَوُّزُ) عَطْفٌ بـ(أو)؛ لأنَّ الزائل بالإضافة ما يحصل عند عدمها، ولا يحصل عند عدمها إلّا أحد الأمرين لا هما معاً.

قوله: (الْحَسَنُ الْوَجْهَ) مضاف ومضاف إليه.

قوله: (تَخْلُوُ) ^(٣) الصِّفَةُ أي: الحسن.

قوله: (لفظاً)، ولم تخل عنه تقديرًا؛ لأنَّ التقدير منه.

قوله: (حَصَلَ التَّجَوُّزُ) في المضاف.

قوله: (بِاجْرَائِكَ الْوَصْفِ)، أي: الحسن.

قوله: (مُجْرَى الْمُتَعَدِّي) حيث نصب شبيهًا بالمفعول به.

قوله:

(١) مغني اللبيب ٦٤٢/٥. ونصه: «وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً، وليس الأمر كذلك».

(٢) مغني اللبيب ٦٤٢/٥-٦٤٣. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «إزالة القبح أو التجوز كـ(مررت بالرجل الحسن الوجه) فإنَّ الوجه إنَّ رفع قبح الكلام؛ لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نصب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مجرى المتعدي».

(٣) (تخلو) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٦/أ، ومغني اللبيب: ٦٤١/٥. فهي بلفظ: (تخلو)، والمعنى متقارب.

(إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ [٢٨٢/...] ... (١)

قد يقال: إِنَّمَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ (النور)؛ بِدَلِيلِ أَنَّ الْكَسْفَ لِلنُّورِ لَا لِحَقِيقَةِ الْإِنَارَةِ،
أَي: الْجَعْلَ نِيرًا.

قوله: (مَكْسُوفٌ) (٢) خَبَرُ (إِنَارَةِ) (٣).

قوله: (قِيلَ) (٤) (٥) أَي: قَوْلًا ضَعِيفًا.

قوله: (وَيُحْتَمَلُ) أَي: يُمْكِنُ، وَمُقَابِلُ هَذَا الْإِحْتِمَالِ أَنَّ (قَرِيبَ) (فَعِيلٌ) وَهُوَ يُطْلَقُ عَلَى
الْمُؤْنِثِ أَيْضًا (٦)، فَقَوْلُهُ: ﴿قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦]، أَي: قَرِيبٌ هِيَ، فَالْمُسْتَرَرُّ ضَمِيرُ مُؤْنِثِ.

قوله: (أَنْ يَكُونَ مِنْهُ) أَي: تَذَكِيرُ الْمُؤْنِثِ بِسَبَبِ الْإِضَافَةِ.

قوله: ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] قَالَ صَاحِبُ (الْكَشَافِ): إِنْ (قَرِيبٌ) صِفَةُ
لِشَيْءٍ (٧). وَالشَّيْءُ يَنْطَلِقُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤْنِثِ (٨).
قوله: (وَيُبْعَدُهُ) أَي: أَنْ يَكُونَ مِنْهُ.

(١) مغني اللبيب: ٦٤٣/٥. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «تذكير المؤنث، كقوله:
إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا».

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو منسوب لبعض المولدين في: المقاصد النحوية
١٣١٦/٣. وبلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٨/٣، وأوضح المسالك ٨٨/٣، وتمهيد القواعد
٣١٩٦/٧، وشرح شواهد المغني ٨٨١/٢، وشرح أبيات المغني ١٠١/٧.

(٤) (قيل) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل١٣٦/أ، وأمَّا في مغني اللبيب: ٦٤٣/٥. فغير موجودة،
ويختلف المعنى بوجودها؛ إذ يكون الاحتمال الذي ذكره ابن هشام نسبه إلى غيره.

(٥) مغني اللبيب ٦٤٣/٥. ونصه: «ويحتمل أن يكون منه: ﴿إِنَّ رَحِمْتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف:
٥٦] ويبعده: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، فذكر الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم
الترمووا التذكير في (قريب) إذا لم يُرَدَّ قُرْبُ النِّسْبِ قَصْدًا لِلْفَرْقِ».

(٦) ينظر: الكتاب ٦٣٨/٣.

(٧) ينظر: الكشف ١١١/٢. ونصه: «وإنما ذَكَرَ (قَرِيبَ) عَلَى تَأْوِيلِ الرَّحْمَةِ بِالرَّحِمِ أَوْ التَّرَحُّمِ، أَوْ لِأَنَّهُ صِفَةُ
مَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ، أَي شَيْءٍ قَرِيبٍ».

(٨) الشَّيْءُ مَذْكَرٌ، وَهُوَ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤْنِثِ. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣٦٩/٨.

قوله: (فَذَكَّرَ الْوَصْفُ) وهو (قريب).

قوله: (وَلَكِنْ) استدراك على ما قرره من أن (قريب) إنما ذكره لاكتساب (رحمة) التذكير بالإضافة إلى المذكور.

قوله: (أَنَّهُمْ) أي: العرب.

قوله: (قُرْبُ النَّسَبِ) نحو: فلان قريب لفلان، أي: بل أريد قرب المسافة حقيقة أو مجازاً، كما في: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

قوله: (قَصْدًا) علة (التزُّموا).

قوله: (لِلْفَرْقِ) أي: بين القُرْبَيْنِ.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ^(١)) إلخ. عبارة الجوهري^(٢): «ولم يقل قريبة؛ لأنه أراد بالرحمة الإحسان؛ لأن ما لا [يكون]^(٣) تأنيثه حقيقياً جاز تذكيره»^(٤).

قال الدماميني: «ويمكن حمل كلامه على أن المؤنث غير الحقيقي»^(٥)، إلى آخر ما ذكر.

قوله: (لَوْجُوبُ^(٦) التَّأْنِيثِ فِي^(٧): الشَّمْسُ طَالِعَةٌ) مع أنه مجازي، فكيف يقول الجوهري: إن ضمير نحو: (قريب) يجوز تذكيره لكونه ضمير مؤنث مجازي؟

(١) مغني اللبيب: ٦٤٤/٥. ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ: (إِنَّ التَّذْكَيرَ لَكُنَ التَّأْنِيثُ مَجَازِيًّا) فَوَهُمُ لَوْجُوبُ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ: (الشَّمْسُ طَالِعَةٌ)، وَ(المَوْعِظَةُ نَافِعَةٌ)، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُ حُكْمَ الْمَجَازِيِّ وَالْحَقِيقِيِّ الظَّاهِرِينَ لَا الْمُضْمَرِينَ».

(٢) الجوهري: هو أبو نصر، إسماعيل بن حماد الجوهري، إمام في اللغة والأدب، ويضرب المثل بجمود خطه، ومن مصنفاته: الصحاح، ومقدمة في النحو، وله كتاب في العروض، وتوفي سنة ٣٩٨هـ. ينظر: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: ٤٦٨/٤-٤٦٩، وإنباه الرواة: ٢٢٩/١-٢٣٣، وبغية الوعاة: ٤٤٦/١-٤٤٨.

(٣) زيادة يتم بها المعنى، وهي موجودة في نص الجوهري في الصحاح.

(٤) ينظر: الصحاح، مادة (قرب): ١٩٨/١.

(٥) وتام كلام الدماميني: «يذكر بالتأويل فيعود عليه ضمير المذكر...، ويدل على ما قلناه أنه لو كان التأنيث المجازي يُجَوِّزُ التَّذْكَيرَ مَطْلَقًا لَمْ يَحْتَاجْ إِلَى تَأْوِيلِ الرَّحْمَةِ بِالْإِحْسَانِ، وَلَكِنْ عَطَفَهُ عَلَيْهِ عَطْفَ الْعَلَّةِ الثَّانِيَةِ عَلَى الْأُولَى قَدْ يَنْبُو عَمَّا ذَكَرْنَاهُ بَعْضُ نُبُوٍّ». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤١٣/١-٤١٤.

(٦) (لوجود) هكذا في الأصل، وهو تصحيف من الناسخ، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل١٣٦/ب، ومغني اللبيب: ٦٤٤/٥.

(٧) في مغني اللبيب: ل١٣٦/ب، ومغني اللبيب: ٦٤٤/٥ زيادة كلمة (نحو) بعد (في)، والسياق صحيح من دونها.

قوله: (وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُ الْمَجَازِيُّ) إلخ. أي: حكم المؤنث المجازي والمؤنث الحقيقي، فيكون التأنيث واجباً في المضمرة وجائزاً في الظاهر.

قوله: (تَأْنِيْتُ الْمَذْكَرِ)^(١) أي: جعل المتكلم المذكر مؤنثاً.

قوله: (بَعْضُ) فيه الشاهد.

قوله: (وَقُرِئَ: ﴿تَلْتَقِطُهُ﴾ [يوسف: ١٠]) أي: بالتاء الفوقية^(٢)، والضمير ليوسف عليه السلام.

قوله: (﴿السَّيَّارَةُ﴾) جمع (سَيَّار)^(٣).

قوله: (وَيَحْتَمِلُ) أي: يمكن.

قوله: (مِنْهُ) أي: من تأنيث المذكر.

قوله: (﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأعراف: ١٦٠]) أَثْتَ (أَمْثَال) مع أَنَّهُ جمع (مِثْل)^(٤)، وهو مذكر؛

لاكتسابه التأنيث من الهاء المضاف إليه، وكذا ذَكَرَ عدده، وهو (عشر).

قوله: (﴿شَفَا حُفْرَةَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]) فعلى هذا أَثْتَ (شفا) لإضافته إلى المؤنث، و(شفا)

بمعنى طرف^(٥).

قوله: [ص/٢٨٣] (﴿فَأَنْقَذَكُمْ﴾) أي: في الماضي بالإيمان.

قوله: (وَيَحْتَمِلُ)^(٦) أي: في الثاني.

قوله: (أَنَّ الضَّمِيرَ) أي: هاء: ﴿مِنْهَا﴾.

(١) مغني اللبيب: ٦٤٥/٥-٦٤٦. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «تَأْنِيْتُ الْمَذْكَرَ كَقَوْلِهِمْ:

﴿قَطِعتُ بعضَ أصابعه﴾، وقُرِئَ: ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾، ويحتمل أن يكون منه: ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾،

﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾ أي من الشفا».

(٢) هي قراءة الحسن ومجاهد، وقتادة وأبي رجاء، وابن أبي عبله. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٦٧،

وتفسير ابن عطية: ٢٢٢/٣، وشواذ القراءات للكرمان: ٢٤٢.

(٣) ينظر: تفسير الطبري: ٧١/١١.

(٤) ينظر: جوهرة اللغة، مادة (مثل): ٤٣٢/١.

(٥) ينظر: تفسير الطبري: ٨٥/٧، وأساس البلاغة: ٤٨٨/١.

(٦) مغني اللبيب: ٦٤٥/٥-٦٤٦. ونصه: «ويحتمل: أن الضمير للنار، وفيه بُعد...، وأن الأصل: فله عشر حسنات

أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث، وقال:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضُنَ كُلِّي وَنَقْضُنَ بَعْضِي».

قوله: (وَالْأَصْلُ) أي: في الآية الأولى.

قوله: (فَالْمَعْدُودُ) أي: بالعدد.

قوله: (الْمَوْصُوفُ) وهو (حسنات)، وفي الأول المعدود (الأمثال).

قوله:

(طُولُ اللَّيَالِي... ..
... ..)

المراد: طول الأزمنة.

قوله: (أَسْرَعَتْ)^(١) أَتَتْ ضميره الفاعل، لعوده على الطول المؤنث لإضافته إلى (الليالي)^(٢)،

وفيه الشاهد.

قوله: (نَقَضْنَ)^(٣) أي: هَدَمْنَ، أي: الليالي.

قوله: (كُلِّي)^(٤) أي: المجموع من حيث هو مجموع، فلا يفيد نقض كلٍّ بعض^(٥).

قوله:

(وَمَا حُبُّ... ..
... ..)

(ما) نافية.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من صدر بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للعجاج كما في ملحق ديوانه ٣٠٠/٢، والكتاب

٥٣/١، وشرح الكتاب للسيراقي ٣١٥/١، والمخصص ١٨٢/٥. وقيل: البيت للأغلب العجلي كما في: شرح

أبيات سيويه ٢٤٢/١، والمقاصد النحوية ١٣١٧/٣، وشرح أبيات المغني ١٠٢/٧.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) في الأصل (نقض كلٍّ بعض بعض)، ويظهر لي زيادة كلمة (بعض)، ومقصده أن قول الشاعر: (نقضن كلّي) لا

يقصد نقضن كلّي دفعةً واحدةً، وهذا معنى قوله: (فلا يفيد نقض كلٍّ بعض)، بل نقضن المجموع دفعةً دفعةً،

بحيث ينقضن بعضاً ثم بعضاً، وهكذا حتى يأتين على الكل.

(٦) مغني اللبيب ٦٤٦/٥. ونصه: «وقال:

وَمَا حُبُّ الدِّيارِ شَغَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيارَ».

قوله: (شَغْفَنُ)^(١) أي: حُبُّ، ولعلَّ جَمَعَهُ لَأَنَّ كُلَّ دَارٍ لَهَا حُبٌّ، فقوله: (شغفن) أي: بلغ شِعَافَ القلب وهو جليلة رقيقة^(٢)، أي: خرقها وقطعها.

قوله: (وَأَنْشَدَ)^(٣) أي: للعرب.

قوله:

(وَتَشَرَّقُ... .. شَرْقُ... ..)

أي: أنتَ. في (الصباح): الشَّرَقُ: الغُصَّةُ بالريق^(٤).

قوله: (كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ)^(٥)، المراد بـ(صَدْرُ الْقَنَاءِ)^(٦): طرفها الذي فيه الحديد، ومعنى ذلك: أَنَّ القَنَاةَ إِذَا ضُرِبَ بِهَا، لَا تَشْرَبُ الدَّمَّ، بَلْ تَبْقَى عَلَى ظَاهِرِهَا كَالَّذِي شَرِقَ بالريق، فيرده إلى الظاهر ولا يستطيع أَنْ يبلعه. (صر).

قوله: (وَأِلَى هَذَا الْبَيْتِ)^(٧) في نسخة: (وإلى هذا القول)^(٨) الذي هو اكتساب التأنيث بالإضافة. (صر).

جزء من صدر بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لمجنون ليلي، كما في ديوانه: ص ١٣١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٢٧/٤، وشرح أبيات المغني ١٠٣/٧-١٠٤.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) ينظر: الصباح، مادة (شغف): ١٣٨٢/٤.

(٣) مغني اللبيب: ٦٤٧/٥. ونصه: «وأنشد سيويه:

وَتَشَرَّقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتْهُ
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِّ».

(٤) ينظر: مادة (شرق) ١٥٠١/٤.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للأعشى كما في: ديوانه: ١٢٣، والكتاب:

٥٢/١، والأصول لابن السراج: ٤٧٨/٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٨٥/٢، وشرح شواهد المغني:

٨٨٢/٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٠٦/٥.

(٧) مغني اللبيب ٦٤٧/٥. ونصه: «وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله:

تَجَنَّبَ صَدِيقًا مِثْلَ (مَا) وَاحْدَرِ
يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وَشَاهِدِي
كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاءِ مِنَ الدَّمِّ».

(٨) هذا لفظ مغني اللبيب (خ): ل ١٣٦/ب.

قوله:

(... .. يَكُونُ كَعَمْرٍو)

أي: في^(١) تكثره بما ليس له.

قوله:

(... صَدِيقُ السُّوءِ)

يَعُمُّ الصَّدِيقِينَ.

قوله: (وَشَاهِدِي)^(٢) أي: دليلي على قولي: (إِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزِرِّي)^(٣).

قوله: (صَدْرُ الْقَنَاةِ)^(٤) فَإِنَّ (صدر) كان مذكراً فهو شريف، فلما صادق (القناة) بإضافته إليها صار مؤنثاً فهو وضع.

قوله: (وَمُرَادُهُ بِـ(مَا))^(٥) الأوضح: بمثل (ما).

قوله: (الْكِنَايَةُ) فيه تجوُّز، وإنَّما يكون كناية لو قال: صديقاً كـ(ما)، فيكون أطلق (ما) وأراد لازمها، وهو النقص.

وكتب -أيضاً- ما نصه: مراده الكناية اللغوية، وهو إطلاق اللفظ وإرادة غير مفهومه الوضعي.

قوله: (كَتَقَصَّ(ما)) معمول الناقص، أي: نقصاً كنقص (ما).

قوله: (وَشَرَطُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ)^(٦) السادسة، أعني: تأنيث المذكر المضاف.

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (في كلام المصنف الآتي إشارة إليه. مجرد).

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت وما قبله آنفاً، وهما لابن حزم الظاهري كما في: شرح أبيات المغني ١٠٨-١٠٩/٧ وفي خزانة الأدب للبغدادى: ١٠٥/٥. ذكر البيت الأول فقط.

ومعنى البيت الأول: تشبيه الصديق المأمور بتجنبه بـ(ما) الموصولة بالاتصاف بالنقص، والحذر من الشخص الذي يكون شبيهاً بـ(عمرو) في التزئد، وأخذ ما ليس له. ينظر: شرح أبيات المغني ١٠٨/٧-١٠٩.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) مغني اللبيب ٦٤٨/٥. ونصه: «ومراده بـ(ما) الكناية عن الرجل الناقص كنقص (ما) الموصولة».

(٦) مغني اللبيب ٦٤٨/٥-٦٤٩. ونصه: «وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز (أمة زيد جاء)».

قوله: (وَالَّتِي قَبْلَهَا) تذكير المؤنث المضاف.

قوله: (صَلَاحِيَّةُ الْمَضَافِ) إلخ. كما في: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)^(١)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: (قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ)؛ لِأَنَّ مَنْ قُطِعَ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، صَحَّ نِسْبَةُ [ص/٢٨٤] الْقَطْعِ إِلَى أَصَابِعِهِ فِي الْجُمْلَةِ، أَيْ: إِلَى مَجْمُوعِ الْأَصَابِعِ، وَكَذَا (إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ)، يَجُوزُ (الْعَقْلُ مَكْسُوفٌ)، وَلَا يَفُوتُ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَنْ كُسِفَ عَقْلُهُ، فَقَدْ كُسِفَتْ إِنَارَتُهُ.

قوله: (لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ) بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ مَعَ بَقَاءِ الْمَعْنَى.

قوله: (فَلَا يَجُوزُ) إلخ. إِذْ لَوْ قِيلَ: (زَيْدٌ جَاءَ)، اخْتَلَتِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ هَذَا الْمَعْنَى لَيْسَ مَعْنَى: (أُمَةٌ زَيْدٌ جَاءَ)، وَلَا هُوَ لَازِمٌ لَهُ.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ)^(٢) أَيْ: وَمِنْ هَذَا الشَّرْطِ.

قوله: (فِي) (التَّوْضِيحِ) هُوَ تَعْلِيْقٌ لَهُ عَلَى (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ)^(٣).

قوله: (أَبِي الْفَتْحِ) أَيْ: ابْنُ جَنِي.

قوله: (فِي تَوْجِيهِهِ)^(٤) أَيْ: عِلَّةٌ. وَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِـ(قَوْلٍ).

قوله: (بِتَأْنِيثِ) أَيْ: مُلْتَبِسًا هَذَا الْمَقْرُوءِ.

قوله: (بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ) أَيْ: ﴿تَنْفَعُ﴾^(٥) [الأنعام: ١٥٧].

قوله: (إِنَّهُ مِنْ بَابِ: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ) مَقُولٌ (قَوْلٍ).

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ١٨٩/٦، وأوضح المسالك: ٨٧/٣.

(٢) مغني اللبيب ٦٤٨/٥. ونصه: «وَمِنْ ثَمَّ رَدَّ ابْنُ مَالِكٍ فِي (التَّوْضِيحِ) قَوْلَ أَبِي الْفَتْحِ فِي تَوْجِيهِهِ قِرَاءَةَ أَبِي الْعَالِيَةِ ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَنُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٧]، بِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ لَوْ سَقَطَ هُنَا لَقِيلَ: (نَفْسًا لَا تَنْفَعُ) بِتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ لِيَرْجَعَ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ الْمَرْفُوعُ الَّذِي نَابَ عَنِ الْإِيْمَانِ فِي الْفَاعِلِيَةِ، وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ تَعَدِّي فِعْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ نَحْوَ قَوْلِكَ: (زَيْدًا ظَلَمَ) تَرِيدُ أَنَّهُ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ».

(٣) ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ص ١٤٤.

(٤) (توجيهه) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٣٦/ب، ومغني اللبيب ٦٤٨/٥. فهي (توجيهه)، والتعبيران صحيحان.

(٥) قرأ ابن سيرين وأبو العالية بالتاء: ﴿لَا تَنْفَعُ﴾. ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٤٧، والمختسب ٢٣٦/١. وشواذ القراءات للكرماني: ص ١٨٢.

قوله: (لَأَنَّ عِلَّةً رَدَّ). وكتب أيضاً: بيان لمعاد ابن مالك.

قوله: (لَوْ سَقَطَ هُنَا) أي: في الآية.

قوله: (لَقِيلَ: نَفْسًا) إلخ. وذلك لأنه إذا سقط (إيمان) صار الضمير المضاف إليه مرفوعاً

بـ(تنفع)، فيستتر فيه، أي: لا تنفع، أي: هي، وهذا الضمير عائد على (نفساً)، فيجب

تقديم (نفساً)؛ ليكون الضمير عائداً على متقدم.

قوله: (المُسْتَرُّ) أي: في الفعل.

قوله: (وَيَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ) أي: هذا اللازم، وهو تقدّم المفعول، لكن فيه أن هذا اللازم لازم

سواء تقدم (نفساً) أو تأخر، فلو اقتصر على هذا الوجه الثاني كان حسناً، وعُدَّره في

ذكر الأول أنه محذور حتى مع قطع النظر عن هذا اللازم.

قوله: (تَعْدِي فَعْلٍ) وهو (تنفع).

قوله: (المُضْمَرُ)^(١).

قوله: (إِلَى) متعلق بـ(تعدّي).

قوله: (ظَاهِرُهُ) وهو (نفساً).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِلَى ظَاهِرِهِ) أي: ظاهر ذلك الفاعل الذي هو المضممر

المتصل.

قوله: (نَحْوُ قَوْلِكَ: (زَيْدًا ظَلَمَ) تُرِيدُ أَنَّهُ ظَلَمَ نَفْسَهُ)، بخلاف (زَيْدٌ ضَرَبَ نَفْسَهُ) فإنه

صحيح؛ لأن مفهوم النفس أعم من (زيد)، وإن تعينت بالإضافة إليه بخلاف (زيداً)،

فإنه نفس الضمير المستتر في (ظَلَمَ). (صر).

قوله: (الظَّرْفِيَّةُ)^(٢) أي: كونه ظرف زمان أو مكان.

(١) هكذا كتبت الأصل دون تعليق.

(٢) مغني اللبيب ٦٤٩/٥. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «الظرفية نحو: ﴿تَوَتَّى أَكَلَهَا كُلَّ

حِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقوله:

أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ لَيْسَ عَلَيَّ حَسْبِي بِضَوْلَانِ.

قوله: ﴿تُؤْتِي﴾ [إبراهيم: ٢٥] أي: الشجرة الطيبة، وهي النخلة. ﴿أَكُلَهَا﴾ أي: ثمرها المذكور، أي: تخرجه.

قوله: ﴿كُلَّ حِينٍ﴾ أي: كل سنة كما قاله بعض العلماء^(١).

وكتب [ب/٢٨٥] -أيضاً- ما نصه: قد يُتوهم من كلامه حيث قال: (السابع: الظرفية) أنَّ (كلاً) اكتسب الظرفية من (حين)، وليس كذلك؛ لأنَّ (حيناً) ليس ظرفاً، بل اسم زمان، وإنما اكتسب منه الزمان، فصار اسم زمان بالاكْتِسَاب، وينتصب على الظرفية، وكذا الباقي.

قوله:

... .. (بَعْضَ الْأَحْيَانِ)

جمع (حِينَ)^(٢).

قوله:

... .. (لَمْ تَسْؤِنِي ثَلَاثَةَ بَصُدُودٍ)^(٣)

انظرُ حكمة التقييد بهذا العدد الخاص^(٤).

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (عبارة القاضي: «كل حين أَقْتَهُ الله لإثمارها»، وكأنَّه لم يقيّد الحين بالسنة، بل حمّله على أوان الإثمار؛ نظراً لما هو الواقع من أنَّ من الشجر ما يحمل في السنة مرتين. مجرد). والقاضي هو لقب للبيضاوي. ينظر: تفسير البيضاوي: ١٩٨/٣.

والتفسير الذي ذكره المحشي مروي عن ابن عباس رضي الله عنه ومجاهد، وعكرمة وغيرهم. ينظر: تفسير الطبري ٥٨١-٥٧٩/١٦.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (حان) ١٦٥/٥.

(٣) مغني اللبيب ٦٥٠/٥. ونصه: «وقال المتنبي:

أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ لَمْ تُرْعِنِي ثَلَاثَةَ بَصُدُودٍ».

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قد يقال: الحكمة فيه إبعاد محبوبه عن الوقوع في محرم شرعاً، وهو الحجر فوق الثلاث، والمبالغة في وصفه بالصدود، حيث بلغ الغاية فيه، وهو تمام الثلاث، هكذا ظهر لمجرده).

وسيّأتي شرح ابن هشام له نقلاً عن أمالي ابن الشجري.

قوله: (وَأَيُّ) فِي الْبَيْتِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ^(١) قال المصنف في مبحث (أَيُّ) في كلامه على هذا البيت: «ولا شرطية - أَي: ليست (أَي) شرطية - لَأَنَّ الْمَعْنَى حِينَئِذٍ: إِنَّ سِرَّتِي يَوْمًا بَوْصَالِكَ أَمَنْتَنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ صَدُودِكَ، وهذا عكس المعنى المراد، وإِنَّمَا هِيَ لِلْإِسْتِفْهَامِ الَّذِي يَرَادُ بِهِ النِّفْيُ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَكْرَمُكَ: أَيَّ يَوْمٍ أَكْرَمْتَنِي؟ والمعنى: مَا سِرَّتِي يَوْمًا بَوْصَالِكَ إِلَّا وَرَوَّعْتَنِي ثَلَاثَةً بِصَدُودِكَ»^(٢).

قوله: (أَوْ حَالًا)^(٣) عَطْفٌ عَلَى (صَفَةٍ).

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (أَوْ حَالًا) ويكون الحال مأخوذًا من: (لَمْ تَسْؤِنِي)^(٤) أَي: غير ساءٍ لي^(٥).

قوله: (مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبِ) أَي: فِي: (سِرَّتِ).

قوله: (وَهِيَ) أَي: جَمَلَةٌ (لَمْ تَسْؤِنِي).

قوله: (حَالٌ مُقَدَّرَةٌ) أَي: فِي: أَيَّ يَوْمٍ سِرَّتَنِي فِي حَالٍ كَوْنِكَ مُقَدَّرًا أَنَّكَ لَمْ تَسْؤِنِي.

قوله: (أَوْ مَعْطُوفَةٌ) أَي: عَلَى (سِرَّتَنِي).

وكتب أيضًا: قوله: (أَوْ مَعْطُوفَةٌ)، عَطْفٌ عَلَى (صَفَةٍ).

قوله: (فَلَا مَوْضِعَ لَهَا)؛ لَأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ لَا مَوْضِعَ لَهُ.

قوله: (أَيُّ: مَا سِرَّتَنِي) إلخ. راجع لقوله: (وَهُوَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ). وهو فِي نَسْخَةٍ عَقِبَهُ، قَبْلَ ذِكْرِهِ: (أَوْ مَعْطُوفَةٌ)^(٦).

(١) مغني اللبيب ٦٥٠/٥. ونصه: «وَأَيُّ) فِي الْبَيْتِ اسْتِفْهَامِيَّةٌ يَرَادُ بِهَا النِّفْيُ لَا شَرْطِيَّةٌ».

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٥٢٧/١-٥٢٨، وأصله فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٦٥/١-١٦٦.

(٣) مغني اللبيب: ٦٥٠/٥-٦٥١. ونصه: «لَا يَقَالُ: يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا شَرْطِيَّةٌ أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَنْفِيَّةَ إِنِ اسْتَوْفَتْ وَلَمْ تُرْبِطْ بِالْأَوَّلَى فَسَدَ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّا نَقُولُ الرِّبْطَ حَاصِلًا بِتَقْدِيرِهَا صَفَةً...، أَوْ حَالًا مِنْ تَاءِ الْمُخَاطَبِ وَالرَّابِطُ فَاعِلُهَا، وَهِيَ حَالٌ مُقَدَّرَةٌ أَوْ مَعْطُوفَةٌ بِفَاءٍ مَحْذُوفَةٍ فَلَا مَوْضِعَ لَهَا، أَيَّ مَا سِرَّتَنِي غَيْرَ مُقَدَّرٍ أَنَّكَ تَرُوعُنِي وَمَنْ رَوَى (ثَلَاثَةً) بِالرَّفْعِ فَالْحَالِيَةُ مُتَمَنِّعَةٌ لِعَدَمِ الرَّابِطِ».

(٤) جزء من عجز بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو للممتني، كما فِي: ديوانه: ص ٢٠، وأمالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١١٥/١، وخزانة الأدب للحموي: ١٩٧/١.

(٥) ينظر: أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١١٨/١.

(٦) لم أَقِفْ عَلَى نَسْخَةٍ فِيهَا تَقْدِيمُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ، وَلَكِنْ وَقَفْتُ عَلَى الشُّمْنِيِّ يَقُولُ: «هَذَا بَيَانٌ لِمَعْنَى الْكَلَامِ عَلَى كَوْنِ جَمَلَةٍ: (لَمْ تَرُوعُنِي) حَالًا مُقَدَّرَةً وَلَوْ قَدَّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: (أَوْ مَعْطُوفَةٌ) لَكَانَ أَحْسَنَ». الحاشية ١٩٩/٢.

قوله: (غَيْرَ مُقَدَّرٍ) إلخ. جعل لفظ التقدير في أثناء الحال، والأحسن أن يُجعل قبلها؛ لأنه داخل عليها، أي: ما سَرَرْتَنِي مُقَدَّرًا أنك لا تروعي.

قوله: (لِعَدَمِ الرَّابِطِ) إن أراد لفظًا، فَلْتَمَنَعَ الصفة أيضًا، أَوْ أَعَمَّ فَمَمْنُوعٌ لجواز أن يُقَدَّرَ، أي: منك أو بك^(١).

قوله: (﴿مُنْقَلَبٌ﴾ [الشعراء: ٢٢٧])^(٢) مصدرٌ ميميٌّ، أي: انقلاب.

قوله: (وَيَعْلَمُ) أي: هذه الكلمة.

قوله: (بِالِاسْتِفْهَامِ) وهي: (أَيَّ).

قوله:

(... .. وَأَيُّ غَرِيمٍ)^(٣)

(أَيُّ)^(٤) مبتدأ خبره غريمُها. و(الغريم): الم لازم^(٥).

قوله: (بِمَا بَعْدَهَا)^(٦) وهو (تَدَايَنْتَ).

قوله: (هُنَا) أي: في البيت.

قوله: (مَا لَا) مفعول به.

قوله: (وَالثَّانِيَةُ) أي: في البيت.

(١) أي: بصُدود منك. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤١٩/١.

(٢) مغني اللبيب ٦٥١/٥. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «المصدرية نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾» (أي) مفعول مطلق ناصبه (ينقلبون)، و(يعلم) مُعَلَّقةٌ عن العمل بالاستفهام.

(٣) مغني اللبيب ٦٥٢/٥. ونصه: «وقال:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنْتُ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِمَهَا».

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: الدر الفريد وبيت القصيد: ٤١٠/٦، والبحر المحيط في التفسير: ٦٥٣/٤، وشرح شواهد المغني ٨٣٤/٢، وشرح أبيات المغني ٢٧٠/٦. ١١٠/٧.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (غرم): ١٢٩/٨.

(٦) مغني اللبيب ٦٥٢/٥. ونصه: «(أَيَّ) الأولى واجبةُ النصب بما بعدها كما في الآية، إلا أنها هنا مفعول به كقولك: (تداينت ما لا) ...، والثانية واجبة الرفع بالابتداء».

قوله: (وَاجِبَةُ الرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ) إِنَّ أَرَادَ اتِّفَاقًا فَمَمْنُوعٌ^(١)؛ لِأَنَّ مَنْ يَمْنَعُ كَوْنَ الْمُبْتَدَأِ نَكْرَةً وَالْخَبْرَ مَعْرِفَةً يُعَيَّنُ [ص/٢٨٦] كَوْنَهَا خَبْرًا، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الْمَرَادُ^(٢) وَجُوبُ الرَّفْعِ بِالنِّسْبَةِ لِلنَّصَبِ، أَيُّ: لَا يَجُوزُ إِلَّا الرَّفْعُ لَا النَّصَبُ.

قوله: (وَوَجِبَ)^(٣) عَطْفٌ عَلَى (وَجَبَ تَقْدِيمُ الْمُبْتَدَأِ).

قوله: (عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ) الَّذِي أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ أَنَّ الْمُضَافَ إِلَى شَيْءٍ يَكْتَسِبُ مَعْنَى ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَـ(أَبُو) هُنَا اسْمُ اسْتِفْهَامٍ اِكْتِسَابًا، وَ(غَلَامٌ) فِي: (غَلَامٌ مَنْ يَقُمْ أَقَمَ مَعَهُ) اسْمُ شَرْطٍ اِكْتِسَابًا، فَعَلَى التَّعْلِيقِ بـ(أَبُو) وَاضِحٌ، وَعَلَى خِلَافِهِ فِيهِ^(٤) لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا لَهُ الصِّدْرُ وَإِنْ لَمْ يَتَضَمَّنْ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

قوله: (وَالِي هَذَا) أَيُّ: النَّاسِعُ.

قوله: (بَعْضُ الْفُضْلَاءِ) هُوَ الشَّيْخُ أَمِينُ الدِّينِ الْحَلِيِّ الْعَرُوضِي^(٥).

قوله:

(عَلَيْكَ... .. عَلَى... ..)

إِغْرَاءِ.

(١) ينظر: الأصول لابن السراج: ٦٧/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (لو كان هذا مرادًا لكان الظاهر إسقاط قوله: (بالابتداء)، فتدبر. مجرد).

(٣) مغني اللبيب ٦٥٣/٥. ونصه: «ووجب الرفع في نحو: (علمتُ أبو مَنْ زَيْدٌ) وإلى هذا يشيرُ بعضُ الفضلاء:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا	مُضَافًا لِأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا
وَأَيَّاكَ أَنْ تَرْضَى صَحَابَةَ نَاقِصٍ	فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ غُلَاكَ وَتُحَقَّرَا
فَرَفَعُ (أَبُو مَنْ) ثُمَّ خَفَضُ مُزْمَلٍ	يُبَيِّنُ قَوْلِي مُعْرِيًا

(٤) يقصد: وعلى خلاف المؤلف في قوله المذكور يكون التعليق لإضافته إلى ما له الصدر وإن لم يتضمن معنى المضاف إليه. ينظر: التذييل والتكميل: ١٠٧/٦.

(٥) أمين الدين الحلبي: هو محمد بن علي بن موسى، أبو بكر الأنصاري، أحد علماء النحو بالقاهرة في عصره، ومن مصنفاته: المفتاح في النحو، والجوهر الفريدة وهي أرجوزة في العروض، ومختصر طبقات النحاة للزبيدي، توفي سنة ٦٧٣هـ. ينظر: تاريخ الإسلام: ٢٦٦/١٥، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص ٢٨٠، وبغية الوعاة: ١٩٢/١.

قوله: (بَارَبَابِ الصُّدُورِ)^(١) أي: بالإضافة إلى أرباب الصدور، والنسبة إليهم بدليل (فَمَنْ غَدَاً مضافاً)^(٢). والمراد بالصدور: صدور المجالس، فأرباب الصدور هم أكابر الناس وأعاليتهم.

قوله: (فَمَنْ غَدَاً)^(٣) أي: صار.

قوله:

(وَأَيُّكَ)

تحذير.

قوله: (فَتَنَحَّطُ)^(٤) عَطْفٌ عَلَى (تَرْضَى)، ويجوز وهو الأقرب عَطْفُهُ عَلَى (صَحَابَةٍ) أي: أَنْ تَصْحَبَ فَتَنَحَّطُ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَتَسَبَّبُ عَنْهُ الانْحِطَاطُ الصَّحَابَةُ لَا الرِّضَا بِهَا. (صر).

قوله: (قَدَرًا)^(٥) تمييزٌ مَحْوَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ.

قوله:

(فَرَفَعُ أَبُو)

يعني صيرورته عمدة لصحابته للمرتفع بعد أَنْ كَانَ فَضْلَةً.

وكتب -أيضاً- ما نصه: مع أَنَّهُ كَانَ الْوَاجِبُ نَصْبُهُ بِالْفِعْلِ، يَعْنِي: أَنَّ (أَبُو) كَانَ

وَاجِبَ النَّصْبِ، لَكِنْ لَمَّا أَضِيفَ لِصَاحِبِ الصَّدْرِ ارْتَفَعَ. (صر).

قوله: (ثُمَّ خَفَضُ مُزَمِّلٍ)^(٦) فِي مَوْضِعٍ يَجِبُ لَهُ رَفْعُهُ.

قوله: (مُغْرِيًّا)^(٧) بِـ(عَلَيْكَ).

(١) جزء من بيت تقدم آنفاً.

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت وبيتين بعده بتمامها آنفاً، وهو لأمين الدين المحلي، كما في: التصريح بمضمون التوضيح: ٩٩/٢، وخزانة الأدب للبغداد: ١٠٤/٥، وشرح أبيات المغني: ١١٠/٧.

(٣) جزء من بيت تقدم آنفاً.

(٤) جزء من بيت تقدم آنفاً.

(٥) جزء من بيت تقدم آنفاً.

(٦) جزء من بيت تقدم آنفاً.

(٧) جزء من بيت تقدم آنفاً.

قوله: (وَمُحَذَّرًا)^(١) بِـ(إِيَّاكَ).

قوله: (بِقَوْلِهِ)^(٢) أَي: بعض الفضلاء.

قوله:

(... أَبَانًا... ..)

في نسخة: (ثَبِيرًا)^(٣).

و(أَبَان) اسم جبل^(٤). و(ثَبِير) على ما في (الصحاح) اسم جبل بمكة^(٥) يوازي حراء. يعني: أن هذا الجبل إذا وقع عليه الرّش الخفيف الذي هو أول المطر صار عليه خطوط من الماء، وبينها جفاف فيشبه كبير القوم الذي لفوه بكساء فيه خطوط.

قوله: (عَرَانِينَ وَبَلِه)^(٦) المراد بها أوائل المطر^(٧).

قوله: (فِي بَجَادٍ)^(٨) كَسَاءٍ مَخْطُطٍ^(٩).

قوله: (مُزْمَلٍ)^(١٠) أَي: مغطّى.

قوله: (لِلْمَخْفُوضِ)^(١١) وهو بجاد. (صر).

(١) جزء من بيت تقدم آنفاً.

(٢) مغني اللبيب ٦٥٣/٥. ونصه: «والإشارة بقوله: ثم حفّض مُزْمَلٍ إلى قول امرئ القيس:

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِهٍ
كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ».

(٣) (أَبَانًا) هكذا وردت في مغني اللبيب (خ): ل١٣٧/أ، ومغني اللبيب: ٦٥٣/٥. وهي التي اعتمدها المحشي أولًا، وأما اللفظ الثاني (ثَبِيرًا) فهي لفظ الديوان. وهي جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه ٦٧، وشرح القصائد السبع الطوال: ص ١٠٦، وشرح الكافية الشافية ١١٦٧/٣، وتمهيد القواعد ٣٣٢٠/٧، وشرح شواهد المغني ٨٨٣/٢.

(٤) ينظر: الصحاح، مادة (ابن): ٢٠٦٦/٥.

(٥) ينظر: الصحاح، مادة (ثبر): ٦٠٤/٢.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) عرانيين كل شيء أوله. ينظر: الصحاح، مادة (عرن): ٢١٦٣/٦.

(٨) جزء من البيت السابق.

(٩) ينظر: الصحاح، مادة (بجد): ٤٤٣/٢.

(١٠) جزء من البيت السابق.

(١١) مغني اللبيب ٦٥٤/٥. ونصه: «وذلك أن (مزملًا) صفةٌ لـ(كبير) فكان حقه الرفع، ولكنه خفض لجاورته للمخفوض».

قوله: (نحو: هذه خمسة عشر زيد)^(١) حق (خمسَة عشر) البناء على الفتح، لكن لَمَّا أضيف إلى (زيد) أعرب على آخره كما في المركب [ص/٢٨٧] المزجي^(٢). وبعضهم^(٣) يُعرب الجزء الأول^(٤) نحو: (خمسَة عشر زيد)^(٥). قال (صر): وظاهره أنه يبقى (عشر) على البناء^(٦).

وكتب -أيضاً- ما نصه: اعترض الدماميني، وأقره الشُّمْنِي بأن ظاهر كلام المصنف حيث ذكر ما يُكتسب من الإضافة إلى المعرب أنه لا يعرب إلّا إذا أضيف لمعرب، وليس كذلك، بل من يعربه إذا أضيف إلى المعرب يعربه إذا أضيف إلى المبني، نحو: (خمسَة عشر)^(٧). فراجع.

(١) مغني اللبيب ٥/٦٥٤. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «الإعراب: نحو: (هذه خمسة عشر زيد) فيمن أعربه والأكثر البناء».

(٢) قال سيبويه: «واعلم أن العرب تدع خمسة عشر في الإضافة والألف واللام على حال واحدة... ومن العرب من يقول: (خمسَة عشر)، وهي لغة رديئة». ينظر: الكتاب ٣/٢٩٨-٢٩٩، وينظر أيضاً: علل النحو لابن الوراق: ص ٥٠١. وقد اختار هذا القول الأخفش قياساً على ما حكاه سيبويه من اللغة الرديئة. ينظر: المقاصد الشافية. ٦/٢٦٩.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حياها في هامش الأصل: (أراد الكوفيين. منه).

(٤) كُتِبَ في الأصل بلفظ: (الثاني)، وهو سبق قلم، والصواب لفظة: الأوّل بدليل ضبطه المثال بالحركات، حيث ضبطت هكذا (خمسَة عشر زيد)، وأيضاً ليناسب قول ناصر الدين اللقاني بعده الذي علق به على هذه اللغة، ولأن هذا هو قول الكوفيين كما أُشير إليه في هامش الأصل، وكما سيأتي بيانه في التوثيق التالي.

(٥) ومن قال بهذا الفراء حيث أجاز إعرابها إعراب (عبد الله) سواء أضيفت أم لم تضاف، وبعضهم ينسبها للكوفيين. ينظر أيضاً: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٢٧، وشرح الكافية الشافية ٣/١٦٨١، والمقاصد الشافية ٦/٢٦٩، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٢/٨١.

(٦) ذكر ابن عصفور أنه عند إضافة النيف والعقد إلى الاسم يجوز الوجهان: البقاء على البناء، والإعراب ويجعل إعرابه آخر الاسم المركب، فيقال: هذا أحد عشر وعشرك. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢/١٢٧.

(٧) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ١/٤٢٢، وحاشية الشُّمْنِي ٢/١٩٦.

قوله: (وَلَا بُدَّ عِنْدِي مِنْ تَقْدِيرٍ عَلَيْكَ)^(١) أي: إذا جعل الضمير راجعاً إلى الاعتلال المعهود كما ذكره المصنف في (التوضيح)^(٢)، والاعتلال المعهود هو مراد الدماميني بما ذكره^(٣)، وبذلك تندفع مناقشة الشُّمْنِيِّ^(٤).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَا بُدَّ عِنْدِي) إلخ. هَلَّا قَالَ نَظِيرَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: (وَقَدْ حِيلَ هُوَ أَيُّ: الْحَوْلِ)^(٥) بَأَنْ يَشْتَرِطَ تَخْصِيصَهُ.

(١) مغني اللبيب ٦٥٥/٥-٦٥٦. ونصه: «كما في قوله:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ
يَسْؤُكَ وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَذَرَبُ
أي: وَيُعْتَلَلُ هُوَ، أي الاعتلال. ولا بد عندي من تقدير (عليك) مدلولاً عليها بالمذكورة».

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١٢٤/٢.

(٣) قال الدماميني: «لا حاجة إلى هذا الذي قال: إنه لا بدَّ منه عنده؛ فإنَّ الضمير النائب عن الفاعل راجعٌ إلى المصدر المعهود أي: الاعتلال...، وقد قال المصنف في توضيحه على الألفية: المعنى: ويعتَلُّ الاعتلال المعهود، أو اعتلالٌ ثم خصصه بـ(عليك) أخرى محذوفة للدليل كما تحذف الصفات. يُجَوِّزُ الأمرين ولم يجعل أحدهما متعيناً لا بد منه، وهذا الذي في التوضيح هو الحق». ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٢٢/١-٤٢٣.

(٤) قال الشُّمْنِيُّ: «وأقول: بعد تسليم أنَّ اللام في (الاعتلال) الذي قدره المصنف في (المغني) للعهد لا للجنس معهود اللام هو المصدرُ المفهومُ من الفعل فلا بُدَّ من تقدير (عليك)؛ ليفيد المصدرُ ما لم يُفِدهُ الفعل، وأما اللام في (الاعتلال) الذي قدره المصنف في (التوضيح) فمعهوده الاعتلال المعهود بين المتكلم والمخاطب، وهو مفيدٌ لِمَا لم يُفِدهُ الفعل، فظهر الفرقُ بين العهدين، وأنَّ أحدهما يحتاج إلى متعلقٍ ليفيد غير ما أفاده الفعل بخلاف الآخر». ينظر: الحاشية ١٩٦/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٦٥٥/٥. ذكر ابن هشام ما يكتسبه الاسم بالإضافة، ومنها: «البناء، وذلك في ثلاثة أبواب: أحدها: أن يكون المضاف مبهماً...، وقد استُدل على ذلك بأمر منها قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [سبأ: ٥٤]...، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي: وحيل هو، أي: الحول».

قوله: (فَعَنَّهُ^(١) أَجْوِبَةٌ مَشْهُورَةٌ^(٢)) قيل: هو شاذ، وهو قول سيبويه^(٣)، وقيل: غلط^(٤)؛ لأنَّه لم يعرف شرط إعمال (ما) الحجازية؛ لأنَّه تميمي^(٥)، وقيل: (مِثْلُهُمْ)^(٦) حال والخبر محذوف، أي: في الوجود^(٧).

قوله:

وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ^(٨)

إلخ.

في (الصحيح): اسْتَكَّتْ مَسَامِعُهُ: صَمَّتْ وَضَاقَتْ^(٩). و(الرائع): بالراء والعين المهملتين: اسم فاعل من راعه يَرُوعُه: أَفْرَعُه^(١٠).

(١) (فعنه) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل١٣٧/ب، وأما في مغني اللبيب: ٦٦٢/٥. فهي بلفظ: (ففيه). والسياق يحتمل اللفظتين.

(٢) مغني اللبيب: ٦٦٠-٦٦٢/٥. ونصه: «وقول الفرزدق:

[فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ] إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وزعم ابن مالك...، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة».

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٠/١.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٩١/٤.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٢٩/١.

(٦) جزء من عجز بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للفرزدق كما في: ديوانه: ص١٦٧، والكتاب: ٦٠/١، والمقتضب: ١٩١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٣/١، وشرح شواهد المغني: ٢٣٧/١، وشرح أبيات المغني: ١٥٨/٢.

(٧) هذا تخريج المازني والمبرد. ينظر: المقتضب: ١٩١/٤، والتذيل والتكميل: ٢٦٧/٤. وقد ذكر ابن هشام هذه الأقوال في أوضح المسالك: ٢٧٢/١. وفي المسألة تخريجات أخرى أوصلها بعض العلماء إلى سبعة. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٥٦/٢-٥٨، وتوجيه اللمع: ص١٤٦.

(٨) مغني اللبيب ٦٦٨/٥. ونصه: «ويُحكى أنَّ ابن الأخضر سئل بحضرة ابن الأبرش عن وجه النصب في قول النابغة:

أَتَانِي أَيْتَ اللَّعْنِ أَتَّكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْمَسَامِعُ
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتَ سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تَلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعٌ».

(٩) ينظر: مادة (سكك) ١٥٩٠/٤.

(١٠) ينظر: الأفعال لابن القوطية: ص١٠٤.

قوله: (أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ)^(١) يحتمل أَنَّ العامل فيه مقدَّرٌ، أو (قُلْتَ)^(٢) بعده إِنَّ لم يكن هو مضافاً لِمَا بعده.

(١) مغني اللبيب ٥/٦٧٠. ذكر ابن هشام أوجه نصب (مقالة) بقوله: «وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار أعني، أو على المصدرية».

(٢) جزء من عمز بيت من الطويل، وتقدم البيت وما قبله بتمامهما آنفاً، وهما للناطقة الذبياني كما في: ديوانه: ص ١٦٥، والزاهر في معاني كلمات الناس ٢/٣٦٧، ومجمل اللغة: ص ٤٥٤، وأساس البلاغة ١/٤٦٦، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٦، وحرانة الأدب للبغدادي ٢/٤٥٩.

قوله: (أبيت اللعن) أي: أُنبت من الأخلاق المذمومة ما تلعن عليه. (أنك لمتني) في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتاين، واللوم بمعنى التهديد. ينظر: شرح أبيات المغني ٧/١٣٠.

الْأُمُورُ الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قَاصِرًا

قوله: (كَوْنُهُ عَلَى (فَعْلٍ بِالضَّمِّ) ^(١) إلخ. قال الدماميني: «ويرد على المصنف أن (فَعْلٍ) إذا كان محولاً عن غيره» ^(٢) إلى آخر ما بينه.

وقوله ^(٣): (بأنه اختار هذا المذهب)، أي: فلا يرد عليه حينئذ ما ذكر؛ لأنه ليس على (فَعْلٍ) بضم العين، بل بفتح العين، غاية الأمر أنه ضُمَّ فاؤه ابتداءً لا بطريق النقل من العين؛ لأنها غير مضمومة، وإنَّما ضُمَّت فاؤه لبيان بنات الواو، فكلامه لا يشمل ما ذكر ^(٤).
وقوله ^(٥): (أو رأى ^(٦) أن أصل هذا اللفظ إنَّما ينصرف إلى البناء الأصلي دون العارض)، ولا يرد على هذا المحوّل إلى (فَعْلٍ) للمبالغة، بأن يقال: إنَّه قاصر لكونه على (فَعْلٍ) بالضم، مع أن الضم ليس أصلياً فيه؛ وذلك لأنه صرّح بهذا.

[تنبيه] ^(٧)

(١) مغني اللبيب ٦٧٢/٥. ذكر ابن هشام الأمور التي لا يكون الفعل معها إلّا قاصراً، ومنها: «كونه على (فَعْلٍ) بالضم، كـ(ظَرَف)...، ولهذا يتحول المتعدّي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى (فَعْلٍ) لغرض المبالغة والتعجب، نحو: (ضَرَبَ الرجل وفهم) أي: بمعنى: ما أَضْرَبَهُ وأفهمه».

(٢) وتام كلام الدماميني: «فإنَّه يتعدى، نحو: (قُلْتُه) و(طُلْتُه)، والأصل (فَعْلٍ) بفتح العين فلما سُكِّن آخره للضمير لزم حذف عينه، فحوّل أوّلًا إلى (فَعْلٍ) بنقل حركته إلى فائه، فيعلم أن عينه التي حُذفت واوٌ، كما حوّلوا نحو: (باع) إلى (فَعْلٍ) بالكسر؛ ليدلّ على أن العين ياء، فاستصحبوا في نحو: (قال) وغيره [التعدّي] الثابت قبل التحويل، وهو مذهب سيويوه وأصحابه، ولابن الحاجب خلاف في ذلك، فقال: إنَّ الصحيح أن الضمّ لبيان بنات الواو لا للنقل. فيَحْتَمِلُ أن يجاب عن المصنف بأنَّه اختار هذا المذهب فأطلق، أو رأى أن مثل هذا اللفظ إنَّما ينصرف إلى البناء الأصلي لا العارض بالتحويل». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٣١/١. ولفظة: [التعدّي] ساقطة من تحفة الغريب المحقق، والتصحيح من تحفة الغريب (خ): ل٧٨/ب.

(٣) أي: الدماميني، كما في كلامه الذي في الهامش السابق.

(٤) ينظر: حاشية الشُّمْنِي ١٩٨/٢.

(٥) أي: الدماميني، كما في كلامه السابق آنفاً.

(٦) (أرى) هكذا في الأصل، والتصحيح من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٣١/١.

(٧) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل١٣٨/ب، ومغني اللبيب: ٦٨١/٥.

قوله: (لأنه لا يكون عند أصحابه)^(١) [ص/٢٨٨] يُتأمل مرجع (الهاء) هل هو ثعلب^(٢)؟
فما وجه إضافة ذلك لأصحابه؟! أو (يتعاهد) أي: التفاعل^(٣)، والمراد بأصحابه من
يستعمله، ومن هو لغته^(٤).

قوله: (ويردّه قوله):

تَجَاوَزْتُ (٥) إلخ.

كأنه لما كان المراد بـ(يتعاهد) من حيث عموم^(٦) التفاعل ردّه.

قوله: (وإنما ذكر ابن السيد)^(٧) إلخ. ردّ من المصنف على ابن عصفور في نقله وردّه^(٨).

قوله: (ولم يذكر أن (تفاعل) لا يكون متعدّيًا) يعني: حتى يرد عليه ما ذكر^(٩).

(١) مغني اللبيب ٦٨١/٥. ونصه: «في (فصيح ثعلب)...، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده (يتعاهد)؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعدّيًا».

(٢) هو: أبو العباس، أحمد بن يحيى، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، حتى قيل: إنه يحفظ كتب الفراء، ومن مصنفاته: معاني القرآن، والمصون في النحو، والفصيح، توفي سنة ٢٩١هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ١٤١، وتاريخ العلماء النحويين: ص ١٨١.

(٣) ينظر: الفصيح: ص ٣٠٥، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ص ٣٨٩.

(٤) الظاهر أن ابن درستويه يقصد أصحاب ثعلب، أي: الكوفيين؛ لأنه خطأهم بعد ذلك، وذكر أن الخليل نص على أنه يكون من واحد، وليس عائداً على الفعل (تعاهد)؛ لأنه أعقبه بقوله: «لأنه على (تفاعل)» فحديثه عن وزن (تفاعل)، وليس عن (تعاهد) بخصوصه، بدليل أنه استشهد ببنت: (تجاوزت أحراساً..). البيت الآتي. ينظر: تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ص ٣٨٩.

(٥) مغني اللبيب: ٦٨١/٥. ونصه: «ويرده قوله:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا عَلَيْهَا وَمَعَشْرًا
عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُشْرُونَ مَقْتَلِي».

(٦) كتب مجرد الحاشية حيالها في الهامش: (أي: لا من حيث خصوص المادة. (م)). (م) يظهر أن المراد به مجرد الحاشية.

(٧) مغني اللبيب ٦٨٢/٥. ونصه: «وإنما ذكر ابن السيد أن (تعانق) لا يتعدى، ولم يذكر أن (تفاعل) لا يكون متعدّيًا، وأيضاً فلم يخص الردّ برواية الجر، ولا معنى لذلك».

(٨) قال ابن عصفور: «وزعم أبو محمد ابن السيد أن رواية الخفض غير جائزة؛ لأن (تعانقهُ) مصدر (تعانق)، و(تفاعل) لا يتعدى. وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل في ذلك تفصيل». ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٦٨/٢. وانظر كلام ابن السيد في الحلل في شرح أبيات الجمل: ص ١٧٦.

(٩) ينظر إثبات ابن السيد تعدي الفعل (تفاعل) في: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ص ١٣٢، والاقتضاب في شرح

قوله: (وَأَيْضًا فَلَمْ يَخُصَّ الرَّدَّ بِرِوَايَةِ الْجَرِّ) كأنَّ المراد به التخطئة المنقولة عن ابن السيّد^(١) لا رَدُّ ابنِ عصفور^(٢).

أدب الكاتب: ١٨١/٢-١٨٢.

- (١) هو عبد الله بن محمد بن السيّد، أبو محمد البَطْلَيْوْسِي، كان عالماً باللغة والأدب ومتبحراً بهما، وجلس لإقراء الناس النحو، ومن مصنفاته: شرح أدب الكاتب، الحلل في شرح أبيات الجمل، المسائل المنثورة في النحو، توفي سنة ٥٢١هـ. ينظر: معجم الأدباء: ١٥٢٧/٤-١٥٢٩، وإنباه الرواة: ١٤١/٢-١٤٣، وبغية الوعاة ٥٥/٢-٥٦.
- (٢) البيت ثبت برواية الجر (تَعَنَّيْهِ) عن الأصمعي، وروى غيره البيت بالرفع (تَعَنَّيْهِ). ينظر: شرح أشعار الهذليين: ٣٧/١، ودرّة الغواص: ص ٧٧. ونسب الجواليقي هذه الرواية للنحويين. ينظر: شرح أدب الكاتب للجواليقي: ص ٢٨٣. وأمّا ما جاء بلفظ (تَعَنَّيْهِ) فقد ذكر ابن السيّد وابن بري بأنها خطأ، وأنَّ الصواب: (تَعَنَّيْهِ) لأنَّ (تعانق) لا يتعدى، والتعنى هي المتعدية. ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ص ١٦٦-١٦٧، والحواشي على درّة الغواص لابن بري وابن ظفر: ص ٧٦٦.

الْأُمُورُ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ

قوله: (وَقَدْ اجْتَمَعَتِ التَّعْدِيَةُ بِالْبَاءِ وَبِالتَّضْعِيفِ)^(١) قال الشُّمْنِيُّ: «هكذا وقع في النسخ، وهو سبق قلم، والصواب: قد اجتمعت التعدية بالهمزة وبالتضعيف»^(٢)، إلى آخر ما بينه.

وهو مُتَوَجِّهٌ، وإن أمكن التَّكْلِفُ للمصنِّف ودفع سبق القلم، بأن يمنع قوله في الأول (فلأنه) (اجتمع)، فإنَّ التعدي بالباء والتضعيف مجتمع في هذه الآية أيضاً، وبأنَّ عدم ذكر التعدية بالهمزة لا يمنع إرادتها لوجودها في الآية، وبأنَّه لا مانع من نصب (الحق) على المفعولية، والحالية غير متعيِّنة، وبأنَّ كون المراد بالتعديتين التعدية بالهمزة، والتَّعْدِيَةُ بالتضعيف لا ينافيه كلامه؛ لأنَّه أراد التعديتين الواقعتين في الآية، وهما: التَّعْدِيَةُ بالهمزة، والتَّعْدِيَةُ بالتضعيف، لا التعديتين اللتين ذكرتهما حتى يقال: لم تذكر هاتين التعديتين.

قوله: (﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧])^(٣) إلخ. قال المصنف في (توضيحه) على الألفية: «واشترط ابن مالك في (أَنْ) و(أَنْ) أَمْنُ اللبس، فمنع الحذف في نحو: (رَعِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ) أو (عَنْ أَنْ تَفْعَلَ) لإشكال المراد بعد الحذف»^(٤)، ويشكل عليه: (﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] بحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا في المراد»^(٥). انتهى.

(١) مغني اللبيب: ٦٨٧/٥. ونصه: «وقد اجتمعت التعدية بالباء والتضعيف في قوله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ ٢ من قَبْلِ هُدَى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٣-٤]». «.

(٢) وتام كلام الشُّمْنِيِّ: «أما أولاً؛ فلأنَّه المجتمع في هذه الآية، وأما ثانياً؛ فلأنَّه لم يذكر التعدية بالحرف الملفوظ به، وأما ثالثاً؛ فلأنَّ (بالحق) في محل نصب على الحال، لا على المفعولية، وصاحب الحال (الكتاب)، و(مصدقاً) إما حال ثانية أو بدل من موضع (بالحق) أو حال من الضمير المستتر فيه، وأما رابعاً؛ فلأنَّ قوله: (وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقاً إلى آخره. إنما هو للتعدية بالهمزة والتَّعْدِيَةُ بالتضعيف». الحاشية: ١٩٩/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٦٩٦/٥. ونصه: «﴿وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي: (في أَنْ)، أو (عن أَنْ) على خلاف في ذلك بين المفسرين».

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٠/٢.

(٥) أوضح المسالك: ١٦٢/٢.

قال الدماميني: «قلت: لابن مالك أن يجيب بما ذكره المصنف في هذا الكتاب في الخاتمة التي تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس^(١)»^(٢). إلى آخر ما ذكر.

وأقول: الذي تلخص لنا من كلام ابن مالك أن المانع اللبس [ص/٢٨٩] - وهو أن يكون المتبادر خلاف المراد - دون الإجمال، وهو ألا يتبادر المراد ولا غيره، وكيف يمنع الإجمال وهو ثابت في الكتاب والسنة؟! وحينئذ فإن لم يكن المتبادر في نحو هذا واحداً من الحرفين، فهذا إجمال فلا يمتنع، بل حكمه حكم غيره من الإجماليات، وإن وجد في كلام ابن مالك امتناع مثله، فينبغي تأويله أو رده بكلامه في المواضع الأخر، وإن تبادر أحدهما فإن كان هو المراد، فالوجه أو غير المراد فهذا لبس، فيمتنع بدون قرينة. فليتأمل.

قوله: (لِلتَّنَاقُضِ)^(٣) فإن قلت: لا شك أن الإنسان يرغب في الخير ويفعله، وفي الشر فيفعله في وقت آخر، وقد يرغب عن الخير والشر معاً فلا يفعل شيئاً منهما، ولا يريد فعله، ولا تناقض في ذلك.

«قلت: الذي في البيت^(٤) الإخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع، ولا يمكن الجمع بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر؛ لأنه متى استمرت الرغبة في الخير، لزم

(١) ونص كلام ابن هشام: «وَأَمَّا: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]، فإنما حذف الجار فيها لقرينة. وإنما اختلف العلماء في المُقَدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نُزُولِهَا، فالخلاف في الحقيقة في القرينة». مغني اللبيب: ٣٢١/٦.

(٢) وذكر الدماميني كلام ابن هشام السابق آنفاً ثم قال: «وَجَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ الْوَجْهَيْنِ فَقَالَ: فِي أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ لِمَاهُنَّ، وَعَنْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ لِدِمَاهُنَّ، وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه كَانَ إِذَا جَاءَهُ وَلِيُّ الْيَتِيمَةِ نَظَرَ فَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً غَنِيَ قَالَ: زَوْجَهَا غَيْرُكَ، وَالتَّمَسَّ لَهَا مِنْ هُوَ خَيْرُ مَنْكَ، وَإِنْ كَانَتْ دَمِيمَةً وَلَا مَالَ لَهَا قَالَ: تَزَوَّجَهَا فَأَنْتَ أَحَقُّ بِهَا». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٤١/١.

(٣) مغني اللبيب: ٦٩٧/٥. ذكر ابن هشام إسقاط الجار (في) و(عن) ثم قال: «ومما يحتملها قوله:

وَيَرْغَبُ أَنْ يَنْبِيَّ الْمَعَالِي خَالِدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلَامِ

أنشده ابن السَّيِّد... ولا يجوز أن يُقَدَّرَ فِيهِمَا مَعَا (في) أو (عن) للتناقض».

(٤) أي: البيت الذي أورد ابن السَّيِّد آنفاً. وهو من بحر الطويل، وبلا نسبة في: التنبيه على الأسباب التي أوجبت الخلاف بين المسلمين لابن السَّيِّد: ص ٥٦، وشرح أبيات المغني: ١٣٦/٧.

قوله: (المعالي) جمع مَعَالَةٍ بالفتح، وهو كسب الشرف. (الصنيع) فعل القبيح، يقال: صنع به صنيعاً، أي: فعل به فيبيحاً. (الألأم) جمع الألَام، من قولهم: لؤم الرجل فهو لئيم. ينظر: شرح أبيات المغني ١٣٦/٧.

انتفاء الرغبة في الشر؛ لأنّها شر، فلو فرض وجودها، لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها، وكذا العكس، وكذا -أيضاً- الاستمرار في الرغبة عن الخير وعن الشر معاً لا يُتَصَوَّر؛ إذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر، والرغبة عن الشر رغبة في الخير، فثبت التناقض على تقدير: (في) أو (عن) في الموضعين كما ذكره المصنف^(١). كذا ذكره الدماميني، وتبعه الشُّمْنِي^(٢).

ولقائل أن يقول: إنما يُسَلَّم ذلك على تقدير إرادة الخير على العموم والشر على العموم، أمّا على تقدير إرادة نوع من كل منهما فيمكن استمرار الرغبة في كل منهما، ولا تناقض. فإن قلت: لفظ (المعالي) و(صَنِيعَ الْأَلَائِمِ) في البيت من صيغ العموم. قلت: يمكن إرادة العموم العرفي، بل هو الغالب.

قوله: (لا تُثَبِّتُ بِالْمُحْتَمَلَاتِ)^(٣) يمكن أن يقال: حيث كان احتمالُ العطف على المحل أظهرَ صحَّ أن تُثَبِّتَ القواعد إذا كانت ظنية؛ لأنَّ الظنَّيات تثبت بما يفيد الظن، وأحكام النَّحو ظنَّيات أو منها ظنَّيات، فليتأمل.

(١) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٤١/٢ - ٤٤٣.

(٢) ينظر: حاشية الشُّمْنِي ٢٠٠/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٧٠٠/٥، ذكر ابن هشام قول الشاعر:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَيَّيَّةً إِلَيَّ وَلَا دَيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ

وأنّه قد يُعْتَرَضُ على البيت بأنَّ الحمل على العطف على المحل أظهر من حملة على العطف على التوهم، ثم قال:

«ويجاء بأن القواعد لا تثبت بالاحتمالات».

أجزاء من حواشي العلامة أحمد بن قاسم العبادي على مغني اللبيب

(من مسوغات الابتداء بالنكرة إلى نهاية المخطوط)

لأحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)

دراسة وتحقيقاً

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في الفلسفة في الدراسات اللغوية

الجزء الثاني

إعداد الطالب

عبد العزيز بن عبد الرحمن بن محسن المحسن

الرقم الجامعي

(٣٧٢١٢٠٣٤٦)

إشراف الأستاذ الدكتور

سليمان بن علي الضحيان

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها

العام الجامعي

١٤٤١-١٤٤٢هـ

البَابُ الْخَامِسُ مِنَ الْكِتَابِ

[فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الْاِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعَرَّبِ مِنْ جِهَتِهَا]^(١)

الْجِهَةُ الْأُولَى [ص/ ٢٩٠]:

قوله: (وَأَخْطَأُ فِي جَوَابِهِ)^(٢) المصنفُ رَدَّ إعرابَ هذا النحوي^(٣)، وسَيَبِّنُ ما هو الصَّوابُ عنده.

وفي تفسير القاضي البيضاوي^(٤) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾ [النساء: ١٢]، أَنَّ (يُورَثُ) من (وَرِثَ) صفةُ (رجل)، و(كلالة) خبر (كان)، أو (يورث) خبر، و(كلالة) حال من الضمير فيه - وهو مَنْ لم يخلف ولداً ولا والدًا - أو مفعول له، والمرادُ بها قرابةٌ ليست من جهة الوالد والولد، وأنَّه يجوز أن تكون الرجل الوارث، و(يُورَثُ) من (أُورِثَ)، و(كلالة): من ليس بوالد ولا ولد، ثم ذكر أنه قرئ: ﴿يُورِثُ﴾ [النساء: ١٢]^(٥)، على البناء للفاعل، وأطال في الكلام عليه^(٦).

قوله: (وَالصَّوَابُ أَنْ يَتَضَمَّنَ)^(٧) ﴿أَمَاتَهُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. مَعْنَى: أَلْبَثَهُ^(٨)، قال الدماميني: «هذا

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٤٠/أ، ومغني اللبيب: ٧/٦.

(٢) مغني اللبيب: ١٠/٦. ونصه: «ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه».

(٣) المقصود به أحد كبار طلبة الجزولي، كما نصَّ عليه ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب: ٩/٦.

(٤) البيضاوي: هو ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، من كبار علماء التفسير والفقه العربية، ومن مصنفاته: تفسيره (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)، ومختصر الكشف، والمنهاج في الأصول، وشرح الكافية لابن الحاجب، توفي سنة ٦٨٥هـ. ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٥٧/٨، وبغية الوعاة ٥٠/٢-٥١، وطبقات المفسرين للدواودي ٢٤٨/١.

(٥) قرأ الحسن: ﴿يُورِثُ﴾ بكسر الراء مع تخفيفها، وقرأ الحسن أيضاً، وعيسى بن عمر بكسر الراء مع تشديدِها. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٣١، وشواذ القراءات للكرمان: ص ١٣١. وينظر توجيه القراءتين في: المحتسب ١٨٣/١، والكشاف ٤٨٥/١.

(٦) ينظر: تفسير البيضاوي ٦٤/٢، وينظر أيضاً: معاني القرآن للأخفش ٢٥٠/١-٢٥١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٥/٢.

(٧) (يتضمن) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٤١/أ، فهي بلفظ: (تضمن)، وفي مغني اللبيب: ١٧/٦. بلفظ: (يُضَمَّن).

(٨) مغني اللبيب: ١٧/٦. ونصه: «فإن المتبادر انتصاب (مئة) بـ(أَمَاتَهُ)...، والصواب أن يُضَمَّنَ (أَمَاتَهُ) معنى (أَلْبَثَهُ)».

هنا لا حاجة إليه، وذلك أنه يمكن تعليق الظرف»^(١) إلى آخر ما بينه.

قال الشُّمْنِي: «الداعي إلى تضمين: ﴿أَمَاتَهُ﴾ معنى (أَلَبَّته) موافقةً قوله تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُ﴾ [البقرة: ٢٥٩]»^(٢) إلى آخر ما ذكر. فليُتَأَمَّلَ فيه، فَإِنَّ لِقَائِلِ أَنْ يقول: إِنْ أراد الموافقة اللفظية، فهي منتفية، وما قرَّره المصنف لا يقتضيها، أو الموافقة المعنوية، فهي حاصلة على تقدير تعليق الظرف بما في (أَمَاتَهُ) من معنى الموت؛ لأنَّ الموتَ المدَّةَ المعلومةَ لبث، فتأمل.

قوله: (فَالصَّوَابُ تَعْلِيقُهَا)^(٣) بما تعلَّقت به^(٤) إلخ. قال الدماميني: «إذا تعلَّق بـ (كائن) الذي هو مُغَيًّا^(٥) هذه الغاية»^(٦) إلى آخر ما ذكر.

قال الشُّمْنِي: «أقول: بل الكون على الفطرة الممتد إلى تلك الغاية»^(٧)، إلى آخر ما بينه.

أقول: الكونُ بَقِيْدِ الامتداد لا يمكن أَنْ يُقَارَنَ، فتأملْه، إِلَّا أَنْ يريدَ بالكونِ المُمْتَدُّ الكونَ الذي يَعْرِضُ له الامتداد فتأملْه، أو يريدُ أَنْ الكونَ بقيد الامتداد المذكور مُقَارَنٌ بـجُزْئه، ويُكتفى بمثل هذه المقارنة، وقد اكتفى الرضوي بمثلها في المفعول لأجله^(٨).

(١) وتام كلام الدماميني: «بما في (أَمَاتَهُ) من معنى الموت لا بالإماتة نفسها، والموت إمَّا عدمُ الحياة عمَّا شأنه الحياة، أو وصفٌ وجودي مضادٌ للحياة على الخلاف المعروف، وعلى كُلِّ فامتداده ممكنٌ، ولا داعي إلى ذلك التَّكَلُّفِ». ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٥٤/٢-٤٥٥.

(٢) وتام كلام الشُّمْنِي: «﴿قَالَ لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ قَالَ بَلْ لَبِثْتُ مِائَةً عَامًا» [البقرة: ٢٥٩] فإنَّ الظرف في ذلك كله متعلِّقٌ باللبث». الحاشية ٢٠١/٢.

(٣) (تعليقها) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٤١/أ، وأما في مغني اللبيب: ١٨/٦، فهي بلفظ: (تعلُّقها)، واللفظان صحيحان.

(٤) مغني اللبيب: ١٨/٦. وفيه كلامه عن قول الرسول: ((كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه)): «ولا يجوز أَنْ يُعْلَقَ (حتى) بـ(يولد)...، فالصواب تعلُّقها بما تعلَّقت به (على)».

(٥) كتبت في الأصل بلفظ: (معناه)، وهو تصحيف، والتصحيح من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٥٥/٢.

(٦) وتام كلام الدماميني: «فكيف يصحُّ كونه حالاً، ومضمون الحال يجبُ أَنْ يكونَ مقارناً للعامل فيها، وليس الكونُ الممتدُّ إلى تلك الغاية مقارناً؟ وهل هو إلا بمثابة قولك: (جاء زيدٌ أمسٍ راكباً إلى غدٍ؟)». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٥٥/٢.

(٧) وتام كلام الشُّمْنِي: «التي هي تهويد الأبوين للولد أو تنصيرهما مقارن للعامل الذي هو (يولد)، غاية الأمر أنَّه استمر بعد مقارنته إلى غاية، وذلك لا يقدح في كونه مقارناً له». الحاشية: ٢٠٢/٢.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥١٠/١-٥١١.

قوله: (لَأَنَّ صَلَاةَ الْمَصْدَرِ لَا تَتَقَدَّمُ)^(١) اختار الرضي الجواز إذا كان المعمول ظرفاً أو شبهه، واستشهد بهذه الآية^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾^(٣) [النور: ٢].

قوله: (إِذَا أُعِيدَ إِلَى (الْكِتَابِ) لَا إِلَى مَجْرُورٍ (عَلَى))^(٤) إلخ. [ص/ ٢٩١] وإن استقام ذلك، والتقدير: ولم يجعل عبده^(٥) عوجاً حال كونه قيماً على الأمة يُرشدُها إلى مصالحها، ويأخذ بحُجُزها عن اقتحام المهالك، لكن سياق الآية في وصف الكتاب^(٦).

قوله: (وَأَمَّا: ﴿جُنُبًا﴾ [النساء: ٤٣]، فَعَطْفٌ عَلَى الْحَالِ لَا حَالٌ)^(٧) أي: بطريق الاستقلال والأصالة، والكلام إنما هو في الحال بطريق الأصالة، لا بطريق التبعية^(٨).

قوله: (قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: ﴿أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]: إِنَّهُ صَفَةٌ لـ ﴿غُثَاءً﴾ [الأعلى: ٥])^(٩) إلخ. (الغثاء) مخفف (الثاء) ومشددها: ما يُقَدِّفُ به السَّيْلُ على جانب الوادي من الحشيش والنبات^(١٠).

قوله: (﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [الواقعة: ٢٢]، بِالرَّفْعِ بَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ﴾ [الصفات: ٢٢])

(١) مغني اللبيب: ٢٠/٦، ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ﴾ [الصفات: ١٠٢]. ثم قال: «قال الزمخشري: ولا يتعلق (مع) بـ (بلغ)... ولا بالسعي؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدم عليه».

(٢) أي: بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيُ﴾ [الصفات: ١٠٢].

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٦/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٣٠/٦-٣١. ونصه: «وإنَّما: ﴿قِيَمًا﴾ [الكهف: ٢]. حالٌ إمَّا من ...، وإما من الضمير المحرور باللام إذا أُعيد إلى الكتاب لا إلى مجرور (على)».

(٥) كتبت في الأصل بلفظ: (بعده)، وهو تصحيف، والتصحيح من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٦٥/٢.

(٦) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٦٥/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٣١/٦، ذكر ابن هشام الخلاف في تعدد الحال في قوله: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾ [النساء: ٤٣]، ثم قال: «وَأَمَّا: ﴿جُنُبًا﴾ [النساء: ٤٣]، فَعَطْفٌ عَلَى الْحَالِ لَا حَالٌ».

(٨) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٦٦/٢.

(٩) مغني اللبيب: ٣٢/٦، ذكر ابن هشام أمثلة على حصول الخطأ في الإعراب إذا روعي ظاهر اللفظ دون موجب المعنى، ومنها قوله: «قول بعضهم في: ﴿أَحْوَى﴾ [الأعلى: ٥]: إِنَّهُ صَفَةٌ لـ ﴿غُثَاءً﴾».

(١٠) ينظر: تفسير ابن فورك: ١٩٩/٣، والبحر المحيط في التفسير: ٤٥٤/١٠.

[٤٥] (١) إلخ. ليس الذي قبل قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾، ﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَائِسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾، وإِنَّمَا هو قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ (٢) [الواقعة: ١٧]، إلى: ﴿وَلَحْمٌ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ (٣) [الواقعة: ٢١].

قوله: (وَعَلَيْهِنَّ فَالْعُمُومُ مُخَصَّصٌ) (٤) إلخ. أي: «بَدَلِيَّةٌ (مَنْ استطاع من الناس)، وابتدائية (مَنْ) موصولة، وابتدائيتها شرطية» (٥).

قوله: (وَالْمُورَاةُ لَا تَتَسَبَّبُ عَنِ الْعَجْزِ) (٦) في (حاشية التفتازاني): يحتمل أَنْ يكون الاستفهام للإنكار الإبطالي، فيفيد النفي، وهو سبب، أي: إِنْ لَمْ أَعْجَزْ، وَارَيْتُ (٧).

قوله: (وَالصَّوَابُ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ) (٨) «هو امتناعُ نَصْبِ: ﴿فَتُصْبِحُ﴾ [الحج: ٦٣]» (٩).

قوله: (وَقَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: إِنَّ ذَلِكَ فَاسِدٌ فِي الْمَعْنَى) (١٠) إلخ. قال الدماميني: «وما نقله عن

(١) مغني اللبيب: ٣٤/٦. ونصه: «ونظيره قراءة من قرأ: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة: ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى:

﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَائِسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [الصفات: ٤٥]. أي: ولهم حور».

(٢) حصل للمحشي لبس في إيراد الآيات مع أنه أراد التصحيح لابن هشام، حيث أورد الآية الأولى بزيادة (واو) في أولها، وهو خطأ.

(٣) كتبت الآية في الأصل، بلفظ: (ولحم مما يشتهون) وهي آية (٢٢) من سورة الطور، لكنها غير مرادة هنا، والصواب أن يورد قوله تعالى: ﴿وَلَحْمٌ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الواقعة: ٢١]؛ لأنها في السورة نفسها.

(٤) مغني اللبيب: ٣٧/٦. ذكر ابن هشام أن المشهور في (مَنْ) في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]. أنها بدل، وأن الكسائي جَوَّزَ كونها مبتدأ، ثم قال: «وَعَلَيْهِنَّ فَالْعُمُومُ مُخَصَّصٌ إِمَّا بِالْبَدَلِ، أَوْ بِالْجُمْلَةِ».

(٥) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٠٤/٢-٢٠٥.

(٦) مغني اللبيب: ٣٨/٦. ذكر ابن هشام أن الزمخشري جعل (أَوَارِي) في قوله: ﴿فَأَوَارِي سَوْءَةَ أَخِي﴾ [المائدة: ٣١]. منصوباً في جواب استفهام، ثم ردّه ابن هشام وقال: «والمواراة لا تتسبب عن العجز».

(٧) ينظر: مخطوط حاشية التفتازاني على الكشف: ل٤٩٣/ب، بتصرف يسير، وقد نقله -أيضاً- الدماميني في تحفة الغريب) بتصرف يسير. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٦٩/٢.

(٨) مغني اللبيب: ٣٩/٦. أورد ابن هشام قولين في امتناع نصب (فتصبح) في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]، ثم قال: «والصواب القول الأول». وهو أنه ليس جواباً للاستفهام.

(٩) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٠٥/٢.

(١٠) مغني اللبيب: ٤٠/٦. ونصه: «قول بعضهم: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ آتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾

الزحشري من أن الصواب أن (آلهة) هو المفعول الثاني»^(١)، إلخ.
وقد يقال: التَّهْي المطلق مفهوم بالأوّل من النهي المقيد، وإنَّما خصَّ المقيد بالذكر؛
لأنَّه الواقع منهم^(٢)، فليتأمل.

قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٦]^(٣) إلخ. قال المصنف في بحث (إلا) من حرف الألف ما نصه: «الثاني - أي: من أوجه (إلا) - أن تكون صفة بمنزلة (غير)، فيوصف بها وبتاليها جمع مُنْكَرٌ أو شبهه، فمثال الجمع المُنْكَر: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله، لفسدتا، وذلك يقتضي بمفهومه أنَّه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا^(٤) [ص/ ٢٩٢] من جهة اللفظ؛ لأنَّ^(٥) (آلهة) جمع مُنْكَر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه»^(٦)، ثم نقل ما نقله هنا عن المبرد، وردَّه.

وفي الدماميني عن ابن عمرو^(٧): «لو حملنا (إلا) في هذا الموضع على الصفة، كان التوحيد حاصلًا» إلى آخر ما بينه^(٨).

[الأحقاف: ٢٨]. إنَّ الأصل: اتخذوهم قربانا...، وقال الزحشري: إنَّ ذلك فاسد في المعنى.

(١) وتام كلام الدماميني: «وأنَّ (قربانا) حال فيه تقييد النهي عن اتخاذهم آلهة بحالة كونهم قربانًا، والمقصود النهي عن اتخاذهم آلهة من دون الله مطلقًا، ولا يتأتَّى مع القيد». ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب) ٤٧٠/٢.

(٢) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٧٠/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤٢/٦. ونصه: «قول المبرد في: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٦] إنَّ اسم الله تعالى بدل من (آلهة)».

(٤) كتب مجرَّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (عطف على قوله: (من جهة المعنى)؛ لأنه في حيز النفي).

(٥) كتبت في الأصل بلفظ: (لأنَّه)، والتصحيح من مغني اللبيب: ٤٦٠/١.

(٦) مغني اللبيب: ٤٥٨/١ - ٤٦٠.

(٧) ابن عمرو: هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي علي الحلبي النحوي، المعروف بابن عمرو، أخذ النحو عن ابن يعيش، وجالس ابن مالك، ومن مصنفاته: شرح المفصل، توفي سنة ٦٤٩ هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء: ٤٢٢/١٦، والوافي بالوفيات: ١٦١/١، وبغية الوعاة: ٢٣١/١.

(٨) وتام قوله: «لأنَّه يكون التقدير: لو كان فيهما آلهة مغايرة لله، لفسدتا، لكنَّهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة غير الله فجاء التوحيد، ولو حملناها على الاستثناء، لم يحصل التوحيد؛ لأنَّ ما بعد (لو) مثبت لفظًا، والاستثناء من الإثبات نفي، فيكون التقدير: لو كان فيهما آلهة ليس الله منها، لفسدتا، لكنَّهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة ليس

قوله: (قُلْتُ: لَوْ صَحَّ ذَلِكَ، لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ)^(١) إلخ. أقول: لِقَائِلٍ أَنْ يَمْنَعَ هذه الملازمة لجواز أَنْ يُشْتَرَطَ النَّفْيُ الصَّرِيحُ ونحوه في أحد الجانبين دون الآخر، ثم رأيت الشُّمْنِيَّ ردَّ هذا الجواب في بحث (إِلَّا) من حرف الألف، فقال بعد ذكر المصنف نحو هذا الجواب هناك ما نصه: «يمكن الجواب عن هذا بأنَّ التفريغ والبدل في الاستثناء اتَّسَعَ فيهما ما لم يُتَّسَعَ في (دَيَّار)^(٢) و(مِنْ) الزائدة، فلا يلزم من امتناع وقوع (دَيَّار) و(مِنْ) الزائدة بعد (لو) امتناع وقوع التفريغ والبدل في الاستثناء بعدها»^(٣)، ثم أطل في بيان ذلك.

الله منها، وإذا ثبت ذلك، احتمل أن يكون فيهما آلهة منها الله، فلا يحصل التوحيد، أو تقول: ما بعد (لو) منفيٌّ معني، والاستثناء من النفي إثبات، فيكون التقدير: لو كان فيهما آلهة منها الله، لفسدنا لكنَّهما لم تفسدا، فليس فيهما آلهة منها الله، وعند ذلك يحتمل أن يكون فيهما آلهة ليس الله منهم، فلا يحصل التوحيد، والآية سيقَّت لبيان التوحيد، فثبت أنَّ (إِلَّا) ليست على حقيقتها من كونها للاستثناء، وأما هنا للصفة بمعنى (غير)، وأما لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثناء». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٧١/٢.

(١) مغني اللبيب: ٤٤/٦، ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. و(لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيْدٌ لَعَلَيْنَا) ثم قال: «فإن قيل: لا نسلم أنَّ الجمع في الآية والمفرد في المثال غير عامين... قلت: لو صحَّ ذلك، لصحَّ أن يقال: لو كان فيهما من أحد... لكان كذا وكذا».

(٢) دَيَّار: أي أحد، يقال: ما في الدار دَيَّارٌ، وأصل (دَيَّار) دَيَّوار، ولكن قُلِبَت الواو ياءً. ينظر: الكتاب: ٣٦٧/٤، والصحاح، مادة (دور): ٦٦٠/٢.

(٣) وتام كلام الشُّمْنِيَّ: «وإنما قلنا: إنَّه اتسع في التفريغ والبدل ما لم يتسع (دَيَّار)، و(مِنْ) الزائدة؛ لأنَّ (دَيَّارًا) يشترط فيه صريح النفي، و(مِنْ) الزائدة يشترط فيها صريح النفي، أو النهي، أو الاستفهام، بـ(هل)، والتفريغ والبدل في الاستثناء يشترط فيهما كون الكلام غير موجب، وفَسَّرَ غير الموجب بالنفي، والاستفهام، والنفي الصريح أو المؤول». حاشية الشُّمْنِيَّ: ١٥٥/١.

الجهة الثانية:

قوله: (أَحَدُهَا: قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: ﴿وَتُمُودًا﴾ [النجم: ٥١])^(١) إلخ. قال الدماميني: «لصاحب ذلك القول أن يجعل (أَمَّا) محذوفة، وهذا من مظان حذفها»^(٢) إلى آخر ما بينه. وأجاب الشُّمْنِي عَمَّا أوردَهُ أولاً بقوله: «وأقول: ذلك البعض لم يقل: إِنَّ (أَمَّا) هنا مقدرة»^(٣)، إلى آخر ما ذكره.

ولا يخفى ما فيه، فإن ما ذكره البعض^(٤) صالح لإرادة تقدير (أَمَّا)، ولا يحتاج في مقام توجيه قوله إلى قرينة، بل يكفي الصلاحية له، ولا ينبغي للمصنف الجزم بالاعتراض مع احتمال الوجه الصحيح.

قوله: (مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ) انظر مع ذلك ما معنى الواو^(٥).

قوله: (وَإِنَّمَا هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى: ﴿عَادًا﴾) أي: في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾ [النجم: ٥٠].

(١) مغني اللبيب: ٤٨/٦. ذكر ابن هشام أمثلة مما يراعي فيها المعرب معنى صحيحاً، ولا يراعي قواعد الصناعة النحوية، ومنها: «أحدها: قول بعضهم في: ﴿وَتُمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم: ٥١]: إِنَّ (ثمود) مفعولٌ مقدم...، وإنما هو معطوف على (عاداً)».

(٢) وتام كلام الدماميني: «قياساً، كما تقدم عن الرضي، أي: (وأما ثمودُ فما أبقي)، فلا يمتنع التقديم لغرض الفصل بين (أَمَّا) والفاء بجزء مما في حيزها، ولو كان عامله مقترناً بما له الصدر، نحو: (أَمَّا زيداً فلإني ضاربٌ)، على ما ذهب إليه المبرد، وابن درستويه، والفراء، واختاره ابن الحاجب وغيره». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٧٤/٢، وينظر كلام الرضي في: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٦/٤-٤٦٨.

(٣) كتبت في الأصل بلفظ: (مقيدة)، والتصحيح من حاشية الشُّمْنِي: ٢٠٥/٢.

(٤) وتام كلام الشُّمْنِي: «ولم تقم قرينة على تقديرها، واعتراض المصنف إنما هو على ظاهر قوله». الحاشية ٢٠٥/٢-٢٠٦.

(٥) أي: أصحاب القول الذي منعه ابن هشام، وهذا القول صرح العلماء بمنعه دون ذكر قائل له، فيما وقفت عليه من كتب التفسير والإعراب. ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٧٧/٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١٨٩/٤، والتبيان في إعراب القرآن ١١٩١/٢، وتفسير النسفي ٣٩٧/٣، والدر المصون ١١٣/١٠.

(٦) أي الواو في الآية: ﴿وَتُمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾، فإذا كانت (ثمود) مفعولاً به لـ(أبقي) على هذا القول، فما إعراب الواو؟ فإن التقدير على هذا الإعراب: (عاداً الأولى وفما أبقي ثمود)!

قوله: (وَأَمَّا قِرَاءَةُ عَمْرٍو بْنِ فَائِدٍ: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢])^(٢) إلخ. قال الدماميني: «يحتمل أن تكون (ما) هذه هي الإبهامية»^(٣)، وأجاب الشُّمْنِي بأنَّ الغرض من وصف النِّكْرَةِ إلى آخر ما ذكر^(٤).

ويجاءُ بمنع منافاة هذا الوصف، ولو سُلِّم، فلا نسلَمُ منافاته على الإطلاق، بل يحصل معه شيوع وتعميم في الجملة.

قوله: (فَلَا سِتْلَزَامَهُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ)^(٥) المراد [ص/ ٢٩٣] بالأجنبي لفظ (أكبر) الذي هو خبر.

فإن قلت: هو معمول (مقت)؛ لأنَّه خبره، قلت: عملُه فيه من حيث إنَّه خبرٌ، وعملُه في (إذ) من حيث إنَّه مصدرٌ، واختلافُ الحَيْثِيَّةِ بمنزلة اختلاف الذات، كذا بهامش^(٦).
قوله: (فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ يُقَدَّرُ: ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ [البقرة: ١٨٣] صِفَةً)^(٧) هل المراد النعت؟ لأنَّ (أل) للجنس، أو المراد الحال؟^(٨).

(١) كتبت في الأصل: بزيادة واو في أول الآية، وهو خطأ.

(٢) مغني اللبيب: ٤٩/٦، ونصه: «وَأَمَّا قِرَاءَةُ عَمْرٍو بْنِ فَائِدٍ: ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق: ٢]. بتنوين (شر)».

(٣) وتام كلام الدماميني: «وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أهمته إبهاماً، وزادته شيوعاً وعموماً، كقولك: (أعطني كتاباً ما)، تريد أي كتاب كان، و(خلق) صفة له، والعائد محذوف». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٧٥/٢.

(٤) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأقول فيه نظراً؛ لأنَّ الغرض من وصف النكرة - وهو تنقيص إبهامها، وتقليل شيوعها - منافٍ للغرض من (ما) الإبهامية المتصلة بها، فلا يكون (خلق) صفة لـ(شر)، ولا يكون صفة لـ(ما) أيضاً». الحاشية ٢٠٦/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٤٩/٦-٥١. ذكر ابن هشام امتناع تعلُّق (إذ) بالمقت الأول في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَادُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾ [غافر: ١٠]، ثم قال: «وَأما امتناع تعليقه بالأول...، فلا ستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي».

(٦) هكذا في الأصل، ويظهر أن الحشي نقل هذه العبارة من أحد هوامش كتب علم الكلام لكن لم يكمل العبارة، أو أنَّ المجرد البهوتي أراد أن يؤكد وجود هذه العبارة بأحد هوامش النسختين اللتين نقل عنهما هذه الحاشية، لكنه لم يكمل العبارة.

(٧) مغني اللبيب: ٥٣/٦، قال ابن هشام عن توجيهه للزحشري في آية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ﴾: «فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّهُ يُقَدَّرُ: ﴿كَمَا كُتِبَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، صِفَةً للصيام».

(٨) المراد النعت؛ لأنَّ من خرَّج كلام الزحشري بهذا هو أبو حيان، حيث قال: «ولو فرَّغْتَ على أنه صفة للصيام على تقدير أنَّ تعريف الصيام جنس، فيوصف بالنكرة، لم يجز أيضاً». البحر المحيط: ١٨١/٢.

(٨) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (ومنهم السعد في (مختصره)). ينظر: مختصر المعاني للفتازاني:

قوله: (وَالْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ غَيْرَانِ)^(١) قال الدماميني: «كَأَنَّ الْمَصْنِفَ [رَحِمَهُ اللَّهُ]^(٢) نَسِيَ مَا قَدَّمَهُ فِي (الباب الرابع) فِي أَوَاخِرِ الْأُمُورِ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ»^(٣)، إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ.

قال الشُّمْنِيُّ: «لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِهِ لَيْسَ بَعْرِيٍّ بِمَعْنَى أَنَّ الْعَرَبَ لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ»^(٤)، إِلَى آخِرِ مَا بَيْنَهُ.

أقول: وَأَيْضًا فَالْمَصْنَفُ نَقَلَ الْجَوَابَ عَنْ غَيْرِهِ، وَلَعَلَّ هَذِهِ عِبَارَةٌ مُجِيبٌ، وَحَظُّ الْمَصْنِفِ حِكَايَتَهَا، فَلَا مَحْذُورَ بِوَجْهِهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (لَأَنَّهُ لَا تُلْحَقُهُ عِلَامَاتُ الْفُرُوعِ إِلَّا بِشَرْطٍ)^(٥)، هُوَ أَنْ يَكُونَ خَالِيًا عَنْ (مِنْ)، ثُمَّ تَارَةً تَجِبُ الْمِطَابَقَةُ لِصَاحِبِهِ، فَيَتَعَيَّنُ لِحَاقُ تِلْكَ الْعِلَامَاتِ، وَتَارَةً تَجُوزُ الْمِطَابَقَةُ، فَتُلْحَقُ، وَعَدَمُهَا فَلَا تُلْحَقُ^(٦)، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي مَحَلِّهِ^(٧).

ص ١٠. ومن الجماعة الذين أجازوا تقديم معمول المصدر إذا كان ظرفا ابن الضائع. ينظر: تمهيد القواعد: ٧٩٤/٢. والرضي. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٠٦/٣، وقال ابن عقيل: «وسهل بعضهم في الجار والجرور والظرف بجواز تقديمهما». المساعد على تسهيل الفوائد: ٢٣٣/٢، وينظر أيضًا: ارتشاف الضرب: ٢٢٥٥/٥.

وإنما منع العلماء تقديم معمول المصدر عليه؛ لأنهما بمنزلة الموصول وصلته، فكما أن الصلة لا تتقدم على الموصول فكذلك معمول المصدر. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب ٤٥١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٤.

(١) مغني اللبيب: ٦٦/٦، ونصه: «وقد أُجِيبَ بِأَنَّ الْأَوَّلَ تَعْلِيلٌ لِلْجَعْلِ مُطْلَقًا، وَالثَّانِي تَعْلِيلٌ لَهُ مُقَيَّدًا بِالْأَوَّلِ، وَالْمُطْلَقُ وَالْمُقَيَّدُ غَيْرَانِ».

(٢) زيادة من المحقق، وهي في تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٨٧/٢.

(٣) وتمام كلام الدماميني: «مِنْ أَنْ قَوْلُهُمْ: (غَيْرَانِ وَأَغْيَارٌ) لَيْسَ بَعْرِيٍّ». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٤٨٧/٢.

(٤) وتمام كلام الشُّمْنِيِّ: «أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ ذَلِكَ مِنَ التَّرَمُّزِ أَنَّهُ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِمَا تَكَلَّمَ بِهِ الْعَرَبُ دُونَ الْمَوْلَدِينَ». الحاشية ٢٠٩/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٧٠/٦، ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، ثم قال: «وقال سيبويه: (أعمالًا) مشبه به». ويردُّه أَنَّ اسْمَ التَّفْضِيلِ لَا يُشَبَّهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تُلْحَقُهُ عِلَامَاتُ الْفُرُوعِ إِلَّا بِشَرْطٍ».

(٦) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٨٨/٢.

(٧) ينظر: المفصل ٢٩٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/٤-١٣٤، والكافية لابن الحاجب: ٤٢-٤٣. وشرح التسهيل لابن مالك: ٥٣/٣-٦٤.

الجهة الثالثة:

قوله: (وَنَظَائِرُ هَذَا التَّرَكِيبِ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ الاسْتِعْمَالِ)^(١)، قال الدماميني: «الوجه الذي ذكره ابن مسعود^(٢) مُشْكَلٌ»^(٣)، إلى آخر ما بينه.

ثم قال في قوله: (التَّوْجِيهُ الثَّانِي)^(٤) إلخ: «فيه نظر؛ فَإِنَّ الفعل الذي يُسَبِّكُ هو وما بعده»^(٥) في المثال بالمصدر مسند^(٦) إلى ضمير المفضل، فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير كما تقول في: (أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ) المعنى: أعجبني صنْعك، ولا يضر في غرضنا أن فاعل المصدر يجوز تركه، وإذا فعل ذلك في المثال، صار معناه: زيدُ أبعَدُ الناسِ [ص/ ٢٩٤] مِنْ كَذِبِهِ، فيكون (زيد) مُفَضَّلًا على الناس في البعد من كذبه بنفسه، فيلزم مشاركة الناس [له]^(٧) في ذلك -أعني: البعد من كذبه- لضرورة التفضيل، وهذا من مَظَانِّ التوجيه بمعزل، ثم في كلام المصنّف الجمع بين إضافة اسم التفضيل وإدخال (من) على المفضل عليه، وهو ممتنع، وقد استبان لك أن التوجيهين اللذين ظهرا له لا معولَ عليهما، قال الرضي: وأما نحو قولهم: (أَنَا أَكْبَرُ مِنَ الشَّعْرِ)^(٨)، و(أَنْتَ أَعْظَمُ مِنْ أَنْ تَقُولَ كَذَا)، فليس المقصود تفضيل المتكلم [على

(١) مغني اللبيب: ٧٧/٦. ذكر المصنف مجيء (أن) بمعنى (الذي)، وقولهم: (زيدٌ أَعْقَلُ مَنْ أَنْ يَكْذِبَ) ثم قال: «ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال».

(٢) هو محمد بن مسعود الغزي، أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكر السيوطي أنه لا يعرف شيئاً من أحواله. ومن مصنفاته: كتاب البديع. ينظر: بغية الوعاة: ٢٤٥/١، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٢٦٦/٣.

(٣) وتام كلام الدماميني: «في نفسه، وذلك لأنَّ (أَنْ) إذا كانت موصولة اسمياً بمنزلة (الذي) على زعمه، لم يتأت في مثل قولنا: (أنت أَعْقَلُ مِنْ أَنْ تَكْذِبَ) أن تكون صلتها (تكذب) بالتاء الفوقية للخطاب، وإنما يجب أن يكون إذ ذاك بالياء التحية؛ ليكون متحماً لضمير غيبة يعود إلى (أَنْ) التي هي اسمٌ بمعنى (الذي) مع أن المسموع فيه الخطاب. وكذا يرد في نحو: (أنا أَعْقَلُ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ)، والمصنف سكت له على ذلك، وأخذ يؤول اللفظ بما يوافقه ولا يُنجيه ذلك من الاعتراض، فتأمل». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٨٩/٢ - ٤٩٠.

(٤) مغني اللبيب: ٧٩/٦. ونصه: «التوجيه الثاني: أن (أَعْقَلُ) ضَمَّنَ معنى (أَبْعَدَ)».

(٥) كتبت في الأصل بلفظ: (معه)، والتصحيح من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٩١/٢.

(٦) كتبت في الأصل بلفظ: (يسند)، والتصحيح من المرجع السابق.

(٧) زيادة يتم بها المعنى. ينظر: المرجع السابق.

(٨) كتبت في الأصل بلفظ: (أنا أكبر من أن أشعر)، والتصحيح من شرح الرضي على الكافية: ٤٥٥/٣، وأما في

الشَّعْر^(١) والمخاطبَ على القول، بل^(٢) المرادُ بُعْدُهُما عن الشَّعْر والقول، وأفعلُ التفضيل يُفيدُ بُعْدَ الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه، فـ(مِنْ) في مثله ليست تفضيليةً، بل هي مثلها في قولك: (بِنْتُ مِنْه)^(٣)، تعلَّقت بأفعلِ التفضيل بمعنى: مُتجاوزٍ وبائنٍ، بلا تفضيل، فمعنى قولك: (أَنْتَ أَعْزُّ عَلَيَّ مِنْ أَنْ أُضْرِبَكَ)، أي^(٤): بائنٌ من أَنْ أُضْرِبَكَ مِنْ فَرَطِ عِزَّتِكَ عَلَيَّ.

وإنَّما جاز ذلك؛ لأنَّ (مِنْ) التفضيلية متعلقةٌ بأفعلِ التفضيل بقريب^(٥) من هذا المعنى، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (زيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عمرو) فمعناه: متجاوزٌ في الفضل عن مرتبته، فـ(مِنْ) فيما نحن فيه كالتفضيلية إلا في نحو^(٦) معنى التفضيل. انتهى كلامه، ولا مزيد عليه في الحسن^(٧). انتهى.

تحفة الغريب (قسم التركيب) ٤٩١/٢، فسقطت كلمة (من الشعر).

(١) زيادة يقتضيها السياق، وهي في المرجعين السابقين.

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (بأن)، والتصحيح من المرجعين السابقين.

(٣) ورد المثال بلفظ: (بنتٌ من زيدٍ، وانفصلتُ مِنْهُ) في المرجعين السابقين.

(٤) (أي) كتبت في الأصل بلفظ: (أنت)، والتصحيح من المرجعين السابقين.

(٥) (بقريب) كتبت في الأصل بلفظ: (لقريب)، والتصحيح من المرجعين السابقين.

(٦) كلمة (نحو) ليست في المرجعين السابقين.

(٧) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٤٩٢/٢، وينظر نص الرضي بتمامه في: شرح الرضي على الكافية: ٤٥٥/٣.

الجهة الرابعة:

قوله: (أَوْ نَصَبٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْقَسَمِ)^(١)، وعلى هذا تكون (الواو) المذكورة للعطف، وليتأمل حينئذ المعطوف والمعطوف عليه^(٢).

قوله: (وَكُلُّ ذَلِكَ^(٣) خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لَغَيْرِ دَاعٍ)^(٤)، قال الدماميني: «بل خروجٌ عن الظاهر لداعٍ صحيح، وذلك أَنَّ الأذان لم يسمع إلا موقوفًا، قال النخعي^(٥): الأذان جزمٌ»^(٦) إلى آخر ما بينه.

وأقول: الظاهر أَنَّ ما بَنَى عليه ساقطٌ بما نقله الفقهاء وقرَّروه من أَنَّ السُّنَّةَ جمعٌ كلُّ تكبيرتين وأنَّه لا يُسنُّ الوقف على واحدةٍ لا حقيقةً ولا تقديرًا^(٧)، وما ذكره النخعي لا

(١) مغني اللبيب: ٨٣/٦-٨٤، ذكر ابن هشام أوجه الجرِّ والنَّصب في قوله: ﴿وَقِيلَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ﴾

يَرْبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ [الزخرف: ٨٨] ثم قال: «أَوْ نَصَبٌ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْقَسَمِ».

(٢) ذكر العكبري أَنَّ قِيلَهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى (سِرَّهُمْ) أَي: يَعْلَمُ سِرَّهُمْ وَقِيلَهُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعِ السَّاعَةِ أَي: وَعِنْدَهُ أَنْ يَعْلَمَ السَّاعَةَ وَقِيلَهُ. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٤٢/٢-١١٤٣، وذكر الدسوقي: أَنَّ المراد بحرف القسم هو الباء، و(الواو) للاستئناف، والمعنى: أقسم بقيله. ينظر: حاشية الدسوقي على المغني: ١١٣٠/٢.

(٣) (ذلك) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٤٨/أ، ومغني اللبيب: ١٠٣/٦، فهي بلفظ: (هذا).

(٤) مغني اللبيب: ١٠٢/٦-١٠٣، وهو في رد قول المبرد: «إن حركة راء (أكبر) من قول المؤذن: (الله أكبر الله أكبر) فتحة، وإنَّه وصل بنية الوقف...، وكلُّ هذا خروج عن الظاهر لغير داعٍ».

(٥) النخعي: هو إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمران الكوفي، أحد الأئمة الحفاظ، سمع من كبار التابعين، وتوفي سنة ٩٦هـ. ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة ٦٠/١-٦١. وسير أعلام النبلاء ٥٢٠/٤-٥٢٧.

(٦) وتام كلام الدماميني: «ففي نقل الحركة إيدانٌ بأنه واقفٌ حُكْمًا، ولولا ذلك لما نَقَلَ؛ وإنما فعل ذلك حرصًا على عدم الخروج بالكلية عن السُّنَّةِ في الأذان من إيراد كلماته موقوفًا على أواخرها، فهو إن لم يقف حسًّا، فقد وقف حكمًا من جهة أنه اعتبر الكلمة ساكنًا لأجل الوقف، ثم نقل إليها حركة الهمزة، ووصل مع نية الوقف، ولو حرَّك الراء بالضممة الإعرابية كما استصوبه المصنف كان غير واقفٍ لا حسًّا ولا حكمًا، فخرج عن سنة الأذان بالكلية، فقد بان أَنَّ ثَمَّ غرضًا صحيحًا وداعيًا مقبولًا إلى ارتكاب ما ارتكبه المؤذن من ذلك». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٠٢/٢.

(٧) هذا مذهب فقهاء الشافعية، وذهب بعض فقهاء الحنفية والحنابلة إلى استحباب الوقوف على كل جملة. ينظر:

شرح النووي على صحيح مسلم ٧٩/٤، وتحفة المحتاج مع حاشية الشرواني والعبادي: ٤٦٧/١-٤٦٨، وكشاف القناع ٢٣٨/١، وحاشية ابن عابدين ٣٨٦/١.

يصحُّ الاحتجاج به، على أنَّ لا نسلم أنَّ معنى الجزم ما فهمه^(١)، فليتأمل.

(١) يؤيِّدُ فهمُ الدماميني لـ(الجزم) في كلام النخعي ما ذكره بعض العلماء أنَّ الأذان والإقامة لا يعربان، بل يُوقَف على كل جملة، واستدلوا بما ذكر المبرِّد أنَّ الأذان سُمع موقوفًا في مقاطيعه، قالوا: والمراد بـ(الجزم) هنا المعنى اللغوي، وهو قطع الإعراب. ينظر: تهذيب اللغة: ٣٣١/١٠، ومطالب أولى النهى: ٤٤٦/١، وحاشية ابن عابدين: ٣٨٦/١.

الجهة الخامسة:

بابُ المبتدأ:

قوله: (وَهُوَ أَرْجَحُهَا) ^(١).

وكذا قوله: (وَهُوَ أضعفُها) ينبغي أن يُرادَ فيهما أصلُ الفعل ^(٢)، وإلا لزم التدافع؛ لأنَّ الأوَّلَ يَدُلُّ على رجحان الوجهين الآخرين، والثاني على ضعفهما ^(٣)، فتأمل.

قوله: (وَالأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نِّبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]) ^(٤) فـ﴿رِيبُونَ﴾، فاعل الظرف، أو نائب فاعل: ﴿قَتَلَ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ^(٥)، أو مبتدأ خبره الظرف ^(٦).

قوله: (وَالرَّابِطُ الْإِشَارَةُ) ^(٧) وَالتَّرْمُومَا (ذا) حتى مع التأنيث والتثنية والجمع؛ لأنَّه جرى مجرى المثل، فيقول: (حَبْدًا هِنْدًا)، و(حَبْدًا الزَّيْدَانِ)، و(حَبْدًا الزَّيْدُونِ) ^(٨).

(١) مغني اللبيب: ١١٣/٦، ونصه: «يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣٢]. ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها...، والتوكيد».

(٢) أي: الدلالة على الضعف دون الدلالة على التفضيل.

(٣) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٠٤/٢.

(٤) مغني اللبيب: ١١٩/٦-١٢٠، ونصه: «والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نِّبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيبُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]».

(٥) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع: ﴿قَتَلَ﴾، وقرأ ابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿قَتَلْ﴾. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٢١٧. والمبسوط في القراءات العشر: ص ١٦٩، وينظر في توجيه القراءتين: الحجة في القراءات السبع: ص ١١٤، والحجة للقراء السبعة ٨٢/٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٣٦٩/٣، وذكر أبو حيان أن الأحسن أن ترتفع (ريبون) على الفاعلية بالظرف، ويكون الظرف حالاً، والتقدير: كائناً معه ريبون، فيكون الحال مفرداً، وإذا ارتفع (ريبون) بالابتداء وكان الظرف خبراً، فإنَّ جملة (معه ريبون) تكون في موضع حال، ووقوع الحال مفرداً أحسن من وقوعه جملة.

(٧) مغني اللبيب: ١٢٢/٦، ونصه: «(حَبْدًا زَيْدًا) يحتمل: (زيد)....، أن يكون مبتدأ....، والرابط الإشارة».

(٨) قيل: لأنَّ الإشارة فيه دائماً إلى مذكر محذوف، فقولك: (حَبْدًا هِنْدًا) أي: حَبْدًا حسنُ هند، وهكذا بقية الأمثلة. ينظر: الكتاب ١٨٠/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١٩٠/١، وتوضيح المقاصد ٩٣٠/٢.

بَابُ (كَانَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا:

قوله: (فَهُمَا مُبْتَدَأَانِ عَلَى الْأَرْجَحِ) ^(١) يُقَابَلُهُ قوله: (أَوْ اسْمَانِ لِـ (لا) الْحِجَازِيَّةِ) أي: العاملة عمل (ليس).

قوله: (فَإِنْ قُلْتَ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) تَعَيَّنَ الثَّانِي)، قَضِيَّتُهُ: امْتِنَاعُ إِهْمَالِهَا. ورأيتُ ببعض الهوامش من غير عزوٍ لأحدٍ ما نصه: «في قوله: (إذا لم تتكرر^(٢))، يجب العمل نظرًا؛ إنَّما ذاك في (لا) التبرئة لا اللبس^(٣)»، انتهى.

قوله: (عِنْدَ سَيِّوِيهِ) ^(٤) «لأنَّه يرى أنَّ (لا) المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر، وإنَّما هو مرفوعٌ بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع» ^(٥).

قوله: (وَلَا يَتَوَارَدُ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ ^(٦) فَكَيْفَ عَوَامِلُ؟) ^(٧)، هكذا جزم بذلك الدماميني والشُّمْنِي حيث لم يتعرَّضا لذلك مع كثرة مناقشتها له خصوصًا الدماميني ^(٨).

(١) مغني اللبيب: ١٣١/٦. ونصه: «مسألة: (لا رَجُلٌ ولا امرأة في الدَّارِ) إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ (لا) الحجازية...، فإن قلت: (لا رجلٌ في الدَّارِ) تعين الثاني؛ لأن (لا) إذا لم تتكرر يجب أن تعمل».

(٢) في الأصل كتبت بلفظ: (تنكر)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٥٠/أ، ومغني اللبيب: ١٣١/٦. (٣)

(٤) مغني اللبيب: ١٣١/٦، ونصه: «ونحو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحُجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. إن فتحت الثلاثة فالظرف خبرٌ للجميع عند سيويوه».

(٥) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب) ٥١٧/٢. وينظر أيضًا: الكتاب ٢٧٥/٢، وخالف في هذا الأخفش والمازني والمبرد، ورأوا أن الخبر يكون عن واحد. ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٩٧/٣-١٢٩٨.

(٦) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٥٠/أ، وأما في مغني اللبيب: ١٣٢/٦، فهي بلفظ: (معمول واحد). والعبارات صحيحتان.

(٧) مغني اللبيب: ١٣٢/٦، ونصه: «لأنَّ (لا) المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد».

(٨) ناقش الدماميني هذا عند قول ابن هشام: «قُدِّرَتْ عند غير سيويوه خبرًا واحدًا». مغني اللبيب: ١٣٢/٦-١٣٣. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥١٨/٢، وينظر أيضًا: حاشية الشُّمْنِي ٢١٨/٢.

وقد ذكر الرضي خلاف ذلك في: ((لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ))^(١)، كما نقلنا كلامه بطوله بهامش (التسهيل)، وقد صرح فيه بأنه يجوز أن تقدّر خبراً واحداً عند غير سيبويه، قال: «وذلك الخبر يكون مرفوعاً بـ (لا) الأولى والثانية، وهما وإن كانا عاملين إلا أنهما متماثلان، فيجوز أن يعملّا في اسم واحد عملاً واحداً كما في: (إن زيدا وإن عمراً قائمان)، كأنهما شيء واحد»^(٢)، انتهى.

وتبعه الدماميني في (شرح التسهيل)^(٣)، والشيخ خالد^(٤) في (شرح التوضيح)^(٥).
قوله: (لَاخْتِلَافٌ خَبَرِي الْحِجَازِيَّةِ وَالتَّبَرُّثَةِ بِالنَّصَبِ وَالرَّفْعِ)^(٦)، أي: وإن كان الرفع في الثانية عند سيبويه^(٧) بما كان قبل.

قوله: (خَبَرًا وَاحِدًا لِلأَوَّلَيْنِ)^(٨)، أي: فيكون المذكور المذكور للثالث.
قوله: (أَوُّ لِلثَّالِثِ)، أي: فيكون المذكور خبراً للأوّلين.
قوله: (وَلَمْ يُحْتَجْ لَدَلِكَ عِنْدَ [ص / ٢٩٦] سَيْبَوِيهِ)، أي: لكنّه يجوز^(٩).

(١) هذه الجملة وردت في أحاديث كثيرة عن النبي ﷺ، منها حديث رواه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: ((يا أبا موسى ألا أدلك على كلمة من كنوز الجنة، قلت: بلى. قال: لا حول ولا قوة إلا بالله)). رواه البخاري: ٨٧/٨، ومسلم: ٢٠٧٨/٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية: ١٦٨/٢، ونص ابن هشام يتحدث عن خبر المبتدأ بعد (لا) إذا كررت وأهملت وكان ما بعدها مبتدأ، وليس حين إعمالها.

(٣) ينظر: تعليق الفوائد ١١٨/٤.

(٤) الشيخ خالد: هو خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى، ويعرف بالوقاد، أخذ من العلماء كثيراً من العلوم، وبرع في العربية، ومن مصنفاته: التصريح بمضمون التوضيح، والمقدمة الأزهرية في علم العربية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، توفي سنة ٩٠٥ هـ. ينظر: الضوء اللامع: ١٧١/٣-١٧٢، والأعلام: ٢٩٧/٢.

(٥) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٣٤٧/١.

(٦) مغني اللبيب: ١٣٢/٦، ذكر ابن هشام أنه يجب تقدير خبرين إذا كانت (لا) الثانية عاملة كالأولى، وخبراً واحداً إذا كانت مؤكدة لها، فقال: «لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع».

(٧) ينظر: الكتاب ٢٧٥/٢.

(٨) مغني اللبيب: ١٣٢/٦-١٣٣، ونصه: «وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما...، قدّرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأوّلين، أو للثالث...، ولم يحتج لذلك عند سيبويه».

(٩) لأنه يجوز عند سيبويه في (زيدٌ وعمرو قائمٌ) جعل الخبر لأيهما شئت. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٨٣/٢، وحاشية الشُّمْنِي: ٢١٨/٢.

بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ:

مَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالظَّرْفِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ^(١):

قوله: (إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَالَ مُؤَكَّدَةٌ)^(٢) إلخ. «يعني: لصاحبها من جهة المعنى، ولعاملها كذلك؛ لأنَّ الإِزْلَافَ: الْقُرْبُ»^(٣)، وهو بمعنى عَدَمِ الْبُعْدِ^(٤)، كذا ذكره الشُّمْنِيُّ. وأقول: ما المانع أن يقال: إِنَّهَا مُؤَسَّسَةٌ؟ لأنَّ مراتب الإِزْلَافِ وَالْقُرْبِ متفاوتةٌ، فيقال: قُرْبٌ قَرِيبٌ، وَقُرْبٌ بَعِيدٌ، أَوْ قُرْبٌ كَثِيرٌ، وَقُرْبٌ قَلِيلٌ، فليتأمل^(٥). قوله: (لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [الشورى: ١٧]، قال أبو البقاء: «ويجوز أن يكون ذُكِرَ (قريب) على معنى الزمان أو على معنى البعث أو على معنى النسب، أي: ذات قرب»^(٦).

مَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ:

قوله: (وَهُوَ قَوْلٌ سَيَّوِيهِ)^(٧). إلخ، «يشير إلى الخلاف فيما إذا كان المصدر غير مُلَاقٍ للفعل المذكور في الاشتقاق»^(٨).

(١) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قبله ترجمة لم يكتب عليها). ويقصد بذلك أن المحشي لم يكتب شيئاً على ما عُنُون له ابن هشام قبل هذا العنوان، وهو: ما يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْمَفْعُولِيَّةَ.

(٢) مغني اللبيب: ١٣٦/٦، ونصه: «ومنه: ﴿وَأَزْلَفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق: ٣١] أي: ... أو أزلفتها الجنة - أي: الإِزْلَافُ - في حالة كونه غير بعيد، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحَالَ مُؤَكَّدَةٌ...، ويكون التذكير على هذا مثله في: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].»

(٣) ينظر: الصحاح، مادة (زلف): ١٣٧٠/٤.

(٤) حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢١٩/٢.

(٥) التقريب نسبي لا يُعْلَمُ مداه إِلَّا بالنسبة لغيره، فتقييده في الآية بـ(غير بعيد) تبيانٌ لمداه، وهذا ما يرجح أن تكون الحال مُؤَسَّسَةٌ.

(٦) التبيان في إعراب القرآن: ١١٣٢/٢.

(٧) مغني اللبيب: ١٣٦/٦، وهو في توجيهه مثال: (جاء زيدٌ ركضًا)، قال: «أو التقدير: جاء راكضًا، وهو قول سيويه».

(٨) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥١٩/٢. ويتلخص الخلاف الذي أشار إليه على النحو الآتي: في المسألة أربعة أقوال، قيل: إنَّ المصدر حال على التأويل باسم الفاعل، وقيل: حال على حذف مضاف، فالتقدير في مثل: لقيتُ زيدًا فجأةً، أي: ذا فجأةٍ، وقيل: مفعول مطلق منصوبٌ بفعل مقدّر دلّ عليه الظاهر، أو

ما يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةَ وَالْحَالِيَّةَ وَالْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ:

قوله: (وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ خُرُوفٍ فَوَاضِحٌ)^(١)، أي: جواز كونه مفعولاً لأجله.
قوله: (وَأِنْ قِيلَ بِاشْتِرَاطِهِ فَوَجْهُهُ) إلخ، أي: وجه جواز كونه مفعولاً لأجله مع اختلاف الفاعل هنا.

قوله: (أَوْ لِأَجْلِ الْأَسْفِ)^(٢) إلخ. لم يتعرض لتقدير الحالية، وكأنه تركه لوضوحه.

ما يَحْتَمِلُ الْمَفْعُولَ بِهِ وَالْمَفْعُولَ مَعَهُ:

قوله: (فَقِيلَ: بِالْعَطْفِ)^(٣)، أي: بناءً على جواز العطف على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض^(٤).

بَابُ الْإِسْتِثْنَاءِ:

قوله: (وَهُوَ أَوْضَعُهَا)^(٥)، أي: ضعيفها، وكذا (أَرْجَحُهَا)^(١) أي: راجحها؛ لئلا يلزم التدافع؛

منصوب بالفعل، وقيل: إن أريد بالمصدر التأكيد، عمل فيه الفعل المضمر الذي من لفظه، وإن أريد به بيان النوع، عمل فيه الفعل الظاهر، وقيل: مفعول مطلق على حذف مضاف أي: لقاء فجأة، ويقدر مضافاً محذوفاً من لفظ الفعل. تنظر المسألة في: الكتاب: ٣٧٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٧٥/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٣٨/٢-٣٩، والتذيل والتكميل: ٤٤/٩-٤٥، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٥١٩/٢.

(١) مغني اللبيب: ١٣٧/٦-١٣٨. مثل ابن هشام بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الرعد: ١٢] ثم قال: «فإن قلنا: لا يُشْتَرَطُ اتِّخَاذُ فَاعِلِي الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ الْمَعْلُولِ -وهو اختيار ابن خروف- فَوَاضِحٌ، وإن قيل باشتراطه، فوجهه أن (يريكهم) بمعنى: يجعلكم ترون».

(٢) مغني اللبيب: ١٣٩/٦، قال ابن هشام في توجيه قول المتنبي: (أبلى الهوى أسفاً يوم التوى بدني): «والتقدير: أسف أسفاً...، أو لأجل الأسف».

(٣) مغني اللبيب: ١٤١/٦، ونصه: «وقد أجز في: (حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا) كون (زيداً) مفعولاً معه...، ويجوز جرُّه، فقيل: بالعطف».

(٤) جواز العطف على الضمير المجزور من غير إعادة الجار هو قول يونس، والأحفش وقطرب، وهو مذهب الكوفيين، ورجحه الشَّوْزِيُّ، وابن مالك وأبو حيان. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧٩/٢، وشرح ابن الناظم على الألفية: ص ٣٨٦، وارتشاف الضرب: ٢٠١٤/٤، وتوضيح المقاصد ١٠٢٦/٢.

(٥) مغني اللبيب: ١٤٣/٦، ونصه: «يجوز في نحو: (ما ضربتُ أحداً إلا زيداً) كون (زيد) بدلاً...، وهو أرجحها...، وكون (إلاً) وما بعدها نعتاً، وهو أضعفها».

لأنَّ التفضيل يقتضي تشارك الجميع في الضعف وفي الرجحان.
 قوله: (فَإِنْ قُلْتَ: (حَاشَايَ) تَعَيَّنَ الْجُرُّ، أَوْ (حَاشَانِي) تَعَيَّنَ النَّصْبُ)^(٢)، وجه الأول: أنَّه لو كان فعلاً، لاتصل به نون الوقاية لأجل ياء المتكلم؛ لأنَّها تلزم الفعل مع ياء المتكلم.
 ووجه الثاني: أنَّه لو كان حرفاً، لما اتصل به نون الوقاية، فتعيَّنت الحرفية في الأوَّل، فتعيَّن الجرُّ، والفعلية في الثاني، فتعيَّن النَّصْبُ.
 قوله: (كَوْنُ (زَيْدٍ) بَدَلًا مِنْ (أَحَدٍ) وَهُوَ الْمُخْتَارُ)^(٣) إلخ. «من شروط اختيار الإبدال في المستثنى أَنْ يَكُونَ ما بعد^(٤) (إِلَّا) في المتَّصل مؤخراً»، إلى آخر ما ذكر الدماميني^(٥).
 والتقييد بـ(إِلَّا) في قوله: (أَنْ يَكُونَ ما بعد (إِلَّا) إلخ؛ لأنَّ الكلام مفروضٌ فيها؛ لأنَّها أمُّ الباب.

[ص/ ٢٩٧] ما يَحْتَمَلُ كَوْنُهُ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ وَكَوْنُهُ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ^(٦):

قوله: (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا)^(٧)، قال الدماميني: «نَصُّوا» إلى قوله: «وفيه نظر»^(٨).

- (١) كتب مجرَّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (في الحاشية عكس ما في المتن، وهو سهَّل. مجرَّد).
- (٢) مغني اللبيب: ١٤٣/٦، ونصه: «يجوز في نحو: (قام القوم حاشاك)...، فَإِنْ قُلْتَ: (حَاشَايَ) تَعَيَّنَ الْجُرُّ، أَوْ (حَاشَانِي) تَعَيَّنَ النَّصْبُ».
- (٣) مغني اللبيب: ١٤٤/٦. ونصه: «يجوز في: (ما أَحَدٌ يَقُولُ ذَلِكَ إِلَّا زَيْدٌ) كون (زيد) بدلاً من (أحد) وهو المختار».
- (٤) سقطت كلمة (ما) من تحفة الغريب المحقق.
- (٥) وتام كلام الدماميني: «عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام، أو نفْي، أو نهي». ثمَّ شرح ما يقصد بالاشتغال ومثَّل له. تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٢٨/٢.
- (٦) هكذا الترجمة في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥١/أ، فهي بلفظ: من الحال ما يَحْتَمَلُ كونه من الفاعل وكونه من المفعول، وأما في مغني اللبيب: ١٤٦/٦. فهي بلفظ: من الحال ما يَحْتَمَلُ كونه من الفاعل ومن المفعول.
- وكتب مجرَّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قبل هذه ترجمة لم يكتب عليها). ويقصد بذلك أن المحشي لم يكتب شيئاً على ما عتَوَّنَ له ابن هشام قبل هذا العنوان، وهو: (ما يَحْتَمَلُ الحالية والتمييز).
- (٧) مغني اللبيب: ١٤٦/٦، ونصه: «نحو: ضربتُ زيدًا ضاحكًا...، وتجويز الزمخشري...، ووجه في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، إذ قدَّر (كافة) نعتاً لمصدر محذوف».
- (٨) وتام كلام الدماميني: «نصوا على أنَّ الحال إذا تعددت وتعدد صاحبها لا تُجْعَلُ لغير الأقرب إلا بدليلاً، تقليلًا

وبَيَّن الشُّمْنِي وجه النَّظَر^(١)، ثم قال: «وجوابه أَنَّ الفصل هناك إِنَّمَا لم يُغْتَفَر مع كونه يسيراً لوقوعه في موضعين، وعلى هذا كان ينبغي للشارح أَنْ يقول: وقد يُفَرَّق بأنَّ الفصل هنا في موضع واحد»^(٢)، انتهى.

وأقول: كلامُ الشيخ^(٣) صالحٌ لإرادة ذلك، فقلوه: (بأنَّ الفصل هنا يسيراً)، أي: لكونه في موضع واحد، ويكون وجه النَّظَر أَنَّهُ لا فرقَ بين الموضع والموضعين، لا ما قاله الشُّمْنِي، فليتأمل.

قلوه: (إِذْ قَدَّرَ (كَافَّةً) نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ)، أي: «فراراً من تقدُّم الحال على صاحبها المجرور بالحرف؛ فَإِنَّ سببويه وأكثر البصريين يمنعون»^(٤).

مِنْ الْحَالِ مَا يَحْتَمِلُ بِاعْتِبَارِ عَامِلِهِ وَجْهَيْنِ:

قلوه: (﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢])^(٥) إلخ. أي: ولا يَرِدُ وجوب اتِّحاد عامل الحال وصاحبها - ولم يَتَّحد هنا- لأنَّ العامل في الحال معنى ما ذكر، وفي صاحبها المبتدأ؛ لأنَّ كون الحال من (بعلي) ليس باعتبار أَنَّهُ خبر المبتدأ، بل باعتبار أَنَّهُ مفعول (أُنْبِئْ)، أو (أُشِيرُ إِلَيْهِ) شيخاً، فالعامل فيهما واحد^(٦).

للفصل، فينبغي أَنْ يكون هنا كذلك؛ لأنَّ كونها للأقرب سالمٌ عن الفصل، وكونها للأبعد مستلزمٌ للفصل، وقد يفرَّق بأنَّ الفصل هنا يسيراً، فاعْتَفَر، وفيه نظر». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣١/٢.

(١) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: وجه النَّظَر أَنَّ في جَعْلِ الأوَّلِي لغير الأقرب فصلاً يسيراً بقدر الفصل الذي هنا، ولم يغتفر». الحاشية ٢٢٠/٢.

(٢) الحاشية ٢٢٠/٢.

(٣) المراد به الدماميني؛ لأنَّ المحشي يدافع عن رأيه الذي انتقده الشُّمْنِي.

(٤) منقول من حاشية الشُّمْنِي: ٢٢٠/٢.

ومنع من ذلك سببويه وأكثر البصريين كما قال ابن هشام، وذهب إلى جواز ذلك ابن كيسان والفارسي، وابن برهان وابن مالك. ينظر: الكتاب: ١٢٤/٢، والأصول لابن السراج: ٢١٩/١، وشرح اللمع لابن برهان: ١٣٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٦/٢-٣٣٧.

(٥) مغني اللبيب: ١٤٧/٦، ونصه: «من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾».

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج ٢١٨/١، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣٢/٢.

مِنْ الْحَالِ مَا يَحْتَمِلُ التَّعَدُّدَ وَالتَّدَاخُلَ:

قوله: (وَيَجِبُ كَوْنُ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَفْعُولِ) ^(١) إلخ. بَقِيَ مَا لَوْ زَادَ كُلُّ مِنَ الْحَالِ وَصَاحِبِهِ عَلَى اثْنَيْنِ، فَهَلْ نَقُولُ عَلَى هَذَا: يَجِبُ كَوْنُ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَحْوَالِ لِلْأَخِيرِ مِنْ أَصْحَابِهَا، وَالثَّانِي لَمَّا قَبْلَ الْأَخِيرِ، وَهَكَذَا عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الرَّجُوعِ إِلَى الْأَوَّلِ؟
قوله: (وَلَا يُحْمَلُ عَلَى الْعَكْسِ) أي: وَالِاسْتِعْمَالُ عَلَى مُقْتَضَى هَذَا الْحَمْلِ، فَعَلَى الْمُسْتَعْمَلِ - إِذَا أَرَادَ الْعَكْسَ - نَصَبُ الدَّلِيلِ ^(٢).

بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ:

قوله: (فَيَكُونُ ^(٣) مُثَبَّتًا) ^(٤) فَإِنْ قُلْتُ: إِثْبَاتُ التَّحْدِيثِ مَعَ نَفْيِ الْإِتْيَانِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ لَتَوْقُفِ التَّحْدِيثِ عَلَى الْإِتْيَانِ، قُلْتُ: دَعَوَى عَدَمِ الْإِمْكَانِ مَمْنُوعَةٌ، إِمَّا لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ اعْتِيَادَ الْإِتْيَانِ، بِمَعْنَى أَنَّ مِنْ شَأْنِكَ وَالْغَالِبُ مِنْ حَالِكَ عَدَمُ الْإِتْيَانِ، وَذَلِكَ لَا يَنَافِي وَقُوعَ الْإِتْيَانِ مَرَّةً مِثْلًا، وَفِيهَا يَحْصُلُ التَّحْدِيثُ، وَإِمَّا لِأَنَّ الْمَنْفِيَّ الْإِتْيَانُ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ تَنَاسَبَ التَّحْدِيثِ [ص/ ٢٩٨] مَنَاسِبَةً تَامَةً، وَذَلِكَ لَا يَنَافِي الْإِتْيَانِ فِي غَيْرِ تِلْكَ الْأَوْقَاتِ،

(١) مغني اللبيب: ١٤٩/٦. ونصه: «وَأَمَّا (لَقَيْتَهُ مُصْعِدًا مُنْهَدِرًا) فَمِنْ التَّعَدُّدِ...، وَيَجِبُ كَوْنُ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَفْعُولِ، وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ...، وَلَا يَحْمَلُ عَلَى الْعَكْسِ إِلَّا بِدَلِيلٍ».

(٢) ذكر الشُّمْنِيُّ أَنَّ الرُّضِيَّ يَرَى أَنَّ كَوْنَ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَفْعُولِ، وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ جَائِزٌ عَلَى ضَعْفٍ، وَلَيْسَ وَاجِبًا، ثُمَّ قَالَ الشُّمْنِيُّ: «يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الْمَصْنَفَ لَمْ يَجْعَلْ وَجُوبَ الْحَالِ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَفْعُولِ، وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا جَعَلَهُ بِالْقِيَاسِ عَلَى عَكْسِهِ، وَذَلِكَ لَا يَنَافِي جَوَازَهُ بِالْقِيَاسِ إِلَى جَعْلِ كُلِّ حَالٍ بِجَنْبِ صَاحِبِهِ، وَأَنَّ الرُّضِيَّ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ جَائِزًا مُطْلَقًا، بَلْ بِالنَّظَرِ إِلَى جَعْلِ كُلِّ حَالٍ بِجَنْبِ صَاحِبِهِ، وَهَذَا لَا يَنَافِي وَجُوبَهُ بِالْقِيَاسِ إِلَى عَكْسِهِ، فَلْيَتَأَمَّلْ». الْحَاشِيَةُ ٢٢١/٢-٢٢٢. وَيَنْظُرُ كَلَامُ الرُّضِيِّ فِي: شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ: ١١/٢، وَقَالَ الدُّسُوقِيُّ بَعْدَ أَنْ أَوْرَدَ كَلَامَ الرُّضِيِّ: «وَانْظُرْ، كَيْفَ حَكَمَ عَلَى مَا جَعَلَهُ الْمَصْنَفَ وَاجِبًا بِأَنَّهُ جَائِزٌ عَلَى ضَعْفٍ، وَبَيْنَهُمَا بَوْنٌ بَعِيدٌ». حَاشِيَةُ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الْمَغْنِيِّ: ١١٦٣/٢. وَمَنْ يَرَى جَوَازَ جَعْلِ الْحَالِ الْأَوَّلَى لِصَاحِبِ الْحَالِ الْأَوَّلِ ابْنَ السَّرَاجِ. يَنْظُرُ: الْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَاجِ: ٢١٨/١، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَفِي كِتَابِ التَّمْهِيدِ: تَجْعَلُ مَا تَقْدَمُ مِنَ الْحَالَيْنِ لِلْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ مُتَقَدِّمٌ، وَمَا تَأْخُرُ لِلْمَفْعُولِ، وَكَذَا فِي كِتَابِ الْبَيْدِيِّ عَنِ ابْنِ السَّرَاجِ».

(٣) (فَيَكُونُ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ (خ): ل ١٥١/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّيْبِ: ١٥١/٦، فَهِيَ بِلَفْظٍ: (فَتَكُونُ).

(٤) مغني اللبيب: ١٥١/٦، ونصه: «مَسْأَلَةٌ: (مَا تَأْتِينَا فَتَحْدِثُنَا) لَكَ رَفْعٌ (تَحْدِثُ)...، أَوْ الْاسْتِثْنَاءُ فَتَكُونُ مُثَبَّتًا، أَيْ: فَأَنْتَ تَحْدِثُنَا الْآنَ بَدَلًا عَنْ ذَلِكَ».

وحينئذ يحصل التحديث، وإِما لأنَّ المنفي الإتيان على وجوه وأحوال مخصوصة، وذلك لا ينافي ثبوت أصل الإتيان الذي يمكن معه التحديث، وبهذا سقط اعتراض المصنّف في (شرح الشذور)^(١) على القوم في تجويزهم الاستئناف، على أنّه قد ينتفي الإتيان رأساً ويوجد التحديث بأن يأتي المتكلم إلى المخاطب، فليتأمل.

قوله: (أَيُّ: فَأَنْتَ تُحَدِّثُنَا الْآنَ بَدَلًا عَنْ ذَلِكَ)، الظاهر أن اعتبار ذلك غير ضروري^(٢)، وهذا التقدير يُفهم أن (تحدّثنا) خبرٌ عن مبتدأ محذوف، وبه صرّح الشيخ خالد كالمصنّف في (شرح الشذور)^(٣)، وعندي: أن تقدير المبتدأ غير ضروري، وأن الاستئناف يتحقق بدون تقديره، فليتأمل.

قوله: (لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الْفِعْلِ)^(٤)، أي: المجزوم أو المرفوع حتى يتبعه (تُحَدِّثُ) في إعرابه.

قوله: (عَلَى وَجْهَيْنِ)^(٥)، أي: العطف على (تأتي)، والاستئناف.

قوله: (عَلَى الْعَطْفِ)^(٦) كأنَّ المراد عَطْفُ المفردات، لعدم تقدُّم فعلٍ يُعطف عليه، وأمّا عَطْفُ الجمل بأن يُعطف جملة (فَتُكْرِمُهُ) على الجملة قبلها، فلا مانع منه لجواز عطف الفعلية على الاسمية^(٧)، وكذا الخبرية على الإنشائية على قول^(٨)، فلا يكون رفع الفعل بالعطف؛ لأنّه جزء المعطوف، بل لعدم ناصب وجازم، لكن قوله: (بَلْ عَلَى الاسْتِنْفَافِ) قد يقتضي امتناع العطف مطلقاً، وهو ممنوع، وكذا يقال في مفهوم قوله

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ص ٣٩١-٣٩٢.

(٢) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (وَصَرَّحَ بَعْضُهُمْ -أَيْضًا- بأنه غير ضروري).

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ص ٣٩١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٣٧٩/٢-٣٨٠.

(٤) مغني اللبيب: ١٥١/٦، ونصه: «فإن قلت: (ما أَنتَ آتٍ فَتُحَدِّثُنَا)...، ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدُّم الفعل، وإنما هو على القطع».

(٥) مغني اللبيب: ١٥٢/٦، ونصه: «مسألة: (هَلْ تَأْتِينِي فَأُكْرِمُكَ) الرفع على وجهين».

(٦) مغني اللبيب: ١٥٢/٦، ونصه: «و(هَلْ زَيْدٌ أَحْوَكُ، فَتُكْرِمُهُ) لا يرفع على العطف بل على الاستئناف».

(٧) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣٦/٢.

(٨) ينظر: الصفحة رقم [٢٠٩] من هذا التحقيق، فقد سبق ذكر قول أبي حيان أن سيبويه وجماعة لا يشترطون

التناسب في عطف الجمل، وأنهم يجوزون عطف جملة الإنشاء على جملة الخبر والعكس، وينظر: البحر المحيط:

٢٨٧/١٠، ٢٩١/١.

الآتي: (الرَّفْعُ عَلَى الاستِثْنَاءِ)^(١)، فكأنَّ مراده الاحتراز عن الرفع على العطف الذي هو عطف المفردات، فليتأمل.

قوله: (وَإِضْمَارُ (أَنْ) وَاجِبٌ عَلَى الْأَوَّلِ) إلخ. قال الدماميني: «وَوَجْهٌ وَجُوبٌ إِضْمَارِ (أَنْ)» إلى قوله: «لظَهَرَ عطفُ الاسم على الفعل»^(٢)، انتهى.
وكأنَّ مراده في بعض الصور، وهو: ما لو تقدَّم فعلٌ، وإلاَّ فالمثال ليس فيه عطفُ اسمٍ على فعلٍ.

ثم قال الدماميني: «ووجه جواز إضمار (أَنْ)»، إلى قوله: «أَنَّ الفاء تدخل على الاسم الصريح»^(٣)، إلخ. أي: بخلاف الفاء في الجواب، فإنها [ص/ ٢٩٩] لا تدخل على الاسم الصريح، فليتأمل.

قوله: (وَكَاثِلًا)^(٤)، أي: (هَلْ لَكَ التَّفَاتُ).
وقوله: (كَوْنُ)^(٥) (لَوْ) لِلتَّمَنِّي، أي: إذ لو كانت للشرط، لم يَتَأَتَّ النَّصْبُ على الجواب.
قوله: (عَلَى وَجْهَيْنِ)^(٦)، أي: العطفُ على (أَجْدُ)، والاستِثْنَاءُ.
قوله: (وَلَيْتَ لِي مَالًا، فَأُنْفِقُ مِنْهُ)^(٧)، يجوز فيه النَّصْبُ على الجواب، وهل يجوز على عطف

(١) مغني اللبيب: ١٥٢/٦، ونصه: «(وَهَلْ لَكَ التَّفَاتُ إِلَيْهِ، فَتُكْرِمُهُ) الرفعُ على الاستِثْنَاءِ، والنصبُ إمَّا على الجواب...، وإضمار (أَنْ) واجب على الأول».

(٢) ونص كلام الدماميني: «ووجه وجوب إضمار (أَنْ) على الوجه الأول - وهو كَوْنُ النصب على الجواب - أن الحذف في هذا الموضع وكذا غيره من المواضع التي التزم فيها حذف (أَنْ) إنما هو لأجل أن الحرف الذي يليه في اللفظ الفعل المنصوب هو للعطف في الأصل، فلو أظهرت (أَنْ) بعده، لظهر عطف الاسم على الفعل، وذلك غير مستحسن، كذا قيل». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣٧/٢.

(٣) ونص كلام الدماميني: «ووجه إضمار (أَنْ) على الوجه الثاني وهو كَوْنُ النصب على العطف على (التفات) أن (الفاء) تدخل على الاسم الصريح». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣٧/٢.

(٤) مغني اللبيب: ١٥٢/٦-١٥٣، ذكر ابن هشام مثال (هَلْ لَكَ التَّفَاتُ إِلَيْهِ، فَتُكْرِمُهُ) ثم قال: «وكاثلًا سواء: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ﴾ [الشعراء: ١٠٢] إِنْ سُلِّمَ أَنَّ (لَوْ) لِلتَّمَنِّي».

(٥) (كون (لَوْ)) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٥١/ب، وأما في مغني اللبيب: ١٥٣/٦. فهي بلفظ: (أَنْ (لَوْ))، والعبارتان بمعنى واحد.

(٦) مغني اللبيب: ١٥٣/٦، ونصه: «مسألة: (لَيْتَنِي أَجْدُ مَالًا، فَأُنْفِقُ مِنْهُ) الرفع على وجهين».

(٧) مغني اللبيب: ١٥٣/٦، ونصه: «(وَلَيْتَ لِي مَالًا، فَأُنْفِقُ مِنْهُ) يمتنع الرفع على العطف».

المصدر المؤول على قوله: (مالاً) بناءً على أنه لا يشترط في عطف المؤول كون المعطوف عليه مصدرًا؟ فيه نظر، وينبغي الجواز ما لم يَصُدَّ عنه نقل^(١).
قوله: (وَالنَّصْبُ عَلَى الْإِضْمَارِ)^(٢)، أي: على إضمار (أن)، وهذا ظاهر على الجواب، وهل يجوز النصب على عطف المصدر المؤول على مصدرٍ مُتَّصِدٍ من الفعل السابق؟ أي: (ليكنَ مِنْ زَيْدٍ قِيَامٌ، فَإِكْرَامٌ مِنَّا لَهُ) كما جَوَّزُوا مثل ذلك على تقدير الجواب، وكما جَوَّزُوا عطف المؤول على الصريح في قولهم السابق: (هَلْ لَكَ التَّفَاتُ إِلَيْهِ) فيه نظر، ولم أراه. فليراجع.

بَابُ الْمَوْصُولِ:

قوله: (يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (مَاذَا صَنَعْتَ؟)، وَ(مَاذَا صَنَعْتُهُ؟)، مَا مَضَى شَرْحُهُ)^(٣)، أي: في الباب الثاني فيما يجبُ على المسؤول عنه أَنْ يُفَصِّلَ فيه، ومنه قوله ثُمَّ: «وعلى الثاني تحتل الاسمية بأن يُقَدَّرَ (ماذا) مبتدأ»^(٤)، انتهى. ولعلَّ المرادُ بأنَّ يُقَدَّرَ (ماذا) مبتدأ وخبراً^(٥).

(١) أكثر النحويين اشترطوا في العطف هنا أن يكون المعطوف عليه مصدراً، وذهبت طائفة إلى جواز النصب إذا تقدمت جملة اسمية، واشترط أبو حيان للجواز أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور، أو اسم فاعل أو مفعول؛ ليدل ذلك على المصدر المتوهم. ينظر: الهمع ٣٩١/٢، وينظر أيضاً: تمهيد القواعد: ٤٢٠٧/٨، وعلل النحو لابن الوراق: ص ٤٣٠.

(٢) مغني اللبيب: ١٥٣/٦. ونصه: «مسألة: (لِيَقُمْ زَيْدٌ، فَكُرِّمَهُ)...، النَّصْبُ عَلَى الْإِضْمَارِ».

(٣) مغني اللبيب: ١٥٥/٦، ونصه: «مسألة: يجوز في نحو: (ماذا صنعت؟) و(ماذا صنعتُهُ؟) ما مضى شرحه...، والأكثرُ في نحو: (مَنْ ذَا لَقِيتَ) كونُ (ذا) للإشارة خبراً».

(٤) مغني اللبيب: ٢١/٥.

(٥) يظهر أن نسخة المغني التي اعتمد عليها المحشي العبارة فيها: «بأن يُقَدَّرَ (ماذا) مبتدأ»، من دون ذكر (صَنَعْتُهُ)، وهي هكذا في مغني اللبيب (خ): ل ١٠٠/أ، وجميع النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها عبد اللطيف الخطيب في تحقيقه -وهي خمس نسخ- لكنه أثبت العبارة هكذا: (بأن يُقَدَّرَ (ماذا) مبتدأ و(صَنَعْتُهُ) الخبر) اعتماداً على حاشية الأمير على المغني. ينظر: مغني اللبيب: ٢١/٥، وهي بهذا اللفظ الأخير في تحقيق مازن المبارك: ص ٤٩٥، وتحقيق محي الدين عبد الحميد: ٣٧٨/٢، وحاشية الأمير على المغني: ٤٤/٢. وهي العبارة الصحيحة بدليل أنه قال بعدها: «والفعلية بأن تقدَّرَه مفعولاً لفعل محذوف»، فالضمير عائد على (صنعتُهُ)، وهذا دليل على وجودها في النص، ولسقوطها اضطر المصنف للبحث عن تخريج لكلامه باعتبار (ما) مبتدأ، و(ذا) خبراً.

قوله: (وَالْأَكْثَرُ فِي نَحْوِ: (مَنْ ذَا لَقِيَتْ)) إلخ. أي: لـ«أَنَّ الْأَصْلَ فِي (ذَا) أَنْ يَكُونَ اسْمٌ إِشَارَةً، لَا مُوصُولًا، إِلَّا إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى تَجَرُّدِهِ عَنِ الْإِشَارَةِ، وَاسْتِعْمَالِهِ مُوصُولًا»^(١).

قوله: (﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١])^(٢)، هل الموصول الثاني على هذا بدلٌ من الأول، أو تأكيدٌ له؟ أو كيف الحال؟^(٣).
قوله: (عَلَى حَدٍّ^(٤)):

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ... ..

قد يقال: هذا ليس بقياس، فتجوزيه هنا يُشكل بقوله السابق: (لَا مَفْعُولٌ بِهِ، وَإِسْقَاطُ الْجَارِ)^(٦) إلخ. إِلَّا أَنْ يَجَابَ بِأَنَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالَ اسْتِعْمَالٌ^(٧) قِيَاسِيٌّ.

(١) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٢٢/٢.

(٢) مغني اللبيب: ١٥٦/٦، ونصه: «إِذَا لَا يَدْخُلُ مُوصُولٌ عَلَى مُوصُولٍ إِلَّا شَاذًا كَقِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]».

(٣) ذهب بعض العلماء إلى أَنَّ الموصول الثاني تأكيد، وإذا جئتَ بعد الموصولِ بموصولٍ آخر بمعناه مُؤَكِّدٌ له لم يحتج الموصول الثاني إلى صلة، وهذا رأي الزمخشري، حيث يقول عن هذه القراءة: «وهي قراءة مشككة، ووجهها على إشكالها أَنْ يُقَالَ: أَقْحَمَ الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيداً». الكشف: ٩١/١.
وأبطل أبو حيان قولَ الزمخشري، وقال: «قال أصحابنا: وهذا الذي ذهب إليه -أي: الزمخشري- باطل؛ لأنَّ القياس إذا أكد الموصول أن تكرره مع صلته لأنها من كماله...، فعلى هذا يتخرج قراءة زيد أَنْ يَكُونَ (قَبْلَكُمْ) صلة (مَنْ)، و(مَنْ) خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ وخبره صلة للموصول الأول وهو (الَّذِينَ)، التقدير: والذين هم مَنْ قَبْلَكُمْ». البحر المحيط: ١٥٤/١-١٥٥.

وهذا القول وصفه السمين الحلي بأنَّ فيه تعسفًا، ورجح القول الأول. ينظر: الدر المصون ١٨٧/١-١٨٨.

(٤) (على حَدٍّ: أَمَرْتُكَ) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥١/ب، ومغني اللبيب: ١٥٧/٦، فهي بلفظ: (على حَدٍّ قولهم).

(٥) مغني اللبيب: ١٥٦/٦-١٥٧. ونصه: «﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤] (ما) مصدرية، أو موصول اسمي ... على حد قولهم:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ [فافعلْ ما أَمَرْتُ بِهِ فقد تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ]».

(٦) أي في قوله: «﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٦٥]». (ماذا) مفعول مطلق لا مفعول به...، وإسقاط الجار ليس بقياس». ينظر: ١٥٥/٦.

(٧) في الأصل كرر الناسخ (بأن هذا الاستعمال)، ثم فطن لخطئه فضرب على (أل) من كلمة (الاستعمال) الثانية دون أن يفطن لزيادة (بأن هذا) أيضًا.

ثم رأيت قول الجلال المحلي^(١) في شرح قول البردة:

«أمرُكَ الخيرَ... .. (٢)»

و(أمر) يتعدى لاثنتين، ثانيهما بنفسه تارة، وبـ(الباء) أخرى، والاستعمالان في البيت^(٣). انتهى.

قوله: (بما كذبوه)^(٤)، إن كان تعديه بنفسه ليس مبنياً على الحذف والإيصال، فلا إشكال في نفي الإشكال.

قوله: (وأما [ص/ ٣٠٠] ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]^(٥)، قال الشُّمْنِي: «وقرأ الجمهور: ﴿يُبَشِّرُ﴾ بتشديد الشين»^(٦)، إلخ.

أقول: ينبغي أن كلام المصنف على كلتا القراءتين، لكن قوله: (أي: ذَلِكَ تَبَشِيرُ اللَّهِ) إنما

(١) هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، الجلال المحلي، فقيه أصولي، وبارع في العربية والفرائض والمنطق، من مؤلفاته: البدر الطالع بشرح جمع الجوامع، وشرح ورقات إمام الحرمين، وكثر الراغبين شرح منهاج الطالبين، توفي سنة ٨٦٤هـ. ينظر: الضوء اللامع ٣٩/٧-٤١. وحسن المحاضرة ٤٤٣/١-٤٤٤. وشذرات الذهب ٤٤٧/٩.

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، للبوصيري، والبيت بتمامه:

أمرُكَ الخيرَ لَكِنْ مَا اتَّصَرْتُ بِهِ وَمَا اسْتَقَمْتُ، فَمَا قَوْلِي لَكَ: اسْتَقِم

كما في العمدة في إعراب البردة: ص ١٠، والذخر والعدة في شرح البردة: ص ٣٦، وشرح الخربوتي على البردة: ص ١٠٠، وبلا نسبة في: نهارية الأرب في فنون الأدب: ٢٣١/٥.

(٣) ينظر: شرح البردة (الأنوار المضيئة في مدح خير البرية) للمحلي: ل ٥/أ.

(٤) مغني اللبيب: ١٥٨/٦، ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾ [الأعراف: ١٠١]، ثم قال: «فيحتمل أن يكون الأصل: بما كذبوه، فلا إشكال».

(٥) مغني اللبيب: ١٥٨/٦، ونصه: «وأما: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣]. ف قيل: (الذي) مصدرية، أي: ذلك تبشير الله».

(٦) وتام كلام الشُّمْنِي: «(من بَشَّرَ)، وعبد الله بن يعمر، وابن أبي إسحاق، والجحدري والأعمش، وطلحة في رواية والكسائي، وحمزة وابن كثير، وأبو عمرو (يَبَشِّرُ) ثلاثياً، ومجاهد وحميد ابن قيس بضم الياء وتخفيف الشين، من البشر، وهو يتعدى بالهمزة من بَشَّرَ اللازم المكسور الشين، وأما (بَشَّرَ) بفتحها فمتعدٍ، و(بَشَّرَ) بالتشديد للتكثير لا للتعدية، فإن المتعدي إلى واحد وهو المخفف لا يتعدى بالتضعيف إليه». الحاشية: ٢٢٣/٢، وينظر أيضاً: السبعة في القراءات: ص ٢٠٥-٢٠٦، والإقناع في القراءات السبع: ص ٣٧٣، وينظر في توجيه القراءتين: الحجة للقراء السبعة ٤١/٣، وحجة القراءات: ص ٦٤١.

يناسب قراءة التشديد^(١).

قوله: (فَقِيلَ: (الَّذِي) مَصْدَرِيَّةٌ) قال الدماميني: «كون (الذي) حرفاً مصدريةً»^(٢) لم يَقُمْ عليه ثبتٌ»، إلى أن قال: «فيكون التقدير: ذلك التبشير الذي يشره الله عباده»^(٣)، إلخ. أقول: كذا في النسخ، فهل يأتي على أن (يَبْشُرُ) في الآية كـ(يَنْصُرُ) غير مشدد^(٤)، فإن المتبادر أن مَصْدَرَهُ (البَشْرُ) كـ(النَّصْرُ)، والذي ينبغي أنه كقول المصنف: (أَي: ذَلِكَ تَبْشِيرُ الله)، بالنظر لقراءة التشديد، ويقال على قراءة التخفيف ما يناسبها.

قوله: (أَي: تَمَامًا عَلَى إِحْسَانِهِ)^(٥)، «في (البحر): وقيل: (الذي) موصولٌ حرفي»^(٦)، وهو قول كوفي^(٧)، وفي (أَحْسَنَ) ضمير (موسى)، أي: تَمَامًا على إِحْسَانِ موسى بطاعتنا، وقيامه بأمرنا ونهينا»^(٨).

قوله: (لَا فَعْلًا مَاضِيًا)^(٩)، لعلَّ نَفْيَهُ لُبُعده، لا لامتناعه. قوله: (لَأَنَّ الْمَعَانِي لَا يُنْفَقُ مِنْهَا)^(١٠)، فيه نظر؛ إذ قد توصف بالإنفاق مسامحةً كتعليم العلم.

(١) لأن (التبشير) مصدرٌ للفعل (بَشَرَ) بالتشديد لا (بَشَرَ) بالتخفيف.

(٢) في تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣٩/٢، يوجد كلمة (أمر) بعد كلمة (مصدريةً)، والمعنى بها وبدونها واحد.

(٣) وتام كلام الدماميني: «واستدلّاهم بقوله تعالى: ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]. إذ المعنى: كخوضهم مردودٌ بجواز كون (الذي) موصولاً اسمياً صفةً لمحذوف، والتقدير: وخضتم كالخوض الذي خاضوه، فحذف الموصوف لقيام الدليل، وحذف العائد المنصوب على القياس، وكذا في الآية المذكورة في المتن، فيكون التقدير: ذلك التبشير الذي يشره الله عباده، ففعل فيه ما تقدم». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٣٩/٢.

(٤) (بَشَرَ، يَبْشُرُ) بالتخفيف جاء في لسان العرب، مادة (بشر): ٦٢/٤: «(بَشَرْتُ) لغة رواها الكسائي، يقال: بَشَرَنِي بوجهٍ حَسَنٍ، يَبْشُرُنِي، وقال الزجاج: معنى (يَبْشُرُكَ): يسرك ويفرحك».

(٥) مغني اللبيب: ١٥٩/٦، ونصه: «يجوز في نحو: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤] كون (الذي) موصولاً اسمياً....، وكونه موصولاً حرفياً....، أي: تَمَامًا على إحسانه».

(٦) الذي ورد في البحر المحيط: ٦٩٣/٤، هو: «(الذي) مصدرية، وهو قول كوفي».

(٧) ينظر نسبة هذا القول إلى الكوفيين في: التذييل والتكميل: ١١٩/٣، وصرح به الفراء في المعاني: ٣٦٥/١، ونُسب إلى يونس بن حبيب. ينظر: التذييل والتكميل: ١٣٤/٣، وقال به الفارسي في المسائل الشيرازيات: ص ٦٠٢-٦٠٣، وقال ابن هشام عنه: «قال به يونس، والفراء، والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك». مغني اللبيب:

٧٦-٧٧، وينظر رأي ابن مالك في: شرح الكافية الشافية ٢٦٥/١، وشرح التسهيل ٢١٩/١

(٨) منقول من حاشية الشُّمْنِي ٢٢٣/٢، وينظر نص البحر في: البحر المحيط في التفسير: ٦٩٣/٤-٦٩٤.

(٩) مغني اللبيب: ١٥٩/٦، ونصه: «(أَحْسَنَ) حينئذٍ (اسم تفضيل) لا فعلاً ماضياً».

باب التَّوَابِعِ:

قوله: (فَالصِّفَةُ لِلْمُضَافِ)^(٢)، قال الشُّمْنِيُّ: وَإِنَّمَا تَعَيَّنَ فِي هَذَا الْمَثَالِ كَوْنُ الصِّفَةِ لِلْمُضَافِ بِخِلَافِ الْآيَةِ^(٣)؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ فِي الْآيَةِ مَقْصُودٌ بِحُكْمِ الْمُضَافِ، وَهُوَ التَّسْبِيحُ، وَمُضَافٌ لَمَّا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْمَثَالِ^(٤) كَذَلِكَ^(٥)، انْتَهَى. فَاَنْظُرْ قَوْلَهُ: (وَمُضَافٌ لَمَّا بَعْدَهُ)، هَلْ هُوَ جُزْءُ الْعِلَّةِ أَوْ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ؟، وَيُظْهَرُ أَثَرُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ أُضِيفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي الْمَثَالِ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ يُقْصَدُ فِي غَيْرِ الْآيَةِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِحُكْمِ الْمُضَافِ، كَمَا لَوْ قِيلَ: (أَكْرَمَ ابْنَ زَيْدٍ الْعَالِمِ)، فَإِنَّ (زَيْدًا الْعَالِمَ) يُطْلَبُ إِكْرَامُهُ، وَمَا طُلِبَ إِكْرَامُ ابْنِهِ إِلَّا مِنْ جَرَاءِ طَلَبِ إِكْرَامِهِ هُوَ، فَقَضِيَّةٌ مَا ذَكَرَ مِنَ الْفَرْقِ جَوَازُ كَوْنِ الْوَصْفِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (وَلِذَلِكَ ضَعْفٌ)^(٦) أَي: وَلِأَنَّ الصِّفَةَ فِي نَحْوِ: (كُلُّ فُتًى يَتَّقِي^(٧) فَائِزٌ) لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ:

(... ..) إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

أَي: حَيْثُ وَصِفَ فِيهِ (كُلُّ)؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ هِيَ (إِلَّا الْفَرْقَدَانِ)^(٨)، وَهُوَ مَرْفُوعٌ.

(١) مغني اللبيب: ١٦٠/٦، ذكر ابن هشام أن (ما) في نحو: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]. لا تكون مصدرية، ثم قال: «لأن المعاني لا يُنفق منها».

(٢) مغني اللبيب: ١٦٥/٦، ونصه: «وأما نحو: (جاءني غلامٌ زيدٌ الظريفُ) فالصفة للمضاف».

(٣) أي: قوله تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]. فقد جَوَّزَ ابن هشام كون (الأعلى) صفةً للاسم، أو صفةً للرب. ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٤) (المثال) كتبت في الأصل بلفظ: (المضاف)، والتصحيح من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٢٥/٢.

(٥) ينظر: المرجع السابق.

(٦) مغني اللبيب: ١٦٥-١٦٦، ونصه: «(وَكُلُّ فُتًى يَتَّقِي فَائِزٌ)، فالصفة للمضاف إليه...، ولذلك ضعف قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ»

(٧) (كُلُّ فُتًى يَتَّقِي فَائِزٌ)، هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب: ١٦٦/٦، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٢/أ، فهي بلفظ: كُلُّ فُتًى تَقِيَّ فَائِزٌ.

(٨) جزء من عجز بيت من الوافر، وتقدَّم البيت بتمامه آنفًا، واختلف في قائله: فقيل: لعمر بن معديكرب، كما في: جمهرة أشعار العرب: ص ١٤، والكتاب: ٣٣٤/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٧٧/٣، والصحاح: ٢٥٤٤/٦،

قوله: (أَوْ (هُوَ))^(١) أي: مثلاً؛ إذ خُصَّوصُ (هُوَ) غير مناسب في الآية^(٢).
قوله: (فَهُوَ نَعْتُ لَا بَدْلَ) قال الدماميني: [ص/ ٣٠١] «ينبغي أَنْ يُنْظَرَ فِي وَجْهِ نَعْتِ»
النَّعْتُ، إلى أَنْ قَالَ: «فَأَجَابَ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شرح التسهيل) بِأَنْ قَالَ: «لَا تُسَلِّمُ كُونَ
(الذي) فِي الْآيَةِ صِفَةً، بَلْ هُوَ بَدْلٌ أَوْ مَقْطُوعٌ»^(٣)»، إلخ.
وقولُ ابْنِ مَالِكٍ: (أَوْ مَقْطُوعٌ) إلخ. يَفِيدُ أَنَّ النَّعْتَ المَقْطُوعَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ مَا يُشْتَرَطُ فِي
غَيْرِ المَقْطُوعِ.

وقول الدماميني: (يَنْبَغِي أَنْ يُنْظَرَ فِي وَجْهِ تَعْيِينِ النَّعْتِ)، قَالَ الشُّمْنِيُّ: «وَجْهِ تَعْيِينِ النَّعْتِ
أَنْ كُلُّ مَوْصُولٍ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى فِي مَتْبُوعِهِ فِي جَمِيعِ
اسْتِعْمَالَاتِهِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الرُّضِيُّ»^(٤)، إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ.

وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٣/٢، والمقاصد الشافية: ٣٤٧/٣.

وقيل لحضرمي بن عامر الأسدي، كما في: شرح أبيات سيويه: ٥٩/٢، والحماسة البصرية: ٤١٨/٢، وشرح
شواهد المغني: ٢١٦/١، يقول البغدادي: جاء هذا البيت في شعرين لصحابين هما: عمرو بن معديكرب،
وحضرمي بن عامر. ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ٤٢٦/٣، وشرح أبيات المغني: ١٠٨/٢.

(١) مغني اللبيب: ١٦٦/٦-١٦٧، ونصه: «مسألة: نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٥) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٢-
٣]... يجوز في الموصول أن يكون تابعا أو بإضمار... أو (هو)، وعلى التبعة، فهو نعت لا بدل».

(٢) فالمناسب إضمار (هم).

(٣) شرح التسهيل: ١١٨/١.

(٤) وتام كلام الدماميني: «وامتناع البدل في نحو: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٦) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ»، والمثال الآخر:

(مررت بالرجل الذي فَعَلَ)، وقد استدل ابن كيسان على أن ذا الأداة أعرف من الموصول بقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ
أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى﴾ [الأنعام: ٩١]. وقدّر الدليل بأن المنعوت أخض من النعت، أو مساوٍ
له، ولا قائل بالمساواة، فثبت كون (الذي) أقل تعريفاً من الكتاب. فأجاب ابن مالك في: (شرح التسهيل) بأن
قال: لا نسلم كون (الذي) في الآية صفة، بل هو بدل، أو مقطوعٌ على إضمار فعلٍ ناصبٍ أو مبتدأ. تحفة
الغريب (قسم التركيب) ٥٤٣/٢-٥٤٤.

(٥) وتام كلام الشُّمْنِيِّ: «الموصول الذي فيه الألف واللام دائماً صفة لموصوف مذكور أو مقدّر، فإذا وجد في
اللفظ ما يصلح كونه نعتاً تعين جعله نعتاً؛ لأنَّ جعله غير ذلك لا يغني عن جعله نعتاً لا احتياجه دائماً إلى منعوت،
وجعله نعتاً يغني عن جعله غير ذلك، ولم يذكر الزمخشري ولا أبو البقاء كونه بدلاً، وإن كان ذكره السمين حيث
قال: يحتمل الجر من ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه نعت، والثاني بدل، والثالث عطف بيان». الحاشية: ٢٢٥/٢،
وينظر أيضاً: الكشف: ٣٧/١، والتبيان في إعراب القرآن: ١٦/١-١٧. وشرح الرضي على الكافية: ٢٩٠/٢،

وقد يُنظر فيه بأن دلالة على معنى في متبوعه لا ينافي البدلية؛ بدليل جعله بدلاً عند تعذر النعت مع وجود ذلك المعنى فيه، ويؤيد ذلك ما تقدّم في كلام الدماميني عن (شرح التسهيل) لابن مالك، وما ذكره الشُّمْنِي في آخر كلامه عن السمين. فليتأمل.

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ:

قوله: (و^(١) تَحْتَمِلُ الْكَافُ)^(٢) قال بعضهم^(٣): ليس الاحتمالان على حدٍّ سواء؛ لأنَّهم لم يحكموا بالاسمية إلاَّ عند تعذر حملها على الحرفية، كما إذا وقعت فاعلاً أو مجروراً بحرف^(٤).

قوله: (لأنَّ الوَصْلَ بِالْمُتَضَايِفِينَ مُمْتَنِعٌ)^(٥)، فيه نظر؛ لأنَّه يجوز أن يكون المتضايغان جزء الصلّة، فيكون خبراً لمبتدأ محذوف^(٦)، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤]، في مَنْ قرأه بالرفع^(٧)، وفي قوله:

... [لم]^(٨) يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ ... (١)

٢٩٠/٢، والدر المصون ٩١/١.

(١) (وتحتمل) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٢/أ، ومغني اللبيب: ١٦٨/٦. فهي بلفظ: (تحتمل) بدون واو، والمعنى متجه فيهما.

(٢) مغني اللبيب: ١٦٨/٦، ونصه: «(زيدٌ كعمرو) تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية... والاسمية».

(٣) لم أقف على قائله بعد بحث طويل.

(٤) مذهب سيبويه أن كاف التشبيه لا تكون اسماً إلاَّ في ضرورة الشعر. ينظر: الكتاب: ٤٠٨/١-٤٠٩، وينظر أيضاً: شرح الرضي على الكافية: ٣٢٤/٤، ونسبه ابن هشام للمحققين. ويظهر من كلام المبرد كما أورده ابن السراج -وما في المقتضب يخالفه-، والعكيري أن الاحتمالين على حدٍّ سواء، وقد ذكر المرادي وابن هشام عن الأخفش وأبي علي الفارسي وكثير من النحويين أن (الكاف) تكون اسماً وحرفاً في الاختيار، وزاد ابن هشام: «ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً». ينظر: المقتضب: ١٤٠/٤-١٤١، والأصول ٤٣٩/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٦٢/١، والجني الداني: ص ٧٩، ومغني اللبيب: ٢٢/٣-٢٣.

(٥) مغني اللبيب: ١٦٨/٦، ونصه: «(جاءَ الَّذِي كَرَيْدٌ) يتعين الحرفية؛ لأنَّ الوصل بالمتضايِفِينَ مُمْتَنِعٌ».

(٦) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في الأصل: (التشبيه في الكون جزء صلة. فتدبر).

(٧) قراءة شاذة قرأ بها يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. ينظر: غرائب القراءات لابن مهران: ص ٣٦٥، وشواذ القراءات للكرماني: ص ١٨١، وينظر توجيه القراءة في: المحتسب ٢٣٤/١. والكشاف ٨١/٢.

(٨) كتبت في الأصل بلفظ: (لا)، والتصحيح من المراجع الآتية في تخريج البيت.

فلا تتعَيَّن الحرفية، بل تترجَّح، كذا قال بعضهم^(٢)، على وفق ما كان خطر.
ويجاب بأنَّ المراد: التعيَّن في القياس، فلا يجوز إنشاء النطق بخلافه لعدم قياسيته، فإنَّ
ورد، أثبَع فيه فقط.

قوله: (يَحْتَمِلُ^(٣) الْوَجْهَيْنِ)^(٤)، كَوْنُ (عَلَى) حرفاً، وكونها اسماً ظرفاً، أي: فوق.
قوله: (وَالصَّوَابُ الْأَوَّلُ)^(٥)، قد يقتضي امتناع تعدُّد الْقَسَمِ على مُقْسَمٍ عليه واحدٍ، وإلَّا لم
يُصَوِّب الأول لجواز جعل الْقَسَمَيْنِ على الْمُقْسَمِ عليه المذكور، لَكِنْ قضية كلام
الزمخشري جواز ذلك مع الاستكراه، وأقره السمين؛ فَإِنَّهُ لما ذَكَرَ في الكلام على أول
البقرة احتمال جعل نحو: ﴿صَّ﴾ [ص: ١]، و﴿نَّ﴾ [القلم: ١] مقسماً به، قال: وقد ردَّ
الزمخشري هذا [ص/ ٣٠٢] الوجه، وذَكَرَ ما حاصله عنه أَنَّهُ على تقدير جعل الواو
في: ﴿وَالْقُرْآنِ﴾ [ص: ١]، ﴿وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: ١] على هذا التقدير للقسَمِ يلزم محذور، وهو
الجمع بين قَسَمَيْنِ على مُقْسَمٍ، وهم يستكبرهون ذلك^(٦).

قوله: (وَالْإِحتِاجُ^(٧) كُلُّهُ إِلَى جَوَابٍ)، أي: ولم يتعذر الجواب، وتقديره تكلفٌ لا حاجة

(١) جزء من صدر بيت من البسيط، والبيت بتمامه:

من يُعْنَ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهُ
ولا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ

ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٨/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٩٦/١،
وأوضح المسالك: ١٧٢/١، وتخليص الشواهد: ص ١٦٠، وشرح المكودي على الألفية: ص ٣٩، والتصريح
بمضمون التوضيح: ١٧٣/١.

(٢) من قال ذلك الجزولي وابن مالك، يقول المرادي: «قال الجزولي: والأحسنُ الأجودُ ألا تكون (كاف) التشبيه في
صلة الموصول إلا حرفاً، وقال ابنُ مالك: وإن وقعت صلةً فالحرفية راجحة». الجنى الداني: ص ٨١، وينظر أيضاً:
شرح التسهيل لابن مالك ١٦٩/٣.

(٣) (يَحْتَمِلُ الوجهين) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥١/أ، بلفظ: (يَحْتَمِلُ الوجهين)، وأما في مغني
اللبيب: ١٦٩/٦. فهي بلفظ: (يَحْتَمِلُ على الوجهين).

(٤) مغني اللبيب: ١٦٩/٦. ونصه: «مسألة: (زيدٌ على السطح) يحتمل (على) الوجهين».

(٥) مغني اللبيب: ١٦٩/٦. ونصه: «قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَى﴾ [الضحى: ١-٢]. إنَّ الواو الثانية تحتمل
العاطفة والقَسَمِيَّة، والصواب الأول، وإلا لاحتاج كُلُّهُ إلى جواب».

(٦) ينظر: الكشف: ٢٥/١، والدر المصون: ٨٠/١.

(٧) (وَالْإِحتِاجُ) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٢/أ، ومغني اللبيب: ١٦٩/٦، فهي بلفظ:
(وَالْإِحتِاجُ).

إليه.

باب في مسائل مفردة:

قوله: (وَفِي هَذَا ضَعْفٌ لَضَعْفٍ قَوْلِهِمْ)^(١)، إلخ. سيأتي في الباب السادس ما يُفيدُ توجيه ذلك بأنّه يلزم عليه اجتماع مجازين: حَذْفُ الموصوفِ، وتَصْيِيرُ الصِّفَةِ مفعولاً على السَّعة.

(١) مغني اللبيب: ١٧٠/٦-١٧١. ونصه: «﴿ثُمَّ نَفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾ [الزمر: ٦٨]. النائبُ الظرفُ أو الوصفُ، وفي هذا ضعفٌ لضعف قولهم: (سَيَرَّ عليه طويلٌ)».

الجهة السادسة:

[النوع الأول]^(١):

قوله: (اشترطهم الجمود)^(٢) إلخ. لقائل أن يقول: إن كفى الجمود ولو حكماً بأن يجري المشتق مجرى الجوامد، فلا يصح دعوى الوهم، وإلا فلا يصح الجواب الآتي^(٣)، فليتأمل. قوله: (ثم استشكله بأن البيان أعرف)^(٤)، قال الدماميني: «قد يمنع هذا»^(٥)، انتهى. أقول: كلام ابن مالك السابق صريح في منعه^(٦).

[النوع الثاني]^(٧):

قوله: (لأنه جعله)^(٨) علة (وليس من ذلك).

- (١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٢/ب، ومغني اللبيب: ١٧٣/٦.
- (٢) مغني اللبيب: ١٧٣/٦. ونصه: «اشترطهم الجمود لعطف البيان... ومن الوهم... قول الزمخشري في: ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾: إنهما عطفان بيان».
- (٣) مغني اللبيب: ١٧٣/٦-١٧٤. يريد قول ابن هشام في: ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ﴾ [الناس: ٢-٣]. «وقد يجاب بأنهما جريا مجرى الجوامد».
- (٤) مغني اللبيب: ١٧٤/٦-١٧٥، ذكر ابن هشام أن ابن عصفور نقل عن النحويين تجويزهم الصفة والبيان في نحو: (مررت بهذا الرجل)، ثم قال: «ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين».
- (٥) وتام كلام الدماميني: «وقد أسلفنا في فصل (أل) أن سيبويه جعل (ذا الجمّة) من قولهم: (يا هذا ذا الجمّة) عطف بيان، واسم الإشارة أخص منه». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٥٤٧/٢.
- (٦) أي: في قول المصنف «يقول ابن مالك: أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهّمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك؛ فإنه في الجوامد بمتزلة النعت في المشتق، ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدي ابن السّيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، وكذا ابن حني. انتهى». مغني اللبيب: ١٧٤/٦. وابن هشام نقل كلام ابن مالك مع تصرف واختصار يسير. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٢١.
- (٧) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ص ١٥٣. ومغني اللبيب: ١٧٨/٦.
- (٨) مغني اللبيب: ١٧٩/٦-١٨٠. ونصه: «وليس من ذلك قول الزمخشري في: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ [غافر: ٣]: إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى...؛ لأنه جعله على تقدير (أل)».

قوله: (إِلَى بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ)^(١)، أي: فتكون إضافته مَحْضَةً؛ لَأَنَّهُ ماضٍ عنده، فهو غير عامل.

قوله: (إِنَّهَا تَدُلُّ عَلَيْهِ)^(٢) وَأَمَّا عند من قال بعدم دلالة أخواتها^(٣)، فعدم دلالة هذه بالأولى.

قوله: (وَقَوْلُ الْخَلِيلِ)^(٤) عَطْفٌ عَلَى (قَوْلِ مَكِّي)^(٥).

قوله: (فَإِنَّهُمَا^(٦) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ)^(٧) إلخ. قال الدماميني: كيف تُجعل الكلمتان معاً مبتدأً مع أَنَّ تعريف المبتدأ غير صادق عليهما؟ إذ هو اسم مجرد أو صفة مُعتمدة إلخ، «وليس مجموع (لا إله) اسماً مجرداً ولا صفة»^(٨)، إلخ.

قال الشُّمَّيْ: «لا نُسَلِّمُ أَنَّ مجموع (لا إله) ليس اسماً مجرداً، بل هو اسم مركب من

(١) مغني اللبيب: ١٨٠/٦-١٨١، قال متحدثاً عن إعراب العكبري لـ(شديد العقاب) في الآية بأنه صفة بتأويل (مشدد): «كما أَنَّ (الَّذِينَ) بمعنى: المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل».

(٢) مغني اللبيب: ١٨٣/٦-١٨٤، في تعليقه على من قال: إن (من) متعلقة بـ(ليس) في: (وَلَكُنْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى): «قد يُرَدُّ بأنهما لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها: إنها تدل عليه».

(٣) ذهب جماعة من العلماء إلى أَنَّ (كان) الناقصة وأخواتها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على زمن وقوع الحدث، وهو رأي ابن جني، وابن برهان والجرجاني. ينظر: شرح التسهيل ٣٣٨/١. والعكبري. ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٠٧/١، ونسبه ابن هشام لأكثر النحاة. ينظر: شرح قطر الندى: ص ١٣٧، وخالفهم ابن مالك، ورأى أن هذه الأفعال غير (ليس) تدل على الحدث والزمان معاً، وقال: إنَّ هذا هو الظاهر من قول سيبويه والمبرد والسيوافي، وهذا الرأي الأخير نصره الفارسي. ينظر: المسائل الحلبيات: ص ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) مغني اللبيب: ١٨٥/٦-١٨٦. ونصه: «ومن الوهم... قول مكِّي... وقول الخليل».

(٥) هو مكِّي بن أبي طالب، أبو محمد القيسي، مقرئ ومتبحر في علوم القرآن والعربية، وكثير التأليف فيهما، ومن مصنفاته: الهداية إلى بلوغ النهاية، والتبصرة في القراءات، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، توفي سنة ٤٣٧هـ. ينظر: إنباه الرواة: ٣/٣١٤-٣١٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٣٢/١٣. وبغية الوعاة: ٢/٢٩٨.

(٦) (فإنهما) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٥٣/ب، وأما في مغني اللبيب: ١٨٦/٦. فهي بلفظ: (فإنهما).

(٧) مغني اللبيب: ١٨٦/٦-١٨٧، قال عن لفظ الجلالة في (لا إله إلا الله): «إنه خبر لـ(لا) مع اسمها؛ فإنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه... والذي عندي أَنَّ سيبويه يرى أَنَّ المركبة لا تعمل في الاسم -أيضاً-؛ لأنَّ جزء الشَّيْء لا يعمل فيه».

(٨) وتام كلام الدماميني: «على نفْي، أو استفهام، رافعة لظاهر أو ضمير منفصل، وليس مجموع (لا إله) اسماً مجرداً، ولا صفة مُعتمدة إلى آخره». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٥٦٠/٢.

كلمتين كـ (خمسة عشر) في قولك: (عندي خمسة عشر)^(١)، انتهى.

وفيه نظر؛ إذ المركب من حرفٍ نحوي واسمٍ، كيف يكون اسمًا؟ مع أننا لا نُسلم أن هنا تركيبًا حقيقيًا؛ فإن معنى كل كلمة مراد منها، ولو تركبنا تركيبًا حقيقيًا، لم يكن كذلك، وَلَحَدَّثَ معنًى خاصًّا للمجموع.

قوله: (لأنَّ جزءَ الشيء لا يعملُ فيه) أقول: لقائل أن يقول: لو عملت في الاسم، لم يلزم [ص/ ٣٠٣] أن جزء الشيء يعمل فيه؛ لأنها جزء المجموع لا جزء الاسم، والعمل في الاسم لا في المجموع. فتأمل.

قوله: (وأما لا رجلَ ظريفًا)^(٢)، إلخ. كأنه جواب سؤالٍ يردُّ على قوله: (لا تعملُ في الاسم)، تقرير السؤال أن نصبَ (ظريفًا) بالتبعية محل الاسم، والعامل في محله إنما هو (لا)، فقد عملت في الاسم، وحاصل الجواب: منعُ أنها عملت في الاسم.

قوله: (مثل: يا زيدُ الفاضلُ)، قال الدماميني: «يعني: أن حركة التابع فيه غير^(٣) إعرابية محمولة على لفظ الأول»^(٤)، إلخ.

وفيه نظر، والذي ذكره غيره أنها إعرابية، وإن كانت في المتبوع ليست إعرابية لكنها تُشبه الإعرابية من حيث إنها تحدث بحدوث (يا)، وتزول بزوالها، فصارت كالرفع، وصارت (يا) كالعامل لها، كما قاله الرضي^(٥).

قوله: (إنَّ البدلَ لا يصلحُ هنا)^(٦)، إلخ. كأن المراد أنه معرفة مثبتة، و(لا) لا تعمل في

(١) الحاشية: ٢٢٩/٢.

(٢) مغني اللبيب: ١٨٧/٦. ونصه: «وأما لا رجلَ ظريفًا بالنصب فإنه عند سيويه مثل: (يا زيدُ الفاضلُ) بالرفع».

(٣) كتب حيالها في هامش الأصل: (نقله عن الدماميني أن حركة التابع فيه غير إعرابية خلاف الواقع؛ فإن الثابت في نسخحه أن حركة التابع فيه إعرابية، وليس فيها لفظ (غير))، رمز مجرد الحاشية البهوتي لهذا التعليق برمز (طب)، والمقصود به شيخ العبادي ناصر الدين الطبرلاوي، وقد ذكر هذا الرمز له في حاشيته على (تلخيص المفتاح) ص: ٢٠.

(٤) نص كلام الدماميني: «أقول: يعني أن حركة التابع فيه إعرابية محمولة على لفظ الأول من جهة أن حركة المنادى أشبهت حركة المعرب من حيث العروض، فجعلت حركة التابع - وإن كان معربًا - ماثلة لها في الصورة». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٦٠/٢.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٦٤/١.

(٦) مغني اللبيب: ١٨٨/٦، ذكر ابن هشام قول أكثر النحويين: إن المرتفع بعد (إلا) في نحو: (لا مستحق للعبادة إلا =

ذلك.

قوله: (وَقَدْ يُجَابُ) إلخ. قال الدماميني: «هذا لا يصلح جواباً»^(١)، إلخ. وقال الشُّمْنِي: «هو من [بدل الكل من]^(٢) الكل، لَكِنْ باعتبار اللفظ دون المعنى فليتأمل»^(٣) انتهى.

وقوله: (دُونَ المعنى) أي: لَأَنَّ (إله) عام، و(الله) خاص، فَلَمْ يَتَّحِدْ معناه، وكَأَنَّ هذا هو منشأ توقف الدماميني، ويبقى الكلام في إثبات أن لَهُمْ (بَدَلُ كُلِّ) باعتبار اللفظ دون المعنى. فليتأمل.

ثم قد يُقال: إِنَّ معنى مجموع الاسم مع (لا) لا يَتَّصِدُقُ مع معنى (الله) حتى يَصِحَّ أَنَّهُ يَحِلُّ محلَّهما ويخلفهما، فليتأمل. اللهم إِلَّا أن يُراد أَنَّا نَجْعَلُهُ بدلاً من المجموع في حكم الإعراب، ثُمَّ يُغَلَّبُ حكم الاسم من جهة المعنى، فيكتفى بالتصادق باعتباره، فليتأمل^(٤).

قوله: (فَقَدْ مَرَّ أَنَّ الإِخْبَارَ)^(٥) إلخ. كَأَنَّهُ منع الإيجاب كون المعرفة مبتدأ. قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَارِسِيِّ فِي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ))^(٦) إلخ. اعترضه الدماميني^(٧)، ونازعه

إله واحد) بدل، ثم قال: «ويشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول».

(١) وتام كلام الدماميني: «لأنهم قالوا: المرتفع بدل من محل اسم (لا)، ولم يقولوا: بدل من مجموع (لا) واسمها. وعلى تقدير التسليم لأنهم أرادوا ذلك وتجاوزوا من حيث إطلاق الجزء وإرادة الكل، فما هذا البدل من الأقسام المذكورة في باب البدل؟». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٦١/٢.

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (من بكل الكل)، والتصحيح من حاشية الشُّمْنِي: ٢٣٠/٢.

(٣) الحاشية ٢٣٠/٢.

(٤) للتوسع في المسألة ينظر: رسالة في إعراب (لا إله إلا الله) حققها د. حسن موسى الشاعر، الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ونسبها لابن هشام، كما حققها د. رباح اليميني مفتاح، أستاذ النحو والصرف في كلية التربية بغزة، ونسبها لابن الصائغ. وينظر أيضاً: تمهيد القواعد ١٤٢٨/٣-١٤٣٥، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٦١/٢-٥٦٨.

(٥) مغني اللبيب: ١٩٠/٦، ونصه: «فقد مرَّ أَنَّ الإِخْبَارَ عن التَّكْرَرِ الْمُخَصَّصَةِ الْمُقَدِّمَةِ بِالْمَعْرِفَةِ جَائِزٌ».

(٦) مغني اللبيب: ١٩٠/٦، ونصه: «ومن ذلك قول الفارسي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ)».

(٧) نص كلام الدماميني: «أقول: لا يخفى أن اللفظ على رأي الفارسي لا يُحْمَلُ على ظاهره من غير حذف؛ إذ لا معنى لقولك: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَشِيتِكَ، فلا بُدَّ من تقدير، أي: مِثْلُ مَشِيتِكَ، أي رجلٍ يماثل مشيتك، بمعنى أَنَّهُ على وفقها، أو يَقْدَرُ رجلٌ ذي مَشِيتِكَ، أي: صاحبها، على حذف مضاف أيضاً، أو يُؤوَّلُ المصدر باسم المفعول من غير حذف، نحو: (الدرهم ضَرَبُ الأَمِيرِ) أي: رجلٍ مشيتك، والمعنى: رجلٌ هو الذي تشاؤهُ وتريده، وتقدير

الشُّمْنِيَّ^(١) بما هو مُبَيَّن فيهما.

ولكن لا يخفى ما في كلام الشُّمْنِيَّ، فإن الاعتراض على مُجَرَّد الظاهر وتَصْوِيب ما لا يكفي ظاهره -أيضاً- أمر سهل على تقدير صحته.

واعلم أنه قد يُستشكل من تقديرات الدماميني التي قررهما في كلامه قوله: (أو تقدّر: برجل ذي مَشِيئَتِكَ)؛ إذ لم يخرج عن وصف النكرة بالمعرفة، [ص/ ٣٠٤] إلا أن يدّعي أن (ذي) لا تتعرف بالإضافة للمعرفة كلفظ (مثل)، وفيه نظر؛ لأن (ذو) المضافة للمعرفة وُصِفَ بها المعارف فيما لا يحصى من الفصيح كقوله تعالى: ﴿وَيَقْبَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، [الرحمن: ٧٨].

قوله: (وَالْحَرْفُ الْمَصْدَرِيُّ)^(٢) إلخ. يمكن رجوعه لما قبل كلام أبي البقاء أيضاً^(٣).

قوله: (أَيُّ: عَلَيْهَا)^(٤) يتعلق بـ﴿رَكَبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]، لكن هذا لا يأتي على الزيادة، فلعله بناءً على الشرطية، وعلى الزيادة يُكونُ العائدُ ضميرَ مُتَّصِلٍ^(٥).

قوله: (وَكَانَ حَقُّهُ)^(٦) إلخ. قال الدماميني: «الذي ينبغي أن يُعلَّلَ به أن معمولَ الجزاء لا

(ما) شرطية يحتاج إلى تقدير الجواب، وكل من القولين لا بدّ فيه من تقدير، فبِمَ يُرَجَّحُ تقديرهم على تقديره؟ بل

ما الذي اقتضى كون قولهم صواباً وقوله غير صواب؟». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٦٨/٢-٥٦٩.

(١) نص كلام الشُّمْنِيَّ: «وأقول: اعتراض المصنف إنما هو على ظاهر كلام الفارسي، وظاهر كلامه أنه قدّر (ما) مع ما بعدها بمصدر صريح من غير تقدير شيء قبله، أو تأويله بشيء». الحاشية: ٢٣٠/٢.

(٢) مغني اللبيب: ١٩٢/٦. ونصه: «والحرف المصدرى وصلته في نحو ذلك معرفة».

(٣) أي: في قول ابن هشام: «قول الفارسي في: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ): إن (ما) مصدرية، وإنها وصلتها

صفة لـ(رجل)...، ومثله قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨]، أي: في أي صورة مشيئته، أي: يشاؤها». مغني اللبيب: ١٩٠/٦-١٩١.

وقد جوّز أبو حيان والسمين الحلبي أن تكون (ما) هنا مصدرية، والتقدير: رَكَّبَ ما شاء من التركيب، أي:

تركيباً حسناً. وذكر السمين الحلبي أن هذا هو ظاهر قول الزمخشري. ينظر: الكشف ٧١٦/٤، والبحر المحيط في التفسير: ٤٢٢/١٠، والدر المصون: ٧١١/١٠-٧١٢.

(٤) مغني اللبيب: ١٩٢/٦-١٩٣، ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾، ثم قال: «وعليهما فالجملة صفة لـ(صورة)، والعائد محذوف، أي: عليها».

(٥) كذا في الأصل، وهو من باب إضافة الموصوف إلى صفته، وقد أحازه الكوفيون ومنعه البصريون. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٦/٢، وشرح الكافية للرضي: ٢٤٢/٢.

(٦) مغني اللبيب: ١٩٣/٦، وهو في الحديث عن الآية السابقة: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾، ونصه: «وكان

يتقدّم»، إلى قوله: «وهو باطل»^(١).

وكان وجهه أنه يلزم حينئذ الفصل بين العامل ومعموله بالأجنبي، وكذا يؤجّه به قول الشُّمْنِي: «انتفى كون ما قبله معمولاً لجوابه»^(٢).

قوله: (أو بـ(عدلك))^(٣) قال بعضهم: فعلى هذا لم يبق لـ(ركبك) تعلق بما قبله؛ إذ تقدير الآية حينئذ: عدلك في أي صورة بناها ركبك.

وأشار الزمخشري إلى أن (ما) على تقدير تعلق الظرف بـ(عدلك) موصولة، وفي (أي) معنى التعجب، أي: عدلك في أي^(٤) صورة عجيبة، ثم قال: ما شاء ركبك، أي: ركبك على ما شاءه من التركيب^(٥). انتهى.

قوله: (في صورة أي صورة)^(٦) قضيت أنه مدخول (في) محذوف موصوف بـ(أي صورة)، و(صورة) معاً، أي: صورة موصوفة بمجموع الجملتين.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أي صورة) هي أي الصفة لا الاستفهامية، فلا يُشكل تأخرها عن الفعل.

قوله: (ثم استؤنف ما بعده) يُتأمل هذا الكلام، فإنه إن أراد بـ(ما بعده) مجموع الجملتين، فقد صرح بأنّه صفة، وذلك ينافي الاستفهام، وإن أراد به ما بعد الجملتين -أعني: ﴿كلاً﴾ [الانفطار: ٩]، إلخ- فكأنه استئنافاً أمر لا يتوهم خلافه؛ ليجتاح إلى التنبيه عليه.

حقه إذ علّق (في) بـ(ركبك)».

(١) وتام كلام الدماميني: «على أداة الشرط، وهنا قد جعل (ركبك) جواباً للشرط، والجاء المتقدّم متعلقاً به، فلزم تقدّمها في حيز الجزاء على الشرط وهو باطل». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٦٩/٢-٥٧٠.

(٢) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: هذا من باب نفْي الشيء بنفي ملزومه، إذ المراد عدم تعلق الشرط الجازم بجوابه عدم كونه معمولاً لجوابه، وإذا انتفى كون الشرط الجازم معمولاً لجوابه انتفى كون ما قبله معمولاً لجوابه». الحاشية: ٢٣٠/٢.

(٣) مغني اللبيب: ١٩٣/٦، ونصه: «و(في) متعلقة بـ(ركبك)...، أو بـ(عدلك)، أي: وَضَعَك في صورة أي صورة».

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (كذا).

(٥) ينظر: الكشف: ٧١٦/٤. وينظر: حاشية الطيبي على الكشف: ٣٢٩/١٦.

(٦) مغني اللبيب: ١٩٣/٦-١٩٤، ونصه: «أي: عدلك في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده».

فليتأمل^(١).

ثم رأيت في بعض الهوامش ما نصه: وفيه نظر؛ إذ (مَا بَعْدَهُ) صفة، والصفة مع كونها صفة لا تكون مستأنفة^(٢). انتهى.

قوله: (مِمَّا تُطِيقُونَ)^(٣) هو معنى: ﴿مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

النوع الثالث^(٤):

قوله: (الاشتقاق)^(٥) أي: و(التَّخَاصُّم) ليس مشتقاً أيضاً.

قوله: (كَذَلِكَ مَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا)^(٦)، أي: لا يكون إلا ما فيه (أل).

قوله: (وَنَظِيرُ)^(٧)، أي: من حيث إنه لوحظ في البيان حُكْمُ [ص/ ٣٠٥] التَّعْت.

قوله: (عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ)^(٨) أي: فجَوَزَ عَطْفَ الْبَيَانِ بما ليس فيه (أل)، وجَوَزَ تفريقه^(٩).

وقوله: (وَتَبَعُهُ الزِّيَادِيُّ): أي: في جواز تفريق عطف البيان^(١٠).

(١) يقول الأمير في حاشيته ١٤١/٢: «مراده أن ما بعده وهو (ما شاء ركبك) كلام منقطع عن قوله: (في أي صورة)، بمعنى أنه غير عامل في هذا الجار والمجرور لما أنه متعلق بما قبل على ما بين، فلا ينافي أن جملي الشرط والجواب صفة لـ(صورة) كما أسلفه، أي: صورة مقول فيها: ما شاء ركبك عليها، هكذا ينبغي أن يفهم».

(٢) لم أجد هذا في حواشي المغني التي وقفت عليها.

(٣) مغني اللبيب: ١٩٦/٦-١٩٧، ذكر ابن هشام أن الزمخشري أول قوله تعالى: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦] بقوله: «أي: أسكنوهن مكاناً من مسكنكم مما تطيقون».

(٤) في الأصل زيادة كلمة (مبحث).

(٥) مغني اللبيب: ١٩٨/٦-١٩٩، ونصه: «ومن الوهم... قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة: ﴿لِحَقِّ تَخَاصُّمِ أَهْلِ النَّارِ﴾ [ص: ٦٤]، بنصب (التَّخَاصُّم): أنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق».

(٦) مغني اللبيب: ١٩٩/٦، ونصه: «ولا يكون (التخاصم) أيضاً عطف بيان...، فكما لا تُوصَفُ الإشارة إلا بما فيه (أل) كذلك ما يعطف عليها».

(٧) في الأصل: (ونظيره)، وهو لا يصح؛ إذ الكلمة مضافة إلى اسم ظاهر كما سيأتي في الهامش التالي، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٥٤/ب، ومغني اللبيب: ٢٠٠/٦.

(٨) مغني اللبيب: ٢٠٠/٦. ونصه: «ونظير مَنع أبي الفتح».

(٩) مغني اللبيب: ٢٠١/٦. ونصه: «أجاز سيبويه: (يا هذان زيدٌ وعمرو) على عطف البيان، وتبعه الزِّيَادِيُّ».

(١٠) يقصد سيبويه. ينظر: الكتاب ١٩٢/٢.

النوع الرابع^(٣):

(٨) الخ. (فارسیاً

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٢٢/٤.

(٣) في الأصل زيادة كلمة (مبحث).

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج: ١/١٩٧، وشرح الكافية الشافية: ٢/٦٧٦، والكافية لابن الحاجب ص ٢٣.

(٨) مغني اللبيب: ٢١١/٦-٢١٢، ونصه: «وقول ابن مالك بدر الدين في قول الحماسي:

إنه من باب الاشتغال».

(٩) جزء من صدر بيت من الرمل، وتقدم البيت بتمامه أنفأ، وهو منسوبٌ لامرأةٍ من بني الحارث بن كعب، كما في الحماسة: ٥٥٢/١، وأما ابن الشجري: ٢٨٨/١، والحماسة البصرية: ٢٤٣/١، وخزانة الأدب للبغدادى: ٣٠٠/١١، وشرح أبيات المغني: ١٠٦/٥، وقيل البيت لعلقمة، كما في المقاصد النحوية: ٩٨٦/٢. وبلا نسبة في: تحليص الشواهد: ص ٥٠٠، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١٤٠/٢.

يكون البدرُ بنى كلامه على زيادة (ما)^(١).

النوع الخامس^(٢):

قوله: (مَجْرُورٌ لَوْلَا)^(٣) أي: عند سيبويه^(٤)، وتقدّم الكلام عليه في حرف اللام.
قوله: (وَمَجْرُورٌ لَبِّي) تكلم المصنّف في (التوضيح) على (لَبَّيْكَ) وأخواته^(٥).
قوله: (وَمِنَ الثَّانِي)، أي: اشتراط الإظهار، وقوله: (فِي الْأَوَّل) أي: اشتراط الإضمار.
قوله: (وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ)^(٦)، أي: لَأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ رفع خبر (عسى) الأجنبي، وهو (فَرَجٌ)^(٧)؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ سَبَبِيًّا؛ إِذْ لَمْ يَلْتَبَسْ بضمير الاسم^(٨).

(١) ولهذا أشار ابن هشام بعده بقوله: «و(ما) زائدة، ولهذا أمكن أن يُدعى أنه من الاشتغال». مغني اللبيب: ٢١٢/٦.

وابن النازم أورد البيت مقدما له بقوله: «وأنشد ابن الشجري على جوازه»، ولم يذكر له رأيا في هذا. شرح ابن النازم على الألفية: ص ١٧٥، وينظر أيضًا: أمالي ابن الشجري: ٨٣/٢، وذكر الصبان أن (فارسًا) نكرة محضة، وشرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصًا، والذي جوّز هذا أن (ما) وإن كانت زائدة فهي قائمة مقام الوصف، والتقدير: فارسًا أي فارس. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١١٩/٢.
(٢) في الأصل زيادة كلمة (مبحث).

(٣) مغني اللبيب: ٢١٢-٢١٦. ونصه: «اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعض، فمن الأول: مجرور (لولا)...، ومجرور (لَبَّيْ)...، ومن الثاني: تأكيد الاسم المظهر».
(٤) ينظر: الكتاب: ٣٧٣/٢.

(٥) ذكر ابن هشام في أوضح المسالك: ٩٣/٣-١٠٢، أن معنى (لبيك): إقامة على إجابتك بعد إقامة، وأنها من المصادر المثناة لفظًا، وهي تختص بضمير المخاطب، وشذّ إضافتها إلى ضمير الغائب وإلى الظاهر.
(٦) مغني اللبيب: ٢١٧/٦، ونصه: «في قول هُدْبَة: عسى الكرب... إلخ البيت الآتي - إن (فرجًا) اسم (كان)، والصواب: أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ».

(٧) جزء من عجز بيت من الوافر، والبيت بتمامه:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَارَجٌ قَرِيبٌ

وهو هُدْبَة بن الحشرم، كما في: الكتاب ١٥٨/٣، وشرح أبيات سيبويه: ١٣٩/٢، وشرح الكافية الشافية: ٤٥٥/١، والمقاصد الشافية: ٢٦٩/٢، وشرح شواهد المغني: ٢٢٧/١، وشرح أبيات المغني: ٣٣٨/٣.
(٨) يجوز في (عسى) خاصة أن يرفع خبرها السببي، وهو الاسم الظاهر المتصل به ضمير يعود إلى اسمها، وهنا رفع أجنبيًا لا ضمير فيه يعود على الاسم، وهو (فرج). ينظر: أوضح المسالك: ٢٩٦/١، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٤٩٧/٢.

قوله: (لَا فَاعِلٌ يُثْقَلُنِي)^(١) أي: حتى يلزم تخلف شرط مرفوع الخبر، وهو كونه ضميراً^(٢).

وقوله: (وَقَدْ مَضَى)^(٣)، أي: في شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً، ومرّ هناك قول المصنّف معتذراً عنه: «وقد يريد أنّه توكيدٌ لضميرٍ مستترٍ في: ﴿شَانَيْكَ﴾ [الكوثر: ٣]»^(٤).

قال الدماميني: «وإذا كان كذلك فلا معنى للقطع بتوهمه»^(٥)، انتهى. واعتذر عنه الشُّمْنِي بما بيّنه ثم^(٦).

وأقول: كلامُ الشارح صريحٌ في تعليق قول المصنّف: (وَقَدْ مَضَى) بقول أبي البقاء وملاحظة ذلك^(٧).

(١) مغني اللبيب: ٢١٧/٦-٢١٨، ونصه: «وأما قوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقَلُنِي
تُوبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ

فـ(توبي): بدل اشتمال... لا فاعل (يثقلني)».

(٢) شرط خبر (جعل) أن يكون رافعاً لضمير الاسم. ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٨/١، وأوضح المسالك: ٢٩٤/١.

(٣) مغني اللبيب: ٢١٨/٦، ونصه: «قول أبي البقاء في: ﴿إِنَّ شَانَيْكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]: إنّه يجوز كون (هو) توكيداً، وقد مضى».

(٤) مغني اللبيب: ٥٧٣/٥-٥٧٤.

(٥) تحفة الغريب (قسم التركيب) ٥٨٠/٢.

(٦) نص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: لعل المصنّف أشار بقوله: (وقد مضى) إلى الاعتذار الذي ذكره هناك، وإلا فلا وجه لتخصيصه بالمضي؛ لأنّ قول الزمخشري -أيضاً- مضى في حرف الألف واللام في الكلام على (أن)، وكان الذي وقع في نسخة المتن التي للشارح هو ما يقع في بعض النسخ وهو: (قد مضى قول الزمخشري) بدون واو قبل (قول)». الحاشية: ٢٣٢/٢.

(٧) الإشكال في كلام ابن هشام أنه قال: «وقد مضى»، فهل يقصد بذلك كلام أبي البقاء أو كلام الزمخشري؟ في مغني اللبيب: ٢١٨/٦، ومغني اللبيب (خ): ل ١٥٥/ب، النص فيه: «قول أبي البقاء...: إنّه يجوز كون (هو) توكيداً، وقد مضى، وقول الزمخشري في قوله تعالى...»، فيكون المقصود كلام أبي البقاء، وهذا ما ذكره الدماميني، وفي نسخة أخرى أشار إليها الشُّمْنِي جاء النص فيها بإسقاط الواو قبل (قول الزمخشري)، ففيها: «قول أبي البقاء...: إنّه يجوز كون (هو) توكيداً. وقد مضى قول الزمخشري في قوله تعالى...»، فيكون المقصود بالمضي كلام الزمخشري. والصحيح النص الأول؛ لأن (قول الزمخشري) معطوف على (قول أبي البقاء)، فيكون النص: «ومن الوهم بالثاني قول أبي البقاء...، وقول الزمخشري»، والقول بأن (قد مضى) خاصٌّ بـ(قول الزمخشري) لا معنى له.

قوله: (وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ)^(١) إلخ. قال الدماميني: «يعني: ومن الوهم في الثاني»^(٢) إلى آخر ما بينه. ونازعه فيه الشُّمْنِي^(٣).

وأقول: لا ينفى ما في كلام الشُّمْنِي من الفساد وعدم دفعه للاعتراض، فعليك بالتأمل.

[النوع السادس]^(٤):

قوله: (فَقَدْ مَرَّ الْبَحْثُ فِيهِمَا)^(٥)، أي: في آخر الجملة السابعة من الجمل التي لها محل^(٦).

قوله: (وَقَدْ مَرَّ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ)^(٧) أي: في حرف اللام^(٨).

[النوع السابع]^(٩):

قوله: (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ فَاعِلٌ بِـ(يَدُومُ))^(١٠)، أي: لَأَنَّ (قَلَّ) المكفوفة بـ(ما) [ص/ ٣٠٦]

-
- (١) مغني اللبيب: ٢١٩/٦. ونصه: «وقول النحويين في نحو: ﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]».
- (٢) وتام كلام الدماميني: «قول النحويين وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم؛ لأن الثاني هو اشتراط الإظهار في بعض المعمولات، ولم يشترط أحد في العطف على فاعل فعل الأمر المستتر فيه أن يكون المعطوف اسماً ظاهراً».
- تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٨١/٢.
- (٣) نص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: لا وهم في جعل ذلك من الوهم في الثاني؛ لأن رد ابن مالك على النحويين يقضي أن عطف الاسم الظاهر على فاعل الفعل يشترط فيه أن يكون ذلك الفاعل ظاهراً، أو يصح في موضعه ظاهر».
- (٤) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ص ١٥٥/ب، ومغني اللبيب: ٢٢١/٦.
- (٥) مغني اللبيب: ٢٢١/٦، ونصه: «فأما: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْهُ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]. فقد مرَّ البحث فيهما».
- (٦) ينظر: مغني اللبيب: ١١٣/٥، ١١٩.
- (٧) مغني اللبيب: ٢٢٢/٦-٢٢٣، ونصه: «ومن الوهم قول الكسائي وأبي حاتم في نحو: ﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢]: إنَّ اللام وما بعدها جواب، وقد مرَّ البحث في ذلك».
- (٨) ينظر: مغني اللبيب: ١٦٢/٣.
- (٩) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ص ١٥٦/أ، ومغني اللبيب: ٢٢٤/٦.
- (١٠) مغني اللبيب: ٢٢٨/٦، ونصه: «ومن ذلك قول بعضهم: [صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

إنَّ (وصال) مبتدأ، والصواب أَنَّهُ فاعل بـ(يدوم)».

لا تدخلُ إلَّا على جملة فعلية^(١).

قوله: (وَذَلِكَ خَطَأٌ عِنْدَ سَيِّوِيهِ)^(٢)، قال الدماميني: «وهو صوابٌ عند غير سيويهِ»^(٣)، إلى آخر ما بينه.

وعندي أنَّه كلامٌ جليلٌ، وأمَّا جواب الشُّمْنِيِّ عنه بقوله: «وأقولُ: لم يُخطئ المصنِّف ذلك القائل مستنداً إلى قول سيويهِ، وإنَّما أخبر بأنَّ هذا القول خطأً عند سيويهِ، ويُفهم منه أنَّه صوابٌ عند غيره»^(٤)، انتهى. فلا يخفى ما فيه، أمَّا أولاً: فسياقُ المصنِّف كالصَّريح في أنَّه استند في التخطئة إلى قول سيويهِ.

وأمَّا ثانياً: فسَلَمْنَا، لكنَّ حيث كانت المسألةُ خلافيةً أَلَمْ تُبْقِ الجزم بتوهم هذا القائل؟!

بل كان الواجبُ تقييدَ ذلك، كأنَّ يقولَ: وقولُ بعضهم كذا إنَّ كانَ [يقول]^(٥) بقول سيويهِ، فليتأمل.

قوله: (فَكَذَا الْمَعْطُوفُ)^(٦)، أي: وإنَّما هي معطوفة على خبر (كان)^(٧).

قوله: (وَمِنَ الْوَهْمِ فِي الثَّانِي تَجْوِيزُ كَثِيرٍ)^(٨)، إلخ. أقولُ: لا منافاة بين الاشتغال وإيجاب

(١) ينظر: الكتاب: ١١٥/٣، والأصول لابن السراج: ٢٣٤/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢٢٨/٦، ونصه: «وقول آخر في نحو: (أَتَيْكَ يَوْمَ زَيْدًا تَلَقَاهُ): إنه يجوز في (زيد) الرفع بالابتداء، وذلك خطأً عند سيويهِ».

(٣) وتام كلام الدماميني: «فليس تخطئة هذا القائل إسناداً إلى قول سيويهِ بأوَّلَى من تصويب كلامه إسناداً إلى قول غير سيويهِ من النحاة».

(٤) الحاشية: ٢٣٤/٢.

(٥) زيادة من المحقق يتم بها المعنى.

(٦) مغني اللبيب: ٢٣٠/٦، في حديثه عن أن الجملة الاسمية: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ» [البقرة: ١٩٦] معطوفة على (كان) وما بعدها: «ويردُّه أنَّ جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها».

(٧) أي: الجملة الاسمية: (أو به أذى من رأسه) معطوفة على خبر (كان) وهو: (مريضاً). ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٢٦٠/٢، والدر المصون: ٣١٧/٢.

(٨) مغني اللبيب: ٢٣٣/٦، ونصه: «ومن الوهم في الثاني تجويز كثيرٍ من النحويين الاشتغال في نحو: (خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُوٌ)».

الرَّفْع؛ لَأَنَّ مدار الاشتغال أَنْ يكون العامل المذكور في حَدِّ نفسه مما يصحُّ عمله فيما قبله، وإن امتنع عمله فيه لمانع كما هنا، وأوضحناه في (باب الاشتغال) من (حواشينا على ابن الناظم)^(١)، ثم رأيت الشُّمْنِيَّ فسَّر الاشتغال هنا بالنَّصْب^(٢)، فالمنافاة حينئذٍ واضحة.

[النوع الثامن]^(٣):

قوله: (أَوْ خَبَرًا لِـ(إِنَّ))^(٤)، هل المرادُ خصوصُ (إِنَّ)، أو المرادُ هي وأخواتها؟^(٥).

(١) قال المحشي في حاشية شرح ابن الناظم بعد أن أورد نصًّا لابن هشام في (أوضح المسالك) بإخراج ما يجب رفعه من حد الاشتغال: «لأنَّه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرَّغ الفعل من الضمير مثلاً وسلَّط عليه لنصبه، وما يجب رفعه ليس بهذه الحثية، قال المكي: (والصواب ما اعتمده الناظم هنا وفي (التسهيل) من عدّه من أقسام المشتغل عنه ما يجب رفعه؛ لأنَّ العامل في نحو: (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرو)، و(زيدٌ هل رأيتَه) ونحو ذلك صالح للعمل بذاته في الاسم السابق لو فرَّغ، لكن منع من عمله مانعٌ، وهو تقدُّم ما لا يعمل بعده فيما قبله عليه، فلم تمنع عمله فيما قبله لذاته وما لا يمتنع عمله فيما قبله لذاته صادق عليه حدُّ الاشتغال، فهو معدود من أقسامه... انتهى. وعلى هذا ينبغي أن يُعدَّ من الاشتغال نحو: (زيدٌ أنت تضربه)، وإن امتنع النصب فيه؛ لأنَّ الفعل وإن وقع خبرًا لكنه بذاته صالحٌ للعمل فيما قبله، وإن امتنع عمله لمانع طارئ، وهو وقوعه خبرًا لمبتدأ، وهو لا يتقدم عليه فلا يعمل في المتقدم، فليتأمل». حاشية العبادي على شرح ابن الناظم: ل١٩ (أ - ب)، وينظر أيضًا: أوضح المسالك: ١٤١/٢، وكلام عبد القادر المكي في رفع السطور والأرائك عن مخبآت أوضح المسالك: ٢١١/١، وكلام ابن مالك في التسهيل: ص ٨٢، وتمهيد القواعد: ١٦٦٤/٤ - ١٦٦٥.

(٢) نص كلام الشُّمْنِيَّ: «يريد بـ(الثاني): اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع، وبـ(الاشتغال): النصب بإضمار فعل على شريطة التفسير». الحاشية: ٢٣٤/٢.

(٣) زيادة من المحقق، وهي في: مغني اللبيب: ٢٣٦/٦، وأمّا مغني اللبيب (خ): ل١٥٦/ب، فهي بلفظ: (الثامن).

(٤) مغني اللبيب: ٢٣٦/٦. ونصه: «اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، ... كالصلة... والجملة الواقعة خبرًا لـ(كان) أو خبرًا لـ(إن)، أو لضمير الشأن».

(٥) ذهب بعض العلماء إلى جواز مجيء الجملة الإنشائية خبرًا لـ(إن) وأخواتها، يقول ابن عصفور: «أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبرًا لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنها تقع في موضع خبرها». التذييل والتكميل: ٣٣/٥، ونقل أبو حيان عن أبي علي أن الزجاج يرى أن خبر (ليت) في قول الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَيْبَتَنَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ حَرَّ وَجَلِيلُ

هو الجملة الاستفهامية، ثم ذكر أبو حيان أن هذا مذهب المبرد، وعقبه بقوله: «ولا يصح هذا المذهب؛ لأنه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خبرًا لـ(ليت)، ولا يجوز ذلك لا في (ليت)، ولا في أخواتها». التذييل والتكميل ٥٧/٥. واحتاره الرضي ومثّل لـ(إن) و(لكن). ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٧/٤.

قوله: (أَوْ ضَمِيرٌ^(١) الشَّانِ)، أي: الواقع اسماً لـ (أَنْ) المفتوحة لا مطلقاً بدليل الاختصار على قوله: (خَبَرٌ (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ)^(٢)، ولم يَرِدْ: وخبر ضَمِيرِ الشَّانِ. فليتأمل.

قوله: (فَلَا اسْتِثْنَاءَ بِالنِّسْبَةِ لَضَمِيرِ الشَّانِ)^(٣)، لا يقال: لا يصحُّ إطلاق هذا النفي؛ لأنَّ عدم الالتزام لا يمنع جواز وقوعه ضميرَ شَأْنٍ، وحينئذٍ يستثنى؛ لأنَّنا نقول: المعنى أَنَّا إذا [لم]^(٤) نلتزم الوجوب، أمكن^(٥) في كُلِّ موضعٍ وقع الخبر إنشاءً تقديرُ الاسم غير ضمير شَأْنٍ، فلا يلزم الاستثناء مطلقاً، فتأمل.

قوله: (وَأَمَّا: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨])^(٦) إلخ. لم يتعرَّض له المحشيان^(٧)، وكأنَّه جوابُ سؤالٍ يَرِدُ على قوله السابق آنفاً، (فَلَا اسْتِثْنَاءَ) إلخ. بأنَّ (أَنْ) هنا مخففة، واسمها ضمير شَأْنٍ مع أَنَّ الخبر إنشاءً؛ لأنَّ جملة (بُورِكَ) دعائية، وحاصلُ الجواب: [ص / ٣٠٧] أَنَّهُ يجوز كون (أَنْ) تفسيرية، فلا خبر هنا لـ (أَنْ)، ولا لضميرِ شَأْنٍ.

وذهب كثير من العلماء إلى عدم جواز مجيء الجملة الإنشائية خبراً لـ (إِنَّ) وأخواتها، وذكر أبو حيان أنَّ هذا ظاهر قول سيويه. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٥١/٣، وينظر أيضاً: التعليقة للفارسي: ١٥٢/١، وتعليق الفرائد: ٢٧/٤-٢٨. وأمَّا السماع فقد ورد بـ (إِنَّ) وحدها، وتأوله المانعون، يقول أبو حيان: «وينبغي أن يُخصَّ الخلاف بـ (إِنَّ) وحدها؛ إذ هو مورد السماع...، وإن ألحق بـ (إِنَّ) (لكنَّ) فيمكن ذلك، والذي نختاره أن ذلك لا يجوز، وعليه نصوص شيوخنا». التذييل والتكميل: ٣٣/٥. والبيت المذكور من الطويل، وقد ورد من قول بلال رضي الله عنه. ينظر: صحيح البخاري: ٢٣/٣.

(١) (ضمير) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): لـ ١٥٦/ب، وفي مغني اللبيب: ٢٣٦/٦، فهي بلفظ: (لضمير)، وكلاهما يؤدي المعنى نفسه.

(٢) مغني اللبيب: ٢٤١/٦. ونصه: «وينبغي أن يُستثنى من مَنع ذلك في خبري (إِنَّ) و(ضمير الشَّانِ) خبر (أَنْ) المفتوحة إذا خُففت».

(٣) مغني اللبيب: ٢٤١/٦-٢٤٢. ونصه: «وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم (أَنْ) هذه ضمير شَأْنٍ، فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشَّانِ».

(٤) زيادة يقتضيها السياق، وهي في نص ابن هشام الذي يشرحه المحشي.

(٥) هكذا في الأصل، جاء فعل الشرط مضارعاً، وجوابه ماضياً، وهو عند جمهور النحويين لا يجوز إلا في الضرورة، وأجازه ابن مالك. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٧٨/٣-١٥٧٩.

(٦) مغني اللبيب: ٢٤٢/٦، ونصه: «وَأَمَّا: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [النمل: ٨]. فيجوز كون (أَنْ) تفسيرية».

(٧) أي: الدماميني والشُّمَّي.

قوله: (فِي هَذَا الْبَابِ)^(١)، أي: اشتراط الخبرية فيما تقدم^(٢).

قوله: (جَوَّازُ ذَلِكَ فِي الْجُمْلَةِ)^(٣)، لكن يحتاج لفرق بينهما من جهة المعنى.

قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ النَّظَرَ الْبَصْرِيَّ)^(٤) إلخ. كأنَّ تعلقَ هذا بهذا المحل بسبب إعراب جملة:

﴿كَيْفَ نُنْشِرُهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩] بدلاً من (العظام) المعمول للنظر البصري.

النَّوعُ التَّاسِعُ^(٥):

قوله:

(... .. مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ)^(٦)

قال بعضهم: الْأَقْيَالُ: جمع (قَيْل)، وهو ملكٌ من ملوك حَمِيرٍ دون الملك الأعظم^(٧)،
و(ذَلِكَ الْيَوْمَ)^(٨) إشارةٌ إلى يومٍ معهودٍ، أي: كم عطاء مهراق في ذلك اليوم أعطيته الناس،

(١) مغني اللبيب: ٢٤٢/٦. ونصه: «ومن الوهم في هذا الباب».

(٢) أي: في أول المبحث.

(٣) مغني اللبيب: ٢٤٣/٦. ونصه: «ولا يلزم من جواز كون الحال مفرداً استفهاماً جواز ذلك في الجملة».

(٤) مغني اللبيب: ٢٤٣/٦. ونصه: «واعلم أنَّ النظر الْبَصْرِيَّ يُعْلَقُ فَعْلُهُ كَالنَّظَرِ الْقَلْبِيِّ».

(٥) في الأصل زيادة كلمة (مبحث).

(٦) مغني اللبيب: ٢٤٧/٦. ونصه: «أبطل أبو علي كون الظرف من قول الأعشى:

رُبَّ رِفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْيَالٍ

متعلقاً بـ(أسرى)... ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا».

(٧) قال أبو عبيدة: «الْأَقْيَالُ: ملوك باليمن دون الملك الأعظم، واحدهم (قَيْل) يكون ملكاً على قومه ومخلافه

ومحجره». لسان العرب: ٥٦٧/١١، مادة (قول)، وينظر أيضاً: أمالي ابن الشجري ١٧٠/٢. وهذا على إحدى

روايات البيت، وأما الرواية الأشهر فهي بلفظ: (أقتال)، أي: الأعداء، واحدهم: قَتْل. ينظر: ديوان الأعشى:

ص ١٣. وينظر -أيضاً- بقية المصادر عند تخريج البيت كما سيأتي.

(٨) جزء من بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للأعشى كما في: ديوانه: ص ١٣، والإبل للأصمعي:

ص ٩٣، والألفاظ لابن السكيت: ص ٢٧٧، والمعاني الكبير لابن قتيبة ٨٨٦/٢، وشرح القصائد السبع الطوال:

ص ٣٧١، وأمالي القالي ٩٠/١.

قوله: (رفد) بكسر الراء، القدح الضخم. وقيل: بفتح الراء: القدح الضخم، وبكسرها العطاء والمعونة، (هرفته)

أصلها: أرقته، فأبدلت الهمزة هاء. (أَسْرَى) جمع أسير. (مَعْشَرٌ) الجماعة من الناس. ينظر: شرح أبيات المغني

٢٣٤/٧، وخزانة الأدب للبغدي: ٥٦٠/٩-٥٦٢.

وكم من أسرى من قوم أشراف أطلقتهم من الأسر فيه^(١). انتهى.
 قوله: (وَلَا يَتَأَتَّى ذَلِكَ هُنَا)، أي: في قوله: (رُبَّ رِفْدٍ الْبَيْتِ)^(٢)؛ لَأَنَّ إِرَاقَةَ الرِّفْدِ عِبَارَةٌ عَنِ
 الْعِطَاءِ، وَإِرَاقَةُ الْأَسْرَى عِبَارَةٌ عَنِ الْقَتْلِ، وَالْعِطَاءُ لَا يَصْلَحُ دَلِيلًا عَلَى الْقَتْلِ.
 وقوله: (وَقَدْ يَجُوزُ ذَلِكَ) بناءً على أَنَّ إِرَاقَةَ الرِّفْدِ كَنَايَةٌ عَنِ الْقَتْلِ، أي: رُبَّ دَمٍ يَهْرَاقُ فِي
 ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ قَتَلْتَهُمْ فِيهِ، فَيَصِحُّ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ دَلِيلًا
 لِلثَّانِي.

قوله: (إِلَّا مَنْ) وَ(مَا) التَّكْرِيْنِ^(٣) دخل في المستثنى منه (مَنْ) وَ(مَا) الموصولتان، فقوله
 الْآتِي فِي الْعَاشِرِ: (وَكَاَلْمَوْصُولِ)^(٤) إلخ. يُحْمَلُ عَلَى غَيْرِهِمَا وَغَيْرِ نَحْوِهِمَا، وَيَقْتَضِي
 إِخْرَاجَ نَحْوِ (الَّذِي) مِمَّا هُنَا، فَلْيُحَرَّرْ حِينَئِذٍ ضَابِطُ مَا يَدْخُلُ هُنَا مِنَ الْمَوْصُولَاتِ، وَمَا
 يَدْخُلُ فِيهَا يَأْتِي مِنْهَا.

قوله: (لَأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ)، أي: والمعرب لا يكون متوغلاً في شبه الحرف.
 قوله: (إِذَا قُصِدَ بِالنَّعْتِ التَّخْصِصُ)^(٥)، خرج ما إذا قُصِدَ بِهِ نَحْوُ الْمَدْحِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذَلِكَ
 عِنْدَ بَيَانِ الْمَفْهُومِ بِقَوْلِهِ: (فَأَمَّا) إلخ. فليُنظر لِمَ ذَلِكَ؟

[النوع الثاني عشر]^(٥):

قوله:

(إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ... .. (٦)

(١) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٥٩٨/٢-٥٩٩.

(٢) مغني اللبيب: ٢٤٨/٦. ذكر ابن هشام بعض الأسماء التي لم يشترط لها الوصف، فقال: «والأسماء المتوغلة في شبه الحرف إلا (مَنْ) وَ(مَا) التَّكْرِيْنِ...، وألحق بهما الأخفش (أَيًّا)؛ لِأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ».

(٣) مغني اللبيب: ٢٥١/٦. ونصه: «النوع العاشر: ...، وكالموصول فإنه لا يُوصف قبل تمام صلتته».

(٤) مغني اللبيب: ٢٥٠/٦، قال عن نعت فاعل (نعم)، و(بئس): «قال ابن مالك: يمتنعُ نَعْتُهُ إِذَا قُصِدَ بِالنَّعْتِ التَّخْصِصُ...، فَأَمَّا إِذَا تَوَوَّلَ بِالْجَامِعِ لِأَكْمَلِ الْخِصَالِ، فَلَا مَانِعَ مِنْ نَعْتِهِ حِينَئِذٍ».

(٥) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٧/ب، ومغني اللبيب: ٢٥٣/٦، وأما النوع العاشر والنوع الحادي عشر فلم يكتب المحشي عنهما شيئاً.

(٦) مغني اللبيب: ٢٥٤/٦، ونصه: «ولهذا قُدِّرَ ضمير الشأن في قوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَازِرًا وَظِيَاءً».

البيت، تقدم الكلام عليه في (إنَّ) المكسورة^(١).

قوله: (وَشَبَّهَ)^(٢) وهو اسم (كان) الناقصة وأخواتها.

قوله: (فِي نَحْوِ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)^(٤)، هذا مثال لما حصل فيه عارضٌ معنويٌّ، قال الدماميني: «وسياي في الجهة الثامنة أن ابن الحاج^(٥) ذكر في نحو: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) أَنَّ كلاً من الاسمين يَحْتَمِلُ [ص/ ٣٠٨] الفاعلية والمفعولية^(٦)، وأن الذي التزمَ فاعلية الأولِ إِنَّمَا هو بعضُ المتأخرين، والإلباسُ واقعٌ في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشتركات، وسياي فيه كلام»^(٧). انتهى كلام الدماميني. وقول ابن الحاج: (بدليل أَنَّ أسماء الأجناس) إلخ. يُرَدُّ عليه أَنَّ الأسماء المذكورة من قبيل الإجمال دون الإلباس، بخلاف ما نحن فيه، فلا يصح هذا الاستدلال. وليراجع ما أشار إليه الدماميني بقوله: (وسياي فيه كلام)^(٨).

قوله: (نَحْوِ: سَأَكْرِمُ)^(٩) «هذا مثال لما حصل فيه عارضٌ لفظيٌّ، فَإِنَّ (أَيَّا) لو قُدِّمَتْ في ذلك

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢٣٢/١.

(٢) (شبهه) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٧/ب، ومغني اللبيب: ٢٥٤/٦. فهي بلفظ: (مُشَبَّه)،

وما في الأصل أصح؛ لأن (شبه الفعل) مصطلح للأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل.

(٣) مغني اللبيب: ٢٥٤/٦، ونصه: «إيجاهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدم».

(٤) مغني اللبيب: ٢٥٥/٦، ونصه: «أو لعارض...» وذلك كالمفعول في نحو: (ضرب موسى عيسى)».

(٥) هو أحمد بن محمد الأزدي، أبو العباس الأشيلي، ويعرف بابن الحاج، مقرئ وبارع في الأصول والعريضة والعروض، ومن مصنفاته: إملاء على كتاب سيبويه، ومختصر الخصائص لابن جني، ونقد على المقرب لابن عصفور، توفي سنة ٦٤٧هـ. ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص ٨٤، وبغية الوعاة ٣٦٠/١.

(٦) ينظر كلام ابن الحاج في: توضيح المقاصد: ٥٩٤/٢، وأوضح المسالك: ١٠٤/٢.

(٧) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٠٦/٢.

(٨) قال الدماميني: «لكنه خلاف الأصل - أي: وقوع اللبس في العربية بدليل أسماء الأجناس - والأصل مراعاة ما يدفع الإلباس بدليل رفع الفاعل، ونصب المفعول، وإبراز الضمير في مسألة جريان الوصف على غير صاحبه، ومنع الترخيم في نحو: (يا مُسَلِّمَةً) على لغة التمام، وترك إعلال نحو: (أبيض)، وترك بناء فعل التعجب، واسم التفضيل من فعل المبني للمجهول». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٣٢/٢.

(٩) مغني اللبيب: ٢٥٥/٦. ونصه: «وكالمفعول الذي هو (أي) الموصولة، نحو: (سَأَكْرِمُ أَيُّهُمْ جاءني)».

لم يحصل خلل في المعنى المراد، ولكن يفوت الغرض اللفظي الذي ذكره من قصدهم الفرق بين (أي) الموصولة وبين (أي) الشرطية والاستفهامية.

ووجوب تأخير المفعول في ذلك مذهب كوفي على ما ذكره في (التسهيل^(١))، قال في الموصول الذي هو (أي): ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافاً للكوفيين^(٢)، كذا في الدماميني.

ومن يتوقف في قوله^(٣): (لم يحصل خلل في المعنى) مع اختلاف معنى الموصولة، ومعنى الشرطية والاستفهامية؟!

قوله: (قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ)^(٤)، يُمكن حَمْلُ قوله: إِنَّ (كم) فاعلٌ على أَنَّ المرادِ إِنَّ جملة (كم) فاعل - إِنَّ لم يكن في كلامه ما ينافي هذا الحمل - وحينئذٍ يجاب عنه بما في (الشرح)^(٥) جواباً عن كلام الزمخشري الآتي^(٦).

قوله: (و (كم) الخبرية [تعلق] خلافاً لأكثرهم)^(٧)، تقدّم في الباب الرابع قول المصنف:

(١) ينظر: التسهيل لابن مالك: ص ٣٤.

(٢) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٠٦/٢.

(٣) أي: قول الدماميني.

(٤) مغني اللبيب: ٢٥٦/٦، ونصه: «قَوْلُ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي: ﴿أَوْ لَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]. إِنَّ (كم) فاعل (يَهْدِ)».

(٥) أي: تحفة الغريب. والجواب في الهامش التالي.

(٦) أي: في قول المصنف في مغني اللبيب: ٢٥٧/٦، «وقال الزمخشري: الفاعل: الجملة. وقد مرَّ أَنَّ الفاعل لا يكون جملة».

والجواب الذي ذكره الدماميني هو: «فإنما جعل الفاعل جملة باعتبار تأويلها باللفظ، فهي في حكم المفرد، فيجوز وقوعها فاعلاً كما في قولك: وقع (قام أبوه) خبراً للمبتدأ في: (زيدٌ قام أبوه)، وليس هذا من الصور التي يختلف في صحة جعل الجملة فيها فاعلاً، وقد صرح المصنف في الباب الثاني في المثال السابع من أمثلة الجملة التفسيرية بأن الصواب في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١]، نائبٌ عن الفاعل، قال وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً جوابه: أَنَّ التي يُراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات، فلا وجه إذاً لاعتراضه على الزمخشري». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٠٧/٢-٦٠٨.

(٧) ساقطة من الأصل، والزيادة من مغني اللبيب (خ): ل ١٥٨/أ، ومغني اللبيب: ٢٥٧/٦.

(٨) مغني اللبيب: ٢٥٧/٦.

المصنف: «وَجَوَزَ الزَّمَحْشَرِيُّ فِي (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ (التَّعْلِيقِ)»^(١)، وَلَمْ يَذْكُرِ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةَ تُعَلِّقُ الْعَامِلَ عَنِ الْعَمَلِ»^(٢).
قال الدماميني: «وفيه إشعارٌ بالاعتراض على الزمخشري»^(٣)، إلى آخر ما بينه رحمه الله تعالى.

ولا شك في الإشعار، واعتراض الدماميني باعتباره، فلا يرد عليه ما أورده الشُّمْنِيُّ^(٤).
نعم قد يُقال: لا مانع من اعتراض المصنف على الزمخشري أولاً، ثم الرجوع إلى ما قاله لِيَتَنَبَّهَ لَهُ، فليَتَأَمَّلْ^(٥).
قوله:

(... .. وَقَلَّمَا وَصَالَ... ..)^(٦)

البيت، «تقدّم إنشاده غير مرة، ومَرَّ أَنَّهُ لَا وَهْمَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ»^(٧)، فَإِنَّهُ يَرَى تَقْدِيمَ [ص / ٣٠٩] الْفَاعِلَ لِحُضُورَةِ الشَّعْرِ»^(٨).
وأقول: ينبغي أَنْ يَجَابَ بِذَلِكَ فِي بَيْتِ (الكتاب) الْآتِي^(٩)؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ اسْمَ (كَانَ)

(١) هذه اللفظة زيادة من المحشي، وليست ضمن كلام المصنف.

(٢) مغني اللبيب ٦١٦/٥.

(٣) وتام كلام الدماميني: «حيث ذهب إلى ما لم يقل به النحويون، فما باله اختار هنا قوله، وجرم به؟!».

(٤) ونص كلام الشُّمْنِيِّ: «ولقائل أن يقول: لا نسلم أَنَّهُ اعترض على الزمخشري بأَنَّهُ ذهب إلى ما لم يقل به نحويٌّ، وإنما هو تنبيه على أَنَّهُ صرَّحَ بما لم يصرحوا به مما كان حقه أن يذكره عند تعداد نظائره». الحاشية ٢٣٧/٢.

(٥) بقية كلام الدماميني يؤيد ما أورده الشُّمْنِيُّ، حيث نصَّ على أَنَّ غاية ما في كلام الزمخشري التصريح بما أفهمه كلام النحويين، وإن لم يكن صريحاً. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٠٨/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٢٥٨/٦. ونصه: «ومن الوهم... قول بعضهم...»

صَدَدَتْ فَأَطَوَّلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ»

(٧) نقل الدماميني أَنَّهُ ظاهراً كلام سيَبَوِيهِ، ينظر: تعليق الفرائد: ٢٢٠/٤، وحوزه ابن عصفور في ضرورة الشعر. ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٩٨/١.

(٨) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٠٩/٢.

(٩) أي: في قول الشاعر:

فإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَطْبَيْ كَأَنَّ أُمَّكَ أَمَّ حِمَارٍ

والبيت من الوافر، واحتلف في قائله، فقليل: البيت لخداش بن زهير، كما في: ديوانه ص ٦٦، والكتاب:

كالفاعل^(١).

قوله: (إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ)^(٢) أقول: حاصلُ كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّ وقوعَ الفعلِ بعدَ ما له الصدر لا يمنعُ الاشتغالَ بل النَّصب، ويُرجَّحُ الرفعُ، فليتأمل^(٣).
قوله: (مَعَ قَوْلِهِ: إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى (إِلَّا))^(٤) إلخ. نظر فيه الدماميني بما بيَّنه واستشكله^(٥)،
وأجاب عنه الشُّمْنِي بأنَّ الخبرَ في الحقيقة العام المقدَّر^(٦).
وأقول: قد يقال: الظاهرُ أنَّ أحكامَ الخبرِ بحسبِ الصناعة للمذكور.

[النَّوعُ الثَّالِثُ عَشَرَ]^(٧):

قوله: (كَمَا عَادَ الضَّمِيرُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١] عَلَى الْبَنَاتِ)^(٨)،

١/٤٨، والمقتضب: ٤/٩٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/٣٠٥، وشرح الفصل لابن يعيش: ٤/٣٤١، وتخليص الشواهد: ص ٢٧٢.

وقيل: البيت لثروان بن فزارة العامري. كما في: شرح أبيات سيبويه: ١/١٥٦، وشرح أبيات المغني ٧/٢٤٣.

(١) ينظر الجواب عن البيت في: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ٣/١٧٢، والتذيل والتكميل: ٤/١٩٣، وتذكرة النحاة: ص ٦٩٤، وتخليص الشواهد: ص ٢٧٢-٢٧٥، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/٣٩٧.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٢٦١، ونصه: «وقول بعضهم في قوله:

أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ اللَّهْرَ أَطْعَمُهُ
وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

إِنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِشْتَغَالِ».

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٦١٦-٦١٧، وينظر أيضاً: تذكرة النحاة: ص ٢٣٢، وتوضيح المقاصد: ٢/٦١٥. وشرح أبيات المغني ٢/٢٦٠.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٢٦١-٢٦٢، قال عن قوله تعالى: بتخفيف (إِنْ) «وقول الفراء في: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّوْقَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، فيمن خفف (إِنْ): إِنَّهُ -أيضاً- من باب الاشتغال، مع قوله: إِنَّ اللَّامَ بِمَعْنَى (إِلَّا)».

(٥) نص كلام الدماميني «أقول: فيه نظر؛ أمَّا أولاً: فلا يلزم من كون اللام بمعنى (إِلَّا) أَنْ تعطى حكمها، فكَم من كلمة بمعنى كلمة أخرى، وهما متخالفان في الأحكام، وأمَّا ثانياً: فمن المشهور عند الكوفيين أنَّ المبتدأ والخبر ترافعا، فكلُّ منهما عاملٌ في الآخر، فيلزم أن يكون (قائمٌ) في قولنا: (ما زيدٌ إلَّا قائمٌ) عاملاً في (زيد) مع وقوعه بعد إلَّا، فحكاية الإجماع على هذا مشكلة». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٦١٣.

(٦) نص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: ليست بمشكلة؛ لأنَّ الخبر في الحقيقة ليس (قائمٌ)، وإنَّما هو العام المقدَّر الذي استثنى منه (قائمٌ)». الحاشية: ٢/٢٣٨.

(٧) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٥٨/ب، ومغني اللبيب: ٦/٢٦٣.

(٨) مغني اللبيب: ٦/٢٦٣-٢٦٤. قال عن المرفوع في مثل: (قاموا ليس زيداً): «الصواب: أنه مضمَّرٌ عائِدٌ... كما عاد الضمير

أُورِدَ أَنَّ الْخَبْرَ يَفِيدُ مَا لَا يَفِيدُهُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الضَّمِيرَ إِذَا جُعِلَ عَائِدًا عَلَى (البنات)، وَهِنَّ نِسَاءً، لَمْ يُفِدِ الْخَبْرُ شَيْئًا غَيْرَ مَا أَفَادَهُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ. وَأَشَارَ الزَّمَحْشَرِيُّ إِلَى الْجَوَابِ بِقَوْلِهِ: «فَإِنْ كَانَتِ الْبَنَاتُ الْمَوْلُودَاتُ نِسَاءً خُلُصًا لَيْسَ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يَعْنِي: بَنَاتٌ لَيْسَ مَعَهُنَّ ابْنٌ»^(١). انتهى.

وَقَدْ يُجَابُ -أَيْضًا- بِأَنَّ الْخَبْرَ يَفِيدُ بِاعْتِبَارِ قَيْدِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: الْكُونُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ لَيْسَ زَائِدًا عَلَى الْاسْمِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْبَنَاتِ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْبَنَاتِ الْكُونُ فَوْقَ اثْنَتَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَقَالَ: الْجَمْعُ يَحْتَمِلُ التَّجَوُّزَ، فَيَفِيدُ التَّنْصِيفَ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَشْرَبُ)^(٢) أَي: هُوَ، أَي: الشَّارِبُ.

وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَي: الشَّارِبُ.

قَوْلُهُ: (الْمَفْهُومُ مِنَ الْفِعْلِ) أَي: السَّابِقُ عَلَى أَفْعَالِ الْاسْتِثْنَاءِ.

قَوْلُهُ: (فِي غَيْرِ (لَيْسَ) وَ(لَا يَكُونُ)) أَي: لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى بِمَا خَبِرَ، فَيُلْزَمُ الْإِخْبَارُ بِالذَّاتِ عَنْ الْحَدَثِ، وَلَا يُلْتَفَتُ لَتَقْدِيرِ مُضَافٍ فِي الْخَبْرِ، فَتَقْدِيرُ: لَيْسَ هُوَ، أَي: قِيَامُهُمْ زَيْدًا، أَي: قِيَامُ زَيْدٍ؛ لِأَنَّهُ دَعَا مُضَافٍ مَحْذُوفٌ لَمْ يَلْفِظْ بِهِ قَطُّ^(٣).

[النَّوْعُ الرَّابِعُ عَشَرَ: ^(٤)]

قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ)^(٥)، أَي: مَا ذَكَرَ مِنْ بَدَلِ الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ.

مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ [النساء: ١١]، عَلَى الْبَنَاتِ الْمَفْهُومَةِ مِنَ الْأَوْلَادِ فِي: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١].

(١) الْكَشَافُ: ٤٨٠/١. وَيَنْظُرُ أَيْضًا: تَحْفَةُ الْغَرِيبِ (قِسْمُ التَّرَكِيبِ) ٦١٧/٢.

(٢) مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٢٦٤/٦، قَالَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ الْمَرْفُوعِ السَّابِقِ ذَكَرَهُ: «وَأَمَّا عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ... كَمَا جَاءَ (وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ)، وَأَمَّا عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ (لَيْسَ)، وَ(لَا يَكُونُ)».

(٣) مُسْتَفَادٌ مِنْ حَاشِيَةِ الشُّمْنِيِّ: ٢٣٨/٢-٢٣٩.

(٤) زِيَادَةُ مِنَ الْحَقِّقِ، وَهُوَ فِي مَغْنِي اللَّبِيبِ (خ): ل ١٥٨/ب، وَمَغْنِي اللَّبِيبِ: ٢٦٨/٦.

(٥) مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٢٦٩/٦، قَالَ عَمَّا يَجُوزُ فِي النَّشْرِ وَلَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ: «وَذَلِكَ بَدَلًا الْغَلَطِ وَالنَّسِيَانِ، زَعَمَ بَعْضُ الْقَدَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ غَالِبًا عَنْ تَرَوُّ وَفَكْرٍ».

وقوله: (لأنَّه) أي: الشعر.

قوله: (يقع غالباً عن تروُّ وفكر)، وذلك ينافي الغلط والنسيان، أو يبعدهما.

النَّوعُ الْخَامِسُ عَشَرَ^(١):

قوله: (فَأَمَّا قَوْلُهُ:

وَتَسْنُخُنُ... .. وَتَسْنُخُنُ... ..)

إلخ.

قال الدماميني: «هذا كله [ص / ٣١٠] كلام جمال الدين ابن مالك، قال في (التسهيل)» إلى أن قال: «لأنَّ الجملة حينئذٍ صفة»^(٣) إلخ. وكأنَّ المراد حين يَعُودُ منها ضميرٌ إلى المضاف إليه.

قوله: (يَجِبُ تَجْرِيدُهُ)^(٤) إلخ. سكت عليه^(٥) المحشيان^(٦)، فليُنظر مع قولهم: إِنَّ (أَجْمَعَ) وأخواته معارفُ بنية الإضافة^(٧).

(١) في الأصل زيادة كلمة (مبحث).

(٢) مغني اللبيب: ٢٦٩/٦، ذكر ابن هشام اشتراطهم الرابط في بعض المواضع، ثم قال: «فأما قوله:

وَتَسْنُخُنُ لَيْلَةً لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا

...، فنادر».

(٣) وتام كلام الدماميني: «قال في (التسهيل): وَعَوْدُ ضميرٍ من الجملة إلى اسم الزمان المضاف إليها نادر، وأنشد في شرحه البيت الثاني، وكذا الأول فيما أظنه، وعُلِّلَ ذلك بأنَّ المضاف إلى الجملة إنَّما هو مضافٌ في التقدير إلى مصدرٍ من معناها، فكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضميرٌ إلى المضاف، لا يعودُ إليه ضميرٌ من الجملة المذكورة، فإن سُمِعَ عدَّ نادراً. قال في (شرح التسهيل): وهذا مما خفي على أكثر النحويين؛ لأنَّ الجملة حينئذٍ صفةٌ ولا يضاف موصوفٌ إلى صفته». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٢٠/٢. وينظر كلام ابن مالك في التسهيل: ص ١٥٩، وشرح التسهيل: ٢٦١/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٢٧١/٦. ونصه: «(أجمع) وما تصرف منه يجب تجريده من ضمير المؤكَّد».

(٥) كذا في الأصل، وحقه أن يعدَّى الفعل بـ(عن) في هذا الموضع.

(٦) أي: الدماميني والشُّمْنِي.

(٧) المحشي يشير هنا إلى الإشكال الحاصل من نص ابن هشام بوجوب تجريد (أجمع) وأخواته من الضمير مع نص النحويين بأنه معرفة بنية الإضافة إلى ضمير، ويجاب عن هذا بأن (أجمع) وأخواته أعلام كما هو رأي بعض النحويين. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٥١/٤، وتمهيد القواعد: ٤٠٥٦/٨.

الجهة السابعة:

قوله: (أَحَدُهَا: قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ)^(١) إلخ. قال الدماميني: «سَبَقَهُ ابْنُ الْمُثَنِّيرِ^(٢)»^(٣) إلى آخر ما بينه.

وقال الشُّمْنِيُّ: «يرجع حينئذٍ كلام صاحب (الانتصاف)، والمصنف مع الزمخشري إلى كون: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥] في موقع البيان لـ ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾ [الأنعام: ٩٥]، حتى يترجَّح عطف: (يخرج) على: (فالق)»^(٤). انتهى.

أقول: هو محتمل لذلك، فلا ينبغي لهما^(٥) الجزم بالاعتراض عليه في ذلك؛ لأنَّ الاعتراض لا يكفي فيه احتمال الخلاف^(٦).

قوله: (لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَدَّثَرِ)^(٧) إلخ. قال الشُّمْنِيُّ: «القرآنُ يفسِّرُ بعضُهُ بعضاً»^(٨)، إلخ. انتهى. فليتأمل، فقد يُقال: إِنَّمَا يَتَّجِهَ حَمْلُ أَحَدِ الْحَلِيلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ إِذَا ثَبِتَ اتِّحَادُ

(١) مغني اللبيب: ٢٧٤/٦، ذكر ابن هشام أن الكلام يُحمل على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، ومنها: «أحدها: قول الزمخشري في: ﴿وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]: إنه عطف على: ﴿فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى﴾». ط

(٢) ابن المنير: هو أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري، المعروف بناصر الدين ابن المُثَنِّيرِ، كان إماماً بارعاً، وله يد طولى في الأدب ومتونه، ومن مصنفاته: البحر الكبير في نخب التفسير، والانتصاف من صاحب الكشف، والمتواري على أبواب البخاري، توفي سنة ٦٨٣هـ. ينظر: الدياج المذهب: ٢٤٣/١-٢٤٦، وبغية الوعاة: ٣٨٤/١.

(٣) نص كلام الدماميني: «أقول: سبقه ابن المُثَنِّيرِ -رحمه الله- إلى هذا الانتقاد، فقال في (الانتصاف): تكرر في القرآن: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ في سورة يونس، والرُّوم، وغيرهما، فيعُدُّ قطعها عن نظيرها». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٢٣/٢، وينظر كلام ابن المنير في حاشيته على المطبوعة مع الكشف: ٤٧/٢.

(٤) الحاشية ٢٣٩/٢.

(٥) أي: اعتراض ابن المنير وابن هشام على الزمخشري.

(٦) يقول الدماميني: «ففي تلك الآيات وُجِدَ ما يُعَيِّنُ العطف على (يخرج)، وفي هذه الآية وُجِدَ ما يُرَجِّحُ العطف على غيره، فعمل في كلِّ بمقتضاه، وظهر بذلك أنَّ كلام المصنف غير متَّجه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٢٤/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٢٧٥/٦، ذكر ابن هشام أن جملة: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] مستأنفة، ثم قال: «لقوله تعالى في سورة المدثر: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾».

(٨) وتام كلام الشُّمْنِيِّ: «فإذا تكرر نظم منه، وكان له في موضع محمل واحد وفي آخر ذلك المحمل وغيره، حُمِلَ على ذلك المحمل دون غيره». الحاشية ٢٣٩/٢-٢٤٠.

المقام فيهما.

قوله: (لِلصَّبْرِ وَالْغُفْرَانِ)^(١)، أي: المضاف كل منهما إلى ضَمِيرَيْنِ، فكأنَّه قيل: (إِنَّ صَبْرَهُ وَغُفْرَانَهُ)، وحينئذٍ يحصل الربط^(٢).

قوله: (وَمِنَ الْقَلِيلِ فِيهِمَا)^(٣) أي: في (زَعَمَ)، و(تَعَلَّمَ).

قوله: ((هَبْ) بمعنى (ظُنَّ))^(٤) استعمال (هَبْ) بمعنى (ظُنَّ) مذهب الكوفيين^(٥)، واختاره ابن مالك^(٦).

قوله: (وَالأَوَّلَى الْأَوَّلُ)^(٧)، ولا ينافي الأولوية أن الكلام في الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها؛ لأنَّ مُرادَه بالخلل ليس الخطأ، بل ما يشتمل خلاف الأولى، وكذا الصواب، فاندفع اعتراض الدماميني^(٨).

قوله: (التَّاسِعُ: قَوْلُ أَبِي الْبَقَاءِ)^(٩) إلخ. قال الدماميني: لَمْ يظهر الوجه الذي عيَّن عنده الوجه الأخير، وهو كونه ظرفاً مستقراً^(١٠)، إلى آخر ما بينه.

(١) مغني اللبيب: ٢٧٦/٦. ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: ٤٣]، وأن الرابط الإشارة ثم قال: «والصواب أن الإشارة للصبر والغفران».

(٢) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٢٥/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٢٧٧/٦-٢٧٨، ذكر من القليل نصبهما مفعولين صريحين.

(٤) مغني اللبيب: ٢٨١/٦، ونصه: «وعكسهما في ذلك (هَبْ) بمعنى (ظُنَّ)، فالغالب تعدّيه إلى صريح المفعولين».

(٥) ينظر نسبته إلى الكوفيين في: التذيل والتكميل: ٢٦/٦.

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٧٨/٢، وشرح الكافية الشافية: ٥٤٥/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٢٧٩/٦، ونصه: «قولهم في: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، إنَّ (لا يؤمنون) مستأنفٌ، أو خيرٌ... والأولى الأول».

(٨) يقول الدماميني: «الباب موضوعٌ لذكر الجهات التي يدخل على العرب الخلل من جهتها، والمصنف قد اعترف بأنَّ ما ارتكبه خلاف الأولى، فلا يكون خطأً، فليس ثمَّ خللٌ دخل على العرب من هذه الجهة». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٢٧/٢.

(٩) مغني اللبيب: ٢٨١/٦، ونصه: «قول أبي البقاء في: ﴿أَقَمَنْ أُسَّسَ بُيْنَهُ وَعَلَى تَقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٩]: إنَّ الظرف حالٌ، أي: على قصد التقوى، أو مفعولٌ لـ(أُسَّسَ)، وهذا الوجه الذي آخره هو المعتمد عليه عندي؛ لتعنيه في: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨]».

(١٠) نص كلام الدماميني: «أقول: لم يظهر لي الوجه الذي عيَّن عنده الوجه الأخير، وهو كونه ظرفاً متعلّقاً بـ(أُسَّسَ)، هذا مع احتمالِه لأنَّ يكون ظرفاً مستقراً في محل نصبٍ على الحال من الضمير المستكن في (أُسَّسَ)

وقال الشُّمْنِي: «تَعَيَّنَ الوجه الأخير هنا عند المصنّف لتعيّنه فيما قبلها»^(١)، على آخر ما بينه.

وأقول: انتفاء الحالية عن الفاعل لانتفائه لا يقتضي انتفاؤها مطلقاً لإمكانها من نائب فاعل (أُسِّس)، أي: أُسِّس هو، أي: المسجدُ حال كونه مصاحباً لقصد التقوى كما أمكنت في الآية الأخرى من قوله: ﴿بُنِيَ لَهُ﴾ [التوبة: ١٠٩]، أي: حال كَوْنِ البنيان [ص/ ٣١١] مُصَاحِباً لقصد التقوى، كما ذكر ذلك الدماميني، ومع إمكانها لا يتأتى قول المصنّف: «لَتَعَيَّنَ فِي: ﴿لَمَسَجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨]».

وَكَوْنُ أَبِي الْبَقَاءِ فَرَضَ^(٢) الحالية من الفاعل لا يُنتج للمصنّف هذه الدعوى، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنَّهُ عَلَى طَرِيقِ أَبِي الْبَقَاءِ يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ، لَكِنْ هَذَا لَا يَنَاسِبُهُ قَوْلُهُ: «هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدِي».

كما كان حالاً من (بُنيانه) في تلك الآية». ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٢٩/٢.

(١) وتام كلام الشُّمْنِي: «وهو: ﴿لَمَسَجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾ [التوبة: ١٠٨]، وإنما تعين فيه لانتفاء الوجه الأول؛ لأنَّ النصب على الحالية من فاعل (أُسِّس)، ولا فاعل في: (لمسجد أُسِّس) لا مذكور ولا مقدّر، وإنما قلنا من فاعل (أُسِّس)؛ لأنَّ أبا الْبَقَاءِ قال: (على تقوى)، يجوز أن يكون في موضع الحال من الضمير في (أُسِّس)، أي: على قصد التقوى، والتقدير: قاصداً ببنائه التقوى، ويجوز أن يكون مفعولاً لـ(أُسِّس)». الحاشية: ٢٤٠/٢.

(٢) كذا في الأصل، وهي بمعنى: قدّر، هي كلمة مستعملة بهذا المعنى لدى الفقهاء. ينظر: القاموس الفقهي: ص ٢٨٢.

الجهة الثامنة:

- قوله: (إِنَّهَا) ^(١) أي: الذي هو أول قوله: ﴿إِنْ هَذَا﴾ [طه: ٦٣]، وهو أول المَقُول.
- قوله: (وَالْجَوَابُ) ^(٢) أي: جواب (فَالَّذِي حَمَلَهُمَا) إلخ.
- قوله: (بَغَيْرِ أَلْفٍ) ^(٣)، ولو كان الأمر كما قال البعض لَرَسِمَ بالألف.
- قوله: (أَخْسَرُوا) ^(٤) فالضمير للناس.
- قوله: (وَإِذَا تَوَلَّوْا الْكَيْلَ)، وكأنه قيل: وإذا كان الكائل أو الوزان إياهم.
- قوله: (السَّادِسُ: قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ) ^(٥)، إلخ. نظر فيه الدماميني بما أطال في بيانه ^(٦)،

(١) مغني اللبيب: ٢٨٤/٦، ذكر ابن هشام صوراً من حمل المعرب على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، ومنها: «قول بعضهم في: ﴿إِنْ هَذَا لَسَجَرٍ﴾ [طه: ٦٣]: إنها (إن) واسمها».

(٢) مغني اللبيب: ٢٨٥/٦، ذكر ابن هشام رأي الأخفش والعكبري أن (لا) في قوله تعالى: ﴿وَلَا الَّذِينَ يُمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ [النساء: ١٨] هي لام الابتداء، ثم قال: «والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر...، والجواب أن هذه الجملة لم تُذكر ليفاد معناها بمجرده».

(٣) مغني اللبيب: ٢٨٨/٦، ذكر ابن هشام قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ٣]. ثم قال: «والصواب أن (هم) مفعول فيهما؛ لرسم الواو بغير ألف».

(٤) مغني اللبيب: ٢٨٩/٦. ونصه: «إذ المعنى: إذا أخذوا من الناس، استوفوا، وإذا أعطوهم، أخسروا...، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص، أخسروا».

(٥) مغني اللبيب: ٢٩٠/٦، ونصه: «السَّادِسُ: قول كثير من النحويين في: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ [الحجر: ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل».

(٦) ونص كلام الدماميني: «أقول: فيه نظر؛ أمّا أولاً: فلا معنى لقوله: (استثناء الأكثر من الأقل)؛ إذ هو غير متصور، والصواب إسقاط (من الأقل) كما وقع في بعض النسخ».

وأما ثانياً: فإن اختياره كون الاستثناء منقطعاً مقدوح فيه بأنه ارتكابٌ لخلاف الأصل من غير ضرورة، وما ظنّه مُلجئاً إليه ليس به، وذلك لإمكان حمل الاستثناء على الاتصال، وهو الأصل فيه، وحينئذ يكون المراد بالعباد عموم المملوكين، مخلصين وغيرهم، ولا يضّر في ذلك ورود آية سبحان بدون استثناء؛ لأنه أريد بالعباد فيها المخلصين فترك الاستثناء.

وأما ثالثاً: فلأن هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة؛ إذ هي موضوعة لأن يحمل الكلام على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وظاهر أن الدافع عنده لدعوى الجماعة ورود آية سبحان مجردة عن الاستثناء فهو من أمثلة الجهة المعقودة لأن يحمل الكلام على شيء ويشهد استعمال آخر في مكان آخر بخلافه». تحفة الغريب (قسم

وأجابَ عنه الشُّمْنِيّ بما فيه ما لا يخفى من التعسف، وأنَّ احتمالَ حَمَلِ الإضافة على التشريف يُعارضه ظُهورُ اتصال الاستثناء؛ لأنه الأصل ولا مانع منه، وأنَّ المصنّف اقتصرَ على الاستدلال على تصويبه بسقوط الاستثناء في آية (سُبْحَانَ)، ولو استدَلَّ على حَمَلِ العباد على (المُخْلِصِينَ) بالإضافة، لَكَانَ الظاهر تعرُّضه لذلك^(١)، والإنصاف أنَّ الاعتراض قوي.

قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ إِخْرَاجَهَا مِنْ جُمْلَةِ النَّهْيِ)^(٢)، إلخ. حاصلُ هذا: دَفْعُ التَّنَاقُضِ على وجهٍ ينتفي معه الإسراء بها.

وقد دفعه الرُّضِيّ مع التزام الإسراء بها حيث قال: «والجواب -أي: عن التناقض- أنَّ الإسراء وإن كان مطلقاً في الظاهر إلاَّ أنَّه في المعنى مقيدٌ بعدم الالتفات؛ إذ المراد: أَسْرَ بأهلك إسرائاً لا التفات فيه إلاَّ امرأتك، فَإِنَّكَ تُسْرِي بها إسرائاً مع الالتفات، فاستثنى على هذا-إن شئت- من (أَسْرٍ)، أو من (لا يلتفت)، ولا تناقض، وهذا كما تقول: (امْشِ وَلَا تَبْخَرْ)، أي: امْشِ مشياً لا تبختر فيه»^(٣)، انتهى.

التركيب: ٦٣١/٢-٦٣٢.

(١) ينظر نص كلام الشُّمْنِيّ في الحاشية: ٢٤١/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٢٩١/٦-٢٩٢، في رد توجيه الزمخشري قراءة رفع: (امراتك) بأنها مستثنى من: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ [هود: ٨١]، وقراءة النصب بأنها مستثنى من: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ﴾، قال: «ويُردُّ باستلزامه تناقض القراءتين؛ فإن المرأة تكون مَسْرِيًّا بها على قراءة الرفع، وغير مَسْرِيٍّ بها على قراءة النصب، وفيه نظر؛ لأنَّ إخراجها من النَّهْيِ لا يدلُّ على أنَّها مَسْرِيٌّ بها».

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٩٩/٢.

الجهة التاسعة:

قوله: (بِخِلَافٍ (مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالٍ))^(١)، أي: إذ لا يَصِحُّ نسبة الكثرة إلى مَالِ المَالِ؛ إذِ المَالُ لا مَالَ له، ثم رأيت الشُّمْنِيَّ وجَّه المنع هنا بأنَّ فاعل (أكثر): مَالُ زَيْدٍ، لا مطلق المَال^(٢).

قوله: (لَا يَكُونُ صِفَةً لِمَا لَا يَعْقِلُ)^(٣)، قد يقال: بل يكون [ص / ٣١٢] إذا نُزِّلَ منزلة العاقل^(٤)، كما في: ﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١].
قوله: (فَمَفْعُولٌ مُطْلَقٌ)^(٥)، أي: فهو بمعنى الاعتراف.
قوله: (فَمَفْعُولٌ بِهِ)، أي: فهو بمعنى الشَّيْءِ المغترف به.

(١) مغني اللبيب: ٢٩٨/٦، ونصه: «وشرطُ التمييز المنصوب بعد (أَفْعَل) كونه فاعلاً في المعنى...، بخلاف: (مَالٌ زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالٍ)».

(٢) ينظر: الحاشية ٢/٢٤٢.

(٣) مغني اللبيب: ٣٠٠/٦، ونصه: «لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفةً لما لا يعقل».

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١١٢٤/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ١١٣/١.

(٥) مغني اللبيب: ٣٠١/٦، ذكر ابن هشام أمثلة لعدم التأمل عند وجود المشتبهات، ومنها: «﴿أَغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾ بِيَدِهِ» [البقرة: ٢٤٩]، إن فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به.

الجهة العاشرة:

قوله: (لَأَنَّ الرَّبْعَ أَكْثَرُ مِنْهُ)^(١)، إلخ. قال الدماميني: «والأمرُ فيها مُشْكَلٌ؛ لِأَنَّهُ كَمَا يَمْتَنَعُ بَدَلُ الْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْلِ بَدَلُ كُلِّ لَعْدَمِ صِدْقٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، يَمْتَنَعُ الْإِخْبَارُ بِالْأَكْثَرِ عَنِ الْأَقْلِ»^(٢)، إلخ.

وقال الشُّمْنِي: «مُصَحِّحُ الْإِخْبَارِ بِالْأَكْثَرِ عَنِ الْأَقْلِ الْمُبَالِغَةُ، وَهِيَ لَا مَعْنَى لَهَا فِي الْإِبْدَالِ»^(٣)، انتهى.

وفيه نظرٌ لا يخفى، فأَيُّ مانعٍ من اعتبار المبالغة في الإبدال كالإخبار، وما الفرق؟ قوله: (وَهُوَ)^(٤) إلخ أي: أَنَّ الْمُخْصُوصَ مُبْتَدَأٌ، وما قبله خبر، ظاهر قول سيبويه^(٥).

قوله: (وَأَمَّا)^(٦) إلخ. هذا مقول قول سيبويه^(٧).

قوله: (قَوْلُهُمْ) أي: الْعَرَبُ.

قوله: (فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ذَهَبٍ)، إلخ. أي: فِي أَنَّ (عَبْدَ اللَّهِ) مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ قَبْلَهُ خَبَرُهُ.

(١) مغني اللبيب: ٣٠٩/٦-٣١٠، ذكر ابن هشام عن سيبويه، «وإنما قال في قوله:

اعْتَادَ قَلْبُكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَخْرَائِكَ الْمَكْنُونَةَ الطَّلُلُ
رَبْعٌ قَوَاءً أَدَاعَ الْمُعْصِرَاتِ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَأْوُهُ خَضِلُ

إِنَّ التَّقْدِيرَ: هُوَ رُبْعٌ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الطَّلُلِ؛ لِأَنَّ الرَّبْعَ أَكْثَرُ مِنْهُ، فَكَيْفَ يُبْدَلُ الْأَكْثَرُ مِنَ الْأَقْلِ؟».

(٢) وتام كلام الدماميني: «لَعْدَمِ الصَّدَقِ أَيْضًا، وَقَدْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْإِخْبَارَ يَصِحُّ وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُصَحِّحٍ، فَأَيُّ شَيْءٍ فُرِضَ مُصَحِّحًا لِلْإِخْبَارِ كَانَ بَعِيْنَهُ مُصَحِّحَ الْبَدَلِ، كَمَا إِذَا قُدِّرَ مَضَافٌ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ طَلُّ رُبْعٌ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ يَجُوزُ الْبَدَلُ أَيْضًا». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٣٨/٢-٦٣٩.

(٣) الحاشية: ٢٤٣/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٣١٣/٦، قال ابن هشام عن المخصوص بالمدح أو الذم بعد (نعم) و(بئس): «التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتدأ وما قبله خبر، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه».

(٥) ينظر: الكتاب: ١٧٦/٢-١٧٧، وشرح الكتاب للسيراقي: ٥/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٣٢٠/١، وقال المرادي: «قال ابن الباذش: لَا يُجِيزُ سِيبَوِيهٌ أَنْ يَكُونَ الْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ إِلَّا مُبْتَدَأً». توضيح المقاصد: ٩٢٢/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٣١٣/٦. ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: (نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ: (ذَهَبَ أَخُوهُ عَبْدُ اللَّهِ) مَعَ قَوْلِهِ: وَإِذَا قَالَ: (عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ) فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ (عَبْدُ اللَّهِ ذَهَبَ أَخُوهُ)».

(٧) ينظر الكتاب: ١٧٦/٢.

قوله: (عبد الله) مبتدأ لا غير^(١)، فليس خبراً عن محذوف، وإلا لم يكن للضمير في (أخوه) مرجع، ولا بدل لذلك^(٢) ولا^(٣) لغيره.

قوله: (مع قوله) متعلق بقول سيبويه في قوله: (وهو ظاهر قول سيبويه)، أي: ما ذكر ظاهر في هذين القولين.

قوله: (وإذا) إلخ. مقول (قوله).

قوله: (قال) أي: المتكلم.

قوله: (فهو) أي: هذا القول.

قوله: (أنه)^(٤) أي: سيبويه.

قوله: (كأنه) التعبير به بالنظر لقوله: (فقل له: من هو؟).

قوله: (قال) أي: في صورة تأخير المخصوص.

قوله: (فقل له) أي: للقاتل.

قوله: (عبد الله) أي: فظاهر هذه العبارة أنه خبر مبتدأ محذوف.

قوله: (ويرد عليهم) أي: هذا الفهم من هذه العبارة.

قوله: (أنه قال) أي: فيما إذا قدم المخصوص.

قوله: (فقال: نعم الرجل)، فلو كان مقتضى القول الأول كون المخصوص خبر محذوف،

(١) في قول المؤلف (لا غير) نظر، فقد قال ابن هشام: «ولا يجوز حذف ما أضيفت إليه (غير) إلا بعد (ليس)...»، وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم: (لا غير)، فلم تتكلم به العرب. فإما أنهم قاسوا (لا) على (ليس)، أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة». شرح شذور الذهب: ص ١٣٨، ونص في مغني اللبيب: ٤٥٣/٢ على أنها لحن. وقال السيوطي عن تلحين ابن هشام «ليس كما قال، فقد صرح السيراقي وابن السراج وأبو حيان بأن (لا) كـ (ليس) في ذلك، وأنشد ابن مالك: (لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ)». الهمع: ١٩٩/٢. وقد استعمل سيبويه هذا الأسلوب. ينظر: الكتاب: ٢٤٧/٤.

(٢) الإشارة إلى (أخوه) في المثال: ذهب أخوه عبد الله.

(٣) كلمة ساقطة، والسياق يقتضيها.

(٤) مغني اللبيب: ٣١٣/٦-٣١٤. ونصه: «والذي غر أكثر النحويين أنه قال: كأنه قال: (نعم الرجل)، فقل له: من هو؟ فقال: عبد الله. ويرد عليهم أنه قال أيضاً: وإذا قال: (عبد الله) فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل. فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم؛ فلا تحصل الفائدة إلا بالجموع قدمت أو أحررت».

لكان مقتضى الثاني كذلك، أي: شَأْنُهُ [شَأْنُ] ^(١): نَعَمْ الرَّجُلُ، فكأنَّ مُرَادَهُ أَنَّ هذا اللازم لا يصحُّ؛ لأنَّ تقدير المبتدأ هنا تقديرٌ مع الاستغناء عنه، وذلك لا يجوز.

قوله: (مَعَ تَقَدُّمِ الْمَخْصُوصِ) فلو اقتضى القول الأول ما ذَكَرَ [ص/ ٣١٣]، اقتضاهُ الثاني، ولا قائل به في الثاني.

قوله: (تَعَلَّقَ لِأَزْمٍ)؛ إذ هو تعلَّق المبتدأ بالخبر، وهو تعلَّق لازمٌ.

قوله: (قَدَّمْتَ) أي: المبتدأ كما في الثانية.

قوله: (أَوْ أَخَّرْتَ) كما في الأولى.

قوله: (وَجَوَّزَ) ^(٢) إلخ. قول ثالثٌ.

قوله: (حُذِفَ) أي: وجوباً؛ إذ هذا المحذوف لم يُذكر قط، وبهذا التقرير يتم اعتراض المصنف عليه.

قوله: (حُذِفَ خَبْرُهُ) تقديره: الممدوح.

قوله: (وَيَرُدُّهُ) أي: ما جوزه ابنُ عصفور ^(٣)، كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (إِلَّا إِنْ سَدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ) ^(٤) بَأَنْ يَحِلَّ مَحَلَّ الْخَبَرِ.

قوله: (فِي: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا))، حيث رُوِيَ أَنَّ (ما) مبتدأ، وهي موصولةٌ أو نكرةٌ موصوفةٌ، والجملة بعدها صلةٌ أو صفةٌ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً؛ إذ لم يُنطق به قط.

قوله: (فِي قَوْلِ) ^(٥) أي: في إعراب (قَوْلِهِ) إلخ.

(١) كلمة ساقطة، والسياق يقتضيها.

(٢) مغني اللبيب: ٣١٤/٦. ونصه: «وجَوَّزَ ابنُ عصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ، ويرُدُّهُ أَنَّ الخبر لا يُحذف وجوباً إلا إِنْ سَدَّ مَسَدَهُ شَيْءٌ، وذلك واردٌ على الأخفش في: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا)».

(٣) ينظر: المقرب: ٦٩/١.

(٤) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦١/ب، وأما في مغني اللبيب: ٣١٤/٦. فهي بلفظ: (سَدَّ مَسَدَهُ شَيْءٌ).

(٥) مغني اللبيب: ٣١٤/٦-٣١٥. ونصه: «وأما قول الزمخشري في قول الله عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشَفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٤٤]: إنه يجوز أن يكون تقديره: هو... أو في آذانهم منه وقْر، والجملة خبر (الذين)، مع إمكان أن يكون لا حَذَفَ فيه، فوجهُهُ أَنَّهُ لما رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثاً في القرآن، قدَّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثاً في القرآن إلا على ذلك، اللهم إلا

قوله: ﴿قُلْ هُوَ﴾ [فصلت: ٤٤] أي: القرآن.

قوله: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ حالٌ من: ﴿هُدًى﴾ لا معمول له؛ لأنَّ معمول المصدر لا يتقدّم عليه.

قوله: ﴿وَالَّذِينَ﴾ مبتدأ.

قوله: ﴿فِي ءَاذَانِهِمْ﴾ خبرٌ، ﴿وَقُرْ﴾ بحسب الظاهر.

قوله: ﴿وَقُرْ﴾ أي: صَمَمَ.

قوله: ﴿إِنَّهُ﴾ أي: (في آذانهم وقر)، وهو مقول قول الزمخشري^(١).

قوله: ﴿يَجُوزُ﴾ أي: يحتمل.

قوله: ﴿هُوَ﴾ أي: القرآن، وهو مبتدأ خبره (وَقُر)، و(في آذانهم)^(٢) حال من (وَقُر).

قوله: ﴿أَوْ فِي آذَانِهِمْ مِنْهُ وَقُرْ﴾ ففي آذانهم خبر (وَقُر).

وقوله: ﴿مِنْهُ﴾ أي: من أجل القرآن.

قوله: ﴿وَالْجُمْلَةُ﴾ أي: على التقديرين.

قوله: ﴿مَعَ إِمْكَانٍ﴾ متعلق بقول الزمخشري.

قوله: ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ أي: في آذانهم وقر.

قوله: ﴿فَوَجْهَهُ﴾ أي: قول الزمخشري.

قوله: ﴿أَنَّهُ﴾ أي: الزمخشري.

قوله: ﴿مَا قَبْلَ﴾ وهو: ﴿لِلَّذِينَ ءَامَنُوا هُدًى وَشَفَاءً﴾.

قوله: ﴿وَمَا بَعْدَهَا﴾ وهو: ﴿عَلَيْهِمْ عَمًّ﴾.

قوله: ﴿فِي الْقُرْآنِ﴾ أي: في شأنه.

قوله: ﴿كَذَلِكَ﴾ أي: حديثاً في القرآن.

قوله: ﴿أَنْ يَكُونَ﴾ أي: ما بينهما.

قوله: ﴿إِلَّا عَلَى ذَلِكَ﴾ أي: التقدير.

أن يقدّر عطف (الذين) على (الذين)...، فيلزم العطفُ على معمولي عاملين...، فيكون (في آذانهم) نعتاً

لـ(وَقُر) قدّم عليه، فصار حالاً».

(١) ينظر: الكشف ٢٠٣/٤.

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (هذا مقابل قول المحشي فيما مضى: بحسب الظاهر).

قوله: (عَطَفَ (الَّذِينَ)) أي: الثانية.

قوله: (عَلَى (الَّذِينَ)) أي: الأولى.

قوله: (فَيَلْزَمُ الْعَطْفُ) إلخ. وعلى هذا فكلُّ من (الذين) الثانية، و(في آذانهم) حالٌّ من (وَقَرَّ).

قوله: (عَلَى مَعْمُولِي) هما: (هَدَى) المعمول للمبتدأ، و(الذين آمنوا) المعمول لـ(لَام) الجرّ.

قوله: (عَامِلَيْنِ) أي: مختلفين.

قوله: (فَيَكُونُ [ص / ٣١٤] ﴿فِي آذَانِهِمْ﴾)، أي: قبل تقديمه.

قوله: (قُدِّمَ عَلَيْهِ)، وكذلك (الذين) الثانية حالٌّ، لِعَطْفِهَا عَلَى الحال أي: (الذين) الأولى؛ فإنها (حال) من (هَدَى).

قوله: (فَصَارَ) أي: بعد التقديم.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ)^(١) إلخ. يَتَّجِهْ عَلَى ما ذكره الفارسي^(٢) أَنْ يكون المعنى الإخبارُ

عن أول قوله: (إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) بَأَنَّهُ ثابتٌ دون تمييز أوله من وسطه وآخره، ولا يخفى

ما في هذا المعنى، فليراجع الرضي في ذلك^(٣).

قوله: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ) إلخ. (أول) مبتدأ، و(ما) موصولٌ حُرْفِيٌّ، أي: أول قولي، أي: مقولي،

أو اسمي، أي: الكلام الذي أقوله، أو نكرة موصوفة، أي: شيء أقوله^(٤). (صر).

قوله: (إِنِّي) بكسر (إِنْ) على الحكاية، وفتحها على المصدرية، ويصحُّ الحمل؛ لَأَنَّ الحمدَ

لفظي، فيصدق على القول، أي: المقول.

قوله: (وَجُعِلَتِ الْجُمْلَةُ) أي: إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ.

(١) مغني اللبيب: ٣١٥-٤١٦. ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ فِي: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ) فَيَمْنُ كَسْرُ الْهَمْزَةِ:

إِنْ الْخَبْرُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ثَابِتٌ...، وَجُعِلَتِ الْجُمْلَةُ خَبْرًا، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيْبِيهِ الْمَسْأَلَةَ، وَذَكَرَهَا أَبُو بَكْرٍ...، أَنَّهُ أَرَادَ الْحِكَايَةَ بِالْقَوْلِ الْمَذْكُورِ...، فَبَقِيَ لَهُ الْمَبْتَدَأُ بَلَا خَبْرٍ فَقَدَّرَهُ».

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ص ١٣١.

(٣) ذكر الرضي كلام الفارسيَّ وَرَدَّ ابْنُ الْحَاجِبِ عَلَيْهِ. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٤٥/٤، وينظر -أيضًا- الإيضاح في شرح المفصل: ١٦٥/٢-١٦٦.

(٤) ذكر أبو حيان أَنَّ جَعَلَ (ما) موصولة بمعنى (الذي) أو نكرة موصوفة أجازها ابن خروف، والصحيح منعه. ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٥٨/٣.

قوله: (المَسْأَلَةُ)، أي: (أَوَّلُ مَا أَقُولُ) إلخ.

قوله: (أَنَّهُ) أي: أبا بكر^(١).

قوله: (الحِكَايَةُ بِالْقَوْلِ) فيكون القول بالمعنى المصدرى لا بمعنى المقول.

قوله: (مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ) أي: بالقول.

قوله: (فَقَدَّرَهُ) أي: الخبر.

خَاتِمَةٌ فِي الْحَذْفِ وَشُرُوطِهِ:

قوله: (انْجَرَّ بِنَا)^(٢) (الباء) للتعدية، أي: جَرَّنا.

قوله: (فَإِنَّهُ) أي: ذِكْرُ الحذف، كما يؤخذ من تضييحه.

قوله: (دَلِيلٌ حَالِيٌّ) أي: لا مقالي.

وكتب أيضاً: كَرَفَعَ السَّوْطَ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، ودخول الملائكة عليه في المثال الثاني.

قوله: (وَمِنْهُ) أي: من وجود الدليل الحالي.

وكتب -أيضاً- ما نصه: يُحْتَمَلُ أَنَّ وَجْهَ الْفَصْلِ بِقَوْلِهِ: (مِنْهُ) هنا وفيما بعده أَنَّهُ قَدْ

يُتَوَهَّمُ مَعْمُولِيَّةٌ (سَلَامًا) هنا لـ(قالوا)، و(خَيْرًا) فيما بعده لـ(قالوا).

قوله: (﴿قَالُوا﴾ [هود: ٦٩]) أي: الملائكة.

قوله: (﴿سَلَّمَ﴾) اسم مصدر.

قوله: (مَنْ أَضْرَبُ؟) (مَنْ) مفعول به مقدم.

قوله: (﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ [النحل: ٢٤]) التلاوة في آية: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا

خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، وفي أخرى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤]،

(١) ذكر ابن هشام أن سيبويه لم يذكر المسألة، وأن أبا بكر ذكرها في أصوله، ولم يعقب عليه المصنف العبادي،

والصواب أن سيبويه ذكرها، وأورد كلام سيبويه نفسه أبو بكر ابن السراج ونسبه إلى الخليل. ينظر: الكتاب:

١٤٣/٣. والأصول لابن السراج: ٢٧٢/١.

(٢) مغني اللبيب: ٣١٧/٦. ونصه: «وإذ قد انجر بنا القول إلى ذِكْرِ الحذف، فلنوجه القول إليه؛ فإنه من المهمات،

فنقول: ذكر شروط الحذف... أحدها: وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً: (زيداً)...، ومنه: ﴿قَالُوا

سَلَّمَ﴾ [هود: ٦٩]...، أو مقالي، كقولك لمن قال: من أضرب؟: (زيداً)».

فانظر ما حكاه^(١).

قوله: ﴿مَّا﴾ موصول مبتدأ، و﴿أَنْزَلَ﴾ صلته.

قوله: ﴿وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ﴾^(٢) أي: الحذف.

قوله: ﴿إِلَى ذَلِكَ﴾ أي: دليلٌ حاليٌّ أو مقاليٌّ.

قوله: ﴿أَوْ لَفْظًا﴾ عطفٌ على قوله: (الجملة بأسرها) أي: أو كان المحذوف لفظًا إلخ.

قوله: ﴿فِيهَا﴾ أي: الجملة.

قوله: ﴿أَيُّ: لَا تَفْتَأُ﴾، فالحرف المحذوف يفيد معنى في الجملة، وهو النفي، وهو معنى هي

[ص / ٣١٥] مبنية عليه؛ لأنها مبنية على الإقسام على نفي الفتة.

قوله: ﴿أَلَّا يَكُونَ فِي حَذْفِهِ ضَرَرٌ﴾^(٣)، أي: فإن كان اشترط وجدان الدليل، كذا في

الحاشية^(٤)، وردّه الشيخ^(٥) بأن المعنى أنه إذا وجد ضرر، امتنع الحذف ولو لدليل، يؤيده

المثال الآتي، وهو (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)، حيث امتنع الحذف لما يأتي ولو مع دليل.

قوله: ﴿فَلَا يُشْتَرَطُ لِحَذْفِهِ وَجْدَانُ الدَّلِيلِ﴾ فيه نظرٌ، بل الوجه اشتراط ذلك إذا أريد بيان

المعنى المقيّد به، مثلاً إذا أريد الإعلام بضرب زيدٍ عمراً باعتبار وقوعه على هذا المفعول

الخاص، فينبغي أنه لا بُدَّ من الدلالة، وإلا فلا فائدة في الإخبار حينئذٍ؛ لأن اللفظ لا

يُفيد المطلوب إلا أن يُجاب بأن في حذفه ضرراً معنوياً حينئذٍ، فيدخل في قوله: (لَكِنْ

(١) حصل لبسٌ عند ابن هشام في ذكر الآية، حيث ركّب آية من آيتين في سورة النحل آية رقم (٢٤)، و(٣٠)،

وصواب الآية التي استشهد بها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَّاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾

[النحل: ٢٤].

(٢) مغني اللبيب: ٣١٨-٣١٩/٦، قال عن الحاجة للدليل في الحذف: «وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ إِلَى ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَحْذُوفُ

الجملة بأسرها... أو لفظاً يفيد معنى فيها هي مبنية عليه نحو: ﴿قَالُوا تَأَلَّاهُ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ.

(٣) مغني اللبيب: ٣١٨-٣١٩/٦. هو: «وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَحْذُوفُ فَضْلَةً فَلَا يُشْتَرَطُ لِحَذْفِهِ وَجْدَانُ الدَّلِيلِ، وَلَكِنْ

يَشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ فِي حَذْفِهِ ضَرَرٌ مَعْنَوِيٌّ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا) أو صناعي، كَمَا فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ

ضَرَبْتُهُ)، وَقَوْلِكَ: (ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا) وَسَيَأْتِي شَرْحُهُ.

(٤) نص كلام الدماميني: «أقول: يعني فإن كان في حذفه ضررٌ معنويٌّ اشترط لحذفه وجدان الدليل، فهذا معنى

الاستثناء مما تقدم». وقد نقلها عنه الشُّمْنِيُّ ولم يعقب بشيء. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤١/٢.

حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٤٣/٢.

(٥) الشيخ هنا المقصود به شيخه ناصر الدين اللقاني.

يُشْتَرَطُ) إلخ. فليتأمل.

قوله: (كَمَا فِي قَوْلِكَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا)) هذا مثالٌ لِمَا في حذفه ضررٌ؛ إذ المعنى مع حذفه نَفْيُ الضَّرْبِ مطلقاً، والمرادُ نَفْيُ ضَرْبِ غَيْرِ زَيْدٍ.

قوله: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)، إذ لو حَذَفَ (الهاء) تَهَيَّأَ العاملُ للعمل في (زيد)، ففِي رَفْعِ (زيد) حينئذٍ قَطَعَ العاملُ عن العمل بعد تهيئته.

قوله: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدٌ)، إذ لو حَذَفَ (الهاء)، لَتَهَيَّأَ العاملُ للعمل في (زيد)، فيلزم قطعه بعد تهيئته.

قوله: (وَسَيَاتِي شَرْحُهُ) أي: في السابع والثامن من شروط الحذف.

قوله: (وَلِاشْتِرَاطِ الدَّلِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ)^(١) أي: الشامل لمثل ما نحن فيه، وإن كان فضلةً أخذًا من قوله: (وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ) إلخ.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (وَلِاشْتِرَاطِ الدَّلِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ)، أي: أن يكون المحذوف الجملة أو أحد ركنيها، أو لفظًا يفيد معنى فيها.

وكتب -أيضًا- ما نصه قوله: (وَلِاشْتِرَاطِ الدَّلِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ) إلخ. فيه أن نحو: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَيْضًا) ليس مما تقدم؛ إذ الموصوف ليس جملة ولا أحد ركنيها، ولا شيئًا يفيد معنى فيها، فكيف يترتب على اشتراط الدليل فيما تقدم؟

وأجاب عنه في الشرح^(٢): (وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ أَلَّا يَكُونَ فِي حَذْفِهِ ضَرَرٌ)، معناه: إذا كان ضررٌ يُشْتَرَطُ في حذفه وجودُ الدليل، وقد تقدم ما فيه^(٣).

قوله: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَيْضًا)، إذ الأبيض لا يدلُّ على موصوفٍ مخصوصٍ من رجلٍ أو [ص/ ٣١٦] قطنٍ أو غيرهما، فلا دليل على الموصوف عند حذفه.

وكتب -أيضًا- ما نصه: إذ لو حُذِفَ الموصوف هنا، لم يُدْرَ أَنَّهُ من أنواع الحيوان أو

(١) مغني اللبيب: ٣١٩/٦. ونصه: «وَلِاشْتِرَاطِ الدَّلِيلِ فِيمَا تَقَدَّمَ امْتَنَعَ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ فِي نَحْوِ: (رَأَيْتُ رَجُلًا أَيْضًا)، بخلاف (رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا)».

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حياها في هامش في الأصل: (كذا).

(٣) نص كلام الدماميني: «قلت: قد سلف أن قوله: (ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضررٌ معنوي) في حكم الاستثناء من الأول، فكأنه قال: فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل إلا عند حصول ضررٍ معنوي، فيشترط وجود الدليل حينئذٍ». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤١/٢.

من غيرها^(١).

قوله: (بِخِلَافٍ رَأَيْتُ رَجُلًا كَاتِبًا)، إذ الكاتب بالقوة أو بالفعل^(٢) يدلُّ على خصوص الموصوف؛ إذ الكاتب لا يكون إلا إنسانًا.

وفيه: أنَّ الكاتب لا يدلُّ على خصوص الرَّجل لجواز كونه امرأة، ويكون (كاتِبًا) صفة إنسان^(٣)، فلا يَرِدُ أَنَّهُ لو كان صفة امرأة قيل: كاتبة.

وكتب -أيضًا- ما نصه: نظر فيه الدماميني بأنَّ الموصوفَ خصوصُ الرَّجل، والصفة لا تدلُّ عليه، بل على أعمَّ منه، وهو: إنسان^(٤).

وأجاب عنه الشُّمْنِي بِـ«أنَّ الغالبَ ألاَّ يوصفَ بذلك الصبيان، وأنَّ الموصوفَ [به]^(٥) لو كان امرأة قيل: كاتبة»^(٦). انتهى.

فإن قيل: يحتمل أنَّ الموصوفَ مُطْلَقُ الإنسان الشامل للمرأة. قلت: الغالب ألاَّ تُعْلَقَ الرؤية بالجنس، بل بالشخص.

قوله: (جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدٌ)^(٧)، إذ لا دليل عند حذف (غلام) عليه لصحة الإسناد إلى (زيد).

قوله: (بِخِلَافٍ نَحْوُ: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢])، إذ لا يصحُّ إسناد الجيء حقيقة إلى (ربك)، فعُلِمَ أَنَّ هناك محذوفًا^(٨).

(١) مستفاد من حاشية الشُّمْنِي: ٢٤٤/٢.

(٢) (الوجود بالقوة) و(الوجود بالفعل) مصطلحان فلسفيان، فالوجود بالقوة: هو إمكان وجود الشيء، فهو ممكن الوجود لكنه لم يوجد. و(الوجود بالفعل): هو تحقق وجوده. ينظر: دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): ٢٣٦/٢.

(٣) في الأصل (إنسانا)، وهو لحن.

(٤) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤٢/٢.

(٥) زيادة من المحقق، وهي في حاشية الشُّمْنِي: ٢٤٤/٢.

(٦) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٧) مغني اللبيب: ٣١٩/٦-٣٢٠، ونصه: «ولا شترط الدليل فيما تقدم امتنع...، وحذفُ المضاف في نحو: (جاءني غلام زيد)، بخلاف نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]». «.

(٨) الجزم بأنَّه لا يصح إسناد الجيء إلى الله غير صحيح، فإن مذهب أهل السنة إثبات الجيء لله كما أثبتته لنفسه من دون تعطيل ولا تمثيل ولا تكيف، وذكر ابن رجب أنَّ الصحابة والتابعين لم يتأولوا شيئًا من هذه الآيات، بل المروي عنهم تقريره والإيمان به. ينظر: فتح الباري لابن رجب: ٢٢٨/٧. ونقل الطبري أقوال السلف في تفسير

قوله: (جَاءَ الَّذِي هُوَ فِي الدَّارِ)^(١)، إذ الباقي بعد (هو) صالح للصلة، فلا دليل على حذفه.

قوله: (بِخِلَافٍ نَحْوُ: ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾ [مریم: ٦٩] إلخ. إذ (أشدُّ) لا يصلح للصلة لإفراده، فتعين أنه خبرٌ محذوف.

قوله: (لَأَنَّ مَا بَعْدَهُ جُمْلَةٌ تَامَةٌ)^(٢)، إلخ. فلو حذف المبتدأ لم يدل عليه دليل لصلاحية ما بعده لأن يكون كلاماً تاماً.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: من ها هنا، وهو أن المبتدأ إذا كان ضمير الشأن لا يحذف.

قوله: (إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ)، (زيد) مبتدأ، و(مأخوذ) خبره، و(بك) متعلق بـ(مأخوذ).

قوله: (بِخِلَافٍ: عَجِبْتُ)^(٣) إلخ. إذ (عَجِبَ) لا يتعدى إلا بـ(من)، بخلاف (رَغِبَ)؛ فإنه يتعدى بـ(من) و(عن)، فلا دليل عند الحذف على المراد منهما.

قوله: (وَأَمَّا) ﴿وَتَرْغَبُونَ﴾ [النساء: ١٢٧] إلخ. جوابٌ اعتراضٍ.

قوله: (وَكَانَ)^(٤) عَطْفٌ على (امتنع).

وكتب -أيضاً- ما نصه: لأبي الفتح أن يقول: احتمال تقدير المضاف راجح؛ لكثرة واطراد، بخلاف حذف حرف الجر؛ لشذوذه في مثل ما نحن فيه، والمتبادر من أمرين هو أرجحهما^(٥).

هذه الآية، وأن فيها إثبات مجيء الله عز وجل. ينظر: تفسير الطبري: ٤١٨/٢٤. وينظر في إثبات صفة المجيء لله

عز وجل: كتاب النقض للدارمي: ٦٧٥/٢، وتفسير الطبري: ٢٦٥/٤، ولمعة الاعتقاد: ص ٦-٧.

(١) مغني اللبيب: ٣٢٠/٦، قال ابن هشام في تعداد ما يمتنع حذفه: «وحذف العائد في نحو (جاء الذي هو في الدار)، بخلاف نحو: ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مریم: ٦٩]». «

(٢) مغني اللبيب: ٣٢٠/٦، قال ابن هشام في تعداد ما يمتنع حذفه: «وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثم جاز حذفه في باب (إن) نحو: (إن بك زيد مأخوذ)».

(٣) مغني اللبيب: ٣٢٠/٦، قال ابن هشام في تعداد ما يمتنع حذفه: «وحذف الجار نحو: (رغبت في أن تفعل)، بخلاف (عجبت من أن تفعل). وأمّا: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧]».

(٤) مغني اللبيب: ٣٢١/٦. ونصه: «وكان مردوداً قول أبي الفتح: إنه يجوز (جلست زيدا) بتقدير مضاف، أي: جلوس زيد؛ لاحتمال أن المقدر كلمة (إلى)».

(٥) قول ابن جني بالمثل الذي ذكره ابن هشام ذكره ابن مالك وأبو حيان. ينظر: شرح التسهيل: ٢٦٦/٣، وارتشاف الضرب: ١٨٣٧/٤، ولم أجده في كتبه التي وقفت عليها، والمثال الذي أورده في الخصائص: ٤٥٤/٢ هو: (ضربت زيدا) على تقدير حذف المضاف، أي: ضربت غلامه أو أخاه بشرط فهم مقصد المتكلم.

[ص/ ٣١٧] قوله: (أَيُّ: جُلُوسَ زَيْدٍ) فحُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.
قوله: (لَا حَيْثَمَالِ أَنَّ الْمُقَدَّرَ كَلِمَةٌ (إِلَى)) لَكِنَّ حَذْفَ المضاف أَرْجَحُ مِنْ حَذْفِ (إِلَى)؛
لتوقف حذف حرف الجرِّ على السماع^(١)، بخلاف حذف المضاف.
قوله: (وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ)^(٢) عَطْفٌ عَلَى (قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ).
قوله: (وَإِنَّمَا ذَلِكَ) أَي: عدم إثبات خبر (لا) التبرئة.
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَإِنَّمَا ذَلِكَ) أَي: أنهم لا يشبتونه، وهذا كلام المصنف ردّاً
على الجماعة^(٣).

قوله: (عِنْدَ وُجُودِ الدَّلِيلِ) أَي: لا عِنْدَ عَدَمِهِ أَيْضاً.
قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)^(٤)، هذا مفهوم قوله: (وَإِنَّمَا ذَلِكَ) إلخ. أَي: وأما
عند عدم الدليل فيجب الإثبات بالإجماع^(٥).
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) إلخ. قد يقال: (أغْيَرُ مِنْ
اللَّهِ) مثلاً ليس خبراً، بل وصفاً، فلا شاهد فيه، نَعَمْ، المتبادر منه أَنَّهُ خبر.
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ) إلخ. يَبَيِّنُ الدِّمَايْنِي أَنَّهُ

(١) حكى ابن مالك عن الأخفش أَنَّهُ يَجُوزُ الْحُكْمُ بِإِطْرَادِ حَذْفِ الْجَرِّ وَالتَّصْبِ فِيهَا لَا لِبَسٍ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّ
يَتَوَقَّفُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ، وَنُسِبَ هَذَا الْقَوْلُ لِلْجُمْهُورِ. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٥٠/٢، وشرح ابن
عقيل على الألفية: ١٥١/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٣٢٢/٦، ونصه: «وَقَوْلُ جَمَاعَةٍ: إِنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَا يَشْتَبُونَ خَيْرَ (لا) التَّبرئة، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ
الدَّلِيلِ».

(٣) ممن نسب إلى بني تميم أَنَّهُمْ لَا يَشْتَبُونَ خَيْرَ (لا) التَّبرئة الزمخشري، والجزولي، وابن الأثير، وابن يعيش، وابن
الحاجب، وقد سبق ابن مالك المصنف في الردِّ عليهم، وعلل ذلك بأنَّ حَذْفَ خَيْرِ (لا) بلا دليل يدل عليه يلزم
منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. ينظر: الفصل: ص ٥٢، والبديع في علم
العربية: ٥٧٦/١، وشرح الفصل لابن يعيش: ٢٦٥/١، وأما ابن الحاجب: ٦٠٣/٢، والكافية: ص ١٧،
وشرح الكافية الشافية: ٥٣٧/١.

(٤) مغني اللبيب: ٣٢٢/٦، ونصه: «وَأَمَّا نَحْوُ: (لا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ)، وَقَوْلُكَ مُبْتَدَأٌ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ: (لا رَجُلٌ يَفْعَلُ
كَذَا) فإِثْبَاتُ الْخَبَرِ فِيهِ إِجْمَاعٌ».

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٢٩٨/٣، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٥/٢، والهمع ٥٣٠/١.

مناف لما يأتي له^(١).

وأجاب الشُّمْنِيَّ بأنَّه لا تنافي بين كلاميه، وبَيَّنَّه بما لا يخفى ما فيه^(٢).

وأقول: ما المانع من أن يجاب بأن ما ذكره المصنّف أولاً إنّما هو على التَّنَزُّل، يعني: إن صحَّ هذا التركيب لغةً، كان ذكر الخبر فيه واجباً لقيام الأدلّة على امتناع الحذف من غير دليل، فلا ينافي ما ذكره ثانياً، فليتأمل.

قوله: (وَقَوْلُكَ) أي: ونحو: قولك.

قوله: (مُبْتَدَأً) أي: الكلام.

قوله: (وَقَوْلُ الْأَكْثَرِينَ)^(٣) عَطْفٌ عَلَى (قَوْلِ أَبِي الْفَتْحِ).

قوله: (وَاجِبُ الْحَذْفِ) أي: مطلقاً.

قوله: (وَإِنَّمَا ذَلِكَ) أي: وجوب حذف الخبر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: كونه واجب الحذف.

قوله: (وَأَمَّا الْأَكْوَانُ الْخَاصَّةُ) مفهوم مطلقاً.

قوله: (وَقَوْلُهُ)^(٤) أي: ونحو: (قَوْلُهُ) إلخ.

قوله: (قَوْمُكَ) مبتدأ.

وقوله: (حَدِيثُ) خبره.

(١) ونص كلام الدماميني: «أقول: هذا الكلام مناف لما يأتي له، وذلك أن قوله: إثبات الخبر في مثل هذا إجماع يقتضي أن هذا تركيب عربي، وأن إثبات الخبر على هذه الصورة أمر واجب، وقوله فيما يأتي: ولك أن تجيب عن الجمهور إلى آخره، يقتضي أن الجمهور قائلون بأن هذا التركيب غير عربي من حيث إثبات الخبر الخاص في باب (لولا)، وعند تميم في باب (لا)». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤٢/٢.

(٢) ونص كلام الشُّمْنِيَّ: «وأقول: لا تنافي بين كلاميه من الوجه الذي قاله، فإن مراده من الإجماع ليس إجماع النحاة، بل إجماع التميميين وغيرهم على ذكره أعم من أن يكون على أنه خبر كما هو مقتضى كلامه أولاً، وهو قول بعض النحاة، أو على أنه غير خبر كما هو مقتضى كلامه ثانياً، وهو قول الجمهور». الحاشية: ٢٤٤/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٣٢٢/٦، ونصه: «وقول الأكثرين: إن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف، وإنَّما ذلك إذا كان كَوْنًا مطلقاً...، وأمَّا الأكوان الخاصة...، فواجبة الذكر نحو: (لَوْلا زَيْدٌ سَأَلَمْنَا مَا سَلِمَ)، ونحو قوله ﷺ: ((لولا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالإِسْلَامِ))».

(٤) (وقوله) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٢/أ، وأما في مغني اللبيب: ٣٢٣/٦. فهي بلفظ: (ونحو قوله).

قوله: (وَقَالَ الْجُمُهورُ)^(١) قولاً صحيحاً.

قوله: (بِالْجَزْمِ) أي: لـ (يَا كَلْكَ) بناءً على أنه جوابٌ شرطٍ حُذِفَ هو وفعل الشرط.

قوله: (لَمْ يُنَاسِبْ) إلخ. فيكون حُذِفَ لغير دليل.

قوله: (مَنْفِيًّا)؛ ليكون مناسباً لفعل النهي.

قوله: (عَنِ الْجُمُهورِ)^(٢) أي: القائلين بأن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف^(٤).

وكتب-أيضاً- ما نصه: قوله: (عَنِ الْجُمُهورِ) أي: المعبر عنهم فيما سبق بالأكثرين.

قوله: (إِذَا كَانَ مَجْهُولًا) أي: لو حُذِفَ.

قوله: (وَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ نَفْسَ الْمَخْبِرِ عَنْهُ)، بأن يُعَبَّرَ عنه باسمٍ ويُجعل مبتدأً، فكان الواجب

في نحو: (لولا زيدٌ سألَمنَا، ما سَلِمَ) أَنْ يُقَالَ: لولا مَسَالِمَةُ زيدٍ، أي: موجودة،

فالخبر أبداً كونٌ عامٌّ؛ لأنَّه إن كان كوناً عاماً في الأصل، فذاك، وإن كان كوناً خاصاً،

فيجب أَنْ يُعَبَّرَ عنه باسمٍ (مبتدأً)، فيكون خبره كوناً عاماً، فالخبر أبداً كونٌ عام.

وكتب-أيضاً- ما نصه: قوله: (وَجَبَ أَنْ يُجْعَلَ نَفْسَ الْمَخْبِرِ عَنْهُ) أي: ونخبر عنه بالكون

العام.

قوله: (وَعِنْدَ تَمِيمٍ) أي: ويُجعل نفسَ المخبر عنه عند تميم، إلخ.

قوله: (فَيُقَالُ: لَوْلَا) إلخ. أي: بدل (لَوْلَا زَيْدٌ) أي: قائمٌ، و(لَا رَجُلٌ) أي: قائمٌ.

(١) مغني اللبيب: ٣٢٣/٦، ونصه: «وقال الجمهور: لا يجوز (لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَا كَلْكَ) بالجزم...، إن قَدَّرَ مَثْبُتًا لم يناسب...، وإن قَدَّرَ مَنْفِيًّا...، فسد المعنى».

(٢) (عن الجمهور) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٦٢/ب، وأمَّا في مغني اللبيب: ٣٢٣/٦، فهي بلفظ: (تجب الجمهور).

(٣) مغني اللبيب: ٣٢٣/٦، ونصه: «ولك أن تجيب الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولاً وجب أن يُجْعَلَ نَفْسَ الْمَخْبِرِ عنه عند الجميع في باب (لولا)، وعند تميم في باب (لا)، فيقال: (لولا قيام زيدٍ)، و(لا قيام) أي: موجود، ولا يقال: (لولا زيدٌ) ولا (لا رجلٌ) ويُراد (قائم)؛ لئلا يلزم المحذور المذكور».

(٤) ذهب جمهور النحاة إلى أن خبر (لولا) محذوف مطلقاً، وذهب بعض العلماء كالرمازي، وابن الشجري، والشلَوَّين، وابن مالك إلى أنه يجب الحذف إذا كان كوناً عاماً، وإما إذا كان مَقْيَّداً وليس عليه دليل فإنه يجب إثباته، وأمَّا إن كان مَقْيَّداً وله ما يدل عليه فيجوز الحذف والإثبات. وفيه قول ثالث لابن الطراوة وهو أن جواب (لولا) هو خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٦/١، والتذييل والتكميل: ٢٨١/٣-٢٨٢، والجنى الداني: ص ٥٩٩.

قوله: (لَنَلَا يَلْزَمَ الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ) وهو الحذف بلا دليل.

قوله: (فَلَعَلَّهُ مِمَّا رُوِيَ بِالْمَعْنَى)^(١)، قال الدماميني: «وهذا مما يؤدي إلى عدم الاستدلال بالأحاديث النبوية»^(٢) إلى آخر ما بينه، وأطال فيه.

والمسلك الثاني المذكور في كلامه هو ما كان ظَهَرَ لَنَا وَكُنَّا نُقَرِّره^(٣)، وَإِنَّمَا تَرَكْنَا الإِشَارَةَ لِلْمَسْلُوكِ الْأَوَّلِ الَّذِي ذَكَرَهُ لَمَّا فِيهِ مِنَ التَّكْلُفِ وَالضَّعْفِ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِ الدَّمَامِينِي. قوله: (وَعَنْ)^(٤) أي: وَلَكِ أَنْ تَحْيَبَ عَنِ الْكَسَائِي^(٥)، إلخ.

[تنبهان]^(٦):

قوله: (إِلَى حَالِي)^(٧) وهو المرئي.

(١) مغني اللبيب: ٣٢٤/٦، ونصه: «وَأَمَّا (لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ) فَلَعَلَّهُ مِمَّا رُوِيَ بِالْمَعْنَى».

(٢) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤٢/٢-٦٤٧. وقد أطال فيه الكلام، إذ يبلغ خمس صفحات وزيادة، وملخصه: أَنَّ الدَّمَامِينِي فِي سَنَةِ (٥٧٩٣ هـ) كَتَبَ سَوْالًا، نَصَهُ: جَوَابَكُمْ رَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ فِي الْاِسْتِدْلَالِ بِالْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَوْ لَا؟ فَكَتَبَ شَيْخُهُ سِرَاجُ الدِّينِ الْبُلْقَيْنِيُّ جَوَابًا عَلَيْهِ، مَفَادُهُ: أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ يَأْتِي بِالْأَحَادِيثِ لِلْاِعْتِضَادِ لَا لِإِثْبَاتِ قَاعِدَةٍ نَحْوِيَّةٍ، وَأَنَّ أَبَا حَيَّانٍ يَتَوَقَّفُ فِي ذَلِكَ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ أَصَحُّ، وَكَتَبَ شَيْخُهُ ابْنُ خُلْدُونٍ -أَيْضًا- جَوَابًا طَوِيلًا مَوْدَاهُ صَحَّةُ الْاِسْتِشْهَادِ بِالْحَدِيثِ عَلَى إِثْبَاتِ الْقَوَاعِدِ النَّحْوِيَّةِ.

(٣) المسلك الثاني مما ذكره ابن خلدون في جوابه؛ إذ إنه جعل جوابه في ثلاثة مسالك، وملخص المسلك الثاني: أَنَّ غَلْبَةَ الظَّنِّ فِي ثُبُوتِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ وَكَلِمَاتِ الْعَرَبِ الْمُنْقُولَةِ، وَأَمَّا لَمْ تَبْدَلْ كَافٍ لِلْاِسْتِشْهَادِ بِهَا، وَلَيْسَ السِّيقِينَ بِمَطْلُوبٍ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَالَّذِي عَلَيْهِ كَافَةُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ أَكْثَرَ مَدَارِكِ الْأَحْكَامِ ظَنِّيَّةٍ، يُضَافُ إِلَى هَذَا الظَّنِّ أَنَّ الضَّبْطَ وَالتَّحْرِيَّ فِي نَقْلِ هَذِهِ الصِّيَغِ شَائِعٌ بَيْنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالنَّاقِلِينَ، وَمَنْ يَقُولُ بِجَوَازِ النُّقْلِ بِالْمَعْنَى فَإِنَّهُ يَرِيدُ التَّجْوِيزَ الْعَقْلِيَّ، وَلِذَلِكَ تَجَدُّهُمْ مَعَ هَذَا يَشْدُدُونَ فِي النُّقْلِ وَيَتَحَرَّوْنَ فِي الضَّبْطِ، وَعَلَيْهِ فَاِحْتِمَالُ التَّبْدِيلِ فِيهَا مَرْجُوحًا، فَيُلْغَى، وَلَا يَقْدَحُ فِي صَحَّةِ الْاِسْتِدْلَالِ بِهَا. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤٥/٢-٦٤٦.

(٤) مغني اللبيب: ٣٢٤/٦. ونصه: «وَعَنِ الْكَسَائِي فِي إِجَازَتِهِ الْجَزْمَ».

(٥) قول الكسائي هو جزم جواب النهي مطلقاً دون اشتراط تقدير (إن) قبل (لا)، وذلك في نحو: (لَا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ فَيَأْكُلْكَ). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٤/٤٣، والملحة في شرح الملحة ٢/٨٨٩، ونسب المرادي هذا القول للكوفيين أيضاً. ينظر: توضيح المقاصد: ١٢٥٧/٣.

(٦) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٢/ب، ومغني اللبيب: ٣٢٥/٦.

(٧) مغني اللبيب: ٣٢٥/٦، قال ابن هشام عن دليل الحذف الصناعي: «وَيَنْقَسِمُ إِلَى حَالِيٍّ وَمَقَالِيٍّ...»، وهذا يختص بمعرفة النحوي؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]...، وذلك لأنَّ فعل الحال لا يُقَسَمُ عليه.

قوله: (وَمَقَالِي) وهو الملفوظ.

قوله: (يَخْتَصُّ) أي: ينفرد.

قوله: (مِنْ جِهَةٍ) أي: من قبل.

قوله: (الصَّنَاعَةِ) أي: النحو.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: النوع الصناعي.

قوله: (فِي قَوْلِهِمْ^(١)) أي: النحاة أو المعربين.

قوله: (لَا أَقْسِمُ^(٢)) [القيامة: ١] بقصر الهمزة لا بعدها، وإلا فـ (لا) حينئذ نافية.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: التقدير المذكور.

قوله: (لَأَنَّ فِعْلَ الْحَالِ لَا يُقْسَمُ عَلَيْهِ)، كأنه أَخَذَ كَوْنَهُ لِلْحَالِ مِنَ (اللام) بناءً على أَنَّهَا

تُخْلَصُ المضارع للحال، كما هو قول بعضهم^(٣)، فَقَدَّرَ المبتدأ قبل الفعل حتى لا

تكون اللام داخلية على الفعل فتخلصه للحال.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَأَنَّ فِعْلَ الْحَالِ لَا يُقْسَمُ عَلَيْهِ)، فيه أَنَّ (أُقْسِمُ) نَفْسُ

الْقَسَمِ، لا مُقْسَمًا بِهِ.

فإن قال قائل: بل هو مُقْسَمٌ بِهِ، والقسم مُقَدَّرٌ، أي: والله لا أَقْسِمُ، قلنا: فتقدير

[ص/ ٣١٩] المبتدأ بعد (اللام) لا يُخرج الفعل عن كونه للحال، فوقع فيما فَرَّ منه. (صر).

(١) (في قولهم) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٢/ب، ومغني اللبيب: ٣٢٥/٦. فهي بلفظ: (وذلك كقولهم).

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (لأقسم)، وحديثه عنها يثبت أنه يريد القراءة المشهورة بـ (لا)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ص ١٦٢. ومغني اللبيب: ٣٢٥/٦.

وقد ذكر عبد اللطيف الخطيب محقق مغني اللبيب أن هذا الرسم -أعني (لأقسم)- ورد في بعض المخطوطات. قلت: وقد قرأ قبل عن ابن كثير: (لَأُقْسِمُ)، بغير ألف بين اللام والقاف. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٦٦١. ومعاني القراءات ١٠٥/٣، والحجة في القراءات السبع: ص ٣٥٧، وحجة القراءات: ص ٧٣٥، التبيان في إعراب القرآن ١٢٥٣/٢.

(٣) المراد باللام هنا: (لام) الابتداء، بدليل التقدير الذي ذكره المصنف وهو: (لأننا أقسم)، والقول بأن لام الابتداء تخلص المضارع للحال نسبة ابن الحاجب للكوفيين، ونسبه ابن مالك للأكثرين. ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٩/٢. وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٢/١، والتذيل والتكميل: ٩٢/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٧/٤.

وقد يجاب بأنّ (اللام) إذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال، وإنّ قدّر مبتدأ، امتنع تخليصه للاستقبال، فصار محتملاً للاستقبال، فينصرف إليه بقرينة القسم. (ق. م.)^(١).
وكتب-أيضاً- ما نصه: قوله: (لأنّ فعل الحال لا يُقسم عليه)؛ لأنّ الإقسام حالّي، وقد ذكر المصنف ذلك في حرف اللام^(٢).

قوله: (وأصك^(٣)) الواو للحال.

قوله: (إنّها)^(٤) أي: الأشباح المرئية.

قوله: (أم شاء) أي: بل أهّي شاء؟^(٥).

قوله: (هي شاء) هذا تقدير المبتدأ، وأمّا (أم) فبمعنى (بل) وهمزة الاستفهام.

قوله:

(... .. في بني)

إلخ.

أي: في محبتي أو تعظيمي (بني)^(٦) إلخ.

قوله: (ألّمه)^(٨) جواب الشرط.

(١) رمز لعالم لم أهتم له بعد بحث طويل.

(٢) ذكر ابن هشام عن البصريين أنّهم: «لا يجوزون لمن قصد الحال أن يُقسم إلّا على الجملة الاسمية». مغني اللبيب: ٢٥٠/٣.

(٣) مغني اللبيب: ٣٢٦/٦، ونصه: «وفي (قمت وأصك عيّنه): إنّ التقدير: وأنا أصك».

(٤) مغني اللبيب: ٣٢٦/٦، ونصه: «وفي (إنّها إبل أم شاء): إنّ التقدير: أم هي شاء».

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٧/٥، وشرح الكافية الشافية: ١٢١٩/٣.

(٦) مغني اللبيب: ٣٢٦/٦، ونصه: «وفي قوله:

إنّ من لأم في بني بنت حساً ن ألّمه وأعصه في الخطوب

إنّ التقدير: إنّه، أي: الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله».

(٧) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للأعشى، كما في ديوانه: ص ٣٣٥، والكتاب

٨٧/٣، وشرح أبيات سيبويه: ٩٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٩/٤، وشرح شواهد المغني: ٩٢٤/٢،

وشرح أبيات المغني: ٢٠١/٥.

(٨) جزء من البيت السابق.

قوله: (فِي الْخُطُوبِ)^(١) أي: الشؤون العظيمة.

قوله: (إِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّهُ) فاسم (إِنَّ) ضمير الشأن، وخبرها الجملة الشرطية.

قوله: (لَا يَعْمَلُ فِيهِ) إلخ. فليس معمولاً لـ (إِنَّ).

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(٢) أي: هذا البيت.

قوله:

(... .. وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ... ..)

فالتقدير: ولكنه لما تقدّم.

قوله: (وَلَكِنْ كَانَ)^(٣)، أي: هو، أي: محمد.

قوله: (لَأَنَّ مَا بَعْدَ: ﴿وَلَكِنْ﴾)^(٤) [الأحزاب: ٤٠] وهو (رسول الله).

قوله: (لَيْسَ مَعْطُوفًا) أي: على: ﴿أَبَا أَحَدٍ﴾.

قوله: (لَأَنَّهُ مُثَبَّتٌ)، بقرينة (لكن).

قوله: (مَا بَعْدَ الْوَائِ)، وهو: ﴿لَكِنْ رَسُولٌ﴾.

قوله: (جُمْلَةً) بَأَنَّ تُقَدَّرَ: لكن كان رسول الله.

قوله:

(... .. أَرْفِدُ)^(٥)

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) مغني اللبيب: ٣٢٦/٦. ونصه: «ومثله قوله:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونَكَ يَعِشَقُ»

(٣) مغني اللبيب: ٣٢٦/٦. ونصه: «وفي: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. إِنَّ التقدير: ولكن كان

رسول الله؛ لأنَّ ما بعد (لكن) ليس معطوفاً بها...؛ لأنه مثبت...، فإذا قُدِّرَ ما بعد الواو جملةً صحَّ تخالفهما».

(٤) (ولكن) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٢/ب، وفي مغني اللبيب: ٣٢٧/٦. بلفظ: (لكن)، وما في الأصل أصح؛ لأن الواو موجودة في الآية.

(٥) مغني اللبيب: ٣٢٧/٦-٣٢٨. ونصه: «وزعم سيويوه في قوله:

وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ وَلَكْتُ بِحَالِ السَّلَاعِ مَخَافَةً

أَنَّ التقدير: ولكن أنا، ووجهه بَأَنَّ (لكن) تشبه الفعل، فلا تدخل عليه...، فالفعل مقدّم في الرتبة عليه».

(رَفَدَ) و(أَرْفَدَ): أعطى أو أعان، فـ(أَرْفَدَ)^(١) هنا بفتح الهمزة أو ضمها؟^(٢).

قوله: (وَوَجَّهَهُ) أي: ما زعمه سيبويه^(٣).

قوله: (تُشْبِهُ الْفِعْلَ) أي: في أنها تدل على معناه، وهي بمعنى (أَسْتَدْرِكُ).

قوله: (فَلَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ)، إذ الفعل لا يدخل على الفعل، فكذا ما يشبه الفعل.

قوله: (مُقَدَّمٌ فِي الرُّتْبَةِ عَلَيْهِ)، لقائل أن يقول: و(متى) عاملٌ في الفعل المذكور الجزم، فهي مُقَدَّمَةٌ -أيضاً- في الرتبة عليه. (صر).

قوله: (وَرَدَّهُ الْفَارِسِيُّ)^(٤)، أجاب عنه الدماميني^(٥).

وقال الشُّمْنِيُّ: «ما ذكره المصنّف من عدم إعمال المخففة دون المشددة فيه دلالة على اعتبار الشبه اللفظي»^(٦). انتهى.

وأقول: غاية ما يدلُّ عليه كلام المصنّف اعتبار الشبه اللفظي في العمل، ولا يلزم من ذلك عدم اعتبار الشبه المعنوي في غيره، فليتأمل.

قوله: (وَلِهَذَا) أي: لعدم [ص / ٣٢٠] مشابهة المخففة للفعل.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلِهَذَا) أي: ولأنَّ المشبّه هو المشددة لا المخففة^(٧).

(١) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لطرفة بن العبد، كما في ديوانه: ص ٢٤، والكتاب: ٧٨/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٧٥/٣، والزاهر في معاني كلمات الناس: ٢٠٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧١/٤، وشرح أبيات المغني: ٢٧٠/٧.

(٢) أثبت المحشي (أَرْفَدَ) بمعنى: رَفَدَ، وبناء عليه فيكون الفعل المضارع في البيت (أَرْفَدَ) يجوز بضم الهمزة مضارعاً لـ(أَرْفَدَ) بزيادة الهمزة، وقد ذكر العلماء أنَّ: (رَفَدَ)، و(أَرْفَدَ) بمعنى: ينظر: كتاب فعلت وأفعلت للزجاج: ص ٧٩، وكتاب الأفعال للسرقسطي: ١٣/٣.

(٣) نص كلام سيبويه في بيت طرفه: «كأنه قال: أنا». الكتاب: ٧٨/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٣٢٨/٦. ونصه: «ورده الفارسيُّ بأنَّ المشبّه بالفعل هو (لكنَّ) المشددة لا المخففة؛ ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها بالأسماء».

(٥) ونص كلام الدماميني: «يمكن أن يُجاب عنه بأنَّ شَبَّهَ (لكنَّ) المشددة للفعل من جهة اللفظ والمعنى، أمَّا الأول فلبينائها على الفتح كالماضي، وأمَّا الثاني فلائها بمعنى (أَسْتَدْرَكَتْ)، وهذا الشبه المعنويُّ موجودٌ في (لكنَّ) المخففة، ففعلٌ سيبويه اعتبره ولم يبالِ بفقد الشبه اللفظي». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤٧/٢.

(٦) الحاشية: ٢٤٤/٢.

(٧) ينظر: الجني الداني: ص ٦١٨.

قوله: (لَعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا)، وسبب عدم اختصاصها بالأسماء عدم شَبَّهَها للفعل.
 وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَعَدَمِ اخْتِصَاصِهَا)، التعليل بهذا مع قوله: (وَلِهَذَا) يدلُّ على
 أنَّ عدم المشابهة عِلَّةٌ لعدم الاختصاص.
 قوله: (وَقِيلَ)^(١) أي: تخصيصاً لما زعمه سيويوه، أو لِمَا وَجَّهوه به.
 قوله: (إِلَى التَّقْدِيرِ) أي: مع (لكن).
 قوله: (إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْوَاوُ) أي: كما في البيت.
 قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ تدخل عليها (الواو).
 قوله: (لَمَعْنَاهَا) وهو الاستدراك.
 قوله: (طَبَقَ الْمَحْذُوفِ)^(٢) أي: مطابقاً وموافقاً له في معناه.
 قوله: (زَيْدٌ ضَارِبٌ)، مبتدأ وخبر.
 قوله: (وَعَمْرُو) الواو عاطفة للجمل، و(عمرو) مبتدأ، خبره (ضارب) المقدر.
 قوله: (يُخَالِفُ الْمَذْكُورَ) أي: معنًى.
 قوله: (وَمِنْ هُنَا)^(٣) أي: من أجل هذا الشرط المذكور، وهو أنَّ يكون الدليل اللفظي طبق
 المحذوف في المعنى.
 قوله: (وَإِنَّ) أي: وعلى جواز (إنَّ) إلخ.
 قوله: (وَعَمْرُو) أي: قائم.
 قوله: (وَعَلَى) أي: وأجمعوا^(٥) على إلخ.

(١) مغني اللبيب: ٣٢٨/٦، ونصه: «وقيل: إنما يُحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذٍ تخلص لمعناها».
 (٢) مغني اللبيب: ٣٢٩/٦، ونصه: «شرطُ الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز (زيدٌ ضاربٌ
 وعمرو)... وتريد بـ(ضارب) المحذوف معنًى يخالف المذكور».
 (٣) (هنا) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٦٢/ب، وأما في مغني اللبيب: ٣٢٩/٦. فهي بلفظ: (ثم).
 (٤) مغني اللبيب: ٣٢٩/٦-٣٣٠، ونصه: «ومن ثمَّ أجمعوا على جواز (زيدٌ قائمٌ وعمرو)، و(إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو)،
 وعلى منع (ليت زيدا قائمٌ وعمرو)، وكذا في (لعل)، و(كأنَّ)؛ لأنَّ الخبرَ المذكورَ متمنًى، أو مترجًى، أو مشبَّه به،
 والخبرُ المحذوف ليس كذلك».

(٥) لعلَّ المصنّف قصد بالإجماع هنا إجماع البصريين، وإلاَّ فإنَّ الفراءَ يجوزُ الرفع بالابتداء في العطف في (كأنَّ)،
 و(ليت)، و(لعل)، فيجوز عنده نحو: (ليت زيدا منطلقٌ وعمرو). ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٧/٢،

- قوله: (لَأَنَّ الْخَبَرَ الْمَذْكُورَ) أي: في الجملة التي ذكر فيها.
- قوله: (مُتَمَنَّى) أي: مُتَمَنَّى الثبوت لا ثابت.
- قوله: (أَوْ مُتَرَجَّى) أي: مُتَرَجَّى وقوعه، لا واقع.
- قوله: (أَوْ مُشَبَّهٌ بِهِ) فيه أَنَّ (قائم) مُشْتَقٌّ، وخبر (كَأَنَّ) إذا كان مشتقاً تكون (كَأَنَّ) للظن، فلا يكون الخبر مشبَّهاً به^(١).
- قوله: (لَيْسَ كَذَلِكَ) فهو مثبتٌ واقعٌ غير مشبَّه به.
- قوله: (فَإِنْ قُلْتَ)^(٢)، سؤالٌ على هذا الشرط.
- قوله: (فَكَيْفَ) استفهام إنكاري، أي: لا صُنْعَ لك فيه، بل هو وارد وناقض عليك قطعاً.
- قوله: (بِقَوْلِهِ) الباء ظرفية، أي: في قوله.
- قوله: (مَنْ رَفَعَ) أي: ﴿وَمَلَأْتِكُنَّهُ﴾^(٣) [الأحزاب: ٥٦].
- قوله: (وَذَلِكَ) أي: الرفع.
- قوله: (وَلَيْسَ) أي: (وملائكته) بالرفع، وهذا جوابٌ لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ من هذا الباب، بل (وملائكته) عَطْفٌ على الموضع^(٤)، فليس هنا حذف البتة.

والتذييل والتكميل ٢٠٥/٥، وتمهيد القواعد ١٣٩٢/٣.

وقد عاب الدماميني ابن هشام على نقل الإجماع هنا، وذكر أن الخلاف في المسألة مشهور. وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٤٨/٢.

(١) هذا مذهب الكوفيين والزجاجي، وابن الطراوة وابن السيد، قالوا: إذا كان خبر (كَأَنَّ) مشتقاً تكون (كَأَنَّ) للشك بمترلة (ظننت)، قال المرادي: والصحيح أنها للتشبيه. ينظر: التذييل والتكميل: ١٥/٥، والجنى الداني: ص ٥٧٢. والجمع: ٤٨٦/١.

(٢) مغني اللبيب: ٣٣٠/٦، ونصه: «فإن قلت: كيف تصنع بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ في قراءة من رفع، وذلك محمولٌ عند البصريين على الحذف...، وليس عطفاً على الموضع، و(يصلُّون) خبراً عنهما؛ فلا يتوارد عاملان على معمولٍ واحدٍ، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار».

(٣) قراءة الرفع منسوبة لابن عباس، وعبد الوارث عن أبي عمرو، وعبيد بن عمير. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ص ١٢١، وشواذ القراءات للكرماني: ص ٣٨٧. وينظر توجيهها في: الكشف: ٥٥٧/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٥١/١.

(٤) العطف على محل (إن) واسمها هو مذهب الكوفيين. ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٢/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥١/١، والكشاف ٥٥٧/٣. والبحر المحيط ٥٠٢/٨.

قوله: (عَطْفًا) أي: معطوفًا.

قوله: (عَلَى الْمَوْضِعِ) أي: موضع الاسم الكريم، وهو اسم (إِنَّ)؛ لِأَنَّ (إِنَّ) لَمَّا لم تُغَيَّرْ [ص/ ٣٢١] معنى الجملة، كانت^(١) بمنزلة الحرف الزائد، والاسم باقٍ على رفعه، نَعَمْ، لو اعتبر أَنَّ المعطوف عليه محل المجموع مِنْ (إِنَّ) واسمها، لم يكن من توارده عاملين على معمول واحد، بل العامل فيهما واحد، وهو الابتداء.

قوله: (خَبَرًا عَنْهُمَا) أي: الاسم الكريم وملائكته.

قوله: (لَنَلَا) تعليل (ليس).

قوله: (عَامِلَانِ) (إِنَّ) والابتداء.

قوله: (عَلَى مَعْمُولٍ وَاحِدٍ) وهو: ﴿يُصَلُّونَ﴾.

قوله: (بِمَعْنَى الْاسْتِغْفَارِ) أي: طلب المغفرة.

قوله: (وَقَالَ الْفَرَاءُ)^(٢) إيرادُ ثانٍ.

قوله: (﴿أَلَّنَ﴾ [القيامة: ٣])، (أَنَّ) مُخَفَّفَةٌ، أي: أَنَّهُ.

قوله: (وَالْحَسْبَانُ الْمَذْكُورُ)، وهو: ﴿أَيَحْسَبُ﴾.

قوله: (بِمَعْنَى الظَّنِّ)؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ لَا يَتَيَقَّنُ ذَلِكَ، بل يظنه ظَنًّا.

قوله: (وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ)^(٣) إيرادُ ثالثٍ.

قوله:

(لَنْ تَرَاهَا... .. لَنْ تَرَاهَا... ..)

أي: المحبوبة.

(١) في الأصل (فكانت)، بزيادة فاء، وهو سهو من الناسخ؛ لأن (كانت) جواب (لما).

(٢) مغني اللبيب: ٣٣١/٦. ونصه: «وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ﴾ ٥ بَلَى

قَدِيرِينَ ﴿ [القيامة: ٣-٤]، إنَّ التقدير: لِيَحْسَبُنَا قَادِرِينَ، والحسبان المذكور بمعنى الظن».

(٣) مغني اللبيب: ٣٣١/٦-٣٣٢، ونصه: «وقال بعض العلماء...:

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَمَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طَيْبًا

إنَّ (تري) المقدرة الناصبة لـ(طيبًا) قلبية لا بصرية... مع أنَّ (رأى) المذكورة بصرية».

قوله: (إِلَّا)^(١) استثناء من قوله: (لَنْ تَرَاهَا)^(٢).

قوله: (وَلَهَا)^(٣) حال.

قوله: (فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ)^(٤) حال من (طَبِيبًا)^(٥).

قوله: (إِنَّ (تَرَى) الْمُقَدَّرَةَ) إلخ. والتقدير: إِلَّا وَتَرَى لها إلخ. فمفعول (تَرَى) هذه الأول (طَبِيبًا)، ومفعوله^(٦) الثاني (لها).

قوله: (مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ) إذ لا يُرى الطيب في رأسها إلا إذا كانت مكشوفة.

قوله: (مَعَ أَنَّ (رَأَى) الْمَذْكُورَةَ بَصَرِيَّةً)، قد تمنع^(٧)، وما المانع من أنها قلبية والمعنى لن

تعلمها، أي: لن تعلم حالها إلا وتعلم ثبوت الطيب لمفارق رأسها؟

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (مَعَ أَنَّ (رَأَى) الْمَذْكُورَةَ بَصَرِيَّةً) راجع لقوله: إِنَّ (تَرَى)

المقدرة قلبية، أي: فلم تُطابق المقدرة المذكورة.

قوله: (الصَّوَابُ عِنْدِي)^(٨) سبقه إلى ذلك السهيلي^(٩). هذا وقد يمنع أَنَّ الاستغفار والدعاء

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من عجز بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لابن الرُّقِيَّات، كما في: الكتاب: ٢٨٥/١،

وشرح أبيات المغني: ٢٧٤/٧، وبلا نسبة في: المقتضب: ٢٨٤/٣، والخصائص: ٤٣١/٢، والمفصل: ص ٥٨،

وشرح التسهيل لابن مالك: ١٥٦/٢.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) هكذا في الأصل، ولعل المحشي أراد هنا المعنى، أي الفعل.

(٧) أي: قد تمنع أن تكون (تَرَى) المقدرة قلبية.

(٨) مغني اللبيب: ٣٣٢-٣٣٣، ونصه: «قلت: الصواب عندي أَنَّ الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العَطْفُ، ثم

العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض».

(٩) ينظر: نتائج الفكر: ص ٤٥-٤٨، والروض الأنف: ٥٠/٣.

والسهيلي هو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الخنعمي، يكنى بأبي زيد، عالم بالقراءات، وإمام في اللغة

والنحو، ومن مصنفاته: الروض الأنف في شرح السيرة، ونتائج الفكر، والتعريف والإعلام بما أجم في القرآن من

الأسماء والأعلام، توفي سنة ٥٨١هـ. ينظر: إنباء الرواة ١٦٢/٢-١٦٤، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ص

١٨١-١٨٣، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٣٧١/١.

نَفْسُ العطف، بل هو من آثاره^(١)، بل قد يمنع أَنَّ الرحمة نَفْسُ العطف، فليتأمل.

قوله: (أَنَّ الصَّلَاةَ) أي: لفظ الصلاة.

قوله: (لُغَةً) أي: في اللغة.

قوله: (بِمَعْنَى) أي: واردة بمعنى.

وكتب أيضاً: قوله: (بمعنى واحد) أي: حقيقي.

قوله: (وَهُوَ) أي: ذلك المعنى الواحد.

قوله: (العطف) أي: التفضل والإحسان.

قوله: (ثُمَّ العطف) إلخ. فيه: أَنَّ المتبادر من إسناد الصلاة إلى الله هو الرحمةُ الخصوص^(٢)، لا

معنى مطلق العطف، والتبادرُ علامةُ الحقيقة، فتكون حقيقة الصلاة مطلق العطف، ولا

يفهم الخصوص إلا بقرينة، كما في إطلاق (رجل) لا يفهم منه فردٌ مخصوصٌ إلا بقرينة.

[ص/ ٣٢٢] وكذا إطلاقها بالنسبة إلى الملائكة والآدمي المتبادر منها الاستغفار

والدعاء، لا مطلق العطف، وإن كان ذلك العطف في حق الملائكة والآدمي في الواقع هو

الاستغفار والدعاء. (صر).

قوله: (بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ^(٣) سُبْحَانَهُ)، فهو مشترك معنوي، ولا محذور فيه.

قوله: (الرَّحْمَةُ) أي: التفضل والإنعام.

قوله: (الاستغْفَارُ) والاستغفار تفضل وإنعام.

قوله: (دُعَاءٌ) وهو تفضل وإنعام أيضاً.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ الْجَمَاعَةِ)^(٤) أي: إِنَّ لفظ الصلاة وقع بإزاء الرِّقَّةِ بخصوصها، وبإزاء

(١) أشار السهيلي إلى هذا، فقال: «فقد رجعت كلها إلى معنى واحد، إلا أنها في معنى الدعاء والرحمة صلاة معقولة،

أي: انحاء معقول غير محسوس، ثمرته من العبد الدعاء، لأنَّه لا يقدرُ على أكثر منه، وثمرته من الله تعالى الإنعام

والإحسان، فلم تختلف الصلاة في معناها، إنما اختلفت ثمرتها الصادرة عنها». نتائج الفكر: ص ٤٨.

(٢) أي: في توجيه ابن هشام المتبادر من الصلاة هو الرحمة، والرحمة خصوص من عموم الصلاة، وبهذا يكون المتبادر

الخصوص لا العموم.

(٣) (إليه) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل١٦٣/أ، ومغني اللبيب: ٣٣٣/٦، فهي بلفظ: (إلى الله).

(٤) مغني اللبيب: ٣٣٣/٦، ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُ الْجَمَاعَةِ فبعيد من جهات، إحداها: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛

لما فيه من الإلباس حتى إنَّ قومًا نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالجواز، قدَّم

الاستغفار بخصوصه، والدعاء بخصوصه.

قوله: (الاشْتِرَاكَ) أي: اللفظي.

قوله: (لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ)، هذا التعليل يناسب المنع لا كون الأصلِ عدمه. (صر).
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَمَّا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ) إن أراد بالإلباس تبادراً خلاف المراد فهو ممنوع؛ لأنَّ المشترك لا يتبادر منه أحد معنييه أو معانيه، وإنَّ أراد به معنى الإجمال، فلا محذور لوجوده في كلام الله، وكلام رسوله.
قوله: (حَتَّىٰ إِنْ قَوْمًا) إلخ. غاية لقوله: (وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ).
قوله: (كَالْمَجَازِ) بأنَّ احتمال اللفظ أنَّ يكون حقيقة فيهما، فيكون مُشْتَرَكًا، وأنَّ يكون مجازاً في أحدهما.

قوله: (قَدْ مَ) أي: الغير^(١).

قوله: (فِي الْعَرَبِيَّةِ)^(٢) أي: في اللغة العربية.

قوله: (فِعْلاً وَاحِداً)^(٣) أي: بالشخص.

قوله: (يَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ) أي: كما لزمهم على قولهم المذكور.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فيه أنَّه هو نفسه صرَّح في آية: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧] أنَّ (يرى) في الأول بمعنى الظن، وفي الثاني بمعنى العلم، فهذا فعل واحد اختلف معناه باختلاف المسند إليه مع كون الإسناد حقيقياً^(٤).

عليه.

(١) (غير) من الألفاظ الموغلة في التنكير، فلا يجوز إدخال الألف واللام عليها لعدم الفائدة، كما نصَّ على ذلك سيبويه، حيث فقال: «و(غير) -أيضاً- ليس باسم متمكَّن، ألا ترى أنَّها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع، ولا تدخلها الألف واللام». الكتاب: ٤٧٩/٣، وقد أجاز بعضهم تعريفها. ينظر: درة الغواص: ص ٥١، وتفسير الرازي: ٢٨/٢١٥.

(٢) مغني اللبيب: ٣٣٣/٦، في ذكر أوجه البعد على قول الجماعة السابق، ونصه: «الثانية: أنَّنا لا نعرف في العربية فعلاً واحداً يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقياً».

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: «يؤخذ مما كتبه على قوله: (فعل واحد)، الجواب عن هذا الإيراد وهو: أنَّ المراد الواحد بالشخص، والفعل في الآية المذكورة ليس واحداً بالشخص». مجرد.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٣٨/٢.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لا نَعْرِفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ) إلخ. قال الدماميني: «بل ذلك معروف»^(١)، وبَيَّنَّه. وأجاب الشُّمْنِي بقوله: وأقول: مرادُ المصنف بقوله (فعلاً

واحداً) غيرُ المشترك، فلا تَرُدُّ عليه هذه الأفعال؛ لأنها مشتركة^(٢)، انتهى.

وأقول: إذا [ص/ ٣٢٣] كان مرادُ المصنّف غير المشترك، لم يصح عدُّه هذه الجهة من جهات البُعد؛ لأنَّ الفعل فيما نحن فيه على قول الجماعة مشتركٌ، كما صرَّح به قول المصنف: «إحداها»^(٣): اقتضاؤه الاشتراك^(٤)» إلخ. فهذا الكلام من الشُّمْنِي لا ينبغي أن يكون إلا سهواً، فتأمل.

قوله: (باختلاف) أي: بسبب اختلاف. إلخ.

قوله: (فعلُها)^(٥) يعني: رَحِمَ.

قوله: (فعلُها) نحو: صَلَّى فلانٌ.

قوله: (وَلَا يَحْسُنُ تَفْسِيرُ الْقَاصِرِ بِالْمُتَعَدِّي) فيه أنهم فسروا (مَرَرْتُ) مع كونه قاصراً بـ(جاوَزْتُ) مع كونه متعدياً^(٦)، ولا يقال: إنَّ هذا غير حسن.

وكتب -أيضاً- ما نصه: نفى الحُسْنِ ممنوعٌ؛ إذ لا قُبْحَ في تفسير (مَرَرْتُ)

(١) وتام كلام الدماميني: «يقال: أَرْضَ الرَّجُلُ، وأَرْضَ الْجِدْعُ، والإسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد، واختلف معناه باختلاف المسند إليه؛ لأنَّ معناه عند إسناده للرجل معنى: أَرَعَدَ أو زَكِمَ، ومعناه عند إسناده إلى الجذع: أكلته الأرضة، وهي دويبة تأكل الخشب، ومنه: (كَنَّا) بـمثلة وهمزة إن أسندته إلى اللبن كان معناه: ارتفع فوق الماء، وصفا الماء من تحته، وإن أسندته إلى النبات كان معناه: طلع أو غلظ، وطال، والتفَّ، وإن أسندته إلى القدر كان معناه: أزيد، ومنه: (قَمَوْ) إن أسندته إلى الرجل مثلاً كان معناه: ذلَّ وصَغُرَ، وإن أسندته إلى شيء من الماشية كان معناه: سَمِنَ، ومن تتبع الأفعال في اللغة وجد من هذا القبيل شيئاً كثيراً». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦/٢٥٠.

(٢) الحاشية: ٢/٢٤٥، وقد تصرف المحشي بكلام الشُّمْنِي قليلاً.

(٣) كتبت في الأصل بلفظ: (أحدهما)، وهو خطأ، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٣/أ، ومغني اللبيب: ٦/٣٣٣، فهو يعدد (جهات الاعتراض).

(٤) كتبت في الأصل بلفظ: (الاشتمال)، وهو خطأ، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٣/أ، ومغني اللبيب: ٦/٣٣٣.

(٥) مغني اللبيب: ٦/٣٣٤. في ذكر أوجه البُعد على قول الجماعة، ونصه: «والثالثة: أنَّ الرَّحْمَةَ فعلُها متعدٍّ، والصلاة فعلها قاصرٌ، ولا يحسنُ تفسيرُ القاصرِ بالمتعدِّي».

(٦) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢/٦١٦، وتوضيح المقاصد: ٢/٦١٣، وأوضح المسالك: ٢/١٥٢.

بـ(جَاوَزْتُ).

قوله: (الرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَوْ قِيلَ)^(١)، جوابها أَنَّهُ لا يلزم من تعدي اللفظ بحرفٍ تعدي معناه بذلك الحرف، بل قد يكون معنى المتعدي بالحرف [معناه]^(٢) متعدياً بنفسه.

قوله: (فَالصَّوَابُ)^(٣) أي: من جهة: ﴿بَلَى﴾ [القيامة: ٤].

قوله: (قَوْلُ سَيَّوِيهِ) أي: لا قول الفراء.

قوله: (أَيُّ: بَلَى نَجْمُعُهَا)، فالحذوف (نجمعها)، وقرينته من لفظه ومعناه، وهو: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَيُّ: بَلَى نَجْمُعُهَا) فـ(بلى) لإيجاب (لَنْ نَجْمَعَ)، لا لإيجاب الحسبان كما قال الفراء^(٤).

قوله: (لَأَنَّ فِعْلَ الْجَمْعِ) أي: الفعل المشتق من الجمع، وهو (لَنْ نَجْمَعَ).

قوله: (مِنْ فِعْلِ الْحِسْبَانِ) وهو: أَيَحْسَبُ.

قوله: (إِيجَابٌ) أي: إثبات.

قوله: (وَهُوَ) أي: المنفي.

قوله: (فِعْلُ الْجَمْعِ)، وهو (نَجْمَعَ) أي: لا فعل الحسبان.

قوله: (وَلَوْ سَلَّمَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ) أَنَّ التَّقْدِيرَ: لِيَحْسَبَنَا.

قوله: (أَنَّ الْحِسْبَانَ) أي: المذكور لا المقدَّر.

(١) مغني اللبيب: ٣٣٤/٦، في ذكر أوجه البعد على قول الجماعة، ونصه: «والرابعة: أَنَّهُ لَوْ قِيلَ مكان (صلى عليه)

(دعا عليه) انعكس المعنى».

(٢) زيادة من المحقق يتطلبها السياق.

(٣) مغني اللبيب: ٣٣٤/٦-٣٣٥، قال ابن هشام عن آية ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ ﴿٥﴾ بَلَى

قَدِيرِينَ ﴿٦﴾ [القيامة: ٣-٤]: «وأما آية القيامة فالصواب فيها قول سيوييه...، أي: بلى نجمعها قادرين؛ لأنَّ فِعْلَ

الجمع أقرب من فِعْلِ الْحِسْبَانِ، ولأنَّ (بلى) إيجابٌ للمنفى، وهو في الآية فِعْلُ الْجَمْعِ، ولو سَلَّمَ قول الفراء فلا يُسَلَّمُ أَنَّ الْحِسْبَانَ فِي الْآيَةِ (ظَنُّ) بل اعتقادٌ وجزمٌ».

(٤) أي: في التقدير المتقدم ذكره، وهو: لِيَحْسَبَنَا قادرين.

والفراء ذكر التقديرين جميعاً. ينظر معاني القرآن للفراء ١/١٧١، ٣/٢٠٨، ولهذا لما ذكر السيرافي تقدير

سيوييه، قال: «وذكر الفراء هذا المعنى، وقدم قبله معنى آخر فيه وفي نظائره». شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٢٣٣.

قوله: (بَلِ اعْتِقَادٌ وَجَزْمٌ) فيه: أنه ولو سُلِّمَ أنه اعتقاد وجزم فالإيراد بحاله؛ لأنَّ الاعتقاد غير حقيقة العلم^(١)؛ لأنَّ الاعتقاد الجازم أعمُّ من أن يكون مطابقاً أو لا بخلاف العلم. (صر).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بَلِ اعْتِقَادٌ وَجَزْمٌ)، هذا ظاهرٌ على الاكتفاء في الإيمان بالاعتقاد، وعدم اشتراط العلم^(٢).

قوله: (أَهْلُ الْمَدَرِ)^(٣) وهم أهل البلد.

قوله: (فِي مِثْلِ ذَلِكَ) أي: الإرسال.

قوله: (خِلَافُ أَحْوَالِ الْعَجَمِ)، فأحوال العرب [ص/ ٣٢٤] الإرسال، والعجم عدم الإرسال.

الشَّرْطُ الثَّانِي^(٤):

قوله: (كَالْجُزْءِ)^(٥) أي: من الكلمة.

قوله: (فَلَا يُحْذَفُ الْفَاعِلُ) أي: وإن كان اسماً ظاهراً؛ لأنَّه كالجزء من الكلمة. (صر).

قوله: (وَلَا مُشَبَّهٌ) كاسم (كان).

قوله: (وَقَدْ مَضَى الرَّدُّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ)، أي: في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة^(٦).

(١) ينظر: الحدود في الأصول: ص ٩٦.

(٢) أطال الزركشي الكلام في هذه المسألة، وذكر أقوال العلماء فيها. ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٣٢٤/٨ - ٣٢٧.

(٣) مغني اللبيب: ٣٣٥-٣٣٦، ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُ الْمُعْرَبِ فِي الْبَيْتِ فَمُرْدُودٌ، وَأَحْوَالُ النَّاسِ فِي الْبِلَاسِ وَالْإِحْتِشَامِ مُخْتَلِفَةٌ، فَحَالُ أَهْلِ الْمَدَرِ يُخَالِفُ أَهْلَ الْوَبْرِ، وَحَالُ أَهْلِ الْوَبْرِ مُخْتَلِفٌ. وَهَذَا أَجَابُ الزَّمْخَشَرِيِّ عَنْ إِسْرَافِ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ابْنَتِيهِ لِسُقْيِي الْمَاشِيَةِ، وَقَالَ: الْعَادَاتُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ مُتَبَايِنَةٌ، وَأَحْوَالُ الْعَرَبِ خِلَافُ أَحْوَالِ الْعَجَمِ».

(٤) كتبت الترجمة في الأصل بلفظ: مبحث الشرط الثاني من شروط الحذف الثمانية، والمثبت من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٣/أ، ومغني اللبيب: ٣٣٦/٦.

(٥) مغني اللبيب: ٣٣٦/٦، ذكر ابن هشام شروط الحذف، وفيه: «أَلَّا يَكُونَ مَا يُحْذَفُ كَالْجُزْءِ، فَلَا يُحْذَفُ الْفَاعِلُ...، وَلَا مُشَبَّهٌ، وَقَدْ مَضَى الرَّدُّ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ».

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٢٦٣/٦ - ٢٦٤.

قوله: (إِنَّ الْفَاعِلَ مَحذُوفٌ)^(١)، فالتقدير: ضَرَبَنِي زَيْدٌ.

قوله: (لَا مُضْمَرٌ) كما يقول غير هؤلاء^(٢)، وإن عاد على متأخر لفظاً ورتبةً للضرورة.

قوله: (﴿يَبْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ [الجمعة: ٥])^(٣)، المخصوص بالذم إمّا محذوف، أي: مَثَلُ هؤلاء، بناءً على أن (الذين كذبوا) صفة (القوم)، وإمّا (الذين كذبوا) على حذف مضاف أي: مثل.

قوله: (أَنَّ الْفَاعِلَ) أي: بئس.

قوله: (فَمَرْدُودٌ)؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف.

قوله: (تَفْسِيرَ الْمَعْنَى) أي: للضمير المستتر.

قوله: (فَأَيْنَ تَفْسِيرُهُ) أي: تمييزه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَأَيْنَ تَفْسِيرُهُ) أي: مع أن فاعل (نعم) و(بئس) إذا كان ضميراً يجب تفسيره بنكرة منصوبة على التمييز^(٤).

قوله: (أَنَّ مَثَلُ الْقَوْمِ)^(٥) أي: إلى آخر الآية.

قوله: (أَوْ مُضَافٌ) أي: أو المخصوص مضاف محذوف.

قوله: (وَلَا خِلَافَ) أي: بين النحاة.

قوله: (﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]) أي: أنزل خيراً، فحذفاً.

(١) مغني اللبيب: ٣٣٦/٦، ونصه: «في نحو (ضربتُ زيداً): إنَّ الفاعل محذوفٌ لا مضمراً».

(٢) وهم: الكسائي وهشام والسهيلي، ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

ويرى سيبويه أن في (ضربني) فاعلاً مضمراً دلَّ عليه المذكور. ينظر: الكتاب: ٧٣/١، والتذييل والتكميل: ١٠٣/٧. وارتشاف الضرب: ٢١٤٤/٤. وفيه: «وقد نُقل عن الكسائي أنَّه مضمَرٌ مستترٌ في الفعل، مفردٌ في الأحوال كلها، وأنَّ ما نقله البصريون عن الكسائي أنه يحذف الفاعل لا يصح».

(٣) مغني اللبيب: ٣٣٦/٦-٣٣٧، ونصه: «وقال ابن عطية في: ﴿يَبْسُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الجمعة: ٥]: (إنَّ التقدير: بئسَ المثلُ مَثَلُ القوم) فإنَّ أراد أنَّ الفاعل لفظ (المثل) محذوفاً مفردوداً، وإنَّ أراد تفسير المعنى... فأين تفسيره؟».

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١١/٣، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ص ١٩٦.

(٥) مغني اللبيب: ٣٣٧/٦-٣٣٨، ونصه: «والصواب: أن: ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ فاعل...، أو مضاف...، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، و(يا عبد الله) و(زيداً ضربته)».

قوله: (وَيَا عَبْدَ اللَّهِ) أي: أَدْعُو، فَحُذِفَا وَعُوِّضَ عَنْهُمَا (يا).

قوله: (وَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ) أي: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، فَحُذِفَا وَعُوِّضَ الْمَفْسَر عَنْهُمَا.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ^(١):

قوله: (الثَّالِثُ)^(٢) أي: من شروط الحذف.

قوله: (مَنْعَ) إلخ. استئناف جواب سؤال، أي: ما الذي ذكره الأخفش؟.

قوله: (لَأَنَّ الْمُؤَكَّدَ) أي: الشخص المتكلم بالتأكيد.

قوله: (مُرِيدٌ لِلِاخْتِصَارِ) فبينهما تنافٍ في المراد.

وكتب -أيضاً- ما نصه: لَأَنَّ الحذف للاختصار، والتأكيد يناقضه.

قوله: (إِنَّ التَّقْدِيرَ) مقول قول الزجاج.

قوله: (لَهُمَا سَاحِرَانِ) فقد أَكَّدَتِ اللَّامُ لفظ (هما) المحذوف، أي: من حيث النسبة إليه.

قوله: (لَمَّا فِيهِمَا) أي: الحذف والإدغام.

قوله: (مِنْ نَقْضِ الْغَرَضِ)، لعله بالضاد المعجمة^(٣).

وكتب -أيضاً- ما نصه: وهو في نحو: (أَقْعَنْسَسَ)^(٤) الإلحاق بمزيد الرباعي

كـ(اغرندى)^(٥).

قوله: (لَأَنَّ الْمُقْصُودَ بِهِ)^(٦) أي: المصدر المؤكد.

(١) في الأصل بزيادة كلمة (مبحث).

(٢) مغني اللبيب: ٣٣٨-٣٣٩. ذكر المصنف شروط الحذف، وفيه: «الثالث: ألا يكون مؤكّداً... الأخفش، مَنْعٌ

في نحو: (الذي رأيتُ زيداً) أن يؤكّد العائد المحذوف بقولك: (نفسه)؛ لأنّ المؤكّد مریدٌ للطول، والحاذف مریدٌ

للاختصار، وتبعه الفارسي... فردّ قول الزجاج في: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾: إن التقدير: إن هذان لهما

ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان... كما لا يجوز إدغام نحو: (أَقْعَنْسَسَ)؛ لما فيهما جميعاً من

نقض الغرض».

(٣) هي بالضاد في كلام ابن جني. ينظر: الخصائص: ٣٨٠/٢.

(٤) أَقْعَنْسَسَ أي: تأخر ورجع إلى الخلف. ينظر: الصحاح، مادة (قفس) ٩٦٤/٣.

(٥) كتبت في الأصل بلفظ: (اقرندو)، وهي تصحيف شنيع. وينظر: فتح الأقفال بشرح لامية الأفعال: ص ١٤٤.

و(اغرندى): يقال: اغرندى عليه: إذا علاه بالشم والضرب. ينظر: البارع في اللغة، مادة (غرد): ص ٢٨٦.

(٦) مغني اللبيب: ٣٤٠/٦، ونصه: «وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ(ضربتُ

قوله: (تَقْوِيَةُ عَامِلِهِ) أي: على العمل، وهذا غرض لفظي.

قوله: (وَتَقْرِيرُ مَعْنَاهُ) أي: [ص/ ٣٢٥] في النَّفْس، وهذا غرض معنوي.

قوله: (لِذَلِكَ) أي: المقصود.

قوله: (أَنْفُسُهُمَا)^(١) تأكيدٌ لمجرور ومرفوع.

قوله: (كَيْفَ نَنْطِقُ)^(٢) بِالتَّوَكُّيدِ أي: أمر فوع أم مجرور؟.

قوله: (فَأَجَابَ) أي: الخليل^(٣).

قوله: (بِأَنَّهُ) أي: أَنْفُسُهُمَا.

قوله: (هُمَا صَاحِبَايَ) مبتدأ وخبر.

قوله: (أَنْفُسُهُمَا) تأكيدٌ لهما.

وكتب ما نصه: هذا لا يصلح للرد؛ لأنَّ المؤكَّد هنا مذكور، وهو (زيد) و(الأخ)،

فالمؤكَّد والمؤكَّد مذكوران، وإثما دَعَا إلى التقدير أمرٌ صناعي، وهو جرُّ (زيد)، ورفع

(الأخ) فصار المؤكَّد بحسب ذلك هو المحذوف، وفي الحقيقة المذكور بخلاف ما تقدَّم، وعلى

هذا فليس مذهب الخليل وسيبويه جواز حذف المؤكَّد^(٤)؛ لأنَّ ما ذكرناه ليس منه.

قوله: (وَيُنْصَبُ) من بَقِيَّةِ جوابِ الخليل.

قوله: (وَاسْتَدَلُّوا)^(٥) أي: على الموافقة.

قوله: (مَحَلًّا) اسم (إِنَّ)، والخبر محذوف، أي: إِنَّ لَنَا^(٦).

قوله: (وَإِنْ مَالًا) أي: لفلان، مثلاً.

ضرباً؛ لأنَّ المقصود به تقوية عامله وتقدير معناه، والحذف منافٍ لذلك.

(١) مغني اللبيب: ٣٤١/٦. ونصه: «فإنَّ سيبويه سأل الخليل عن نحو: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَأَتَانِي أَخُوهُ أَنْفُسُهُمَا) كيف

ينطق بالتوكيد؟ فأجابه: بأنَّه يرفع بتقدير: هما صاحباي أَنْفُسُهُمَا، وينصب بتقدير: أَعْنِيهِمَا أَنْفُسُهُمَا».

(٢) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل١٦٣/ب، ومغني اللبيب: ٣٤١/٦. فهي بلفظ: ينطق.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٠/٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٥) مغني اللبيب: ٣٤١/٦، ونصه: «واستدلوا بقول العرب: (إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا)، (وَإِنْ مَالًا وَإِنْ وَلَدًا)، فحذفوا

الخبر مع أنَّه مؤكَّد بـ (إِنَّ)، وفيه نظر؛ فإنَّ المؤكَّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر».

(٦) ينظر: الخصائص: ٣٧٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٦٩/٤.

- قوله: (فَحَذِّفُوا الْحَبَرَ) أي: لنا، ولفلان.
- وكتب -أيضاً- ما نصه: (مَحَلًّا) مصدرٌ ميميٌّ، أي: حُلُولًا، وصلته محذوفة، أي: في الدنيا.
- وكذا (مرتَحَلًا)، أي: ارتحالاً عنها.
- قوله: (وَفِيهِ نَظَرٌ) هذا النظر يجري فيما سبق في: ﴿إِنْ هَذَا لَسِحْرَانِ﴾ فيما يظهر.
- قوله: (لَحَذِّفْهُ)^(١) أي: العائد.
- قوله: (الطُّولُ) أي: طول الصلة.
- قوله: (وَلِهَذَا) أي: لأجل أن مقتضي. إلخ، كما يؤخذ من تضييبه.
- قوله: (لَا يَجُوزُ)^(٢) أي الحذف.
- قوله: (فِي نَحْوِ: (الَّذِي هُوَ)) إلخ. لعدم الطول فيه.
- قوله: (فَإِذَا فَرُّوا) أي: بحذف العائد.
- قوله: (فَكَيْفَ يُؤَكِّدُونَ؟) والتأكيد طول، فليست العلة تنافي الحذف والتأكيد، بل لأنَّ الحذف مُوجِبُ الطول، فينافيه التأكيد الموجب للطول.
- وكتب -أيضاً- ما نصه: فالتأكيد ينافي الفرار من الطول، لا الحذف، ولهذا قال: (وَأَمَّا) إلخ.
- قوله: (وَأَمَّا)^(٣) إلخ. بقية كلام الصِّفَارِ^(٤).
- قوله: (لِلدَّلِيلِ) أي: لا للطول.
- قوله: (كَالثَّابِتِ) أي: الموجود.

(١) (لحذفه) هكذا في الأصل ومغني اللبيب (خ): ل١٦٣/ب، وأما في مغني اللبيب: ٣٤٢/٦. فهي بلفظ: (للحذف).

(٢) مغني اللبيب: ٣٤٢/٦، ونصه: «لأنَّ المقتضيَّ للحذف الطول، ولهذا لا يُحذف في نحو: (الذي هو قائمٌ زيدٌ)، فإذا فرُّوا من الطول فكيف يؤكِّدون؟».

(٣) (لا يجوز) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل١٦٣/ب، ومغني اللبيب: ٣٤٢/٦. فهي بلفظ: (لا يُحذف).

(٤) مغني اللبيب: ٣٤٢/٦، ونصه: «وَأَمَّا حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأنَّ المحذوف لدليل كالثابت».

(٥) لم أجد كلام الصِّفَارِ فيما وُجد من مخطوط شرح الكتاب للصِّفَارِ، وقد أشار الدسوقي إلى أنَّه في شرح الصِّفَارِ لكتاب سيويه. ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: ١٢٥٣/٢.

الرابع^(١):

قوله: (لأنَّهُ اختِصارٌ)^(٢) أي: غالباً، وإلا فقد يكون الفعل أخصر من اسم الفعل.

قوله: (زَيْدًا)^(٣)، أي: عليك.

قوله: (شَأْنُكَ) أي: أمورك التي تهملك، وخصَّ الحَجَّ لمزيتة.

قوله: (وَقَوْلُهُ) [ص/ ٣٢٦] أي: الشاعر^(٤).

قوله:

(أَيُّهَا الْمَائِحُ...)

في (الصباح): «المائح الذي ينزل البئر، فيملاً الدَّلْوَ، وذلك إذا قَلَّ ماؤها»^(٥).

قوله: (دَلْوِي)^(٦) أي: دونك.

قوله: (دَوْنُكَ)^(٧) تفسيرٌ لـ(دونك) المقدَّر.

(١) كتبت في الأصل بلفظ: (مبحث الشرط الرابع)، والمثبت من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٣/ب، ومغني اللبيب: ٣٤٣/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٣٤٣/٦، في ذكر شروط الحذف، وفيه: «الرابع: ... فلا يُحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنَّه اختصار للفعل».

(٣) مغني اللبيب: ٣٤٣/٦-٣٤٤، ونصه: «وأما قول سيبويه: (زَيْدًا فَاقْتُلْهُ)، وفي: (شَأْنُكَ وَالْحَجَّ)، وقوله:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونُكَ

إنَّ التقدير: عَلَيكَ زَيْدًا، وَعَلَيْكَ الْحَجَّ، ودُونُكَ دَلْوِي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير:

خذ دلوِي، والزَّمْ زَيْدًا، والزَّمِ الْحَجَّ، ويجوز في (دلوِي) أن يكون مبتدأ، و(دونك) خبره».

(٤) اختلف في قائل هذا الرجز، فنسبه القاضي الجرجاني وابن الشجري إلى رؤية. وقيل: إنَّ الرجز لجارية من بني

مازن، وهذا قول العيني، والشيخ خالد الأزهرى. وقال البغدادي: إنَّه لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن

تميم، وأنكر أن يكون الرجز لرؤية. ينظر: الوساطة بين المتنبي وخصومه: ص ٢٧٥، وأمالي ابن الشجري

١٤٠/٣، والمقاصد النحوية ١٧٨٨/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٩١/٢، وخزانة الأدب للبغدادي:

٢٠٦/٦، والرجز بتمامه:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونُكَ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

(٥) (الصباح، مادة (ميج) ٤٠٨/١.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) جزء من البيت السابق.

قوله: (فَقَالُوا) أي: المشايخ^(١) جواباً عن هذا القول.

قوله: (لَا الْإِعْرَابَ) الأوضح لا العامل.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فليس المنصوبات باسم الفعل مقدرًا، بل بفعل^(٢).

قوله: (وَأِنَّمَا التَّقْدِيرُ) أي: المقدّر.

قوله: (وَالزَّمِ الْحَجَّ) كان الأوضح: وَالزَّمْ شَأْنَكَ وَالْحَجَّ^(٣).

قوله: (وَيَجُوزُ) إلخ. إشارة إلى أن ما قدره سيبويه ليس بمتعين^(٤).

قوله: (وَ (دُونَكَ) خَبْرُهُ) أي: في مكان قريب^(٥).

وكتب -أيضاً- ما نصه، أي: دَلَوِي قُدَّامَكَ، فخذها.

الخامس^(٦):

قوله: (الخامس^(٧)) أي: من شروط الحذف.

قوله: (أَلَّا يَكُونَ) أي: المحذوف.

(١) منهم: أبو حيان، وابن عقيل، وظاهر كلام السيرافي، واختاره الشيخ خالد الأزهرى.

والقول الذي ذكره ابن هشام هو نص كلام أبي حيان. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٣/٢، والتذييل

والتكميل: ١٤٢/٨، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥٤٦/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ٢٩٢/٢.

(٢) ينظر في هذا: التسهيل لابن مالك: ص ١٠٠، وشرح الكافية الشافية: ١٣٩٤/٣-١٣٩٥، والتذييل والتكميل: ١٤٢/٨.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٤٢/٨، ولكي يوافق أيضاً تقدير سيبويه، وهو: عَلَيكَ شَأْنَكَ وَالْحَجَّ. ينظر: الكتاب: ٢٧٤/١.

(٤) ذُكِرَ في توجيهه ثلاثة أوجه أخرى. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٣/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٨٩/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٨٨/١، وشرح أبيات المغني: ٢٧٦/٧.

(٥) أي: نَبَّهَ بالإخبار عن الدلو بأنه قريب منه. ينظر: المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب: ص ٢٥٧.

(٦) كتبت في الأصل بلفظ (مبحث الشرط الخامس)، والمثبت من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٣/ب، ومغني اللبيب: ٣٤٥/٦.

(٧) مغني اللبيب: ٣٤٥/٦، في ذكر شروط الحذف، وفيه: «الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار، والجازم، والنائب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها».

قوله: (فَلَا يُحْذَفُ الْجَارُ)، أي: بدون المجرور، وكذا الباقي.
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَلَا يُحْذَفُ الْجَارُ) أي: الحرفي، أمّا المضاف فيحذف على ما فيه في محله.

قوله: (وَالْجَازِمُ) لعل المراد الحرف الجازم. (صر).
قوله: (وَالنَّاصِبُ لِلْفِعْلِ) قد يَرُدُّ عليه: (مَا تَأْتِيْنَا، فَتُحَدِّثُنَا)، بنصب (تحدثنا)، فإن الناصب هنا محذوف وجوباً^(١)، فضلاً عن كونه مذكوراً، أو يستعمل كثيراً مذكوراً، فلا يصدق عليه قوله: (وَكثُرَ فِيهَا اسْتِعْمَالُ تِلْكَ الْعَوَامِلِ). (صر).

ثم كتب عليه ما نصه: إِلَّا أَنْ يُقَالَ: الكلام فيما يجوز ذكره، بخلاف غير ذلك.
قوله: (إِلَّا فِي مَوَاضِعَ) نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: بأنه، ونحو: (جَنِّي، أَكْرَمَكَ)، بناءً على أن جزمه بجازم مقدر، أي: إِنْ تَجَنَّنِي^(٢).
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِلَّا فِي مَوَاضِعَ)، منها: الجر بـ(مِنْ) مقدرة بعد (كم) الاستفهامية، وحذف (أَنْ) الناصبة في مواضع مخصوصة^(٣).

قوله: (تِلْكَ الْعَوَامِلِ) أي: مذكورة.
قوله: (وَلَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا) فيه: أَنْ الحذف مع (أَنْ) و(أَنْ) مطرد.

السادس^(٤):

قوله: (أَلَّا يَكُونَ عَوْضًا عَنْ شَيْءٍ)^(٥)، هذا يخالف ما يقال في نحو: (وَبَعْدُ) أَنْ أصله: (وَأَمَّا

(١) الناصب هنا: (أَنْ) مضمرة وجوباً، وإنما أضمرت هنا ليصير المصدر معطوفاً على المعنى؛ إذ كان معنى الثاني مخالفاً للأول. ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: ٤٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيراقي: ٢٩٩/٢، وعلل النحو لابن الوراق: ص ٤٤١.

(٣) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٥٣/٢.

(٤) كتبت في الأصل بلفظ (مبحث الشرط السادس)، والمثبت من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٣/ب، ومغني اللبيب: ٣٤٥/٦.

(٥) مغني اللبيب: ٦/ ٣٤٥-٣٤٦. ذكر ابن هشام شروط الحذف، وفيه: «السادس: أَلَّا يَكُونَ عَوْضًا عَنْ شَيْءٍ، فلا تُحذف (ما) في: (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا ائْتَلَقْتُ)، ولا كلمة (لا) من قولهم: (أَفْعَلْ هَذَا إِمَّا لَا)...، فأما قوله تعالى: ﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فمِمَّا يجب الوقوف عنده».

بَعْدُ^(١)، فحذفت (أما) مع أنها نائية عن (مهما)، ولعل من يقول ذلك لا يُسَلِّم بهذا^(٢) الشرط.

قوله: (فَلَا تُحْذَفُ (ما))؛ لِأَنَّهَا عَوْضٌ عَنْ (كان)^(٣).

قوله: (وَلَا كَلِمَةً (لا)) فيه أَنَّ كَلِمَةً (لا) ليست عوضًا، وإنما هي خبرٌ كَلَامٍ حُذِفَ [ص/ ٣٢٧] بعضه وبقيت هي، أي: لا تفعل غيره، بل الصَّوابُ أَنَّ يُقال: ولا كلمة (ما)؛ فإنها هي المَعْوَضُ؛ لِأَنَّهَا عَوْضٌ عَنْ (كان) واسمها وخبرها، أي: إِنَّ كُنْتُ لَا تَفْعَلُ غيره، انتهى^(٤). (صر).

لكن في الحاشية أَنَّ (لا) عوضٌ عن منفيها، وكان وجهه أَنَّهُ لما حُذِفَ المنفي، قصد تعويض النَّافي عنه^(٥). (ق. م).

قوله: (فَمِمَّا يَجِبُ الْوُقُوفُ عِنْدَهُ) أي: ولا يقاس عليه.

قوله: (وَمِنْ هُنَا)^(٦)، أي: هذا الشرط أي: ألا يكون عوضًا.

قوله: (لِأَنَّهُ) أي: خبر (كان)، وبيان ذلك أَنَّ (كان) نقص معناها؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تدل على الزمان دون الحدث، فَتَقْصَتِ الحدثَ الذي هو معنى المصدر، فعَوَّضَ عنه بخبرها، وهذا كُلُّه بناءً على أَنَّ معنى كونها ناقصة لنقصها الحدث^(٧).

قوله: (عَوْضٌ أَوْ كَالْعَوْضِ مِنْ مَصْدَرِهَا)، وليس المراد أَنَّ الموضع لمصدرها.

(١) ينظر: الكتاب ١٣٧/٣، وعمدة الكتاب: ص ٢٣٩

(٢) كتبت في الأصل بلفظ: (هذا) من دون الباء، والسياق يقتضيها.

(٣) الأصل في هذا: (لَأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)، فـ(ما) عوضٌ عن (كان). ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٨٧/١.

(٤) ينظر: المقتضب ١٥١/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٦/١، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٥٤-٦٥٣/٢.

(٥) هذا مستفاد من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٤٧/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٣٤٦-٣٤٧، ونصه: «ومن هنا لم يُحذف خبر (كان)؛ لِأَنَّهُ عَوْضٌ أَوْ كَالْعَوْضِ مِنْ مَصْدَرِهَا، ومن ثَمَّ لَا يَجْتَمَعَان، ومن هنا قال ابن مالك: (إِنَّ الْعَرَبَ لَمْ تُقَدِّرْ أَحْرَفَ النِّدَاءِ عَوْضًا عَنْ (أَدْعُو)، و(أَنَادِي))؛ لِإِجَازَتِهِمْ حَذْفُهَا».

(٧) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: «يعني: وهو غير مختار ابن مالك الذي أثبتته في الخلاصة من أَنَّ التَّامَّ ما اكتفى بمرفوعه والناقص مقابله. مجرد». وينظر رأي ابن مالك في: التسهيل: ص ٥٢. وشرح التسهيل ٣٣٨/١.

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن هنا، أي: أن خبرها عَوْضٌ أو كالعَوْض.

قوله: (وَمِنْ هُنَا) أي: أن العَوْضَ لا يحذف.

قوله: (قَالَ ابْنُ مَالِكٍ) إلخ. وعلى هذا القول فَنَصَبُ المُنَادَى بالفعل المقدّر، لا بحرف النداء^(١).

قوله: (لَمْ تُقَدِّرْ) إلخ. أي: خلافاً لما قاله بعض النحاة^(٢).

قوله: (لِإِجَازَتِهِمْ) أي: العرب.

قوله: (حَذَفَهَا) أي: أحرف النداء.

السَّابِعِ وَالثَّامِنِ^(٣):

قوله: (إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ)^(٤)، هذا هو السابع.

قوله: (عَنْهُ) أي: العمل.

قوله: (وَلَا إِلَى إِعْمَالِ الْعَامِلِ) إلخ. هذا هو الثامن.

قوله: (الضَّعِيفِ) كـ (الابتداء).

قوله: (الْقَوِيَّ) وهو اللفظي.

(١) وهذا رأي سيبويه، وهو منصوب المبرّد خلافاً لمن نسب إليه القول بأنّ المنادى عنده منصوب بـ(يا)، وذكر أبو حيان أنه قول للجمهور. ينظر: الكتاب: ٢٩١/١، ١٨٢/٢، والمقتضب: ٢٠٢/٤، وارتشاف الضرب: ٢١٧٩/٤-٢١٨٠. وينظر الخلاف في المسألة في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٦/١-٢٦٧، والتبيين عن مذاهب النحويين: ص ٤٤٢-٤٤٣، والتذيل والتكميل: ٢٢١/١٣-٢٢٣، والجمع: ٣٢/٢.

(٢) قال بهذا الجرجاني. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٥٤/٢، ونسبه أبو حيان إلى الفارسي. ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٧٩/٤-٢١٨٠. وقد ردّ ابن مالك القول ولم ينسبه لأحد من النحاة، فقال: «ومن زعم أن حرف النداء عوضٌ محضٌ ردّ عليه بجواز حذفه، والعرب لا تجمع بين حذف العوض المحض والمعوض عنه». شرح التسهيل: ٣٨٥/٣.

(٣) كتبت في الأصل بلفظ (مبحث السابع والثامن)، والمثبت من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٤/أ، ومغني اللبيب: ٣٤٧/٦.

(٤) مغني اللبيب: ٣٤٧/٦، ذكر ابن هشام شروط الحذف، وفيه: «السابع والثامن: ألاّ يؤدّي حذفه إلى تهئية العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل الأقوى، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو: (ضربني وضربته زيدٌ)؛ لئلا يتسلط على (زيد) ثم يُقطع عنه برفعه بالفعل الأول».

قوله: (وَلَلْأَمْرِ) أي: الشرط.

قوله: (حَذَفَ مَفْعُولٌ^(١) الثَّانِي) أي: مفعول العامل الثاني، وهو (الهاء) من (ضَرَبْتُهُ)، في المثال المذكور.

قوله: (لَنَلَّا يَتَسَلَّطَ) أي: الثاني.

قوله: (وَلَا جَمَاعَ الْأَمْرَيْنِ)^(٢)، ليس معناه أَنَّهُ يشترط الاجتماع، بل المراد أَنَّهُ اجتمع أمران كلٌّ مانعٌ.

قوله: (حَذَفَ الْمَفْعُولُ)، وهو (الهاء) من (ضَرَبْتُهُ) في المثال المذكور.

قوله: (مَعَ قَطْعِهِ عَنْهُ) لرفعه.

قوله: (وَأَعْمَالُ الْإِبْتِدَاءِ) أي: الضعيف.

قوله: (مِنْ إِعْمَالِ الْفِعْلِ) أي: القوي.

قوله: (ثُمَّ حَمَلُوا) أي: قاسوا لغير علة جامعة^(٣). (صر).

قوله: (عَلَى ذَلِكَ) أي: المتقدم.

قوله: (فَمَنْعُوا الْحَذْفَ) للمفعول، وهو (الهاء).

قوله: (وَإِنْ لَمْ يُوَدَّ [ص/ ٣٢٨] إِلَى ذَلِكَ)؛ لَأَنَّهُ مع الحذف لا يلزم التهيئة والقطع؛ لَأَنَّ

العامل في هذا لا يتهيأ لوقوعه بعد (ما) و(هل)، وهما يمنعان ما بعدهما أَنْ يعمل فيما

قبلهما، فليس فيه تهيئة وقطع، ولا إعمال الضعيف مع الصالح القوي؛ إذ القويُّ هنا غير

صالح لما تقرر.

(١) (مفعول) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٦٤/أ، وأما في مغني اللبيب: ٣٤٧/٦. فهي بلفظ: (المفعول).

(٢) مغني اللبيب: ٣٤٧/٦-٣٤٨. ونصه: «ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين -أيضاً- حذف المفعول في نحو: زيدٌ ضربته؛ لأن في حذفه تسليط ضرب على العمل في (زيد) مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حملوا على ذلك (زيدٌ ما ضربته)، أو (هل ضربته؟)، فمنعوا الحذف وإن لم يؤدَّ إلى ذلك».

(٣) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حياها في هامش الأصل: (قف على قوله: إِنَّ الحَمَلَ القِيَّاسُ لغير علة جامعة). وليس المقصود بكلام المحشي ما فهم صاحب هذا التعليق، فمقصود العبادي تبين أن هذا القياس الذي ذكره ابن هشام باسم (الحمل) لغير علة جامعة في هذه المسألة التي ذكرها، وليس مراده أن مصطلح (الحمل) هو القياس لغير علة جامعة.

قوله: (وَلَذَلِكَ^(١))^(٢) أي: الاجتماع.

وكتب -أيضاً- ما نصه: الإشارة لِمَنْعِ البصريين حذف المفعول في (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ).
قوله: (مَنْعُوا رَفَعَ (رَأْسَهَا)) إلخ. لَأَنَّ فِيهِ تَهْيئةَ العامل -وهو (أَكَلْتُ)- في (رَأْسَهَا) وقطعه
عن العمل، وفيه إعمالُ الابتداءِ الضعيف، وترك القوي، وهو: (أَكَلْتُ)، مع صلاحيته.
قوله: (وَلَا جَمَاعَهُمَا)^(٣)، أي: التهيئة وإعمال الضعيف؛ إذ في تقديم (قام) تهيئة (قام) لعمل
الرفع ثم قطعه عنه بإرادة الابتداء، وإعمال العامل الضعيف، وهو الابتداء.

قوله: (مَعَ الْإِلْبَاسِ) أي: للفاعل بالمتبداً.

قوله: (مَنْعَ الْجَمِيعِ) أي: جميع البصريين، وظاهر كلامه الجميع من البصريين والكوفيين^(٤).
قوله: (فِي (زَيْدٌ قَامَ)) فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: (قَامَ زَيْدٌ) عَلَى أَنَّ زَيْدًا مَبْتَدَأً، لَزِمَ قَطْعُ (قَامَ) عَنِ الْعَمَلِ
فِي (زَيْدٍ) بَعْدَ تَهْيئَتِهِ لِلْعَمَلِ، وَلَزِمَ إِعْمَالُ الْإِبْتِدَاءِ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ فِي (زَيْدٍ) مَعَ إِمْكَانِ
القوي، وهو (قَامَ)^(٥).

قوله: (وَهَشَامٌ) من الكوفيين.

قوله: (زَيْدًا أَجَلُهُ أَحْرَزَ) (زَيْدًا) مفعول (أَحْرَزَ)، و(أَجَلُهُ) مبتدأ خبره جملة (أَحْرَزَ)،
و(أَحْرَزَ) فعلٌ، وفاعله ضمير يعود إلى الأجل.

(١) (ولذلك) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ص ١٦٤ ومغني اللبيب: ٣٤٨/٦. فهي بلفظ:
(وكذلك). قال الشُّمْنِي: «يقع في بعض النسخ: (ولذلك) باللام في أوله، والإشارة عليه لاجتماع الأمرين، وفي
بعضها: (وكذلك) بكاف التشبيه، والإشارة عليه لمنع البصريين حذف المفعول في (زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ)». الحاشية:
٢٤٧/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٣٤٨-٣٤٩، ونصه: «وكذلك منعوا رفع (رأسها) في: (أَكَلْتُ السَّمَكَ حَتَّى رَأْسَهَا)».
(٣) مغني اللبيب: ٣٤٩/٦، ونصه: «ولاجتماعهما مع الإلباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو: (زَيْدٌ قَامَ)، ولانتفاء
الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ... فأجازوا (زَيْدًا أَجَلُهُ أَحْرَزَ)».
(٤) المنع هنا عند البصريين، ويجوز التقديم والتأخير عند الكوفيين. ينظر: التذيل والتكميل: ١٨٤/٦، وشرح ابن
عقيل على الألفية: ٧٧/٢.

(٥) مستفاد تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٥٥/٢.

قوله:

(... .. بَمَا كَانَ... ..) (١)

إلخ.

(الباء) سببية، و(ما) مصدرية.

قوله: (وَالْجُمْلَةُ) أي: جملة: (عَطِيَّةٌ عَوْدًا) (٢).

قوله: (وَقَدْ خَفِيتُ هَذِهِ النُّكْتَةَ) (٣) وهي قوله فيما سبق: يجوز تقديم [المعمول] (٤) وإن لم يجوز تقديم الخبر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: علّة جواز تقديم المعمول مع امتناع تقديم الخبر.

قوله: (هَرَبُوا) أي: بتقديم ضمير الشأن.

قوله: (وَهُوَ) أي: المحذور.

قوله: (وَهُوَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبَرِ) المعمول (إِيَّاهُمْ)، والخبر (عَوْدًا).

قوله: (لِمَعْنَى) وهو التهيئة وإعمال الضعيف.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لِمَعْنَى) وهو الإلباس.

(١) مغني اللبيب: ٣٤٩/٦-٣٥٠، ونصه: «وقال البصريون في قوله:

[قَتَا فُذْ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بَمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةٌ عَوْدًا

إنّ (عطية) مبتدأ، و(إيَّاهم) مفعول (عَوْدًا)، والجملة خبر (كان)، واسمها ضمير الشأن».

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للفرزدق، كما في ديوانه: ٣٠٧/١، والمقتضب:

١٠١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٥١/١، والمقاصد النحوية: ٥٩٢/٢، والتصريح بمضمون التوضيح:

٢٤٧/١، وشرح أبيات المعني: ٢٧٨/٧.

قوله: (هداجون) جمع (هدّاج)، وهو الذي يكون في مشية ارتعاش، وهي مشية الشيخ. (عطية) يقصد والد

جرير. ينظر: المقاصد النحوية: ٥٩٢/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٣٥٠/٦-٣٥١، ونصه: «وقد خفيت هذه النكته على ابن عصفور فقال: (هربوا من محذور، وهو

أن يفصلوا بين (كان) واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر...»، وقد بينّا أن

امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علّة امتناع تقديم المفعول على (ما) النافية

في نحو: (ما ضربتُ زيداً) فإنّه لنفس العلّة... وهو وقوع (ما) النافية حشواً».

(٤) كتبت في الأصل بلفظ: (المفعول)، وهو خطأ من الناسخ، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٤/أ، ومن مغني

اللبيب: ٣٤٩/٦.

قوله: (فِي تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ) أي: وحده.

قوله: (فَائِلُهُ) [ص/ ٣٢٩] أي: امتناعُ تَقْدِيمِ المفعولِ وحده.

قوله: (وَهُوَ) أي: نَفْسُ الْعِلَّةِ.

قوله: (وُقُوعُ (مَا) النَّافِيَةِ حَشْوًا) مع أَنَّ لها الصِّدْر.

وكتب ما نصه: فالخذور موجودٌ سواءً قَدَّمَ العامل أو المَعْمُول.

[تنبیه] ^(١):

قوله: (وَقَوْلُهُ) ^(٢) مبتدأ، خبره (أَسْهَلُ).

قوله: (وَمِنْهُ) أي: من الحذف في صيغ العموم.

قوله: (﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]) فرع (كُلُّ) ^(٣) مع تهئية العامل، وهو (وَعَدَ).
قوله:

(... .. شُعَاعُهُ) ^(٤)

بالرفع فاعل (يُعْشِي) ^(٥).

قوله: (وَلَيْسَ فِيهِ إِعْمَالٌ ضَعِيفٌ دُونَ قَوِيٍّ) أي: «[لأنَّ] ^(٦) العاملَيْنِ فِي الْبَيْتِ فِعْلَانِ، فَلَا

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٤/أ، ومغني اللبيب: ٣٥٢/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٣٥٢/٦-٣٥٣. ونصه: «وقوله: [قد أصبحت أم الخيار]...، وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠].»

(٣) هي قراءة ابن عامر وحده. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٦٥٢، والمبسوط في القراءات العشر: ص ٤٢٩.

وينظر توجيهها في: الحجة في القراءات السبع: ص ٣٤٢، والحجة للقراء السبعة ٢٦٦/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٣٥٣/٦، ونصه: «وكقوله:

بُعْكَازٌ يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمَحُوا شُعَاعَهُ

فإن فيه تهئية...، وليس فيه إعمالٌ ضعيفٌ دون قويٍّ».

(٥) جزء من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب، كما في: الحماسة لأبي تمام: ٣٨١/١، والمقاصد النحوية: ١٠١٥/٣، والتصريح بمضمون التوضيح: ٤٨٣/١، وشرح أبيات المغني: ٢٨٧/٧، وبلا نسبة في: أوضح المسالك: ١٧٤/٢، وتوضيح المقاصد: ٦٣٦/٢.

(٦) زيادة من المحقق؛ يصحُّ بها إعراب ما بعدها، وهي في نصِّ الدماميني. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٥٩/٢.

فلا قوة لأحدهما بالنسبة للآخر، بل هما مستويان في أصل العمل، وإن ترجح إعمال
أسبقهما عند الكوفيين، وأقربهما عند البصريين»^(١).
قوله:

(... ..) بالندي^(٢)

أي: العطاء.

قوله: (بالأوجه الثلاثة) النَّصَبُ عَلَى الْعُطْفِ، وَالْجَرْ بِـ (حتى)^(٣)، وَالرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، فَبِهِ
الْقَطْعُ بَعْدَ التَّهْيِئَةِ، وَإِعْمَالُ الْعَامِلِ الضَّعِيفِ مَعَ وَجُودِ الْقَوِيِّ.
قوله: (مِنْ^(٤) النَّوْعِ الْأَوَّلِ)، وَهُوَ مُخَالَفَةُ مُقْتَضَى الشَّرْطَيْنِ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْخَبَرَ غَيْرُ مَذْكُورٍ،
فَبِهِ تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ، وَإِعْمَالُ الْإِبْتِدَاءِ مَعَ ضَعْفِهِ، وَتَرْكُ إِعْمَالِ الْفِعْلِ مَعَ
قُوَّتِهِ^(٥).

قوله: (فِي^(٦) الشُّذُودِ) أي: لَا فِي الضَّرُورَةِ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّرُورَةَ مَا لَا مَدُّوْحَةَ لِلشَّاعِرِ
عَنْهُ^(٧)، وَهَذَا مَدُّوْحَةٌ عَنْهُ إِلَى الْجَرِّ وَالنَّصَبِ، أَمَّا إِنْ قُلْنَا: الضَّرُورَةُ مَا وَقَعَ فِي الشَّعْرِ،
فَهُوَ مِنْهُ^(٨).

(١) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٥٩/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٣٥٤/٦. ونصه: «وذكر ابن ملك في قوله:

عَمَّمْتُهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاهُمْ فَكُنْتُ مَالِكَ ذِي غَيٍّ وَذِي رَشَدٍ

إنَّه يُرْوَى: (غَوَاهُمْ) بِالْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ، فَإِنْ ثَبَتَتْ رَوَايَةُ الرَّفْعِ، فَهُوَ مِنَ الْوَارِدِ فِي النَّوْعِ الْأَوَّلِ مِنَ الشُّذُودِ».

(٣) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أهتم لقائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن
مالك: ١٦٧/٣، والجنى الداني: ص ٥٥٣، والتذيل والتكميل: ٢٤٩/١١، والمساعد على تسهيل الفوائد:

٢٧٥/٢، وتهديد القواعد: ٢٩٨٥/٦، وشرح أبيات المغني: ١٣٢/٣.

(٤) (مِنْ) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَمَغْنِي اللَّيْبِ (خ): ل ١٦٤/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٥٣/٦. فَهِيَ بِلَفْظِ: (فِي).

(٥) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٥٩/٢. بتصرف يسير.

(٦) (فِي) كَذَا فِي الْأَصْلِ وَمَغْنِي اللَّيْبِ (خ): ل ١٦٤/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّيْبِ: ٣٥٣/٦. فَهِيَ بِلَفْظِ: (مِنْ).

(٧) هذا تفسير الضرورة عند ابن مالك. ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٩/٣، والمقاصد الشافية: ٤٨٩/١-٤٩١، وقال
عنه ابن عصفور: إنه الظاهر من مذهب سيويوه. ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٧/٣. ورجح
بعض الباحثين نسبة هذا الرأي لسيويوه. ينظر: الضرورة الشعرية في النحو العربي لمحمد حماسة عبد اللطيف:
ص ١٣٥، والضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين للدكتور إبراهيم الحندود: ص ٣٩٨.

(٨) أي: ولو كان للشاعر عنه مندوحة، ورأى الشاطبي أن هذا إجماع من النحويين لم يخالفه إلا ابن مالك. ينظر:

بَيَانُ أَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ مِنْ بَابِ ^(١) الْحَذْفِ وَلَيْسَ مِنْهُ:

قوله: (بَيَانُ أَنَّهُ) أي: الشَّان.

قوله: (أَنَّ الشَّيْءَ) الذي هو تَرَكُّ التَّصْرِيحِ.

قوله: (وَلَيْسَ) أي: ذلك الشيء.

قوله: (مِنْهُ) أي: من باب الحذف.

قوله: (أَنَّ) ^(٢) أي: بَأَنَّ.

قوله: (الْحَذْفَ لِغَيْرِ دَلِيلٍ) هو محلُّ التَّوْهِمِ.

قوله: أي: (أَوْقَعُوا) إلخ. فالغرض: طلب تحصيل هذين الفعلين، وقد تَمَّ الغرض، ولا تعلق له بذكر المفعول.

قوله: (مَنْ يَسْمَعُ، يَخْلُ) الغرض منه: أَنَّ مَنْ يَوْجَدُ لَهُ سَمْعٌ، يَوْجَدُ مِنْهُ خِيَلَةٌ ^(٣)، أي: ظَنٌّ.

قوله: (إِنَّهُ) ^(٤) أي: الشَّان.

قوله: (مُسْتَنَدًا إِلَى فِعْلٍ) إلخ. الأَوَّلَى: مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ فِعْلٌ ^(٥) إلخ.

قوله: (حَصَلَ) أي: (ثَبَتَ) و(وُجِدَ).

المقاصد الشافية: ٤٩٣/١، ونسبه البغدادي إلى الجمهور. ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: ٢٨٩/٩، ورجح د.

إبراهيم حسن نسبته إلى سيبويه. ينظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ص ٣٥-٣٦، وينظر أيضًا: الكتاب: ٢٦/١.

(١) في الأصل لم تذكر لفظة (باب)، والمثبت من مغني اللبيب (خ): ل ١٦٤/ب، ومغني اللبيب: ٣٥٥/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٣٥٥/٦، ونصه: «جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارا واقتصارا، ويريدون

بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَأَشْرَبُوا﴾ أي: أوقعوا هذين

الفعلين، وقول العرب .. (مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ) أي تكن منه خيلة».

(٣) يقال: خَالَ الشَّيْءَ يَخَالُ خَيْلًا، وَخَيْلَةً، وَخَيْلَةً. ينظر: لسان العرب، مادة (خول): ٢٢٦/١١.

(٤) مغني اللبيب: ٣٥٥/٦-٣٥٦. ونصه: «والتحقيقُ أَنَّ يُقال: إِنَّهُ تارة يتعلق الغرضُ بالإعلام...، فيُجاء بمصدره

مُسْتَنَدًا إِلَى فِعْلٍ كَوْنٍ عام، فيقال: حَصَلَ حريقٌ».

(٥) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٦٠/٢.

قوله: [ص / ٣٣٠] ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾ [الإنسان: ٢٠] ^(١) أي: إذا وجدت منك رؤية هناك ^(٢).

قوله: (وَمِنْهُ) ^(٣) أي: من المفعول الذي لا يضر تركه.

وكتب -أيضاً- أي: من الفعل الذي تعلق الغرض بتعلقه بفاعله، وليس ثم غرض إلى تعلقه بمفعوله.

قوله: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣] الآية. الشاهد في: ﴿تَذُودَانِ﴾، و﴿لَا نَسْقِي﴾

حيث لم يتعلق الغرض بتعلق الفعل بالمفعول، وهو (الذود) و(السقي)، بل لجرد تعلق

الفعل بفاعله، فلذا ترك المفعول، ولم يتعرض لكونه إبلاً أو غنماً.

قوله: (أَلَا تَرَى) استدلال على أنه منه.

قوله: (أَنَّهُ) أي: موسى.

قوله: (رَحِمَهُمَا) أي: بنيت شعيب ^(٤).

قوله: (وَقَوْمُهُمَا) أي: وكان قومه.

قوله: (وَمَنْ لَمْ يَتَأَمَّلْ) إلخ. بل هو الذي تأمل، كما أوضحه السعد والسيد، قال السيد:

«وتحقيق الكلام أن الشيخين ^(٥) اعتبراً أن المفعول هو الإبل والغنم مثلاً، وأحدهما يقابل

الآخر، وجعل ما يضاف إليه أحدهما خارجاً عن المفعول غير ملحوظ معه، بل هو باقٍ

على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول، فلو قدر في الآية المفعول، لأدّى إلى فساد

المعنى، فإنّهما لو كانتا تذودان إبلاً لهما على سبيل الفرض، لكان الترحم باقياً على

حاله.

(١) مغني اللبيب: ٣٥٦/٦-٣٥٧، ونصه: «ومنه...» ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: ٢٠]، ... وإذا حصل

منك رؤية هنالك».

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (هذا بعينه مذكور في المتن، غايته أنه أبدل الحصول بالوجود.

فتدبر). مجرد.

(٣) مغني اللبيب: ٣٥٧/٦، ونصه: «ومنه...» ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٣]، ألا ترى أنه عليه الصلاة

والسلام إنّما رحمهما إذ كانتا على صفة الذباد وقومُهُما على السقي، ومن لم يتأمل قدر: يسقون إبلَهُم».

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ٥٦٢/١٩، وتفسير البغوي: ٥٢٩/٣.

(٥) أي: عبد القاهر الجرجاني والزحشرى. ينظر: المطول للتفتازاني: ص ٣٧١، وتحفة الغريب (قسم التركيب)

.٦٦٠/٢

وصاحب (المفتاح) اعتبر أن المفعول هو الغنم المضاف إليهما والمواشي المضافة إليهم، والتقابل بينهما باعتبار المضاف إليه، فلو لم يقدّر المفعول، لفسد المعنى، ألا ترى أنهما لو كانتا تذودان مواشييهما وكانوا يسقون غنمهما، لم يكن هناك ترحم، فلا يصح أن يقال: إن ترحمه كان لأجل أنهما على صفة الذود، والناس على السقي، وهذا أدق نظراً وأوضح معنى^(١).

قال الدماميني: «إلى هنا كلامه، أي: السيد مجموعاً من (شرح المفتاح) و(حاشيته المطول)»^(٢). انتهى.

قوله: (قَدَّرَ: يَسْقُونَ) فليس هذا منه، وهذا مقابل الأصح.

قوله: (وَقَوْلُكَ)^(٣) أي: ونحو قولك.

قوله: (مَا أَحْسَنَ زَيْدًا)؛ إذ ليس الغرض إلا التعجب من الحُسْن المتعلق [ص/ ٣٣١] بزيد لا مطلق الحُسْن.

قوله: (وَمَا قَلَى) [الضحى: ٣]^(٤) أي: قَلَاكَ، إذ ليس الغرض إلا نفي القلي المتعلق به لا مطلقاً.

قوله: (وَقَدْ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ مَا يَسْتَدْعِيهِ)^(٥) كـ(الموصول) في المثال الآتي، و(كُل) في

(١) الحاشية على المطول للسيد الشريف الجرجاني: ص ٢٢٩-٢٣٠، والمصباح في شرح المفتاح: ص ٢٥٥. وينظر أيضاً: دلائل الإعجاز ١/١٦١-١٦٢. والكشاف: ٣/٤٠١، ومفتاح العلوم: ص ٢٢٩، والمطول للتفتازاني: ص ٣٧١.

(٢) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٦٦١.

(٣) مغني اللبيب: ٣/٣٥٨، ونصه: «وتارة يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله فيذكران، نحو: ...، وقولك: (ما أحسن زيداً)».

(٤) مغني اللبيب: ٦/٣٥٨، ونصه: «وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله قيل: محذوف، نحو: ﴿وَدَعَاكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ [الضحى: ٣]».

(٥) مغني اللبيب: ٦/٣٥٩، ونصه: «وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره، نحو: ﴿أَهْلًا

الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: ١٠]. و:

حَمِيَتْ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَتْ بِمُسْتَبَاحٍ

المثال الذي بعده، و(شيء)^(١) في المثال الذي بعدهما.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الدماميني: «فَرَضُ الكلام فيما إذا قُصِدَ إسنَادُ الفعل»^(٢) إلخ.

وقال الشُّمْنِي: «وأقول: قَصْدُ إسنَادِ الفِعْلِ»^(٣) إلخ.

وأقول: قد لا يكون في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول، ويجزم به السامع بالقرائن الحالية التي تفوق القرائن اللفظية، وإِنَّمَا الوجه في الجواب عن المصنّف أَنَّهُ لا حصر في كلامه، وغاية الأمر أَنَّهُ ذَكَرَ مسألةً وترك أخرى، ولا محذور فيه. قوله: (أَهَذَا [الفرقان: ٤١]) الهمزة للاستفهام التحقيري؛ لأنَّ الغرض تحقير القول فيه ذلك.

قوله: (بَعَثَ اللَّهُ) أي: بعثه الله.

قوله: (وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ) أي: وعده الله.

قوله:

(... .. وَمَا شَيْءٌ... ..)

إلخ. (شيء)^(٤) اسم (ما)^(٥)، و(حَمِيَّت)^(٦) صفة، والأصل: حميته؛ لأنَّه صفةٌ، فلا بد من رابط.

(١) جزء من البيت السابق، وقد سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٩٩].

(٢) وتام كلام الدماميني: «إلى فاعله وتعلُّقه بمفعوله، فإذا لم يُذكر حينئذٍ جزمنا بوجوب تقديره؛ لأنَّه مقتضى ذلك القصد، سواء وُجد في اللفظ ما يستدعيه، نحو: ﴿وَكُلُّ وَعَدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾، أو لم يوجد، نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾، والله أعلم». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٦٢/٢.

(٣) وتام كلام الشُّمْنِي: «إلى الفاعل وتعليقه بمفعوله أمرٌ قائمٌ بالمتكلم غيبٌ عن السامع، فإن كان في اللفظ ما يستدعي ذلك المفعول، جزم السامع به وإلَّا لم يجزم».

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من البيت السابق.

بَيَانُ مَكَانِ الْمُقَدَّرِ:

- قوله: (مَكَانُ الْمُقَدَّرِ) أي: الذي يُقَدَّرُ فيه المحذوف مذكوراً، والمراد بالمقَدَّر المحذوف.
- قوله: (الْقِيَاسُ)^(١) أي: المقيس، يعني: الثابت بالقياس، أو الجاري على القياس.
- قوله: (الأَصْلِي) أي: قبل الحذف، أو المراد الذي الأصل أن يكون فيه.
- قوله: (لَثَلَا يُخَالِفَ الْأَصْلَ) أي: الراجح.
- قوله: (مِنْ وَجْهَيْنِ الْحَذْفِ) متعلق بـ(يخالف)، أي: مخالفة ناشئة من هذين الوجهين.
- قوله: (فَيَجِبُ)^(٢) إلخ. فيه: أَنَّ مقتضى كون القياس ما ذَكَرَ أَنْ يكون راجحاً، فكيف يتفرَّع عليه الوجوب؟ وإنما يظهر التفرع لو كان مقتضى القياس واجباً، والظاهر أَنَّهُ راجحٌ، لا واجب، فلعلَّ المراد: فيجب عند مراعاة القياس. (صر)، وانظر بقية الكلام.
- قوله: (المُفَسِّرُ) أي: المحذوف على شريطة التفسير.
- قوله: (مُقَدِّمًا) نازع الشيخ^(٣) في وجوب التقدير مقدِّمًا بأنَّه لا مانع من تقديره مؤخراً.
- قوله: (عَلَيْهِ) أي: على (زيداً) المفهوم من الكلام.
- قوله: (الْبَيَانِيُّونَ) أي: المعانيون^(٤).
- قوله: [ص/ ٣٣٢] (حِينَئِذٍ) أي: حين إِذْ يُقَدَّرُ مؤخراً؛ لِأَنَّ تقديم المعمول من طرق الاختصاص^(٥).
- قوله: (وَلَيْسَ) أي: التقدير مؤخراً.
- قوله: (كَمَا تَوَهَّمُوا) أي: جائزاً كما توهَّموا.

(١) مغني اللبيب: ٣٦٠/٦، ونصه: «القياس أن يُقَدَّرَ الشيء في مكانه الأصلي؛ لثَلَا يُخَالِفَ الْأَصْلَ مِنْ [وجْهَيْنِ] الحذف، ووضع الشيء في غير محله».

(٢) مغني اللبيب: ٣٦٠/٦، ونصه: «فيجبُ أَنْ يُقَدَّرَ المُفسِّرُ في نحو: (زَيْدًا رَأَيْتُهُ) مُقَدِّمًا عليه، وجوزَ البيانيون تقديره مُتَأَخِّرًا عنه، وقالوا: لِأَنَّهُ يَفِيدُ الاختصاص حينئذٍ، وليس كما توهَّموا».

(٣) لعل المراد به شيخه ناصر الدين اللقاني. وكتب مجرَّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (لعل مراد (ق. م) أَنَّ منازعة (صر) ليست في محلها، وهو الظاهر، فتدبر).

(٤) نسبة إلى علم (المعاني) أحد أقسام علم البلاغة.

(٥) ينظر: مفتاح العلوم: ص ٢٣٤، وعروس الأفراح: ٣٨٠/١.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَيْسَ كَمَا تَوَهَّمُوا) قال الدماميني: «بل ليس كما توهّم»^(١) إلى آخر ما بينه، وأجاب عنه الشُّمْنِي^(٢).

وأقول: جوابه ساقطٌ أو فاسدٌ؛ فإنَّنا لا نُسلِّمُ اقتضاءَ كلامهم ما زعمه، بل غاية ما يلزمهم إيهام كلامهم ذلك لإطلاعهم، ولا يسوغ لعاقلي نسبة المطلق إلى الوهم لا سيما أئمة البلاغة، وخصوصاً والإطلاق كثير في الكتاب والسنة، وكلام سائر الأئمة على أنَّنا لا نُسلِّمُ الإطلاق على الإطلاق، فقد صرَّحوا في مواضع بما يؤخذ منه تقييد هذا الإطلاق كقولهم: إنه يجب الاقتصاد على قدر الحاجة وتمنع الزيادة عليه^(٣). ولا شك أن ذكر ما يفيد الاختصاص مع عدم المقتضي له زيادة على الحاجة، فالوجه أن اعتراض الدماميني في محله.

والعجب أن الشُّمْنِي كثيراً ما يدفع اعتراض الدماميني على المصنّف بأن مراده كذا، مع ظهوره فيما لا يصحُّ أو شموله له، فما باله ارتضى اعتراض المصنّف الذي غايته أنَّه اعتراض على إطلاق؟! فليتأمل.

قوله: (وَأَمَّا ارْتَكَبَ^(٤) ذَلِكَ^(٥)) أي: تقديره.

(١) وتام قول الدماميني: «هو، فإنهم لا يقدرونه مؤخرًا؛ ليفيد الاختصاص إلا عند وجود المقتضي لذلك، وقد وافقهم هو على ذلك حيث قال: (وإنما يرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك). فما وجه اعتراضه عليهم؟». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٦٢/٢.

(٢) ونص كلام الشُّمْنِي هو: «وأقول: إن كلامهم يقتضي جواز تقديره مؤخرًا عند عدم ما يقتضي تأخير، وعند هو يجب تقديره مقدّمًا، قال التفتازاني في (مطوله): وأما نحو: (زيدًا عرفته) فتأكيد إن قدر الفعل المحذوف قبل المنصوب، نحو: عرفتُ زيدًا عرفته، وإن لم يقدَّر المفسر قبل المنصوب بل بعده، نحو: زيدًا عرفتُ عرفته، فتخصيص؛ لأنَّ التقديم على المحذوف كالتقديم على المذكور، فنحو: (زيدًا عرفته) يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد، لكن إذا قامت قرينة على أنَّ الفعل مقدَّر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص من قولنا: (زيدًا عرفتُ)؛ لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد». الحاشية: ٢٤٩/٢. وينظر كلام التفتازاني في المطول: ص ٣٧٣.

(٣) ينظر: عروس الأفراح ١١٩/١، ومختصر المعاني: ص ٣٤.

(٤) (ارتكب) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٤/ب، ومغني اللبيب: ٣٦٠/٦. فهي بلفظ: (يرتكب).

(٥) مغني اللبيب: ٣٦٠-٣٦١، ونصه: «وإنما يرتكب ذلك عند تعذُّر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي، فالأول...، ونحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، فيمن نصب؛ إذ لا يلي (أمّا) فعلٌ، وكُنّا قدّمنا في نحو: (في الدار زيدٌ) أن متعلق الظرف يقدَّر مؤخرًا عن (زيد)؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر...، ثم ظهر لنا أنه يُحتمل...، وهو أنَّه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم...، فيجب التأخير؛ لأنَّ الخبر الفعلي لا يتقدم

قوله: (عِنْدَ تَعَذُّرِ الْأَصْلِ)، بَأَنَّ يكون ذلك المعمول له الصِّدْر، والمراد بالأصل تقديره مقدماً.

قوله: (أَوْ عِنْدَ اقْتِضَاءِ أَمْرٍ مَعْنَوِيٍّ) للبيانين أَنْ يقولوا: قَصْدُ الاختصاص أَمْرٌ معنويٌّ يقتضي ذلك. (صر).

قوله: (فَالأَوَّلُ) وهو تعذُّر الأصل.

قوله: (﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾ [فصلت: ١٧]) فيقدَّر عامله بعد (الفاء).

قوله: (﴿فَهَدَيْنَاهُمْ﴾) أي: فهدينا هديناهم.

قوله: (فَيَمْنَنُ نَصَبَ) أي: لفظ (ثود)^(١).

قوله: (إِذْ لَا يَلِي (أَمَّا) فِعْلٌ)، أي: فيجب أَنْ يُقَدَّرَ مُؤَخَّرًا؛ إِذْ لَا يَلِي، إلخ.

قوله: (وَكُنَّا قَدِّمْنَا) أي: نحن.

قوله: (فِي الدَّارِ) خبر (زيد) بعده.

قوله: (مُؤَخَّرًا عَنْ زَيْدٍ) فيقال: فِي الدَّارِ زَيْدٌ كَائِنٌ.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: المتعلق.

قوله: (وَأَصْلُ الْخَبَرِ) أي: الراجعُ فيه.

قوله: (ثُمَّ ظَهَرَ لَنَا) أي: الْآنَ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ^(٢).

قوله: (يَحْتَمِلُ) [ص/ ٣٣٣] أي: يمكن، أو يجوز.

قوله: (وَهُوَ) أي: الأصل الآخر.

قوله: (وَأَصْلُ الْعَامِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ)، فقد تعارض أصلان فيجوز كُلُّ منهما؛ لتساقطهما، فيبقى الجواز.

قوله: (فَيَجِبُ التَّأَخُّرُ) أي: خَوْفَ اللبس، وَإِنْ كَانَ لَا يَجُوزُ التَّنَطُّقُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ

على المبتدأ في مثل هذا».

(١) هي قراءة الحسن، وابن أبي إسحاق والأعرج، وقتادة وعيسى الثقفي، والأعمش. ينظر: غرائب القراءات لابن مهران: ٧٩٥، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ص ٣٤، وشواذ القراءات للكرماي: ص ٤٢١. وينظر

توجيه القراءة في: معاني القرآن للفراء ١٤/٣، ومشكل إعراب القرآن ٦٤١/٢.

(٢) وكلام ابن هشام السابق ذَكَرَهُ فِي: تعيين موضع التقدير. ينظر: مغني اللبيب ٣٥٠/٥.

يقدّر الشيء في محلّ لو نطق به فيه امتنع.

قوله: (فِي مِثْلِ هَذَا) احْتَرَزَ عَنْ نَحْوِ: (فِي الدَّارِ الزَّيْدَانِ)، فيجوز في مثله تقدّم الخبرِ الفعليّ؛

لأنّ لغةً (أكلوني البراغيث)^(١) ضعيفة لا يُحمل الكلام عليها.

وكتب -أيضاً- ما نصه: إذ لو تقدّم، التّبَسّتِ الجملة الاسمية بالفعلية.

قوله: (وَجَبَ)^(٢) إلخ. ولا يجوز تقديمه.

قوله: (لأنّ مرفوعاً (إنّ)) يعني خبرها.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لأنّ مرفوعاً (إنّ))، أي: بطريق الأصالة، وهو متعلّق

الظرف كـ(حَصَلَ)؛ لأنّه الخبر الحقيقي.

قوله: (جَازَ الوجّهَانِ)^(٣) فيجوز: (كَانَ حَصَلَ خَلْفَكَ زَيْدٌ)؛ إذ لا يلتبس أنّ (زيدٌ) فاعل

(حَصَلَ)؛ لئلا يلزم خلو (كان) من الاسم، وتقدير ضمير الشّأن خلاف الأصل.

قوله: (وَالثَّانِي)^(٤) وهو اقتضاء أمرٍ معنويٍّ لتقدير المحذوف في غير محله الأصليّ.

قوله: (قَدَرُهُ) أي: المتعلّق.

قوله: (لأنّ قريناً) إلخ. شروع في بيان الأمر المعنوي.

وكتب -أيضاً- ما نصه: بيان لاقتضاء الأمر المعنوي لذلك.

قوله: (كَانَتْ) أي: قبل الإسلام.

(١) لغة (أكلوني البراغيث) هي لغة طيئ، وأزد شنوءة، وقد سبق أبو حيان المحشيّ في وصفها بالضعف، بل نسب

القول بضعفها إلى جمهور اللغويين ثم عقّب بقوله: «وكثرة ورود ذلك يدلّ على أنّها ليست ضعيفة». ارتشاف

الضرب: ٧٣٩/٢. وقد وصفها أبو محمد السراي في أنّها لغة قليلة، وذكر ابن مالك والمرادي أنّ النبي ﷺ تكلم بها،

بل نصّ السهيلي على كثرتها وجودها. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٣٣٧/١. وشرح التسهيل لابن مالك:

١١٦/٢، والتذييل والتكميل: ٢٧١/٣، ٢٠٨/٦، والجنى الداني: ص ١٤٩، ١٧٠، وتوضيح المقاصد: ٥٨٦/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٣٦١-٣٦٢، ونصه: «وإذا قلت: (إنّ خَلْفَكَ زَيْدًا) وجب تأخير المتعلّق، فعلاً كان أو اسمًا؛ لأنّ

مرفوع (إنّ) لا يسبق منصوبها».

(٣) مغني اللبيب: ٣٦٢/٦. ونصه: «وإذا قلت: (كَانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ) جاز الوجهان».

(٤) مغني اللبيب: ٣٦٢/٦. ونصه: «والثاني: نحو: متعلّق (باء) البسمة الشريفة، فإنّ الزمخشري قدره مؤخرًا عنها؛

لأنّ قريناً كانت تقول: (باسم اللات والعزى نفعك كذا)، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا لهم؛

تفخيماً لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنّه الحقيق بذلك، ثم اعترض —:

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]. وأجاب بأنّها أول سورة أنزلت فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهمّ».

- قوله: (بِاسْمِ اللَّاتِ وَالْعُزَّى) اسما صَنَمَيْنِ^(١).
- قوله: (فَيُؤَخِّرُونَ) عطفٌ على (تَقُولُ).
- قوله: (أَفَعَالَهُمْ) أي: ذَكَرَ أفعالهم.
- قوله: (مَا اتَّخَذُوهُ مَعْبُودًا) وهو اللات والعزى.
- قوله: (تَفْخِيمًا) عِلَّةٌ (يُؤَخِّرُونَ).
- قوله: (بِالتَّقْدِيمِ) متعلقٌ بالتفخيم.
- وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (بِالتَّقْدِيمِ) أي: لاسم (مَا اتَّخَذُوهُ مَعْبُودًا).
- قوله: (فَوَجَبَ عَلَيَّ) كانت.
- وكتب أيضًا: قوله: (فَوَجَبَ) أي: في البلاغة.
- وكتب -أيضًا- قوله: (فَوَجَبَ) أي: بسبب ما كانت تقول لأجل تلك العلة.
- قوله: (أَنْ تَعْتَقِدَ) أي: تُقَدِّرَ. (صر).
- قوله: (ذَلِكَ) أي: التفخيم بالتقديم، فيقَدِّره في البسمة.
- قوله: (فَإِنَّهُ) أي: الله، والأقرب أي: اسم الله.
- قوله: (بِذَلِكَ) أي: المعتقد، [ص / ٣٣٤] وهو التفخيم بالتقديم.
- قوله: (ثُمَّ) أي: بعد تقديره مؤخرًا؛ لاقتضاء الأمر المعنوي تقديره مؤخرًا.
- قوله: (اعْتَزَضَ) أي: على نفسه.
- قوله: (بِـ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]) فلو وَجَبَ تقديره مؤخرًا، لقليل: بِاسْمِ رَبِّكَ أَقْرَأَ.
- قوله: (بِأَنِّهَا) أي: سورة العلق.
- قوله: (أَوَّلُ) أي: على قول^(٢).
- قوله: (الْأَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ) وهو العامل.
- قوله: (فِيهَا) أي: تلك السورة.

(١) (اللات): صنم لثقيف، و(العزى): سَمْرَةٌ لغطفان كانوا يعبدونها، وقد بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد فهدم الصنم

وأحرق السمرة. ينظر: تهذيب اللغة، مادة (عز): ٦٦/١.

(٢) ينظر: فضائل القرآن للقاسم بن سلام: ص ٣٦٣-٣٦٤، وتفسير الطبري: ٥١٩/٢٤-٥٢٢، وأسباب النزول

للواحي: ص ١٢، والبرهان في علوم القرآن: ٢٠٦/١.

قوله: (أَهْمٌ) أي: والأهمُّ يجب أنْ يقدَّم في فن البلاغة^(١).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَهْمٌ) أي: من تقديم ذكر الاسم، والنظرُ للمقام أي: مقام القراءة الغير المعتادة والمألوفة لكونها قراءةً من غير قارئ، وإنْ كان تقديم اسم الله أهمَّ في نفسه، وما كان أهمَّ بالنظر إلى المقام فهو أَوْكَدُ في الاهتمام؛ لأنَّه أخصُّ بالمقام إذ ذاك لا خصوصَ له بهذا المقام، بخلاف هذا.

قوله: (بتقديرها)^(٢) أي: باء التسمية في: ﴿أَقْرَأُ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾.

قوله: (بـ) ﴿أَقْرَأُ الثَّانِي﴾ فيكون: ﴿أَقْرَأُ﴾ الأول جملة تامة، أي: أوجدِ القراءة.

قوله: (وَاعْتَرَضَهُ) أي: السكاكي أو جوابه^(٣).

قوله: (بَعْضُ الْعَصْرِينَ) أي: لنا، وهو السمين^(٤).

قوله: (بِاسْتِزَامِهِ) أي: هذا الجواب.

قوله: (بَيْنَ الْمُؤَكَّدِ) بفتح الكاف وهو: ﴿أَقْرَأُ﴾ الأول.

قوله: (بِمَعْمُولٍ) وهو (اسم ربك)، وهو أجني من (المؤكَّد) بالفتح.

قوله: (الْمُؤَكَّدِ) بكسر الكاف، أي: ﴿أَقْرَأُ﴾ الثاني.

قوله: (وَهَذَا) أي: الاعتراض.

قوله: (سَهْوٌ مِنْهُ) أي: من هذا البعض.

قوله: (إِذْ لَا تَوْكِيدَ) لعدم اتحاد المؤكَّد والمؤكَّد في الإطلاق والتقييد، بل تغايراً في ذلك، وهو يمنع التأكيد.

قوله: (هُنَا) أي: في هذه السورة.

قوله: (بَلْ أَمْرٌ) أي: النبي عليه الصلاة والسلام.

(١) ينظر: مفتاح العلوم: ص ٢٣٥، وعروس الأفراح: ٣٨١/١-٣٨٢.

(٢) مغني اللبيب: ٣٦٣/٦-٣٦٤، ونصه: «وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلِّقة بـ(اقرأ) الثاني، واعترضه بعض العصريين باستلزامه الفصل بين المؤكَّد وتأكيدِه بمعمول المؤكَّد، وهذا سهوٌ منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أمرٌ أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيدة».

(٣) ينظر كلام السكاكي في مفتاح العلوم: ص ٢٣٥-٢٣٦.

(٤) ينظر كلام السمين في الدر المصون: ٢٣/١.

قوله: (مُقَيَّدَةً) أي: بقوله: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾.

قوله: (وَنَظِيرُهُ) ^(١) أي: في كون الأول مطلقاً، والثاني مقيداً.

قوله: (وَمِثْلُ هَذَا) أي: الذي ذكرناه من مطلقٍ ومقيدٍ أو مثل هذا المقيد بعد المطلق.

قوله: (لَا يُسَمِّيهِ أَحَدٌ تَوْكِيدًا)، يقال له: من أين هذا؟ ^(٢) (صر).

قوله: (ثُمَّ هَذَا الْإِشْكَالُ) ^(٣) أي: الاعتراض على السكاكي بلزوم الفصل بين المؤكد وتوكيده.

قوله: (لَا زَمَ لَهُ) أي: لهذا العصري المعارض الذي هو السمين.

قوله: (لِأَنَّ) إلخ. وجه اللزوم.

قوله: [ص/ ٣٣٥] (إِذَا لَمْ يَمْنَعْ) ^(٤) أي: عند هذا المعارض، كما اعترف بالتوكيد

بينهما مع حصول هذا التقييد، فقد اعترف بعدم منعه.

قوله: (تَوْكِيدًا) أي: للأول على ما قال هذا المعارض: أَنَّ الثاني تأكيد للأول، وأنه يلزم الفصل بينهما بعمول الثاني.

قوله: (فَكَذَا تَقْيِيدُ الْأَوَّلِ) أي: يلزمه ألا يمنع.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فَكَذَا تَقْيِيدُ الْأَوَّلِ) أي: بقوله: ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ لا يمنع من كونه مؤكداً بالثاني، وحاصله أنه كما جاز التأكيد مع الاختلاف بكون الأول مطلقاً،

(١) مغني اللبيب: ٣٦٤/٦، ونصه: «ونظيره قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ ① خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ [العلق: ١-٢]، ومثل هذا لا يسميه أحدٌ توكيداً».

(٢) ذكر السمين الحلي أن: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾، يجوز أن تكون توكيداً لفظياً. ينظر: الدر المصون: ٥٦/١١.

(٣) مغني اللبيب: ٣٦٤/٦-٣٦٥، ونصه: «ثم هذا الإشكال لازم له...، لأن تقييد الثاني إذا منع من كونه مؤكداً فكذا تقييد الأول».

(٤) (إذا لم يمنع) هكذا في الأصل، وذكر الشُّمْنِي أنها وقعت بهذا اللفظ في كثير من النسخ، وقال: «ليس بظاهر». الحاشية ٢/٢٤٩، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/أ، ومغني اللبيب: ٣٦٥/٦، فهي بلفظ: (إذا مُنِعَ)، والعبارتان متجهتان باعتبارين؛ إذ مقصود ابن هشام التسوية بين تعليقه بالأول وتعليقه بالثاني من حيث الفصل بين المؤكد والمؤكد، فيكون بعبارة (إذا مُنِعَ) أي: إذا كان تعليقه بالأول يمنع من كونه توكيداً حسب رأي السمين، فكذا تعليقه بالثاني الذي قال به السمين يمنع كونه توكيداً، وعلى عبارة (لم يمنع) أي: إذا كان تعليقه بالثاني لم يمنع من كونه توكيداً على رأي السمين، فكذا تعليقه بالأول لا يمنع من كونه توكيداً.

والثاني مقيداً كما اعترف هذا المعترض بصحة ذلك، فكذا يجوز مع الاختلاف بكون الأول مقيداً والثاني مطلقاً.

هذا، وفي لزوم الإشكال نظر؛ لأنَّ على تقدير كونه معمولاً للثاني يلزم الفصل بأجنبي من (المؤكد) بالفتح، بخلافه على تقدير كونه معمولاً للأول، وفرَّقَ بينهما؛ لأنَّ الأول ليس أجنبيّاً من (المؤكد) بالفتح، بل هو من تتمته، فقد أُكِّدَ بعد ذِكْرِ ما هو من تتمته وكجزء منه، والثاني أجنبي من (المؤكد) بالفتح؛ لأنَّه تأكيد الثاني، فهو أجنبي من الأول، فيمتنع الفصل به.

قوله: (وَلَوْ سَلِّمْ)^(١) أي: صحة ذلك في نفس الأمر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَوْ سَلِّمْ) أي: أنَّ التقييد في أحدهما لا يمنع من التأكيد للآخر المطلق.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَوْ سَلِّمْ) أي: أنَّ الاختلاف بالإطلاق والتقييد لا يمنع من التأكيد في نفس الأمر.

قوله: (فَكَذَا فِي التَّوَكُّيدِ) أي: بجامع أنَّ كلاً فصل بين التابع والمتبوع بأجنبي، وهو المعمول، لكن قد يُفَرَّقَ بأنهم أجازوا في الصفة ما لا يجوز في التوكيد، كجواز حذف الموصوف ونحو ذلك^(٢).

قوله: (﴿بِمَا﴾ [الأحزاب: ٥١]) متعلق بـ﴿يَرْضَيْنَ﴾.

قوله: (﴿كُلُّهُنَّ﴾) تأكيد للنون في: ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾، وفيه أنَّ الفصل هنا بمعمول عامل كُلِّ منهما، فليس أجنبيّاً من أحدهما.

قوله: (مَعَ أَكْثَرِهِمَا) أي: المؤكِّد والتأكيد هنا.

قوله:

(١) مغني اللبيب: ٣٦٥/٦، ونصه: «ثم لو سَلِّمْ، فَفَصِّلُ الموصوف من صفته...، فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكِّد في: ﴿وَلَا يَحْزَنَ وَيَرْضَيْنَ بِمَا ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١]، مع أنهما مفردان».

(٢) في حذف المؤكِّد وإقامة المؤكِّد مقامه خلاف ذكره أبو حيان، ويبيِّن أنَّ الخليل وسيبويه والمازني أجازوه، وأنَّ الفارسي والأخفش وابن جني منعه. ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٥٣/٤، وفي جواز حذف الموصوف ينظر: علل النحو لابن الوراق: ص ٣٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥٠/٢-٢٥٣، وارتشاف الضرب ١٩٣٧/٤.

(.... الدهر... ..) (١)

نُصِبَ على الظرف بـ (أَبْكَى) (٢)، و (أَبْكَى) خبر (ظَلَلْتُ) و (أَجْمَعًا) تأكيدٌ للدهر. وفيه: أَنَّ (ما) (٣) هنا ليس من الفصل، بل هو توسط العامل بين الممولين، ولا يُعَدُّ هذا فصلًا بأجنبي.

[تنبيه] (٤):

[ص / ٣٣٦] قوله: (قَدْ) (٥) (ذَكَرُوا) (٦) أي: النحويون (٧).

(١) مغني اللبيب: ٣٦٦/٦، ونصه: «وقال الراجز:

إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعًا».

(٢) جزء من عجز بيت من الرجز، وتماه:

إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَتِي أَرْبَعًا إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكَى أَجْمَعًا

ولم أهتمد لقائله، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١١٧٣/٣، وشرح ابن الناظم على الألفية: ص ٣٦٠، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٢٠٩/٣، والمقاصد الشافية ١٦/٥، والمقاصد النحوية ١٥٨١/٤، وشرح أبيات المغني: ٢٨٥/٧.

(٣) أي: في الآية السابقة.

(٤) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/أ، ومغني اللبيب: ٣٦٧/٦.

(٥) (قد) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/أ، ومغني اللبيب: ٣٦٧/٦، فغير موجودة.

(٦) مغني اللبيب: ٣٦٧/٦، ونصه: «تنبيه: ذكروا أنه إذا اعترض شرط على آخر نحو: (إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ) فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوفٌ مدلولٌ عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر عن الشرط والقسم».

(٧) عُني النحويون بمسألة اعتراض الشرط على الشرط، فقد أُلِّفَتْ فيها مؤلفات خاصة، فلا بن هشام رسالة باسم (اعتراض الشرط على الشرط) حققها د. عبد الفتاح الحموز، وأوردها السيوطي في الأشباه والنظائر: ١٠٤/٤-١١٢، ولتقي الدين السبكي رسالة باسم (بيان حكم الربط في اعتراض الشرط على الشرط) حققها نورة البساطي، ولحسن الزيلعي رسالة باسم (مأخذ الضبط في اعتراض الشرط على الشرط) حققها وليد السراقي.

وتنظر المسألة في الرسائل المذكورة وفي: أمالي ابن الشجري: ٣٦٧/١، والتسهيل لابن مالك: ص ٢٣٩، وشرح الكافية الشافية ١٦١٤/٣، والتذيل والتكميل ٣٩٦/١١، والكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: ص ٤١١-٤١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٢/٣-١٧٤، وتمهيد القواعد: ٤٣٨٧/٩.

قوله: (أَنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (إِذَا اعْتَرَضَ) أي: ورد.

قوله: (شَرْطٌ) كأن المراد بالشرط هنا: الأداة والجملة الشرطية.

قوله: (عَلَى آخِرَ) أي: بعد شرط آخر.

قوله: (إِنْ أَكَلْتُ إِنْ شَرِبْتُ) أصله: إِنْ شَرِبْتُ إِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فكأن جملة (فَإِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ) (جواب: (إِنْ شَرِبْتُ))، فلما توسط (إِنْ شَرِبْتُ)، خرج ذلك عن كونه جواباً له، وصار جوابه محذوفاً دل عليه الشرط الأول وجوابه.

قوله: (فَإِنَّ الْجَوَابَ الْمَذْكُورَ) وهو: فَأَنْتِ طَالِقٌ.

قوله: (لِلسَّابِقِ) أي: إِنْ أَكَلْتُ.

قوله: (مَحْذُوفٌ) تقديره: فَإِنْ أَكَلْتُ، فَأَنْتِ طَالِقٌ.

قوله: (بِالشَّرْطِ) أي: إِنْ أَكَلْتُ.

وقوله: (وَجَوَابِهِ) أي: فَأَنْتِ طَالِقٌ، وقد كانا نفس الجواب، لكن لما قُدِّم عليه أحد جزئي

الجواب، امتنع كون مجموعهما جواباً؛ لأنَّ الجواب أو جزؤه لا يتقدم فصار دليل

الجواب.

قوله: (كَمَا قَالُوا فِي الْجَوَابِ الْمُتَأَخِّرِ عَنِ الْقَسَمِ) أي: أَنَّهُ جواب القسم المتقدم،

وجواب الشرط محذوف مدلول عليه بالقسم، وجوابه نحو: (وَاللَّهِ إِنْ جِئْتَنِي،

لَأُكْرِمَنَّكَ)، فـ(لَأُكْرِمَنَّكَ) جواب السابق -وهو القسم- أي: إِنْ جِئْتَنِي، فَوَاللَّهِ

لَأُكْرِمَنَّكَ. (صر).

قوله: (وَلِهَذَا) ^(١) أي: أَنَّ الجواب المذكور للأول، وجواب الثاني محذوف مدلول عليه

(١) مغني اللبيب: ٣٦٧/٦-٣٦٩، ونصه: «ولهذا قال محققو الفقهاء...، إنها لا تطلق...، لأن التقدير حينئذ: إِنْ

شَرِبْتُ إِنْ أَكَلْتُ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ

أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وفيه نظر؛ إذ لم يتوال شرطان

وبعدهما جواب كما في المثال...، وقول ابن دريد:

فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَّتْ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا لَا لَعَا

إذ الآية الكريمة لم يُذكر فيها جواب، وإنما تقدَّم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول.

(١) ينظر: شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي: ص ٢٠.

قوله: (إِنْ وَأَلَتْ) ^(١) شرط ثانٍ، و(وَأَلَتْ) ^(٢) طلبت النجاة من هذه المهلكة ^(٣).

قوله: (هَآ) ^(٤) للتنبيه.

قوله: (تَا) ^(٥) إشارة الواحدة المؤنثة ^(٦).

قوله: (فَقُولَا) ^(٧) جوابٌ.

قوله: (لَا لَعَا) ^(٨) كلمة تقال للعائر إذا عثر، أي: نجاة لك وانتعاشاً ^(٩)، فمعنى (لا لَعَا) لا نجاة ولا انتعاش.

قوله: (لَمْ يُذَكِّرْ) أي: بالفعل.

قوله: (مَا) أي: شيء.

قوله: (فَيَنْبَغِي) ^(١٠) إلخ. لا نُسَلِّمُ أَنَّهُ يَنْبَغِي ذَلِكَ، بل يَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ بعدهما، جرياً على الغالب فيما إذا نطق به من أَنَّهُ يُنْطَقُ به بعدهما. (صر).

قوله: (وَأَمَّا أَنْ يُقَدَّرَ) إلخ. إجراءً للمُقَدَّرِ على سَنَنِ المذكور.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من عجز بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لابن دريد، كما في شرح مقصورته للتبريزي: ص ٢٠، واعتراض الشرط على الشرط: ص ٤١، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٧٤/٣، وتمهيد القواعد: ٣٤٨٨/٨، وخزانة الأدب للبغدادي: ٣٥٩/١١، وشرح أبيات المغني: ٢٨٧/٧.

(٣) يقال: وَأَلْتُ إِلَيْهِ إِذَا لَجَأْتُ، وَالْمَوْتُ: الملجأ، ويقال: لا وَأَلْتُ نَفْسَهُ، أي: لا نجت. ينظر: العين: ٣٦٧/٨، والصحاح، مادة (وَأَلَّ) ١٨٣٨/٥.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) هاتا: بمعنى (هذه). ينظر: شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي: ص ٢٠.

(٧) جزء من البيت السابق.

(٨) جزء من البيت السابق.

(٩) ينظر: الصحاح، مادة (لَعَا) ٢٤٨٢/٦، ومقاييس اللغة، مادة (لَعَوَ): ٢٥٣/٥.

(١٠) مغني اللبيب: ٣٧٠/٦، ونصه: «فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّرَ إِلَى جَانِبِهِ...، وَأَمَّا أَنْ يُقَدَّرَ الجواب بعدهما...، فلا وجه له».

بيان مقدار المقدّر:

قوله: (بيان مقدار المقدّر)^(١) أي: المحذوف.

قوله: (ينبغي) أي: يطلب.

قوله: (تقليله) أي: المقدّر.

قوله: (ما) مصدرية ظرفية.

قوله: (أمكن) أي: التقليل.

قوله: (لنقل) علة (ينبغي).

قوله: (مخالفة الأصل)، فإنه كلما قلّ المحذوف، قلت المخالفة، كما أنه كلما كثر، كُثرت، والمراد بالأصل هنا الذكر.

قوله: (ولذلك) أي: أن التقليل ينبغي ما أمكن.

قوله: (ضربه قائماً) خبر (ضربي زيداً).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (ضربه قائماً) مفعول تقدير الأخفش^(٢).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الرضي: «ويُردُّ على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع؛ إذ هو بتقدير (أن) الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف ويبقى بعض صلته إلا أن يقال: إذا كانت قرينة قوية دالة عليه، فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب (المفعول معه): إنَّ تقدير (مالكَ وزيداً): مالكَ وملاستك زيداً»^(٣).

وكتب -أيضاً- ما نصه: وفيه إعمال المصدر محذوفاً، فلعله يجوز، و(قائماً) حال من الهاء في (ضربه)، والأصل: ضربِي زيداً ضربه قائماً، فـ(قائماً) المذكور في (ضربي زيداً قائماً) حالٌ من الضمير المضاف إليه الخبر المحذوف، أي: ضربه، فالخبر المحذوف -وهو (ضربه)- يقدّر بين (قائماً) وما قبله.

(١) مغني اللبيب: ٣٧١/٦، ونصه: «ينبغي تقليله ما أمكن؛ لنقل مخالفة الأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في (ضربي زيداً قائماً): ضربه قائماً، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصل إذا كان، أو إذ كان قائماً؛ لأنه قدّر اثنين، وقدّروا خمسة؛ ولأن التقدير من اللفظ أولى».

(٢) ينظر نسبة هذا القول للأخفش في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٨٠/١، والتذييل والتكميل: ٢٩٣/٣.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٧٨-٢٧٩، وينظر أيضاً: الكتاب: ٣٠٧/١.

قوله: (حَاصِلٌ) إلخ. مفعول (تقدير باقي).

قوله: (قَدَّرَ اثْنَيْنِ) أي: لفظين، وهما: المضاف والمضاف إليه أي: (ضَرْبُهُ).

قوله: (وَقَدَّرُوا) (الواو) للحال.

قوله: (خَمْسَةً) حاصلٌ إذا كان، وهذه ثلاثة، وفي (حاصل) ضمير، وفي (كان) ضمير.

قوله: (وَلَأَنَّ التَّقْدِيرَ [ص/ ٣٣٨] مِنَ اللَّفْظِ أَوْلَى)، وقد قدره الأخفش (ضَرْبُهُ)، وهو موافق في اللفظ للمبتدأ.

قوله: (أَنْتَ مَنِّي) ^(١) إلخ. (أَنْتَ) مبتدأ، خبره (فَرَسَخَان).

قوله: (بُعْدُكَ مَنِّي) إلخ. هذا هو الأصل، و(بُعْدُكَ) من إضافة المصدر إلى فاعله، ثم حذف المضاف - وهو (بُعْد) - فانفصل الضمير، وارتفع على الابتداء، و(مَنِّي) متعلق بذلك المضاف الذي حذف، و(فرسخان) خبر المبتدأ، وفي الحقيقة ليس الفرسخان نفس البعد بل مسافة البعد.

قوله: (أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْفَارِسِيِّ: (أَنْتَ مَنِّي)) إلخ. (أَنْتَ) مبتدأ، و(مَنِّي) حال منه، و(ذو) خبره، ثم حذف (ذو) وأقيم المضاف إليه، أي: (مسافة) مقامه، فارتفع، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه، أي: (فرسخان) مقامه، فارتفع، ووجه هذا التقدير أَنَّ (فرسخان) لا يصدق على المبتدأ، فلا يصحُّ كونه خبراً عنه، فلا بد من تقدير: (ذو مسافة فرسخين)؛ ليصدق الخبر على المبتدأ.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: الأخفش.

قوله: (قَدَّرَ مُضَافًا) وهو (بُعْد)، وأما (الكاف) فهو معنى (أَنْتَ) المذكور.

قوله: (لَا يُحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ)، إذ يصحُّ تعلُّق الظرف بـ(بُعْد)، وإن كان محذوفاً.

قوله: (الظَّرْفُ) وهو (مَنِّي).

قوله: (قَدَّرَ شَيْئَيْنِ) ذو مسافة.

(١) مغني اللبيب: ٣٧٢/٦، ونصه: «وكان تقديره في (أَنْتَ مَنِّي فرسخان): بُعْدُكَ مَنِّي فرسخان، أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ الْفَارِسِيِّ: أَنْتَ مَنِّي ذُو مَسَافَةٍ فَرَسَخَيْنِ؛ لَأَنَّهُ قَدَّرَ مُضَافًا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ آخَرَ يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ، وَالْفَارِسِيُّ قَدَّرَ شَيْئَيْنِ».

قوله: (وَضَعْفٌ)^(١) أي: وكذلك -أيضاً- ضَعْفٌ إلخ.

قوله: (بَعْضُهُمْ) أي: المعربين^(٢).

قوله: (﴿وَأَشْرَبُوا﴾ [البقرة: ٩٣]) أي: اليهود، و(الواو) نائب الفاعل، و﴿الْعَجَلُ﴾ مفعول ثانٍ لـ﴿وَأَشْرَبُوا﴾، ومعلوم أنَّ نفس العجل لا يُمكن إشرابه في قلوبهم، فلا بُدَّ من تقدير.

قوله: (﴿يَكْفُرِهِمْ﴾) متعلق بـ﴿وَأَشْرَبُوا﴾، والباء سببية.

قوله: (حُبَّ عِبَادَةِ الْعَجَلِ) فحذف (حُبَّ)، وأُنيب عنه (عبادة)، ثم حُذف (عبادة) وأُنيب عنه (العجل).

قوله: (وَالأَوَّلَى تَقْدِيرُ الْحُبِّ فَقَطُ)^(٣) لَأَنَّ حُبَّ الْعَجَلِ مِمَّا يَصِحُّ أَنْ يُشْرَبَ.

وفيه أنَّه على هذا يقتضي أنَّ المذموم عليه نَفْسُ حُبِّ الْعَجَلِ مع أنَّه ليس كذلك، بل المذموم عليه حُبُّ عِبَادَتِهِ، فالأَوَّلَى تقدير: حُبَّ عِبَادَةِ الْعَجَلِ^(٤)، وإِنَّمَا يَرْتَكِبُ [ص/ ٣٣٩] التقليل إذا أمكن، وها هنا لم يمكن لعدم موافقة المعنى المراد.

قوله: (وَأَفَقَهُ)^(٥) متعلق بـ(قَوْلُ).

قوله: (﴿وَأَلْتَمِسُ﴾) مبتدأ خبره الجملة الشرطية، أي: ﴿إِنْ أَرْتَبْتُمْ﴾ إلخ. والارتباب: جهل الحكم^(٦).

قوله: (إِنَّ الْأَصْلَ) أي: قبل الحذف، أي: المقدَّر قبل الحذف.

(١) مغني اللبيب: ٣٧٢/٦، ونصه: «وَضَعْفٌ قول بعضهم في: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلُ﴾ [البقرة: ٩٣]: إِنَّ التَّقدير: حُبَّ عِبَادَةِ الْعَجَلِ، والأَوَّلَى تقدير الحُبِّ».

(٢) منهم أبو حيان في أحد تقديرين ذكرهما، والسمين الحلبي. ينظر: البحر المحيط: ٤٩٥/١. ٥١١/٦، والدر المصون ٥/٢.

(٣) (فقط) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ص ١٦٥/أ، وليست في مغني اللبيب: ٣٧٢/٦.

(٤) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٦٨/٢.

(٥) زيادة من المحقق يلتزم بها النص، وهي في مغني اللبيب (خ): ١٦٥/أ، ومغني اللبيب: ٣٧٣/٦.

(٦) مغني اللبيب: ٣٧٣/٦، ونصه: «وَضَعْفٌ قولُ الفارسيِّ ومن وافقه في: ﴿وَأَلْتَمِسُ يَيْسَنَ﴾ [الطلاق: ٤]: إِنَّ الْأَصْلَ: واللائي لم يحضن فعْدَتْنِ ثلاثة أشهر، والأَوَّلَى... واللائي لم يحضن كذلك».

(٧) ينظر: تفسير الطبري: ٤٥١/٢٣.

قوله: (إِنَّ^(١) لَمْ يَحِضْنَ، فَعِدَّتْهُنَّ) كان الأولَى أَنْ يَقْدَرُ: إِنَّ ارْتَبْتُمْ، فَعِدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّ الْخَيْرَ الْجَمْلَةَ الشَّرْطِيَّةَ بِتَمَامِهَا لَا قَوْلَهُ: (فَعِدَّتْهُنَّ) إلخ. فقط.

قوله: (وَالأَوَّلَى) أي: من تقديره.

قوله: (وَكَذَا^(٢))^(٣) أي: ومثل هذا الانتفاء في الآية، وهو أَنَّ الأصل، كذا ينبغي.

قوله: (زَيْدٌ صَنَعَ) (زيد) مبتدأ، خبره جملة (صَنَعَ).

قوله: (وَبِخَالِدٍ عَطْفٌ عَلَى (بِعَمْرٍو)).

قوله: (سُوءًا) عَطْفٌ عَلَى (جَمِيلًا).

قوله: (وَبَكْرٌ) مبتدأ خبره محذوف، و(الواو) لعطف جملة على أخرى.

قوله: (أَيُّ: كَذَلِكَ) أي: صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا وَبِخَالِدٍ سُوءًا.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أَيُّ: صَنَعَ بِهِمَا مَا ذَكَرَ.

قوله: (وَلَا يُقَدَّرُ عَيْنُ الْمَذْكُورِ) أي: لَا فِي الْآيَةِ، وَلَا فِي الْمَثَلِ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: بَأَنَّ يَقْدَرُ أَنَّ الأصل: وَبَكْرٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا. إلخ.

قوله: (تَقْلِيلًا) عِلَّةٌ (لَا يُقَدَّرُ).

قوله: (وَلِأَنَّ) عَطْفٌ عَلَى (تَقْلِيلًا) بالتصريح بالجار.

قوله: (الْإِفْرَادُ) وكذلك أي: لفظ (كَذَلِكَ) مفردٌ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ هُنَا مَا لَيْسَ بِجَمْلَةٍ، وَهُوَ

لَيْسَ جَمْلَةٌ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ. (صر).

وكتب -أيضاً- ما نصه: (وَكَذَلِكَ) مفردٌ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ مُتَعَلِّقَهُ مُفْرَدٌ.

قوله: (وَلِأَنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِالْخَبَرِ) أي: وَلَمْ يُحْذَفْ فِي الْآيَةِ وَالْمَثَلِ.

قوله: (لَمْ يَحْسُنْ إِعَادَةُ ذَلِكَ) أي: تَعِينَهُ.

(١) (إِنَّ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّبِيبِ (خ): ص ١٦٥/أ، وَمَغْنِي اللَّبِيبِ: ٣٧٣/٦، فَهِيَ بِلَفْظِ: (وَاللَّائِي).

(٢) (وَكَذَا) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ وَمَغْنِي اللَّبِيبِ (خ): ص ١٦٥/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٣٧٣/٦. فَهِيَ بِلَفْظِ: (وَكَذَلِكَ).

(٣) مَغْنِي اللَّبِيبِ: ٣٧٣/٦، وَنَصَهُ: «وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَقْدَرُ فِي نَحْوِ (زَيْدٌ صَنَعَ بِعَمْرٍو جَمِيلًا وَبِخَالِدٍ سُوءًا وَبَكْرٌ) أَيُّ: كَذَلِكَ. وَلَا يُقَدَّرُ عَيْنُ الْمَذْكُورِ؛ تَقْلِيلًا لِلْمَحْذُوفِ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْخَبَرِ الْإِفْرَادُ، وَلِأَنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِالْخَبَرِ لَمْ يَحْسُنْ إِعَادَةُ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمُ».

قوله: (وَلَك) ^(١) أي: أَيُّهَا السامع.

قوله: (فِي الْآيَةِ) أي: المذكورة.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: عدم التقدير لشيء البتة.

قوله: (بَأَنْ تَجْعَلَ الْمَوْصُولَ) أي: الثاني وهو: ﴿وَأَلْتَى لَمْ يَحْضَنْ﴾.

قوله: (عَلَى الْمَوْصُولِ) أي: الأول وهو: ﴿وَأَلْتَى يَيْسَنْ﴾.

قوله: (لَهُمَا) أي: الموصولين.

قوله: (وَكَذَا) أي: ومثل هذا الصنع.

قوله: (عَمَرُو) فتجعل (عمرًا) عطفاً على (زيد) عطفاً مفرداً على مفرد.

قوله: (ذَلِكَ) أي: الوجه، وهو جعل الثاني عطفاً على الأول.

قوله: (فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ) وهو: (زيدٌ صَنَعَ بعمرٍو جميلاً).

قوله: (فَاعِلِ الْفِعْلِ) أي: ضمير (صَنَعَ).

قوله: (مِنْ الْحَذْفِ) أي: أصلاً.

قوله: (الْفِعْلِ) أي: صنع.

قوله: (بَيْنَهُمَا) أي: المعطوف - وهو (بكرٌ) - والمعطوف عليه، وهو ضمير (صَنَعَ).

قوله: (مَا ذَكَرْتَهُ) ^(٢) من كون: ﴿وَأَلْتَى لَمْ يَحْضَنْ﴾ معطوفاً على: ﴿وَأَلْتَى يَيْسَنْ﴾ و(عمرٍو)

معطوفاً على (زيدٌ في الدَّارِ).

قوله: (وَالْمِثَالِ السَّابِقِ) أي: (زيدٌ في الدَّارِ وعمرٍو).

قوله: (لَصَحَّ) أي: والتَّالِي مَمْنُوعٌ.

قوله: (إِنْ سُلِّمَ) إشارةً إلى مَنْعِ أَنَّ التَّالِي مَمْنُوعٌ، بل هو جائزٌ ^(٣).

(١) مغني اللبيب: ٣٧٣/٦-٣٧٥، قال ابن هشام عن آية الطلاق المتقدمة: «ولك ألا تقدر في الآية شيئاً البتة، وذلك

بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول، فيكون الخير المذكور لهما معاً، وكذلك تصنع في نحو: (زيدٌ في الدَّارِ وعمرٍو)، ولا يتأتى ذلك في المثال السابق؛ لأنَّ إفراد فاعل الفعل بإياه، نعم، لك أن تسلم فيه من الحذف بأنَّ تقدر العطفَ على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما».

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٤/٦-٣٧٥، ونصه: «فإن قلت: لو صحَّ ما ذكرته في الآية والمثال السابق لصحَّ (زيدٌ قائمان

وعمرٍو)... قلت: إنَّ سُلِّمَ منعه فلقبح اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدد».

(٣) نقل أبو حيان جواز (زيدٌ قائمان وعمرٍو) عن ابن السَّيِّد البطلبيوسي، ثم ردَّه أبو حيان، وقال: «ولا ينبغي أن

قوله: (فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ) من الآية والمثال.
قوله:

(وَلَسْتُ مُقَرَّرًا... ..^(١))

إلخ.

أي: ولست مقررًا الرجال على ظلمهم.

قوله: (أَبَى ذَاكَ)^(٢) إشارة إلى التقرير على (الظَّالَمَةِ).

قوله: (عَمِّي)^(٣) فاعل (أَبَى)^(٤).

قوله: (الْأَكْرَمَانِ)^(٥) صفة (عَمِّي) و(خالي).

قوله: (وَحَالِيَا)^(٦) عَطْفٌ على (عَمِّي).

قوله: (وَقَدْ جَوَزُوا)^(٧) أي: النحاة^(٨).

أن يجوز إلا بسماع من العرب»، وذكر أيضًا المنع عن صاحب (الإفصاح) أي: ابن هشام الخضرأوي. ينظر:

التذيل والتكميل ١١٧/٨، وارتشاف الضرب ١٠٨٨/٣، ٢٠٢٠/٤.

(١) مغني اللبيب: ٣٧٥/٦، ونصه: «ولكن يشهد للحواز قوله:

ولسْتُ مُقَرَّرًا لِلرِّجَالِ ظُلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانِ وَحَالِيَا»

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل، والبيت تقدم بتمامه آنفًا، وهو بلا نسبة في: البديع في علم العربية: ٣٢٨/١،

وارتشاف الضرب: ١٩٣٦/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٤٥/٢، والمقاصد النحوية: ١٥٦٤/٤، وشرح الأشئوني على

الألفية: ٣١٥/٢، وشرح أبيات المغني: ٢٩٠/٧.

قوله: (مقرًا) اسم فاعل من أقر الشيء بحاله، إذا تركه ولم يزله، وليس من الإقرار أي: الاعتراف. (ظلامه)

بضم الظاء، اسم مظلمتك التي تطلبها عند الظالم. ينظر: تهذيب اللغة، مادة (ظلم): ٢٧٧/١٤، وشرح أبيات

المغني: ٢٩٠/٧.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) مغني اللبيب: ٣٧٥/٦، ونصه: «وقد جَوَزُوا في: (أَنْتَ أَعْلَمُ وَزَيْدٌ)... كون (زيد) مبتدأ حُذِفَ خبره، وكونه

عطفًا على (أنت) فيكون خبرًا عنهما».

(٨) ينظر: الكتاب ٣٠٠/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٩٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٥١/٢.

قوله: (حُذِفَ خَبْرُهُ) أي: كذلك.

قوله: (عَطْفًا) أي: معطوفاً.

قوله: (فَيَكُونُ خَبْرًا عَنْهُمَا) فيه أَنَّ (أَعْلَمُ) أَفْعَلُ تفضيلٌ فلا يطابق، فلا استقباح في اللفظ، فلا دليل فيه^(١).

بَيَانُ كَيْفِيَةِ التَّقْدِيرِ:

قوله: (اسْتَدْعَى)^(٢) أي: اقتضى بأن تتوقف صحة المعنى أو الفائدة عليه.

قوله: (تَقْدِيرَ) أي: حذف.

قوله: (أَسْمَاءَ) اثنان فأكثر.

قوله: (مُتَضَايِفَةً) أي: بعضها مضاف لبعض.

قوله: (أَوْ مَوْصُوفٍ) أي: تقدير موصوفة، فهو عطفٌ على (أَسْمَاءَ).

قوله: (مُضَافَةً) أي: تلك الصفة.

قوله: (أَوْ جَارٍّ) أي: أو تقدير جارٍ.

قوله: (مُضْمَرٍ) صفة (مجرور).

قوله: (عَائِدٍ) أي: ذلك المضمَر.

قوله: (عَلَى مَا) أي: اسم.

قوله: (يَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ) كأن يكون ذلك اسماً مخبراً عنه، أو موصوفاً بجُمْلَةٍ، أو موصولاً بجُمْلَةٍ.

قوله: (فَلَا يُقَدَّرُ) أي: يعتقد.

قوله: (أَنَّ ذَلِكَ) أي: المذكور من المقدرات الثلاثة.

قوله: (بَلْ عَلَى التَّدرِيجِ) أي: بل يُقَدَّرُ أَنَّ ذلك حُذِفَ على التَّدرِيجِ.

(١) أي: لا دليل في جواز هذا المثال في تجويز المثال الذي ذكره سابقاً، وهو (زيدٌ قائمان وعمرُو) بتقدير: زيدٌ وعمرُو قائمان. ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٥/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٦/٦، ونصه: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جارٍّ ومجرور مضمَرٍ عائِدٍ على ما يحتاجُ إلى الرابط فلا يُقَدَّرُ أَنَّ ذلك حُذِفَ دفعة واحدة، بل على التَّدرِيجِ».

وكتب -أيضاً- ما نصه: إِنَّ كَانَ التَّدْرِيجُ وَعَدْمُهُ فِي مَسْأَلَةِ (الموصوف والصفة) باعتبار الموصوف والصفة، فَلَمْ شَرَطَ فِي الصِّفَةِ الْإِضَافَةَ؟ وَإِنْ كَانَ بِاعْتِبَارِ الصِّفَةِ، فَهَذَا دَاخِلٌ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَضَايِفَةِ، فَلَمْ أَفْرِدْهُ؟

قوله: (فَالأَوَّلُ)^(١) [ص / ٣٤١] أي: من هذه المقدّرات، وهو الأسماء المتضايقة.

قوله: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾^(٢) [الأحزاب: ١٩] يجوز أَنْ يُجْعَلَ (كالذي) حالاً من الضمير المضاف إليه في: ﴿أَعْيُنُهُمْ﴾، فيكون التشبيه بين ذواتهم وذوات الذي يُغْشَى عليه من الموت، ووجه الشَّبه الدَّورانُ، فلا حاجة إلى التقدير^(٣)، وشرط مجيء الحال من المضاف إليه موجود^(٤).

وكتب -أيضاً- ما نصه: فِي هَذَا الْمِثَالِ حَذْفُ مَوْصُوفٍ -أيضاً- إِذِ التَّقْدِيرُ: دَوْرَانًا كدوران إلخ^(٥).

قوله: (وَالثَّانِي)^(٦) وهو الموصوف وصفته.

قوله:

(... الصَّبَا... ..)

الرَّيْحُ الشَّرْقِيَّةُ، وَسَمِّيتُ بِالصَّبَا؛ لِأَنَّهَا تَهْبُ إِلَى جِهَةِ بَابِ الْبَيْتِ، أَي: الْكَعْبَةِ، فَهِيَ تَصْبُو إِلَيْهِ وَتَمِيلُ^(٧).

(١) مغني اللبيب: ٣٧٦/٦. ونصه: «فالأول: نحو: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى﴾ [الأحزاب: ١٩].»

(٢) هكذا الآية في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/ب، وأما في مغني اللبيب: ٣٧٦/٦، فاكتفى بقوله: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى﴾.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٥٤/٢، والدر المصون ١٠٦/٩.

(٤) يشترط لمجيء الحال من المضاف إليه أَنْ يَكُونَ المضاف بعضه، أو كبعضه، أو عاملاً في الحال، فإن لم يكن واحداً من هذه امتنع بجيئه، وهنا المضاف بعضه. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٤٢/٢، وأوضح المسالك: ٢٦٩/٢.

(٥) التقدير: دوراً كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٦٨/٣.

(٦) مغني اللبيب: ٣٧٧/٦، ونصه: «والثاني: كقوله:

إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بَرِيًّا الْقَرْنُفَلِ

أي: تصوُّغاً مثل تصوُّغ نسيم الصَّبَا.»

(٧) ينظر: كتاب العين: ١٦٨/٥، والمحيط في اللغة: ٢٣٧/٢.

قوله: (جَاءَتْ) ^(١) حال من (نَسِيمَ الصَّبَا) ^(٢).

قوله: (بَرِيًّا) ^(٣) أي: رائحة ^(٤).

قوله: (أَيُّ: تَضَوُّعًا) فحذف (تَضَوُّعًا)، ثم (مِثْلَ)، ثم (تَضَوُّعٍ) ففيه مع حذف الموصوف وصفته المضافة حَذَفُ ما أضيف إليه تلك الصفة.

قوله: (مِثْلَ تَضَوُّعٍ) فالمشبه: فَوَحَانُ رِيحِ الْمِسْكِ منهُمَا الْمَعْبَرُ عَنْهُ — (التَّضَوُّعِ)، والمشبَّه به: فَوَحَانُ نَسِيمِ الصَّبَا في هذه الحالة ^(٥).

قوله: (﴿وَأَتَّقُوا﴾ [البقرة: ٤٨]) ^(٦) أي: خافوا.

قوله: (﴿يَوْمًا﴾) مفعولٌ به لا فيه.

قوله: (﴿لَا تَجْزِي﴾) هذه الجملة صفة: ﴿يَوْمًا﴾.

قوله: (ثُمَّ حُذِفَ) أي: بعد النطق بـ(في).

قوله: (في) أي: وحده.

قوله: (لَا تَجْزِيهِ) فـ(الهاء) مفعول به على التوسع.

قوله: (ثُمَّ) أي: بعد أَنْ صار (لا تجزيه).

قوله: (هَذَا) أي: الذي قلنا: إِنَّهُ الْأَصْلُ، ثُمَّ وَقَعَ الحذف على هذا الوجه.

قوله: (قَوْلُ الْأَخْفَشِ) أي: من البصريين ^(٧).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لامرئ القيس، كما في ديوانه: ص ٢٥، وجهرة أشعار العرب: ص ١١٧، وتصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه: ص ٧٣، والأضداد لابن الأنباري: ص ٢٩٠، والتذييل والتكميل: ١٨٧/٩، وشرح أبيات المغني: ٢٩٠/٧.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) أي: الرائحة الطيبة، قال إبراهيم الحربي: «لا تكون الرِّبَا إِلَّا رِيحًا طيبة». غريب الحديث: ٧٧٢/٢. وينظر أيضًا: الألفاظ لابن السكيت: ص ٣٦٠.

(٥) ينظر: شرح المعلقات السبع للزوزني: ص ٣٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ص ١١، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٦٠/٣.

(٦) مغني اللبيب: ٣٧٧/٦، ونصه: «كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ أي: لا تجزي فيه، ثم حُذِفَتْ (في) فصار: لا تجزيه، ثم حُذِفَ الضمير...، هذا قول الأخفش».

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٩٤/١، وهو أيضًا قول الكسائي. ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩١٦/٤.

وهل لهذا الخلاف فائدة لفظية أو معنوية؟^(١).

وقد يقال: حذف الضمير المنصوب أسهل من حذف المجرور.

قوله: (أَنْهَمَا)^(٢) أي: الضمير والجار.

قوله: (حُذِفَا دُفْعَةً وَاحِدَةً) وعلى هذا فسيبويه^(٣) لا يَشْتَرُطُ في عائد الموصوف المجرور بالحرف إذا حُذِفَ أَنْ يكون الموصوف جُرَّ بما جُرَّ به العائد كما في الموصول.

قوله: (الْأَوَّلَ) أي: الحذف على التدرج.

قوله: (عَنِ الْكِسَائِيِّ) إمام الكوفيين^(٤).

قوله: (قَالَ) أي: ابن الشجري.

قوله: (وَالثَّانِي) أي: الحذف دفعة.

قوله: (وَقَالَ) أي: ابن الشجري بعد حكاية [ص / ٣٤٢] القولين^(٥).

قوله: (يَجُوزُ الْأَمْرَانِ) أي: الحذف على التدرج، والحذف دفعة^(٦).

قوله: (وَهُوَ) أي: هذا النقل عن أكثر أهل العربية وسيبويه.

والذي يظهر أنَّ الأخفش يجوز الوجهين، فقد ذكر أنَّ المضمر في الآية (فيه) ثم قال: «وإن شئت حملتها على المفعول في السعة، كأنك قلت: واتقوا يوماً لا تجزيه نفس، ثم أُلْقِيَ الهاء». معاني القرآن للأخفش: ٩٣/١-٩٤. ويؤيد هذا أنَّ السمين الحلبي لما ذكر القول الثاني وهو: أنَّ حذف الهاء كان بعد حذف الجر قال: «ويُعزى للأخفش، إلا أنَّ المهدوي نقل أنَّ الوجهين المتقدمين جائزان عند سيبويه والأخفش والزجاج». الدر المصون: ٣٣٥-٣٣٦. وينظر أيضاً: البحر المحيط: ٣٠٧/١.

(١) ذكر ابن جني أنَّه ملاطفة من الصنعة. ينظر: الخصائص: ٤٧٥/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٨/٦، ونصه: «وعن سيبويه أنَّهما حُذِفَا دفعة واحدة. ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: (والثاني: قول نحوي آخر، وقال: أكثر أهل العربية منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران). انتهى. وهو نقل غريب».

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٨٦/١.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري ٦/١، وارتشاف الضرب ١٩١٦/٤، وتوضيح المقاصد ٩٥٥/٢.

(٥) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٦/١-٧.

(٦) والحذف دفعة اختاره الفارسي وأبو حيان. ينظر: البحر المحيط: ٣٠٧/١.

يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ مِنْ لَفْظِ الْمَذْكُورِ مَهْمَا أُمِكنَ:

قوله: (يَنْبَغِي)^(١) أي: يطلب.

قوله: (مِنْ لَفْظٍ) خبر (يَكُونُ).

قوله: (مَهْمَا أُمِكنَ) جواب مهما محذوف مدلول عليه بـ(ينبغي).

قوله: (فَيُقَدَّرُ) أي: المحذوف.

قوله: (ضَرْبُهُ قَائِمًا) أي: كما قال الأخفش فيما سبق.

قوله: (فَائِهِ) أي: هذا المقدر.

قوله: (دُونُ) أي: يقدر: ضَرْبُهُ دُون (إِذْ) إلخ.

قوله: (دُونُ (أَهْنُ)؛ لَأَنَّ (اضْرِبَ) من لفظ المذكور دُون (أَهْنُ)، ولك أن تقول: (أَهْنُ) لكنه خلاف الأولى.

قوله: (وَإِنْ^(٢) مَنَعَ)^(٣) إلخ. أي: مَنَعَ من تقدير لفظٍ مماثل للفظ المذكور معنى أو صناعةً أي: أمرٌ عقليٌّ أو صناعيٌّ.

قوله: (مَعْنَى) فاعل (مَنَعَ).

قوله: (قُدِّرَ) أي: وجوبًا.

قوله: (مَا) أي: لفظ.

قوله: (لَا مَانِعَ لَهُ) من معنى أو صناعة، ومَنَعَ تقدير اللفظ المماثل للمذكور.

قوله: (فَالأَوَّلُ) أي: اللفظ الذي له مانع معنى.

قوله: (فِيهِ) أي: هذا المثال.

قوله: (دُونُ اضْرِبَ) لَأَنَّ اختصاص أخي زيد بالضرب مَنَعَ من حصوله لـ(زيد)، وهذا الاختصاص معنى، ويمنع من تقدير (اضْرِبَ)؛ لَأَنَّ الضرب لم يقع على (زيد).

(١) مغني اللبيب: ٣٧٩/٦، ونصه: «ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر في: (ضَرْبِي زَيْدًا قائمًا): ضَرْبُهُ قائمًا؛ فائِهِ من لفظ المبتدأ...، ويقدر (اضْرِبَ) دُون (أَهْنُ) في: (زيدًا اضْرِبُهُ)».

(٢) (وإن) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/ب، ومغني اللبيب: ٣٧٩/٦، فهي بلفظ: (فإن).

(٣) مغني اللبيب: ٣٧٩/٦-٣٨٠. ونصه: «فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعةً قُدِّرَ ما لا مانع له، فالأول نحو: (زيدًا اضرب أخاه) يُقَدَّرُ فيه (أَهْنُ) دُون (اضْرِبَ)، فإن قلت: (زيدًا أهن أخاه) قُدِّرَتْ (أَهْنُ)».

قوله: (قَدَّرْتُ (أَهْنُ)) أي: جوازاً لا وجوباً.

قوله: (وَالثَّانِي) ^(١) أي: ما له مانع صناعي.

قوله: (دُونَ (أَمْرُ)) لأنه يمتنع صناعة لكونه لا يتعدى بنفسه.

قوله: (إِنْ كَانَ الْعَامِلُ) أي: المذكور بعد الاسم.

قوله: (جَازَ أَنْ يُقَدَّرَ: (نَصَحْتُ)) من لفظ المذكور، لكنه غير قاصر، بل يتعدى بخلاف

المذكور، فإنه قاصر.

قوله: (مِثْلَ الْمَذْكُورِ) ^(٢) أي: لفظ مماثل للمذكور.

قوله:

(أَيُّهَا الْمَائِحُ... .. (.....

هو «الذي ينزل البئر، فيملاً الدلو، وذلك إذا قلَّ ماؤها والجمع (مَائِحَةٌ)» ^(٣).

قوله: (إِذَا قُدِّرَ) إلخ. شرط لقوله: (مِمَّا) أي: من ذلك إذا قُدِّرَ إلخ. فيكون معمولاً لمقدِّر

من معنى (دونك) لا من لفظه، ولا هو.

قوله: (لَا دُونَكَ) أي: لا المذكور ^(٤)؛ لأنَّ اسم الفعل لا يعمل مؤخراً ^(٥) ولا المقدِّر؛ لأنه

أي: اسم الفعل لا يعمل مقدراً ^(٦) (صر).

(١) مغني اللبيب: ٣٨٠/٦، ونصه: «والثاني: نحو: (زيداً امرؤ به) تُقَدَّرُ فيه (جاوز) دون (امرؤ)... نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو (نصح) في قولك: زيدا نصحت له، جاز أن يُقَدَّرَ: (نصحتُ زيدا)».

(٢) مغني اللبيب: ٣٨٠/٦-٣٨١، ونصه: «ومما لا يُقَدَّرُ فيه مثل المذكور لمائعٍ صناعي قوله:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُّوِي دُونَكَ

إذا قُدِّرَ (دلوي) منصوباً، فالمقدِّر (خذ) لا (دونك)، وقد مضى».

(٣) الصحاح، مادة (ميح): ٤٠٨/١.

(٤) (لا المذكور) تكررت في الأصل.

(٥) لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وهو قول سيوييه وجمهور النحويين، إلا عند الكسائي. ينظر: الكتاب:

٢٥٢/١، والتسهيل لابن مالك: ص ٢١٣، وتوضيح المقاصد: ١١٦٨/٣، وأوضح المسالك: ٨٦/٤.

(٦) قال ابن مالك: «فإن إضمار اسم الفعل متقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيوييه». شرح الكافية الشافعية:

١٣٩٥/٣، وقال المرادي: إن هذا مذهب ابن مالك، وقد منعه كثير من النحويين وتأولوا كلام سيوييه. ينظر:

توضيح المقاصد: ١١٦٨/٣.

قوله: (وَقَدْ مَضَى) أي: في الشرط الثالث^(١) من شروط الحذف.
قوله:

(... ..) وَأَضْرَبَ مِنَّا [ص / ٣٤٣]^(٢) ...

(من) هذه هي الداخلة على المفضول.

قوله: (بِالسُّيُوفِ)^(٣) (الباء) للآلة.

قوله: (الْقَوَانِيسَا)^(٤) جمع (قَوْنَس)، وفي (الصحاح): «الْقَوْنَسُ: أعلى البيضة»^(٥).

قوله: (فَعَلَّ) أي: يضرب.

قوله: (بِالتَّقْدِيرِ) أي: المذكور.

قوله: (الْمَذْكُورِ) أي: (أَضْرَبَ)^(٦).

قوله: (فِي الْمَفْعُولِ) أي: به.

قوله: (يَعْمَلُ فِيهِ) أي: اسم التفضيل.

قوله: (وَقَوْلُكَ)^(٧) أي: أهما المخاطب.

قوله: (مُعْطِي) بمعنى الماضي بقرينة (أَمْسٍ)، بإضافته معنوية.

(١) وهم المحشي؛ فإن الصواب أنه مضى في الشرط الرابع، وهو: ألا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر. وقد ذكر ابن هشام فيه البيت المذكور. ينظر: مغني اللبيب: ٣٤٣/٦-٣٤٤.

(٢) مغني اللبيب: ٣٨١/٦-٣٨٢، ونصه: «وقوله:

أَكْرَرْتُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِيسَا

الناصبُ فيه للقوانيس فعلٌ محذوفٌ...، لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدَّر؟».

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) الصحاح، مادة (قَنَس): ٩٦٧/٣.

(٦) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لعباس بن مرداس، كما في ديوانه: ص ٩٣، والوارد لأبي زيد: ص ٢٦٠، والحماسة لأبي تمام: ٢٤٦/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص ٣١٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٤٢/٤، وشرح أبيات المغني: ٢٩٢/٧.

(٧) مغني اللبيب: ٣٨٢/٦، ونصه: «وقولك: (هذا مُعْطِي زَيْدٍ أَمْسٍ دِرْهَمًا) التقدير: أعطاه...، لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّد من (أل)».

قوله: (التَّقْدِيرُ) أي: المقدّر.

قوله: (بِالتَّقْدِيرِ) أي: ملتبساً.

قوله: (مِنْ أَعْمَالٍ) هو المقصور عليه.

قوله: (الْمُجَرَّدُ مِنْ (أَلْ)) فلا تقدّره أيضاً.

قوله: (بَعْضُهُمْ)^(١) أي: المعربين^(٢).

قوله: (فِي قَوْلِهِ) أي: في إعراب (قَوْلِهِ).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى) أي: حكاية عن السحرة الذين تبين لهم الهدى.

قوله: (﴿قَالُوا﴾)^(٣) [طه: ٧٢] أي: قال لفرعون السحرة الذين آمنوا.

قوله: (﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ﴾) أي: نرجّحك أو نقدّمك.

قوله: (﴿عَلَىٰ مَا جَاءَنَا﴾) أي: على يد موسى وهارون.

قوله: (﴿مِنْ﴾) بيان.

قوله: (﴿الْبَيِّنَاتِ﴾) أي: الواضحات الدالة على أَنَّ الرَّبَّ رَبُّ موسى وهارون.

قوله: (﴿وَالَّذِي﴾) الظاهر أَنَّهُ عطف على: ﴿مَا جَاءَنَا﴾، لا على: ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾^(٤)؛ لأنه لا

(١) مغني اللبيب: ٣٨٢/٦-٣٨٣، ونصه: «وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنْ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾: إِنَّ الواو للقسم، فعلى هذا دليلُ الجواب المحذوفِ جملةُ النفي السابقة، ويجب أن يقدّر: والذي فطرنا لا نؤثرك».

(٢) ذكر هذا القول جماعة من العلماء احتمالاً، منهم: الفراء، وابن جرير الطبري، والزجاج، والزمخشري، والعكبري، وابن جزي، وأبو حيان، والسمين الحلبي. ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٧/٢، وتفسير الطبري: ٣٤٠/١٨، ومعاني القرآن للزجاج: ٣٦٨/٣، والكشاف: ٧٧/٣، والتبيان: ٨٩٧/٢، وتفسير ابن جزي: ١١/٢، والبحر المحيط: ٣٥٩/٧، والدر المصون: ٧٧/٨.

(٣) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/ب، ومغني اللبيب: ٣٨٢/٦، فإن الآية بدأت بقوله: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ﴾.

(٤) هذا الظاهر الذي ذكره المحشي جزم به بعض العلماء. ينظر: الكشاف: ٧٧/٣، والتبيان في إعراب القرآن: ٨٩٧/٢، والبحر المحيط: ٣٥٩/٧، والدر المصون: ٧٧/٨.

يوصف بالجيء^(١).

قوله: ﴿فَطَرْنَا﴾ أي: خلقنا.

قوله: (إِنَّ) مَقُولٌ (قَالَ).

قوله: (الْوَاوِ) أي: في: ﴿الَّذِي فَطَرَنَا﴾.

قوله: (لِلْقَسَمِ) أي: لا للعطف.

قوله: (هَذَا) أي: المقول.

قوله: (جُمْلَةُ النَّفِي) وهي: ﴿لَنْ نُؤْثِرَكَ﴾.

قوله: (وَيَجِبُ أَنْ يُقَدَّرَ) إلخ. والمقدَّر هو: (لا نُؤْثِرَكَ) فقط.

قوله: (لَا نُؤْثِرَكَ) أي: لا، لن نُؤْثِرَكَ.

قوله: (لَا يُجَابُ بـ(لَنْ))^(٢) راجع تعليقه.

قوله: (كَقَوْلِ أَبِي طَالِبٍ) أي: يخاطب النبي ﷺ.

قوله:

(... لَنْ يَصْلُوا... ...)

أي: قریش.

قوله: (التَّقْدِيرُ: فَعِدَّتُهُنَّ)^(٣) إلخ. فقدَّروا مثل المذكور.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: الخبر المقدَّر.

قوله: (وَلَا تُعَادُ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ)؛ لَأَنَّهُ يُورِثُ تَكَرَّارًا يُوجِبُ الثَّقُلَ.

(١) سبق بيان أنَّ هذا مخالف لاعتقاد السلف الصالح، وأنَّ الواجب إثبات ما أثبتته الله ﷻ لنفسه، أو أثبتته له رسوله ﷺ دون تحريف أو تعطيل، وبهذا قال أئمة الإسلام. ينظر: الصفحة رقم [٤٤٥].

(٢) مغني اللبيب: ٣٨٣/٦، ونصه: «لأنَّ القسم لا يجاب بـ(لَنْ) إلَّا في الضرورة كقول أبي طالب: وَاللَّهِ لَنْ يَصْلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي التُّرَابِ دَفِينًا».

(٣) مغني اللبيب: ٣٨٣/٦-٣٨٤، ونصه: «وقال الفارسي ومتابعوه في: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحْضَنْ﴾: التقدير: فعَدَّتْن ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن...، لَأَنَّهُ لو صُرِّحَ به، اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تعاد الجملة الثانية».

إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ مُبْتَدَأً وَكَوْنِهِ خَبَرًا فَأَيُّهُمَا أَوْلَى؟

قوله: (إِذَا)^(١) إلخ. هذه ترجمة.

قوله: (دَارَ) أي: تردّد.

قوله: (الْأَمْرُ) هو المحذوف.

قوله: (فَأَيُّهُمَا) جواب شرط.

قوله: (قَالَ) جواب الاستفهام.

قوله: (مَحَطُ الْفَائِدَةِ) أي: منتهى الفائدة، كما أَنَّ المبتدأ مبتدأ الفائدة، ومنتهى الشيء مَحَطُّه.

وكتب [ص/ ٣٤٤] -أيضاً- ما نصه: أي: به تتم الفائدة، وكأنَّ ما تتم به أشرف.

قوله: (لَأَنَّ التَّجَوُّزَ) أراد بالتَّجَوُّز ارتكاب خلاف الأصل.

قوله: (فِي آخِرِ الْجُمْلَةِ)^(٢) وهو الخبر.

قوله: (أَسْهَلُ) من التَّجَوُّز في أوَّلها، وكأنَّ وجهه أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ الْأَوَّلُ دَلَّ عَلَى الْآخِرِ، فيكون الحذف لدليل.

قوله: (ابْنُ إِيَّازٍ) ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. (صر).

قوله: (﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨])^(٣) لا مانع أَنْ يُجْعَلَ (صَبْرٌ) مبتدأ، بناءً على أَنَّ تنوينه للتعظيم والنوعية، و(جَمِيلٌ) خبره.

قوله: (أَيُّ: شَأْنِي) فالمحذوف المبتدأ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: دأبي وعادتي، وهذا أبلغ من صبري.

قوله: (أَوْ صَبْرٌ) إلخ. فالمحذوف الخبر.

قوله: (أَمْثَلُ) أي: أرجح وأشبه.

(١) مغني اللبيب: ٣٨٥/٦، ونصه: «قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محط الفائدة، وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأنَّ التجوُّز في أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابنُ إِيَّازٍ».

(٢) (آخر) كذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٦٥/ب، وأما في مغني اللبيب: ٣٨٥/٦، فهي بلفظ: (أواخر).

(٣) مغني اللبيب: ٣٨٦/٦، ونصه: «﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨]. أي: شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلُ مِنْ غَيْرِهِ».

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(١) أي: مثل قوله: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾.

قوله: (أَيُّ: الَّذِي يُطْلَبُ)^(٢) إلخ. فالحذوف المبتدأ.

قوله: (مَعْلُومَةٌ) تفسير (معروفة).

وكتب -أيضاً- قوله: (معلومة) أي: لكم، أي: تتيقنون كونها طاعة. (صر).

وكتب -أيضاً- أي: يعلمها المطيع طاعة. (سم)^(٣).

قوله: (لَا يُرْتَابُ) أي: المطيع. (صر).

قوله: (لَا أَيْمَانُ) خرج بقوله: (لا يرتاب فيها).

قوله: (لَا يُوَاطُّهُ) الضمير للسان لا للإيمان.

قوله: (أَوْ طَاعَتُكُمْ) فالحذوف -أيضاً- المبتدأ.

قوله: (بِالْقَوْلِ) باللسان.

قوله: (دُونَ الْفَعْلِ) ولو قال: دون القلب، كان أوضح.

قوله: (أَوْ طَاعَةً) إلخ. فالحذوف الخبر.

قوله: (مَعْرُوفَةٌ) بالتفسير الأول، أي: لا يرتاب فيها.

قوله: (أَمْثَلُ) أي: أليق.

قوله: (التَّعْيِينَ)^(٤) أي: للمحذوف للابتداء أو الخبر، والأوضح التَّعْيِينُ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (التَّعْيِينَ) أي: لكون المحذوف المبتدأ، أو لكونه الخبر.

قوله: (كَمَا فِي: (نَعَمْ الرَّجُلُ)) أي: كالموجب العارض في (نعم) إلخ.

(١) مغني اللبيب: ٣٨٦/٦، ونصه: «ومثله: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾، أي: الذي تطلب منك طاعة معروفة لا يرتاب فيها، لا [إيمان] باللسان لا يواطئه القلب، أو طاعتكم طاعة معروفة أي: عُرف أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل».

(٢) (نطلب) كذا في الأصل، وأما في مخطوط مغني اللبيب ل١٦٥/ب، ومغني اللبيب: ٣٨٥/٦، فهي بلفظ: (يُطلب).

(٣) (سم) هو رمز للمحشي ابن قاسم العبادي، وقد استخدمه الصبان كثيراً في حاشيته على شرح الأشموني. ينظر: ١١/١، ويظهر أن البهوتي مجرد الحاشية نقل النص من تجريد الطبلاوي وفيه الرمز .

(٤) مغني اللبيب: ٣٨٧/٦، ونصه: «ولو عرض ما يوجب التعيين، عُمل به، كما في: (نعم الرجل زيد) على القول بأهما جملتان؛ إذ لا يُحذف الخبر وجوباً...، ومثله: (حبذا زيد) إذا حُمِل على الحذف».

قوله: (عَلَى الْقَوْلِ) أي: بناء على القول.

قوله: (بِأَنَّهُمَا) أي: (نَعَمْ الرَّجُلُ)، و(زَيْدٌ).

قوله: (جَمَلَتَانِ) وإطلاق الجملة على (زَيْدٌ) بالنظر للمحذوف معه.

قوله: (إِذَا لَا يُحْذَفُ الْخَبَرُ وَجُوبًا) إلخ. أي: ولو حذف هنا الخبر، لكان محذوفًا وجوبًا

بدون سدّ شيء مسدّد، وظاهر كلامه أَنَّ هذا الشرط للخبر فقط، فيجوز أن يحذف

المبتدأ وجوبًا بدون سدّ شيء مسدّد.

قوله: (وَمِثْلُهُ) أي: مثل: (نَعَمْ الرَّجُلُ زَيْدٌ).

قوله: (إِذَا حُمِلَ) إلخ. بخلاف ما إذا حُمِلَ على أَنَّهُ [ص / ٣٤٥] مبتدأ خبره جملة (حَبْدًا).

قوله: (بِأَنَّ الْمَحْذُوفَ الْخَبَرَ)^(١) أي: قَسَمِي.

قوله: (كَوْنُهُ)^(٢) أي: المحذوف.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (وَجَوَزَ ابْنُ عَصْفُورٍ كَوْنَهُ الْمُبْتَدَأَ) أي: كما جَوَزَ كونه

الخبر^(٣)، وعلى هذا التّقدير ينبغي أن يكون الحذف عنده وجوبًا لسدّ جواب القسم

مسدّد.

قوله: (وَلِذَلِكَ) أي: لأجل تجويزه الوجهين في ذلك.

قوله: (لَمْ يَعُدَّهُ) أي: نحو: (عَمْرُكَ) إلخ.

قوله: (تَعَيَّنَهُ) أي: المحذوف.

قوله: (لِذَلِكَ) أي: لكون المحذوف الخبر.

قوله: (أَمَّا قَسَمِي) فالمحذوف (المبتدأ).

قوله: (أَوْ أَيْمَنُ) فالمحذوف (الخبر).

قوله: (وَلَوْ قُدِّرَ)^(٤) إلخ. إن أراد الاعتراض عليه، فهو مدفوع؛ لأنّ كلام ابن عصفور لا

(١) مغني اللبيب: ٣٨٧/٦، ونصه: «وجزم به كثير من النحويين في نحو: (عَمْرُكَ لِأَفْعَلَنَ) ...، بأنّ المحذوف الخبر».

(٢) مغني اللبيب: ٣٨٧/٦-٣٨٨، ونصه: «وجَوَزَ ابْنُ عَصْفُورٍ كَوْنَهُ الْمُبْتَدَأَ؛ ولذلك لم يعدّه فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيينه عنده، لذلك قال: «والتقدير: إمّا قَسَمِي أَيْمَنُ الله، أو أَيْمَنُ الله قسم لي»».

(٣) ينظر: شرح الحمل لابن عصفور: ٥٥٧/١-٥٥٨، والجمع: ٤٨٢/٢.

(٤) (قُدِّرَ) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٦/أ، وأما في مغني اللبيب: ٣٨٨/٦، فهي بلفظ: (قَدَّرَتْ).

ينافي ذلك.

قوله: (يَجِبُ كَوْنُهَا الْخَيْرَ) أي: إذا لم تقم قرينة وإلا جاز كونها (المبتدأ)، كـ(أبو يوسف^(٢) أبو حنيفة^(٣)).

إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ فَعَلًا إِنْ

[وَالْبَاقِي فَاعِلًا وَكَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَالْبَاقِي خَبْرًا فَالثَّانِي أَوْلَى^(٤)]:

قوله: (فَالثَّانِي)^(٥) وهو كونه مبتدأ.

قوله: (عَيْنُ الْخَيْرِ) أي: بحسب الخارج لا بحسب المفهوم لاختلافهما بحسبه.

قوله: (فَالْمَحْذُوفُ عَيْنُ الثَّابِتِ) بحسب الخارج.

وفيه: أَنَّ الغرض من الخبر مفهومه لا ذاته، فليس المحذوف عين الثابت بحسب الغرض المقصود؛ لأنَّ مفهوم الخبر الذي هو المعتبر ليس عين الثابت؛ لأنَّ الغرض منه الذات، والمفهوم مع الذات متغايران.

قوله: (فَأَمَّا الْفَعْلُ) إلخ. لأنَّ ذاته ومفهومه كلاهما الحدث.

قوله: (غَيْرُ الْفَاعِلِ) أي: بحسب الخارج والمفهوم.

قوله: (اللَّهُمَّ) استثناء من مقدَّر أي: فيكون احتمال حذفه -أي: الفعل- مرجوحًا، اللهم إلخ. فيكون راجحًا.

(١) مغني اللبيب: ٣٨٨/٦. ونصه: «ولو قَدَّرْتَ: (أَيُّمُنُ اللَّهُ قَسْمِي) لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخير».

(٢) أبو يوسف هو: القاضي يعقوب بن إبراهيم بن حبيب، عُرف بحفظ الحديث، ولزم أبا حنيفة وتفقه عليه ونشر مذهبه، توفي سنة ١٨٢هـ. ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٣٩/٧، ووفيات الأعيان: ٣٧٨/٦-٣٩٠.

(٣) هو الإمام أبو حنيفة، النعمان بن ثابت بن المربان، كان فقيها وصاحب رأي، وهو أحد الأئمة الأربعة، رأى أنس بن مالك رضي الله عنه، توفي سنة ١٥٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيلوله: ٤٢٦-٣٢٥/١٣، والطبقات الكبرى: ٢٣٣/٧.

(٤) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل١٦٦/أ، ومغني اللبيب: ٣٨٩/٦.

(٥) مغني اللبيب: ٣٨٩/٦. ونصه: «فالثاني أَوْلَى؛ لأنَّ المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت...، فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع...، أو بموضع آت على طريقته».

- قوله: (يَعْتَصِدْ) إلخ. فيترجَّح حذف الفعل.
- قوله: (بِرِوَايَةٍ أُخْرَى) أي: صرَّح فيها بذلك المحذوف.
- قوله: (الْمَوْضِع) أي: بعينه.
- قوله: (أَوْ بِمَوْضِعٍ) عَطْفٌ عَلَى (برواية).
- قوله: (أَوْ مَوْضِعٍ^(١)) عَطْفٌ عَلَى (مَوْضِعٍ) كما يؤخذ من تضييحه.
- قوله: (عَلَى طَرِيقَتِهِ) أي: الأول.
- قوله: (﴿يُسَبِّحُ﴾ [النور: ٣٦]) مبني للمفعول^(٢)، ونائب فاعله: ﴿لَهُ﴾، أو: ﴿فِيهَا﴾، أو: ﴿بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾^(٤).
- قوله: (﴿كَذَلِكَ﴾) بلا واو [ص / ٣٤٦] كما هو نظم الآية.
- قوله:

(... .. لِحُصُومَةٍ) (٥)
علة (ضَارِعٌ)^(٦).

(١) (موضع) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٦/أ، وأما في مغني اللبيب: ٣٨٩/٦، فهي بلفظ: (موضع).

(٢) مغني اللبيب: ٣٩٠-٣٩١. ونصه: «فالأول كقراءة: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ [النور: ٣٦] بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير: ﴿كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى: ٣] بفتح الحاء».

(٣) قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر بفتح الباء: ﴿يُسَبِّحُ﴾، وقرأ بقية السبعة بكسرها. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٤٥٦، والعنوان في القراءات السبع: ص ١٣٩. وينظر توجيه القراءتين في: الحجة في القراءات السبع: ص ٢٦٢، والحجة للقراء السبعة ٣٢٦/٥.

(٤) ينظر: الكشف: ٢٤٢/٣، وقال أبو حيان: «الأولى الذي يلي الفعل؛ لأن طلب الفعل للمرفوع أقوى من طلب المنصوب». البحر المحيط: ٤٨/٨.

(٥) مغني اللبيب: ٣٩١/٦. ونصه: «وكقوله:

لِيُنْكَرَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِحُصُومِهِ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيعُ الطَّوَائِحُ

فيمر رواه مبنيًا للمفعول».

(٦) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وقد اختلف في قائله، فقليل: إن البيت للحرث بن نَهِيك النهشلي، كما في: الكتاب: ٢٨٨/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢١٤/١.

قوله: (وَلَا تُقَدَّرُ^(١) هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتُ مُبْتَدَأَاتٍ)^(٢)، أي: على سبيل الأرجحية لا على سبيل المنع، وإِلَّا فتقديرها مبتدآتٍ جائزٌ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: الموافق لِمَا تَقَدَّمَ أَنْ يَقُولَ: وَلَا تَقَدَّرُ المحذوفات مبتدآت؛ لِأَنَّ الكلام في المحذوف: هل يَقَدَّرُ مبتدأً أو فعلاً؟

وكتب -أيضاً- ما نصه قوله: (وَلَا تُقَدَّرُ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتُ) إلخ. قال الدماميني: «في العبارة قلبٌ، فَإِنَّ المرفوعات أخبارٌ حذفت مبتدأتها لا مبتدآت حذفت أخبارها»^(٣). انتهى.

يعني: أَنَّ مقصود المصنّف نفْيُ كون هذه المرفوعات أخباراً لمبتدآت محذوفة؛ لِأَنَّ مقصوده بيان أَنَّ المذكور في هذه الأمثلة فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ لا خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ؛ لِأَنَّهَا أمثلة لِمَا اعتضد كون المحذوف فعلاً على كونه مبتدأً، فالموافق لذلك تقدير المحذوف فعلاً، ونفي كونه مبتدأً.

فبيّن كون المحذوف فعلاً بقوله: (فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: يُسَبِّحُهُ)^(٤) إلخ. وأَرَادَ نَفْيَ كونه مبتدأً بقوله: (وَلَا تُقَدَّرُ) إلخ؛ ليحصل تطبيق هذه الأمثلة على الممثل له إذ ذاك، التطبيق ببيان رجحان تقدير الفعل؛ لاعتضاده على تقدير المبتدأ، فهو محتاج في التطبيق إلى إثبات تقدير الفعل، ونفي تقدير المبتدأ؛ لِأَنَّ ذلك هو حق التطبيق.

فقوله: (وَلَا تُقَدَّرُ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتُ مُبْتَدَأَاتٍ) إلخ. مقلوبٌ، والموافق أَنَّ يقال: وَلَا تَقَدَّرُ هذه المرفوعات أخباراً حذفت مبتدأتها.

ويؤخذ من هذا الاعتراض اعتراضُ قول المصنف الآتي: (فَلَا يُقَدَّرُ: لَيَقُولَنَّ: اللَّهُ

وقيل: لنهشل بن حرّي، كما في: المقاصد النحوية: ٩١٥/٢، وشرح أبيات المغني: ٢٩٦/٧، وخزانة الأدب للبغدادي: ٣٠٩/١. وقيل: للحارث بن ضرار النهشلي، كما في شرح أبيات سيبويه: ٧٦/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب: ص ٣٠. وقيل: لمزرد أخي الشماخ. ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح ١٠٩/١.

(١) (تَقَدَّرَ) كذا في الأصل، ومغني اللبيب: ٣٩٢/٦، وأما في مغني اللبيب (خ) ل ١٦٦/أ، فهي بلفظ: (يَقَدَّرُ).

(٢) مغني اللبيب: ٣٩٢/٦-٣٩٣، ونصه: «وَلَا تُقَدَّرُ هذه المرفوعات مبتدآت حذفت أخبارها؛ لِأَنَّ هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل».

(٣) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٧٥/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٣٩٢/٦، ذكر ابن هشام عن: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: ٣٦]: «فَإِنَّ التَّقْدِيرَ: يُسَبِّحُهُ رجالٌ».

خَلَقَهُمْ^(١)، بل الموافق لسياقه أَنْ يقول: فلا يَقْدَرُ: لَيَقُولَنَّ: خالقهم الله، ولعله^(٢) سكت عن اعتراضه لفهمه مما ذكره هنا، أو لسهوه عنه.

وأما احتمال أَنَّ المصنف أراد نفي وجه آخر [ص/ ٣٤٧] غير ما الكلام فيه، وهي نفي ابتدائية المرفوعات^(٣) فهو لا يوافق سياقه، ولا تعليله بقوله: (لَأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ قَدْ ثَبَتَتْ فَاعِلِيَّتُهَا) إلخ؛ لأنَّ ثبوت الفاعلية في رواية أخرى إِنَّمَا ذكره فيما سبق لترجيح كون المحذوف فعلاً على كونه مبتدأ لا على كون المذكور مبتدأ حذف خبره، وإذا تأملت ذلك، اتضح أَنَّ اعتراض الدماميني في محله، وأن ما بالغ فيه الشُّمْنِي^(٤) في غاية البعد، فليتأمل.

قوله: (وَالثَّانِي)^(٥) وهو المعتضد بموضع يشبهه أو آت على طريقته، فهو شامل للقسمين. قوله: (مَنْ خَلَقَهُمْ) [الزخرف: ٨٧] حكاية لـ ﴿سَأَلْتَهُمْ﴾؛ لأنَّ معناه: اسْتَفْهَمْتَهُمْ، فالمعنى: اسْتَفْهَمْتَهُمْ فقلت لهم: مَنْ خَلَقَ إلخ، فلا يحتاج إلى حذف (عن)؛ لأنَّ السؤال بمعنى الاستفهام قد استوفى مفعوله - وهو (الضمير) - فلا يتعدى لما بعده إلا بـ (عن)، أي: عَمَّنْ.

قوله: (فِي شِبْهِ هَذَا الْمَوْضِعِ) وليس عين الموضع الأول؛ لأنَّ المسؤول عنه هنا خَلَقَ السماوات والأرض، وفي ذلك خَلَقَهُمْ أَنفُسِهِمْ. وكتب -أيضاً- ما نصه: إِنَّمَا ذكره المصنف لترجيح تقدير الفعل على تقدير المبتدأ، فالموافق لذلك أَنْ يقول هنا: فلا يَقْدَرُ: (لَيَقُولَنَّ: خالقهم الله)، لا (لَيَقُولَنَّ: الله خلقهم)، فتأمل.

قوله: (وَفِي مَوَاضِعَ)^(٦) عَطْفٌ على (مُشَبِّه)^(١)، وهذا من الشق الثاني من القسم الثاني.

(١) سيأتي إيراد كلام ابن هشام عن هذا في الحاشية بعد قليل.

(٢) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أي: الدماميني).

(٣) يقصد الاحتمال الذي ذكره الشُّمْنِي في الرد على الدماميني، وسيأتي نصه.

(٤) ينظر كلام الشُّمْنِي في حاشيته: ٢٥٣/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٣٩٣/٦، ونصه: «والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. فلا يَقْدَرُ: لَيَقُولَنَّ: الله خلقهم، بل خلقهم الله؛ لحيء ذلك في شبه هذا الموضع».

(٦) مغني اللبيب: ٣٩٣/٦-٣٩٤، ونصه: «وفي مواضع آتية على طريقته نحو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِي﴾

قوله: (آيَةً عَلَى طَرِيقَتِهِ)؛ لاشتغالها على سؤال وجواب، وَلَمَّا كَانَا مُحَقِّقَيْنِ مُوجُودَيْنِ بالفعل بخلاف السؤال في تلك - فإنه مفروض - فلم^(٢) يكن مُشَبَّهًا له، بل آتياً على طريقته.

قوله: (الآية)^(٣) الشاهد في: ﴿نَبَأْنِي الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ﴾، فجعل: ﴿الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ﴾ فاعلاً لفعل. قوله: (﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ﴾ [يس: ٧٨]) الآية، الشاهد في: ﴿يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾، فجعل: ﴿الَّذِي﴾ فاعلاً لفعل.

إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا فَكَوْنُهُ ثَانِيًا أَوَّلَى:

قوله: (أَوَّلًا)^(٤) أي: أول مجتمعين. قوله: (أَوَّلَى) لَأَنَّ الثَّقَلَ الذي هو سبب الحذف إِنَّمَا حصل بالثاني. وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَوَّلَى) أي: لا واجب. قوله: (وَفِيهِ) أي: المبحث. قوله: (مَسَائِلُ) الأرجح فيها كلها أَنَّ المحذوف الثاني. قوله: (إِحْدَاهَا: نُونُ الْوَقَايَةِ) فيه تسمح، أي: المسألة المحذوف فيها نون الوقاية. قوله: (﴿أَتَحْجُوتَنِي﴾ [الأنعام: ٨٠])، بتخفيف النون^(٥)، و﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر: ٦٤]^(٦) كذلك.

الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ [التحریم: ٣]، ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ٧٨ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا [يس: ٧٩-٧٨].

- (١) (مشبه) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٦/أ، وأما في مغني اللبيب: ٣٩٣/٦، فهي بلفظ: (شبه).
- (٢) كذا في الأصل، وحقه أن يكون بحذف الفاء جواباً لـ (لما).
- (٣) (الآية) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٦/أ، ومغني اللبيب: ٣٩٤/٦، فقد ذكرت الآية وهي قوله: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأْنِي الْعَلِيمُ الْحَبِيرُ﴾ [التحریم: ٣].
- (٤) مغني اللبيب: ٣٩٥-٣٩٦، ونصه: «وفيه مسائل: إحداها: نون الوقاية في نحو: ﴿أَتَحْجُوتَنِي﴾ [الأنعام: ٨٠]، و﴿تَأْمُرُونَنِي﴾ [الزمر: ٦٤]. فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس وأبي سعيد، وأبي علي وأبي الفتح، وأكثر المتأخرين. وقال... إن المحذوف الأولى».
- (٥) هي قراءة نافع وابن عامر. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٢٦١، والتيسير في القراءات السبع: ص ١٠٤. وينظر توجيه القراءة في: الحجة في القراءات السبع: ص ١٤٣، والحجة للقراء السبعة ٣/٣٣٣.

قوله: (فَيَمْنُ) أي: في قراءة مَنْ إلخ.

قوله: (وَهُوَ) أي: كون المحذوف نون الوقاية في نحو الآيتين.

قوله: (أَبِي الْعَبَّاسِ) أي: المبرد^(٢).

قوله: (وَأَبِي سَعِيدٍ) أي: السيرافي^(٣).

قوله: (وَأَبِي عَلِيٍّ) أي: الفارسي.

قوله: (وَأَبِي الْفَتْحِ) أي: ابن جني.

قوله: (إِنَّ الْمَحْذُوفَ) أي: في نحو الآيتين.

قوله:

(... .. يَسُوءُ) (٤)

أي: الشيب.

قوله: (فَلْيَنِي)^(٥) أصله: فَلْيَنِي.

قوله: (هَذَا) أي: النقل الذي نقلناه من أَنَّ المسألة الثانية فيها قولان^(٦)، أصحهما: أَنَّ

(١) القراءة فيها نفس القراءة في الآية التي قبلها، ينظر: المراجع السابقة.

(٢) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، عُرف بالفصاحة وبراعة البيان وكثرة النوارد، وكان إمام العربية ببغداد في زمانه، ومن مصنفاته: المختضب، والكامل، والمدخل إلى علم سيبويه، توفي سنة ٢٨٦هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ١٠١-١١٠، وتاريخ العلماء النحويين: ص ٥٣-٦٢، ومعجم الأدباء ٢٦٧٨/٦-٢٦٨٤.

(٣) السيرافي: هو الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان القاضي النحوي، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، وتصدّر لإقراء القراءات والنحو واللغة، والحساب والعروض، ومن مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، وألفات القطع والوصل، والإقناع، توفي سنة ٣٦٨هـ. ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ص ٢٨-٢٩، ومعجم الأدباء: ٨٧٦/٢-٩١٠، وإنباه الرواة: ٣٤٨/١-٣٥٠.

(٤) مغني اللبيب: ٣٩٦/٦-٣٩٧. في ذكر المسألة الثانية، وفيه: «قوله:

تَرَاهُ كَالْتَّغَامِ يُعِلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي

هذا هو الصحيح».

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) اختلف العلماء في النون المحذوفة على قولين: الأول: أن المحذوفة هي نون الوقاية وهذا اختيار جماعة من العلماء منهم: المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن يعيش، وابن الحاحب، والرضي، بل حُكي فيه الإجماع.

وأجاب أصحاب هذا القول بأن (فليني) ضرورة ولا يقاس عليه. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٥٤/٤،

الأرجح كون المحذوف نون الوقاية (صر).

قوله: (لَأَنَّ نُونَ الْفَاعِلِ)^(١) إلخ، فيه فرقٌ على هذا بين الثانية والأولى، حيث أُجمع هنا واختلف هناك.

قوله: (وَأَنَّهُ) أي: كون المحذوف الأولى، وعليه يلزم حذف الفاعل هنا.

قوله: (تَاءُ الْمَاضِي)^(٢) وهي التي أصلها أَنْ تدخل على الماضي، ودخلت في المضارع؛ لأنَّه يستوفي حروف الماضي.

قوله: (تَلَطَّيْ) [الليل: ١٤] مضارع (تَلَطَّيْتُ).

قوله: (فِي قَوْلِهِ)^(٣) أي: في إعراب (قَوْلِهِ).

قوله: (فَإِنْ تَوَلَّوْا) [آل عمران: ٦٣] يحتمل عند النحويين وجهين^(٤): أَنْ يكون ماضياً، فلا حذف، وَأَنْ يكون مضارعاً، ففيه حذف إحدى التاءين ونون الرفع بـ(إِنْ).

قوله: (لَا يُحْذَفُ)؛ لأنَّه يفوت المعنى المدلول عليه به، وكأنَّه يرى أَنَّ الفعل إذا كان مضارعاً لا يكون المحذوف إلا بالمضارعة.

قوله: (وهذا)^(٥) أي: الذي قاله.

وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٠١/٢، وأمالى ابن الحاجب: ٥٤٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥١/٢، وارتشاف الضرب ٩٢٦/٢، والتذيل والتكميل ١٩١/٢-١٩٣، والهمع ٢٦٢/١. القول الثاني: أَنَّ المحذوفة هي نون الإناث، وهذا رأي ابن مالك والشاطبي. ينظر: شرح التسهيل: ١٤٠/١، والمقاصد الشافية: ٣٤٠/١.

وأما حكاية الإجماع فقد قال عنه المرادي: إنه ليس بصحيح. ينظر: توضيح المقاصد ٣٨٠/١.

(١) مغني اللبيب: ٣٩٧/٦، ونصه: «لأنَّ نون الفاعل لا يليق بها الحذف...، أَنَّ المحذوف الأولى، وأنَّه مذهب سيبويه».

(٢) مغني اللبيب: ٣٩٧/٦، في ذكر المسألة الثالثة، وفيه: «تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلَطَّيْ﴾ [الليل: ١٤]».

(٣) مغني اللبيب: ٣٩٨/٦، ونصه: «وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾ [آل عمران: ٦٣]؛ لأنَّ حرف [المضارعة] لا يُحذف».

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥٠/٥، والكشاف: ٣٥٤/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٢٦٨/١، والدر المصون: ١٢٦/٣.

(٥) مغني اللبيب: ٣٩٨/٦، ونصه: «وهذا فاسد؛ لأنَّ المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور والمخالف في ذلك هشام

قوله: (لَأَنَّ الْمَحذُوفَ) أي: عند من يراه مضارعاً.

قوله: (الثَّانِيَةُ) لا حرف المضارعة كما اعتقد هو.

قوله: (وَالْمُخَالَفُ) أي: للجمهور.

قوله: (فِي ذَلِكَ) أي: كون المحذوف الأولى، وهو جائز وإن كان مرجوحاً^(١).

قوله: (ثُمَّ إِنَّ التَّنْزِيلَ) إلخ، شروع في الردّ على أبي البقاء^(٢) باشتمال التَّنْزِيلِ على

مواضع من ذلك الفعل فيها مضارع قطعاً لا يحتمل الماضي بوجه، [ص/ ٣٤٩] فلا

يمكنه دعوى كونه ماضياً.

قوله: (مِنْ ذَلِكَ) أي: مما اجتمع فيه تاءان إحداهما^(٣) تاء الماضي وثانيتها تاء المضارع.

قوله: (تَلْظَى) [الليل: ١٤]، وليس ماضياً وإلا لقل: (تَلْظَتْ)؛ لأنّ الفاعل ضميره المؤنث.

قوله: (تَمْنُونَ) [آل عمران: ١٤٣]، ولو كان ماضياً لقل: (تَمْنَيْتُمْ)؛ لأنّ الماضي

(تَمْنُوا)^(٤).

قوله: (الْمَحذُوفُ مِنْهُمَا)^(٥) أي: من (مَقُول)، و(مَبِيع) أي: ونحوهما.

الكوفي، ثم إن التَّنْزِيلَ مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك، لا شك فيها، نحو: ﴿نَارًا تَلْظَى﴾ [الليل: ١٤]،

﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ﴾ [آل عمران: ١٤٣].

(١) اختلف العلماء في أيّ التاءين المحذوفة على ثلاثة أقوال: الأول: جواز حذف إحدى التاءين مع ترجيح أنّ المحذوفة

هي التاء الثانية؛ لأنّ الأولى حرف معنى فهي أولى بالبقاء، ولأنّ الاستتقال جاء من الثانية، وقد نصّ عليه سيبويه

على الجواز فقال: «فإن التقت التاءان في (تتكلمون) و(تترسون)، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتتهما، وإن شئت

حذفت إحداهما»، وهذا مذهب البصريين وبعض الكوفيين، واختاره ابن مالك. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:

٤٥٠/٥، والتسهيل لابن مالك: ص ٣٢٤، والبحر المحيط: ١٩٣/٣، والدر المصون: ٢٣٠/٣، وتمهيد القواعد:

٥٢٨٢/١٠.

القول الثاني: أنّ الأولى حذف التاء الأولى؛ لأنها زائدة بخلاف الثانية فهي من أصل البناء، وهذا مذهب بعض

الكوفيين. ينظر: المقاصد الشافية: ٤٦٦/٩، وشرح الأشموني على الألفية: ١٦٠/٤.

القول الثالث: أنّ المحذوفة هي التاء الأولى، وهذا مذهب الكوفيين. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٥٠/٥.

(٢) ينظر رأي أبي البقاء في: التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٨/١.

(٣) في الأصل (إحديهما)، وهو لحن.

(٤) في الأصل (لا تمنوا) بزيادة (لا)، ولا معنى لها في هذا الموضع.

(٥) مغني اللبيب: ٣٩٨-٣٩٩، في ذكر المسألة الرابعة، وفيه: «نحو: (مَقُول) و(مَبِيع) المحذوفِ منهما (واو)

مفعول».

قوله: (نَحْوُ: إِقَامَةٌ وَاسْتِقَامَةٌ)^(١)، قال الدماميني في (شرح التسهيل): «والأصل فيهما (إِقْوَام) و(اسْتَقْوَام)، نقلت حركة العين -وهي (الواو)- إلى الساكن قبلها، فالتقى ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم قلبت (الواو) ألفاً لتحركها في الأصل هاء التانيث»^(٢) انتهى.

قوله:

(نَحْوُ: يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ... .. (٣)

فالأرجح كون (زَيْد)^(٤) الأول هو المضاف إلى (الْيَعْمَلَاتِ)^(٥) المذكور، والمضاف إليه الثاني هو المحذوف^(٦).

قوله:

(... .. ذِرَاعِيْ... .. (٧)

(١) مغني اللبيب: ٣٩٩/٦، في ذكر المسألة الخامسة، وفيه: «نحو: إقامة واستقامة، المحذوف منهما ألفُ الإفعال والاستفعال».

(٢) مخطوط تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: ل ٣٥٢/ب.

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٠/٦، في ذكر المسألة السادسة، وفيه: «نحو:

يا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ

بفتحهما».

(٤) جزء من بيت من الرجز، وبعده:

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هُدَيْتَ فَاَنْزَلَ

وهو منسوب لبعض ولد جرير، كما في الكتاب: ٢٠٥/٢، والمفصل: ص ٦٦-٦٧، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٨/١، والمقاصد النحوية: ١٧١٠/٤.

وقيل: لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه، كما في: شرح أبيات سيبويه: ٤٢/٢، وأساس البلاغة: ٦٧٩/١، وشرح شواهد المغني: ٨٥٥/٢، وشرح أبيات المغني: ١٠/٧، وخزانة الأدب للبغدادي: ٣٠٣/٢.

(٥) جزء من الرجز السابق.

قوله: (الْيَعْمَلَاتِ): بفتح الميم جمع (يَعْمَلَةٌ)، وهي: الناقة النجيبة التي طُبعت على العمل. ينظر: الصحاح، مادة (عمل) ١٧٧٥/٥، وتاج العروس، مادة (عمل) ٥٨/٣٠.

(٦) ينظر الخلاف في توجيه هذا البيت وأمثاله في: الكتاب: ٢٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٤٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ١٣٢١/٣، وارتشاف الضرب: ٢٢٠٥/٤.

(٧) مغني اللبيب: ٤٠٠/٦. ونصه: «و:

الأرجح كونه المضاف إلى (الأسد)^(١) المذكور، وإن لزم العطف قبل تمام المعطوف عليه^(٢).

قوله: (نحو: (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ))^(٣) الأرجح أن المحذوف خبره هو الثاني، أي: (عَمْرُو).
قوله: (فِيهِ) أي: في هذا المثال.
قوله: (مِنَ الْأَوَّلِ) وهو (زَيْدٌ).
قوله: (لِسَلَامَتِهِ) أي: الحذف من الأول.
قوله: (مِنَ الْفَصْلِ) أي: بين المبتدأ والخبر.
قوله: (إِعْطَاءَ الْخَبَرِ) أي: (قَائِمٌ).
قوله: (لِلْمُجَاوِرِ) أي: (عَمْرُو).
قوله: (قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ)^(٤) أي: في الفرق بينهما عند سيبويه^(٥).

[يا من رأى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ] بين ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

(١) جزء من عجز بيت من المنسرح، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للفرزدق، ولم أحده في ديوانه، وهو منسوب له في: الكتاب: ١٨٠/١، وشرح أبيات سيبويه: ٣١٦/١. وشرح المفصل لابن يعيش: ١٨٩/٢، والمقاصد النحوية: ١٣٦١/٣، وشرح شواهد المغني: ٧٩٩/٢، وشرح أبيات المغني: ١٧٧/٦.

(٢) أي: أن المضاف إليه محذوف من الثاني، وتكون (الجبهة) مقحمة على نية التأخير، وهو مذهب سيبويه، وأما عند المبرد فإن المحذوف من الأول استغناءً بإضافة الثاني، واختاره ابن مالك. ينظر: الكتاب: ١٨٠/١، والمقتضب: ٢٢٧/٤-٢٢٩، وشرح الكتاب للسرياني: ٣٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٨٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٩/٣، وشرح الأشموني على الألفية: ١٧٨/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٠/٦-٤٠١، ونصه: في ذكر المسألة السابعة، وفيه: «نحو: (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ)، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور».

(٤) مغني اللبيب: ٤٠١/٦، ونصه: «قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضامتين؛ ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً مما ذهب، وأما هنا فلو كان (قائم) خبراً عن الأول لوقع في موضعه...، إذ كان الخبرُ يحذفُ بلا عوض نحو: (زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو) من غير قبح في ذلك».

(٥) لا فرق بينهما عند سيبويه، وما ذكره ابن هشام أن سيبويه يرى الحذف من الأول في المثال: (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ) فيه نظراً، فقد نص أبو حيان أن سيبويه يرى في هذا المثال أن الحذف من الثاني فقال: «كون المذكور خبراً للثاني، وحذف خبر الأول للدلالة هو مذهب ابن السراج، وذهب سيبويه، والمازني، والمبرد، وعلي بن سليمان، إلى أن المذكور خبرٌ للأول، ويدخل الثاني في معناه». ارتشاف الضرب: ٢٠٢٠/٤، وبنحوه قال السيوطي. ينظر: الهمع: ٣٩١/١. وينظر أيضاً: الكتاب: ١٥٦/٢.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: توجيهاً لكون الحذف من الثاني في نحو: (يا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ) عند سيبويه على خلافه في نحو: (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ)، وبياناً للفرق بينهما^(١).

قوله: (اعْتَرَضَ) أي: المتكلم.

قوله: (الْمَذْكُورُ) وهو (الِيعْمَلَاتِ).

قوله: (عَوْضًا) إلخ. إذ هو واقع في موضعه الذي يكون فيه لو ذُكر.

قوله: (مِمَّا ذَهَبَ) وهو المضاف إليه الثاني.

قوله: (وَأَمَّا هُنَا) وهو (زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ).

قوله: (قَائِمٌ) أي: المذكور.

قوله: (خَبَرًا عَنِ الْأَوَّلِ) أي: و(عَمْرُو) مبتدأ مقحم.

قوله: (لَوْ قَعَّ فِي مَوْضِعِهِ) [ص/ ٣٥٠] بأن يلاصق (زيداً).

قوله: (مِنْ غَيْرِ قُبْحٍ فِي ذَلِكَ) بخلاف حذف المضاف إليه بلا عوض، ففيه قُبْح.

قوله: (وَقِيلَ أَيْضًا)^(٢) أي: في توجيه قول سيبويه في هذا المثال: إِنَّ الحذف فيه من الأول^(٣).

قوله: (كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأَيْنِ) أي: (زَيْدٌ) و(عَمْرُو).

قوله: (عَامِلٌ فِي الْخَبَرِ) أي: في خبره المختص به.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: كُلٌّ منهما عامل في خبر نفسه المختص به.

قوله: (إِعْمَالُ الثَّانِي) أي: (عَمْرُو) أي: في الخبر المذكور وهو (قَائِمٌ).

قوله: (فِي مَسْأَلَةِ الْإِضَافَةِ)؛ لأنَّ كلاً من المتضايفين عاملٌ في المضاف إليه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قد يفرَّق بأنَّ في الإضافة ما يسُدُّ مَسَدَّ المضاف إليه، فكأنَّه مذكور بخلافه هناك.

(١) ينظر: كلام ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل: ٢٤٣/١-٢٤٤، وأما ابن الحاجب: ٧٢٦/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٠١/٦-٤٠٢، قال ابن هشام عن (زيد وعمر قَائِمٌ): «وقيل أيضاً: كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأَيْنِ عاملٌ في الخبر، فالأوَّلَى إعمال الثاني لقربه، ويلزم... أن يقال بذلك في مسألة الإضافة».

(٣) تقدم قريباً بيان مذهب سيبويه أنَّه يرى أنَّ الحذف فيه من الثاني، وليس كما ذكر ابن هشام رحمه الله.

تنبية:

قوله: (الْخِلَافُ)^(١) أي: في الراجح من الكَوْنَيْنِ السَّابِقَيْنِ.

قوله: (عِنْدَ التَّرَدُّدِ) أي: الشك والاحتمال.

قوله: (وَالِإِلاَّ) أي: وإن لم يكن تردُّدٌ، بل قام الدليلُ على تعيُّن أحدهما.
قوله:

(نَحْنُ...)

أي: راضون.

قوله: (وَالرَّأْيُ)^(٢) وهو المرضيُّ به.

قوله:

(خَلِيلِيَّ...)^(٣)

منادى.

قوله: (هَلْ طِبُّ)^(٤) أي: وَصَلُ لي ولكما.

قوله: (فَإِنِّي)^(٥) أي: دَنَفٌ^(٦).

قوله: (وَمِنَ الثَّانِي)^(٧) أي: ولا تردد في أَنَّ المحذوف من الثاني إلخ.

(١) مغني اللبيب: ٣٠٤/٦، ونصه: «الخلافاً إنما هو عند التردد، وإلا فلا تردُّدُ أَنَّ الحذف من الأول في قوله:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ»

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) مغني اللبيب: ٣٠٤/٦، ونصه: «وقوله:

خَلِيلِيَّ هَلْ طِبُّ فَإِنِّي وَأَنْتَ وَإِنْ لَمْ تُبَوِّحَا بِالْهَوَى دَنَفَانِ».

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من عجز بيت من الطويل، ولم أهتمد لقائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٥٠/٢، وأوضح

المسالك: ٣٤٩/١، والتنزيل والتكميل: ١٨٩/٥، وتمهيد القواعد: ١٣٩٠/٣، والمقاصد النحوية: ٧٥٠/٢،

وشرح أبيات المغني: ٤٢/٧.

(٧) مغني اللبيب: ٤٠٤-٤٠٥، ونصه: «ومن الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّينِ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ

يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ إذ لو كان الجوابُ للثاني لجزم، فقلنا بذلك

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَمِنَ الثَّانِي) عطفٌ على قوله: (مِنَ الْأَوَّلِ) أي: ولا تردد في أن الحذف من الثاني، وهو الشرط، فالجواب المذكور للقسم لا للشرط.

قوله: (﴿لَيْنِ﴾ [الإسراء: ٨٨]) اللام موطئة للقسم، أي: والله لئن، و(إِنْ) شرط، وكُلٌّ من القسم و(إِنْ) يطلب جواباً، ولم يُذكر إلا جوابٌ واحدٌ، وهو: ﴿لَا يَأْتُونَ﴾. قوله: (﴿أَجْتَمَعْتَ﴾) شرط (إِنْ).

قوله: (﴿عَلَى أَنْ﴾) صلة: ﴿أَجْتَمَعْتَ﴾.

قوله: (﴿لَا يَأْتُونَ﴾) جواب القسم الأول.

قوله: (لِلثَّانِي) وهو (إِنْ).

قوله: (فَقُلْنَا بِذَلِكَ) أي: بأن الحذف من الثاني قياساً على هذا.

قوله: (إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ) فهنا شرطان يطلب كُلُّ جواباً، فقد تَوَالَى طَالِباً جَوَابٍ كما في الآية.

قوله: (فَأَنْتَ طَالِقٌ) فهو جواب (إِنْ أَكَلْتَ)، فالحذف من الثاني، وتقديره: فَإِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ، [ص / ٣٥١] فالشَّرْطُ الْأَوَّلُ وجوابه جوابُ الشرط الثاني.

قوله: (﴿فَأَمَّا إِنْ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]) فكلٌّ من (أَمَّا) و(إِنْ) أداة شرط يطلب جواباً.

وقوله: (﴿كَانَ﴾) شرط (إِنْ) لا (أَمَّا)، وقضية كلامه أَنَّ قوله: ﴿فَرَوْحٌ﴾ جوابُ (أَمَّا)، وَأَنَّ جواب (إِنْ) محذوفٌ مع أَنَّ: ﴿فَرَوْحٌ﴾ جوابُ (إِنْ)، وجملة (إِنْ) وشرطها وجوابها جوابُ (أَمَّا)، والأصل: مهما يكن من شيءٍ فَإِنْ كَانَ من المقربين فروحٌ، ثم زحلت (الفاء) وكأنه حذف فاء (فروح) لَمَّا زحلت فاء جواب (أَمَّا) إليه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فيه نظر؛ إذ لم يظهر هنا تعيين الحذف من الثاني، بل لم يظهر أَنَّ هنا حذفاً مطلقاً.

وقد قال البدر ابن مالك في (شرح الألفية) في فصل (أَمَّا) في هذه الآية ما نصه:

فقلنا بذلك في نحو: (إِنْ أَكَلْتَ إِنْ شَرِبْتَ فَأَنْتَ طَالِقٌ)، وفي قوله: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ ﴿فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٩]، ونحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الفتح: ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾ [الفتح: ٢٥].

«التقدير: مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقرَّين [فجزأوه]^(١) روح وريحان وجنة نعيم، ثم قدم الشرط على (الفاء)-أي: ليفصل بين (أما) و(الفاء)- فالتقى فاءان، فحذفت الثانية منهما حملاً على أكثر الحذفين نظائر»^(٢). انتهى.

وهذا صريح في أن: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة: ٨٩]، جواب: ﴿إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ [الواقعة: ٨٨]، ومجموعهما جواب: ﴿أَمَّا﴾ [الواقعة: ٨٨]، فلا حذف في واحد منهما، وحذف الفاء الثانية لتوالي الفاءين لا ينافي ذلك، وجعل: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ جواب: ﴿أَمَّا﴾، والمجموع دليل جواب (إن) مخالف لظاهر الآية، وتكلف مستغنى عنه. فليتأمل.

قوله: ﴿لَعَذَابُنَا﴾ [الفتح: ٢٥] جواب (لولا)، وجواب (لو) محذوف، أي: لولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات، لعذبنا لو تزيَّلوا -أي: تميزوا- لعذبنا أي: لعذبناهم بأيديكم، فالحذف من الثاني، وتقديره مثل الجواب المذكور.

قوله: (عَلَى ذَلِكَ)^(٣) أي: القول، وهو أن الحذف من الثاني.

قوله: (فِي الْمِثَالِ) أي: المذكور أولاً، أي: لا في غيره.

قوله: (أَنَّهَا) أي: المعلق طلاقها.

قوله: (حَتَّى تُؤَخَّرَ)^(٤) أي: في الفعل.

قوله: (الْمُقَدَّمِ) أي: في الذكر وهو (أَكَلَتْ).

قوله: (وَتُقَدَّمُ)^(٥) أي: في الفعل.

قوله: (الْمُؤَخَّرِ) أي: في الذكر وهو (شَرِبَتْ).

قوله: (إِنْ شَرِبَتْ) مقدَّم تقديرًا، والأصل: إِنْ شَرِبَتْ إِنْ [ص/ ٣٥٢] أَكَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ،

(١) زيادة من المحقق، وهي في كلام ابن الناظم.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية: ص ٥١٠.

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٥/٦، ونصه: «وانبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى يؤخَّر المقدم ويقدم المؤخر؛ إذ التقدير: إِنْ أَكَلَتْ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبَتْ، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في: (أَنْتِ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ) ما تقدم على اسم الشرط».

(٤) (تؤخر) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٦/ب، وأما في مغني اللبيب: ٤٠٥/٦، فهي بلفظ (يؤخر).

(٥) (تقدم) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٦٦/ب، وأما في مغني اللبيب: ٤٠٥/٦. فهي بلفظ (يقدم).

فقوله: (إِنْ أَكَلْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ) جوابُ (إِنْ شَرِبْتَ) من حيث المعنى.

قوله: (وَجَوَابُ الثَّانِي) أي: (إِنْ شَرِبْتَ).

قوله: (فِي هَذَا الْكَلَامِ) أي: المثال.

قوله: (مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى) أي: لا من حيث الصناعة؛ إذ الشرط لا يتوسط بين أجزاء

الجواب، بل هو من حيثها^(١) دليل الجواب.

قوله: (الشَّرْطُ الْأَوَّلُ) أي: إِنْ أَكَلْتَ.

قوله: (وَجَوَابُهُ) أي: (فَأَنْتِ طَالِقٌ).

قوله: (مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى) أي: لا من حيث الصناعة.

قوله: (مَا تَقَدَّمَ) أي: أَنْتَ ظَالِمٌ.

قوله: (عَلَى اسْمِ الشَّرْطِ) الأولى: بل الصواب أداة الشرط.

قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ)^(٢) أي: الحذف من الثاني.

قوله:

(... .. وَقِيَارٌ)

مبتدأٌ حذف خبره.

قوله: (لَعَرِيبُ)^(٣) خبر (إِنْ)^(٤) بدليل اللام^(٥)، وحذف خبر الثاني.

(١) كذا في الأصل، وجمهور النحويين يوجبون إضافتها إلى الجمل، وأجاز الكسائي إضافتها إلى المفرد، ويظهر أن تجويزه خاص بالإضافة إلى الاسم الظاهر فقط كما في الشاهدين الذين ذكرا حجة للكسائي. ينظر: التذييل والتكميل: ٦٦/٨.

(٢) مغني اللبيب: ٤٠٥/٦-٤٠٦، ونصه: «ومن ذلك قوله:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلِيَّ وَقِيَارٌ بِهَا لَعَرِيبُ»

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من عجز بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لضائب بن الحارث، كما في: شرح أبيات سيبويه: ٢٤٤/١، الصحاح: ٨٠١/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٨/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢١٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤٢/٤، وشرح أبيات المغني: ٤٣/٧.

(٥) أي: تدخل اللام على خبر (إِنْ)، وأما دخولها على خبر المبتدأ فضعيف. ينظر: علل النحو لابن الوراق: ص ٢٤٤.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَعَرِيبُ) ذَكَرَ بعد طَالِبِ خَيْرِ (إِنَّ) و(قِيَار).

قوله: (بَعْضُهُمْ)^(١) أي: النحويين^(٢).

قوله: (فِي الْبَيْتِ) أي: نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا إلخ^(٣).

قوله: (لِلْمُعْظَمِ نَفْسُهُ) فهو مفردٌ معنًى.

قوله: (خَبَرٌ عَنْهُ) أي: والتطابق حاصلٌ بحسب المعنى.

قوله: (وَلَا يُحْفَظُ مِثْلُ: (نَحْنُ قَائِمٌ)) رُدُّ على ذلك البعض بأنه لم يُعْلَمَ عن العرب مراعاة

المعنى في مثل هذا، بل المراعى اللفظ.

قوله: (بَلْ يَجِبُ) أي: في لغة العرب.

قوله: (فِي الْخَبَرِ) أي: خبر المبتدأ.

قوله: (الْمُطَابَقَةُ) أي: للمبتدأ في اللفظ بحسب الصيغة.

قوله: (نَحْوُ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ [الصفات: ١٦٥]) فيه أَنَّ المتكلم بهذا هو الملائكة،

فالمطابقة هنا لفظاً ومعنى، فهو غير وارد، إِنَّمَا يَرِدُ لو استعمل (نحن) الذي هو جمع في

مفرد، وهنا ليس كذلك، وَإِنَّمَا يحصل النقص بمثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا

(١) مغني اللبيب: ٤٠٦/٦، ونصه: «وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فرعم أن (نحن) للمعظم نفسه، وأن (راضٍ)

خبرٌ عنه، ولا يُحْفَظُ مثل: (نحن قائم)، بل يجب في الخبر المطابقة نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾^(١٦٥) وَإِنَّا لَنَحْنُ

الْمُسَبِّحُونَ» [الصفات: ١٦٥-١٦٦].

(٢) المقصود بذلك ابن كيسان كما صرح به ابن هشام نفسه في مواضع أخرى من كتبه. ينظر: تخلص الشواهد

ص ٢٠٥، واعتراض الشرط على الشرط: ص ٥١، وقد جَوَّزَ هذا السبكي، وذكر أَنَّهُ لا يمتنع الإخبار عنه

بـ(راضٍ) على اعتبار المعنى. ينظر: عروس الأفراح: ٣٠٣/١، والمقاصد النحوية: ٥٣٦/١، وشرح أبيات المعنى:

٣٠٠/٧.

(٣) جزء من صدر بيت من المنسرح، والبيت بتمامه:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

واختلف في قائله، فقليل: قيس بن الخطيم، كما في الكتاب: ٧٤/١، والمقاصد الشافية: ١٧٣/٣.

وقيل: درهم بن زيد الأنصاري، كما في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩/١.

وقيل: عمرو بن امرئ القيس، كما في جمهرة أشعار العرب: ص ٥٣١، والبيان والتبيين: ٦٩/٣. وشرح أبيات

سبويه: ١٨٦/١، وخزانة الأدب للبغدادى: ٢٧٥/٤.

لَهُ لَحْفِظُونَ^(١) [الحجر: ٩].

قوله: (وَأَمَّا: ﴿قَالَ﴾ [المؤمنون: ٩٩])^(٢) إلخ. جواب أَنَّهُ فَهُمْ من كلامك أَنَّهُ لا يجوز الجمع للمفرد.

قوله: (فَأَفْرَدَ) أي: بقوله أولاً: ﴿رَبِّ﴾.

قوله: (ثُمَّ جَمَعَ) أي: بقوله: ﴿أَرْجِعُونِ﴾.

قوله: (لَا يَجِبُ لَهُمَا) أي: لغير المبتدأ وغير الخبر، فَتَنَى على المعنى.

ذَكَرُ أَمَاكِنَ مِنَ الْحَذْفِ يَتَمَرَّنُ بِهَا الْمَعْرَبُ:

قوله: (مِنَ الْحَذْفِ) [ص/ ٣٥٣] أي: من أماكن الحذف.

قوله: (يَتَمَرَّنُ) أي: يتقوى بها المعرب على الإعراب.

حَذَفُ الْأِسْمِ الْمُضَافِ:

قوله: (حَذَفُ الْأِسْمِ) إلخ. مبتدأٌ حُذِفَ خبره، أي: من تلك الأماكن إلخ.

قوله: (﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢])^(٣) أي: ومثاله أو وأمثله.

قوله: (أَيُّ: أَمْرُهُ) بمعنى الفعل لا بمعنى الطلب، ولا الشَّان، أو الأمر بمعنى المأمور، وهو الملائكة.

قوله: (لِاسْتِحَالَةِ الْحَقِيقِيِّ) أي: الإسناد الحقيقي، أي: فالإسناد مجازي لاستحالة إلخ. هذا مقتضى كلامه^(٤)، وفيه نظر؛ لأنَّه إذا كان الإسناد مجازياً، فلا حذف ولا تقدير أصلاً؛

(١) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٨٦/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٠٦/٦، ونصه: «وَأَمَّا: ﴿قَالَ رَبِّ أَرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩]، فأفرد ثم جمع؛ لأنَّ غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما».

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٧/٦، ونصه: «﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] ...، أي: أمره، لاستحالة الحقيقي، فأما: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، فالباء للتعدي».

(٤) سبق بيان أنَّ هذا مخالف لاعتقاد السلف الصالح، وأنَّ الله ﷻ يوصف بالجيء حقيقة كما ثبت في القرآن والسنة، وبه قال أئمة الإسلام. ينظر: الصفحة رقم [٤٤٥].

لأنَّ الإسناد المجازي إسناد الفعل أو معناه إلى غير من هو له لملازمة [بينه و] ^(١) بين من هو له، وذلك الغير كـ (المحيي) هنا، فإنَّه يلبس فاعله الحقيقي بالصدور عنه، ويلبس الرَّبَّ بخلقه وإيجاده، فلا حذف في الكلام البتة.

نعم، تقدير المحذوف يسمى عند أهل الأصول بـ (الإضمار)، وعليه فلا يجوز في الإسناد بل هو حقيقي ^(٢)؛ لأنَّ المسند إليه الأمر المحذوف، وحاصله: أَنَّهُ إِنْ جُعِلَ مِنَ الْإِسْنَادِ المجازي كما يقوله أهل المعاني، فلا حذف البتة ^(٣)، وَإِنْ جُعِلَ مِنَ الْإِضْمَارِ الذي يقوله أهل الأصول، فلا تجوز في الإسناد ^(٤). (صر).

قوله: (فَأَمَّا: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ﴾ [البقرة: ١٧]) فَإِنَّ الذَّهَابَ يستحيل عليه تعالى كالمحيي ^(٥).

قوله: (فَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ) و (باء) التَّعْدِيَةِ تفيد معنى التَّصْيِيرِ ^(٦) أي: صَيَّرَ اللَّهُ نورهم ذاهباً. وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لِلتَّعْدِيَةِ) أي: لا للمصاحبة، ولو كانت للمصاحبة، لكان من هذا، فيكون الإسناد مجازياً، فالتقدير: ذهب الله بصاحب النور. (سم) ^(٧).

قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ) ^(٨) أي: حذف الاسم المضاف.

قوله: (مَا) أي: كُلُّ كلام.

قوله: (نُسِبَ فِيهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ إِلَى ذَاتٍ)؛ لأنَّ الحكم الشرعي إِمَّا طَلَبٌ للفعل أو الترك جازماً، أو لا، أو تخيير ^(٩)، وَكُلُّ مِنَ الْمَطْلُوبِ والمخير فيه لا يكون إِلاَّ فعلاً، واقتصر المصنف على الطلب في قوله: (لَأَنَّ الطَّلَبَ)؛ لأنَّه أكثر أنواع الحكم. (صر).

(١) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال الجويني: «وأبواب الإضمار والحذف لا يلتحق بالمجازات». التلخيص في أصول الفقه: ١٨٦/١.

(٣) يقول الجرجاني: يمتنع وصف المحذوف بالمجاز. ينظر: أسرار البلاغة: ص ٤١٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٨٢/٣.

(٥) سبق التنبيه على مثل هذا. ينظر: الصفحة رقم [٤٤٥].

(٦) ينظر: الجني الداني: ص ٣٧، ومغني اللبيب: ١٢٢/٢.

(٧) (سم) رمز للمحشي.

(٨) مغني اللبيب: ٤٠٧/٦-٤٠٨، ونصه: «ومن ذلك ما نُسِبَ فِيهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ إِلَى ذَاتٍ؛ لأنَّ الطلب لا يتعلَّقُ إِلاَّ

بالأفعال نحو... ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣]. أي: أكلها، ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾

[النساء: ١٦٠]... ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهُنَّ﴾ [الأنعام: ١٣٨].»

(٩) ينظر في تعريف الحكم الشرعي: الإحكام في أصول الأحكام: ٩٥/١، والمحصول للرازي: ٨٩/١،

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ مَا نُسِبَ فِيهِ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ إِلَى [ص/ ٣٥٤] ذَات) مثلاً: الحرمة عبارة عن طلب ترك المحرم، ولا معنى لطلب ترك الذات.

وقوله: (لَأَنَّ الطَّلَبَ) لو قال: لَأَنَّ الحكم، كان أولى؛ ليشمل المباح^(١).

قوله: (لَأَنَّ الطَّلَبَ لَا يَتَعَلَّقُ إِلَّا بِالْأَفْعَالِ) أي: فلا يتعلق بالذوات^(٢) ولا بالتروك التي هي نفْيٌ محض^(٣)؛ ولذا يقولون: المكلف به في النهي الكف^(٤).

قوله: (أَيُّ: أَكُلْهَا) لا الانتفاع بها؛ لَأَنَّهُ يجوز الانتفاع بها في الجملة^(٥).

قوله: (﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [النساء: ١٦٠])، أي: مُلْتَذَاتٌ، ولو أُريد بالطيبات الحَلَالَات، لكان قوله بعده: ﴿أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ كالتأكيد.

قوله: (﴿حَرِمَتْ ظُهُورُهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]) فاعل التحريم هنا هو (هم)، لا الله سبحانه^(٦)، وإِلَّا لقال: افتراءً عليّ، فلا يكون التحريم هنا حكماً شرعياً، إِلَّا أَنْ يُقال: بزعمهم؛ لأنهم زعموا أَنَّ الله حرّمه.

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(٧) أي: في تقدير المنافع.

قوله: (وَمِنْهُ: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]) أي: «فَإِنَّ الفعل دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي قوله: ﴿فِيهِ﴾ مضافاً»^(٨). إلى آخر ما ذكره الشُّمْنِي، وكذا الدماميني، ثم قال: «وقضيته

(١) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٨٧/٢.

(٢) يرى بعض الأصوليين كالبزدوي، والسرخسي، وأبي بكر السمرقندي أَنَّ التحليل والتحريم المضافان إلى الأعيان مضافان بطريق الحقيقة، فيوصف المحل أولاً بالحرمة ثم تثبت حرمة الفعل بناءً عليه. ينظر: أصول السرخسي ١٩٥/١، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ١٠٦/٢، وينظر أيضاً: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٨٧/٢.

(٣) ينظر: الفصول في الأصول: ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: شرح مختصر الروضة للطوفي: ٤٣٠/٢.

(٥) ينظر: البحر المحیط في أصول الفقه: ٢١٨/٤.

(٦) ينظر: تفسير الطبري ١٤٤/١٢.

(٧) مغني اللبيب: ٤٠٨/٦. ونصه: «ومثله: ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآنَعَامُ﴾ [الحج: ٣٠].»

(٨) وتام كلام الشُّمْنِي: «فَإِنَّ العقل دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي قوله: ﴿فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢] مضافاً محذوفاً؛ إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص، بل إنما يلام على فعل كسبه، وأمّا تعيين المحذوف فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَقْدَرُ: (في حبه) لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠]، و(في مرادوته) لقوله: ﴿تُرَاوِدُ فَتَقْنِلُهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٣٠].»

أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ: (في مرادوته) متعِينًا لَا أَوْلَى كَمَا ادَّعَاهُ^(١). انتهى.

وأقول: يمكن أَنْ يَجَابَ بِأَنَّ الْحُبَّ وَلَوْ مَفْرُطًا قَدْ يَحْصُلُ بِأَسْبَابٍ اخْتِيَارِيَّةٍ كَتَكَرُّرِ التَّأَمُّلِ فِي الْحَاسَنِ الظَّاهِرَةِ، وَتَكَرُّرِ تَصَوُّرِهَا وَتَصَوُّرِ الْحَاسَنِ الْبَاطِنَةِ، فَيَصِحُّ اللَّوْمُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ أَسْبَابِهِ الْاخْتِيَارِيَّةِ، فَلَا يَتَعَيَّنُ تَقْدِيرُ الْمَرَاوِدَةِ، وَإِنْ كَانَ أَوْلَى، فَمَا ادَّعَاهُ الْمَصْنِفُ صَحِيحٌ. قوله: (أَيُّ: رَحْمَتُهُ)^(٢) وثوابه.

قوله: (بِدَلِيلٍ: ﴿وَيَرْجُونَ﴾ [الإسراء: ٥٧]) إلخ. أي: بدليل أَنَّهُ صَرَّحَ بِذَلِكَ الْمُضَافِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَرْجُونَ﴾. إلخ.

قوله: (﴿يُضْلَهُونَ﴾)^(٣) [التوبة: ٣٠]، أَيُّ: يُضَاهِي قَوْلَهُمْ^(٤)؛ لِأَنَّ الْمُضَاهَاةَ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ لَا بَيْنَ قَائِلٍ وَمَقُولٍ قَائِلٍ آخَرَ.

قوله:

(أَلَمْ... .. أَلَمْ... ..)

[٣٠]، و(في شأنه) حتى يشملهما أي: الحب والمرادة، والعادة دلت على الثاني أي: مرادوته؛ لِأَنَّ الْحُبَّ الْمَفْرُطَ لَا يَلَامُ صَاحِبَهُ عَلَيْهِ فِي الْعَادَةِ؛ لِقَهْرِهِ صَاحِبَهُ وَغَلْبَتِهِ عَلَيْهِ، فَلَا يَقْدَرُ: (في حبه)، وَلَا (في شأنه)؛ لَكُونِهِ شَامِلًا لَهُ، وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَقْدَرُ: (في مرادوته)؛ نَظَرًا إِلَى الْعَادَةِ، كَذَا فِي الْمَطُولِ. الحاشية: ٢/٢٥٥. وينظر أيضًا: المطول للتفتازاني: ص ٦٨.

(١) نص كلام الدماميني: «أقول: يعني أَنْ تَقْدِيرُ: (في مرادوته) أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ: (في حبه)؛ لِأَنَّ الْمَرَاوِدَةَ فَعْلُهَا، وَالْحُبُّ لَيْسَ فَعْلُهَا، وَهِيَ لَا تَقْدَرُ عَلَى دَفْعِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ كَوْنُهُ مَفْرُطًا بِدَلِيلٍ (قَدْ شَغَفَهَا)، وَالْحُبُّ الْمَفْرُطُ يَقْهَرُ صَاحِبَهُ وَلَا يَطِيقُ أَنْ يَدْفَعَهُ، بِخِلَافِ الْمَرَاوِدَةِ فَإِنَّمَا حَصَلَتْ بِاِكْتِسَابِهَا، وَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَى دَفْعِهَا فَيَتَأْتَى اللَّوْمُ عَلَيْهَا، وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ (في مرادوته) متعِينًا لَا أَوْلَى كَمَا ادَّعَاهُ». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٦٨٩.

(٢) مغني اللبيب: ٤١١/٦، ونصه: «﴿لَمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٢١]. أَيُّ: رَحْمَتُهُ...، بدليل: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]».

(٣) قرأ السبعة إلا الإمام عاصم بدون همز: ﴿يُضْلَهُونَ﴾. ينظر: السبعة في القراءات ص ٣١٤، وجامع البيان في القراءات السبع: ٣/١١٥١. وينظر توجيه القراءة في: الحجة في القراءات السبع: ص ١٧٤. ومعاني القراءات: ٤٥٢/١.

(٤) مغني اللبيب: ٤١٢/٦. ونصه: «﴿يُضْلَهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: ٣٠]، أَيُّ: يَضَاهِي قَوْلَهُمْ...، وقال الأعشى:

أَلَمْ تَعْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَعَادَكَ مَا عَادَ السَّيِّمَ الْمُسْهَدَا

...، أَيُّ: اغْتِمَاضُ لَيْلَةٍ».

للتقرير في معنى الإثبات، أي: قد اغتمَصَتْ عيناك ذلك الاغتماض، وهو إشارة إلى قلة اغتماضه.

قوله: (لَيْلَةً)^(١) مفعولٌ مطلقٌ للنوع.

وكتب -أيضاً- ما نصه: نُصِبَ على المصدرية [ص/ ٣٥٥] نيابةً.

قوله: (أَيُّ اغْتِمَاضٍ لَيْلَةٍ) من إضافة المظروف إلى ظرفه.

قوله: (وَعَكْسُهُ)^(٢) أي: عكسه من هذه الجهة لا من جهة أخرى.

قوله: (طُلُوعٌ) نصب على الظرفية نيابةً.

قوله: (الْمَصْدَرُ) أي: طلوع.

قوله: (عَنِ الزَّمَانِ) أي: وقت.

قوله: (وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ) أي: نيابة المصدر عن الزمان الذي هو العكس.

قوله: (خِلَافًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ) في قوله: إِنَّهُ مِنْهُ، فيكون (مَقْدَمٌ) مصدرًا ميميًّا^(٣)، نعم قد

يُؤَيِّدُ كلام الزمخشري أَنَّ شَرْطَ نصب مثل هذا قياسًا على الظرفية أَنْ يقع ظرفًا لِمَا

في أصله مَعَهُ اجتمع.

[تنبیه]^(٤):

قوله: (أَوَّلَى) [أَوَّلَى]^(٥) خبر (يكون).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) مغني اللبيب: ٤١٣/٦، ونصه: «وعكسه في نيابة المصدر عن الزمان (جئتُكَ طُلُوعَ الشَّمْسِ)... فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك: (جئتُكَ مَقْدَمَ الحاجِّ) خِلَافًا لِلزَّمْخَشَرِيِّ».

(٣) الزمخشري يوافق جمهور النحاة كسيبويه والمبرد، وابن السراج والسيرافي، والفارسي وابن الوراق وابن يعيش، وأما الذي خالفهم وقال بما نسبته ابن هشام للزمخشري فهو ابن الحاجب، وتبعه الرضي. ينظر: الكتاب: ٢٢٢/١، والمقتضب: ٣٤٣/٤، والأصول لابن السراج: ١٩٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٧/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١١/١، والمفصل: ص ٨١، وعلل النحو لابن الوراق: ص ٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٣٠/١، والإيضاح في شرح المفصل: ٢٨٥/١، وشرح الرضي على الكافية: ٥٠١/١.

(٤) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٧/أ، ومغني اللبيب: ٤١٣/٦.

(٥) مغني اللبيب: ٤١٣/٦-٤١٤، ذكر ابن هشام أن التقدير في: ﴿أَلَحَّجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، ونحو ﴿وَلَكِنَّ

قوله: (وَذَا الْبِرِّ) أي: صاحب.

قوله: (فِي الْأَوَّلِ) أي: في الوجه الأول، وهو تقدير المضاف مع الثاني.

قوله: (مِنْ آخِرِ الْجُمْلَةِ [أَوَّلِي])^(١) وهو التّقدير مع الثاني.

حَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ:

قوله: (يَكْثُرُ)^(٢) من هذا الحذف.

قوله: (فِي) للظرفية.

قوله: (مُضَافًا) حال من (يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ).

قوله: (الْمُنَادِي) بكسر الدال مرفوع مضافًا.

قوله: (نَحْوُ: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]) في التمثيل به نوعٌ خفاءٍ من حيث إنّه قد يُتَوَهَّمُ أَنَّ الحذف فيه لالتقاء الساكنين.

قوله: (وَفِي) أي (مَعَ)، فـ(فِي) للمصاحبة؛ إذ الحذف مصاحب للغايات لا فيها نفسها، بخلاف ما قبله، ففيه نفسه.

قوله: (الغَايَاتِ) كـ(قَبْلُ) و(بَعْدُ).

قوله: (﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]) بالضم والكسر فيهما^(٣)، كذا ضبطه بالقلم.

قوله: (وَفِي أَيِّ)^(٤) أي: ومع (أَيِّ).

أَلَيْسَ مَنْ عَامَنَ ﴿ [البقرة: ١٧٧] » (الحجُّ حجٌّ أشهر)، و(الْبِرُّ من آمن) أولى من أن يقدر (أشهر الحج أشهر) و(ذا البر من آمن)؛ لأنك في الأول قدّرت عند الحاجة... ولأن الحذف من آخر الجملة أولى.

(١) كتبت في الأصل بلفظ (الأولى)، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل٦٧/١، ومغني اللبيب: ٤١٤/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٤١٤/٦-٤١٥، ونصه: «يكثُر في (ياء المتكلم) مضافاً إليها المنادى نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: ١٥١]، وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤].»

(٣) قرأ الجمهور بالضم فيهما، وقرأ أبو السّمّاك والجدري وعون العقيلي بالكسر والتنوين فيهما. ينظر: غرائب القراءات: ص ٦٨١، والكمال في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ص ٦١٦، وشواذ القراءات للكرمان: ص ٣٧٥، وحكى الفراء أن الكسائي سمع بعض بني أسد يخفض (قبل)، ويرفع (بعد). ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٢٠/٢. وينظر في توجيهها: الكشف: ٤٦٧/٣، والبحر المحيط: ٣٧٥/٨.

(٤) مغني اللبيب: ٥١٥/٦، ونصه: «وفي: (أَيِّ)، و(كُلُّ)، و(بعض)... وربما جاء في غيرهن نحو: ﴿قَلَّا حَوْفُ﴾

قوله: (وَ كُلُّ) و (بَعْضٍ) والمضاف إليه ملحوظ من (كُلُّ) و (بَعْضٍ)، وإن كان تنوينهما للتمكين. (صر).

قوله: (وَجَاءَ) أي: حذف المضاف إليه لا بقيد الكثرة.

قوله: (فِي غَيْرِهِنَّ) أي: ياء المتكلم، والغايات، و (أَيُّ)، و (كُلُّ)، و (بَعْضٍ).

قوله: (نَحْوُ: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨] (لا) نافية للوحدة، و ﴿خَوْفٌ﴾^(١) اسمها و ﴿عَلَيْهِمْ﴾ خبرها^(٢).

قوله: (فِيْمَنْ ضَمَّ) أي: (خوف) أي: ضَمَّ إعرابٍ لا ضَمَّ بناءً.

قوله: (وَلَمْ يُنَوِّنْ) أمّا لو نَوَّنْ، لم يكن هناك حذف البتّة.

قوله: (وَسَمِعَ)^(٣) أي: من العرب.

قوله: (سَلَامٌ عَلَيْكُمْ) أي: بالضمّ بلا تنوين^(٤).

قوله: (فِيَحْتَمِلُ) [ص/ ٣٥٦] أي: يقبل، فقوله: (ذَلِكَ) مفعوله. أو: يمكن، فـ(ذَلِكَ) فاعله.

قوله: (ذَلِكَ) أي: حذف المضاف إليه.

قوله: (أَوْ إِضْمَارُ (أَلْ)) اعترض الدماميني على تفرقة المصنّف بين الآية والمثال، وبينه^(٥).

﴿عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨]، فيمن ضمّ ولم ينوّن.

(١) قرأ ابن محيصن والأعرج وابن مقسم بالضم من غير تنوين، ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ص ٤٨٣، وشواذ القراءات للكرماني: ص ٥٩-٦٠. وينظر توجيه القراءة في: تفسير ابن عطية: ١/ ١٣٢، والبحر المحيط: ١/ ٢٧٤.

(٢) هذا على القول بإعمال (لا) عمل (ليس)، ويجوز أن يكون (خوف) مبتدأ، و(عليهم) في محل رفع خبر المبتدأ.

(٣) مغني اللبيب: ٦/ ٤١٥، ونصه: «وسمع: (سلامٌ عليكم) فيحتملُ ذلك: أي: سلامُ الله، أو إضمار (أَلْ)».

(٤) حكاه ابن جني وأبو حيان عن الأخفش يرويها عن بعض العرب. ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٩٨. والبحر المحيط: ١/ ٢٧٤.

(٥) نص كلام الدماميني: «أقول: لا وجه لتفريق المصنّف بين الآيتين، حيث جَزَمَ في الأولى بتخريج واحد، وجعل الثانية محتملةً للتخريج على أمرين، مع أن الأولى كذلك، إذ يحتملُ أن يُقدَّر: فلا الخوفُ عليهم». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/ ٦٩١.

وقول الدماميني هنا: (بين الآيتين) هذا باعتبار أن (سلام عليكم) آية؛ لأن لفظها لفظ آية، وقد وردت في القرآن في عدة مواضع منها قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٥٤]، ويردُّ هذا أن المصنّف صَدَّرَها

وفرق الشُّمْنِي بما ذكره^(١).

وأقول: لا يخفى ما في فرقه^(٢)؛ فإنَّ كلام المصنف فيما يُحتمل تقديره [و]^(٣) لا يشترط الاحتياج إلى خصوصه، وإلاَّ فكان ينبغي الاختصار في المثال على أحد التخريجين على أنَّ قوله: (ليصحَّ كونه مبتدأ) لا يخفى ما فيه، فإنَّ تلك الصحة لا تتوقف على التعريف. فليتأمل.

حذف اسمين مضافين:

قوله: (مُضَافَيْنِ) أي: كُلُّ منهما مضاف إلى ما بعده.

قوله: (﴿فَإِنَّهَا﴾ [الحج: ٣٢])^(٤) أي: من ذلك: ﴿فَإِنَّهَا﴾.

قوله: (﴿فَإِنَّهَا﴾) أي: شعائر الله.

قوله: (فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا) أي: الشعائر، أي: منه، فالعائد على: ﴿مِنْ﴾ الشرطية في قوله: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمُ﴾ محذوف.

قوله: (مِنْ أَفْعَالٍ ذَوِي تَقْوَى الْقُلُوبِ)، هكذا قدره الزمخشري^(٥)، واعترضه أبو حيان بما ذكره^(٦)، وأجاب غيره^(١) بأنَّه اكتفى بالربط بحسب المعنى؛ لأنَّ ذوي القلوب هو (مَنْ)

بقوله: (وسمع)، ولأنَّ الآيات جاءت منونة، ولم أجد -بعد البحث- عن قراءة فيها بغير تنوين؛ ولذا جعلها بعض الشراح من كلام العرب كما فعل المحشي هنا في قوله: (بين الآية والمثال)، وهذا هو الموافق لكثير من نسخ الكتاب، كما نبّه عليه محقق مغني اللبيب: ٤١٥/٦.

(١) نص كلام الشُّمْنِي: «وجه التفريق أنَّ تقدير كلا الوجهين في: (سلام) تقديرٌ تعريفٌ؛ ليصحَّ كونه مبتدأ، وفي: (فلا خوف) أحدهما: تقدير تعريف، والآخر: تقدير تنكير، ولا ضرورة فيه إلى التعريف فلا حاجة إلى زيادة اعتباره». الحاشية: ٢٥٦/٢.

(٢) كذا في الأصل أتى باسم المصدر، ولم يأت بالمصدر (تفريق).

(٣) زيادة من المحقق يقتضيها السياق.

(٤) مغني اللبيب: ٤١٦/٦، ونصه: «﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]. أي: فإنَّ تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب».

(٥) ينظر: الكشف: ١٥٦-١٥٧/٣.

(٦) نص كلام أبي حيان: «وما قَدَّرَهُ عَارٍ مِنْ رَاجِعٍ إِلَى الْجَزَاءِ إِلَى (مَنْ)، أَلَا تَرَى أَنَّ قَوْلَهُ: (فَإِنَّ تَعْظِيمَهَا مِنْ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ) لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَى (مَنْ) يَرْبُطُ جُمْلَةَ الْجَزَاءِ بِجُمْلَةِ الشَّرْطِ الَّذِي أَدَاتُهُ (مَنْ)، وَإِصْلَاحُ مَا قَالَهُ أَنَّ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: فَأَيُّ تَعْظِيمِهَا مِنْهُ، فَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي (مَنْ) عَائِدًا عَلَى (مَنْ) فَيَرْبُطُ الْجَزَاءَ بِالشَّرْطِ». البحر

بحسب المعنى^(٢).

قوله: ﴿الرَّسُولُ﴾ [طه: ٩٦]^(٣) هو جبريل عليه السلام، كان راكباً فرساً^(٤).

قوله: (من أثر حافر) إلخ. أثر الحافر هو صورة الحافر التي يتصور بها التراب، والمقبوض منه ليس نفس الأثر، بل التراب^(٥)، فيحتاج إلى تقدير مضاف إليه أيضاً، أي: من تراب أثر حافر فرس الرسول.

قوله: ﴿كَالَّذِي﴾ [الأحزاب: ١٩]^(٦) يجوز أن يكون: ﴿كَالَّذِي﴾ حالاً من الضمير المضاف إليه في (أعينهم) من قوله تعالى: ﴿تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ﴾، فلا حاجة إلى حذف مضافين^(٧).
قوله: (كَدُورَانِ عَيْنٍ) فالحذوف اثنان: (دوران) و(عين).
قوله:

(... .. من حَزِيمَةٍ) ^(٨)

«بفتح الحاء المهملة، وكسر الزاي، قبيلة من باهلة»، قاله الدماميني^(٩).

المحيط: ٥٠٦/٧.

(١) المجيب هو: السِّفَاقِسي. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٩٢/٢.

والسفاسقي هو: أبو إسحاق برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي، من كبار علماء المالكية، وأخذ عن أبي حيان، ومن مصنفاته: المجيد في إعراب القرآن، وشرح كتاب ابن الحاجب في الفروع، توفي سنة ٥٧٤٣هـ. ينظر: أعيان العصر: ١/١٢٠-١٢١، والدرر الكامنة: ١/٦١-٦٢، وبغية الوعاة: ١/٤٢٥.

(٢) ينظر تعقب الدماميني لكلام الصفاقسي في: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٩٢/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤١٦/٦، ونصه: «قَبْضَةٌ مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ» [طه: ٩٦]. أي: من أثر حافر الرسول.

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ٣٦١/١٨.

(٥) هذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنه. ينظر: المرجع السابق. والخصائص: ٣٦٤/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٤١٧/٦، ونصه: «كَالَّذِي يُعْثَى عَلَيْهِ» [الأحزاب: ١٩]. أي: كدوران عين الذي...».

(٧) ينظر: الدر المصون: ١٠٦/٩.

(٨) مغني اللبيب: ٤١٧/٦. ونصه: «وقال:

[فَأَدْرَكَ إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظُلْمَهَا] وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةٍ إِصْبَعًا.

(٩) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٩٣/٢.

حَذَفُ ثَلَاثِ مُتَضَائِفَاتٍ:

قوله: (ثَلَاثُ مُتَضَائِفَاتٍ) الأخصر والأوضح مُضَائِفَاتٍ.

[ص / ٣٥٧] قوله: ﴿فَكَانَ﴾ [النجم: ٩] ^(١) أي: منه.

قوله: (فَحَذَفَ ثَلَاثَةً) أي: مضافاتٌ ثلاثةٌ، وهي: (مقدار) و(مسافة) و(الماء) المضاف إليها

(قُرْب) استتر في (كان) بعد حذف الثلاثة وارتفع.

قوله: (وَوَاحِدٌ) أي: ومضاف واحد، وهو (مِثْل).

[تنبیه] ^(٢):

قوله: (وَهُوَ مَا بَيْنَ مِقْبِضِ الْقَوْسِ وَطَرَفِهَا) ^(٣)، فالمقبض خارجٌ عن القاب ^(٤)، وليس

(القَوْس) مجموع القابين فقط، بل مجموعهما مع المقبض، فقوله الآتي: (لَأَغْنِي عَنْهُ ذِكْرُ

القَوْس) فيه نظر؛ لأنَّ القوس أزيد من قابي القوس كما علم ^(٥).

قوله: (وَعَلَى تَفْسِيرِ الَّذِي) أي: القاب الذي.

قوله: (وَالْتَقْدِيرُ: قَابِي قَوْسٍ)، إذ المثنى هو القاب لا القوس.

قوله: (وَلَوْ أُرِيدَ) أي: لو أراد الله عز وجل.

قوله: (هَذَا) الثاني.

قوله: (لَأَغْنِي عَنْهُ) أي: عن القاب.

قوله: (ذِكْرُ الْقَوْسِ) أقول: فيه نظر؛ لأنَّ القوس يشمل المقبض بخلاف قابيه، ثم رأيت

(١) مغني اللبيب: ٤١٨/٦، ونصه: «﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩]. أي: فكان مقدار مسافة قُربه مِثْلَ

قاب قوسين، فحذف ثلاثة من اسم (كان)، وواحد من خبرها».

(٢) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٧/أ، ومغني اللبيب: ٤١٨/٦.

(٣) مغني اللبيب: ٤١٨/٦، ونصه: «لِلْقَابِ مَعْنِيَانِ: الْقَدْرُ، وَمَا بَيْنَ مِقْبِضِ الْقَوْسِ وَطَرَفِهَا، وَعَلَى تَفْسِيرِ الَّذِي فِي

الآيةِ بِالثَّانِي...، وَالتَّقْدِيرُ: قَابِي قَوْسٍ، وَلَوْ أُرِيدَ هَذَا لِأَغْنِي عَنْهُ ذِكْرُ الْقَوْسِ».

(٤) القاب: هو ما بين المقبض والسَّيَّةِ، يقال: قاب قوس وقب قوس، وقاد قوس وقيد قوس، أي: قَدَّر قوس. ينظر:

الصحيح، مادة (قوب): ٢٠٧/١.

(٥) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب) ٦٩٤/٢.

الدمامي قال: «كيف يصح الاستغناء بذكر (القوس) عن ذكر (القائين)، والمراد القرب باعتبار أن ما بين طرفي (القائين) هو مقبض القوس»^(١) إلخ. وهو يدل على أن المراد التشبيه في القرب بما بين طرفي القائين من جهة المقبض، لا بقدر مجموعهما في نفسيهما، فليتأمل: كيف يفيد الكلام ذلك؟ وجوابه: أن تقدير الكلام حينئذ: قَابِي القوس، أي: مثل قريهما، أي: قرب أحدهما من الآخر، وليس بينهما إلا المقبض، فأحدهما في غاية القرب من الآخر.

حذف الموصول الاسمي:

قوله: (وَمِنْ حُجَّتِهِمْ: (آمنوا)^(٢))^(٣) التلاوة: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي﴾ [العنكبوت: ٤٦]، كما هو كذلك في سورة العنكبوت، ولقائل أن يقول: إن (الذي) هنا متناول للكائنين والصلتان، المذكورتان بعد موزعتان كما في: (رَكِبَ الْقَوْمُ دَوَابَّهُمْ) فلا حذف، وكذا يقال في قول حسان^(٤).

قوله: (وقول حسان)^(٥) إلخ. والدليل على تقدير الموصول أنه لا يوجد شخص يجمع بين الهجو والمدح لرسول الله ﷺ؛ لأن الشخص إما مسلم [ص/ ٣٥٨] فمادح فقط، أو

(١) وتام كلام الدمامي: «ولولا ذلك لالتقيا، فهما في غاية القرب، وهذا لا يفيد ذكر القوس مجرداً عن إضافة القائين إليه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٦٩٤/٢.

(٢) في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٧/ب، وردت الآية بلفظ: (آمنوا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم)، ومثل ذلك ورد في النسخة التي اعتمد عليها المحشي، ولهذا نبه عليها، وأما في مغني اللبيب: ٤١٩/٦، فوردت فيه صحيحة.

(٣) مغني اللبيب: ٤١٩/٦، ونصه: «ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك، وشرط في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]».

(٤) هو حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي، رضي الله عنه، أحد الصحابة الكرام، ومن شعراء النبي ﷺ الذين دعاء لهم بالتأييد، عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة. ينظر: معجم الصحابة لابن قانع: ١/١٩٩، ومعرفة الصحابة لأبي نعيم: ٨٤٥/٢-٨٥١.

(٥) مغني اللبيب: ٤١٩/٦، ونصه: «وقول حسان:

أَمَّنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ».

كافرٌ فهاج^(١) (صر).

قوله:

(ما الذي... ..) ^(٢)

(ما) ^(٣) حجازية.

قوله: (وهواه) ^(٤) مفعول (أطاع) ^(٥) بعده.

قوله: (أطاع) ^(٦) صلة موصولٍ مقدّرٍ، وإلا لزم اجتماع صلتين لواحد مع كون إحداهما منافيةً لمعنى الأخرى.

حَذَفُ الصَّلَةِ:

قوله: (حَذَفُ الصَّلَةِ) أي: هذا مبحثه.

قوله: (يَجُوزُ) ^(٧) أي: حذف الصلة.

قوله: (قَلِيلًا) حالٌ من ضمير (يَجُوزُ) أي: حال كون الحذف قليلًا، أو ظرف زمان، أي: يجوز في زمنٍ قليلٍ، فلا يُكثَرُ منه؛ لأنك لو أكثرت منه، لوقع في زمن كثير. (صر).
قوله: (لِدَلَالَةٍ) علةٌ (يجوز).

(١) ذهب بعض العلماء كالسيرافي والفارسي إلى أن (مَنْ) نكرة محذوفة، و(يهجو) صفة لها، وأقيمت الصفة مقام الموصوف. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣/٣٩٣، ورسالة الغفران: ص ٤٨، وشرح أبيات المغني: ٧/٣٠٥.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٤٢٠، ونصه: «وقول آخر: ما الذي دأبه احتياطٌ وحزمٌ وهواه أطاع يستويان».

(٣) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو منسوب لبعض الطائيين كما في: شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٣٥، والتنزيل والتكميل ٣/١٧٠، وتمهيد القواعد ٢/٧٨٣. وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية: ١/٣١٤، وتعليق الفرائد: ٢/٢٩٨، وشرح أبيات المغني: ٧/٣٠٩.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) مغني اللبيب: ٦/٤٢١، ونصه: «يجوز قليلًا لدلالة صلة أخرى كقوله:

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُذَّتْكَ إِحْنَةٌ عَلَيَّكَ فَلَا يَغُرُّكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ

وكتب أيضاً: علة الجواز.

قوله: (صلة أخرى) أي: مغايرة في الشخص لا المغايرة في المعنى.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (صلة أخرى) لم يقيدها بتقدمها كما قيّد بذلك في الموصول حيث قال: (كونه معطوفاً على موصول آخر)^(١) فيحتمل استواءهما، ويحتمل الفرق بأن الموصول أهم؛ لأنّه العمدة في المعنى، والصلة تابعة مكملّة، فاشترط قوة الدلالة عليه، والدلالة مع تقدّم الدليل أقوى.

قوله:

(وَعِنْدَ.....)

خبر (إحنة)^(٢) مقدّم عليه.

[قوله: (الذي)^(٣) أي: عادك].

قوله: (وَاللَّاتِ عُدْنُكَ)^(٤)، ما المانع من أنّه جعل الموصولين بمنزلة الموصول الواحد،

ويكون (عُدْنُكَ) صلةً لهما معاً، وغلبَ المؤنث لكثرتة على المذكر -وإن كان أشرف-

حيث عبر بضمير المؤنث؟

ومما يناسب ذلك قوله في آخر البيت: (كَيْدُ الْعَوَائِدِ)، فنصّ على (العَوَائِدِ)، ولم يذكر

(العائد) أيضاً. (صر).

قوله: (إِحْنَةً) مبتدأ، أي: حقد وبغض^(٥).

قوله: (العَوَائِدِ) جمع (عائدة) لا عائد؛ لشذوذ (فَوَاعِلِ) في (فَاعِلِ) مذكر عاقل^(٦)، واطراده

(١) تقدم كلام ابن هشام في حاشية المبحث السابق.

(٢) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أهتمد لقائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٣/١، وارتشاف الضرب: ١٠٤٢/٢، والتذيل والتكميل: ١٦٩/٣، وتمهيد القواعد ٧٨٠/٢، وتعليق الفرائد: ٢٩٦/٢، وشرح أبيات المغني: ٣١٠/٧.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) ينظر: الصحاح، مادة (أحن): ٢٠٦٨/٥.

(٦) أي: في الصفات، أما في الأسماء فإنه مطرد. ينظر: الكتاب: ٦١٤/٣، والأصول لابن السراج: ٤٥٠/٢. وتوضيح المقاصد: ١٤٠١/٣.

في نحو: (فاعلة)^(١).

قوله: (أَوْ دَلَالَةٌ غَيْرُهَا)^(٢) أي: صلة أخرى.

قوله:

(نَحْنُ... .. نَحْنُ... ..)

مبتدأ وخبر.

قوله: (الألى)^(٣) أي: الذين.

قوله: (أَيُّ: نَحْنُ الْأَلَى عُرِفُوا)، أي بالشجاعة^(٤) واشتهروا بها بدليل أن المقام مقام تمذح بالشجاعة، بدليل: (فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ)^(٥). إلخ.

حذف الموصوف:

قوله: (حذف الموصوف) أي: هذا مبحث.

قوله: (وَعِنْدَهُمْ [الصفات: ٤٨])^(٦) أي: منه قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ﴾، [ص/ ٣٥٩] أي: أهل الجنة.

قوله: (قَصِرَتْ الظَّرْفُ) أي: حورٌ قاصراتُ الظُّرُفِ، و(قاصرات) صفةٌ مُشَبَّهَةٌ^(٧)، أي: قاصِرٌ طَرْفُهُنَّ، والإضافة لفظية.

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/٤، وتمهيد القواعد: ٤٨٠٧/٩.

(٢) مغني اللبيب: ٤٢١/٦-٤٢٢. ونصه: «أو دلالة غيرها كقوله:

نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمْ إِلَيْنَا

أي: نحن الألى عرفوا بالشجاعة».

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) (بالشجاعة) ظاهر صنيع المحشي أنها ليست ضمن المتن، وهي فيه كما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٧/ب، وأما في مغني اللبيب: ٤٢٢/٦.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) مغني اللبيب: ٤٢٣/٦، ونصه: «وَعِنْدَهُمْ قَصِرَتْ الظَّرْفُ» [الصفات: ٤٨] أي: حورٌ قاصرات، ﴿وَأَلْنَا

لَهُ الْحَدِيدَ ﴿١٠﴾ أَنْ أَعْمَلَ سَبْعَتِ﴾ [سبأ: ١٠-١١]...، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ [التوبة:

٨٢] أي: ضحكًا قليلًا، وبكاءً كثيرًا».

(٧) قال السمين الحلبي: ويجوز أن يكون من باب اسم الفاعل على أصله. ينظر: الدر المصون: ٣٠٦/٩.

وكتب -أيضاً- ما نصه: (قاصرات) جمع: قاصِرة^(١) من (قَصَرَ) كـ(نَصَرَ) بعد تحويله إلى (قَصُرَ) كـ(حَسُنَ).

قوله: (أَيُّ حُورٍ) جمع: حَوَراء^(٢).

قوله: (﴿وَأَلْكَأ﴾ [سأ: ١٠]) الهمزة للتغيير، أي: صيرناه لِنَا رطباً يقبل التشكيل بأي شكل أراد.

قوله: (﴿لَهُ﴾) أي: داود عليه السلام.

قوله: (﴿أَنْ أَعْمَلَ﴾ [سأ: ١١]) مفسرٌ لِمَا فيه معنى القول دون حروفه، مُقَدِّراً، أي: أَلْنَا له الحديد موحين إليه أَنْ أَعْمَلَ سابغات.

قوله: (﴿سَلَبَعَتِ﴾) أي: تامات كاملات.

قوله: (﴿فَلْيَضْحَكُوا﴾ [التوبة: ٨٢]) للتَّهْدِيدِ والوعيد، أي: الكفار في الدنيا.

قوله: (﴿قَلِيلًا﴾) فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ طَوْلَ حَيَاتِهِمْ، لكنه قَلِيلٌ بالنسبة إلى بكائهم في الآخرة؛ لَأَنَّهُ لا نهاية له.

قوله: (﴿وَلْيَبْكُوا﴾) في الآخرة.

قوله: (ضَحْكًا قَلِيلًا) ويجوز أَنْ يكون التقدير زمناً^(٣). (صر).

قوله: (وَبُكَاءٍ كَثِيرًا) يجوز: وفي زمن كثير. (صر).

قوله: (﴿وَذَلِكَ﴾ [البينة: ٥])^(٤) أي: ومنه -أيضاً-: ﴿وَذَلِكَ﴾ الآية.

قوله: (﴿الْقِيَمَةِ﴾) مؤنَّث (القيَم)^(٥)، وهو القائم بالشيء كالمِلَّة، فَإِنَّهَا قائمة بأحكام جميع ما تحتاج إليه الأمة.

قوله: (أَيُّ دِينِ الْمِلَّةِ)، الدِّينَ وَالْمِلَّةَ مَتَّحِدَانِ بالذات، مختلفان بالاعتبار، كما تقرر في

(١) ينظر: مقياس اللغة، مادة (قصر): ٩٧/٥.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، مادة (ح ر و): ٥٢٥/١.

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حياها في هامش الأصل: (لعلَّه إِنَّمَا عزاه إليه تنبيهاً على أَنَّ الزمنَ إِنَّمَا يتصف بالطول والقصر دون القلة والكثرة، ولا حاجة إلى التجوز، فتدبر. كاتبه).

(٤) مغني اللبيب: ٤٢٤/٦، ونصه: «﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]، أي: دين الملة القيمة، ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾

[يوسف: ١٠٩]، أي: ولدار الساعة الآخرة».

(٥) ينظر: الصحاح، مادة (قوم): ٢٠١٧/٥.

محله^(١).

قوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩] اللام: لام الابتداء.

قوله: (السَّاعَةُ الْآخِرَةُ) والسَّاعَةُ الْآخِرَةُ هو يوم القيامة.

قوله: (وَمِنْهُ)^(٢) أي: من حذف الموصوف.

قوله: ﴿حَبِّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] اسم جنس جمعي واحد: حَبَّة.

قوله: ﴿الْحَصِيدِ﴾ بمعنى: المحصود^(٣)، أي: المقطوع.

قوله: (النَّبْتُ الْحَصِيدِ) أي: الذي يُحصَد إذا كُمِّل.

قوله:

(... .. وَطَلَّاعٌ... ..) (٤)

يحتمل الرفع والجر. (صر).

قوله: (قِيلَ: تَقْدِيرُهُ: أَنَا ابْنُ رَجُلٍ) إلخ. هذا تخريج على ضعيف^(٥)؛ إذ لا يُحذف موصوف

الجملة إلا إذا كان بعض مجرورٍ بـ(مِنْ) نحو: (مِنَّا رَحَلٌ وَمِنَّا أَقَامَ)^(٦)، إلى آخر ما ذكر

في محله فراجع^(٧).

(١) ينظر: الإيهاج في شرح المنهاج: ١/١٦، وقيل الفرق بينهما: الملة: اسم لجملة الشريعة، والدِّين: اسم لما عليه كل واحد من أهلها. ينظر: الفروق اللغوية: ص ٥٠٩.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٤٢٤. ونصه: «ومنه: ﴿وَحَبِّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩] أي: حبّ النبتِ الحصيدِ».

(٣) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (حصد): ٤/١٣٤، والدر المصون: ١٠/٢٠.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٤٢٥. ونصه: «وقال سحيم:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعِ الثَّنَائِيَا مَتَى أَضَعَ الْعِمَامَةَ نَعْرِفُونِي

قيل: تقديره: أنا ابن رجلٍ جَلَا الأمور... منقول من نحو قولك: (زيدٌ جَلَاً)، فيكون جملةً، لا من قولك: (جَلَاً زيدٌ)».

(٥) أي: على قول ضعيف، وفيه حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وهو مختلف في صحته في سعة الكلام. ينظر: علل النحو لابن الوراق: ص ٣٣٨، والمفصل: ص ١٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢/٢٥٠-٢٥٣، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٣٧.

(٦) القول ورد بلفظ: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ) في: شرح الكتاب للسيرافي: ١/٢٢٥، وارتشاف الضرب: ٤/١٩٣٩، وأوضح المسالك: ٣/٢٨٧.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣/٣٢٢، وينظر أيضاً: توضيح المقاصد ٢/٩٦٥، وأوضح المسالك: ٣/٢٨٦،

قوله: (فَيَكُونُ جُمْلَةً) أي: فيكون منقولاً من جملة، لا أنه الآن جملة.
[ص/ ٣٦٠] قوله: (لَا مِنْ قَوْلِكَ: (جَلَا زَيْدٌ))؛ إذ لو كان من ذلك، لقليل: (جَلَاً) بالتونين؛ إذ ليس فيه مانع من الصرف؛ إذ ليس وزنه خاصاً بالفعل، ولا غالباً حتى يؤثر منع الصرف^(١)؛ لأن وزن (فَعَلَ) ليس خاصاً، ولا مشتركاً^(٢).
قوله: (وَنَظِيرُهُ)^(٣) أي: نظير (جَلَا)^(٤) منقولاً من قولك: (زَيْدٌ جَلَاً).
قوله:

(... .. بَنِي يَزِيدُ)

عَطْفُ بَيَانٍ لـ (أَخْوَالِ)^(٥) أو بدل^(٦).

قوله: (وَالِإِلاَّ) بأن كان من قولك: (يَزِيدُ الْمَالُ).
قوله: (لَأُعْرِبَ) هذه (اللام) دخلت على توهم (لو)، وإِلاَّ فهي لا تدخل في جواب (إن)^(٧).

٢٨٦/٣،

- (١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٧٠/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ٢٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٧٣/١، وشرح الكافية الشافية: ١٤٦٧/٣.
(٢) (ولا مشتركاً) كذا في الأصل، والصحيح أنه مشترك. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٣٧٦/٣.
(٣) مغني اللبيب: ٤٢٥/٦-٤٢٦. ونصه: «ونظيره قوله:

تُبَيَّنْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدُ
ظُلُمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

فـ(يزيد) منقول...، لا من قولك: (يزيد المَالُ) وإِلاَّ لأعرب غير منصرف فكان يُفْتَحُ».

- (٤) جزء من صدر بيت من الوافر، وتماهه:

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ النَّيَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ نَعْرِفُونِي

- وهو لسُحَيْمِ بْنِ وَثِيلٍ، كما في: الكتاب: ٢٠٧/٣، والتعليقة للفارسي: ٢٥/٣، والصحاح: ٢٣٠٤/٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٤٥٩/١، وشرح أبيات المغني: ٦/٤.
(٥) جزء من صدر بيت من الرجز، وتقدم بتمامه آنفاً، وهو لرؤبة بن العجاج كما في: المقاصد النحوية: ٣٥١/١، والتصريح بمضمون التوضيح: ١٢٩/١، وبلا نسبة في: تهذيب اللغة: ٥٣/١٤، ومقاييس اللغة: ٤٣٨/٤، والمفصل: ص ٢٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٧١/١.

- (٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩٧/١.

- (٧) قال الشيخ خالد الأزهرى: «وقد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب (إن) الشرطية المقرونة بلا النافية في قولهم: (وإِلاَّ لكان كذا) حملاً على دخولها في جواب (لو) الشرطية؛ لأنها أختها، ومنع الجمهور دخول اللام في

حَذَفُ الصِّفَةِ:

قوله: (حذف الصفة) أي: النعت.

قوله: ﴿يَأْخُذُ﴾ [الكهف: ٧٩] ^(١) أي: من حذف الصِّفَةِ قوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ﴾ أي: المَلِكُ.

قوله: (أَيُّ: صَالِحَةٍ) أي: للحمل عليها، أو للسَّفر بها، فتخرج المعية بالكسر ونحوه.

قوله: (أَنَّهُ) أي: أَنَّ سَفِينَةً. (صر).

قوله: (كَذَلِكَ) أي: بالصِّفَةِ.

قوله: (وَأَنَّ) أي: وبدليل (أَنَّ). إلخ.

قوله: (لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا سَفِينَةً)، فهي داخله في عموم سفينة، فهي مأخوذة، فلا يفيد التعييب شيئاً.

قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ لا تخرج عن كونها ^(٢) سفينة؛ لأنَّ التعييب إنما كان لدفع أخذ الملك لها، والغرض على هذا التقدير أَنَّهُ يأخذ المعية كالسَّليمة.

قوله: ﴿تُدَمِّرُ﴾ [الأحقاف: ٢٥] ^(٣) أي: تُهْلِك.

قوله: ﴿قَالُوا﴾ [البقرة: ٧١] ^(٤) أي: ومنه -أيضاً- قوله تعالى: ﴿قَالُوا﴾ أي: بنو إسرائيل لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قوله: ﴿أَلَتْنِ﴾ أي: في هذا الوقت الحاضر.

قوله: (وَالَا) بَأَنَّ كان المراد بالحق مطلق الحق.

جواب (إن) وأحازه ابن الأنباري». موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ص ٣٥. وينظر أيضاً: تسهيل الفوائد: ص ٦٤، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٦٩/٢. ٧٠٠/٢، والكلبيات للكفوي: ص ١٠٢٣، وحاشية الأمير على المغني: ٢١٥/١.

(١) مغني اللبيب: ٤٢٨/٦. ونصه: «﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]. أي: صالحة، بدليل أَنَّهُ قرئ كذلك، وأنَّ تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيها حينئذٍ.

(٢) في الأصل كلمة (كونها) مطموسة بقي منها بعض حرف الكاف.

(٣) مغني اللبيب: ٤٢٨/٦، ونصه: «﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، أي: سلطت عليه».

(٤) مغني اللبيب: ٤٢٩/٦، ونصه: «﴿قَالُوا أَلَتْنِ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١]، أي: الواضح، وإلاَّ لكان مفهومه كفرةً».

وكتب أيضاً: بأن لم تكن الصفة مقدرة.

قوله: (مَفْهُومُهُ) وهو مجيئه بالباطل قبل الآن.

قوله: (﴿وَمَا تُرِيهِمْ﴾ [الزخرف: ٤٨])^(١)، أي: ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرِيهِمْ﴾ الآية.

قوله: (﴿مِنْ عَايَةٍ﴾) (مِنْ) صلة.

قوله: (﴿عَايَةٍ﴾) أي: دالة على نبوة موسى عليه السلام.

قوله:

(... دَارُنَا... ..)

اسم (لَيْسَ)^(٢).

قوله: (هَاتَا)^(٣) (ها) للتنبيه، و[تَا]^(٤) اسم إشارة.

قوله: (بِدَارِ)^(٥) خبر (لَيْسَ)، و(الباء) زائدة.

قوله: (أَيُّ: مِنْ أُخْتِهَا السَّابِقَةِ)، أي: لا اللاحقة، والأخت تشمل السابقة واللاحقة

[ص / ٣٦١].

وكتب - أيضاً - ما نصه: قوله: (أَيُّ: مِنْ أُخْتِهَا السَّابِقَةِ)، بهذا يندفع إشكال في الآية، وهو

أن كون كُلِّ آيةٍ أكبر من أختها يقتضي أن كُلَّ آيةٍ أكبر من كُلِّ آيةٍ وغير أكبر منها،

(١) مغني اللبيب: ٤٢٩/٦ - ٤٣٠، ونصه: «﴿وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ عَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا﴾ [الزخرف:

٤٨]... وقال:

وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ

أي: من أختها السابقة».

(٢) جزء من صدر بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لعمران بن حطان، كما في: الكتاب: ٤٨٨/٣،

والمقتضب: ٢٨٨/٢، وشرح أبيات سيويه: ٢٤٢/٢، والصاحح: ٢٢٥٠/٦، وشرح شواهد المغني: ٩٢٦/٢،

وشرح أبيات المغني: ٣١٥/٧.

قوله: (مَهَاءٌ) أي: صفاء ومنظر جميل، وهي على وزن (فَعَال). وقال الأصمعي: (مهاة) بالتاء على وزن

(فَعَلَة). ينظر: شرح شواهد المغني: ٩٢٧/٢.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) كتبت في الأصل بلفظ: (ذا)، والصحيح ما أثبت فهي كلمة من البيت.

(٥) جزء من البيت السابق.

وذلك محال^(١).

قوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [المائدة: ٦٨]^(٢)، أي: ومنه -أيضاً- قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ

ٱلْكِتَٰبِ﴾ أي: التوراة والإنجيل.

قوله: ﴿عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ أي: دين.

قوله: ﴿أَيُّ نَافِعٍ﴾ وإِلَّا فَهُمْ عَلَىٰ مُطْلَقِ الدِّينِ.

قوله: ﴿إِنْ نَّظُنُّ﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ نَّظُنُّ﴾، أي: ما نظن.

قوله: ﴿إِلَّا ظَنًّا أَيُّ ضَعِيفًا﴾؛ وإِلَّا أَتَّحَدُ الْمُسْتَنِيَّ وَالْمُسْتَنِيَّ مِنْهُ.

حَذْفُ الْمَعْطُوفِ:

قوله: ﴿أَنْ يَتَّبِعَهُ﴾^(٣) أي: في الحذف.

قوله: ﴿نَحْوُ:﴾ ﴿لَا يَسْتَوِي﴾ [الحديد: ١٠] أي: نحو قوله تعالى.

قوله: ﴿مِنْكُمْ﴾ الخطاب للمهاجرين.

قوله: ﴿مَنْ أَنْفَقَ﴾ أي: ماله في سبيل الله.

قوله: ﴿مِنْ قَبْلِ ٱلْفَتْحِ﴾ أي: فتح مكة، وفي (مِنْ) الداخلة على (قَبْلِ) و(بَعْدِ) خلافٌ أهَي

زائدة مؤكدة أم لا ابتداء الغاية؟ وكأنَّ مذهب ابن مالك الأول^(٤). (صر).

وقال الرضي: إنها بمعنى (في)^(٥). (سم)^(١).

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٢٠٨/١، وحاشية الشُّمَّيْ: ٢٥٧/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٣١/٦، ونصه: «﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المائدة: ٦٨]، أي: نافع. ﴿إِنْ

نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] أي: ضعيفاً».

(٣) مغني اللبيب: ٤٣١/٦، ونصه: «ويجب أن يتبعه العاطف نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ ٱلْفَتْحِ

وَقَتْلَ﴾ [الحديد: ١٠]، أي: ومن أنفق بعده، دليل التقدير: أنَّ الاستواء إنما يكون بعد شيئين، ودليل المقدر:

﴿أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ ٱلَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا﴾».

(٤) قال ابن مالك: «وإذا دخلت (مِنْ) على (قبل)، و(بعد)، و(لدى)، و(عن) فهي زائدة؛ لأنَّ المعنى بشئيهما أو

سقوطها واحد». شرح التسهيل: ١٤٠/٣.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٩٥/١، وينظر الخلاف في: التذييل والتكميل: ١٤١/١١-١٤٢، وتهييد

القواعد: ٢٩٠٧/٦.

قوله: (أَيُّ: وَمَنْ أَنْفَقَ مِنْ بَعْدِهِ)، إِنَّ قِيلَ: لا حاجة إلى تقدير، ويكون المعنى لا يستوي المنفقون من قبل الفتح في أنفسهم، بل هم متفاوتون، وهم بجملتهم أعظم درجة ممن أنفق من بعد، فجوابه كما قال (صر): إنه لا يناسب المقام؛ لأنَّ قوله: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ﴾ [الحديد: ١٠]، خرج مخرج البيان لنفي الاستواء، والدليل عليه، ولا يحسن أن يُقال: لا يستوون في أنفسهم؛ لأنهم أعظم درجة ممن أنفق من بعد.

قوله: (أَنَّ الاستواءَ) أي: مثبتًا كان أو منفيًا.

قوله: (إِنَّمَا يَكُونُ) أي: يُتَعَلَّل.

قوله: (بَيْنَ شَيْئَيْنِ) والمذكور واحد، فيُقدَّر آخر.

قوله: (﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ﴾) إشارة إلى المعطوف عليه المذكور.

قوله: (﴿دَرَجَةً﴾) تمييزٌ.

قوله: (أَيُّ: بَيْنَ أَحَدٍ وَآخَرٍ) ^(٢) بيانٌ للمقدَّر، ودليله: ﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ودليل التَّقدير ذِكْرُ (بَيْنَ) ^(٣).

قوله: (لَيْسَ) أي: أَحَدٌ فيهما.

قوله: (بِمَعْنَى) خبر (ليس).

قوله: (مِثْلُهُ) أي: مِثْلَ (أَحَدٍ)، وهو خبر ثانٍ لـ (ليس).

قوله: (﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]) [ص / ٣٦٢] فَإِنَّهُ بمعنى (واحد) ^(٤).

قوله: (بَلْ هُوَ)، أي: (أَحَدٌ فِيهِمَا) وهذا انتقال.

قوله: (الْمَوْضُوعُ لِلْعُمُومِ) والموضوع للعموم يُستعمل في الجمع كما هنا، وأمَّا (أَحَدٌ)

(١) هذا رمز الحشوي، وقد مرَّ بيانه.

(٢) مغني اللبيب: ٤٣٢/٦، ونصه: «﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ١٥٢]، أي: بين أحدٍ وأحدٍ منهم، وقيل: (أحد) فيهما ليس بمعنى واحد مثله في: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تقدير.»

(٣) قال الزمخشري: «و(أَحَدٌ) في معنى الجمع...، ولذلك دخلت عليه (بَيْنَ)». الكشاف: ٣٣١/١.

(٤) ينظر: تفسير الطبري: ٦٨٨/٢٤-٦٨٩.

بمعنى (واحد) فهو وإن كان للعموم بعد التثني -أيضاً- لكنه لا يستعمل بمعنى الجمع^(١).
وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بَلْ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْعُمُومِ)، ويكون بمعنى: إنسان، ويستعمل -أيضاً- بمعنى: الجمع، ومنه الآية، أي: بين جمع.
وقوله: ﴿مَنْ رُسُلِهِ﴾ بيان، أي: جمع هم الرسل.
قوله: (وَهَمَزُهُ) أي: الموضوع للعموم.
قوله: (لَا مُبْدَلَةً) أي: كما في (واحد) بمعنى (أحد)، فهمزته بدل من (الواو)^(٢).
قوله: (فَلَا تَقْدِيرَ) لَأَنَّ (أحد) بمعنى: (جمع) هم الرسل، والمعنى: لا نفرق بين كل واحد من رسله.

قوله: (وَرُدُّ) ^(٣) أي: هذا القول^(٤).
قوله: (يَقْتَضِي) أي: يستلزم.
قوله: (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ يُحْمَلُ (أحد) على الذي للعموم^(٥).
قوله: (أَنَّ الْمَعْرُضَ بِهِمْ) أي: بقوله تعالى: ﴿لَا نَفَرِّقُ﴾ فَإِنَّهُ تعريض بأن الكفار فرقوا.
قوله: (بَيْنَ كُلِّ الرُّسُلِ) أي: كل واحد من الرسل، وهذا مبني على إرادة العموم في الأشخاص ها هنا، والحق أنه ليس كذلك.
قوله: (وَفِي لُزُومٍ هَذَا نَظَرٌ) لَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا نفوا عن أنفسهم التفرقة بين جمع الرسل، ومفهوم هذا أَنَّ الكفار فرقوا بين هذا الجمع، وهذا صادق بالتفريق في بعض هذا الجمع كالتفريق بين النبي ﷺ وغيره.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَفِي لُزُومٍ هَذَا نَظَرٌ) أي: لَأَنَّ نفي التفريق بين كل الرسل تعريض بمن لم يفعل ذلك، وعدم فعل ذلك صادق بالتفريق بين بعض وبعض فقط، فلا

(١) ينظر: الدر المصون ١٣/٢.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٣٠٩/٢. والدر المصون: ١٤٩/١١.

(٣) مغني اللبيب: ٤٣٢/٦، ونصه: «وَرُدُُّ بَأَنَّهُ يَقْتَضِي حِينَئِذٍ أَنَّ الْمَعْرُضَ بِهِمْ -وهم الكفار- فرقوا بين كل الرسل، وإِنَّمَا فرقوا بين محمد -عليه الصلاة والسلام- وبين غيره في النبوة. وفي لزوم هذا نظر».

(٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير: ٧٥٨-٧٥٩، وينظر: الدر المصون: ٦٩٥-٦٩٦.

(٥) أي: على أحد معاني (أحد)، وهو الدلالة على العموم.

يلزم أن المعروض بهم فرقوا بين كل الرسل^(١).

قوله: (وَجْهَ التَّقْدِيرِ)^(٢) أي: القول بالتقدير، لكن أخالف في المقدّر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: (وَجْهَ التَّقْدِيرِ) أي: لا وجهَ عَدَمِهِ كما في هذا القول المردود.

قوله: (وَأَنَّ الْمُقَدَّرَ: بَيْنَ أَحَدٍ وَبَيْنَ اللَّهِ) [ص/ ٣٦٣] كان الأولى أن يقول: وَأَنَّ

الْمُقَدَّرَ: (وبين الله)؛ إذ هو الْمُقَدَّرُ، وَأَمَّا (بين أحد) فمذكور.

قوله: (بِدَلِيلٍ) إلخ. فيه نظر؛ لأنّه ليس الغرض إلاّ التفريق بين جمع الرسل، وأمّا ذكرُ الله

تعالى فللاشارة إلى شرفهم بأنّ التفريق بينهم تفريقٌ بين الله وبينهم، وليس^(٣) المعنى أنهم

فرقوا بين الله ورسله، فأمنوا بالله وكفروا برسله حتى يُجعل ذلك دليلاً على ما

ذكره^(٤).

قوله: (وَقَدْ)^(٥) إلخ. أي: ويحتمل.

قوله: (يَكُونُ) أي: الله سبحانه وتعالى.

قوله: (عَنْ هَذَا) أي: الْمُقَدَّرَ.

قوله: (لَكُمْ فِيهَا)^(٦) [النحل: ٥] أي: الأنعام.

قوله: (دَفْعٌ) وهو ما يُدْفَعُ من البرد.

قوله: (مَا سَكَنَ) [الأنعام: ١٣]^(٧) عبّر بـ(ما) تغليبا لما لا يعقل الأكثر.

(١) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٠٣/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٣٣/٦، ونصه: «والذي يظهر لي في وجه التقدير وأنّ المقدّر: بين أحد وبين الله؛ بدليل:

﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ [النساء: ١٥٠].».

(٣) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (بدليل: ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمُنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ﴾

[النساء: ١٥٠]. مجرد).

(٤) نص جماعة من العلماء على أن المراد هو أن الكفار فرقوا بين الله ورسله، فقالوا: نؤمن بالله ولا نؤمن بفلان

وفلان من الأنبياء. ينظر: تفسير ابن عطية: ١٣٠/٢، وتفسير القرطبي: ٥/٦، والبحر المحيط: ١١٩/٤.

(٥) مغني اللبيب: ٤٣٣/٦، ونصه: «ونحو: ﴿سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١]، أي: والبرد، وقد يكون

اكتفى عن هذا بقوله ﷻ في أول السورة: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥].».

(٦) في الأصل كتبت الآية بزيادة واو في أولها، وهو خطأ.

(٧) مغني اللبيب: ٤٣٣/٦، ونصه: «﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [الأنعام: ١٣]. أي: وما تحرك، وإذا

قوله: (أَيُّ: وَمَا تَحَرَّكَ) بناءً^(١) على أَنَّ السُّكُونُ مقابلُ التَّحَرُّكِ.

قوله: (إِلَى هَذَا) أي: الْمُقَدَّرُ؛ لِأَنَّ السُّكُونُ بمعنى الاستقرار^(٢)، يَعُمُّ السَّاكِنَ والمتحرِّك؛ لِأَنَّهُ بمعنى الوجود.

قوله: (فَمَا أُسْتَيْسِرَ) [البقرة: ١٩٦]^(٣) (ما) مبتدأٌ حُذِفَ خبره، أي: فعليكم.

قوله: (ثُمَّ حَلَلْتُمْ^(٤)) أي: لِأَنَّ وَجوبَ ما استيسر لا يترتبُ على مجردِ الحَصْرِ، بل عليه مع التحلل.

قوله: (أَوْ بِهِ أَذَى) عطفٌ على: ﴿مَرِيضًا﴾؛ لِأَنَّهُ يجوزُ عَطْفُ الجملة على المفرد إذا كان لها محل من الإعراب^(٥).

قوله: (لَمْ تَكُنْ ءَامَنْتَ) [الأنعام: ١٥٨]^(٦) حالٌ من: ﴿نَفْسًا﴾ أو من (هاء) في: ﴿إِيْمَنُهَا﴾.

قوله: (أَوْ كَسِبَهَا)^(٨) هو المعطوف المقدر على قوله: ﴿إِيْمَنُهَا﴾.

قوله: (وَالْآيَةُ مِنَ اللَّفِّ وَالتَّشْرِ) فقوله: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنْتَ﴾ عائِدٌ لـ(إيْمانها) المذكور، وقوله: ﴿أَوْ كَسَبَتْ﴾ عائِدٌ على (وَكَسِبَهَا) المحذوف المعطوف على (إيْمانها) المذكور.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (أَوْ كَسِبَهَا) «يعني: [إنما]^(١) نقدّر محذوفاً معطوفاً على

فسر (سَكَنَ) -استقرّ- لم يُحتج إلى هذا التقدير».

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (احتراز عما يأتي في المتن. مجرد).

(٢) وبهذا المعنى فسر ابن جرير وابن عطية الآية. ينظر: تفسير ابن جرير ٢٨٢/١١، وتفسير ابن عطية ٢٧٢/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٤٣٣/٦، ونصه: «﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا أُسْتَيْسِرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. أي: فإن أحصرتم فحللتهم».

(٤) (ثم حللتهم) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب ل١٦٨/أ، ومغني اللبيب: ٤٣٤/٦، فهي بلفظ: (فحللتهم).

(٥) مغني اللبيب: ٤٣٤/٦، ونصه: «﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، أي: فحلف ففدية».

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٥٤/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٤٣٣/٦، ونصه: «﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنْتَ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيْمَنِهَا خَيْرًا﴾ [الأنعام: ١٥٨]. أي: إيْمانها وكسبها. والآية من اللَّفِّ والتَّشْرِ، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة».

(٨) (أو كسبها) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل١٦٨/أ، ومغني اللبيب: ٤٣٤/٦، فهي بلفظ: (إيْمانها وكسبها).

فاعل: ﴿يَنْفَعُ﴾، وهو: ﴿إِيْمَانُهَا﴾، والتقدير: لا ينفع نفساً إيمانها ولا كسبها، فيكون نفياً نفع الإيمان راجعاً إلى النفس التي لم يصدُر منها إيمانٌ قبل ذلك، ويكون نفياً نفع الكسب راجعاً إلى النفس التي صدرَ منها الإيمان قبل ذلك، ولكنها لم تكن كسبت في إيمانها خيراً»^(٢).

قوله: (وَهَذَا^(٣) التَّقْدِيرُ) أي: الذي ذكرناه.

قوله: (وَمِنَ الْقَلِيلِ)^(٤) مقابل ما تقدّم، بناءً على تخصيصه بـ(الواو) و(الفاء)، لكنه لم يبين فيما تقدّم أن الكلام في (الواو) و(الفاء) فقط، وأنّه كثيرٌ، وكان ينبغي أن يبيّن؛ ليرتّب عليه قوله: (وَمِنَ الْقَلِيلِ).

قوله:

(... .. فَمَا أَدْرِي... ..)

أي: أعلم.

قوله: (أَرْشَدُ)^(٥) خبرٌ مقدّم، والهمزة للاستفهام.

قوله: (طِلَابُهَا)^(٦) مبتدأ مؤخرٌ، وهو مصدرٌ بمعنى الطلب.

[ص / ٣٦٤] قوله: (وَقَدْ مَرَّ فِيهِ بَحْثٌ) كأنّه يريد أنّه لا يجب أن يكون ها هنا مقدّر؛ لأنّ الهمزة قد يستفهم بها عن مفرد، نحو: (أَزِيدُ فِي الدَّارِ أَمْ عَمْرُو؟) وقد يُستفهم بها عن نسبة، نحو: (أَزِيدُ قَائِمٌ)، فيجوز أن يكون ما هنا من ذلك.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَقَدْ مَرَّ فِيهِ بَحْثٌ) أي في الألف المفردة حيث قال: «ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقديرٍ معادلٍ لصحة قولك: (هل طِلَابُهَا رُشْدٌ؟)، وامتناع أن

(١) كتبت في الأصل بلفظ: أنا. والتصحيح من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٠٤/٢.

(٢) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٠٤/٢.

(٣) (وهذا) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٨/أ، ومغني اللبيب: ٤٣٤/٦، فهي بلفظ: (وبهذا).

(٤) مغني اللبيب: ٤٣٥/٦. ونصه: «ومن القليل حذف (أم) ومعطوفها كقوله:

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرْشَدُ طِلَابُهَا

أي: أم غيٌّ، وقد مرَّ البحث فيه».

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من البيت السابق.

يُؤْتَى لـ (لها) بمعادل^(١).

حَذَفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ:

قوله: (أَنْ اضْرِبْ)^(٢) أي: منه، لكن التلاوة لآية البقرة: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ط فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠]، ولآية الأعراف: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ ط فَانْبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] ولآية الشعراء: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ ط فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣].

قوله: (﴿فَانْفَجَرَتْ﴾) هو في الظاهر عَطْفٌ على: ﴿قُلْنَا﴾.

قوله: (هِيَ (فَاء) ضَرْبٌ)^(٣)(^(٤)، أي: والمحذوف (ضَرْبٌ) فقط.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فحذف المعطوف عليه فقط مع عاطف المعطوف.

قوله: (لِيَكُونَ) عِلَّةٌ أَنَّ (الفاء) في (فانفجرت) هي (فاء) ضَرْبٌ، لا لِمَا بعده.

قوله: (بِبَقَاءِ بَعْضِهِ) أي: بسبب، فالبقاء سَبَبٌ، و(الفاء) دليلٌ، فهي دليلٌ بسبب بقائها.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فيه مسامحة؛ إذ الباقي ليس بعضه إلاَّ أَنْ يُقال: حرف العطف

كبعض الكلمة.

قوله: (وَلَيْسَ بِشَيْءٍ) أي: ليس المزعوم بشيءٍ مُعتدٌّ به.

قوله: (وَلَاَنَّ لَفْظَ الْفَاءَيْنِ) أي: ومعناهما.

قوله: (فَكَيْفَ) استفهام إنكاري بمعنى النفي، أي: فلا يحصل.

قوله: (الدَّلِيلُ) أي: على أَنَّ المحذوف هو. (صر).

قوله: (وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ تَكُونَ (فَاءَ) الْجَوَابِ)^(٥) تُسمى مثل هذه (الفاء)

(١) مغني اللبيب: ٧٢/١.

(٢) مغني اللبيب: ٦٣٦/٦، ونصه: «(أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَنَفَجَرَتْ) أي: فاضرب بها فانفجرت».

(٣) (هي فاء ضرب) كذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٨/ب، ومغني اللبيب: ٤٣٦/٦. فهي بلفظ: (هي (فاء) فَضْرَبَ).

(٤) مغني اللبيب: ٤٣٦/٦، ونصه: «(أَنَّ (الفاء) في (فانفجرت) هي فاء (فَضْرَبَ)، وَأَنَّ (فاءَ) (فانفجرت) حذفت ليكون على المحذوف دليلٌ بقاء بعضه، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟».

(٥) مغني اللبيب: ٤٣٧/٦، ونصه: «(وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنْ تَكُونَ (فَاءَ) الْجَوَابِ...، ويرُدُّه أَنَّ ذلك يقتضي تقدُّم الانفجار على الضرب...، إلاَّ إِنْ قيل: المراد فقد حَكَمْنَا بترُتب الانفجار على ضربك».

فصيحة على تَقْدِيرِي: كون المحذوف معطوفاً عليه، وكونه شرطاً، ووجه فصاحتها إنباؤها عن ذلك المحذوف، هذا قول الأكثرين^(١).

وقال صاحب (المفتاح): «إنها فصيحة على التقدير الأول فقط»^(٢).

قوله: (تَقَدَّمَ الانفجارُ عَلَى الضَّرْبِ) أي: [ص/ ٣٦٥]، وذلك باطلٌ لفوات الدلالة على الإعجاز، الإعجاز^(٣) الذي هو ترتب الانفجار على الضرب.

وقوله: (وَقَدْ حَكَمْنَا) إلخ. أي: لأنَّ السابق على الضرب حينئذٍ الحكم بترتب الانفجار، لا نفس الانفجار.

حَذَفُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ:

قوله: (وَقَدْ مَرَّ)^(٤) أي: في النوع الثاني من الجهة السادسة^(٥).

حَذَفُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ تَوْكِيدِهِ:

قوله: (قَدْ مَرَّ)^(٦) أي: في الشرط الثالث من شروط الحذف الثمانية في الخاتمة^(٧).

حَذَفُ الْمُبْتَدَأِ:

قوله: (فَالشَّاهِدُ)^(٨) «المراد به: الجنس»^(٩).

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣٦٨/١، وعروس الأفراح: ٥٩٧/١، والمطول للتفتازاني: ص ٤٨٩، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٠٦/٢.

(٢) مفتاح العلوم: ص ٢٧٨.

(٣) كذا في الأصل تكررت كلمة (الإعجاز)، ولأنَّ لها وجهاً في العربية لم أعدها من خطأ الناسخ، فتكون من صنيع المحشي.

(٤) مغني اللبيب: ٤٤٠/٦، ونصه: «وقد مرَّ أنه قيل في (لا إله إلا الله): إن اسم (الله) تعالى بدلٌ من ضمير الخبر المحذوف».

(٥) ينظر: مغني اللبيب: ١٨٨/٦.

(٦) مغني اللبيب: ٤٤٠/٦، ونصه: «قد مرَّ أن الخليل وسيبويه أجازاه».

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٣٣٨/٦-٣٤٢.

(٨) مغني اللبيب: ٤٤٠/٦-٤٤٢. وفيه: ذكر ابن هشام أمثلة على كثرة حذف المبتدأ بعد فاء الجواب، ومنها:

قوله: (﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾ [النساء: ١٧١])^(٢)، قال الدماميني: «إيراد هذه الآية سهو»^(٣) إلخ.

قال الشُّمْنِي: «وأجيب»^(٤) إلخ.

قلت: ولا يخفى ضعف هذا الجواب؛ فإنَّ المصنّف لم يقيّد القول فيما سبق بالخبر، ولا يتّجه التقييد به، فليتأمل.

حذف الخبر:

قوله: (فَمُشْكِلٌ)^(٥) قال الدماميني: «قد أسلفنا عن الرّضي»^(٦) إلخ.

أقول: فعلى ما بيّنه يكون قوله: (وَمَالِكٌ) عطفاً على مبتدأ محذوف، ولعلّ تقديره: مُخْلَى بينكما.

قوله: (ثُمَّ أُنِيبَ)^(٧) (الواو) مَنْابَ الْبَاءِ)^(٨)، قضية ذلك أَنَّ ضَمَّةَ (وَمَالِكٌ) ليست إعراباً، بل حركة مشاكلة، وأنّه يقدر جرّه، وأنّه يقال فيه: أنّه جار ومجرور متعلق بـ(أَعْلَمُ)، وكذا يقال في: (شَاءَ وَدَرِهَمًا)^(٩)، وفي ذلك غرابة، فليحرّر.

«﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. أي: فالشاهد».

(١) منقول من حاشية الشُّمْنِي: ٢٥٩/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٤٣/٦. وفيه: ذكر المصنّف أمثلة على كثرة حذف المبتدأ بعد القول، ومنها: «﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً﴾ [الكهف: ٢٢]».

(٣) وتام كلام الدماميني: «فإنَّ الكلام فيما إذا حُذِفَ المبتدأ واقعاً بعد غير القول، والحذف إنما وقع فيها بعد القول، وهذا ظاهر». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧١١/٢.

(٤) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأجيب: بأنَّ هذا القول نهي، وهو غير القول السابق؛ لأنَّ ذاك خبر». الحاشية: ٢٥٩/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٤٤٦/٦، ونصه: «وأمّا (أَنْتَ أَعْلَمُ وَمَالِكٌ) فمشكل».

(٦) وتام كلام الدماميني: «في الباب الأول في فصل الواو أنَّ أصل التركيب: (أَنْتَ أَعْلَمُ بِحَالِ مَالِكٍ، فَأَنْتَ وَمَالِكٌ)، ثمَّ خُفِّفَ بحذف معمول (أَعْلَمُ)، وحذف المبتدأ المعطوف عليه (مَالِكٌ)؛ لقيام القرينة على كلا الحذفين، والمعنى: أنا لا أدخل بينك وبين مَالِكٍ، ولا أشيرُ عليك بما يتعلّق بإصلاحه، فَأَنْتَ أَعْلَمُ بما يُصلحه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧١٢/٢.

(٧) (أُنِيبَ) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٨/ب، ومغني اللبيب: ٤٤٧/٦، فهي بلفظ: (أُنِيبَ).

(٨) مغني اللبيب: ٤٤٧/٦، ونصه: «والوجه فيه أنَّ الأصل: (بمَالِكٍ)، ثمَّ أُنِيبَ الواو مَنْابَ الْبَاءِ قصداً للتشاكل... ونظيره: (بِعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرِهَمًا)، والأصل: شَاءَ بِدَرِهَمٍ».

(٩) أي: في قول العرب: (بِعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدَرِهَمًا). ينظر: الكتاب: ٣٩٢/١، والمقتضب: ٢٥٦/٣.

مَا يَحْتَمِلُ النَّوعَيْنِ:

قوله: (وَيَدُلُّ لِلأَوَّلِ)^(١) إلخ. نظر فيه الدماميني بما بينه^(٢)، ونازعه الشُّمْنِي بما ذكره^(٣). ولا يخفى ما في كلامه فإنه لم يتعرض لما أورده الدماميني من اختلاف معنى الأمر في البيت والآية.

حَذَفُ الْفِعْلِ وَحْدَهُ [أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا]^(٤):

قوله: (وَيَكْثُرُ فِي جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ)^(٥) قضية الكثرة اطرأه، وقضية مقابلة قوله: (وَيَكْثُرُ) لقوله: (وَيَطْرُدُ)^(٦)^(٧)، فليتأمل.

قوله: (مِنْ حَدِيثِ الْبَحْرِ)^(٨) أي: من نوعه وعلى طريقه، من أنه لا حرج فيه.

(١) مغني اللبيب: ٤٥١/٦-٤٥٢، ذكر ابن هشام فيما يحتمل حذف المبتدأ أو حذف الخبر أنه يكثر بعد (الفاء) ثم قال: «ويأتي في غيره...»، ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١]، أي: أمرنا أو أمثل، ويدلُّ للأول قوله:

فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللَّهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُفْتُ مَا لَمْ أَعُودَ

(٢) نص كلام الدماميني: «أقول: فيه نظر؛ فإنه لا يلزم من وقوع لفظ (طاعة) في تركيب ما خبراً عن مبتدأ مذكور هو لفظ الأمر أن يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدأ، ثم الظاهر أن الأمر في البيت واحد الأوامر، وهو ضد النهي، أي: أمره ذو طاعة ومطاعٌ مُمْتَل، والأمرُ المقدَّر في الآية واحد الأمور، وهو بمعنى الشأن، فكيف يجعل الأول دليلاً على الثاني؟ والله أعلم». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧١٥/٢.

(٣) نص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: لم يدع المصنّف لزوم ذلك لزوماً عقلياً، وإنما يريد أنه لَمَّا وقع في كلام العرب لفظ (طاعة) في تركيب خبراً عن مبتدأ مذكور وهو لفظ الأمر، ولم يقع في كلامهم مبتدأ خبر مذكور ترجح بذلك أنه عند الحذف خبر لمبتدأ محذوف هو الأمر». الحاشية: ٢٦٠/٢.

(٤) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٩/أ، ومغني اللبيب: ٤٥٣/٦.

(٥) مغني اللبيب: ٤٥٣/٦. وفيه عن حذف الفعل: «يطردُ حذفه مفسراً...»، ويكثر في جواب الاستفهام.

(٦) (ويطرد) كذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٦٩/أ، ومغني اللبيب: ٤٥٣/٦، فهي بلفظ: (يطرد). بدون واو.

(٧) في الأصل زيادة كلمة (عدمه) بعد كلمة (ويطرد)، ويظهر أن الناسخ ضرب عليها، والمعنى تام من دونها.

(٨) مغني اللبيب: ٤٥٤/٦-٤٥٥، ونصه: «حتى قال أبو علي: حذف القول من حديث البحر، قل ولا حرج».

وكتب -أيضاً- ما نصه قوله: (مِنْ حَدِيثِ الْبَحْرِ) أي: يُحذف القول، ولا حرج، كما أَنَّكَ تُحَدِّثُ عَنْ أُمُورِ الْبَحْرِ وَلَا حَرْجَ لِكَثْرَتِهَا، قاله بعضهم^(١).

قوله: (أَيُّ: انْتِهَاءٌ خَيْرًا)^(٢)، أي: بخلاف انتهاء لا يكون خيراً بأنَّ يعدلوا عنه إلى شرٍّ آخر، وقوله: (خَيْرًا) لعله لم يُرد به التفضيل؛ إذ لا خيرية مطلقاً في عدم الانتهاء عن التثليث.

حَذْفُ الْمَفْعُولِ:

[ص/ ٣٦٦] قوله: (يَكْثُرُ بَعْدَ لَوْ شِئْتَ)^(٣)، وكذا بعد (لَوْ أَرَدْتَ)، و(لَوْ اخْتَرْتَ)، ونحو ذلك، فَإِنَّ الْجَوَابَ يَدُلُّ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَحذُوفِ وَيُيَسِّرُهُ، إِلَّا أَنَّ يَكُونُ تَعْلُقُ فِعْلِ الْمَشِئَةِ بِالْمَفْعُولِ غَرِيبًا نَحْوُ:

وَلَوْ شِئْتُ أَنَّ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ

..... (٤)

فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِهِ؛ لِيَسْتَقَرَّ فِي نَفْسِ السَّامِعِ^(٥).

قوله: (نَحْوُ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]) التمثيل به لا ينفيه ما قال الدماميني: «إِنَّهُ

حرج».

(١) بعد بحثٍ طويلٍ لم أجد قول أبي علي الفارسي فيما وقفت عليه من كتبه، وقد أشار ابن جني لمعنى هذا القول عندما أورد الآية التي ذكرها ابن هشام وهي قوله: ﴿وَأَلْمَلْتِيكَهُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَمٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]. ينظر: المحتسب: ١/١٠٩. وذكر ابن هشام القول منسوباً للفارسي في موضع آخر من كتبه. ينظر: المسائل السفرية: ص ٢٨.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٤٥٥، ونصه: «نحو: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ [النساء: ١٧١]... وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، و(خيراً) نعتٌ لمصدر محذوف، أي: انتهاء خيراً».

(٣) مغني اللبيب: ٦/٤٥٨، ونصه: «يكثر بعد (لو شئت)... وبعد نفي العلم ونحوه، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٣]».

(٤) صدر بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

وَلَوْ شِئْتُ أَنَّ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

وهو لإسحاق بن حسان الخزيمى كما في: الكامل ٣/٤، والمصون في الأدب: ص ١٥، وديوان المعاني:

١٧٥/٢، والتذكرة الحمدونية: ٤/٢٦٠، والدر الفريد وبيت القصيد: ٥/٣٠٧. وبلا نسبة في: الكشف:

٨٧/١، والتذييل والتكميل: ١١/١٨٣.

(٥) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٧١٨.

يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا مِمَّا نَزَلَ فِيهِ الْمُتَعَدِي مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ، فَلَا حَذْفَ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الذَّمِّ»^(١).

قوله: (وَحَذَفُ عَائِدِ الْمَوْصُوفِ دُونَ ذَلِكَ)^(٢)، قد يُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَدَّتْ الْحَاجَةُ إِلَى عَائِدِ الْمَوْصُولِ لَاشْتِدَادِ الْحَاجَةِ إِلَى الصَّلَةِ فَوْقَ الْحَاجَةِ إِلَى الصِّفَةِ وَغَيْرِهَا، قَوِيَتِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْعَائِدِ، فَكَثُرَ حَذْفُهُ.

قوله: (مَفْعُولِي (أَعْطَى))^(٣) قَيَّدَ بِهِ؛ لِأَنَّ مَفْعُولِي (عَلِمَ) وَ(ظَنَّ) لَا يَحْذِفَانِ مَعًا، أَي: لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ حِينَئِذٍ فِي الْإِخْبَارِ بِالْفِعْلِ؛ لِلْعِلْمِ بِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَا يَخْلُو عَنْ عِلْمٍ أَوْ ظَنٍّ بِخِلَافِ الْإِعْطَاءِ^(٤).

حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ:

قوله: (وَيُبْعَدُهُ)^(٥) أَي: حَذْفُ الْعَاطِفِ فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ.

قوله: (الْمَرْفُوعَيْنِ) وَهُمَا الْأَسْمُ الشَّرِيفُ وَالْمَلَائِكَةُ.

وقوله: (بِالْمَنْصُوبِ) أَي: وَهُوَ: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨].

وقوله: (وَبَيْنَ الْمَنْصُوبَيْنِ) وَهُمَا: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وَ: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^(٦) [آل عمران: ١٩].

وقوله: (بِالْمَرْفُوعِ) أَي: وَهُوَ الْمَلَائِكَةُ، وَأَوَّلُو الْعِلْمِ.

(١) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧١٨/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٤٥٩/٦، ونصه: «وحذف عائد الموصوف دون ذلك».

(٣) مغني اللبيب: ٤٦١/٦، ونصه: «ويجوز حذف مفعولي (أعطى)».

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٥٤/٤.

(٥) مغني اللبيب: ٤٦٧/٦-٤٦٨، ذكر ابن هشام آيات خُرِّجَتْ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ، فَقَالَ: «وَالثَّانِيَةِ: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾، فِيمَنْ فَتَحَ الْهَمْزَةَ، أَي: وَأَنَّ الدِّينَ عَطْفًا عَلَى: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، وَيُبْعَدُهُ أَنْ فِيهِ فَصْلًا بَيْنَ الْمُتَعَاطِفِينَ الْمَرْفُوعِينَ بِالْمَنْصُوبِ، وَبَيْنَ الْمَنْصُوبِينَ بِالْمَرْفُوعِ، وَقِيلَ: بَدَلَ مِنْ (أَنَّ) الْأُولَى وَصَلَتْهَا».

(٦) هي قراءة الكسائي بفتح الهمزة (أَنَّ)، وَقُرَأَ بَقِيَّةُ السَّبْعَةِ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ. يَنْظُرُ: السَّبْعَةُ فِي الْقُرَاءَاتِ: ص ٢٠٢، وَالتَّيْسِيرُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ: ص ٧٨. وَيَنْظُرُ تَوْجِيهَ الْقِرَاءَةِ فِي: حِجَّةُ الْقُرَاءَاتِ: ص ١٥٨، وَالْحِجَّةُ فِي الْقُرَاءَاتِ السَّبْعِ: ص ١٠٧.

قوله: (وَقِيلَ: بَدَلٌ مِنْ (أَنَّ) الْأَوَّلَى وَصَلَتْهَا)، يُتَأَمَّلُ مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِ الْبَدَلِ هَذَا، فَإِنَّ مَا عَدَا (بَدَلَ الْإِضْرَابِ) لَمْ يَظْهَرِ تَصَوُّرُهُ هُنَا، وَأَمَّا بَدَلُ الْإِضْرَابِ فَلَمْ تَظْهَرِ مَنَاسِبَتُهُ لِلسِّيَاقِ وَالْمَقْصُودِ^(١).

حَذَفُ (قَدَ):

قوله: (أَلَيْسَ قَدْ صَلَّيْتَ)^(٢)، يفيد أَنَّ المراد^(٣) (كَانَ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، أَوْ أَنَّهَا كُنَايَةٌ عَنْهَا وَعَنْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا.

قوله: (لِلطُّولِ)^(٤) هل المراد طول القسم؟^(٥).

قوله: (أَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ)^(٦) أي: مِنْ إِضْمَارِ (قَدَ) مَعَ الْمَاضِي الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ.

قوله: (إِلَى (قَدَ)) أي: بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنْهَا هُنَا، وَإِنْ لَمْ يَنَافِ الْاِسْتِقْبَالُ فِي الْجُمْلَةِ.

حَذَفُ (مَا) النَّافِيَةِ:

قوله: (وَأَصْلُهُ^(٧): مَا مَا نَلْتُمُ)^(١) أي: مَا الَّذِي نَلْتُمُ، بِدَلِيلِ بَقِيَةِ الْبَيْتِ، فَـ(مَا) ثَنَانٌ،

(١) ذكر بعض العلماء كابن كيسان والفارسي والزمخشري والعكبري أنه بدل كُلٍّ مِنْ كُلٍّ، وَحُوزَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ. يَنْظُرُ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلنَّحَّاسِ: ٣٧٠/١، وَالْحِجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ: ٢٣/٣، وَمَشْكَالُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِمَكِّي: ١٥٢/١، وَالْكَشَافُ: ٣٤٥/١، وَالتَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: ٢٤٨/١.

(٢) مغني اللبيب: ٤٧١/٦، ونصه: «وخالفهم الكوفيون واشتروا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ(كان)، كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه: ((أليس قد صليتَ معنا؟))».

(٣) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أي: مِنْ قَوْلِهِ: (الْوَاقِعَةُ خَبَرًا لـ(كَانَ))).

(٤) مغني اللبيب: ٤٧٣/٦. ونصه: «وقيل في: ﴿قُتِلَ أَصْحَبُ الْأُحُدُوذِ﴾ [البُروْج: ٤]: إِنَّهُ جَوَابٌ لِلْقِسْمِ عَلَى إِضْمَارِ اللَّامِ وَ(قَدَ) جَمِيعًا لِلطُّولِ».

(٥) هو نصُّ ابن مالك والظاهر من كلام بعض العلماء. ينظر: شرح التسهيل: ٢١٣، وانظر أيضاً: معاني القرآن للأخفش: ٥٧٥/٢، والبحر المحيط: ٤٤٣/١٠، والدر المصون: ٧٤٣/١٠، وتمهيد القواعد: ٣١١٥/٦.

(٦) مغني اللبيب: ٤٧٣/٦-٤٧٤، ونصه: «وَأَمَّا ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾ [الرُّوم: ٥١]، فَرَعِمَ قَوْمٌ أَنَّهُ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ سَهْوٌ؛ لِأَنَّ (ظَلُّوا) مُسْتَقْبَلٌ...، فَلَا سَبِيلَ فِيهِ إِلَى (قَدَ)».

(٧) (وأصله) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٧٠/أ، وأما في مغني اللبيب: ٤٧٩/٦. فهي بلفظ: (وقال: أصله).

أولاهما: نافية، [ص / ٣٦٧] والثانية: موصولة، وقد حذف الشاعر إحداها، وابن مالك جعل المحذوف تارةً النافية^(٢)، وتارةً الموصولة^(٣).

حذف أداة الاستثناء:

قوله: (فَتَضْمَنَ كَلَامُهُ حَذْفَ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَشْنَى جَمِيعًا)^(٤)، وهذا لا يدلُّ على جواز حذفها وحدها، فإنَّ أراد المصنّف من الترجمة حذف الأداة وحدها، ففي الاستثناء في قوله: (إِلَّا أَنَّ السُّهَيْلِيَّ) إلخ. ما لا يخفى؛ لأنَّه إنَّ أراد به الاستدراك على قوله: (لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَجَازَهُ) لم يصحَّ، وإلَّا فليس له كبير دخل في المقام^(٥).
قوله: (إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ)، قال الشُّمْنِيّ: «أي: داخلاً على (أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)، نحو: لَأَفْعَلَنَّ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ»^(٦). إلى آخر ما قرره.
وقد يقال: غاية ما في هذا التقرير أنَّ المستثنى في الآية حُذِفَ من متعلقه لفظةً (إِلَّا)، وهذا لا يدلُّ على جواز حذفها في نفس الاستثناء بها، فتأمله.
قوله: (وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ)^(٧) إلخ. هذا مُسَلَّمٌ إنَّ أريد بالإذن (الإرادة)، أمَّا إنَّ أريد به

(١) مغني اللبيب: ٤٧٩/٦. ونصه: «وأنشد ابن مالك:

فَوَ اللَّهِ مَا نَلْتَمُ وَمَا نَيْلَ مِنْكُمْ مُعْتَدِلٌ وَفَقٍ وَلَا مُتْقَارِبٌ

وقال: أصله: ما ما نلتهم».

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١١٥/١، ٨٤٧/٢، وشرح التسهيل ٢١٢/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٣٥/١، وذكر في موضع آخر أنَّه يجوز على مذهب الكوفيين أن تكون المحذوفة (ما) الموصولة. ينظر: شرح التسهيل ٢١٢/٣.

(٤) مغني اللبيب: ٤٨٢/٦-٤٨٣. ونصه: «لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَجَازَهُ إِلَّا أَنَّ السُّهَيْلِيَّ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَئٍ إِيَّيَ فَاعِلٌ﴾ [الكهف: ٢٣]...، وتأويل ذلك: أَنَّ الْأَصْلَ إِلَّا قَائِلًا: إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ...، فَتَضْمَنَ كَلَامُهُ - أي: السهيلي - حَذْفَ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْمُسْتَشْنَى جَمِيعًا، وَالصَّوَابُ...، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّه لَا يَكُونُ الْقَوْلُ مَصْحُوبًا بِذَلِكَ إِلَّا مَعَ حَرْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ».

(٥) لعل المحشي أراد بهذا الردَّ على الشُّمْنِيّ في تعقيبه على الدماميني، حيث قال الشُّمْنِيّ: «هذا لا يَرِدُ عَلَى الْمَصْنَفِ؛ فَإِنَّ مُرَادَهُ حَذْفَ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَحْدَهَا». الحاشية: ٢٦٢/٢.

(٦) وتام كلام الشُّمْنِيّ: «يَكُونُ الْمَحْذُوفُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ حَرْفُ الْإِسْتِثْنَاءِ الدَّخِلِ عَلَى (أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) وَهُوَ حَذْفُ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ وَحْدَهَا». الحاشية ٢٦٢/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٤٨٣/٦. ونصه: «وَجَوَزَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: وَلَا تَقُولَنَّ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ أَنْ تَقُولَهُ بِأَنَّ

الإخبارُ بالإذن كما هو المتبادر من الإذن، فهو ممنوع؛ إذ ليس ذلك معلوماً فيما ذكر.
 وقوله: (أَنَّهُ يَقْتَضِي) إلخ. قد يُسَلَّمُ إنَّ أُرِيدَ بِالْإِذْنِ (الإرادة) بخلاف ما لو أُريدَ به ما هو ظاهره، فإنَّ الإذن ممكن الوجود على لسان الأنبياء، فلا يقتضي ما ذكر؛ إذ يمكن ورود الإذن فيسوغ القول على أَنَّهُ غير مُسَلَّمٍ وإنَّ أُرِيدَ الإرادة؛ لأنَّ الْمُحَقِّقَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْإِرَادَةِ، فيتركبه لِعِلْمِهِ بِأَنَّ كُلَّ مَفْعُولٍ مُرَادٍ. فليتأمل.
 وقوله: (فِي كُلِّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ) لعلَّ المراد: فِي فِعْلٍ كُلِّ مَأْمُورٍ أَوْ مَنْهِيٍّ.

حَذَفُ (أَنْ) النَّاصِبَةِ:

قوله: (فِي مَوَاضِعَ مَعْرُوفَةٍ)^(١) هي عشرة: الإضمارُ في خمسةٍ منها على سبيل الوجوب، وفي خمسةٍ على سبيل الجواز^(٢).

حَذَفُ حَرْفِ النَّدَاءِ:

قوله: (وَيَرُدُّهُ بَيْتٌ أَنَشَدَهُ هُوَ)^(٣) بَيْنَ الشُّمْنِيِّ وَجِهَ الرَّدِّ^(٤).
 وأقول: إنَّ كَانَ مَرَادُ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا تَطَرُّدُ الْإِشَارَةُ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا مَنَعُوْنَا بِالْمَشَارِ إِلَيْهِ لَمْ

يَأْذَنَ لَكَ فِيهِ. وَلَمَّا قَالَ مُبْعَدٌ وَهُوَ: أَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ وَنَهْيٍ. وَمَبْطَلٌ وَهُوَ: أَنَّهُ يَقْتَضِي النَّهْيَ عَنْ قَوْلٍ: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣].»

- (١) مغني اللبيب: ٤٨٨/٦، ونصه: «هُوَ مُطَرَّدٌ فِي مَوَاضِعَ مَعْرُوفَةٍ، وَشَازَّ فِي غَيْرِهَا».
- (٢) تنظر المواضع العشرة في: أوضح المسالك ١٧٠/٤، ١٩٠، وشرح ابن عقيل على الألفية: ٨/٤، ٢٠.
- (٣) مغني اللبيب: ٤٩٥-٤٩٦. ذكر ابن هشام عن ابن مالك أَنَّهُ لَا يُشَارُ إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَّا مَنَعُوْنَا بِالْمَصْدَرِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: «وَيَرُدُّهُ مَا أَنَشَدَهُ هُوَ، وَهُوَ قَوْلُهُ:
- يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلَلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إِخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ»

(٤) نص كلام الشُّمْنِيِّ: «وَأَقُولُ: وَجْهُهُ أَنَّ (ذاكَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ (صَحَابَتِيكَ)، وَلَمْ يَنْعَتِ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِالْمَشَارِ إِلَيْهِ، بَلْ أَخْبَرَ عَنْهُ بِـ(قَلِيلٍ)، إِمَّا عَلَى أَنَّ يَكُونُ مِنَ التَّعْلِيلِ بِلَاغِ الْإِبْتِدَاءِ الْمَقْدَّرَةِ حَذَفَتْ ضَرُورَةً كَمَا قَالَ سَبْيُوِيهِ فِي: (أَنِّي وَحَدْتُ مِلَّاكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ)، وَفِي (وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ): إِنَّ الْأَصْلَ: (لِمَالِكٍ)، وَ(لِلدِّينَا)، وَإِمَّا عَلَى أَنَّ يَكُونُ مِنَ الْإِلْغَاءِ الْمُتَوَسُّطِ». الحاشية: ٢٦٤/٢. والبيتان اللذان ذكرهما الشُّمْنِيُّ لِيَسَا فِي كِتَابِ سَبْيُوِيهِ.

يصحّ هذا الرد عليه؛ لأنّ محمل البيت المذكور على الشذوذ^(١).
قوله:

(... .. ذَاكَ قَلِيلٌ)

إشارةً إلى المصدر، وهو الصحابة، ولم ينعت به بالمصدر المشار إليه.

حَذَفُ (أَلْ) ^(٢):

قوله:

(... .. عَلَى اللَّئِيمِ... ..) ^(٣)

أي: بأنّ تُحْمَلَ (أَلْ) ^(٤) على الجنس، فيكون [ص / ٣٦٨] مدخولها في حكم النكرة، فيصحّ وصفه بالنكرة ^(٥).

حَذَفُ جَوَابِ الْقِسْمِ:

قوله: (وَمِنْهُ: (إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَاللّهِ أَكْرَمُتُهُ)) ^(٦) قال الدماميني: «ليس هذا المثال الثاني من

(١) قول ابن مالك هذا خالفه غيره كأبي حيان والسمين الحلبي. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٨٢/٢، والتذيل والتكميل: ١٥٥/٧، والدر المصون ٢٠٨/٥.

(٢) (حذف أَلْ) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٧١/ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٥٠٨/٦، فهي بلفظ: (أَلْ)، بدون لفظة: حَذَفَ.

(٣) مغني اللبيب: ٥٠٩/٦-٥١٠، ذكر ابن هشام الخلاف في توجيه (خير) في قولهم: (ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا)، ثم قال: «فالأولى عندي أن يخرج على قوله: وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي [فَمَضَيْتُ ثُمَّ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي]».

(٤) جزء من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو منسوب لرجل من بني سلول، كما في الكتاب: ٢٤/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢١٧/٣، وشرح الكتاب للرماني: ص ٨٤١، والمقاصد النحوية: ١٥٥٢/٤، وشرح شواهد المغني: ٣١٠/١، وشرح أبيات المغني: ٢٨٧/٢.

(٥) مستفاد من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٦٦/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٥١٤/٦. ونصه: «يجب إذا تقدّم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فالأول: نحو: (زيدٌ والله قائمٌ)، ومنه: (إنّ جاءني زيدٌ والله أكرمته)».

القِسْمُ الأول قطعاً» إلى أن قال: «والظاهر أن ما هنا سهو»^(١).

ونازعه الشُّمْنِيَّ بأنه ليس بسهو، ويَبَيِّن ذلك^(٢).

وأقول: قد يقال: ما قاله الشُّمْنِيَّ أَنَّهُ لو اعتُبر التَّقدُّم رتبةً، لزم اعتباره في مثال الثاني، أعني: (زَيْدٌ وَاللَّهُ قَائِمٌ)؛ إذ حق الخبر أن يلي المبتدأ ولا يفصل منه، فيكون هذا المثال وأشباهه من القسم الأول أيضاً.

فإن قيل: الاعتراض بالقِسْم بين المبتدأ والخبر لا يمنع كون الخبر في رتبته؛ لأننا نقول: لو سُلِّم ذلك، لزم مثله في الاعتراض به بين الشرط وجوابه، فيكون من المُمَكِّنَف لا المُمَتَّقَم.

وقد يقال أيضاً: عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً، إِنَّمَا يلزم التَّقدُّم لا اعتبار التَّقدُّم من غير تقدُّم، فليتأمل.

حَذَفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ:

قوله: ((فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ))^(٣) في كونه الجواب حقيقة، تأمل.

(١) وتام كلام الدماميني: «وإنما هو من القسم الثاني، وقد صرَّح بذلك في أول الترجمة التي تأتي، وهي: حذف جملة جواب الشرط. والظاهر أن ما هنا سهو». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٤٣/٢.

(٢) نص كلام الشُّمْنِيَّ: «وأقول: ليس ما ذكره هنا ولا في الترجمة الآتية بسهو ولا سبق قلم؛ وذلك أن الشرط والقسم إذا اجتمعا يؤتى معهما بجواب السابق مستغنى به عن جواب المتأخر، والأصل في الجواب: أن يلي ما هو جواب عنه، فيكون (أكرمته) في المثال مقدِّماً في الرتبة على القسم، ويكون المثال مما حُذِف منه جواب القسم لتقدم ما يغني عنه، لكنه في الرتبة دون اللفظ، ولهذا قال: (ومنه). فإن قيل: مثل هذا يأتي فيما ذكره في حذف جملة الشرط وهو: (والله إن جاعني زيد لأكرمته)، وقد صرَّح فيه بأنه مما اكتنف الشرط ما يدل على الجواب، أُجيب: بأن اعتبار الجواب المذكور هنا مقدِّماً يلي الشرط له لازم ممتنع، وهو عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فيمتنع ذلك الاعتبار؛ لامتناع لازمه». الحاشية: ٢٦٦/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٥١٩/٦-٥٢٠، ونصه: «هو مُطَرَّد بعد الطلب... وجاء بدونه نحو: ...: ((أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ)) [الأنعام: ١٥٧]».

حَذَفُ جُمْلَةٍ جَوَابِ الشَّرْطِ:

قوله: (وَقَوْلُ ابْنِ مُعْطٍ)^(١) مبتدأ، وقوله: (إِمَّا مِنْ ذَلِكَ) خبر، وعلى هذا فـ(اللفظ)^(٢) مبتدأ خبره (الكلام).

قوله: (الْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ) أي: قوله: (هُوَ الْكَلَامُ)، وقوله: (وَالْجَوَابُ خَبَرٌ)^(٣) أي: قوله: (اللفظ).

قوله: (وَمَا قَدَّرْتُهُ)^(٤) اعترض بأن الزمخشري نقله عن بعضهم^(٥)، فلم ينفرد المصنف بتقديره كما تُشعر به عبارته^(٦).

قوله: (قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: تَقْدِيرُهُ)^(٧) إلخ. قال الدماميني: «لم يقع في (الكشاف) هذا الكلام على هذه الصورة، ولا فيه ما يقتضي أَنَّ جملة الاستفهام جوابٌ»^(٨). ثم حكى عبارته،

(١) مغني اللبيب: ٥٢٣/٦-٥٢٤ ونصه: «وقول ابن معط:

اللفظُ إنْ يُفِدَ هو الكلامُ
.....

إمّا من ذلك ففيه ضرورة... وإمّا الجواب: الجملة الاسمية، وجملة الشرط والجزاء خبرٌ ففيه ضرورة أيضاً».

(٢) جزء من صدر بيت من الرجز لابن معط، والبيت بتمامه:

اللفظُ إنْ يُفِدَ هو الكلامُ نحو: مضى القوم وهم كرامُ

(٣) (والجواب) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٧٢/أ، وأما في مغني اللبيب: ٥٢٤/٦، فهي بلفظ: (والجزاء)، وما في الأصل أدق في التعبير.

(٤) مغني اللبيب: ٥٢٥/٦، ونصه: «ويجوز حذف الجواب في غير ذلك...: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١]. أي: لَمَا آمنوا به...، وما قَدَّرْتُهُ أظهر».

(٥) هذا التقدير نقله الزجاج عن أهل اللغة حيث قال: «والذي أتوهمه - والله أعلم، وقد قاله بعض أهل اللغة - أَنَّ المعنى: لو أَنَّ قرآنًا سُوِّرَتْ به الأرض أو كُلُّمْ به الموتى لَمَا آمنوا به». معاني القرآن للزجاج: ١٤٨/٣.

وجاء أيضاً عن مكّي القيسي والزمخشري. ينظر: الهداية ٣٧٤٠/٥، والكشاف ٥٢٩/٢.

(٦) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٤٥/٢-٧٤٦.

(٧) مغني اللبيب: ٥٢٧/٦-٥٢٨، ونصه: «﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾ [الأحقاف: ١٠]. قال الزمخشري: تقديره: أَلَسْتُمْ ظالمين».

(٨) وتام كلام الدماميني: «ونصٌ ما فيه -أي: في الكشاف- (والمعنى، قُلْ: أخبروني إن اجتمع كون القرآن من عند الله مع كفركم به، واجتمع شهادة أعلم بني إسرائيل على نزول مثله فيمائه به مع استكباركم عنه وعن الإيمان به أَلَسْتُمْ أَضَلَّ النَّاسِ وَأَظْلَمَهُمْ؟) إلى هنا كلامه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٤٦/٢-٧٤٧، وينظر:

وبيّن ذلك.

والحق أنّ عبارة (الكشاف) التي حكاها محتملة لما قاله المصنف، ولعلّها أُميل إليه من غيره^(١)؛ إذ يبعدُ تقديره الآية من غير تعرّضٍ لجواب الشرط، فليتأمل.

الكشاف: ٣٠٠/٤.

وتعقيب الدماميني على ابن هشام سهوٌ منه؛ فما نقله ابن هشام هو نصُّ كلام الزمخشري، حيث جاء في (الكشاف): ٢٩٩/٤. ما نصه: «جواب الشرط محذوف، تقديره: إنّ كان القرآن من عند الله وكفرت به أُلستم ظالمين؟ ويدل على هذا المحذوف قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾».

(١) هذا بالنظر إلى النصّ الذي نقله الدماميني عن الزمخشري، وأمّا بالنسبة لما نقلته آنفاً من الكشاف فهو نصُّ كلام الزمخشري، ولعل الوهم حصل عند الدماميني بسبب النظر في آخر كلام الزمخشري، ولم يطلّع على أول كلامه، عفا الله عن الجميع.

[في التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعَرَّبِينَ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهَا] ^(١)

قوله: (للخبر) أي: الذي منه (قُعُودًا) ^(٥) فإنه خبرٌ في الأصل.

الليل والنهار. (عواذله) أي: اللاتي يعذلهن على إنفاق المال. ينظر: شرح أبيات المغني: ١٢/٨.

قوله: (كَرَاهَةُ اجْتِمَاعِ مَجَازَيْنِ)^(١) قال الدماميني: «لا نُسَلِّمُ أَنَّ اجْتِمَاعَ مجازين مُسْتَكْرَهٌ»^(٢) إلخ.

وقال الشُّمْنِيُّ: «قد سبق مثل هذا في آخر الكلام على (ما)^(٣)، وسبق منا توجيه كلام المصنف ثَمَّةً»^(٤) إلخ.

ولا يخفى ما فيما بينه ثَمَّةٌ؛ فَإِنَّ الدماميني في مقام المنع، وقوله^(٥): (وكيف) إلخ. ذكره على وجه السَّنَدِيَّةِ كما صرَّح به في كلامه في الموضع الأول كما نقله عنه الشُّمْنِيُّ^(٦)، وإبطال السَّنَدِ الغير المساوي^(٧) لا يفيد.

وقوله^(٨): (كراهتهم لذلك لا منعهم) ينفيه أَنَّ المصنَّفَ جعل الكراهة عِلَّةً للمنع، وعدم الجواز، كما تصرَّح به عبارته هنا كما ترى.

(١) مغني اللبيب: ٥٤٧/٦، ذكر ابن هشام أَنَّ مذهب سيبويه والمحققين في نحو: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ (البقرة: ٣٥)، أَنَّ المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل، والأصل: فكلاه، أي: فكلأ الأكل، ودليلهم قولهم: (سِيرَ عليه طويلاً)، ولا يقولون: طويلٌ، ولو كان نعتاً للمصدر لجاز، ثم قال: «وعندي فيما احتجوا به نظراً؛ أمَّا الأول فلجواز أَنَّ المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة».

(٢) نص كلام الدماميني: «لا نسلم أَنَّ اجتماع المجازين أمرٌ مستكرهٌ، ولا أَنَّهُ مانعٌ مما ذكر، وكيف ولا نزاع بينهم في أَنَّ مثل قولنا: (أحيا الأرضَ شبابُ الزمانِ) من مُستحسنات الكلام». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٥٥/٢.

(٣) أي: عند كلام المصنَّف: «وهذا فصلٌ عقده للتدريب في: (ما)». وفيه ذَكَرَ قوله تعالى: ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ٨٨)، ثم قال: «والثاني: أَنَّهُم لا يجمعون بين مجازين». مغني اللبيب: ١٢٦/٤.

(٤) الحاشية: ٢٦٨/٢، والتوجيه الذي ذكره الشُّمْنِيُّ هو: «مراد المصنَّف من أَنَّهُم لا يجمعون بين مجازين: كراهتهم لذلك لا منعهم له، وقد صرَّح بذلك في (الباب السادس)، وَأَنَّ مراده من المجاز هنا غير الكلمة المنقولة عن معناها الأصلي إلى غيره بدليل ما ذكره من الأمثلة، فلا يرد عليه نحو: (أحيا الأرضَ شبابُ الزمانِ)؛ لأنَّ المجاز في (أحيا) و(شباب) لنقلهما عن معناهما الأصلي إلى غيره». الحاشية: ٨٦/٢.

(٥) أي: الدماميني.

(٦) ينظر كلام الدماميني في: تحفة الغريب (قسم الأدوات والحروف): ٩٥٢/٢، وحاشية الشُّمْنِيِّ: ٨٦/٢.

(٧) السند المساوي: هو السند الذي يكون مساوياً لعدم المقدمة الممنوعة بأن يكون كلما صدَّق السند، صدَّق عدم المقدمة الممنوعة، والسند غير المساوي عكسه، فيفيد إبطاله بطلان المنع. ينظر: دستور العلماء (جامع العلوم في

اصطلاحات الفنون): ١٣٦/٢.

(٨) أي: الشُّمْنِيُّ.

قوله: (بَعْدَ النَّفْيِ وَالنَّهْيِ)^(١) هذا التقييد لا ينافي إطلاق قوله: (حَرْفُ اسْتِدْرَاكِ)؛ لأنَّ المراد أنَّها كذلك في الجملة.

قوله: (وَأَمَّا وَאוُ الْحَالِ)^(٢)، سَكَتَ عن القول بأنَّها الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها. قوله: (وَهَذَا يَتَدَاوُلُهُ الْفُقَهَاءُ)^(٣) إلخ. أقول: الفقهاء يتناولونه في سياقات خاصة مقيدة بما ذكره المصنّف، وإنَّما يتركون التصريح به اتكالا على ما تقرّر في محله.

قوله: (وَحِينَئِذٍ فَيَتَعَذَّرُ اسْتِدْلَالُهُمْ بِهِ)^(٤) إلخ. أقول: الفقهاء لا يستدلون بجواز نيابة حرفٍ عن حرفٍ، فإنَّ فساد ذلك لا يخفى على أوساط الطلبة، فكيف يقع فيه علماء الإسلام ومقتدى الأنام؟! وإنَّما يستدلون بأدلة صحيحة، لكن قد يلزم على استدلالهم بها مخالفة معنى الحرف، فيشكل الحال، فيجيبون بأنَّه نائبٌ عن حرفٍ آخر؛ لأنَّ بعض الحروف قد ينوب عن بعض.

وفي الحقيقة دليل الحكم الذي ادَّعوه قرينة على تلك النيابة، ومن تأمَّل استدلالهم في تلك المواضع اتَّضح له ما قلناه، وحينئذٍ يتضح أنَّه لا إشكال عليهم، وأنَّ منصبهم الشريف لا يُزَرَى بما ذكره، فتأمل.

قوله: (أَنَّ الظَّاهِرَ)^(٥) ما دليل الظهور؟ ولا يخفى أنَّ هذه منازعة في مثال، فلا يُشكل [ص/ ٣٧٠] على القاعدة مع تقييدها.

(١) مغني اللبيب: ٥٤٩/٦، ذكر ابن هشام الأمور المشتهرة بين المعريين، ومنها: «قولهم: (بل: حرف إضراب)، والصواب: حرف استدراك وإضراب؛ فإنَّها بعد النفي والنهي بمنزلة (لكن) سواءً».

(٢) مغني اللبيب: ٥٥٩/٦. تحدث ابن هشام عن الواو في قوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] ثم قال: «وَأَمَّا وَاوُ الْحَالِ فَأَيْنَ عَامِلُ الْحَالِ إِنْ قَدَّرْتَ: هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة».

(٣) مغني اللبيب: ٥٥٩/٦، ذكر ابن هشام الأمور المشتهرة بين المعريين، ومنها: «قولهم: (المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث)، وهذا يتناوله الفقهاء في محاوراتهم».

(٤) مغني اللبيب: ٥٦١/٦، ذكر ابن هشام الأمور المشتهرة بين المعريين، ومنها: «قولهم: (ينوب بعض حروف الجر عن بعض) ...، وتصحيحه بإدخال: (قد) على قولهم: (ينوب) وحينئذٍ فيتعذَّر استدلالهم به».

(٥) مغني اللبيب: ٥٦٢/٦-٥٦٣، ذكر ابن هشام الأمور المشتهرة بين المعريين، ومنها: «قولهم: (إنَّ النكرة إذا أعيدت كانت نكرةً غير الأولى ...، وحملوا على ذلك ما روي (لن يغلب عسرٌ يسرين) ...، ويشكل على ذلك... أن الظاهر في آية: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: ١]، أنَّ الجملة الثانية تكرر للأولى».

قوله: (فَدَلَّ عَلَى مَا ادَّعَيْنَاهُ)^(١)، فيه بحث؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ - وإنَّ كانت الآية في قراءته ومصحفه مرةً واحدةً^(٢) - يجوز جوازاً قريباً أنَّه راعى القراءة الأخرى، وأنَّه إنما يُستفاد التَّكرار من تَكَرُّرِهِ فِيهَا^(٣).

قوله: ([فِيْشَكْلٍ])^(٤) عَلَى الْأَوَّلِ^(٥) لا إشكال إذا كانت القاعدة مقيدةً بحالة الإطلاق والخلو عن القرائن، كما نقله الشُّمْنِي عن (التلويح)^(٦).

وقوله فيما بيَّنه^(٧): (كَقَوْلِهِمْ: هَذَا الْعِلْمُ عِلْمٌ كَذَا وَكَذَا) إلخ. كأنَّ مراده به نحو أن يقال: عِلْمٌ يُبْحَثُ بِهِ عَنْ كَذَا، أَوْ يَفِيدُ كَذَا، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ؛ لِيَكُونَ نَكْرَةً، لا نحو أن يقال: علم الفقه أو النحو، وكذا قوله: (دار كذا، وكذا) إشارةً إلى نحو أن يقال: دارٌ صفتها كذا وكذا. والله أعلم.

قوله: (قُلْتُ: هَذَا)^(٨) إلخ. أوَّلُ الجواب قد يُشعر بإثبات التكرار مطلقاً، وقوله: (وَالْقَوْلُ فِيهِ) إلخ. يخصُّه بتقدير الاستئناف.

قوله: (الْعُسْرُ الَّذِي كَانُوا فِيهِ) أي: وهو حصَّةٌ معينة من العسر معهودة بين المتكلم

(١) مغني اللبيب: ٥٦٤/٦، ونصه: «أنَّ ابنَ مسعودٍ قال: (لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسر يسرين)، مع أنَّ الآية في قراءته وفي مصحفه مرةً واحدةً، فدَلَّ على ما ادَّعَيْنَاهُ من التأكيد».

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧٥/٣، والكشاف: ٧٧٢/٤.

(٣) ما ذكره ابن هشام من أنَّ الجملة الثانية في السورة هي تكرار للآية الأولى هو قول الزمخشري، وأجاب عن الأمر الوارد عن ابن مسعود بأنه نَزَّلَ ما فيه الفخيم والتعظيم بالتنكير منزلة التشبيه؛ لأنَّ المعنى يسراً وأَيُّ يسرٍ. ينظر الكشاف: ٧٧١/٤.

(٤) (فليشكل) هكذا في الأصل، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٧٥/أ، ومغني اللبيب: ٥٦٤/٦.

(٥) مغني اللبيب: ٥٦٤/٦-٥٦٥، ذكر ابن هشام أموراً تشكل على قولهم: إن النكرة إذا أعيدت كانت نكرة غير الأولى، ومنها: «أنَّ في التثنية آيات تردُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول».

(٦) ينظر: الحاشية ٢٧٠/٢. وينظر أيضاً: شرح التلويح على التوضيح للفتازاني: ١٠٦/١، وتحفة الغريب (قسم التركيب) ٧٦٤/٢-٧٦٥.

(٧) أي: التفتازاني، ينظر: شرح التلويح على التوضيح للفتازاني: ١٠٦/١.

(٨) مغني اللبيب: ٥٦٨/٦، أورد ابن هشام قولاً للزمخشري، وهو: «فإن قلت: ما معنى: لن يغلب عسر يسرين؟ قلت: هذا حملٌ على الظاهر... وأنَّ وعد الله لا يُحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ...، وإمَّا كان العسر واحداً؛ لأنَّ اللام إنَّ كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو...، وأمَّا اليسرُ فمَنكَّرٌ مُتَنَوِّلٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفاً فقد تناول بعضاً آخر».

والمخاطب.

قوله: (بَعْضًا آخَرَ) أي: الظاهر ذلك؛ لأنَّ الإفادة خيرٌ من الإعادة، بخلاف المعرّف؛ لأنَّ

الجنس واحد، والعهدية قرينةٌ على الاتحاد، فليتأمل.

قوله: (لِلْقَطْعِ بَأَنَّهُ لَا عُسْرَ عَلَيْهِ) ^(١) إلخ. قد يمنع ذلك بأنَّ في الآخرة عسراً لا يقدر في

منصبه الشريف عليه أفضل الصلاة والسلام لمزيد اهتمامه وتعبه لأُمّته، ومزيد الخوف

إجلالاً لغضب الله تعالى في ذلك اليوم؛ ولهذا ورد: ((الأنبياء تجثو على الركب)) ^(٢)،

فليتأمل.

قوله: (الخامس عشر: قَوْلُهُمْ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ) ^(٣) إلخ. قال الدماميني: «عَدُّ هذا

الموضع» إلخ ما ذكره ^(٤). وأجاب عنه الشُّمَّيْ ^(٥).

وأقول: في جوابه نظر؛ لأنَّه لو كان مراد المصنّف الاستشهادَ دون القول ما تَأَتَّى قوله:

(وَعَلَى هَذَا) ^(٦) إلخ؛ لأنَّ سيبويه لا يشترط الاتحاد مطلقاً لا حقيقة ولا حكماً ^(١).

(١) مغني اللبيب: ٥٧٠/٦، ذكر ابن هشام تقدير بعض العلماء لسورة الشرح فقال: «فالتقدير: إنَّ مع العسر في الدنيا يسراً في الدنيا، وإنَّ مع العسر في الدنيا يسراً في الآخرة لقطع بَأَنَّهُ لا عسرَ عليه في الآخرة».

(٢) لم أجد في الحديث الشريف التصريح بأنَّ الأنبياء تجثو على الركب، وما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً﴾ [الجاثية: ٢٨] ، ليس فيها التصريح بدخول الأنبياء في هذا الخبر، ويؤكد هذا ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور بسندهما أنَّ النبي ﷺ قال: ((كَأَنِّي أَرَاكُمْ بِالْكَوْمِ جَائِينَ دُونَ جَهَنَّمَ)). تفسير عبد الرزاق ١٩٣/٣، وسنن سعيد بن منصور: ٣٣٠/٧.

وأقرب ما وجدت ما رواه بعض المفسرين عن سلمان الفارسي رضي الله عنه قال: ((إنَّ في القيامة ساعةً هي عَشْرُ سنين من سنين الدنيا يَخْرُ فيها الناسُ، وَيَجْثُونَ على الركبِ حتى إبراهيم خليل الرحمن، ويقول: نَفْسِي لا أَسْأَلُكَ إِلَّا نَفْسِي)). ينظر: تفسير السمعاني ١٤٤/٥. وتفسير البغوي ١٨٨/٤.

(٣) مغني اللبيب: ٥٧٠-٥٧١، ذكر ابن هشام الأمور المشتهرة بين المعريين، ومنها: «الخامس عشر: قولهم: (يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها)».

(٤) وتام كلام الدماميني: «في هذا الباب مبنيٌّ على أنَّ قول سيبويه في المسألة صوابٌ، وقد ردَّه بعد هذا، قال الأمرُ إلى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المعارض، فلا ينبغي أن يُعدَّ من قبيل ما هو من الخطأ». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٦٥/٢.

(٥) ونص كلام الشُّمَّيْ: «وأقول: ما ردَّ المصنّف قول سيبويه، وإنَّما ردَّ ما استشهد به له، ولا يلزم من ردِّ ما استشهد به له ردُّه». الحاشية: ٢٧٠/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٥٧٦/٦. ذكر ابن هشام الشرط في مسألة الحال وصاحبه، فقال: «وعلى هذا فالشرطُ في المسألة:

فإن قيل: مراد المصنّف حمل كلام سيويه على ذلك.

قلنا: خلاف المُتبادر من سياقه مع أنّه حينئذٍ لا تصح دعوى ردّ الاستشهاد؛ لأنّ الاستشهاد على هذا التقدير على [ص/ ٣٧١] اعتبار الاتحاد في الجملة، فليتأمل. قوله: (فإنَّ صاحبَ الحالِ)^(٢) أي: وهو (زَيْدٌ) في الأول، والضمير في الثاني. قوله: (أو لَجَارٌ مُقَدَّرٌ) أي: (اللام)، أو (من). قوله:

هَـا بَيْنَا... (٣)

يحتمل أنّه حال من (النُّصَحِ)^(٤)، ويحتمل أنّه حال من (صَرِيحٍ).

قوله: (وَأَمَّا جَوَابُ ابْنِ خُرُوفٍ)^(٥) أي: عن تجويز كون الحال من الضمير المستتر في الظرف^(٦).

قوله: (وَقَدْ اعْتَرَضَ)^(٧) أي: قول أبي الفتح^(٨).

المسألة: اتّحاد العامل تحقيقاً أو تقديرًا.

(١) ينظر في هذا: الكتاب: ٧٧/٢-٧٨، والخصائص: ٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٤/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٩/٢-٤٠.

(٢) مغني اللبيب: ٥٧٠/٦-٥٧١، قال ابن هشام عن قول المعريين: (إن العامل في الحال هو العامل في صاحبها): إنه غير لازم ويشهد له: «قولك: (أعجبي وجهُ زيدٍ مبتسمًا، وصوْتهُ قارئًا)؛ فإنَّ صاحب الحال معمول للمضاف، أو لجارٍ مقدّر، والحال منصوبةٌ بالفعل».

(٣) مغني اللبيب: ٥٧٣/٦، ونصه: «وقال:

هَـا بَيْنَا ذَا صَرِيحٍ النَّصْحُ فَاصْعُ لَهُ وَطَعُ فَطَاعَةُ مُهْدٍ نُصْحُهُ رَشْدُ»

(٤) جزء من صدر بيت من البسيط، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٥/٢، والتذييل والتكميل: ١٠٠/٩، وتمهيد القواعد: ٢٢٩٨/٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠/٢، وشرح أبيات المغني: ١٩٣/٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦٩/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٥٧٤/٦، ونصه: «وَأَمَّا جواب ابن خروف بأن الظرف إنّما يتحمل الضمير إذا تأخّر عن المبتدأ فمخالفٌ لإطلاقيهم».

(٦) ينظر رأي ابن خروف في: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٣/٢، وارتشاف الضرب: ١٥٧٧/٣.

(٧) مغني اللبيب: ٥٧٤/٦-٥٧٥، ذكر ابن هشام رأيًا لابن جني، ثم قال: «وقد اعترض عليه بأنّه تخلّص عن ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يُعترض بعدم الضمير».

وقوله: (مِنْ^(٢) ضُرُورَةٍ) أي: وهي تقدّم المعطوف على المعطوف عليه.

وقوله: (وَهِيَ الْعَطْفُ) أي: على الضمير المستتر.

وقوله: (وَلَمْ يُعْتَرِضْ بِعَدَمِ الضَّمِيرِ) أي: لتقدّمه حتى يدلّ على خلوّ الظرف المتقدم من

الضمير، فعدم اعتراضه بذلك يدلّ على تحمله الضمير - وإن تقدّم - وإلاّ لاعتراض به.

وقوله: (أَسْهَلُ)^(٣) أي: من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وإن كان ضرورة، فهو وإن

خلّص من ضرورة إلى ضرورة لم يخلّص من ضرورة إلى ضرورة مثلها، بل أسهل منها،

وذلك لا يمتنع^(٤).

قوله: (وَأَمَّا جَوَابُ ابْنِ مَالِكٍ)^(٥) أي: عن كون الحال من الضمير.

قوله: (لَوْ سَاوَى الظَّاهِرَ) لكنّه لم يساوه؛ لأنّه نكرة، و(الضمير) معرفة، فهو أولى بكونه

صاحب الحال [منه]^(٦)؛ لأنّ الأصل فيه أن يكون معرفة، وقد يمنع ابن مالك أن الأصل

فيه ذلك، ويقول: بل الأصل أن يكون إمّا معرفة أو نكرة مخصوصة^(٧)، وقد حصل

التخصيص هنا بتقديم الحال، وبقي الكون ظاهرًا مرجحًا، فليتأمل.

قوله: (فَيَجْرِي حُكْمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ)^(٨) أقول: قد يكون الزجاجي^(٩) عدّ اعتبار أحد

(١) ينظر: الخصائص: ٣٨٨/٢.

(٢) (من) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٧٥/ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٥٧٤/٦، فهي بلفظ: (عن)،

وما في الأصل أصح؛ إذ الفعل (تخلّص) تعديته بـ(من) أولى في مثل هذا الموضع.

(٣) مغني اللبيب: ٥٧٥/٦، ونصه: «وجوابه أن عدم الفصل أسهل لوروده في النثر».

(٤) مستفاد من حاشية الشُّمْنِيّ ٢٧١/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٥٧٥/٦، ونصه: «وأمّا جواب ابن مالك بأنّ الحمل على (طلل) أولى لأنه ظاهر، فإنّما يصحّ لو

ساوى الظاهر المضمّر في التعريف».

(٦) في الأصل بياض بمقدار كلمة، وبـ(منه) يكمل المعنى.

(٧) ذكر ابن مالك أن الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وجوّز تنكيره بأحد مسوغات ذكرها. ينظر: شرح

التسهيل: ٣٣١/٢-٣٣٣، وشرح الكافية الشافية: ٧٣٧/٢-٧٤٠.

(٨) مغني اللبيب: ٥٧٧/٦، ذكر ابن هشام أن المؤنث يغلب على المذكر في مسألتين، ومنها: «التأريخ...» ذكر ذلك

[الزجاجي]، وهو سهو؛ فإنّ حقيقة التغليب أن يجتمع شيان فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل

والنهار... وإمّا أرّخت العرب بالليالي لسبقها».

(٩) في الأصل بلفظ: (الزجاج)، وهو سهو من الناسخ؛ يدلّ على هذا أنّه في مغني اللبيب (خ): ل ١٧٥/ب، جاء في

سياق كلام تُسب إلى الزجاجي، وأيضًا نقل عبد القادر البغدادي هذا النص نفسه عن الحشي العبادي ونص أنّه

الأميرين دون الآخر كما هنا نوعاً آخر من التغليب؛ لأنَّ في التغليب تقدِّمَ أحدِ الأمرين في الاعتبار على الآخر، وهنا كذلك، فلا حاجة إلى الحكم بالسَّهْو، فليتأمل.

قوله: (وَإِنَّمَا أَرِخَ^(١) الْعَرَبُ بِاللَّيَالِي) إلخ. قال الدماميني: «لكن لا اختصاص لهذه المسألة بالتأريخ» وبينه^(٢).

وقال الشُّمْنِي: «هذا الضابطُ إِنَّمَا هو لتغليب الليالي [على الأيام]^(٣) في التأريخ، لا لتغليب [ص/ ٣٧٢] الليالي على الأيام مطلقاً»^(٤) إلخ.

وقضيته ككلام المصنّف امتناع الخروج عن هذا الضابط في التأريخ، فليتأمل لِمَ ذلك؟!

قوله: (مَا كَانَ مَوْجُودًا قَبْلَ الْفِعْلِ)^(٥) هذا ممنوع، بل يكفي مقارنته للفعل.

قوله: (مُوجِدٌ لِلْأَفْعَالِ) أي: فهو مُوجِدٌ لِفِعْلِ الْعَبْدِ، والعَبْدُ كاسِبٌ لا موجدٌ، فـ«صَرَفُ الْعَبْدِ قَدْرَتَهُ وَإِرَادَتَهُ إِلَى الْفِعْلِ كَسْبٌ، وَإِيجَادُ اللَّهِ تَعَالَى الْفِعْلَ عَقِيبَ ذَلِكَ خَلْقٌ،

من (حاشية المغني) له. ينظر: خزنة الأدب للبغدادي: ٤١٣/٧، وقد نص الزجاجي على ما ذكره ابن هشام. ينظر: الجمل للزجاجي: ص ١٥٦، ونسب هذا الرأي له -أيضاً- أبو حيان. ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٤/٩. وارتشاف الضرب ٧٧٤/٢.

وأما في مغني اللبيب: ٥٧٧/٦. فهي بلفظ: (الجرحاني).

(١) (أرخ) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٧٥/ب، وأما في مغني اللبيب: ٥٧٧/٦، فهي بلفظ: (أرخت).

(٢) وتام كلام الدماميني: «فإنَّه يقال في غيره: (اشتريتُ عشراً بين جملٍ وناقَةٍ)، ويقع التغليب بدون هذا الضابط، ففي التزليل: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. [البقرة: ٢٣٤]، والمراد: عشرة أيام بلياليهنَّ لكن أنَّه لتغليب الليالي، وقوله تعالى: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا يَوْمًا﴾ [طه: ١٠٤]، وبعد قوله: ﴿إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا عَشْرًا﴾ [طه: ١٠٣]، ظاهرٌ أنَّ المراد بالعشر الأيام، فأثَّ تغليباً لليالي، وقد عُلِّم بما ذكرناه أنَّه لا اختصاص للتغليب بتينك المسألتين». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٦٧/٢-٧٦٨.

(٣) زيادة من المحقق، وهي في حاشية الشُّمْنِي: ٢٧١/٢.

(٤) وتام كلام الشُّمْنِي: «نعم مقتضى التغليب في هذه الآية أنَّه لا اختصاص لتغليب المؤنث على المذكر بتينك المسألتين». الحاشية: ٢٧١/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٥٧٩/٦-٥٨٠، ذكر ابن هشام توضيحاً يبين فيه أنَّ (السموات) مفعول مطلق لا مفعول به، فقال: «والمفعولُ به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه... ولو مثَّلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنَّه لا يختص بذلك؛ لأنَّ الله تعالى مُوجِدٌ لِلْأَفْعَالِ وَالذَّوَاتِ جَمِيعاً».

والمقدور الواحد يدخل تحت قدرتين، لكن بجهتين مختلفتين، ففعلُ العبدِ مقدورُ الله تعالى إيجاباً، ومقدورُ العبدِ كسباً^(١).

قوله: (وَقَدْ مَضَى رَدُّهُ)^(٢) أي: في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الإعراب^(٣).
قوله: (وَالْأَحْسَنُ حَرْفُ اسْتِقْبَالٍ)^(٤) إلخ. قال الدماميني: «قضية هذا أن يكون تعبيرهم»^(٥) إلخ.

ويجابُ بأنَّ الظاهر أنَّ المصنّف لم يُردِّ بالصواب مقابل الخطأ فقط، بل أراد به ما يشمل الأولى والأرجح، وقد استعمل الأئمة الصواب^(٦) بمعنى الأولى والأرجح، كما لا يخفى على من له تتبع لكلام السيّد ونحوه^(٧)، وحينئذٍ فلا إشكال في عدّ المصنّف لهذا من هذا الباب، فليتأمل.

قوله: (لِخُصُوصِيَّةِ كَوْنِ الْمُضَافِ ظَرْفًا)^(٨) أي: والتعبير بالظرف يُوهم تلك المدخلية، فالأولى العدول عن المُوهم، ولا ينافي ذلك التعبير بالصواب؛ لأنَّ الظاهر أنَّ المصنّف أراد

(١) منقول من حاشية الشُّمَّي: ٢٧١/٢، وتقرير الحشي والشُّمَّي عن أفعال العباد في كلامهما وفقاً لعقيدة الأشاعرة في أفعال العباد.

(٢) مغني اللبيب: ٥٨١/٦، ونصه: «وزعم ابن الحاجب... أنَّ المفعول المطلق يكون جملة...، وقد مضى رَدُّهُ».

(٣) وهي: الجملة الواقعة مفعولاً. ينظر: مغني اللبيب: ١٦٩/٥-١٧٠.

(٤) مغني اللبيب: ٥٨٥/٦، ونصه: «قولهم في السين وسوف: حرفٌ تنفيس، والأحسنُ حرفُ استقبال».

(٥) وتام كلام الدماميني: «بحرف التنفيس حسناً، وكلُّ حسنٍ صوابٌ، فيلزم أنَّ يكون عدُّ هذا الموضع في هذا الباب غيرَ صوابٍ؛ لأنَّ الباب معقودٌ لأنَّ يذكر ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه، وقد بيَّنا أنَّ عبارته تقتضي أنَّ يكون ما اشتهر بينهم صواباً لا خطأً، فليس من موضوع هذا الباب في شيء». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٦٩/٢.

(٦) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (أي: في قوله أول الباب: «والصَّوابُ خلافها»). ويقصد بهذا قول المصنّف: «الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها». مغني اللبيب: ٥٤١/٦.

(٧) ينظر: الحاشية على المطول للسيّد الشريف الجرجاني: ص ١٦٦، ١٨٣، والتعريفات للسيّد الجرجاني: ص ٦١.

(٨) مغني اللبيب: ٥٨٧/٦-٥٨٨، ذكر ابن هشام الأمور المشتهرة بين المعربين، ومنها: «قولهم في نحو: (جلستُ أمام زيد): إنَّ (زيداً) مخفوضٌ بالظرف، والصوابُ أنَّ يقال: مخفوضٌ بالإضافة؛ فإنَّه لا مدخل في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفاً».

به ما يشمل الأولى والأحسن، وبذلك يندفع ما أورده الدماميني^(١).

[خاتمة]^(٢):

قوله: (وَلَا تَقُولُ^(٣) لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ^(٤))، لعل هذا بناءً على الفرق بين مطلق الجمع والجمع المطلق، وهو ممنوع كما بيّن في محله^(٥).

(١) ينظر كلام الدماميني في: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٧٠/٢.

(٢) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٧٦ب، ومغني اللبيب: ٥٨٨/٦.

(٣) (تقول) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٧٦ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٥٨٩/٦، فهي بلفظ: (يقول).

(٤) مغني اللبيب: ٥٨٩/٦، ذكر ابن هشام أنه ينبغي للمعرب أن يختار من العبارات أجزها وأجمعها، ومن ذلك:

«وفي الواو: حرف عطف لجرد الجمع أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق».

(٥) ينظر كلام الأصوليين والنحويين في مسألة (مطلق الجمع والجمع المطلق) في: المفصل: ص ٤٠٣. والإحكام في

أصول الأحكام للآمدي: ٦٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦/٥، والجني الداني: ص ١٥٨، ورفع الحاجب عن

مختصر ابن الحاجب: ص ٤٣١، والتمهيد في تخريج الفروع على الأصول: ص ٢١٠، والفوائد السنية في شرح

الألفية: ١٦٤/٣ - ١٦٥، والتجوير شرح التحرير: ٦٠٢/٢، وغاية الوصول في شرح لب الأصول: ٦٦/١.

البَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ [فِي كَيْفِيَةِ الْإِعْرَابِ] ^(١)

قوله: (وَالْمُخَاطَبُ بِمُعْظَمِ هَذَا الْبَابِ الْمُبْتَدِئُونَ) ^(٢) خَرَجَ الْأَقْلُ، فيخاطب به غير المبتدئين أيضاً، أي: من الطلبة ونحوهم، وإلا فمَنْ حصلت له الإمامة في الفن كَابْنِ مَالِكٍ لَا يُخَاطَبُ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

قوله: (التَّاءُ فَاعِلٌ) ^(٣) التَّاءُ اسْمٌ خَاصٌّ، وَلَا يَنَافِي خُصُوصُهُ عُمُومَهُ لـ (تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)، وَ (تَاءِ الْمُخَاطَبِ)، وَ (تَاءِ الْمُخَاطَبَةِ)، وَلـ (تَاءِ) الْمَفْرَدِ مِنْ ذَلِكَ، وَ (تَاءِ) غَيْرِهِ؛ [ص/ ٣٧٣] لِأَنَّ الْمُرَادَ خُصُوصَهُ بِمَطْلُقِ التَّاءِ.

قوله: (فَأَمَّا الْكَافُ الْاسْمِيَّةُ) ^(٤) جَوَابُ سَوْأَلٍ يَرِدُ عَلَى قَوْلِهِ: (إِذْ لَا يَكُونُ اسْمٌ هَكَذَا) تَقْرِيرُهُ: الْكَافُ الْاسْمِيَّةُ اسْمٌ ظَاهِرٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ. قَوْلُهُ: (فَاعْتَمَدَتْ) فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ حَرْفٍ. قَوْلُهُ: (وَلِهَذَا) أَي: لِأَنَّهَا اعْتَمَدَتْ.

قوله: (جِئْتُ بِاسْمِهَا) أَي: لِانْتِفَاءِ الْاعْتِمَادِ حِينَئِذٍ. قَوْلُهُ: (الْكَافُ) أَي: فِي:

(... .. كَعَالِمِهَا) ^(٥)

وقوله: (فَاعِلٌ) أَي: لـ (هَدَى) ^(٦).

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل١٧٦/ب، ومغني اللبيب: ٥٩٣/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٥٩٣/٦. ونصه: «والمخاطب بمعظم هذا المبتدئون».

(٣) مغني اللبيب: ٥٩٣/٦، ونصه: «فيقال في المتصل بالفعل من نحو: (ضَرَبْتُ): التاء فاعل».

(٤) مغني اللبيب: ٥٩٣/٦-٥٩٤، ونصه: «فَأَمَّا الْكَافُ الْاسْمِيَّةُ فَإِنَّهَا مَلَاذِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ، فَاعْتَمَدَتْ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَلِهَذَا إِذَا تَكَلَّمْتَ عَلَى إِعْرَابِهَا جِئْتَ بِاسْمِهَا، فِي نَحْوِ قَوْلِهِ:

وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَمَا أَعَانَكَ فِي غُرْمٍ كَغَرَامِ

الكَافُ: فَاعِلٌ».

(٥) فِي الْأَصْلِ كَتَبْتُ بِلَفْظِ: (كَعَامِلِهَا)، وَالتَّصْحِيحُ مِنْ مَغْنِيِّ اللَّيْبِ (خ): ل١٧٧/أ، وَمَغْنِيِّ اللَّيْبِ: ٥٩٤/٦.

(٦) جُزْءٌ مِنْ صَدْرِ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ، وَتَقْدِمُ الْبَيْتِ بِتَمَامِهِ آتِئاً، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِعَمْرُو بْنِ بَرَّاقَةَ، كَمَا فِي: شَرْحِ أَيْيَاتِ الْمَعْنَى: ٣٠/٨، وَبَلَا نَسْبَةٍ فِي: جَهْرَةُ الْأَمْثَالِ: ١٢١/٢، وَرَبِيعُ الْأَبْرَارِ وَنُصُوصُ الْأَخْيَارِ: ٨٧/٣، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ: ١٧١/٣، وَالتَّذْيِيلُ وَالتَّكْمِيلُ: ٢٦٤/١١، وَتَهْيِيدُ الْقَوَاعِدِ: ٣٠٠/٦.

قوله: (بَلَفْظُهُمَا)^(١) أي: فيقول: (ب) حرف جرّ، و(و) حرف عطف.

قوله: (نُطِقَ بِهِ)^(٢) قال الدماميني: «ظاهرُ هذا عدمُ التّفصيل بين أن يكون ثاني الحرفين حرف لين [أم]^(٣) لا، وقد عرفت أنّه إن كان حرف لين ضَعْف»^(٤) إلخ.

وقد أشار^(٥) بقوله: «وقد عرفت» إلخ. إلى قوله قبل ذلك: «صَرَّحُوا بأنّه إن كان ثاني الثنائي حرف علة وَجَبَ تضعيفه إذا أعربتّه سواء جعلته علماً للفظ أو لغيره نحو: (لو) و(في)»^(٦) انتهى.

فالحاصل أنّ ثاني الثنائي إن كان حرف لين وقصد إعرابه ضَعْف، سواء جعل علماً للفظ أو لغيره، أو حرفاً صحيحاً وقصد إعرابه ضَعْف إن جعل علماً للفظ، وحينئذٍ فإطلاق المصنّف إذا لم يُقصد الإعراب.

قوله: (بِاسْمِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ)^(٧) أي: مما كان على حرفين، كأن تقول في: (قد) القاف والdal.

قوله: (وَعَلَى هَذَا فَقَوْلُهُمْ (أَلْ) أَقْيَسُ) إلخ. قال الدماميني: «هذا منافٍ لقوله: (وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْطِقَ بِاسْمِ شَيْءٍ)»^(٨) إلخ.

ويُجاب: بأنّ المراد (ولا يجوز) جوازاً راجحاً بدليل هذا، فليتأمل.

قوله: (التَّغْيِيرُ بِهِمَا) أي: الألف واللام.

(١) مغني اللبيب: ٥٩٤/٦-٥٩٥، ونصه: «وتقول: الباء حرف جرّ، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما».

(٢) مغني اللبيب: ٥٩٥/٦، ونصه: «وإن كان اللفظ على حرفين نُطِقَ بِهِ، فقل: (قد) حرف تحقيق».

(٣) في الأصل بلفظ: (أو)، والتصحيح من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٧٢/٢.

(٤) وتمام كلام الدماميني: «وإن كان حرفاً صحيحاً كـ(قد)، و(هل)، بقيت الكلمة على حالها - ولم تضعف - إن لم يُقصد الإعراب، وأمّا إذا قصد التضعيف، تقول: (مَنْ) تَرُدُّ موصولةً وشرطية مثلاً، و(كم) تحيى استفهاميةً وخبريةً بالتشديد فيهما، وهذا بخلاف ما إذا جعلت مثلاً ذلك علماً لغير اللفظ فإنّه لا يُضعف حينئذٍ، تقول: جاء مَنْ، ورأيت كمّاً بالتخفيف فيهما». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٧٢/٢.

(٥) الدماميني.

(٦) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٧١/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٥٩٥/٦، ونصه: «ولا يجوز أن تنطق باسم شيءٍ من ذلك؛ كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: (أَلْ) أقيس من قولهم: الألف واللام».

(٨) وتمام كلام الدماميني: «كراهية الإطالة». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٧٢/٢.

قوله: (وَ(ضَرَبَ) هَذَا) ^(١) أي: المُعَبَّرُ بِهِ.

قوله: (وَإِنَّمَا فُتِحَتْ) جواب أَنَّهُ إِذَا أَخْبَرَ عَنْهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: ضَرَبَ.

قوله: (مَا دَلَّ) أَيُّ لَفْظٍ دَلَّ.

قوله: (مُحْصَلٍ) أَي: مُعَيَّن.

قوله: (وَ(ضَرَبَ) هُنَا) أَي: فِي قَوْلِنَا: (ضَرَبَ) فَعْلٌ مَاضٍ.

قوله: (وَهَذَا) أَي: ضَرَبَ.

قوله: (ذَلِكَ) أَي: أَنَّهُ اسْمٌ.

قوله: (لَا دَلِيلَ) ^(٢) أَي: عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ.

قوله: (فِي ذَلِكَ) أَي: دُخُولِ (الْجَارِ).

قوله: (بِكَلِمَةِ (ضَرَبَ)) (الْبَاءِ) دَاخِلَةٌ عَلَى كَلِمَةٍ، وَهُوَ اسْمٌ.

قوله: (مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ) ^(٣) كَانَ لَهُ أَنْ يَعُودَ وَيَقُولَ: الْمُضَافُ إِلَيْهِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا،

وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ [ص / ٣٧٤] لَا يَطْرُدُ إِلَّا مَعَ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ بِخِلَافِ الْجُرُورِ.

قوله: (فَكَيْفَ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِعْلٌ؟) (فَإِنَّ الْمُخْبَرَ بِهِ عَنْهُ حِينَئِذٍ يَنَاقِضُ وَصْفَهُ الَّذِي هُوَ الاسْمِيَّةُ).

قوله: (قُلْتُ: هُوَ) أَي: الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ فِعْلٌ.

قوله: (وَكَذَلِكَ أَخْبَرْتَ عَنْ (ضَرَبَ)) فَـ(ضَرَبَ) الَّذِي هُوَ فَعْلٌ مَسْمًى لـ(ضَرَبَ) الَّذِي

(١) مغني اللبيب: ٥٩٦/٦، ذكر ابن هشام أن اللفظ إن كان أكثر من حرفين فإنه ينطق به، فقال: «و(ضَرَبَ) فَعْلٌ مَاضٍ، وَ(ضَرَبَ) هَذَا اسْمٌ، وَلِهَذَا أَخْبَرَ عَنْهَا بِقَوْلِكَ: فَعْلٌ مَاضٍ، وَإِنَّمَا فُتِحَتْ (ضَرَبَ) عَلَى الْحِكَايَةِ، يَدُلُّكَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْفِعْلَ مَا دَلَّ عَلَى حَدَثٍ وَزَمَانٍ مُحْصَلٍ، وَ(ضَرَبَ) هُنَا لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ...، وَهَذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ، وَمَا يَوْضَحُ لَكَ ذَلِكَ أَنَّكَ تَقُولُ فِي (زَيْدٍ) مِنْ (ضَرَبَ زَيْدٌ): زَيْدٌ: مَرْفُوعٌ بـ(ضَرَبَ)».

(٢) مغني اللبيب: ٥٩٦/٦-٥٩٧، ونصه: «وَقَالَ لِي بَعْضُهُمْ: لَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى بِكَلِمَةِ (ضَرَبَ)... مَعَ أَنَّهُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِاسْمٍ فِي زَعْمِكَ؟...، فَكَيْفَ أَخْبَرْتَ عَنْهُ بِفَعْلٍ؟ قُلْتُ: هُوَ نَظِيرُ الْإِخْبَارِ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ أَخْبَرْتَ عَنْ (زَيْدٍ) بِاعْتِبَارِ مَسْمَاهُ؟...، وَكَذَلِكَ أَخْبَرْتَ عَنْ (ضَرَبَ) بِاعْتِبَارِ مَسْمَاهُ...، وَمِنْ هُنَا قُلْتُ: حَرْفُ التَّعْرِيفِ (أَلْ) فَقَطَّعْتَ الْهَمْزَةَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّكَ لَمَّا نَقَلْتَ الْفِعْلَ مِنَ الْحَرْفِيَّةِ إِلَى الْاسْمِيَّةِ أَجْرَيْتَ عَلَيْهِ قِيَاسَ هَمْزَاتِ الْأَسْمَاءِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا سَمِيتَ بـ(اضْرِبْ) قَطَّعْتَ هَمْزَتَهُ».

(٣) (أَنَّهُ لَيْسَ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي مَغْنِيِّ اللَّبِيبِ (خ): ل ١٧٧/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِيِّ اللَّبِيبِ: ٥٩٦/٦، فَهُوَ بِلَفْظٍ: (أَنَّهُ فِي ذَلِكَ لَيْسَ).

هو اسمٌ، فالإخبار عن (ضَرَبَ) الذي هو الاسم باعتبار معناه الذي هو (ضَرَبَ) الذي فعلٌ^(١)، وهو (ضَرَبَ) في نحو قولك: (ضَرَبَ زَيْدٌ).

وحاصلُ الجواب الذي ذكره المصنّف أنّه أخبر عن لفظ (ضَرَبَ) الذي هو اسمٌ باعتبار معناه الذي هو الفعل، فيردُّ عليه أنّ المخبر عنه في الحقيقة هو المسمى لا الاسم، والمسمى فعلٌ، وأجمع النحاة على أنّ الفعل لا يخبر عنه^(٢).

ويمكن الجواب بأنّ مرادهم أنّ الفعل لا يخبر عنه حال كونه مُعَبَّرًا عنه بلفظه الفعلي، وإذا قلت: (ضَرَبَ) فعل ماضٍ، فقد أخبرت عنه حال كونه مُعَبَّرًا عنه بلفظه الاسمي، وهذا الجواب في (شرح المطالع)^(٣).

قوله: (وَمِنْ هُنَا) وهو أنّ الألفاظ المُعَبَّرَ بها عن الأفعالِ والسُّورِ وحروفِ المعجمِ أسماءٌ. قوله: (حَرْفُ التَّعْرِيفِ (أَلْ)) مع أنّ همزة (أَلْ) التي هي حرف التعريف همزة وصلٍ، فلولا مغايرة الاسم والمسمى، ما صحَّ ذلك.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: قطع الهمزة.

قوله: (أَجْرِيَتْ عَلَيْهِ) أي: على اللفظ بعد نقله إلى الاسمية.

قوله: (قِيَاسَ هَمْزَاتِ الْأَسْمَاءِ) وقياس همزات الأسماء أنّها تكون قطعاً إلا ما استثنى^(٤).

قوله: (بِـ(اضْرَبْ)) أي: الذي هو أمرٌ.

قوله: (وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ)^(٥) إلخ. واردٌ على ما قدّمه من أنّ الفعل والحرف إذا أخبر

(١) كذا في الأصل، وحقه أن يقول: (الذي هو فعلٌ)؛ لأنّه لا يجوز حذف العائد هنا، وربما هو سهو من الناسخ.

(٢) في نقل الإجماع نظرٌ؛ فقد ذكر أبو حيان أنّ بعض النحويين يرى أنّ الفعل يجوز الإخبار به مستدلين بقول العرب: (تَسْمَعُ بِالْمُعَيَّدِي خَيْرٍ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)، وذكر أنّ الصحيح في المسألة عدم جواز الإخبار بالفعل. ينظر: التذييل والتكميل: ٥٥/١.

(٣) ينظر: لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار للقطب الرازي: ١٨٠/١. وينظر أيضاً: أمالي ابن الحاجب ٧٣٧/٢.

(٤) وهي الأسماء العشرة: اسمٌ، واستٌ، وابنٌ، وابنةٌ، وابنم، وامرؤٌ، وامرأةٌ، واثنان، واثنان، وابنم الله. ينظر: المنصف لابن جني: ص ٥٨، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٧٢/٤.

(٥) مغني اللبيب: ٥٩٧/٦-٥٩٨، ونصه: «وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: إنَّ الإسنادَ اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف... فلا تحقيق فيه».

عنهما بلفظهما، كان لفظهما اسماً لا فعلاً ولا حرفاً، والمخيرُ به ثابتاً لمسمى اللفظ، فيكون الإسناد معنوياً، أي: أنَّ الخبرَ ثابتٌ لمعنى المسند إليه، وليس لفظياً بأنَّ يكون الخبر ثابتاً للفظ المسند إليه.

قوله: (اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ)^(١) أي: الاسمية.

قوله: (فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ) إلخ. حيث ظنَّ ما هو اسمٌ فعلاً أو حرفاً. وكتب -أيضاً- ما نصه: حيث ظنَّ أنَّ اللفظ [ص/ ٣٧٥] اسمٌ في: (زَيْدٌ ثَلَاثِيٌّ)، وَفِعْلٌ في: (ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ)، وحرفٌ في: (مِنْ حَرْفٌ لابتداء الغاية) مع أنَّ الجميع أسماء. قوله: (فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْفِعْلَ) إلخ. مع أنَّهم يقولون: (ضَرَبَ فِعْلٌ مَاضٍ)، و(مِنْ حَرْفٌ لابتداء الغاية).

وكتب -أيضاً- ما نصه: لا يلزم ابن مالك أنَّ يكون غلطُ النحويين كافةً لجواز أنَّ يحمل كلامهم على الإسناد المعنوي^(٢).

قوله: (فِي هَذَا الْوَهْمِ) وهو اشتباه الأمر في الأسماء والأفعال والحروف.

قوله: (وَلَا بُدَّ لِلْمُتَكَلِّمِ)^(٣) أي: لا مَخْلَصٌ أو لا مَحِيصٌ.

قوله: (عَلَى الْأِسْمِ) أي: على إعراب الاسم.

قوله: (أَنْ يَذْكُرَ) أي: من أنَّ يذكر.

قوله: (مَا) أي: وصفاً كـ(المبتدأ)، و(الفاعل)، و(الخبر).

قوله: (وَجَهَ إِعْرَابِهِ) أي: وجهاً معيناً هو: إعرابه المخصوص كالرَّفْعِ، فإضافة (وَجَهَ) من إضافة الأعمِّ للأخص.

قوله: (لَا يَسْتَحِقُّ إِعْرَاباً مَخْصُوصاً)^(٤)، بل إعراباً ما إذا كانت معرفة.

(١) مغني اللبيب: ٥٩٨/٦، ونصه: «وقال لي بعضهم: كيف توهَّم أنَّ ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهَّم ابن مالك أنَّ النحويين كافةً غلطوا في قولهم: (إِنَّ الْفِعْلَ يُخْبِرُ بِهِ وَلَا يُخْبِرُ عَنْهُ...)، وممن قلَّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان».

(٢) مستفاد من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٧٣/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٥٩٨/٦، ونصه: «ولابدَّ للمتكلِّم على الاسم أنَّ يذكر ما يقتضي وجهَ إعرابه، كقولك: مبتدأ، خبر».

(٤) مغني اللبيب: ٥٩٨/٦-٥٩٩، ونصه: «وأمَّا قول كثير من المعربين مضافاً، أو موصولاً، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء لا تستحق إعراباً مخصوصاً؛ فالإقتصار عليها على هذا القدر لا يُعلم به موقعها من الإعراب».

- قوله: (عَلَيْهَا) متعلق بالكلام.
- قوله: (عَلَى هَذَا الْقَدْرِ) متعلق بـ(الاقْتِصَار).
- قوله: (عَيْنٌ) ^(١) مبني للمفعول بدليل: (فَقِيلَ).
- قوله: (أَوْ فِيهِ) والمفعول فيه هو الظرف.
- قوله: (وَجَرَى اصْطِلَاحُهُمْ) ^(٢) أي: المعربين كافة.
- قوله: (عَلَى أَنَّهُ) أي: الشأن.
- قوله: (وَأُطْلِقَ) أي: عن التقييد بـ(به) أو غيره.
- قوله: (لَمْ يُرَدَّ إِلَّا الْمَفْعُولُ بِهِ)، فصار المفعول من غير قيد بـ(به) أو غيره بحسب الاستعمال، كأنه حقيقة عُرْفِيَّةٌ في المفعول به.
- قوله: (لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْمَفَاعِيلِ دَوْرًا) استئناف جواب عن سبب اصطلاحهم على ترك التقييد.
- قوله: (حَقُّ ذَلِكَ) أي: بحسب الوضع.
- قوله: (أَلَّا يَصْدُقَ) أي: المفعول.
- قوله: (عَلَى ذَلِكَ) أي: المفعول المطلق.
- قوله: (إِلَّا مُقَيَّدًا بِقَيْدِ الْإِطْلَاقِ)، فانعكس الحال بحسب الاصطلاح.
- قوله: (وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مُتَعَلِّقِهِ) ^(٣) أي: متعلق (المفعول به).
- قوله: (الَّذِي لَهُ مُتَعَلِّقٌ) بخلاف ما لا متعلق له كالمحروور بحرف زائد.
- قوله: (مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ) ^(٤) إلخ. فيذكر الحكم والعلة.

(١) مغني اللبيب: ٥٩٩/٦، ونصه: «وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عَيْنٌ نوعه، فقيل: مفعولٌ مطلق...، أو فيه».

(٢) مغني اللبيب: ٥٩٩/٦، ونصه: «وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعولٌ، وأُطلق لم يُرد به إلا المفعول به، لَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الْمَفَاعِيلِ دَوْرًا في الكلام خَفَّفُوا اسْمَهُ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ ذَلِكَ أَلَّا يَصْدُقَ إِلَّا عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، وَلَكِنْهُمْ لَا يُطْلِقُونَ عَلَى ذَلِكَ اسْمَ الْمَفْعُولِ إِلَّا مُقَيَّدًا بِقَيْدِ الْإِطْلَاقِ».

(٣) مغني اللبيب: ٥٩٩/٦، ونصه: «وإن عَيْنَ الْمَفْعُولِ فِيهِ ... فحسن، وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ مُتَعَلِّقِهِ كَمَا فِي الْجَارِ وَالْمَحْرُورِ الَّذِي لَهُ مُتَعَلِّقٌ».

(٤) مغني اللبيب: ٦٠٠/٦، ونصه: «وفي نحو: ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ؛ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ الْإِنَاثِ».

قوله: (لِحُلُولِهِ مَحَلَّ الْأَسْمِ)^(١) هذا مذهب البصريين^(٢).

قوله: (وَإِنْ كَانَ الْخَبَرُ)^(٣) أي: خبر المبتدأ.

قوله: (لِيَعْلَمَ) أي: السامع.

قوله: (أَنَّ الْمَقْصُودَ) أي: لذاته.

قوله: (مَا بَعْدَهُ) أي: لا نفسه.

قوله: (﴿قَوْمٌ﴾ [النمل: ٥٥]) خبر موطئ.

قوله: (﴿تَجْهَلُونَ﴾) صفة: ﴿قَوْمٌ﴾.

وكتب أيضاً: هو المقصود [ص/ ٣٧٦] بالذات، ولمّا كان مقصوداً بالذات، صار كأنّه لا خبر قبله، فلهذا عبّر بالخطاب - وإن كان وصفاً للمظهر الذي حكمه حكم الغائب - إشارةً إلى أنّه المقصود بالذات، وكأنّه لم يُذكر بعد المبتدأ الذي هو ضمير المخاطبين إلاّ هو، وكذا يقال في البيت^(٤).

وكتب أيضاً: قوله: (﴿تَجْهَلُونَ﴾) طابق الخبر عنه في الخطاب لا الموصوف به في الغيبة؛ إشعاراً بأنّه المقصود بالذات للخبرية، والمبتدأ ضمير خطاب.
قوله:

(كَفَى بِجِسْمِي
... ..
(الباءُ) داخلةٌ على المفعول.^(٥))

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٠٠، ونصه: «وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محلّ الاسم».

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٩-١١، وعلل النحو لابن الوراق: ص ١٨٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤/٢١٩.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٠١، ونصه: «وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته قيل: خبر موطئ؛ ليعلم أنّ المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]».

(٤) أي: البيت الآتي.

(٥) مغني اللبيب: ٦/٦٠١، ونصه: «وقوله:

كَفَى بِجِسْمِي نُحُولاً أَنَّنِي رَجُلٌ
لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي
ولهذا أعيد الضمير بعد (قَوْمٌ)، و(رجلٌ) إلى ما قبلهما لا إليهما».

قوله: (أَنْنِي) ^(١) فاعل (كَفَى) ^(٢).

قوله: (رَجُلٌ) ^(٣) خبرٌ مُوْطِئٌ.

قوله: (لَوْلَا) ^(٤) إلخ. هذه الجملة الشرطية صفة (رَجُلٌ).

قوله: (وَلِهَذَا) أي: أَنَّ المقصود ما بعد الخبر.

قوله: (أُعِيدَ الضَّمِيرُ) أي: (الواو) في: «تَجْهَلُونَ»، والضمير في: (مخاطبتي)، وهو (التاء).

قوله: (إِلَى مَا قَبْلَهُمَا) وما قبلهما ضميرٌ، فاعلُ المراد بالعود إلى ما قبلهما مراعاةُ حاله من الخطاب وغيره.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِلَى مَا قَبْلَهُمَا) فيه أَنَّه إذا عاد إلى ما قبلهما لا إليهما، لَزِمَ حُلُّ جملة الصفة عن عائد الموصوف، وذلك لا يجوز، فلا بُدَّ من حمل كلامه على التَّجَوُّز، وَأَنَّ الضميرَ إِنَّمَا يعود على الخبر نفسه لكن روعي فيه حال المبتدأ الذي الخبرُ نفسه في المعنى؛ إشعاراً بأنَّ تلك الصفة هي المقصودة بالخبرية.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (إِلَى مَا قَبْلَهُمَا) أي: حيث أتى في الأول بضمير جمع المخاطب لا بضمير الغائب، وفي الثاني بضمير المتكلم لا الغائب.

قوله: (وَمِثْلُهُ) ^(٥) أي: الخبر المُوْطِئُ في أَنَّهُ ينبغي أَنْ يُصْرَحَ بـ(المُوطِئ).

قوله: («قُرْءَانًا» [يوسف: ٢]) حالٌ موْطِئَةٌ.

قوله: («عَرَبِيًّا») صفةٌ، هي المقصودة.

قوله: (وَأِنْ كَانَ الْمَبْحُوثُ فِيهِ) ^(٦) أي: اللفظ المبحوث إلخ.

قوله: (حَرْفًا) أي: نحوياً.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للمتنبي، كما في ديوانه: ص ٧، والجنى الداني: ص ٥٣، وخزانة الأدب للحموي: ١٣/٢، وشرح أبيات المغني: ٣٨١/٢، وخزانة الأدب للبغدادى: ١١٤/٦.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) مغني اللبيب: ٦٠١/٦، ونصه: «ومثله الحالُ الموطئةُ في نحو: «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا» [يوسف: ٢].»

(٦) مغني اللبيب: ٦٠٢/٦، ونصه: «وإن كان المبحوث فيه حرفاً بيّن نوعه، ومعناه، وعمله إن كان عاملاً، فقال مثلاً: (إن): حرفٌ توكيدٌ ينصب الاسم ويرفع الخبر، (لن): حرفٌ نفي ونصب واستقبال.»

قوله: (بَيِّنَ نَوْعَهُ) كـ(لَمْ) حرف نفي.

وقوله: (وَمَعْنَاهُ) كـ(لَمْ) نَقَلَتِ المضارع إلى الماضي.

وقوله: (وَعَمَلُهُ) كـ(لَمْ) يجزم المضارع.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (بَيِّنَ نَوْعَهُ) يحتمل أَنْ معنى: (بَيِّنَ نَوْعَهُ) بَيِّنَ أَنَّهُ حرف؛ لأنَّ الحرف نوعٌ من الكلمة [ص/ ٣٧٧]، فقوله في: ((إِنْ) حَرْفٌ تَوْكِيدٌ) إلخ. بَيِّنَ بقوله: (حَرْفٌ) التَّوَعُّ، وبقوله: (تَوْكِيدٌ) المعنى، وبقوله: (يَنْصِبُ) إلخ. العمل.

ويحتمل أَنْ معناه: بَيِّنَ نوع الحرف، فيكون قوله: (حَرْفٌ تَوْكِيدٌ) متضمناً لبيان النوع والمعنى، فليتأمل، وقوله: (يَنْصِبُ) بيان للعمل.

قوله: ((لَنْ) حَرْفٌ نَفْيٌ) بيان لنوعه.

وقوله: (وَنَصْبٌ) بيان لعمله.

وقوله: (وَأَسْتَقْبَالٌ) بيان للمعنى، وفيه التَّجَوُّزُ؛ فَإِنَّ معناها تَخْلِيصُ المضارع للاستقبال، وأَمَّا الاستقبال فمعنى للفعل لا لـ(لَنْ).

قوله: ((أَنْ) حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ)^(١) بيان لنوعه، وقد يتبادر أَنَّهُ بيانٌ للمعنى. وفيه: أَنْ المَصْدَرِيَّةُ ليست معنًى لـ(أَنْ)؛ لأنَّ معنى كونه حرف مصدريٌّ أَنَّهُ مع صلته نائبٌ مناب المصدر ومعناه، فليتأمل.

قوله: ((لَمْ) حَرْفٌ نَفْيٌ)^(٢) بيان لنوعه.

وقوله: (لِجَزْمِ الْمُضَارِعِ)^(٣) بيان لعمله.

وقوله: (وَقَلْبُهُ مَا ضِيًّا) بيان لمعناه.

(١) (أَنْ حرف مصدري) كذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٧٧/ب، وأَمَّا في مغني اللبيب: ٦/٦٠٢، فلا توجد هذه الجملة.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٠٢، ونصه: «(لَمْ) حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضياً».

(٣) (لجزم...، وقلبه) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٧٧/ب، وأَمَّا في مغني اللبيب: ٦/٦٠٢، فهي بلفظ: (يجزم...، ويقلبه).

فصل:

قوله: (وَقُلْتُ يَوْمًا: الْفُقَهَاءُ يَلْحَنُونَ فِي قَوْلِهِمْ: (الْبَايَعُ) بِغَيْرِ هَمْزٍ)^(١) إلخ. اعلم أن هذه المواضع وإن كان يقع فيها الالتباس، إلا أن الالتباس فيها ليس من قبيل التباس الأصلي بالزائد، فلم يذكره في الأمر الأول المعقود لالتباس الأصلي؟! وهلاً جعل الأمور أكثر من ثلاثة، وجعل هذه الأمور أمراً مستقلاً، أو أموراً مستقلة. قوله: (وَهَذَا حَمْلٌ عَلَى الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ)^(٢) قال الشُّمْنِيُّ: «لأنَّ حذف التاء من الماضي»^(٣). إلى آخر ما بينه.

وأقول: لا شك عند مُنْصِفٍ أن مراد ابن مالك جعله من الباب المذكور على سبيل الاحتمال، وإن لم يصرح بذلك، ولا شبهة في احتماله لذلك^(٤)، وقد يكون غرض الشاعر المُضَيِّ دون غيره، بل هو السابق إلى الفهم، فالحكم على ابن مالك ذلك الإمام العلامة بالوهم لا ينبغي. قوله: (وَفِي الْآيَةِ دَلِيلٌ ثَانٍ، وَهُوَ وَصْفُهُ بِالْجَمْعِ)^(٥)، أقول: لقائل أن يمنع دلالة ذلك؛

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٠٧.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦١٠-٦١١، قال عن الفعل (تمنى) في قول لبيد: (تمنى ابتئاي أن يعيش أبوهما): «ووهم ابن مالك فجعله ماضياً... وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة».

(٣) وتام كلام الشُّمْنِيِّ: «المسند إلى ظاهر مؤنث حقيقي أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى جعل (تمنى) في البيت كذلك لجواز جعله مضارعاً محذوفاً من أوله إحدى التائين». الحاشية: ٢/٢٧٤.

(٤) عبارة ابن مالك صريحة بأنه يرى (تمنى) ماضياً، حيث قال عن تاء التأنيث في الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي: «ولا تحذف غالباً من نحو قول بعض العرب: (قَالَ فُلَانَةٌ)، (وَذَهَبَ فُلَانَةٌ)، حكاهما سيبويه. وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد:

تَمَنَّى ابْتَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رِيْعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ

لأن الإسناد إلى المثنى كالإسناد إلى المفرد بلا خلاف». شرح التسهيل: ٢/١١٠-١١٤، ولو كان يراه مضارعاً لم يذكر أنها لغة؛ لأن حذفها في المضارع في الفعل المبذوء بالتاء كثير، وليس خاصاً بلغة من لغات العرب.

(٥) مغني اللبيب: ٦/٦١٣، ونصه: «ومن ذلك أن يبادر في نحو: (المصطفين)... إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن ينظر أولاً في نونه فإن وجدها مفتوحة، كما في: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص: ٤٧]،

لِحَواز أَنْ يَكُونَ مَثْنًى مَوْصُوفُهُ: (الفريقين) مثلاً، أي: الْفَرِيقَيْنِ الْمَصْطَفَيْنِ، فيكون جمعاً في المعنى، فيصح وصفه بالجمع نظراً للمعنى، كما في: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾ [الحج: ١٩].

وقوله: (وَتَالِثٌ) [ص/ ٣٧٨] إلخ. أقول: لقائل أن يمنع دلالة ذلك -أيضاً- لما ذكر من جواز كون الموصوف (الفريقين)؛ فهو جمعٌ في المعنى، فلا إشكال في دخول (من) التبعيضية عليه، فليتأمل.

قوله: (فَإِنَّ الْكَافَ فِيهِمَا حَرْفُ خِطَابٍ)^(١)، أي: والتاء فاعل، قال المصنف فيما تقدّم في (الكاف المفردة): «هذا هو الصحيح، و[هو]^(٢) قول سيبويه»^(٣).

قوله: (فَإِنْ فَتَحْتَ الرَّاءَ)^(٤) أي: «لكونه غير منصرفٍ للصفة ووزن الفعل لم تدخله إضافة ولا لأم تعريف»^(٥).

قوله: (وَهُوَ مَجَازٌ)^(٦) ظاهره أنه مجازٌ في الاصطلاح، فيستفاد من ذلك أن الاصطلاح لا يلزم أن يكون حقيقة.

قوله: (فَيَبْقَى لَهُمُ الْمَبْتَدَأُ بِلَا خَيْرٍ)^(٧) يمكن تقديره.

حَكَمَ بَأَنَّهُ جَمْعٌ، وفي الآية دليل ثانٍ، وهو وصفه بالجمع، وثالثٌ وهو دخول (من) التبعيضية عليه بعد (وإنهم).

(١) مغني اللبيب: ٦١٤/٦. ذكر ابن هشام اتصال (الكاف) بالفعل والاسم، ثم قال: «ويستثنى من الأول: (أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا صَنَعَ)، و(أَبْصُرْكَ زَيْدًا)، فَإِنَّ الْكَافَ فِيهِمَا حَرْفُ خِطَابٍ».

(٢) زيادة من المحقق، وهو في كلام ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب: ٢٨/٣.

(٣) مغني اللبيب: ٢٧/٣-٢٨، وينظر أيضاً: الكتاب: ٢٤٥/١.

(٤) مغني اللبيب: ٦١٦/٦، ونصه: «فإذا قلت: (مررتُ برجلٍ أبيضَ الوجهِ لا أحمره)، فَإِنْ فَتَحْتَ الرَّاءَ فَالْهَاءُ منصوبة المحل، وإن كسرتها فهي مجرورة».

(٥) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢٧٤/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٦١٧/٦-٦١٨، ونصه: «وأمّا تسمية المتقدمين الاسم فاعلاً، والخبر مفعولاً فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز».

(٧) مغني اللبيب: ٦٢٠/٦، ونصه: «وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب: (أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ) فيقولون: (مولاه) مفعولاً، فيبقى لهم المبتدأ بلا خير، والصواب: أنه الخبر...، وعلى هذا فيقال: (أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبُّهُ)، وعكسه (إِنَّ مُصَابَكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ)، يذهب الوهم فيه إلى أن (مولى) خبر، بناءً على أن (المصاب) اسمٌ مفعول، وإنّما هو مفعول، و(المصاب) مصدرٌ بمعنى الإصابة؛ بدليل مجيء الخبر بعده».

قوله: (وَالصَّوَابُ أَنَّهُ) أي: (مَوْلَاهُ).

قوله: (الْخَيْرُ) أي: لقوله: (أَحَقُّ).

قوله: (وَعَكْسُهُ) أي: على إعراب المصنف، لا على إعراب الكثير من الطلبة.

وكتب -أيضاً- فقيماً سبق: الصواب أَنَّ (المَوْلى) خبر لا مفعول^(١)، وهنا الصَّوَابُ أنه مفعول لا خبر^(٢)، فهو عكسه.

قوله: (المَوْلى) أي: السَّيِّد.

قوله: (قَبِيحٌ) ذكره؛ لَأَنَّ (المُصَاب) لَفْظٌ مذكَّرٌ، ولو عَبَّرَ بالإصابة لقال: قبيحة.

قوله: (فِيهِ) أي: هذا التركيب.

قوله: (بِنَاءٌ) عَلَّةٌ (يَذْهَبُ).

قوله: (اسْمٌ مَفْعُولٌ) لا مصدرٌ ميميٌّ.

قوله: (وَأَنَّمَا هُوَ) أي: (المَوْلى).

قوله: (مَفْعُولٌ) أي: لـ (مُصَاب).

قوله: (بِدَلِيلٍ) إلخ. فيه: أَنَّهُ يجوز أَنْ يكون قوله: (قَبِيحٌ) خبراً ثانياً، فكيف حَكَمَ بالوَهْمِ؟ إِلَّا أَنْ يقال: ذلك خلاف المراد^(٣).

قوله: (مَجِيءُ الْخَبَرِ) وهو (قَبِيحٌ).

قوله: (وَمِنْ هُنَا)^(٤) أي: ومن أجل ذهاب الوَهْمِ فيه إلى ما ذكر.

قوله:

(١) أي: في قوله: (أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ).

(٢) أي: في قوله: (إِنَّ مُصَابَكَ الْمَوْلى قَبِيحٌ).

(٣) يقول الدماميني: «أقول: لا يمتنع أَنْ يكون (المصَاب) اسمَ مفعولٍ في هذا المثال، ولا يكون مصدرًا، و(المولى) هو الخبر، و(قبيح) خبر مبتدأ محذوف، أي: إِنَّ الذي أَصَبَتْهُ هُوَ مَوْلَاكَ هَذَا قَبِيحٌ، وهذا معنى صحيح ينطبق عليه التركيب بهذه الطريقة السابقة، فلا سبيل إلى إنكاره». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٨٠/٢. وقد نقل الشُّمْنِي تعقيب الدماميني، ولم يعلق عليه بشيء، فيكون ارتضاه. ينظر: حاشية الشُّمْنِي: ٢٧٤/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٦٢١/٦، ونصه: «ومن هنا أخطأ من قال ...، في قوله:

أَظْلَمُوا إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمُ

إِنَّه برفع (رجُل)، وقد مضت الحكاية».

(الهمزة) للنداء.

قوله: (رَجُلًا)^(٣) مفعول (مصاب).

قوله: (أَهْدَى) ^(٤) صفة (رَجُلًا).

قوله: (ظلم) ^(٥) خبر (إن).

قوله: (إِنَّهٗ) إلخ. مفعول (قال).

قوله: (وَقَدْ مَضَتْ الْحِكَايَةُ) أي: في آخر الجهة الأولى من الباب الخامس^(٦).

:(Y) [تنبیه]

قوله: (مَنْ ذَلِكَ) ^(٨) أي: الشيء المذكور.

قوله: (مَا أَنْتَ) (ما) مبتدأ، لـ (أَنْتَ) أو خبر له، وكذا: (وَمَا شَأْنُكَ).

قوله: (وَأَرْتَفَاعُهُ) أي: الضمير.

قوله: (بِالْفَاعِلِيَّةِ) أي: في: (تَصْنَعُ).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، واختلف في قائله، فقيل: البيت للحارث بن خالد المخزومي، كما في: شرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٩١/٢، والحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر: ص ٧٦٧، ولسان العرب: ٥٣٦/١، والمقاصد النحوية: ١٣٩٩/٣، وتاج العروس: ٢١٤/٣، وخزانة الأدب للبغدادى ٤٥٣/١-٤٥٤، وقيل: البيت للعرجي، كما في: درة الغواص: ص ٧٨، ووفيات الأعيان: ٢٨٤/١.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٤٥/٦-٤٧.

(٧) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل١٧٩أ، ومغني اللبيب: ٦٢١/٦.

(٨) مغني اللبيب: ٦٢١/٦-٦٢٢، ونصه: «قد يكون للشيء إعرابٌ إذا كان وحده...، من ذلك: (ما أنتَ) و(ما شأنُكَ) فإنهما مبتدأ وخبرٌ...، والأصل: ما تَصْنَعُ، أو ما تَكُونُ...، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لـ(كان)، و(شأنُكَ)، بتقدير: ما يكون، و(ما) فيهما في موضع نصب خبراً لـ(يكون)».

قوله: [ص / ٣٧٩] (اسْمُ لـ (كَانَ)) أي: في: (تَكُونُ).

قوله: (بِتَقْدِيرٍ) أي: مرفوعٌ بتقدير إلخ.

قوله: (خَبَرًا لـ (كَانَ))^(١) أي: حيث جعل الفعل (تكون)، فـ(تكون) ناقصة، ولا يجوز

تمامها؛ لأنَّ (ما) لا تكون حالاً حتى تعرب حالاً وتجعل (تكون) تامة.

قوله: (وَمِثْلُ ذَلِكَ)^(٢) أي: (مَا أَنتَ وَمَا شَأْنُكَ) وحدهما أو مع غيرهما.

قوله: (كَيْفَ أَنتَ) إلخ. فـ(كَيْفَ أَنتَ) وحده مبتدأ وخبر، ومع انضمام (وَزَيْدًا) إليه

يكون (أنتَ) فاعلٌ فعلٍ محذوف، و(كيف) حالٌ.

قوله: (إِذَا قَدَّرْتَ (تَصْنَعُ)) أي: وإنَّ قدرت (تكون)، جاز أن تكون ناقصة، و(كيف)

خبرها، وأن تكون تامة، و(كيف) حالاً مقدمة.

قوله: (إِذْ لَا تَقَعُ) أي: (كيف).

قوله: (طَالِبًا)^(٣) أي: من طَلَبَةِ النَّحْوِ.

قوله: (مَا حَقِيقَةُ (كَانَ)) أي: أهي فعل ناقص، أو تام أصلي، أو زائد؟

قوله: (فَقَالَ) أي: الطالب المذكور.

قوله: (بِنَاءٍ عَلَّةٍ (قَالَ)).

قوله: (ذَلِكَ) أي: المحل.

قوله: (الاسْتِفْصَالُ) أي: أن يطلب من السائل التفصيل.

قوله: (فِي هَذَا الْمَوْضِعِ) أي: بين (ما) و(أَحْسَنَ).

قوله: (لَأَنَّهَا) أي: كان في هذا المثال.

قوله: (جَرَتْ مَجْرَى الْحُرُوفِ) في المجهيء للدلالة على معناها الإفرادي من غير

(١) (كان) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٧٩/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٦/٦٢٢، فهي بلفظ: (يكون).

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٢٢، ونصه: «ومثل ذلك: (كَيْفَ أَنتَ وَزَيْدًا) إِلَّا أَنَّكَ إِذَا قَدَّرْتَ (تَصْنَعُ) كان (كيف) حالاً؛ إذ لا تقع مفعولاً به».

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٢٢-٦٢٣. ونصه: «وسألتُ طَالِبًا: ما حَقِيقَةُ (كان) إذا ذُكِرَتْ في قولك: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا)؟ قال: زائدة؛ بناءً على أنَّ المثال المسؤول عنه: (ما كان أَحْسَنَ زَيْدًا)، وليس في السؤال تعيين ذلك. والصواب: الاستفصال؛ فإنها في هذا الموضع زائدة كما ذُكِرَ، وليس لها اسمٌ ولا خبرٌ؛ لأنها قد جرت مجرى الحروف».

إسناد إليه، أو إسناد له، فـ(كان) في المثال لم يُقصد بها إلا الدلالة على الزمان الماضي.
قوله: (مَا النَّافِيَةُ)^(١) فَإِنَّ (ما) النافية مستعملةٌ للدلالة على النفي فقط، وهذه على القلة فقط، وبين القلة والنفي مناسبة.

قوله: (هَذَا) أي: الإعراب الذي أعربناه في (كان) بين (ما) و(أحسن).

قوله: (أَبِي سَعِيدٍ) أي: السيرافي^(٢).

قوله: (هِيَ) أي: (كان) بين (ما) و(أحسن).

قوله: (ضَمِيرُ الْكُونِ) فالتقدير: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا كَانَ هُوَ، أي: الكون، أي: حصل الوجود.

قوله: (خَبَرُهَا)^(٣) والمعنى: شيءٌ كان ذلك الشيء حيثُ زيدٌ حسنًا^(٤).

قوله: (وَقِيلَ)^(٥) عَطْفٌ عَلَى (وَجَبَ) أي: ويقال مع ذلك.

قوله: ([وَكَانَ])^(٦) تامةٌ، و(زيد) فاعلُها، والمعنى: مَا أَحْسَنَ وَجُودَ زَيْدٍ.

قوله: (الَّذِي كَانَ)^(٧) أي: هو.

قوله: (مُعْنٍ عَنْهُ) انظر، هل يعني عن (كان) في الأول؟

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٢٣، ونصه: «كما أَنَّ (قَلَّ) في: (قَلَمَا يَقُومُ زَيْدٌ) لَمَّا اسْتَعْمَلْتَ (ما) النافية لم تحتج لفاعل،

هذا قول الفارسي والمحققين، وعند أبي سعيد هي تامة، وفاعلها ضمير الكون».

(٢) ذكر السيرافي أيضًا القول بزيادتها، فهو يرى أنها زائدة مع مرفوعها ضمير الكون. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:

٣٥٩/١، وينظر أيضًا: الباب في علل البناء والإعراب: ٢٠٤/١.

وذكر السيرافي وجها آخر -أيضًا- وهو أن تكون ناقصة، واسمها ضمير عائد على (ما)، و(أحسن) خبرها، أو

يقدر الخبر مضمرا. وقد ذكر الوجهين دون ترجيح. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٥٩/١.

(٣) (خبرها) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل١٧٩/ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٦/٦٢٤، فهي بلفظ:

(خبر).

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٢٣-٦٢٤، وفيه: «وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير (ما)، والجملة بعدها خبر».

(٥) كذا في الأصل، فيكون خبر (زيد) محذوف، و(حسنا) خبر (كان). ويحتمل أن تكون (حيث) تصحفت على

الناسخ، فتكون الجملة: (حسنٌ زيدًا حسنًا)؛ لأن القول الذي فسره المحشي فيه: «والجملة التي بعدها خبرها».

(٦) مغني اللبيب: ٦/٦٢٤، ذكر ابن هشام في الحديث عن: (ما كان أحسن زيدًا) وفيه: «وإنْ ذُكِرَتْ بعد فعل

التعجب وَجَبَ الإتيان قبلها بـ(ما) المصدرية، وقيل: (ما أَحْسَنَ ما كان زيدًا)، و(كان) تامة».

(٧) (كانت) هكذا في الأصل، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل١٧٩/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٢٤.

(٨) مغني اللبيب: ٦/٦٢٤، ونصه: «وأجاز بعضهم أمّا ناقصة...، أي: ما أَحْسَنَ الذي كان زيدًا، ورُدُّ بأنْ (ما

أَحْسَنَ زيدًا) مُعْنٍ عَنْهُ».

وكتب [ص / ٣٨٠] -أيضاً- ما نصه: انظر، قد يقال: لا يعني عنه؛ إذ لا دلالة فيه على المضي، و(كان) تفيد ذلك، وجوابه: أنه يكفي في هذا زيادة (كان) بين (ما) و(أحسن)، والله أعلم.

البَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ

[فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كَلِّيةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجُزْئِيَّةِ وَهِيَ إِحْدَى

عَشْرَةَ قَاعِدَةٍ]^(١)

قوله: (فِي ذِكْرِ أُمُورٍ)^(٢) جَعَلَ الذِّكْرَ ظَرْفًا؛ لِأَنَّهُ أَعْمُ مِنَ الْبَابِ الَّذِي هُوَ الْعِبَارَاتُ الْمَخْصُوصَةُ الصَّادِرَةُ مِنَ الْمُصَنَّفِ لِحَصُولِهِ بغير تلك العبارات أيضًا، والأعمُّ كَأَنَّهُ ظَرْفٌ.

قوله: (يَتَخَرَّجُ) أَي: يَتَرْتَبُ عَلَيْهَا وَيَعْرِفُ بِوَاسِطَتِهَا.

وكتب -أيضًا- قوله: (يَتَخَرَّجُ) إلخ. إشارةً إلى قولهم في تفسير القاعدة، فتُعرف منها أحكامُ جزئيات موضوعها^(٣).

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٧٩/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٢٧.

(٢) في الأصل تقديم وتأخير، حيث عُلّقَ المحشي أولاً على قوله الآتي: (يتخرج)، وتصحيح الترتيب من مغني اللبيب (خ): ل ١٧٩/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٢٧.

(٣) عرف الشيخ خالد الأزهرى القاعدة بقوله: «حكم كلي منطبق على جميع جزئياته؛ لِتُعَرَّفَ أحكامها منه». التصريح بمضمون التوضيح: ١/١٠٦، وينظر تعريفها أيضاً في: شرح التلويح على التوضيح للفتازاني: ١/٣٤، والتعريفات للسيد الجرجاني: ص ١٧١.

[القاعدة الأولى]

قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ، أَوْ فِي لَفْظِهِ، أَوْ فِيهِمَا^(١).
 قوله: (قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ)^(٢) إلخ. فيه إشكال؛ لأنَّ (قد) سُور الجزئية، و(القاعدة) أَمْرٌ كُلِّيٌّ فكيف يُسَوَّر بسُور الجزئي^(٣)؟ إلاَّ أَنْ يُقال: (قد) للتحقيق^(٤)، وهي لا تنافي الكلية.
 قوله: (ما أَشْبَهَهُ) أي: الشَّيْءُ الذي أشبهه أي: أشبه الشَّيْءُ الأولُ الشَّيْءَ الثاني.
 وكتب -أيضاً- ما نصه: فاعل (أَشْبَهَهُ) ضميرُ الشَّيْءِ، ومفعوله ضمير (ما)، فقد جرت الصَّلَة على غير ما هي له، ولم يبرز الضمير، فُيُخَرَّج على مذهب الكوفيين لعدم اللبس^(٥) لظهور أنَّ الاعتبار في الحَمَلِ مشابهة المحمول عليه دون العكس.
 قوله: (فِي مَعْنَاهُ) وجه الشَّبه، فَإِنَّهُ مشترك بينهما.
 قوله: (دُخُولُ الْبَاءِ)^(٦) كان ينبغي أَنْ يقول: إحداهما خبر (أَنَّ)؛ لأنَّ الصَّوَرِ إِنَّمَا هي للشَّيْءِ المُشَبَّهِ لا للحُكْمِ المُعْطَى.
 وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (دُخُولُ الْبَاءِ) انظر، هل هو قياسي كما هو ظاهره؟^(٧).

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٧٩/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٢٧.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٢٧. ونصه: «قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ أَوْ فِي لَفْظِهِ أَوْ فِيهِمَا».

(٣) (السور) مصطلح منطقي لضبط القضايا الكلية والقضايا الجزئية، عرّفه الشريف الجرجاني بقوله: «السور في

القضية: هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع». التعريفات للسيد الجرجاني: ص ١٢٣.

(٤) مجيء (قد) للتحقيق مع الفعل المضارع قليل، والأكثر مع الفعل الماضي. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:

٤/١٠٨، والجنى الداني: ص ٢٥٦.

(٥) ينظر نسبة القول إلى الكوفيين في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٥٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ١/٣٠٨.

وشرح ابن النازم على الألفية: ص ٧٨، وتوضيح المقاصد: ١/٤٧٨.

(٦) مغني اللبيب: ٦/٦٢٧. ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشَّيْءُ حُكْمَ مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ، ومنها: «دخول

(الباء) في خبر (أَنَّ) في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْزِ بِخَلْقِهِنَّ

بِقَدْرِ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. لأنه في معنى: أَوَلَيْسَ اللَّهُ بِقادرٍ، والذي سهّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما».

(٧) نص الشاطبي على أنَّ زيادتها في مثل هذا الموضع ليست بقياس. ينظر: المقاصد الشافية ٢/٢٣٩، ولم يذكر خبر

(أَنَّ) في مواضع زيادة الباء قياساً. ينظر مواضع زيادة الباء في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/٥١٠-

٥١١، وشرح الفصل لابن يعيش: ٤/٤٧٧-٤٧٨، وتمهيد القواعد ٦/٢٩٥١.

قوله: ﴿أَوْ لَمْ﴾ [الأحقاف: ٣٣] استفهام تقرير.

قوله: ﴿يَرَوْا﴾ أي: يعلموا.

قوله: ﴿يَقْدِرُ﴾ خبر (أَنَّ) قُرْنِ — (الباء) الزائدة؛ لَأَنَّهُ أَشْبَهَ خبر (ليس) الذي هو محل للباء الزائدة بحق أصل الوضع.

قوله: (لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى: أَوْلَيْسَ اللَّهُ بِقَادِرٍ) لَأَنَّ الأول تقريرٌ بالعلم بالقدرة، والثاني تقريرٌ بالقدرة، والتقرير بالعلم بالقدرة [ص/ ٣٨١] مستلزمٌ للتقرير بالقدرة، والمقصود من التقرير بالعلم بالقدرة التقرير بالقدرة في التقرير بالعلم بالقدرة لذات العلم، فالتقرير بالعلم بالقدرة والتقرير بالقدرة متشابهان في المعنى أي: في الغرض المقصود.

قوله: (ذَلِكَ التَّقْدِيرُ) وهو قوله: (لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى أَوْ لَيْسَ) إلخ.

قوله: (تَبَاعَدُ مَا بَيْنَهُمَا) أي: ما بين الخبر و(أَنَّ)، وانظر، ما وجه مدخلية التباعد في تسهيل كونه بمعناه؟

وكتب — أيضاً — ما نصه: قوله: (وَالَّذِي سَهَّلَ) هل المراد (جَوَزَ)؟ فيمتنع إذا انتفى التباعد، أو (قَرَّبَ)؟ فلا يمتنع حينئذ^(١).

وليتأمل وجه كون التباعد مُسَهِّلًا، ويحتمل أَنَّهُ لَأَنَّهُ مع التباعد قد يُغْفَلَ عن كونه خبرًا، فقُرْنِ بما هو للخبر في الجملة؛ ليدل عليه.

قوله: (وَلِهَذَا)^(٢) أي: أَنَّ المُسَهِّلَ التَّبَاعِدَ.

قوله: (لَمْ تَدْخُلْ) أي: الباء الزائدة؛ إذ لم يحصل ذلك البعد، لَأَنَّ الصَّلَةَ هنا جملة لا جملتان.

وكتب ما نصه: فيه بحث، لجواز أَنَّ عدم الدَّخُولَ لعدم وجوبه، لا لعدم التباعد.

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(٣) أي: ومِثْلُ إدخالِ الباء الزائدة في خبر (أَنَّ) لِمَا دَخَلَهُ من معنى خبر (ليس).

(١) لم أجد أحدًا من العلماء نص على أثر التباعد في تسهيل تقدير (أو لم) بمعنى (أو ليس) أو تجويزه أو تقريره، فكل من تحدّث عن الآية ذكر أنها بمعناها دون ذكر أثر للتباعد. ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٦٨٧٠/١١-٦٨٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٠/٤، والتبيان في إعراب القرآن ١١٥٩/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٣/١.

(٢) مغني اللبيب: ٦٢٨/٦، يتحدث ابن هشام عن دخول (الباء) في خبر (أَنَّ)، فقال: «ولهذا لم تدخل في: ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ [الإسراء: ٩٩]».

(٣) مغني اللبيب: ٦٢٨/٦، ونصه: «ومثله إدخالُ الباء في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: ٤٣]. لِمَا دخله من

قوله: (الباء) أي: الزائدة.

قوله: (في): ﴿كَفَى﴾ [الرعد: ٤٣] أي: في فاعل (كفى).

قوله: (بِاللَّهِ) فاعل (كفى)، و(الباء) زائدة لازمة.

قوله: (لَمَّا) متعلق بـ(إِدْخَالَ).

قوله: (مَنْ مَعْنَى اكْتَفَى بِاللَّهِ)؛ لَأَنَّهُ إِذَا كَفَى اللَّهُ شَهِيدًا، فَلْيَكْتَفِ بِهِ شَهِيدًا.

وكتب -أيضًا- ما نصه: وَإِنْ كَانَتْ هَذِهِ (الْبَاءُ) صَلَةً؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مَفْعُولٍ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ.

وكتب -أيضًا- ما نصه: وَلَا يَنَافِي دُخُولُهُ فَاعِلِيَّةَ الْجَلَالَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

قوله: (بِخِلَافِ قَوْلِهِ:

قَلِيلٌ مِنْكَ قَلِيلٌ مِنْكَ) (١)

إِلْخ.

كَأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَمْ تُزِدْ (الْبَاءُ) فِيهِ، كَأَنَّ يُقَالُ: بِ(قَلِيلٍ مِنْكَ) (٢) إِلْخ. أَي: أَكْتَفَى بِقَلِيلٍ مِنْكَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَعْنَى: (اِكْتَفَى بِاللَّهِ) أَنَّهُ تَعَالَى مُعْنٍ عَمَّا عَدَاهُ، وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ مُقْلٌ بِهِ، وَلَا يُشَابِهَ كِفَايَتُهُ كِفَايَةً، وَلَا يُطْلَبُ مَعَ كِفَايَتِهِ كِفَايَةً، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا، بَلِ الْمُرَادُ مُجَرَّدُ أَنَّ الْقَلِيلَ مِنْهُ يَكْفِيهِ.

وكتب -أيضًا- ما نصه: قوله: (يَكْفِينِي) (٣) فاعله ضميرٌ، وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ (الْبَاءِ)

عَلَى ذَلِكَ الْفَاعِلِ؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى: اِكْتَفَى بِالْقَلِيلِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، بَلْ قَوْلُهُ: (يَكْفِينِي)

معنى: اِكْتَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٢٨، ونصه: «بخلاف قوله:

قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ».

(٢) جزء من صدر بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو منسوبٌ لأبي نصر الميكَالِي كما في: الدر الفريد وبيت القصيد ٨/٣٥٦، وأنكر ذلك البغدادي، وقال: إِنَّهُ لَغَيْرُهُ. ينظر: شرح أبيات المغني: ٢/٣٤٣.

وهو بلا نسبة في: الإبانة عن سرقات المتنبي: ص ٣٦، وبصائر ذوي التمييز: ١/٣٠٧، والإتقان في علوم

القرآن: ٢/٣٤٧، والصبح السمني عن حثية المتنبي: ١/٣٢٤.

(٣) جزء من البيت السابق.

(يكفيني القليل) في معنى: أَكْتَفِيْ مِنْكَ بِالْقَلِيلِ^(١).

قوله: (وَفِي قَوْلِهِ)^(٢) عَطَفٌ عَلَى (فِي: ﴿كَفَى﴾) والمعنى: ومثله أيضاً.

[ص / ٣٨٢]^(٣).

[ص / ٣٨٣] قوله: (وَمِثْلُهُ) أيضاً إدخال الباء الزائدة في قوله إلخ.

قوله:

(... .. بالسُّورِ)

فيه الشاهد.

قوله: (وَلِهَذَا)^(٤) أي: ولأجل أن (الباء) إنما دخلت في (لا يَقْرَأَنَّ بالسُّورِ)^(٥) لكونه في

معنى: لا يَتَقَرَّبَنَّ بقراءة السُّورِ.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: لَأَنَّ قولك: (وَصَلَ إِلَيَّ كِتَابُكَ، فَقَرَأْتُ بِهِ)^(٦).

(١) ذكر ابن هشام أن الباء لا تزداد في فاعل (كفى) التي بمعنى (أجزأ)، و(أغنى)، ويكون تعديها لواحد، ومثله بهذا

البيت. ينظر: مغني اللبيب ١٥٢/٢، وينظر - أيضاً - شرح أبيات المغني: ٣٤٣/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٦٢٨/٦، ونصه: «وفي قوله:

[هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمَرَةٌ] سَوْدُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ»

(٣) هذه الصفحة لم يكتب عليها شيء، وقد كُتِبَ على هامشه: (ليس خرمًا بل لِرَقَّةِ الورق، ومثله ما بعده).

(٤) مغني اللبيب: ٦٢٩/٦، ونصه: «ولهذا قال السُّهيلي: لا يجوز أن تقول: (وَصَلَ إِلَيَّ كِتَابُكَ فَقَرَأْتُ بِهِ)...؛ لَأَنَّهُ

عارٍ من معنى التَّقَرُّبِ».

(٥) جزء من عَجَزَ بيتٍ من البسيط، وتقدَّم البيت بتمامه آنفًا، وهو منسوبٌ للرَّاعِي النميري كما في ديوانه:

ص ١٣٤، وأدب الكاتب: ص ٥٢١، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ٨٧٣/٢، وفقه اللغة وسر العربية: ص ٢٣٩،

ولسان العرب: ٣٨٦/٤، وشرح شواهد المغني: ٣٣٦/١.

وقيل: إنَّ البيتَ لِلْقَتَّالِ الْكِلَابِيِّ، وهو في ديوانه: ص ٥٣.

وقد ذكر البغدادي أنَّ البيت ورد في شِعْرَيْنِ أحدهما للرَّاعِي النميري، والآخر لِلْقَتَّالِ الْكِلَابِيِّ. ينظر: خزانة

الأدب للبغدادي: ١٠٨/٩، وشرح أبيات المغني: ٣٦٩/٢.

قوله: (أَحْمَرَةٌ) جمع حِمَارٍ، وهو ما تستر به المرأة وجهها، وضبطت اللفظة بالحاء: جمع قلة لـ(حمار)، وخصَّ

الحمير؛ لَأَنَّهُا رذال المال وشره. يقول البغدادي: إنَّ الرواية بالحاء المهملة وصحَّفها الدماميني ثم تبعه من بعده.

ومعنى البيت: وصف الشاعر النساء بأهْنِ حرائر كرىمات يتلون القرآن، وَلَسَنَّ يَلْمِئْنَ سَوْدَ صَاحِبَاتِ حُمُرٍ

يسقينها. ينظر: شرح أبيات المغني ٣٧١/٢-٣٧٢.

(٦) هذا جزء من نصٍّ نسبته ابن هشام إلى السُّهيلي كما سبق ذكره في الهامش ما قبل السابق، ولم أجده في كتب

قوله: (وَالثَّانِيَةُ)^(١) أي: الصورة الثانية.

قوله: (جَوَازُ حَذْفِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ) كـ(عَمَرُو) في المثال الآتي.

قوله: (وَعَمَرُو) مبتدأ خبره محذوف، أي: كذلك أو قائم، وهو حينئذٍ من عَطَفِ الْجُمْلِ.

قوله: (اِكْتِفَاءً) عِلَّةٌ (حَذْفِ).

قوله: (بِخَبَرٍ (إِنَّ)) إذ هو يدلُّ عليه لكونه من جنسه.

قوله: (فِي مَعْنَى: (زَيْدٌ قَائِمٌ)) إذ معنى كلٍّ منهما إثباتُ الخبرِ للمبتدأ وإنَّ زادت إحداهما

بتأكيد الإثبات، وحاصله: أَنَّ المؤكَّد بمعنى المُجَرَّد عن التأكيد، فيكون (عَمَرُو قائمٌ)

في معنى: (إِنَّ زَيْدًا قائمٌ)، فجاز جعلُ خبرِ الثاني قرينةً على خبرِ الأوَّل، فجاز حذفه.

قوله: (وَلِهَذَا لَمْ يَجْزُ: (لَيْتَ زَيْدًا قائمٌ وَعَمَرُو)) إذ ليس في معناه؛ لَأَنَّ (لَيْتَ)

غَيَّرَتْ معناه، فصار لا يحتمل الصدق والكذب، و(زَيْدٌ قائمٌ) يحتملها.

ولقائل أن يقول: مُجَرَّد اختلافهما في احتمال الصدق والكذب لا يمنع الدلالة على

الخبر، وكون خبرِ الأوَّل قرينةً على خبرِ الثانية المماثل له، والقرينة يُكْتَفَى فيها بما هو دون

ذلك.

واعلم أَنَّ صريحَ سياقه أَنَّ السَّبَبَ في امتناع (لَيْتَ زَيْدًا قائمٌ وعَمَرُو) حذفُ خبرِ الجملة

الثانية من غير كفاية شيء عنه، وفيه نظر^(٢).

والوجه: أَنَّ السَّبَبَ كونه من قبيل عَطَفِ الخبرِ على الإنشاء؛ ولهذا لَمَّا قال في

(التوضيح) في رفع نحو: (عَمَرُو) من نحو: (إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعَمَرُو) ما نصه: «والحقيقون على

أَنَّ رفع ذلك ونحوه على أَنَّهُ مبتدأ حُذِفَ خبره أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان

السهيلي التي بين يدي، ولم أجده -بعد البحث الطويل- في أي مصدر قبل ابن هشام، إلا إشارةً لمضمون كلام

السهيلي عند ابن فرحون المدني في كتابه: العدة في إعراب العمدة: ٥٧٦/١.

(١) مغني اللبيب: ٦٢٩/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، فقال: «والثانية: جوازُ

حذف خبرِ المبتدأ في نحو: (إِنَّ زَيْدًا قائمٌ وعَمَرُو) اكتفاءً بخبر (إِنَّ)؛ لَمَّا كان (إِنَّ زَيْدًا قائمٌ) في معنى: (زَيْدٌ

قائمٌ)، ولهذا لم يجز: (لَيْتَ زَيْدًا قائمٌ وعَمَرُو)».

(٢) ذكر النحويون أَنَّ خبر (لَيْتَ) مخالف لخبرِ المبتدأ المجرد بما حدث فيه من التمني، فلا يغني أحدهما عن الآخر. ينظر:

الكتاب: ١٤٦/٢، والتذييل والتكميل: ١٩٠/٥. وما ذكره المحشي قد نص عليه ابن الخباز. ينظر: توجيه اللمع.

ينظر: توجيه اللمع: ص ١٥٦.

بينهما فاصل»^(١)، أورد الشيخ خالد في (شرحه) أنّه إذا كان من عَطَفَ الجمل أو من العطف على الضمير عند [٣٨٤] ^(٢)، [ص ٣٨٥] المحققين، فما وَجَّهَ اشتراط كون العامل (أَنَّ) أو (إِنَّ) أو (لَكِنَّ)؟ ثم أجاب بأنَّ اشتراط ذلك إذا كان من عَطَفَ الجمل؛ لئلاً يلزم عَطَفُ الخبر على الإنشاء، قال: وإذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرنه عنه جوابٌ شافٍ. انتهى ^(٣).

قوله: (أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ) ^(٤) (أنا) مبتدأ، و(زيدًا) مفعول به لـ(ضارب)، و(غير ضارب) خبر المبتدأ.

قوله: (لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى) إلخ. و(لا) وإن كانت حرف نفى لكن ليس له الصِّدْر. قوله: (وَلَوْلَا ذَلِكَ) أي: كونه بمعناه.

قوله: (لَمْ يَجْزُ) ^(٥) في نسخة: (لَمْ يَجْزِ التَّقْدِيمُ) أي: تقديم (زيد) على (غير ضارب)، وفي نسخة: (لَمْ يَجْزِ التَّقْدِيرُ) أي: تقدير: غير ضارب زيدًا بـ(لا أضرِبُ زيدًا).

قوله: (إِذَا لَا يَتَقَدَّمُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ) كـ(ضارب) هنا.

قوله: ((وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ)) [الزحرف: ١٨] ^(٦)، ((وَهُوَ)) مبتدأ و((فِي الْخِصَامِ)) متعلق بـ((مُبِينٍ))؛ لأنَّه في معنى: (لا يُبِينُ)، و((غَيْرُ)) خبر المبتدأ. قوله:

(١) أوضح المسالك: ٣٤٥/١.

(٢) في الأصل لم يكتب على هذه الصفحة شيء.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح: ٣٢١/١.

(٤) مغني اللبيب: ٦٢٩/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «جواز (أنا زيدًا غير ضارب) لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى: أنا زيدٌ لا أضرِبُ، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله».

(٥) وهذا اللفظ هو الموافق لما في: مغني اللبيب (خ): ل ١٧٩/ب، ومغني اللبيب: ٦٢٩/٦.

(٦) مغني اللبيب: ٦٣٠-٦٣١، ونصه: «ودليل المسألة قوله تعالى: ((وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ)) [الزحرف: ١٨]. وقول الشاعر:

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ تَوَلَّاهُ وَلَا تَتَّخِذُ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا»

(فَتَى... ..)

نُصِبَ بِمَحذُوفٍ يفسر قوله: (تَوَلَّه) ^(١) أي: اتَّخَذَهُ وَلِيًّا.
قوله: (حَقًّا) ^(٢) مفعولٌ لقوله: (مُلَغٍ) في: (غَيْرُ مُلَغٍ)؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى: (لا تُلَغ) ^(٣).
قوله:

(... .. خَصَّنِي) ^(٤)

هذه الجملة صفة (أمرًا) ^(٥).

قوله: (عَمْدًا) ^(٦) مفعولٌ مطلقٌ، أي: عَمَدَ وَقَصَدَهُ عَمْدًا.

قوله: (على) ^(٨) أي: مع.

قوله: (التَّنَائِي) ^(٩) أي: التباعد.

قوله: (لَعِنْدِي) ^(١٠) متعلقٌ بِـ(مَكْفُورٍ) في: (غَيْرُ مَكْفُورٍ)؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى: لا يَكْفُرُ نِعْمَتَهُ عِنْدِي،
ويجوز تقديم الظرف على (يكفر) في: لا يكفر، فكذا في هذا ^(١١).

(١) جزء من صدر بيت من الطويل، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٦/٣،

وتمهيد القواعد: ٣١٩٤/٧، والهمع: ٥١٠/٢، وشرح شواهد المغني: ٩٥٣/٢، وشرح أبيات المغني: ٤٢/٨.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) كتبها الناسخ (تلغي)، والفعل مجزوم.

(٤) مغني اللبيب: ٦٣١/٦، ونصه: «وقوله:

إِنَّ أَمْرًا خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ»

(٥) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لأبي زُبَيْد الطائي، كما في: الكتاب: ١٣٤/٢،

والأصول لابن السراج: ٢٤٥/١، وشرح أبيات سيبويه: ٢٨٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٧/٤، وشرح

أبيات المغني: ٤٢/٨، وشرح شواهد المغني: ٩٥٣/٢.

(٦) (عمدًا) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٧٩/ب، وأما في مغني اللبيب: ٦٣١/٦، فاليست برواية:

(يومًا).

(٧) جزء من البيت السابق.

(٨) جزء من البيت السابق.

(٩) جزء من البيت السابق.

(١٠) جزء من البيت السابق.

(١١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥٣٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٦/٣،

قوله: (وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ)^(١)، أي: من هذا النوع، وهو جواز: (أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ).

قوله: (فَذَلِكَ) [المدثر: ٩] الإشارة إلى الوقت المشار إليه بـ(إذا) في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ﴾ [المدثر: ٨]، و(ذلك) مبتدأ، خبره يحتملُ أَنَّهُ (يومئذٍ)، وبني لإضافته إلى (إذ) المبني، أي: ذلك الوقت هو يومئذٍ، أي: يوم إذ تقوم القيامة، فليس (يوم) المضاف إلى (إذ) ظرفًا؛ لأنَّه ليس المراد أنَّ ذلك الوقت في يومئذٍ، بل هو نفس يومئذٍ، و﴿يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ خبر ثانٍ^(٢). (صر).

قوله: (عَلَى الْكَافِرِينَ) فيه الشاهدُ بناءً على تعلقه بـ﴿يَسِيرٌ﴾.

قوله: (وَيُحْتَمَلُ) إلخ. أي: فليس مما نحن فيه.

[ص / ٣٨٦]^(٣) قوله: (أَوْ بِمَحْذُوفٍ) والتقدير مثلاً: شديدٌ على الكافرين.

قوله: (هُوَ نَعْتُ لَهُ) أي: لـ(غير).

قوله: (أَوْ حَالٌ) أي: شديدًا.

قوله: (مِنْ ضَمِيرِهِ) أي: عسير.

قوله: (وَلَوْ قُلْتَ)^(٤) إلخ. فلو قلت: (جاءني رجلٌ غيرُ ضاربٍ زيدًا) ينبغي أن يجوز التقديم،

فيقال: جاءني رجلٌ زيدًا غيرُ ضاربٍ؛ لأنَّ النَّافِيَّ يَحُلُّ محلَّ (غير) أي: جاءني رجلٌ لا

يضربُ زيدًا. (صر).

قوله: (غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ)^(٥) (غيرُ) مبتدأ، (قَائِمٍ) مضاف إليه، و(الزَّيْدَانِ) فاعلُ (قَائِمٍ) سادُّ

(١) مغني اللبيب: ٦٣١/٦-٦٣٢، ذكر ابن هشام تقديم معمول ما أضيف إليه (غير) عليها، فقال: «ويحتمل أن

يكون منه: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿١٠﴾ [المدثر: ٩-١٠]. ويحتمل تعلُّق

(على) بـ(يسير)، أو بمحذوف هو نعتٌ له، أو حالٌ من ضميره».

(٢) ذكر العلماء أعراب أخرى. ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢٤٩/٢، وتفسير البيضاوي: ٢٦٠/٥، والدر

المصون: ٥٣٩/١٠-٥٤٠.

(٣) هذا الصفحة وما بعدها، لم يرقم عليهما، لذا سيختلف الترقيم فيما بعدهما من الصفحات.

(٤) مغني اللبيب: ٦٣٢/٦. ونصه: «ولو قلت: (جاءني غيرُ ضاربٍ زيدًا) لم يجز التقديم؛ لأنَّ النَّافِيَّ هنا لا يحل

مكان غيره».

(٥) مغني اللبيب: ٦٣٢/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «جواز: (غيرُ

مَسَدٌ الْخَبَرِ.

قوله: (لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى) إلخ. فالمبتدأ في الحقيقة (قائم)، وإن كان المبتدأ في اللفظ لفظاً (غير).

قوله: (وَلَوْلَا ذَلِكَ) أي: ما دخله من معنى: (ما قائم الزَّيْدَانِ).

قوله: (لَأَنَّ الْمُبْتَدَأَ) إلخ. والمبتدأ هنا ليس له خبر، ولا مرفوعٌ أغنى عن الخبر.

قوله: (وَدَلِيلُ الْمَسْأَلَةِ)^(١) أي: دليل جوازها.

قوله:

(غَيْرُ لَاهٍ...)

أي: ما لاهٍ عِدَاكَ، و(غَيْرُ)^(٢) مبتدأ، و(لاهٍ) مضاف إليه، و(عِدَاكَ) فاعلٌ سَدَّ مسد الخبر.

قوله: (سَلِمَ)^(٣) أي: مُسَالَمَةٌ ومُتَارَكَةٌ للقتال.

قوله: (وَهُوَ)^(٤) أي: هذا المعنى.

قوله: (أَحْسَنُ مَا قِيلَ) أي: من الأعراب.

قوله: (أَبِي نُوَاسٍ) هو مولد^(٥).

قائم الزَّيْدَانِ لَمَّا كَانَ فِي مَعْنَى: (ما قائم الزَّيْدَانِ)، ولولا ذلك لم يجز؛ لأنَّ المبتدأ إمَّا أَنْ يَكُونَ ذا خبرٍ، أو ذا مرفوعٍ يغني عن الخبر.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٣٣، ونصه: «ودليل المسألة قوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحَ اللَّهُوْ وَلَا تَعْتَرِرُ بِعَارِضٍ سَلِمَ»

(٢) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتقدَّم البيت بتمامه آنفاً، ولم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل

لابن مالك: ١/٢٧٥، والتذيل والتكميل: ٣/٢٧٧، وشرح ابن عقيل على الألفية: ١/١٩٠، وتمهيد القواعد:

٢/٨٦٧. وشرح الأشتوني على الألفية: ١/١٨٠، وشرح أبيات المغني: ٨/٤٤.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٣٣، ونصه: «وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس:

غَيْرُ مَا سُوفِ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ»

(٥) هو الحسن بن هانئ، المعروف بأبي نُوَاسٍ، شاعر عباسي، قال عنه الجاحظ: ما رأيت أحداً أعلم باللغة منه، ولا

أفصح لهجة، توفي سنة ١٩٥هـ. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز: ص ١٩٣-٢١٧، وتاريخ بغداد وذيوله:

قوله:

(غَيْرُ مَأْسُوفٍ... ... (

أي: ما مأسوف إلخ. و(غَيْرُ)^(١) مبتدأ، و(مَأْسُوفٍ) سادٌّ مسدّد الخبر، و(عَلَى زَمَنِ) جارٌّ ومجرور نائب الفاعل بـ(مَأْسُوفٍ) سادٌّ مسدّد الخبر.

قوله: (ضَارِبُ زَيْدٍ)^(٢) بإضافته لـ(زيد).

قوله: (حُكْمَ (ضَارِبُ زَيْدًا)) بالتَّنوين لعدم الإضافة.

قوله: (فِي التَّنْكِيرِ) مع أَنَّ (ضَارِبُ زَيْدٍ) بالإضافة مضافٌ إلى معرفة.

قوله: (لأنه) أي: الأوّل.

قوله: (فِي مَعْنَاهُ) أي: الثاني؛ لأنّ معنى (ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا) يَضْرِبُ زَيْدًا الْآنَ أَوْ غَدًا، وذلك معنى: (ضَارِبُ زَيْدًا).

قوله: (فَلِهَذَا) أي: الإِعْطَاء.

قوله: (وَصَفُّوا بِهِ التَّنْكِيرَ) فقالوا: بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا.

قوله: (وَنَصَّبُوهُ عَلَى الْحَالِ) فقالوا: هذا عمرو ضَارِبُ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا.

قوله: (وَحَفَضُوهُ بـ(رُبِّ)) فقالوا: رُبُّ ضَارِبٍ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا.

قوله: (وَأَدْخَلُوا عَلَيْهِ (أَلْ)) فقالوا: هذا الضَّارِبُ زَيْدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا، ولو كان [ص / ٣٨٧]

معرفةً لَمْ تَدْخُلْ عَلَيْهِ (أَلْ)؛ لأنّ (أَلْ) المعرفة لا تَدْخُلُ عَلَى المعرفة.

وفيه: أَنَّ (أَلْ) هنا معرفة؛ لأنّه موصول لا مُعرّفة^(٣)، فلا يمتنع دخولها على المعرفة.

٤٤٩/٧-٤٦٠، ونزهة الألباء: ص ٦٥-٦٩.

(١) جزء من صدر بيت من المديد، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لأبي نواس، ولم أجده في ديوانه، وقد نُسب له في: أمالي ابن الحاجب: ٦٣٧/٢، وتوضيح المقاصد: ٢٢٩/١، والمقاصد النحوية: ٤٨٢/١، وتعليق الفرائد ٢٣/٣، وخزانة الأدب للبغدادى: ٣٤٥/١، وشرح أبيات المغني: ٣/٤.

(٢) مغني اللبيب: ٦٣٤/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «إعطاؤهم (ضاربُ زيدٍ الْآنَ أَوْ غَدًا) حكم (ضاربُ زيدًا) في التنكير؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وحفضوه بـ(رُبِّ)، وأدخلوا عليه (أَلْ)، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه، نحو: (هذا ملتوًا شارِبُ السَّوِيقِ) كما يتقدم حال منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضى؛ لأنّه حينئذٍ ليس في معنى الناصب».

(٣) (أَلْ) الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول -وأضاف ابن مالك الصفة المشبهة- هي اسم موصول بمعنى

قوله: (وَأَجَازَ) أي: ولهذا أجاز إلخ.

قوله: (هَذَا) مبتدأ، خبره (شَارِبُ السَّوِيقِ)، و(مَلْتَوْنَا) حالٌ من السَّوِيقِ، فالعاملُ فيه العاملُ في السَّوِيقِ، وهو (شارب) المضاف إلى (السَّوِيقِ)، ولا يتقدم الحال إلا حيث يتقدم صاحبها، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فينبغي أن يكون حاله كذلك، لكن أجازوه هنا؛ لأنَّ المضاف إليه هنا في المعنى والحقيقة مفعولٌ به، لا مضاف إليه^(١).

قوله: (حَالٌ مَنْصُوبَةٌ) نحو: هذا مَلْتَوْنَا شَارِبُ السَّوِيقِ.

قوله: (إِذَا أُريدَ) بـ(شَارِبِ) (الْمُضِيِّ)؛ لأنَّ إضافته حينئذٍ معنوية تفيدُ التعريف أو التَّخصيص.

قوله: (لَأَنَّهُ) أي: (شَارِبِ).

قوله: (الْمُفْرَغُ فِي الْإِيجَابِ)^(٢) الذي بمعنى التَّفي.

قوله: (لَمَّا كَانَ) متعلقٌ بـ(وُقُوعُ)^(٣).

قوله: (بَعْدَ الْإِيجَابِ)^(٤) مع أنَّه مُختصٌّ بالتَّفي، فالمرادُ بالإيجَابُ الذي فيه معنى التَّفي.

قوله:

(... .. أَنْ أَسْمُو... ..)

أي: أرتفع.

(الذي) وفروعه عند الجمهور، وقال الأخفش بحرفيتها. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠١/١، والتذييل والتكميل: ٥٩/٣-٦٠.

(١) ينظر في هذا: شرح ابن الناظم على الألفية: ص ٢٣٥، وأوضح المسالك: ٢٧٠/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٣٨٤/١.

(٢) مغني اللبيب: ٦٣٤/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب».

(٣) (وقوع) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/أ، وأما في مغني اللبيب: ٦٣٤/٦، فهي بلفظ: (وقع).

(٤) مغني اللبيب: ٦٣٥/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «العطف بـ(ولا) بعد الإيجاب في نحو:

[فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَآئَةٍ] أَيْ اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ

قوله: (الثَّامِنَةُ)^(١) إلخ. فيه بحث؛ لأن مقتضى كلامه أن هذا من إعطاء الشيء حكم ما بمعناه، فتكون (لا) زیدت في هذا التركيب لكونه بمعنى ما يقتضي زيادتها؛ لأن كلامه في ذلك كما تقدّم، مع أنّه ليس كذلك، بل الأمر بالعكس، فإنّ الذي هذا التركيب بمعناه -وهو: (ما أمرك؟) - يقتضي أصالتها لا زيادتها، والذي يقتضي زيادتها هذا التركيب نفسه، لا ما هو بمعناه المذكور، وإنّما يصح ما ذكره لو قيل: إنّ (لا) في: ﴿مَا مَنَعَكَ﴾ أصلية حملاً على: (ما أمرك؟)، ولم يقل أحد: إنها أصلية^(٢).

قوله: (زِيَادَةُ (لا)) أي: للتأكيد.

قوله: ﴿أَلَا تَسْجُدُ﴾ [الأعراف: ١٢] مفعول: ﴿مَنَعَكَ﴾ بلا واسطة، أو بواسطة (من) وحذفت؛ فإنه يقال: منعي كذا ومن كذا.

وكتب -أيضاً- ما نصه قوله: (زِيَادَةُ (لا)) في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾، بدليل أنّه أمر بالسجود، فلم يسجد، فالواقع منه عدم السجود، وقد سئل عن سببه - أي: سبب عدم السجود - فلا بُدّ من [ص/ ٣٨٨] زيادة (لا)، لا أنّه أمر بعدم السجود، فسجد، حتى يكون السؤال عن سبب عدم السجود^(٣).

قوله: (الْمَانِعُ) كالتكبر، والافتخار، وكونه خُلِقَ من النار في هذا المحل.

قوله: (مِنَ الشَّيْءِ) كالسجود في هذا المحل.

قوله: (لَلْمَمْنُوعِ) كـ(إبليس) في هذا المحل.

قوله: (فَكَأَنَّهُ) أي: الشأن.

قوله: (لا تَسْجُدُ) (لا) هذه أصلية.

قوله: (فِي الْأَوَّلِ)^(٤) أي:

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٣٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، فقال: «الثامنة: زيادة

(لا) في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢]، قال ابن السّيد: المانع من الشيء أمرٌ للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك: لا تسجد».

(٢) ذكر أبو حيان والسمين الحلبي أنّ بعض العلماء يرى أنّ (لا) في الآية أصلية، وأنّ في الكلام حذفاً يصحّ به النفي، والتقدير: ما منعك فأحوّلك ألا تسجد. ينظر: البحر المحيط: ١٧/٥، والدر المصون: ٥/٢٦٣.

(٣) ينظر توجيهات أخرى لـ(لا) في الآية في: تفسير ابن جرير: ١٢/٣٢٥-٣٢٦.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٣٦، ونصه: «والأقرب عندي: أن يُقدّر في الأول: لم يُرد الله لي، وفي الثاني: ما الذي أمرك،

أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو...

... ..

إلخ^(١).

قوله: (لَمْ يُرِدِ اللَّهُ لِي) لا (قال لي).

قوله: (مَا الَّذِي أَمَرَكَ؟) لا (ما الذي قال لك؟).

قوله: (يُوضِّحُهُ) أي: يوضح أَنَّ الأقرب في هذا ما ذكر.

قوله: (أَنَّ (لا) النَّاهِيَّة) فَإِنَّهَا عَلَى ذَلِكَ التقدير -وهو: ما الذي قال لك لا تسجد- ناهية؛

لأنَّه لو قيل: (لا تسجد) الذي هو المقول، كانت ناهية.

قوله: (لا تُصَاحِبُ النَّاصِبَ^(٢)) وهو (أَنَّ).

وكتب -أيضاً- ما نصه: لا يقال: فينبغي أَنْ يتعيَّن هذا، ولا يقتصر على أَنَّهُ الأقرب؛

لأنَّا نقول: (لا) في الآية غير ناهية بل نافية، لكنها في معنى الناهية.

قوله: (تَعْدَى (رَضِيَ) بِـ(عَلَى))^(٣) مع أَنَّ القياس تعديته بـ(عن)؛ لأنَّ الرِّضَا بمعنى

التَّجَاوَز، والتَّجَاوَز يتعدى بـ(عن)^(٤).

يوضِّحه في هذا أَنَّ (لا) النَّاهِيَّة لا تُصَاحِبُ النَّاصِبَةَ.

(١) جزء من عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطُّوِيلِ، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لِعَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ، كما في الشعر والشعراء:

٣٢٤/١، والكمال: ١٣٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٨٥/٥، ولسان العرب: ٥٩٣/١١، وشرح شواهد

المغني: ٩٥٣/٢، وشرح أبيات المغني ٤٦/٨.

(٢) (الناصب) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/أ، وأمَّا في مغني اللبيب: ٦٣٦/٦، فإنَّها بلفظ:

(الناصبية).

(٣) مغني اللبيب: ٦٣٦/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «تعدَّى:

(رَضِيَ) بِـ(عَلَى) في قوله:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعَجَبَنِي رِضَاها

لَمَّا كَانَ (رَضِيَ عَنْهُ). بمعنى: (أقبل عليه بوجه ودّه).

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (انظر، هل يَرِدُ عليه ما ذكره الحفيد في حواشي المختصر عند

قوله: (المدعو لِسَعْدٍ) إلخ. إِنَّه لا يلزم من كون فعلٍ بمعنى فعلٍ آخر أَنَّ يتعدى بما يتعدى به، وحرره كاتبه. مجرد).

ونصُّ كلام الحفيد -أي حفيد سعد الدين التفتازاني- أحمد بن يحيى التفتازاني في حاشيته على (المختصر) كما

في المخطوط (ل ٢/ب). «(المدعو سعداً) بالنصب، فزيادة اللام للتقوية، وأمَّا زيادة الباء لها فغير شائعة، لا يقال:

التسمية قد يعدَّى بـ(الباء)، فيكون الدعاء هنا في معنى التسمية المعداة بها؛ لأنَّا نقول مجيء مصدرٍ بمعنى مصدرٍ

آخر لا يستلزم أن يكون تعديتهما على وتيرة واحدة».

وكتب -أيضاً- ما نصه: قد يُجعل هذا ونحوه من قبيل التّضمين، وفي كونه مقيساً خلاف^(١).

والمتبادر من كلام المصنف أنّ حَمَلَ الشَّيْءِ عَلَى الشَّيْءِ لكونه في معناه أمرٌ آخر غير التّضمين^(٢)، فقلّبه: بمعنى (أَقْبَلَ عَلَيْهِ) ليس المراد أنّه أُرِيدَ منه معنى: (أَقْبَلَ عَلَيْهِ) واستعمل فيه، وإلاّ كان من قبيل التّضمين، بل ينبغي أن يكون معناه: أنّ هذا المعنى لازمٌ له، فبملاحظته ساغ فيه هذا الاستعمال.

قوله: (إِنَّمَا جَازَ هَذَا)^(٣) أي: تعدي (رَضِيَ) بـ(على).

قوله: (وَهُوَ سَخِطَ) و(سَخِطَ) يتعدى بـ(على)^(٤).

فإن قيل: القياس في اللغة لا يجوز^(٥)، فالجواب أنّ الذي لا يجوز قياسٌ غير أهل اللغة، لا أهل اللغة حين وضعوا كما هنا^(٦). (صر).

قوله: (وَقِيلَ: إِلَّا)^(٧) إلخ. و(إلاّ) وما بعدها إذا وقعا صفةً، أُعرب ما بعدها إعراب

وينظر في تعدية الفعل (رضي) بـ(عن): كتاب الأفعال للسرقسطي ١٠٣/٣، والمنتخب من غريب كلام العرب: ص ٦١١، والصحاح، مادة (رضا) ٢٣٥٧/٦. ومادة (با) ٢٥٤٧/٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٦٣/٣، والجنى الداني: ص ٤٧٧، وأوضح المسالك: ٣٨/٣.

(١) تنظر المسألة في: توضيح المقاصد: ١٠٣١/٢، وارتشاف الضرب: ١٩٨٤/٤، وتعليق الفرائد ١٤٧/٤، والتصريح بمضمون التوضيح: ٥٣٦/١، والجمع: ١٩٠/٣، وخصها بالمنهوي برسالة بعنوان (رسالة في حروف الجر والتضمين) للشيخ محمد بن محمد الدمنهوي (طُبعت ضمن بحوث مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ص ٣٤٣-٤١٦)، وينظر أيضاً: النحو الوافي: ٥٦٤/٢-٥٩٥.

(٢) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (ووجهه أنّ المصنف ذكر التضمين بعد ذلك في الفائدة الثالثة، فجعل كلاً من الحمل المذكور والتضمين قسمًا برأسه. مجرد).

(٣) مغني اللبيب: ٦٣٧/٦، ذكر ابن هشام تعدي (رضي) بـ(على)، ثم قال: «وقال الكسائي: إنّما جاز هذا حملاً على نقيضه وهو سَخِطَ».

(٤) ينظر: كتاب الأفعال للسرقسطي: ٥٥٧/٣.

(٥) ينظر: الزهر في علوم اللغة ٤٩/١.

(٦) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (لعل هذا يقرب مما اشتهر من الفرق بين القياس في اللغة والقياس على اللغة، بجواز الأول دون الثاني، فيكون ما هنا من قبيل القياس في اللغة لا عليها. مجرد).

(٧) مغني اللبيب: ٦٣٧/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «في قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩]...، وقيل: (إلاّ) وما بعدها صفة، فقيل: إنّ الضمير يُوصَف

الموصوف.

[ص/ ٣٨٩] وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَقِيلَ: (إِلَّا) وَمَا بَعْدَهُ^(١)) إلخ. كأنَّ المراد أنَّ (إِلَّا) على هذا اسمٌ بمعنى (غير) ظهر إعرابها فيما بعدها، وإنَّما قال: (وَمَا بَعْدَهُ)؛ لأنَّه مُتَمِّمٌ لِمَعْنَاهُ المراد به، وحاملٌ لإعرابه، وإِلَّا فالصِّفَةُ (إِلَّا) ليس إِلَّا. قوله: (صَفَّةٌ) أي: للضمير.

قوله: (يُوصَفُ) أي: يُنعت، ويلزَمُ عليه تجويز وصف المعرفة بالنكرة مطلقاً^(٢)، أو في هذا الباب؛ لأنَّ ﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾^(٣) [البقرة: ٢٤٩] نكرة، والضمير معرفة. قوله: (وهذا) أي: القول.

قوله: (لا يُخْلَصُ مِنَ الِاعْتِرَاضِ)، وهو أنَّ الضمير لا يُوصَفُ^(٤).

قوله: (إِنْ كَانَ) أي: الاعتراض.

قوله: (لأنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالنَّعْتِ)، ولهذا كانت فائدته توضيحاً أو تخصيصاً.

قوله: (وَقِيلَ: (قَلِيلٌ) مبتدأ)، فكأنَّ (إِلَّا) حرفٌ استدراكٌ تقع بعده الجملة، وهذه الجملة لا محل لها؛ لأنَّها مبتدأٌ بها.

قوله: (الْيَدُ وَالْعَصَا)^(٥) الواقعتان معجزتين لموسى عليه الصلاة والسلام.

قوله: (وَلَكِنَّ الْمُبْتَدَأَ) الذي هو: ﴿ذَنِكَ﴾ [القصص: ٣٢].

قوله: (عَيْنُ الْخَبَرِ) وهو: ﴿بُرْهَنَانِ﴾ [القصص: ٣٢].

في هذا الباب. وقيل: مرادهم بالصفة عطفُ البيان، وهذا لا يُخْلَصُ مِنَ الِاعْتِرَاضِ إِنْ كَانَ لازماً؛ لأنَّ عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير. وقيل: (قليل) مبتدأ.

(١) (بعده) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/أ، وأمَّا مغني اللبيب: ٦٣٧/٦. فهي بلفظ: (بعدها).

(٢) ذكر أبو حيان والمرادي أنَّ بعض النحويين يجوزُ وصف المعرفة بالنكرة بشروط ذكروها. ينظر: ارتشاف الضرب: ٩٤٩/٤، وتوضيح المقاصد: ٩٤٩/٢.

(٣) بالرفع هي قراءة ابن مسعود وأبي الأعمش. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ص ٢٢، وشواذ القراءات للكرماني: ص ٩٦. وينظر توجيه القراءة في: الكشف: ٢٩٥/١، والبحر المحيط: ٥٨٩/٢.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج: ٣١/٢، والمفصل: ص ١٥١.

(٥) مغني اللبيب: ٦٣٨/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «تذكير المشار

إليه في قوله تعالى: ﴿فَذَنِكَ بُرْهَنَانِ﴾ [القصص: ٣٢]، مع أنَّ المشار إليه (اليد) و(العصا) وهما مؤنثان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، والبرهان مذكَّر.

قوله: (وَالْبُرْهَانُ) الذي هو الخبر.

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(١)، أي: في إعطاء الشيء حكم خبره.

قوله: (ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا) [الأنعام: ٢٣] إلى آخره. ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾^(٢) خبر: ﴿تَكُنْ﴾ مقدماً على اسمها، و﴿إِلَّا﴾ أداة استثناء، و﴿أَنْ قَالُوا﴾ اسم: ﴿تَكُنْ﴾، والقولُ مذكرٌ، فحق ما أسند إليه أن يكون مذكراً تبعاً له، فيقال: (لم يكن) بالياء، لكنّه أنثٌ حيثُ بُدئ بقاء التأنيث؛ لأنَّ تاء المضارع المسند إلى الغائية للتأنيث، لكنّه أنثٌ (القول)؛ لأنّه عينٌ ما أسنده إليه في المعنى؛ لأنّه خبره، ودلّ على تأنيث (القول) تأنيثُ الفعل المسند إليه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَمِثْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ﴾) إلخ. قال الدماميني: «هذا مبنيٌّ على أنَّ المصدر المؤول به هو المقول»^(٣). إلخ. وقال الشُّمْنِي: «المصدر الذي ليس بمزيد أصلٌ للمصدر»^(٤). إلخ. وأقول: لا يخفى ما في كلام الشُّمْنِي، ويُعارض ما قاله أنَّ المناسب لتأنيث الخبر هو التأويلُ بالمزيد.

قوله: (بِرَفْعِ (زَيْدٍ))^(٥) مع أنّه كان القياسُ وجوبَ نصبه على أنّه مفعولٌ أوّلٌ لسبقه على

(١) مغني اللبيب: ٦٣٨/٦، ونصه: «ومثله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الأنعام: ٢٣]، فيمن نصب الفتنة، وأنث الفعل».

(٢) قرأ نافع وأبو عمرو وأبو بكر عن حفص بالتاء: ﴿تَكُنْ﴾، ونصب: ﴿فِتْنَتَهُمْ﴾، وقرأ حمزة والكسائي بالياء والنصب، وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص بالتاء ورفع الفتنة. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٢٥٤، وجامع البيان في القراءات السبع: ١٠٣٤/٣. وينظر توجيه هذه القراءات في: معاني القراءات: ٣٤٧/١، وحجة القراءات: ص ٢٤٣.

(٣) نص كلام الدماميني: «أقول: هذا مبنيٌّ على أنَّ المصدر المؤول به هو (المقال) أو (المقول)، وليس ذلك متعيّناً لجواز أن تقول بـ(المقالة)، وهي مصدرٌ أيضاً، تقول: قال زيدٌ كذا قولاً ومقالاً ومقالةً، فلعلّ التأنيث وقع بهذا الاعتبار». تحفة الغريب (قسم التركيب) ٧٨٧/٢.

وما ذكره الدماميني موافق لقول السيرافي، فإنه جعل التأويل: (مقالة)، أي: ثم لم تكن فتنتهم إلاّ مقالتهم. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣١٣/١.

(٤) وتام كلام الشُّمْنِي: «المزيد، فعند الحاجة إلى التأويل بالمصدر ينبغي أن يكون بغير المزيد». الحاشية: ٢٧٦/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٦٣٩/٦، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «قولهم:

المعلّق، والجملة [ص/ ٣٩٠] بعده في موضع المفعول الثاني، لكنّه جاز رفعه على أنّ يكون (عَلِمَ) معلّقاً عنه؛ لأنّه عَيَّن (مَنْ) في المعنى، و(مَنْ) علّق عنها الفعل لكونها استفهاماً، فكذا ما بمعناها.

وعلى نصبه يكون الفعل معلّقاً عن المفعول الثاني، وهو جملة: (مَنْ هُوَ)، ومعنى التعلّيق بها أنّه لو كان مكانها المفرد لم يُنصب، ومن هنا يُعلم أنّ التعلّيق قد يكون جائزاً لا واجباً^(١). قوله: (لأنّه نَفْسُ مَنْ) إلخ. أي: و(مَنْ) علّق الفعل عنه لِمَا فيه من معنى الاستفهام، فحمل عليه ما هو بمعناه، فـ(زيد) مبتدأ، وجملة ما بعده خبره، والمجموع في محل نصب.

قوله: (إِنَّ أَحَدًا)^(٢) أي: إنساناً.

قوله: (فَأَوْقَعَ أَحَدًا)^(٣) في الإثبات مع أنّ (أحدًا) بمعنى إنسان مخصوص بالوقوع في حيز النّفي.

قوله: (لأنّه نَفْسُ الضّمير) فيه تأمل؛ لأنّ الكلام فيما أُعطي حكم شيء لكونه بمعناه، و(أحدًا) هنا واقع في الإيجاب، وحكم الضمير الوقوع في حيز النّفي، ولم يُعط (أحدًا) الإيجاب لكونه بحكم^(٤) الضمير وقع في الإيجاب، فإنّه ليس واقعاً في الإيجاب، والجواب أنّ المراد أنّ الضمير له حكم وهو الوقوع في حيز النّفي، فأعطينا (أحدًا) هذا الحكم، فكأنّه واقع في حيز النّفي، وإن كان في حيز الإيجاب.

(عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ) برفع (زيد) جوازاً؛ لأنّه نفسُ (مَنْ) في المعنى.

(١) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (قف على أنّ التعلّيق قد يكون جائزاً لا واجباً، فليراجع وليحرّر). المحشي يقصد التعلّيق عن نصب (زيد)، وليس عن نصب (أبو مَنْ هُوَ)، فبعد أن فسّر مقصد ابن هشام بأن لك في المفعول الأول (زيد) التعلّيق فيرفع، والتسليط فينصب، ختم بالتنبيه على أنه بناء على ذلك من التعلّيق ما يكون جائزاً لا واجباً. والتقرير نفسه ذكره أبو علي الفارسي. ينظر: المسائل الحلبيات: ص ٧٤-٧٥.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٣٩، ذكر ابن هشام صور ما أُعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في معناه، ومنها: «قولهم: (إنّ أحدًا لا يقول ذلك)، فأوقع (أحدًا) في الإثبات؛ لأنّه نفس الضمير المستتر في: (يقول)، والضمير في سياق النّفي».

(٣) (أحدًا) هكذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/أ، ومغني اللبيب: ٦/٦٣٩، فهي بلفظ: (أحد) وبناء الفعل قبله للمجهول.

(٤) في الأصل (حكم)، والمعنى يتطلب ما أثبت.

قوله:

(... لا تَرَى بِهَا... ..^(١))

أي: فيها، فـ(الباء) ظرفية.

قوله: (يَحْكِي عَلَيْنَا)^(٢) كَأَنَّهُ ضَمَّنَ معنى (يَطْلَع)^(٣).

قوله: (بَدَلًا) أي: بَدَلُ بعضٍ من كُلِّ.

قوله: (مِنْ ضَمِيرٍ يَحْكِي) مع أَنَّ ضمير (يَحْكِي)^(٤) واقع في الإيجاب؛ لَأَنَّهُ فاعل (يحكي)

الذي هو مثبتٌ لـ(أحد) وصفةً له.

قوله: (فَكَأَنَّ الضَّمِيرَ كَذَلِكَ) فصَحَّ الإبدالُ مع (إِلَّا) فيه^(٥).

قوله: (وَهَذَا الْبَابُ)^(٦) الذي هو الأمرُ الأوَّلُ، وهو إعطاء الشيء حكم ما هو بمعناه الذي

فيه الاستثناء غير مُصَدَّر.

قوله: (فَقَالَ)^(٧) أي: أبو عمرو^(٨).

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٣٩، ونصه: «وقال:

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

فرفع (كواكبها) بدلًا من ضمير (يحكي)...، فكأنَّ الضمير كذلك».

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) ذكر ابن هشام أَنَّ (يحكي) تضمن معنى: يَنْمُ أو يُشْنَع. ينظر: مغني اللبيب: ٦/١٤٤.

(٤) جزء من عجز بيت من المنسرح، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، واختلف في قائله، فقليل: البيت لعدي بن زيد، كما

في: ذيل ديوانه: ص١٩٤، والكتاب: ٢/٣١٢، والأصول لابن السراج: ١/٢٩٥، وشرح الكتاب للسيرافي:

٣/٤٩، وشرح الكتاب للرماني: ص٤٥٠.

وذكر ابن الشجري: أَنَّ البيت غير منسوب إلى شاعر مسمى في أكثر نسخ الكتاب، ثم قال: «وجدته في كتاب لغويٍّ منسوبًا إلى عدى بن زيد، وتصفحتُ نسختين من ديوان شعر عدي فلم أجد فيهما هذه المقطوعة». أمالي ابن الشجري: ١/١١١. وأنكر أبو محمد السيرافي نسبة البيت إلى عدي بن زيد، وذكر أَنَّهُ منسوب لرجل من الأنصار. ينظر: شرح أبيات سيويه: ٢/١٦٨.

وقيل: البيت لأحيحة بن الجلاح الأنصاري، كما في: شرح أبيات المغني: ٣/٢٣٣، وخزانة الأدب للبغدادي: ٣/٣٥١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٣١٨، والتعليقة للفارسي: ٢/٥٣.

(٦) مغني اللبيب: ٦/٦٣٩، ونصه: «وهذا الباب واسع».

(٧) مغني اللبيب: ٦/٦٤٠، ذكر ابن هشام حكاية أبي عمرو، وفيها: «فقال له: كيف قلت: أَتَنَّهُ كتابي؟ فقال: أليس الكتاب في معنى الصَّحِيفَةِ؟».

قوله: (لَهُ) أي: لذلك الرجل.

قوله: (لِرُؤْيَا بَنِ الْعَجَّاجِ)^(٢)، شاعرٌ إسلاميٌّ ابنُ شاعرٍ إسلاميٍّ.

قوله:

(... .. خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ)

يعني: أن بعض الخطوط سوادٌ محضٌ، وبعضها مختلط بالبياض.

قوله: (كَأَنَّهُ) فيه الشاهد، حيثُ أفرد الضمير وذكره مع أن المرجع إمّا خطوط^(٣)، وإمّا

سوادٌ وبلق، فكان يقول: كأنّها، أو كأنهما.

[ص / ٣٩١] قوله: (فَقَالَ) أي: رؤية.

قوله: (كَأَنَّ ذَلِكَ)^(٤) أي: و(ذلك) يقع في اللغة بمعنى المذكور.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فائدة: قال التفتازاني: يجوز أن يُكنى باسم الإشارة الموضوع

للوّاحد عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل: (ما ذكر)، و(ما تقدّم)، إلى أن قال: وقد

يقع مثل هذا في الضمير إلاّ أنّه في الإشارة أكثر وأشهر^(٥). انتهى.

(١) تنظر حكاية أبي عمرو في: سر صناعة الإعراب: ٢٦/١، والصحاح: ٢٢٠/١، ومجمل اللغة: ص ٨١٠.

وأبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني، اختلف في اسمه كثيراً، ف قيل: اسمه كنيته، وقيل: اسمه زبّان، وقيل: غير ذلك، كان عالماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها، ومقرئ البصرة، وأحد القراء السبعة، توفي سنة ١٥٤هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ٣٥-٤٠، وتاريخ العلماء النحويين: ص ١٤٠-١٥١، ومعجم الأدباء: ١٣١٦-١٣٢١.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٤٠، ونصه: «وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لمّا أنشد:

فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ
كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلَّيْعُ الْبَهَقِ

إن أردت الخطوط فقل: (كأنّها)، أو السواد والبلق فقل: (كأنّهما)، فقال: أردت ذلك، ويلك».

(٣) جزء من صدر بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه، وهو لرؤبة، كما في ديوانه: ص ١٠٤، وأسرار البلاغة:

ص ١٩٤، وأمالى ابن الحاجب: ٣٤٩/١، والمقاصد النحوية: ١٣٦/١، وشرح شواهد المغني: ٧٦٤/٢، وشرح

أبيات المغني: ٢٥٣/٤.

(٤) (كأنّ ذلك) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٦/٦٤٠. فهي بلفظ:

(أردت ذلك).

(٥) ونص قول التفتازاني «يجوز أن يُكنى باسم الإشارة عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل: (ما ذكر) و(ما تقدم)

كما يكتفى عن أفعال متعددة سابقة بلفظ فعل، وقد بينهما في مثال واحد، وقد يقع مثله في الضمير إلاّ أنّه في اسم

قوله: (أَبْيَ عَشْرَةَ)^(١) نعتٌ لـ(رَجُلٍ)، وذلك مضاف ومضاف إليه.

قوله: (نَفْسُهُ) تأكيدٌ ضميرٍ مستترٍ في (أبي)؛ لأنه مؤول بمعنى (والد)، فأعطوا (أبي) الجامد حَكَمَ (والد) المشتق.

قوله: (عَرَبٍ) نعت (قوم)، وفي (عَرَبٍ) ضميرٍ مستترٍ مؤكَّد بـ(كُلُّهُمْ).

قوله: (فَرَفَعُوا الْفَاعِلَ) وهو الضمير المستتر في (الأب)، و(العَرَبِ)، و(العَرَفَجِ).

وقوله: (بِالْأَسْمَاءِ الْجَامِدَةِ)، أي: لفظ (الأب)، ولفظ (عرب)، ولفظ (عرفج).

قوله: (لَمَّا لَحَظُوا فِيهِ)^(٢) أي: في الاسم الجامد، وكان الأولى: (فيها)، وهو في نسخة كذلك^(٣).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَمَّا لَحَظُوا فِيهِ)، قد يتبادر أن ضمير (فيه) للفاعل، وفيه أن الملحوظ فيه المعنى ليس هو الفاعل، بل الأسماء الجامدة المذكورة، فلعلَّ الضمير للقول المفهوم من (قالوا)، أي: لما لحظوا في هذا القول المعنى في تلك الأسماء^(٤).

[تَنْبِيْهَانِ]^(٥):

قوله: (أَنَّهُ)^(٦) أي: الشأن.

الإشارة أكثر وأشهر». حاشية التفتازاني على الكشف (الجزء الأول المحقق): ص ٣٦٠، وأصله في الكشف: ١٤٩/١.

(١) مغني اللبيب: ٦٤٠-٦٤١، ونصه: «وقالوا: (مَرَرْتُ بِأَبِي عَشْرَةَ نَفْسُهُ)، و(يَقُومُ عَرَبٍ كُلُّهُمْ)، و(بِقَاعِ عَرَفَجٍ كُلَّهُ) برفع التوكيد فيهنَّ، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكَّده لما لحظوا فيها المعنى».

(٢) (فيه) كذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/ب، وأمَّا في مغني اللبيب: ٦٤١/٦، فهي بلفظ: (فيها).

(٣) وهو كذلك كما أسلفت في الهامش السابق.

(٤) كتب مجرد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (كان الأقرب من هذا التأويل حمَّله الضمير على ما ذُكِرَ مما تقدَّم من الأسماء الجامدة، بناءً على ما نقله قريباً عن التفتازاني من أن الضمير كاسم الإشارة في جواز هذا التأويل فيه، وإن كان في اسم الإشارة أكثر وأشهر. مجرد).

(٥) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/ب، ومغني اللبيب: ٦٤١/٦.

(٦) مغني اللبيب: ٦٤١/٦، في ذكر التنبيه الأول، قال ابن هشام: «الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بمنزلة الموجود، كما في قوله:

قوله: (فِي كَلَامِهِمْ) أي: العرب.

قوله: (مِنْ تَنْزِيلِهِمْ) بيان (ما ذكرنا) لا (أَبْلَغُ).

قوله: (وَهُوَ) أي: ذلك الأبلغ الصالح، إشارة لشرط ذلك المعلوم الذي بينه فيما سبق^(١).

قوله: (كَمَا فِي) أي: كالتنزيل الذي فيه إلخ.

قوله:

(بَدَا)

أي: ظهر.

قوله: (وَلَا سَابِقُ)^(٢) عطفٌ على لفظٍ معدومٍ صالحٍ للوجود، وهو (مُدْرِكُ)^(٣) بالجرِّ في

(بِمُدْرِكِ) الذي يقع خبراً لـ (ليس).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَا سَابِقُ) جرُّه لتوهُم دخول (الباء) على الخبر، وهي

صالحة للوجود، فعُدَّ تركُّها معدومةً منزلةً الموجودة، فجرَّ بها، كما لو وجدت^(٤).

قوله: (وَقَدْ مَضَى ذَلِكَ)، أي: في الباب الرابع في أقسام العطف^(٥).

قوله: (وَالثَّانِي)^(٦) نَبَّهَ على هذا فيما سبق بقوله: (قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ)^(٧).

قوله: (أَنَّهُ) أي: الشأن.

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

وقد مضى ذلك».

(١) ذكر ابن هشام في: (العطف على التوهم) أنَّ شرط جوازه: صحة دخول ذلك العامل المتوهم على المعطوف عليه،

وشرطُ حُسْنِهِ كثرة دخوله هناك، ثم استشهد بالبیت الذي في الهامش السابق. ينظر: مغني اللبيب: ٤٧٨/٥ -

٤٧٩.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) جزء من البيت السابق، وسبق تخريج البيت، ينظر: الصفحة رقم [١٨٧].

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٩/٣، وشرح أبيات سيبويه: ٥٤/١.

(٥) ينظر: العطف على التوهم في: مغني اللبيب: ٤٧٨/٥ - ٤٧٩.

(٦) مغني اللبيب: ٦٤٢/٦، في ذكر التنبيه الثاني، قال ابن هشام: «والثاني: أَنَّهُ ليس بلازم أن يُعْطَى الشَّيْءُ حَكَمَ مَا

هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعْطَى حَكَمَ (أَنَّ) أو (أَنْ) وصلتهما، وبالعكس».

(٧) أي: في قوله في أول القاعدة الأولى: قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما. ينظر: مغني

اللبيب: ٦٢٧/٦.

قوله: (لَيْسَ بِلَازِمٍ) إلخ. (بِلَازِمٍ) خبر (ليس)، واسمها (أَنْ يُعْطَى الشَّيْءُ) إلخ.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ) أي: (أَنْ) و(أَنْ) وصلتهما قد يُعْطيان حكم المصدر.

قوله: (لَمْ يُعْطَوْهُ)^(١) أي: المصدر.

قوله: (حُكْمُهُمَا) أي: (أَنْ) و(أَنْ) مع صلتها.

قوله: (وَلَا فِي سَدِّهِمَا مَسَدٌ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ) فلا يجوز (عَلِمْتُ قِيَامَ زَيْدٍ) إذا كان العلم على

ظاهره بحيث [ص/ ٣٩٢]^(٢)، [ص/ ٣٩٣] يطلب مفعولين.

قوله: (فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ) أي: سَدُّهُمَا مَسَدٌ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ.

قوله: (مَسَدُهُمَا) أي: جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ.

قوله: (وَخَصُّوا الشَّدِيدَةَ) أي: (أَنْ)، أي: وصلتها.

قوله: (بِذَلِكَ) أي: بسَدِّهَا مَسَدُهُمَا.

قوله: (فِي بَابِ (لَوْ)) فتقول: (لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ)، ولا تقول: لو أن تقوم.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فقولك: (لَوْ أَنَّكَ جَاءَ، لَأَكْرَمْتُكَ)، سَدٌّ مَسَدٍّ: (لَوْ جِئْتَنِي،

لَأَكْرَمْتُكَ)، لكن من أعرب (أَنَّكَ) في: (لَوْ أَنَّكَ جَاءَ) فاعلاً بـ(تَبَيَّنَ) مقدراً، فليس ها هنا

سَدٌّ، بل حَذْفُ أَحَدِ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ، وعلى الأول فلا محل لـ(أَنَّكَ جَاءَ)، بل هو سَادٌّ مَسَدٍّ

الجملة. (صر).

قوله: (تَقُولُ)^(٣) شروع في أمثلة البابين جميعاً.

وكتب -أيضاً- ما نصه: شروع في التمثيل لهذه الأحكام المذكورة: (تَقُولُ): دليلُ

الأَوَّلِ أَنَّهُمْ لَمْ يُعْطَوْهُ حُكْمَهَا فِي جَوَازِ حَذْفِ الْجَارِ إِلَى هُنَا.

قوله: (مِنْ قِيَامِكَ) بِذِكْرِ الْحَرْفِ.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ: (عَجِبْتُ قِيَامَكَ)) بِإِسْقَاطِ الْحَرْفِ.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٤٢، ذكر ابن هشام حكيمين في التنبيه الثاني، فقال: «دليل الأول: أَنَّهُمْ لَمْ يُعْطَوْهُ حُكْمَهُمَا فِي

جَوَازِ حَذْفِ الْجَارِ، وَلَا فِي سَدِّهِمَا مَسَدٌ جُزْأَيِ الْإِسْنَادِ، ثُمَّ شَرَّكَوْا بَيْنَ (أَنْ) و(أَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي بَابِ

(ظَنُّ)... وَخَصُّوا الشَّدِيدَةَ بِذَلِكَ فِي بَابِ (لَوْ)».

(٢) فِي الْأَصْلِ لَمْ يُكْتَبْ فِي هَذِهِ الصَّفْحَةِ شَيْءٌ.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٤٣، ونصه: «ودليل الثاني... تقول: (عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ)... وَلَا يَجُوزُ: عَجِبْتُ قِيَامَكَ».

قوله: (وَشَدَّ)^(١) أي: عن الاستعمال الفصيح.

قوله:

(فَيَأْيَاكَ... .. فَيَأْيَاكَ... ..)

تحذير، أي: باعد، و(باعَدَ) [لا]^(٢) يتعدى إلى المصدر الذي هو المراء^(٣) إلاَّ بحرف الجر، فحذفه على غير قياس.

قوله: (فَأَجْرِي الْمَصْدَرُ) أي: المراء.

قوله: (مَجْرَى: (أَنْ تَفْعَلَ)) أي: أَنْ تُماري.

قوله: (حَتَّى يَذْكُرَ)^(٤) الْخَبَرَ^(٥) سماه (خبراً) بحسب ما كان.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (حَتَّى يَذْكُرَ الْخَبَرَ)، فتقول: موجوداً أو نحوه.

قوله: (وَمِثْلُهَا)^(٦) أي: (عَسَى).

قوله: (فِي ذَلِكَ) أي: في جواز سَدَّ (أَنْ) وصلتها مسدَّ جزأي الإسناد.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَمِثْلُهَا فِي ذَلِكَ)، أي: في سَدَّ الخفيفة مع صلتها مسدَّ

جزأيهما، وفي امتناع سَدَّ المشددة مع صلتها مسدَّهما.

قوله: (صَلَاةُ الْعَصْرِ) (صلاة) مصدر، وهو على تقدير: زمن صلاة إلخ.

قوله: (وَلَا يَجُوزُ: (جِئْتُكَ أَنْ تُصَلِّيَ)) مُدْعِياً أَنَّ الْأَصْلَ: زَمَنَ أَنْ تُصَلِّيَ.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٤٣، ونصه: «وشد قوله:

فَيَأْيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ فَأَجْرِي الْمَصْدَرُ مُجْرَى (أَنْ يَفْعَلَ) فِي حَذْفِ الْجَارِ».

(٢) زيادة من المحقق يقتضيها المعنى .

(٣) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي، كما في:

الحواشي على درة الغواص لابن بري وابن ظفر: ص ٧٤٤، وشرح أبيات المغني: ٨/٥٠، وبلا نسبة في: الكتاب:

٢٧٩/١، والمقتضب: ٣/٢١٣، والخصائص: ٣/١٠٤، والمقاصد النحوية: ٤/١٦٠.

(٤) (يذكر) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٠/ب، وأمَّا في مغني اللبيب: ٦/٦٤٤. فهي بالتاء:

(تذكر).

(٥) مغني اللبيب: ٦/٦٤٤، ونصه: «وتقول: (حَسِبْتُ أَنَّهُ قَائِمٌ)... ولا تقول: (حَسِبْتُ قِيَامَهُ) حتى تذكر الخبر».

(٦) مغني اللبيب: ٦/٦٤٤. ونصه: «وتقول: (عسى أَنْ تقومَ)، ويمتنع: (عسى أَنَّك قائمٌ)، ومثلها في ذلك:

(لعل)... وتقول: (جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ)، ولا يجوز: (جِئْتُكَ أَنْ تصليَ العَصْرَ)».

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (وَلَا يَجُوزُ) إلخ. أي: بناءً على هذا التقدير، فلا ينافي أنه يُمكن أن يَجُوزَ بمعنى آخر، كَجَعَلَ (أن) والفعل على معنى: لأن تُصَلِّي أو كراهة أن تُصَلِّي، إذا كان المحيئ سبباً [ص/ ٣٩٤] للصلاة أو لتركها.

قوله: (حَمَلًا)^(١) أي: قياساً، وهو علة (توكيد).

قوله: (فِي اللَّفْظِ) أي: لا في المعنى؛ إذ معنى (النافية) التَّغْيِي، و(الناهية) طلبه الترك.

قوله: (لَا يَحْطِمْكُمْ) [النمل: ١٨] أي: لا يَحْطِمْكُمْ إِنْ دَخَلْتُمْ مَسَاكِنَكُمْ، فهي نافية.

قوله: (لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً) [الأنفال: ٢٥] أي: بل تَعُمَّ الظالمين وغيرهم.

قوله: (وَمَنْ أَوْلَهُمَا)^(٢) أي: الآيتين الأوليين، وهما: ﴿أَدْخُلُوا... الآية﴾، ﴿وَاتَّقُوا... الآية﴾.

قوله: (عَلَى النَّهْيِ) والمعنى في الآية الأولى: نهي سليمان وجنوده عن أن يَحْطِمْهُمْ، فهو من نهي الغائب.

وفي الآية الثانية: واتقوا فتنةً مقولاً فيها: ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، كأنه خاطب الفتنة وقال: أيتها الفتنة لا تصيبي الذين ظلموا خاصة، والمقصود من هذا النهي نهي الظالم، كأنه قيل: لا تظلموا؛ فإنكم إن ظلمتم، أصابتكم فتنتكم خاصة، فالنهي للفتنة، والمقصود نهي الظالم.

وأشار بقوله: ﴿خَاصَّةً﴾ إلى أنها إذا أصابت، أصابت الذين ظلموا خاصة، فالحاصل: لا تظلموا؛ فإن ظلمكم يصيبكم خاصة، أو المعنى: واتقوا فتنةً مقولاً فيها: ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ على النهي للفتنة عن إصابة الذين ظلموا خاصة، أي: لا تصيبي -أيتها

(١) مغني اللبيب: ٦٤٦-٦٤٧، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها:

«توكيد المضارع بالنون بعد (لا) النافية، حملاً لها في اللفظ على (لا) الناهية، نحو: ﴿أَدْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا

يَحْطِمْكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُنُودُهُ﴾ [النمل: ١٨]، ونحو: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ

خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]. فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً﴾ [إبراهيم: ٤٢]، ومن

أولها على النهي لم يحتج إلى هذا.

(٢) (أولهما) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، وأما في مغني اللبيب: ٦٤٧/٦. فهي بلفظ: (أولها)،

فيكون المقصد الآية الأخيرة.

الفتنة- الذين ظلموا خاصة، بل غيرهم أيضاً^(١).

وكتب -أيضاً- ما نصه: والمعنى في الأولى: لا تتعرضوا للحطيم بالوقوف في ممره، وفي الثانية: لا تتعرضوا لإصابة الفتنة بأن تظلموا.

قوله: (حَذَفُ الْفَاعِلِ)^(٢) وهو الضمير المجرور بـ(الباء) الزائدة.

قوله: ((بِهِمْ [مریم: ٣٨] فاعل: اَسْمِعْ)).

قوله: ((وَأَبْصِرْ)) فيه الشاهد؛ لأنه حذف فاعله المجرور بـ(الباء)، أي: بهم.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فَاصْلُهُ: اَسْمِعُوا وَأَبْصِرُوا، بمعنى: ما اَسْمَعَهُمْ، وما أَبْصَرَهُمْ^(٣)، فحوّل إلى: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) لِمَا تَقَرَّرَ في محله.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: ((وَأَبْصِرْ)) حذف فاعله؛ لأنه في صورة مفعول (أمر) الذي يجوز حذفه^(٤)، وهذا الحكم لا ينافيه توقّف [ص/ ٣٩٥] الحذف في المشبّه على سبق مثله، بخلاف المشبّه به؛ لأنّ اشتراط سَبَقِ المثل؛ لتحصل قرينة المحذوف.

قوله: (لَمَّا كَانَ أَحْسَنَ بَزِيدٍ) إلخ. أي: لَمَّا كَانَ (بَزِيدٍ) في (أَحْسَنَ بَزِيدٍ) مُشَبَّهًا (بَزِيدٍ) في (أمر بَزِيدٍ).

قوله: (فِي اللَّفْظِ) أي: لا في المعنى؛ لأنّ المجرور في الأوّل فاعلٌ، وفي الثاني مفعولٌ به.

قوله: (أمر بَزِيدٍ) الفاعل هنا محذوف في اللفظ والصورة.

قوله: (وَقَدْ مَضَى الْبَحْثُ فِيهَا)^(٥) أي: في الباب الأوّل في الكلام على (إنّ) المكسورة المشددة.

(١) ينظر: الكشف: ٢/٢١١، والدر المصون: ٥/٥٩١-٥٩٤.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٤٧، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ((أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)) [مریم: ٣٨]؛ لَمَّا كَانَ (أَحْسَنَ بَزِيدٍ) مُشَبَّهًا في اللفظ لقولك: (أمر بَزِيدٍ)».

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣/٣٣٠، والأصول لابن السراج: ١/١٠١.

(٤) قال الدسوقي: «قوله: ((وَأَبْصِرْ)) أي: بهم، فـ(بهم) وإن كان عمدة لكنه شبيهة بالفضلة في اللفظ في قولك: (أمر بَزِيدٍ) والفضلة تحذف، فكذا ما أشبهها». حاشية الدسوقي على المغني: ٢/١٣٩٧.

(٥) مغني اللبيب: ٦/٦٤٨، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «دخول (لام) الابتداء بعد (إنّ) التي بمعنى (نعم)... وقد مضى البحث فيها».

قوله: (أَيَّتْهَا الْعَصَابَةُ)^(١)، ليس منادى؛ إذ ليس المعنى: اغفر لنا يا أَيَّتْهَا الْعَصَابَةُ، بل المعنى: اغفر لنا -يا الله- أَخْصُ أَيَّتْهَا الْعَصَابَةُ.

قوله: (وَرَفَعَ صِفَتَهَا) صريحٌ في أنه نعتٌ، ويجوز أن يُجعل عطف بيان.

قوله: (حَقَّهُمَا) أي: حق (آية) و(صفتها) بالنظر إلى أنفسهما.

قوله: (وُجُوبَ النَّصْبِ) لَأَنَّهما مفعول، وصفته أي: أَخْصُ أَيَّتْهَا الْعَصَابَةُ.

قوله: (وَلَكِنَّهَا) أي: آية.

قوله: (أُعْطِيتُ حُكْمَهَا) أي: حكم المستعملة في النداء، والظاهر أن هذا غير القول بأن هذا منقول من النداء^(٢).

قوله: (مُوجِبُ الْبِنَاءِ) وهو النداء.

قوله: (فَأِنَّهُ) أي: العرب.

قوله: (فَأُعْطِي) أي: العرب.

قوله: (الْحُكْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ فِي نَفْسِهِ) وهو النَّصْب.

قوله: (وَأَمَّا نَحْوُ: (نَحْنُ))^(٣) إلخ. أي: وَأَمَّا (مَعَاشِرُ)^(٤) في نحو إلخ.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٤٨-٦٤٩، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «قولهم: (اللهم اغفر لنا أَيَّتْهَا الْعَصَابَةُ) بضم (آية) ورفع صفتها، كما يقال: (يا أَيَّتْهَا الْعَصَابَةُ) وإثما كان حقهما وجوب النصب، كقولهم: (نحن -العرب- أقرى الناس للضيف)، وَلَكِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ فِي الْفِطْرَةِ بِمِثْلِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي الْفِطْرِ أُعْطِيتُ حُكْمَهَا، وَإِنْ انْتَفَى مُوجِبُ الْبِنَاءِ، وَأَمَّا (نحن العرب) في المثال فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُنَادِي؛ لَكُونِهِ بِـ(أَل) فَأُعْطِيَ الْحُكْمَ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ فِي نَفْسِهِ».

(٢) القول بأنه منقول من باب النداء نسيه ناظر الجيش لابن الحاجب بقوله: «وكلام ابن الحاجب يعطي أن الاختصاص منقول من النداء»، ثم عقبه بقوله: «والقول بأن الباب المذكور منقول من باب النداء غير ظاهر». تمهيد القواعد ٣٦٦٧/٧، وذهب الأخفش إلى أنه نداء، وليس اختصاصاً. ارتشاف الضرب: ٢٢٤٧/٥.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٤٩، ونصه: «وَأَمَّا نَحْوُ: (نحن معاشر الأنبياء لا تُورث) فواجب النصب، سواء اعتُبر حاله أو حال ما يُشبهه، وهو المنادى».

(٤) جزء من حديث يروى بهذا اللفظ في كتب شروح الحديث، وأصل الحديث جاء عند البخاري ومسلم بلفظ: ((لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ)). صحيح البخاري: ٢٠/٥، وصحيح مسلم: ١٣٧٩/٣.

واللفظ المذكور في المتن لم يثبت لفظه فيما ظهر للمحقق بعد البحث، -والله أعلم- ويؤيد هذا قول ابن حجر: «وَأَمَّا ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ: (نحن معاشر الأنبياء لا تُورث) فقد أنكره جماعة من الأئمة وهو كذلك بالنسبة لخصوص لفظ: (نحن)، لكن أخرجه النسائي من طريق بن عيينة عن أبي الزناد

قوله: (نَحْنُ) مبتدأ.

قوله: (لَا تُورَثُ) خبره.

قوله: (فَوَاجِبُ النَّصْبِ) أي: على الاختصاص.

قوله: (حَالُهُ) وهو كونه مخصوصاً.

قوله: (أَوْ حَالٌ مَا هُوَ شَبِيهٌ بِهِ^(١)) وهو في الحالين ليس بمنادى.

قوله: (وَهُوَ الْمُنَادَى) لأنه مضاف، وهو واجب النصب.

قوله: (بِنَاءُ بَابِ (حَذَامِ)^(٢)) إلخ. في العبارة مناقشة؛ لأنَّ الصورة للشيء الذي يُعطى حكم ما أشبهه في اللفظ دون المعنى، فتكون الصورة: باب (حَذَامِ)، والبناء حكمٌ أُعطيَه لشبهها في اللفظ دون المعنى^(٤).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الشُّمْنِيّ: و(حَذَامِ) بالحاء والذال، عَلِمُ امرأة^(٥)، انتهى.

وقد ذَكَرَ في (الصَّحاح): أَنَّهُ عَلِمُ امرأةٍ في (حَدم)^(١)، ولم يتعرض لذلك [ص/ ٣٩٦]

بلفظ: ((إنا معاشر الأنبياء لا نُورث))». فتح الباري لابن حجر: ٨/١٢. وينظر أيضاً: السنن الكبرى للنسائي: ٩٨/٦، فهو بلفظ: (إنا معشر)،

وينظر في طرق الحديث وصيغه والحكم عليها في: الشواهد الحديثة في الأبواب النحوية: ٣٠٥/٢-٣١١.

(١) (ما هو شبيه به) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٦٤٩/٦. فهي بلفظ: (ما يشبهه).

(٢) (بناء باب حذام) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٦٤٩/٦، فهي بلفظ: (بناء حذام).

(٣) مغني اللبيب: ٦٤٩/٦-٦٥٠، ذكر ابن هشام صور ما أُعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «بناء (حَذَامِ) في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهاً لها بـ(دَرَاكٍ) و(نَزَالٍ)، وذلك مشهورٌ في المعارف، وربما جاء في غيرها».

(٤) هذه المناقشة من المحشي بناء على وجود لفظة (باب) في نص ابن هشام، وهي في النسخة التي اعتمد عليها المحشي والنسخة المخطوطة، وخلت منها النسخة المحققة التي حققها الخطيب كما ذكرت في الهامش ما قبل السابق.

(٥) نص كلام الشُّمْنِيّ: «و(حَذَامِ) بالحاء والذال المهملتين علم على امرأة». حاشية الشُّمْنِيّ: ٢٧٦/٢ ويظهر أن مجرد الحاشية كتب (والذال) بدل (الذال)؛ لأنَّ نص الشُّمْنِيّ صريح بأنه يرى أنهما دال.

والذي في (الصَّحاح) إنما هو بالذال كما ذكر المحشي، وقد تعقّب مرتضى الزبيدي الشُّمْنِيّ وقال:

«(حَذَامِ)... اسم امرأة معدولة عن (حَاذِمَةٍ)، قال شيخنا: وهذا هو الصحيح وإن زعم التَّقِيُّ الشُّمْنِيّ في

حواشيه على المغني أَنَّهُ بالذال المهمة فالمشهور خلافه». تاج العروس: ٤٥٠/٣١.

أحد^(٢).

قوله: (تَشْبِيهَا) عَلَّةُ (بناء).

وكتب أيضاً: قوله: (تَشْبِيهَا لَهُ)^(٣) أي: في الوزن دون المعنى.

قوله: (بـ(نزال)^(٤)) اسمُ فعلٍ بمعنى: انزل.

قوله: (وَ(دَرَاكَ)) اسمُ فعلٍ بمعنى: أدرك.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: البناء في باب (حَذَام) في لغة الحجاز^(٥).

قوله: (وَرُبَّمَا جَاءَ) أي: ذلك البناء.

قوله: (فِي غَيْرِهَا) وهو التكرات.

قوله: (وَعَلَيْهِ)^(٦) متعلق بـ(وُجَّهَ) أي: وعلى مجيئه في غيرها وُجَّهَ إلخ.

قوله:

(... حَظِّي)

أي: نصبي اسم (كَيْتَ)^(٧).

(١) ينظر: الصحاح، مادة (حذم): ١٨٩٥/٥.

(٢) الجوهرى في الصحاح لم يذكر امرأة معينة، وغالب من تحدث عن (حذام) ممن سبق الجوهرى أو لحقه ذكر مثل

ما ذكر الجوهرى. ينظر: الكتاب: ١٩٠/٢، والمقتضب: ٣٦٨/٣، والأصول لابن السراج: ٣٤٧/١، تهذيب

اللغة، مادة (حذم): ٢٧٤/٤، وذكر العيني أنه اسم امرأة الشاعر لجيم بن صعب قائل (إذا قالت حذام فصدقوها).

المقاصد النحوية: ١٨٤٧/٤.

(٣) (له) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٦٤٩/٦، فهي بلفظ: (لها).

(٤) (نزال ودراك) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٦٥٠/٦. فهي بلفظ:

(دراك ونزال).

(٥) ينظر نسبة هذه اللغة إلى أهل الحجاز في: المقتضب: ٤٩/٣، والأصول لابن السراج: ٨٩/٢، وشرح الكتاب

للسيرافي: ٦٦/١.

(٦) مغني اللبيب: ٦٥٠-٦٥١، ونصه: «وعليه وُجَّهَ قوله:

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ حَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلُ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافٍ

فالأصل: (كَافًا)، فهو حال، أو: (ترك كفاف)، فمصدر».

(٧) جزء من صدر بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لرؤبة بن العجاج، كما في: ديوانه: ص ١٠٠،

والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٩٥/٢، وأخبار النحويين البصريين: ص ٧١، وأساس البلاغة: ١٤١/٢،

وشرح شواهد المغني: ٩٥٦/٢، وشرح أبيات المغني: ٥٨/٨.

قوله: (مِنْ جَدَاكَ)^(١) أي: عَطَائِكَ^(٢).

وقوله: (الصَّافِي)^(٣) أي: الخالص من الكدر.

وكتب -أيضاً- ما نصه: بَيَّنَّه الدماميني^(٤). وقوله^(٥) فيه: «أَنْ تتركني كافاً عن إساءتك إليّ»، يدلُّ على أنَّه حال من فاعل (تتركني) لا من مفعوله.

قوله: (وَالْفَضْل)^(٦) عَطْفٌ على (جَدَاكَ).

قوله: (أَنْ تتركني)^(٧) خبر (ليت).

قوله: (وَالأَصْل: كَفَافاً)^(٨) فحَقَّه الإعراب، لكن بناءً على الكسرة تشبيهاً له في اللفظ بـ(نزال) و(دَرَاكَ).

قوله: (فَهُوَ حَالٌ) أي: من (الياء) في: (تتركني)، والأصل: ذا كَفَافٍ لا عَلَيَّ ولا لِي، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على الحال نيابةً عن المضاف.

قوله: (أَوْ تَرَكَ) أي: أو الأصل: تَرَكَ إلخ.

قوله: (فَهُوَ مَصْدَرٌ)^(٩) فيكون مفعولاً مطلقاً مبيناً للنوع^(١٠).

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) في الأصل (عطاك)، والكلمة ممدودة. و(الجداء) بالفتح: العطية. ينظر: الصحاح، مادة (جدى): ٢٢٩٩/٦، ومجمل اللغة، مادة (جدا): ١٧٩/١.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) نص كلام الدماميني: «أقول: (الجداء)، بضم الجيم، والذال المهملة مقصورٌ وهو العطية، و(الصافي): السالم من الكدر، وهذا على سبيل التهكم، أي: يا ليت حظي من إحسانك وعطائك الذي تزعم أنَّه لا شيء يُكدره مِنْ مَنْ وغيره أَنْ تتركني كافاً عن إساءتك إليّ، أو تتركني ترك كفافٍ من ذلك، فلا لي، ولا عليّ». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٩١/٢.

(٥) أي: الدماميني.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) جزء من البيت السابق.

(٨) (كفافاً) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، وأما في مغني اللبيب: ٦٥٠/٦، فهي بلفظ: (كافاً).

وقد نقل ابن الشجري عن أبي حاتم أنَّ (كَفَافٍ) معدولة عن (كافٍ)، وإن شئت قدرتها معدولة عن التَّرْكَ الكافَّة. ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٠/١.

(٩) (فهو مصدر) هكذا في الأصل، وأما في مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/أ، ومغني اللبيب: ٦٥١/٦، فهي بلفظ: (فمصدر).

قوله: (وَمِنْهُ)^(٢) أي: ومن مَجِيءِ البناء في غيرها.
قوله:

(جَاءَتْ...)

في نسخة: (جَالَتْ)^(٣).

قوله: (لِتَصْرَعَنِي)^(٤) أي: لتطرحني من على ظهرها.

قوله: (اقْصِرِي)^(٥) وفي نسخة: (اقْصِدِي) أي: توسّطي في الجري.

قوله: (صَرَعِي)^(٦) مبتدأ، و(عَلَيْكَ) متعلق بـ(حَرَام)، و(حَرَام) خبر (صَرَعِي)، وفيه الشاهد.

قوله: (إِذْ لَيْسَ لِفَعْلِهِ) وهو (حَرُم).

وقوله: (فَاعِلٌ) أي: في المذكر.

وقوله: (فَاعِلَةٌ) أي: في المؤنث، أي: بخلاف (تَرَاكَ)، فَإِنَّ لِفَعْلِهِ -وهو (تَرَاكَ)- (تَارِكٌ) وتَارِكَةٌ^(٧)، فيدعي^(٨) أَنَّ (تَرَاكَ) أصله: (تَارِكَ)، حُوِّلَ من (تَارِكَ) إلى (تَارِكَةٌ).

(١) ويرى الصاغاني أنه اسم فعل من: دعني كفاف، أي: كُفَّ عني وأكفُّ عنك. ينظر: العباب الزاخر (حرف الفاء): ص ٥٤٤، وشرح أبيات المغني: ٥٨/٨.

(٢) مغني اللبيب: ٦٥١/٦، ونصه: «ومنه عند أبي حاتم قوله:

جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصِرِي
إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيْكَ حَرَامٌ
وليس كذلك؛ إذ ليس لفعله فاعلٌ أو فاعلة».

(٣) قال الدماميني: «والذي رأيته في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقروءة على الإمام أبي زكرياء الخطيب التبريزي وعليها خطُّه بأنها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط: (جالت) من الجولان، وثبت فيها: (اقْصِدِي) بكسر الصاد والdal من القصد». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٧٩١/٢-٧٩٢.

والكلمة من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لامرئ القيس، كما في ديوانه: ص ١٥٢، بلفظ (جالت)، ومنسوب أيضاً لامرئ القيس في: أمالي ابن الشجري: ٣٨/١، ورسالة الغفران: ص ٩٠، والدر المصون: ١٧٢/٥، وشرح شواهد المغني: ٩٥٩/٢، وشرح أبيات المغني ٦٤/٨.

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق، وهي لفظ الديوان.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) (تارك وتاركة) اسم (إن)؟؛ ولم ينصبهما لأنه أراد الدلالة على الصيغة، أي: فاعل وفاعلة.

(٨) أي: أبو حاتم السجستاني -فهو صاحب القول- لا وجه لقوله: إِنَّ (حَرَام) في البيت معدول عن (حارمة)؛ لأنه

قوله: (فَالأَوَّلَى)^(١) أي: من توجيه أبي حاتم^(٢).

قوله: (حَرَامِي) وأصله: (حَرَام) لكن زيدت فيه ياء النسب لقصد المبالغة لا لقصد [ص/ ٣٩٧] النسبة نحو: (فُلَانٌ أَوْحَدِيٌّ)، والمراد: أَوْحَدُ أهل زمانه، ونحو: (أَحْمَرِيٌّ) للمبالغة في الحمرة^(٣).

قوله: (دَوَّارِيٌّ) وأصله: (دَوَّار) على صيغة المبالغة، ثم زيدت الياء المشددة للمبالغة في دورانه^(٤).

قوله: (ثُمَّ خَفَّفَ) أي: (حَرَامِيٌّ)، بحذف إحدى ياءيه، فصار (حَرَامِيٌّ) بالكسر وياء واحدة. قوله: (وَلَوْ أَقْوَى لَكَانَ أَوَّلَى) بأن أتى بـ(حرام) مضمومًا، وإن خالف حركة البيوت السابقة، ويسمى في علم (الشَّعْر) إقواء^(٥)، وهو وإن كان عيبًا إلا أن الشعراء استعملوه.

قوله:

(... .. أَوَانِ)

لأنه لا فعل له مثل (تراك)، فلو كان البيت فيه (تراك) مثلاً؛ لصح له ما قال؛ إذ يدعي أن (تراك) أصله (تارك) ثم حوّل إلى (تاركة) لوصف الفرس بها.

(١) مغني اللبيب: ٦٥١/٦-٦٥٢، «فَالأَوَّلَى قولُ الفارسي: إنَّ أصله: (حَرَامِيٌّ)، كقوله: وَاللَّهْرُ بِالْأَنْسَانِ دَوَّارِيٌّ

ثم خَفَّفَ، ولو أَقْوَى، لكان أَوَّلَى».

(٢) هو سهل بن محمد بن عثمان، أبو حاتم السجستاني، كان إمامًا في علوم القرآن واللغة والشعر، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، ومن مصنفاته: كتاب ما تلحن فيه العامة، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود، توفي سنة ٢٥٥هـ. ينظر: طبقات النحويين واللغويين: ص ٩٦٦، ومعجم الأدباء: ١٤٠٦-١٤٠٧، ووفيات الأعيان ٤٣٠/٢.

(٣) ينظر: أمالي ابن السجري: ٤١/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٧٢/٢.

(٤) ينظر: الخصائص: ٢٠٨/٣-٢٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٠٨/٢.

(٥) ينظر: الشعر والشعراء: ٩٦/١، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر: ص ٧٠.

(٦) مغني اللبيب: ٦٥٢/٦. ونصه: «وَأَمَّا قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

فعلته بنائه قطعته عن الإضافة».

فيه الشاهد^(١)، وكان الأصل أن يقول: (أوانًا) بالنصب؛ لأنَّه خبر (لات)^(٢)، أي: ولات الأوان أوانًا.

قوله: (أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ)^(٣) بل حين لقاء^(٤).

قوله: (فَعِلَّةٌ بَنَاءُهُ قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ)، أي: لفظًا وتقديرًا، لكن نُوي معنى المضاف إليه، وكان حقُّه أن يضم كـ (قَبْلُ) و(بَعْدُ).

وكتب -أيضًا- ما نصه: فإن قيل: لا حاجة إلى اعتبار الإضافة في هذا الحكم؛ لأنَّه يمكن إلحاقه بـ (نزال) من غير اعتبار إضافته؛ لأنَّ إلحاقها لا يتوقف على اعتبارها كما في (حَرَامٍ)، و(كَفَافٍ) وغير ذلك.

قلنا: اعتبار الإضافة ليس لأجل ثبوت هذا الحكم، بل لصحة المعنى؛ لأنَّه ليس المراد نفي الأوان مطلقًا حتى يكون المعنى: ليس الأوان أوانًا؛ لأنَّه فاسد؛ لأنَّ (الأوان) أوانٌ بالضرورة، بل المراد: ليس الأوان أوانٌ صلح.

فإن قيل: صحة المعنى لا تتوقف على خصوص الإضافة لتحققها مع نحو الوصف بأن يكون المعنى: ليس الأوان أوانًا صالحًا للصلح مثلاً.

قلنا: الإضافة أقرب وأسبق للذهن^(٥)، في مثل ذلك، فليتأمل.

(١) (أوان) أورده ابن هشام على أنه قطع عن الإضافة وبني على الكسر دون تنوين، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك -أيضًا- حيث قال عن البيت: «قطع أوانًا عن الإضافة ونواها، وبني أوانًا على الكسر تشبيهًا بـ (فعال)». شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٨/١.

وذهب الأخفش والمبرد، وابن السراج والسيرافي، وابن جني والزمخشري إلى أنه قطع عن الإضافة إلى جملة، وحرك بتنوين العوض، قال ابن السراج: «لَمَّا حُذِفَ ما يُضَافُ إليه بنوه على الكسر لالتقاء الساكنين كما فُعِلَ بـ (أَمْسٍ)، وأدخل التنوين عوضًا لحذف ما يُضَافُ إليه»، وذهب ابن جني وابن يعيش إلى أن الحركة حركة إعراب، وأن تنوينه تنوين تمكين، ونسبا هما وأبو حيان هذا الرأي إلى الجمهور. ينظر: الأصول لابن السراج: ١٤٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٤٨/١، والخصائص: ٣٧٩/٢، والمفصل: ص ٤٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٦/٥-١٥٧، وارتشاف الضرب: ٦٦٨/٢، ومغني اللبيب: ٦٥٢/٦.

(٢) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو لأبي زبيد الطائي، كما في: المخصص: ٨٢/٥، وحروف المعاني والصفات: ص ٦٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٩٠/١، والمقاصد النحوية: ٦٧٥/٢، وشرح شواهد المغني: ٦٤٠/٢، وخزانة الأدب للبغدادي ١٨٣/٤.

(٣) جزء من البيت السابق.

(٤) أي: حرب.

(٥) كتب مجرد الحاشية البهوتي في هامش الأصل: «بل وأحصر، وتقدم أن تقليل الحذف ما أمكن أولى، فتدبر.

قوله: (الثَّامِنَةُ: بِنَاءُ (حَاشَى))^(١) إلخ. حَقُّ العبارة أَنْ يُقال: (الثَّامِنَةُ: حَاشَى)؛ لِأَنَّهَا الصُّورَةُ لَا بِنَاؤُهَا، بَلْ هُوَ الْحُكْمُ الْمُعْطَى لَهَا لِشَبْهِهَا بِغَيْرِهَا.

قوله: (فِي: ﴿وَقُلْنَ حَاشَى لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]) أَي: تَحَاشَى، حَاشَى لِلَّهِ، أَي: مُحَاشَاةٌ كَائِنَةُ لِلَّهِ، أَي: نَزَرَهُ تَنْزِيهًا كَائِنًا لِلَّهِ، فَهُوَ نَصَبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ^(٢).

قوله: (وَالدَّلِيلُ [ص/ ٣٩٨] عَلَى اسْمِيَّتِهَا) أَي: اسْمِيَّةٌ (حَاشَى) فِي الْآيَةِ.

قوله: (﴿حَاشَى﴾^(٣) بِالتَّنْوِينِ) كـ (فَتَى)، فَأَصْلُهُ: حَاشِيًا، قَلَبْتَ الْيَاءَ أَلْفًا لِتَحْرِكَهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا.

ثم كتب ما نصه: وفي كلامه بحث؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي دَلَالَةَ التَّنْوِينِ عَلَى الْإِعْرَابِ، فَإِنْ كَانَ مَرَادُهُ الِاسْتِدْلَالُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى مَجْرَدِ الْإِعْرَابِ، وَبِقَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا قُلْنَا) إلخ. عَلَى انْتِفَاءِ الْحَرْفِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ، فَيَرِدُ أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَلَّ التَّنْوِينُ عَلَى الْإِعْرَابِ، دَلَّ عَلَى الْاسْمِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ خَوَاصِهَا، وَإِذَا دَخَلَ الْحُرُوفَ أَوْ الْأَفْعَالَ، صَارَتْ أَسْمَاءً، فَلَمْ يَسْتَدِلْ بِالتَّنْوِينِ عَلَى الْاسْمِيَّةِ أَيْضًا، وَيَتْرَكَ قَوْلَهُ: (وَإِنَّمَا قُلْنَا) إلخ، أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا ثَانِيًا؟

وَإِنْ كَانَ مَرَادُهُ الِاسْتِدْلَالُ بِالتَّنْوِينِ عَلَى الْإِعْرَابِ وَالْاسْمِيَّةِ مَعًا، فَلَا حَاجَةَ لِقَوْلِهِ: (وَإِنَّمَا قُلْنَا)، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَهُ دَلِيلًا ثَانِيًا، فَيَقُولُ مِثْلًا: وَلِأَنَّ دَخُولَهَا عَلَى الْحَرْفِ يَمْنَعُ الْحَرْفِيَّةَ، وَانْتِفَاءَ اسْمٍ مَنْصُوبٍ بَعْدَهَا يَمْنَعُ الْفِعْلِيَّةَ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

قوله: (عَلَى إِعْرَابِهَا) أَي: مَعَ إِعْرَابِهَا.

وكتب -أيضًا- ما نصه أَي: بِنَاءُ (عَلَى إِعْرَابِهَا)، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ يَقْتَضِي الْإِعْرَابَ، وَحِينَئِذٍ يَرِدُ الْمَنْعُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ تَنْوِينٌ تَنْكِيرٌ، وَهُوَ يَدْخُلُ غَيْرَ الْمَعْرَبِ.

بمجرد».

(١) مغني اللبيب: ٦٥٢/٦-٦٥٣، ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «الثامنة: بناء (حاشا) في: ﴿وَقُلْنَ حَاشَى لِلَّهِ﴾ [يوسف: ٣١]؛ لشبهها في اللفظ بـ (حاشا) الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم: ﴿حَاشَا﴾ بالتنوين، على إعرابها كما تقول: (تزيها لله)، وإثما قلنا: إنها ليست حرفًا؛ لدخولها على الحرف، ولا فعلاً؛ إذ ليس بعدها اسمٌ منصوبٌ بها».

(٢) ينظر: الكشف: ٤٦٥/٢، وتفسير البيضاوي: ١٦٢/٣.

(٣) هي قراءة أبي السَّمَّال، وأبي حياة. ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ص ٦٨، وشواذ القراءات للكرماني: ص ٢٤٥، وينظر توجيهها في: الكشف: ٤٦٥/٢، والبحر المحيط ٢٦٩/٦.

قوله: (تَنْزِيهَاً) هو معنى (حاشى) بالتنوين.

قوله: (لله) إمّا صفة (تنزيهاً)، أو (اللام) للتقوية، فهو متعلق بـ(تنزيهاً)، وكذا: (حاشى لله).

قوله: (وَإِنَّمَا قُلْنَا) إلخ. إشارة إلى دليل آخر غير التنوين إلا أن في الحصر شيئاً؛ لأنّ التنوين مما يدلّ على أنها ليست حرفاً ولا فعلاً.

قوله: (إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ)، ولو كانت فعلاً، لوجب أن يكون بعدها اسمٌ منصوبٌ بها؛ إذ هي فعلٌ متعدّد دالٌّ على الاستثناء، وهل هو كذلك يأتي بعده المستثنى منصوباً به؟^(١).

ثم كتب ما نصه: فَإِنْ قِيلَ: يمكن تقدير المفعول كما سيأتي في كلام البعض، قلنا: الأصلُ عدم التقدير، مع أنّه لا يطرد - كما سيأتي - فكأنّ المصنف ترك هنا تنمّة الدليل للعلم به، [ص/ ٣٩٩] فليتأمل.

قوله: (بَعْضُهُمْ)^(٢) أي: النحاة^(٣).

قوله: (أَنَّهَا فِعْلٌ) أي: ماضٍ.

قوله: (حُذِفَ مَفْعُولُهُ) وفاعله ضمير مستتر يعود على شيء مفهوم من السابق.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (حُذِفَ مَفْعُولُهُ) لدلالة الكلام عليه والسياق.

قوله: (الْمَعْصِيَةِ) هو المفعول به المحذوف.

قوله: (لَا يَتَأْتِي) أي: لا يمكن.

وكتب -أيضاً- ما نصه: فيه بحث؛ لأنّ ذلك لا يمنع تأنيّه هنا؛ لأنّ الكلام في كل

(١) لم أجد أحداً من النحويين جعل منصوبها مستثنى صناعاً، بل معنى (حاشى) الاستثناء، وليس المنصوب بها مستثنى، ويبيّن ابن الناظم وجه نصبها للفعل بقوله: «والنصب على أنها فعل غير متصرف، والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النصب بعد (خلا)» شرح ابن الناظم على الألفية: ص ٢٢٥.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٥٣، ونصه: «وزعم بعضهم: أنّها فعلٌ حُذِفَ مفعوله، أي: جانب يوسفُ المعصية لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع، يقال لك: (أتفعل كذا؟)، أو (أفعلت كذا) فتقول: حاشا لله، فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل».

(٣) هذا قول المبرد والفارسي، وابن جني والكوفيّين وابن عطية. ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٤/٤٢٣، والبحر المحيط: ٦/٢٦٩، وتفسير ابن عطية: ٣/٢٤٠، والدر المصون: ٦/٤٨٤، ومغني اللبيب: ٢/٢٥٢-٢٥٣.

موضع يُحمل على ما يصلح له فيه، إلا أن يُجاب بأن مراده أن هذا التأويل لمَّا لم يطرَد وكان هنا معنى صحيح يطرَد، كان ارتكابه أولى.

قوله: (يُقَالُ لَكَ) إلخ. بيان شيءٍ مِمَّا لا يَتَأَتَّى فيه من المواضع.

قوله: (أَتَفَعَلُ كَذَا) استفهام.

قوله: (فَيَقُولُ) أي: في جوابهما.

قوله: (حَاشَى اللَّهِ) إذ لا يُناسبُ أن يكون التقدير: حاشى هو -أي: أنا- المعصية لله، بل

المناسب حينئذٍ: حاشيته لله.

قوله: (فَإِنَّمَا هَذِهِ) أي: (حاشى) في هذا المثال.

قوله: (مِنْ هَذَا الْفِعْلِ) أي: الذي سألتني عنه.

قوله: (وَمَنْ نَوَّهَهَا) ^(١) أي: (حاشى) هذه كما قرئ به.

قوله: (عَلَى الْإِغَاءِ) أي: إعراباً مَبْنِيّاً على إلغاء إلخ.

وكتب -أيضاً- ما نصه: أي: لإلغاء هذا الشَّبه في اللفظ بباب (نزال).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (عَلَى الْإِغَاءِ هَذَا الشَّبه)؛ لَأَنَّهُ شَبَّهَ في اللفظ دون المعنى،

وليس بحسب الوضع.

قوله: (أَكْثَرُ) ^(٢) نُصِبَ على الحال ^(٣) من فاعل (قَصَرْنَا) ^(٤).

قوله: (مَا مَصْدَرِيَّةٌ) و(كان) تامةٌ لا ناقصة، أي: أكوأنا أي: وجوداتنا.

قوله: (وَأَمْنَهُ) أَفْعَلُ تَفْضِيلٌ عَطْفٌ على (أَكْثَرُ)، وأصله: وَأَمْنَهُ، أُبدلت الهمزة الثانية ألفاً،

وضمير (آمنه) عائد إلى (ما كُنَّا)، أي: وآمَنَ ما كُنَّا، أي: قَصَرْنَاها معه في حال زيادة

(١) مغني اللبيب: ٦٥٤/٦. ونصه: «ومن نَوَّهَهَا أعربها على إلغاء هذه الشبه».

(٢) مغني اللبيب: ٦٥٤/٦. ذكر ابن هشام صور ما أعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «قول بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم: ((قَصَرْنَا الصلاة مع رسول الله ﷺ أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُ وَأَمْنَهُ))، فأوقع (قط) بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية».

(٣) النصب في (أكثر) و(آمنه) بناءً على سياق ابن هشام لهذا الحديث، والذي في كتب السنة إنما هو برفعهما كما سيأتي في تخريج الحديث.

(٤) جزء من أثر، ولفظ الأثر عن حارثة بن وهب: ((صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُ وَأَمْنَهُ بِمَنْى رَكَعَتَيْنِ)). رواه البخاري: ١٦١/٢.

كثرتنا وزيادة أمننا^(١)، فلم يتوقف جوازُ قَصْرِنَا على قِلَّةٍ ولا خَوْفٍ، بل جاز مع الكثرة والأمن^(٢).

قوله: (فَأَوْقَعَ قَطُّ) أي: الذي حقه أن يكون في حيز (ما) النافية^(٣).

قوله: (حُكْمٌ مُقَارِبُهُ فِي الْمَخْرَجِ)^(٤)، وَجْهٌ جَعَلَ هذا من المشابهة في اللفظ [ص/ ٤٠٠] أن المخرج يتعلّق باللفظ دون المعنى.

وكتب ما نصه: في هذه شيء؛ لأنّ الكلامَ في إعطاء الشيء حكم ما يشبهه في اللفظ، وهذا ليس كذلك؛ لأنّ الحرفين اختلفا لفظاً، وإنّما أُعطي أحدهما حكم الآخر المقارب له في المخرج، وقد صرّحوا به.

قوله: (حَتَّى) أي: (كي)، أو (إلى).

وكتب -أيضاً- ما نصه: ظاهره أنّ الحُكْمَ الْمُعْطَى غيرُ الإدغام، وإلّا لزم أن يكون الإدغام عِلَّةً لِنَفْسِهِ أو غاية لها، فعلى هذا يفسّر (الحكم) بالمماثلة، وأنّه مثله لفظاً. (صر).

قوله: (رَوَيْنِ) تشنية (رَوِي): وهو آخر حرف من القافية، والقافية: الكلمة الأخيرة من البيت، قال الشُّمْنِي: «وهو الصحيح»^(٥).

وقال في (المطول): هي من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع حركة ما

(١) ينظر: شرح المشكاة للطبي ١٢٥٤/٤.

(٢) ينظر: شرح مسند الشافعي للرافعي: ٣٩٩/١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ص ٢٤٨، والزبرجد على مسند الإمام أحمد: ٣٢٥/١.

(٤) مغني اللبيب: ٦٥٤-٦٥٥، ذكر ابن هشام صور ما أُعطي فيه الشيء حكم ما أشبهه في لفظه، ومنها: «إعطاء

الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه...، وحتى اجتماعاً رَوَيْنِ، كقوله:

بُنَيَّ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ

الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعْمُ

(٥) لم أجد هذا الحكم في كلام الشُّمْنِي عند هذا الموضع، فإنّه لَمَّا عَرَّفَ الرَّوْيَ والقافية كما في كلام المحشي،

قال: «وقيل: هي آخر حرف في البيت إلى أول ساكن قبله مع الحركة التي قبل الساكن، وقيل: مع الحرف الذي

قبل الساكن»، فلعلّ المحشي نقل حكم الشُّمْنِي من كلام له آخر، والله أعلم.

وقد عَرَّفَ العلماءُ الرَّوْيَ بأنّه الحرف الذي تبني عليه القصيدة من القافية، وتنسب إليه. ينظر: مفاتيح العلوم

للخوارزمي: ص ١١١، والتعريفات للسيد للجرجاني: ص ١١٣.

قبله^(١)^(٢).

قوله:

(... .. وَالطُّعِيمُ)

فَأَعْطَيْتُ (الْمِيم) لِمَقَارِبَتِهَا (النُّون) مَخْرَجًا حُكْمَ (النُّون) حَتَّى عُدًّا رَوَّيْنَ حَتَّى كَأَنَّ
الرَّوِّيَّ هُوَ (النُّون).

قوله:

(... .. مَا... ..) (٣)

أي: شيء.

قوله: (تَنْقِمُ)^(٤) أي: تُنْكَرُ.

قوله: (الْعَوَانُ)^(٥) أي: القوية الشديدة.

قوله: (مَنِّي)^(٦) الرَّوِّيُّ (النُّون) هنا، وفي الثالث (الْمِيم) لِمَقَارِبَتِهَا (النُّون) مَخْرَجًا.

قوله: (بَازِلُ)^(٧) عَامِينَ^(١)، أي: في العقل والمعرفة.

(١) ينظر: المطول للتفتازاني: ص ٧٠٣.

(٢) كتب مجرّد الحاشية البهوتي حيالها في هامش الأصل: (ظاهر صنيع الخزرجي أَنَّ ما في (المطول) هو الصحيح؛ لأنّه صدرّ بالأول ثم أَضْرَبَ عنه إلى الثاني. مجرد). والخزرجي هو ضياء الدين علي بن محمد الخزرجي. ينظر الرامزة للخزرجي (ضمن مجموع): ل ٧٩٨/ب.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٥٦، ونصه: «وقول أبي جهل:

مَا تَنْقِمُ الْحَرْبُ الْعَوَانَ مَنِّي

بَازِلُ عَامِينَ حَدِيثٌ سَنِّي

لِمِثْلِ هَذَا وَلَدَتْنِي أُمِّي»

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من البيت السابق.

(٦) جزء من البيت السابق.

(٧) ضُبِطَتْ لَفْظَةُ (بَازِل) فِي الْبَيْتِ بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَي: أَنَا بَازِلٌ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنْ (يَاءِ) الْمُتَكَلِّمِ فِي (مَنِّي)، وَبِالْجَرِّ عَلَى الْإِتِّبَاعِ بِإِبْدَالِهِ مِنْ (يَاءِ) الْمُتَكَلِّمِ فِي (مَنِّي). ينظر: شرح أبيات المغني: ٢٥٥/١.

قوله: (حَدِيثٌ سَنِي) ^(٢) فَأَنَا قَوِيٌّ شَدِيدٌ.

قوله:

(... .. وَسَطًا) ^(٣)

الرَّوِيُّ (الطَّاء)، وَأَمَّا (الألف) فحرفُ إِشْبَاع.

قوله: (كَبِيرٌ) ^(٤) أَي: شيخ.

قوله: (العُنْدَا) الرَّوِيُّ (الدَّال)، و(العُنْدُ) ^(٥): جمع (عَانِد)، كـ(رُكَّع) و(رَاكِع)، والعَانِدُ:

الذي يجيد عن الطريق من جَمَلٍ أو غيره.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الجوهري: «العَانِدُ: البعير الذي يجور عن الطريق وَيَعْدِلُ

عن القصد، والجمع (عُنْد)، مثل: (راكِع) و(رُكَّع)» ^(٦). انتهى. وكأنَّ الركوب في غير

الوسط حَوْدٌ وخروجٌ عن القصد.

قوله: (وَيُسَمَّى ذَلِكَ) أَي: اجتماع الحرفين المتقاربين.

قوله: (وَالثَّالِثُ) ^(٧) أَي: القسم.

قوله: (وَهُوَ مَا) أَي: لفظ.

قوله: (الشَّيْءُ) أَي: لفظ آخر.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) مغني اللبيب: ٦٥٦/٦-٦٥٧، ونصه: «وقول آخر:

إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدَا

ويسمى ذلك إكفاءً».

(٤) جزء من البيت السابق.

(٥) جزء من عجز بيت من الرجز، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، ولم أهتمد لقائله، وهو بلا نسبة في: أدب الكاتب:

ص ٤٩١، والمقتضب: ٢١٨/١، ومقاييس اللغة: ١٥٣/٤، وإسفار الفصيح: ١٥٣/١، وأمالى بن الشجري:

٤٢٢/١، وشرح أبيات المغني: ٦٩/٨.

(٦) الصحاح، مادة (عند): ٥١٣/٢.

(٧) مغني اللبيب: ٦٥٧/٦-٦٥٨. ونصه: «والثالث: وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته لفظاً ومعنى، نحو: اسم

التفضيل، و(أفعل) في التعجب، فإنهم منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) التعجب وزناً وأصلاً

وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير (أفعل) في التعجب لشبهه بـ(أفعل) التفضيل فيما ذكرنا».

قوله: (لَفْظًا وَمَعْنَى) ظرفان مجازيان.

وكتب ما [ص/ ٤٠١] نصه: التشابه لفظًا ومعنى لا يقتضي الاتحاد حتّى يَرِدَ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُشَبِّهُ نَفْسَهُ.

قوله: (فَأَنَّهُمْ) أي: العرب.

قوله: (أَنْ يُرْفَعَ) مفعول ثانٍ لِـ (منعوا).

قوله: (فِي التَّعَجُّبِ) احترازًا من (أَفْعَل) التفضيل.

قوله: (وَزَنًا) إذ كُلُّ منهما على (أَفْعَل).

قوله: (وَأَصْلًا) أي: مأخذًا ومشتقًا منه، وهو المصدر كـ (الحُسْن) في: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا)، و (زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْ عَمْرٍو).

قوله: (وَأِفَادَةً لِلْمُبَالَغَةِ^(١))، فَإِنَّ (أَفْعَلَ) التَّفْضِيلُ يدلُّ على الزيادة، وكذا (أَفْعَلَ) التَّعَجُّبُ يدلُّ على الزيادة حتّى تُعْجِبَ منه.

قوله: (وَأَجَازُوا تَصْغِيرَ) إلخ. مع أَنَّهُ فَعْلٌ، والفعل لا يُصَغَّرُ^(٢).

قوله: (فِيمَا ذَكَرْنَا) من الأمور الثلاثة^(٣).

قوله:

(يا... ..) (٤)

نداء المحذوف أو (ياء) حرف تنبيه.

قوله: و (مَا)^(٥) تعجبية مبتدأ.

قوله: (أُمْلِحَ)^(١) تصغير (أَمْلَحَ) فعلٌ ماضٍ من (المَلَاحة) وهي الحسن، و (غزلانًا)^(٢)

(١) (المبالغة) هكذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/ب، ومغني اللبيب: ٦٥٧/٦، فهي بلفظ: (للمبالغة)، واللفظان جائزان في هذا الموضع.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢١٦/٤، وعلل النحو لابن الوراق: ص ٣٢٥-٣٢٦، والمفصل: ص ٢٥٦،

(٣) وهي الشبه في: الوزن والأصل وإفاداة المبالغة.

(٤) مغني اللبيب: ٦٥٨/٦، ذكر ابن هشام تصغير (أَفْعَلَ) في التعجب، فقال: «قال:

يَا مَا أُمْلِحَ غَزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا [مِنْ هَوَالِيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُر]

ولم يُسمع ذلك إلا في (أحسن) و (أملح)، ذكره الجوهري، ولكنَّ النحويين مع ذلك قاسوه».

(٥) جزء من البيت السابق.

و(غزلًا) ^(٢) مفعول به لـ(أُمِّلِحَ)، وأراد بـ(غزلانا) النسوة الجميلات ^(٣).

قوله: (وَلَمْ يُسْمَعْ ذَلِكَ) أي: التصغير في شيء من أفعال التعجب.

قوله: ((أَحْسَنَ) و(أَمْلَحَ)) أي: خاصة.

قوله: (ذِكْرُهُ) أي: هذا الحَصْر.

قوله: (مَعَ هَذَا) أي: الذي ذكره الجوهريُّ من أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ إِلَّا فِي هَاتَيْنِ خَاصَّةً ^(٤).

قوله: (قَاسُوهُ)، قد يُشكَل القياس مع نُذْرَةٍ مَا وَرَدَ مِنْهُ ^(٥).

قوله: (وَلَا يُقَالُ) ^(٦) أي: سماعًا أو قياسًا.

وكتب أيضًا: قوله: (وَلَا يُقَالُ) أي: هذا التَّصْغِيرُ فِي (أَفْعَلِ) التعجب.

وكتب أيضًا: قوله: (وَلَا يُقَالُ) إلخ. هل هذا في المسموع فقط أو في الأعم؟

قوله: (إِلَّا لِمَنْ صَغُرَ سِنُّهُ)، فكأنَّهم أشاروا إلى صِغَرِ السِّنِّ بالتصغير.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، واختلف في قائله: فقيل: البيت لعبد الله بن عمر العرجي، كما في: المقاصد النحوية: ١٤٥٧/٣، وقيل: للعرجي أيضًا ولعلي بن محمد العرجي، كما في: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: ص ١١٢، وخزانة الأدب للبغدادي: ٩٨/١، وشرح أبيات المغني: ٧٣/٨. وقيل: البيت لعلي بن أحمد العرجي، كما في تاج العروس: ٢١٩/٤، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٦٠/١، والصحاح ٤٠٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٧٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٤/١.

قوله: (شَدَنَّ): شَدَنَّ الظِّي يَشْدُنْ شِدُونًا، إِذَا صَلَحَ جِسْمُهُ، وَقِيلَ: إِذَا قَوِيَ وَطَلَعَ قَرْنُهُ وَاسْتَغْنَى عَنْ أُمِّهِ. (الضَّالُّ) جَمْعُ ضَالَّةٍ وَهُوَ السَّمَرُ الْبَرِّي. (هَوْلِيَاءُ) تَصْغِيرُ (هَوْلَاءَ) شِدُوذًا. ينظر: شرح أبيات المغني: ٧٢-٧١/٨.

(٣) ينظر: الصحاح، مادة (ملح): ٤٠٧/١.

(٤) ينظر: المرجع السابق. وذكر هذا الحكم أيضًا ابن خالويه. ينظر: ليس في كلام العرب: ص ٢٠١.

(٥) هذا القياس مختلفٌ فيه. تنظر المسألة في: الكتاب: ٤٧٧/٣-٤٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٢٩/٣، وشرح التسهيل: ٤٠/٣، وشرح الشافية للرضي: ٢٧٩/١، والتذيل والتكميل ٢٠٨/١٠، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٥٦/٢.

(٦) مغني اللبيب: ٦٥٩/٦، ونصه: «قال أبو بكر الأنباري: ولا يقال ذلك إِلَّا لِمَنْ صَغُرَ سِنُّهُ».

القاعدة الثانية

[أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ] ^(١).

قوله: (خَرِبَ) ^(٢) انظر، هل تُقَدَّرُ ضَمَّةٌ مَنَعَ من ظهورها كَسْرَةُ المجاورة أو لا ^(٣)؟
قوله:

(... .. مَزْمَلٍ) ^(٤)

صفة (كَبِيرٌ) ^(٥) وَجُرَّ لِمَجَاوَرَةٍ (بِجَادٍ) بكسر الباء الموحدة وبالجميم ^(٦).
واعلم أَنَّ الدَّمَامِيَّيَ بَسَطَ الكلامَ هنا على حركة الجوار بما حاصله: أَنَّ حركة الخفض على الجوار حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، وليست إعرابية ولا بنائية.
والحاصلُ أَنَّها من جملة صور الإتياع، وفي قولهم: (عَلَى الْجَوَارِ)، ما يُشِيرُ إليه، وَأَنَّ بذلك يندفعُ استشكالُ العامل فيها بَأَنَّهُ [ص/ ٤٠٢] لا جائزُ أَنْ يكونَ عاملَ المتبوع؛ لَأَنَّهُ لا يقتضي الجرَّ، ولا عامل ما جاوره المحرور؛ لِأَنَّ مَبْنَى الإشكال على أَنَّها إعراب ^(٧).
قوله: (وَقِيلَ بِهِ) ^(٨) أي: بالخفض بالمجاورة أو بإعطاء الشَّيْءِ حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ.

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٦٠.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٦٠، ذكر ابن هشام صورَ إعطاءِ الشَّيْءِ حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ، ومنها: «كقول بعضهم: (هذا جُرَّ ضَبُّ خَرِبٍ) بالجرِّ، والأكثر الرفع».

(٣) قال ابن هشام: «في (خَرِبٍ) ضَمَّةٌ مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة». شرح قطر الندى: ص ٢٨٧.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٦٠، ونصه: «وقال:

كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَانِينَ وَبَلِّهِ
كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بِيَادٍ مَزْمَلٍ»

(٥) جزء من عجز البيت السابق، وقد سبق تخريجه. ينظر: الصفحة رقم [٣٦٤].

(٦) البِيَادُ: هو الكساء المخطط. ينظر: الصحاح، مادة (بجد): ٢/٤٤٣.

(٧) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب) ٢/٧٩٨-٧٩٩.

(٨) مغني اللبيب: ٦/٦٦٠-٦٦١، ذكر ابن هشام الجر على المجاورة، فقال: «وقيل به في: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [الواقعة:

٢٢]، فيمن جرَّهما، فَإِنَّ العطف على: ﴿وَلَدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة: ١٧]، لا على: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ﴾

[الواقعة: ١٨]؛ إذ ليس المعنى أَنَّ الولدان يطوفون عليهم بالخور».

قوله: (فِيمَنْ جَرَّهُمَا) فهو لمجاورتهما^(١) لقوله: ﴿وَلَحِمٌ طَيْرٍ﴾ [الواقعة: ٢١].
قوله: (على: ﴿جَنَّتِ﴾ [الواقعة: ١٢])^(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ ﴿١١﴾ فِي جَنَّتِ ﴿
[الواقعة: ١١-١٢].

قوله: (أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى: ﴿أَيَّدِيكُمْ﴾ [المائدة: ٦])^(٣) لعله بناءً على أَنَّهُ عند تعدد المعطوفات
يكون عطف كُلِّ واحدٍ على ما قبله لا على الأول^(٤)، وإِلَّا فيكون العطف على:
﴿وُجُوهُكُمْ﴾^(٥).

قوله: (كَمَا مَثَّلْنَا)^(٦) وفي نسخة: (كَمَا ذَكَرْنَا)^(٧)، أي: في نحو: (جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ)^(٨)، أَنَّ
الأكثر الرفع.

قوله:

(يا صَاح... ..
مرحَّم (يا صاحبي)^(٩).)

-
- (١) هي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٦٢٢، والعنوان في القراءات السبع: ص ١٨٥.
وينظر توجيهها في: حجة القراءات: ص ٦٩٥، والحجة للقراء السبعة: ٢٥٥/٦-٢٥٧.
(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٦١، ونصه: «وقيل: العطف على: ﴿جَنَّتِ﴾ [الواقعة: ١٢]».
(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٦١-٦٦٢، ونصه: «وقيل في: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾، بالخفض: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى (أَيَّدِيكُمْ)».
(٤) ينظر في هذا: حاشية الصبان على شرح الأثموني: ١٧٧/٣.
(٥) نص بعض العلماء كالبيضاوي وأبي حيان على أَنَّهَا معطوفة على: ﴿وُجُوهُكُمْ﴾. ينظر: تفسير البيضاوي: ١١٧/٢. والبحر المحيط: ١٩٢/٤.
(٦) مغني اللبيب: ٦/٦٦٢-٦٦٣، ذكر ابن هشام عن المحققين أَنَّ الخفض على الجوار يكون في النعت قليلاً، ثم قال: «كما مثَّلنا، وفي التوكيد نادراً، كقوله:

يا صَاح بَلَّغْ ذَوِي الرِّوَجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ
قال القراء: أنشدني أبو الجراح بخفض (كُلِّهِمْ) فقلت: هلاً قلت: (كُلِّهِمْ) -يعني بالنصب- فقال: هو خير من
الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشدنيه بالخفض».

- (٧) اللفظ الأول أي: (كما مثَّلنا) هو الموافق لما في مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٦٢.
(٨) ينظر هذا القول في: الكتاب: ١/٦٧، والمقتضب: ٤/٧٣، والخصائص: ١/١٩٣.
(٩) هذا الترقيم عُدَّ شاذاً؛ لَأَنَّهُ نكرة مقصودة عارٍ من هاء التأنيث، وأصله: يا صاحبٌ. وذكر ابن خروف أَنَّ أصله:
يا صاحبي. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٧٩٩.

- قوله: (ذَوِي)^(١) أي: أصحاب.
- قوله: (كُلِّهِمْ)^(٢) تأكيد (ذَوِي)^(٣).
- قوله: (فَقَالَ) أي: أبو الجراح^(٤).
- قوله: (هُوَ) أي: النَّصَبُ الذي قُلَّتْهُ.
- قوله: (مَنْ الَّذِي) أي: من الخفض الذي.
- قوله: (ثُمَّ اسْتَنْشَدْتُهُ) أي: أبا الجراح.
- قوله: (وَلَا يَكُونُ)^(٥) إلخ. هو بقية كلام المحققين.
- قوله: (لَأَنَّ الْعَاطِفَ يَمْنَعُ مِنَ التَّجَاوُرِ)، هل يُشْكَلُ بَأَنَّهُ قَرَّرَ فيما سيأتي تأثير التَّجَاوُرِ مع الفاصل، كما في: ((ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ))^(٦)؟
- قوله: (بَصَبُ الْمَاءِ عَلَيْهَا)^(٧)، بخلاف الوجه والأيدي، فَإِنَّهُ يُغْتَرَفُ لهما، والاعتِرافُ مِظَنَّةُ الاقتصاد لا الإسراف، أو لَأَنَّ الْأَرْجُلَ مِظَنَّةُ الْأَوْسَاحِ، فتكون مِظَنَّةُ الإسراف لكثرة

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) جزء من صدر بيت من البسيط، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لأبي الجراح العقيلي، كما في: معاني القرآن للفراء: ٧٥/٢، والألفاظ لابن السكيت: ص ٣٥٠، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٥٠٥/١، وارتشاف الضرب ١٩١٣/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٠٤/٢. وقيل: البيت لأبي الغريب، كما في خزنة الأدب للبغدادي: ٩٣/٥، وشرح أبيات المغني: ٧٥/٨.

(٤) أبو الجراح العقيلي أعرابي فصيح يروي عنه الفراء كثيراً، ولم أقف له على ترجمه فيما بين يدي من الكتب، وقد ذكره المرزباني تحت باب: ذِكْرُ مَنْ غَلَبَتْ كُنْيَتُهُ عَلَى اسْمِهِ من الشعراء المجهولين والأعراب المغمورين. ينظر: معجم الشعراء: ص ٥١١، وذكر القفطي أنه من جماعة الأعراب الذين دخلوا الحاضرة. ينظر: إنباه الرواة: ١٢٠/٤.

(٥) مغني اللبيب: ٦٦٣/٦، ونصه: «ولا يكون في النسق؛ لأنَّ العاطف يمنع من التجاور».

(٦) رواه ابن ماجة: ٥٠٢/١، وعبد الرزاق في مصنفه: ٤٥٦/٣، وحكم عليه الألباني بالضعف. ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ٢٦٢/٦.

وينظر توجيهه في: كتاب الألفاظ لابن السكيت: ص ٥٠٠، وسر صناعة الإعراب ٣٠٩/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦٥/٥.

(٧) مغني اللبيب: ٦٦٣/٦، ونصه: «قال الزمخشري: لَمَّا كَانَتِ الْأَرْجُلُ...، تَغْسَلُ بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَيْهَا...، فَعُطِفَتْ عَلَى الْمَسْحُوحِ لَا لِتُمَسَّحَ، وَلَكِنْ لِيُنَبِّهَ عَلَى وَجوب الاقتصاد...، وقيل: (إلى الكعبيين) فجاء بالغاية إمالةً لظنِّ من يظنُّ أَنَّهَا مَسْحُوحَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَسْحَ لَمْ تَضْرِبْ لَهُ غَايَةً فِي الشَّرِيعَةِ».

احتياجهما، بخلافهما.

قوله: (وَلَكِنْ لِيُنَبِّهَ) أي: عَطَفْتُ لِيُنَبِّهَ إلخ.

قوله: (الْاِفْتِصَادِ) أي: التَّوَسُّطُ بين الإسراف والتقتير.

قوله: (وَقِيلَ) عَطَفْتُ عَلَى (فَعَطَفْتُ) وليس حكاية قول مرجوح، بل بيان القرينة على أنه ليس المراد بالمسح بل الغسل.

قوله: (فَجِيءَ) عَطَفْتُ عَلَى (قِيلَ).

قوله: (إِمَاطَةً) أي: إزالة.

قوله: (لَأَنَّ الْمَسْحَ) عَلَّةٌ (إِمَاطَةً) أي: فيعلم بضرب الغاية أَنَّ المراد بالمسح بالنسبة إلى الأَرَجُلُ الغسلُ الخفيف، وهذا دفعٌ لِمَا يُقَالُ: يلزُمُ على العطف على الممسوح الإلباس.

واعلم أَنَّهُ يُشْكَلُ [ص/ ٤٠٣] على الزمخشري أَنَّهُ يَمْنَعُ الجمع بين الحقيقة والمجاز^(١)، فَإِنَّ جعلَ العطفَ من عَطَفِ المفرد، لزم ذلك، وَإِنْ جعله من عَطَفِ الجُمْلِ، وَقَدَّرَ في المعطوفِ فِعْلَ الغسلِ، أَشْكَلَ كيفية تعلق الغسل بالمحذور^(٢).

[تنبیه]^(٣):

قوله: (عَلَى الْجَوَارِ)^(٤) أي: له أو بسببه.

قوله: (وَتَأَوَّلَا) أي: حملا.

قوله: (بِالْجَرِّ) (الباء) للملابسة، أي: ملتبس.

قوله: (صِفَةً) أي: نعت.

قوله: (خَرِبَ) صِفَةً مُشَبَّهَةً، و(الْجُحْرُ) فاعله.

(١) ينظر: الكشف: ٦٧٠/٢، ٥٥٩/٣.

(٢) قال الدماميني: «وإنما كان الإشكال على الزمخشري بالجمع بين الحقيقة والمجاز قويًّا؛ لأنَّه يمنعه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٠٢/٢.

(٣) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨١/ب، ومغني اللبيب: ٦٦٤/٦.

(٤) مغني اللبيب: ٦٦٤/٦، ونصه: «أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم: (خَرِبَ) بالجر على أَنَّهُ صِفَةٌ لـ(ضَبٍّ)».

قوله: (منه)^(١) كان المناسب: (له).

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (منه) أي: من الضَّبِّ، وفيه صعوبة، فهلاً جعل التقدير: الحجر له؟^(٢).

قوله: (بِتَنَوِينِ (خَرِبِ)) أي: وجَرَّه، صفة لـ(ضَبِّ).

قوله: (وَرَفَعَ (الْجُحْرُ)) فاعلاً لـ(خَرِبِ).

قوله: (ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ) وهو (الهاء) في: (منه)، والمراد أَنَّهُ حُذِفَ مع الجارِّ له.

قوله: (وَحُوِّلَ الْإِسْنَادُ) أي: إسناد (خَرِبِ).

قوله: (إِلَى ضَمِيرِ (الضَّبِّ)) أي: مع بقاء (الْجُحْرُ) لا مع حذفه.

قوله: (وَحُفِضَ (الْجُحْرُ)) أي: بعد التحويل، فصار (خَرِبِ الْجُحْرُ) بالخفض.

قوله: (ثُمَّ أُتِيَ بِضَمِيرِ (الْجُحْرِ)) أي: بعد أَن صار (خَرِبِ الْجُحْرِ).

قوله: (مَكَانَهُ) أي: مكان (الْجُحْرِ) الأصلي لا على أَنَّهُ فضلة كـ(الْجُحْرِ) الآن، بل

على أَنَّهُ فاعلٌ كما كان (الْجُحْرُ) في الأصل، (فَاسْتَرَّ) فصار التَّقْدِيرُ: (هَذَا جُحْرُ

ضَبِّ خَرِبٍ هُوَ) أي: الْجُحْرُ.

قوله: (الْمُضَافُ إِلَيْهِ)^(٣) أي: ضمير (الضَّبِّ).

قوله: (عَنِ الْمُضَافِ) إلى (الْجُحْرِ).

قوله: (فَارْتَفَعَ) أي: بعد أَن كان مجروراً بالإضافة.

قوله: (وَاسْتَرَّ) أي: بعد أَن كان بارزاً مضافاً إليه.

قوله: (وَيَلْزَمُهُمَا اسْتِتَارُ الضَّمِيرِ مَعَ جَرَيَانِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ لَهُ)^(٤)، أما على كلام

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٦٤، ونصه: «قال السيرافي: الأصل: (خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ)، بتنوين (خَرِبِ)، ورفع (الْجُحْرِ)، ثم حذف الضمير للعلم به، وحُوِّلَ الإسناد إلى ضمير (الضَّبِّ)، وخفض (الْجُحْرُ)...، ثم أُتِيَ بِضَمِيرِ (الْجُحْرِ) مكانه لتقدم ذكره، فاستتر.»

(٢) هذا بناء على التقدير الذي ذكره ابن هشام عن السيرافي، ولعلَّ المصنف نقله من أبي حيان فتابعه عليه، وإلاَّ فإنَّ السيرافي نسب القول إلى أحد البصريين. ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٣٢٨، وارتشاف الضرب: ٤/١٩١٤.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٦٥، ونصه: «وقال ابن جني: (الأصل: خَرِبِ جُحْرُهُ)، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.»

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٦٥، ونصه: «ويلزمهما استتارُ الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز

السِّيرافي^(١) فظاهر، وأمّا على كلام ابن جني^(٢) ففيه إشكال؛ لأنّ (خَرِب) صفةٌ لِـ(ضَبٍّ) والمستتر فيه ضمير (الضَّبِّ) فكيف يكون جارياً على غير من هو له؟! بل هو على من هو له ادّعاء، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ نَنْظُرَ إِلَى الْأَصْلِ.

قوله: (وَذَلِكَ) أي: الاستتار مع الجرّيان المذكور.

قوله: (وَإِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ) أي: كما هنا، فَإِنَّهُ يُعْلَمُ أَنَّ (الْخَرِبَ) وصفٌ (الْجَحْرَ) لا (الضَّبَّ).

قوله: (وَقَوْلُ السِّيرَافِيِّ)^(٣) أي: في التّخلّص عن هذا الكلام^(٤).

قوله: (لا قَاعِدَيْنِ) فيه الشاهد، حيث جرّ (قَاعِدَيْنِ) بالعطف بـ(لا) على (قَائِمِ أَبَوَاهُ)، والمعطوف على التّعت السّببي نَعْتُ سَبَبِي، [ص/ ٤٠٤] ففي (قَاعِدَيْنِ) ضميرٌ مستترٌ راجع إلى (الأَبَوَيْنِ) لا إلى الموصوف أي: لا (قَاعِدَيْنِ هُمَا) فقد رفع التّعت السّببي الضمير المستتر.

قوله: (وَمِنْ ذَلِكَ)^(٥) أي: إعطاء الشيء حكم ما جاوره.

قوله: (هَنَأْنِي وَمَرَأْنِي) أي: الطعام فيهما.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قال الشُّمْنِي: «وفي الشرح: والكلام»، إلى أن قال: «وأقول: قد عَرَفْتُ»^(٦) إلخ.

عند البصريين وإن أَمِنَ اللبس.

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر تفصيل قول ابن جني في: الخصائص: ١٩٣/١.

(٣) مغني اللبيب: ٦٦٦/٦، ونصه: «وقول السيرافي: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبَوَاهُ لا قَاعِدَيْنِ) مردودٌ».

(٤) ينظر نص كلام السيرافي في: شرح الكتاب للسيرافي: ٣٢٩/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٦٦٦/٦، ذكر ابن هشام صور إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره، فقال: «ومن ذلك قولهم: (هَنَأْنِي وَمَرَأْنِي)، والأصل: أَمَرَأْنِي».

(٦) نص كلام الشُّمْنِي: «وفي الشرح (أي: تحفة الغريب للدمامي): والكلام على هذا لا تعلّق له بالإعراب، وكذلك الكلام على: (رَجَسَ وَنَجَسَ)، وعلى: (قَدَّمَ وَحَدَّثَ)، وعلى بقية ما في هذه القاعدة، فلم يكن لذكره معنى؛ لأنّ المصنف التزم اجتناب ما هو من القبيل، وأقول: قد عَرَفْتُ غير مرة أنّ المصنف إنّما التزم اجتناب نحو هذا على سبيل القصد بأنّ يترجم له، لا على سبيل الاستطراد، كما فعل هنا». الحاشية: ٢٧٨/٢. وينظر نص كلام الدماميني في: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٠٣/٢.

وأقول: قد يُنظر فيه بأن سياق المُصنّف في خطبته صريحٌ في أنّه إنّما اجتنب ذلك احترازًا عن تطويل الكتاب بما يتعلق بالإعراب، كما طوّل غيره بها كتبهم، وهذا يقتضي تركها استطرادًا وقصدًا.

قوله: (وَالأَصْلُ: أَمْرَانِي) لَأَنَّ (هَنَّا) مُتَعَدٌّ، وَالْمُتَعَدِّي هو المزيد لا المجرّد^(١)، بل هو لازم^(٢).

وكتب -أيضًا- ما نصه: لَكِنْ أُعْطِيَ حُكْمَ مَا جَاوَرَهُ، وهو (هَنَانِي) في سقوط الهمزة، واستعماله مجردًا^(٣)، فالحكم سقوط الهمزة.

قوله: (رَجَسُ نَجَسٍ)^(٤) على حَدِّ (حَسَنٌ بَسَنٌ)، فهو إِبْطَاعٌ قُصِدَ به التأكيد^(٥).
قوله: (هَذَا) أي: التمثيل.

قوله: (هَنَّا)^(٦) أي: في (رَجَسُ نَجَسٍ).

قوله: (وَحَيْنٌ) أي: حين لا يقولون، بل يلتزمون (نَجَسٍ).

قوله: (إِذَا لَمْ يُلتَزَمْ) أي: (نَجَسٍ).

قوله: (فَهَذَا) أي: (نَجَسٍ).

قوله: (وَقِرَاءَةُ أَبِي حَيَّةٍ)^(٧) ينبغي أَنْ يُعْرَبَ مبتدأ.

وقوله: (وَقَوْلُهُ)^(٨) عَطْفٌ عليه، والخبر قوله الآتي: (عَلَى إِعْطَاءِ الْوَائِي) إلخ.

(١) أي: أمرًا.

(٢) أي: الفعل (مَرُوْ)، يقال: مَرُوْ الطَّعَامِ، يَمْرُوْ مَرَاءَةً: صار مَرِيئًا، وكذلك يقال: مَرِيْ الطَّعَامِ. الصحاح، مادة (مرأ): ٧٢/١.

(٣) حكى الجوهري في (مرأ) القول بتعديته مجردًا من الهمزة، فيقال: مَرَأِي الطَّعَامِ، يَمْرَأُ مَرَاءَةً. الصحاح، مادة (مرأ): ٧٢/١.

(٤) مغني اللبيب: ٦٦٦-٦٦٧، ذكر ابن هشام صورَ إعطاءِ الشيء حكمَ الشيء إذا جاوره، ومنها: «وقولهم: (هو رَجَسُ نَجَسٍ) بكسر النون وسكون الجيم...، وإنما يتم هذا لو كانوا لا يقولون: (هذا نَجَسٍ)، بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد إنما هو الالتزام للتناسب، وأمّا إذا لم يلتزم فهذا جائزٌ بدون تقدّم (رَجَسٍ)».

(٥) ينظر: الصحاح، مادة (بسن): ٢٠٧٨/٥.

(٦) (هنا) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/أ، وأمّا في مغني اللبيب: ٦٦٦/٦، فلا توجد هذه اللفظة.

(٧) مغني اللبيب: ٦٦٨/٦، ذكر ابن هشام صورَ إعطاءِ الشيء حكمَ الشيء إذا جاوره، قائلًا: «وقراءة أبي حَيَّةٍ».

(٨) مغني اللبيب: ٦٦٩/٦، ذكر ابن هشام صورَ إعطاءِ الشيء حكمَ الشيء إذا جاوره، قائلًا: «وقوله:

قوله:

(... .. الوقود)

أي: ما يُوقد به، يعني: أَنَّ الْمُؤَقِدِينَ تُضِيءُ لَهُمُ النَّارُ، وَأَمَّا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ وَجَعَدَهُ^(١) فَقَدْ أَضَاءَ لهُمَا مَا يُوقَدُ بِهِ مِنْ غَيْرِ نَارٍ كَالشَّجَرَةِ الَّتِي أَضَاءَتْ لِمُوسَى^(٢).

قوله: (وَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي (صَوْمٍ): (صِيَمٍ))^(٣) إلخ. اعلم أَنَّ (الواو) إذا كانت لاماً لـ (فُعُول) جمعاً أبدلت (ياءً)، ويُعطى ما قبلها ما تقرر لِمثله كما في: (عُصِيٌّ) و(ذُلِيٌّ)، أصلهما: (عُصُوٌّ، وَذُلُوٌّ)، أبدلت الواو الأخيرة (ياءً)؛ لَأَنَّهُ اجتمع (واوٌ) و(ياءٌ) وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسَّكُونِ-وهي (الواو) الزائدة- فَأَبْدَلَتْ (ياءً)^(٤)، وَأُدْغِمَتْ فِي الثَّانِيَةِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَهَا.

وَأَنَّ (الواو) إذا وقعت عينا لـ (فُعَل) جمعاً جاء فيها التَّصْحِيحُ -وهو أكثر-

أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَعَدَهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ

بهمز (المؤقدين) و(مؤسى)).

(١) جزء من عجز بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لجرير، كما في ديوانه بشرح محمد بن حبيب: ٢٨٨/١، وشرح شواهد المغني: ٩٦٣/٢، وشرح أبيات المغني: ٧٨/٨، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: ٩٤/١، وشرح تصريف المازني: ص ٣١١، وضرائر الشعر: ص ٢٢٤، وارتشاف الضرب: ٢٤٣٧/٥.

(٢) كذا في الأصل، وهو وهم من الحشي؛ إذ فسّر (موسى) في البيت بأنه موسى عليه السلام، وما ذكره شراح البيت هو أن المقصود به موسى ابن الشاعر جرير، و(جعدة) ابنته، فالشاعر جرير قال القصيدة في مدح هشام بن عبد الملك، وذكر فيها ابنته وابنه شوقاً وحنيناً لهما بعد مفارقتهما للوفود على هشام بن عبد الملك، وقد مدحهما جرير بإيقاد النار؛ لَأَنَّهُ يدل على الكرم ومحبة الضيوف. ينظر: شرح شواهد المغني: ٩٦٢/٢-٩٦٣، وشرح أبيات المغني: ٧٨/٨-٨٠.

والرواية التي ذكرها ابن هشام (أَحَبُّ الْمُؤَقِدِينَ) وردت في: سر صناعة الإعراب: ٩٤/١، وشرح تصريف المازني: ص ٣١١، والخصائص: ١٧٧/٢، والمحتسب: ٤٧/١، وشرح الشافية للرضي: ٤٣٠/٤.

ورواية البيت في الديوان: (لَحَبُّ الْوَاقِدَانِ). ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ٢٨٨/١، وقال عبد القادر البغدادي عن هذه الرواية: «كذا هو في نسختي، وهي نسخة مضبوطة ضبطاً صحيحاً...» و(حَبُّ) هنا يجوز فيه فتح أوله وضمه، أصلها: حَبُّ: بضم العين بالتحويل من المفتوح العين إلى المضمومها للمدح». شرح أبيات المغني: ٧٩/٨.

(٣) مغني اللبيب: ٦٧٠/٦، ذكر ابن هشام صورَ إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره، قائلاً: «ومن ذلك قولهم في (صَوْمٍ): (صِيَمٍ)، حملاً على قولهم في (عُصُوٍّ): (عُصِيٌّ)».

(٤) في الأصل كتبت بلفظ (واوا)، وهو خطأ من الناسخ.

[ص / ٤٠٥] كـ(صَوْم)، والإعلالُ كـ(صِيَم)، هذا ما في (التسهيل)^(١).
 وحينئذٍ فلعلَّ مراد المصنّف من هذا الكلام أَنَّ لَامَ (فُعُول) إذا أُبدلت (يَاءً) لتطرفها،
 وعين (فُعَل) غير متطرفة لكنّها لَمَّا جاورت الطرف، ألحقت به، وحُمِلت عليه، فالإبدال
 في: (صِيَم) للحمل على (عُصِي)؛ لأنَّ الواو جاورت الطرف، فكأنّها طرفٌ، فأشبهه (صَوْم)
 (عُصُو) ^(٢) فحُمِل عليه ^(٣).

(١) ينظر: التسهيل لابن مالك: ص ٣٠٨-٣٠٩، وينظر أيضًا: المفتاح في الصرف: ص ١٠٥، وتمهيد القواعد:

٥١١٩/١٠-٥١٢٢.

(٢) في الأصل (عصو)، وهو سهو من الناسخ.

(٣) ينظر في هذا: التعليقة ٤٩/٥.

القاعدة الثالثة

[قَدْ يُشْرِبُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطُونَهُ حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِينًا]^(١).

قوله: (قَدْ يُشْرِبُونَ لَفْظًا) ^(٢) إلخ. نقل الدماميني عن حاشية (الكشاف) حقيقة التضمين، وبَيَّنَهُ ^(٣). ويُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَعْنَاهُ مُقَدَّرٌ مَعَهُ لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى الْمَعْنَى الْآخَرِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْفِعْلَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْمَعْنَيْنِ، وَلَا تَقْدِيرَ هُنَاكَ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/أ، ومغني اللبيب: ٦٧١/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٦٧١/٦، ونصه: «قد يشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضميناً».

(٣) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٠٥/٢-٨٠٦. وينظر كلام التفتازاني في: حاشيته على الكشاف (الجزء

الأول): ص ١٢٣، وكلام الزمخشري في الكشاف: ٣٨/١.

القاعدة الرابعة

[أَنَّهُمْ يُغْلِبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لِعِغْرِهِ، لَتَنَاسُبَ بَيْنَهُمَا أَوْ اخْتِلَاطٌ] ^(١).

قوله: (أَنَّهُمْ) أي: العرب.

قوله: (عَلَى الشَّيْءِ) كالشمس.

قوله: (لِعِغْرِهِ) أي: لفظاً موضوعاً.

قوله: (لِعِغْرِهِ) كالقمر.

قوله: (لَتَنَاسُبَ بَيْنَهُمَا) ^(٢) كما في الشمس والقمر، فإنهما متناسبان في الكوكبية.

قوله: (فَلِهَذَا) ^(٣) أي: فلأجل أَنَّهُمْ يغلبون إلخ.

قوله: (قَالُوا) أي: ذكروا، بدليل أَنَّ معموله. (صر).

قوله: (الْأَبَوَيْنِ) «هذا تغليب أحد المتناسبين بالمصاحبة على الآخر» ^(٤).

قوله: (فِي الْأَبِ) إلخ. أي: مستعملاً.

قوله: (وَمِنْهُ) أي: من قولهم: (الْأَبَوَيْنِ فِي: الْأَبِ وَالْأُمِّ).

قوله: (وَلَا أَبَوِيَّهٖ) [النساء: ١١] فهو الْأَبُ وَالْأُمُّ لا (والجد).

قوله: (وَفِي الْأَبِ) أي: مستعملاً، وهو عَطْفٌ على: (فِي: الْأَبِ وَالْأُمِّ).

قوله: (وَمِنْهُ) أي: من استعمال الْأَبَوَيْنِ فِي: الْأَبِ وَالْخَالَةِ ^(٥).

قوله: (وَرَفَعَ) [يوسف: ١٠٠] أي: يوسف عليه السلام.

قوله: (أَبَوِيَّهٖ) أي: أبا يوسف عليه السلام وخالته.

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/أ، ومغني اللبيب: ٦/٦٧٧.

(٢) (ما بينهما) هكذا في الأصل، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/أ، ومغني اللبيب: ٦/٦٧٧.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٧٧. ونصه: «فلهذا قالوا: (الأبوين) في الأب والأم، ومنه: ﴿وَلَا أَبَوِيَّهٖ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا

السُّدُسُ﴾ [النساء: ٤]، وفي الأب والخالة، ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبَوِيَّهٖ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

(٤) منقول من حاشية الشُّمْنِيِّ: ٢/٢٧٩.

(٥) هذا على أحد القولين في معنى الآية، وقد ذكرهما ابن جرير، ورجَّح قول ابن إسحاق، وهو أن المراد: أبوه وأمه؛

لأنَّ هذا هو الغالب في الاستعمال، ولأنَّنا نحتاج إلى دليل إلى أن أم يوسف ماتت قبل ذلك. ينظر: تفسير ابن

جرير: ١٦/٢٦٧.

قوله: (وَالْمَشْرِقَيْنِ)^(١)، أي: وقالوا: المشرقَيْن في: المشرق والمغرب، لا مشرق الصَّيف ومشرق الشتاء، وإِلَّا فلا تغليب، وكذا: (الْمَغْرِبَانِ) في: المغرب والمشرق، لا مغرب الصيف ومغرب الشتاء، لِمَا ذُكِرَ^(٢).

قوله: (وَمِثْلُهُ) أي: المشرقين والمغربين.

قوله: (وَإِنَّمَا الْخَافِقُ الْمَغْرِبُ) أي: وَضْعًا.

قوله: (ثُمَّ إِنَّمَا سُمِّيَ خَافِقًا مَجَازًا)، حيث فرض التسمية به، فكيف يكون مجازًا؟! بل هو حقيقة وإِنَّمَا يكون مجازًا لو أُطلق عليه من غير تسمية، إِلَّا أَنْ يريد بالتسمية الإطلاق.

وكتب -أيضًا- ما نصه: ويمكن أَنْ يقال: إِنَّهُ كـ(تَامِرٍ) و(لَابِنِ)^(٣) للنسب، أي: ذو حُفُوق.

قوله: (وَإِنَّمَا هُوَ مَنْخُفُوقٌ فِيهِ)، والخافِقُ إِنَّمَا هو الشَّمْسُ؛ لِأَنَّهَا تَخْفُقُ فِيهِ وتغيب.

وكتب -أيضًا- ما نصه: والحُفُوق الذي هو الغيوبة إِنَّمَا هو حقيقة للنَّجم.

قوله: (وَالْقَمَرَيْنِ)^(٤) أي: وقالوا: (القَمَرَيْنِ)، و«هذا من تغليب أحد المتناسبين [ص/ ٤٠٦] بالمشاهدة»^(٥).

(١) مغني اللبيب: ٦٧٧/٦، ذكر ابن هشام صور تغليبهم الشيء على ما لغيره، ومنها: «و(الْمَشْرِقَيْنِ)، و(الْمَغْرِبَيْنِ)، ومثله: (الخَافِقَانِ) في المشرق والمغرب، وإِنَّمَا الخافِقُ المغرب، ثُمَّ سُمِّيَ خَافِقًا مَجَازًا، وَإِنَّمَا هُوَ مَنْخُفُوقٌ فِيهِ».

(٢) ذكر ابن جرير القولين عن السلف عند قوله تعالى: ﴿يَلَيْتُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزحرف: ٣٨]، وأما في قوله تعالى: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن: ١٧]، فذكر أَنَّ المراد: مشرق الشمس في الشتاء، ومشرقها في الصيف، ومغربها في الشتاء والصيف. ينظر: تفسير ابن جرير: ٦٠٦/٢١-٦٠٧، ٢٣/٢٧-٢٨.

(٣) أي: ذو لَبَنٍ وَتَمَرٍ. ينظر: الصحاح، مادة (بصر): ٥٩٢/٢.

(٤) مغني اللبيب: ٦٧٨/٦، ذكر ابن هشام صور تغليبهم الشيء على ما لغيره، ومنها: «و(القمرَيْنِ) في الشمس والقمر، قال المتني:

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَرْتَنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتٍ مَعَا

أي: الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء».

(٥) منقول من حاشية الشُّمَيْتِي: ٢٨٠/٢.

قوله: (فِي الشَّمْسِ) أي: مستعملاً.

قوله:

(... .. قَمَرَ السَّمَاءِ... ..)

إشارةً إلى أَنَّها شمس الأرض.

قوله: (بَوَجْهَهَا)^(١) أي: الذي هو شمسٌ في الأرض.

قوله: (القَمَرَيْنِ)^(٢) فيه الشاهد.

قوله: (يَجُوزُ أَنَّهُ)^(٣) أي: المتنبي^(٤).

قوله: (أَرَادَ قَمَرًا وَقَمَرًا) أي: قمرًا حقيقيًا، وهو: قمر السماء^(٥)، وقمرًا مجازًا وهو:

وجهها، وحينئذ فلا تغليب.

قوله: (لَأَنَّهُ) إلخ. دَفْعٌ لِمَا يُقَالُ: القَمَرَانِ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْ اجْتِمَاعِهِمَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ،

والكلامُ خارجٌ لِلتَّعَجُّبِ.

وكتب -أيضًا- ما نصه: توجيهُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّاعِرِ مِنْ رُؤْيَيْهِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ

ما لا يمكن اجتماعه في العادة.

قوله: (لَا يَجْتَمِعُ) أي: بحسب الوجود.

قوله: (أَمْدَحُ) أي: للحبيبة، فَإِنَّ جَعَلَ وَجْهَهَا شَمْسًا أبلغُ في الإضاءة من القمر.

قوله: (وَالْقَمَرَانِ) إلخ. ترجيحُ ثانٍ.

(١) جزء من البيت السابق.

(٢) جزء من البيت السابق.

(٣) مغني اللبيب: ٦٧٨-٦٧٩، ونصه: «وقال التبريزي: يجوز أَنَّهُ أَرَادَ قَمَرًا وَقَمَرًا... وما ذكرناه أمدحُ،

والقمران في العُرف الشمس والقمر».

(٤) هو أحمد بن الحسين الجعفي، أبو الطيب، المعروف بالمتنبي، شاعر عباسي، تعاطى الشعر في حادثة سنة حتى وفاته،

توفي سنة ٣٥٤هـ. ينظر: تاريخ بغداد وذيوله: ٣٢٤/٤-٣٢٦، ونزهة الألباء: ص ٢١٩-٢٢٣، وتاريخ دمشق:

٧١/٧٦-٨٤.

(٥) جزء من صدر بيت من الكامل، وتقدم البيت بتمامه آنفًا، وهو للمتنبي، كما في ديوانه: ص ١١٧، والوساطة بين

المتنبي وخصومه: ص ١٣٩، وأسرار البلاغة: ص ٣١٥، وأمالى ابن الشجري: ١/١٩، والدر الفريد وبيت القصيد:

٢٤٣/٥، وعروس الأفراح: ٣٣٠/١.

قوله: (لِلشَّمْسِ)^(١) إلخ. أي: موضوعٌ.

قوله: (أَنَّ مِنْهُ)^(٢) أي: من التغليب في القمرين.

قوله: (لَأَنَّ نَسَبَهُ) أي: الفرزدق^(٣).

قوله: (وَقَالُوا)^(٤) أي: ذكروا.

وكتب أيضاً: أي: ولهذا أيضاً (قَالُوا) إلخ.

قوله: (فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ) فهو تغليب.

قوله: (وَقِيلَ) أي: قولاً ضعيفاً.

قوله: (أَنَّهُ)^(٥) أي: الشأن.

قوله: (نَسَأْلُكَ^(٦) سِيرَةَ الْعُمَرَيْنِ)، فلا يُراد عمر بن عبد العزيز^(٧)، فَإِنَّهُ متأخِّرٌ عنه بكثير،

فلا يُمكن أن يراد هنا إلا أبو بكر^(٨) وعمر^(٩).

(١) (للشمس) هكذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٧٩، فهي بلفظ: (الشمس).

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٧٩، ونصه: «وقيل: إنَّ منه قول الفرزدق: أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالتُّجُومُ الطَّوَالِعُ وقيل: إِنَّمَا أَرَادَ مُحَمَّدًا وَالْخَلِيلَ عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ لِأَنَّ نَسَبَهُ رَاجَعَ إِلَيْهِمَا بَوَاحٍ».

(٣) هو هُمام بن غالب بن صعصعة، الشاعر المعروف بالفرزدق، من الطبقة الأولى من طبقات الإسلام، قال عنه يونس: لولا شعر الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب، توفي سنة ١١٠هـ. ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٢/٢٩٨، ومعجم الشعراء: ص ٤٨٦-٤٨٧، ومعجم الأدباء: ٦/٢٧٨٥-٢٧٨٨.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٧٩-٦٨٠، ونصه: «وقالوا: (الْعُمَرَيْنِ) في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب، ويُردُّ بآئهِ قيل: لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العمرين، قال: نعم. قال قتادة: أعتق العُمران فمِنَ بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر».

(٥) (أَنَّهُ) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/ب، وأمّا في مغني اللبيب: ٦/٦٨٠، فهي بلفظ: (بآئهِ).

(٦) (نسلك) هكذا في الأصل، ومغني اللبيب: ٦/٦٨٠، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٢/ب، فهي بلفظ: (تسلك).

(٧) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي، وأمه هي ابنة عاصم بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، تولى الخلافة، وكان عادلاً وزاهداً، وسلك في خلافته مسلك الخلفاء الأربعة الراشدين، توفي سنة ١٠١هـ. ينظر: الطبقات الكبرى: ٥/٢٥٣-٣١٩، والتاريخ الكبير للبخاري: ٦/١٧٤، الثقات لابن حبان: ٥/١٥١.

(٨) أبو بكر الصديق رضي الله عنه هو: عبد الله بن أبي قحافة، واسم والده عثمان بن عامر، صاحب النبي صلى الله عليه وسلم المقرب، وأول من آمن به، وهو أول الخلفاء الراشدين، توفي سنة ١٣هـ. ينظر: الطبقات الكبرى: ٣/١٦٩-٢١٣، والتاريخ

قوله: (أَعْتَقَ الْعُمَرَانِ) أي: أَمَرَ بِذَلِكَ وَقَضِيًّا بِهِ، أي: بِمَوْتِ السَّادَةِ.
وكتب -أيضًا- ما نصه: هل المراد الحكمُ بِعَتَقِهِنَّ بِالسَّامَةِ وامتناع بيعهن، أو أَنَّهُ
كان لهما أمهات أولاد بجزء عَتَقَهُنَّ؟^(٢).

قوله: (الْعُمَرَانِ) أي: عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز.
قوله: (فَمَنْ بَيْنَهُمَا) لَعَلَّه تَعْقِيبُ فِي الذَّكْرِ، وَإِلَّا أَشْكَلُ بِالنِّسْبَةِ لِعَمْرِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ.
قوله: (وَهَذَا) أي: لفظ (الْعُمَرَانِ) هنا؛ إذ ليس بين أبي بكر وعمر خلفاء.
قوله: (مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ) [النور: ٤٥]^(٣) في كونه من التَّغْلِيْبِ شيءٌ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيْبَ
إِطْلَاقُ اللَّفْظِ عَلَى مَنْ يَسْتَحِقُّهُ وَمَنْ لَا يَسْتَحِقُّهُ بِتَغْلِيْبٍ مَنْ يَسْتَحِقُّهُ عَلَى مَنْ لَا
يَسْتَحِقُّهُ، وَهَذَا لَيْسَ كَذَلِكَ^(٤).

قوله: (فَإِنَّ الْاِخْتِلَاطَ [ص/ ٤٠٧] حَاصِلٌ)، المراد الاختلاطُ فِي اللَّفْظِ بِأَنْ يَتَنَاوَلَ اللَّفْظُ
الْجَمِيعَ.

قوله: (كُلُّ دَابَّةٍ) فالاختلاطُ بِاعْتِبَارِ ائْتِدَاجِ الْجَمِيعِ تَحْتَ هَذَا اللَّفْظِ.
قوله: (وَفِي: مَنْ يَمْشِي) اختلاطٌ آخَرُ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْاِخْتِلَاطَ قَدْ يَكُونُ فِي اللَّفْظِ الَّذِي

الكبير للبخاري: ١/٥، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١٦١٤/٤.

(١) هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ويكنى بأبي حفص، كان إسلامه عزًّا للإسلام والمسلمين، ولازم النبي ﷺ في
سفره وحضره، وتولى الخلافة بعد أبي بكر رضي الله عنه، توفي سنة ٢٣ هـ. ينظر: الطبقات الكبرى: ٢٠١/٣-٢٨٧،
والتاريخ الكبير للبخاري: ١٣٨-١٣٩، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: ١١٤٤/٣-١١٥٩.

(٢) ينظر في هذا: المغني لابن قدامة: ٤٦٩/١٠.

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٨٠، ونصه: «وَلَأَجْلِ الْاِخْتِلَاطِ أَطْلَقْتُ (مَنْ) عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ فِي نَحْوِ: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي
عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]؛ فَإِنَّ الْاِخْتِلَاطَ
حَاصِلٌ فِي الْعُمُومِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾، وَفِي: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾
اِخْتِلَاطٌ آخَرٌ».

(٤) الظاهر أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ هُوَ بِالنَّظَرِ إِلَى (مَنْ) مَعَ قَوْلِهِ: (يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ)، فَإِنَّهُ لَمَّا كَانَ اسْمُ الدَّابَّةِ وَاقِعًا
عَلَى الْمُمَيِّزِ وَغَيْرِ الْمُمَيِّزِ، وَغُلِبَ الْمُمَيِّزُ، أُعْطِيَ مَا وَرَاءَهُ حُكْمَهُ، فَكَأَنَّ الدُّوَابَّ كُلَّهُمْ مُمَيِّزُونَ، فَقَالَ: (فَمِنْهُمْ)، وَلَمْ
يَقُلْ: (فَمِنْهَا)، وَقِيلَ: (يَمْشِي) عَلَى الْمَاشِي عَلَى الْبَطْنِ، وَالْمَاشِي عَلَى أَرْبَعِ قَوَائِمٍ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (مَنْ) فِي الْآيَةِ
نَكْرَةً مَوْصُوفَةً بِالْجَمْلَةِ بَعْدَهَا، أَي: فَمِنْهُمْ نَوْعٌ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ نَوْعٌ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ، وَمِنْهُمْ نَوْعٌ يَمْشِي
عَلَى أَرْبَعٍ. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢/٢٥٧، الكشف: ٣/٢٤٦، والتصريح بمضمون التوضيح: ١/١٥٦.

وقع التغليب فيه، وقد يكون في لفظ آخر، لكن لا ينبغي أن يكون القسم الأول مسوِّغاً للتغليب ضرورةً، أي: التغليب فرع الاختلاط، فلا بُدَّ من تقدُّم الاختلاط عليه، فليتأمل.

ولو اكتفى بالاختلاط في لفظ (التغليب)، لزم صحة التغليب دائماً للزوم الاختلاط على هذا التقدير لكل لفظ لأحد أمرين أو أمورٍ أُطلق عليهما أو عليها.

قوله: (وَأَسْمُ الْمُخَاطَبِينَ)^(١) أي: ولأجل الاختلاط، فـ(اسمُ المخاطَبِينَ) عَطْفٌ على (مَنْ)، وكذا (وَالْمُذَكَّرِينَ) الآتي.

قوله: (مُتَعَلِّقَةٌ بِـ﴿خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١]) «أي: لها ارتباطٌ وتعلُّقٌ بـ(خلقكم)»^(٢). إلى آخر ما ذكره الدماميني.

وقوله يُعْطَى أَنَّ الاختلاط حاصل في: ﴿خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، وكان وجهه اتحاد العامل، وإن اختلف لفظ المعمول.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (مُتَعَلِّقَةٌ بِـ﴿خَلَقَكُمْ﴾)، فيكون الضميرُ في: ﴿لَعَلَّكُمْ﴾ واقعاً على المخاطَبِينَ، وهو (الكاف) في: ﴿خَلَقَكُمْ﴾، والغائبين وهو: ﴿الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٣).

قوله: (لَا بِـ﴿اعْبُدُوا﴾) إذ لا يصحُّ: اعْبُدُوهُ لَعَلَّكُمْ تتقون^(٤)؛ إذ العبادة هي التقوى. وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (لَا بِـ﴿اعْبُدُوا﴾) حتى يختصَّ بالناس المخاطَبِينَ فلا

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٨١، ونصه: «واسم المخاطَبِينَ على الغائبين في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]؛ لأنَّ (لعل) متعلقة بـ(خلقكم) لا بـ(اعبدوا)».

(٢) وتام كلام الدماميني: «والخلق واقعٌ على المخاطَبِينَ والغائبين، وهم المعبر عنهم بالوصول المعطوف، وحاصل المعنى: خلقكم والذين من قبلكم لأجل التقوى، وكان مقتضى الظاهر أن يقال: لعلكم تتقون، ولعلمهم يتقون، لكن غلب المخاطَبُونَ على الغائبين، ف قيل: لعلكم تتقون، والمراد الجميع، وليست (لعل) متعلقة بـ(اعبدوا) لينتفي التغليب، لظهور أنه ليس المراد: اعبدوا ربكم لأجل التقوى؛ لما يفضي إليه من تعليل الشيء بنفسه». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨١٣/٢.

(٣) مستفاد من المطول للفتازاني: ص ٣٢٥.

(٤) ينظر: المرجع السابق الصفحة نفسها.

تغليب.

قوله: (وَالْمُذَكَّرِينَ)^(١) أي: واسمُ المُذَكَّرِينَ على المؤنث، قال الدماميني: «يعني: ولأجل الاختلاط أُطلق وصف المُذَكَّرِينَ على المؤنث»^(٢) إلخ. وكأنَّ الاختلاط هنا باعتبار الوصف، فإنَّه مشتركٌ بينهما وبين الذكور، فليتأمل.

قوله: (حَتَّى عُذَّتْ) أي: (كَيَ)، أو (إلى أَنْ).

قوله: (فِي) مُتَعَلِّقٌ بِـ(أُطْلِقَ) المَقْدَرُ المَتَقَدِّمُ ذِكْرُهُ.

قوله: (وَكَانَتْ) [التحریم: ١٢] أي: مريم.

قوله: (الْقَلْبَتَيْنِ)، جَمْعُ (قَانِت) وهو العابدُ الْمُطِيعُ^(٣).

قوله: (وَالْمَلَائِكَةُ)^(٤) أي: واسمُ الملائكةِ على إبليس، وكأنَّ المراد بالاختلاط هنا أي: في تغليب الملائكة على إبليس مخالطته الخشية لهم، وقد يُشير إلى ذلك قول الزمخشري^(٥)؛ لأنَّه واحدٌ بين أظهر الأُلوف، وأمَّا تكثيرهم بقوله: (الأُلوف) فتوجيهٌ لكون التغليب لهم عليه دون العكس.

قوله: (حَتَّى اسْتُشْنِيَ)، أي: إلى أَنْ اسْتُشْنِيَ منهم استثناءً متصلًا.

قوله: (فِي) مُتَعَلِّقٌ بِـ(أُطْلِقَ).

قوله: (فَسَجَدُوا) [البقرة: ٣٤] أي: الملائكة.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٨١، ونصه: «والمذكَّرينَ على المؤنث حتى عُذَّتْ منهم في: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَلْبَتَيْنِ﴾ [التحریم: ١٢]».

(٢) وتام كلام الدماميني: «وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صفةٍ مشتركةٍ بينهما تنطلق على كلٍّ منهما بصيغةٍ تمتاز عن الصيغة الأخرى بعلامةٍ، فإذا أريد معاً أتى بصيغة المذكر كقوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَلْبَتَيْنِ﴾ [التحریم: ١٢]، أي: المطيعين، فعُدَّتْ الأنثى من الذكور حيث جعلت بمثلتهم في التعبير بلفظٍ يختص به الذكور وضْعاً». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٨١٣-٨١٤.

(٣) الأصل في القنوت أنه بمعنى الطاعة. ينظر: الصحاح، مادة (قنت): ١/٢٦١.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٨١، ونصه: «والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤]

قال الزمخشري: الاستثناء متصل؛ لأنَّه واحد من بين أظهر الأُلوف من الملائكة، فعُلبوا عليه في:

﴿أَسْجُدُوا﴾، ثم استثنى منهم استثناءً أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً».

(٥) ينظر: الكشف ١/١٢٧.

قوله: (لَأَنَّهُ وَاحِدٌ) أي: جَنِّيَّ واحدٌ.

قوله: (فَعُلبُوا) أي: فَعُلبَ اسْمُهُم.

قوله: (ثُمَّ اسْتَشْنِي مِنْهُمْ) أي: ثُمَّ بعد التغليب، وهذا [ص/ ٤٠٨] يدلُّ على أَنَّهُ أطلق أولاً

(الواو) على الجميع هم وإبليس، ثم استشني من الحكم.

قوله: (اسْتَشْنَاءَ أَحَدِهِمْ) أي: مِثْلَ استثناء إلخ.

قوله: (وَيَجُوزُ) أي: وَيُحْتَمَلُ.

قوله: (مُنْقَطِعًا) أي: فلا تغليب.

قوله: (﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ﴾ [الأعراف: ٨٨])^(١) فيه إطلاقٌ ضميرِ الخطابِ على المخاطب وهو شعيب

في قوله: ﴿يَشْعَبُ﴾ وعلى الغائبين في قوله: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ﴾، ومنه إطلاقُ العودِ

على شعيب وهو لا يوصف بالعودِ، وعلى الذين آمنوا معه وهم يُوصفون به؛ لأنَّهم

كانوا أولاً في ملتهم، فهنا تغليبان.

وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: (﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ﴾)، نَسَبَ إليه العودَ معهم تغليباً لهم عليه، وهذا

من تغليب الأكثر من جنس على أقله^(٢).

قوله: (وَأَنَّهُ) إلخ. إشارةٌ إلى التغليب في العودِ.

قوله: (لَمْ يَكُنْ فِي مِلَّتِهِمْ) أي: حتى يُعودَ إليها.

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(٣) أي: الضميرُ في: ﴿لَتَعُودَنَّ﴾.

قوله: (﴿جَعَلَ﴾ [الشورى: ١١]) أي: خَلَقَ اللهُ لَكُمْ أَيُّهَا العقلاء المخاطبون، فالمخاطب بقوله:

(١) مغني اللبيب: ٦/ ٦٨٢، ونصه: «ومن التغليب: ﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ بعد: ﴿لَتُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ وَالَّذِينَ

ءَامَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرِيَّتِنَا﴾ [الأعراف: ٨٨]، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا».

(٢) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨١٤/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٦/ ٦٨٢، ونصه: «ومثله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنْ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا

يَذَرُوكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١]، فإن الخطاب فيه شاملٌ للعقلاء والأنعام، فُعْلِبَ المخاطبون والعاقلون على

الغائبين والأنعام، ومعنى: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾ يشكم ويكرهم...، فجعل هذا التدبير كالمنع...، ونظيره: ﴿وَلَكُمْ

فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]».

﴿جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾، هو العقلاء، والأنعام غائبات،

والمخاطب بقوله: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾ التَّوَعان جميعاً، ففيه تغليب^(١).

قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾ جَمْعُ (زَوْج) وهي المرأة^(٢).

قوله: ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ﴾، أي: وجعل من الأنعام، ولا يُقَدَّر (لكم).

قوله: ﴿أَزْوَاجًا﴾ أي: للأنعام.

وكتب -أيضاً- أي: من جنسها.

قوله: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾، أي: أيها العقلاء والأنعام.

قوله: ﴿فِيهِ﴾ الضمير يعود على الجعل المفهوم من: ﴿جَعَلَ﴾^(٣).

قوله: ﴿فَإِنَّ الْخِطَابَ فِيهِ﴾ أي: في: ﴿يَذَرُوكُمْ﴾.

قوله: ﴿وَالْعَاقِلُونَ﴾ العطف تفسيري. (صر).

قوله: ﴿وَالْأَنْعَامَ﴾ تفسيري. (صر).

قوله: ﴿وَيُكْثِرُكُمْ﴾ تفسيري. (صر).

قوله: ﴿كَالْمَنْبِعِ﴾ مكان نبع الذرء والتكثير.

قوله: ﴿وَنَظِيرُهُ﴾ أي: نظير هذا الضمير في تغليب المخاطبين على الغائبين.

قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] فأوقع المُخَاطَبِينَ على الحَاضِرِينَ

والغائبين.

قوله: ﴿أَنَّ مِنْهُ﴾^(٤) أي: التغليب.

قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، وذلك لأنَّ (أيها) مخاطب، وقوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ يَعُمُّ

(١) يقول التفتازاني: لقائل أن يقول: إن جعل الخطاب شاملاً للأنعام تكلف؛ لأن الغرض إظهار القدرة وبيان

الإلطف في حق الناس، وعليه يكون الخطاب مختصاً بهم، ويكون التقدير: وجعل لكم من الأنعام أزواجاً، وهذا

أنسب في نظم الكلام مما قدره، وهو جعل الأنعام من أنفسها أزواجاً. ينظر: المطول للتفتازاني: ص ٣٢٦.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، مادة، (زوج): ١١/١٠٥.

(٣) ينظر: الكشف ٢١٢/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٨٣، ونصه: «وزعم جماعة أن منه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [البقرة: ١٠٤]، ونحو: ﴿بَلْ

أَنْتُمْ قَوْمٌ جَاهِلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، وإنما هذه من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ».

الحاضر والغائب مع أنه صيغة غائب، فغلب الغائب على المخاطب.
 قوله: (وَلَحَوْ: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]) [ص/ ٤٠٩]. قال الشُّمْنِي: «أَمَّا قوله: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، فصرَّح صاحب (التلخيص) بأن فيه تغليباً» إلى قوله: «وإنَّما فيه مراعاة اللفظ؛ إذ حقُّ العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة»^(١). انتهى.
 وأقول: لقائل أن يقول: الموصول وإن كان لفظه لغائبٍ لأنَّه اسمٌ ظاهرٌ إلاَّ أنه في المعنى مُنادى ومخاطب بـ(يا أيُّها)، فما المانع من أن يقال: غلب جهة غيبته على جهة خطابه؟^(٢)، فليتأمل.
 وكتب -أيضاً- ما نصه: قوله: ﴿تَجْهَلُونَ﴾ صفةُ (قوم) الذين تُعمُّ الحاضر والغائب، فقوله: (تجهلون) بصيغة الخطاب تغليبٌ للمخاطب على الغائب.
 قوله: (وإنَّما هذا) أي: الثاني أي: (تجهلون).
 قوله: (مِنْ مُرَاعَاةِ الْمَعْنَى) فإنَّ (قوم) غائبٌ لفظاً، مُخاطبٌ معنًى؛ لأنَّه عبارة عن (أنَّتم)، والخطاب في: (تجهلون) لِمراعاة المعنى.
 قوله: (وَالأَوَّلُ) أي: ﴿ءَامَنُوا﴾، فـ(الذين) لفظه لغائب، ومعناه مخاطبٌ؛ إذ هو عبارة عن (أيُّها)، فقوله: ﴿ءَامَنُوا﴾ لِمراعاة اللفظ.

(١) ونص كلام الشُّمْنِي: «وأقول: أمَّا قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾، فصرَّح صاحب (التلخيص) بأن فيه تغليباً، قال التفتازاني: وهو تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأنَّ القياس بياء الغيبة؛ لأنَّ الضمير عائد إلى (قوم)، ولفظه لغائب لكونه اسماً مظهرًا، لكنَّ لَمَّا كان في المعنى عبارة عن المخاطبين غلب جانب الخطاب على جانب الغيبة. انتهى». الحاشية: ٢/٢٨١، وينظر كلام التفتازاني في المطول: ص ٣٢٣-٣٢٤. وقد تصرَّف فيه الشُّمْنِي يسيراً.

(٢) مستفاد من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٢/٨١٥-٨١٦.

[القاعدة الخامسة]

أَنَّهُمْ يُعْبِرُونَ بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ^(١).

قوله: (وَالثَّانِي: مُشَارَفَتُهُ)^(٢)، الظَّاهِرُ أَنَّ المُشَارَفَةَ أَحْصَى مِنْ مَطْلُقِ المُقَارَبَةِ.

قوله: (أَيُّ: فَشَارَفَنَ)، إِذْ لَوْ أُرِيدَ الظَّاهِرُ لَمْ يُتَصَوَّرِ الإِمْسَاكُ حَتَّى يُؤْمَرَ بِهِ.

قوله: (وَتَرَكَ الْأَزْوَاجَ)، إِذْ لَوْ أُرِيدَ الظَّاهِرُ، لَمْ يُتَصَوَّرِ وَصِيَّةٌ مِنْهُمْ.

قوله:

... وَزَالَ الرَّاسِيَّاتُ ... (٣)

أي: وشارفت الزوال، والمُشَارَفَةُ أَحْصَى مِنْ المُقَارَبَةِ الَّتِي أَفَادَهَا (كَادَ)^(٤).

قوله: (﴿فَاسْتَعِذْ﴾ [النحل: ٩٨])^(٥) إِذِ الْإِسْتِعَاذَةُ سَابِقَةٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي بَقِيَّةِ الْأَمْثَلَةِ.

قوله: (وَمِنْهُ فِي غَيْرِهِ)^(٦) أَي: وَمِنْ التَّعْبِيرِ بِالْفِعْلِ عَنْ إِرَادَتِهِ فِي غَيْرِ الشَّرْطِ.

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب: ٦/٦٨٤. وأيضاً في مغني اللبيب (خ): ل١٨٣/أ، إلا أنها بدون: (كثيرة).

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٨٥، ذكر ابن هشام أنهم يعبرون بالفعل عن أمور، ومنها: «والثاني: مشارفته، نحو: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، أي: فشارفن انقضاء العدة، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]، أي: والذين يشارفون الموت وترك الأزواج يوصون وصية».

(٣) مغني اللبيب: ٦/٦٨٤، ونصه: «ومما لم يتقدم ذكره -أي: من الأمثلة- قوله:

إِلَى مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ وَزَالَ الرَّاسِيَّاتُ مِنَ الصَّخْرِ»

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه: ١/٣٦٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/١٨٢، وتمهيد القواعد ٧/٣٤٤٠، وشرح أبيات المغني: ٨/٩٠. وبلا نسبة في شرح شواهد المغني: ٢/٩٦٤.

(٥) مغني اللبيب: ٦/٦٨٥، ذكر ابن هشام أنهم يعبرون بالفعل عن أمور، ومنها: «الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨]».

(٦) مغني اللبيب: ٦/٦٨٦-٦٨٧، ونصه: «ومنه في غيره: ...، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا

قوله: (اتَّجَهَ)، وفي نسخة بَدَلَ (اتَّجَهَ): (لَمْ يُشْكَلْ)^(١) لَأَنَّ إِرَادَةَ الْخَلْقِ وَالتَّصْوِيرِ وَتَعَلُّقَهُمَا الْمَعْنَوِيَّ أَرْزَلِيَّانَ، فَهُمَا سَابِقَانِ عَلَى التَّعَلُّقِ التَّنْجِيزِيِّ لِلأَمْرِ بِالسُّجُودِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ تَعَلُّقُ الْإِرَادَةِ التَّنْجِيزِيَّ عَنْ ذَلِكَ.

قوله: (مُضَافَيْنِ) أي: مضافاً في الأول، ومضافاً في الثاني.

قوله: (أَيُّ: أَرَدْنَا)^(٢) لَأَنَّ مَجِيءَ الْبَاسِ سَابِقٌ عَلَى الْإِهْلَاكِ.

قوله: (أَيُّ: أَرَادَ فِرَاقَنَا)^(٣)، إِذْ لَوْ فَارَقَ بِالْفِعْلِ، لَزِمَ تَحَقُّقُ مَفَارِقَتِهِمْ إِيَّاهُ مَعَ مَفَارِقَتِهِ، فَلَا يَأْتِي [ص/ ٤١٠] قَوْلُهُمْ مِنْ: (قَبْلَ)^(٤).

قوله: (لِلْإِرَادَةِ الْفَعْلِ)^(٥) هَلَّا قَالَ: بِإِرَادَةِ الْفِعْلِ.

قوله: (وَالرَّابِعُ)^(٦) أي: مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يُطْلَقُ الْفِعْلُ عَلَيْهَا.

لِلْمَلَكَةِ أَسْجُدُوا لِأَدَمَ ﴿[الأعراف: ١١]، فَإِذَا حُمِلَ (خَلَقْنَا) وَ(صَوَّرْنَا) عَلَى إِرَادَةِ الْخَلْقِ وَالتَّصْوِيرِ لَمْ يُشْكَلْ، وَقِيلَ: هُمَا عَلَى حَذْفِ مُضَافَيْنِ».

(١) (اتَّجَهَ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي مَغْنِي اللَّيْبِ (خ): ل ١٨٣/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّيْبِ: ٦/٦٨٧، فَهِيَ بِلَفْظٍ: (لَمْ يُشْكَلْ).

(٢) مَغْنِي اللَّيْبِ: ٦/٦٨٧، وَنَصَهُ: «وَمِثْلُهُ: ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، أَي: أَرَدْنَا إِهْلَاكَهَا».

(٣) مَغْنِي اللَّيْبِ: ٦/٦٨٤، وَنَصَهُ: «وَقَالَ:

فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ تُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَى مِنْ جَمَاعِنَا وَطَرًا

أَي: أَرَادَ فِرَاقَنَا».

(٤) جزء من صدر بيت من المنسرح، والبيت تقدَّم بتمامه، وقبلة:

أَصْبَحَ مِنِّي الشَّبَابُ قَدْ حَسَرَا إِنَّ يَنَاءً عَنِّي فَقَدْ ثَوَى عُصْرًا

وَالْبَيْتَانِ لِلرَّبِّيعِ بَيْنَ ضَبْعِ الْفَزَارِيِّ، كَمَا فِي: النُّوَادِرِ لِأَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ: ص ٤٤٦، وَأُمَالِي الْقَالِي: ٢/١٨٥، وَشَرَحَ أَيْبَاتُ الْمَغْنِيِّ: ٨/٩١، وَقِيلَ: لِلْأَعَشَى، وَلَمْ أَحْدِثْ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لَهُ فِي: شَرَحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ: ٣/٢٦٦، وَتَمْهِيدِ الْقَوَاعِدِ: ٧/٣٢٤٩.

(٥) (لِلْإِرَادَةِ) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي مَغْنِي اللَّيْبِ (خ): ل ١٨٣/أ، وَأَمَّا فِي مَغْنِي اللَّيْبِ: ٦/ فُهِى بِلَفْظٍ: (بِإِرَادَةِ).

(٦) مَغْنِي اللَّيْبِ: ٦/٦٨٨، وَنَصَهُ: «وَفِي كَلَامِهِمْ عَكْسُ هَذَا، وَهُوَ التَّعْبِيرُ بِإِرَادَةِ الْفِعْلِ عَنْ إِيجَادِهِ».

(٧) مَغْنِي اللَّيْبِ: ٦/٦٨٩، ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّهُمْ يَعْبُرُونَ بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ، وَمِنْهَا: «الرَّابِعُ: الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤]، أَي: قَادِرِينَ عَلَى الْإِعَادَةِ، وَأَصْلُ ذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ يَتَسَبَّبُ عَنِ الْإِرَادَةِ وَالْقُدْرَةِ، وَهُمْ يَقِيمُونَ السَّبَبَ مُقَامَ الْمُسَبَّبِ لَا الْعَكْسَ».

قوله: ﴿فَعَلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] فيه الشاهد، فإنه من (فَعَلَ) بمعنى (قَدَرَ) مجازاً، لا بمعنى (وَجَدَ) حقيقة.

قوله: (عَلَى الإِعَادَةِ)؛ بدليل: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا﴾، أي: وَعَدْنَا الإِعَادَةَ وَعَدَّا.

قوله: (وَأَصْلُ ذَلِكَ) أي: وحقيقة ذلك.

قوله: (أَنَّ الْفِعْلَ) أي: الذي الكلام فيه.

قوله: (يَتَسَبَّبُ عَنِ الْإِرَادَةِ) فالفعل حقيقة هو المُتَسَبَّبُ عن الإرادة.

قوله: (وَهُمْ) أي: العرب.

قوله: (يُقِيمُونَ) إلخ. فيُعْبَرُونَ بالسَّبَبِ عن المُسَبَّبِ كالإرادة والقدرة عن الفعل.

قوله: (السَّبَبُ) كالإرادة والقدرة هنا.

قوله: (المُسَبَّبُ) كالفعل.

قوله: (وَبِالْعَكْسِ^(١)) أي: كما هنا، أي: يُقِيمُونَ المُسَبَّبَ مقام السَّبَبِ، فيُعْبَرُونَ بالفعل عن الإرادة والقدرة.

قوله: (وَبِالْإِخْتِيَارِ^(٢)) أي: الذي هو سبب.

قوله: (يَحْصُلُ الْعِلْمُ) أي: الذي هو مُسَبَّب.

قوله: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] الآية. حقيقة الاستطاعة القدرة^(٣)، ولكن أُطلق

على الفعل الذي هو الإنزال، فقوله: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ﴾ أي: هل يُنْزِلُ؟ فأطلق

الاستطاعة بمعنى القدرة على الفعل المُسَبَّب عنها.

(١) (وبالعكس) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل١٨٣/أ، وأما في مغني اللبيب: ٦٨٩/٦، فهي بلفظ: (لا العكس)، وما في الأصل هو الصحيح؛ إذ إنَّ المُسَبَّبَ يقام مكان السبب أيضاً. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٥٦/٢.

(٢) مغني اللبيب: ٦٨٩/٦، ذكر ابن هشام أنهم يقيمون السبب مقام المُسَبَّبِ وبالعكس، فقال: «فالأول: نحو: ﴿وَنَبْلُوا أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١]....؛ لأنَّ الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم».

(٣) مغني اللبيب: ٦٨٩/٦-٦٩٠، ذكر ابن هشام أنهم يقيمون السبب مقام المُسَبَّبِ وبالعكس، فقال: «وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢]، الآية في قراءة غير الكسائي بالغيبة، و(ربك) بالرفع، معناه: هل يفعلُ ربك؟».

(٤) ينظر: تفسير ابن جرير: ٢١٩/١١، ومعاني القرآن للزجاج: ٢٢٠/٢، والبحر المحيط في التفسير: ٤٠٩/٤.

قوله: (هَلْ يَفْعَلُ؟) أي: يُوجَدُ، لكنَّ الإنزال إيجاداً أيضاً، فيصير التَّقْدِيرُ: هل يُوجَدُ الإنزال الذي هو إيجاد أيضاً؟، فالمعنى: هل يُوجَدُ الإيجاد؟ ولا يخفى ما فيه. (صر).

قوله: (وَمِثْلُهُ)^(١)، أي: في إطلاق السَّبَب وإرادة المُسَبَّب.

قوله: (﴿فَظَنَّ﴾ [الأنبياء: ٨٧]) أي: يونس عليه السلام.

قوله: (أَيُّ: أَنْ لَنْ نُوَاخِذَهُ^(٢) فَعَبَّرَ) بقوله: ﴿تَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ عن نواخذه.

وكتب -أيضاً- ما نصه: ومنهم من فسَّر: ﴿تَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ بـ(نُضِيقُ عَلَيْهِ)، من قُدِرَ عليه، بالبناء للمجهول، يعني: ضِيقُ عليه^(٣).

قوله: (وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ)^(٤) وهي: ﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾ [المائدة: ١١٢]^(٥)، بالخطاب، والبناء للفاعل، ونَصَبَ (ربك).

قوله: (فَتَقْدِيرُهَا) إلخ، وعلى هذا فـ﴿أَنْ يُنْزَلَ﴾ [معمول]^(٦) (سؤال)، وهو مصدرٌ محذوفٌ، ففي هذا إعمالُ المصدرِ محذوفاً.

[ص / ٤١١] قوله: (أَوْ هَلْ تَطْلُبُ) مأخوذة من السين في (تطلب)^(٧)؛ لأنها للطلب.

قوله: (أَيُّ: اسْتِجَابَتُهُ) تفسيرُ: (طَاعَةَ رَبِّكَ).

قوله: (وَمِنْ الثَّانِي)^(٨) أي: إطلاقُ المُسَبَّب على السَّبَب.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٩٠، ذكر ابن هشام أنهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فقال: «ومثله: ﴿فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، أي: لن نواخذه».

(٢) (أي: أن لن نواخذه) هكذا في الأصل، وأمّا في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٣/ب، وفي مغني اللبيب: ٦/٦٩٠، فهي بلفظ: (أي: لن نواخذه).

(٣) ينظر أقوال السلف في الآية في: تفسير ابن جرير: ١٨/٥١٤-٥١٦، وقد رجَّح رحمه الله القول بأنَّه من التضييق عليه، أي: ظن يونس عليه السلام أن لن نُضِيقَ عليه عقوبة له على مغاضبة ربه.

(٤) مغني اللبيب: ٦/٦٩٠، ونصه: «وَأَمَّا قِرَاءَةُ الْكِسَائِيِّ فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربك؟ فحذف المضاف أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة، أي: استجابته».

(٥) قرأ الكسائي وحده بها. ينظر: السبعة في القراءات: ص ٢٤٩، وجامع البيان في القراءات السبع: ٣/١٠٣٢. وينظر توجيهها في: معاني القراءات: ١/٣٤٣، وحجة القراءات: ص ٢٤١.

(٦) زيادة من المحقق يقتضيها السياق.

(٧) كذا في الأصل، وليس فيه السين، ويظهر أن صحة الفعل (تستطيع)، وهو الذي أوله ابن هشام بـ(تطلب)، فيكون لحظ فيه (السين)، وهي تدل على الطلب، فأولّه بـ(تطلب). ينظر: مغني اللبيب: ٦/٦٩٠.

قوله: ﴿النَّارُ﴾ [البقرة: ٢٤] مُسَبَّةٌ عن المعاصي من حيث عذابها.

قوله: (العناد) سَبَبٌ.

قوله: (للنَّارِ) أي: لعذاب النَّارِ، مُسَبَّبٌ.

(١) مغني اللبيب: ٦/٦٩٠، ذكر ابن هشام أنهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فقال: «ومن الثاني:

﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]، أي: فاتقوا العناد الموجب للنار».

[القاعدة السادسة]

أَنَّهُمْ يُعْبَرُونَ عَنِ الْمَاضِي وَالْآتِي كَمَا يُعْبَرُونَ عَنِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ قَصْدًا لِإِحْضَارِهِ فِي
الذَّهْنِ حَتَّى كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ حَالَةَ الْإِخْبَارِ^(١).

قوله: (مِنَ الرَّسُولِ^(٢))^(٣)، الظاهر أن المراد به نبينا محمد ﷺ؛ لأنه المُخاطب بهذا الكلام،
فهو الذي يُتَوَهَّمُ أَنَّ الْمُرَادَ التَّقْرِيبَ إِلَيْهِ، وَلَا يَخْفَى إِشْعَارُ هَذَا الْكَلَامِ بِأَنَّ الْقُرْبَ فِي
الإشارة وعدمه يُعْتَبَرُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَاطَبِ، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ فَقَدْ يَتَبَادَرُ أَنَّ الْقُرْبَ أَوْ غَيْرَهُ
إِنَّمَا يُعْتَبَرُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتَكَلِّمِ، فَلْيَرِاجِعْ.

قوله: (وَإِنَّمَا^(٤) الْإِشَارَةُ كَانَتْ إِلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَحُكِيَتْ)، إِنَّ أَرَادَ أَنَّهُ وَقَعَتْ
إِلَيْهِمَا إِشَارَةٌ بِالْفِعْلِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذِ الْقُرْآنُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالْوَاقِعَةُ لَا
تَقْتَضِي ذَلِكَ، وَلَا تُشْعِرُ بِهِ؛ إِذِ الْقُرْآنُ حَكَى مَا وَقَعَ، وَالَّذِي وَقَعَ أَنَّهُ كَانَ أَحَدُ
الْمُقْتَتَلَيْنِ مِنْ شِيعَتِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ مِنْ عَدُوِّهِ، وَمَجَرَّدُ ذَلِكَ لَا يَقْتَضِي إِشَارَةً إِلَيْهِمَا،
وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّ حَالَهُمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ أُشِيرَ إِلَيْهِمَا، كَانَتْ
الْإِشَارَةُ إِلَيْهِمَا إِشَارَةَ الْقَرِيبِ لَا تُصَافُهُمَا بِالْقُرْبِ، فَحُكِيَتْ حَالَهُمَا فِي الْقُرْآنِ بِأَنَّ
اسْتَعْمَلَ فِي الْإِشَارَةِ إِلَيْهِمَا إِشَارَةَ الْقَرِيبِ حِكَايَةً لِّذَلِكَ الْحَالِ الَّتِي كَانَتْ لَهَا، فَهُوَ
ظَاهِرٌ^(٥).

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٣/ب، ومغني اللبيب: ٦٩١/٦.

(٢) (الرسول) هكذا في الأصل، وفي مغني اللبيب (خ): ل ١٨٣/ب، وأما في مغني اللبيب: ٦٩١/٦، فهي بلفظ:
(النبى).

(٣) مغني اللبيب: ٦٩١/٦، ونصه: «ونحو: ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]، إذ ليس
المراد تقريب الرجلين من النبي ﷺ كما تقول: هذا كتابك فخذ، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت،
فحُكِيَتْ.

(٤) (ولنا) هكذا في الأصل، والتصحيح من مغني اللبيب (خ): ل ١٨٣/ب، ومغني اللبيب: ٦٩١/٦.

(٥) ذكر العلماء أن العرب تُشِيرُ بـ (هذا) إلى الغائب، وقيل: إن (هذا) في الآية قيلت على جهة الحكاية للحَضَرَةِ،
أي: فوجد فيهما رجلين إذا نظر إليهما الناظرُ قال: هذا من شيعته وهذا من عدوه، يقول ابن جني: حكاية الحال
فاشية في اللغة، واستشهد بهذه الآية، وقال: لما حكيت الحال الماضية صار النبي ﷺ ومن بعده ممن يسمع
كالحاضرين للحال. ينظر: المحتسب ٣٠٥/١. ومعاني القرآن للزجاج: ١٣٦/٤. والدر المصون: ٦٥٧/٨.

قوله: (إِحْضَارَ تِلْكَ الصُّورَةِ)^(١) أي: فَإِنَّ الإشارة ماضية.

قوله: (فَكَانَ)^(٢)، أي: لِأَنَّ القول ماضٍ.

قوله: (﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ﴾ [القصص: ٥]) قال البيضاوي: «(ونريد) حكاية حال ماضية معطوفة على: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا﴾ [القصص: ٤]، من حيثُ إِنَّهُمَا واقعان تفسيراً لـ ﴿نَبَأٍ﴾ [القصص: ٣]»^(٣).

قوله: (كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً)^(٤)، هلاً اعتبر وقت التّكلم الذي هو الأصل، فجعل هذا من حكاية الحال الماضية كما في الآية الأولى.

وقوله: (وَقَتَّ التَّدَارُؤُ) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]. قال البيضاوي: «اخْتَصَمْتُمْ فِي شَأْنِهَا؛ إِذِ الْمُتَخَصِمَانِ [يَدْفَعُ]^(٥) بَعْضُهُمَا^(٦) بَعْضًا، أَوْ تَدَافَعْتُمْ بِأَنْ طَرَحَ كُلُّ قَتْلَهَا عَنْ نَفْسِهِ إِلَى صَاحِبِهِ، [ص/ ٤١٢] وَأَصْلُهَا: (تَدَارَأْتُمْ)، فَأُدْغِمَتْ (التَّاء) فِي (الدَّال)، وَاجْتَلِبَتْ لَهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ»^(٧). انتهى.

(١) مغني اللبيب: ٦٩١/٦-٦٩٢، ونصه: «ومنه: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩]، قصد بقوله سبحانه: (فتثير) إحضار تلك الصورة البديعة».

(٢) مغني اللبيب: ٦٩٢/٦، ونصه: «ومنه: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُو كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، أي: فكان. ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾... إلى قوله: ﴿وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَمَلْنَ﴾ [القصص: ٦-٥]».

(٣) تفسير البيضاوي: ١٧١/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٦٩٣/٦، ونصه: «ومثله: ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢]، إِلَّا أَنَّ هَذَا عَلَى حَالِ كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً وَقْتُ التَّدَارُؤِ».

(٥) في الأصل بلفظ: (يَدْرُؤُ)، والتصحيح من تفسير البيضاوي: ٨٨/١.

(٦) في الأصل (بعضكم)، والتصحيح من المرجع السابق.

(٧) ينظر: المرجع السابق.

القاعدة السابعة

[أَنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ]^(١).

قوله: (في الأكثر)^(٢) إشارة إلى أَنَّهَا تَسْقُطُ بَعْدَ (عَسَى) قَلِيلًا^(٣).

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٣/ب، ومغني اللبيب: ٦/٦٩٥.

(٢) مغني اللبيب: ٦/٦٩٥-٦٩٦، ونصه: «وقالوا: (عسى زيد أن يقوم)... وقيل: (إن) زائدة، ويردُّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر».

(٣) جمهور البصريين يرون حذفها ضرورة لا يرد إلا في الشعر. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/٤٥٥، وتوضيح المقاصد: ١/٥١٧.

القاعدة الثامنة

[كثيرًا ما يُعْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ] ^(١).

قوله: (وَلَا يَجُوزُ: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ، قَامَ عَمْرُو)) ^(٢) إلخ. «هذا مذهب الجمهور ^(٣)، وقال الفراء: لا يختص ذلك بالشعر، بل يقع في النثر ^(٤)، واختاره ابن مالك ^(٥) مستدلاً عليه بحديث: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ)) ^(٦)» ^(٧). قوله: (فَقَالَ يُونُسُ) ^(٨) أي: توجيهاً لرفع (تَنْزِلُونَ) ^(٩) مع عطفه ظاهراً على المجزوم ^(١٠).

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٤/أ، ومغني اللبيب: ٦٩٩/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٧٠٠/٦، ونصه: «ولا يجوز: (إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو) في الأصح، إلا في الشعر».

(٣) ذكر ابن مالك أن أكثر النحويين يخصونه بالضرورة. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨٦/٣، وتوضيح المقاصد:

١٢٧٨/٣. وشرح ابن الناظم على الألفية: ص ٤٩٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٧٦/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥٨٦/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩١/٤.

(٦) رواه البخاري: ١٦/١، ومسلم: ٥٢٤/١، ولفظه: ((مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَيُؤَافِقُهَا - أَرَاهُ قَالَ: إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا - غُفِرَ لَهُ)).

(٧) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٢١/٢ - ٨٢٢.

(٨) مغني اللبيب: ٧٠١ - ٧٠٢، ونصه: «وقال الشاعر:

إِنْ تَرَكُّبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا
أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرُ نُزُلُ

فقال يونس: أراد أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط».

(٩) جزء من عجز بيت من البسيط، وقد تقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للأعشى، كما في ديوانه: ص ٦٣، والكتاب:

٥١/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٤٣/٣، وأما ابن الشجري: ٢١٩/٢، وضرائر الشعر لابن عصفور:

ص ٢٨٢، وشرح شواهد المغني ٩٦٦/٢.

ولفظ الديوان:

قَالُوا الرُّكُوبَ فَقُلْنَا تِلْكَ عَادَتُنَا
أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرُ نُزُلُ

وقال البغدادي: إن الرواية عند الخطيب التبريزي بلفظ: (قالوا: الطراد فقلنا: تلك عادتنا)، وعلى هذه الرواية

لا شاهد فيها.

وقوله: (نُزُلُ) جمع (نازل). ينظر: شرح أبيات المغني: ١٠٣/٨ - ١٠٤.

(١٠) ينظر قول يونس في: الكتاب: ٥١/٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٤٣/٣.

قوله: (عَلَى جُمْلَةِ الشَّرْطِ)، مع أَنَّ جملة الشرط لا تكون إِلَّا فعلية، فعَطَفُ الاسمِية عليها جارٍ على قاعدة اغتفارهم في الثَّواني ما لا يغتفرونه في الأوائل.

أَنَّهُمْ يَتَّسِعُونَ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَّسِعُونَ فِي غَيْرِهِمَا^(١).

(٢) (لَنْ مَا رَأَيْتُ (

قوله: (الْمَنْفِيَّ بـ(ما))^(٥) أي: مع أَنَّ لـ(ما) النافية الصّدر.

قوله: (وَجَهَنِّ)^(٦)، كان مراده بهما إعمال (أُمَّا)، وإعمال ما بعد (الفاء).

خبر (إنَّ) الذي لا يجوز تقدمه.

قوله: (وَجَوَّزُهُ) كَأَنَّ مَرَجَعَ هَذِهِ (الهاء): تَقَدَّمَ الْبَعْضُ فَاصِلًا.

(٢) مغني اللبيب: ٧٠٤/٦، ذكر ابن هشام الفصل بين (لن) ومنصوبها فقال: «وقوله:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ»

مالك: ٢٢/٤، وارتشاف الضرب: ١٦٤٤/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٥/٣، وتهيد القواعد:

٤١٣٥/٨، والمقاصد الشافية: ٢٦/٦، وشرح أبيات المغني: ١٥٤/٥.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٤٤/٤.

(٥) مغني اللبيب: ٦/٦٠٧-٦٠٨. ذكر ابن هشام حالات تقديم الجار والمجرور والظرف، فقال: «وعلى الفعل المنفي

بـ(ما)...، وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: (أَكُلُّ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ)».

(٦) مغني اللبيب: ٧٠٧/٦-٧٠٨، ونصه: «وَأَقُولُ أُمَّا مَسْأَلَةٌ (أُمَّا) فَاعْلَمْ أَنَّه إِذَا تَلَاهَا ظَرْفٌ وَلَمْ يَلِ الْفَاءَ مَا يَمْتَنِعُ

تَقَدَّمَ معموله عليه نحو: (أَمَّا فِي الدَّارِ - أَوْ عِنْدَكَ - فَرِيذٌ جَالِسٌ) جاز كونه معمولاً لـ (أَمَّا) أَوْ لَمَّا بَعْدَ (الفاء)

فَإِنْ تَلَا (الفَاءُ) مَا لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ نَحْوَ (أَمَّا زَيْدًا) - أَوْ الْيَوْمَ - فَإِنِّي ضَارِبٌ* فَالْعَامِلُ فِيهِ عِنْدَ الْمَازِنِ: (أَمَّا)

فنصحُ مسألةَ الظَّرْفِ فقط؛ لأنَّ الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرد تجوزُ مسألةُ الظَّرْفِ من وجهين،

ومسألةُ المفعول به من جهةِ إعمال ما بعد (الفاء)، واحتجَّ بأنَّ (أَمَّا) وضعت على أَنَّ ما بعد (فاء) جوابها يتقدَّم

بعضه فاصلاً بينها وبين (أَمَّا)، وجَوَّزَهُ بعضُهُم في الظَّرْف دون المفعول به».

قوله: (وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأَخِيرَةُ) أي: تقدّم الظرف على عامله المعنوي كـ (في الدار) في المثال.

القاعدة العاشرة

[مِنْ فُنُونٍ كَلَامِهِمُ الْقَلْبُ، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ فِي الشَّعْرِ] ^(١).

قوله:

(كَأَنَّ سَبِيئَةً... ..) ^(٢)

خبرُ (كَأَنَّ) ^(٣) بعد هذا البيت.

قوله: (وَالْتَّكْرَةَ الْاسْمَ) إشارة إلى وجه القلب، فهذا مِمَّا الدَّاعي إليه من جهة اللفظ.

قوله: (وَتَأَوَّلَهُ الْفَارِسِيُّ) يُتَأَمَّلُ الإعرابُ على تأويل الفارسي ^(٤)، ويُحتمل أن يجعل اسم

(تكون): (عَسَلٌ وَمَاءٌ)، و(مزاجها) خبرها ^(٥).

قوله: (بِتَقْدِيرٍ: وَخَالَطَهَا) ^(٦)، هَلَّا رُفِعَ بِالْعَطْفِ عَلَى (عَسَلٌ).

قوله: (عَلَى إِضْمَارِ الشَّانِ) أي: اسمًا، و(الجملة الاسمية) الخبر.

قوله: (إِنَّ (كَانَ) زَائِدَةٌ) ^(٧)، أي: تكون؛ لأنَّه قد يطلق (كان) على باب (كان)، فيشمل المضارع.

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٤/ب، ومغني اللبيب: ٧٠٩/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٧٠٩/٦، ونصه: «كقول حسان رضي الله تعالى عنه:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمن نصب (المزاج)، فجعل المعرفة الخبر، والتكررة الاسم، وتأوَّله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية».

(٣) جزء من صدر بيت من الوافر، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لحسان بن ثابت رضي الله عنه، كما في ديوانه: ص ١٧،

وشرح أبيات سيبويه: ٣٨/١، والمحكم والمحيط الأعظم: ٥٠٩/٧، والحلل في شرح أبيات الجمل: ص ٤٧،

والمقاصد الشافية: ٥٣٣/٤، وشرح أبيات المغني: ٣٥١/٦.

وبعده قوله:

عَلَى أَثْيَابِهَا، أَوْ طَعْمُ غَضٍّ مِنْ الثَّقَّاحِ، هَصْرَةٌ اجْتَنَاءُ

قوله: (هَصْرَةٌ) أي: أماله، و(الاجتناء) أخذ الثمرة من الشجرة. ينظر: شرح أبيات المغني: ٣٥١/٦.

(٤) ينظر قول الفارسي في: اللمحة في شرح الملحة: ٥٨٤/٢، ولم أجده في كتب الفارسي التي وقفت عليها، وقد

ذكر هذا القول ابن السَّيِّد ولم ينسبه لأحد. ينظر: الحلل في شرح أبيات الجمل: ص ٤٨.

(٥) ينظر: المقتضب: ٩١/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٥/١.

(٦) مغني اللبيب: ٧٠٩/٦. ونصه: «فارتفاع (ماء) بتقدير: وخَالَطَهَا ماءً، ويروى برفعهن على إضمار الشَّان».

(٧) مغني اللبيب: ٧١٠/٦. ونصه: «وَأَمَّا قول ابن أسد: إِنَّ (كَانَ) زَائِدَةٌ، فخطأ».

المضارع.

قوله: (فَخَطَّأً) [ص/ ٤١٣]، الإنصافُ أنَّه ليس بِخَطَّأً، إذا أراد أن ذلك يُحتمل؛ لأنَّ الجواب عن الإشكال يكفي فيه الاحتمال، وحينئذ يكون هذا من المسموع، ولا حاجة إلى ادعاء الضرورة؛ لأنَّ نفس الشعر ضرورة، نَعَمْ، يتَّجه الاعتراض بناءً على قول ابن مالك: إنَّ ضرورة الشعر ما لا مندوحة عنه، وهو خلاف قول الجمهور^(١).
قوله:

(... ..) فَلَا تَهَيَّئْكَ (٢)

بـ(الياء) «التحتية مسندٌ إلى: (أَنْ تُقَدِّمَ)^(٣) أي: لا يُخَفِّك الإقدام، والمعنى: لا تَخَفُ أَنْتَ الإقدامَ على مُلاقاة العدوِّ»^(٤)، و^(٥) كذا في الدماميني.
فليتأمل، هل يجوز -أيضاً- كون الفعل بالتاء الفوقية^(٦)؟ و(فاعله) ضمير النجدة، و(أَنْ تُقَدِّمَ) بدلٌ من الكاف المفعول، وقوله: (فَلَا تَهَيَّئْهَا)، أي: النجدة، فالنهي عن تَهَيَّئْهَا نَهْيٌ عن تَهَيَّيْبِ الإقدام، فانظر، هَلَا قال: تَهَيَّئْهُ؟
قوله: (وَهِيَ الْجَبَلُ الصَّغِيرُ)^(٧) كَأَنَّ وجه القلب أَنَّ الجبال الصغار تَتَلَفَعُ بالسَّراب؛ لأنَّه

(١) سبق التعليق على مثل هذا. ينظر: الصفحة رقم [٤٧٧].

(٢) مغني اللبيب: ٧١١/٦، ونصه: «وقال آخر:

فَإِنْ أَنتَ لَأَقِيتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَهَيَّئْكَ أَنْ تُقَدِّمًا
أي: فلا تَهَيَّئْهَا».

(٣) جزء من عجز بيت من المتقارب، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للنمر بن تولب، كما في ديوانه: ص ١١٦، والمعاني الكبير لابن قتيبة: ١٢٦٤/٣، وشرح أدب الكاتب للجوالقي: ص ١٨٦، والمقاصد النحوية: ٥٥٧/١، وشرح شواهد المغني: ١٨٠/١، وشرح أبيات المغني: ٣٨٥/١.

(٤) تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٢٩/٢.

(٥) كذا في الأصل، والنص منقول بالنص من الدماميني، فيحتمل أن تكون الواو زادها الناسخ سهواً.

(٦) ورد الفعل بلفظ: (تَهَيَّئْكَ) في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٤/ب، ومغني اللبيب: ٧١١/٦. وكذا عند ابن الأنباري، وجعله من الأضداد، يقال: تَهَيَّيْتُ الطَّرِيقَ وَتَهَيَّيْتُ الطَّرِيقَ، بمعنى. ينظر: الأضداد: ص ٩٩، ولفظ الديوان بالياء: (يَهَيَّئْكَ)، وجاء بالتاء -أيضاً- في عددٍ من المراجع. ينظر: المخصص: ١٧٧/٤، وأمالى ابن الشجري: ١٣٧/٢. والحلل في شرح أبيات الجمل: ص ١٧٣، وشرح أبيات المغني ٣٣٨٥/١.

(٧) مغني اللبيب: ٧١٢/٦، ذكر ابن هشام قول كعب: (وقد تلفع بالقُور العَسَاقِيلُ)، ثم قال: «(القور) جمع قارة، وهي الجبل الصغير».

يقع عليها في النظر، ويحيط بها دون العكس.

قوله: (وَعَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ)^(١)، أي: لَأَنَّ المَعْرُوضَ لا اختيار له، وإِنَّمَا الاختيار للمَعْرُوضِ عليه، فَإِنَّهُ قد يَقْبَلُ وقد يَرُدُّ، فَعَرَضُ الحوض على الناقة لا قَلْبَ فيه؛ لَأَنَّهَا قد تَقْبَلُ وقد تَرُدُّه، وعرضها عليه مقلوبٌ لفظاً^(٢).

قوله: (وَقَالَ آخَرُ: لَا قَلْبَ) لَعَلَّهُ يُفَسِّرُ كلاًّ منهما بِمَا يُغْنِي عن القلب.

قوله: (وَرَدَّ عَلَى قَوْلِ الزَّمَخْشَرِيِّ)، حيث قال: أي: أبو حيان في الآية: «لا ينبغي حَمْلُ القرآن على القلب؛ إذ الصحيح أَنَّهُ ضرورة، وإذا كان المعنى صحيحاً دونهُ، فما الحامل عليه؟! وليس في: (عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ) ما يدلُّ على القلب؛ لَأَنَّ عَرَضَ النَّاقَةَ على الحوض، وعَرَضَ الحوض على الناقة صحيحان»^(٣).

قوله: (لَا يَمُوتُ مَنْ يَعْشَقُ)^(٤)، فَوَضَعَ: (يَمُوتُ)^(٥) مَوْضِعَ: (لَا يَمُوتُ)، و(لَا يَعْشَقُ) مَوْضِعَ: (يَعْشَقُ).

قوله: (أَيُّ: انْتَصَبَ الْحَرْبَاءُ فِي الْعُودِ)^(٦)، يتأمل معناه^(٧)، ويحتمل أَنَّ المراد: أَنَّ الحرباء

(١) مغني اللبيب: ٧١٣/٦-٧١٤، ذكر ابن هشام أمثلة القلب، فقال: «ومنه في الكلام...» (وَعَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ)... وقال آخر: لا قلبَ في واحدٍ منهما، واختاره أبو حيان وردَّ على قول الزمخشري في الآية.

(٢) ينظر: عروس الأفراح: ٢٩١/١، وتحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٣٢/٢-٨٣٣، وينظر: البحر المحيط في التفسير: ٤٤٣/٩، وإكمال النص فيه: «إذ العَرَضُ أمرٌ نسي يصحُّ إسنادُهُ لكلِّ واحدٍ من الناقة والحوض».

(٣) منقول من تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٣٢/٢، وقد تصرف فيه الدماميني، وكلام أبي حيان في: البحر المحيط: ٤٤٣/٩.

(٤) مغني اللبيب: ٧١٤/٦، ونصه: «وزعم بعضهم في قول المتنبي:

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دَفَنْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ

أَنَّ أصله: كيف لا يموت من يعشق».

(٥) جزء من عجز بيت من الكامل وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو للمتنبي، كما في: ديوانه: ص ٢٨، والوساطة بين المتنبي وخصومه: ص ٤٦٩، وتفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبي: ص ١٦١، وعروس الأفراح: ٢٩٢/١، وخزانة الأدب للحموي: ١٩٧/١، وشرح أبيات المغني: ١٢٣/٨.

(٦) مغني اللبيب: ٧١٥/٦، ونصه: «ويقال: (إِذَا طَلَعَتِ الْجَوَازُءُ انْتَصَبَ الْعُودُ فِي الْحَرْبَاءِ) أَي: انْتَصَبَ الْحَرْبَاءُ فِي الْعُودِ».

(٧) قيل المعنى: أي: انتصبت الحرباء في العود، وذلك من شدة الحرِّ، وقيل: تنتصب الحرباء على أجذال الشجر تستقبل الشمس، فإذا زالت زال معها. ينظر: النوارد لأبي زيد الأنصاري: ص ٤٠٩، والمقصود والمدود لأبي علي القالي:

تقوى وتشتد عند طلوع الجوزاء، [ص/ ٤١٤]، فَتَقْدِرُ على التَّعْلُقِ بَعُودِ الخشب وصعوده.

قوله: (بِحَمُولٍ)^(١) يحتمل أَنْ المعنى: أُعْرِضُ وَأَتْرُكُ المُواخِذَةَ به^(٢).
قوله: (وَمِنْ الْقَلْبِ: ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا﴾ [النمل: ٢٨])^(٣)، أي: لَأَنَّ نَظْرَهُ ماذا يرجعون سابقاً على تَوَكُّلِهِ عنهم، أي: مفارقتهم^(٤).

ص ٤٥٢، والمحکم والمحيط الأعظم: ٣/ ٣١٤، وأما لي ابن السجري: ١٣٧/٢.

(١) مغني اللبيب: ٦/ ٧١٦، ونصه: «ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي:

إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّي فَعْلِهِ بِحَمُولٍ»

(٢) ينظر: الصداقة والصديق لأبي حيان التوحيدي: ص ٢٦١.

(٣) مغني اللبيب: ٦/ ٧١٧. ونصه: «قيل: ومن القلب: ﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا﴾».

(٤) ينظر: تفسير ابن جرير: ١٩/ ٤٥٠، ومعاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٦٦.

القاعدة الحادية عشرة

[من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام]^(١).

قوله: (بدليل (أن) المعطوفة عليها)^(٢) إلخ. اعترض^(٣) بأنه لا دلالة فيه؛ لأنه لا مانع من عطف (أن) الناصبة على (أن) المخففة؛ إذ هو عطف مصدر على مصدر. وأجيب^(٤): بأنه دليل ظني؛ لأن الظاهر أن الثانية من نوع الأولى، وهو كافٍ في مثل ذلك.

قوله: (كما تكونوا يوَلَّى عليكم)^(٥)، اعترض^(٦) بما حاصله أن حذف (نون) المضارع المرفوع لغة فيه^(٧)، فلا حاجة إلى جعل (ما) هنا ناصبة، فإن في ذلك إثبات حكم لها في غير هذا المحل^(٨).

قوله: (وإعطاء (لن) حكم (لم))^(٩) قال الدماميني: «تأمل هذا مع قول المصنف قبل بنحو سطرين: (وإنما يصح حمل الشيء على ما يحل محله)^(١٠)، فإن فيه

(١) زيادة من المحقق، وهي في مغني اللبيب (خ): ل ١٨٥/أ، ومغني اللبيب: ٧١٩/٦.

(٢) مغني اللبيب: ٧٢٠/٦. ذكر ابن هشام صور تقارض اللفظين في الأحكام، ومنها: «إعطاء (أن) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، كقوله:

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مَنِّي السَّلَامَ وَأَلَّا تُشْعِرَا أَحَدًا

الشاهد في (أن) الأولى، وليست مخففة من الثقيلة بدليل (أن) المعطوفة عليها».

(٣) المعارض هو الدماميني. ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٣٥/٢.

(٤) الجيب هو الشُّمْنِي. ينظر: الحاشية: ٢٨٤/٢.

(٥) مغني اللبيب: ٧٢٠/٦. ذكر ابن هشام صور تقارض اللفظين في الأحكام، ومنها: «وإعمال (ما) حملاً على (أن) كما روي من قوله عليه الصلاة والسلام: ((كما تكونوا يوَلَّى عليكم))».

(٦) المعارض هو الدماميني، كما سيأتي تخريجه في الهامش بعد الآتي.

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٥٣/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٠٩/١.

(٨) ينظر: تحفة الغريب (قسم التركيب) ٨٣٥/٢-٨٣٦، وفيه استشهاد الدماميني بذكر الشواهد على أن نون الرفع محذوفة مسموع في الشعر والنثر.

(٩) مغني اللبيب: ٧٢٤/٦، ذكر ابن هشام صور تقارض اللفظين في الأحكام، ومنها: «وإعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم».

(١٠) مغني اللبيب: ٧٢٤/٦.

تَنَافِيًّا»^(١) إلخ.

قال الشُّمْنِي: «تَأَمَّلْنَا ذَلِكَ فَلَمْ نَجِدْ فِيهِ مَنَافِيًّا»^(٢) إلخ.

وأقول: الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَتَأَمَّلْهُ عَلَى وَجْهِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّعْسُفِ لَا يَلَاقِي كَلَامَ الدَّمَامِينِي؛ إِذْ لَيْسَ كَلَامُهُ فِي خُصُوصِ هَذَا الْبَيْتِ، بَلْ فِيمَا أَطْلَقَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ إِعْطَاءِ (لَنْ) حُكْمَ (لَمْ)، مَعَ اخْتِلَافِ مَعْنَاهُمَا، فَتَأَمَّلْهُ.

قوله: (فِيْمَنْ رَوَاهُ بَرْفَعِ إِسَارُ) ^(٣) احتراز عن جرِّه بإضافة (خُطَّتَا) ^(٤)، فَإِنَّ (النَّونَ) حُذِفَتْ لِلإِضَافَةِ حِينَئِذٍ.

قوله: (وَقَدْ مَرَّ) ^(٥) أي: فِي آخِرِ الْقَاعِدَةِ الْأُولَى ^(٦).

قوله: (وَدُخُولَ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ) ^(٧)، أي: إِعْطَاءُ بَعْضِهَا حُكْمَ الْبَعْضِ وَاسْتِعْمَالُهُ فِي مَوْضِعِهِ.

قوله: (فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ فِي شَهْرِ ذِي الْقَعْدَةِ الْحَرَامِ) ^(٨)، هَذَانِ الظَّرْفَانِ يَحْتَمِلُ

(١) وتَمَامُ كَلَامِ الدَّمَامِينِي: «وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَتَى الْمُتَكَلِّمُ بِـ(لَنْ) عَلِمَ أَنَّ غَرَضَهُ النِّفْيَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي، فَلَيْسَ الْمَحَلُّ لـ(لَمْ)، فَكَيْفَ صَحَّ أَوْ حُسُنُ حَمَلِ (لَنْ) عَلَيْهَا؟». تحفة الغريب (قسم التركيب): ٨٣٧/٢.

(٢) وتَمَامُ كَلَامِ الشُّمْنِي: «وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَ الشَّاعِرِ: (الْآنَ) يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ النِّفْيَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، كَمَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ غَرَضُهُ النِّفْيَ فِي الْمَاضِي، فَـ(لَنْ) فِي الْبَيْتِ أُرِيدَ بِهَا مَجَرَّدُ النِّفْيِ، وَقَامَتْ مَقَامَ (لَمْ) فِي الْجَزْمِ فَقَطْ، وَحَلَّتْ مَحَلَّهَا فِي ذَلِكَ». الحاشية: ٢٨٥/٢.

(٣) مغني اللبيب: ٧٢٧/٦، ذكر ابن هشام حذف النون من المثني، فقال: «كقوله: هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ فِيمَنْ رَوَاهُ بَرْفَعِ (إِسَارُ)، وَ(مِنَّةٌ)».

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل، وتقدم البيت بتمامه آنفاً، وهو لتأبط شراً، كما في الحماسة لأبي تمام: ٧٢/١، وشرح الكتاب للسيراfi: ٢٤٩/١، والصحاح: ١١٢٣/٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ص ١٦، والمقاصد النحوية: ٦٨١/٢، وشرح أبيات المغني: ٣٦٠/٧.

(٥) مغني اللبيب: ٧٢٨/٦. ذكر ابن هشام صور تقارض اللفظين في الأحكام، ومنها: «إعطاء (أفعل) في التعجب حكم (أفعل) التفضيل في جواز التصغير...، وقد مرَّ ذلك».

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٢٦/٦.

(٧) مغني اللبيب: ٧٢٨/٦، ونصه: «ولو ذكرتُ أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة».

(٨) مغني اللبيب: ٧٢٩/٦، ونصه: «وهذا آخر ما تيسر إيرادُه في هذا التأليف، وأسأل الله الذي منَّ عليَّ بإنشائه

تعلّقهما بإتمامه فقط، ويَحْتَمِلُ تعلّقهما بإنشائه وإتمامه، لكنّه بعيد.
فإن قلت: بل مُمتنع؛ لأنّه محالٌ عادةً أن يُؤلّف مثل هذا التّأليف في شهرٍ واحدٍ، بل في بعض شهر كما هو المفهوم من الظرف الثاني.

قلت: يُمكن أن يكون الإنشاء في شهر ذي القعدة [ص/ ٤١٥] من سنة، والإتمام فيه من سنةٍ أخرى، بأن يكون الإنشاء في البلد الحرام في ذي القعدة الحرام، ثمّ فارقتها وعاد إليها في سنةٍ أخرى، وأتمّه فيه في ذلك الشهر، لكن ذلك بعيدٌ من هذه العبارة، ويَحْتَمِلُ تعلّق الأوّل بهما، والثاني بالثاني -وهو بعيدٌ أيضاً- منهما^(١)، ويَحْتَمِلُ تعلّقهما بالأوّل فقط، وهو أبعدّها، بل لا يكاد يُفهم من هذه العبارة، والله سبحانه وتعالى أعلم.
ثمّ التّجريد لما وجد بخطّ علامة زمانه، وفريد عصره وأوانه الشيخ أحمد بن قاسم العبادي بهامش نُسخته من (مُغني ابن هشام) في النّحو.

تجريدُ كاتبه مضافاً ذلك إلى ما جرّده الشّيخان هما العلامةُ الشّيخُ منصور الطّبالوي^(٢)، وتلميذه العلامةُ الشّيخُ محمد الشوبري^(٣) من خطّه بهامش نُسخةٍ أخرى.
ثمّ تحريراً في أثناء شهر ربيع الثاني من شهور سنة ١٠٧٤ من الهجّرة النبوية على يد كاتبه ومُجرّده أفقر الورى إلى عفوّ ربّه العليّ مُحمّد بن أحمد بن عليّ البهوتي الحنبليّ^(٤) عفي عنه.

وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام، ويسرّ عليّ إتمام ما ألحقتُ به من الزوائد في شهر رجب الحرام أن يحرم وجهي على النار».

(١) في الأصل (منها)، والسياق يقتضي ما أثبت؛ أي: تعلق الثاني (في شهر ذي القعدة) بالثاني من المصدرين، وهو (الإتمام).

(٢) سبقت ترجمته في قسم الدراسة: في الصفحة رقم [٣٧].

(٣) سبقت ترجمته في قسم الدراسة: في الصفحة رقم [٥١].

(٤) سبقت ترجمته في قسم الدراسة: في الصفحة رقم [٥١].

خاتمة الرسالة

قد توصلت في هذه الرسالة إلى عدد من النتائج، أبرزها ما يلي:

- أبرزت الرسالة الشخصية النحوية للعبادي من خلال شرحه، وما ذكره فيها من مؤلفات له خاصة كحواشيه على شرح ابن الناظم، وهوامش على التسهيل.
- بينت الرسالة المكانة العلمية للعبادي، وتضلعه بالفنون، كالبلاغة، والأصول، مع سعة علمه بالعلوم الأخرى كالفلك، والمنطق.
- أظهرت الرسالة أن العبادي صاحب تحقيق، وعقلية متحررة من التبعية والتقليد، تجلّى ذلك من خلاله مناقشاته لكلام العلماء، كابن مالك، وابن هشام، ومواقفه من كلام الدماميني والشُّمْنِيّ على المغني، والنظر فيهما، والترجيح بينهما.
- أبانت الرسالة عن موقف العبادي من الاستشهاد بالحديث النبوي في المسائل النحوية، وأنه يجوز ذلك، بل يرد على المخالف في هذه المسألة.
- اتّسم موقف العبادي من ابن هشام بالشمول، فهو يبين مراده في بعض المسائل التي يوردها، ويوجه بعض أقواله التي قد يرد عليها بعض الاعتراضات، كما يستدرك عليه أحياناً، بعض الآراء.
- أبانت الرسالة الدقة في النقل عند العبادي، فقد نقل كثيراً عن العلماء، ولم يوجد في نقله شيء يخالف ذلك، أو يستدرك عليه به.
- وضحت الرسالة أهم المصادر التي اعتمد عليها العبادي في حاشيته، وهي: نقولات شيخه اللقاني، و(تحفة الغريب) للدماميني، و(المنصف) للشمني، و(الكشاف) للزمخشري، و(حاشية الكشاف) للتفتازاني، و(الكشف) للسيد الجرجاني.
- تجلّت في الرسالة الحركة العلمية لعلماء القرن العاشر، واهتمامهم بمصنفات ابن هشام، لاسيما مغني اللبيب، فقد نقل عنها العبادي وصرّح بأسماء بعضها.
- حفظت الرسالة نقول شيخه ناصر الدين اللقاني، وتقريراته على مغني اللبيب، مما قد لا يوجد في مؤلف آخر.
- كان للعبادي ومؤلفاته أثر ظاهر فيمن بعده، فقد نقل البغدادي في كتابيه (شرح أبيات المغني)، و(خزانة الأدب) من حواشي العبادي على المغني، ونقل الصبان وياسين العليمي

من شروح وحواشي العبادي النحوية الأخرى، مثل حواشيه على ابن الناظم، وحواشيه على التسهيل، ولم أقف - بعد تتبع الشروح - بنقل لهما من حاشيته على المغني، ويظهر أنَّ السبب في ذلك إمَّا لعدم شهرة حاشيته على المغني، أو لمناسبة الموضوع المشروح، وهو ألفية ابن مالك، ولعل هذا هو الأقرب.

يوصي الباحث بتتبع شروح وحواشي العبادي المخطوطة وتحقيقها، ودراستها، والاستفادة منها في الدرس النحوي.

الفهارس الفنية للرسالة

وتشمل الفهارس الآتية:

- ١) فهرس الآيات الكريمة.
- ٢) فهرس القراءات القرآنية.
- ٣) فهرس الأحاديث الشريفة والآثار.
- ٤) فهرس الأمثال وأقوال العرب.
- ٥) فهرس الأبيات الشعرية.
- ٦) الجماعات والمذاهب والقبائل.
- ٧) فهرس الأعلام.
- ٨) فهرس الكتب.
- ٩) فهرس المصادر والمراجع.
- ١٠) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات الكريمة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	٢	٣٤٧
الفاتحة	﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾	٤	١٨٣
الفاتحة	﴿مَلِكِ﴾	٤	٣٤٧
البقرة	﴿يُؤْمِنُونَ﴾	٣	٣٠٣
البقرة	﴿أُولَئِكَ﴾	٥	٢٧٠
البقرة	﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ﴾	١٣	٥٥٧
البقرة	﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	١٧	٥٢٩
البقرة	﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾	٢١	٢١٨
البقرة	﴿وَالَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ﴾	٢١	٤٠١
البقرة	﴿خَلَقَكُمْ﴾	٢١	٦٤٨
البقرة	﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾	٢٤	٢٠٩
البقرة	﴿النَّارِ﴾	٢٤	٦٥٧
البقرة	﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	٢٥	٢٠٩
البقرة	﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾	٢٩	٢٤٦
البقرة	﴿جَمِيعًا﴾	٢٩	٣٣٩
البقرة	﴿فَسَجَدُوا﴾	٣٤	٦٤٩
البقرة	﴿بَعْضُكُمْ﴾	٣٦	٣٠٨
البقرة	﴿لَا تَحْزَى﴾	٤٨	٢٩٩
البقرة	﴿وَاتَّقُوا﴾	٤٨	٥٠٢
البقرة	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَحْزَى﴾	٤٨	٣٠٢
البقرة	﴿فَقُلْنَا أَضْرِبْ بَعْصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾	٦٠	٥٥٣
البقرة	﴿قَالُوا﴾	٧١	٥٤٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا﴾	٧٢	٦٥٩
البقرة	﴿وَأَشْرَبُوا﴾	٩٣	٤٩٦
البقرة	﴿تَبَدَّدَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَأَوْا ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾	١٠١	٣٠٨
البقرة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾	١٠٤	٦٥١
البقرة	﴿نَنْسَخْ﴾	١٠٦	٣١٣
البقرة	﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾	١٧٩	٦٥١
البقرة	﴿كَمَا كُتِبَ﴾	١٨٣	٣٨٣
البقرة	﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ﴾	١٩٦	٥٥١
البقرة	﴿فَمَن فَرَضَ﴾	١٩٧	٣٢٣
البقرة	﴿ءَايَةٌ﴾	٢١١	٣١٣
البقرة	﴿يَسْأَلُونَكَ﴾	٢١٧	٣١٥
البقرة	﴿سَبِيلِ اللَّهِ﴾	٢١٧	٣٨٤
البقرة	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾	٢٥٨	١٩٩ ، ١٩٨
البقرة	﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ﴾	٢٥٩	١٩٨
البقرة	﴿أَوْ كَالَّذِي﴾	٢٥٩	١٩٩
البقرة	﴿فَلَمَّا﴾	٢٥٩	٣٣٤
البقرة	﴿أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾	٢٥٩	٣٣٥
البقرة	﴿أَمَاتُهُ﴾	٢٥٩	٣٧٦
البقرة	﴿قَالَ كَمْ لَبِثْتُ﴾	٢٥٩	٣٧٧
البقرة	﴿كَيْفَ نُنشِئُهَا﴾	٢٥٩	٤٢٣
البقرة	﴿رَبِّ أَرِنِي﴾	٢٦٠	٣٣٥
البقرة	﴿بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾	٢٨٥	٥٤٨
آل عمران	﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ اللَّتَقَتَا﴾	١٣	١٧٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿تُقْتَلُ﴾		
آل عمران	﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ﴾	١٨	٤٧٠
آل عمران	﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	١٨	٥٥٨
آل عمران	﴿تَوَدُّ﴾	٣٠	٢٥٤
آل عمران	﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾	٦٣	٥١٨
آل عمران	﴿مَنْ أَوْفَى﴾	٧٦	٣٢٤
آل عمران	﴿شَفَا حُفْرَةٍ﴾	١٠٣	٣٥٣
آل عمران	﴿تَمَنَّوْنَ﴾	١٤٣	٥١٩
آل عمران	﴿وَكَايْنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾	١٤٦	٣٩٠
آل عمران	﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾	١٥٤	٣٤٠
آل عمران	﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ﴾	١٧٨	٢٥١
آل عمران	﴿فَتَبَدُّوهُ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾	١٨٧	٣٠٨
النساء	﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾	١١	٤٢٨
النساء	﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾	١١	٤٢٩
النساء	﴿وَلَا بَوَّيْهِ﴾	١١	٦٤٣
النساء	﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً﴾	١٢	٣٧٦
النساء	﴿وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾	٤٣	٣٠٧
النساء	﴿جُنُبًا﴾	٤٣	٣٧٨
النساء	﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾	٩٥	٢٧٦
النساء	﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾	٩٥	٢٧٦
النساء	﴿وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾	١٢٧	٤٤٦ ، ٣٧٢
النساء	﴿حَرَمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾	١٦٠	٥٣٠
النساء	﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً﴾	١٧١	٥٥٥
النساء	﴿يَسْتَفْتُونَكَ﴾	١٧٦	٣٢٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المائدة	﴿أَيَّدِيكُمْ﴾	٦	٦٣٤
المائدة	﴿أَفْحُكْم﴾	٥٠	٢٧٨
المائدة	﴿يَبْغُونَ﴾	٥٠	٢٧٨
المائدة	﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّه﴾	٥٦	٣٢٤
المائدة	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾	٦٨	٥٤٧
المائدة	﴿ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾	٦٩	١٧٨
المائدة	﴿الصَّابِرُونَ﴾	٦٩	١٧٩
المائدة	﴿كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾	٧١	٣١٥
المائدة	﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾	٩١	٢١٧
المائدة	﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	٩٢	٢١٧
المائدة	﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾	٩٥	٣٤٥
المائدة	﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾	١١٢	٦٥٥
المائدة	﴿مِنْكُمْ﴾	١١٥	٣٢٣
المائدة	﴿كُنْتَ﴾	١١٧	٢٦٨ ، ٢٥٨
المائدة	﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾	١١٧	٢٦٩
الأنعام	﴿الْحَمْدُ﴾	١	٣٠٦
الأنعام	﴿وَأَجَلٌ﴾	٢	١٤٩
الأنعام	﴿مَا سَكَنَ﴾	١٣	٥٥٠
الأنعام	﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	٢٣	٦٠٨
الأنعام	﴿إِنْ﴾	٢٩	٢٣٨
الأنعام	﴿هَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الظَّالِمُونَ﴾	٤٧	٢١٨
الأنعام	﴿أَتُحَاجُّونِي﴾	٨٠	٥١٦
الأنعام	﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾	٩٥	٤٣١
الأنعام	﴿فَالِقُ الْخَبِّ وَالنَّوَى﴾	٩٥	٤٣١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾	١٢١	٢٢٤
الأنعام	﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾	١٣٨	٥٣٠
الأنعام	﴿أَوْ فِسْقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾	١٤٥	٢٢٤
الأنعام	﴿تَنْفَعُ﴾	١٥٧	٣٥٧
الأنعام	﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ﴾	١٥٨	٥٥١
الأعراف	﴿أَلَّا تَسْجُدَ﴾	١٢	٦٠٤
الأعراف	﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى﴾	٢٦	٢٨٥
الأعراف	﴿إِنَّهُ﴾	٢٧	٢٤٣
الأعراف	﴿وَالَّذِينَ﴾	٣٦	٢٨٤
الأعراف	﴿وَالَّذِينَ﴾	٤٢	٢٨٤
الأعراف	﴿وَنَادَى﴾	٤٤	٣٤٨
الأعراف	﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾	٥٦	٣٥١
الأعراف	﴿أَوْ لَتَعُودَنَّ﴾	٨٨	٦٥٠
الأعراف	﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾	١٥١	٥٣٣
الأعراف	﴿أُولَئِكَ﴾	١٥٧	٢٥٧
الأعراف	﴿عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾	١٦٠	٣٥٣
الأعراف	﴿أَنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾	١٦٠	٥٥٣
الأعراف	﴿وَلَلْآزَارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	١٦٩	٢٨٨
الأعراف	﴿وَالَّذِينَ﴾	١٧٠	٢٨٨
الأعراف	﴿سَاءَ مَثَلًا لِّلْقَوْمِ﴾	١٧٧	٢٣٦
الأنفال	﴿لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	٢٥	٦١٦
التوبة	﴿فَلْيُضْحَكُوا﴾	٨٢	٥٤٢
التوبة	﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ﴾	١٠٤	٢٧٠
التوبة	﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾	١٠٨	٤٣٣

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
التوبة	﴿بُيِّنَتْهُ﴾	١٠٩	٤٣٣
هود	﴿إِنْ أَرَدْتُ﴾	٣٤	٤٩٢
هود	﴿قَالُوا﴾	٦٩	٤٤٢
هود	﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾	٧٢	٣٩٦
هود	﴿هَؤُلَاءِ﴾	٧٨	٢٥٨
هود	﴿أَطْهَرُ﴾	٧٨	٢٥٨
يوسف	﴿قُرْءَانًا﴾	٢	٥٨٣
يوسف	﴿لَيْنَ﴾	١٤	٣٠٧
يوسف	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	١٨	٥٠٩
يوسف	﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾	٣١	٦٢٥
يوسف	﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾	٣٢	٥٣٠
يوسف	﴿لَيْسَ جُنَّتُهُ﴾	٣٥	٢٥٥
يوسف	﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ﴾	٣٥	٣٣٧
يوسف	﴿إِنَّهُ﴾	٩٠	١٩٢
يوسف	﴿وَرَفَعَ﴾	١٠٠	٦٤٣
يوسف	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾	١٠٩	٥٤٣
الرعد	﴿لَا مُعَقِّبَ﴾	١	٣٠٨
الرعد	﴿لِكُلِّ أَجَلٍ﴾	٣٨	١٥٧
الرعد	﴿كَفَى﴾	٤٣	٥٩٥
إبراهيم	﴿تُؤْتِي﴾	٢٥	٣٥٩
الحجر	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾	٩	٥٢٧
النحل	﴿لَكُمْ فِيهَا﴾	٥	٥٥٠
النحل	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾	٢٤	٤٤٢
النحل	﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ﴾	٢٤	٤٤٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	﴿الْأَوَّلِينَ﴾		
النحل	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾	٣٠	٤٤٢ ، ٤٦٤
النحل	﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ﴾	٩٢	٢٦٠
النحل	﴿أُمَّةٍ﴾	٩٢	٢٧٤
النحل	﴿فَاسْتَعِذْ﴾	٩٨	٦٥٣
الإسراء	﴿كُلُّ﴾	٣٦	٢٨٤
الإسراء	﴿وَيَرْجُونَ﴾	٥٧	٥٣١
الإسراء	﴿لَيْنِ﴾	٨٨	٥٢٤
الكهف	﴿كَبُرَتْ﴾	٥	٢٣٦
الكهف	﴿إِنْ تَرَنِ﴾	٣٩	٢٥٨
الكهف	﴿يَأْخُذُ﴾	٧٩	٥٤٥
الكهف	﴿عَلَيْهِ﴾	٩٦	٣٢٧
الكهف	﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَزَنًا﴾	١٠٥	٢٦٥
مريم	﴿بِهِمْ﴾	٣٨	٦١٧
مريم	﴿الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ﴾	٦١	٣١٩
مريم	﴿أَيُّهُمْ﴾	٦٩	٣٠٣
مريم	﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ﴾	٦٩	٤٤٦
طه	﴿إِنْ هَذَانِ﴾	٦٣	٤٣٤
طه	﴿قَالُوا﴾	٧٢	٥٠٧
طه	﴿الرَّسُولِ﴾	٩٦	٥٣٦
الأنبياء	﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	٢٦	٣٨٠
الأنبياء	﴿فَقُتْنَ﴾	٨٧	٦٥٦
الأنبياء	﴿فَعَلَيْنِ﴾	١٠٤	٦٥٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحج	﴿هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا﴾	١٩	٥٨٦
الحج	﴿فَاتَّهَا﴾	٣٢	٥٣٥
الحج	﴿دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ﴾	٤٠	١٨١
الحج	﴿فَتَصْبِحُ﴾	٦٣	٣٧٩
المؤمنون	﴿مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾	٣٣	٣٠٣
المؤمنون	﴿قَالَ﴾	٩٩	٥٢٨
النور	﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ﴾	٢	٣٧٨
النور	﴿يُسَبِّحُ﴾	٣٦	٥١٣
النور	﴿مَنْ يَمْشِ عَلَى بَطْنِهِ﴾	٤٥	٦٤٧
الفرقان	﴿مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	٢٠	١٦٥
الفرقان	﴿وَمَا أَرْسَلْنَا﴾	٢٠	٣٠٩
الفرقان	﴿أَهَذَا﴾	٤١	٤٨١
الشعراء	﴿إِنْ أَضْرِبَ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾	٦٣	٥٥٣
الشعراء	﴿مُقَلَّبِ﴾	٢٢٧	٣٦١
النمل	﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ﴾	٨	٤٢٢
النمل	﴿لَا يَخْطِمَنَّكُمْ﴾	١٨	٦١٦
النمل	﴿أَذْهَبَ بِكِتَابِي هَذَا﴾	٢٨	٦٦٨
النمل	﴿قَوْمٌ﴾	٥٥	٦٥٢ ، ٥٨٢
النمل	﴿أَإِلَهُهُ﴾	٦٠	١٥٩
القصص	﴿نَبِيٍّ﴾	٣	٦٥٩
القصص	﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا﴾	٤	٦٥٩
القصص	﴿وَوُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ﴾	٥	٦٥٩
القصص	﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾	٢٣	٤٧٩
القصص	﴿ذَنبِكَ﴾	٣٢	٦٠٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
القصاص	﴿بُرْهَنَانِ﴾	٣٢	٦٠٧
العنكبوت	﴿ءَامَنَّا بِالَّذِي﴾	٤٦	٥٣٨
الروم	﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾	٤	٥٣٣
الروم	﴿فَسُبْحَنَّ اللَّهَ﴾	١٧	٢٩٩
الروم	﴿وَعَشِيًّا﴾	١٨	٣٠٠
الروم	﴿وَلِيَذِيقَكُمْ﴾	٤٦	١٩٨
الروم	﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ﴾	٤٦	١٩٩ ، ١٩٨
الأحزاب	﴿كَالَّذِي﴾	١٩	٥٣٦
الأحزاب	﴿وَلَكِنْ﴾	٤٠	٤٥٣
الأحزاب	﴿بِمَا﴾	٥١	٤٨٩
سبأ	﴿وَيَرَى﴾	٦	٢٦٢
سبأ	﴿وَأَلْنَا﴾	١٠	٥٤٢
سبأ	﴿أَنْ أَعْمَلَ﴾	١١	٥٤٢
فاطر	﴿وَمَكَرُ أُولَئِكَ﴾	١٠	٢٦١
فاطر	﴿لَا يُفْضَى عَلَيْهِمْ﴾	٣٦	٢٠١
يس	﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾	٣٥	٣٠٣
يس	﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	٤٠	٣٤٠
يس	﴿مَنْ يُحْيِ الْعِظَمَ﴾	٧٨	٥١٦
الصفات	﴿إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾	٦	١٩٦
الصفات	﴿وَحِفْظًا﴾	٧	١٩٩ ، ١٩٦
الصفات	﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ﴾	٤٥	٣٧٨
الصفات	﴿وَعِنْدَهُمْ﴾	٤٨	٥٤١
الصفات	﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِيَّاكَ يَا سَيِّدَ﴾	١٣٠	١٦١
الصفات	﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾	١٦٥	٥٢٧ ، ٢٥٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
ص	﴿صَّ﴾	١	٤٠٧
ص	﴿وَالْقُرْآنِ﴾	١	٤٠٧
ص	﴿لَحْسَنَ مَقَابِ﴾	٤٩	٣١٩
ص	﴿مُقْتَحَّة﴾	٥٠	٣١٨
ص	﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾	٨٥	٢٩٦
الزمر	﴿تَرَى﴾	٦٠	٣٠٧
الزمر	﴿تَأْمُرُونِي﴾	٦٤	٥١٦
غافر	﴿فَأَطْلِع﴾	٣٧	١٩٧
غافر	﴿إِنَّا﴾	٤٨	٣٣٩
فصلت	﴿أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾	١١	٤٣٦
فصلت	﴿وَأَمَّا ثَمُودُ﴾	١٧	٤٨٤
فصلت	﴿قُلْ هُوَ﴾	٤٤	٤٤٠
الشورى	﴿جَعَلَ﴾	١١	٦٥٠
الشورى	﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبُ﴾	١٧	٣٩٣
الشورى	﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾	٢٣	٤٠٢
الشورى	﴿وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ﴾	٤٣	٢٧٩
الزخرف	﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾	١٨	٥٩٨
الزخرف	﴿وَمَا نُرِيهِمْ﴾	٤٨	٥٤٦
الزخرف	﴿وَفِيهَا﴾	٧١	٣٠٣
الزخرف	﴿مَنْ خَلَقَهُمْ﴾	٨٧	٥١٥
الجاثية	﴿فِي السَّمَوَاتِ﴾	٣	٢٢٧
الجاثية	﴿خَلَقَكُمْ﴾	٤	٢٢٨
الجاثية	﴿وَمَا﴾	٥	٢٢٨
الجاثية	﴿إِنْ نَّظُنُّ﴾	٣٢	٥٤٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأحقاف	﴿تُدَمِّرُ﴾	٢٥	٥٤٥
الأحقاف	﴿أَوْ لَمْ﴾	٣٣	٥٩٤
محمد	﴿وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾	٢١	١٥٤
الفتح	﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا﴾	١٦	٢٠٠
الفتح	﴿لَعَذَابُنَا﴾	٢٥	٥٢٥
ق	﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِیْظٌ﴾	٤	١٦٢
ق	﴿وَلَدَيْنَا﴾	٥	١٥٦
ق	﴿حَبِّ الْخِصِيدِ﴾	٩	٥٤٣
الذاريات	﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾	٥٨	٢٦٩
النجم	﴿فَكَانَ﴾	٩	٥٣٧
النجم	﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾	٥٠	٣٨٢
النجم	﴿وَنُودًا﴾	٥١	٣٨٢
الرحمن	﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾	٢٧	٤١٣
الواقعة	﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴿١﴾ فِي جَنَّتٍ﴾	١٢—١١	٦٣٤
الواقعة	﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخْلَدُونَ﴾	١٧	٣٧٩
الواقعة	﴿وَلَحْمٍ طَيْرٍ﴾	٢١	٦٣٤
الواقعة	﴿وَلَحْمٍ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾	٢١	٣٧٩
الواقعة	﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾	٢٢	٣٧٨
الواقعة	﴿فَأَمَّا إِنْ﴾	٨٩—٨٨	٥٢٤
الواقعة	﴿إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾	٨٨	٥٢٥
الواقعة	﴿أَمَّا﴾	٨٨	٥٢٥
الواقعة	﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾	٨٩	٥٢٥
الحديد	﴿وَكُلُّ وَعْدَ اللَّهِ الْحُسْنَى﴾	١٠	٤٧٦ ، ٢٧٦
الحديد	﴿لَا يَسْتَوِي﴾	١٠	٥٤٧

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحديد	﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةٍ مِّنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِّنْ بَعْدُ﴾	١٠	٥٤٨
الصف	﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذِلُّكُمْ﴾	١٠	٢١٨
الصف	﴿يَغْفِرُ﴾	١٢	٢١٦
الصف	﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	١٣	٢١٠
الصف	﴿وَأُخْرَى تُحِبُّونَهَا﴾	١٣	٢١٥
الجمعة	﴿يُبْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ﴾	٥	٤٦٤
المنافقون	﴿تَعَالَوْا﴾	٥	٣٢٧
المنافقون	﴿وَأَكُنْ﴾	١٠	١٨٨
الطلاق	﴿مَنْ وَجَدَكُمْ﴾	٦	٤١٥
التحریم	﴿وَكَاثُ﴾	١٢	٦٤٩
القلم	﴿نَّ﴾	١	٤٠٧
القلم	﴿وَالْقَلَمِ﴾	١	٤٠٧
الحاقة	﴿الْحَاقَّةُ﴾	١	٢٨٧
المعارج	﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَنَرَاهُ قَرِيبًا ۖ﴾	٦—٧	٤٦٠
الجن	﴿وَأَنَّهُ﴾	٤	٣٣٦ ، ٣٢٦
الجن	﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾	٧	٣٢٦
المزمل	﴿تَجِدُوهُ﴾	٢٠	٢٧٣ ، ٢٥٨
المدثر	﴿فَإِذَا نُفِرَ فِي النَّاقُورِ﴾	٨	٦٠٠
المدثر	﴿فَذَلِكِ﴾	٩	٦٠٠
القيامة	﴿لَا أُقْسِمُ﴾	١	٤٥١
القيامة	﴿الَّنْ﴾	٣	٤٥٧
القيامة	﴿بَلَى﴾	٤	٤٦٢

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الإنسان	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾	٢٠	٤٧٩
النازعات	﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ﴾	٤٠	٢٩٢
النازعات	﴿وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٤٠-٤١	٢٩٢
التكوير	﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾	١٥	٢٣٤
التكوير	﴿الْجَوَارِ﴾	١٦	٢٣٤
التكوير	﴿وَاللَّيْلِ﴾	١٧	٢٣٤
التكوير	﴿وَالصُّبْحِ﴾	١٨	٢٣٤
الانفطار	﴿رَكَّبَكَ﴾	٨	٤١٣
الانفطار	﴿كَلَّا﴾	٩	٤١٤
المطففين	﴿وَيَلِّ الْمُطَفِّفِينَ﴾	١	١٦١
البروج	﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾	٥	٣١٥
البروج	﴿إِنَّهُ﴾	١٣	٢٦١
الأعلى	﴿أَحْوَى﴾	٥	٣٧٨
الأعلى	﴿غُثَاء﴾	٥	٣٧٨
الفجر	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾	٢٢	٤٤٥
الفجر	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾	٢٢	٥٢٨
الشمس	﴿وَالشَّمْسُ وَضَحَلَهَا﴾	١	٢٣٢
الشمس	﴿وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَنَهَا﴾	٢	٢٣٢
الشمس	﴿وَالنَّهَارَ إِذَا جَلَلَهَا﴾	٣	٢٣٢
الليل	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾	١	٢٣٥
الليل	﴿تَلَطَّى﴾	١٤	٥١٩، ٥١٨
الضحى	﴿وَمَا قَلَى﴾	٣	٤٨٠
العلق	﴿أَفَرَأَى بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾	١	٤٨٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البينة	﴿وَذَلِكَ﴾	٥	٥٤٢
الكوثر	﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾	٣	٤١٨ ، ٢٧٣
الإخلاص	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾	١	٥٤٨ ، ٢٤٠

فهرس القراءات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾	٣٨	٥٣٤
البقرة	﴿إِلَّا قَلِيلٌ﴾	٢٤٩	٦٠٧
آل عمران	﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾	١٩	٥٥٨
آل عمران	﴿فَلَا يَحْسِبْنَهُمْ﴾	١٨٨	٢٥٢ ، ٢٥١
النساء	﴿يُورِثُ﴾	١٢	٣٧٦
المائدة	﴿هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبَّكَ﴾	١١٢	٦٥٦
الأنعام	﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾	٩٦	١٨٣
الأنعام	﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ / قراءة	٩٦	١٨٥ ، ١٨١
الأنعام	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾	١٥٤	٤٠٦
التوبة	﴿يُضِلُّهُمْ﴾	٣٠	٥٣١
يوسف	﴿تَلْتَقِطُهُ﴾	١٠	٣٥٣
الأحزاب	﴿وَمَلَيْكَتُهُ﴾	٥٦	٤٥٦
القلم	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾	٩	١٩٧
الفلق	﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾	٢	٣٨٣

فهرس الأحاديث الشريفة والآثار

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١	ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ ...	٦٣٥
٢	الأنبياء تجثو على الركب... / أثر غير منسوب	٥٧٠
٣	أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَتَصَدَّقُونَ بِهِ، كُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ ...	١٥٢
٤	حُبِّ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثُ: النِّسَاءُ، وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ ...	٣١٧
٥	صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَا كُنَّا قَطُّ وَآمَنُهُ بِمَنْى رَكْعَتَيْنِ / حارثة بن وهب ...	٦٢٧
٦	كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يَهُودَانِهِ، أَوْ يَنْصَرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ ...	٢٧٤
٧	لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ...	٣٩٢
٨	لَا تُورَثُ مَا تَرَكَنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ ...	٦١٨
٩	مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ...	٦٦١

فهرس الأمثال وأقوال العرب

م	المثل أو القول	الصفحة
١	أكلوني البراغيث	٤٨٥
٢	إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ	١٦٩
٣	أَنَا أَكْبَرُ مِنَ الشَّعْرِ	٣٨٦
٤	أَنْتَ أَعْظَمُ مَنْ أَنْ تَقُولَ كَذَا	٣٨٦
٥	أَنْتَ مَنِّي فَرَسَخَانِ	٤٩٥
٦	إِنَّمَا إِبِلٌ أَمْ شَاءَ	٤٥٢
٧	أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ	٤٤١
٨	بَشِّرْ عَمْرًا بِالْعَفْوِ وَالْإِطْلَاقِ	٢١٣
٩	جَاعَنِي زَيْدٌ وَمَنْ عَمِرُو الْعَاقِلَانِ	٢٢٠، ٢٢١
١٠	جُحِرُ ضَبٌّ خَرِبٌ	٦٣٤
١١	ذَلِيلٌ عَاذَ بِقَرْمَلَةٍ	١٤٩
١٢	رُبَّ امْرَأَةٍ صَالِحَةٍ لَقِيَتْ	١٧٤
١٣	رُبَّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا	١٧٢
١٤	رُبَّهٖ رَجُلًا	١٧٢
١٥	الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ	٣٤٣
١٦	رَجُلٌ خَيْرٌ مِنَ امْرَأَةٍ	١٦٠
١٧	زَيْدٌ يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَالْإِرْهَاقِ	٢١٣
١٨	السَّيِّئُ مَتَّوَانٌ بِدِرْهَمٍ	٢٧٩
١٩	شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ	١٥٠
٢٠	شَهْرٌ ثَرَى، وَشَهْرٌ تَرَى، وَشَهْرٌ مَرَعَى، وَشَهْرٌ اسْتَوَى	١٦٩
٢١	عَرَضَتْ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ	٦٦٧
٢٢	قَصْدَكَ غُلَامُهُ رَجُلٌ	١٥٧

م	المثل أو القول	الصفحة
٢٣	كُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائِزٌ	٤٠٤
٢٤	مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا	٤٧٠ ، ٢٠٥
٢٥	مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ	٤١٢
٢٦	مِنَّا رَحَلٌ، وَمِنَّا أَقَامَ	٥٤٣
٢٧	هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ هُوَ	٦٣٧
٢٨	هَذَا مَلْتُوتًا شَارِبُ السَّوِيقِ	٦٠٣
٢٩	هِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ	٢٣٩
٣٠	هِيَ النَّفْسُ تَتَحَمَّلُ مَا حُمِلَتْ	٢٣٩

فهرس الأبيات الشعرية

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١	لَنْ مَّا	الْهَيْجَاءُ	الكامل	—	٦٦٣
٢	كَأَنَّ	وَمَاءُ	الوافر	حسان بن ثابت رضي الله عنه	٦٦٥
٣	طَلَبُوا	بَقَاءُ	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٦٢٣
٤	وَكَاثِنُ	المُصَابَا	الوافر	جرير	٢٦٣
٥	مَا الْحَازِمُ	غَلَابًا	البسيط	—	١٨٧
٦	لَنْ تَرَاهَا	طَبِيبًا	الخفيف	ابن الرُّقَيَّات	٤٥٧
٧	رَبِّهِ	فَأَجَابُوا	الخفيف	—	٢٤٥
٨	مَشَائِمُ	غُرَابُهَا	الطويل	الأخوص الرِّيَّاحي	١٩٤
٩	فِي لَيْلَةٍ	كَوَاكِبُهَا	المنسرح	عدي بن زيد	٦١٠
١٠	فَإِيَّاكَ	جَالِبُ	الطويل	الفضل بن عبد الرحمن القرشي	٦١٥
١١	فَمَنْ يَكُ	لَعَرِيبُ	الطويل	ضائب بن الحارث	٥٢٦
١٢	عَسَى	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن الخشرم	٤١٧
١٣	فَمَا سَوْدَتْنِي	وَلَا أَبِ	الطويل	عامر بن الطُّفَيْل	٦٠٣
١٤	يَا صَاحِ	الذَّنْبِ	البسيط	أبو الجراح العقيلي	٦٣٤
١٥	إِنَّ مَنْ	الْخُطُوبِ	الخفيف	الأعشى	٤٥٢
١٦	لِيُبِكَ	الطَّوَائِحُ	الطويل	الحارث بن نَهْهِيك النهشلي	٥١٣
١٧	أَبَحْتَ	بِمُسْتَبَاحِ	الوافر	جرير	٤٨٠ ، ٢٩٨
١٨	هُوَيْتَ	وَسُودَدَا	الطويل	—	١٨٢
١٩	إِذَا رَكِبْتُ	الْعُنْدَا	الرجز	—	٦٣٠
٢٠	قَنَافِدُ	عَوَدَا	الطويل	الفرزدق	٤٧٥
٢١	مُعَاوِيَ	الحديدَا	الوافر	عقبة بن هبيرة الأسدي	١٩١
٢٢	هَا بَيْنَا	رَشْدُ	البسيط	—	٥٧١

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٢٣	أَحَبُّ	الْوَقُودُ	الوافر	حرير	٦٤٠
٢٤	تُبْتُتُ	فَدِيدُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٥٤٤
٢٥	وَعِنْدَ الَّذِي	العَوَائِدِ	الطويل	—	٥٣٩
٢٦	كَسَا	المَجْدِ	الطويل	—	٢٥٠
٢٧	يا من	الْأَسَدِ	المنسرح	الفرزدق	٥٢١
٢٨	عَمَمَتْهُمْ	رَشَدِ	البسيط	—	٤٧٧
٢٩	وَلَسْتُ	أَرْفَدِ	الطويل	طرفة بن العبد	٤٥٣
٣٠	تُنَاغِي	يَاثِمِدِ	الطويل	حسان بن ثابت	٢١٩، ٢١١
٣١	أَيَّ يَوْمٍ	بِصُدُودِ	الخفيف	المتني	٣٥٩
٣٢	الذُّبُّ	بِيَدِيْ	البسيط	—	١٦٤
٣٣	عَاضَهَا	نَقْدُ	الرمل	الهذلي	٢٢٢
٣٤	وَمَا حُبُّ	الدِّيَارَا	الوافر	مجنون ليلي	٣٥٤
٣٥	أَلَا لَيْتَ	صَبْرَا	الطويل	ابن ميادة	٢٨٩
٣٦	عَلَيْكَ	تَصَدَّرَا	الطويل	أمين الدين الحلبي	٣٦٢
٣٧	فَارَقْنَا	وَطَرَا	المنسرح	الرَّبيع بين ضبع الفزاري	٦٥٤
٣٨	لا أرى	الفَقِيرَا	الخفيف	عدي بن زيد	٢٨٧
٣٩	إِنَارَةٌ	تَنْوِيرَا	البسيط	بعض المولدين	٣٥١
٤٠	إِنْ يَقْتُلُوكَ	عَارُ	الكامل	ثابت بن كعب	٢٩٧
٤١	فَإِنَّكَ	حِمَارُ	الوافر	خداش بن زهير	٤٢٧
٤٢	هُمَا خُطَبَتَا	أَجْدَرُ	الطويل	تأبط شراً	٦٧٠
٤٣	فَأَصْبَحُوا	بَشَرُ	البسيط	الفرزدق	٣٦٧
٤٤	أَسْكِرَانُ	مُتْسَاكِرُ	الطويل	الفرزدق	٢٤٠
٤٥	هُوْنٌ	مَقَادِيرُهَا	المتقارب	الأعور الشنّي	٢٣٠
٤٦	قَدَرُ	بِدَارِ	الكامل	المُورِّج السُّلَمي	١٥٠

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٤٧	وَلَيْسَ	بِدَارٍ	الوافر	عمران بن حطان	٥٤٦
٤٨	إِلَى مَلِكٍ	الصَّخْرِ	الطويل	الفرزدق	٦٥٣
٤٩	نَصَفَ	يَذْرِي	الكامل	المُسَيَّب بن عَلس	٣٠٩
٥٠	يَا مَا أُمِيلِح	السَّمَرِ	البسيط	عبد الله بن عمر العرجي	٦٣١
٥١	هَنَّ	بِالسُّورِ	البسيط	الرَّاعي النميري	٥٩٦
٥٢	إِنَّ أَمْرًا	مَكْفُورٍ	البسيط	أبو زُبَيْد الطائي	٥٩٩
٥٣	فَأَقْبَلْتُ	أَجْرُ	المتقارب	امرؤ القيس	١٦٨
٥٤	فَأَصْبَحْتُ	البَّائِسَا	الرجز	—	٢٤٨
٥٥	أَكْرَرُ	القَوَانِسَا	الطويل	عباس بن مرداس	٥٠٦
٥٦	طُولُ	بَعْضِي	الرجز	العجاج	٣٥٣
٥٧	وَاجْرُرْ	نَهَضُ	الرجز	ابن مالك	١٨١
٥٨	فَإِنْ عَثَرْتُ	لَا لَعَا	الرجز	ابن دريد	٤٩١
٥٩	وَاسْتَقْبَلْتُ	مَعَا	الكامل	المتني	٦٤٤
٦٠	إِذَا بَكَيْتُ	أَجْمَعَا	الرجز	—	٤٩٠
٦١	عِنْدِي	سَمَعَا	البسيط	—	١٥٤
٦٢	بُعْكَاطَ	شُعَاعُهُ	الكامل	عاتكة بنت عبد المطلب	٤٧٦
٦٣	فَلَقَدْ	فَتَجَزَعُ	الكامل	مويلك المزوم	٢٠٢
٦٤	وَلَوْ شِئْتُ	أَوْسَعُ	الطويل	إسحاق بن حسان الخريمي	٥٥٧
٦٥	فَيَا رَبَّ	أَطْمَعُ	الطويل	مجنون ليلي	٣٠٤
٦٦	أَتَانِي	المَسَامِعُ	الطويل	النايعة الذبياني	٣٦٧
٦٧	قَدْ أَصْبَحْتُ	أَصْنَعُ	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٧٧
٦٨	نَحْنُ	مُخْتَلَفُ	المنسرح	قيس بن الخطيم	٥٢٧
٦٩	يَا لَيْتَ	كَفَافٍ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٦٢٠
٧٠	وإنْسَانُ	فَيَعْرِقُ	الطويل	ذو الرمة	٢٩٠

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٧١	وَعَذَلْتُ	يَعَشَقُ	الكامل	المتني	٦٦٧
٧٢	عَرَضْنَا	خَانِقُهُ	الطويل	عبد الله بن الدُمَيْنَة	١٦٦
٧٣	فِيهَا خُطُوطٌ	الْبَهَقُ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٦١١
٧٤	يا أيها	يَحْمَدُونَكَ	الرجز	رؤبة بن العجاج	٤٦٨
٧٥	غَيْرَ أَنَا	التَّامِيلَا	الخفيف	منسوب لبعض الحارثيين	٢٠١
٧٦	فَتَى	خَلِيلَا	الطويل	—	٥٩٨
٧٧	فَإِنْ لَمْ	الْعَوَازِلُ	الطويل	بيد بن ربيعة	١٧٥
٧٨	بَكَرْتُ	عَوَازِلُهُ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	٥٦٦
٧٩	إِنْ تَرَكَبُوا	نُزُلُ	البسيط	الأعشى	٦٦١
٨٠	وَيَوْمًا	نَوَافِلُهُ	الطويل	رجل من بني عامر	٣٠٠
٨١	جَفَوْنِي	مُهِمِلُ	الطويل	—	٢٣٧
٨٢	قَلِيلُ	قَلِيلُ	الوافر	أبو نصر الميكَالِي	٥٩٥
٨٣	فَلَوْ أَنَّ	الْمَالِ	الطويل	امرؤ القيس	٣٢٨
٨٤	رُبَّ رِفْدٍ	أَقْيَالِ	الخفيف	الأعشى	٤٢٣
٨٥	فَأَتَتْ بِهِ	الهُوَجَلِ	الكامل	أبو كبير الهذلي	٣٤٥
٨٦	يا زيد	فَانْزِلِ	الرجز	منسوب لبعض ولد جرير	٥٢٠
٨٧	إِذَا قَامَتَا	الْقَرْنُفَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٥٠١
٨٨	كَأَنَّ أَبَانَا	مُزْمَلِ	الطويل	امرؤ القيس	٦٣٣، ٣٦٤
٨٩	وَمَا كُنْتُ	مُنْمِلِ	المتقارب	—	١٨٧
٩٠	وإنَّ شِفَائِي	مُعَوَّلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢١٠
٩١	فَارِسًا مَا	وَكَلِّ	الرملي	منسوب لامرأة من بني الحارث بن كعب	٤١٦
٩٢	فَإِنْ أَنتَ	تُقَدِّمًا	المتقارب	النمر بن توبل	٦٦٦
٩٣	وَلَوْ أَنَّ	مُطْعِمًا	الطويل	حسان بن ثابت	٢٥٠

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
٩٤	لَقَدْ كَانَ	سَائِمُ	الطويل	الأعشى	٣١٥
٩٥	الَلْفُظُ	كَرَامُ	الرجز	ابن معط	٥٦٤
٩٦	وَلَقَدْ	سِهَامُهَا	الكامل	لبيد بن ربيعة العامري	٢٥٥
٩٧	أَظْلُومُ	ظُلْمُ	الكامل	الحارث بن خالد المخزومي	٥٨٧
٩٨	سَتَعْلَمُ	غَرِيْمُهَا	الطويل	—	٣٦١
٩٩	وَيَرْغَبُ	الْأَلَامِ	الطويل	—	٣٧٣
١٠٠	جَاءَتْ	حَرَامِ	الكامل	امرؤ القيس	٦٢٢
١٠١	وَمَا هَذَاكَ	كَعْرَامِ	البسيط	عمرو بن بَرَّاقَة	٥٧٦
١٠٢	وَتَشْرِقُ	الدَّمِ	الطويل	الأعشى	٣٥٥
١٠٣	مَنْ يُعْنِ	وَالْكَرَمِ	البسيط	—	٤٠٧
١٠٤	أَمْرُكَ	اسْتَقَمِ	البسيط	البوصيري	٤٠٢
١٠٥	غَيْرُ لَاهِ	سَلَمِ	الخفيف	—	٦٠١
١٠٦	وَمَنْ تَكُنْ	تَرَانَا	الوافر	القُطامي	٣٢٤
١٠٧	قَدْ كُنْتُ	وَاللَّيَانَا	الرجز	رؤبة	١٨٥
١٠٨	وَكُلُّ أَخٍ	الْفَرْقَدَانِ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٤٠٤
١٠٩	خَلِيلِي	دَنْفَانِ	الطويل	—	٥٢٣، ١٧٨
١١٠	مَا الَّذِي	يَسْتَوِيَانِ	الخفيف	بعض الطائيين	٥٣٩
١١١	كَفَى	تَرْنِي	البسيط	المتني	٥٨٢
١١٢	غَيْرُ	الْحَزَنِ	المديد	أبو نواس	٦٠١
١١٣	أَنَا ابْنُ	تَعْرِفُونِي	الوافر	سُحيم بن وثيل	٥٤٤، ٥٤٣
١١٤	وَلَقَدْ أَمَرُ	يَعْنِينِي	الكامل	منسوبٌ لرجل من بني سلول	٥٦٢
١١٥	بَدَا	جَائِيَا	الطويل	زهير	٦١٣، ١٨٧
١١٦	وَلَسْتُ	وَحَالِيَا	الطويل	—	٤٩٩
١١٧	وَقَاتِلَةٌ	هِيَا	الطويل	—	٢١٩، ٢١١

م	أول البيت	آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
١١٨	فأَبْلُونِي	نَوَيَّا	الوافر	أبو دؤاد الإيادي	١٨٩

فهرس الجماعات والمذاهب والقبايل

م	الجماعة/ المذهب/ القبيلة	الصفحة
١	أهل الأصول	٥٢٩
٢	أهل البلد	٤٦٣
٣	أهل العربية	٥٠٣
٤	أهل اللغة	٦٠٦
٥	أهل المعاني	٥٢٩
٦	البصريون	١٥٩، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٦٧، ٣١٩، ٣٢١، ٣٣٠، ٣٣٦، ٣٩٦، ٤٧٤، ٤٧٧، ٥٠٢، ٥٨٢
٧	البيانون	٢٠٩
٨	التميميون	٣٦٧
٩	الجماعة	٢٠٣، ٢٠٤
١٠	الجمهور	٢٤٨، ٤٠٢، ٥١٩، ٦٦١، ٦٦٦
١١	الحجازيون	٣٦٧، ٣٩١، ٥٣٩، ٦٢٠
١٢	العجم	٤٦٣
١٣	العرب	٤٦٣
١٤	الفقهاء	٣٨٨، ٥٦٨
١٥	الكوفيون	١٧٧، ٢٢٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٤٠٣، ٤٢٦، ٤٣٢، ٤٧٤، ٤٧٧، ٥٠٣، ٥٩٣
١٦	المتأخرون	١٤٨، ٤٢٥
١٧	المتقدمون	١٤٨

فهرس الأعلام

م	العَلَم	الصفحة
١	إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (أبو إسحاق برهان الدين القيسي)	٥٣٦
٢	إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي (أبو عمران الكوفي)	٣٨٨
٣	أبو الجراح العقيلي	٦٣٥
٤	أبو عمرو بن العلاء بن عمار المازني	٦١١
٥	أحمد بن الحسين الجعفي (أبو الطيب المتني)	٦٤٥
٦	أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي (ابن الخباز الموصللي)	٢٦١
٧	أحمد بن محمد الأزدي (أبو العباس الأشيلي ابن الحاج)	٤٢٥
٨	أحمد بن محمد الشُّمْنِي (تقي الدين، أبو العباس)	١٥٢
٩	أحمد بن محمد بن منصور الإسكندري (ناصر الدين ابن المنير)	٤٣١
١٠	أحمد بن يحيى (أبو العباس، ثعلب)	٣٧٠
١١	أحمد بن يوسف، (السمين الحلبي)	٢٢٩
١٢	إسماعيل بن حماد الجوهري (أبو نصر)	٣٥٢
١٣	امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي	٣٢٩
١٤	جرير بن عطية بن الخطفي، (أبو حذرة التميمي)	١٧٥
١٥	حسان بن ثابت بن المنذر الأنصاري الخزرجي ﷺ	٥٣٨
١٦	الحسن بن أحمد الفارسي (أبو علي)	١٩٢
١٧	الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان القاضي النحوي (السيرافي)	٥١٧
١٨	الحسن بن هانئ (أبو نوَّاس)	٦٠١
١٩	الحسين بن عبد الله بن علي (أبو علي ابن سينا)	١٩٦
٢٠	حفص بن سليمان الأسدي، الكوفي	١٩٤
٢١	حمزة بن حبيب الزيات (أبو عمارة الكوفي)	١٨٩
٢٢	خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري (الوقاد)	٣٩٢

م	العَلَم	الصفحة
٢٣	رُؤْبَة بن العَجَّاج	١٧١
٢٤	زبان بن العلاء بن عمار البصري (أبو عمرو)	٢٥١
٢٥	سعيد بن مسعدة المجاشعي (أبو الحسن الأخفش الأوسط)	٢٨٦
٢٦	سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، (أبو الحسين، ابن الطراوة)	٢٩٦
٢٧	سهل بن محمد بن عثمان، (أبو حاتم السجستاني)	٦٢٣
٢٨	عامر بن ثابت (أبو كَبِير)	٣٤٥
٢٩	عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (ابن عطية الأندلسي)	٢٩٧
٣٠	عبد الله بن كثير بن المطلب (ابن كثير)	٢٥١
٣١	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (أبو القاسم، السهيلي)	٢٦١
٣٢	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الخثعمي (أبو زيد السهيلي)	٤٥٨
٣٣	عبد الله بن أبي قحافة (أبو بكر الصديق رضي الله عنه)	٦٤٦
٣٤	عبد الله بن الحسين العُكْبَرِيّ (أبو البقاء)	٢٧٣
٣٥	عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي (ابن عامر)	١٩٤
٣٦	عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله العقيلي (هماء الدين ابن عقيل)	٣٨٤
٣٧	عبد الله بن عمر البيضاوي (ناصر الدين)	٣٧٦
٣٨	عبد الله بن محمد بن السيد (أبو محمد البَطْلَيْوسي)	٣٧١
٣٩	عثمان بن جني (أبو الفتح)	٢٢٣
٤٠	عثمان بن عمر (أبو عمرو، ابن الحاجب)	٢٠٥
٤١	علي بن حمزة الأسدي (الكسائي)	١٧٨
٤٢	علي بن مؤمن (ابن عصفور الإشبيلي)	٢٠٦
٤٣	علي بن محمد (السيد الشريف الجرجاني)	١٨٤
٤٤	علي بن محمد (نور الدين الأجهوري)	٢٧٠
٤٥	علي بن محمد بن علي، المعروف (أبو الحسن، ابن خروف)	٢٠٤
٤٦	علي بن محمد بن عيسى (أبو الحسن الأشموني)	٣٢٢

م	العَلَم	الصفحة
٤٧	عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابن نفيل (أبو حفص)	٦٤٧
٤٨	عمر بن عبد الرحمن القزويني (سراج الدين)	٢١٢
٤٩	عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي	٦٤٦
٥٠	عمرو بن عثمان بن قنبر (أبو بشر سَبْيَوِيَه)	١٩٠
٥١	الفضل بن قدامة بن عبيد الله بن عبد الله العجلي (أبو النجم)	٢٧٨
٥٢	القاسم بن علي بن محمد البطليوسي (الصفار)	٢١٩
٥٣	محمد بن أبي بكر بن عمر (بدر الدين الدماميني)	١٥١
٥٤	محمد بن أحمد بن إبراهيم (أبو الحسن ابن كيسان)	٢٤٨
٥٥	محمد بن أحمد بن محمد (أبو عبد الله الجلال المحلي)	٤٠٢
٥٦	محمد بن الحسن (الرضي الأسترابادي)	٢٦٧
٥٧	محمد بن عبد الرحمن، (جلال الدين القزويني)	١٧٣
٥٨	محمد بن عبد الله (جمال الدين ابن مالك)	١٦٧
٥٩	محمد بن علي بن موسى (أبو بكر الأنصاري، أمين الدين المحلي)	٣٦٢
٦٠	محمد بن محمد بن أبي علي الحلبي النحوي (ابن عمرو، أبو عبد الله)	٣٨٠
٦١	محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك (ابن الناظم)	٢٠٨
٦٢	محمد بن مسعود الغزني	٣٨٦
٦٣	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري (المبرد)	٥١٧
٦٤	محمد بن يوسف، (أبو حيان الأندلسي)	١٨٦
٦٥	محمود بن عمر الزمخشري (أبو القاسم جار الله)	١٨٢
٦٦	مسعود بن عمر التَّفْتَازَانِي (سعد الدين)	١٨٣
٦٧	مكي بن أبي طالب (أبو محمد القيسي)	٤١٠
٦٨	ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل (أبو بصير)	٣٣٤
٦٩	نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي (أبو رويم المدني)	٣٠٣
٧٠	النعمان بن ثابت بن المرزبان (الإمام أبو حنيفة)	٥١٢

م	العَلَم	الصفحة
٧١	هبة الله بن علي بن محمد، (أبو السعادات، ابن الشجري)	٣٠١
٧٢	هشام بن معاوية الضرير (أبو عبد الله)	٢٦٠
٧٣	همّام بن غالب بن صعصعة (الفرزدق)	٦٤٦
٧٤	يحيى بن زياد بن عبد الله، (الفراء)	١٧٧
٧٥	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب (القاضي أبو يوسف)	٥١٢
٧٦	يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب السكاكي، سراج الدين الخوارزمي	٢١٢

فهرس الكتب

م	الكتاب/ المؤلف	الصفحة
١	ألفية ابن مالك/ ابن مالك	٣٠٤ ، ١٨٠
٢	أمالي ابن الحاجب/ ابن الحاجب	٣٨٤
٣	الانتصاف/ ابن المنير	٤٣١
٤	أوضح المسالك/ ابن هشام	٥٩٧ ، ٤١٧ ، ٣٧٢ ، ٣٦٦ ، ٣٤١ ، ٢٤٩
٥	البحر المحيط/ أبو حيان	٤٠٣ ، ٢٥١
٦	تحفة الغريب/ الدماميني	٤٢٦
٧	التسهيل/ ابن مالك	٦٤١ ، ٤٣٠ ، ٤٢٦ ، ٣٩٢
٨	تفسير البيضاوي/ البيضاوي	٣٧٦
٩	التلخيص/ جلال الدين القزويني	٦٥٢ ، ١٧٣
١٠	التوضيح على صحيح البخاري/ ابن مالك	٣٥٧
١١	حاشية الشُّمْنِي / الشُّمْنِي	٢٦٣
١٢	حاشية الكشف/ التفتازاني	٦٤٢ ، ٣٧٩ ، ٢٦٩ ، ٢٦٨
١٣	سر الصناعة/ ابن جني	٢٢٣
١٤	شرح الألفية/ البدر ابن مالك	٥٢٤
١٥	شرح البردة (الأنوار المضيئة)/ الجلال المحلي	٤٠٢
١٦	شرح التسهيل/ ابن مالك	٤٠٥
١٧	شرح التسهيل/ الدماميني	٥٢٠ ، ٣٩٢
١٨	شرح التلويح على التوضيح/ التفتازاني	٥٦٩
١٩	شرح التوضيح/ الشيخ خالد الأزهرى	٥٩٨ ، ٣٩٢

م	الكتاب/ المؤلف	الصفحة
٢٠	شرح الشذور/ ابن هشام	٣٩٨ ، ٣٩٨
٢١	شرح الكافية/ عيسى الصفوي	٣٣٤
٢٢	شرح المطالع/ القطب الرازي	٥٧٩
٢٣	شرح المفتاح/ السيد الشريف الجرجاني	٤٨٠
٢٤	شرح المفصل/ ابن الحاجب	٢٦٧
٢٥	الصحاح/ الجوهري	١٨٥ ، ٢١١ ، ٣٥٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٤٦٨ ، ٥٠٦ ، ٦١٩
٢٦	عباب الباب/ عبد الله الحسيني المعروف بنقره كار	٢٨٦
٢٧	الكتاب/ سيويه	٤٢٧
٢٨	الكشاف/ الزمخشري	١٨٤ ، ٢١٢ ، ٢١٥ ، ٢٧٠ ، ٣٠١ ، ٥٦٤ ، ٣٥١
٢٩	الكشف/ سراج الدين القزويني	٢١٢
٣٠	المطول/ السيد الشريف الجرجاني	٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢٧٠ ، ٤٨٠ ، ٦٢٨
٣١	المفتاح/ السكاكي	٤٨٠
٣٢	مقصورة ابن دريد/ ابن دريد	٤٩٢

فهرس المصادر والمراجع

المخطوطات:

- (١) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: محمد بدر الدين الدماميني، مدرسة الصدر، إيران، وقد كتب عليها تاريخ النسخ سنة ١١٥٦هـ.
- (٢) حاشية ابن قاسم على مختصر شرح تلخيص المفتاح: أحمد بن قاسم العبادي، جامعة أم القرى، مكتبة الملك عبد الله بن عبد العزيز، برقم (٤٧٧٠).
- (٣) حاشية التفتازاني على الكشف: سعد الدين التفتازاني، المخطوطات الإسلامية، مكتبة جامعة لايبزيك، (٦٧. Arab. cod.).
- (٤) حاشية الحفيد على شرح التلخيص المسمى بالمختصر: شيخ الإسلام أحمد بن يحيى بن سعد الدين التفتازاني، دار الكتب القطرية، برقم (١٢٠٥).
- (٥) حاشية العبادي على شرح ابن الناظم: أحمد بن قاسم العبادي، مكتبة قيصري، تركيا، برقم (١٢٦).
- (٦) العباب في شرح لباب الإعراب: عبد الله الحسيني، الملقب بنقرة كار، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية بوزارة الأوقاف الكويتية، برقم (١٠٧١١).
- (٧) الكشف على الكشف: سراج الدين القزويني، مكتبة فيض الله، إستانبول، تركيا، برقم (١٨٠).
- (٨) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري جامع بيني، تركيا، برقم (٥-٤٩٢٧)، ورقم (١١٠٩).

الرسائل:

- (١) التحفة نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب: أملاه ابن مالك، وجمعه: بدر الدين ابن جماعة: تحقيق ودراسة: أحمد بن علي المصباحي، وهي رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، سنة ١٤١٠هـ.
- (٢) حاشية العلامة سعد التفتازاني على الكشف للزمخشري (الجزء الأول): تحقيق الباحث: عبد الفتاح البربري، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٣٩٨هـ.
- (٣) الحاشية المصرية للدمايني على مغني اللبيب: رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة فاطمة بنت عائض السالمي إلى كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة ١٤٣٣هـ.
- (٤) حاشيتان من حواشي ابن هشام الأنصاري على ألفية ابن مالك: تحقيق الباحث: جابر بن عبد الله السريع، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم اللغويات في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، سنة ١٤٣٩هـ.
- (٥) الحواشي والنكات والفوائد المحررات، لأحمد بن قاسم العبادي: تحقيق ودراسة الباحث: إبراهيم بن علي الجعيد، وهي رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤١٢هـ.
- (٦) شرح الجمل لابن الفخار: تحقيق: حماد الثمالي، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩-١٤١٠هـ.
- (٧) شرح جمل الزجاجي: ابن خروف الإشبيلي، تحقيق الباحثة: سلوى بنت محمد بن عمر، وهي رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة أم القرى، سنة ١٤١٩هـ.

(٨) شروح مغني اللبيب حتى آخر القرن الحادي عشر الهجري: وهي رسالة دكتوراه للباحث: محمد خليل الزروق، مقدمة إلى كلية دار العلوم في جامعة القاهرة، سنة ٢٠١١هـ.

(٩) المصباح في شرح المفتاح: السيّد الشّريف الجُرْجَانِي، وهي رسالة دكتوراه للباحث يوكسل جليك، مقدمة إلى قسم اللغة العربية بجامعة مرمره، ٢٠٠٩م.

الكتب المطبوعة:

- (١) ابن هشام الأنصاري (آثاره ومذهبه النحوي): علي فودة نيل، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود بالرياض، ط١، ١٤٠٦هـ.
- (٢) ابن هشام وأثره في النحو العربي: يوسف بن عبد الرحمن الضبع، الناشر: دار الحديث، مصر، ط١، ١٩٩٨م.
- (٣) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي: تقي الدين السبكي، وولده بهاء الدين السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- (٤) إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع: عبد السلام بن عبد القادر ابن سودة، تحقيق: محمد حجي، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- (٥) الإتيقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- (٦) الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت.
- (٧) أخبار أبي إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، الناشر: دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٨م.
- (٨) أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط١، ١٣٧٣هـ.
- (٩) أدب الكاتب: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٢هـ.

(١٠) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(١١) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق أحمد عزو عناية، الناشر: دار الكتاب العربي، دمشق، ط ١، ١٤١٩هـ.

(١٢) أساس البلاغة: جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(١٣) أسباب النزول: علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط ٢، ١٤١٢هـ.

(١٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الجليل، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(١٥) إسفار الفصيح: أبو سهل الهروي، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢٠هـ.

(١٦) الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

(١٧) الأشباه والنظائر: تاج الدين السبكي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(١٨) الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.

(١٩) إصلاح المنطق: ابن السكّيت، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٣هـ.

- (٢٠) أصول السرّخسيّ: أبو بكر السرّخسيّ، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، الناشر: لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٧٢هـ.
- (٢١) الأصول في التّحو: أبو بكر ابن السّراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- (٢٢) الأضداد: محمّد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصريّة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (٢٣) اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور: رسالة ماجستير للباحث: جمعان بن بنيوس السالي، مقدمة إلى قسم اللغة العربية في جامعة أم القرى، سنة ١٤١٥هـ.
- (٢٤) إعجاز القرآن الكريم: أبو بكر الباقلاني، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط٥، ١٩٩٧م.
- (٢٥) إعراب القرآن: أبو جعفر النّحاس، علّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.
- (٢٦) الأعلام: خير الدين الزّركليّ، الناشر: دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- (٢٧) أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين الصفدي، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- (٢٨) الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- (٢٩) الأفعال: أبو بكر ابن القوطية، تحقيق: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

- (٣٠) الأفعال: أبو عثمان السَّرْقُسْطِي، تحقيق: د. حسين محمد شرف، ود. محمد مهدي علام، الناشر: دار الشعب، القاهرة، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- (٣١) الاقتراح في أصول النحو: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ.
- (٣٢) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطيلوسي، تحقيق: أ. مصطفى السقا، د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- (٣٣) الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، الناشر: دار الصحابة للتراث.
- (٣٤) ألفية ابن مالك في النحو والصرف: ابن مالك، دار التعاون.
- (٣٥) أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، الناشر: دار عمار، عمّان، دار الجليل، بيروت، ١٤٠٩هـ.
- (٣٦) أمالي ابن الشجري: ابن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣هـ.
- (٣٧) الأمالي: أبو علي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.
- (٣٨) إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري: إلياس بن أحمد البرماوي، الناشر: دار الندوة العالمية، ط١، ١٤٢١هـ.
- (٣٩) الأمثال: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: عبد المجيد قطامش، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- (٤٠) إنباء الغمر بأبناء العمر: أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. حسن حبشي، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ١٣٨٩هـ.

(٤١) إنباه الرواة على أنباه النحاة: أبو الحسن القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ.

(٤٢) الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب: علي بن عدلان الموصلي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٤٣) الانتصار لسيوييه على المبرد: أبو العباس ابن ولاد، تحقيق: زهير سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

(٤٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ.

(٤٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر، بيروت، لبنان.

(٤٦) الإيضاح العُصْدي: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط ١، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

(٤٧) إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل باشا البغدادي، عني بتصحيحه: محمد شرف الدين، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤٨) إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي القيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.

(٤٩) الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو ابن الحاجب، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط ١، ١٤٢٥هـ.

(٥٠) الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، الناشر: دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦هـ.

(٥١) الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، الناشر: دار الجيل، بيروت، ط٣.

(٥٢) البحر المحيط في أصول الفقه: بدر الدين الزركشي، الناشر: دار الكتي، ط١، ١٤١٤هـ.

(٥٣) البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٣١هـ.

(٥٤) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني، الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

(٥٥) البديع في نقد الشعر: لابن منقذ، تحقيق: أحمد أحمد بدوي، وحامد عبد المجيد، المراجع: إبراهيم مصطفى، الجمهورية العربية المتحدة، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإقليم الجنوبي، الإدارة العامة للثقافة.

(٥٦) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه. ط١، ١٣٧٦هـ.

(٥٧) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: أبو طاهر الفيروزآبادي، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

(٥٨) بغية الطلب في تاريخ حلب، كمال الدين ابن العديم: تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٩م.

(٥٩) بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس: أبو جعفر الضبي، الناشر: دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

- (٦٠) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية، لبنان.
- (٦١) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: مجد الدين الفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، إسطنبول، تركيا، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- (٦٢) تاج العروس من جواهر القاموس: محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
- (٦٣) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين الذهبي، تحقيق: بشار عوَّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.
- (٦٤) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم: أبو المحاسن التنوخي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- (٦٥) تاريخ بغداد وذيوله: أبو بكر الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- (٦٦) تاريخ دمشق: أبو القاسم ابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- (٦٧) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العُكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- (٦٨) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء العُكبري، تحقيق: د. عبد الرحمن العُثيمين، الناشر: دار الغرب، ط١، ١٤٠٦هـ.

- (٦٩) **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه:** أبو الحسن المرداوي، تحقيق: د. عبد الرحمن الجبرين، وآخرين، الناشر: مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- (٧٠) **تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن:** أبو جعفر الرعيني، تحقيق: علي بن حسين البواب، الناشر: دار كنوز إشبيلية، المملكة العربية السعودية، ط ٢، ١٤٢٨هـ.
- (٧١) **تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب:** محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: محمد بن مختار اللوحي، الناشر: عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- (٧٢) **التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة:** شمس الدين السخاوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- (٧٣) **تحفة المحتاج في شرح المنهاج، ومعه حواشي الشرواني والعبادي:** ابن حجر الهيتمي، راجعه لجنة من العلماء، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٥٧هـ.
- (٧٤) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد:** ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- (٧٥) **التذكرة الحمدونية:** بهاء الدين البغدادي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٧٦) **تذكرة النحاة:** أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- (٧٧) **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:** أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، وما بعدها.

- (٧٨) تراجم الأعيان من أبناء الزمان: الحسن بن محمد البوريني، تحقيق: د. صلاح الدين المنجد، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ١٩٥٩م.
- (٧٩) تراجم المؤلفين التونسيين: محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
- (٨٠) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- (٨١) التسهيل لعلوم التنزيل (تفسير ابن جزي): أبو القاسم ابن جزي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.
- (٨٢) تصحيح الفصيح وشرحه: ابن درستويه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٩هـ.
- (٨٣) التعريفات: السيد الشريف الجرجاني، عناية: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.
- (٨٤) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بدر الدين الدماميني، تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدى، ط: ١، ١٤٠٣هـ.
- (٨٥) التعليقة على المقرب: البهاء ابن النحاس، تحقيق: د. جميل عبد الله عويضة، الناشر: وزارة الثقافة بعمان، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ.
- (٨٦) التعليقة على كتاب سيويه: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. عوض حمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- (٨٧) تفسير ابن فورك: أبو بكر ابن فورك، تحقيق: جماعة من الباحثين، الناشر: جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ.

- (٨٨) التفسير البسيط: أبو الحسن الواحدي تحقيق: مجموعة من الباحثين، الناشر: عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ١٤٣٠هـ، ١هـ.
- (٨٩) تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل): القاضي البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- (٩٠) تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير): أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.
- (٩١) تفسير القرآن: أبو المظفر السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، الناشر: دار الوطن، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- (٩٢) تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): أبو البركات النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (٩٣) تفسير عبد الرزاق: عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- (٩٤) تقريب المرام في شرح تهذيب الكلام: عبد القادر السنندجي الكردستاني، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.
- (٩٥) التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار القضاعي، تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر، لبنان، ١٤١٥هـ.
- (٩٦) تلخيص المفتاح: جلال الدين القزويني، مكتبة البشرية، ط ١، ١٤٣١هـ.
- (٩٧) التلخيص في أصول الفقه: أبو المعالي الجويني، تحقيق: عبد الله جوم النبالي، وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- (٩٨) التلخيص في علوم البلاغة: جلال الدين القزويني، تحقيق: عبد الرحمن البرقوقي، الناشر: دار الفكر العربي، ط ٢، ١٩٣٢م.

- (٩٩) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ.
- (١٠٠) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول: أبو محمد الإسْتَوِيّ، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
- (١٠١) التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: أبو الفتح ابن جُنِّي، تحقيق د. سيدة حامد عبد العال، ود. تغريد حسن، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠م.
- (١٠٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ.
- (١٠٣) تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- (١٠٤) توجيه اللمع: ابن الخباز، تحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- (١٠٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- (١٠٦) التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، تحقيق: أوتو تريزل، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- (١٠٧) الثقات: ابن حبان البُستي، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- (١٠٨) جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة، الإمارات، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- (١٠٩) جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير ابن جرير الطبري): أبو جعفر، الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ.
- (١١٠) جامع الشروح والحواشي: عبد الله بن محمد الحبشي، الناشر: دار المنهاج، ط ١، ١٤٣٩هـ.
- (١١١) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ (صحيح البخاري): أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (١١٢) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- (١١٣) الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين: وليد بن أحمد الحسين، الناشر: مجلة الحكمة، بريطانيا، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- (١١٤) الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، اعتنى به: ابن أبي شنب، الناشر: مطبعة جول كربونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- (١١٥) الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ٥، ١٩٩٥م.
- (١١٦) جمهرة أشعار العرب: أبو زيد، محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي بن محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر.
- (١١٧) جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- (١١٨) جمهرة اللغة: أبو بكر ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

- (١١٩) **جمهرة أنساب العرب:** ابن حزم الأندلسي، تحقيق: لجنة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- (١٢٠) **الجنى الداني في حروف المعاني:** ابن أم قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- (١٢١) **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية:** عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، حيدرآباد.
- (١٢٢) **الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد:** يوسف بن أحمد ابن المبرد الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.
- (١٢٣) **حاشية الخلوقي على منتهى الإرادات:** محمد بن أحمد البهوتي، تحقيق: د. سامي الصقير، ود. محمد اللحيان، الناشر: دار النوادر، سوريا، ط١، ١٤٣٢هـ.
- (١٢٤) **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعراب:** مصطفى محمد عرفة الدسوقي، دار السلام، مصر، ط٤، ١٤٣٥هـ.
- (١٢٥) **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:** محمد بن علي الصبان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
- (١٢٦) **الحاشية على الكشف:** السيد الشريف الجرجاني، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٨٥هـ.
- (١٢٧) **الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم:** السيد الشريف الجرجاني، تعليق: رشيد أعرضي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(١٢٨) حجة القراءات: ابن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(١٢٩) الحجة في القراءات السبع: أبو عبد الله ابن خالويه، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

(١٣٠) الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، حققه: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجالي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(١٣١) الحدود في الأصول: سليمان بن خلف القرطبي الباجي، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(١٣٢) حروف المعاني والصفات: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

(١٣٣) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

(١٣٤) الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي: ابن السيد البطليوسي، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، الناشر: دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

(١٣٥) الحل في شرح أبيات الجمل: ابن السيد البطليوسي، قرأه وعلق عليه: يحيى مراد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(١٣٦) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن البيطار، تحقيق: محمد بهجة بيطار، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ.

(١٣٧) الحماسة البصرية: صدر الدين، أبو الحسن البصري، تحقيق: مختار الدين أحمد، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

(١٣٨) الحواشي على درة الغواص في أوهام الخواص: ابن بري، وابن ظفر، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي القرني، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

(١٣٩) خزانة الأدب وغاية الأرب: لابن حجة الحموي، تحقيق: عصام شقيو، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، دار البحار، بيروت، الطبعة الأخيرة، ٢٠٠٤م.

(١٤٠) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(١٤١) خزانة التراث (فهرس المخطوطات): الناشر: مركز الملك فيصل، الرياض.

(١٤٢) الخصائص: أبو الفتح ابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

(١٤٣) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: محمد أمين بن فضل الله المحبي الحموي، دار صادر، بيروت.

(١٤٤) الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون: السّمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

(١٤٥) درة الغواص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(١٤٦) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(١٤٧) دستور العلماء أو (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): عبد النبي الأحمد نكري، الناشر: دار الكتب العلمية لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١٤٨) دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبي فهر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

(١٤٩) الدليل إلى المتون العلمية: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، الناشر: دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١٥٠) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: برهان الدين ابن فرحون اليعمري، تحقيق: محمد الأحمد أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

(١٥١) ديوان ابن الدُمَيْتَةِ: صنعة أبي العباس ثعلب، ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب النفاخ، الناشر: مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٣٧٩هـ.

(١٥٢) ديوان أبي النجم العجلي: تحقيق: د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ.

(١٥٣) ديوان أبي دؤاد الإيادي: تحقيق: أنور محمود الصالح، ود. أحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، ط١، ١٤٣١هـ.

(١٥٤) ديوان أبي نواس برواية الصولي: تحقيق: بهجة الحديثي، الناشر: دار الرسالة، بغداد، ١٩٨٠م.

(١٥٥) ديوان الأدب: إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار عمر، الناشر: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

(١٥٦) ديوان الإسلام: شمس الدين الغزي، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.

(١٥٧) ديوان الأعشى: شرح وتعليق: محمد محمد حسين، مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(١٥٨) ديوان الراعي النميري: شرح: د. واضح الصمد، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ.

(١٥٩) ديوان العجاج (رواية الأصمعي)، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، الناشر: مكتبة أطلس، دمشق.

(١٦٠) ديوان الفرزدق (هَمَّام بن غالب): شرح: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٣م.

(١٦١) ديوان القتال الكلابي: حققه وقدم له: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

(١٦٢) ديوان القطامي: تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، الناشر: دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

(١٦٣) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (تاريخ ابن خلدون): ابن خلدون، تحقيق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ.

(١٦٤) ديوان المسيب بن علس: جمع وتحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن محمد الوصيفي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

(١٦٥) ديوان المعاني: أبو هلال العسكري، الناشر: دار الجيل، بيروت.

(١٦٦) ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد الطاهر ابن عاشور، الشركة التونسية للتوزيع، ١٩٧٦م.

(١٦٧) ديوان النمر بن تولب: جمع وشرح وتعليق: د. محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

(١٦٨) ديوان الهذليين: ترتيب وتعليق: محمد محمود الشنقيطي، الناشر: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٣٨٥هـ.

- (١٦٩) ديوان امرئ القيس: اعتنى به: عبد الرحمن المسطاوي، دار المعرفة، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ.
- (١٧٠) ديوان جرير: الشارح: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، ط١.
- (١٧١) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق: وليد عرفات، الناشر: دار صادر، بيروت، ٢٠٠٦م.
- (١٧٢) ديوان ذي الرمة: تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، جدة، ط١، ١٩٨٢م.
- (١٧٣) ديوان رؤبة بن العجاج: المصحح: وليم بن الورد، الناشر: دار ابن قتيبة، الكويت.
- (١٧٤) ديوان طرفة بن العبد: تحقيق مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- (١٧٥) ديوان عباس بن مرداس: تحقيق: يحيى الجبوري، الناشر: دار الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.
- (١٧٦) ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق: محمد جبار المعبيد، الناشر: شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥م.
- (١٧٧) ديوان ليلى بن ربيعة العامري: اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
- (١٧٨) ربيع الأبرار ونصوص الأخبار: جار الله الزمخشري، الناشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- (١٧٩) رد المختار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين): ابن عابدين الدمشقي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(١٨٠) رسالة الغفران: أبو العلاء المعري، تصحيح: إبراهيم اليازجي، الناشر: مطبعة (أمين هندية)، بالموسكي، مصر، ط١، ١٣٢٥هـ-١٩٠٧م.

(١٨١) رفع الإصر عن قضاة مصر: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد عمر، الناشر: مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٨٨م.

(١٨٢) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب: تاج الدين السبكي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: عالم الكتب، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(١٨٣) الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم السهيلي، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١٨٤) روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل: ابن قدامة المقدسي، الناشر: مؤسسة الريان، ط٢، ١٤٢٣هـ.

(١٨٥) ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا: شهاب الدين، أحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ط١، ١٣٨٦هـ.

(١٨٦) الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق: حاتم بن صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

(١٨٧) السبعة في القراءات: أبو بكر ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

(١٨٨) سر صناعة الإعراب: أبو الفتح ابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(١٨٩) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

(١٩٠) السلوك لمعرفة دول الملوك: تقي الدين المقرئ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

(١٩١) السناء الباهر بتكميل النور السافر في أخبار القرن العاشر: السيد محمد الشلي اليمني، تحقيق: إبراهيم بن أحمد المقحفي، الناشر: مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١، ١٤٢٥هـ.

(١٩٢) السنن الكبرى للنسائي: تحقيق: حسن شلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

(١٩٣) سنن سعيد بن منصور: أبو عثمان سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: الدار السلفية، الهند، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

(١٩٤) سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ.

(١٩٥) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد ابن سالم مخلوف، تعليق: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ.

(١٩٦) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط الناشر: دار ابن الكثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(١٩٧) شرح ابن النازم على ألفية ابن مالك: ابن النازم، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

(١٩٨) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(١٩٩) شرح أبيات سيئويّة: أبو محمد السيرافي، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، الناشر: دار الفكر، مصر، ١٣٩٤هـ.

(٢٠٠) شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط ٢.

(٢٠١) شرح أدب الكاتب: أبو منصور ابن الجواليقي، قدّم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٢٠٢) شرح أشعار الهذليين: أبو سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فراج، الناشر: مكتبة دار العروبة، مصر.

(٢٠٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

(٢٠٤) شرح التسهيل: ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط ١٠.

(٢٠٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهرى، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٢٠٦) شرح التلويع على التوضيح: سعد الدين التفتازاني، مكتبة صبيح بمصر.

(٢٠٧) شرح الجمل: ابن عصفور الإشبيلي، عناية: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

(٢٠٨) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسترباذي، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قار يونس، ليبيا، ط١، ١٣٩٥هـ.

(٢٠٩) شرح الزرقاني على مختصر خليل: عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، اعتنى به: عبد السلام محمد أمين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٢١٠) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح (الكاشف عن حقائق السنن): شرف الدين، الطيبي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ.

(٢١١) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٥.

(٢١٢) شرح القصائد العشر: أبو زكريا التبريزي، الناشر: إدارة الطباعة المنيرية، ١٣٥٢هـ.

(٢١٣) شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢هـ.

(٢١٤) الشرح الكبير على الورقات: أحمد بن قاسم العبادي، تحقيق: سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، الناشر: مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ.

(٢١٥) شرح اللُّمع: ابن برهان، تحقيق: فائز فارس، الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

(٢١٦) شرح المعلقات السبع: أبو عبد الله الزَّوْزَنِي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ.

(٢١٧) شرح المفصل: ابن يعيش، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٢١٨) شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو: عبد الرحمن بن علي المكودي، تحقيق: د. عبد الحميد هندراوي، الناشر: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٥هـ.

(٢١٩) شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الأشبيلي، قدم له ووضع فهرسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

(٢٢٠) شرح ديوان الحماسة: أبو زكريا التبريزي، الناشر: دار القلم، بيروت.

(٢٢١) شرح ديوان الحماسة: أبو علي المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، الناشر: دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤٢٤هـ.

(٢٢٢) شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الأسترباذي، تحقيق: الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥هـ.

(٢٢٣) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

(٢٢٤) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين الجَوْجَرِي، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الناشر: البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٣هـ.

(٢٢٥) شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي، تعليق: أحمد ظافر كوجان، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦هـ.

(٢٢٦) شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣هـ.

- (٢٢٧) شرح كتاب سَيَّوِيَه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- (٢٢٨) شرح مختصر الروضة: نجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- (٢٢٩) شرح مقصورة ابن دريد: الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٤هـ.
- (٢٣٠) شرح نهج البلاغة: أبو حامد ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٣٧٨هـ.
- (٢٣١) شعر ابن ميادة: جمعه وحققه: د. حنا جميل حداد، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- (٢٣٢) شعر زهير بن أبي سلمى: صنعة: الأعلام الشنميري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٠هـ.
- (٢٣٣) الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.
- (٢٣٤) الشفاء (الطبيعات): ابن سينا، تحقيق: د. محمود قاسم، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشي، إيران، ط ٢، ١٤٣٣هـ.
- (٢٣٥) شواذ القراءات: أبو عبد الله الكرّماني، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- (٢٣٦) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق: طه محسن، الناشر: مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- (٢٣٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢٣٨) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بَلْبَان: ابن حبان البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

(٢٣٩) صحيح مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

(٢٤٠) ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس، ط١، ١٩٨٠م.

(٢٤١) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك: إبراهيم بن صالح الحندود، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد: ١١١، السنة: ٣٣، ١٤٢١هـ.

(٢٤٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين السخاوي، الناشر: دار الجيل، بيروت.

(٢٤٣) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٢٤٤) طبقات الشافعية: ابن قاضي شُهْبَة الدمشقي، تحقيق: عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١.

(٢٤٥) طبقات الشافعية: جمال الدين الإِسْنَوِيّ، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م.

(٢٤٦) طبقات الشافعيين: أبو الفداء ابن كثير، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، ود. محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٣هـ.

(٢٤٧) طبقات الشعراء: ابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، الناشر: دار المعارف، القاهرة، ط٣.

(٢٤٨) الطبقات الكبرى: أبو عبد الله الشهير بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

(٢٤٩) طبقات المفسرين: محمد بن علي الداودي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.

(٢٥٠) طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة دار المدني، جدة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٢٥١) العباب الزاخر واللباب الفاخر: الحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، الناشر: دار الرشيد، العراق، ط ١، ١٩٨١م.

(٢٥٢) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح: بهاء الدين السبكي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

(٢٥٣) عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث النبوي: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

(٢٥٤) علل النحو: أبو الحسن ابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢٥٥) عمدة السالك وعدة الناسك، شهاب الدين ابن النقيب، عني بطبعه ومُراجعتة: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، الناشر: الشؤون الدينية، قطر، ط ١، ١٩٨٢م.

(٢٥٦) عمدة الكتاب: أبو جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- (٢٥٧) عنوان المجد في بيان أحوال بغداد والبصرة ونجد: إبراهيم فصيح البغدادي، الناشر: دار منشورات البصري، بغداد.
- (٢٥٨) العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر السَّرْقُسْطِي، تحقيق: د. زهير زاهد، ود. خليل العطية، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- (٢٥٩) عيون الأنباء في طبقات الأطباء: أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة، تحقيق: د. نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت.
- (٢٦٠) غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين ابن الجزري، الناشر: مكتبة ابن تيمية، الناشر لأول مرة: عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.
- (٢٦١) غاية الوصول في شرح لب الأصول: زين الدين السنيكي، الناشر: دار الكتب العربية الكبرى، مصر، ط ٢، ١٣٥٤هـ.
- (٢٦٢) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، (ومعه حاشيتا للعبادي والشربيني): أبو يحيى، زكريا الأنصاري، الناشر: المطبعة الميمنية.
- (٢٦٣) غريب الحديث: أبو عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن، الهند، ط ١، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.
- (٢٦٤) غنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: مصطفى الأنطاكي، تحقيق: حسين الدبوس وآخرين، الناشر: عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.
- (٢٦٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، اعتنى به: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
- (٢٦٦) الفتح المبين في طبقات الأصوليين: عبد الله بن مصطفى المراغي، الناشر: عبد الحميد حنفي، مصر، ط ٢.

- (٢٦٧) فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب: (حاشية الطّبيّ على الكشّاف): شرف الدّين الطّبيّ، أشرف على إخراجِه: محمّد عبد الرّحيم سلطان العلماء، الناشر: جائزة دبي الدّولية للقرآن الكريم، الإمارات، ط ١، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- (٢٦٨) فتوحات الوهاب بتوضيح شرح منهج الطلاب (حاشية الجمل): سليمان بن عمر العجيلي، الناشر: دار الفكر.
- (٢٦٩) فضائل القرآن: أبو عبيد، القاسم بن سلام، تحقيق: مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٥هـ.
- (٢٧٠) فعلت وأفعلت: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: د. رمضان عبد التّواب، ود. صبيح التميمي، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ١٤١٦هـ.
- (٢٧١) فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- (٢٧٢) الفلك المشحون في أحوال محمد ابن طولون: محمد بن علي بن طولون، تحقيق: محمد خير رمضان، الناشر: دار ابن حزم، ط ١، ١٤١٦هـ.
- (٢٧٣) فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات: محمد بن عبد الحي الكتاني، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب، بيروت، ط ٢، ١٩٨٢م.
- (٢٧٤) فهرست الكتب النحوية المطبوعة: عبد الهادي الفضلي، الناشر: مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- (٢٧٥) الفوائد السنية في شرح الألفية في أصول الفقه: محمد بن عبد الدائم البرماوي، تحقيق: عبد الله رمضان موسى، الناشر: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، مصر، الجيزة، ط ١، ١٤٣٦هـ.

(٢٧٦) **فوات الوفيات:** لـ محمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.

(٢٧٧) **القاموس المحيط:** مجد الدين الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

(٢٧٨) **الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها:** أبو القاسم اليشكري، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، الناشر: مؤسسة سما للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

(٢٧٩) **كتاب الألفاظ:** ابن السكيت، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة لبنان، ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

(٢٨٠) **كتاب العين:** الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

(٢٨١) **الكتاب:** سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

(٢٨٢) **كشف القناع عن متن الإقناع:** منصور بن يونس البهوتي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

(٢٨٣) **الكشاف:** جار الله الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

(٢٨٤) **كشف الأسرار شرح أصول البزدوي:** عبد العزيز بن أحمد، علاء الدين البخاري، الناشر: دار الكتاب الإسلامي.

(٢٨٥) **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** حاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م.

- (٢٨٦) كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الدياج: أحمد بابا التنبكي، تحقيق: محمد مطيع، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢١هـ.
- (٢٨٧) الكليات: أبو البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ.
- (٢٨٨) الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: نجم الدين الغزي، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- (٢٨٩) الكوكب الدرّي فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية: جمال الدين الإسّنوي، تحقيق: د. محمد حسن عواد، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ.
- (٢٩٠) اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العُكْبَرِيّ، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- (٢٩١) لسان العرب: ابن منظور، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- (٢٩٢) اللمحة في شرح الملحة: ابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- (٢٩٣) اللمع في العربية: أبو الفتح ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- (٢٩٤) المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر ابن مهران، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الناشر: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨١م.
- (٢٩٥) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

(٢٩٦) مجلة لغة العرب العراقية: لأنستاس ماري الكرملي، الناشر: وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية.

(٢٩٧) مجمع الأمثال: أبو الفضل الميداني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

(٢٩٨) مجمل اللغة: أحمد بن فارس، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٢٩٩) المختص في تبين وجوه شواذ القراءات: أبو الفتح ابن حني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، الناشر: دار سزكين، ط ٢، ١٤٠٦هـ.

(٣٠٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية): أبو محمد ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

(٣٠١) الحصول في علم الأصول: فخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٣٠٢) المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

(٣٠٣) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه: ابن خالويه، الناشر: مكتبة المتنبي، القاهرة.

(٣٠٤) المزهري في علوم اللغة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

(٣٠٥) المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هندراوي، الناشر: دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٣٠٦) المسائل السلفية في النحو: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

(٣٠٧) المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هندأوي، الناشر: دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

(٣٠٨) المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة، ط١، ١٤٠٠هـ.

(٣٠٩) مسند الإمام أحمد بن حنبل: أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرين، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

(٣١٠) مشاهير علماء الأمصار: ابن حبان البستي، تحقيق: مرزوق علي إبراهيم، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، مصر، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

(٣١١) مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

(٣١٢) المصطلح النحوي (نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري): عوض بن أحمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ.

(٣١٣) مصطلحات المذاهب الفقهية وأسرار الفقه المرموز: مريم بنت محمد الظفيري، الناشر: دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٢هـ.

(٣١٤) مصنف عبد الرزاق: عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

(٣١٥) المصون في الأدب: الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

- (٣١٦) المطوّل شرح تلخيص مفتاح العلوم: سعد الدّين التّفّازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٣، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.
- (٣١٧) معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي): أبو محمد البغوي، تحقيق: محمد بن عبد الله النمر وآخرين، الناشر: دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ.
- (٣١٨) معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، تحقيق: محمد بن علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.
- (٣١٩) معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- (٣٢٠) معاني القرآن: أبو الحسن الأخفش، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ.
- (٣٢١) معاني القرآن: أبو زكريا الفراء، تحقيق: أحمد بن يوسف النجاشي وآخرين، دار المصرية للتأليف، مصر، ط١.
- (٣٢٢) المعاني الكبير في أبيات المعاني: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق د. سالم الكرنكوي، وعبد الرحمن بن يحيى اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، الهند، ط١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.
- (٣٢٣) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- (٣٢٤) معجم البلدان: شهاب الدين، ياقوت الحموي، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- (٣٢٥) معجم الشعراء: أبو عبيد الله المرزباني، تحقيق: ف. كرنكو، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.

(٣٢٦) معجم الصحابة: أبو الحسين ابن قانع البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراقي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

(٣٢٧) المعجم الوسيط: لجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.

(٣٢٨) معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد البكري، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

(٣٢٩) معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني، تحقيق: د. عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

(٣٣٠) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

(٣٣١) معيار العلم في فن المنطق: أبو حامد الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف، مصر، ١٩٦١م.

(٣٣٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، مصر.

(٣٣٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ.

(٣٣٤) المغني شرح مختصر الحرقلي: ابن قدامة المقدسي، الناشر: مكتبة القاهرة، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

(٣٣٥) مفاتيح الغيب (تفسير الرازي): أبو عبد الله فخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

(٣٣٦) المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٣٣٧) **المفصل في صناعة الإعراب:** جار الله الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملح، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

(٣٣٨) **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين وآخرين، الناشر: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨ هـ.

(٣٣٩) **المقصد في شرح الإيضاح:** عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الناشر: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.

(٣٤٠) **المقتضب:** أبو العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت.

(٣٤١) **المقرب:** ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩٢ هـ.

(٣٤٢) **المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد:** أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن مفلح، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠ هـ.

(٣٤٣) **المقصود والممدود:** أبو العباس ابن ولاد، تحقيق: بولس برونله، الناشر: مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م.

(٣٤٤) **المقصود والممدود:** أبو علي القالي، تحقيق: د. أحمد هريدي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٩ هـ.

(٣٤٥) **المنتخب من غريب كلام العرب:** أبو الحسن الهنائي، الملقب بكراع النمل، تحقيق: د. محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٣٤٦) المنجد في اللغة: أبو الحسن الأزدي، تحقيق: أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، الناشر: عالم الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٩٩٧م.

(٣٤٧) المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف: أبو الفتح ابن جني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط ١، ١٣٧٣هـ.

(٣٤٨) المنصف من الكلام على مغني اللبيب: تقي الدين الشُّمْنِيّ، الناشر: المطبعة البهية، مصر.

(٣٤٩) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢م.

(٣٥٠) منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني: عمران عبد السلام شعيب، الناشر: الدار الجماهيرية، ليبيا، ط ١، ١٣٩٥هـ.

(٣٥١) المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي: أبو المحاسن يوسف بن تَعْرِيّ بَرْدِيّ، تحقيق: محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣٥٢) نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.

(٣٥٣) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: أبو المحاسن يوسف بن تَعْرِيّ بَرْدِيّ، الناشر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

(٣٥٤) النحو الوافي: عباس حسن، الناشر: دار المعارف، مصر، ط ١٥.

(٣٥٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

(٣٥٦) نزهة الألباب في الألقاب: ابن حجر العسقلانيّ، تحقيق: عبد العزيز محمد السديري، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

- (٣٥٧) النسبة إلى المواضع والبلدان: جمال الدين، عبد الله الطيب باخرمة الحميري.
- (٣٥٨) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- (٣٥٩) نظرات في التراث اللغوي العربي: عبد القادر المهيري، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- (٣٦٠) نظم العقيان في أعيان الأعيان: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فليب حتي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٢٧م.
- (٣٦١) نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افتري على الله في التوحيد (نقض الدارمي): أبو سعيد الدارمي، تحقيق: أبو عاصم الشَّوَامي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ١٤٣٣هـ.
- (٣٦٢) نهاية الأرب في فنون الأدب: شهاب الدين النويري، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- (٣٦٣) النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري. تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد، الناشر: دار الشروق، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ.
- (٣٦٤) النور السافر عن أخبار القرن العاشر: محيي الدين، عبد القادر العيدروس، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- (٣٦٥) نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أبو العباس أحمد بابا التكروري، اعتنى به: د. عبد الحميد الهرامة، الناشر: دار الكاتب، ليبيا، ط ٢، ٢٠٠٠م.
- (٣٦٦) الهداية إلى بلوغ النهاية: مكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين في رسائل جامعة بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة بإشراف:

أ. د. الشاهد البوشيخي، الناشر: جامعة الشارقة، الإمارات العربية، ط ١، ١٤٢٩ هـ.

(٣٦٧) الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة (رجال صحيح البخاري): أحمد بن محمد البخاري الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ.

(٣٦٨) هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين): إسماعيل باشا البغدادي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣٦٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عبد الحميد الهنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، مصر.

(٣٧٠) الوافي بالوفيات: صلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وزكي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.

(٣٧١) الوساطة بين المتنبئ وخصومه: علي بن عبد العزيز الجرجاني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البحايي، الناشر: مطبعة عيسى البابي وشركاؤه، ١٣٨٦ هـ.

(٣٧٢) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.

(٣٧٣) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر: أبو منصور الثعالبي، تحقيق: مفيد محمد قمحية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣-١٩٨٣ م.

فهرس الموضوعات

٣	إجازة الرسالة.....
٤	مستخلص الرسالة.....
٥	المقدمة:.....
٦	أهمية البحث وأسباب اختياره.....
٧	أهداف البحث.....
٧	الدراسات السابقة.....
٨	خطة البحث.....
١٢	شكر وعرفان.....
١٣	التمهيد:.....
١٤	أولاً: ابن هشام وكتابه: (مغني اللبيب عن كتب الأعراب):.....
١٤	(١) التعريف بابن هشام:.....
١٤	اسمه ونسبه.....
١٤	نشأته.....
١٥	شيوخه.....
١٦	تلاميذه.....
١٧	مؤلفاته.....
١٨	وفاته.....
١٩	(٢) التعريف بكتاب (مغني اللبيب عن كتب الأعراب):.....
١٩	أولاً: سبب تأليفه.....
١٩	ثانياً: موضوعات الكتاب.....
٢٠	ثالثاً: منهجه فيه.....
٢٢	رابعاً: تحقيقاته.....
٢٢	خامساً: الكتب التي ألفت حوله:.....
٢٣	أ- الشروح.....

٢٦	ب- الحواشي والتعليقات
٢٧	ج- شرح الأبيات
٣٠	ثانياً: التعريف بابن قاسم العبادي، وكتابه (أجزاء من حواشي العبادي على مغني اللبيب):
٣٠	أولاً: التعريف بابن قاسم العبادي:
٣٠	اسمه ونسبه
٣١	نشأته وثناء العلماء عليه
٣٣	شيوخه
٣٧	تلاميذه
٤٢	وفاته
٤٢	مؤلفاته
٥٠	ثانياً: التعريف بكتابه (أجزاء من حواشي العبادي على مغني اللبيب):
٥٥	القسم الأول: الدراسة التحليلية للحاشية:
٥٦	الفصل الأول: منهجه في الحاشية:
٥٧	المبحث الأول: طريقته في تناول المتن
٦٣	المبحث الثاني: منهجه في المصطلحات والحدود
٦٧	المبحث الثالث: منهجه في العلل
٦٩	الفصل الثاني: مصادره في الشرح:
٧٠	المبحث الأول: مصادره التي صرّح بها:
٧٠	المطلب الأول: العلماء
٧٥	المطلب الثاني: الكتب
٨٥	المبحث الثاني: مصادره التي لم يصرّح بها
٨٧	الفصل الثالث: الأصول النحوية في الحاشية:
٨٨	المبحث الأول: السماع
٩٤	المبحث الثاني: القياس
٩٦	المبحث الثالث: الإجماع

المبحث الرابع: الاستصحاب	٩٨
الفصل الرابع: موقفه من الخلاف النحوي، ومذهبه:	١٠١
المبحث الأول: موقفه من البصريين	١٠٢
المبحث الثاني: موقفه من الكوفيين	١٠٥
المبحث الثالث: موقفه من أفراد العلماء الآخرين	١٠٨
المبحث الرابع: موقفه من ابن هشام	١١٦
المبحث الخامس: اجتهاداته، ومذهبه النحوي:	١٢٠
المطلب الأول: اجتهاداته	١٢٠
المطلب الثاني: مذهبه	١٢٣
الفصل الخامس: التقويم:	١٢٤
المبحث الأول: محاسن الحاشية	١٢٥
المبحث الثاني: المآخذ على الحاشية	١٣١
القسم الثاني: تحقيق الحاشية:	١٣٥
الفصل الأول: شرح مقدمات التحقيق:	١٣٦
المبحث الأول: توثيق نسبة الحاشية إلى مؤلفها	١٣٧
المبحث الثاني: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق	١٣٩
صور المخطوطات::	١٤١
نموذج رقم (١): صورة الصفحة الأولى، وفيها عنوان المخطوطة	١٤١
نموذج رقم (٢): صورة الصفحة الثانية، وهي بداية الحواشي	١٤٢
نموذج رقم (٣): صورة الصفحة الأولى من القسم الذي أحققه من الحواشي	١٤٣
نموذج رقم (٤): صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة	١٤٤
المبحث الثالث: وصف عمل المحقق في التحقيق	١٤٥
الفصل الثاني: النص المحقق:	١٤٧
مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّكْرِ	١٤٨
أَقْسَامُ الْعُطْفِ:	١٧٢

- عَطْفُ الْخَبَرِ عَلَى الْإِنْشَاءِ وَالْعَكْسِ ٢٠٩
- عَطْفُ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْفِعْلِ وَالْعَكْسِ ٢٢٢
- الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولِي عَامِلَيْنِ ٢٢٥
- الْمَوَاضِعُ الَّتِي يَعُودُ فِيهَا الضَّمِيرُ إِلَى مُتَأَخَّرٍ لَفْظًا وَرُبْنَةً ٢٣٦
- شَرْحُ حَالِ الضَّمِيرِ الْمُسَمَّى فَصْلًا وَعِمَادًا ٢٥٧
- رَوَابِطُ الْجُمْلَةِ بِمَا هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ ٢٧٦
- الْأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى رَابِطٍ ٢٩٦
- الْأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ ٣٤٣
- الْأُمُورُ الَّتِي لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلَّا قَاصِرًا ٣٦٩
- الْأُمُورُ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ ٣٧٢
- الْبَابُ الْخَامِسُ مِنَ الْكِتَابِ: فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى الْمُعَرَّبِ مِنْ جِهَتِهَا: ٣٧٦
- الْجِهَةُ الْأُولَى ٣٧٦
- الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ ٣٨٢
- الْجِهَةُ الثَّلَاثَةُ ٣٨٦
- الْجِهَةُ الرَّابِعَةُ ٣٨٨
- الْجِهَةُ الْخَامِسَةُ ٣٩٠
- بَابُ الْمُبْتَدَأِ ٣٩٠
- بَابُ (كَانَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا ٣٩١
- بَابُ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَشَابِهَةِ ٣٩٣
- مَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ وَالظَّرْفِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ ٣٩٣
- مَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ ٣٩٣
- مَا يَحْتَمِلُ الْمَصْدَرِيَّةُ وَالْحَالِيَّةُ وَالْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ ٣٩٤
- مَا يَحْتَمِلُ الْمَفْعُولُ بِهِ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ ٣٩٤
- بَابُ الْإِسْتِنَاءِ ٣٩٤
- مَا يَحْتَمِلُ كَوْنُهُ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ وَكَوْنُهُ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ ٣٩٥
- مِنْ الْحَالِ مَا يَحْتَمِلُ بَاغْتِبَارَ عَامِلِهِ وَجِهَتَيْنِ ٣٩٦

٣٩٧.....	مِنَ الْحَالِ مَا يَحْتَمِلُ التَّعَدُّدَ وَالتَّداخُلَ
٣٩٧.....	بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ
٤٠٠.....	بَابُ الْمُوصُولِ
٤٠٤.....	بَابُ التَّوَابِعِ
٤٠٦.....	بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ
٤٠٨.....	بَابُ فِي مَسَائِلَ مُفْرَدَةٍ
٤٠٩.....	الْجِهَةُ السَّادِسَةُ
٤٠٩.....	النَّوْعُ الْأَوَّلُ
٤٠٩.....	النَّوْعُ الثَّانِي
٤١٥.....	النَّوْعُ الثَّالِثُ
٤١٦.....	النَّوْعُ الرَّابِعُ
٤١٧.....	النَّوْعُ الْخَامِسُ
٤١٩.....	النَّوْعُ السَّادِسُ
٤١٩.....	النَّوْعُ السَّابِعُ
٤٢١.....	النَّوْعُ الثَّامِنُ
٤٢٣.....	النَّوْعُ التَّاسِعُ
٤٢٤.....	النَّوْعُ الثَّانِي عَشَرَ
٤٢٨.....	النَّوْعُ الثَّالِثَ عَشَرَ
٤٢٩.....	النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَرَ
٤٣٠.....	النَّوْعُ الْخَامِسَ عَشَرَ
٤٣١.....	الْجِهَةُ السَّابِعَةُ
٤٣٤.....	الْجِهَةُ الثَّامِنَةُ
٤٣٦.....	الْجِهَةُ التَّاسِعَةُ
٤٣٧.....	الْجِهَةُ الْعَاشِرَةُ
٤٤٢.....	خَاتَمَةٌ فِي الْحَذْفِ وَشُرُوطِهِ
٤٥٠.....	تَنْبِيْهَانِ

- الشرط الثاني ٤٦٣
- الشرط الثالث ٤٦٥
- الرابع ٤٦٨
- الخامس ٤٦٩
- السادس ٤٧٠
- السابع والثامن ٤٧٢
- تنبيه ٤٧٦
- بيان أنه قد يُظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه ٤٧٨
- بيان مكان المقدّر ٤٨٢
- تنبيه ٤٩٠
- بيان مقدار المقدّر ٤٩٤
- بيان كيفية التقدير ٥٠٠
- ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذکور مهما أمكن ٥٠٤
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيهما أولى؟ ٥٠٩
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً إلخ ٥١٢
- والباقى فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً فالثاني أولى ٥١٢
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً أو ثانياً فكونه ثانياً أولى ٥١٦
- تنبيه ٥٢٣
- ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب ٥٢٨
- حذف الاسم المضاف ٥٢٨
- تنبيه ٥٣٢
- حذف المضاف إليه ٥٣٣
- حذف اسمين مضافين ٥٣٥
- حذف ثلاث متضافات ٥٣٧
- تنبيه ٥٣٧
- حذف الموصول الاسمي ٥٣٨

- ٥٣٩..... حَذْفُ الصَّلَةِ
- ٥٤١..... حَذْفُ الْمَوْصُوفِ
- ٥٤٥..... حَذْفُ الصِّفَةِ
- ٥٤٧..... حَذْفُ الْمَعْطُوفِ
- ٥٥٣..... حَذْفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ
- ٥٥٤..... حَذْفُ الْمُبْدَلِ مِنْهُ
- ٥٥٤..... حَذْفُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ تَوَكِيدِهِ
- ٥٥٤..... حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ
- ٥٥٥..... حَذْفُ الْخَبَرِ
- ٥٥٦..... مَا يَحْتَمِلُ التَّوَعُّينَ
- ٥٥٦..... حَذْفُ الْفِعْلِ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا
- ٥٥٧..... حَذْفُ الْمَفْعُولِ
- ٥٥٨..... حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ
- ٥٥٩..... حَذْفُ (قَدْ)
- ٥٥٩..... حَذْفُ (مَا) النَّافِيَةِ
- ٥٦٠..... حَذْفُ أَدَاةِ الْإِسْتِثْنَاءِ
- ٥٦١..... حَذْفُ (أَنَّ) النَّاصِبَةِ
- ٥٦١..... حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ
- ٥٦٢..... حَذْفُ (أَلْ)
- ٥٦٢..... حَذْفُ جَوَابِ الْقَسَمِ
- ٥٦٣..... حَذْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ
- ٥٦٤..... حَذْفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ
- ٥٦٦..... الْبَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ: فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعَرَّبِينَ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهَا
- ٥٧٥..... خاتمة

- البَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ: ٥٧٦
- فَصْل ٥٨٥
- تَنْبِيهِ ٥٨٨
- البَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ: فِي ذِكْرِ أُمُورٍ كَلِمَةٍ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ
الْجُزْئِيَّةِ وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ قَاعِدَةً: ٥٩٢
- القَاعِدَةُ الْأُولَى: قَدْ يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمٌ مَا أَشْبَهَهُ فِي مَعْنَاهُ، أَوْ فِي لَفْظِهِ، أَوْ فِيهِمَا ٥٩٣
- تَنْبِيهَانِ ٦١٢
- القَاعِدَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ. ٦٣٣
- تَنْبِيهِ ٦٣٦
- القَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ: قَدْ يُشْرَبُونَ لَفْظًا مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطَوْنَهُ حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِينًا ٦٤٢
- القَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: أَنَّهُمْ يُغْلَبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لِعَيْرِهِ، لِتَنَاسُبِ بَيْنَهُمَا أَوْ اخْتِلَافٍ ٦٤٣
- القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: أَنَّهُمْ يُعْبَرُونَ بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ كَثِيرَةٍ ٦٥٣
- القَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أَنَّهُمْ يُعْبَرُونَ عَنِ الْمَاضِي وَالْآتِي كَمَا يُعْبَرُونَ عَنِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ قَصْدًا
لِإِحْضَارِهِ فِي الذِّهْنِ حَتَّى كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ حَالَةَ الْإِحْبَارِ ٦٥٨
- القَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: أَنَّ اللَّفْظَ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ ٦٦٠
- القَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ: كَثِيرًا مَا يُعْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ ٦٦١
- القَاعِدَةُ الثَّاسِعَةُ: أَنَّهُمْ يَتَسَعَّوْنَ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَسَعَّوْنَ فِي غَيْرِهِمَا ٦٦٣
- القَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ: مِنْ فُنُونِ كَلَامِهِمُ الْقَلْبُ، وَأَكْثَرُ وَقُوعِهِ فِي الشَّعْرِ ٦٦٥
- القَاعِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: مِنْ مُلَحِّ كَلَامِهِمْ تَقَارُضُ اللَّفْظَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ ٦٦٩
- خاتمة الرسالة: ٦٧٢
- الفهارس الفنية للرسالة: ٦٧٤
- فهرس الآيات الكريمة ٦٧٥
- فهرس القراءات القرآنية ٦٨٩
- فهرس الأحاديث الشريفة والآثار ٦٩٠
- فهرس الأمثال وأقوال العرب ٦٩١

٦٩٣.....	فهرس الأبيات الشعرية
٦٩٩.....	فهرس الجماعات والمذاهب والقبائل
٧٠٠.....	فهرس الأعلام
٧٠٤.....	فهرس الكتب
٧٠٦.....	فهرس المصادر والمراجع:
٧٠٦.....	المخطوطات
٧٠٧.....	الرسائل
٧٠٩.....	الكتب المطبوعة
٧٤٧.....	فهرس الموضوعات
٧٥٦.....	Abstract

Abstract

Research Title: Parts of the footnote s of the scholar Ahmed Ibn Qasim Al Abadi for Mughni Al Labib (from the topic of the rationale for beginning with the indefinite to the end of the manuscript) by Ahmed Ibn Qasim Al Abadi (died: 994 AH) a verification and study.

Research Subject: A scientific verification of the footnote s wrote by Ahmed Ibn Qasim Al Abadi for the book of Al Moghni for Ibn Hesham Al Ansari to edit its text, document its sayings, study its problems and state the scientific position of Al Abadi through this footnote.

Research Divisions:

- Introduction
- Preface, includes a summarized biography of Ibn Hesham, stating the impotance of his book Al Moghni, stating his life and impact.
- **First Division:** The systematic study of the footnote in five chapters:
 1. His approach in the footnote .
 2. His sources in the footnote .
 3. Grammatical basics in the footnote .
 4. His attitude for the grammatical dispute and his ideology.
 5. Evaluation.

Second Division, has two chapters:

First Chapter: Has three topics: 1. Verification the footnote relation with its author. 2. Describing the adopted copy in the verification. 3. Describing the verifier efforts in verification.

Second Chapter: The verified text.

- The thesis conclusion.

- The technical indexes.

Research Results: Revealing the efforts of the scholar Ahmed Ibn Qasim Al Abadi and his scientific position, which he was known for through the verification of his footnote for the book of Al Mughni by Ibn Hisham, and highlighting its value, as Al Damamani directed objections to Ibn Hisham, many of Al Shamni's views were discussed, including the views of scholars of his time, such as Nasir Al Din Al Laqani and Issa Al Igi.

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Education
Qassim University
College of Arabic Language and Social
Studies
Arabic Language and Literature
Department.



Parts of the footnotes of the scholar Ahmed Ibn Qasim Al
Abadi for Mughni Al Labib (from the topic of the rationale for
beginning with the indefinite to the end of the manuscript) by
Ahmed Ibn Qasim Al Abadi (died: 994 AH) verification and study.

A thesis submitted to acquire Doctor Philosophy degree in
Linguistics Studies

Prepared by
Abdal Aziz Abdal Rahman Al mohsen
Student no : 372120346

Supervision Of Professor:
Sulaiman Ali Aldahyan
Professor In The Department Arabic Language And Literature

1442H–2020AD